

# مجاب الرولة

### المكتبالفنى

## عَجُونُ المَيَّا ذِي لَا لِقَانُونَ مِنْ

التى تضمنتها فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

السينة الخمسيون من أول أكتوبر ١٩٩٥ إلى آخر سبتمبر سنة ١٩٩٦



الهبئة المصرية العامة للكتاب.



## جَحَقُ المَاكِرِكُ القَانِونَةِ بَ

التى تضمنتها فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

السسنة الغمسنسون من أول اكتوبر ١٩٩٥ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٩٦



۲٠٠١

### بِيْسِ لِللَّهِ ٱلزَّمَا الرَّمَا الرَّحَانِي

الحمد به والصلاة والسلام على رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ٠

وبعسند ٠٠٠

فيفضل الله سبحانه وتعالى ، ومجهود نخبة ممتازة من الزملاء بالكتب الفنى ، تم اعداد هذه المجموعة من المبادى، التى ارستها المجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع للسنة الخمسين لتكون عونا للزملاء وللسادة المُستغلِن بالعدالة الادارية والباحثين عموما .

نرجو من الله سبحانه وتعالى ان تكون نبراسا هاديا لخطوات جهة الادارة على درب الحق والمدل والمشروعية ، وان تتوالى الاصدارات في هذا المجال ليمم النفع بها باذن الله ·

والله يقول الحق وهو يهدى السبيل

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آلة وصحبه وسلم ٠

رئيس مجلس الدولة الستشار الدكتور/عبد الرحمن عثمان عزوز

### تشكيل الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع السينة الغمسون

#### من أول أكتوبر سنة ١٩٩٥ الى آخر سبتمير سنة ١٩٩٦

السيد الاستاذ المستشار التائب الأول لرئيس مجلس الدولة طارق عبد الفتاح سليم البشرى رئيس الجمعية السومية لقسيمي الفتوى والتقريم -

> السبيد الأسبتاذ الستثبيار نائب رئيس مجلس الدولة عبد المتم عبد الفار فتع الله

السبیه الاستقال المنتشبار نائب رئیس مجلس الدولة محمد احمد البدری رئیس اللبنة الارل من لبیان

الفتسوى •

رئيس قسم التشريم •

السحيد الأسحيقة المستشحصار فائب رئيس مجلس الدولة مصطلحي الطاروق محمد الشامي القدري ·

السبيد الأسبتاذ المستشهداد نائب رئيس مجلس الدولة محدود عبد المنعم موافي دئيس اللجنة النالثة من لجان

الفتسوي الأسسيتاذ المستثبسار ثائب رئيس مجلس الدولة رافت مجمد السيد يوسف رئيس ادارة الفتسوي لرزارتي

الصحة والأوقاف وشئون الأزمو السحيد الأسحاف المستشمحان نائب رئيس مجلس الدولة

تبيل ميرهم مرقص السبيد الأستنقذ المنتشبار نائب رئيس مجلس الدولة

محمد توفيق محمد الريوى عضو قسم التشريع · السسيد الاسستاذ المستشسار نالب رئيس مجلس الدولة

د ابراهيم على حسن رئيس ادارة الفتــوى لوزارة الأشغال العامة والم ارد المائة •

السسية الإسستاذ المستقسار ثاقب وليس مجلس الدولة على شحاته محمد سليمان وزارات النائد مدور برا الاسترادات

الثقافة والاعسسلام والهاب والطيران والقوى العاء

السبيد الأسستاذ المستشمار ثالب رئيس مجلس الدولة رئيس ادارة الفتسرو جوده عبد القصود احمد فرحات المبناعة والترول وإستأت

```
السيد الاستقلا المستئسار قالب رئيس مجلس الدولة

و: معيد احيد عطية

البحرى والميسالج الميامة

بالإسكندرية

السيد الاستقلا المستئسار قالب رئيس مجلس الدولة

معجود عادل الشريني

الدفاع .

الدفاع .

الدفاع .

الدفاع .
```

السبيد الاستناد المستقساد قالب رئيس مجلس الدولة عبد الله ابو الفر عمران لداخلية والخارجية والمدل . لداخلية والخارجية والمدل

السبيد الأسبتاذ المنتشبار ثالب وليس مجلس الدولة احمد شمس الدين عبد العليم خلاجي رئيس ادارة الفتسرى لوزارة التمليم والجامعات

السبيد الأمستاذ المستشبيار ثالب وليس مُجلس الدولة - الإمام عبد المتم امام الطريبي - الاسام عبد المتم امام الطريبي - الاسان والتعد

السبيد الأس<mark>بتاذ المستشببان ثالب رئيس مجلس الدولة</mark> ع**ل عوض محمد صالح** رئيس ادارة الفترى لوزارة النقل و المراسلات ·

السبيد الأسبتاذ المنتشب ل ثالب رئيس مجلس الدولة درئيس ادارة الفندي لوزارات حيثى سيد محمد حين المناوي لوزارات اللالية والاقتصبياد والتدوين

والتجارة الداخلية والتأمينات •

السبيد الاستاط المستشساد ثائب وليس مجلس العولة معهد حمدى مصطفى لرئاسسة

الجمهورية ومجلس الوزراء والتخطيط والادارة المحلية -ولا ، وقد علم المرحم لم ذلك ، مثل محال الدامة

السبية الاستثنار ثائب وليس مجلس الدولة معهد متر السيد احمد جويفل دنيس ادارة الفتسوى لوزارة الزراعة ·

السبية الأسبيّاط المبتضيار ثالب رئيس مجلس الدولة الطنطاوي محمد الطنطاوي عضر قسم التشريع ·

السييد الأسيتلا المستشيار نائب رئيس مجلس الدولة

مجدى حسين محمد المجاتى عضو قسم التشريع ( الفترة من ١٩٦/١/٣ ال ٩٦/١/٢٠ ) ٠

يد الأسستاذ الستشسار رئب رئيس مجسلس الدولة • عبد الفتاح صبرى أبو الليل عضو قسم التشريع •

أبد الأسستاذ المستشمسان وكيسيل مجملس الدولة مصطلى معهد عبد المعلى أبو عيشه عضر قسم التشريع ( الفترة من ١١/١٠/١ (١٥ ١١/١٢/٢٠ ) ٠ عاملون مدتون بالدولة \_ ضم مدة خدمة سابقة \_ ضم مدة الخيرة المهلية السابقة في معارسة مهنة المعاماة \_ حساب كلالة الرباعها ضيئ مدة الخدمة ،

المادة ٢/٣٧ من قانون نظام العاملين المدنين بالتنولة رقم 22 استة ١٩٧٨ من المنت المواد الأول والتانية من قرار وزير التنمية الادارية رقم 2000 استة ١٩٨٨ من المستت المادة و ٢/٣٧ حكمات المادل ، الثانى : عدد سنوات الشورة العائل ، الثانى : عدد سنوات الشورة الحابل وقال للقواعد الواردة بقرار وزير التنمية الادارية المسأر اليه مؤدى ذلك : أن ثلاثة ارباع مدة المجبرة العملية التي الإنسيت من معارضة المعاملة على استقلال وذلك سبوا، مارس مهنة المعاملة على استقلال او بالاستراك مع الغير أو لعسابه تنفييق .

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ٢٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسينة ١٩٧٨ المدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه و تحسب مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن تضاف إلى بداية أجر التعيين عن كل سينة من السنوات الرائدة قيمة علاوة دورية بحد أقصى خمس علاوات من علاوات درجسة الوظيفة المين عليها العامل بشرط إن تكون تلك الخبرة متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة المعن عليها العامل وعلى الا يسبق زميله في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الفرضي لبداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث الأقدمية في درجة الوظيفة أو الأجر ٠ ويكون حساب مدة الحررة وفقا للقواعد التي تضعها لجنة شئون الخدمة المدنية و نفاذا لذلك صدر قرار وزير الدولة للتنبية الادارية رقم ٥٥٤٧ لسنة ١٩٨٣ نص في المادة الأولى منه على أن « يدخل في حساب مدة الخبرة العملية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسينة ١٩٧٨ المشار الله للعاملين المؤهلين المدد الآتية : ١ - ٢٠٠٠ مدد ممارسة المهن الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانن الدولة ويعتد في ذلك بالمدد اللاحقة لتاريخ القيد بعضوية النقابة التي تضم العاملين بهذه المهنة ، • كما تنص المادة الثانية من ذات القرار على أنه و يشترط لحساب المدد المسار اليهسا في المادة الأولى من هذا القرار ما يأتي : ٠٠٠٠ ٤ ـ مدد العمل التي تقضى في غير الوزارات والصالح والأجهزة ذات الموازانات الخاصة بها ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة وهيئات وشركات القطاع العام سواء كانت متصلة أو منفصلة تحسب ثلاثة أرباعها . . . . .

واستظهرت الجمعية الصومية مما تقدم وعلى ما جرى به أفتاؤها . أن المادة ٢٧ في فقرتها الثانية تضمنت حكمين : أولهما يتعلق بعسدد العلاوات التي يجوز منحها للعامل نتيجة حساب مدة خبرته العملية السابقة بواقع علاوة عن كل سنة يتم حسابهــــا بحد أقصى خسس علاوات ، مع هراعاة عدم تجاوز مرتب زميله المعين معه في الجهة والوظيفة ذاتها ، والثانيّ يتعلق بعدد سنوات الخبرة الجائز حسابها والأقدمية الافتراضية المترتبة على ذلك ، ومن ثم يكون لن تقلم لحســـاب ملة خبرته العملية السابقة ، تطبيقا لها ، الحق في ارجاع اقدميت في التاريخ الفرضي لبدايتها ، وبسراعاة قيد الزميل وفقا للقواعد التي تضمها لجنة الخدمة المدنية والتي صدر بها قرار وزير الدولة للتنبية الادارية رقم ٤٤٧ه لسنة ١٩٨٣ ، المشار اليه والذي أوضح في مادته الأولى مدد الخبرة التي يجوز حسابها ومن ضمنها مدة ممارسة المهنة الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة حيث يتم حسابها كاملة سواء مارسها العضو بنفسي او لحساب الغير أو من خلاله فيتم حسابها من تاريخ القيد بعضوية النقابة التي تضم أبناء هذه المهنة ، أما من حيث شروط حساب هذه المدة ومدى حواز حسابها كلها أو بعضها فانه يتعين الرجوع للمادة الثانية من القرار المشار اليـــــــ والتي قضت بأن مدد العمــــــل التي تقضي في غير الوزارات والمصالح والأجهزة ذات الموازانات الخاصة بها ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة وهيئات وشركات القطاع العام تحسب ثلاثة أرباعها سواء أكانت منفصلة أم متصلة .

وبتطبيق ما تقدم على حالة السيدة / هناه محمد عاطف الحفنى الموظفة بمصلحة الكفاية الانتاجية والتي تقدمت بطلب لحساب مدة خبرة عملية سابقة قضتها في ممارسة مهنة المحاماة في الفترة من ١٩٨٢/١٠/ حتى ١٩٨٨/٤/١٣ في غير الجهات التي حددتها المادة الثانية فقرة ٤ من قراز وزير التنمية الادارية المشار اليه وكانت مهنة المحاماة من المهن العرة الصادر بتنظيم الاستقال بها قانون من قوانين الدولة وهو القائون من مرام ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعمول به حاليا فان من حقها ان تحسب ثلاثة أرباع كامل المدة سواء كانت قضتها بنفسها أو بالاشتراك مع آخرين أو لحساب المغير لتوافر علة الشم •

#### لائسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن ثلاثة أرباع معة الخبرة العملية السابقة التي اكتسبتها من معادسة المحاماة تحسب كاملة للسيدة / هناه محمد عاطف الحفني وذلك سسواه مارست مهنة المحاماة على استقلال أو بالاشتراك مع الغير أو لحسابه -

﴿ فتوى رقم ٢١٦ بتاريخ ٢١/٠/١٠ جلسة ٤/١٥/٥/١٠ ملف رقم ٢٩٥/٣/٨٦ ) ٠

جامعات \_ اعضاء هيئة التدريس \_ اسائلة الجامعات \_ منع الربط طال المقرد لِنائب رئيس الجامعة \_ كيلية حساب مكافاة الساعات الزائدة •

أفادة ( ٧٠ ) من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤١ لسنة ١٩٧٣ المصل بالقانون رقم ١٩٧٣ لسنة ١٩٧٦ – الشرع قصد فتح السبيل امام عضو هيئة التدريس الذي مفي عل شفله توظيفة استاذ مدة عشر سنوات استحقاق الربط المال المقرد لتأثب رئيس الجامعة – اثر ذلك : الاستاذ الذي يتبسط اليه ذلك الحكم وان كان قد لعق الراتب الذي يحصل عليه زيادة الا أن ول مربوط المفقة التي يشغلها ، استاذ ، ما انفك كما هو – تنجة ذلك : المكافئة المقردة مقابل ساعات الدروس او المعاضرات او التمارين العملية الزائم، انفا يتخذ الساسا لحسابها اول مربوط الفقة المالية للوظيفة التي يشغلها من يلقى هذه العاطرات – تطبيق .

استبان للجمعية العموميسة لقسمي الفتوى والتشريع أن البنه ( ثالثا ) من المادة ( ٧٠ ) من قانون تنظيم الجامعات الصـــادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ ينص عل أن م يستحق الاستاذ الذي مضى على شغله لوظيفة أستاذ مدة عشر سنوات الربط المالي لنائب رئيس الجامعة ، مالم يكن يتقاضى مرتبا فعليا يزيد على ذلك ، هذا في حن تنص المادة (٢٧٩) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الحامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقرار رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٨١ على أن « يمنع أعضاء هيئة التدريس والمهدون وسائر القائمين بالتدريس في كليات الجامعات مكافآت مالية مالفثات المحررة في هذه اللائحة بعد عند ندبهم لالقاء دروس أو محاضرات أو القيام بتمارين عملية في احدى جامعات جمهورية مصر العربيــة ٠ ويمنحون مكافآت مالية بالفئة المشار اليها عنمه قيامهم بالقساء دروس أو محاضرات أو تمارين عملية في جامعاتهم اذا زاد عدد ساعات الدروس أو المحاضرات والتمارين العملية التي يقومون بها أسبوعيا على ثمان بالنسبة للأساتفة وعشر بالنسبة للأساتذة المساعدين واثنى عشرة بالنسبة ٠٠٠٠٠ وتنص المادة ( ٢٨١ ) من اللائحة ذاتها على أن و تحدد المكافآت المقررة في المواد السابقة بما يعادل ٣٪ من أول مربوط الفئة المالية عن الدرس الواحد لاعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين و ٠٠٠ وتحدد المكافآت المذكورة بما يعادل ٥٪ من أول مربوط الفئة المالية عن الدرس الواحد لمن يندب للجامعات أو الكليات من خارج المدينة التي بها حامعته او کلمته ۰۰۰ ، ۰

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك ، أن الحكم الذي استحدثه المشرع بموجب البند ( ثالثا ) من المادة ( ٧٠ ) من قانون تنظيم الجامعات المسار اليه يقتصر نطاقه على فتح السبيل أمام عضو هيئة التدريس الذي مضى على شغله لوظيفة أستاذ مدة عشر سنوات الى استحقاق الربط المالي لنائب رئيس الجامعة ، مالم يكن يتقاضى مرتبا فعليا يزيد على ذلك ، فلا يمتد إلى تُعديل أو تغير الرَّبْطُ المالي المقرر قانونا لوظيفة أستاذ ، كمَّا أنه لايفيد تعديلا في الوظيفة التي يشغلها من يستفيد منه • وبالتالي فان الأستاذ الذي ينبسط اليه ذلك الحكم وان كان قد لحق الراتب الذي يتقاضاه زيادة الا أن أول مربوط الفئة المالية للوظيفة التي يشغلها وهي وظيفة أستأذيه ما أنفك كما هو لم تستطل اليه يد التعديل • والحاصل أن الكافأة المالية المقررة مقابل ساعات الدروس أو المحاضرات أو التمارين العملية الزائدة انما يتخذ أساسا لحسابها أول مربوط الفئة المالية ، ولاريب في انها الفئة المالية للوظيفة التي يشغلها عضو هيئة التدريس القائم بالقاء تلك الدروس أو المحاضرات أو التمارين • وترتيبا على ذلك فان تلك المكافأة تحسب بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس ، من شاغلي وظيفة أســـتاذ ، المستفيدين من حكم البند ( ثالثا ) من المادة ( ٧٠ ) سيالف البيان ، على أساس بداية الربط المقرر لتلك الوظيفة •

يؤكد ذلك وبدعه أن القول به يكفل تحقيق المساواة بين الاستاذ الله أمضى عشر سنوات في وظيفة أستاذ واستفاد من العكم المشار اليه وبين زميله الذي مضت عليه المدة ذاتها في ذات الوظيفة ، بيد انه كان يتقاضى مرتبا فعليا يزيد على الربط المالي لنائب رئيس الجامعة ، والا حسبت مكافأت الساعات الزائدة للأخيرة على أساس أول مربوط وظيفة أستاذ في حين حسبت للأول ، صاحب المرتب الأقل ، على أساس الربط المالي لنائب رئيس الجامعة ، وهو ربط ثابت ليست له بداية ربط .

#### لالسك

انتهت الجمعية العموميية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مقع مكافآت الساعات الزائدة للأستاذ الذى استفاد من حكم البند « ثالثا » من المادة ( ٧٠ ) من قانون تنظيم الجامعات سالف الذكر يكون على أساس بداية الربط المالى لوظيفة استاذ •

( فتوی رقم ۸۰۰ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۰/۱۶ جلسة ۱۹۹۰/۱۰/۱۹۹۰ ملف رقم ۸۸/م/۱۳۱۳ ).

عاملون مدنيون بالدولة \_ إجازات \_ إجازة خاصة لرافلة الزوج \_ ترقية \_ حكم 
دائم من الترقية \_ اجلاز وجوبية \_ ارتفاع حكم النام من الترقية \_ الأثر المائر للقانون 
الكادة ١٠٩٩م من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنين بالدولة بعد 
مستملها بعوجب الفانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٠١ \_ المشرع حرصا منه على جديدا \_ مؤدى 
والمساطلة على بنانها وبنية كاللة تجميعها في مكان واحد استحدث حكما جديدا \_ مؤدى 
والمساطلة تراثيم للزوج أو الزوجة من العاملين بالوحدات الفاضية لإحكام قانون 
المسلمين بنتلك الوحدات أو باللطاع العام أو بنظاع الأعمال العام أو القطاع المفاص \_ المسلمين بنتلك الوحدات أق بالمؤلفة الزوج إذا ما تقررت للمائل بوصف كونها المؤلمي 
طبقا للشرة ( ٢ ) من المدت ١٠ الشيار الباء أم صارت وجوبية اعتباراً من ١/٧/١٠٤٠ ترتب 
على ذلك ارتفاع حكم المنام من الترقية \_ صبب ذلك : الأثر البائر للقانون \_ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٦٩ من قانون نظام العاملين المدنيين بالمولة الصادر بالقانون رقــــم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، قبل تعديله بالفانون رقم ٢٠٣ لسينة ١٩٩٤ ، تنص على أن تكون حالات الترخيص باجازة بدون مرتب على الوجه الآتى : ١ \_ يمنح الزوج أو الزوجة اذا رخص لأحدهما بالسفر الى الخارج لمدة سنة أشهر على الأقل أجازة بدون مرتب ولا يجوز أن تجاوز هذه الاجازة مدة بقاء الزوج في الخارج • كما لايجوز أن تتصل هذه الأجازة باعارة الى الخارج • ويتمين على الجهة الادارية أن تستجيب لطلب الزوج أو الزوجة في جميع الأحوال · ٢ ـ يجوز للسلطة المختصة منح العامل أجازة بدون مرتب للأسباب التي يبديها العامل وتقدرها السلطة المختصة ووفقسا للقواعد التي تتمعها . ولا يجوز في هذه الحالة ترقية العامل الى درجات الوظائف العليا الا بعد عودته من الأجازة كما لايجوز الترخيص بهذه الأجازة لمن يشغل احدى تلك الوطائف قبل مضى سنة على الأقل من تاريخ شغله لها ٠ وفي غر حالة الترقية لدرجات الوظائف العليا لاتجوز ترقية العامل الذي تحاوز مدة أحازته أربع سنوات متصلة وتعتبر المدة متصلة اذا تتابعت اللمها أو فصل بينها فاصل زمني يقل عن سنة · وتحدد أقدمية العامل عند عودته من الأجازة التي تجاوز مدتها أربع سنوات على أساس أن يوضع أمامه عدد من العاملين ممائل للعدد الذي كان يسبقه في نهاية مدة الأربع سنوات أو جميع العاملين الشاغلين لمرجة الوظيفة عند عودته أيهما اقل ، • هذا في حين تنص المادة الثامنة من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٤ بينم العاملين بالدولة علاوة خاصة وبتعديل بعض احكام قانون نظام العاملين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن د يستبدل ينص الفقرة الأولى من البند ( ١ ) من المادة (٢٦) من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسسسنة ١٩٧٨ النص الآتي مادة ( ٦٦ ) بند ( ) فقرة أولى : يمنع الزوج أو الزوجة أذا سافر أحدها الى المخارج للمصل أو الدراسة لمدة سنة أشهر على الأقل أجازة بدون مرتب ولا يجزز أن تجاوز هذه الأجازة مدة بقاء الزوج في الخارج • ويسرى هذا الحكم سواء آكان الزوج المسافر من العاملين في الحكومة أو القطاع العام أو تقال الأعمال العام أو القطاع الخاص • وتنص المادة العاشرة منه على أن أو تطاع العام من قال الإعمال العام أو القطاع الخاص • وتنص المادة العاشرة منه على أن المناب عن العربية الرسعية ويصل به اعتبارا من أول يوليو

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن المشرع حرصا منه على جمع شمل الأسرة والمحافظة على بنيانها ، وبغية كفالة تجميعها في مكان واحد . استحدث حكما جديدا بموجب القانون رقم ٢٠٣ لسينة ١٩٩٤ سيالف البيان ، المعمول به اعتبارا من ١٩٩٤/٧/١ ، مؤداه وجسوب الترخيص للزوج أو الزوجة من العاملين بالوحدات الخاضعة لأحكام قانون نظــــام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باجازة خاصة بدون مرتب لمرافقة الزوج الآخر اذا ســافر الى الخارج للعمـــل او الدراسة لمدة ستة أشهر على الأقل ، يستوى في ذلك أن يكون الزوج الأخبر من العاملين بتلك الوحدات أو بالقطاع العام أو بقطاع الأعمال العام أو القطاع الخاص ، وذلك عدولا عما كان يقرره نظام قانون العاملين المدنيين بالمولة ، قبل ١٩٩٤/٧/١ ، من قيود تحول دون الترخيص بتلك الأجازة في أحوال معينة · ولما كان من المقرر أن القانون بوجه عام يحكم الوقائم والمراكز التي تمت تحت سلطانه ، أي في الفترة ما بين تاريخ العمل به والغائه وهذا هو مجال تطبيقه الزمني ، فيسرى القانون الجديد باثره المباشر على الوقائع والمراكز التي تقع أو تتم بعد نفاذه ولايسرى باثر رجعي على الوقائع أو المراكز القانونية التي تقع أو تتم قبل نفاذه الا بنص صريح يقرر الأثر الرجعي • ومن ناحية أخرى لايسرى القانون القديم على الوقائم والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد الغائه الا اذا مد العمل به بالنص ، وهذا كله يصدق على الوقائع والمراكز من حيث تكوينها ، اما الآثار المستقبلة المترتبة عليها فتخضع للقانون الجديد بحكم أثره المباشر · وبالنسبة لآثار التصرفات القانونية فتظل خاضعة للقانون القديم حتى ما تولد منها بعد العمل بالقانون الجديد • وبناء علمه واعمالا للأثر الماشر للقانون ، فإن الإجازة الخاصة بدون مرتب نرافقة الزوج التي تقررت للمعروضة حالته في ١٩٩٢/٩/١ ، بوصف كوفها جوازية ، طبقا للبند (٢) من المادة (٣٥) ميافقة البيان قد صارت اعتبارا من ١٩٩٤/٧/١ ، تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٠٠٢ لسنة ١٩٩٤ ، اجازة وجوبية ، لاتترخص جهة الادارة في منحها أو منحها ، كما لاتملك أن تنهيها بارادتها المنفردة واكتسبت من جذا التاريخ وصف الأجازة الوجوبيسة بما يترتب على ذلك من آثار حددما الشرع واذا كان مما لارب فيه أن القيد المقرر بالمادة ( ٢/٦٩ ) من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة ، في شان عدم جواز ترقية العامل الذي تجاوز المعاملين على اجازة خاصة بدون مرتب مما تترخص جهة الادارة في منحه او منعه المالا لذلك البند ، ومن ثم فانه لا ينسط اعتبارا من ١٩٩٤/١٩٤٤ على الحبارة عاصب الحالة المعروضة ، بعد أن اكتسبت وصف الأجازة الوجوبيسة .

#### لالسك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفنوى والتشريع الى ارتفاع حكم المنع من الترقية فى الحالة المعروضة منذ صيرورة اجازة مرافقة الزوج وجوبية بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٤ المشار اليه

د فتوی دقم ۱۸۱ فی ۱۹۹۰/۱۰/۱۶ جلسة ۱۹۷۵/۱۰ ملف رقم ۱۸۸۳/۸۸۵ ) .

عاملون مدنيون بالدولة \_ ضم مدة الخدمة المسكرية والوطنية – زميل المجتب فحديد مفهوم الزميل •

المادة (22) من قانون الخدمة المسكرية والوطنية رقم ١٧٧ أسنة ١٩٧٠ - المترح وعاية منه للهجند وهو يقوم بواجب عفس ودية منه في أن يرفع عنه ضرر فوات فرصة لشبله مين آتيست له فرصة الالتحاق باحدى الوطائف الشاغرة قبل فرصلة المجتند - نتيجة ذلك : اعتبر مدة خدمت المسكرية في عقام الخدمة المنية كأصل عام - استثناء من ذلك : أورد المشرح قيدا وحيدا على ذلك هو الا يسبق المجتد الذي ضمت له المخلصة المسكرية في التخرج المين معه في ذات الجبد في الأقدية حالية على المجتد المتحرجة الوظافية دون غيرها من المجموعات الأخرى من ذات الجبد أن المجتد والرعيل المني معه في ذات المجموعة الوظافية دون غيرها من المجموعات الأخرى من ذات الجبد أن المجتد الله : عدم اقتصار ملهوم الربيل على من يحمل ذات الاسم العلمي للمؤمل العاصل عليه المبتد وانها يتسع ذلك ليشيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنسة الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الالزامية الماملة للمجندين الذين يتم تعيينهم اثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المليسة والهيئسات العامسة ووحدات القطاع العام كانها تضيت بالخدمة الدنية وتحسب هذه الدة في الاقدمية واستحقاق العلاوات المقررة . كما تحسب كمسدة خيسرة واقدمية بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تشترطها عند التعيين أو الترقية ويستحقون عنها العلاوة المقررة ... وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد اقدمية المجندين أو مدة خبرتهم على اقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في ذات الجهة » . كما تنص المادة ١١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٧} لسنة ١٩٧٨ على أن « تقسم وظائف الوحدات التي تخضع لأحكام هذا القانون الني مجموعات نوعية وتعتبر كل مجموعة وحدة متمنزة في محال التعمين والترقية والنقل والندب » .

واستظهرت الجمعية العبوبية مما تقدم أن المشرع ، رعابة منسه للمجند وهو يقوم بواجب من اقدس الواجبات واشرفها ورغبة منه في أن يرفع عنه ضرر فوات فرصة مثيلة مبن اتبحت له فرصة الالتحاق باحدى الوظائف الشاغرة قبل زميله المجند اعتبر مدة خدمته العسكرية في مقام الخدية المدنية كاميل عام ، ويهذا الوصف أصبح الأصل هيو ضمها ماعتبارها في حكم المدة المدنية فتحسب كمدة اقدمية بالنسبة الى العاملين في الجهار الاداري للدولة ، وتحسب كبدة خبرة بالنسبة الى العاملين بالقطاع المام بيد أن المشرع أورد قيدا وحيدا على ذلك هو ألا يسبق المجند الذي ضبت له مدة الخدمة العسكرية زبيله في التخرج المعين معه ى ذات الجهة في الاقدمية . وفي بيان مفهوم زميل الجهة المين فيها المجند استعرضت الجمعية غنواها الصادرة بجلستها المنعقدة في ١٩٨٨/٦/٢٢ التي تضمنت الاشمسارة الى أن قانون نظام العماملين المدنيين بالدولة المادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ « يقوم على الأخذ بنظام موضوعي أساسه الوظيفة وما تتطلبه من اشتراطات لشغلها وفقا لجدول التوصيف والنقييم ونقسيم هذه الوظائف الى مجموعات نوعية ومستقلة بحيث تعتبر كل مجموعة وحدة متميزة في مجال النعيين والترتية والنقل والندب ، وفي هذا تدور جميع احكام الوظيفة العامة ، كما أن المقارنة بين العاملين المخاطبين بهذآ النظام لا ترد الابين العاملين المنتمين لمجموعة نوعية واحدة ، ومن ثم مان ممهوم الزميل ونقا لحكم المادة ؟} من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ الذي يعد تيدا على المجند في حساب مدة تحسيده ينصرف الى الزميل المعين معه في ذات المجموعة النوعية دون غيرها من المجموعات الوظيفية الأخرى في ذات الجهة التي يعملان فيها . . . » .

وظائف الجبوعة النوعية من كل ما تقدم الى انه لما كان شغل وظائف المجبوعة النوعية لم يعد فى ظل احكام التانون رتم ٧} لسنة وظائف المجبوعة النوعية لم يعد فى ظل احكام التانون رتم ٧} لسنسة بجرى شغلها من بين الحاصلين على ذات درجة المؤهل ، وان أختلف اسبه ومن ثم غائه يغدو متميناً القول بوجوب الا يتتصر مفهوم الزميل على من يصل ذات الاسم العلمي للمؤهل الحاصل عليه المجند وانهسا ينسع ذلك ليشمل الحاصل على ذات درجة المؤهل وان تغاير اسبه ٤ ومما يؤكد ذلك ويعضده عموم عبارة المشرع في المادة ٤} من التانون رتم ٧٧ لسنة . ١٩٨٨ المشار اليه حينها ذكر « زملائهم في النخرج » . الإمر الذي يتمين معه تفسيرها على عبومها واطلاتها دون تقييدها ببؤهل ذي اسم معين اكتفاء بالؤهل العلمي من ذات الدرجة والتول بغير ذلك يعد تخصيصال لنص بغير مخصص ، اضافة الى انه يغرق بغيرة دلك يعد تخصيصال لنص بغير مخصص ، اضافة الى انه يغرق

بين حملة ذات الدرجة العلمية داخل المجموعة النوعية الواحدة بغير سند تانوني يبرره .

#### لالسك

انتهت الجمعية العبومية لتسمى الفنوى والتشريع الى أن زميل. المجند هو الزميل في ذات المجبوعة النوعية والحاصل على ذات درجة المؤهل بصرف النظر عن اسمه .

( فتسوی دقم ۲۸۲ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۰/۱۱ جلسسة ۱۹۹۰/۱۰/۱۰ ملف رقسی ۸۹۱/۳/۸۱ ۰ ( ۱۹۹۰/۳/۸۱

عاملون مدنيون بالدولة \_ مرتب \_ زيادة الرتب \_ مناط الاستفادة من الزيادة في مجتركب هو الوجود الخلسل بالخدمة \_ غدم اعتبار حساب الاقسية الثالجة عن ضم مدة الخدمة الاستكرية وجودا فعلما بالخدمة \_

المادة ( ؟ ) من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ بتعديل جدول مرتبات العاملين بالعكومة والقطاع العام \_ مناط الاستفادة من الزيادة والقطاع العام \_ مناط الاستفادة من الزيادة المقرد الوجود الفعل في الفنعة في ١٩٨٢/٧/١ بينما مناط الاستفادة من الزيادة المقردة المقرد ولا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ هو الوجود بالقضعة في ٣٠ يونية ١٩٨٤ أو تعيين العامل في تاريخ سابق على العمل بالقانون \_ عدم توافر مناط الاستفادة \_ اثر طلك ارجاع اقدميته الى تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ١٩٧٠ لسنة ١٩٨٠ المدل بالقانون رقم ١٩٧٠ لسنة ١٩٨٠ المدل بالقانون رقم ١٩٧٠ لسنة ١٩٨٠ المدل بالقانون حرقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٨٠ \_ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ﴿ ٤٤ ) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقبم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٢ تنص على أن « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الغملية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتسام مدة الخدمة الالزامية العامة للمجندين الذي يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الاداري للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام كأنها قضيت بالخدمة المدنية ، وتحسب هذه المدة في الاقدمية واستحقاق العلاوات المقورة • كما تحسب كمدة خبرة واقدمية بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تشترطها عند التعين أو الترقية ويستحقون عنها العلاوات المقررة وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصـة بوزارة الدفـاع · وني جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في ذات الجهة • ويعمل بأحكام هذه المادة اعتبارا من ١٩٦٨/١٢/١ • ومع عـدم المساس بالحقوق المقررة بهذه المادة لا يجوز الاستناد الى الأقدمية المقررة بها للطعن على قرارات التعين والترقية التي تمت في الفترة من ١٩٦٨/١٢/١ حتى ١٩٨٠/١٢/١ تاريخ العمل بالقانون ، ٠ كما تبين للجمعية العمومية أن المادة الثانية من القانون رقم ٣١ لسنة

1947 المشار اليه تنص على أن « تزاد مرتبات العاملين المعاليين والمهينين قبل أول يولية سنة ١٩٨٣ بالدولة والهيئات العامة والقطاع العام بواقع ٢٠ جنيها سنويا ، وتمنع هذه الزيادة للعامل بعد العلاوة الدورية المستحقة له في تاريخ العمل بهذا القانون ولو تجاوز بها المرتب نهاية الربط المقرر قانونا ، وتمنع هذه الزيادة لذوى المناصب العامة وذوى المناصب العامة وذوى المناصب العامة وذوى من تنص المادة الأولى من القانون روم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات في حين تنص المادة الأولى من القانون روم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات العاملين بالمدولة والهيئات العاملة والقطاع العام الكادرات الخاصة على أن « تزاد مرتبات مرتباتهم قوانين وكذلك الخاصفين للكادرات خاصة الذين صدر بشانهم مرتباتهم قوانين وكذلك الخاصفين للكادرات خاصة الذين صدر بشانهم لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون وقم ٣٤٣ بالخدمة في ٣٠ يونيه سنة ١٩٨٤ بواقع ستين جنيها سنويا ، وتسنع مده الزيادة بعد العلاوة المدورية المستحقة للعامل في تاريخ المسل بهذا القانون ولو تجاوز بهذه الزيادة نهاية ربط درجة الوظيفة المقررة قانونان

واستظهرت الجبعية العمومية مما تقدم ، أن مناط الاستفادة من الزيادة المقررة بموجب المادة الثانية من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ هو وجود العامل بالخدمة في ١٩٨٣/٧/١ أو أن يكون قد جرى تعيينه فعلا قبل هذا التاريخ • كما أن مناط الاستفادة من الزيارة المقررة بالمادة الأولى من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ هو الوجود بالخدمة في ٣٠ يونية سنة ١٩٨٤ ، وهو تاريخ اليوم السابق على العمل بأحكام هذا القانون • واذ كان الثابت ، على ما تقدم ، أن المعروضة حالته الأولى لم يجر تعيينه بشركة مصر حلوان للغزل والنسيج الافي تاريخ لاحق للعمل بالقانون المذكور أولا ، ومن ثم لا يتوافر في شأنه مناط الاستفادة من أحكامه ، وكذلك الحال بالنسبة الى المعروضة حالته الثاني الذي لم يعين الا بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٣٠ ، ومن ثم فان مجال تطبيق القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ ينحسر عن الأول ولا يستحق الزيادة المقررة بموجب المادة الثانية منه ، كما لا تنبسط أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ الى الثاني • ولا ينال من ذلك أن أقدمية كل منهما قد أرجعت الى تاريخ سابق على العمل بأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ بالنسبة لصاحب الحالة المعروضة الأول، وعلى سريان أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بالنسبة الى المعروضة حالته الثاني ، وذلك اعمالا لحكم المادة ( ٤٤ ) من قانون الحدمة العسكرية والوطنية سالف البيان ، بالنظر الى أن مدة الخدمة العسكرية والوطنية التي يج ي ضمها ، اعمالا لهذا الحكم ، وإن كانت تعتبر وكأنها قضيت بالخدمة المدنية الا أن هذا الوصف ينحصر حدود الاعتداد به في مجال الاقدمية وفي مجال استجفاق الملاوات المقررة فقط ، اذ لو كان المشرع يقصد اطلاق هذا الوصف بعا ينتجه من آثار لما كان بحاجة الى الاستطراد والنص على أثر الضم في مجالى الاقدمية واستحقاق العلاوات ، ويؤكد ذلك ان اطلاق وصف ، وكانها قضيت بالخدمة المدنية ، على مدة الخدمة المسكرية والوطنية الفعلية الحسنة يتعارض ومقتضيات ما اشترطه المشرع من مراعاة قبد الزميل لدى ضم تلك المدة ،

#### لالسك

انتهت الجمعية العيومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن المعروضة حالتيهما لا يعدان من الموجودين بالخدمة في مجال تطبيق أحكام القانونين رقمي ٣١ لسنة ١٩٨٣ و ٥٣ لسنة ١٩٨٤ المسار اليهما •

ر فتسوی رقم ۱۹۳۳ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۰/۱۱ جلسسیة ۱۹۹۰/۱۰/۱ ملف رقیم ۸۹۰/۲/۸۱ ) ۰

عاملون مدنيون بالدولة .. مرتب .. زيادة المرتب .. مناف استحقاق الزيادة في المرتب ... الوجود الفعل بالخدمة .

المادة ( ٣ ) من الثانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ بتعديل جدول مرتبات العاملين بالعكومة والقطاع العام وزيادة مرتبات العاملين بالعكومة والقطاع العام وزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام التجروب و ذات في مرتبات العاملين الموجودين بالخدمة المبينين قبل اول يوليو سنة ١٩٨٣ مـ تتبجة ذلك : ما عبر عته المسرع العاملين العالمين العالمين العالمين العالمين العالمين العالمين أم التواقع من عين اعتبارا من المربع العاملين العالمين أو العالمين أو سابق مالين من عين اعتبارا من المرابع المالين المن ذلك تعدم استفادة من عين اعتبارا من الاربخ سابق من الوجود الفعل بالقفعة مـ تطبيق من العاملين العن المن ذلك تعدم التعليق من تاريخ سابق اذلابد من الوجود الفعل بالقفعة مـ تطبيق ما العاملة العدمية العاملين في تاريخ سابق اذلابد من الوجود الفعل بالقفعة مـ تطبيق .

استبان للجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٢ من القانون رقم ٣١ سنة ١٩٨٧ بتعديل جدولى مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام وزيادة مرتبات العاملين اللحولة والقطاع العام نصت في فقرتها الأولى على أن « تزاد مرتبات العاملين الحاليين والمبينين قبل أول يوليه سنة ١٩٨٣ بالدولة والهيئات العامة والقطاع العام بواقع ٦٠ جنيها سنويا ، وتبنح هذه الزيادة للعامل بعد العلاوة الدورية المستحقة لل في تاريخ العمل بهذا القانون ولو تجاوز بها المرتب نهاية الربط المتر قانونا » • في حين تنص المادة ٥ من ذات القانون على أن « يشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من اول يوليه سنة ١٩٨٣ » •

واستظهرت التجمية الصومية ما تقدم أن المشرع اذ زاد في القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ ، المشار اليه ، مرتبات العاملين الموجودين بالخدمة المسينين قبل أول يوليه سنة ١٩٨٣ بواقع ستين جنيها سنويا بعد الصلاوة الدوريةالمستحقة لهم في تاريخ العمل بهذا القانون في ١٩٨٣/٧/١ ولو تجاوز بها العامل نهاية الربط المقرر قانونا ، فان ذلك لا يصدق الا على العاملين الموجودين فعلا في هذا التاريخ وهو ما عبر عنه المشرع بصريح نصه به « الهاملين الحاليين » وأكده \_ أيضا \_ بتحديده تاريخ ١٩٨٣/٧/١ موعدا للعمل بالقانون فيكون بذلك قد حدد نطاق المخاطبين بأحكامه المستحقين للزيادة المشار اليها بأنهم الموجودون بالفعل بالخدمة في هذا التاريخ ، ومن ثم ، ولا يفيد من أحكام القانون رقم ٢١ بالمعدم القانون رقم ٢١

لسنة ١٩٨٣ ، مسالف الذكر ، من عين اعتبارا من أول يوليو ١٩٨٣ وما بعده ولوردت أقدميته حتما الى تاريخ سابق شأن المروضة حالتها التى انتغى بالنسبة اليها شرط الوجود الفعلى بالخدمة فى التاريخ الذى عينه القانون وهو ما سبق أن أكده افتاء الجمعية الصومية بالنسبة الى القوانين المتعاقبة التى صدرت بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع المام ومن ذلك على سبيل المثال فتواها الصادرة بجلسة ١٩٨٠/١٢/١ بالنسبة الى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ ، وفتواها الصادرة بجلسة ١٩٨١/١٢/١

ولا ينال مما تقدم أو ينتقص منه ما سبق أن أنتهت اليه الجمعية المهومية بجلستها المنعقدة في ١٠١٩/١٠/٩ من أن المشرع في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ المسار اليه اذ عن اقدمات العاملين الم شيعين للتعين من قبل اللجنة الوزارية للخدمات اعتبارا من تاريخ الترشييج ولو تراخى صدور قرار التعيين عن هذا التاريخ ، فانه يتمن أعدال حميم الآثار القانونية المترتبة على تقلد الوظيفة العامة من هذا التاريخ عدا ما كان مرتبطا بواقعة تسلم العمل مثل استحقاق الأجر ذلك أن الذي انتهت الله الحمعية بصحيح فتواها ليس سوى أعمال لصريح نص المادة الثانية من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ فيما نصب عليه من أنه « مم عدم الاخلال بالأقدمية المقررة للمجندين تحدد أقدميات العاملين الذين بتم اختيارهم طبقا للمادة (١) من هذا القانون (أي عن طريق اللجنة الوزارية للخدمات ) من تاريخ الترشيح ، وهو ما يجب أن يعول عليــه في ترتبب الآثار المترتبة على تقلد الوظيفة كالأقدمية وتاريخ استحقاق الملاوة الدورية بيد أن هذا الافتاء لم يستطل الى حد اعتبار هذه الأقدمية اقدمة فعلية وهي الأقدمية التي تطلبها المشرع صراحة كشرط للاستفادة من الزيادات التي تقررت للماملين بموجب القوانين المتعاقبة الصادرة في هذا الشأن ومن بينها القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ المشار الله ·

#### لالسك

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يشترط الافادة المصامل بالزيادة المقررة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ الوجود الفعل بالخلعة في التاريخ الذي حدده القانون تأكيدا للافتاء السابق للجمعية المعومية في هذا الشأن .

ر فتوی رقم ۱۹۲۳ فی ۱۹۰/۱۰/۱۰ جلسة ۱۹۰/۱۰/۱۰ ملف رقم ۱۲۸۱/۱/۸۱ ) ·

رسوم - دسوم جعركية - اتفاق التعاون الفنى بين جمهورية مصر العربية وحكومة هولندا - اعفاء سيارات الركوب الخاصة ·

المادة ( ٥ ) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ـ المشرع وضع أصلا عاما يقفى بغضوع جميع الوادوات للفرائب الجعركية وغيرها من الفرائب الإضافية استثناء من ذلك : المادة ١٠١ من القانون ذاته ـ اجاز المشرع الافراج مؤلتا عن البضائع دون تعصيل الفرائب والرسوم المقررة ـ شرط ذلك : أن يتم بالشروط والاوضاع التى يعددها وزير المالية ـ اتفاق التماون الفنى بين جمهورية معر العربية وصكومة مولندا المسادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٧ ـ عفاد: اعلاء المركبات ذات المعركات والمدات الأخرى المقدمة من الحكومة الهولندية للحكومة المعربة من كافة الرسوم على الواددات ـ تتيجة ذلك : اعلاء سيادات الركوب الخاصة من الرسوم الجمركية ـ تطبيق ع

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ( o ) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل اراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الاخسرى المقسررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ٠٠ وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة او تصديرها وفقاً للقوانين والقرارات المنظمة لها • ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل اتهام الاجراءات الجمركية واداء الضرائب والرسوم المستحقسة ما لم ينص على خسلاف ذلك في القسانون ، وتنص المادة (١٠) من القانون ذاته على أنه « يجوز الانراج مؤقتاً عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع ألتى يحددها وزير الخزانة . . » . كما تبين للجمعية العمومية أن اتفاق التعاون الفني بين جمهورية مصر العربية وحكومة هولندا الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٧ نص في المادة الخامسة منه على أنه « ستعنى حكومة ( ج ، م ، ع ) المعدات ( المركبات ذات المحركات ) والمعدات الأخرى التي تقدمها الحكومة الهولندية والمرتبطة بمشروع ما من كافة الرسوم على الواردات أو أي رسوم أخرى » .

ومناد ما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاماً في قانون الجمارك يقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية الاخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعنائها وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة . واستثناء بن ذلك أجاز المشرع الافراج بؤتتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسسوم المتررة وذلك بالشروط والاوضاع التي يحددها وزير المالية . وان اتفاق التعاون المغنى بين جمهورية مصر العربية وحكومة هوئندا الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم 19 لسنة ١٩٧٧ اعسني المركبات ذات المحركات والمعدات الأخرى التي تقسمها الحكومة الهوئندية للحكومة الهوئندية للحكومة المواردات أو المرتبطة بمشروع ما يجرى تنفيذه من كافة الرسسوم عسلى الواردات أو أي رسوم أخرى ، وقد ورد اعفاء المركبات ذات المحركات بوكيزة من أن عبارة النص اذا وردت باعتبارها من المركبات ذات المحركات بركيزة من أن عبارة النص اذا وردت معلقة فلا يسوغ تقييدها دون مقتضى أو دليل و ومن ثم تستع السيارة الجموكية وتفدو مطالبة مصلحة الجمارك المائلة لا سسند اما من صحيح التيان متعينة الرفض .

#### لذلك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة المقدمة من مصلحة الجمارك بالزام معهد شلل الاطنال التابيع المهيئة العامة للميئة العامة للميئة العامة للميئة أداء مبلغ ٣٠٨٨٥ جنيها ( ثلاثين الفا وتهانمائة وخمسة وتمانين جنيها ) كرسوم جمركية مستحقة على سيارة ماركة بيجو طراز ٥٠٥ مشمول البيان الجمسركي رقسم الاسم ، سي ،

( فنسوى رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٩٩٥/١٠/١ في جلسسة في ١٩٩٥/١٠/٤ رقسم الملك ٢٣٢٠/٢/٣٢ ) .

ضرائب ورسوم ... ضرائب ورسوم جعركية ... استيراد ... الواقعة المنشئة للضريبة الجعركية ·

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ـ المترع وضع اصلا عاما مقتضاء خضوع جميع الوادعات طلع المقتضاء خضوع جميع الوادعات عالم المقرات، ويما من الفرائب الاضافية الاخرى المقردة على الوادعات ما لم يرد نص خاصم باعلائها ـ مناط الاستعفاق ـ عند ورود البضاعة الافليم الجمركى الوطئى – تنبجة ذلك : لا تيرا فنة المستورد الا بالاداء أو الاعاء وقالا لأحكام التشريعات السارية في حلا الحين ـ سبب ذلك : اعملاً للائر المياش للقانون ـ تطبيق -

استيان الجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ( o ) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقسررة في التعريفة الجمركية عسلاوة على الضرائب الاخسرى المقسررة وذلك الا ما استثنى بنص خاص . . وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها ونقا للقوانين والقرارات المنظمة لها » . كما نبين للجمعية العمومية أن برتوكول المباحثات التي اجريت بين وفد جمهورية مصر العربية ووفد الحمهورية اللبنانية في الفترة من ٢٨ الى ٣١ من اكتوبر سنسة ١٩٨٣ تضين « إ ـ اعادة العمل مورا بكافة الاتفاقات الاقتصادية والتجارية التي كانت سارية قبل المقاطعة وفي مقدمتها البروتوكول الموقع في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٦٥ ٢٠٠ ـ عقد صفقة خاصة يدخل ضمنها تصدير التفاح اللبناني الى مصر يتم بمقتضاها وعلى أساسها تصدير سلع مصرية الى لبنان تحدد قيمتها وكمياتها وكيفية سداد هذه القيمة بمعرفة لجان فنية تشكل لهذا الغرض ٠٠ ء ٠ كما أن اتفاق التجارة الموقع بين البلدين في ٨ من غيراير سنة ١٩٩٢ والمعمول به اعتبارا من ١٩٩٢/١١/٢١ نص في مادته الثالثة على أن ١ ١ ــ يعنى كل من الطرفين المنتجات ذات المنشأ المسرى أو اللبناني المدرجة في القائمتين (1) ، (ب) الملحقتين بهذا الاتفاق من الضرائب الجبركية والضرائب والرسوم الملحقة بها ( عدا ضريبة المسعات ) ....

٤- لا يتحصر التبادل التجارى بين البلدين على المسلع الدرجة
 بهاتين القائمتين فقط بل يمكن تبادل سلع اخرى مع سداد الضرائب

والرسوم ونقا للتوانين واللوائح السارية في كل منهما » . ونصت المادة الحدادية عشرة منه على ان « يحل هذا الاتفاق محل الاتفاق التجارى المعقود بين البلدين بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٧ وجميع التعديلات والبروتوكولات اللاحقة حتى تاريخ بدء العمل بهذا الاتفاق » .

ومقاد ما تقدم ان المشرع وضع اصلا عاماً في قانون الجمارك رتم 

77 لسنة ١٩٦٣ يقضى بخضوع جميع السواردات للضرائب الجمركية 
وغيرها من الضرائب الاضافية الاخرى المقررة على الواردات ما لم يرد 
نص خاص باعفائها ، وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة ، 
ومن ثم فهناط استحقاق الضرائب والرسوم الجمركية هو بورود البضاعة 
للاتليم الجمركي الوطنى ، فبهذا الورود تتحدد الواتعة المنشئة للضريبة 
الجمركية وبه يقوم الالتزام قانوناً باداء هذه الضريبة ، ولا تبرأ ذمسة 
المستورد الا بالاداء أو الاعفاء وفقاً لإحكام التشريعات السارية في هذا 
الحين وذلك اعمالا للأثر المباشر للقانون ،

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن شركة النصر للتصدير والاستيراد قابت بالتعاقد مع شركة الزعترى للتجارة العابة بلبنان في 11 من أبريل سنة ١٩٩٣ لاستيراد نفاح وتم ورود رسائله الى مصر خلال الدة من شهر يناير سنة ١٩٩٣ حتى شهر أبريل سنة ١٩٩٣ . وأذ كان انفاق التجارة الموقع بين جمهورية مصر العربية والجمهورية اللبنانية ، الموقع في ٨ من مبراير سنة ١٩٩٢ والمعمول به اعتبارا من ٢١ من نوفهبر سنة ١٩٩٢ لم يتضمن اعفاء التفاح اللبناني من الضرائب والرسوم الجمركية ، مهن ثم تلتزم شركة النصر للتصدير والاستيراد باداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها .

ولا يجوز العجاج في هذا الشسان بأن الانفاق بين شركة النصر للتصدير والاستيراد وشركة الزعترى للتجارة العابة لاستيراد التفاح قد البرم في 19 من أبريل سنة ١٩٩٢ وأنه تم منح حساب للصفقة بين بنكى التاهرة والبحر المتوسط ببيروت بتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٩٢ . ذلك أن هذه الاتفاقات لا علاقة لها بواقعة ورود البضاعة للاقليم الجمركسي المصرى التي تقوم بها الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وتحدد من ثم التاعدة القانونية الحاكمة لها استحقاقا أو اعفاء .

#### لنلك

انتهت الجهمية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم تبتع رسائل النفاح اللبنائي — في الحالة المعروضة — بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة .

( فتوی رقم ۱۹۶ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۰/۱۰ جلسة ۱۹۹۰/۱۰/۱ ملف رقم ۱۹۹۰/۱/٤۷ ) ٠

اعضاء الادارات القانونية \_ ضم مدة خدمة صابقة \_ مرتب \_ الاحتفاظ بالرتب الذي كان يتقاضاه عضو الادارة القانونية ابان عمله السابق •

المواد ( ١٧ ) من قانون الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ( ٢٥ ) و ( ٢٥ ) من قانون نظام العاملين المديين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ( ١٧ ) و ( ٢٥ ) من قانون نظام العاملين المديية بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - المشرع تحقيقا منه لاحتظاما قانونيا خاصا نظم فيه المقاملة الموينية لهذه المفتة أذ عين هذه الوظيفة على سبيل الحصر واصترط فيمن يضفلها فوق السروط المقررة للتعيين في قانون العاملين المديين بالدولة والقطاع العام أن يكون مقيدا بعبدل المعامين المستمنين في قانون العاملين المدينية قرين كل وظيفة – المشرع اعتد في بعبدل العدد بعدة الاشتغال بعمل من الاعمال القانونية طبقا تقانون المعاملة – نتيجة علما المدينية المدد بعدة الاستراق المدينية على هذه الوظافة – يترب على خلاك عدم جواز حسابها ثانية كعدة خبرة عملية طبقا للمادة ٢٧ من قانون العاملية على المدينين بالدولة – سبب نلك : حتى لا تضاف مدة سبق ضمها – لا ينال من ذلك استدعاء حكم المادة من الخاص بالاحتفاظ بالمرتب السابق الذي كان يتقاضاه عضو الادارة العامم مقابل الودد بنظام توظهم الخاص – تطبيق و

اسستبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١٢) من قانون الادارات الفانونية بالمؤسسات العامة والهبات العامة والوحدات التابعة لها رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على أنه « يشترط فيمن يعين في احدى الوظائف الفنية بالادارات القانونية أن تتوافر فيه الشروط المقررة في نظام الساملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام ، حسب الأحوال وأن يكون مقيدا بجدول المحامين المستغلين طبقا للقواعد الواردة في المادة التالية وأن تتوافر فيه الشروط الأخرى التي تقررها اللجنية من نائد المائة (١٧) من هذا القانون ، في حين تنص المادة (١٣) من هذا القانون ، في حين تنص المادة (١٣) من هذا القانونية أن يكون قد مضى على قبد بجدول المحامين المدة المبينة قرين لقوليفة منها على النحو التالى ٠٠٠ وتحسب مدة الاشتغال يعمل من الاعين في الوظائف الغنية طائز منها الإعال القانونية النظرة طبقا لقانون المدامة ضمين المدة المشتطل للتعين في الوظائف الخاضة لهذا النظام ، ٠٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع ـ تحقيقا منه لاستقلال أعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وضمانا لحيدتهم في أداء أعمالهم ـ أفرد تنظيما قانونيا خاصا نظم فيه المعاملة الوظيفية لهذه الفئة اذ عين هذه الوظائف على سبيل الحصر واشترط فيمن يشغلها ـ فوق الشروط المقررة للتعيين في قانوني العاملين المدنيين بالعولة والقطاع العام ـ أن يكون مقيدا بجدول المحامين المشتغلين طبقا للقواعد والمدد المبينة قرين كل وظيفة من الوظائف المسار اليها في المادة ١٢ والتي تختلف من وظيفة الى اخرى ، واعتد في هذا الصدد بمدة الاشتغال بعمل من الأعمال القانونية النظيرة طبقا لقانون المحاماة وقرر حسابها ضمين المدد المشترطة للتعيين في هذه الوظائف .

ولما كانت مدة الاشتغال بالمحاماة محسوبة من تاريخ القيد بنقابة المحامين وكذلك مدة القيام بالإعمال القانونية النظيرة تؤخذ ، كما سلف، في الاعتبار عند التعيين في احدى الوظائف الفنية بالادارات القانونية ، ومن ثم ، فلا وجه لاعادة حسابها تانية كمدة خبرة عملية على سند من نص الفقرة الثانية من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والتي تنص على أنه "كما تحسب مدة الخبرة المعلية التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على اساس أن تضاف الى بداية أجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بعد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المين عليها العامل ٠٠٠ ، والقول بغير ذلك من شأنه اضافة مدة سبق اخدها في الاعتبار عند تعيين الوظيفة التي يشغلها العامل مدة سبق اخدها في الاعتبار عند تعيين الوظيفة الى أن قانون الادارات القانونية بانؤسسة العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها أنها ينظمها أطاسة التوظف العامة وحيث يقوم استنعاء الإحكام التي ترصدها أنظمت التوظف العامة وحيث يقوم تعارض بين الإحكام في الحالين شأن واقع الحال المعروض .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى عدم أحقية السيد/ ٠٠٠٠٠ المحامى بالادارة المركزية للشنون القانونية بالازهر فى ضــم مدة خدمته السابقة النبي قضاها بالهيئة القومية للبريد .

أما عن مدى أحقية المروضة حالته فى الاحتفاظ بالأجر الذى كان يتقاضاه عند عبله فى الهيئة القرمية للبريد فانه تبين للجمعية المسومية أن المادة ( ٢٥ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه « يستحق العامل عند التعيين بداية الأجر المقرر لدرجة الوظيفة طبقا لجدول الأجور رقم ( ١ ) المرافق لهذا القانون - واستثناء من ذلك اذا أعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى احتفظ له بالأجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بداية الأجر المقرر للوظيفة المعنى عليها بشرط ألا يجاوز نهايته وأن تكون مدة خدمته متصلة .

ويسرى هذا الحكم على العاملين السابقين بالوحدات الاقتصادية والماملين بنظم خاصة الذين يعاد تعيينهم في الوحدات التي يسرى عليها احكام هذا القانون ٠٠٠ » •

وواضح مما تقدم أن المشرع اذ احتفظ للعاملين بالعولة ومن بينهم المهاملين بنظم خاصة بمرتباتهم التي كانوا يتقاضونها في وظافهم السابقة لدى اعادة تعيينهم فان هذا الحكم يسرى على اعضاء الادارات القانونية باعتباره مكملا للأحكام التي تضمنها القانون المنظم لشنونهم الوظيفية رقسم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ومن ثم يضدو متعينا القول بأحقية المحروضة حالته في الاحتفاظ بمرتبه الذي كان يتقاضاه بجهة عمله السابقة ٠

#### لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية السيد / ٢٠٠٠٠ المحامى بالادارة المركزية للشئون القانونيسة بالأزهر في ضم ملة خدمته السابقة بالهيئة القومية للبريد وأحقيته في الاحتفاط براتبه الذي كان يتقاضاه ابان عملة السابق \*

( فتوی رقم ۷۵۸ بتاریخ ۲۲/۰/۱۰/۹۲ جلسة ۱۹۹۰/۱۰/۵۲ ملف رقم ۸۹۲/۳/۸۱ ) •

مسئولية .. مسئولية تقصيرية .. خطأ مشترك .. تعويض ٠

الواد ١٩٣٣ ، ١٧٤ ، ٢١٦ من الغانون الدني ــ المسئولية التقسيية تقوم على ادكان للائة هي الخطا والفرر وعلاقة السببية ــ مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه تقوم على اساس مغاير ــ هفاده : يمكني ان يشبت ان وقوع العمل غير المشروع من التابع كان حال تاديته وظيفته أو بسببها ــ تنبجة ذلك : قيام علم المسئولية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار بنابعه حرص خلك : أن يكون للتابع سسلطة لعلية في رفابته وتوجيهه ــ اشتراك كل من وزارة الدفاع والهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية في الفطا ــ تنبجة ذلك : هوادان الفام القافي لمقدار الصويفي أو لا يعكم بتعويض أذا كان الدائن بخطئه قد اشترك في احداث الفرر أو زاد ليه ــ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على أن «كل خطأ سبب ضروا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » كما تنص المادة ١٧٤ من ذات القانون على أن • يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع، متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها » •

وتقوم رابطة التبعية ، ولو لم يكن المتبوع حرا فى اختيار تابعه . متى كانت له عليه سلطة فعلية فى رقابته وفى توجيهه » ·

واستظهرت الجمعية العمومية مها تقدم أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية ، طبقا لنص المادة ١٦٣ مسابق الذكر ، بينما تقوم مسئولية المتبوع عن الفرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع طبقا لحكم المادة ١٧٤ سابقة الذكر على أساس مغاير أذ يكفي لقيام هذه المسئولية أن يثبت أن وقوع المسل غير المشروع من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها ، وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حوا في اختيار تابعه متى كانت له عليه مسلطة و ٣٣ مياه التابعتين لوزارة الدفاع تسببتا في قطع الكابل المحسود و ٣٣ مياه التابعتين لوزارة الدفاع تسببتا في قطع الكابل المحسودي الاسكندية معلوج وذلك قبل إبرام التنسيق المبرم بين الوزارة والهيئة و تحرر عن مفد التلفيات المحاضر أرقام ٥/٧٨ ، ١٩/٨ ، ١٩/٨ ، ١٩/٨ ، تقلم وزارة الدفاع اى دفع يعرا عنها حده المسئولية ، ومن ثم يتمين

الزامها بقيمة اصلاح هذه التلفيات التي لحقت بمنشأة الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية ·

ومن حيث انه بتاريخ ١٩٨٧/٨/٣١ أبرم محضر تنسيق بين وزارة المداع ( ادارة المياه ) والهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية اتفقا فيه على أن تقلم الهيئة الحرائط الخاصة بخط مسار الكابل الحورى وأن يحضر مندوب عنها لموقع العمل لتحديد هذا المسار على الطبيعة مع التزام وزارة الدفاع بأن تقوم بعمل جسات قبل الحفر ومن حيث انه قد حدثت تلفيات بعد ابرام هذا الاتفاق حرر عنها المحاضر ارقام ٨٧/٩ مدا ٨٨/٨ ، ٨٨/٨ تكبدت الهيئة في اصلاحها ملز ٥٠ (٧٣٩ ، ٢٠

ومن حيث أنه يبين من استقراء الأوراق أن كل من وزارة الدفاع والهيئة قد تسببتا بخطئها المشترك في أحداث هذه التلفيات حيث أن الكتيبة المنفذة للأعمال لم تقم باجراء الجسات للكابل عند الشك في المسار المسلم لهما من الهيئة مما نتج عنه قطع الكابل في أماكن متفرقة كما أنها لم تلتزم بالحيطة أثناء العفر مما أدى الى طول مسافة القطع الذي تراوح ما بين ٧ ألى ١٥ متر ، بينما تمثل خطأ الهيئة في عدم الدقة في تحديد المسار للكابل وعدم حضور مندوبها لموقع العمل لتحديد المسار الطبيعة .

ومن حيث انه وفقا للمادة ٢٦٦ من القانون المدنى والتي تقضى بأنه 
د يجوز للقاضى ان ينقص مقدار التعويض أو لا يحكم بتعويض ما اذا 
كان المدان بخطئه قد اشترك فى احداث الضرر أو زاد فيه ، فانه اذا 
كان المضرور اخطأ أيضها ، وساهم هذا الآخر بخطئه فى الضرر الذى 
أصابه فانه يجب أن يراعى ذلك فى تقدير مبلغ التعويض المستحق له 
فلا يحكم له على الغير الا بالقدر المناسب لخطأ هذا الغير .

وبتطبيق ما تقدم على التلفيات التي لحقت بمنشآت الهيئة بعد ابرام محضر التنسيق في ١٩٨٧/٨/٣١ فانه لما كانت الهيئة ووزارة الدناع قد تسببتا بخطئهما المشترك في احداث الإضرار التي لحقت بالكابل المحودى الاسكندرية \_ مطروح ومن ثم يتحملا بقيمة اصلاح هذه الأضرار التي بلفت ١٥٥، ٧٣٩٠ جنيها مناصفة بينهما ، وعلى هذا فان وزارة الدفاع تكون ملتزمة بأن تؤدى للهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية مباما مقداره ٢٥٠٥/١٦٣٦ ج عبارة عن مبلغ ٢٩٤٢ جنيها قيمة التلفيات

التى حدثت بمنشآت الهيئة قبل ابرام معضر التنسيق ومبلغ٢٠٠٥٦٦٦ج قيمة نصف التلفيات التي حدثت بعد ابرام معضر التنسيق ·

#### لالـــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة المفاع أداء مبلغ ٢٧٦٦ ج الى الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية عوضا عن التلفيات التى لحقت بالكابل المحورى اسكندرية مطروح •

فتسوی دقم ۲۰۹ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۰/۲۲ جلسسنة ۱۹۹۰/۱۹۹۰ ملک رقسم ) ۲۰۲۹/۲/۳۳ ) ۰

عاملون مدنيون بالدولة \_ تحديد نسبة تشغيل الموقين \_ كيفية حسابها .
المواد ١٠ ، ١١ من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشان تأهيل المعاقين المعلل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٥ جسان تأهيل المعاقين المعلل بالقانون لوم ٤٩ لسنة ١٩٨٦ \_ رعاية من المشرع لطائفة المعاقين وصوفا لكرامتهم الانسانية وحجاية لهم من الوان المعاملة في اللاقة و تتجيم عدوا من الوظائف داخل كل وحدة من وحدات التجهز الادارى للدولة أو الهيات الداعة أو القطاع العام لا يزيد عل ٥٪ من مجموع عدد العاملية بكل وحدة \_ على وزير الشيون الاجتماعية اصدار قرار بتحديد الوظائف القامرة عليهم \_ شرط ذلك : أن يكون ذلك في حدود النسبة المشار اليها \_ اثر ذلك : النسبة تحسب على أساس عدد العاملين بالوحدة الانتاجية أو الفخدية ككل وليس، على أساس عدد العاملين بالوحدة الانتاجية أو الفخدية ككل وليس، على أساس عدد العاملين بالوحدة الانتاجية أو الفخدية ككل وليس، على أساس عدد العاملين بالوحدة الانتاجية أو الفخدية ككل وليس، على أساس عدد العاملين بالوحدة الانتاجية أو الفخدية ككل وليس، على أساس عدد العاملين بالوحدة الانتاجية أو القضائية الواددة بقراد وذير الشيون الاجتماعية حية تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة العاشرة من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشان تأهيل المعوقين المعدل بالقانون رقم ١٩٨٩ تنص على أن « تخصص لنمعوقين العاصلين على شهادات التأهيل نسبة خمسة فى المائة من مجموع عدد العاملين بكل وحدة من وحدات البهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام ١٠٠٠ كما تنص المادة ١١ من ذات القانون على انه « لوزير الشئون الاجتماعية بالاتفاق مع الوزير المختص أصدار قرار بتخصيص وطائف وأعمال معينة من الوظائف والأعمال الخالية فى الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها للمعوقين الحاصلين على شهادات التأهيل وذلك فى حدود النسسة المامار البها بالمادة السابقة به المشار البها بالمادة السابقة به والمحدود النسبة الماشار البها بالمادة السابقة به والمحدود النسبة المحدود النسبة الماشار البها بالمادة السابقة به والمحدود النسبة الماشار البها بالمادة السابقة به والمحدود النسبة المادة والمحدود النسبة والهيئات المحدود النسبة والمحدود المحدود المحدود المحدود المحدود النسبة والمحدود المحدود النسبة والمحدود المحدود ا

واستظهرت الجمعية العيومية مما تقدم انه رعاية من المشرع لهذه الطائفة من المراطنين وحرصا لكرامتهم الانسانية وحماية لهم من ألوان المعاملة غير اللائفة وتأكيدا لحقهم في أن ينالوا المساعدة والوقاية وفرص التأميل الملائمة التي يمكن لهم من خلالها الاسهام الى أقصى حد مستطاع في ممارسة مسئوليات الحياة الكاملة في المجتمع الذي ينتموا اليه، وبها يتمشى واعادة بنا قطاع عام من الموارد البشرية يكون نافعا ومستقرا ، مؤديا لدوره في مجال التنمية خصص عددا من الوطائف داخل كل وحدة من وحدات الجهاز الاداري للدولة أو الهيئات العامة أو القطاع العام لا يزيد على ٥٪ من مجموع عدد إلعاملين بكل وحدة ، كها

ناط بوزير الشئون الاجتماعية اصدار قرار يعين فيه الوظائف التي تكون مقصورة عليهم فيتقلموا على غيرهم من العاملين لشغلها مستأثرين من دونهم بهذه الوظائف بحيث لا يلج أبوابها أحد يزاحهم فيها أو يتقاسمها معهم ، يل ينفردون بها ، ويتصدرون لشغلها على أن يكون ذلك في حدود النسبة المشار اليها ، وبناء على ذلك صدر قرار وزيرة الشئون الاجتماعية رقم ١٩٥٥ لسينة ١٩٨٤ بتحديد هذه الوظائف ، الا أن ذلك لا يخل بامكانية تعيين الموق في وظيفة أخرى غير واردة في هذا القرار طالما استوفى شروط التعيين فيها من حيث المصول على شهادة التأهيسل والمؤهل المناسب وكان ذلك في حدود النسبة المقررة .

وبتطبيق ما تقدم على الحالة معل التساؤل فانه يتعين تحديد النسبة المنصوص عليها في المادة العاشرة سابق الاشارة اليها على اساس عدد العامدين بالوحدة الانتاجية أو الخدمية ككل وليس على اساس عدد الوادة بقرار وزير الشئون الاجتماعية سابق الاشارة اليه نقط لما في ذلك من تخصيص للنص بحرمان الموقين أصحاب المؤهلات المليا من التمتع بهذه النسبة ، باعتبار أن قرار وزير الشئون الاجتماعية أنا حدد الوطائف والأعمال التي يعين فيها المعوقين المؤهلين الذين لا يحملون مؤهلا متوسطا أو فوق المتوسط، دون أن يتطرق لغيرها من الوطائف والأعمال .

ومما يؤكد ذلك التطور لنص المادة الماشرة اذ كانت قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢ تحدد نسبة ال ٥٪ على أساس مجموع الوظائف الخالية بالمستوى الثالث فقط وبالجهات المشار اليها باعتبارها أدني المستويات الوظيفية في ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ المسارى في ذلك الوقت ثم عدل النص وورد دون أي قيد يتعلق بقصر تعبين الموقين على الذين لا يحملون مؤهلات عالية أو على وظائف من درجة معينة بل جامت صياغة المادة بعد تعديلها عامة ومطلقة ومن ثم فلا وجه لتخصيص عمومها وتقييد اطلاقها بما يخل بحق من حقوق المنتمين لهذه الطائفة عمومها وتقييد اطلاقها بما يخل بحق من حقوق المنتمين لهذه الطائفة .

#### لالسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن نسبة الـ ٥٪ المنصوص عليها في المادة العاشرة من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ المهدلة بالقانون رقم 20 لسنة ١٩٨٢ بشأن تأميل المعوقين تحسب على أساس عدد العاملين في مختلف المجموعات الوظيفية في الوحدة، وتشغل بالوظائف الواردة بالمجموعات المحددة في قرار وزير الشيئون الاجتماعية الصادر في هذا الشأن

( فتوی رقم ۷۹۰ بتاریخ ۲۲/۱۰/۹۲ جلسة ۱۹۹۰/۱۰/۱۰ رقم اللف ۲۸/۲/۸۱ ) .

### (14)

# جلسة ٤ من اكتوبر سنة ١٩٩٥

ادارة معلية ـمناقصات ومزايدات ـ تغويض ـ اختصاصات المعافظ في شان وزارة الاوقاف .

الحواد ٢٠٠٦ ، ١٣ من قانون ننظيم المنافسات والمزايدات المصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ـ المواد ٢٧ ، ٣١ ، ٢١ ، ٤٨ من قرار وزير المالية وقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ المصادر باللائمة التنفيذية لقانون تنظيم المنافسات والمزايدات المشار البه ،

المادة ۲۷ مكرر (۱) من قانون نظام الادارة المحلية المسادر بالقانون رقم 20 لسنة ۱۹۷۹ والفسافة بالقانون رقم ۵۰ لسنة ۱۹۸۸ .

المادة ۲۰ من اللائمة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية المشار اليه المسادر بفرار رئيس الورزا، رقم ۲۰۷ لسنة ۱۹۷۸ ،

المشرع ناط بالسلطة المختصة في قانون المتاقصات والزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٩٦ تشكيل لجنة تتول اجراءات المعارسة تضم عناصر فنية ومالية وقانونية يشترك في عضويتها مندوب عن وزارة المالية أذا جاوزت القيمة عشرين الف جنيه وعضو من مجلس الدولة اذا جاوزت القيمة مائة الف جنيه \_ المشرع في المالة ٧٠ متررا (١ ) من قانون نظام الادارة المحلية المشارد اليه نصب المعافظ رئيسا لجميع العاملين مودي ذلك ؛ الأصل انه ١١ المحلية من السلطات اختصاص مين فلا يجوز لها أن تنزل عنه أو تفوض فيه سلطة اخرى \_ استثناء من ذلك : يجوز التفويص استثناء أذا تضمن القانون نصا يلان به \_ شرط ذلك : أن يكون قراد التفويض معددا \_ تنيجة ذلك : لوزير الاوقاف أصيلا عن نفسه شرط ذلك : أوزير الاوقاف أصيلا عن نفسه شرط ذلك : على المحافظ في عدم المحالة أن يعامر الاحتماص بنفسه دون غيره \_ سبب ذلك : لا يجوز أن يرد تلويض على تلويض ح تطبيق \_ تلويض ح تطبيق \_ تلويض ح تطبيق \_ تلويض ح تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٦) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقسم ٩ لسنة المعاملة تنصكل بقرار من المعاملة المختصة تضم عناصر فنية ومالية وقانونية حسب اهمية وطبيعة التعاقد ويشترك في عضويتها مندوب عن وزارة المالية اذا جاوزت القيمة عشرين الف جنيه وعضو من مجلس الدولة اذا جاوزت القيمة مائة الف عشرين الف جنيه وعضو من مجلس الدولة اذا جاوزت القيمة مائة الف جنيه ١٠٠٠ وتنص المادة ( ١٦ ) على أن « يكون البت في المناقصات بأنواعها عن طريق لجنتين تقوم احداهما بفتح المطاريف والأخرى بالبت في المناقصة ، وتنص المادة ( ١٦ ) من ذات القانون على أن « يصدو في المناقصة » وتنص المادة ( ١٦ ) من ذات القانون على أن « يصدو بتسكيل لجان فتح المطاريف ولجان البت قرار من السلطة المختصة على أن راعى في تشكيلها أهمية وقيمة التعاقد ، على أن تضم تلك اللحان الرء و

عناصر فنية ومالية وقانونيسة ، • كسب أن المادة ( ٢٧ ) من قرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسعة ١٩٨٣ المسسادر باللائحة التنفيذية نفانون تنظيم المناقصيات والمزايدات المسسار اليه تنص على أن د يكون تنسكيل لجان البت بقرار من سيطلة الاعتماد المختصية برئاسية رئيس الادارة المركزية أو المدين العام المختص أو من ينديه ٠٠٠ ، • وتنص المادة ( ٣١ ) على أن ، ترفع لجنة البت توصياتها موقعة من جميع أعضائها ومن رئيسها للاعتماد من السلطات الآتية : ٠٠٠٠ (ب) رئيس الادارة المركزية المختص اذا لم تزد القيمة على ٢٠٠٠٠٠ جني، ( ما ثتر ألف حنيه ) • (حد) الوزير المختص أو من يمارس سلطساته فيما يزيد على ذلك ، · وتنص المادة ( ٤٦ ) من اللائحة على أن « يكون التعاقد بطريق المهارسة في الحالات المنصوص عليها بقانون تنظيم المناقصات والمزايدات بقرار من سلطة الاعتماد المختصة وتصدر تلك السلطة قرارا بتشكيل لحنة المهارسة ٠٠٠ » · كما تنص المادة ( ٤٨ ) على أن « يكون اعتماد توصيات لجنة المارسة من السلطات الآتية : ٢٠٠٠ ـ رئيس الادارة المكزية المختص لغاية ٥٠٠٠٠ جنيه ٣ ــ الوزير المختص أو من يمارس سلطاته فيما يزيد على ذلك .

ومفاد ما تقدم أن المشرع ناط بالسلطة المختصة في قانون المناقصات والمزايدات تشكيل لجنة تتولى اجراءات المارسة تضم عناصر فنية ومالية وقانونية يسترك في عضويتها منحوب عن وزارة المالية أذا جاوزت القيمة عشرين ألف جنيه وعضو من مجلس العولة أذا جاوزت القيمة مائة الله جنيه كما ناط بها تضمكيل لجان فتح المطاريف المقامة في المناقصات التي يعلن عنها وكذلك لجان البت فيها على أن يراعى في عضويتها مندوب عن وزارة المالية أذ زادت القيمة المتقديرية للمناقصة عضويتها مندوب عنيه وعضو من ادارة الفتوى المختصلة بمجلس المولة أذا زادت القيمة على ثلاثمائة ألف جنيه و ترفع لجنة الممارسة توصياتها للاعتباد الى رئيس الادارة المركزية المختص اذا كانت قيمتها لا تتجاوز خمسين الف جنيه أو للوزير المختص أذا كانت قيمتها لا تتجاوز قيمتها على ذلك كما ترفع لجنة البنت في المناقصة قيمتها على ذلك كما ترفع لجنة البنت في المناقصة توصياتها للاعتباد الى رئيس الادارة المركزية المختص أذا لم تزد قيمتها على مائتي ألف رئيس الادارة المركزية المختص أذا لم تزد قيمتها على مائتي ألف جنيه وإلى الوزير المختص أذا لم تزد قيمتها على مائتي ألف جنيه وإلى الوزير المختص أذا لم تزد قيمتها على مائتي ألف

ومن حيث ان المادة ٢٧ مكررا ( ١ ) من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ والمضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة نطاق المحافظة في المجهات التي نقلت اختصاصاتها الى الوحدات المحلية نطاق المحافظة في المجهات التي نقلت اختصاصاتها الى الوحدات المحلية ويمادس بالنسبة لهم جميع اختصاصات الوزير. • • ويجوز لكل وزير من لم تنقل اختصاصات وزارتهم الى الوحدات المحلية أن يفوض المجافظ في بعض اختصاصاته ، • وتنص المادة ( ٢٥ ). من اللائحة التنفيذية القانون نظام الادارة المحلية المشار اليه الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزرا، رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٩٧ على أن « تنول المحافظة دراسة خطا استثمارات الأوقاف ومشروعاتها في نطاق المحافظة وابداء التوصيات الملازمة بشانها ، كما تنول المجافظة بالاتفاق مع وزارة الأوقاف مماونتها في مباشرتها لاختصاصاتها في مجلل اللحوة الاسلمية وتنمية اعمال البر والخيرات وصيانة المساجد وانتظام الشعائر الدينية بها وحياية المحاولة ، •

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن قانون نظام الادارة المحلية نصب من المحافظ رئيسا لجميع العاملين المدنيين في نطاق محافظته وخوله اختصاصات الوزير المختص بالنسبة لهم ،وأجاز لكل وزير لم تنقل اختصاصات وزارته الى الوحلات المحلية تفويض المحافظ في بعض الاختصاصات ، وقصرت اللائحة التنفيذية للقانون اختصاصات المحافظ في شأن وزارة الاوقاف على محض دراسة خطط استثمارتها ومشروعاتها الواقعة في نطاق المحافظة وابداء التوصيات في هذا النطاق ، فضلا عن معاونتها في حجال الدعوة الاسلامية وتنمية أعمال البر والخيرات وصيانة المساجد وانتظام الشعائر الدينية بها وحياية الموال الأوقاف .

ومن حيث انه ولتن كان الأصل أنه اذا ما نيط بسلطة من السلطات الادارية اختصاص معين بمقتضى المبادى، المستورية أو القوانين أو اللوائح فلا يجوز لها أن تنزل عنه أو تفوض فيه سلطة أو جهة أخرى لان مباشرة الاختصاص عندئذ يكون واجبا قانونيا عليها وليس حقا لها يجوز أن تعهد به لسواها • الا أنه يجوز التفويض استثناء اذا تضمن القانون نصا ياذن به ، وفي هذه الحالة ينبغي أن يكون قرار التفويض محددا بحيث لا يفرط به صاحب السلطة في جميع الاختصاصات التي منده القانون اياها بركيزة من أن الاختصاص يمارس ولا يتنازل عنه ومن ثم فان لوزير الاوقافي أصيلا عن نفسه كسلطة أدارية تفويض بعضا من اختصاصاته المخولة له بمقتضى القوانين الى المحافظين كل في دائرة محافظته بحيث يباشر المحافظ ما وسد اليه من اختصاص دون غيره وبا لا ينبغي له تقويض سواه فيما فوض فيه • واذ باشر وزير الاوقاف

بسند من ذلك ما نيط به من اختصاصات بعوجب قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ وعهد بالمحافظ المختص بهتضى القواو رقسم ٦٩ لسنة ١٩٩٤ وبركيزة من قانون الادارة المحلية حامداد توصيات لبعان البت في مناقصات مقاولات الأعمال والتوريدات التي تزيد قيمتها على مائني ألف جنيه ، وفي المارسات التي تزيد قيمتها على خمسين الف جنيه فعن ثم يضحي قراره في هذا الشأن منققا وصحيح حكم القانون ولا تثريب عليه بعا لا يسوغ معه لمحافظ المنيا تفويض مديرية الاوقاف فيما فوض من اختصاص وزير الاوقاف بمقتضى قانون تنظيم المناقصات والمزايدات اذ لا يرد تفويض على تفويض، الام الذي لا تنبسط به أحكام قرار محافظ المنيا رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٦ على مديرية الاوقاف بالمحافظة في هذا الشأن .

#### لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان قرار محافظ المنيا رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٦ على السلطات المعقودة لوزير الاوقاف بموجب أحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣٠٠

( فتــوی رقم ۷۲۱ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۰/۲۲ جلــــة ۱۹۹۰/۱۰/۱۰ ملف رقـم ۱/۵۲۲) ۰ (۳۲۰/۱۰۳ )

# جلسة ٤ من اكتوبر سنة ١٩٩٥

عاملون مدنیون بالدولة ... ترقیة ... وظائف قیادیة ... قرار اداری ... سحب القرار الاداری الصحیح ... القرار الساحب میب فی مجله ... اهدار رکن الحل ... انعدام القرار ٠

المواد ١ ، ٥ ، ٦ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ في شأن الوظائف المدنية الفيادية في الجهاز الاداري للدولة والقطاع العام .. المواد ١ ، ٣ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٠ ، ١٠ ، ١٢ من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الاشارة اليه الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٦ لسنة ١٩٩١ ـ اللاة ( ١٥ ) من لائحة شئون العاملين بالهيئة المعرية العامة للمستحضرات العيوية واللقاحات العسادرة بقرار رئيس مجلس ادارة الهيئة رقم ٧١ السنة ١٩٨١ ـ الشرع استحدث بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ الشار اليه ولائعته التنفيذية احكاما جديدة لشغل الوظائف المدنية القيادية \_ نتيجة ذلك : بات اتباع هذه الأحكام دون غرها هو السبيل الى شغل تلك الوظائف ـ التقيد بالترتيب النهائي للمرشحين لشغل الوظائف المذكورة ومن بينها وظائف مديري العموم .. نتيجة ذلك : ان أي اخلال بالقاعدة السابقة يعد منسوخا طبقا لنص المادة ٦ من القانون الشار اليه - ما ينعى على قرار الترقية من مخالفة تتمثل في أن الترقية تمت على الرغم من عدم معو الجزاءات الموقعة على المرقى الا في تاريخ لاحق هو معنى غير سديد \_ سبب ذلك : عدم المحو لا يحول دون الترقية \_ صدور قرار الترقية في تاريخ لاحق لعو الجزاء يؤدي الى صحة عذا القرار \_ نتيجة ذلك : عدم جواز سحب مثل هذا القرار الصحيح اذ في سحبه نفسه مخالفة اذ بقاء القرار لمدة سيمة أشور دون الطعن عليه قضاء .. مؤداه : صرورة القرار حصينا عصيا على السحب نتيجة ذلك : القرار الساحب معيبا في محله \_ وزدى ذلك : اهدار ركن المحل من شأنه ان يصبر القرار منعدم \_ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ سالف الذكر تنص على أن ويكون شغل الوظائف المدنية القيادية في الحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العسامة ، والأجهزة الحكومية ، التي لهسا موازنة خاصة ، وهيئات القطاع العسام وشركاته ، والمؤسسات العسامة وبنوك القطاع العسام والأجهزة والبنوك ذات الشخصية الاعتبارية العسامة لا تجساور ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أو لمدد أخرى طبقا لأحكام هذا القانون ، وذلك كله مع عدم الاخلال بأحكام القوانين واللوائح فيما يتدلق بباقي الشروط اللازمة لشغل الوظائف المذكورة ، ويقصد بهذه الوظائف تلك التي يترلي شاغلوها الادارة القيادية بانشسطة الانتاج أو الخدمات أو تصريف شئون الجهات التي يعملون فيها من درجة مدير عمام أو الدرجة العالية أو الدرجة المتازة أو الدرجة الاعلى وما يعادلها ، وتنص المادة (٥) منه على أن « تصدر اللائحة التنفيذية وما يعادلها ، وتنص المادة (٥) منه على أن « تصدر اللائحة التنفيذية

لهذا القانون بقرار من مجلس الوزراء خلل ثلاثة اشهر من تاريخ غشره ، متضمنة قراعد الاختيار والاعداد والتأهيل والتقويم » وتنص المادة (٦) على أن يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون ، • في حين تنص المادة (١) من اللائمة التنفيذية لقانون الوظائف المدنية القيادية في المجهاز الادارى للدولة والقطاع العمام الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقسم ٩٦ ١٥ لسينة ١٩٩١ على أن د في تطبيق أحسكام هذه اللائمة يقصد : ( 1 ) بالوظائف المدنية القيادية : الوظائف من درجة مدير عام أو الدرجة العالية أو الدرجة المعتازة أو الدرجة الأعالى وما يعادلها التي يراس شاغلوها وحدات ، أو تقسيمات تنظيمية من مستوى ادارات عامة أو ادارات مركزية أو قطاعات وما في مستواها . (ب) بالوحدات : وحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والأجهزة الحكومية التي لمها موازنة خاصة وهيئات القطاع العام وشركاته وبنوك القطاع العام والأجهزة والبنوك ذات الشخصية الاعتبارية العامة • (ج) بالسلطة المختصة : الوزين أو المحافظ أو رئيس الوحدة المختص بحسب الأحوال • (د) بالسلطة المختصة بالتعيين : الجهة التي ناطت بها القوانين واللوائح سلطة اصدار قرارات التعيين • وتنص المادة (٢) على أن « تعد ادارة شئون العاملين بكل وزارة أو مصلحة أو يحدة بيانا شهريا عن الوظائف القيادية الخالية والمتوقع خلوها خلال ستة اشهر على أن يتضمن البيان مسميات هذه الوظائف ودرجاتها المالية شغلها • ويعرض هذا البيان على السلطة المختصة للنظر عي اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو الاعلان عن شغل هذه الوظائف » • وتنص المادة (٣) منها على أن « تعلن كل جهة عن شغل الوظمائف القيمادية الخالية بها أو المتوقع خلوها من بين العاملين بها أو من غيرهم غي صحيفتين يوميتين واسعتى الانتشار ٠٠٠ ويجب أن يتضمن الاعلان في الحالتين مسميات الرظائف ووصف موجلز لها وشروط شغلها ودرجاتها المالية والمدة المحددة لتلقى الطلبات والحهة التي تقدم اليها» · وتنص المادة (٤) على أن « يشترط فيمن يتقدم للاعلان : ( أ ) أن يكون مستوفيا لشريط شغل الوظيفة المعلن عنها • (ب) أن يرفق بطلبه بيانا عن أبرز انجازاته واسهاماته في الوحدة ٠٠٠ ، وتنص المادة (٥) من اللائمة ذاتها على أن « يكون شغل الوظائف المعلن عنها طبقا للقواعد والمعايير الواردة بهذه اللائحة ، • في حين تنص المادة (٦) على أن تشكل بقرار من السلطة المختصة في كل وزارة أو محافظة أو وحدة لجنة دائمة للوظائف القيادية من درجة مدير عام أو الدرجة العالية ، ويكون نطاق عمل اللجنة المشكلة في ديوان عام الوزارة ٠٠٠ ، وتنص

المادة (٧) على أن « تختص اللجان المنصوص عليها في المادة السابقة بالنظر في الترشيح والاختيار والاعداد لشبيغل الوظائف القيادية الشاغرة وتقويم نتائج أعمال شاغلي هذه الوظائف ، • كما تنصر المادة (٨) منها على ان « تشكل بقرار من السلطة المختصة في كل وزارة أو محافظة أو وحدة أمانة فنية للجان الدائمة للوظائف القيادية ، • وتنص المادة (٩) على أن ، تتلقى الأمانة الفنية الطلبات المقدمة من الراغبين في شغل الوظائف القيادية التي يعلن عنها وتدون ما يعن لها في ملاحظات في شانها ، وتعد كشرف مقارنة بالبيانات الخاصية بالمتقدمين ، · وتنص المادة (١٠) من تلك اللائحة على أن « تقدوم لجدة الرظائف القيادية المختصة بفحص طلبات المتقدمين من واقع الكشوف التي تعرضها الأمانة الفنية ولمها أن تجرى المقابلات والاختبارات التي تراها لازمة للتعرف على قدراتهم ويتم ترتيبهم وفقا لمجموع درجات كل منهم في العنصرين الآتيتين : أولا : تاريخ المتقدم في النجاح وتحقيق الانجازات أثناء حياته الوظيفية ونقدر درجات هذا العنصر بخمسين درجـة • ثانيا : المقترحات التي تقـدم بها لتطوير أنظمة العمـل في الجهة التي تقدم لمشغل وظيفة قيادية بها والانجازات التي يرى أنه قادر على تحقيقها ٠٠٠ » وتنص المادة (١١) على أن « تقوم اللجنة المشار اليها بترشيح عدد من المتقدمين يتناسب مع عدد الوظائف المطاوب شغلها لايفادهم للتدريب اللازم لشعل هده الوظائف طبقا لترتيبهم ، وتعد اللجنة الترتيب النهائى للمتقدمين الذين اجتازوا التدريب بنجاح وفقا للدرجات التى حصل عليها كل منهم في العنصرين المنصرص عليهما في المادة السابقة • ويستثنى من شرط التدريب الوظائف القيادية التي تعلو درجتها الدرجة المتازة وما يعادلها ، و هذا في حين تنص المادة (١٢) من اللائمة المشار اليها على أن « يتم التعيين في الوظائف القيادية بحسب الأسبقية الراردة في الترتيب النهائي للمتقدمين وفقا للمادة السابقة ، وتسقط حقوق من لم يدركه الدور للتعيين بمضى سنة من تاريح اعتماد قائمة الترشيح من السلطة المختصة بالنسبة للوظائف من درجة مدير عام أو الدرجة العالية ، وما يعادلها ، ومن الوزير او المدافظ المختص بالنسبة لباقى الوظائف • ويجوز التعبين من القائمة التي مضى عليها اكثر من سنة اذا لم توجد قائمة أخرى صالحة لاترشيح دنها وذلك خلال الستة أشهر الذالية لانقضاء السنة » ·

كما تبين للجمعية العمومية ان المادة (١٥) من الأحة شئون العاملين بالهيئة المصرية المامة للمستحضرات الحيوية واللقاحات الصادرة بقرار رئيس مجلس ادارة الهيئة رقم ٧١ لسنة ١٩٨١ تنص على ان « فيما عدا وظائف رئيس وأعضاء مجلس الادارة يكون شخل الوظائف بالتعيين بقرار من السلطة المختصة بعدد ١ - يكون التعيين في الوظائف العليا بقرار من الوزير المختص بناء على ترشيح مجلس الادارة ويجب في حالة الترشيح لشغل هذه الوظائف عرض بيانات وافية لجميع شاغلي وظائف الدرجة الأولى على مجلس الادارة حتى يتسنى للمجلس اختيار الشخص المناسب لشخل الوظيفة المطلوب شغلها . . . .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ، أن المشرع استحدث بالقانون رقم (°) لسنة ١٩٩١ المشار اليه واللائمة الموضوعة تنفيدًا له أحكاما جديدة لشعفل الوظائف المدنيسة القيادية في الحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة الحكومية ، التي لها موازنة خاصة ، وهيئات القطاع العام وشركاته والمؤسسات العسامة وبذرك القطاع انعام والأجهزة والبنوك ذات الشخصية الاعتبارية العامة ، على نحو بات معه اتباع هذه الأحكام ، دون غيرها ، هو السببيل الى شغل تلك الوظائف ، ومن بينها وظائف مديرو العموم • واذ كانت تلك الأحكام قد أوجبت على السلطة المختصة ، لدى اصدار قرار التعيين ، التقيد بالترتيب النهائي للمرشحين لشبيغل الوظائف المذكررة الذي تضعه اللحنة الدائمة للوظائف القيادية بالجهة « م ١٢ » من اللائحة التنفيذية للقانين رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ، وبالتالي فان ما عساه أن يكون مقررا من قواعد لشعل الوظائف ذاتها بالجهات المخاطبة بأحكام ذلك القانون تعقد سلطة الترشيح لغير اللجنة الدائمة للوظائف القيادية أو تخلل بالترتيب النهائي للمرشحين الذي تخلص النه انما يعتبر ذلك منسرخا اعمالا لحسكم المادة (٦) من القانون رقم (٥) لسسنة ١٩٩١ ، ومن ذلك ما تقرره المادة (١٥) من لائحة شئون العاملين بالهيئة سالفة الذكر من سلطة لمجلس ادارة الهيئة في الترشيح للتعيين في الوظائف العليا • وبناء عليه فلا وجه للنعى على القرار رقم ١٦٦ لســة ١٩٩٢ الصادر بترقية بعض العاملين بالهيئة الى وظائف من درجة مدير عام بمخالفة القانين لعدم عرض الترشيحات التي بني عليها على مجلس ادارة الهدئة المذكورة • كما أنه لا وجه للنعي عليه علما بأن الأمانة الفنية للحنة الدائمة للوظائف القيادية بالهيئة شكلت في اليسوم التالي للاعلان عن الوظائف التي تم الترقية عليها بموجب ذلك القرار ، مما ترتب عليه ورود طلبات بعض المتقدمين الى سكرتارية مجلس ادارة الهيئة ، لا وجه لذلك لأن تشكيل الأمانة هو محض اجراء تنظيمي لا يترتب البطلان

على مجرد التآخير في اتخاذه ، خاصة وأن الغاية من تشكيل همذه الأمانة قد تحققت باحالة ما قدم الى سكرتارية مجلس الادارة ، وبتلقيها باقى الطلبات ، مما أتاح لها النظر في أعمال ولايتها في تدوين ما يعن لها من ملاحظات بشأن تلك الطلبات ، وكذا أعداد الكشوف المسارنة بالميانات المقدرة الخاصة بالمتقدمين ودونما اخسلال بالضحانات المقدرة المتقدمين .

كما استظهرت الجمعية العمومية ، من استعراض عناصر الموضوع الماثل أن ما ينعى على القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٩٣ المشار من مخالنه ختمثل في الترقية الى وظيفة مدير عام اللقاحات البكتيرية على الرغم من أن الجزاءات الموقعية على المرقى عليها لم تمح الا في تاريخ لاحق لترشيحه ، هن نعى غير سديد ، اذ فضلا عن أن عدم محو الجزاء التاديدي لا يحول دون الترقية ، وانما مرد الأمر الى ما تقرره المادة (٨٥) من قانون نظام العاملين المنيين بالدولة الصسادر بالقانون رقم ٤٧ لسينة ١٩٧٨ من مدد لا يجوز الترقية خلالها ، بحسب الجزاء المرقع ، فضلا عن ذلك ، فإن قرار الترقية « ١٦٦ لسينة ١٩٩٣ ، الذي يتحدد به الركز القانوني للعامل ، وليس الترشيح ، صدر في تاريخ لاحق لمدو الجزاءات المرقعة على المرقى لتلك الوظيفة · بالاضافة الى أن ما بنسب الى القرار ذاته من مخالفة مردها ما شاب الاعلان السابق عليه عن خلل ، فحراه ، اغفاله ادراج تخصص « كيمارى » ضمن المتاح لهم التقدم لشغل وظيفة مدير عسام الادارة العسامة للبحوث ، لا ينبغي التعويل عليه ، ازاء خلو الأوراق مما يظاهر هذا القول ويؤكد صحته ، مما يجعله محض ادعاء لا دليل عليه ويفرض وجود هذا الدليل ، فان بقاء القرار قائما منتجا لآثاره لاكثر من سبعة أشهر خلال الفترة من مولده في ١٩٩٢/١٠/٤ حتى ١١/٥/١٩٩١ اليوم السابق على سحبه ولأكثر من خمسة أشهر من تاريخ التظلم منه في ١٩٩٣/١٢/٢ حتى ١١/٥/١١ ، أن بقاء القرار طوال هذه المدد دون الطعن قضاء عليه ، أو اتخاذ ما من شأنه زعزعة المركز القانوني الذي رتبه ، في هذه الحدود ، مؤداه لزوما ، ازاء طبيعة تلك المخالفة ، صيرورة القرار حصينا عصيا على السحب شأنه في ذلك شأن القرار الاداري الذي صدر صحيحا ٠ وذلك اعمالا لما استقر عليه الفقه والافتاء والقضاء ٠

والحاصل أن القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٩٣ \_ والحالة هذه \_ صدر صحيحا متفقا وأحكام القانون ، ومن ثم فانه منذ مولده يتمتع يحصانة تعصمه من السحب و وافتراض انه كانت تعلق به شبهة مخالفة القسانون ، طبقا لما تقسم بالنسسية ادراج تخصص ، كيماوى ، في الاعلان ، سوهذا فرض جدلي لا يقوم عليه دليل من الارراق سفانه بانقضاء مواعيد الطعن عليه دون سحبه ، أو اتخاذ ما من شأنه زعزعة المركز القانوني الذي رتبسه في نطاق تلك الشبهة ، يكون قسد اكتسسب حصانة تدفع عنه كل مظنة يمكن أن تتخذ ذريعة لهدمه بالسحب ، ربات والقرار الاداري الذي صدر نقيا من أوجه العوار على سواء .

وبناء عليه يكون القرار الساحب رقم ١٧٣ لسسنة ١٩٩٤ وقع على قرار صحیح یتابی قانرنا علی السحب ، مما یصم ذلك القرار \_ القرار الساحب \_ بعيب في محله . والحال أن هذا العيب على درجة من الجسامة من شانها اهدار ركن المحل بالقرار ، وهو من الأركسان التي ينعدم القرار بفقدانها ، خاصة وانه لم يصدر الا بعد انتفاء كل شبهة في القرار المسحوب وبعد صيرورته قرارا صحيحا من جميم الرجوه ٠ بالاضافة الى أن التزام جهة الادارة بجعل المشروعيسة هي الضابط لأعمالها ، وذلك أمر لا ريب فيه ، يوجب عليها من تلقاء ذاتها الحرص على انفاذ ما تصدره من قرارات صحيحة مطابقة الأحكام القانون ، من شانها ترتیب مراکز قادرنیة لذوی الشان • کما یوجب علیها فی ذات الوقت المبادرة الى تصويب ما تصدره من قرارات مضالفة المقانون تتضمن مساسا بتلك المراكز ، سواء بسحبها دون اخلال بما استقر من مراكز قانونية ، أو بعدم الاعتداد بها والالتفات عنها ، بحسب مستوى المخالفة ومدى جسامتها • وبالتالي فان الأمر يقتضي ، في الحالة المعروضة ، عدم الاعتداد بالقرار الساحب ، وعدم الالتفات اليه في مجال ترتيب أية آثار على القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٩٣ المشار اليه ، والذى لا وجه للعدول عنه ٠

#### 

انتهت الجمعية العمومية لمسسحى المقتدى والتثريسع الى صحة اجراءات تعيين المعروضة حالاتهم بالقرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٩٣، ولا وجه للعدول عنه ٠

( فتوی رقم ۷۷۳ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۰/۲۸ جلسة ۱۹۹۰/۱۰/۵۶ ملف ۲۸/۲/۸۲۵ ) ۰

# جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

مسئولية تقميرية ـ اركانها ـ تعبيض • المادة ( ١٦٣ ) من القانون المدنى • -

السنولية التقصيرية تقوم على الركان ثلاثة : الخطا والفرر وعلاقة السببية بينهما والخطا لا يفترض وانما يجب على الفرود الباته وبيان الفرر الذي حاق به من جراله الخطا لا يفترض وانما يعجب على أبوت الخطا في جانب مراق العرف الصحى .. نتيجة ذلك : قيام مسئولياتها عن الأفرار .. تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على أن « كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم - وعلى ما جسرى به افتاءها - أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة : الخطأ والضرر وعلاقة السبرية بينهما • وأن الخطأ لا يفترض وانما يجب على المضرور اثباته وبيسان الضرر الذي حاق به من جرائه •

وخلصت الجمعية العمرمية مما تقدم الى ان الهيئة القرمية للاتصالات السلكية واللاسلكية أن أخفقت فى أقامة الدليل على ثبوت خطأ فى جانب مرفق العرف الصحى التابع لمحافظة الاسماعيلية يرتب مسؤليتها عن الأضرار التى لحقت الكابل الملوك لها فى منطقة الصادث وهر ما حدا بالنيابة العامة الى أن انتهت الى حفظ المحضر وقيد الواقعة ضد مجهول فمن ثم تغدو مطالبتها بالزام المحافظة بقيمة اصلاح التلفيات عارية من سندها حرية بالالتفاف عنها ورفضها

### لذلـــــك

انتهت الجمعيسة العمرمية لقسمه الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة المقدمة من الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالزام محافظ الاسماعيلية اداء مبلغ ٥٤ر٢٠٠٠ (اربعة آلاف وثلاثمائة واثنين جنيه رخمس وأربعين قرشا) قيمة اصلاح التلفيات التى لحقت الكابلات التليفونية بجهة سوق الجمعة بالاسماعيلية ٠

( فتوی رقم ۷۹۹ فی ۱۹۹۰/۱۰/۱۶ جلسة ۱۹۹۰/۱۰/۱۰ ملف رقم ۷۳/۲/۵۷۷) ٠

### جلسية ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٩٥

جامعات \_ جامعة الازهر \_ مدى جواز انشاء مستدوق مركزي للتكافل الاجتهاعي تطلاب جامعة الازهر ومستاديق فرعية بكلياتها •

المادة ( ١ ) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ بسريان الاحكام المطبقة في جامعات جمهورية مصر العربية في شان الريادة العلمية وصناديق التكافل الاجتماعي والاتحادات الطلابية على جامعة الازهر المعالم بالقرار رقم ١٣١١ سنة ١٩٨٧ – المواد ( ١٩٦٦ ) من البند رابعا ، ١٩١٧ – المواد ( ١٩٦٧ ) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٩٠٩ لسنة ١٩٩٧ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٩٠٩ لسنة ١٩٩٧ بشان الازهر - جامعة الازهر عتبراد من تاريخ العمل بقراد رئيس الجمهورية سألفة الاشارة اليه صارت فيها يتملق بتنفيم الشئون الاجتماعية لقلابها مخاطبة بالاحكام المشارة اليها شابعا الصندوق المركزي للتكافل الاجتماعي لقلاب الجامعات النشأ بالمجلس الاعلى للجامعات ذلك : صار الصندوق الفرع ١٤ لسنة ١٩٩٧ ـ نتيجة ذلك : صار الصندوق الفرع للتكافل الاجتماعي بديلا عن صندوق الخدمة الاجتماعية المتشابعات الازهر مروع دالمدة الاجتماعية المتشابعات الازهر مروع دالمدة الاجتماعية المتشابعات المتدافق مركزي للتكافل الاجتماعي مستقل بجامعة الازهر مروع دالد لسنة ١٩٩٨ واللادة التنفيذية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ واللادة التنفيذية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٨ واللادة التنفيذية للتافل بناء تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع أن المشرع بموجب القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها الختص جامعة الأزهر ، بحسبانها أحدى الهيئات التى يشملها الأزهر طبقا للمادة (٨) ، بتنظيم مستقل تنفرد به عن غيرها من الجامعات المصرية التى تسبقل بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة الالإمر بشأن تنظيم الجامعات ، وذلك أدراكا منه للطبيعة الخاصة بجامعة الأزهر وذلك من حيث تبعيتها للأزهر الشريف ، وهو الهيئة العلمية الإسلامية الكري التى تقوم على حفظ التراث الاسلامي ودراسته وتجليته الإسلامية الكري التى وتجليته المناز وتصدل أمانة الرسالة الاسلامية إلى كل الشعوب ، وتعمل على من القانون رقم ١٠٢ لسنة (١٩٦١) وكذلك من حيث خصوصية الدور المنازط بها ، وفقا للتحديد الوارد بالمادة (٣٣) من القانون ذاته ، ومراعاتها فيما تضجه من سياسات وما تصدره من والراد في مناسبة اضطلاعها بدورها الا أنه مع كل ذلك فان رئيس

الجمهورية بعاله من سلطة اصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 السنة ١٩٦١ واللائحة التنفيذية للقانون رقم 2 السنة ١٩٦٧ ، قدر ان يجرى تنظيم الشئون الاجتماعية لطلاب جامعة الأزهر طبقسا للاحكام الواردة بالبند ( رابعا ) من القسم الخامس من البساب الثالث للائحة التنفيذية للقانون الأخير ، الخاص بالخدمات الطلابية ، وذلك اعسالا لمقتضى المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٤ المسنة ١٩٨٠ الميريان الأحكام المطبقة في جامعات جمهورية مصر العربية في شان الريادة العملية وصناديق التكافل الاجتماعي والاتعادات الطلابية على جامعة الأزهر المعدل بالقرار رقم ١٣٤ المسنة ١٩٨٢ التي تنص على ان « تسرى على جامعة الأزهر الأحكام الواردة باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات في شان الريادة العملية والطلابية وصناديق التكافل الاجتماعي والاتحادات الطلابية فيما عدا رسم الاتحاد المقرر على الطلاب بالمادة ٢٣٣ من اللائحة المسار اليها »

والحاصل أن المادة (١١٦) من البند رابعا - صناديق التكافل الاجتماعي لطلاب الجامعيات: ، سالف البييان ، تنص على أن « تهدف صناديق « التكافل الاجتماعي لطلاب الجامعات » الى : (أ) تحقيق الضمان الاجتماعي للطلاب بصورة مختلفة من تأمين أو رعاية اجتماعية او قروض ٠ (ب) المساهمة في تنفيذ الخدمات الطلابية (ج) العمل على حل المشاكل التي تواجه الطلاب وتحول بينهم وبين الاستمرار الهادىء في دراستهم بسبب عجز دخرلهم المالية ، \* وتنص المادة (١١٧) على أن « ينشأ بالمجلس الأعلى للجامعات صندوق مركزى للتكافل الاجتماعي لطلاب الجامعات وتكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة ، ويكون له مجلس ادارة يشكل برئاسة رئيس المجلس الأعلى للجامعات. وعضوية كل من : نراب رؤساء الجامعات لشئون التعليم والطلاب ٠٠٠ > وتنص المادة (١١٨) منه على أن تتكون موارد صندوق التكافل الاجتماعي لطلاب الجامعات من : (1) الاعانات الحكومية التي تخصصها الديلة سنويا للصندوق . (ب) المبالغ التي تخصصها وزارة الأوقاف من أيرادات الأوقاف الخيرية لاستخدامها في تحقيق أهداف الصندوق \* (ج) • • • • • وتنص المادة (١٢٠) من البند ذاته على أن « ينشا لكل جامعة من الجامعات الخاضعة لقانون تنظيم الجامعات صندوق فسرعى للتكافل الاجتماعي بالجامعة ، ويشكل مجلس ادارته برئاسة نائب رئيس الجامعة الشئون التعليم والطلاب وعضوية ٠٠٠٠ ويختص مجلس ادارة الصندوق بالآتي : (1) العمل على تحقيق اهداف الصندوق بالجامعة (ب) توزيع

الإعانات من الموارد المتي تترافر للجامعة الأغراض التكافل الاجتماعي للطلاب على كليات الجامعة ومعاهدها (ج) ... ، كما تنص المادة (١٣٠) على ان و ينشأ بكل كلية او معهد بالجامعة الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الجامعات صندوق فرعى المتكافل الاجتماعي لطلاب الكلية او المعهد ، ويشكل مجلس ادارته برئاسة وكيل الكلية أو المعهد .. . » .

وترتيبا على ذلك تكون جامعة الأزهر ، اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم (٣٤١) لسنة ١٩٨٢ المدل للقوار رقم ٦٥٤ لسنة ١٩٨٠ ، صـــارت فيما يتعلق بتنظيم الشئون الاجتماعية لطلابها مخاطبة بالأحكام المشار اليها ، يشملها الصندوق الركزى للتكافل الاجتماعي لطلاب الجامعات ، المنشأ بالمجلس الأعلى للجامعات ، شأنها في ذلك شأن الجامعات الخاصعة لأحكام القادرن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المنوه عنه وبات الصندوق الفرعى للتكافل الاجتماعي الذي ينشأ ، وفقا للعادة (١٢٠) من هذه الأحكام بالجامعات ، ومنها جامعة الأزهر ، بديلا عن صندوق الخدمة الاجتماعية المنشأ بتلك الحامعية ، اعمالا للمادة (٢٤٢) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسينة ١٩٦١ أنف البيان الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ ، التي تنص على أن « ينشأ بالجامعة صندوق للخدمة الاجتماعية الغرض منه تقديم مساعدات للطلاب المحتاجين اليها بعد بحث حالاتهم بمعرفة الاخصائيين الاجتماعيين ويخصص لهذا الصندوق الاعتماد المرصد في الميزانية الهذا الغرض وما يضاف اليه من تبرعات الأفراد والهيئات أو حصيلة الحفلات التي تقسام بقصد تمويله ٠٠٠ ، ٠ ومن شم فلا يتاح قانونا لجامعة الأزهر ، طالما بقيت مستظلة بتلك الأحكام ، انشاء صندوق مركزى للتكافل الاجتماعي لطلابها ، تنبثق عنه صناديق فرعية للتكافل بكلياتها ، وأن سبيلها الى ذلك يكون باستصدار قرار من رئيس الجمهورية ، بحسبانه مصمد القرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقرار رقم ٣٤١ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه بماله من سلطة اصدار اللوائح التنفيذية للقانونين سالفي الذكر ، يتضمن تعديل ذلك القرار على نحو ينحسر نطاق سريان الأحكام الواردة باللائحة التنفيذية لقانون تنظم الجامعات في شان صناديق التكافل الاجتماعي عن جامعة الأزهر ، ويتضمن في ذات الوقت تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ السنة ١٩٦١ باضافة بعض المواد الحاكمة لاسلوب تنظيم صاديق التكافل الاجتماعي لطلاب جامعة الأزهر ، واختصاصاتها ، ومواردها ، و ٠٠٠ بما يتفق وطبيعة التنظيم الذي الهتص به المشرع هذه الجامعة ٠

والحال انه مما يساند جامعة الأزهر فيما تسعى اليه ، في هذا المخصوص ما تتمتع به من طبيعة خاصة طبقاً لما سبق ببيانه اجمسالا ، فيضلا عما يربيه التنظيم القائم حاليا من تداخل في الاختصاصات ، الذي لا تستطيل لا يورجب التنظيم المائل صار المجلس الاعلى للجامعات ، الذي لا تستطيل ولايته الى شمول جامعة الأزهر ، في حين أن هذا الاختصاص معقرد طبقا للمادة (٤٨) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ لمجلس جامعة الإزهر ، الذي يباشر ولايته في اطار ما يضعه المجلس الاعلى للأزهر ، في مين أن هذا الاختصاص معقود طبقا للمادة (٤٨) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ لمجلس جامعة المبلس الاعلى للأزهر ، من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ لمجلس جامعة المبلس الأعلى للأزهر من سياسات وترجيهات اعمالا للمادة (١٠) عن المائدة (١٠) عن القانون رق ١٠٠ المناه

#### لذلـــــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع الى أن انشاء حدندوق مركزى للتكافل الاجتماعي مستقل بجامعة الأزهر يكرن بتعديل قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤١ لسنة ١٩٨٢ واللائحة التنفيذية للقانون وقم ١٩٢٢ لسنة ١٩٦١ في الجدود المشار اليها

ر فتوی رقم ۷۷۰ فی ۱۹۹۰/۱۰/۲۶ جلسة ۱۹۹۰/۱۰/۱۹ ملف رقم ۱۹۸۰/۱/۸۹ ) ·

# جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة \_ تحديد تاريخ البلاد الذي يعتد به في معاملة العسامل وظاهرها •

المادة ٢٠ من فانون نظام العاملين المدنين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ – المادة ٢٣ من الألعة القومسيونات التنفيذية للقانون المشار اليه الوزه (٣٠) ، (٣٠) من لائعة القومسيونات الطبية المسادرة بقرار وزير المسعق رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٧٤ – المادة (١١) من القانون المحوال المدنية الصادرة بقرار وزير الداخلية وقانون (٢٠) من اللائعة التنفيذية لقانون الاحوال المدنية الصادرة بقرار وزير الداخلية وقم ١٩٧١ لسنة ١٩٨٥ – المحول عليه كاصل عام في البات سن العاملين المدنية بالداخلية والمائل الوادرة بسجلات قيد والعات الاحوال المدنية وفروعها – استثناء من ذلك : إذا كان العامل من ساقطي انتيا محالة توزق السجلات المدينة بها العامل وعيزه من تقديم المستئنات الرسمية – اساس المنافق المدنية المدنية المدنية المائلة المدنية المعانية من قرارات بتقدير سن العامل في غير عا تصدره الجهات الصحية أو المجالس الطبية من قرارات بتقدير سن العامل في غير المائلة الناسة المهين من العامل في غير المائلة المائلة المهينية و

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٢٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالعولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن « يشترط فيمن يعين في احدى الوظائف: ( ١ ) ٠٠٠٠ ( ١ ) ألا يقل السن عن ست عشرة سسنة ، وتنص المادة (٢٣) من المدنية التنفيذية لقانون نظام العاملين المدنيين باللحولة المشار اليسه الصادر بقرار لجنة شئون الخامة المدنية رقم ( ٢ ) لسنة ١٩٧٨ على أن « تثبت شروط التعيين في احدى الوظائف طبقا لما يلى :

۱ ـ ۰۰۰ ( ۸ ) مستخرج رسمى بتاريخ الميلاد أو شهادة من المجلس الطبى ـ المختص بتقدير السن وذلك فى حسالة عدم قيده بسجلات المواليد ، • حدا فى حين تنص المسادة ( ٣٠ ) من الالحسة القرمسيونات الطبية الصادرة بقرار وزير الصحة رقم ( ٢٠٣ ) لسنة ١٩٧٤ على أن « تختص القومسيونات الطبية بالمحافظات بتقدير سن الفتات الآئة :

 ا ساقطو القيد من العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ، وتنص المادة ( ٣١ ) منها على أن « تقسوم القومسيونات الطبية بتقدير سن العامل بناء على طلب الوزارات والهيئات والمؤسسات

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك ، ان المعول عليه كأصل عام في اثبات سن العاملين المدنيين بالدولة ، الخاضعين لأحكام القانون المشار اليه هو البيانات بسجلات قيد واقعات الأحوال المدنية بمصلحة الأحوال المدنية وفروعها • وانه لا وجه قانونا لاعمال الاستثناء الوارد على ذلك الأصل ، بالاعتداد في مجال اثبات سن هؤلاء العاملين بالشهادات انصادرة عن الجهات الصحية التي عهد اليها بذلك ، طبقا للقانون الحاكم لشئون الأحوال المدنية ، الا اذا كان العامل من ساقطي القيد ، أى لم يبلغ عن واقعمة ميلاده خلال أجل معمين من تاريخ حدوثها ، وبالتالي لم يقيد أصلا · أو كانت حالته تستظل بحكم البند ( ٢/جه ) من المادة ( ٢٦ ) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ( ٢٦٠ ) لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ المعـــال بالقرار رقم ٢٢٢٥ لسنة ١٩٨٠ ، في المجال الزمني للعمل بها ، المنظم لحالة تمزق السجلات المقيد بها العامل، وعجزه عن تقديم المستندات الرسمية المؤيدة لتاريخ ميلاده ، على نحو يعفيه من تقدير السن بواسطة المجالس الطبية · فقيد العامل بالسجلات المذكورة ، وبقاء تلك السجلات أو الصور الرسمية المستخرجة منها أو المستندات المشار اليها بالبند ( ٢/ج ) من المادة ( ٢٦ ) آنفة الذكر التي كانت الحالة الماثلة تستظل بحكمها في تاريخ استخراج شهادة ساقط القيد ، يحول قانونا دون معاودة تقدير السن بمعرفة الجهات

الصحية أو المجالس الطبية • ومن ثم يقع ما تصدوه تلك الجهات أو المجالس من قرارات بتقدير سن العامل في غير الحالتين المسار اليهما ، فاقدة لقوتها وحجيتها في اثبات السن •

والحاصل أن المروضة حالتها مقيدة بسجلات قيد المواليد ، باعتبارها من مواليد ١٩٣٨/٥/١١ ، وقسمت دليلا على ذلك صورة من قيد ميلادها ، مما كان يمتنع معه من حيث الأصل – والحالة هذه – تقدير سنها بواسطة المجلس الطبي ، واستخراج شهادة قيد بناء على هذا التقدير ومن ثم يقع قرار تقدير سن صاحبة الحالة المعروضة ، واعتبارها من مواليله ١٩٤٨/١٠/٢٧ ، فاقدا قوته وحجيته ، لجريانه خارج الاطار الجائز قانونا اللجوء منه الى تقدير السن و واذ كان من المقر قانونا أن على جميع الجهات الحكومية الاعتداد في مسائل الأحوال المدنية ، ومن بينها تاريخ الميلاد بالبيانات المقيدة بسجلات قيد واقعات الإحوال المدنية والصور الرسمية المستخرجة منها وكان الثابت أن تاريخ ميلاد المشار اليها من واقع تلك السجلات هو ١٩٣٨/٥/١١ ، وبالتالى فان هذا التاريخ ، دون غيره ، هو الذي يعتد به في اثبات سنها .

#### لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يعتد في تعين تاريخ ميلاد - المعروضة حالتها - بما ورد بقيد ميلادها · ( فتوى وقم ۷۷۱ م ۱۹۹۰/۱۰/۲۸۲ ) · ( فتوى وقم ۷۷۱ م ۱۹۹۰/۱۰/۲۸۲ ) · (

# ( ۱۷ ) حلسة ۱۸ من اكتوبر سنة ۱۹۹۰

مجلس الدولة \_ رئيس مجلس الدولة \_ نواب رئيس مجلس الدولة \_ مرتب \_ مدى جواز اعادة تسوية مرتباتهم ·

المواد ١ ، ٣ من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨١ بشان زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والخفاض مين لكادوات المسلم المسلم المرتب رئيس مجلس الدولة المصدد بالجدول المرتب رئيس مجلس الدولة المصدد بالجدول المسابقة عليها ومن ضمنها تلك المقررة بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨١ - تتبجة ذلك : لا وجمه لاعادة حسابها من جديد \_ سبب ذلك : لا وجمه لاعادة المالة والمسابقة المالة على المسابقة المسلم بالقانون المسابقة المسلم بالمسلم بالمالة بشان اعادة تسوية مرتباتهم بضحهم عدد الزيادة مفتقدة ال صحيح سندها من القانون \_ تطبيق .

تبين للجمعية العبومية لقسم الفترى والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن زيادة مرتبات العاملين بالدولة و ١٠٠ كذلك الخاضسعين لكادرات خاصة تنص على أن « تزاد مرتبات العاملين بالدولة و ١٠٠ كذلك الخاضسعين لكادرات خاصة الذين صسدر بشأنهم القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة والموجودين في الخدمة في ٣٠ يونيه سنة ١٩٨١ بواقع مائة وثمانية جنيهات سنويا ١٠٠٠ ، كما تنص المادة (٢) من ذات القانون على أن « يزاد الإجر السنوى المقرر لنوى المناصب العامة وذوى الربط الثابت الحالين والذين يعينون بعد تاريخ العمل بهذا القانون بواقع مائة وثمانية جنيهات سنويا مضافا اليه قيمة علاوتين بفئة مائة جنيه للعلاوة السنوية وذلك فيما عسديا الربط السنوى الثابت لأجر وطائف بداية التعين بالهيئات القضائية فيزاد بواقع ٦٠ جنيها سنويا ،

واستظهرت الجمعية العبومية مما تقدم أن المشرع زاد مرتبات العملين بالدولة والخاضعين لكادرات خاصـة الموجودين بالخدمة في ١٩٨٨/٦/٣٠ بواقع مائة وثمانية جنيهات سنويا ، كما زاد الأجر السنوى لذوى المناصب العامة وذوى الربط الثابت الموجودين بالخدمة في هذا التاريخ وكذلك من يعين بعدم بمقدار الزيادة المقررة للعاملين دونهم مضافا البها تهمة علاوتين بفئة مائة جنيه للعلاوة السنوية فيما عدا الربط السنوى الثابت الأجر وطائف بداية التعيين بالهيئات القضائية حيث اقتصر مقدار الزيادة على ستين جنيها سنويا ،

واستعرضت الجيمية العبومية التطورات التي طرأت على مرتب رئيس مجلس الدولة منذ صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل

جداول مرتبات الكادرات الخاصة حيث كان هذا المرتب محددا يمقدار ٢٥٠٠ جنيه سنويا ثم زيد بمقدار ٣٠٨ جنيها سنويا بالعانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ ، المشار اليه ، فاضحى اجماليه في ١٩٨١/٧/١ ، ٢٨٠٨ جنيها سنويا ، وفي ١٩٨٣/٧/١ صدر العانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ بتمديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٣ لسنه ١٩٨٠ المشار اليه وزاد مرتبات جميع العاملين باللوله بواقع ستين جنيها سنويا وقد بدغ مرتب رئيس مجلس الدوله بهذه الزياده ٢٨٦٨ جنيها سنويا وص الوقت ذاته عدل القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٨٣ ، المشار اليه ، الجداول المرفقة بقوانين الكادرات الخاصة ومن بينها الجدول المرفق بقانون مجلس الدولة الصيادر بالقيانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقد ورد به أن الأجر السنوى الثابت لرئيس مجلس الدولة مقداره ٢٨٦٨ جنيها سنويا أى أنه استجمع الزيادات التي تقررت في الاعوام السابقه على صلوره وضمنها جَدُول الوظائف والمرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، وهو ما أوضحت عنه بالفعل المـــذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ حيث ورد بها أنه « أعد مشروع القانون المرافق متضمنا تعديل بداية ونهاية مربوط درجات وظائف الكادرات الخاصة بحيث تشمل الزيادات المقررة بالقوانين المشار اليها وأيضا الزيادة المقترحــة « وهي الزيادة التي قــررها القانون بواقع ستين جنيهــا بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ الذي حدده بمقدار ٤٨٠٠ جنيه سنويا بالاضافة الى بدل تمثيل مقداره ٤٢٠٠ جنيه سنويا ٠

وخلصت الجمعية العبومية مما تقسده الى أنه كان مرتب رئيس مجلس الدولة المحدد بالجدول المرفق بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ قد استغرق جميع الزيادات المقررة بالقوانين السابقة عليها ومن ضمنها تلك المقررة بالقانون رقم ١٩٨٤ لسنة ١٩٨١ ومن ثم فلا وجه الاعدادة حسابها من جديد بحسبانه من ذوى الربط الثابت المعينين بعد تاريخ العمل به ، وتكون بالتالى الطلبات المقدمة من نواب رئيس مجلس الدولة بشأن اعادة تسوية مرتبات سيادتهم بمنحهم هذه الزيادة باعتبارهم من ذوى الربط الثابت مفتقدة صحيح سندها من القانون .

#### لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواذ اعسادة تسوية مرتب رئيس مجلس الدولة ونواب رئيس المجلس بالتطبيق لنص المادة (٢) من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ المساد السه .

<sup>(</sup> فتوی رقم ۷۷۲ فی ۱۹۹۰/۱۰/۱۸ جلسة ۱۹۹۰/۱۰/۱۹ ملف رقم ۹۰۸/۳/۸۳) ۰

# (NA)

# جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

هيئات قضائية \_ هيئة قضايا الدولة \_ اعضا، الهيئة \_ منح بدلات الوظيفة الأعل .

المادة (١) من القانون وقم ٢٣ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض احكام القانون وقم ٣٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام القانون وقم ٣٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض الحكام القانون وقم ١٩٨٠ بلوغ مرتب العضو نهاية الربط الوظيف القرر بجدول الوظائف الملحق بالقانون وقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٧٦ المنسان اليه جدول مرتبات القانون ٨٩ لسنة ١٩٧٣ – استثناء من ذلك : صاحبت : الأول : تعملق بالقانون ٨٩ لسنة ١٩٧٣ من الملحق بالقانون ٨١ لسنة ١٩٧٣ من الملحق بالقانون ١٩٠٢ سنة ١٩٩٣ من الملحق بالقانون ١٩٠٢ سنة ١٩٩٣ من الملحق بالقانون ١٩٠٢ سنة ١٩٩٣ من الملحق بالقانون ١٩٠٣ منة ١٩٩٣ من الملحق بالقانون ١٩٠٣ منة ١٩٩٣ من الملحق بالقانون ١٩٠٣ منا بعانون ١٩٠٤ منا الملحق بالقانون ١٩٠٣ منا الملحق بالقانون ١٩٠٤ منا الملحق بالملحق بالملح

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٠ بتعديل جداول مرتبات العاملين باللحقة بقانون السلطة القضائية بجداول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحقة بقانون السلطة القضائية الخاصة بأعضاء هيئة قضايا اللحولة بالجداول أرقام ١ – أو ١٠٠٠ – د الملحقة بهذا القانون » وبالرجوع الى الجدول ١/د الخاص بأعضاء هيئة قضايا اللحولة ببين أنه نص في عجزه على أن « يستجر العمل بالقواعد المحتفي المحت

واستظهرت الجمعية العبومية منا تقدم انه ولئن كان المشرع في القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ، وقد استبدل بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء هيئة تضايا المولة الجدول رقم ١/د الملحق بالقانون الا انه استبقى العمل بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١/ لسنة ١٩٧٦ ، المشار اليه ،

وذلك في ناحيتين الأولى: وتنهلق بالقواعد الملحقة بهذا البحدول ، والثانية وتنهل في أحفية العضو في العلاوات واللبدلات المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة متى بلغ مرتبه نهايه مربوط الوظيفة وفقا لذلك البحدول أي الجدول المرفق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ وليس القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ ومو ما يستفاد من اختلاف اسمى الاشارة « هذا وذلك » الواردتان في عجز الجدول المرفق بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ بمنا يفيد أن دلالة اسم الاشارة « ذلك » تعود على الجدول الأول دون الثاني ، والقول بغير ذلك يؤدى « ذلك » تعود على الجدول الأول دون الثاني ، والقول بغير ذلك يؤدى الى عدم أعمال هذا النص ويخرجه من حيز الوجود اخذا بعين الاعتبار أن كل زيادة تطرأ على بداية المربوط تلحق ايضا بنهايته .

ولما كان ذلك وكانت هيئة قضايا الدولة قد منحت بدلات الوظيفة الأعلى لدى بلوغ العضو في الحالة المروضة نهاية الربط المقرر لوظيفته وفقا للجدول المرفق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ دون القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٦ دون القانون رقم ٣٠ حكم القانون وتكون مناقضة الجهاز المركزى للمحاسبات لها في هذا الشان مفتقدة ما يؤيدها قانونا

#### لذلسك

انتهت الجمعية العموميسة لقسمى الفتوى والتشريع الى أن منح بدلات الوظيفة الأعل رمين ببلوغ مرتب العضو نهاية الربط الوظيفي القرر يحدول الوظائف الملحق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ·

( فتوی رقم ۷۷۸ فی ۱۲۸۰/۱۰/۹۱ جلسة ۱۹۹۰/۱۰/۱۹۹۸ ملف رقم ۱۲۸۰/۱۲۸۳ ) ۰

# جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

أنجعية المصومية لقسمى الفتوى والتشريع - طلب عرض التزاع - وجوب تقديمه من صاحب الصفة •

المادة ( ٦٦ ) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ٠

اختصاص الجمعية بنظر المنازعات بين جهتين او اكثر من الجهات المنصوص عليها بالفقرة ( د ) من اللادة ( ٦٦ ) هو بديل عن استمعال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات ــ نتيجة ذلك : يجب ان يقدم طلب النزاع الى الجمعية العمومية من صاحب الصفة في التقاضي طبقا للقانون وان يوجهه الى من يمثل الجهة الموجه اليها قانونا ــ سبب ذلك : ان الصفة شرط لقبول الدعوى او بديلها من وسائل حماية الحقوق ــ تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة ( ٦٦ ) من قانون مجلس العولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : ٠٠٠ ( د ) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات وبين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ماذما للحائس ، ٠

واستظهرت الجمعية العبومية من ذلك — وعلى ما استقر عليه الهتاؤها — أن اختصاصها بنظر المنازعات بين جهتين أو أكثر من الجهات المنصوص عليها في الفقرة ( د ) من المادة ( ٦٦ ) هو بديل عن استعمال المعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات ، ومن ثم يجب أن يقدم طلب النزاع الى الجمعية المهومية من صاحب الصفة في التقاضى ، طبقا للقانون ، وأن يوجهه ألى من يمثل الجهة الموجه اليها قانونا ، ذلك أن الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق .

وخلصت الجمعية العبومية مما تقدم أن طلب عرض النزاع الماثل الد يقدم من صاحب الصفة في التقاضي قانونا عن المجلس الأعلى للآثار وهو وزير الثقافة بوصفه رئيسا لمجلس الادارة وفقا للمادة السابعة من قزار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بانشساء المجلس الأعلى

للآثار ، فقد تعين عدم قبوله الى أن يرد الى الجمعيـة العموميـة طلب العرض من الوزير ·

#### لذلسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلب عرض النزاع الماثل حتى يرد الطالب من الوزير بوصفه رئيسا للمجلس الأعلى للآثار ·

ر فتوی رقم ۷۷۹ فی ۱۹۹۰/۱۰/۳۱ جلسة ۱۹۹۰/۱۰/۱۸ ملف رقم ۷۷۹ ۲۰۲۲/۳۲ ) ·

### جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

اثار به طرق عامة به حماية الآثار به نزاع به المنافع المقصودة من حماية الأثر بانشاء سور حولها متقدمة على الأضرار المقول بترتيبها على الخامته ·

المواد ١٠ ، ١٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ بشان الطرق العامة ـ المواد ٣ ، ١٩٦٨ بأسدار قانون حماية الآثار ـ المواد ٣ ، ١٩٥٨ بأسدار قانون حماية الآثار ـ المواد المواد لرقل والنائية من قراد رؤيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٩٤ بأنشاء المجلس الأعلى الآثار المادة (١ ) من قراد رؤير الشقافة والاعلام رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٧٧ بشان الخضاع قطعة ارض بناحية ابو زعبل عرب الطبقات والصوالحة مركز شبين القناطر للقانون رقم ١٩٧٥ لسنة ١٩٥٨ في شان حماية الآثار .

الشرع بالعانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ اول الأراضى الواقعة على جانبي الطرق العامة والطرق العامة المعشات والطرق الريسية والغرق العامة المعشات على بعد الدراسي سبب دنك الاقتصاد على المعالم المعشات على بعد الدراسي سبب دنك المعالم المعروب فانون حماية الانار رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٨٣ كفل رعاية وحماية خاصة بدنار ـ ديل ذلك : انشاء مجلس اعلى لاندر يعوم على حمايتها وحمها لم تنبيعة ذلك : حفل افامة منشات أو مرافق أو تشق فنوات أو اعدد طريق في المواقع أو الاراضي الارتية ـ المحمل ورد بصيفة مطلقه على تمو ينبسط الى استحداث الطرق واعددها اينداء أو اجراء أية توسعات على طرق قائمة وموجودة بالفعل \_ مؤدى ذلك : أن المشرع قدم العدات والاراضي الدراسي الدواحي والمداحس على منطقة مينة . العدات طريق في منطقة مينة .

تبين للجمعية الهمومية القسمى الفتوى والتشريع أن المادة ( ١٠ ) من القانون رقم ٨٤ لسنه ١٩٦٨ بشان الطرق العامه وبالغاء الغانون رقم ٥٣ لسنه ١٩٤٩ بشان الطرق العامة تنص على أن « تعتبر ملكية الاراضى الواقعة على جانبى الطرق العامة تنص على أن « تعتبر ملكية الاراضى الرواقعة على جانبى الطرق العامة لمسافة خمسين مترا بالنسبة الى الطرق الرئيسية الى الطرق الرئيسية وذلك خارج الاورنيك النهائى المحدد بعدائد المساحة طبقا لخرائط نزع الملكية المعتمدة لكل طريق محملة لخدمة أغراض هذا القانون بالاعباء الآتية : ( أ ) لا يجوز استغلال مده الأراضى في أى غرض غير الزراعة ويشترط عدم اقامة أية منشات عليها ولا يسرى هذا المكم داخل حدود مجالس المدن الا في الاجزاء المارة بالراضى الإراضية ( ( ب ) وللجهة المشرفة على الطريق أن تأخذ من تلك الاراضى الإتربة اللازمة لتحسين الطريق ووقايت بشرط عدم تجاوز المستق الذي يصدر بتبحديدة قرار من مجلس ادارة المؤسسة ويؤدى

لأصحاب هذه الأراضي تعويض عادل ، • وتنص المادة ( ١٢ ) منه على أن « مع عدم الاخلال بأحكام المادة ( ١٠ ) لا يجوز بغير مرافقة الجهة المشرفة على الطريق اقامة أية منشآت على الأراضي الواقعة على جانبين الطريق العام ولمسافة توازي مثلا واحدا للمسافة المشار اليها في المادة (١٠) · وعلى صاحب الشأن أن يقدم إلى الجهة المشرفة على الطريق الرسومات والمواصفات الخاصة بالمنشات المطلوب - اقامتها وللجهة المشرفة على الطريق الاعتراض على هذه الرسومات والمواصفات أو تعديلها وذلك وفقا للقواعد التي تحددها االلائحة التنفيذية ، • كما تبين لها أن المادة (٣) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون حماية الآثار تنص على أن « تعتبر أرضا أثرية الأراضي المملوكة للدولة التي اعتبرت أثرية بمقتضى قرارات أو أوامر سابقه على العمل بهذا القانون التي يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص ٠٠٠ «وتنص المادة ( ٥ ) على أن « هيئة الاتار المصرية هي المختصة بالاشراف على جميع ما يتعلق بشبئون الآثار في متاحفها ومخازنهما وفي المواقع والمناطق الأثمرية والتاريخية ولوعتر عليها بطريق المصادفه ، • وتنص الماده ( ١٣ ) منه على انه « يترتب على تسجيل الأثر العقاري واعلان المالك بذلك طبقا لاحكام المادة السابقة الأحكام الآتيه : ١ ٠٠٠٠ ٦ ــ للهيئة أن تباشر في أي وقت على نفقتها ما تراه من الأعمال اللازمة لصيانة الآثار ٠٠٠ ، وتنص المادة (٢٠٠) من القانون ذاته على أن « لا يجوز منح رخص للبناء في المواقع أو الأراضي الأثرية • ويعظر على الغير اقامة منشآت أو مدافن أو شنق قنــوات أو اعداد طرق أو الزراعة فيها أو في المنافع العامة للآثار أو الاراضي الداخلة ضمن خطوط التجميل المعتمدة . كما لا يجرز غرس أشجار بها أو قطعها ورفع أنقاض منها أو أخــذ أتربة أو أسمدة أو رمال أو اجراء غير ذلك من الأعمال التي يترتب عليها تغيير في معالم هذه أدواسع والأراضي الا بترخيص من الهيئة وتحت اشرافها ويسرى حكم ٠٠٠ » · كما تنص المادة ( ٢١ ) على أن « يتعين أن نراعي مواقع الأثار والمواقع الأثرية والمباني والمواقع ذات الأهمية التاريخية عنسه تغيير تخطيط المدن والأحياء والقرى التي توجد بها ولا يجوز تنفيذ التخطيط المستحدث أو التوسع أو التعديل في المناطق الأثرية والتاريخية وفي زمامها الا بعد موافقة هيئة الآثار كتابة على ذلك ٠٠

كما تبين للجمعية المبومية أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسننة ١٩٩٤ بانشاء المجلس الإعلى للآثار تنص على أن « تنشأ هيئة عامة قوهية تسمى « المجلس الاعن للآثار ، تكون لها الشخصية الاعتباريه ومقرها مدينه القاهرة ، وتتبع وزير الثقافه ، و تنص الده التنيه منه على أن « يهدف المجلس الى المشاركة في التوجيب الغومي ، وتنفيد مسئوبيات وزارة الثقافه في مجالات الآثار المصريه والاسلامية والقبطيه وعيرها ، وللمجلس في سبيل ذلك القيام بجميع الاعمال التي تؤدى الى نعفيق اغراضه ، وعلى الاخص ما ياتي : (١) ...... في حين تنص المادة (١) من قرار وزير الثقافة والاعلام رقم ٢٦٣ لسنة في حين تنص المادة (١) من قرار وزير الثقافة والاعلام رقم ٢٦٣ لسنة الاعمال الخمي المنافقة المنافقة أبو زعبل عسرب العليقات والموالحة مركز شبيغ القناطر للقانون رقم ١٦٥ لسنه ١٩٥١ عي شأن المبينة الحدود والممالم على الخريطة المساحية لها الشامل بالقطعة ١٤ ، ٢٠ المبينة الحدود والمالم على الخريطة المساحية لها الشامل بالقطعة ١٤ ، ٢٠ و ، ز ، ن ، ل ، ش ، ع ، م ، والمون من الدائر بالمون الإصري المنافق والملون من المدائر بالمون الإسترخيص من هيئة الآثار ، •

واستظهرت الجمعية العمومية ، مما تقدم ، أنه ولئن كان المشرع بالقانون رقم ٨٤ لسنه ١٩٦٨ المسار اليه ، أولى الاراضى الواقعه على جانبي الطرق العامه والطرق الرئيسيه والطرق الاعليميه ، وذلك في حدود معينه بحسب نوع الطريق ، رعاية خاصه ، لا يجور وفقا لها اقامه أية منشات على تلك الاراضي ، حتى لا تكون تلك المنشات ـ كما ورد بالمذكرة الايضاحية للقانون \_ سببا يحد خط النظر لقاتدى السيارات ، مما يؤثر تبعا على سلامه حركة السير وكفاءة الطريق • ولكفالة اجراء التوسعات المستقبلية للطرق المذكورة هذا فضلا عما يرتبه ذلك المنع من امكانية الاستفادة من الأراضي المشار اليها في تدبير الأتربة اللازمة لتحسن الطريق ووقايته ، اعمالا للسلطة المعقودة قانونا للهيئة العامة للطرق والكباري ، ولئن كان ذلك ، فإن المشرع في الوقت ذاته ، بموجب القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ سالف البيان ، كفل رعاية وحماية خاصــة للآثار ، بحسبانها تراثا وثروة قومية يجب المحافظة عليها وعدم التفريط فيها ، ومن ذلك انه أنشأ لها جهازا متخصصا ، هو المجلس الأعلى للآثار ناط به شأن تلك الآثار ، وعقد له ولاية اصدار التوجيهات والقرارات اللازمة الحفظها وجمالتها ، كما انه حظر اقامة منشبآت أو مرافق أو شبق قنوات أو اعداد طرق في المواقع أو الأراضي الأثرية أو في المنافع العامة للآثار أو الاراضي الداخلة ضمن خطوط التجميل المعتمدة • وأوجب

مراعاة مواقـــع الآثار والأراضى الأثرية والمبانى والمواقع ذات الاهمية التاريخية عنه تغيير تخطيط المدن والإحياء والقرى التي توجد بها ·

والحاصل أن حظر أعداد طرق في المواقع او الاراضي الأنرية الذي قرده المشرع ، بالقانون المساد اليه ، ورد بصيغه مطلقة على نحو ينبسط الى استحداث الطرق واعدادها ابتداء أو اجراء أية توسعات على طرق قائمة وموجودة بالفعل ، الأمر الذي يبتنع معه قانونا اجراء توسعات للطرق ، بأنواعها ، اذا كانت تلك التوسعات ستتداخل مع المواقع أو الاراضي الأثرية وبذلك يكون المشرع في نظرته الى المصالح الجديرة بالرعاية قدم الحفاظ على المواقع والأراضي الأثرية وحمايتها على المصلحة المتحققة من أعداد طريق في منطقة معينة أو اجراء توسعات فيه أخذا المتجيدان أن المصلحة الأخيرة قد يكون لها من البدائل ما يتيح تبعين الاعتبار أن المصلحة الأخيرة قد يكون لها من البدائل ما يتيح المواقع أو الأراضي الأثرية باستخدام جزء منها كطريق .

كما استظهرت الجمعية العمومية أن السور الذي أقامه المجلس الاعلى للآثار اعمالا لولايته حول منطقة المقابر الصخرية بقرية عرب العليقات والصوالحة مركز شبين القناطر وهي من المناطق الاثرية ، وذلك بغية حماية الاثر من العبث به أو الاعتداء عليه حسب الثابت من الاوراق حاقيم بعد مسافة مقدارها ٥٦٥ مترا من الطريق الذي يربط بين مساكن أبو زعبل وطوخ وأن الطريق في المسافة القابلة لمنطقة الاثر المقام حولها السور حسب ما يظهر من الرسم الكروكي المقلم بالاوراق حليست به أية منحنيات ، وأنما على شكل مستقيم ومن ثم بالاوراق حليست به أية منحنيات ، وأنما على شكل مستقيم ومن ثم لقائدي السيارات على الطريق في المسافة المقاملة للسحور أو القريبة منها ، وبالتالي لا يؤثر على سلامة حركة السير وكفاءة الطريق ، وتلك هي احدى الطايق العامة والطرق الرئيسية والطرق السريعة ، طبقا على طبقيا م على المرتبعة ، طبقا لما تقديم ،

ولما كان الثابت على ما سبق أن اقدامة السور محل النزاع كان بقصد المحافظة على منطقة أثرية وحمايتها ، باعتبارها من تراثنا وثروتنا القومية ، وذلك عدف وصملحة أولاها المشرع رعاية خاصة وقدمها على المصالح والأهداف التى اتجهت ارادة المشرع الى تحقيقها بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بترك مسافات محددة على جانبى الطريق تستخدم ، أن لزم الأمر في اجراء التوسعات المستقبلية للطرق • وآنان الثابت من الأوراق أن موقع ذلك السور على الطبيعة لا يتعارض مع ما استهدفه المشرع في القانون الأخير من تجنب الحد من خط النظر لقائدى السحيارات على الطريق والحرص عنى سلامة حركة السير عليه • وبالثالي تكون المنافع المقصودة من انشاء هذا السور متقدمة على الإضرار المقول بترتيبها على اقامته داخل المنطقة الكائنة على جانب الطريق رقم ٠٤ الذي يربط بين مساكن أبو زعبل وطوخ ، التي لا يجوز اقامة منشآت بها • ومن ثم يكون انشاء ذلك السور أمرا مشروعا قانونا ، مما يغدو معه القرار رقم علاه السور أمرا مشروعا قانونا ، مما يغدو معه القرار رقم صدر مخالفا صحيح حكم القانون ، جديرا بالالتفات عنه ، وعدم انفاذ أنه من عدم السور •

#### ىدلىك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز الله السور الماسم على عدم جواز الله السورية الأثرية بقرية عرب المساقات والصوالحة ، مركز شبين القناطر .

ر فتوی رقم ۸۸۷ فی ۱۹۹۰/۱۰/۱۸ جلسة ۱۹۸۰/۱۰/۱۸ ملف رقم ۲۸/۲/۲۳۷ ) ۰

### جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

هيئات فضائية \_ عينة قضايا الدولة \_ مدى التزام صندوق ادافى الاستصلاح بادا، مقابل الاتماب الذى تطالبه به هيئة قضايا الدولة لقاء الدعاوى التى تباشرها نيابة عن الصندوق •

الحواد ١ ، ٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٣ في شان تنظيم هيئة قضايا الدولة المصدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ - المادة ٣ من مواد اصحاد القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ بشان الادارة القانونية – المواد ١ ، ٣ من مواد ذات القانون السالف الاشارة اليه – المواد ١ ، ٣ ، ٢ من مواد قرار رئيس الجمهورية رقم ٣ لسنة ١٩٧٧ باشاء صندوق اراضي الاستصلاح المسدل بالقرار رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٧٧ -

المشرع ناط بهيئة قضايا الدولة النيابة القانونية عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المعاتم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وصندوق أدافى الاستصلاح يتمتع بالشخصية الاعتبارية العامة وينته ذلك : نيابة هيئة قضايا الدولة عنه نيابة قانونية وهى ليست رهيئة بادادة هيئة قضايا الدولة ولا بادادة المسندوق الأصل أن الهيئة لا تتقاضى متابلا اتفاقيا عن أضحقلاعها بالدور المنوط بها قانونا كما لا تفرض مقابلا تقره على الجهات العامة لـ مؤدى ذلك : لا الزام على صندوق أدافى الاستصلاح باداد مقابل الأتعاب الى هيئة قضايا الدولة عن الدعاوى التي تباشرها نانة عند لـ تطبية .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم هيئة قضايا الدولة المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ تنص على أن « هيئة قضايا الدولة هيئة قضائية مستقلة تلحق بوزير العدل ، وتنص المادة (٦) منه على أن « تنوب هذه الهيئة عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الإخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا وتسلم اليها صور المجات المخاصة بصحف اللعاوى وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بتلك الجهات ما اتصل منها بجهات القضاء العادى أو جهة القضاء الادارى أو أي ميئة قضائية أخرى ٢٠٠٠ علما في حين تنص المادة الثالثة من مواد اصدار والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على أن «لا يترتب على تطبيق أحكام المقانون المرافق ، الاخلال باختصاصات الهيئات القضائية المقررة في قوالينها ولا بأحكام قانون المحاماة من المواد ذاتها

على أن « استثناء من الأحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية تسلم اعلانات صحف المعاوى وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بالهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها في مراكز ادارتها لرئيس مجلس الادارة ، • في حين تنص المادة ( ١ ) من القانون المشار اليه على أن « الادارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية أجهزة معاونة للجهات المنشأة فيها وتقوم بأداء الأعمال القانونية اللازمة لحسن سير الانتساج والخدمات والمحافظة على الملكية العامة للشبعب • وتتولى الادارة القانونية في الجهة المنشسأة فيها ممارسية الاختصاصيات التالية : أولا \_ المرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم وهيئات التحكيم ولدى الجهمات الادارية ذات الاختصاص القضائي ومتابعة تنفيذ الأحكام ، • وتنص المادة ( ٣ ) من القانون ذاته على أن « لرئيس مجلس ادارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة تكليف ادارتها القانونية بأي عمل ٠٠٠ كما يحوز لمحلس ادارة الهيئة أو المؤسسة العامة أو الوحدة التابعة لها بناء على اقتراح ادارتها القانونية احالة بعض المعاوى والمنازعات التي تكون المؤسسة أو الهيئة أو احدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها طرفا فيها الى ادارة قضاما الحكومة لمباشرتها ٠ أو التعاقد مع مكاتب المحامين الخاصة لمباشرة بعض الدعاوى والمنازعات بسبب أهميتها ، • كما تبين للجمعية العمومية أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٧ بانشاء صندوق أراضي الاستصلاح المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٧٧ تنص على أن « ينشأ صندوق يسمى « صندوق أراضي الاستصلاح » تكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع وزير الزراعة ، • وأن المادة ( ٢ ) منه تنص على أن « يكون للصندوق موازئة خاصة تبدأ ببداية السينة وتنتهي بانتهائها ويفتح له حساب خاص بالبنك المركزي أو بأحد البنوك التجارية ٠٠٠ ، و وتنص المادة (٣) على أن « يسرى على أموال الصندوق الأحكام المتعلقة بالأموال العامة كما تخضع هذه الأموال لرقابة أجهزة الدولة ، · وتنص المادة (٤) من القرار ذاته على أن « يختص الصندوق بِمَا يَاتِي : (أ) وضع السياسة العامة للانفاق طبقا للأولويات التي يحدها مجلس ادارة الصندوق (ب) متابعة تنفيذ مشروعات استصلاح الأراضي واستكمال تحسينها • يقتصر التصرف ٠٠٠ •

واستظهرت الجمعية العيومية مما تقدم ، أن المشرع ناط بهيئة تضايا العولة بموجب المادة ( ٦ ) من قانون الهيئة آنف الذكر ، النيابة القانونية عن الدولة بكانة شخصياتها الاعتبارية العامة ، فيما يرفح منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، ولدى

الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا ، وذلك بعد أن كانت تلك النيابة مقصورة ، وفقا للقانون ذاته قبل تعديله بالقانون رقم ما ينبي السنة ١٩٨٦ ، على الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية ، ما ينبي عن اتجاه قصد الشرع الى ازالة ما كان عساه يثور من شبهه انحصار ولاية الهيئة في نطاق جهات بعينها دون غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ، تفسيرا للنص قبل تعديله بالقانون رقم ( ١٠ ) اسنة الهيئة الى كان الأشخاص الاعتبارية العامة ، أيا كان الاسم الذي يطلق عليها واذ كان صندوق أراض الاعتبارية العامة ، أيا كان الاسم الذي يطلق عليها واذ كان صندوق أراض الاعتبارية ، وله موازنة خاصة ، ويقوم على مرفق عام بغية تحقيق منفعة عامة أو مصلحة عامة وتسرى على أمواله الأسخاص الاعتبارية العامة التي ينعقد لهيئة قضايا الدولة النيابة الأشخاص الاعتبارية العامة التي ينعقد لهيئة قضايا الدولة النيابة القانونية عنها الدى المحاكم وجهات القضاء .

والحاصل أن تلك النيابة ، طبقا لما سبق أن خلصت اليه الجمعية العمومية بجلسة ٢٩٩١/٤/٢٩ ، ليست رهينة بارادة هيئة قضايا الدولة ولا بارادة صندوق أراضى الاستصلاح ، فهى ليست من قبيل الوكالة ، وأنما هي اختصاص قرره القانون لجهة ناط بها النيابة عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة ، فذلك أمر يدخل في نطاق ترتيب المصالح ، يتعين ممارسته على النحو الذي رسمه المشرع ، ومما يؤيد تلك النيابة أن المشرع في المادة (٣) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، جعل لمجلس ادارة الإشخاص الاعتبارية العامة الخاضعة لإحكامه احالة بعض المعاوى والمنازعات التي تكون تلك الأشخاص طرفا فيها ، دون تعليق ذلك على قبول هيئة قضايا الدولة ، كما هو الحال في التعاقد أو التغويض ، وذلك مما لا يتأتى القول به الا بحسبان تلك الهيئة صاحبة ولاية في هذا الصدد ، وفقا لما سبق أن ارتأته الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٩٧٣/٠٠٠٠

ولا ينال من ذلك أن المشرع ، بموجب القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشدار اليه عقد للادارة القانونية بالهيئات العامة المرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم وهيئات التحكيم ، ولدى الجهات الادارية ذات الاختصاص القضائي ، اذ فضلا عن أن الهيكل التنظيمي للصندوق المشار اليه لا يتضمن ادارة قانونية يقع على عاتقها أداء ذلك الدور · كما انه لا الزام عليه قانونا بانشاء تلك الادارة · وفضلا عن أن تطبيق أحكام

ذلك القانون يجب الا يترتب عليه الاخلال بالاختصاصات المعقودة للهيئات القضائية ، ومن بينها هيئة قضايا العولة ، وفقا لقوانينها السارية ، سواءً حالا أو مستقبلا وذلك اعمالا للمادة الثانية من مواد الاصدار ، فضلا عن كل ذلك ، فإن ما ورد بالقانون المذكور في شأن الدور المنوط بالادارات القانه نبة بالحهات الخاضعة لأحكامه لا بعدو أن يكون مكنة الأشخاص الاعتبارية العامة الداخلة في عداد هذه الجهات في أن تباشر قضاياها ينفسها عن طريق المحامين العاملين بها ، غير أن هذه المكنة ، نزولا على ذات الفكر الذي أرسته الجمعية العمومية بجلستها سالفة الذكر ، ليس من شأنها الغاء النيابة القانونية المقررة لهيئة قضايا الدولة في هذا الصدد أو الحد منها ، فهذه النيابة \_ كما سبقت الاشارة \_ اختصاص قرره المشرع لجهة أولاها وظيفة الدفاع عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة • وقد ورد قانون الادارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام خلوا من نص صريح يحسر حدود تلك النيابة عن الأشخاص الاعتبارية العامة التي يسرى عليها • بالاضافة الى أنه لا وجه للقول بأن أحكام ذلك القانون تتعارض مع أحكام قانون هيئة قضايا الدولة المشار اليه تعارضا ينسخه ، يؤيد ذلك ما أوردته المحكمة الادارية العليا في الحكم الصادر بجلستها المنعقدة في ١٩٨٩/٦/٢٥ د الطعن رقم ٢٦٠٧ لسنة ٣١ القضائية ، من أن اختصاص الادارات القانونية بالجهات الخاضعة لأحكام القــــانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ آنف البيان بالمرافعة ومباشرة المعاوى والمنازعات نيابة عنها أمام المحاكم لا يخل باختصاص مئة قضايا الدولة بأن تنوب عن الجهات المنصوص عليها في المادة السادسة من قانونها ، فيما يرفع من هذه الجهات أو عليها لدى المحاكم ، على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، لدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا ، وذلك دونما حاجة الى تفويض خاص في كل قضية ٠

اذا كان الأصل أن هيئة قضايا الدولة لا تتقاضي مقابلا اتفاقيا عن المطلاعها بالدور المنوط به قانونا ، كما لا تملك أن تقرض مقابلا تقرره على الجهات العامة ، كما أن الغرض معا خصها به المشرع من النيابة القانونية من الأسخاص الاعتبارية العامة لا ينصرف الى تحقيق خدمة خاصــة لهذه الأسخاص ، وانما القصد فيه تحقيق الصالح العام باسناد ولاية الدفاع عنها ، واقامة الدعاوى ومباشرتها الى هيئة تتمتع بالاستقلال ، ولديها من الخبرات والتخصصات القانونية الكوادر القادرة على حمل ثلك الإمانة ، والاضطلاع بتبعاتها وبذل العناية المرجوم ، وتلك غايات ومقاصد انششت الهيئة من أجلها ونظمت وضملتها ميزانية الدولة والإصل الا تتقاضى جهة عامة أخرى مقابلا عما تؤديه لها من مهام ، وإذا كان المشرع

يقصد تقرير حق الهيئة على وجه الخصوص فى تقاضى مقابل من الأشخاص الاعتبارية العامة التي تتولى النيابة عنها ما أعوزه النص أشتثنا، من ذلك الأصل وبمراعاة أيضا أن المنع على خلاف الأصل يحتاج الى نص صريح مقروه .

#### لذلسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمي الفتوى والتشريع الى انه لا الزام على صندوق أراضي الاستصلاح بأداء مقابل الأتعاب الى هيئة قضايا الدولة عن الدعاوى التي تباشرها نيابة عنه •

ر فتوی رقم ۷۸۱ فی ۱۹۹۰/۱۰/۵۱ جلسة ۱۹۸۰/۱۰/۸۱ ملف رقم ۱۳۱۰/۶/۸۱ ) ۰

# ( YY )

### حلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة \_ تعيين \_ ضم مدة خدمة حكمية \_ اقدعية \_ وجوب مراعاة قيد الزميل سابق التعيين في عدم المساس باقدميته ·

المادتان ( ۲۶ ، ۲۷ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ۷۶ لسنة ۱۹۷۸ •

المادة ( £2 ) من قانون الخدمة المسكرية والوطنية السادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة

المادة ( ١ ) من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ في شان الخدمة للشباب الذي انهي المراحل التعليمية المعدل بالقانونين رقمي ٩٨ لسنة ١٩٧٥ ، ١٩ لسنة ١٩٧٧ ٠

الشرع في القانون العام للتوظف قين اصلا عاما من مقتضاه أن الخدية ألمامل في المقرقة المعن عليها تتعدد اعتبارا من تاريخ هذا التعين ، وهو وان كان عدل عن هذا الأصل العام في ذات القانون لصالح العامل حيثما أوجب في الفقرة الثانية من المادة به منحاب مدة الخيرة العملية التي تزيد على مدة الخيرة والمطلوب توافرها الشيئل الوظيفة على اساس أن تضاف أني بداية أجر التعين عن كل سنة من السنوات الزائدة أيمية علاوة دورية بعد القمي خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المين عليها العامل ، متى توافرت في شروط حسابها ، واستهدف المشرع من ذلك مصلحة العامل في عدم الإشرار به باسقاط أن مدة على سابق التعين حراع الشرع من ذلك مصلحة العمل في الفيم ومصلحة زميله الرعل سابق التعين حراع الشرع ملا القيما والم ينص عليه مراحة شان الحال في قانون الخدمة العامة بحسبان أن هذا المبنا ود لم ينص عليه مراحة شان الحال في قانون الخدمة العامة بحسبان أن هذا المبنا قد امته المعاهر على المبناء إلى المبناء والحدته المادة بحسبان أن هذا المبنا قد امته المادة بوهي عالى إلى الوظيفة وسبب ضم مادة خدمة عاديا بي سبق الإحداث الاقدام في الفدية الوظيفة بسبب ضم مادة خدمة عنادي أن سبق الإحداث الاقدام في الفدية الوظيفة بسبب ضم مادة خدمة عنادي أن الحال في القونة من العدمة الوظيفة والموافية وسبب ضم مادة خدمة اعتجارية ثم تنفين في الإفراقة حراكة الإطافة حراكة من القدية الوظيفة بسبب ضم مادة خدمة اعتجارية ثم تنفين في لا في الوظيفة حراكة من القدية الوظيفة بسبب ضم مادة خدمة اعتجارية ثم تنفين في لا في الوظيفة حراكة المتحدة المقدية الوظيفة بسبب ضم مادة خدمة اعتجارية ثم تنفين في لا في الوظيفة حراكة المتحدة المتحددة المتحدة المتحدة المتحدة المتحددة المتح

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريم أن المادة ٢٤ من وان نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص فى فقرتها الأولى على أن « تعتبر الاقدمية فى الوظيفة من تاريخ التعيين ٠٠٠ ، فى حين تنص المادة ٢٧ من ذات القانون على أنه « تحسب مدة الخبرة المكتسبة علميا التى تنفق مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها العامل وما يترتب عليها من أقدمية افتراضية وزيادة فى أجر بداية التعيين للعامل الذى تزيد مدة خبرته عن المدة المطلوب توافرها لشعل الوظيفة ٠ كما تحسب مدة الخبرة العملية التى تزيد على مدة الخبرة العملية التى تريد على مدة الخبرة العملية التى تريد على مدة الخبرة العملية التى تريد على مدة الخبرة العملية العملية العملية العملية العملية التى تريد على مدة تعرب المدة الخبرة العملية ال

المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن تضاف الى بداية أجر التعيين عُن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بحد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها العامل بشرط ٠٠٠٠ وعلم ألا يسبق زميله المعين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الفرضي لبداية الحبرة المحسوبة سواء من حيث الأقدمية في درجة الوظيفة أو الأجر ٠٠، ٠ كما تبين للجمعية العمومية أن المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن « تعتبر الحدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبفاء بعد اتمام مدة الخدمة الالزامية العاملة للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الاداري للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة و ٠٠٠ كانها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في الأقدمية واستحقاق العلاوات المقررة كما تحسب كمدة خبرة وأقدمية بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخدة أو تشترطها عند التعيين أو الترقية ويستحقون عنها العلاوات المقررة ٠٠٠ وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجندبن أو مدد خبرتهم على أقلمية أو مدد خبرة زملائهم في النخرج الذين عينوا في ذات الجهة ، وأخيرا تلاحظ الجمعية العمومية أن المادة (١) من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن الخدمة العامة للشباب الذي أنهى المراحل التعليمية المعدل بالقانونين رقمي ٩٨ لسنة ١٩٧٥ و ١٩ لسنة ١٩٧٧ تنص على انه « يجوز بقرار من وزير الشئون الاجتماعية تكليف الشباب من الجنسين الذين أتموا المراحسل التعليمية أو ٠٠٠٠ ممن يزيدون عن حاجة القوات المسلحة أو بتقرير اعفاؤهم من الخدمة العسكرية للعمل في المجالات الآتية ٢٠٠٠ كما تنص المادة (٣) من ذات القانون على أنَّ « مدة التكليف بالخدمة العامة سنة ٠٠٠ وتضاف مدة التكليف الى مدة الخدمة للمكلف بعد تعيينه ويتقاضى عنها العلاوات المقررة ، •

واستظهرت الجمعية العمومية من مجموع النصوص المتقدمة أن المسرع في القانون العام للتوظف قنن أصلا عاما من مقتضاه أن اقدمية العامل في الوظيفة المين عليها تتحدد اعتبارا من تاريخ هذا التعيين ، وهو أن كان عدل عن هذا الأصل العام في ذات القانون لصالح العامل حينها أوجب في الفقرة الثانية من المادة ٢٧ منه حساب مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة والمطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن تضاف الى بداية أجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بحد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المين عليها

العامل ، متى توافرت فيه شروط حسابها ، واستهدف المشرع من ذلك مصلحة العامل في عدم الأضرار به باسقاط مدة عمل سابقة له متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها ، الا انه لم يشأ أن يجرى هذا النفع للعامل حديث التعيين على حساب زميله سابق التعيين في الوظيفة ذاتها ، وراعى .. في الوقت ذاته ومن باب العدالة واحترام الواقع .. مصلحة زميله المعين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الغرضي لبداية الخبرة المحسوبة ، فأراد المشرع بذلك حماية الزميل سابق التعيين في الا يضار من حساب ملة الخبرة العملية لمن عين بعده فجعل من أقدميَّة الأول قيدا يجب مراعاته عند حساب المدة السابقة للثاني حتى لا يسبق الأحدث الأقدم وعلى ذات النهج وللعلة ذاتها استمد المشرع في قانون الخدمة العسكرية والوطنية دات المبدأ فنص على اعتبار مدة الخدمة العسكرية والوطنية للمجند في مقام الخدمة المدنية فتحسب كمدة أقدمية بالنسبة الى العاملين بالجهاز الادارى للدولة وكمدة خبرة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام على ألا يسبق العامل الذي ضمت له مدة الخدمة العسكرية زميله في التخرج المعين في ذات الجهة سواء في ذات التاريخ أو في تاريخ سابق عليه ٠

وبهذا يتكشف للجمعية المدومية من قراءتها للمادة 28 من قانون الخمسة المسكرية والوطنية أن نصها يتضمن حكمين ، أولهما أن تضم الى المستد المجند المعنى مدة تجنيده حتى لا يضار بغوات هذه المدة عليه ، وثانيهما ألا يخل ذلك بحقوق الغير وبما استقر له من مراكز قانونية ، والغير في هذه الحالة هو الزميل سابق التعيين الذي ينبغي ألا يضار بما كسبه زميله الطارى عليه من مدة مضمومة لم يقضها فعلا في عمله المعين فيه وأنما ضمت له بحسبانها مدة خدمة اعتبارية في مذا العمل الإخير ، والمعروف أن الواقع الفعلى أحق بالاعتبار من الوصف الاعتبارى ، وأن من عمل فعلا أجدر بالمراعاة ممن اعتبر عاملا حكما وأن الوجود المعلى يغلب الوجود الحكمي عندما تتمارض المراكز القانونية المترتبة عليهما .

واستخلصت الجمعية العدومية من ذلك أن المشرع بمسلكه المتقدم - سواء في قانون العاملين المدنيين بالمولة أو قانون الخدمة العسكرية والوطنية المشار اليهما - وقد راعي التوفيق بين مصلحة العامل في الضم ومصلحة زميله الإقدم منه في ألا يضار من جراء هذا الضم - يكون قد أرسى مبدأ عاما تجب مراعاته ولو لم ينص عليه صراحة شأن الحال في قانون الخدمة العامة المشار البه بحسبان أن هذا المبدأ قد أملته المقاهيم المستخلصة من أحكام قانون نظام العاملين وأكدته المادة ( 22 ) من قانون

التجنيد ، وهي مفاهيم تأبى أن يسبق الأحدث الأقلم في اقدمية الوظيفة بسبب ضم مدة اعتبارية لم تقض فعلا في الوظيفة • ومن ثم أضحى متعينا مراعاة هذا القيد عند أضافة مدة التكليف بالخدمة العامة للمكلف بعد تعيينه خاصة وأن الخدمة العامة ما هي الا بديل عن الخدمة العسكرية ولا يسوغ أن تفوق الميزة المترتبة على البديل متهنلة في ضسم التكليف بالخدمة العامة على تلك المترتبة على الإصيل وانها الأولى أن تماثلها فيراعي قيد الزميل عند حسابها •

لما كان ذلك وكان المعروضة حالته أقدم من زملائه المعينين في ذات الهيئة سواء في التخرج أو في تاريخ التعيين ، ومن ثم فقد كان يتمين على الهيئة وهي بصدد حساب مدد الخدمة الحكمية لزملائه ( تجنيدا كان أو خدمة عامة ) مراعاته بعدم الاضرار به والمساسي بأقدميته واعتبار تاريخ تعييئه قيدا يقف عنده حساب أي من هذه المدد الأمر الذي يستوجب المبادرة باصدار قرار يعيد تنظيم الأقدميات بعا يتفق وقيد الزميل بالمفهوم المتقدم وضعا للأمور في نصابها الصحيح قانونا ،

### لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب مراعاة حق الزميل سابق التعيين فى عدم المساس بأقدميته عند ضم مدة خدمة حكمية للأحدث منه سواء اكانت مدة تجنيد أو مدة خدمة عامة

( فتوی رقم ۷۸۲ فی ۷۸۱/۱۰/۹۱ جلسة ۱۹۹۰/۱۰/۱۹ ملف رقم ۷۹۹/۳/۸۱ ) ۰

## جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

جامعات ـ رئيس الجامعة ونوابه ـ كيفية حساب مكافات الساعات الزائدة عن النصاب المواد ( ١/٢٩ ، ٢٠ ، ١١٢ مكررا ) من مواد القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ بشان نظيم الحامعات المدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ ٠

المواد ( ۱۸ ۱۹ ، ۲۰ ، ۲۱ ، ۲۸ ) من مواد اللائحة التنفيلية تقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ۸۰۹ لسنة ۱۹۷۰ •

لئن كانت اللائعة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات قد اعتبرت رئيس الجامعة ونوابه الثلاثة متغرغين للقيام بوظائهم طوال مدة عمل الواحد منهم رئيسا للجامعة أو ثائب للرئيس بها ، الا أن هذا التفرغ ينبغي الا يكون من شانه حومان اي منهم من القاء ددوس او معاضرات او تعارين عملية في كليت مقاد ذلك : الا يلتزم اي من رئيس الجامعة ونوابه بها يلتزم به الاستاذ العادي من التيد بنصاب معن عند القاء هذه الدوس او المعاضرات للمبا ذلك : ان قيام رئيس الجامعة او اي من نوابه بعمله الاصل انها يعل معل التصاب بذير لفضو هينة انتدريس للمية خلك : ما يلقيه من معاضرات يعد عملا اضافيا زائدا عن النصاب يستحق عنه مكافئة مائية للهيق هن هعاضرات يعد عملا اضافيا زائدا عن النصاب يستحق عنه مكافئة مائية لللهيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن طلب الرأى الماثل وان كان ينصب حول ما اذا كانت مكافآت الساعات الزائدة عن النصاب تصرف لرئيس الجامعة ونوابه على أساس الربط المائي الثابت المقرر لكل وظيفة طبقا لجدول المرتبات الملحق بقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم 24 لسنة 19۷۲، أم على أساس هذا الربط مضافا اليه العلاوات الخاصة التي أدمجت فيه اعتبارا من ١٩٧٢/١٩ بالتطبيق لمقانون رقم 79 لسنة ١٩٩٦ - الا انه لاحظت الجمعية العمومية أن طلب الرأى انما يتبر ايضا - التساؤل حول مدى التزام رئيس الجامعة ونوابه بالقاء محاضرات ودروس في كلياتهم ، وكذلك مدى تقيمهم بنصاب التعديس القرر للاساتذة رغم أنهم بنص اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الجامعات - متفرغون لشغل وظانفهم وهو ما يتعين النظر فيه ابتداء •

وفى هذا الصدد تبين للجمعية العمومية ان المادة ١/٢٩ من قانون تنظيم الجامعات المسار اليه المعدل بالقانون رقم ١٤٢٢ لسنة ١٩٩٤ تنص على أن « يكون لكل جامعة ثلاثة نواب لرئيس الجامعة يعاونوه فى ادارة شنونها ويقوم أقدمهم مقامه عند غيابه » وتنص المادة ٦٤ من ذات القانون على أن « أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات الخاضعة لهـذا القانون هم :

(أ) الأساتفة • (ب) الأساتفة المساعدون (ج) المدرسون ، • وتنص المادة ١١٢ مكررا المضافة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ ، المشار اليه ، على أن « يكون رئيس الجامعة ونواب رئيس الجامعة وأمين المجلس الأعلى للجامعات خلال مدة شغلهم لهذه الوظائف أساتذة في كلياتهم الاصلية ولهم فيها كافة حقوق الأستاذ ، • ونصت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ في المواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ منها على تفرغ رئيس الجامعة ونوابه الثلاثة لأداء مهامهم ، ثم نصب في الفقرة الثانية من المادة ٢٧٩ منها على أنه « ويمنحون ( أي أعضاء هيئة التدريس والمعيدون وسائر القائمين بالتدريس في كليات الجامعات ) مكافآت مالية بالفئات المشار المها عند قيامهم بالقاء دروس أو محاضرات أو تمارين عملية في جامعاتهم اذا زاد عدد ساعات التدريس أو المحاضرات والتمارين العملية التي يقومون بها اسبوعيا على ثمان بالنسبة للأساتذة ٠٠٠ « وأخبرا تنص المادة ٢٨١ من اللائحة ذاتها على أن « تحدد المكافآت المقررة في المواد السابقة بما يعادل ٣٪ من أول مربوط الفئة المالية عن الدرس الواحم الأعضاء هيئة التدرسي ،

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم جميعه انه ولنن كانت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، المسار اليها ، قد اعتبرت رئيس الجامعة و نوابه الثلاثة متفرغين للقيام بوطائفهم طوال مدة عسل الواحد منهم رئيسا للجامعة أو نائب للرئيس بها ، الا أن هذا التفرغ ينبغى ألا يكون من شأنه حرمان أى منهم من القاء دروس أو محاضرات أو تمارين عملية في كليته وانما مفاده ينصرف الى عدم التزامه بما يلتزم به الاستاذ المادى من التقيد بنصاب معين عند القاء هذه الدوس أو المحاضرات بحسبان أن قيام رئيس الجامعة أو أى من نوابه بعمله الأصلى انها يحل محل النصاب المقرر لعضو هيئة التدريس بحيث أذا تولى أى منهم التنديس في كليته فوق قيامه بعمله الأصلى كان ذلك عملا أضافيا زائدا عن النصاب يستحق عنه المكافأة المشار اليها ،

ولما كان صرف هذه المكافاة \_ حين يتحقق موجبه لرئيس الجامعة أو أحد نوابه \_ لا يجرى بوصفهم شاغلين لمناصبهم الادارية هذه \_ وانعا بحسبانهم أساتذة في كلياتهم والهم فيها \_ بنص القانون \_ كافة حقوق الاستاذ ، ومن ثم فانه يتعين أن يراعى في هذا الصرف أن يكون محسوبا بنسبة ٣٪ من أول مربوط الفئة المالية لوظيفة أستاذ عن الدرس الواحد ، ويقدو من ثم التساؤل المطروح في طلب الرأى الماثل حول ما أذا كان

حساب مكافاة السناعات الزائدة عن النصاب لرئيس الجامعة أو أحد نوابه على أساس الربط ألمالي الثابت لكل وظيفة حسيما ورد بالجدول المرفق بقانون تنظيم الجامعات أم على أساس هذا الربط مضاف اليه العلاوات الخاصة التي جرى ضبها اليه منذ سنة ١٩٩٢ في غير محله .

### لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى ما يأتي :

اولا : أن عبل رؤساء الجامعات ونوابهم يقوم مقام نصباب التعريس القرر للاستاذ ·

**ثانيا:** استحقاق رؤساء الجامعات وتوابهم مكافأة الساعات الزائلة عما يقومون به من تدريس بالاسافة الى عملهم الأصلى وذلك بنسبة ٣٪ محسوبة من أول مربوط الفئة المالية لوظيفة أستاذ

. ( فتوی رقم ۷۹۳ فی ۱۹۹۵/۱۱/۵ جلسة ۱۹۸/۱۱/۵۱ ملف رقم ۱۳۰۹/٤/۸۱ ) ٠

## (Y1)

## جلسة ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٩٥

الجمعية المعومية تقسمي الفتوي والتشريع ـ نزاع ـ وجوب أن يكون طلب عرض النزاع من صاحب الصفة في التقافي فانونا .

المادة ( ٦٦ ) من قانون مجلس الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٧٧ .

السفة شرط لقبول الدعوى او بديلها من وسائل حماية العقوق واذ قلم طلب النزاع المائل من مدير عام الشنون القانونية بوزارة الداخلية وهو ليس صاحب الصفة في التقاضي قانونا عن وزارة الدخلية \_ نتيجة ذلك : عدم قبول الطلب \_ تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ( ٦٦ ) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى في المسائل والموضعات الآتية : ٠٠٠ ( د ) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الميئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الميئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض • ويكون رأى الجمعية العسومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين • •

واستظهرت الجمعية العبومية مبا تقدم وما استقر عليه افتاؤها أن اختصاص الجمعية العبومية بنظر المنازعات بين جهتين أو آكثر من الجهات المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة (٦٦) من قانون مجلس البجلة هو بديل عن استعمال الدعوى كوسسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات ، ومن ثم يجب أن يقدم طلب النزاع الى الجمعية العمومية من صاحب الصفة في التقاضى طبقا للقانون وأن يوجهه الى من يمثل الجهة الموجه اليها قانونا : ذلك أن الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق و واذ قدم طلب النزاع المائل من مدير عام الشنون القانونية بوزارة الداخلية وهو ليس صاحب الصفة في التقاضى قانونا عن وزارة الداخلية نقد تعبن عدم قبوله .

### لذلسك

انتهات الجمعية العنومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول نظر طِلب النواع المائل ·

﴿ المَتْوَى وَقِي ١٩٩٥ فِي ١٩٩٥/١١/٥ فِي ١٩٩٥/١١/٥ مِلْتُ ١٩٩٥/١٩/٥ مِلْتُ رَقِم ٢٧٤٤/٣/٣٢ ) .

# جلسة ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٩٥

شركات ــ شركات استثمار ــ عفود شركات الاستثمار ــ اعفاء من رسوم التوليق والشهر ــ رسم التصديق على توقيعات الشركاء •

المادة ( ۱ ) من القانون رقم ۷۰ لسنة ۱۹۶۴ بشان رسوم التوثيق والشهر ـ المادة ( ۲۰ ) من قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ۳۰ لسنة ۱۹۸۹ ـ المادة ( ۳۰ ) من اذات القانون المعدلة بالقانون رقم ۱۹ لسنة ۱۹۶۰ ـ تمتع عقود تأسيس مشروعات الاستثمار بالاعقا، من رسوم التوثيق والشهر ـ استثناء من ذلك : رسم التصديق على توقيعات الشركا، اساس ذلك : معاباة المشرع للمشروعات التى تقام بنقام الاستثمار بالعديد من المزايا والاعقاءات \_ تطبيق .

تبين للجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر تنص على أن « يغرض على أعمال التوثيق والشهر وما يتصل بها من طلبات واجراءات الرسوم الآئية : رسم مقرر – رسم حفظ – رسم نسبي ، • كما تنص المادة (١٤) من قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٩ على أن \* تعفى من رسم اللمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس المشروعات وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمسروع حتى تمام تنفيذه ، وتنص المادة (٣٠) من ذات القانون المعدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٥ على أن « تختص الهيئة بمراجعة عقود تأسيس المسروعات وانظبتها والمتعادما وفقا لاحكام هذا القانون ١٠٠ ويتعين التصديق على توقيعات والشراء على المقود بالنسبة لجميع المشروعات أيا كان شكلها القانون بها في لمائة من قيمة رأسمال المشروع ، وذلك بعد اقصى مقداره الفريع بعيد أو ما يعادلها من النقد الأجبى بحسب الأحوال ٠٠٠ »

واستظهرت الجمعية العبومية مما تقدم أن المشرع فرض على أعمال التوثيق والشهر وما يتصل بها من طلبات أنواعا ثلاثة من الرسم على الرسم المقرد ورسم الحفظ والرسم النسبي ، وعين حالات تحصيل كل منها ، كما حدد قدر الرسم المستحق وكيفية تحصيله وجبايته ، وفي الحار السياسة العامة للعولة التي ترمى الى تشجيع الاستثمار حبا المشرعات التي تقام بنظام الاستتمار بالعديد من المزايا والاعفاءات ، فاعلى عقود تأسيس المشروعات والعقود المرتبطة بها من رسوم التوثيق

والشهر وذلك بمقتضى الحكم الوارد بالمادة ( ١٤) من قانون الاستشار المسار اليه عدا ما نصت عليه المادة ( ٥٣) من ذات القانون من تحصيل رسم تصديق على توقيعات الشركا، على العقود مقداره ربع في المائة من قيمة رأسمال المشروع بحد أقصى مقداره ألف جنيه أو ما يعادلها بالنقد الاجبي بحسب الأحوال و واذ كانت عبارة نص القانون واضحة الدلالة جلية المعنى وجب من ثم التزام حكمها وأعمال مقتضاها بما تفضى اليه من تمتع عقود تأسيس المشروعات التي تقام بنظام الاستثمار بالاعفاء من رسم التوثيق والشهر عدا رسم التصديق على توقيعات الشركاء .

#### لالــك

انتهت الجمعية العبومية لقسمي الفتوى والتشريع الى تمتع عقود تأسيس مشروعات الاستثمار بالاعفاء من رسوم التوثيق والشهر المقررة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ فيما عدا رسم التصسديق على توقيعات الشركاء المنصوص عليه في المادة ( ٥٣ ) من قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٥ ،

( فتوی رقم ۷۹۰ فی ۱۹۹۰/۱۱/۵ جلسة ۱۹۹۰/۱۰/۱۹۹۸ ملف رقم ۷۹۹/۳/۳۷ ) .

### جلسة ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٩٥

راب \_ ضريبة عامة على البيعات \_ اتفاقية التعاون الفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية ومملكة هولندا \_ اعفاء الركبات ذات المحركات ·

المادة الرابعة من مواد اصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المادتان ( ٢ ، ٢ ) من مواد قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المادتان ( ه ، ٨ ) من مواد قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٧٧ بشان
الموافقة على الفاقية التعاون الفضي بين حكومتي جههورية مصر العربية ومعلكة هولندا ،

الشرع في قانون الفريبة العامة على المبيعات وضع تنظيما شاملا لهذه الفريبة عين بمقتضاه السلع والخدمات الخاضعة لها فاخضع السلع المحلية والمستوردة والخدمات التي أورد بيانها بالجدول رقم ( ٢ ) المرافق للقانون لهذه الفريبة وجعل المستوردة منوفا بتحقق الوافعة المشتبة للفريبة الجمركية وذلك إيا كان القرض من استيرادها ودون اخلال بالإعفاءات المقرة بموجب الإتفاقيات المبرمة بين الحكومة المصرية والدول الإجبية اذا كانت المادة ( ه ) سالقة الذكر قضيفت اعفاءا تكافقة المركبات ذات المحركات من كافة المرسوم على الواردات او اية رسوم عامة الحرى بـ نتيجة ذلك : اعفاء تلك المركبات من الخضوع للفريبة العامة على البيعات بـ تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة الرابعة من مواد اصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على أن « لا تخل أحكام هذا القانون بالاعفادات المقررة بمقتضي الاتفاقيات المبرمة بن الحكومة المصرية والمول الأجنبية والمنظمات المولية أو الاقليمية أو الاتفاقيات البترولية والتعدينية ، ، وتنص المادة (٢) من قانون الضريبة العامة على المبيعات على أن « تفرض الضريبة على المبيعات على السلع المصنعة المحلية والمستوردة الا ما استثنى بنص خاص ٠ وتفرض الضريبــة على الخدمات الواردة بالجـدول رقـم ( ٢ ) المرافـق لهذا القانون ٠٠٠ ، وتنص المادة (٦) من ذات القانون على أن « تستحق الضريبة بتحقق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين وفقا لأحكام هذا القانون ٠٠ كما تستحق الضريبة بالنسبة الى السلم المستوردة في مرحلة الافراج عنها من الجمارك بتحقق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية ٠٠٠ ، كما تبن للجمعية العمومية أن المادة ( ٥ ) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون الفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية ومملكة هولندا تنص على انه « ستعفى حكومة (ج٠م٠ع) المعدات (المركبات ذات المحركات) والمعدات الأخرى التى تقدمها الحكومة الهولندية والمرتبطة بمشروع ما من كافة الرسوم على الواردات أو آية رسوم عامة أخرى ، • وتنص المادة ( ٨ ) من الاتفاقية على آنه « تمت من أصابن متطابقين \_ بالقاهرة باللغة الانجليزية في اليوم الثلاثين من أكتوبر سنة ١٩٧٦ ، •

ومفاد ما تقدم أن المشرع في قانون الضريبة العامة على المبيعات وضع تنظيما شاملا لهذه الضريبة عن بمقتضاها السلم والخسات الخاضعة لها ، فأخضع السلم المحلية والمستوردة والحدمات التي أورد بيانها بالجدول رقم ( ٢ ) الرافق للقانون لهذه الضريبة ، وجعل استحقاق الضريبة على السلم المستوردة منوطا يتحقق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وذلك أيا كَانَ الغرض من استبرادها ، ودون اخلال بالاعفاءات المقررة بمقتضى الإتفاقيات المرمة بن الحكومة المصرية والعول الأحنيية والمنظمات العولية والاقليمية • وقد تضمنت المادة ( ٥ ) من الاتفاقية الموقعة بين الحكومة المصرية والحكومة الهولندية حكما خاصا يعفى كافة المعدات ( المركبات ذات المحركات) والمعدات الأخرى التي تقدمها الحكومة الهولندية والمرتبطة بمشروع ما من كافة الرسوم على الواردات أو أية رسوم اعانة أخرى ، مما مفاده أن المعدات التي تستظل بأحكام الاتفاقية المسار اليها تتمتع بالاعفاء من الرسوم على الواردات أو أي فرائض مالية عامة أخرى ، الأمرّ الذي يسوغ معه اعفاء تلك المعدات من الضريبة العامة على المبيعات في ضوء من أن المعاهدات الدولية ما هي الا تعاقدات بين الدول يجرى تنفيذها في اطار ما يوجبه حسن النية ، وهو ما عنته الاتفاقية في نصها الانجليزي الذي حررت به فقط ووقعته الحكومتين المصرية والهولندية ، أذ انصرفت ادارة عاقديها الى اعفاء المعدات التي ترد للمشروعات التي يجرى تنفيذها بين الطرفين من الرسوم على الواردات أو أي فرائض مالية عامة أخرى

### لذلسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعفاء المعادت التي ترد للبشروعات المقامة في طل أحكام اتفاقية التعاون الفنى المبرمة بين جمهودية مصر العربية ومملكة هولندا الصادر بالموافقة عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٧ لسنة ١٩٧٧ من الضريبة العامة على المبيعات •

( فتوى رقم ٧٩٦ في ١٩٩٥/١١/٤ جلسة ١٩٩٠/١/٥١ ملف رقم ١٩٩٥/١/٣٣٧ ) ·

# ( YY )

# جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

مال عام \_ الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل \_ نقل الانتفاع بين اشخاص في القانون العام يكون بنقل الاشراف الاداري على هذه الأموال بدون مقابل •

المادة ( ۸۷ ) من القانون المدنى ـ المواد ۱ ، ۳ ، ۳ ، ٥ من قراد رئيس الجمهورية رقم ۲۷۷ لسنة ۱۹۷۸ الهسادر بانشا، الهيئة العامة لموانى، البحر الأحمر ،

المشرع انشا الهيئة العامة لمواني، البحر الأحمر وناط بها دون غيرها ادارة مواني، البحر الأحمر وخولها انشاء واستغلال المغازن والمستودعات والساحات داخل الوائي، والملاحق القررة المها داخل المها في خارجية المنتجة الا ترخيص منها – الأصل في ملكية الدولة انها ملكية عامة تنم المها اداخل عنها اداخل المنافق المنتجة الا ترخيص منها – الأصل في ملكية الدولة انها ملكية عامة تنم عن كونه استعمالا للمال فيما عليه بالأن العام يكون بدون مقابل لأنه لا يخرج عن كونه استعمالا للمال فيما المنافق الما المنافق عالما عام – تنبيعة ذلك : المنافق المنافق المنافق المنافق عالما عام – تنبيعة ذلك : سرى علمه القواعد المامة في المنفود – تطبيق •

واستظهرت الجمعية العيومية مما تقدم أن المشرع أنساً الهيئة العامة لمواني، البحر الأحمر وناط بها دون غيرها ادارة مواني، البحر الأحمر والملاحق المقررة لها خارجها ، وحظر على الجهات والمنسآت والشراكات والأفراد العمل داخل المواني، التي تديرها الهيئة الا بترخيص منها ، واعتبر من بين \_ موادها المالية حصيلة ايرادات الهيئة الناتجة عن هزاولة نساطها واستغلال الأموال المملوكة لها .

ومن حيث أن الأصل في ملكية الدولة أنها ملكية عامة تتغي منها ادارة المرافق العامة التي تضطيع بأعبائها ، وأن الانتفاع بالمال السام يكون بدون مقابل لأنه لا يخرج عن كونه استعمالا للمال العام فيما أعد له ، ويكون نقل الانتفاع به بين أشخاص القانون العام بنقل الاشراف الادارى على هذه الأموال بدون مقابل ولا يعد ذلك من قبيل النزول عن أموال الدولة أو التصرف فيها • واستثناء من هذا الأصل يكون للجهة العامة أن تقرر أن يكون الانتفاع بالمال العام في الفرض الذي أعد له بعقابل شريطة أن يكون أداء هذا المقابل رهينا بموافقة الجهة المستفيدة ولا يعد هذا الاتفاق تأجيرا بل هو عقد انتفاع بمال عام تسرى عليه القواعد العامة في العقود من ضرورة الالتزام بها وعدم جواز تعديل العقد أو زيادة العابل الانتفاع الا بارادة الطرفين •

ولما كان ذلك كذلك وكانت الهيئة العامة لموانى، البحر الأحمر قد قدمت بتسليم الهيئة القومية للبريد حجرة بصالة الركاب الجديدة بميناء سفاجا لاستغلالها كمكتب للخدمات البريدية بالميناء ، واذا جات الأوراق خلوا من اتفاق بينهما على جعل أو مقابل انتفاع بتلك الحجرة ، فين ثم لا يجوز للهيئة العامة لموانى، البحر الأحمر استئداء مقابل عن هذا الانتفاع ، الأمر الذي يضحى معه طلبها المائل لا سند له من القانون متعن الرفض .

### لذلسك

انتهت الجمعية العجومية نقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة المقدمة من الهيئة العامة لموانى، البحر الأحمر بالزام الهيئة القومية للبريد أداء مقابل انتفاع بالحجرة التي تشغلها كمكتب للخدمات البريدية بصالة الركاب الجديدة بعينا، سفاجا

ر فتوی رقم ۷۹۷ فی ۱۹۹۰/۱۱/۵۶ جلسة ۱۹۹۰/۱۰/۱۸ ملف رقم ۷۹۷ / ۲۳۰/۳۲ ) ۰ ( ۳۵۴/۲/۳۳ )

# ( ۲۸ ) جلسة ۱۸ من اكتوبر سنة ۱۹۹۰

الاتحاد المصرى للتأمين \_ اتحاد مهنى \_ رقابة الجهاز المركزي للمعاسبات .

المادة ( ۱ ) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات المسادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ ـ المادة ( ٣ ) من ذات القانون ـ المادة ( ٢٥ ) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٨ بامساد قانون الاشراف والرقابة عل التامير في مصر .

خضوع الاتحاد المصرى للتامين لرقابة الجهاز المركزى للمعاصبات باعتباره اتعادا مهنيا — اساس ذلك : ناط المشرع بالجهاز المركزى للمعاصبات الرقابة على الاموال الدامة كرا حدد الجهات التي يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة لها على سبيل العصر – نتيجة ذلك : تنصر رقابة الجهاز الا لم تكن اموال الجهة أموالا عامة أو لم يرد ذكرها ضمين الجهات المحددة في نص المادة ( ٣ ) سالف الإشارة اليها – عمدة النظر في الموضوع الممروي المروض عند النظر في الموضوع المحروض من المحاسب ذلك : أن الاتحاد المصرى للنامن يلحق به وصف الهني أم ينصر عنه – سبد ذلك : أن الاتحاد لا يندرج ضمين أي من الجهات التصوص عليها في البنود ١ ، ٢ ، ٧ من طاء المادة – المسئلاء من نص المادة ( ٣ ) مسالمة الذكر أن المشرع أجاز للركات النامين من شاء المادة في مجال التامين مجال التامين من الوقو وصف الهني للاتحاد توطييق .

تبين للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ( ١ ) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ تنص على أن « الجهاز المركزي للمحاسبات هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية عامة تلحق بمجلس الشعب ، تهدف أساسا الى تحقيق الرقابة على أموال الدولة ، وعلى أموال الأشسخاص العامة الأخرى وغيرها من الإشخاص المنصوص عليها في هذا القانون ٠٠ كما تنص المادة ( ٣ ) من ذات القانون على أن يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية : ٠٠٠ ( ٤ ) النقابات والاتحادات المهنية والعمالية .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع أنشأ الجهاز المركزي للمحاسبات ومنحه الشخصية الاعتبارية وناط به الرقابة على الأموال العامة ، كما حدد الجهات التي يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة لها على سبيل الحصر بحيث أذا لم تكون أموال الجهة أموالا عامة أو لم يرد ذكرها ضمن الجهات المحددة مى نص المادة (٣) سابقة الذكر انحسر عن الجهاز سلطة الرقابة .

ومن حيث أن عمدة النظر في الموضوع المعروض هو تقدير ما اذا التحاد شركات التأمين يلحق به وصف المهنى أم ينحسر عنه بحسبان أن الاتحاد لا يندرج تحت أى من الجهات المنصــوص عليها في البنود لا ، ٢ ، ٣ من هذه المادة ، ويرد ذلك من استقراء أحكام القانون المنظم لانشاء الاتحاد حيث تنص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الاشراف والرقابة على التأمين في مصر على أنه « يجوز لشركات التأمين أو اعادة التأمين الخاصة وفقا لأحكام هذا القانون أن تنشىء فيما بينها اتحادا أو جهازا معاونا أو أكثر وذلك بقصد الاتفاق على تحديد الاســعار أو على اصدار وثائق موحدة أو القيام بجمع وتحليل ونشر المعلومات أو القيام بأعمال نفع وتقليل الخسائر أو تقوية الروابط مع اتحادات التأمين بالخارج أو غير ذلك من الأعمال التي تهم الإعضاء ، ٠

ومن حيث أن المستفاد من هذه النصوص أن المشرع أجاز لشركات التأمين أن تنشأ فيما بينها اتعادا تكون عضويته قاصرة على الشركات العاملة في مجال التأمين واعادة التأمين بهدف تقديم الخدمات المهنية لها سواء بالاتفاق على نموذج موحد لعقود التأمين وتبادل المعلومات وتحليلها ونشرها على الشركات العاملة في هذه المهنة أو غير ذلك من الأعمال التي تهم قطاع التأمين •

ومن حيث أن الوصف المهنى يلحق اتحادا ما بموجب قيام عضويته قاصرة على العاملين في مجال محدد بذاته فلا يجوز أن ينضم اليه غيرهم، كذلك بقيامه بمساعدة أعضائه على تطوير سبل العمل بمهنتهم من حيث المهارة أو تحديث كفايتهم وتنمية دخولهم والافساح لهم في فرص العمل وبتطبيق ما تقدم على الاتحاد المصرى للتأمين فانه يصدق عليه وصف انه اتحاد مهنى حبث أن عضويته قاصرة على الشركات العاملة في مجال التأمين ، وهو يعني بتقديم الخدمات المهنية للشركات العاملة في مذا القطاع ، ومن ثم يندرج ضمن الجهات التي تخضع لرقابة الجهاز المركزى المحاسبات خاصة وأن نصوص القانون رقم ١٤٤٤ لسنة ١٩٨٨ لا تمنع ممارسة هذه الرقابة بل وتنص عنيها طالما انها لا تعوق الاتحاد عن أداء هذه المؤلمة و

#### لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع الى خضوع الاتحاد المصرى للتأمين لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات باعتباره اتحادا مهنيا

( فتوی رقم ۹۹۸ فی ۱۱/۱/۱۹۹۶ جلسة ۱۹۸۰/۱۰/۱۹۹۸ ملف رقم ۹۹۰/۱۲۸۲۲) . •

## جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة \_ ترقية \_ اجر \_ زيادة الأجر بمناسبة الترقية · المادة ( ٣٨ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة العسادر بالقانون رقم ٤٧ لسنه ١٩٧٨ ·

المادتان ( ۲ ، ۳ ) من مواد القانون رقم ۵۳ لسنة ۱۹۸۶ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والكادرات الخاصة •

احقية المرقى في زيادة اجره بمناسبة الترقية بما لا يجاوز نهاية دبط الأجر القرر للوظيفة المرقى اليها مضافا اليها ما سبق الحصول عليه من زيادة تقررت بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٨٩٨ - الشرح نص في قانون العاملين على استحقاق العابل بمناسبة الترقية بداية الاجر القرد للوظيفة المرقى اليها أو علاوة من علاواتها - هذه العبارة الاخيرة انها تشير صراحة وعل ما جرى به افتاء الجمعية السابق ال علاوة من العلاوات الدورية المرقفة المرفى اليها وغيد استحقاق معجلا بموجب الترقية \_ نتيجة ذلك : خضوع استحقاق هذه العلاوة الدورية استحقاق معجلا بموجب الترقية \_ نتيجة ذلك : خضوع استحقاق هذه العلاوة للاحكام المتصوص عليها في المادة ٣ من القانون ٣٠ السنة

تبين للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ٣٨ من نظام العاملين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يصدر قرار الترقية من السلطة المختصة بالتعيين وتعتبر الترقية نافذة من تاريخ صدور القرار بها ويستحق العامل بداية الأجر القرر للوطيفة المرقى اليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر اعتبارا من هذا التاريخ ولا يخل ذلك باستحقاق العلاوة الدورية في موعدها » كما تنص المادة ولا يخل ذلك باستحقاق العلاوة الدورية في موعدها » كما تنص المادة والقطاع العام والكادرات الخاصة على أن « تزاد مرتبسات العاملين بالدولة بالدولة . . . بواقع ستين جنيها سنويا » في حين تنص المادة ٣ من القائون ذاته على أن « يستمر العاملون المنصسوص عليهم في المادة الأولى في الحصول على العلاوات المورية المستحقة بعد تاريخ العمل بهذا القانون الموطيفة مضافا اليه الزيادة المنصوص عليها في هذا القانون » .

واستظهرت الجمعية العبومية مما تقدم ــ وعلى ما جرى به افتاؤها بجلسات ١٩٩٢/١٠/٢٧ و ١٩٩٤/٧/٦ و ١٩٩٤/١٢/٢١ ان عبارة و علاوة من علاواتها ، الواردة بالمادة ٣٨ من قانون نظام العاملين المدنيين

بالدولة المشار اليه انها تشعر صراحة الى عملاوة من العلاوات الدورية للوظيفة المرقى البها ، وتفيد استحقاق هذه العلاوة الدورية استحقاقا معجلا بموجب الترقية وطبقا للقانون اذا كان يزيد بها الأجر عن البداية المقررة للوظيفة المرقى اليها ، دون أن يخل استحقاقها المعجل بالمواعيد الدورية لاستحقاق مثيلاتها من بعدها ، ومن ثم فان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه اذ نص في المادة ١٣ منه على استمرار العاملين المخاطبين بأحكامه فبي الحصول على العلاوات الدورية المستحقة بعد ثاريخ العمل به بالفئات وفي المواعيد المقررة فانونا ، وذلك بما لا يجاوز نهاية ربط الأجر للوظيفة المرقى اليها مضافا اليه الزيادة المنصوص عليها في المادة ١ منه وكانت العلاوة التي تمنح بمناسبة الترقية من قبيل هذه العلاوات فمن ثم يغدو متعينا القول بأحقية المرقى في الحالة المعروضة في زيادة أجره بمناسبة الترقية بما لا يجاوز نهاية الأجر للوظيفة المرقى اليها مضافا المه الزيادة المنصوص عليها في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ ومقدارها ستون حنيها ١٠ أن استحقاق المرقم لهذه العلاوة لا يخل به سيبق الحصول على الزيادة المقررة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ والتي قضت المادة ٣ منه على اضافتها الى نهاية ربط الوظيفة عند بيان ما لا يجوز أن تتحاوزه العلاوات الدورية •

#### لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية المرقى فى زيادة أجره بمناسبة الترقية بما لا يجاوز نهاية مربوط الوظيفة المرقى اليها مضافا اليها ما سبق الحصول عليه من زيادة تقررت بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ .

( فتوی رقم ۸۱۰ فی ۱۹۹۰/۱۱/۵۸ جلسة ۱۹۹۰/۱۰/۱۸ ملف رقم ۸۹۹/۳/۸۹ ) →

# جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٩٥

توليق وشهر ... عقد القسمة .. وسم نسبى ... تصرفات سابقة على عقد القسمة لم تشهر محرراتها ... اعفاء من الرسوم التسبية .

المواد ؟ ١٠ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري ــ المواد ١ . ١٨ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشان رسوم التوثيق والشهر ــ المادة « ٣٤ مكردا -من القانون ذاته معدلا بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ ·

اعتبار عقد القسمة من المعردات المتصوص عليها بالمادة ( ٢٤ مكردا ) الشار اليها يعلى ما سبقه من تعرفات ثم تشهو معرواتها من الرسوم النسبية – اساس ذلك : أن التمرفات التى من شانها انشاء حق من العقوق النسبية العقدية الأصلية أو تقله أو تغييره أو زواله ومن بينها البيع يجب شهرها بطريق التسجيل وكذلك العال بالنسبية للتصرفات المقردة لحق من ثلك الحقوق ومن بينها عقد القسمة من أوران نصيب كل شريك مشتاع في المقاد \_ نتيجة ذلك : عدم التسجيل يؤدى ال عدم نشأة أو تقل أو زوال أو تغيير لا بين ذوى الشأن ولا بالنسبة لفيهم بينها عدم تسجيل عقد القسمة يؤدى الى عدم حجيته على الغير حافظ الإستفادة من خفض الرسمي السبي المستوق على المعردات المفاصة بطلبات الشيهر أن تكون قائمة في ١٩٩٨/١٩٩٩ المناسبي المستوق على المعردات المفاصة المناسبي النسبي التسويل من الماء الرسم النسبي النسبي التعرف معلى المعرد المطلوب شهوه في تاريخ سابق \_ نتيجة ذلك \_ لا يشترك الأسبقية في افراغ المقد في المعرد طالما ثبت اسبقية انعقاد المقد الذي يعدث بعجرد تلاق الايجاب والقبول \_ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع أن المادة ( ٩ ) من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى تنص على أن المصلية أو نقله أو تغيره أو رواله وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشئ الأصلية أو نقله أو تغيره أو رواله وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشئ من ذلك يجب شهرها بطريق التسجيل ويدخل في هذه التصرفات الوقف والوصية ويرترب على عدم التسجيل أن الحقوق المسار اليها لا تنشأ ولا تتغير ولا تتول لا بين ذوى الشان ولا بالنسبة الى غيرهم ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوى الشيان ٢٠٠٠ ، وتنص المادة ( ١٠) منه على أن «جيسه التصرفات والأحكام النهائية المقررة لحق من الحقوق العينية العقارية الأصلية يجب كذلك تسجيلها ويترتب على عدم التسجيل أن هذه الحقوق الأكبلية يجب كذلك تسجيلها ويترتب على عدم التسجيل أن هذه الحقوق الوكن محلها أموالا موروثة ، • كما تبين للجمية العمومية أن المادة ( ١ ) من القانون

رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر تنص على أن « يغرض على أعمال التوثيق والشهر وما يتصل بها من طلبات واجراءات الرسوم الآية : رسم القرد – رسم حفط – رسم نسبى « وتنص المادة ( ١٨ ) الآية : رسم القرد – رسم نسبى على كل تصرف أو موضوع ما تشمله المحردات المطلوب توثيقها أو التصديق على توقيعات ذوى الشأن فيها المحردات المطلوب توثيقها أو التي يقتضى الأمر حفظها ولم تكن موضوع اشهاد » وتنص المادة ( ٣٤ مكردا ) من القانون ذاته معدلا بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ على أن « يخعض الى النصف الرسم النسبى المستحق رقم ٦ لسنة المجارات الخاصة بطلبات الشهر القائمة وقت العمل بهذا القانون وتلك التي تقدم طلبات شهرما خلال ثلاث سنوات من التاريخ المذكور وتلك المحرر المطلوب شهره قد سبقته تصرفات لم يتم شهر محرراتها من قبل تعفى هذه المطلوب شهره قد سبقته تصرفات لم يتم شهر محرراتها من قبل تعفى هذه المطلوب شهره قد سبقته تصرفات لم يتم شهر محرراتها من قبل تعفى هذه المطلوب شهره قد سبقته تصرفات لم يتم شهر محرراتها في هذه المطلوب شهره قد المسابقة من الرسوم النسبية المنصوص عليها في هذه المانون عند شهرها » •

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك ، أن جميع التصرفات التي من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله ، ومن بينها البيع ، يجب شهرها بطريق التسجيل . وكذلك الحال بالنسبة للتصرفات المقررة لحق من تلك الحقوق ، ومن بينها عقد القسمة ، بما يحققه من افراز نصيب كل شريك مستاع في العقار . ويترتب على عدم تسجيل النوع الأول من التصرفات أن الحقوق المشار اليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بن ذوى الشأن ولا بالنسمة الى غيرهم ، بينما يترتب على عدم تسجيل النوع الثاني منها أن الحقوق محلها لا تكون حجة على الغبر . وتجرى عملية التسجيل بعد استيفاء الاجراءات المرسومة ، وأداء الرسم النسبي المقرر قانونا • كما استظهرت الجمعية العمومية أن المشرع حثا للأشخاص وتشجيعا لهم على المسارعة الى تسجيل تلك التصرفات ، التزاما بأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ آنف البيان ، خفض الرسم النسبي المستحق على المحررات الخاصة بطلبات الشبهر القائمة في ١٩٩١/٣/١٤ ، تاريخ العمل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ ، أو تلك التي تقدم طلبات شهرها خلال ثلاث سنوات تبدأ من هذا التاريخ ، الى النصف ، وكذلك أعفى ما لم يكن قد جرى شهر محرراته من التصرفات السابقة على التصرفات محل المحررات المذكورة أولا من الرسم النسبى المستحق فمناط التمتع بالاعفاء هو أسبقية التصرف المعفى على التصرف محل المحرر الطلوب شهره ، وهو ما يتحقق بمجرد تلاقى الايجاب والقبول على التصرف في تاريخ ســابق ، وتقرير ذلك يختلف من حالة الى أخرى ، حسب ظروفها وملابساتها ، دون أن بكون

مناك وجه لاشتراط ثبوت تاريخ هذا التصرف كشرط للاستفادة من لاعفاء ، اذاء عموم نص المادة ( ٣٤ مكررا ) المشاد اليها واطلاقها وطالما ثبتت الأسبقية في انعقاد العقد غان افراغه في ذات المحرر محل طلب الشهر لا يخل وسريان الاعفاء من الرسم و بالاضافة الى انه لا وجه لتعليق التهتم بالاعفاء على ثبوت تناسب معين بين مقدار الرسم النسبي المستحق على التصرف السابق ، ومقدار الرسم النسبي المخفض ، لما في هذا القول من تقييد للنص بلا مسوغ قانوني ، ولا يغيب عن البال أن الأمر يتعلق برسم يستحق لقاء اداء خدمة معينة ، وليس ضريبة ينفصل الالتزام بها عن الاستفادة من خدمة محددة و

والحاصل أن قسمة العقار ، بحسبانها من التصرفات واجبة الشهر ، طبقا للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى ، انما تندرج المحررات المتضمنة لها أو المفرغة بها في عداد المحررات المسار اليها بعدر المادة ( ٣٤ مكروا ) سالفة البيان ، ومن ثم ينبسط اليها حكم تغفيض الرسم النسبي المستحق ، وفقا للهادة ذاتها والحاصل أيضا أن تعقيب الرسم النسبي المستحق ، وفقا للهادة ذاتها والحاصل أيضا أن المقار الذي وردت عليه تلك القسمه اذا كان قد آل إلى المتقاسمين بطريق الشراء أو بغير ذلك من التصرف فأن واقعة بيعه لهم تعد ، بعجود تلاقي الايجاب والقبول في شأنها في تاريخ سابق على الاتفاق بين المسترين على القسمة ، تصرفا سابقا ، يستظل بحكم الاعفاء من الرسم النسبي ، اعمالا لمصريح حكم المادة المذكورة ، فيما تشترطه من لزوم أسبقية التصرفات السابقة ، وعلى النقيض من ذلك يناى التصرف الماصر للاتفاق على قسمة العقار محل التصرف عن نطاق ذلك الاعفاء ،

### لذليك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار عقد القسمة من المحروات المشاو اليها في نص المادة ( ٣٤ مكروا ) من القانون رقم ٦٠ لسسنة ١٩٦١ يعفي بموجبه ما سبقه من تصرفات لم تشهر محرواتها من الرسوم النسبية ٠

( فتوی رقم ۸۰۸ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۱/۸ جلسة ۱/۱۱/۱۹۹۱ ملف رقم ۱۹۷/۲/۳۷ ) .

# جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة \_ حساب مدة نجرة عملية \_ حساب مدة الخدمة المسكرية والوطنية \_ التميين عل وظيفة دائمة ·

المادة ( ۷۷ ) من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة رقم 20 لسنة ۱۹۷۸ ـ المادة ( £2 ) من قانون الخدمة المسكرية والوطنية رقم ۱۹۷۷ لسنة ۱۹۸۰ -

يفترض الاستفادة من احكام المادتين سائض الذكر أو أيهما أن يكون العامل معينا على وظيفة دائمة وله الغمية فيها بـ دليل ذلك : أن الشرع فيد حساب الأولى بالا يسميق العامل زميلة المين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة من حيث الأقمية في درجة الوظيفة أو الأجر وكذلك النائمة بـ شغل العامل وظيفة محام ثالث بعقد مؤقت بـ نتيجة ذلك : عدم استفادة العامل باحكام حساب مدة الخبرة العملية وكذلك المسكرية ألى أن يتم تثبيت على وظيفة دائمة – تطبيق ،

استبان المجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ٢٧ من قانون نظام العاملن المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص في فقرتها الثانية على أن « ٠٠٠ تحسب مدة الخبرة العملمة التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن تضاف الى بداية أجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بعد أقصى خمس علاوات من علاوات درحة الوظيفة المعن عليها العامل ، بشرط أن تكون تلك الخبرة متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها العامل ، وعلى ألا يسبق زميله المعين في ذات الجهسة في وظيفة من نفس الدرجسة في التاريخ الغرضي لبداية الخبرة المحسوبة ، ســواء من حيث الأقدميــة في درحة الوظيفة أو الأجر . ويكون حسساب مدة الخبرة . ٠٠ وفقا للقواعد التي تضعها لجنة شئون الخدمة المدنيسة ، ونفاذا لذلك صدر قرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٧٥٥٧ لسنة ١٩٨٣ معدلا بقراريه رقمي ٧١ لسنة ١٩٨٨ و ٥ لسنة ١٩٨٩ ونص في المادة الأولى منه على أن « يدخل في حساب مدة الخبرة العملية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ٠٠٠ للعاملين المؤهلين المدد الآتية : (١) ٠٠٠ (٢) مدد ممارسة المهن الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة ويعتد في ذلك بالمدد اللاحقة لتاريخ القيد بعضوية النقابة التي تضم العاملين بهذه المهنة ، • كما تنص المادة الثانية من ذات القرار على انه « يشترط لحساب المدد المشار اليها في المادة

الأولى من هذا القرار ما يأتي: (١) ٠٠٠٠ (٢) مد التمرين التي تقضى القوانين واللوائع بضرورة تبضيتها بعد الحصول على المؤهل العلمي تقضى القوانين واللوائع بضرورة تبضيتها بعد الحصول على المؤهل العلمي كترط لمزاولة المهنة تحسب بالكامل مدة خبرة في الوظيفة التي يعين فيها الموظف وفقا للأوضاع السابقة سواء كان التمرين في الحسكومة أو هيئة العسكرية والوطنية الفائدة ٤٤ من قانون على أن « تعتبر مدة اللاحدة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها على أن « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الاداري للدولة و ٠٠٠ الهيئات العامة و ٠٠٠ كانها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في الاقدمية واستحقاق العلامات المقررة وفي جميع الاحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتدن أو عدد خبرتهم على اقدمية أو مدد خبرتهم على أو مدد خبرتهم المدونية أو مدد خبرتهم أو

واستظهرت الجمعية العدومية مما تقدم جميعه أن حسباب مدد التمرين التى تقفى القوانين واللوائع بضرورة تمضيتها بعد الحصول على المؤهل العلمى كشرط لمزاولة المهنة باعتبارها ضمن مدة الخبرة العملية الواجب حسابها طبقا للفقرة النائية من المادة ٢٧ من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة ، المسار اليه ، وكذلك حساب مدة الخدمة العسكرية والوطنية المعلية الحسنة بما ببها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة العسكرية والوطنية الشار اليه انما يفترض الاستفادة بايهما أو كليهما أن يكونالعامل معينا على وظيفة دائمة وله أقدمية فيها حتى يجنى ثمرة هذا الحساب ، سواء في الاقدمية أو في استحفاق العلاوات المقررة ، وهو ما يبدو واضحا حينما قيد المشرع حساب الأولى بألا يسبق العامل زميله المعين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة من حيث الاقدمية في درجة الوظيفة العبرة في التخرج وهو ما لا يتأتى الا حيث يكون المالم معينا على مدرجة .

وخاصت الجمعية العمرمية من ذلك الى أنه لما كان الثابت من وقائع الموضوع الماثل أن المعروضة حالبه لم ينقك يشغل وظيفة محام ثالت بعقد مؤقت بجهاز تنمية مدينة بنى سويف ، فمن ثم لا يستظل بأحكام حساب مدة الخبرة العملية وكذلك حساب مدة الخدمة العسكرية والوطنية

المنصروص عليهما في قانوني نظام العاملين المدنيين بالعولة والخدمة العسكرية والوطنية المسار اليهما الا أن يتم تثبيته على وظيفة دائمة ولا ينقص من ذلك أن قرار رئيس مجلس ادارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٢١ سنة ١٩٩٠ ساوى في المادة ٧ منه بين العاملين الدائمين في الماملة الوظيفية ، ذلك أنه بالرجوع الى عنا النص تبين أنه يجرى على أن « يتم معاملة العاملين المؤقتين بالهيئة وأجهزتها من النواحي المللية أسوة بأقرافهم الدائمين وذلك لحين اتخاذ اجراءات تعيينهم في ضوء الخلوات المتاحة ، وهو ما يستفاد منه أن مبدأ التسوية في الماملة بين العاملين والمؤقتين مقصور على النواحي المللية دون غيرها من النواحي الموظيفية الأخرى ، فلا يمتد الى ما يتعلق بحساب مدة الخبرة المعلية أو مدة الخعمة العسكرية والتي تفترض لتطبيقها أن يكون العامل معينا على وظيفة دائمة وله اقدمية فيها على نحو ما سلف بيانه الأم

### لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية \_ المعروضـة حالته \_ فى ضم مدد التمرين والخدمة العســـكرية الالزامية والاحتياطية ·

﴿ فتوى رقم ٨٠٩ بتاريخ ٨١/١١/١٥ جلسة ١٩٩٥/١١/١ ملف رقم ٨٨٧/٣/٨٦ ) ٠

## جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٩٥

اكاديمية البحث الملمى والتكنولوجيا ـ رئيس الأكاديمية ـ تعيينه ـ مدة شغله

الحواد ١ ، ٢ من قراد رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ في شيان تنظيم. اكاديمية البعث العلمي معدلة بالقراد رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٩٠ .

الشرع انشا اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا وناطت لائمة تنظيمها برئيس الجمهورية تعين دئيس الآكاديمية لدة اربع سنوات قابلة للتجديد \_ خلو قرار تعين درئيس الاكاديمية من تحديد لمدة تعينه لا يغيد تابيدا او خروجا على مدة شغلها الشار اليها بلائعة تنظيم الآكاديمية \_ مؤدى ذلك : قرار التعين يفتتم الملاقة الوظيفة بن المهن وجهة عمله ويحدد مشتشامه حقوقه الوظيفة ومنها مدة شغله الوظيفة المؤفقة باديم سنوات وهو امر تترخص بتلايره التشريعين لائعه الاكلاميمية ـ تنيجة ذلك : لا يجوز بعد ذلك اصدار قرار فردى مخالف لما اوددته اللائعة من احكام عامة ومجردة \_ تطبيق .

استبان للجمعية المعومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة الأولى من قراد رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٧ لسينة ١٩٧١ في شيأن تنظيم اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا تنص على أن • تكون لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا شخصية اعتبارية مستقلة ٠٠٠٠ ، وتنص المادة الثالثة من ذات القرار المعدلة بقراد رئيس الجمهورية رقسم ١٩٥٨ لسنة ١٩٩٠ على أن • يصدر بتعيين رئيس الأكاديمية وتحديد مرتب قرار من رئيس الاجمهورية بناء على عرض وزير البحث العلمي ٠٠٠ ويماون رئيس الأكاديمية تواب الرئيس وأمين عام يصسدر بتعيينهم وتحديد مرتباتهم قراد من رئيس الجمهورية من ويكون تعيين رئيس الاكاديمية ونوابه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ،

ومفاد ما تقدم أن المسرع أنسساً أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، وناطت لائمة تنظيمها برئيس الجمهورية تعين رئيس الاكاديمية لمئة أربع سنوات قابلة للتجديد ، كما ناطت به تحديد مرتب رئيس الأكاديمية بقرار منه وذلك بناء على عرض وزير البحث العلمي ، ولما صدر قرار رئيس الجمهورية رقس ٣٨ لسنة ١٩٩٢ بتعين المعروضة حالته رئيسا لأكاديمية البحث العلمي ، فين ثم يكون هذا التعيين لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ولو ورد قرار التعيين خلوا من تحديد لمدة

تعيينه لان سكوت القرار لا يفيد تأبيدا أو خروجا على مدة شغلها المشار اليها بلائحة تنظيم الأكاديمية ·

ومن جهة أخرى فأن قرار التعيين يفتتع العلاقة الوظيفية بن المين وبن جهه عمله وتحدد بموجبه الحقوق الوظيفية الأخرى الواردة بلائحة تنظيم الأكاديمية ومنها مدة شغله الوظيفة المؤقتة بأربع سنوات ، وهو أمر تترخص بتقريره التشريعي لائحة تنظيم الاكاديمية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية التي أجازت له تجديد شغلها لمدد أخرى ولا يجوز من بعد بنات الاداة اصدار قرار فردى مخالف لما أوردته اللائحة من أحكام عامة ومجردة ، ومتى كان تعيين الدكتور على على حبيش رئيسا للاكاديمية بقرار جمهورى قد جاء خلوا من مدة محددة ، فأن الواجب في مجال حمله على الصحة أن يكون شغله لمؤطئة محددا بالمدة المقرة باللائحة ،

### لذلسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مدة شمص على الدكتور / على على حبيش كرئيس الآكاديمية البحث العملمى والتكنولوجيا تنتهى في ١٩٩٦/١/١٩ تاريخ مضى أربع سمسنوات على صدور قرار التعين التزاما بأحكام الأنحسة تنظيم الآكاديمية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٦٧ لسنة ١٩٧١ .

( فتوی رقم ۸۱۱ بتاریخ ۸۱۱/۱۹/۱۱/۱۸ جلسة ۱۹۹۰/۱۱/۱۸ ملف رقم ۲۹۳/۳/۷۳ ، -

# جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٩٥

دسوم – رسم تنمية الموارد المالية للدولة – البيع بالزاد – مناط الخضوع بالنسبة لانشطة الجهات المامة •

الواد ( ٣٠١ ) من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الوارد المالية للدولة المملل بالقانون رقم ه لسنة ١٩٨٦ .

المادة ( ١٥ ) من اللائعة التنفيذية للقانون الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٧٦ من فيهة البرم ، فشرع أشرع أخضع البيع بالزاد لرسم تنعية الموادد المالية للدولة بنسبة ٥٪ من فيهة البابع بخواد الشرع استحقاقه بنقير وصف البابع بخضوع محله لقريبة بقانون ورسم تنعية أوارد الدولة المالية فرن استحقاق الرسم بخضوع محله لقريبة بقانون ورسم تنعية أوارد الدولة المالية براعاة أن التصرفات التي تجريها الأشخاص العامة الأقليبية أو المرقبة على الأموال التي تصناكها ملكية خاصة بغرض استغلالها والحصول على ما تنتجه من موارد مالية عن طريق البيع أو الشراء أو اللايجار أو المبادئة تخضع على تغضع له تصرفات الأفراد العادين سواء بضواء نظر لوحدة الطبيعة القانوية للنشاط في المحالين سيخ ذلك : أن نخضوع المضربية مرجمه نمال خاص فيدخج من مجال فرض الشرائب أو مال خاص فيدخل في هذا المجال وليس العبرة بكون الشخص المعنوي

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ٧٤١ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد الماليسة للدولة المدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ تنص على أن ٧ يفرض رسم يسمى ٥ رسم تنمية الموارد المالية للدولة على ما يأتى : ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠١ البيع بالمزاد : ٥٪ من قيمة البيسع يلتزم بها البائع ٥ وتنص المادة (٣) على أنه ٩ فيما عدا الرسم المنصوص عليه في الفقرة ثانيا من المادة (١٩) من المادة الأولى لا يستحق الرسم في الحالات المعفاة من الخريبة أو الرسم عن الايراد أو الخدمة المسار اليها بمقتضى تلك القرانين أو أية قوانين أخرى ٥ ٠ كما استعرضت الجمعية العمومية المادة (١٥) من الملائحة التنفيذية للقانون الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٩٠٧ لسنة ١٩٨٦ المعدل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٦ المعدل بالقانون رقم ١٨ السنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ على جميع حالات البيع بالمزاد سواء كان بيعا اختياريا أو قضائيا أو اداريا ، وسواء تعلق البيع بعقار أو بمنقول أو بحقوق

معنوية • ويكون الرسم بواقع ٥٪ من ثمن البيع ، ويلتزم به البائسج ويستمر الرسم فور رسو المزاد • • • •

واستظهرت الجمعية الصومية مما تقدم ومن افتائها الصادر بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٣ من مارس سنة ١٩٩٤ أن المشرع أخضم البيع بالمزاد لرسم تنميه الموارد المالية للدولة بنسبة ٥٪ من قيمة البيم، وهذا الرسم عينى يلحق حصيلة البيع بالمزاد فلا يتغير استحقاقه بتغبر وصف البائم بكونه شخصا عاما أو خاصا ، وذلك متى كان محل البيم بالمزاد خاضعا للضريبة ، اذ أن المشرع قرن استحقاق الرسم بخضوع محله لضريبة مقررة بقانون ، ورسم تنمية الموارد رسم عيني تبعي يلحق ضريبة أصلية ربط المشرع بينهما تقريرا واعفاء تنمية لموارد الدولة المالية ، وذلك بمراعاة أن التصرفات التي تجريها الأشخاص العامة - الاقليمية أو المرفقية - على الأموال التي تمتلكها ملكية خاصة بغرض استغلالها والحصول على ما تنتجه من موارد مالية عن طريق البيع أو الشراء أو الايجار أو المبادلة تخضع لما تخضع له تصرفات الأفراد العاديين سواء بسواء ، نظرا لوحدة الطبيعة القانونية للنشاط في الحالتين ، وفي صدد الخضوع للضريبة بالنسبة لأنشطة الجهات العامة ، يكشف استقراء فتاوى الجمعية العمومية ، عن أن الأصل في بيان فيصل الخضوع للضريبة أو عدم الخضوع ، لا يتأتى من كون الشخص المعنوي شخصا عاما أو شخصا خاصا، وأنما يتأتى من كون المال محل النشاط أو المحدد لوعاء الضريبة هو مال عام فيخرج من مجال فرض الضرائب ، أو مال خاص فيدخل في هذا المجال الا اذا وردت نصوص تشريعية خاصة تفيد غبر هذا المفاد ، ومن ثم يلتزم مشروع المحاجر التابع لحساب الخدمات والتنمية بمحافظة بني سويف باداء رسم تنمية موارد الدولة على حصيلة بيع منتجاته بالمزاد العلني متى كانت خاضعة للضريبة •

### لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع مبيعات المحاجر بمحافظة بنى سويف لرسسم تنمية الموارد المالية للدولة المقرر بالقانون رقم ١٤٧٧ لسنة ١٩٨٤

( فتوی رقم ۸۱۲ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۱/۱۸ جلسة ۱/۱۱/۱۹۹۱ ملف رقم ۱۹۹۰/۱۲/۳۷ ) ٠

## حلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٩٥

شركات ـ شركات قطاع عام ـ شركات قطاع الإعمال العام ـ اعتماد الهيكل التنظيمي فلشركة ـ سلطة مجلس ادارة الشركة ـ انحسار ولاية الاعتماد المقودة للوزير المختص من تاريخ العمل بقانون قطاع الاعمال العام ·

المادة ( A ) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام العصادر بالقانون رقم A1 لسنة 1921 – المادة ( ۳۳ ) من قانون هيئات القطاع العام وشركاته العصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ – المادة الأول من القانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الأعمال أقام – المواد ٤ ، ١٣ من ذات القانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٩١ ٠

لتن كان الشرع بقانون نظام الماملين بالقطاع العام جعل سلطة مجلس ادارة شركة القطاع العام في اعتداد الهيكل التنظيمي للشركة نهائية غير خاضعة لتصديق سلطة اعل \_ استثناء من ذلك : استحدث القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بعضي القيود منها على المجلس مراعاة الضوابط التي يضايها مجلس ندارة عيثة القطاع العام المختصة ، وجوب اعتماد عا يتعلق بالوظائف العلي بالهيكل من الوزير المختص \_ تتبجة ذلك : لا يجوز قانونا المفاقد احدى الوظائف العلي المهيكل التنظيمي لشركة قطاع عام ١١ بعد موافقة الوزير المختص \_ باصداد القانون وشات القطاع المام نشركاته عن الشركات القطاع العام الا بعد موافقة الوزير المختص مجلس ادارة المام وشركاته عن الشركات القانهة والشركات التبطة حالك : استرد مجلس ادارة شركة قطاع الإعمال ولايته في وضع الهيكل التنظيمي للشركة \_ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٨) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لساعة ١٩٧٨ تنص على أن « تضع كل شركة هيكلا تنظيميا لها وكذلك جدول توصيف وتقسيم الوطائف المطلوبة لها ٠

ويعتمه الهيكل التنظيمي وجمه الله التوصيف والتقييم من مجلس الادارة ولجلس الادارة ان يعيه النظر في الهيكل التنظيمي وفي المجداول المشار اليها كلما اقتضت مصلحة العمل ذلك ، وتنص المادة ( ٣٢ ) من قانون حيثات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم الاحلامة العمل ان ويكون لمجلس ادارة الشركة جميع السلطات اللازمة القيام بالإعمال التي يقتضيها تحقيق أغراض الشركة وعليه على وجهه الحصوص : ١ - ٥٠٠٠ - وضع الهيكل التنظيمي والهيكل الوطيفي للشركة في ضوء الضوابط التي يضمها مجلس ادارة حيث القطاع العام المختصة على أن يتم اعتماد ما يتماق بالوطائف العليا من الوزير المختصة على أن يتم اعتماد ما يتماق بالوطائف العليا من الوزير المختصة على أن يتم اعتماد ما يتماق بالوطائف العليا من الوزير المختصة على أن يتم اعتماد ما يتماق بالوطائف العليا من

القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الاعمال العام تنص على أن د يعمل في شأن قطاع الأعمال العام بأحكام القانون المرافق ، ويقصد بهذا القطاع الشركات القايضة والشركات التابعة لها الخاضيعة الأحكام هذا القانون الاوتتخذ هذه الشركات بنوعيها شكل شَرَكَات المُسَاهِمَةُ ، ويسرى عليْهَا فيمَا لَم يُرِدُ بِشَانَهُ نَصَ خَاصَ في هذا القانون ويما لا يتعارض مع أحكامه تصوص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المعدودة الصادر بالقانون رقم ۱۵۹ لسنة ۱۹۸۱ ولا تسرى أحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على الشركات المسار اليها ، • وتنص المادة الرابعة منه على أن « ينقل العاملون بكل من هيئات القطاع العام وشركاته الموجودون بالخدمة في تاريخ العمل بهـــذا القــانون الى الشركات القابضــة أو الشركات التابعة بذات أوضاعهم الوظيفية وأجورهم وبدلاتهم واجازاتهم ومزاياهم النقدية والعينية والتعويضات • وتستمر معاملة هؤلاء العاملين بجميم الأنظمة والقواعد التي تنظم شئونهم الوظيفية وذلك الى أن تصدر لوائح أنظمة العاملين بالشركات المنقولين اليها طبقا لأحكام القانون المرافق خلال سنة من التاريخ المذكور ٠٠٠ ، و وتنص المادة الثالثة عشر من القانون ذاته على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره ، •

الهيئات الحاصل ، أنه اعتبارا من هذا التاريخ انحسر نطاق سريان احدام قانون هيئات القطاع العام وشرئاته عن الشركات القابضة والشركات التابعة ، وتبعا لذلك فقد ارتفعت الفيود الفروضية على سلطة مجلس ادارة الشركة التابعة يعوجب المادة ( ١٠/٣٢ ) منه ، واسترد المجلس مطلق ولايته في وضع الهيدل التنظيمي للشركة ، بنا في ذلك ما يتعلق منه بالوظائف العليا ، دون حاجة إلى اعتباد من الوزير المختص .

ولما كان من المقرر انه اذا ما صدر قرار من غير مختص أو شابه عيب شكلي أو أعوزه تصديق نهائي ، طبقا للفواعد الحاكمة عند صدوره. ثم لحق هذه القواعد تعديل بما يعقد الاختصاص لصدر القرار أو يحرره من الاجراء الجوهري اللازم لصحته أو يرفع عنسه التصديق المتطلب لنهائيته ، فانه يصير قرار صحيحا أو نهائيا ، حسب الأحوال بمقتضى هذا التعديل· وترتيبا على ذلك فإن قرار مجلس إدارة شركة الإسكندرية التجارية الصادر بتاريخ ٢٧/٦/٢٧ باضافة وظيفة رئيس قطاع البحوث الاقتصادية ، بالدرجة العالية ، الى الهبكل التنظيمي للشركة ، وان كان يعوزه في تاريخ صدوره لكي ما يكتسب صفة النهائية ويقوم متفقا وأحكام القانون ، اعتماد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، بحسبانه الوزير المختص ، اعمالا لحكم المادة ( ١٠/٣٢ ) المشار اليها ، الا انه اعتباراً من ٧/٢٠/ ١٩٩١ ، تاريخ انحسار ولاية الاعتماد المعقودة للوزير المختص عن مثل هذه القرارات ، أصبح القرار نهائيا مستوفيا مراحله ، الأمر الذي كشف عنه تصديق مجلس ادارة الشركة بتاريخ ٣٠/٧/٣٠ على محضر جلسته السابقة التي صدر فيها القرار وما جرى عقب ذلك من شغل الوظيفة نديا .

#### لالـــك

انتهت الجمعيـة العمومية لقسمى الفتـوى والتشريع الى أن القرار المعروض صادر نهائيـا غير خاضع للتصديق منذ العمل بأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المشار اليه ·

( فتوی رقم ۸۱۳ بتاریخ ۸/۱۱/۱۹۹۸ جلسة ۱/۱۱/۱۹۹۸ ملف رقم ۸۸/۲/۸۹) .

## (40)

## جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٩٥

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ـ طلب داى ـ دعاوى قضائية \_ عدم ملائهة الله الراي •

أذا كان كلا من صندوق أراضي الاستملاح والشركة المصرية لانتاج اللحوم والألبان أنه لجا ألى القضاء بافاءة الدعاوى المسار اليها بفية أنصافه والحكم المسافحة ضد الطرف الآخر وأذا كان موضوع تلك الدعاوى هو عين موضوع طلب الرأى المروض على الجمعية \_ نتيجة ذلك : يفدو من غير الملائم التصدى بابداء الرأى في شأنه \_ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمي المفتوى والتشريع أن كلا من صندوق أراضى الاستصلاح والشركة المصرية لانتاج اللحوم والألبان ، الذين يثور بينهما الخلف في الرأى في شأن الموضوع الماثل ، لجا الى التضاء باقامة الدعاوى المشار اليها ، بغية انصافه والحكم لصالحه ضد الطرف الآخر ، واذ كان موضوع تلك الدعاوى ، هو عين موضوع طلب الرأى المطروح على الجمعية ، فين ثم يغدو من غير الملائم التصدى بابداء الرأى في شأنه ، حسبها جرت عليه الجمعية الممومية في هذا الصدد .

### لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم ملائمة ابداء الرأى في الموضوع المائل ·

ر فتسوی رقم ۸۶۲ بتاریخ آ ۱۹۹۰/۱۱/۱۰ جلسسة ۱۹۹۰/۱۱/۱ ملف رقسید ( ۱۳/۱/۷ ) ۰

## جُلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٩٥

ضباط الشرطة وأفرادها \_ عاملون بالبحر الأحمر \_ المقابل التقدى لاستمارات السفر المجانية •

المادة الأول من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ – المادتان ٣٦ ، ٧٧ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٠٩ لسنة ١٩٧١ -المادة ١٨ من ذات اللائحة الماضاة عمراة بقرار رئيس الوزرا، رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٧٦ – المادة ٨٧ مكررا من ذات اللائحة المضافة بقرار رئيس الوززاء رقم ٢٦١ لسنة ١٩٧٦ معدلة بقراريه رقمي ٣٤٢ لسنة ١٩٧٧ و ٧٨ لسنة ١٩٧٩ -

المشرع دخص للماملين ومن بينهم افراد هيئة الشرطة بمناطق معينة بقصد تشجيعهم على العمل فيها بالسفر هم وعاقلاتهم ذعابا وايابا ال الجهة التي يختارونها عددا معددا من المرات سنويا بالمجان او بربع اجرة \_ لهؤلاء العاملين حق الخياد بين العصول على استعادات السفر المجانية او صرف مقابل نقدى عن عدد مرات السفر حرش ذلك : ان يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل واسرته \_ افراد هيئة الشرطة يتمتمون بميزة السفر المجانية \_ تتيجة ذلك : يتمين مراعاة ذلك عند تحديد فيهة القابل التقديد فيهة القابل التقديد للمجانية - تتيجة ذلك : يتمين مراعاة ذلك عند تحديد فيهة القابل التقديد المجانية - تطبيق -

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ والتي تسرى على ضباط وأفراد هيئة الشرطة عملا بالمادتين ٢٦ و ٧٧ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « بدل السفر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجه بها مقر عمله الرسمي في الأحوال الآتية : ٠٠٠٠ ويقصه بكلمة الموظف الواردة في هذه اللائحة ( الموظف اللدائم أو المؤقت أو الضابط المستخدم الخارج عن الهبئة أو العامل باليومية ومن في حكمهم كالصول والكونستابل وضباط الصف والعسكر ٠٠٠ ) وتنص المادة ٧٨ من هذه اللائحة المعدلة بقرار رئيس الوزراء رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٧٥ على أنه « يرخص للعاملين بمحافظة مط وح والدادي الحديد والبحر الأحمر ومنطقة سيناء عدا البلاد الواقعة على الضفة الشرقية لقناة السويس وكذلك العاملون بوادي النطرون والواحات البحرية بالسفر هم وعائلاتهم \_ دون الحدم \_ ذهابا واماما الى الحمة التي بختارونها أربع مرات سنويا بالمجان ويرخص للموظفين بمحافظة قنا وأسوان بالسفرهم وعائلاتهم دون الخدم ثلاث مرات في كل

سنة ميلادية اثنين بالمجان والثالثة بربع أجرة . ٠٠ ، في حين تنص المادة 

۸۷ مكررا من ذات اللائحة والمضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٧١ 

لسنة ١٩٧٦ ممعلة بقراريه رقمي ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ و ١٩٧٧ لسنة ١٩٧٩ 

على أن ه يصرف للعامل الذي يرخص له بالسفر طبقا لحكم المادة السابقة 
مقابل نقدى أو استمارات سفر مجانية وفقا للقواعد والشروط الآتية : 
أولا : اذا اختار العامل المقبابل بعلا من الترخيص له بالسفر وأسرته 
بالمجان أو بربع أجرة . ٠ فيحد المقابل على النحو التالى : (١) أن يكون 
عذا المقابل معاد الاتكاليف سفر العامل وأسرته من الجهة التي يعمل بها 
وفقا للأحكام الواردة بلائحة بدل السفر على أساس ثلاثة أفراد للاسرة 
كحد اقدى بما فيهم العامل . (٣) أن يقسم القابل النقدى السنوى على 
١٤ ( اثنى عشر شهرا ) يؤدى للعامل شهريا مع المرتب ، ثانيا : اذا 
اختار العامل السفر وفقا لنظام الاستمارات المجانية أو بربع أجرة فتسرى 
أحكام المادة ٧٧ من هذه اللائحة ، •

واستعرضت الجمعية العمومية فتواها الصادرة بجلسة ١٩٨٢/٥/٤ وما ارتأته وهي بصدد بيان هذه النصوص من أن المشرع « رخص للعاملين ومن بينهم أفران هيئة الشرطة بمناطق معينة بقصد تشجيعهم على العمل ميها \_ بالسفرهم وعائلاتهم ذهابا وإيابا الى الجهة التبي يختارونها عددا محددا من المرات سنويا بالمجان أو بربع أجرة ، وأعطى لهؤلاء العاملين حق الخيارين التصريح لهم باستمارات السفر المجانية أو بربع أجرة أو صرف مقابل نقدي عن عدد مرات السفر المقرر على أن يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل وأسرته من الجهة التي يعمل بها الى القاهرة ، ومن ثم فأن حساب المقابل النفدي المستحق للعامل يتحدد بتكاليف سفر أسرته من الجهة التي يعمل بها الى القاهرة وفقا للشروط والأوضاع المقررة في هذا الشأن ، وأنزلت الجمعية العمومية هذه الأحكام على أفراد هيئة الشرطة مرتأية انهم « يتمتعون بمزية السفر بنصف أجرة على خطوط السكك الحديدية ووسائل المواصلات العامة وآنه يتعين أن يراعى ذلك عند حساب المقابل النقدى المشار اليه بحيث يتحدد بنصف أجرة بالنسبة الى من يتمتع بمزية السفر بنصف الأجرة وكامل الأجرة بالنسبة الى الباقين من أفراد الأسرة الذين بتمتعون بهذه الميزة ما لم يكن هناك أعفاء أكثر سبخاء فيؤخذ فن الاعتبار عند تقرير هذا المقابل ، كما اطلعت الجمعية . العمومية على الفتوى الصادرة من ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية والمحافظات رقم ١٤١٢ في ١٩٩٠/٨/٤ والتي انتهت فيها الى أحقيــة العاملين والأفراد بجهاز الشرطة بالبحر الأحمر في صرف المقابل النقدى كاملا بحد أقصى ثلاثة أفراد استنادا الى ما ورد لها من شركة النيل لأتوبيس الوجه القبلى من انه لا يوجد بها تخفيض للضباط والأفراد العاملين بجهاز الشرطة .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم جميعه الى أنه ليس هنساك تعارض بين ما انتهى اليه رأى الجمعية العمومية وما خلصت اليه ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية والمحافظات ، اذ أن الجمعية العمومية خلصت الى أن المقابل النقدى • لاستمارات السفر المجانية ٠٠٠ ، يقدر بنصف أجرة بالنسبة لأفراد هيئة الشرطة بما يتمتعون به في تنقلاتهم العادية من ميزة السفر بنصف أجرة على خطوط السكك الحديدية ووسائل المواصلات العامة ، ما لم يكن هناك اعفاء أكثر سنخاء فيرزخذ في الاعتبار فان افتاءها ذاك لم يكن خاصا بالعاملين بالبحر الأحمر ، انما كان يصدر عن فهم عام لدى الجمعية العمومية وهو أن المقابل النقدى يستحق بقدر ما من شأنه أن يتكبده المستفيد به من مصروفات السفر ، والأصل إن يستحق المقابل عن كامل الأجرة المفروض أن يؤديها ان سافر على حسابه . فأن كان السفر على الحساب يكبده نصف أجرة فقط طبقا لنظام يتبسع بشأنه ، كان المقابل المؤدى له يماثل نصف الأجرة التي كان يؤديها أن سافر على حساب نفسه ومؤدى هذا الفهم انه اذا كان العاملون بالشرطة بالبحر الأحمر لا يتمتعون أصلا بمزية السفر بنصف الأحرة في وسملة المواصلات المعتادة لأمثالهم ، انما يؤدون أجرة كاملة أن سيافروا على حساب أنفسهم ، فقد وجب أن يقدر مقابل السفر المستحق لهم حسب شروطه اللائحية أي يقدر بكامل الأجرة التي كانوا يؤدونها لو سافروا على حساب أنفسهم ، لانه اذا لم يتحقق الاستثناء وهو التمتع بحق السفر بنصف أجرة ارتد الحكم الى أصله وهو استحقاق ما يقابل كامل الأجرة • وغني عن البيان أن العبرة في ذلك بوسيلة المواصلات المناسبة أذا لم ته عد خطوط للسكك الحديدية ، ويشرط الا توجد وسيلة مواصلات مناسبة أقل تكلفة ٠ وفي هذه الحالة يصرفون ما يكون لهم من فروق جرى خصمها اذأ قام موجبها وبسراعاة مدد التقادم المقررة قانونا ع

## كذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن المقابل النقدى لاستمارات السفر المجانية التى تستحق لضباط الشرطة وأفرادها العساملين بالبحر الإحمر انما تقسد بحسب الإجرة المستحقة وبشرط الا تكون هناك وسيلة أخرى مناسبة أقل تكلفة .

( فتسوى رقم ۸۵۰ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۱/۲۱ جلسسة فی ۱۹۹۰/۱۱/۱ ملف رقیم ۱۲۹۷/٤/۸۲ ) •

## ( TY)

### حلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة \_ مرتب \_ اعانه تهجي \_ مناط الاستفادة \_ مناط استحاقها \_ متطوع للخدمة بالقوات المسلحة \_ عدم احقيته في تقاضي اعانة التهجير •

المادة الأولى من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشان منع اعانات للعاملين المدنيين بسينا، وقطاع غزة ومعافقات القناة ·

المشرع رعاية منه للظروف التي مرت بها معافظات سينا، وقطاع غزة قرد منح من كانوا يعملون بها حتى ه يونيو ١٩٦٧ عانة شهوية بواقع ٢٠٪ من الراتب الأصل الشهرى بعد ادني قدره ثلاثة جنيهات ـ مناط استعقافها : أن يكون العامل من أبنا، سينا، أو قطاع غزة وأن يكون خاضعا لأحد النظم الواددة بهذه المادة على سبيل العصر وأن يكون قد خيم في هده المناطق في ه يونيو ١٩٦٧ ـ نتيجة ذلك : اذا كان العامل من المخاطبين باحكام القانون رقم ١٠٦٠ لعبنة ١٩٦٤ فهن ثم يتخلف أحد الشروط معا يؤدي الى عدم احقيته في تقلفي اعادة الشهروط معا يؤدي الى عدم احقيته

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريسع أن المسادة الأولى من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة تنص على أن « تهنع اعانة شهرية بواقع ، ٢٪ من الراتب الأصلى الشهرى لإنناء سيناء وقطاع غزة هسن العالمين المدنيين بالدولة أو نظام العالمين بالدنيين بالدولة أو نظام العالمين بالدولة أو نظام العالمين بالقشات خاصة أو العالمين بالنشآت الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصاءة بالأسركات المساهمة وشركات الوصية بالاسهم والشركات ذات المسلوقة ، وكذلك العالمين بالجمعيات التعاونية الذين كانوا يخدمون بهذه المناطق في ٥ من يونية سنة ١٩٦٧ وذلك بحد ادني قدره ثلاثة جنبهات » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع رعاية منسه للظروف التي مرت بها محافظات سبيناء وقطاع غزة قرر منح من كانوا يعملون بها حتى ٥ يونيو ١٩٦٧ اعانة شهرية بواقسع ٢٠٪ من الراتب الأصلى الشهرى بحد النهي قدره ثلاثة جنيات وذلك اذا توافر مناط استحقاقها ، وهي أن يكون العامل من أبناء سيناء أو قطاع غزة وأن يكون من الخاضعين لأحد النظم الواردة بهذه المادة على سبيل الحصر وأن يكون قد خدم بهذه المناطق في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أن المعروضة حالته لم يكن في ٥ يونية ١٩٦٧ من العالمين المدولة أو عاملا بالقطاع العام أو من المعالمين بكادرات خاصة أو من العالمين الخاضعين — لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض أحكام خاصة بشركات الساههة وشركات التوصية بالاسهام والشركات ذات المسئولية المحدودة وكذلك نهبو ليس من العالمين بالجمعيات التعاونية وهم العالمون المخاطبون بأحكام هذا القانون على سبيل الحصر الامر الذي يخرجه من عداد المخاطبين بأحكام هذه المادة في هذا التاريخ كان يعد من أغراد القوات المسلحة ، ومن ثم غانه كان مخاطبا بأحكام القانون رقم ١٠١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدسة والترقية لضباط الشرف والمساعدين ولضباط الصف والجنود غلا يستحق اعانة التهجير المنصوص عليها في القانون سالف الذكر .

### 

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احتية المعروضة حالته في اعانة التهجير المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح العاملين المدنيين بسسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة اعانة تهجير .

( فتـــوى رقم ۸۰۱ بتاريخ ۱۹۹۰/۱۱/۲۱ جلســـة ۱۹۹۰/۱۱/۱ ملف رفـــ ۱۲۷۹/٤/۸۱ ) •

## ( WA )

# جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة \_ مرتب \_ اعانة تهجي \_ مناط الاستفادة \_ مناط استحقاق الاعانة \_ حظر النقل \_ مفهوم النقل \_ ضم اعانة التهجير الى المرتب والماش •

المواد ٢ ° 7 ، ٦ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشان منح اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة ٠

الشرع رتب على نقل العاملين من أبنا، سينا، وقطاع غزة ومحافظات القناة خارج عذه المناطق بعد ١٩٧٥/١٢/٣١ حرمانهم من الاعانة ــ سبب ذلك : زوال صفة الخاضمين للقانون الف البيان على وجه ينتقى به وجه احقيتهم في عده الاعانة ــ مؤدى ذلك : ان الاثر الواقف لصرف هذه الاعانة ينصرف الى ذات مقهرم النقل كما سبق تعديده ــ نتيجة ذلك : النقل المرف هذه الاعانة ينصرف الى ذات مقهرم النقل كما سبق تعديده ــ نتيجة ذلك : النقل بين عدد المناطق بعضها البدض لا ينفى احتية أنعادل في استصحاب عده الاعانة ــ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لها أن المادة الأولى من القانون رقم ( ٩٨ ) لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعالملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة تنص على أن « تهنع اعانة شهرية بواقع ٢٠٪ من الراتب الشهرى لابناء سيناء وقطاع غيزة من المعالمين المدنيين بالدولة . . . المعالمين المدنيين بالدولة . . . الذين كانوا يخدمون بهذه المناطق في ٥ يونية ١٩٦٧ وذلك بحد ادنى تدره ثلاث جريهات ، كما تبين لها أيضا أن المادة الثانية من ذات القانون تنص على أن «تهنع عانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الاصلى الشهري لمن كانوا يعملون حتى ٣١ من ديسمبر ١٩٧٥ بمحافظات القناة والذين عادوا اليها والذين مازالوا يقيمون في المحافظات المضيفة من العالمين الخاضعين الخاضعين الحكام نظام العالمين الدنيين بالدولة . . . وذلك بحد اقمى قدره عشرون جنيهات » .

واستظهرت الجمعية العبومية مما تقدم أنه رعاية من المشرع للظروف التي مر بها العالمون بمحافظة سيناء وتطاع غزة قرر منح من كانوا يعملون بها حتى ١٩٦٧/٦/٥ اعانة شهرية بواتع ٢٠٪ من الراتب الأصلى وذلك بحد أدنى قدره ثلاثة جنيهات ، كما قرر رعاية منه لذات الظروف — منح من كانوا يعملون بمحافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ اعانة شهرية بواتع ٢٥٪ من الراتب الأصلى الشهرى ، ومن ثم يكون المشرع قد ناط استحقاق تلك الاعانة باكتساب صفة العامل بالجهات المحددة على سبيل

الحصر بهذه المناطق والدخول في عداد \_ الماملين بها في التاريخين المشار اليهما . ولما كانت المادة السادسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه قد نصت على أنه « لا يجوز نقل العاملين من أبناء سيناء وقطاع غزة ومنطقة القناة الذين يعملون في هذه المناطق الى جهات أخرى حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ ــ ويترتب على النقل بعد هذا التاريخ وقف صرف الاعانة الشهرية المنصوص عليها في المادتين ١ و ٢ من هذا القانون اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ النقل » الأمر الذي من مفاده أن المشرع رتب على نقل العاملين من ابناء سيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة خسارج هذه المناطق بعد ١٩٧٥/١٢/٣١ حرمانهم من الاعانة سابق الاشبارة اليها لكونهم قد زايلتهم صفة الخاضعين للقانون آنف البيان على وجه ينتفي به وجه احقيتهم في هذه الاعانة ولاحظت الحمعية العمومية أن مفهوم النقل الذي لم تجزه هذه المادة قبل ١٩٧٥/١٢/٣١ هو أن يكون خارج احد المناطق المخاطبة بالحكام هذا القانون حيث أن هذه المادة حددت نطاق حظر النقل بأن يكون الى جهات أخرى غير مناطق الاستفادة (سيناء وقطاع غزة رمحافظات القناة ومن ثم فان الأثر الواقف لمحرف هذه الاعانة ينصرف الى ذات مفهوم النقل ، كما حدد أنف بأن يكون خارج مناطق الاستفادة سابقة الذكر . فالنقل بين هذه المناطق بعضها البعض لا يرتب هذا الأثر لعدم تحقق العلة منه الا وهي زوال صفتهم كخاضعين الحكام هذا القانون ، وعلى هذا مان مناط استمرار العامل في استحقاق الاعانة أن يستمر مستصحبا خدمته الوظيفية مكانيا في أحد المناطق الخاضعة لأحكام هذا القانون حتى لو تم النقل مكانيا بسين بعضها البعض ، لأن المشرع اعتبرها منطقة واحدة في مفهوم النقل وفقا لنص المادة السادسة من القانون سالف الذكر .

وبتطبيق ما تقدم على المعروضة حالتهم نهم قد نقلوا من العمل في محافظات القناة بعد ١٩٧٥/١٢/٣١ للعمل بمحافظة شمال سيناء ، ومن ثم لم يتحقق في شانهم الأثر الواقف للنقل لاستمرار خدمتهم مكانيا داخل مناطق الاستحقاق ومن ثم يستمرون في صرف هذه الاعانة بوصفهم مسن أبناء محافظات القناة .

ومن حيث انه عن مدى احقية المعروضة حالتهم في ضم هذه الاعانة وفقا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ ، فان المادة الأولى منه تنص على أن « يعاد حساب الاعانة المنصوص عليها بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة للخاضمين لاحكامه ، على أجورهم الاساسية المستحقة في ١٢ من

أبويل ١٩٨٦ » وتنص المادة الثانية منه على أن « تضم الاعانة المُسار اليها في المادة السابقة الى الأجر الاساسى للعامل اعتبارا من ١٢ مسن أبويل ١٩٨٦ حتى وأن تجاوزوا بها الربط المقرر لدرجة الوظيفة » .

ومن حيث انه وفقا لما جرى عليه افتاء الجمعية العمومية نسان الخاضع في مفهوم القانون ٥٨ لسنة ١٩٨٨ المعمول بسه اعتبارا بسن ١٩٨٨/١٨ هو عين الخاضع لاحكام القانون ٩٨ لسنة ١٩٧٦ طالسا لم تبرحه هذه الصفة ٤ ومن ثم غان مناط الاستفادة من احكام القانسون ٨٥ لسنة ١٩٨٨ هو استمرار العامل في صرف الاعانة المقررة بالقانسون ٨٨ لسنة ١٩٧٦ غان زايلته هذه الصفة انتفى عنه مناط الاستفادة باحكام الضم وفقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ .

ومن حيث ان المعروضة حالتهم ما انفكوا خاضعين لاحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ على الوجه المبين آنفا ومن ثم تحقق بالنسبة لهـم مناط النمتع بأحكام الضم وفقا لنصوص القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ وذلك على التقصيل السابق ·

#### (( لذل الك ))

انتهت الجمعية العهومية لتسمى الفتوى والتشريسع الى احتيسة المعروضة حالتهم في صرف اعانة التهجير المنصوص عليها في القانون ٩٨ لسنة ١٩٧٦ واحتيتهم في الاستفادة من أحكام القانون رقم ٩٨ لسنسة ١٩٨٨ في شأن ضم اعانة التهجير الى المرتب والمعاش .

( فتــوى رقم ۸۰۸ بتــاريخ ۱۹۳۰/۱۱/۲۳ جلســـة ۱۹۹۰/۱۱/۱ ملف رفـسم ۱۶۲/۲/۸۲۱ ) •

## جلسة الأول من توفميز سنة ١٩٩٥

( 1 ) تغییات اجتماعیة \_ الجمعیة العمومیة لقسمی الفتوی والتشریع \_ طلب الرای من الجمعیة العمومیة \_ قبول طلب الرای الوارد من غیر وزارة التأمینات فیما سبق ان طلبت وزارة التأمینات الرای فیه من قبل .

المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ·

امكان طلب الراى من غير وزارة التأمينات فيها سبق أن طلبت وزارة التأمينات الراى فيه \_ سبب ذلك : سبق طلب الراى من وزارة التأمينات في مسألة من مسألل فانون التأمينات أنها يعبر عن سابق موافقتها على طرح هذه المسألة على جهات الفتوى المختصة \_ تطسق .

( ب ) تأمينات اجتماعية - نظم النامين الأفضل - تعديد نطاق الستفيدين منها .

المواد ١٨ ، ٧٠ ، ٧٧ من قانون التامينات الاجتماعية رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٠ المعدل ١٩٦٠ سنة ١٩٩٠ المدد ٩٨ من قانون التامين الاجتماعية رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٠ المعدل ٢٩٦٠ من قانون التامين الاجتماعي رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٠ المعدل ١٩٧٠ المعدل الاجتماع رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٠ المعدل ١٩٧٠ المعدل الاجتمال المرتبطين مع عمالهم بنظام تأمين افضل بين الخضوع الكامل لنظامه التاميني الوالاية، على نظامه التاميني الوالاية، على نظامه التاميني الوالاية، على نظامه الخاصة - نتيجة ذلك على يتحملها في تلك الانظام أو من المعدل بالقانون وقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ من المعدل بالقانون وقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ تأميها : أن يرتبط العامل مع رب العمل بهذا النظام في ظل العمل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ م١٩٠١ وحتى ١٩٦٣/١٤٩٠ التاريخ الذي اعتد به المشرع في القانون ٩٩ لسنة ١٩٩٠ الاستفادة من المادة ٩٨ سالفة الذي ح. نتيجة ذلك : التهام رب العمل بادا، فيمة الزيادة النام من العمل بادا، فيمة الزيادة التام علاقته بالعمل بلداء فيمة الزيادة التام العمل بلداء لام مبيات النامة هم العمل بلداء لام سبب من اسباب انتها، الخدمة - تطبيق .

استبان للجمعية المجومية لتسمى الفتوى والتشريع لها أن المادة الموم المن من مانون النابين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٨ أذا كان حكم هذه المادة يقصر طلب الراى على وزارة التأمينات ، فان هذا القصر لا يخل بطبيعة الحال ، بابكان طلب الراى من غير وزارة التأمينات فيها سبق أن طلبت وزارة التأمينات الراى في مسالة من مهمائل قانون التأمينات انها يعبر عن سابق موافقتها على طرح هذه المسائل قانون التأمينات الما يعبر عن سابق موافقتها على طلب الراى على المسائلة على جهات الفتوى المختصة ، وباعتبار أن تعليق طلب الراى على

وزارة التابينات انها هو تعليق على حكم موضوعى وليس على موقف ذاتى من الوزارة وفى حالة خاصة ، انها هو يشكل اجازة من الوزارة لفيرها من الجهات باستخدام مكنة طلب الراى من جهات الفتوى بشأن هذه المسالة السابق عرضها .

ومن حيث أن الجمعية العمومية قد انتهت الى قبول طلب الرأى في الحالة المعروضة مستعرضة افتائها السابق بجلسة ٢/١٢/٢ المبين لها أن قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ـ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ أنشأ مؤسسة التأمينات الاجتماعية وجعل في مادته الثامنة عشر التامين الزاميا بالنسبة لاصحاب الاعمال والعمال ، ونص في الفقرة الثانية من المادة (٧٠) منه على أن « يلتزم صاحب العمل المرتبط مع عماله بنظام مكافات أو ادخار أفضل بدفع الزيادة كاملة إلى المؤمن عليه أو المستحقين عنه مباشرة » وقضت المادة ( ٧١ ) بادخال المدة التي اديت عنها اشتراكات وفقا لنظام خاص ضمن مدة الاشتراك في التابين المقرر في هذا القانون دون اقتضاء أي فروق من العامل ، على أن يؤدي النظام الخاص عن كل سنة من سنوات اشتراك العامل فيه مبالع بنسب معينة مقابل حصة صاحب العمل والعامل وذلك اعتبارا من اول ابريل سنة ١٩٥٦ وميما يتعلق بالمدة السابقة على هذا التاريخ مانها تدخل ضمن المدة المحسوبة في المعاش على أن يؤدي النظام الخاص مبالغ نقدية عنها وفقا لنظام الدفع المحدد في الجدول المرفق بالقانون واستثناء من احكام المادة ( ١٨ ) أجاز القانون في المادة ٧٨ لاصحاب الأعمال المرتبطين مع عمالهم بنظام معاشبات أفضل أن يطلبوا اعفائهم من الاشتراك في نظام التأمين المقرر بهذا القانون خلال شهر من تاريخ العمل به ، ولقد صدر قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والزم أربساب العمسل والعمال بالتأمين طبقا لأحكامه وقضى في المادة ٨٩ بالزام اصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بانظمة معاشسات او مكافآت أو ادخار أفضل بقيمة الزيادة بعدما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية ، على أن تحسب هذه الزيادة عن كاسل مذة خدمة العامل سواء في ذلك مدد الخدمة السابقة أو اللاحقة للاشتراك في الهيئة ، وتؤدى عند انتهاء خدمة كل عامل الى الهيئة العامة التامينات الاجتماعية دون اجراء أي تخفيض ، وقرر في الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة تشكيل لجنة بقرار من وزير العمل تختص بتنسير احكام هدده المادة ، وبناء على ذلك اصدر وزير العبل قراره رقم ١٦ لسنسة ١٩٦٤ بتشكيل تلك اللجنة على الا تكون قراراتها نائذة الا بعد اعتمادها منسه وبجلسة ١٩١٤/١١/٢١ قرر مجلس الوزراء قصر تطبيق المادة ٨٨ سالفة

البيان على العاملين الموجودين بالخدمة في ١٩٦٢/٣/٢٢ تاريخ مــــدور قانون النامينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤.

وصدر تانون التأمين الاجتهاعي رقم ٧٩ لسنسة ١٩٧٥ المسدل بالتانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ونص في المادة ١٩٢٠ فقرة ( ٢ ) على أن و يلتزم اصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافأت أو ادخار أفضل باداء قيمة الزيادة بعدها كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة وفقا لحكم الفقرة السابقة وذلك بالنسبة للعاملين الذين كانوا موجسودين بالخدمة حتى ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع في القانون رقهم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ خم اصحاب الأعمال المرتبطين مع عمالهم بنظام تأميني أفضل بين الخضوع الكامل لنظامه التاميني او الابقاء على نظمهم الخاصة والزم القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من اختار منهم الابقاء على نظامه التاميني الخاص حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأداء قيمة الزيادة التي كانوا يتحملونها في تلك الانظمة ومكافأة نهاية الخدمة الى الهيئة العامة التأمينات الاجتماعية على ان تحسب هذه الزيادة عن كامل مدة خدمة العامل مع خضوعهم للنظام التاميني المقرر بالقانون المذكور . ومن ثم مانه يشترط لامادة العامل من حكم المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ومن بعدها المادة ١٦٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧شرطان اولهما ان يختار رب العمل الابقاء على نظامه الأغضل عند العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وثانيهما أن يرتبط العامل مع رب العمل بهذا النظام في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وحتى ١٩٦٤/٣/٢٢ التاريخ الذي اعتد به المشرع في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لتحديد نظام المخاطبين بأحكام المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٤ مان توامر هـــذان الشرطان التزم رب العمل بموجب المادة المذكورة ومن بعدها المادة ١٦٢ من التانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باداء قيمة الزيادة الناتجة عن النظام الأغضل الى هيئة التأمينات عند انتهاء علاقته بالعمل بنقله الى جهة أخرى أو بتعيينه ميها أو لأى سبب من أسباب انتهاء الخدمة .

ومن حيث أن القانون قد حدد نطاق المستفيدين من نظم التأسين الانفضل وفقاً لفهوم نص المادة ٧٩ ومن بعدها المادة ١٦٢ فيمن كسان مهيئاً قبل ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ ، فمن ثم يتعين القول بعدم انطباق نص المادة ٢/١٦٧ من القانون المشار اليه على الحالة بحل التساؤل المطروح باعتبار أن صاحب الحالة المعروضة قد جرى تعيينه بعد ١٩٩٤/٣/٢٢ .

## (( لنلے اے ))

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم سربان نمس المادة ٢/١٦٢ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنسة ١٩٧٥ على العساملين المعينين بعسد المدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ عسلى العساملين المعينين بعسد ١٩٦٤/٣/٢٢ تاكيداً لافتائها السابق في هذا الشأن .

( فتسوی رقم ۸٦۷ بتـاویخ ۱۹۹۰/۱۱/۳۸ جلســـة ۱۹۹۰/۱۱/۱ ملف رقـــــ ۱۹۷۱/۰۸ •

# جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٥

هيئات عامة \_ الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان \_ عدم استحقاق الرسسوم الفضائية ورسوم الشهر والتوثيق -

المادتان ۱ ، ۱۱ من الخانون دقم ۲۱ لسنة ۱۹۹۳ بشان الهيئات العامة – المادة ( ۰۰ ) من الخانون دقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۶۶ بشان الرسوم القضائية – المادة ۳۶ من القانون دقم ۲۰ لسنة ۱۹۲۸ بشان رسوم التوليق والشمو ۰

المشرع اعلى الحكومة من ادا، الرسوم الفضائية ورسوم الشهر والتوليق ـ الهيئة العامة تنشأ لادارة مرفق عام بهدف تحقيق الصالح العام لا تخرج عن كونها مصالح حكومية منعها المشرع الشخصية الاعتبارية وكفل لها استقلالا القضة طبيعة المرافق القائمة وانه وان كانت لها ميزانية مستقلة الا ان علم الميزانية تلحق بعيزانية الدولة ـ نتيجة ذلك : دخولها في عموم للفظ الحكومة وبالتالي يتحقق في شانها مناط الاعفاء ـ تطبيق .

تبن للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة تنص على أنه « يجوذ بقرار من رئيس الجمهورية انشاء هيئة عامة لادارة مرفق عام مما يقوم على مصلحة عامة أو خدمة عامة وتكون لهـا الشخصية الاعتبارية ، وتنص المادة ١١ من ذات القانون على أن و تعتبر أموال الهيئة العامة أموالا عامة وتجرى عليها القواعد والأحكام المتعلقة بالأموال العامة ما لم ينص على خلاف ذلك في القرار الصادر بانشاء الهيئة ، كما استعرضت الجمعية العمومية ما نصب عليه المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية من أنه « لاتستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة فاذا حكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحقت الرســـوم الواجبة ، وكذلك لاتستحق رسوم على ما يطلب من الكشوف والصور والملخصات والشهادات والترجمة لصالح الحكومة ، وأخيرا تنص المادة ٣٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر على أن « يعفى من (ارسوم المفروضة بموجب هذا القانون : (أ) المحررات والاجراءات التي تؤول بمقتضاها ملكية العقارات أو المنقولات أو الحقوق الى الحكومة • (ب) الصور والشهادات والكشوف والملخصات والترجسة للوزارات أو المصالح الحكومية أو لجهة وقف خيرى • ( ج ) • • • •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقسدم أن المشرع أعفى الحكومة بصريع نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فى شأن الرسوم الضائية وبصريع نص المادة ٣٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن الرسوم رسونيق والشهر و وفى عبارات قاطعة فى دلالتها من أداء الرسوم التضائية ورسوم الشهر والتوثيق وقد استقر افتاء وقضاء مجلس الدولة على أن الهيئة العامة وفقا لاحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ بشسان الهيئات العامة تنشأ لادارة مرفق عام بهدف تحقيق الصالح العام ومى بهذه المثابة لاتخرج عن كونها مصالح حكومية منحها المشرع السخصية الاعتبارية وكفل لها استقلالا اقتضته طبيعة المرافق القائمة على ادارتها المدولة ، ومن ثم تدخل فى عموم لفظ الحكومة المنصوص عليها فى المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٤٤٤ والمادة ٣٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من القانون رقم ٧٠ لسسنة على هانين المادتين عامة على هانين المادتين عليها فى مانين المادتين عليها فى هانين المادتين وهم هانين المادتين ٠

وخلصت الجمعية العبومية من ذلك الى انه لما كانت الهيئة العامة المتعان البناء والاسكان من قبيل الهيئات العامة المنشاة طبقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ فمن ثم يغدو متعينا القول باعفائها من الرسوم القضائية ورسوم الشهر المنصوص عليها فى القانون رقمى ٩٠ لسنة ١٩٤٤ و ١٧ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما تأكيدا للافتاء الذى خلصت اليه الجمعية العمومية فى ذات الموضوع بجلستها المنعقدة فى متبعا فى ذلك بما استقر عليه كذلك افتاؤها فى الموضوعات المائلة لم يطرأ من الموجبات ما يقتضى المدول عنه ودون أن ينتقص من ذلك أن لمحكمة النقض أحكاما تحمل تفسيرا مغايرا لما انتهت اليه الجمعية المحمومة التي فصل فيها ، وليس من شأن ذلك ما يحدو الجمعية المحومية الموافعة الموقية المحومية المائلة الموقيعة عنه الأحكام قاصرة على أطراف المعدول عن الرأى القانوني الذي كشفت به عن وجه الحق وصائب حكم القانون وما استظهرته من صحيح الأمر فى فهمه وتفسيره فى افتائها المابية فى ذات الموضوع والموضوعات المهائلة له ٠

#### لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تاكيد الافتاء السابق للجمعية العمومية في شان علم استحقاق رسسوم قضائية عن المعاوى المقامة من الهيئة العامة لتعاوينات البناء وكذلك رسسوم الشهر والتوثيق المنصسوص عليهما في القانونين رقمي ٩٠ لسنة ١٩٤٤ و ٧٠ لسنة ١٩٦٤ .

( فتوی رقم ۸٤۹ فی ۱۹۲۰/۱۱/۲۰ جلسة ۱۹۹۰/۱۱/۱۰ ملف رقم ۱۹۳/۲/۳۷ ) .

## جلسة ١٩٩٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٥

عقد اداري \_ عقد توريد \_ تنفيذ العقد \_ تاخر في التنفيذ \_ فوائد تاخر ٠

المادتان ( ١٤٧ ، ١٤٨ ) من القانون المدنى •

المادة الأولى من مواد أصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصـــات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ أسنة ١٩٨٣ ·

المادة ( ٦٦ ) من لائحة الشراء والبيع الخاصة بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٣ ·

الشرع وضع اصلا عاما سوا، بالنسبة للمقود الدنية أو الفود الادارية وهو أن العقد شريعة المساقدين قلا يهوز تقضه ولا تعديله الا بانقاق الطرفين أو للأسباب التي يقردها القانون أوان تغيله ميد يبد بان يكون طبقا لما استمل عليه وطبؤيقة تنفق مع ما يوجهه حسن النية في تغيله فلا يتحسف أى طرف في المطالبة بعقو الناشئة منه والمبتنقة عنه \_ اما عن المطالبة بالقوائد التأخيرية فأن مناط القضاء بها أن يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار تتم المطالبة القضائية به وفقا للمحادة ٣٠ من قانون المرافات \_ الجمعية المعومية ليست لها ولاية القضاء \_ تنجيعة ذلك : يجب على الادارة أن تتجرد عن المطالبة بالقوائد التأخيرية عن المبلغ محل المنازعة أخذا بعن يعجب على الادارة أن تتجرد عن المطالبة المرابعة أن المجان محيح المقتضيات التي من أجلها ضرب الصفح عن التحسك بالتقادم بين المجهات الادارية ون أخلال بعقها في طلب التدويش اذا توافرت موجباته قانونا وتكاملت الاكانه \_

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١/١٤٧ من القانون المدنى تنص على أن « المقد شربعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون ، في حين تنص المادة ١/١٤٨ من ذات القانون على أنه « يجب تنفيذ العقد طبقيا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجب حسن النية ، ، كما تبين للجمعية العمومية أن المادة الأولى من مواد اصدار الملائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة والمسالح ووحدات الادارة المحلية كما تسرى على الهيئات العامة فيما لم يرد بشما به وأخيرا تنص المادة ، أحمل المناقصات والمزايدات التي بشأنه نص خاص في لواقعها الخاصة بتنظيم المناقصات والمزايدات التي تعدما ، وأخيرا تنص المادة ، من لائحة الشراء والبيع الخاصة بالهيئة المومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢١٥ من

لسنة ١٩٧٣ على انه « اذا تاخر المتعهد في توريد كل أو بعض الأصناف المتى تعهد بتوريدها ويدخل في ذلك الأصناف المرفوضة توقع غرامة التاخير المنصوص عليها في العقد وتقوم الجهة الطالبة عند طلب الشراء بتحديد قيمة الغرامة التي توقع على المتعهد اذا تأخر في التوريد بحيث لاتقل عن \// ولا تجاوز ٣٪ من قيمة الكمية التي تأخر في توريدها عن كل أسبوع تأخير أو جزء من أسبوع ٠٠٠ .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقلم أن ما نص عليه المشرع في المادتين ١٤٧ و ١٤٨ من القانون المدنى يعد أصلا من أصول القانون ينطبق في المقود المدنية والمقود الادارية على حد سواء • فهذان الصنفان من المقود سواء في أن المقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضيه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون وأن تنفيذه يجب أن يكون طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تنفق مع ما يوجبه حسن النية في منطالبة بحقوقه الناشئة منه والمنبئقة عنه ، وعلى ذلك اذا كانت لائحة في المطالبة بحقوقه الناشئة منه والمنبئقة عنه ، وعلى ذلك اذا كانت لائحة الشراء والبيع المخاصة بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية أبانت الأحكام المتعلقة بغرامات التأخير ، فإن مناط انطباقها لا ينفسح الاحيث عليها استثداء قيمة الفرامة منه أو استنزالها من المبالغ التي يستوجب عليها استثداء قيمة الفرامة منه أو استنزالها من المبالغ التي عساها تكون مستحقة له بهوجب العقد •

وخلصت الجمعية مما تقدم الى أنه لما كان الثابت من الاوراق أن الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية أصدرت في ١٩٩٢/٣/١٠ أمرها للهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية لتوريد بنود مطبوعات الاذونات الثائة المشار اليها خلال أربعة أشهر من تاريخ صدور الأمر فأوفت الهيئة الاخيرة بالتزامها وانتهت من تنفيذ ما طلب منها في الميعاد المحدد وتسلمت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية جميع المطبوعات عدا كمية عدها ١٩٩٠ وعددها ١٠٠٠ دفتر حيث تقاعست عن استلامها رغم استحنائها على ذلك قبل انتهاء الموعد المحدد ، ومن ثم فلا يكون هناك تأخير في جانب الهيئة المتاهدة معها تسال عنه ويفدو من ثم قيام الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية واللاسلكية بخصم مبلغ ١٩٢٠/٣٠ من مستحقات هيئة المطابع لديها كفرامة تأخير مفتقدا صحيح سنده قانونا بما يتعين معه الزامها برد هذا المبلغ للهيئة المهامة لشئون المطابع الاميرية ، ولا ينال من ذلك ما ورد بدفاع

الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية من أن سسياراتها كانت متواجدة بالطابع الأميرية خلال أيام ٤ووو٦و١٩و٢/٧/٢٦ اذ أن هذا لا ينفى رجوع التراخى اليها فى استلام الكمية المتبقية والتى انتهت هيئة المطابع من طبعها وأخطرتها من ١٩٩٢/٧/١ بضرورة استلامها وتكرر اخطارها بذلك يومى ٨ و ٩٢/٧/٩ قبل انتهاء ميعاد التوريد و

ومن حيث انه عن طلب الهيئة المدعية الزام الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بأداء الفوائد القانونية عن المبلغ المسار اليه فقد استقر افتاء الجمعية العمومية على أن مناط القضاء بالفوائد التأخيرية أن يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقسدار تتم المطالبسة القضائلة به وفقا للمادة ٦٣ من قانون المرافعات بتحرير صحيفة الدعوى ثم ايداعها قلم كتاب ـ المحكمة ، واذا كان المشرع في قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد ناط بالجمعية العمومية مهمة الافتاء في المنازعات التي تقوم بين السلطة التنفيذية وفروعها بابداء الرأى مسببا في شأنها ، الا انه لم يضف عليها ولاية القضاء في هذه المنازعات ودون أن يقدح في ذلك ما أضفاه المشرع على رأيها من صفة الالزام للجانبين ، لأن هذا الرأى الملزم لا يتجاوز حد الفتوى ، كما أن الجمعية العمومية ليست من هيئات القسم القضائي لمجلس الدولة ولا تتبع عند طرح المنازعة عليها الاجراءات التي رسمها قانون المرافعات المدنيسة والتحارية أو أية قواعد اجرائية أخرى تقوم مقامها وتتوافر بها سحة احراء التقاضي وعلاماته ، كما لا يحوز الرأى الذي تبديه بشأنها حجية الأمر المقضى • ومن ثم فيجب على الادارة ازاء ذلك أن تتجرد في مثل هذه المنازعة الماثلة عن المطالبة بالفوائد التأخيرية عن المبلغ محل المنازعة أخذا بعين الاعتبار صحيح المقتضيات التي من أجلها ضرب الصفح عن التمسك بالتقادم بين الجهات الادارية دون اخلال بحقها في طلب التعويض اذا كاملت أركانه وتوافرت موجباته قانونا •

#### لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية أداء مبلغ ٥٥٣٦٠ ( ثلاثمائة واثنين وعشرين جنيها وخمسين قرشا ) الى الهيئة العامة لشئون المالمية دون فوائده ٠

 <sup>(</sup> فتوی رقم ۸۵۲ فی ۱۲/۱۱/۱۱ جلسة ۱/۱۱/۱۱/۱۱ ملف رقم ۲۰۷۹/۲/۳۲) .

## جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٥

الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع ـ تزاع ـ رأى ملزم ـ عدم جواز معاودة طرحه مرة اخرى ٠

المادة ( ٦٦/د ) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ·

المشرع ناط بانجمعية المعومية الاختصاص بابداء الراى مسببا في المنازعات التي تنشأ بن الجهات التي حدها على ان يكون رايها ملزما للجانين حسما لأوجه النزاع وقطعا له ولم يعط لجهة ما حتى انتجهة ما حتى انتجهة من داى ملزم – نتيجة ذلك : الراي المساعد من الجمعية في مجال المنازعات هو داى نهائي حاسم لأوجه النزاع لل يستنف ولايتها باصداره ، ولا يجوز معاودة طرحه مرة اخرى حتى لا يتجدد النزاع ال

تبين للجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى في المسائل والموضوعات الآتية :

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه البيئات وبمضيها البعض ، ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع في عذه المنازعات ملزه للجانبين ٠٠٠ ٠

واستظهرت الجمعية الصومية من هذا النص أن المشرع ناط بالجمعية العمومية الاختصاص بابداء الرأى مسببا في المنازعات التي تنشسا بين الجهات التي حددها على أن يكون رأيها ملزما للجانبين حسماً الأوجه النزاع وقطها له ولم يعط لجهة ما حق التعقيب على ما تنتهى اليه الجمعية المعومية من رأى ملزم، وعلى هذا فان الرأى الصادر من الجمعية في مجال المنازعات هو رأى نهائي حاسم الأوجه المزاع تستنفد والايتها باصداره ، والا يجوز معاودة طرحه مرة أخرى حتى الابتجدد النزاع الى مالا نهاية .

واذ كان الثابت من الأوراق ان موضوع النزاع الماثل سببق وحسمته الجمعية العمومية برأى ملزم فيه ، حيث انتهت الى رفض المطالبة المقدمة من رئاسة الجمهورية بالزام وزارة الدفاع باداء مبلغ ٢٤٦٧٠٤ جنيه قيمة التلفيات التي لحقت بالسيارة رقم ٣٠٩ التابعة لرئاســــة البحههورية ، ومن ثم لايجوز اعادة النظر فيما سبق حسمه من منازعات ، خاصة وان المستندات المقدمة من رئاسة الجمهورية في شأن هذا النزاع ، كانت تحت نظر الجمعية العمومية منذ اصدارها رايها الملزم السابق ، ولم تجد الجمعية العمومية فيما سسبق عرضـــه عليها مقنعا لها بثبوت المسئولية لأنه لم يظهر من الأوراق أن الحكم على السائق كان عن ذات الواقمة المحرد عنها المحضر المرفق بالأوراق ، وهي لاتجد في تكرأر عرض المستندات عليها مزيدا في الاقتاع ،

#### كللسك

انتهت الجمعية العموميــة لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز اعادة النظر في الموضوع الماثل لسابقة ابداء الرأى الملزم فيه ·

( فتوی رقم ۸۵۳ فی ۱۱/۱۱/۱۱ جلسة ۱۹۹۰/۱۱/۱۰ ملف رقم ۱۹۹۰/۲/۳۳ ) ۰

### جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٥

اتحاد الاذاعة والتليفزيون ـ هيئة عامة اقتصادية ـ محاسبة حكومية ـ وقابة ماليد فيل الصرف •

المادتان ۱ ، ۳ من القانون رقم ۱۹۷ لسنة ۱۹۸۸ ب**شان المحاسبة الحكومية ــ الما**دة ر ۲۳ ) من ذات القانون قبل استبدالها بالقانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۹۲ ·

قانون المحاسبة الحكومية المشار اليه أخضع لسلطانه جميع وحدات الجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية — سبب ذلك : تدعيم الرقابة المالية على الانفاق قبل المصرف بالجهات الادارية واحكام الرقابة على المال العام البرادة ومعروفا — المشرع بسط نطاق الرقابة المدت على حسابات بميت مد نطاق اختصاص وزارة المالية في اعبال الرقابة المالية قبل المصرف الى حسابات المحامية الحكومية — نتيجة ذلك : خضوع الهيئات المامة الاقتصادية للقواعد المالية المالية المتصادية خضوعه الميئات المالية المالية المتصادية خضوعه للرقابة المالية من قبل وزارة المالية وذلك طبقاً للقواعد المالية الواردة بلواتح هذا الاتحاد ونادة الملية الواددة بلواتح المحكومية — تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ( ١ ) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية تنص على أن التسرى أحكام هذا القانون على وحدات الجهاز الادارى ووحدات الحكم المحل والهيئات العامة الخدمية وكافة الأجهزة الأخرى التي تشهمها الوازنه العامة للدولة ٢٠٠٠ ، وتنص المادة (٣) منه على أن تهدف المحاسبة الحكومية بصفة أساسية إلى تحقيق الأغراض الآتية :

الرقابة المالية قبل الصرف ونظم الضبط الداخل بالنسبة الاموال الجهات الادارية أو الاموال التي تديرها سواء كانت ايرادا أو اصولا أو حقوقاً ٠٠ ، كما تبين للجمعية الممومية أن المادة (٢٣) من ذات القانون قبل استبدالها بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ تنص على أنه و يجبوز للشخاص العامة غير الخاضعة لهذا القانون أن تطلب الاستعانة بوزارة المالية لإجراء الرقابة قبل الصرف على حساباتها طبقا للقواعد المطبقة في هذه الجهات وعلى وزارة الماليبة أن تستجيب لهذا الطلب ، وقد استبدل بنص هذه المادة الآتية بالقانون الشار اليه آنفا « تقوم وزارة المالية باجراء الرقابة المالية قبل الصرف على حسابات جميع الهيئات العامة الاقتصادية والصناديق والحسابات الخاصة ، وذلك طبقا للقواعد المطبقة في هذه الحهات ، •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن قانون المحاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ أخضع لسلطانه جميع وحدات الجهساز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية ، يغرض تدعيم الرقابة المالية على الانفاق قبل الصرف بالحهات الإدارية ، وأحكام الرقابة على المال العام أيرادا ومصروفا ، وأجاز للأشخاص العامة غير الخاضعة لهذا القانون ــ قبل تعديله بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٢ ـ أن تطلب الى وزارة المالية معاونتها في اجراء الرقابة المالية قبل الصرف على حساباتهـــــا طبقا للقواعد المطبقة لديها ، وأوجب على وزارة المالية الاستجابة لطلبها • بيد أن المشرع عدل حكم المادة ٢٣ من قانون المحاسمة الحكومية بمقتضى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ ، وبسط نطاق تلك الرقابة لما لها من أثر ايجابي فعال في حماية أموال وترشيد انفاقها في الأوجه المقررة لذلك ، بحيث مد نطاق اختصاص وزارة المالية في أعمال الرقابة المالية قبل الصرف الى حسابات جهات لم تكن تخضع أصلا لقانون المحاسبة الحكومية آنف البيان قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ ، على نحو باتت معه الهيئات العامة الاقتصادية خاضعة أيضا لتلك الرقابة طبقا للقواعد المالية المطبقة بها ، وبما لا يخل بمضمون الرقابة التي عينها في قانون المحاسبة الحكومية ٠

ومن حيث أن المسرع أنشأ بمقتضى القانون رقسم ١٣ لسنة ١٩٧٩ للمدل ، بالقانون رقم ٢٣٣ لسنه ١٩٨٩ هيئة قومية تسمى اتحاد الاذاعة والتليفزيون وناط به دون غيره شئون الاذاعة المسموعة والمرئية وخوله وحدة أنشاء وتملك محطات البث الاذاعي المسموع والمرئي في جمهورية مصر العربية ،وأجاز له أن يتعاقد وأن يجرى جميع التصرفات والاعمال المحققة لأغراضه دون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية ، واختصه بموازنة مستقلة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية يراعى في وضسمها الغواعد والمتبعة في اعداد موازنة المشروعات الاقتصادية على أن يرحل فائض إيراداته من سنة مالية الى السنه التالية .

ولما كان ذلك وكان قرار رئيس مجلس الوزراء رقسم ١٠٣٩ لسنة المهام الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الاقتصادى قد اعتبر اتحاد الاذاعة والتليفزيون هميثة اقتصادية ، وهن ثم فانه يخضع بهذا الوصف لأحكام القانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ بشان المحاسبة الحكومية المعدل بالقانون رقم ١٠٥٠ لسنة ١٩٩٦ التزاما بصريح نص القانون ، ودون محاجة بان احكام النظم واللوائح المالية الخاصة به مفاء تالمقواعد والنظم الحكومية ، وذلك أن الرقابة المالية التي ستجريها

وزارة المالية على اتحاد الاذاعة والتلفزيون ستكون طبقا للقواعد الماليــــة الواردة بلوائم هذا الاتحاد ونظمه المالية دون القواعد الحكومية ·

### اللك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع الحضاد الاذاعة والتلفزيون للرقابة المالية قبل الصرف طبقا لاحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية الممثل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ ٠

ر فتوی رقم ممه فی ۱۹۹۰/۱۱/۲۷ جلسة ۱۹۹۰/۱۱/۱۰ ملف رقم ۹۰۷/۲/۳۷ ) ·

### جلسة ١٥ من نوفمير سنة ١٩٩٥

هيئات عامة \_ الهيئة العامة للسلع التموينية \_ سندات على الغزانة العامة \_ الخوائد المتحسلة من ذلك السندات \_ عدم خضوعها للضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المتقولة . المادة الثانية من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٩١ بربط الموازنة العامة للمولة للسنة المادر ١٩٩٨ ١٩٩٠ .

المادة ( ١ ) من قانون انضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ ٠

الخوائد المتحصلة عن السندات التي اصدرتها وزارة المالية في شهر يونية سنة ١٩٦٣ لسداد مديونية الهيئة العامة للسلع التموينية للبنوك التجارية لا تغضع للضريبة عل ايرادات رؤوس الأموال المتقولة – لا يجوز الحجاج بان التزام وزارة المالية قبل البنوك المالتة نشا بطريق التجديد بلا من التزام هيئة السلع التموينية ( المدين الأصل ) وبدلك تضمى الملاقة بين المناز الأصل ) وبدلك تضمى الملاقة بين المنازة المالية والبنوك الدائنة مستقلة عن العلاقة السابقة بين هذه البنوك بالمديونية تفضع للفريبة على ايرادات رؤوس الاموال المتقولة – سبب ذلك : أن هذه الأوراق صدرت مفتقدة لمخصائص السندات وبالتال لا يمكن أن يطلق عليها للخط سندات التي صدرت مفتقدة لمخصائص السندات وبالتال لا يمكن أن يطلق عليها للخط سندات الواد بالمادة ( ١ ) من القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ المشار المه – تطبيق ٠

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع افتسامها الصادر بجلستها المنعقدة في ١٣ من أبريل سنة ١٩٩٤ وتبين لها أن المادة الثانية من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٩١ بربط الموازنة العسامة للدولة للسنة المالية ١٩٩١/١٩٩١ تنص على أن « لوزير الماليسة اصدار أذون وسندات على الخزانة العامة وفقا للشروط والأوضاع التي يتفق عليها مع المبنك المركزى المصرى لمواجهة ما يلى : ١٠٠٠ ( ب ) تمويل عجز الهيئات الاقتصادية المرحل في السنوات السابقة بالقدر الذي يثبت أنه ينبغي على الخزانة العامة تمويله ، • كما تبين للجمعية العموميسة أن المادة ( ١ ) من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « تسرى الضريبة على الايرادات الآتية :

 الفوائد وغيرها مما تنتجه السندات وأذون الخزانة وما يدفع من مكافآت التسمسديد ومن الأنصبة الى حاملي السمسندات وغيرهم من الدائني ٠٠٠ كما تنص المادة (٤) على أن « يعفي من الضريبة :

 ١ ــ فوائد السلفيات والديون والودائع المتصـــلة بمباشرة المهنة شرط أن تكون داخلة في حساب المنشآت المتفقة بها الكائنة في جمهورية مصر العربية وخاضمة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح شركات الأموال ٠٠٠ ع

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع أجاز لوزير المالية بمقتضى قانون ربط الموازنة العامه للعولة للعام المالى ١٩٩٢/٩١ ، اصدار سندات وأدون على الخزانة العامة وفقا للشروط التي يتم الاتفاق عليها مع البنك المركزى المصرى ، لمواجهة تعويل عجز الهيئات الاقتصادية المرحل عن سنوات سابقة ، وذلك بالقدر الذي يثبت أنه ينبغى على الخزانة العامة تعويله · كما أخضع المسرع بعوجب قانون الضرائب على الدخل القوائد التى تغلها السندات وأدون الخزانة العامة وما يدفع من مكافأت التسديد ومن الأصبة الى حاملي السندات وغيرهم من الدائنين للضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة ، وأعفى المشرع من هذه الضريبة فوائد السلفيات والديون والودائع المتصلة بمباشرة المهنة شريطة أن تكون هذه الفوائد داخلة في حساب المنشآت المتغفة بها في جمهورية مصر العربية وخاضعة للضريبة على أدباح شركات الاموال .

ومن حيث أن وزارة المالية قامت باصدار سندات على الخزانة العامة للدولة بقيمة العجز المرحل غير المبول في حساب ختامي الهيئة المسامة للسلع التموينية ، في حدود لا تجاوز رصيد السحب على المكشوف للهيئة لدى البنسوك التجارية وقدره ٤ ٣٨٨٨ مليون جنيه ، وتعهدت الوزارة بحوجب هذه السندات أن تدفع لحاملها قيمة كل منها على أن يقتصر تداولها بين وحدات الجهاز المصرفي دون البنك المركزي المصرى وبسعر فائلة يقل عن متوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة العامة بواقع ٢٪ ومدتها خمس سنوات قابلة للتجديد في ضوء الظروف السائدة وقتها .

ولما كانت السندات هي أوراق مالية تصدر بقيعة أسمية واحدة 
تكون قابلة للتداول بالطرق التجارية وفقا للشكل الذي تصدر به 
ويكون لها كوبونات ذات أزقام مسلسلة ومشتملة على رقم السند، وتعطي 
السندات لصاحبها الحق في استيفاء عائد محدد يدفع في آجال معينة ، 
وتوفي الجهة مصدرة السندات بقيمتها وفقا للشروط التي وضعت عند 
الاصدار بغير تقديم لميعاد الوفاء أو تأخيره ،

فاذا ما صدرت السندات مفتقدة لكل أو بعض تلك الخصائص لم تعد أوراقا مالية وينتفى عنها وصف السندات • ولفظ ( السندات ) الوارد

في المادة (١) من قانون الضرائب على الدخــــل لايجوز حمله الاعلى السندات بالمعنى الاصطلاحي لها كأوراق مالية ، والذي بين من استقراء وقائم الموضوع المعروض أن السندات محل النزاع صدرت بقيمة العجر المرحل غير الممول في حساب ختامي الهيئة العامة للسلم التموينيــة في حدود مالايجاوز رصيد السحب على المكشوف للهيئة في البنوك ، أي صدرت طبقا للبند ( ب ) من المادة الثامنة من القانون رقم ١٢٠ لسسنة ١٩٩١ المشار اليه لقاء مبالغ كان يتعين أن تلتزم بها وزارة المالية لتمويل المجز المرحل من سنوات سابقة في موازنة هيئة السلم التموينية ، فهي في حقيقتها مبالغ اقتر اضتها من البنوك لتمويل احتياجات البلاد التموينية ، على أن يكون الملتزم بها أصلا وزارة المالية طبقاً للقانون ، وبذلك تكون دينا نشأ في ذمة وزارة المالية بسبب مباشرة المهنة وقد صلحرت بغير قيمة موحدة ، وليستلها كوبونات وأجيز تجديدها في ضوء الظروف السائدة فضلا عن قصر تداولها على البنــوك التجارية فقط ، وبذلك تكون هذه السندات صدرت فاقدة لخصائص الورقة المالية ولا تعمد سمسندات في الاصطلاح القانوني أو في مفهوم المادة (١) من قانون الضرائب على المنخل وانما تعد صكوك ديون عادية متصلة بمباشرة المهنة ، ومن ثم تعفى فوائدها من الضريبة على أيو أدات رؤوس الأموال المنقولة •

ولا يجوز الحجاج في هذا الشأن بأن التزام وزارة المالية قبل البنوك الدائنة نشأ بطريق التجديد بدلا من التزام هيئة السلم التموينيه ( المدين الأصلي ) وبذلك تضحى العلاقة بين وزارة المالية والبنوك الدائنة مستقلة عن العلاقة السابقة بين هذه البنوك والهيئة ، وتبعا فان الفائدة التي تغلها السندات التي اصدرتها وزارة المالية للوفاء بالمديونيسة تخضع للضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة ، لايجوز الحجاج بذلك لأن السندات المعروض أمرها صدرت طبقا للبند (ب) من المادة الثامنة من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٩١ المشار اليه ، وكان يتعين أن تلتزم بقيمتها وزارة المالية لتمويل العجز المرحل غير الممول في حساب ختامي الهيئة أي أن المدين الأصلي بها هي وزارة المالية وهو مالا يتفق وأحكام التجديد الذي هو عقد يتفق فيه الطرفان على أن يقضيا على التزام سابق وأن يحلا محله التزاما آخــرا جديدا يختلف عن الأول في أحــه عناصره ـ العاقدان أو الموضوع أو السبب - كما لايصح استنباط الاستبدال أو افتراضه مل بعب أن تظهر نية العاقدين في انقضياء الالتزام السابق وفي احلال الالتزام الجديد محله ظهورا واضمسحا ، وهو مالا يتوافسر في الحالة المع وضية

ولما كان ما ساقته وزارة المالية من أسانيد وحجج تحت بصر وبصيرة هيئة الجمعية العمومية ابان اصدارها لافتائها السابق ، واذ لم يطرأ من الموجبات ما يقتضى له العدول عن هذا الافتاء الذي كشفت به عن وجه الحق وصائب حكم القانون •

#### لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الفوائد المتحصلة عن السندات التى أصدرتها وزارة المالية في شهر مايو سنة ١٩٩٢ بمبلغ ٨٣٨٣٠ مليون جنيه لسداد مديونية الهيئة العامة للسلع التموينية للبنوك التجارية الاتخضع للضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة تاييدا لما صعد منها من افتاء سابق في هذا الشأن .

ر فتوی رقم ۸٦٨ في ۸٦/١١/٥١ جلسة ١٩٩٥/١١/٥٥ ملف رقم ۸٦/ ٧٨/٢ · ·

## -(20)

# جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٥

عقد اداري ... تنفيذ العقد .. مبدأ حسن النية ٠

ضى المادة ١٤٨ من القانون المدنى على وجوب أن يكون تنفيذ المقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتلق مع ما يوجبه حسن النية ــ لا يقتصر المقد على الزام المتعاقد بما ورد فيه وتكن يتناول أيضًا ما هو من مستلزماته وفقا للقانون والعرف والمدالة بحسب طبيعة الالتزام •

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٤٨ من القانون المدنى تنص على أنه « ( ١ ) يجب تنفيذ المقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية ( ٢ ) ولا يقتصر المعقد على الزام المتعاقد بما ورد فيه ولكن يتناول أيضا ما هو من مستلزماته وفقا للقانون والموالة بحسب طبيعة الالتزام » •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن العقود تخضع الاصل عام من أصول القانون يقضى بأن يكون تنفيذها بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية ويعتد هذا الالتزام ليشمل ما هو لصيق بالعقد ويعتبر من مستلزماته .

ومن حيث أن النابت من الأوراق أن مديرية الضرائب العقارية بكفر الشيخ تعاقدت على شراء عدد أربع وحدات سكنية من الوحدة المحلية لمركز ومدينة بلطيم ثمنها ٧٦٠٠٠ ج وقامت بساد مبلخ م٧٠٠٠ ج من هذا المبلغ ومن ثم يتعين الزامها باداء مبلغ ٧٣٠٠ ج باقى ثمن هذه الوحدات الى الوحدة المحلية وذلك تنفيذا للعقد المبرم بينهما •

#### لالسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمي الفتوى والتشريع الى الزام مديرية الضرائب العقارية بمحافظة كفر الشيخ أداء مبلغ ١٧٣٠٠ جنبه للوحدة المحليبة لمركز ومدينة بلطيم باتى ثمن الوحدات السمكنية التي قامت بشرائها .

ر فتونی رقم ۸۸۱ فی ۱۹۹۰/۱۲/۲ جلسة ۱۹۹۰/۱۱/۰۹ ملف رقم ۲۹۹۲/۲/۳۳ ) ·

## جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٥

عقد ادارى \_ عقد توريد \_ توريد الوجبات القذائية \_ ضريبة دمغة \_ توريد مشتريات يدخل في مكوناتها اصناف مسعرة جبربا ·

المواد ٩ ، ٨٠ ، ٨٢ من قانون ضريبة الدمقة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ٠

الشرع فرض ضريبة دمقة على كل مبلغ تصرفه الجهات الحكومية من الأموال المملوكة لها سواء تم العرف مباشرة أو بطريق الآنابة ويتحمل بعبنها النجهة أو الشخص الذي يتم العرف له ... استثناء من ذلك: يعبد عن من ضريبة الدمقة النسبية والاضافية ما يصرف نظيم مشتريات مسعرة جبريا أو خدمات معددة مقابل أدائها بعمرفة احدى الجهات الحكومية ... أذا كان معل عقد التوريد مشتريات يدخل في مكوناتها اصنف مسعرة جبريا ... نتيجة ذلك : عدم تمتم هذه الأصناف بالإعاد المشار اليه ... سبب ذلك : بالدماج الصنف المسعر جبريا في مكون بزايله التسعم الجبري باعتباد أن محل التوريد هو الكون الجديد وليس الصنف المسعم جبريا با ذا كان معل العقد توريد وجبات غذائية فانها لا تعلى من ضريبة المعتقد ...

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ( ٩ ) من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن « تستحق ضريبة نسبية على ما تصرفه الجهات الحكومية وشركات القطاع العام من المرتبات والأجور والمكافآت وما في حكمها والاعانات على الوجه الآتي : ٠٠٠ « وتنص المادة ( ١٨٠) على أنه « فيما عدا المرتبات الحكومية من الأموال الملوكة لها ، وسواء تم الصرف مباشرة أو بطريق الانابة علاوة على الفريبة المبينة في المادة السابقة ضريبة اضافية مقدارها ثلاثة أمثال الضريبة المبينة في المادة السابقة ضريبة اضافية مقدارها القانون على أن « تعفى من الضريبة المنصوص عليها في المادتين ٧٩ و ٨٠ من خات من خذا القسانون المبالغ التي تصرف في الأحوال الآتية : ٠٠٠٠٠٠٠٠

ومفاد ما تقدم أن المشرع فرض ضريبة دمغة على كل مبلغ تصرفه الجهات الحكومية من الأموال المبلوكة لها سواء تم الصرف مباشرة أو بطريق الانابة ، ويتحمل عب، هذه الضريبة الجهة أو الشخص الذي يتم الصرف له ١٠ أذ الإصل في فرض ضريبة الدمضة هو الالزام بأدائها

فيخضب لها كل من تعامل مع جهة حكومية وأثمر هذا التصامل عن استحقاقه لمبالغ من الأموال المملوكة للجهة الحكومية فيخضع صرفها له لضريبة الدمغة النسبية عادية واضافية ولا استثناء من هذا الأسل الا بمقتضى نص في قانون يتاح على موجبه هذا الاعفاء على نحو ورد بنص المادة ( ٨٠ ) من قانون ضريبة الدمغة الذي أعفى من ضريبة الدمغة النسبية والاضافية ما يصرف نظير مشتريات مسعرة جبريا أو خدمات محددة مقابل ادائها بمعرفة احدى الجهات الحكومية • بيد أنه اذ كان العقد محله توريد مشتريات يلخل في مكوناتها أصناف مسعرة جبريا فلا تتمتع هذه المشتريات بالاعفاء المتاح على موجب حكم المادة ( ٨٠ ) من قانون ضريبة المعنة · ذلك أنه باندماج الصنف المسعر جبريا في مكون يزايله التسمعير الجبرى باعتبار أن محل التوريد هو المكون الجديد وليس الصنف المسعو جبريا • وبناء عليه فان العقد الماثل وقد اشتمل على توريد وجبات غذائية فانها لا تعفى من ضريبة السمغة ولو كانت مكوناتها أصنافا مسعرة جبريا ، اذ أن قيمة الوجبة ليست مجموع اسعار الأصناف المسعرة جبريا المكونة لها وانما تشمل بجانب ذلك قيمة مضافة روعيت في تحديد ثمن الوجبة عند تقديم العطاء •

ومن حيث أنه ولئن كان ذلك كذلك الا أن المستقر عليه في افتاء الجمعية العمومية في مجال تفسير العقود أن تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة نتفق مع ما يوجبه حسن النية هو أصل عام من أصول القانون الذي يحكم العقود المدنية والعقود الادارية على حد سواء وبعقتضاء يلتزم كل طرف من طرفي العقد بتنفيذ ما اتفقا عليه في ضوء ما انصرفت اليه ادادتهما المستركة و ومقتضى أعمال ذلك في الحالة المعروضة مقترنا بنص البند ( ١٥ ) الوارد بالتحفظات المتملة لأمر التوريد ، والذي يجرى بنص البند ( ١٥ ) الوارد بالتحفظات المتملة لأمر التوريد ، والذي يجرى بأنه « لا تخصم أي دمضات على الأصناف المسعرة جبريا الداخلة في مكونات الوجبة ، أن يستحق المورد قيمة ضريبة العمقة المقررة على أن يعد ذلك تعديلا لمن أوجب القانون تحمله بالضرية واعتبره المكلف بها قانونا أمام جهات الجباية للضريبة بأن ينقل المكلف بها قانونا عباها المال الذي يستحقه أحد طرفي العقد على الآخر بموجب رضائهما بذلك وإنما هو في حقيقته نقل العبه الاقتصادي اعمالا لاحكام المقد التي تلاقت عليها ادادة الطرفين المعهم الاعتمادي اعمالا لاحكام المقد التي تلاقت عليها ادادة الطرفين المعهم الاحكام المقد التي تلاقت عليها ادادة الطرفين المعهم العادي المقد عليها ادادة الطرفين المقد عليها ادادة الطرفين المعهد الحدة المطرفية المقد التي المقال الذي المقد الني المقد التي تلاقت عليها ادادة الطرفين المعهد المهد التي المقد التي تلاقت عليها ادادة الطرفية المهدة المهدة المهدة المهدون المقد عليها ادادة الطرفية المهدون المقد عليها ادادة الطرفية المهدون المقد عليها ادادة الطرفية المهدون المقد علية المؤلفية المهدون المقد علية المؤلفية الم

### لالسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان حكم المادة ( ۸۲ ) من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ۱۹۱ السنة ۱۹۵۰ على توريد الوجبات الفذائية لطلبة جامعة الأزهر في العام الدراسي ۱۹۹۰/۱۹۹۰ .

ر فتوی رقم ۸۸۲ فی ۱۹۹۰/۱۲/۲ جلسة ۱۹۹۰/۱۱/۱۰ ملف رقم ۱۹۷/۲/۷) -

## جلسة ١٩٩٥ من نوفمير سنة ١٩٩٥

عقد اداری \_ عقد تورید \_ تنفیذ المقد ۰

نصى المادة ( ١٤٨ ) من القانون المدنى •

من المبادى، السلمة ان المقود تفضع لأصل عام من أصول القانون يقضى بأن يكون تنفيلها بطريقة تتلق مع ما يوجبه حسن اللية وهذا الأصل مطبق فى العقود جميعها سوا-المنية أو الادارية ولا يخل بذلك أن العقود الادارية تتقيد بطابع خاص مناطه احتياجات المرفق الذى يستهدف العقد تسييره وتغليب المسلحة العامة على مصلحة الأفراد ـ تطبيق .

تبين للجمعية العبومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ١٤٨ من الفادن المدنى تنص على أنه « ( ١ ) يجب تنفيذ المقد طبقا لما استمل عليه وبطريقة تنفق مع ما يوجبه حسن النية ( ٢ ) ولا يقتصر العقد على الزام المتعاقد بما ورد فيه ولكن يتناول أيضا ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام ٠٠٠ ٠٠

واستظهرت الجمعية المهومية مما تقدم انه من المبادى المسلمة ان المقدد تنضع لأصل عام من أصول القانون يقضى بأن يكون تنفيذها بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية وهذا الأصسل مطبق في المقود جميعها سواء المدنية أو الادارية ولا يخل بذلك أن المقود الادارية تتقيد بطابع خاص مناطه احتياجات المرفق الذي يستهدف المقد تسييره وتغليب الصلحة الهامة على مصلحة الإفراد الخاصة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية قامت بتنفيذ التزامها تجاه المركز الصحى بطبع وتوريد الكميات المطلوبة من الدفاتر فئة ١٠٠ ورقة وتم تسليم هذه الكميات بالفعل ومن ثم يتمين الزام المركز أداء مبلغ ١٤١١ جنيه قيمة هذه الدفاتر ولا يخل بذلك ما تجريه النيابة الادارية من تحقيق في هذا الشأن .

#### دلسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام المركز الصبحى بميت عقبة التابع لوزارة الصبحة أداء مبلغ ١٤١١ جنيه للهيئة الهامة الشنون المطابع الأميرية قيمة الدفاتر التي قامت الهيشة بطبعها وتوريدها .

# حلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٥

الجمعية المهومية لقد مي الطتوى والتشريع ... نزاع ... راى ملزم ... عدم جواز اعاده عرض الموضوع لسابقة إيماء الراكي فيه .

المادة ( 3/17 ) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم 20 اسنة 1977 . المشرع ناط بالجمعية الاختصاص بابداء الراى مسبب في المنازعات التي تنشا بين جهات مددها على ان يكون رايها ملزما للجانبين حسما لاوجه النزاع وقطما له ولم يعط لجهة ما حق التعقيب على التنهي اليه الجمعية المعومية في هذا الشان - نتيجة ذلك : الراى السادر من الجمعية المعومية في مجال المنازعة هو راى نهائي حاسم للنزاع تستنفد ولايتها بأصداده ولا يجوز معاودة طرحه مرة اطرى حتى لا يتجدد النزاع الى ما لا نهاية - تطبيق .

تبين للجمعية العبومية لقسمى ألفتوى والتشريع ان المادة ٦٦ من قانون مجلس اللولة الصادر بالقانون دقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن و تختص الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى في المسائل والموضوعات الآتية : ٠٠٠ ( د ) المساؤعات التي تنشساً الوزارات أو بين المسالح العسامة أو بين الهيئسات العامة أو بين المنسات العامة أو بين الميئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البيض و ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات علما المنازعات علما المنازعات علما المنازعات على المنازعات المنازعات المنازعات المنازعات على المنازعات على المنازعات على المنازعات على المنازعات المنازعات المنازعات المنازعات المنازعات على المنازعات على المنازعات على المنازعات المنا

واستظهرت الجمعية العبومية من هذا النص أن المشرع ناط بالجمعية الاختصاص بابداء الرأى مسببا في المنازعات التي تنشأ بين جهات حدها على أن يكون رأيها ملزما للجانبين حسما الاوجه النزاع وقطما له ولم يعط لجهة ما حق التعقيب على ما تنتهى اليه الجمعية العمومية في هذا الشأن ومن ثم فان الرأى الصادر من الجمعية العمومية في مجال المنازعات هو رأى نهائي حاسم للنزاع تستنفه ولايتها باضداره ولا يجوز معاودة طرحه مرة اخرى حتى لا يتجدد النزاع الى ما لا نهاية و

ولما كان النابت من الأوراق أن موضوع النزاع سبق وأن حسمته الجمعية العمومية برأى ملزم بجلستها المنعقدة قى ١٩٩٤/١٢/٧ بوفض المطالبة المقدمة من الوحدة المحلية لمركز ومدينة الاسماعيلية بالزام محافظة مطروح أداء مبلغ ٧٧٥/٧/٧ ج قيمة معدات وقطع غيار ، ومن ثم تكون قد

استفدت ولايتها بنظر النزاع ولا يجوز لها أن تعيد النظر فيما سبق. وأن انتهت اليه في هذا الشأن ·

### لذلسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز اعادة عرض النزاع القائم بين الوحدة المحلية لمركز ومدينة الاسماء بلية ومحافظة مطروح حول أداء مبلغ ٢٧٥٠ ج لسابقة ابداء الرأى بشأنه -د لتوى رقم ٨٨٤ في ٢/١٢/٩٤٠ جنسة ١٩٩٥/١/١٨ ملك رقم ٩٨٠/٣/٣٠ ،

## جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيــون بالدولة ــ عاملون بالقطاع المـــام ــ عاملون بالجهـــاز الركزى للمحاسبات

شركات فطاع الأعمال العام \_ الشركة القابضة للنقل البحرى \_ شركات أجنبية معلوكة للشركة القابضة \_ بدلات سغر وانتقال ،

المواد ٤٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ٥٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والمادة ،قرار رئيس المجمهورية ،وهادة (١٠) ، ١٩٧٠ من الافحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة ،قرار رئيس المجمهورية ، ١٩٨٥ لسسنة ١٩٨٥ ، والمادان ٢٠ من لافحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الوزرا، رقم ٢٠٧١ لسنة ١٩٨٠ ،

الشرع في كافة التصوص سالفة الذكر حرص على تعويض الوظف او العامل عما يتكيده من نفقات ومصروفات فعلية وضرورية في سبيل ادا، اعبال وظيفته او فيما يكلف به من مهام من قبل جهة عمله وما قد يتطلبه السفر من ظهور في بعض المعافل وما يتضيبه تعييل الجهة الموفدة – مؤدى ذلك : وجوب النظر ال جوهر الايفاد وحقيقته وغرضه - تنبجة ذلك : وجوب التقيد باحكام بدل السفر ومصاريف الانتقال والأفادة الواردة بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المطبقة في الجهة الموفدة طالما كان ايفاد الموظف او الدامل لعمل من اعمال وظيفته وطالما كان الهدف من الايفاد مصلحة مباشرة للجهة الموفدة تعود عليها بالنفح خاصة ـ مفاد ذلك : احقية المجهة الموفدة يها ورد بالأربة المرفدة هي حدود لواتحها الملائحة الموفدة هي حدود لواتحها الملائحة لللك ـ تطبيق .

 واستعرضت الجمعية العبومية ما نصت عليه المادة ( ١ ) من لائحة يدل السغر ومصاريف الانتقال الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ من أن « بدل السغر هو الراتب الذي يمنح للموطف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في الأحوال الآتية :

(1) القيام بالأعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة • (ب) · · ·
 (ج) الليالي التي تقضى في السفر بسبب النقل أو أداء مهمة مصلحية » ·

كما ورد النص في البند سابعا من المادة ( ١٠ ) من ذات اللائحة معدلا بقوار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٧٤ لسنة ١٩٨٥ على أنه « اذا تزل الموظف في ضيافة احدى الدول أو الهيئات الاجنبية خفضت فئات بدل السغر التي تصرف اليه الى النلث » .

كما استعرضت الجمعية العمومية ما نصبت عليه المادة ( ٢ ) من الائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ من أن « بدل السفر هو المبلغ الذي يمنح للمامل مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي بها مقر عمله الرسمي في الأحوال الآتية :

( أ ) القيام بالأعمال التي يكلف بها من قبل المؤسسة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها · ( ب ) · · ( ج ) الليالي التي تقضى في السنفر بسبب النقل أو أداء مهام العمل ، ·

وتنص المادة ( ٦ ) من ذات اللائحة معدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٧٢ لسنة ١٩٥٥ على أن و يخفض بدل السغر بمقدار الثلث في حالة الاقامة باحدى استراحات هيئات القطاع العام أو ١٠٠٠ أو أى منزل مما أعدته الحكومة أو سلطة أو هيئة محلية أو شركة أخرى وما في حكم ذلك ويسرى الحكم على العاملين الموفدين للخارج كما يخفض بدل السفر بمقدار الثلثين أذا تحملت الجهة المنتدب أو الموفد اليها العامل بكافة نفقاته مدة النب أو الإيفاد » .

ويؤخذ من النصوص التشريعية سالفة الذكر أن المشرع في قوانين العاملين المتعاقبة سواء المدنيين بالدولة أو القطاع العام ( وآخرها القانونان رقما ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ) حرص على تعويض الموظف أو العامل عما يتكبده من نفقات ومصروفات فعلية وضرورية في سسبيل أداء أعمال وظيفته ، أو فيما يكلف به من مهام من قبل جهة عمله وما قد يتطلبه السفر من ظهور في بعض المحافل وما يقتضيه تمثيل الجهة الموفدة . وفي هذا الصدد أفردت للعاملين المدنيين بالدولة أحكام خاصـة ببدلات السفر ومصاريف الانتقال صدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسبنة ١٩٥٨ ، كما اختص العاملون بالقطاع العام بأحكام أخرى مستقلة صدر بها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ .

والجمعية العمومية تستخلص من استظهار صريح النصوص الحاكمة لبدلات السفر ومصاريف الانتقال ومن مقتضيات تطبيق القواعد المنظمة لهذا الشأن وجوب النظر الى جوهر الايفاد وحقيقته وغرضه فأذا كان ايفاد الموظف أو العامل لعمل من أعمال وظيفته بحكم علاقة العمل التى تربطه بالجهة الموفدة أو الباعثة أو المهمة من المهام التى تكلفه بها ويوفد فيها مستهدفا في ذلك مصلحة مباشرة للجهة الموفدة تعود عليها بالنفع خاصة \_ كانت أحكام بدل السفر ومصاريف الانتقال والاقامة الواددة منظمة بدل السفر ومصاريف الانتقال المطبقة في الجهة الموفدة منظمة المهام يتمين الالتزام يحدوده ونسبه المقررة والعمل بمقتضاها .

ولاحظت الجمعية العبومية من مطالعتها للقواعد المطبقة في شان بدل السفر للعاملين بالشركات الأجنبية ... في الحالة المعروضة ... انه ورد بلائحة شركة الاسكندرية للملاحة ( نيويورك ) ليمتد أن الشركة تتحصل مصاريف السغر بالدرجة الأولى بالطائرة والاقامة في فنادق اللارجة الأولى لرئيس وأعضا، مجلس الادارة عند سفرهم في عاموريات خاصة بالشركة وتذلك للوافد في عاموريات رسمية للشركة من نفس المستوى الوظيفي . كما تتحمل الشركة بعصاريف الإنتقال الفعلية ، وتؤدى الشركة بدل السغر والمستقبال لرئيس مجلس الادارة بواقع ٤٠٠ دولار يوميا وعضو مجلس الادارة بواقع ٢٠٠ دولار يوميا ، كما تؤدى بدل السغر بذات المغتين للوافد في مامورية رسمية للشركة وفقا لمستواه الوظيفي ، كما تتحمل الشركة مصاريف السغر بالدرجة السياحية والإقامة بالكامل في فنادق الدرجة الأولى لباقي العامنين .

كما ورد باللائحة التنظيمية لشركة الاسكندرية للملاحة ( لندن ) المحدودة بأنه ، بالإضافة الى مراقب الحسابات الذي يعينه مجلس الإدارة طبقا للقوانين الانجليزية يحق لكل شريك أو لكل صاحب مصلحة في التغييش على دفاتر وحسابات الشركة أن يطلع على كافة المسستندات والقوائم المالية للشركة وكذلك لفروعها واستثماراتها ، وفي جميع الأحوال تتحمل الشركة بكافة تكاليف التغيش بها فيها مصاريف السفر والآقامة

في الفنادق وبدلات السفر التي تقررها اللائحة المالية الخاصة بالشركة . ويجب أن يعلم رئيس مجلس الادارة بكل تفتيش أو اطلاع ونتائجه ،

كما تناولت القواعد الخاصة بشركة الخديوية للملاحة ( هامبورج ) تحديد فئات بدلات السفر ونفقاته التي تؤدى لرئيس مجلس الادارة وعضو المجلس المنتدب والمدير العام وباقي الموظفين المشركة .

والحاصل أن التساؤل المطروح على الجمعية العمومية أنما ينصب حول مدى جواز التقيد بالفئات والنسب المنصوص عليها في لوائح بدل السفر الحكومية أو الخاصة بالقطاع العام وذلك بالنسبة الى من تقرر الفادهم من العاملين بالحكومة او القطاع العام أو الجهاذ المركزي للمحاسبات في مهام تتعلق بالشركة القابضة للنقل البحرى في الخارج واقتضى الأمر سفرهم لمباشرة أعمال وظائفهم في تمثيل الجهة الموفدة لدى الشركات الاجنبية الملوكة للشركة القابضة للنقل البحرى ، انه بالنظر الى أن سفر هؤلاء كان بصفتهم ممثلين للجهة الموفدة أو مندوبين عنها ممن تربطهم علاقة عمل مباشرة بها أو للتفتيش على هذه الشركات ومراحة حساباتها ، بالنظر الى أن الايفاد لا ينصرف الى تحقيق خدمة خاصية للموفد أو الجهة الموفد اليها وانما كان صالح الجهة الموفدة أو الباعثة ، فانه تبعا لذلك لا محيص من الالتزام بالمعاملة المالية المقررة بلائحة السفر ومصاريف الانتقال المطبقة بالجهة الموفدة ، وليس فيما ورد بلوائع تلك الشركات الأجنبية ما ينهض سندا قانونيا صحيحا يستباح معه عـدم التقيد بلوائع بدل السفر الحكومية أو الخاصة بالقطاع العام على من تقرر ايفادهم وبحسبان أن أحكام اللوائح الخاصة بالشركات الأجنبية انما لا يستظل بها الا العاملين لديها والمخاطبين بها ، وفي مأموريات خاصة بتلك الشركات وهو الأمر غبر الماثل في الحالة المعروضة .

واذا كانت الشركة الموقد اليها تقرر في نظيها ومعاملاتها بدلات سفر واقامة لمن يوقد اليها من الشركة أو الجية المالكة أو جهة الرقابة فان هذه الجيعة الموقدة هي من تستحق تلك البدلات باعتبار تعثيل الموند منها ، وباعتبارها الأصيل الذي يتمثل حضورها الاعتباري بحضور الموقد منها ، والحاصل أن علاقة الموقد بالجهة التي أوقدته هي علاقة تنائية تقوم أوضاعها والالتزامات والحقوق المتبادلة بها في اطار طرفيها وحدهما وأن علاقة الجهة الموقدة بالجهة الموقد اليها هي أيضا علاقة تنائية متميزة عن العلاقة الاخرى فلا تختلط بها، والحاصل أن ليس ثبة علاقة

ثنائية مباشرة وذات التزامات وحقوق متبادلة بين الموفد وبين الجهــة الموفد اليها .

### لذلسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية الجهة الموفدة فيما ورد بلائحة الشركة الموفدة هي من تعنع الموفد ما تقدره من بدلات سفر واقامة في حدود لوالحها المنظمة لذلك .

( فتوی رقم ٤٣ بتاریخ ١٩٩٦/١/١٦ ملف رقم ١٣١١/٤/٨٦ ) .

## جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

الجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع \_ نزاع \_ اختصاص \_ فقدان عنصر المسلحة في النزاع \_ عدم قبول نظره

المادة ( ١٦٦/ ) من قانون مجلس الدولة الصسادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ ·

مناط اختصاص الجمعية بابدا، الراى الملزم في المنازعات هو بما ينشأ منها بين الوزارات وبين الصالح العامة وبين المؤسسات العامة وبين الهيئات المعلية وبين علم الجهات وبيضها البض — اذا حكم بالالفاء فان جهة الادارة بتنفيذ الحكم دون أن يكون لها أن تعتنع عن التنفيذ أو تتقاص عنه على أي وجه كان — سبب ذلك : أن حكم الالفاء حجة على الكان وجه كان — سبب ذلك : أن حكم الالفاء ذلك على تدخل جهة الادارة — نتيجة ذلك : أن صدور حكم المحكمة الادارة العليا بعدم الاعتماد بقرار الهيئة العلمة للاسلاح الزراعي بالاستيلاء على المساحة المسائح المراعي بالاستيلاء على المساحة المسائح علما ومن لاستمراء كمل في المساحة المائزية تصلح سندا لاستمراء كلم في المساحة فانوئية تصلح سندا المستمراء كلم في المساحة المنازعة عامر المستمراء كانون المشائلة الهيئة عنصر المستمراء كلم في المساحة عائمية

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ( ٦٦ ) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن و تختص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بابداء الرأى في المسائل والموضوعات الآتية : ( أ ) ٠٠٠ ( د ) المنازّعات التي تنشيأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمم الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين ، • واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن مناط اختصاصها بابداء الرأى الملزم في المنازعات ، هو بما ينشأ منها بين الوزارات وبين المصالح العامة وبين المؤسسات العامة وبين الهيئات المحلية وبين هذه الجهات وبعضها البعض • واذ كان من المقرر أن الأحكام الصادرة بالالغاء ، على نحو ما استقر عليه الافتاء والقضاء ، تكون حجة على الكافة ، وتلك النتيجة لا معدى عنها ادراكا للطبيعة العينية للعوى الالغاء ، ولكون الدعرى مخاصمة للقرار الادارى في ذاته ، فاذا حكم بالالغاء فان جهة الادارة تلتزم بتنفيذ الحكم دون أن يكون لها أن تمتنع عن التنفيذ أو تتقاعس عنه على أي وجه كان نزولا عند حجية الأحكام والتزاما بسيادة القانون ، وأن حكم الالغاء يحقق بذاته أعدام الأثر

القانوني المباشر للقرار منذ تقريره دون أن يتوقف ذلك على تدخل جهة الادارة • والحاصل أن ذلك جميعه مما يتحقق بالحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٧ القضائية سالف البيان ، الذي قضى بعدم الاعتداد بقرار الهيئة العامة للاصلاح الزراعي بالاستيلام من ط ف

على مساحة ٥ ١٠ ١ المتنازع عليها ، ومن ثم فقد بات اثر القرار الصادر بالاستيلاء على تلك المساحة معدوماً في شأن ما يرتبه من سلطة للهيئة على المساحة المذكورة ، ولم يعد لها مصلحة قانونية تصلح سندا لاستيرارها كطرف في المنازعة ، الأمر الذي يتمخض عنه فقدان الهيئة العنصر الذي يمكن أن تقوم به طرفاً في هذا النزاع وهو المسلحة .

#### لذليك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول نظر النزاع المائل ·

( فتسوى رقسم ۸۹۸ بتاریخ ۱۹۹۰/۲/۱۰ جلسسة ۱۹۹۰/۱۲/۱ ملف رقسم ۱۹۸۰/۲/۳۲ ) ۰ ( ۱۹۸۸/۲/۳۲

## جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ـ نزاح حول الضريبة على الدخل ـ عدم اختصاص الجمعية بنظره

المادة ( ٦/٦/ ) من قانون «جلس الدولة الصادر بالقانون رقم 2٪ لسنة ١٩٧٧ -المواد ( ١٣٥ / ١٩٧ ، ١٦٧ ) من قانون الفرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمدل بالقامون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ -

ثن كان الأصل هو اختصاص الجبعية البعودية لقسمى الفتوى والتشريع بالقصل في المنازعات التي تتشا بين الوزارات أو بين المسالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المسالح العامة أو بين الهيئات المامة أو بين هذه الجهات بعضها البعض الا أن الشرع في قانون الفرائب على الدخل المساو المنازعات التي تشور حول الفرائب على الدخل المساوك المنازعات التي تشور حول الفرية على الدخل المساوك المنازع والاجراءات التي عينها النمى - تنبعة ذلك : عدم اختصاص الجعمية بنظر النزاع - تطبيق و

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ( ٦٦ ) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن و تختص الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع بابداء الرأى مسيما في المسائل والموضوعات الآتية : \_ (أ) ٠٠٠ (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسالم العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بن الهيئات المحلية أو بن هذه الجهات وبعضها البعض • ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين ، • وأنَّ المادة ١٢٥ من قانون ... الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه « على المصلحة أن تخطر الشركة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بعناصر ربط الضريبة وبقيمتها وأن تدعوها الى موافاتها كتابة بملاحظاتها على التصحيح أو التعديل أو التقدير الذي أحرته الصلحة وذلك خلال شهر من تاريخ تسلم الاخطار ويتم ربط الضريبة على النحو الآتي : ٢٠٠٠٠٠ ٢ ــ اذا لم توافق الشركة على التصحيح أو التعديل أو التقدير أو لم تقم بالرد في الميعاد على ما طلبته المأمورية من ملاحظات على التصحيح أو التعديل أو التقدير ، تربط المأمورية الضريبة وفقا لما يسمتقر عليمه رأيهما وتكون وأجبة

الأداء على أن تخطر الشركة بهذا الربط وعناصره بخطاب موصى عليمه بعلم الوصيول تحدد لها فيه منعاد ثلاثين يوما لقبوله أو الطعن فيه طبقاً لأحكام المادة ١٥٧ من هذا القسانون ، فاذا وافقت الشركة على الربط أو انقضى الميعاد المشار اليه دون طعن أصبح الربط نهائيا ، أما اذا لم توافق الشركة على الربط أحيل الخلاف الى لجنة الطعن • ٣ \_ اذا لم تقلم الشركة الاقرار والمستندات وفقا لأحسكام المادتين ١٢١ ، ١٢٢ من هذا القانون تربط الضريبة طبقا لما يستقر عليه رأى المأمورية المختصة وتكون الضرسة واحبة الأداء ويكون للشركة ابدأم ملاحظاتها على هذا التقدير خالل ثلاثين يوما من تاريخ تسلم الاخطار . وللشركة أن تطعن في التقدير وفقا للاجراءات المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من هذا القانون ، وتنص المادة ١٥٧ من القانون آنف البيان المستبعلة بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ على انه : « مع عدم الاخلال بحكم المادة ٦٥ من هذا القانون يكون للممول خلال ثلاثين يوما من تاريخ أخطاره بربط الضريبة في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة ( ب ) من المادة ١٠٥ والمادة ١٠٦ والفقرة (٢) من المادة ١٢٥ من هذا القانون أو من تاريخ توقيع الحجز عليه في الأحوال المنصوص عليها في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ١٤٩ من هذا القانون أن يطعن في الربط فاذا انقضى هذا الميعاد دون طعن أصبح الربط نهائيا ٠ ويرفع الطعن بصحيفة من ثلاث صور يودعها الممول المأمورية المختصة ٠٠٠ وعلى المأمورية خلال ستين يوما من تاريخ تقديم صحيفة الطعن أن ترسلها الى لجنة الطعن مشفوعة بملخص الخلاف والاقرارات والمستندات المتعلقة به وأن تخطر المهول بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بعرض الخلاف على لجنة الطعن ٠٠٠ » ·

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة ١٦١ من قانون الضرائب على الدخل المسلسار اليه تنص على أن « لكل من مصلحة الضرائب والممول الطمن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان بالقرار ، وترفع السعوى للمحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها المركز الرئيسي للممول أو محل اقامته المعتاد أو مقر المنشأة وذلك طبقا لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار اليه .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أنه ولئن كان الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات

التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المهنئات العامة أو بين المهنئات المعلق أو بين مدّه الجهات بعضها المبعض الا أن المشرع في قانون الضرائب على الدخل المشار اليه خرج على هذا الاصل فيما يتعلق بالمنازعات التي تنور حول الضريبة على الدخل استحقاق ومقدارا فاستن طريقا خاصا للطعن فيها أمام لجنة الطعن والتي يجوى الطعن في قراواتها بدعوى أمام المحكمة الابتدائية المختصسة وفق الاجراءات والمواعيد التي عينها النص

ولما كان الحسكم الخاص يعمل به فى خصوصه فان الاختصاص بالقصل فى تلك المنازعات ومن بينها المنازعة الماثلة ينحسر عن الجمعية العمومية ويتعقد للجهة التى ناط المسرع بها هذا الاختصاص وهى لجنة الطعن ومن بعدها المحكمة الابتدائية المختصة .

### كذليسك

انتهت الجبعية العبومية لقسمي الفتوى والتشريع الى عمده المتصاصها بنظر النزاع الماثل

( فتوی رقم ۸۹۹ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۲/۱۰ جلسة ۱۹۹۰/۱۲/۱ ملف رقم ۲۹۲/۲/۳۰ ۰ .

# جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

الجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع \_ نزاع \_ سابقة إبداء الراى الملزم فيه \_. عدم جواز نظره ،

المادة ( 1/70 ) من قانون مجلس الدولة الصادد بالقانون رقم 24 لسنة 1/47 . المشرع اختص الجمعية العمومية بابداء الرأي مسببا في الانزعة التي تنشب بين الجهات الادارية بضها البخض ، وذلك بديلا عن استعمال الدعوى كوسيلة لعماية العقوق وفض المتزعات واضفى الشرع على رايها صفة الالزام للجانين حسما لاوجه النزاع ، وقطما له ولم يحط ليعجد النزاع أل ما لا نهاية بالرأي من المتحد النزاع الل ما لا نهاية المحمد على الجمعية المعومية في مجال المتازعة هو رأي حاسم للنزاع ويكون فيه فصل الشطاب الما خلت أوراق طلب اعادة نقر النزاع من أية مستجدات من شاناة الفسسيل أن تقر وجه الرأي فيه ـ تنبجة ذلك : عدم جواز نقر النزاع من أية مستجدات من شاناة

فبه ـ تطبيق ٠

استمان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع ، فتبين لهسا سابقة نظرها لذات النزاع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٩/٦/٧ ، بين الأطراف ذاتها ، وانتهت الى الآني : أولا ــ الزّام الهيئة العامة للاصلاح الراعي والهبئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية برد الأراضي المسادرة \_ محل النزاع \_ الى وزارة المالية « الهيئة العامة للخدمات الحكومية • ثانيا : الزام الهيئة انعامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية باداء مقابل الانتفاع المقرر نظير شغلها للاستراحة والاسطبل والأكشاك القائمة بالعامرية منذ تاريخ شغلها وحتى تاريخ رد الأراضي محل النزاع ، وذلك الى وزارة المالية « الهيئة العامة للخدمات الحكومية » · بحسبان أن المشرع بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن توزيع الأداضي الزراعية على صغار الفلاحين المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسينة ١٩٦٠ استثنى من الاستيلاء ، والتوزيع ما تم مصادرته من أراضي الحدائق وأراضي المباني الداخلة في حدود المدن ، والثابت أن الأراضي المتنازع عليها لدى مصادرتها كانت عبارة عن أراضي حداثق وأراضي مباني داخلة في كردون مدينة العامرية . وقد كان يتعين على الهيئة العامة للاصلاح الزراعي الالتزام بالاتفاق المعقود مع وزارة المالية الذي أسند للأولى ادارة الأراضي نيابة عن الوزراء لقاء ١٠٪ من ربعها ، بيد أن الهيئة خالفت الاتفاق وسلمتها الى المؤسسة المصرية العامة لتعمر الصحارى لتقوم بادارتها والتصرف فيها ٠

والحاصل أن المشرع اختص الجمعية المدومية بموجب المادة (٦٦٦)، من قانون مجلس العولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بابداء الرأى مسببا في الأنزعة التي تنشب بين الجهات الادارية بعضها البعض ، وذلك بديلا عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات ، واضفى المشرع على رأيها صفة الالزام للجانبين حسما لاوجه النزاع . وقطما له ، ولم يعط لجهة ما حق التعقيب عليه أو معاودة النظر فيه حتى لا يتجدد النزاع الى ما لا نهاية و أن الرأى الصادر عن الجمعية المعومية في مجال المنازعة هو رأى حاسم للنزاع ويكون فيه فصل الخطاب و ونضلا عن ذلك فان أوراق طلب اعادة نظر النزاع وردت جميعا خلوا لجمعية المعومية بجلستها المنقدة في ١٩٨٧/٦/٧ لدى نظرما لذلك النزاع لأول مرة ، ولا يعدو ما تضمئته تلك الأوراق أن يكون ترديدا لما سبق أن كان تحت نظر الجمعية بتلك الإوراق أن يكون ترديدا الخلوس الى رأيها المشار اليه •

#### لذليك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم جواز نظر الموضوع الماثل لسابقة ابداء الرأى الملزم فيه •

ر فتوی رقم ۹۰۰ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۲/۱۰ جلسة ۱۹۹۰/۱۲/۱ ملف رقم ۹۰۰ (۱۳۳۰/۲/۳۳ ) ( ۱۰۰۰/۲/۳۲ )

## (04)

## حلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

رسوم \_ رسوم معلية \_ تعصيل رسوم معلية \_ تحديد نسبة ١٠٪ مصاريف ادارية مقابل عملية التحصيل \_ تكاليف ادا، خدمة التحصيل •

المادة ( ٥٧١ ) من اللائعة المالية للميزانية والحسابات ــ المادة ( ٢ ) من قانون نظام الادارة المحلية المسادر بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ المدل بالقانونان رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ ٠

ديال اعمال المادة ١٧٥ المتسار اليها فيها تقرره من اضافة نسبة ١٠٪ الى تكاليف المغدمات كهماريف ادارية يتعدد نطاقه بالخدمات التى تتم بين الجهات والمسالج المادة – استثناء من ذلك : اذا كان اضطلاع أى من الجهات السابقة بأداء الخدمة نزولا على التزام تتربعي – نتيجة ذلك : إمام احد اسخاص الآناون الخاص بتادية المخدمة لاحدى الجهات ادو المسالج العامة لا يدخل ضمن نطاق تطبيق المادة السابقة وبالتالي يخضم تعديد المقابل المادة بين الطرفين وما جرى الاتفاق علم بينهما – تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ( ٥١٧ ) من الملائحة المالية للميزانية والحسابات تنص على أن « تضاف مصاريف ادارية بواقع ١٠٪ الى تكاليف الخدمات متى كانت احدى الجهتين المتعاملتين خارجة عن موازنة الخدمات ويستثنى من ذلك الجهة التى تؤدى خدمات عامة عن طريق الالزام التشريعي اذا كانت تلك الخدمات مدرجا بها اعتمادات في موازنة الجهة المستفيدة تقابل تكاليفها بالكامل ،

واستظهرت الجمعية العمه مية من ذلك أن مجال تطبيق المادة (٥١٥) المشار اليها ، فيما تقرره من أضحافة نسبة ١٠٪ إلى تكاليف الخدمات كصماريف ادارية ، يتحدد نطاقه بالخدمات التي تتم بين الجهات والمصالح العامة ، ما لم يكن أضطلاع أي منها بأداء الخدمة نزولا على التزام تشريعي ، فلا ينبسط إلى الحالة التي ينول فيها أحد أشحاص القانون الخاص تأدية الخدمة لاحدى الجهات أو المصالح العامة ، وبناء عليه يخضع تحديد مقابل أداء الخدمة في الحالة الأخيرة للعلاقة القائمة بين الطرفين ، وما جرى الاتفاق عليه بينهما في حدود ما تسمح به القواعد المنظمة والحاكمة لارادة كل منهما وولايته في هذا الخصوص .

والحاصل أن شركة توزيع كهرباء جنوب الدلتا ، وهي شخص من أشخاص القانون الخاص ، الداخلة في مرفق الكهرباء ، تنأى عن أن

نشملها الولاية المعقودة لوحدات الادارة المحلمة اعمالا للمادة (٢) من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ ، ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ ، وذلك باعتمار أن مرفق الكهرباء يعد من المرافق ذات الطبيعة الخاصة في تطبيق أحكام ذلك القانون طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٧٦ باعتبار مرفق الكهرباء من المرافق ذات الطبيعة الخاصة في تطبيق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام الحكم المحل ٠ الأمر الذي بغدو معه حلما انه لا سلطان على الشركة من الوحدات المشار النها يما يؤدي إلى الزامها بتحصيل الرسم السالف البيان دون مقابل ، الا اذا قبلت الشركة ذلك بارادتها وكانت الأنظمة الخاصة بها تتيح ذلك • واذ كان الثابت من الأوراق أن الشركة المذكورة قدرت القيام بتحصيل ذلك الرسم في اطار ما تنص عليه المادة (٤٠) من اللائحة التجارية لشركات توزيع الكهرباء الاقليمية ، الصادرة بقرار المفوض بالادارة رقم ٤٤ لسنة ١٩٨١ ، من أن « تستقطع الشركة لحسابها ١٠٪ مصاريف ادارية من المبالغ التي تحصل من المستركين لحساب المجالس المحلية ، ووزارات الحسكومة ومصالحها أو الهيئات العامة وما في حكمها ، ومن ثم فانه لا يسوغ \_ والحالة هذه \_ حرمان الشركة من مقابل الاضطلاع بعملية تحصيل الرسوم المحلية خلال الفترة المذكورة تعويضا لها عما تكبدته في هذا الخصيوص وذلك في الحدود التي تضمنها المادة (٤٠) من اللائحة التجارية المخاطبة بها ، يحسبان أن النسبة المحددة بها تمثل الاطار الذي يدور في فلكه تحديد تكاليف أداء خدمة التحصيل .

## لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية شركة قرش جنيـــه

توزيع كهرباء جنوب الدلتا في استثداء مبلغ ٧٧٥/٥٠ المشار اليه مقابل تحصيل الرسوم المحلية لصالح وحدات الادارة المحلية في الفترة من عام ١٩٩٥ - ١٩٩٠ - ١٩٩٠

( فتسوی رقم ۹۰۱ بتساریخ ۱۹۹۰/۱۲/۱۰ جلسسة ۱۹۹۰/۱۲/۱ ملف رقسم ۲۰۵۷/۲/۳۳ ) ۰

## جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

**جامعات ــ جامعة القاهرة ف**رع الخرطوم ــ عاملون بالأمرع ــ بدل سفر ومعماديف انتقال ــ انهاء ندب ــ مقابل نقدى ·

المادة ۷۸ من لائعة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس المجمهورية رقم ۱۱ لسنة ۱۹۰۸ ، المادة ۷۸ مكررا من ذات اللائعة المضافة بقرار رئيس المجمهورية رقم ۲٦٦ لسنة ۱۹۷۷ معدلة بقراريه رقم ۹۳۰ لسنة ۱۹۷۷ و ۸۷۷ لسنة ۱۹۷۹ ·

الشرع رغبة منه في تشجيع العاملين على العمل في المناطق النائية والسودان دخص لهم بالسفر هم وعائلاتهم بالمهوم الذي عناه ذهابا وإيابا الى الجهة التي يغتارونها عددا مينا من المرت سنويا بالجان او بربع اجرة واعطى لهؤلاء العاملين الخياد بين التصريح لهم باستمارات السفر المجانية او بربع اجرة وبين صرف مقابل نقدى عن عدد مرات السفر المقرة – شرط ذلك : أن يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل واسرته من الجهة التي يعمل بها الى القاهرة – مناط استحقاق المقابل (التقدى : يتوافر مناط الاستحقاق متح اختاره مع بداية كل عام – نتيجة ذلك – انتها، ندب العامل خلال العام الذي يجرى فيه الصرف وتقاضى باقى الاقساط عن هذا العام – تطبيق •

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الحمهورية رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن « يرخص للعاملين بمحافظة مطروح والوادى الجديد والبحر الأحمر ومنطقة سيناء على البلاد الواقعة على الضفة الشرقية لقناة السويس وكذلك العاملون بوادى النطرون والواحات البحرية بالسفر هم وعائسلاتهم - دون الخدم - ذهاباً واياباً الى الجهة التي يختارونها أربع مرات سنوياً بالمجان . ويرخص للموظفين بمحافظة قنا واسوان بالسفر هم وعائلاتهم دون الحدم ثلاث مرات في كل سنة ميلاديــة اثنين بالحــان والثالثة بربع أجرة \_ ويرخص للموظفين في السودان ومحافظة سوهاج والبلاد الواقعة على الضفة الشرقية بقناة السويس بالسفر وعائلاتهم دون الخدم مرتين احداهما بالمجان والثانية بربع أجرة ٠٠٠ » في حسين تنص المادة ٧٨ مكررا من ذات اللائحة والمضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ معدلة بقراريه رقمي ٩٣٤ لسنة ١٩٧٧ و ۸۷۷ لسنة ۱۹۷۹ على أن « يصرف للعامل الذي يرخص له بالسفر طبقاً لحكم المادة السابقة مقابل نقدى أو استمارات سفر مجانية وفقاً للقواعد والشروط الآتية : أولا : إذا اختار العامل المقابل النقدي بدلا

بن الترخيص له بالسفر وأسرته بالمجان أو بربع أجرة بالاستمسارات المحانية نبحدد هذا المقابل على النحو التالى :

 إ \_ ان يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل واسرته من الجهة التي يعمل بها الى القاهرة .

٢ \_ أن يكون هذا المقابل عن عدد مرات السفر وفقاً للأحكام الواردة بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال على اساس ثلاثة أغراد للأسرة كحد أقصى بعا فيهم العامل •

۳ \_ ان یقسم المقابل النقدی السنوی علی ۱۲ ( اثنی عشر شهرا ) یؤدی الی العالم شهریا مع المرتب .

ثانيا : اذا اختار العالم السفر وفقا لغظام الاستمارات المجانبة أو بربع اجرة فتسرى أحكام المادة ٧٨ من هذه اللائحة » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع رغبة منه في تشجيع العالمين على العمل في المناطق النائية والسودان رخص لهم بالسفر هم وعائلاتهم — بالمفهوم الذي عناه — ذهاباً واياباً الى الجهة التي يختارونها ، عددا معيناً من المرات سنوياً بالمجان أو بربع أجرة ، واعطى لهؤلاء العاملين الخيار بين التصريح لهم باستمارات العسفر المجانية أو بربع أجرة وبين صرف مقابل نقدى عن عدد مرات السفر المترر على أن يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل وأسرته من الجهة التي يعمل بها الى القاهرة ، وبينت اللائحة طريقة صرف هذا المقابل بعد تحقق مناط استحقاقه أذ يجرى ذلك مقسطاً على أثنى عشر السمارا يستاديه العامل شهرياً مع مرتبه ،

ومن حيث ان مناط استحقاق المقابل النقدى المسار البه كاملا يتوافر بشان العالمل متى اختاره مع بداية كل عام بعناسبة العمل في احسدى الجهات المنصوص عليها في المادة ٧٨ من لائحة بدل السغر ومصاريف الانتقال سالفة الذكر ، دون نظر الى واقع السغر الفعلى، أو عدد مرات ودون أن يغير من ذلك أن اللائحة جملت صرفه للعالمل مقسطا على اثنى عشر شهرا أذ أن ذلك لا يعدو أن يكون تنظيها لعملية الصرف نفسها وليس من شأن هذا التنظيم المساس بأصل الاستحقاق الذى توافسر بالفعل بمناطه بالنسبة إلى العالم ، وعلى ذلك فأن من انتهى ندبه من الجهة التي كان يعمل بها خلال العام الذى يجرى غيه الصرف يكون من حقه تقاضى باتى الاسلط عن هذا العام ولو اشحى يعمل في غسير الجهات المنصوص عليها في المادة ٧٨ سالفة الذكر .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى انه ولئن كان قد مسدر قرار جامعة القاهرة بالغاء ندب بعض العاملين بها بفسرع الجامعة بالخرطوم اعتباراً من ١٩٩٣/٧/١ بسبب الاحداث التى مر بها الفرع فى بالخرطوم اعتباراً من ١٩٩٣/٧/١ بينهض فى ذاته سبباً لحرمان هؤلاء العاملين من استئداء باتى قيعة أقساط المقابل النقدى عن السفر لعام ١٩٩٣ بعد اذ تحقق فى شانهم بناط استحقاقهم مع بداية هذا العام الأمر السذى يقتضى سصدةاً وعدلا سلول باحقيتهم فى صرف ما أوقف صرفه بسن المتابل النقدى المستحق لهم اعتباراً من ١٩٩٣/١//١ اليوم التالى لانهاء ندبهم بغرع الجامعة بالخرطوم حتى ١٩٩٣/١٢/٣١ .

### (( اذا<u>ك</u> ))

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريسع الى احتبسة المالين بجامعة القاهرة غرع الخرطوم في الحالة المعروضة في في الاستمرار في صرف باتى قيمة الساط المقابل النقدى عن السفر لعام 1997 .

( فتری رقم ۹۲۱ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۲/۱۲ جلسة ۱۹۲۱/۱۹۹۰ ملف رقم ۸۳/۱/۱۳۰۳ به

# جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

جاهدات \_ طلبة الجامعة \_ توقيع الطلبة المرضى على تذاكر العلاج باستلامهم الأدوية \_ اعفا، من ضريبة الدهفة النوعية ·

المواد ٤٥ ، ٥٥ ، ٦٥ من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٨٠ والمدل بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ .

الشرع فرض ضريبة نوعية قدرها عشرون قرشا على كل ايسال او مخانصة او التورة مؤشراً عليها بالتخليص لا تقل قيمتها عن مانة قرش على ان يتعمل بهذه الضريبة من يسلم الايسال او المخالفة — استثناء من ذلك : اعلى الشرع الايسالات الداخلية المبادلة بن موظفى النشاة الواحدة او اقسامها او بينها وبين فروعها من الفريبة — شرط ذلك : أن يكون التصد من الصرف تنظيم العمل الداخل — صرف تذاكر العلاج للطلبة المرضى قصد منه نظيم العمل الداخل بالمراقبة الطبيب بالهامة – تتيجة ذلك : تعد تلك التذاكر من قبيل اليسالات الداخلية المغلق من الضريبة — تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٥) ) من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١٩١ اسنة ١٩٨٠ والمعدل بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ تنص على أن « تستحق ضريبة دمغة نوعية بقدارها عشرون قرشاً عن كل أيصال أو مخالصة أو غانورة مؤشر عليها بالتظيمي عها لا نقل قيبته عن مائة قرش » وتنص المادة (٥٠) على أن « يتحمل الضريبة : ١ - من يسلم الإيصال أو الخالصة .٠٠ » كما تنص المادة ٥١ من ذات القانون على أن « يعنى من الضريبة : ١٠٠ ٢ - الايصالات الداخلية المتبادلة بين موظفى المنشأة المواحدة أو اقسامها أو بينها ربين فروعها بشرط أن تكون بقصد تنظيم العطل الداخلي » .

ومناد ما تقدم أن المشرع فرض ضريبة دمغة نوعية تدرها عشرون قرشا على كل ايصال أو مخالصة أو فاتورة مؤشر عليها بالتخليص لا تقل قيمتها عن مائة قرش ، على أن يتحمل بهذه الضريبة من يسلم الإيصال أو المخالصة . واعفى المشرع الايصالات الداخلية المتبادلة بين موظفى المنشأة الواحدة أو اقسامها أن بينها وبين فروعها من الضريبة طالما أن صرف الايصالات قصد منه تنظيم وضبط العمل الداخلى .

ولما كان ذلك وكان صرف تذاكر العلاج للطلبة المرضى تصد مناه تنظيم العمل الداخلى بالمراقبة الطبية بالجامعة وضبط صرف كميات الدواء للطلبة المرضى حتى تكون على ببنة من أمر مخزونها من الادوبة والعتاتير بها يساعدها على تدبير با أصابها بن نقص حتى تتمكن بن حسن أداء وظيفتها في علاج الطلبة ، ومن ثم تعد تذاكر علاج الطلبة من قبيل الايصالات الداخلية التي قصد بنها تنظيم العبل داخل المراقبة الطبية وتغدو بهذا الوصف بشمولة بالاعفاء بن ضريبة الدمغة النوعية الوارد بالبند ( ٢ ) من المادة ( ٥٦ ) بن قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

### (( 世上上))

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن توقيع الطلبة على تذاكر العلاج بتسليم الادوية مشمول بالاعفاء الوارد بالبند (٢) من المادة (٥٦) من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقسم ١١١١ لسنة ١١٨٠ .

ر فتوی رقم ۹۲٦ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۲/۱۶ جلسة ۱۹۹۰/۱۲/۱ ملف رقم ۹۲۰/۹۲۳ ) ·

### جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

هيئات عامة \_ هيئة قناة السويس \_ نزاع \_ ضريبة دمغه ٠

المواد ١ و ١٢ و ١٤ من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ٠

الشرع فرض ضربية دمغة على المعردات والطبوعات والماملات والأشياء والوقائع وغيرها من الأوعية المشاد اليها بالقانون المُسار اليه ـــ استثناء من ذلك : اعفاء الماملات التي تجرى بين الجهات المحكومية او بينها وبين شخص معفى من أداء ضربية النمغة ـــ هيئة فئة السعة ـــ عيئة فئة السعة ـــ تتيجة ذلك : المقد المبرم بينها وبين هيئة مينا، دسياط يكون شسولا بالاعفاء ـــ تطبيق .

هيئات عامة \_ هيئة قناة السويس \_ رسوم محلية \_ دمفة نقابة المهن الهندسية \_ دخة نقابة المهن التطبيقية •

المواد ٢ و ١٣ من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ فسئة ١٩٧٩ .

المواد 20 و 27 و 27 من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشان نقابة المهندسين · المادة ٥٢ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بانشاء نقابة المهن التطبيقية المدل بالقانون رقم - 2 لسنة ١٩٧٩ ·

الشرع ناط بالمجلس الشمعي المحل للمحافظة فرض الرسسوم ذات الطابع المحل أو تعديلها أو تقصير أجل سريانها أو الإعلاء منها أو الفاءها شريطة موافقة مجلس الوزراء نتيجة ذلك : عدم استيفاء هذه الاستراطات باستصداد موافقة مجلس الوزراء فعن ثم لا يجوز خصمها من مستحقات عيثة فناة السويس - تطبيق .

الشرع اوجب لصق دمضة نقسابة المهن الهندسية والتطبيقية على الأوراق والدفاتر والرسومات الهندسية والعقود ـ حظر قبيل الأوراق من قبل الوزارات والمسالح والهيئات الا بعد استيفاء رسم الدمفة المقررة ـ تحمل الهيئات العامة والمؤسسات العامة والمحداث الاقتصادية التابعة لها بقيمة الدمفات المستحفة في الأحوال المقررة فانونا ـ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (1) من تانون ضريبة الدمغة الصادر بالتانون رقم 111 لسنة ١٩٨٠ تنص على أن « تفرض ضريبة دمغة على المحررات والمطبوعات والمعاملات والأشياء والوقائع وغيرها من الأوعية المنصوص عليها في هذا القانون » وتنص المادة ( ١٦ ) منه على انه « لا تسرى الضريبة على المعاملات التي تجرى بين الجهات الحكومية أو بينها وبين شخص معنى من الضريبة ». كما تنص المادة ( ١٤ ) من ذات القانون على أنه « يقصد بالجهات الحكومية في تطبيق أحكام هذا القانون على أنه « يقصد بالجهات الحكومية في تطبيق أحكام هذا القانون . . . ( ج ) الهيئات العامة » .

وبغاد ما تقدم أن المشرع غرض ضريبة دمغة على المصررات والمطبوعات والمعابلات والاشياء والوقائع وغيرها من الاوعية المشار اليها بقاؤن ضريبة الدمغة ، واعنى المعابلات التى تجرى بين الجهات الحكومية أو بينها وبين شخص معنى من الضريبة مسن اداء هذه الضريبة . وعين المشرع في المادة (١٤) المقصود بالجهات الحكومية وأورد من بينها الهيئات العامة . ولما كانت هيئة قناة السويس مسن الهيئات العامة بموجب المادة (١١) من القانون رتم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ الصادر بنظام هيئة قناة السويس ، غمن ثم يضحى العقد المبرم بينهما وبين هيئة ميناء ديياط لتطهير مدخل ميناء دمياط مشمولا بالاعفاء المترب بالمادة (١٤) المشار اليها بها لا يسوغ معه لهيئة ميناء دمياط خصسم ضريبة دمغة من قيهة العقد ، واذ أجرت هذا الخصم يكون قد تم على ضريبة دمغة من قيهة العقد ، واذ أجرت هذا الخصم يكون قد تم على خلاف صحيح القانون ويتعين عليها رد قيهته الى هيئة قناة السويس .

ومن حيث أن المادة ( ١٢ ) من تانون الادارة المحلية المسادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « يتولى المجلس الشمعيى المحلى للمحافظة في حدود السياسة العامة للدولة الرقابة على مختلف المرافق والأعمال التي تدخل في اختصاص المحافظة وفقاً للمادة ( ٢ ) من هذا التانون ... ويختص في اطار الخطة العامة والموازنة المعتمدة وبمراعاة القوانين واللوائح بما يلى ... (٧) عرض الرسوم ذات الطابع المحلى — وفقاً لاحكام هذا القانون — أو تعديلها أو تقصير أجل سريانها أو الاعفاء منها أو الغاؤها بعد موافقة مجلس الوزراء » .

ومفاد ما نقدم أن المشرع ناط بالجلس الشعبى المحلى المحافظات فرض الرسوم ذات الطابع المحلى أو تعديلها أو تقصير أجل سريانها أو الاعفاء منها أو الناءها شريطة موافئة ميلس الوزراء وأن أجديت الأوراق من أن رسوم خدمات المحافظة ورسم انشاء وادارة بيوت الطلبة بمحافظة دبياط قد تم استيفاء اجراءات فرضها وذلك باستصدار موافقة مجلس الوزراء على تقريرها ، فهن ثم لا يجوز لهيئة ميناء دمياط خصمها بسن مستحقات هيئة قناة السويس الأمر الذي تلتزم معه هيئة ميناء دمياط بردها البها .

ومن حيث أن المادة ( 0 ) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين تنص على أن « تتكون ايرادات النقابة من : . . . . . ( ٨ ) حصيلة طوابع الدمغة المهندسية على الأوراق والدغاتر والرسومات والمعتود المهندسية » وتنص المادة ( ٦ ) على انه « يكون لصق دمغة

النقابة الزامية على الأوراق والدفاتر والرسومات الآتية : ( أ )جميع الرسومات الهندسية التي يباشرها أو يوقعها عضو النقابة بصفته المهنية الخاصة وكذلك صور هذه الرسومات التي تعتبر كمستندات • (ب) أصول عقود الأعمال الهندسية وأوامر التوريد الخاصة بها . وكذلك صورها التي تعتبر مستنداً ، وتعتبر الفواتير الخاصة بهذه التوريدات كعقود اذ لم تحرر لها عقود . وتنص المادة ( ٤٧ ) من ذات القانون على أنسه « لا يجوز أن تتبل الوزارات والمصالح ووحدات الادارة المحلية والمؤسسات والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التعامل بالأوراق او الدفاتر الا اذا كان ملصقاً عليها طابع الدمغة المقرر ... وتتحمل الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها قيهة الدمفات المستحقة عليها في الأحوال وبالفثات المنصوص عليها في هذا القانون » . كما تنص المادة ( ٥٢ ) من القانون رقم ( ٦٧ ) لسنة ١٩٧٤ بانشاء نقابة المهن التطبيقية المعدل بالقانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٩ على أن « يكون لصق دمغة النقابة الزامياً على الأوراق والدفاتر والرسومات الآتية : ( 1 ) أصول عقود الأعمال الفنية التنفيذية التي يباشم ها أو شرف عليها عضو النقابة وكذلك عقود الأعمال الفنية التنفيذية التي تقوم بها عضو النقابة لحسابه الخاص وأوامر التوريد الخاصة بها ، وكذلك صورها التي تعتبر مستندا ويعتبر العقد اصلا اذا حمل توقيع الطرفين مهما تعددت الصدير » •

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن المشرع أوجب لمسق دمغة نقابة المهن الهندسية والتطبيقية على الاوراق والدماتر والرسوسات الهندسية والعبرات المسلح على الوزارات والمسالح ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة تبول الاوراق والدماتر والرسوسات الهندسية والعقود ، الا اذا كانت مستوعاة رسم الدمغة المقرر ، وتتدمل الهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الانتصادية التابعة لها بقيمة الدمغات المستحقة في الاحوال وبالفئات المنصوص عليها في القانون ، ومن ثم تتحمل هيئة قناة السويس بقيمة الدمغات المستحقة لنقابني المهندسين والمهن التطبيقية المقررة على قيمة المعتد محل النزاع المائل ، وبالتالى يضحى خصم قيمة هذه الدمغات من مستحقاتها الناشئة عنه منفتاً واحكام القانون .

## (( اذا الك ))

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

اولا: احتية هيئة قناة السويس في استرداد ما خصم منها كضريبة دمغة ورسم خدمات المحافظة ورسم انشاء وادارة بيوت الطلبة بمحافظة دمياط.

ثانما: رفض ما عدا ذلك من طلبات ٠

( فتوی رقم ۹۲۷ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۲/۱۶ جلسة ۱۹۹۰/۱۲/۱ ملف رقم ۹۲۲/۸۸۸/۲/۳۰

# ( OV )

## جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

(١) عاملون مدنيون بالدولة ـ حكم جنائى ـ اسقاط مدة العبس من مدة الغدمة \_
 عدم استحقاق الملاوة الدورية .

الواد A£ ، A£ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم 42 لسنة ١٩٧٨ -

الحبس نفاذا لحكم فضائى جنائى قاطع فى دلالته على تأنيم العامل وادانته جنائيا يجب الا تتحقه وترنو يجب الا تتحقه وترنو يجب الا تتحقه وترنو عليه مؤلف المنافق الم

( ب ) عاملون مدنيون بالدولة ـ اجر ـ مدى استحقاق العامل للاجر عن المدة من الرح تعن المدة من الدودة للعمل الى ناريخ تسليمه العمل فعلا .

العامل بتقديمه طلب العودة الى العمل يعد قد وضع نفسه تحت امرة جهة العمل ومكنها من استدعائه وتكليفه بواجبات وظيفته ... تراخى جهة الادارة في اعادة العامل لعمله اكثر من ستة أشهر ... تثبجة ذلك : عدم اخلال ذلك بحق العامل في العودة منذ تقديمه العلمل في العودة منذ تقديمه العلمل في العودة منذ تقديمه العلمل ولا يخل من استحفافه ما يقابل اجرء عن تلك المدة ... تطبيق .

استبان للجمعية العمومية القسمى الفتوى والتشريع ان المادة الم من تانون نظام العالمين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رتم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ ننص على أن « كل عالمل يحبس احتياطياً أو تنفيذا لحكم جنائى يوقف بتوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف أجره في حالة حبسه احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائى غير نهائى ويحرم من كالمل أجره في حالة حبسه تنفيذا لحكم جنائى نهائى . ويعرض الامر عند عودة العالمل الى عمله الى السلطة المختصة لتترير ما يتبع في شان مسئولية العالمل التاديبية ، فاذا اتضح عدم مسئوليته صرف له نصف أجره الموتوف صرفه » . وتنص المادة ؟ ٩ من ذات القانون على أن « تتبى خدمة العالم لاحد الاسباب الآتية : ( ١ ) . . . . ( ٧ ) الحكم عليه بعقوبة جناية في احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو ما يمائلها من جرائم منصوص عليها في التواتين الخاصة أو بعقوبة متبدة الحرية في جريعة مخلة بالشرف أو الامائة ما لم يكن الحكم مع وقف التنبيذ . ومع ذلك غاذا كان الحكم قد صدر عليه لاول مرة غلا يؤدى الى

انهاء الخدمة الا اذا قدرت لجنة شئون العالمين بقرار مسبب من واقع اسباب الحكم وظروف الواقعة أن بقاء العالم يتعارض مع مقتضيات الوظيفة أو طبيعة العمل » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ان المشرع اوجب وقف العامل عن عمله بقوة القانون في حالتي حبسه احتياطيا أو تنفيذا لحكم حنائي ، وزاد على ذلك حرمانه من نصف مرتبه ما لم يكن الحكم الجنائي نهائياً ، اذ يحرم - في هذه الحالة - من كامل مرتبه ، كما أوجب المشرع انهاء خدمته اذا كان الحكم صادرا بعقوبة جناية أو بعقوبة مقيدة للحربة ف جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن الحكم، مع وقف التنفيذ او كان قد صدر عليه لأول مرة ، الا اذا قدرت لجنة شئون العاملين في الحالمة الأخررة وبقرار مسبب من واقع اسباب الحكم أو ظريف الواقعية أن بقاء العامل يتعارض مع مقتضيات الوظيفة أو طبيعة العمل . واستعرضت الجمعية العمومية ما تواتر عليه افتاؤها ومنه على سبيل المثال ما صدر بجلسة ١٩٩٢/١٢/٢٠ من أنه لما كان الحبس نفادا لحكم مضائى جنائى قاطع في دلالته على تأثيم العامل وادانته جنائياً ، فان آثار هذا الحكم يجب الا تنحسر تماماً عقيب الافراج عنه بعد قضاء مدة العقوبة وأنما يجب أن تلاحقه وترنو عليه ، وذلك بأن تستنزل مدة الحبس المؤثم بقضاء نهائي في جريمة غير مخلة بالشرف أو الأمانة من مدة خدمته ، لما لمدة الحبس المؤثم من طبيعة خاصة لا يمكن معها أن ترقى اليي حد اعتبارها مدة خدمة معلية ، لكون العامل لم يضطلع اصلا \_ خلالها \_ بأعباء وواجبات الوظيفة ، ومن ثم فلا يحق له \_ صدقاً وعدلا \_ ان يستجمع حقوقها ومزاياها شاملة اتصال مدة خدمته واستحقاقه العلاوات \_ الدورية عن مدة الحبس ... » .

وخلصت الجمعية العمومية مها تقدم الى انه اذ تسضى بجنسة المارا ۱۹۹۱ بمعاقبة السيد / ...... بالحبس لمدة سنتين ،ع الشغل في القضية رقم ۱۰۱ لسنة ۱۹۹۰ ج صرفا « قتل عسمد » رعى لا تستوى جريعة مخلة بالشرف او الامانة على ما استظهرته لجنة شئون الماملين التي يناط بها تقدير ذلك ، وافرج عنه بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٥ من ثم يتعين لدى عودته الى عمله عدم حساب مدة الحبس في اقدميته بكذلك عدم احقيته في العلاوتين الدوريتين اللتين حل ميعادهما خلالها ، ولا رجه في هذا الخصوص الى الارتكان الى ما ورد بكتاب دورى الجهاز المركزى في هذا الخصوص الى الارتكان الى ما ورد بكتاب صدر بشان تعميم تطبيق ما انتهى اله الماء الجمعية العمومية بجلسة ١٩٩٢/١٢/١ ....

اتساقا مع ما قضت به المحكسة الادارية العليسا بجلسة ٤/م/٩٨٤ بخصوص ضم بدة الانتطاع الى بدة الخدية وما يترتب على ذلك بن آثار بنها استحقاق العلاوة الدورية بادام انه لم يترتب على الانتطاع انتهاء خدية العالم وهو الأبر غير المائل في الحالة المعروضة والتي ثبت للجيعية العمومية أن الانتطاع بنها راجع الى سابقة حبس العالم نقاذا لحكم جنائى نهائى وما يقتضيه ذلك بن وقفه عن العمل بقسوة القانون .

الما عن مدى احقية المعروضة حالته في الأجر عن المدة التألية غان النابت للجمعية العمومية \_ أنه بتقديمه طلب العودة الى العمل قد وضع نفسه قحت امرة جهة العمل ومكنها من استدعائه وتكليفه براجبات وظيفته ، وأن انتهاء جهة العمل الى أن ما ثبتت نسبته اليه مما اتمتنى توقيع العقاب الجنائى عليه لا يتعارض مع مقتضيات وظيفته ، أو طبيعة عبله ، هو أمر كاشف عن عدم التعارض ، غضلا عن أنه أمر يخلص عن بحث جهة الادارة لهذه المسألة منذ صدور الحكم وبعوجب مطالعة جهة العمل لاسبابه ولا يتوقف على تقديم العامل طلب العودة . غاذ كانت جهة العمل تراخت في اعادته للعمل أكثر من ستة السهر غان ذلك لا يخل بحقه في العودة منذ تقديمه الطلب ولا يخل من استحقاقه ما نقار أحره عن تلك المدة .

#### 

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى : اولا : اسقاط مدة حبس — المعروضة حالته — من مدة خدمته وعدم حسابها في التدميته وعدم استحقاقه العلاوات الدورية عن مدة الحبس .

ثانياً : احتية المعروضة حالته في انتضاء ما يعادل أجره من تاريخ تقديم طلب العودة الى عمله عقب الافراج عنه حتى عودته الفعلية .

ثالثاً : عدم انطباق كتاب دررى الجهاز المركزى المتنظيم والادارة رقم (٣) لسنة ١٩٩٣ على الصالة المعروضة ·

ر فتوی رقم ۹۲۹ فی ۱۹۹۰/۱۲/۲۰ جلسة ۱۹۹۰/۱۲/۱۰ ملف رقم ۹۲۹ (۱۳۱۷ ) ·

## (0)

# جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

عاملون بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية ـ علاوة دورية ـ استحقافها ـ كفة حسابها •

المادة ٣٧ مكرر من قرار وزير المواصلات رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٧ المسادر بلائحة العاملين بالهنة القومية للاتصالات السبلكية واللاستكية -

المادة 11 مكرد من نظام العاملين المدنية بالدولة العمادر بالقانون دفع 27 سنة مابقة بدات في استحقاق العلاوة الدورية في اول يوليو من كل عام انها هو عن سنة سابقة بدات في الدي يوليو وانتهت في انتلاليق من يونيه م يودي دلات الله الدور الأول من يوليه مو يوم المبد في من المبد الذي تستحق عنه العلاوة عنه العلاوة عنه العلاوة كما يحسب اليوم الأول من المعلل ضمن اديام التي يستحق عنها اجر النامل - نتيجة ذلك : يتمين في حساب السنة عدم حساب اى يوم سبق حسابه من ايام السنة والا يتكرد احد الايام في حساب تمام الحول والا تداخلت السنوات بقدر عدد الأيام المكرزة من دورة الحول مناد ذلك : يتمين عنه حساب مدة اللذت سنوات المنصوص عليها في المادة ٣٧ مكرد المدم المناد المادية الذكر مراعاة ان حساب مدة السنة المنتو المتعل بانتهاء اليوم السابق على المدم الملم المدم المادي المدم المقابل الموم السابق على المدم المدم القابل ليوم بدنها حس تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع أن المادة وسم يحرر من قرار وزير المواصلات رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٢ الصادر بلائحة المالمين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية على أنه « إذا أيضى العابل ثلاث سنوات دون استحقاق علاوة دورية لوصول أجره الى الحد الاقصى المسموح به وفقاً للتواعد المعمول بها يمنح علاوة الساغية بفئة العلاوة الدورية المتررة لدرجة الوظيفة وذلك في أول يوليو التالى لمضى المدة المذكورة بشرط ألا يجاوز أجره بهذه العلاوة نهاية الربط المترر للوظيفة الأعلى مباشرة أو ربطها الثابت » .

واستظهرت الجمعية المعومية مما تقدم أن نص اللائحة سابق الذكر وهو المائل لنص المادة 1 كرر من نظام العاملين المدنيين بالدولــة الصادر بالتانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ حدد ميعاد استحقاق العلاوة الدورية باول يوليو التالى لانقضاء سنة من تاريخ التعيين أو من استحقاق الملاوة الدورية السابقة ٤ كذلك استحدث حكماً جديداً بعنج العامــل علاوة أضافية بعنة العلاوة الدورية المقررة لدرجة الوظيفة التي يشفلها متى مضت عليه ثلاث سنوات دون استحقاق العلاوة الدورية المقـررة لوصول مرتبه الى الحد الاتصى المسموح به تانوناً ، على أن تستحق هذه العلاوة فى اول يوليو التالى لانقضاء المدة المذكورة بشرط الا يجاوز أجره بهنحه اياها الربط المالى المقرر لدرجة الوظيفة الاعلى مباشرة .

ومن حيث انه من المستقر ان استحقاق العلاوة الدورية في أول يوليو وانتهت في يوليو من كل عام انها هو عن سنة سابقة بدات في أول يوليو وانتهت في الثلاثين من يونيو ، بما يفيد أن اليوم الأول من يوليه هو يوم البدء في استحقاق العلاوة ، وأنه يحسب ضمن أيام الشهر الذي تستحق عنها العلاوة كما يحسب اليوم الأول لفناذ الترقية أو النقل ضمسن أثيام شمل الوظيفة المرتمى اليها أو المنقول لها ، ومن ثم عانه يتعين في تكرر أحد الأيام في حساب أي يوم سبق حسابه من أيام السنة وألا لايام المتكررة من دورة المحول ، فالا تداخلت السنون بقدر عدد الايام المتصوص عليها في المادة ١٧ من اللائمة سابق الإشارة البها مراعاة أن حساب مدة الثلاث مراعاة أن حساب مدة السابق على اليوم براعاة أن حساب مدة السابق على اليوم القابل ليوم بدئها وهو ذات ما أخذت به المحكمة الادرية العليا في الطعون رتم ١١٤ السابق على اليوم رسم الإالا السنة ١٧ التضائية ،

### 

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ان يسوم الأول من يولية الذى استحقت فيه العلاوة الدورية السابقة يدخل ضمن حساب السنوات الثلاث المحددة بالمادة ٣٧ من لائحة العاملين بالهيئة . القرمية لملاتصالات السلكية واللاسلكية .

ر فتوی رقم ۹۳۱ فی ۱۹۰/۱۲/۱۱ جلسة ۱۹۹۰/۱۲/۱۹ ملف رقم ۹۳۱/۱۳/۸۱ ) ·

## جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

رسوم \_ رسوم محلية \_ استحداث اوعية يجوز فرض رسوم محلية عليها \_ اختصاص ( ادارة محلية ) •

المواد ٤ ، ١٣ من قانون نظام الاعارة المحلية رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٩ المعدلة بالقانونين رقمي •ه لسنة ١٩٨٨ ، ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ ــ قرار وزير الادارة المحلية رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٧١ بَسَانَ الرسوم المحلية قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٩٠ بزيادة الرسوم المحلية •

اختصاص المجلس الشعبي المعل للمعافظة بغرض الرسوم ذات الطابع المعل او تعديلها او تقصيم الجل سريانها او الاعلام منها او القانها بعد موافقة مجلس الوزداء - شرط ذلك : وجوب تعديد الموادر والرسوم المحلية وفقا لأحكام هذا المعلية رقم ٢٣٠ لسنة ١٧٠١ يجوز زيادة فئات الرسوم الواددة بقرار وزير الادارة المعلية رقم ٣٣٠ لسنة ١٧٠١ بنشأ ١٧٠١ الرسوم المحلية وفقا للضوابط الوادرة بنص المادة الرسوم بالمحالف الشعبية المعلية اما استحداث رسوم جديدة وهو ما ناطه الشارع بالمجالس الشعبية المحلية للمحافظات فائه معلق عل صدور تعديد للموادد والرسوم المحلية والى حين صدور هذا للمحافظات فائه معلق على صدور تعديد للموادد والرسوم المحلية والى حين صدور هذا الاختصاص \_ مؤدى ذلك : أنه في الاطار التشريص القائم لا يجوز استحداث اومية اخرى للرسوم المحلية على اورد بقرار وزير الادارة المحلية وفي ٢٣٧ لسنة ١٧٠١ - تطبيق .

استبان للجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة الرابعة من قانون نظام الادارة المحلية تنص على أنه « يعمل بأحكام قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٩٩١ سنة ١٩٧١ والقرارات المكملة له بشأن الموارد المالية والرسوم المحلية وذلك حتى تحدد هذه الموارد والرسوم طبقاً للأحكام الواردة في القانون المرافق · ويجوز زيادة الرسوم المشار اليها بما لا يجاوز مثل الفئات المنصوص عليها في القرار المشار اليه وذلك بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بالادارة المحلية واقتراح المجلس الشمبي المحل للمحافظة المختصة ، \* كما تنص المادة ١٢ من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ على أن « يتولى المجلس الشمبي والأعمال التي تعدود السياسة المامة ١٩٨١ على أن « يتولى المجلس الشمبي والأعمال التي تعدول في اختصاص المحافظة وفقاً للمادة ٢ من مذا القانون واللوائح بها ياتي : ١ - ١٠٠٠ ٧ – فرض الرسوم ذات الطابح المجلس والمحراعاة القانون واللوائح بها ياتي : ١ - ١٠٠٠ ٧ – فرض الرسوم ذات الطابح المجل مورانها المحالم وقانون واللوائح من هذا الغانون – أو تعديلها أو تقصير أجل صريانها المحرائية المحرائية المحرائية المحرائية المحراء والمحرائية المحراء والمحرائية المحراء والمحراء المحراء والمحراء المحراء والمحراء وال

أو الاعفاء منها أو الفاؤها بعد موافقة مجلس الوزراء ، كما استعرضت افتاءها السابق في هذا الشأن ·

واستظهرت الجمعية العبومية مما تقدم أن المشرع وان اختص المجلس الشعبي المحل للمحافظة بغرض الرسوم ذات الطابع المحلي أو تعديلها أو تقصير أجل سريانها أو الإعفاء منها أو الغائها بعد موافقة مجلس الوزراء ، الا أنه علق مجارسة هذا الاختصاص على شرط تحديد الموارد والرسوم المحلية وفقا لأحكام هذا القانون ، فالمادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ بعد أن اعتملت قرار وزير تعديل الفنات الواردة به بقرار من مجلس الوزراء ، علقت محارسة تحديد الموارد والرسوم المحلية ، وأجازت تحديد الموارد والرسوم المحلية ، وهو لا يعتبر تعطيلا لنص البند لا من المادة ١٢ الخاص بسلطة المجلس المحل في فرض الرسم ، أنها هو أعمال لحكم خاص ورد بالمادة الرابعة من مواد اصدار القانون ، وقيد النص الهام فيما يتعلق بمحارسة النص الهام فيما يتعلق بمحارسة النص الهام فيما يتعلق بمحارسة الاختصاص بغرض الرسم ، انها عرص صدور تحديد للموارد والرسوم المحلية ،

وتلاحظ الجمعية العمومية في هذا الشــــان أن المادة الرابعــة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ كانت تجيز زيادة الرسوم المشار اليها بما لا يتجاوز مثلي الفئات المنصوص عليها في قرار وزير الادارة المحلبة رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ وانه رغبة من المشرع في تحريك فئات هذه الرسوم بما يكفل زيادة الموارد المالية المتاحة المحلية فقد تم تعديل حكم الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ على نحو يجيز زيادة الرسوم المشار اليها بقرار من مجلس الوزراء وذلك بما لا يجاوز مثلي الفئات المنصوص عليها في قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ وقد صدر بالفعل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٠ لسنة ١٩٩٠ متضمنا زيادة الرسوم المشار اليها بمثلبها الأمر الذي يستفاد منه أن حكم المادة الرابعة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وان كان حكما مؤقتا الا أن قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ الذي قضت المادة باستمرار العمل باحكامه مازال قائما في التطبيق ، وأن وقف العمل بأحكام القرار المسار اليه واستقاطه من التطبيق رهين بصدور تشريع جديد يحل محل هذا القرار ويتناول بالتنظيم الموارد والرسوم المحلية على مستوى جميع المحافظات •

ومن ناحية أخرى فقد جاء نص البند السيايع من المادة ١٢ من قانون نظام الادارة المحلية صريحا في أن سلطة المجالس الشعبية المحلية للمحافظات في فرض الرسوم المحلية مقيدة بما ورد بقرار وذير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ وعبارة فرض الرسوم ذات الطابع المحلي وفقا لأحكام هذا القانون التي وردت في صدر هذا البند تفيد أن المشرع عندما منح المجالس الشعبية المحلية للمحافظات الاختصاص بفرض الرسوم المحلية أورد في ذات النص قيدا على مباشرتها هذا الاختصاص مؤداه أن يكون فرض هذه الرسوم وفقيا لأحكام قانون نظام الادارة المحلية ولا تعارض في هذا الشأن بين تقرير الاختصاص وتقييده كما ذهبت بحق هيئة الجمعية المعومية في افتائها السابق و

وعلى هذا فانه يجوز زيادة فئات الرسسوم الواردة بقرار الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بشسأن الرسوم المحلية وفقا للضوابط الواردة بنص المادة الرابعة من مواد اصسلهار قانون الادارة المحلية أما استحداث رسسوم جديدة وهو ما ناطه الشارع بالمجالس المحلية الشعبية للمحافظات فانه معلق على صدور تحديد للموارد والرسوم المحلية والى حين صدور هذا التحديد سوا، بقانون أم بقرار لائحى \_ فانه يمتنع على هذه المجالس مهارسة هذا الاختصاص .

#### لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ــ فى الاطار التشريعى القائم ــ الى عدم جواز استحداث أوعية أخرى للرسوم المحلية غير ما ورد بقرار وزير الادارة المحليــة رقم ٢٣٩ لســنة ١٩٧١ تأييــدا لافتائها السابق •

﴿ فَتُوى رَقُمْ ١٣٣٠ بِتَارِيجُ ١٦٩٤/١٢/٣٤ خِلْسَةُ ١٩٦١/١٩١٠ مِلْكَ رَقَمْ ١٩٩١/٣/٣٧ ﴾ -

## جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي \_ الهيئة العامة للاصلاح الزراعي \_ نزاع \_ التركات الشاغرة .

المادة ( ٤ ) من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشان المواديث ، القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بعظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية ·

مناط ايلولة التركة أو ما بقى منها ألى الغزانة العامة هو عدم وجود ورثة فاذا انتخى المناط امتنع انزال الحكم — استيلاء الهيئة العامة لبنك ناصر على تركة المعروضة حالته دغم وجود ورثة له فى تاديخ لمي قائم على سند صحيح من القانون وبالتالى فان قرارها بضمها يفقو مخالفا لاحكام القانون حريا بالالتفات عنه — استيلاء الهيئة العامة للاصلاح الزراءي على المساحة محل النزاع نقالة لاحكام القانون دلم ١٥ لسنة ١٩٦٣ سالف البيان باعتبار معه خلب البنك بالفاء قرارى ازالة التعدى سالفى الذكر جديرا بالرفض ـ مؤدى ذلك : رفض طلب البنك بشان قطعتي الارض المتساد الهيا — تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٤) من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن المواريث تنص على أن « يؤدى من التركة بحسب الترتيب الآتي: أولا : ٠٠٠ ثالثا : ما أوصى به في الحد الذي تنفذ فيه الوصية • ويوزع ما بقي بعد ذلك عني الورثة ، فاذا لم يوجد ورثة قضي من التركة بالترتيب الآتن : أولا : ٠٠٠ ثانيا : ما أوصى به فيما زاد على الحد الذي تنفذ فيه الوصية فاذا لم يوجد أحد من هؤلاء آلت التركة أو ما بقى منها الى الخزانة العامة ، • واستظهرت الحميمة العبومية من ذلك أن مناط آبلولة التركة أو ما يقى منها إلى الخزانة العامة هو عدم وجود ورثة ، فاذا انتفى المناط امتنه انزال. الحكم • واذ كان الثابت من الأوراق أن السيد / نسيم مراد وتوفى بتاريخ ٣/٥٣/٥/ عن ورثة هم أولاده الأربعة وأرملته ، ومن ثم تؤول تركته اليهم ، ولا شأن للادارة العامة لبيت المال بها ، سواء ابان تبعيتها لوزارة الخزانة « المالية حاليا » أم يعد ضمها إلى الهيئة العامة لينك ناصر الاجتماعي بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣٧ لسنة ١٩٧١ \_ الأمر الذي يغدو معه وضم تلك الهيئة يدها على القطعتين محل النزاع --والحالة هذه \_ غير قائم على سند صحيح يظاهره ، ويكون قرارها بضمهما، الصادر استنادا للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة

الذي ينحسر النطاق الزمني للعبل بأحكامه عن شمول الحالة الماثلة أصلاء مخالفا لإحكام القانون حريا بالالتفات عنه •

ولما كان الثابت أن الهيئة العامة للاصلاح الزراعى قد استولت على المساحة محل النزاع نفاذا لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ سالف البيان ، باعتبار انها كانت مبلوكة لأجنبى فى تاريخ العبل به ، وذلك فى المحدود التى تنبى عنها الأوراق المطروحة المقدمة من تلك الهيئة ، وبالتالى تكون مطالبتها لبنك ناصر برفع يده عن القطعتين المشار اليهما وازالة التعدى الواقع منه عليهما قائمة على صحيح سسندها قانونا مما يغدو مهه طلب البنك بالفاء قرارى ازالة التعدى سسائفى الذكر حديرا بالرفض .

#### لالــك

انتهت الجمعية العمومية القسمي الفتوى والتشريع الى وفض المطالبة المقدمة من الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي بشأن قطعتي الأرض المشار الدعا .

ر فتوی رقم ۹۳۷ فی ۱۹۹۰/۱۲/۲۶ جلسة ۱۹۹۰/۱۲/۲ ملف رقم ۹۳۷/۲/۳۲ ، ·

## جلسة ٦ ون ديسمبر سنة ١٩٩٥

عاملون بعشروع هيئة التنهية الدولية لتنظيم الأسرة ـ مكافات تشــجيعية ومكافات تدريب ـ الحد الأقصى لما يحصل عليه العامل ـ تفويض ·

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٧ بشان القواعد والضوا**بط الغاصة بشروعات** البحوث المستركة مع جهات اجتبية ودولية ــ قرار وزير ا**لمسحة رقم ٢٠٠ لسنة ١**٩٨٢ باصدار اللائحة المالية والادارية للمشروع ·

خضوع المكافات التشجيعية ومكافات التدريب التى تعنج للعاملين بعشروع هيئة التنعية الدولية لتنظيم الأسرة للحد الأقصى المتصوص عليه في القرادين سالفي الذكر – اساس المحدورية رقم ٨٤ لسنة ١٨٨٧ وضع ضوابط لما يخصل عليه اناملون بغشروعات التنعية من مكافات عائية بأن وضع حداً أقصى لجملة ما يتقاضاه العامل بالشروع بحيث لا تزيد عن ٢٠٠٠٪ من الراتب الأساسي في حالة العمل بمشروع وحديث من شروع وحديث عدم مخالفة ذلك – تقويض الوزير المختص في وضع اللوائح المالية لهذه المشروعات صدور قرار وزير المسحة رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٨١ اعملا لهذا التفويض ناصا على أن انحد المتصل على التنويش عن صاحب السلطة الأصلية أنها يعب أن يتم في الصدود التي رسمها أختصاء التقويض من صاحب السلطة الأصلية أنها يعب أن يتم في الصدود التي رسمها قرار التويض – المكاف التشعيعية ومكافات التدريب التي آجاز قرار وزير المسحة سالف الاضارة اليه منحها تدخل فسسمن العد الأقصى للمكافات المالية الذي حدده قرار رئيس المنجوبة وقم ٨٤ لسنة ١٨٨٧ عقبيق والعجوبة وقم ٨٤ لسنة ١٨٩٨ عقبيق والعجوبة وقم ٨٤ لسنة ١٨٩٨ عقبيق والمحدود وقم ٨٤ لسنة ١٨٩٨ عقبيق والمحدود وقم ٨٤ لسنة ١٨٩٨ عقبية والمحدود وقم ١٨٤ لسنة ١٨٩٨ عقبية والمحدود وقم ٨٤ لسنة ١٨٩٨ عقبية والمحدود وقم ١٨٤ لسنة ١٨٩٨ عقبية والمحدود وقم ١٨٤ لسنة ١٨٩٨ عقبية والمحدود وقم ١٨١ لسنة ١٨٩ عساسة المحدود وقم ١٨٤ لسنة ١٨٩ عدود وقم ١٨٤ لسنة ١٨٩ لسنة ١٨٩ عدود وقم ١٨٤ لسنة ١٨٩ لسنة ١٨٩ عدود وقم ١٨٩ عدود وقم ١٨٩ لسنة ١٨٩ عدود وقم ١٨٩ عدود وق

استبان للجمعية العدرمية لقسمي الفتوى والتشريع أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨ اسنة ١٩٨٢ بشأن القواعد والضوابط الخاصة بمشروعات البحوث المشتركة مع جهات اجنبية أو دولية ينص في المادة الأولى منه على أن « تتبع القواعد والضوابط المنصوص عليها في هذا القرار بشأن مشروعات البحوث المستركة التي تجرى في الجهاز الادارى للدولة أو الجامعات . . » كما تنص المادة } من ذات القرار على أن الشأن اللوائح المائية والادارية للمشروع و و مرض رئيس الجهة ذات على وجه الخصوص أسلوب ادارة المشروع و وجه الخصوص أسلوب ادارة المشروع و وجه الخصى المكانف آت تنص المادة ٧ من ذات القرار على أن « يكون الحد الاقمى للمكانف تنص المائة المي المشروع واحد ٢٠٠٠ من المرتبع على النحو التألي . . . › كما المائة المي النحو التألي . . . › كما المائة المي المدوع و احد ٢٠٠٠ من المرتبع على النحو التألي . . في حالة الميل في مشروع واحد ٢٠٠٠ من المرتبع على النحو التألي . . في حالة الميل في اكثر من مشروع واحد ٢٠٠٠ من المرتبع الأسلى المباحث في حالة الميل في اكثر من مشروع واحد ٢٠٠٠ من المرتب

الأصلى للباحث » ، كما تنص المادة ( A ) من ذات القرار على أن « يرفع ما يتقاضاه الباحثون بالزيادة عن الحدود المشار اليها في المادة السابقة في الصناديق القائمة أو التي تنشأ في كل جهة لتنبية البحوث ويتم الصرف من حصيلة هذه الصناديق على البحوث ذات الشأن » .

واستظهرت الجمعية العبومية ان قرار رئيس الجمهورية قد وضع ضوابط لما يحصل عليه العاملون بمشروعات التنمية من مكافات مالية بأن وضع حداً اقصى لجملة ما يتقاضاه العامل بالشروع بحيث لا تزيد على ٢٠٠٠٪ من الراتب الاساسى في حالة العمل في مشروع واحد و ٢٠٠٠٪ من الراتب في حالة العمل في اكثر من مشروع وفوض الوزير المختص في وضع اللوائح المالية لهذه المشروعات وذلك في الاطار العام لما تضمنه هذا القرار من احكام بحيث يقع عليها مخالفته ثم قضى بأن توضع المبالية الزائدة عن الحدود المشار اليها في صندوق خاص تقوم الجهة بالإنفاق منه على البحوث الأخرى .

وبناء على التفويض الصادر من رئيس الجمهورية على التنصيا السابق صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٨٢ منضهنا اللائحــة المالية والادارية لمشروع هيئة التنمية الادارية لتنظيم الاسرة ناصاً على أن الحد الأقمى لكافاة العاملين بالمشروع هو ٢٠٠٪ من الراتب الاساسي .

ومن حيث أن ممارسة اختصاص التفويض من صاحب السلطة الاصلية انما يجب أن يتم في الحدود التي رسمها قرار التفويض .

ومن حيث أن قرار وزير الصحة سابق الاشارة البه والصادر بناء على تغويض رئيس الجمهورية بوضع اللائحة المالية للمشروع وان تضمن جواز منح مكانمات تشجيعية ومكانمات تدريب مانه يجب ان يكون منح هذه المكانمات داخلا ضمن الحد المنصوص عليه في اللائحة الماليسة للمشروع وقرار رئيس الجمهورية والقول بغير ذلك يعطى الحق لوزير الصحة ان يضمن قراره باصدار لائحة المشروع إحكاما بالمخالفة للحدود التي فوضه نها رئيس الجمهورية .

وعلى ذلك مان المكامات التشجيعية ومكامات التدريب التى اجاز قرار وزير الصحة رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٢ باصدار اللائحة المالية لمشروع التنمية الدولية لتنظيم الأسرة منحها تدخل ضمن الحد الأقصى للمكامات المالية الذي حدده قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٢ .

## « اناب ك »

انتهت الجمعية المعبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع المكافآت التشجيعية ومكافآت التدريب التي تمنح المعاملين بمشروع هيئة النبية الدولية لتنظيم الأسرة للحد الاتصى المنصوص عليه في قسرار وزير الصحة رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٢ .

( فتوی رقم ۹۳۹ بتاریخ ۱۹۲۰/۱۲/۲ جلسة ۱۹۲۰/۱۲/۱ ملف رقم ۱۹۲۰/۱۲۷ ، ۰

## جلسة ۲۰ من ديسمبر سنة ۱۹۹۵.

عاملون مدنيون بالدولة \_ تعيين \_ نقل \_ الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكباد \_ العاملة الالية أرئيس الهيئة •

المادة ( £ ) من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ في شان محو الأمية وتعليم الكيار · المادة ( ١٤٩ ) من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ بشان شروط المختمة والترقية لفسياطً القوات المسلحة المعدلة بالقانونين رقمي ١٩٨٨ لسنة ١٩٦٣ و 2٩ لسنة ١٩٧٩ ·

الشرع ناط برئيس الجمهورية تعين رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار وتحديد معاملته المالية في ذات قرار تعيينه وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد حدد المشرع بعوجب المادة 124 المشدار اليها تحقية تعديد المعاملة الوظيفة والمالية لمن ينقل من ضباط القوات المسلحة الى جهة مدنية - تحديد مركز العامل بالتسبية الى تنوطيفة التي يستفلها منوط بالقرار الاداري المسادر باستادها اليه \_ تتيجة ذلك : ان البرة في الزال حكم القانون على العامل تكون بقرار تعيينه وحده وبحسب الوصف المال استبقا عليه ولا يؤثر في هذا القرار او يغير من طبيعته معاصرته لأى اجراء يتعلق بانهاء علاقة العامل تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع أن المادة المن المنافق وتعليم الكبار تنص على القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ في شأن محو الأهية وتعليم الكبار ، ذات شخصية اعتبارية تتبع وزير التعليم ١٠٠ ويكون للهيئة جهاز تنفيذى يصدر بتعيين رئيسه وتحديد معالمته المالية قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد » مكما تبين للجمعية الصومية أن المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٩٩ بأن المادة ١٩٥٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٩٩ رقمي ١٩٦٨ لسنة ١٩٩٩ رقمي ١٩٦٨ لين هي حالة رقمي ١١٨ المناف المحدلة بالقانونين نقل الدرجة أو الوظيفة المعادلة للتبيد للعسكرية ١٠٠ ويتحدد أجر الضابط في الوظيفة المقادلة المسكورية العسكرية المسكورية العسكرية المسكورية العسكرية العسكرية الأجر المقرر الوطيفة المنقول الهما التعويضات الثابنة المقررة الرتبته العسكرية أو الأجر المقرا الوطيفة المنقول الهما التعويضات الثابنة المقررة الرتبته العسكرية أو الأجر المقرا

واستظهرت الجمعية العمومية مها تقسدم أن المشرع ناط برئيس الجمهورية تعيين رئيس الجهاز التنفيذى للهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار وتحديد معاملته المالية في ذات قرار تعيينه وذلك لمدة ثلاث سنوات علم المتديد ومن ناحية أخرى بين المشرع في المادة 151 من العانون رقم ٢٣٢ لسنة 1101 المسار اليه كينية تحديد المعاملة الوظينية والمالية لمن ينتل من ضباط القوات المسلحة الى جهة مدنية وقصر مناط أعهال هذا الحكم على حالة النقل نقط والذي يقتضى بطبيعة الحال عدم وجود غاصل زمنى بين الضديتين العسكرية والمدنية على ما استقر عليه المتازم النجمعية المهومية ، بيد أن عدم وجود غاصل زمنى في ذاته لا يستلزم دائمة القول في جميع الأحوال وبغض النظر عن ظروف الحال بأن الأمر نقل من القوات المسلحة ، وخاصة متى ثبت أنه لم تتبع اجراءات النقل بالفعل التي تقتضى موافقة السلطات المختصة بالجهتين المنقول

واذ كان تحديد مركز العامل بالنسبة الى الوظيفة التى يشغلها منوطاً بالترار الادارى الصادر باسنادها اليه ، غان العبرة في انزال حكم القانون على العامل تكون بهذا القرار وحده وبحسب الوصف السذى اسبغه عليه ولا يؤثر في هذا القرار أو يغير من طبيعته معاصرته لاى احراء يتعلق بانهاء علاقة العامل بوظيفته السابقة .

وظلست الجمعية العمومية مما تقدم الى أن الثابت من الاوراق أن السيد / ..... انتهت خدمته بالقوات المسلحة بالاحالة الى المعاش في الامعالات و الامعالات المسكرية على هذا الوجه وصدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٩٢ في ١٩٩٢/٧/٦١ مفوضا في ذلك بعموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٤ لسنة ١٩٩٧ وقرر صراحة تعيينه رئيسا للجهاز التنفيذي للهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار من الدرجة المعازة ولم تسلك في شانه اجراءات النقل المقررة فانه وبالتالي يكون قد شغل الوظيفة المدنية بطريق التعيين وليس النقل وما يستتبعه ذلك من معاملته ماليا المعاملة التي عينها له قرار تعيينه وهي تلك المقررة لشاغلي وظائف الدرجة المتازة على النحو الوارد بالجدول رقم (١) الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ .

## ( نناك ))

انتهت الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق المعروضة حالته راتب الدرجة المتازة الوارد بالجدول رتم ( 1 ) سن الجداول المرفقة بقانون نظام العالمين الدنيين بالدولة الصادر بالقانون رتم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ .

<sup>(</sup> فتوی رقم ۱۲ فی ۱۹۹۲/۱/۸۸ جلسة ۱۹۹۰/۱۲/۰۰ ملف رقم ۱۹۹۰/۱/۸۸ ) \*

# جُلُسة ٢٠ مَن ديسمبر سنة ١٩٩٥

الجمعية العمومية فقسعى الختوى والتشريع ـ اختصاص ـ نزاع ـ هيئة الإوفاف أغمرية ،

المادة ( ٦٦/د ) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ .

الشرع وضع أصلا عاما مقتضاه اختصاص الجعية العبوبية القسمي الفتوى والتشريع دون غياما بالفصل في المتلاعات التي تنشأ بين المسالع العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات العدية أو بين هذه الجهات بعضها وبيض وهي من اشخاص القانون العام \_ نتيجة ذلك : الجعمية لا تختص بنظر المنازعة التي نمثل فيها هيئة الأوقاف المعربية باعتيارها نائبة عن الوزير ناظر الوقف \_ صبب ذلك : أن ناظر الوقف في هذه الحالة بعد شخصي من أشخاص القانون الفاه\_ \_ تعلقة.

استبان للجمعية العمومية لقسسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٢٦ من تانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بابداء الراى في المسائل والموضوعات الآتية : . . . . . . . ) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات وبين المصالح العامة أو بين المؤسسات العامسة أو بين المؤسسات العامسة أو بين المؤسسات العامسة أو بين الميثات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع وضع في المادة المحلا علما مقتضاه الحنصاص الجمعية العمومية لتسمى النتوى والتشريع المسلا علما مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لتسمى النتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشا بين المسالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين هذه الجهات بعضها وبعض الميئات العامة أو بين هذه الجهات بعضها وبعض بنظر المنازعة التي تبغل نيها هيئة الاوقاف باعتبارها نائبة عن الوزير بنظر المنازعة التي تبغل نيها هيئة الاوقاف باعتبارها نائبة عن الوزير في تيامها على شئون الأموال الموتوفة أنها هو نشاط ناظر الوتف وهسو في تيامها على شئون الأموال الموتوفة أنها هو نشاط ناظر الوتف وصد من المخاص القاتون الخاص ، كلا يتحتق للهيئة بهذه المنابة الوصف من الشخاص القاتون الخاص ، كلا يتحتق للهيئة بهذه المنابة الوصف القاتون الخاص ، كلا يتحتق للهيئة بهذه المنابة الوصف التنازع لكي ينعقد اختصاص الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بنظر النزاع .

وتأسيسا على ما تقدم غان النزاع الماثل بين هيئة المجتمعات العبرانية الجديدة وهيئة الأوقاف بصفتها نائبة عن وزير الاوقاف ناظر الوقف بشان الاراضى المقام عليها ميناء دمياط يخرج عن اختصاص الحمية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة .

### (( اذا ــــــ ك ))

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم المتصاصها بنظر النزاع الماثل بين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وهيئة الاوقاف بناظر الوقف .

ر فتوی رقم ۲۲ فی ۱۹۹۲/۱/۹ جلسة ۱۹۹۸/۱۲/۰ ملف رقم ۲۲/۰/۳۲ ) ٠

## جلسة ۲۰ من ديسمبر سنة ۱۹۹۵

الهيئة القومية للاستشمار عن بعد وعلوم الفضاء ــ مؤسسة علمية ــ شاغل وظيفة رئيس الهيئة ــ معاملته معاملة الوزير من حيث المعاش ·

المسرع قضى بأن احكام القانون رقم 2؛ لسنة ١٩٧٧ بسأن تنظيم الجامعات على المؤسسات العلمية الواردة بالجدول الراقق للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٧ او التي مستشاف الى هذا الجدول - سريان قانون الجامعات على الباحث العلمية بهذه المؤسسات العلمية فيها لم يرد بسأنه نص في لواقع هذه المؤسسات - سبب ذلك : أقراد المساواة بين بالجامعة وتعتم الأولين بذات المزايا المقردة للأخرين - سريان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٣ على الهيئة القومية للاستشماد عن بعد وعلوم الفضاء واعتبارها من المؤسسات العلمية حن تنجية ذلك : تعادل وظيفة رئيس الهيئة مع وظيفة رئيس الجامعة من حيث المرتب والمعاش - عشقى ذلك : سريان ذات القواعد التي تحكم المركز القانوني لرئيس الجامعة من حيث المرتب والمعاش على رئيس الهيئة - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العطميين في المؤسسات العلمية تنص على انه « تسرى أحكام القانون رقم ٩؟ لسنة ١٩٧٧ بشان تنظيم الجامعات على المؤسسات المحددة بالجدول Al فق وذلك في حدود وطبقا للقواعد الواردة في المواد التالية · ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية بعد العرض على مجلس الوزراء اضافة جهات أخرى الى هذه المؤسسات العلمية » كما تبين أن المادة الثامنة من ذات القانون تنص على ان « تصدر بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ما يعرضه الوزير المختص وعلى ما يقترحه المجلس الخاص بالمؤسسة العلمية الخاضعة لأحكام هذا القانون اللائحة التنفيذية له وتشمل هذه اللائحة على القواعد المنظمة لما يلي : .... (ب) التسميات الخاصة بالمنظائف العلمية في المؤسسة وتعادل وظائفها مع الوظائف الواردة بجدول المرتبات والمكافآت الملحقة بالقانون رقه ٩٤ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ٠٠٠ وتسرى نيما لم يرد نيه نص في هذه اللوائح التنفيذية على شاغلى الوظائف العلمية القواعد الواردة في المتانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٢ ٠٠ » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع قضى بأن احكام انقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشان تنظيم الجامعات في الحدود وطبقاً للتواعد التي عينها لهذا الغرض - تسرى على المؤسسات العلمية الواردة بالجدول الرافق للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ أو التي ستضاف الى هذا الجدول ، كما قضى بأن تتضمن اللائحة التنفيذية لكل مؤسسة علميسة التسميات الخاصة بالوظائف العلمية في المؤسسة وتعادل وظائفها مسع الوظائف الواردة بجدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ٩ السنة ١٩٧٢ ، على أن يسرى هذا القانون الأخير على الباحثين العلميين بهذه المؤسسات فيما لم يرد بشانه نص بهذه اللوائح ، وذلك بهدف اقرار المساواة بين شباغلي الوظائف الفنية في المؤسسات العلمية ونظرائهسم الشاغلين وظائف معادلة في التدريس بالجامعة وتمتع الأولين بسذات المزايا المقررة للآخرين ، أخذا في الاعتبار تماثل طبيعة العمل في الحالتن في أساسها وجوهرها وركونها في الأصل على الدراسة والبحث العلمي ومتى كان ذلك وكانت الهيئة القومية للاستشعار عن معد وعلوم الفضاء تعتبر من المؤسسات العلمية وفقاً لنص المادة (١) من قسرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٩٤ في شأن اعادة تنظيم الهيئة القوميسة الاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء ، التي قضت باعتبارها من الجهات التي يسرى عليها القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ ، كما أن وظيفة رئيس الهيئة تعتبر معادلة لوظيفة رئيس الجامعة وفقاً المادة ٣٨ من لائحة المركز القومى للبحوث والتي استعار قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر احكامها لتسرى على الهيئة ، ومن ثم فان مقتضى ذلك ولازمه سريان ذات القواعد التي تحكم المركز القانوني لرئيس الجامعة من حيث المرتب والمعاش على رئيس الهيئة . والقول بغير ذلك من شانه أن يفرغ التعادل الذى قرره الشارع بصريح النص من مضمونه ويقعد بالنص عن انتاج اثره وتحقيق غاياته ويجعله في غير محل ، غليس ثمة جدوى من اقرار المساواة والتعادل بين الوظائف الفنية بتلك المعاهد العلمية ونظرئها بوظائف التدريس بالجامعة اذا لم ينصرف ذلك الى ذات المعاملة من حيث الرتب والمعاش . فضلا عن تناقض ذلك مع التنظيم القانوني الماثل في هذا الصدد والذي يستقيم في جوهره على قاعدة مفادها خضوع نوعى الوظائف المشار اليها \_ اعضاء هيئة التدريس وشاغلي الوظائف الفنية بالمؤسسات العلمية \_ للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ وذلك فيما لم يسرد بشأنه نص في اللوائح التنفيذية لهذه الأخيرة .

ومن حيث أن اللائحة التنفيذية السارية عسلى الهيئسة التوميسة للاستشمار عن بعد قد سكتت عن التنظيم القانوني لمعاملة أعضائها من حيث المعاشى مانه لا سبيل الا الرجوع المتواعد الواردة بتانون تنظيم الجامعات والتي تضى التانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٩٤ والمعدل لاحكائه بمعالمة رئيس الجامعة عمالمة الوزير من حيث المعاش ، ومن ثم مانه يتمين سريان هذا الحكم على شاغل وظيفة رئيس الهيئة باعتباره جزء من من الظالم التانوني الذي يحكم مركزه :

#### 

ر فتوی رقم ۲۷ فی ۱۹۹۲/۱/۹۱ جلسة ۲۰/۱۲/۹۰ ملف رقم ۹۲۳/۳/۸۳ ) ٠

### جلسة ۲۰ من ديسمبر سنة ۱۹۹۰

عاملون مدنيون بالدولة ــ علاوات ــ علاوة دورية \_ ا**مستحقاقها \_ "كيفية حسابها •** المادة ( ٤: مكردا ) من القانون رقم ٤٧ أسنة ١٩٧٨ بشأن **نظام العاملين ا**لمدنيين بالدولة والمسافة بالآثانون رقم ١٩٨٥ أسنة ١٩٨٣ •

اليوم الأول من يوليو هو يوم البدء في استحقاق العلاوة ، وانه يحسب ضمن ايام الشي يستحق الشي يستحق الشيء المناوة تما يحسب اليوم الأول من العمل ضمن الأيام التي يستحق عنها أجر العامل ، وكما يحسب اليوم الأول لنفاذ الترقية أو النقل ضمن ايام ضفل الوظيفة المرقى اليها أو المنقول لها - نتيجة ذلك : يتمين في حساب السنة عدم حساب الي يوم حساب من أيام السنة ومن ثم يتمين عند حساب مدة الثلاث سنوات المتصوص عليها في المادة الم عمر سائفة الذكر مراعاة أن حساب مدة السنة أنها تكتمل بانتها. اليوم المغابل ليوم بدنها - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٤١ مكرر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة والمضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ فنص على أنه و اذا أمضى العامل ثلاث سنوات دون استحقاق علاوة دورية لوصول أجره الى الحد الاقصى المسموح به وفقا للقوانين المعمول بها يمنح علاوة أضافية بفئة العلاوة الدورية المقررة لدرجة الوطيفة وذلك في أول يوليو التالى لمضى المدة المذكورة بشرط الا يجاوز أجره بهذه العلاوة الربط المالى الثابت المقرر لدرجسة الوطيفة العلاوة الربط المالى الثابت المقرر لدرجسة الوطيفة الاعلى مباشرة ،

واستظهرت الجمعية العبومية مما تقدم أن المشرع بعد أن حدد ميماد استحقاق العلاوة الدورية بأول يوليو التالى لانقضاء سنة من تاريخ التعيين أو من استحقاق العلاوة الدورية السابقة • استحدث حكما جديدا بعنح العامل علاوة أضافية بفئة العلاوة الدورية المقررة لدرجة الوظيفة التي يشغلها متى مضت عليه ثلاث سنوات دون استحقاق العلاوة الدورية المقررة لوصول مرتبه ألى الحد الأقصى المسموح به قانونا ، على أن تستحق هذه العلاوة في أول يوليو التالى لانقضاء المدة المذكورة بشرط الا يجاوز أجره بمنحه إياما الربط المالى المقرر لدرجة الوظيفة الأعلى مباشرة •

ومن حيث أنه من المستقر عليه أن استحقاق العلاوة الدورية في أول يوليو من كل عام التي هو عن سنة سابقة بدأت في أول يوليو وانتهت في التلاثين من يوليو ، بما يفيد أن اليوم الأول من يوليو هو يوم البدء في استحقاق العلاوة ، وأنه يحسب فسسمن أيام الشهر الذي تستحق عنه العلاوة كما يحسب اليوم الأول من العمل ضمن الأيام التي يستحق عنها أجر العامل ، وكما يحسب اليوم الأول لنفاذ الترقية أو النقل ضمن أيام شغل الوظيفة المرقى اليها أو المنقول لها ، ومن ثم فأنه يتعين في حساب السنة عدم حساب أي يوم سبق حسابه من أيام السنة ، والا يتكرر أحد الأيام في حساب تمام الحول والا تداخلت السنون بقسد عدد الأيام المذكورة من دورة الحول ، فمن ثم يتعين عند حساب مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في المادة ٤١ مكرر سابق الاشارة اليها مراعاة أن حساب مدة السنة أنما تكتمل بانتهاء اليوم السابق على اليوم المقابل ليوم بدئها وهو ذات ما أخذت به المحكمسة الادارية العليسا في الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٣٧ القضائية ،

#### لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى أن اليسوم الأول من يوليو الذي استحقت فيه العلاوة الدورية السابقة يدخل ضمن النائث سنوات المحددة بالمادة ٤١ مكرر من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ٠

ر فتوی رقم ٤٢ في ١٩٩٦/١/١٦ جلسة ١٩٩٥/١٢/٥٠ ملف رقم ٤٩٢/٦/٨٦ ) ٠

### جلسة ۲۰ من ديسمبر سنة ۱۹۹۰

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ـ طلب داى ـ ضريبة المبيعات ـ حفظ. الموضوع •

طلب وزير الاعلام من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تعديد النسبة التي 
تقدر على أساسها فريعة المبينات على أشرطة الفيديو التي تتولى شركة صسوت القاهرة 
للصوتيات والرئيات تصويرها لصالح جامعتي القاهرة والاسكندية وهدى خضوع مقابل 
استغدام استوديروات هذه الشركة لدات الضريبة وذلك وفقا لاحكام قانون الضريبة العامة 
على المبيمات الصادر بالقانون رقم ١١ استة ١٩٩١ حفظ الموضوع بناء على خلب وزارة 
الاعلام الذي حارج الموضوع اصلا بطلب منها – بعد أن الخادت بالانفاق على الشريبة 
المستحقة الذي تم بين مصلحة الفرائب على المبيمات وشركة صسبوت الناهرة للصوتيات 
والرئيات ـ تنجيعة ذلك : استغلاق باب المثلاف في شأنه ـ تطبيق .

#### (( لذلك ك ))

وانتهت الى حفظه بناء على طلب وزارة الاعلام الذي طرح الموضوع. أصلا بطاب منها واستغلاق بأب الخلاف في شأنه تبعا لذلك •

( فتوی رقم ۹۳۰ بتاریخ ۲۱/۱۲/۱۹ ملف رقم ۹۳۰/۱۱/۱۱ ) ۰

### (**\\**)

#### جلسة ۲۰ من ديسمبر سنة ۱۹۹۰

عاملون مدنيون بالدولة \_ بدلات \_ بدل تمثيل \_ احقية القائم باعباء الوظيفة في بدل التمثيل •

المواد ۱۲ ، ۶ من مواد القانون رقم ۶۷ لسنة ۱۹۷۸ بنظام العاملين المدنيين بالدولة انشرع حينما اجاز لرئيس الجمهورية منح بدل تمثيل نشاغل الوظائف العليا ولفقا للتواعد التي يتضمنها القرار الذي يصدره في هذا الشان غاير في الصياغة وهو بصدد تعين مستحق هذا البدل فتارة اطلق عليه • شاغل الوظيفة ، وتارة اخرى تعته بعن ويقوم باعبائها ، مفاد ذلك : ان تكل منهما مدلوله الفاص به حدليل ذلك : ان تكل منهما مدلوله الفاص به حدليل ذلك : ان تكل منهما مدلوله الفاص به حدليل ذلك : ان شغل الوظيفة وانتمل والندب بينما العيام باعبائها لا يستلزم ان يتم باحدى هذه الطرق - نتيجة ذلك : منع بدل المحتيل يكون للقائم باعبائه الوظيفة كما هو تشاغلها - تطبيق •

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ننص على أن و يكون شغل الوظائف عن طريق التعيين أو الترقية أو النقل أو الندب بمراعاة استيفاء الاشتراطات اللازمة ع كما تنص المادة ٢٤ من ذات القانون على أنه و يجوز لرئيس الجمهورية منح بدل تمثيل لشاغلى الوظائف العليا بحسب مستوى كل منها وفقا للقواعد التي يتضمنها القرار للذي يضدره في هذا الشأن وذلك بحد أقصى ١٠٠٪ من بداية الأجسر المقرر للوظيفة ويصرف هذا البدل لشاغل الوظيفة المقررة لها وفي حالة خلوما يستحق لمن يقوم بأعبائها ولا يخضع هذا البدل للضرائب ، خلوما يستحق لمن يقوم بأعبائها ولا يخضع هذا البدل للضرائب ،

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع حينما أجاز لرئيس الجمهورية منح بدل تمثيل لشاغلي الوظائف العليا و وفقا للقواعد التي يتضمنها القرار الذي يصدره في هذا الشأن غاير في الصياغة وهو بصدد تعيين مستحق هذا البدل: فتارة أطلق عليه و شساغل الوظيفة و وتارة أخرى نعته بين و يقوم بأعبائها ع و مما يقطع بأن لكل منهما مدلوله المخاص به والذي يختلف عن مدلول الآخر ومقصود المشرع منه ، ذلك أن شغل الوظيفة عين المشرع وسائله في المادة ١٢ من قانون نظام الماملين المشار اليه وحصرها في أربعة طرق هي التعيين والترقية والنقل والندب بينما القيام بأعباء الوظيفة هي حالة خلوها والى حين شغلها لا يشترط فيه أن يتم باحدى هذه الوسائل ، ومعا يؤكد ذلك أن المشرع لا يشترط فيه أن يتم باحدى هذه الوسائل ، ومعا يؤكد ذلك أن المشرع

لو لم يكن يقصد التمييز بين شغل الوظيفة وبين القيام بأعبائها ما كان في حاجة الى هذه المغايرة في الصياغة من ناحية ، وكانت عبارته التي نص فيها على انه و وفي حالة خلوها يستحق لمن يقوم بأعبائها ، بعثاية تحصيل حاصل وتزيد من جانبه من ناحية أخرى ، وهو الأمر الذي ينزه المشرع عنه ، وأن هذا الذي استظهرته الجمعية العمومية من النص المتقدم يتفق والعلة التي من أجلها تقرو منع بعل التمثيل والتي يتوافر في شاغل الوظيفة كما تتوافر في القائم بأعبائها سواء بسواء ، ولو لم يكن قيامه بأعبائها سواء بسواء ، ولو لم يكن قيامه بأعبائها قد جرى باحدى وسائل هذا الشغل .

وخلصت الجمعية العمومية ما تقدم الى انه ولئن كان المروضية حالته في عام ١٩٨٥ أعيد تقييم وظيفته دون أن يقترن ذلك بصدور قرار باسنادها اليه طبقا للمادة ١٢ من قانون نظام العاملين المدنيين المسار اليه الا أن ذلك لا ينفى عنه انه قائم باعبائها ، وأنه بهذا الوصف توافر في شأنه مناط استحقاق بدل التمثيل المنصوص عليه في المادة ٤٢ ، الأمر الذي يفدو معه متعينا القول باحقيته في صرف هذا البدل اعتبارا من تاريخ اعادة تقييم وظيفته ورفعه الى الدرجة العالية .

#### لذلسك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية المعروضة حالته فى بدل التمثيل المقرر لوظيفة مدير مديوية التنظيم والادارة لمحافظة قنا ' بعد رفعها الى الدرجة العالية •

( فتوی رقم ۹۳۸ قی ۹۳۸/۱۲/۰۶ جلسة ۲۰/۱۲/۱۹۰۰ ملف رقم ۹۳۸/٤/۸۳ ) ٠

### جلسة ۲۰ من ديسمبر سنة ۱۹۹۵

الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع ـ تزاع \_ مصلحة الجمارك \_ صاحب الصلة في طلب عرض النزاع \_ عدم قبول طلب عرض النزاع المائل لتقديمه من غير ذي صلة • الماده ( 2/7ء ) من قانون مجلس الدولة رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٧ •

الشرع قرد اصلا عاما من مقتضاه اختصاص الجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزادات او بين المسالح العامة او بين الهيئات العاملية او بين هده الجهات بعضها البعض حا اختصاص الجمعية في هذه الحالة هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لعماية العقوق وفض المنازعات وقد حدد الفانون وسائل اتصاله بالمنازعات التي تمرض عليها كيما تتحرك ولايتها ويستنهض اختصاصها ومن ذلك أن يقدم طلب عرض التزاع على الجمعية الممومية مباشرة من صاحب السفة في التفافي طبقاً للفانون وان يوجهه ألى من يمثل الموجه اليها فانونا حسبب ذلك : أن الصفة شرط لقبول الدعوى او بديلها من وسائل حماية الحقوق - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ( ٦٦ ) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسببا في المسائل والوضوعات الآتية : • • • • ( د ) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين المهيئات المحابة أو بين المهيئات المحابة أو بين المهامة أو المحمية المهنئات المحابة أو بين هذه الجهات وبعضها البعض • ويكون رأى الجمعية المعمومية لقسمي الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين ، •

ومفاد ما تقدم أن المشرع قرر أصلا عاما من مقتضاه اختصاص الجمعية المبومية لقسمي الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيشات العامة أو بين الهيشات العامة أو بين الهيشات العامة الوبين المسلمة أو بين هذه الجهات بعضها البعض ' واختصاص الجمعية العبومية في هذا الشأن هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات وقد حدد القانون وسائل اتصالها بالمنازعات التي تعرض عليها كيما تتحرك ولايتها ويستنهض اختصاصها ومن ذلك أن يقدم طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية مباشرة من صاحب الصفة في التقافي طبقاً للقانون وأن يوجهه الى من يمثل الموجه اليها قانونا ، ذلك أن الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق •

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن طلب عرض النزاع الماثل لم يقدم من رئيس مصلحة الجمسارك صاحب الصفة في التقاضي قانونا عنها ، فين ثم تعين عدم قبوله .

#### لالسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلب النزاع الماثل لتقديمه من غير ذي صفة •

( فتوى دقم ٩٤٠ في ١٩٩٥/١٣/٢٤ جلسة ١٩٩٥/١٣/١٥ ملف وقم ٢٩٥٧/٢/٥٥٠) .

#### جلسة ۲۰ من ديسمبر سنة ۱۹۹۵

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ــ نزاع ــ رفض الطالبة •

المادة ( ١ ) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٢ .

اصدار وزير التمعير والدولة للاسكان واستصلاح الأراضى قراره بتكليف شركة النصر للمبانى والانشاءات بتنفيذ بعض الأعمال الميكانيكية اللازمة لتطوير مشروع الصرف الصحى بعدينة شبين الكوم \_ نتيجة ذلك : قيام الشركة بهذه الأعمال استنادا لهذا القراد \_ استقلال الشركة في قيام بهذه الأعمال من الهيئة القومية لمياه الشرب والمعرف المسحى \_ عطالبة الوحدة المحلية لمركز ومدينة شبين الكوم للهيئة برد تكاليف رد الشيء الامسسله ( ددم اعمال الحض ) غير قائمة على سند صحيح جديرة بالرفض \_ تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه المقاولات الداخلة في القطاع العام بتنفيذ الأعمال اللازمة لخطة التنمية الاقتصادية • ويصدر أمر التكليف من الوزير الى الشركة أو المنشاة ماشرة ، ، كما تبن لها انه نفاذا لهذا النص أصدر وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الأراضي القرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٤ بتكليف شركة النصر للمبانى والانشاءات بتنفيذ بعض الأعمال المكانيكية اللازمة لتطوير مشروع الصرف الصحى بمدينة شبين الكوم ، واستنادا الى ذلك القرار قامت الشركة باجراء أعمال الحفر اللازمة لتنفيذ مسيار خط طيرد قطر ٤٠٠ م زهر ببعض شوارع المدينة ، الأمر الذي يكشف بوضوح عن أن تلك الأعمال لم تقم بها الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي، بل باشرتها الشركة المذكورة بركيزة من قرار التكليف ، وذلك على وحه الاستقلال عن الهيئة ، حيث لم يثبت من الأوراق المعروضة أن الشمكة قامت بأعمال الحفر بوصفها تابعاً للهيئة ، بل كلفتها بذلك من قبل الوزير وبناء عليه تكون مطالبة الوحدة المحلية لمركز ومدينة شبين الكوم الهيئة المسار اليها بقيمة تكاليف رد الشيء الأصله غير قائمة على سسند صحيح حدرة بالرفض •

#### لالسك

انتهت الجمعيسة العبوميسة لقسمي الفتوى والتشريع الى رفض. المطالسة الماثلة •

( فتوی رقم ۹٤۱ فی ۱۹۹۰/۱۲/۳۶ جلسة ۱۹۹۰/۱۲/۳۰ ملف رقم ۲۰۱۰/۲/۳۲ ) ←

# جلسة ۲۰ دیسمبر سنة ۱۹۹۵

شركات ـ شركات قطاع عام ـ شركات قطاع الأعمال العام ـ سندات حكومية ـ مدى جواز استرداد شركات قطاع الأعمال العام للعبالغ التي صبق تجنيبها من ادباحها العمالية لشراء سندات حكومية ،

المادة ( ٦٣ ) من القانون دوّم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ بشان المؤسسات العامة وشركان القطاع العام · قرار دليس الجمهورية رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٦٧ .

المادة ( 00 ) من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ في شأن المؤسسات العامة وشركات التطاع الدام ، المادة الأول من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١٢ لسنة ١٩٧٤ .

المادتان ( ۲/٤ ، ۲/٤ ) قانون هيئات القطاع العام وشركاته رقم ۹۷ لسنة ١٩٨٣ .

المادة الأول فارة ثانية من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشان قانون شركات فقاع الإعمال العام ، اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ سالف الذكر حلت الشركات التابعة معل شركات القانعة من أنه تصوص تلقى على كاهل شركات قطاع الأعمال العام التوزيم بتجنيب نسبة من ارباحها الصافية لشراء سندات من تنجيعة ذلك : شركات السندات الحكومية أو إيداعها البنك المركزي في حساب خاص عكس ذلك : شركات السندات الحكومية أو إيداعها البنك المركزي في حساب خاص عكس ذلك : شركات النقاع العام التي المركزي في حساب خاص عكس ذلك : شركات القانون والترابات سالفة الذكر سكنت عن أن تتناول بالتنظيم مدى احقية الشركات المخاطبة بتحكم والقران ٩٠ اسنة ١٩٩٨ المنوه عنه حكافة القوانين والتراب في استرداد المناف المركزية المناف أو تنتيل الفرض الذي تستنفل أو تستنفل في سلح التجنيب في استرداد المناف من الابنة المجنية المقرض الذي جنبت من اجله ويبقى منها عليها . تطبيق .

الصافية للشركة ٥٪ تخصص لشراء سندات حكومية وذلك بعد توزيم ربع لَا يَقُلُ عُن ٥٪ من رأسٌ مألها على السباهمين • ولا يسرى هذا الحكم الا بالنسبة للشركات التي تسمع أرباحها بتجنيب هذا القدر أو بمقدار ما يسمح به رصيد أرباحها ، • وتأكد الحكم وتثبتت دعائمه ، مع اختلاف في طريقه التجنيب ، بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بتعديل القبانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، بما قضت به المادة الثانية منه من جعل تجنيب تلك النسبة سابقا على اجراء أية توزيعات من الأرباح الصافية . ولقد استمر ذلك الالتزام قائما الى أن تقرر بموجب المادة (١) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الغاء القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ سالف البيان ٠ واذ وردت أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ خلوا من الأحكام التي عساها أن ترتب على عاتق شركات المساهمة التي تستظل بنصوصه التزام بتجنيب أو استقطاع أبة نسبة من الأرباح الصافية التي تحققها لشراء سندات حكومية ، ومن ثم فان هذه الشركات اعتبارا من تاريخ العمــل بهذا القانون أصبحت محرره من حسكم الالتزام بالتجنيب الذي كانت ترتبسه احكام القانون الملغى •

كما تبين للجمعية المعومية انه بالنظر الى أن شركات القطاع العسام كانت تناى عن نطاق سريان احكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ آنفى البيان، نفاذا لما كانت تتضمنه نصوص القوانين المنظمة لها من أحسكام تحول دون ذلك ، فقد اختص المعرع تلك الشركات بنص يخضمها لحكم مبائل ضمنه القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٦ بشسان المؤسسات العسامة وشركات القطاع العام للمادة (٣٦) لل يقضى بأن و ١٠٠٠ يصدر قرار من سندات الحكومية أو تودع البنك المركزى في حساب خاص ، وبذلك تكون شركات القطاع العام صارت عي الأخرى ، اعتبارا من ١٩٨٨/١٢٦٦ تاريخ العمل بهذا القانون ، مخاطبة بحكم التجنيب سالف الذكر و وقد تجنيبها بحسائة في المائة ، وخرضا من ١٩٨١ النسبة الواجب شركات القطاع العام بذلك الحكم ، فقد عاود النص عليه في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ التقاط العام بالكانة ، وشركات القطاع العام بذلك الحكم ، فقد عاود النص عليه في القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٦ القطاع العام الناة الوسسات العامة وشركات القطاع العام المناة دست العامة وشركات القطاع العام المناة دست به المادة (٨٥) منه

من أن د ٠٠٠ يصدر قرار رئيس الجمهورية بتحديد النسبة التي تجنب من الارباح الصاديه لشراء سندات حدومية أو تودع البنك المركزى في عساب خاص ٤ ونفاذا لتغك المادة صدر قرار وئيس الجمهورية وقم ١١١٦ لسنة ١٩٧٤ بتحديد النسبة التي تجنب من الارباح الصافيلة بشركات النقطاع العام لشراء سندات حكومية ، ونصت المادة الاولى منه على تحديد صد النسبة بخمسة في المائة و وحينما صدر قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ - الذي الفي القلائون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٦ - الذي الفي القلائون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٦ بموجب المادة (٥) من قانون الاصدار استبقى المشرع ذات الحكم ، وأن كان غاير في السلطة المنوط بها تحديد النسبة التي تجنب ، وذلك بما نصت عليه القترة الثانية من المادة (٤) منه من ان و كما يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديد النسبة التي تجنب من الأرباح الصافية لشراء سلمادات حكومية أو تودع البنك المركزي في حساب خاص ، و .

والحاصل أنه اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٠٣ لسسنة ١٩٩١ ياصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام حلت الشركات القايضة محل هيئات القطاع العام الخاضعة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ، كما حلت الشركات التابعة معل شركات القطاع العام التي كأنت تشرف عليها تلك الهيئات • ولما كانت مواد قانون شركات قطاع الأعمال العام وردت خلوا من أية أحكام تلقى على كاهل شركات قطاع الأعمال العام التزام بتجنيب نسبة من أرباحها الصافية لشراء سلندات حكومية أو ما الى ذلك بالإضافة الى أن أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، ومن بينها الفقرة الثانية من المادة ( ٤١ ) لم تعد تسرى على تلك الشركات ، أعمالا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة الأولى من القيانون رقبهم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ سالف الذكر ٠ هذا فضلا عن أن الأحكام التي يرصـــدها القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٨١ ، بحسبانه الشريعة العامة المنظمة للشركات المساهمة ، ليس بها ما يرتب ذلك الالتزام على عاتق الشركات الخاضعة له ، كما سبق السان . وبناه علمه تكون شركات قطاع الأعمال العام غير مكلفة ، من حيث الأصل ، بتجنيب أية نسبة من أرباحها الصافية لشراء السندات الحكومية أو ايداعها البنك المركزي في حساب خاص ، على خلاف الحال بالنسبة الى شركات القطاع العام التي ما انفكت تحت سلطان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المنوه عنه ٠

والحاصل أيضا أن الجمعية العمومية لاحظت من استعراض أحكام القوانين والفرارات مبالئة البيان ، فيها قضت به هذه الأحكام من تقرير

حكم تجنيب حصة من الأرباح الصافية لشركات القطاع المام لشراء مهندات حكومية ، وفيما قضت به من تحديد النسب التي تجنب ، انها جميعا سكتت عن أن تتناول بالتنظيم مدى أحقية الشركات المحاطبة بحكم التجنيب في استرداد المبالغ المجنبة أو في تغيير الغرض الذي تستغل أو تستثمر فيه ، هذا فضلًا عن أنه لم تصدر حتى الآن أي تشريعيات أخرى تخول الشركات هذا الحق • ومن ثم فانه لافكاك لتلك الشركات من الابقاء على المبالغ المجنبة للغرض الذي جنبت من أجله ، ويبقى حقها عليها مقيدًا بما خصصها به المشرع على نحو يحد من حركتها ، ويقيد أوجي استثمارها • ولما كانت المبالغ التي جنبتها شركات القطاع العام التي تحولت إلى شركات تابعة قد أنتقلت إلى الشركات الأخيرة ، يموجب كونها خلف للشركات المذكورة ومحماة بذات الأوصاف والالتزامات التي كان يدور في نطاقها حق الشركات السلف ، مما مؤداه أن سلطة شركات قطاع الأعمال العمام في المبالغ المسار اليها تنحصر هي أيضا في حدود الغرض الذي اختصها به المشرع ولم تتحرر منه ، وهو شراء سيندات حكومية أو ايداعها البنك المركزي في حساب خاص ، فلا يتاح لها استردادها أو تغير وجه استغلالها ، طالما لم يجر تقرير ذلك بأداه قانونية مناسبة تخولها ولاية الاسترداد أو تعديل وجه الاستثمار تصدر من بعد ٠

#### لذلسك

انتهت الجمعية الصعومية لقسمى المفتوى والتشريع الى عدم جواز استرداد المبالغ المسار اليها الا باداة تشريعية تصدر من بعد •

( فتوی رقم ۵۱۱ فی ۱۹۹۰/۱۲/۲۰ جلسة ۱۹۹۰/۱۲/۲۰ ملف ۱۹۹۲/۲/۳۷ ) ۰

## (**V**\) "

# جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

جامعات \_ اعضا، هيئة التدريس \_ تعيين \_ مرتب \_ اعادة تعيين \_ الاحتفاظ بالمرتب . الذي كان يتقاضاه .

المادة ( ٥٦ مكررا ) من القانون رقم ١٠٣ أسنة ١٩٦١ بشان اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها والقنافة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ .

المادة ( ١٩٥ ) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ .

المادة ( ٣ ) من القواعد الملحقة بالجدول المرافق للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الشار اليه .

المَّادة ( ٣٣ ) من قانون نظام العساملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ أسنة ١٩٧٨ -

الشرع فى كانون تنظيم الجامعات رقم 29 لسنة ١٩٧٣ احتفظ لاعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمديدين معن كانوا يشغلون وظائف بالحكومة أو الهيئات العامة مربوط الوظيفة المديني عليها شرط ذلك : الا يتجاوز ألمرتب المتخفظ به نهاية الربط المتروط الوظيفة المديني عليها شرط ذلك : الا يتجاوز المرتب المتخفظ به نهاية الربط المتروط ألم أن يتم التميين في وظائفهم الملاجديدة وجود أى فاصل زمني بين تعيينهم في هذه الوظافف وتركهم لوظائفهم السابقة معنى ذلك : أن حكم هذه القاعدة في جاء مطلقا عبر مقيد بهذا الشرط ما تنبيخة ذلك : أن حكم هذه القاعدة قد جاء مطلقا عبر مقيد بهذا الشرط ما تنبيخة ذلك : أن يعينه من على موقف سابق بالحكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام أذا ما تم تعيينه يغيز تركم الحديث بالحديدة مؤدى ذلك : يبي تركم الحديث بالجديدة مؤدى ذلك : سريان من المدينة المديدة مؤدى ذلك : سريان من المدينة المديدة ما وذوى ذلك : سريان من المدينة المديدة المناس ميئة التدريس ما عليق المناس عبلة التدريس ما عليه عليه المعامات وعليق المعامات عليه عليه المعامات عليه المعامات عالمية المعامات عليه المعامات عليه المعامات عليه المعامات عليه المعامات عليه عليه المعامات عالمية المعامات المعامنة المعامدة المعامات عليه المعامنة المعامدة المعام

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتسوى والتشريع أن المادة ٥٦ مكررا من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها المضافة بالقانون رقسم ١٢٨ لسمنة ١٩٦٤ تنص على أن « يعامل اعضاء هيئة التدريس والمعيدون بجامعة الأزهر من حيث المرتبات والرواتب الاضافية معاملة نظرائهم في جامعات جمهورية مصر العربية ١٠ وتنص المادة ١٩٥٥ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على أن « مرتبات رئيس الجامعة ونوابه وأمين المجلس الأعلى للجامعات وأعضاء هيئة التدريس وبدلاتهم ومعاشاتهم ومرتبات المدرسين المجامعات والمين منهم مبيئة

بالجدول المرافق لهذا القانون ، وقد نصت المادة ٣ من هذه القواعد على أنه و عند تعين أعضاء هيئة التدريس أو مدرسين مساعدين أو معيدين مين كانوا يشغلون وظائف في الحكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام ، فانهم يحتفظون بآخر مرتب كانوا يتقاضونه في هذه الوظائف اذا كان يزيد على بداية مربوط الوظيفة التي يعينون عليها وبشرط ألا يتجاوز المرتب المحتفظ به عن نهاية الربط المقرر للدرجة • واعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون تسوى طبقا لهذا الحكم مرتبات أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين الحاليين من موظفي الهيئات العامة أو القطاع العام ، وذلك دون صرف أي فروق عن الماضي ، • كما استعرضت الجمعية العمومية المادة ٢٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة١٩٧٨ التي نصت على انه « ٠٠٠ يجوز اعادة تعين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الوحدة أو في وحــدة أخرى بذات أجره الأصلي الذي كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة التي قضاها في وظيفته السيابقة في الأقدمية وذلك اذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة التي يعاد التعيين عليها ، على ألا يكون التقرير الأخير المقدم عنه في وظيفته السابقة بمرتبة ضعيف ، •

واستظهرت الجمعية العمومية من مجموع ما تقدم أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ احتفظ لأعضباء هيئة التبدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين مهن كانوآ بشيغان وظائف بالحكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام احتفظ لهم بآخر مرتب كانوا يتقاضونه في هذه الوظائف متى كان يزيد على بداية مربوط الوظيفة المعينين عليها شريطة ألا يتجاوز المرتب المحتفظ به نهاية الربط المقرر للدرجة ، ولم يتطلب المشرع للافادة بهذا الحكم أن يتم التعيين في وظائفهم الجديدة دون وجود أي فاصل زمني بين تعيينهم في هذه الوظائف وتركهم لوظائفهم السابقة ، وهو ما يستفاد منه أن حكم هذه القاعدة جاء مطلقها غير مقيد بهذا الشرط ، ومن ثم يفيد منه كل موظف سابق في الحكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام أذا ما تبر تعيينه بوظيفة معيد أو مدرس مساعد أو باحدى وظائف هيئة التديس ولو كان هناك فاصل زمني بين تركه الخدمة باحدى هذه الجهات وبين تعيينه في وظيفته الجديدة • ولا ينقص من ذلك ولا ينال منه أن هذه القاعدة كان منصوصا عليها في ظل العمل بقانون الجامعات الملغي رقم ١٨٤ لسبنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ وصدر ابان العمل بها قِرار التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ المعدل بالقراد رقم

١٠ لسنة ١٩٦٩ الذي تطلب ـ للافادة من حكم الاحتفاظ بآخر مرتب في الوظيفة السابقة لدى التعيين في الوظيفة اللاحقة عدم وجود فاصل زمني بين تاريخ ترك الأولى وبين تاريخ التعيين في الثانية ذلك أن تطبيق قرارً التفسير التشريعي المسار اليه مقصور على القترة التي كان فيها التشريع محل التفسير مازال ساريا دون أن يستطيل ذلك إلى ما بعد الغاثه وصدور تشريع جديد بدلا منه ، اذ لو أراد المشرع اعتناق هذا التفسير لما أعوزه النص على ذلك صراحة وهو بصدد اصدار التشريع اللاحق • ومما يؤكد ذلك أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات الحالّي قرر سريان الحكم الجديد الذي أورده خلوا من هذا القيد من تاريخ نفاذه على أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين الحاليين من \_ موظفي الهيئات العامة والقطاع العام وذلك دون صرف أي فروق عن الماضي وهم الذين ما كانوا يستفيدون منه في ظل القواعد السابقة التي تطلبت بمقتضي قرار التفسير التشريعي التواصل الزمني المشار اليه ، فأراد بذلك التحلل من هذا التميد وافادة العاملين الحالين منه دون صرف فروق عن الماضي ٠ ومن ناحية أخرى فقد استظهرت الجمعية العمومية من نص المادة ٢٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أن المشرع أجاز أعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الوحدة أو في وحدة أخرى واحتفظ له في هذه الحالة بأجره الأصل الذي كان يتقاضاه وبالمدة التر

والثانى: ألا يكون التقرير الإخير المقدم عنه فى وظيفته السابقة بمرتبة ضعيف، وقد جرى افتاء الجمعية العمومية بجلسة ١٩٩٥/٤/٩٩ على سريان نص المادة ٣٣ سالفة الذكر على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بما يتفق والنظم الجامعية ازاء غياب منيله فى قانون تنظيم الجامعات المتسار اليه بحسبانه لا يتعارض مع أحكام النصوص الخاصة بهذا المتاون الأخير ولا مع مقتضيات هذه الأحكام .

قضاها فى وظيفته السابقة فى الاقدمية وذلك متى توافر بشأنه شرطان : الأول : استيفاؤه اشتراطات شغل الوظيفة التى يعاد تعيينه عليها ·

وخاصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أن النابت من استعراض حالة الدكتور / صلاح الدين عبد العزيز حجاج انه كان يشسغل وظيفة مدرس بقسم الرياضيات بكلية العلوم بنين بالقاهر وانتهت خدمته للانقطاع في ١٩٨٨/٩/١ ثم عين بوظيفة مدرس بقسم الرياضيات بكلية العلوم بنين بقرع الجامعة في اسيوط في ١٩٩٣/٣/٣ ومن ثم قان مذا

القرار الأخير لا يعد في حقيقته أن يكون قرار باعادة تعيينه بالمفهوم الذي عناه نص المادة ٢٣ ، وبمقتضاه يحق للمعروضة حالته الاحتفاظ بآخر مرتب كان يتقاضاه في وظيفته السابقة • أما بالنسبة الى الدكتور • • • فان حقمه في الاحتفاظ بآخسر مرتب كان يتقاضساه بوظيفته السابقة ( هيئة الشرطة ) مستمد من اطلاق الحكم الذي تضمنته المادة ٣ من قواعد المرتبات والبدلات والمعاشات المرفقة بقانون تنظيم الجامعات والذي لم يقيد الافادة بأحكامه بضرورة الاتصال الزمني من تاريخ ترفي الوظيفة السابقة وتاريخ المعين في الوظيفة البحديدة على نحو الوظيف الجمعينا المقول بأحقيته في الاحتفاظ بآخر مرتب كان يتقاضاه في وظيفته السابقة شريطة في الاحتفاظ بآخر مرتب كان يتقاضاه في وظيفته السابقة شريطة الاحتوار به نهاية الهر للمرحة المعنى عليها • المناهة المرابعة المعربية المناه عليها • المناهة المرابعة المعربية المناهة المناهة المرابعة المناهة المناهة المناهة المرابعة المناهة ا

#### لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية كل من المعروضة حالته في الاحتفاظ بمرتبه السابق على تعيينه بالجامعة على التفصيل الوارد بالفتوى

﴿ قَتُوى رَقِم ٢٠٩ فَي ٢٩/٢١/٥٩ جِلْسَة ١٩٩٠/١٢/٥ مَلْفُ رَقِم ٢٨٦/٦/٥٨٤ ) ٠

### (YY)

#### جلسة ۲۰ من ديسمبر سنة ۱۹۹۵

الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع ـ نزاع ـ مسئولية تقصيرية ـ عدم لبوت الخطاء

المادة ١٦٣ من القانون المدنى • المادة ١٧٤ من القانون المدنى •

المسئولية التقصيرية تقوم على اركان ثلاثة هى الخطا والفرر وعلاقة السببية بينهما والفطا لا يغترض وانها على الفرور البات واستظهار وجه الفرر اللى حاق به من جرائه ... مسئولية المتبوع عن الفرر اللى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع تقوم على اساس مغاير الذيكمي لقيام هذه المسئولية ان يثبت وقوع العمل غير المشروع من المتبوع حالة تادية وظيمته او بسببها وتقوم وابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وتوجهه .. تطبيق .

تبين للجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على أن • كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من اوتكبه بالتمويض ، في حين تنص المادة ١٧٤ من القانون ذاته على أن • يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تادية وظيفته أو بسببها •

واستظهرت الجمعية المعومية مما تقدم أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ، وأن الخطأ لا يفترض وانما على المضرور اثباته واستظهار وجه الضرر الذي حالة به من جرائه ، ومن ناحية أخرى فان مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يجدئه تابعه بعمله غير المشروع تقوم \_ طبقا لحكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى \_ على أساس مغاير ، أذ يكفى لقيام هذه المسئولية أن يشبت وقوع العمل غير المشروع من التابع حال تادية وظيفته أو بسببها ، وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه .

لما كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن المحضر الذي جرى تحرير بمناسبة وقوع الحادث وما تضمنه من معاينة مكان الحادث على الطبيمة وقد تقرر حفظه اداريا في ١٩٨٩/١٠/١٢ ، كما أن أوراق الواقعة ذاتها دشتت حسبما أفادت الهيئة المدعية وأضحى مصيرها غير معلوم ، فانه اذاء غياب الدليل على ثبوت خطأ تابع هيئة النقل العام يفدو متعينا القول بعدم ثبوت أحقية الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة في استئداء قيمة اصلاح التلفيات التي لحقت سسور حديقة ميدان التحوير لتعدّر اثبات الخطأ في جانب سائق هيئة النقل العام .

#### لالسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية الهيئة العامة لنظافة وتجميل القياهرة في استثماء قيمة التلفيات التي لحقت سور حديقة ميدان التحرير

( فتوی رقم ۱۹۶ فی ۱۹۹۰/۱۲/۲۰ جلسة ۱۹۹۰/۱۲/۰۰ ملف رقم ۱۹۹۰/۲/۳۲ ) ۰

### جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ـ نزاع ـ هيئة الأوقاف المعرية ـ نقدير رسوم فضائية ـ عدم اختصاص ٠

المأدة ( ٣٦ ) من قانون مجلس الدولة رقم 27 لسنة ١٩٧٧ • المواد ( ١٦ ، ١٧ • ١٨ ) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شان الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنسة •

المادة ( ١٩٠٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون وقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ٠

الأصل اختصاص الجيمية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المتازعات المامة أو بين المسالح المسالح المستن الشرع في القانون رقم ١٠ لسنة ١٤٤٤ بشان الرسوم القسائية طريقا خاصا للطمن أو لك المامة ولك بالمتحمدة ألى أصدر دئيسها أمر التقدير أو إلى القاني حسب الأحوال وذلك أبا المناف النزاع من الجيمية من شاطة وزير الأوقاف ومن بعده هيئة الأوقاف في قامها على شئون الأموال الموقوفة أنها هو نشاط الجمعية المهومية طبقا لتم المادة ١٠٦٠ سالفة الذكر ما الاحالة طبقا لتحكم المادة ١٠١٠ سالفة الذكر ما الاحالة طبقا لتحكم المادة ١٠١٠ المسالخة الذكر من دن أن الجمعية المهومية لا تعد محكمة بالمنى الذي عناه المشرع في المادة المستقلين في حن أن الجمعية المهومية لا تعد محكمة بالمنى الذي عناه المشرع في المادة الاكرورة وإنها هي جهة فتوى لا يتجاوز رابها الملزم حد المتنوي م تطبق و

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٢٦ أن و تختص الحبعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى و تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : ( أ ) · · · · · ( د ) المناعات التي تنشأ بين الموارات أو بين المسائل العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين المهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها المبعض و وكون رأى الجمعية العمومية القسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين ، و وتنص المادة ١٦ من الفانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية على أن «تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو القاضي حسب الأحوال بناء على طلب قلم كتاب المحكمة ويعلن هذا الأمر للمطلوب منه الرسم ، وأن المادة ( ١٧ ) من القانون ذاته تنهى على أنه « يجوز لذوى الشأن أن

يعيارض في بقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار اليه في المادة السيايقة في المدحة التي السيايقة في المحكة التي السيايقة في المحكة التي السيايقة في المحكة التي السياية أمن التقدير أو القاض حسب الإحوال الويصدر الحكم فيها بعد مساع أقوال قلم الكتاب والمعارض اذا حضر الويوز استثناف الحكم في المعادة على أمن يوم صدوره والاسقط الحق في الطعن الوائيرا تتص المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمساون رقم ١٣ السينة ١٩٦٨ على أنه «على المحكمة اذا قضت بصدم المتصاص أن تأمر باحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة اولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلتزم المحكمة المحال اليها المحوى بناشوها المحكمة المحال المحكمة المحال المحالة المحوى المحكمة المحالة المحالة المحوى المحكمة المحالة المحالة المحوى المحكمة المحالة المحكمة المحالة المحكمة المحالة المحكمة ال

واستظهرت الحمعية العمومية مما تقدم أنه وإن كان الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بن المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين الجهات بعضها البعض الا أن المشرع في القانون رقم ( ٩٠ ) لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية خرج على هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات التي تثور حول تقدير الرسوم القضائية فاستن طريقا خاصا للطعن فيها اذ ناط ذلك بالمحكمة التهي أصدر رئيسها أمر اللتقدير أو الى القاضي حسب الأحوال ، ولما كان الخاص يقيد العام فان اختصاص الفصل في تلك المنازعات ينحسر عن الجمعية العمومية وينعقد للمحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو القاضي حسب الأحوال وذلك أيا كان أطراف النزاع • هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد أستقر افتاء الجمعية العمومية على عدم اختصاصها بنظر المنازعة التي تمثل فيها الأوقاف باعتبارها نائبة عن الوزير ناظر الوقف على أساس أن نشاط وزير الأوقاف ومن بعده هيئة الأوقاف في قيامها على شبئون الأموال الموقوفة انما هو نشاط ناظر الوقف • وهو من أشخاص القانون الخاص ، فلا بتحقق للهيئة بهذه المثابة الوصف القانوني الذي يتطلب نص المادة 71/د من قانون مجلس الدولة المشار اليه في جميع أطراف النزاع لكي ينعقد اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بنظره •

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أنه فضلا عن أن النزاع فى الحالة المعروضة مقام بين هيئة الأوقاف المصرية بصفتها نائبة الوزير ناظر الموقف وهى من أشخاص القانون الخاص وبين وزارة العدل حول أمرى تقدير الرسوم عن الاسنئناف رقم ٦٤ لسنة ٣١ ق ببنى سويف المشار اليه فان الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بتقدير الرمسوم القضائية ينحسر ايضا عن الجمعية العمومية وفقا لما صبق ومن ثم يخرج النزاع المائل عن اختصاص الجمعية العمومية ودون أن ينتقص من ذلك أن النزاع اتصل بالجمعية العمومية عن طريق الاحالة من محكمة استثناف بني سويف وفقا للمادة ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، المشار اليه ، ذلك أن الاحالة طبقا لحكم هذه المادة لا تكون الا من محكمتين تصائبين مستقلتين ، في حين ان الجمعية العمومية لا تعد محكمة بالمغنى الذي عناه المشرع في المادة المشار اليها ، وانما هن جهة فتوى لا يتجاوز رايها الملزم حد المفتوى ، حدد المشرع اختصاصها ، ووسائل اتصالها بالمنازعات التي تعرض عليها ، ومن ثم فان قضاء المحكمة في التظلم ، المشار اليه ، ليس من مئود لها بحكم الاصل •

#### لالسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريح الى عدم اختصاصها بنظر النزاع المائل •

( فتوى رقم ١٣ في ١٩٩٦/١/٨ جلسة ١٩٩٦/١/٣ ملف رقم ٢٣٠٤/٢/٣٢ ) ٠

### جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

الهيئة القومية الاتصالات السلكية واللاسلكية ـ ارباحها ـ خضوع ارباح الهيئة للضرائب المقردة على ادباح شركات الأموال في قانون الضرائب على الدخل وقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ٠

الحواد ( ۱۱۱ ، ۱۱۳ ، ۱۱۲ ) من قانون القبرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ۱۵۷ لسنة ۱۹۸۱ المدل بالقانون رقم ۱۸۷ لسنة ۱۹۹۳

المشرع انقد ضريبة إدباح شركات الأموال على الهيئات العامة وغيرها من الاشتغاص الاعتبارية العامة وغيرها من الاشتغاص الاعتبارية العامة بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاضع للفريبة ولم يستثن من ذلك الا جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع بنص صريح مها يدل على انه لو لم يستثن صراحة تفضع للفريبة — وعاء هذه الفريبة : هو صائى الربح الذى تحققه الهيئة العامة او الشخص الاعتبارية العام أو هو ما يعد مناط الخذ وع لهذه الفريبة — لا تعارض بين أن تحقق تلك الهيئات العامة أو الأشخاص الاعتبارية العامة ربح وبين الهدف الأساسي من قيامها الا وهو تقديم الخدمة العامة – تتيبعة ذلك : انه طالما حققت تلك الهيئات ربعا تعين خضوعه لتلك الهيئات ربعا تعين خضوعه لتلك الفريبة — تطبيق خـ

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١١١) من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقب ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ تنص على أن ، تفرض ضريبة سنوية على صافى الأرباح الكلية لشركات الأموال المستغلة في مصر أيا كان الغرض منها بما في ذلك الأرباح الناتجة عن مباشرة نشاط مى الخارج ما لم يكن متخذا شكل منشأة مستقلة : وتسرى الضريبة على : \_ ١ ) ٠٠٠٠ ك ) الهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاضع للضريبة ويستثنى من ذلك حهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدَّفاع » · وتنص المادة (١١٣) منه على أن « تحدد الضريبة سننويا على أساس صافى الربح خلال السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا الوضع آخر ميزانية بحسب الأحوال ، • في حين تنص المادة ( ١١٤) من القانون ذاته على أن « يحدد صافى الربح الخاضع للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها طبقا لأحكام هذاً القانون ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص : ( ١ ) قيمة ايجار العقارات التي تشغلها الشركة سواء كانت مملوكة لها أو مستأجرة وفي الحالة الأولى تكون العبرة بالايجار الذي اتخذ أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية فاذا لم تكن الضرببة قد ربطت فتكون القيمة على أساس ايجار

المنل • ( ٢ ) الاستهلاكات الحقيقية التي حصلت في دائرة ما يجرى عليه العمل عادة طبقا للعرف وطبيعة كل صناعـة أو تجارة أو عمل • ( ٣ ) خمسة وعشرون في المائة من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة التي تشتريها الشركة أو الجهة أو تفوم بتصنيعها لاستخدامها في الانتاج وذلك اعتبارا من تاريخ الاستخدام في الانتاج وذلك

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن الشرع أنفذ ضريبة أرباح شركات الأموال على الهيئات العامة وغيرهـــا من الأشــخاص الاعتبارية العامة بالنسبة بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاضع للضريبة، ولم يستثن من ذلك الاجهاز مشروعات الحدمة الوطنية بوزارة الدفاع بنص صريح ، بما يدل على انه لو لم يستثن صراحة لخضع للضريبة . ويتحدد وعاء تلك الضريبة سنويا على أساس صافى الربح الذي تحققه الهيئة العامة أو الشخص الاعتباري العام خلال السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع أخر ميزانية ، بحسب الأجوال ، وذلك على أساس نتيجة العمليات على اختلاف انواعها طبقا لأحكام قانون الضرائب على الدخل ، بعد خصم جميع التكاليف ، ومن بينها قيمة ايجارات العقارات التبي تشغلها الهيئة أو الشخص الاعتباري العام ، والاستهلاكات الحقيفية التي حصلت في دائره ما يجرى عليه العمل عادة طبقا للعرف وطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل . بالاضافة الى خمسة وعشرين في المائة من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة التي تشتريها الهيئة أو الشخص الاعتباري المام أو تقوم بتصنيعها لاستخدامها في الانتاج ٠٠٠ فمناط الخضوع لتلك الضريبة هو أن تحقق الهيئة العامة أو الشخص الاعتباري العام ربحا صافيا مما تزاوله من نشــاط • وغني عن البيـان أنه لا تعارض بين الهدف الأساسي الذي تقوم على تحقيقه هذه الهيئات أو الأشخاص الاعتبارية العامة ، وهو تقديم ـ الخدمة العامة ، وبين تحقيق أرباح تخصص للتمويل الذاتي للمشروعات التي تقوم بها كل منها ، ولتحسين خدماتها، والحاصل أن تحقيق الأرباح جانب جوهرى في نشاط تلك الهيئات والأشخاص ، كأصل عام ، بل هو في الغالب واجب عليها ، فرضه المشرع حينما رسم لها أن تواجه بنفسها أعباء الاستقلال ـ والتمويل كلها ، أما القول بأن هذه الهيئات والأشخاص لا تستهدف تحقيق الربح لأنها تبتغي القيام بخدمة عامة ، فهو ينبني على خلط مزدوج . اذ فيه خلط بين المعنى الاقتصادي للربح باعتباره مضاربة لتحقيق اقصى ما يمكن من الأرباح كما هو الشأن في المشروعات الخاصــة ، والمعني القانوني للربح كعنصر مميز للعمل التجاري والذي يكفي فيه توخي فائض نقدى من وراء العمل ، ولو كان الربح المتوخي محدودا باعتبارات

أخرى غير مجرد الرغبة في تحقيق أقصى ربح ممكن ، وهو ما يتفق ومعنى الربح في نشاط له غايات اجتماعية • كما انه يتضمن خلطا بين تحقيق الربح وتوزيعه فكل ما تفترق به الهيئات والإشخاص الاعتبارية المشار اليها عن الشركات أو الإشخاص الاعتبارية الخاصة ، هو أن هذه الأخيرة في الهيئات العامة والأشخاص الاعتبارية العامة • بحسبانها تملك رأس في الهيئات العامة والأشخاص الاعتبارية العامة • بحسبانها تملك رأس بدى شأل بعيمه ، أذ توجه أرباحها للتمويل والتوسع • وليس هذا الفارق بدى شال العامة وما تعارية أعمال الهيئات العامه والأشخاص الاعتبارية مفا المواف هي بقصد تحقيق الربح ، سواء كان هذا الربح معدا للتوزيع ، أم لم يكن • وطالما ثبت أن الهيئات العامة والأشخاص الاعتبارية المامة حققت أرباحا نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي ـ زاولتها أثناء سنتها المالية ، فإن الأرباح المحققة تخضع للضريبة على أرباح شركات الأموال ، النزاما بصريسح نص المادك ، سائف الذكر ؛ سائف الذكر ؛

والحاصل أن المشرع بموجب القيانون رقيم ١٥٣ لسينة ١٩٨٠ بانشياء الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية ، عقد للهيئة مباشرة جميع الأعمال اللازمة لانشياء وتشغيل شيبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية على المستوى القومي ، وربطها بالمجال الدولي في اطار الخطة السياسية والاقتصادية العاءة للدولة • ومن ذلك تقدير الخدمات التليفونية السلكية واللاسلكية ، وادارة وصيانة المنشات والأجهزة اللازمة للتقديم تلك الخدمات ، وكذلك تنفيذ المشروعات اللازمة لتحقيق أغراضها أو المرتبطة بهذه الأغراض وتطوير خدماتها (م ٢) • هذا فضلا عما أتاحه المشرع للهيئة في سبيل تحقيق أغراضها من تأسيس شركات المساهمة بمفردها أو مع شركاء آخرين (م٤) • وبالنظر الى أن الهيئة تحصل على مقابل للخدمات التي تضطام بتقديمها بالأسعار الموضوعة طبقا للمادة ( ١٢ ) من القانون المسار اليه ، مما دعى المشرع الى اعتبار حصيلة هذا المقابل ، وكذا حصيلة نشاطها وما تتقاضاه لقاء الأعمال التي تؤديها للغرر أحد الموارد التي تتكون منها مواردها (م ٦/ ٢) • ولا ربب أن من بن عناصر هذه الحصيلة ما يدره مساهمة الهيئة في الشركات من عائد ، بالنظر الى ذلك ، فان ما عساه يتحقق للهيئة نتيجة لما تباشره من عمليات وأوجه نشاط بعد خصم جميع التكاليف من صافى ربح ، يخضع للضريبة على أرباح شركات الأموال ، باعتبار أن الهيئة في حوهر الأمر وحقيقته ، كما تقدم ، تتوخي فائضا نقديا من وراء ما تقوم به من أوجه نشاط وصولا الى تحقيق الأهداف المرسومة

#### لالسك

انتهت الجمعية العدومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع صافى الربع الذى تعققه الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية للشريبة على أدباح شركات الأموال المقررة بقانون الضرائب على المدخل الصادر بالقانون رقم ۱۹۸۷ لسنة ۱۹۹۸ المعدل بالقانون رقم ۱۸۷۷ لسنة ۱۹۹۳ ، تاييدا للافتاء السابق .

( فتوی رقم ۱۶ فی ۱۹۹۲/۱/۸ جلسة ۱۹۹۳/۱/۳ ملف رقم ( ۱۶۲/۲/۳۷ ) ·

## جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

اراضي – اراضي صحراوية – آراضي صحراوية بوادي النظرون – اختصاص الهيئة العامة للشروعات التعمير بادارة واستغلال والتصرف في الاراضي الصحراوية بوادي النظرون - المواد ( ۲ ، ۲ ، ۳ ، ۲ ) من القانون رقم ۲ اسنة ۱۹۸۱ في شان بعض الاحكام المستقلات المواد ( ۲ ، ٤ ) من القانون رقم ۷ لسنة ۱۹۹۱ في شان بعض الاحكام المستقلة بالمدال الخاصة - المادة ( ۳۲ ) من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقرار بقانون رقم ۲ لسنة ۱۹۷۹ في شاک المحادر بالقرار بقانون رقم ۲ لسنة ۱۹۷۹ في المحادر بالقرار بقانون رقم ۲ لسنة ۱۹۷۹ في

المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٨ يضم بعض المناطق ال المحافظات المناخبة لها • المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٨٢ في شان ما يعد محافظات صحراوية •

المشرع افرد للآراضي الصحراوية تنظيما خاصا يموجب القانون رقم ١٤٣ لسئة ١٩٨١ بأنها الأداضي المهلوكة لندولة ملكية خاصة والواقعة حارج الزمام بعد مسافة كيلو مترين ، ويقصد بالزمام أنه حد الأدافي التي تمت مساحتها مساحة تفصيلية وحصرت في سجلات الساحة وفي سجلات الكلفات وخضمت للضريبة العقارية على الأطيان ... نتيجة ذلك : اختصاص المعافظات الصحراوية بحكم خاص بان اعتبر بموجبه كردون المدن والقرى القائمة بتلك المحافظات في تاريخ العمل بالقانون والتي ستقام مستقبلا وحتى مسافة كيلو مترين زماما .. بناءا عليه : عدد الجهات المنوط بها ولاية ادارة واستقلال والتصرف في الأراضي الخاضعة لأحكامه وجعل الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية \_ ودون غيرها \_ هي جهاز الدولة المسئول عن التصرف واستغلال وادارة الأراضي الصعراوية في اغراض الاستصلاح والاستزراع \_ استحدث الشرع بموجب القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ جهات جديدة أسند اليها ولاية ادارة واستغلال والتصرف في جزء من الأراضي الصحراوية كالهيئة العامة للتنمية السياحية ـ اذا كان وادى النطرون قد ضــم الى معافظة البحيرة بقرار دليس الجمهورية سالف الذكر وكانت لا تعد من المحافظات الصحراوية طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء سالف الذكر - نتيجة ذلك : زمام تلك المعافظة بما فيها وادى النطرون يجد مداه في حد الأراضي التي تمت مساحتها مساحة تفصيلية وحصرت في سجلات السساحة وفي سجلات الكلفات وخضمت للضريبة على الأطيان \_ سبب ذلك : انحصار مجال الرجوع الى الكردون بمريح النمن على المحافظات الصحراوية فقط \_ تطبيق •

استبان للجمعية المبرمية لقسبى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية تنص على أن « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالأراضي الصحراوية والاراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة • والواقعة خارج الزمام بعد مسافة كيلو مترين ـ ويقصد بالزمام حد الأراضي التي تيت مساحتها مساحة تفصيلية وحصرت في سجلات المساحة وفي سجلات المكلسفات

وخضيعت لللضربة العقارية على الأطيان وبالنسبة للمحافظات الصحراوية يعتبر زماما كردون المدن والقرى القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون والتي تقام مستقبلا وحتى مسافة كيلو مترين • ويصدر رئيس مجلس الوزراء قرارا بتحديد ما يعتبر من المحافظات الصحراوية في تطبيق أحكام هذا القانون ، • وتنص المادة ( ٢ ) منــه على أن « تكون ادارة واستنغلال والتصرف في الأراضي الصبحراوية الخاضعة لأحكام هذا القانون وفقا للأوضاع والاجراءات المبينة فيما يلي : (أ) يصدر وزير الدفاع قرارا بتحديد المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية من الأراضي الصحراوية التي لا يجوز تملكها ويتضمن القرار بيان القواعد اللخاصة بهذه المناطق والجهات المشرفة عليها • ولا يجوز استخدامها في. غير الأغراض العسكرية آلا بموافقة وزبر الدفاع وبالشروط التم يحددها ٠ ( ب ) وفيما عدا الأراضي المنصوص عليها في البند ( أ ) يصدر الوزير المختص باستصلاح الأراضي قرارا بتحديد المناطق التي تشملها خطة ومشروعات استصلاح الأراضي ، وتتولى الهيئة العامة لمشروعات التعمد وادارة هذه الأراضي ويكون التصرف فيها واستغلالها بمعرفة الهيئة بعد أخذ رأى وزارة الدفاع وبمراعاة ما تقرره في هذا الشان من شروط وقواعد تتطلبها شئون الدفاع عن الدولة ٠٠٠ ( ج ) الأراضي غر الواقعة في المناطق العسكرية أو فرمواقع الاستصلاح المشار اليها في الفقرتين السمابقتين يتم استغلالها ادارتها والتصرف فيها بمعرفة هُمئة المحتمعات العمرانية الجديدة بالتنسيق مع وزارة الدفاع ٠٠٠٠ وتنص المادة ( ٣ ) من القانون ذاته على أن « يكون استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوبة وكسب ملكيتها والاعتداد بها والتصرف فيها وادارتها والانتفاع بها وفقا لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ٠٠٠ وتكون الهيئة العامة لمشروعات التعمر والتنمية الزراعية هي جهاز الدولة المسئول عن التصرف واستغلال وادارة هذه الأراضي في أغراض الاستصلح « بالهيئة » · ومع عدم الاخلال بما يخصص لمشروعات الدولة · · · » هذا في حين تنص المادة ( ١٠ ) من القانون المشار اليه على أن « يحظر على أي شخص طبيعي أو معنوى أن يحوز أو يضع اليد أو يعتدي على أي حز من الأراضي الخاضعة لأحكام هذا القانون وفيما عدا ما تقوم به القوات المسلحة تنفيذا لخطة الدفاع عن الدولة يحظر أجراء أية أعمال أو اقامة أية منشآت أو غراس أو اشغال بأى وجه من الوجوه الا باذن الهيئة • ويقع باطلا كل تصرف وتقرير لأى حق عيني أصل أو تبعي أو تأجير أو تمكين بأي صورة من الصور على تلك الأراضي يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون ولا يجوز شهره ولكل ذي شأن التمسك بالبطلان أو طلب الحكم به وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ٠٠٠ ٠٠ .

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٢) من القانون رقسم ٧ اسينة ١٩٩١ في شبأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة تنص على أن « تكون إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي الخاضعة لأحكام القانون رقيم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شيأن الأراضي الصحراوية وفقيا الأوضاع والاحراءات الآتية : ( أ ) يصدر رئيس لجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على عرض وزير اللخاع قرارا بتحديد المناطق-الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية من الأراضي الصحراوية التي لا يجرز تملكها ، ويتضمن القرار بيان القواعد الخاصة بهذه المناطق • ( ب ) فيما عدا الأراضي المنصوص عليها في البند ( أ ) يصدر رئيس الحيهورية بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص \_ حسب الأحوال \_ قرارا بتحديد المناطق التي تشملها خطة مشروعات او المناطق السياحية · وتنشأ هيئة عامة تسمى « الهيئة العامة للتنمية السياحية ، يصدر بتنظيمها قرار من رئيس اللجمهورية ، وتتولى أدارة واستغلال والتصرف في الأراضي التي تخصص لأغراض اقامة المناطق السماحة • وتتولى الهيئة العامة لمشروعات التعمر والتنمية الزراعية ادارة واستغلال والتصرف في الأراضي التي تخصص لأغراض الاستصلاح والاستزراع ، كما تتولى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ادارة واستغلال والتصرف في الأراضي التي تخصص لأغراض اقامة المجتمعات الجديدة • وتمارس كل هيئة من الهيئة المشار اليها سلطات المالك في كل ما يتعلق بالأملاك التي نعهد البها بها ٠٠٠ ، وتنص المادة (٤) منه على أن « تتولى وحدات الادارة المحليـة كل في نطاق اختصاصــها ادارة واستغلال والتصرف ف الأراضي المعدة للبناء المملوكة لها أو للدولة ، أو الأراضي القابلة للاستزراع داخل الزمام • ويضع المحافظ بعد موافقة المحلس الشبعبي المحل للمحافظة طبقا للقواعد العامة التي بقرها مجلس الوزراء قواعد التصرف في هذه الأراضي على أن تعطى الأولوية ٠٠٠٠ وفيما يتعلق بالأراضي المتاخمية والممتيدة خارج الزمام الى مسافة كملو مترين فيكون استصلاحها وفق خطة قومية تضعها وزارة استصلاح الأراضي وتتولى تنفيذها ينفسها أوعن طريق الجهات التي تحددها بالتنسيق مع المحافظة المختصة ، وتتولى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ادارة هذه الأراضي واستغلالها والتصرف فيهاء ويحدد مجلس الوزراء نصب المحافظة في حصيلة ادارة واستخلال والتصرف في هذه الأراضي • ويسرى في شأن ادارة واستغلال والتصرف فيما تستصلحه المحافظة من هذه الأراضي حتى تاريخ العمل بالخطة المسار اليها ، أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة • وتسرى أحكام المادة (٣٦) من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقرار بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ ، على ما يؤول الى المحافظة وغيرها من وحدات الادارة المعليبة من حصيلة ادارة واستخلال والتصرف فى الأراضى المشار اليها فى الفقر تين السابقتين وتبين للجمعية العمومية أيضا أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٨ بضم بعض المناطق الى المحافظات المتاخبة لها فضلا عن محافظة مطروح تنص على أن د ٠٠٠ ويضم وادى النظرون الى محافظة المجيرة وذلك فضلا عن محافظات محافظات معاروح » وينما تنص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٨٨ ، الصادر نفاذا للفقرة الرابعية من المادة (١) من القانون رقم ١٩٨٣ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه ، على أن « تعتبر محافظات صحراوية فى تطبيق احكام القانون رقم ١٤٣ لسينة دمور مورو ٠٠٠ و ٠٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ، أن المشرع أفرد للأراضي الصحر اوية بموجب القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ تنظيما خاصا ، افتتحه بتعريفها ، بغية تحديد النطاق الذي تنبسط اليه أحكام ذلك القانون ، بأنها الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة والواقعة خسيارج الزمام بعد مسافة كيلو مترين ، وبين المقصود بالزمام أنه حـــد الاراضي التي تمت مساحتها مساحة تفصيلية وحصرت في سيجلات المساحة ، وفي سجلات الكلفات وخضعت للضريبة العقارية على الأطيان • واختص المحافظـــات الصحراوية بحكم خاص اعتبر بموجبه كردون المدن والقرى القائمة بتلك المحافظات في تاريخ العمل بالقانون ، والتي ستقام مستقبلا وحتى مسافة كيلو مترين زماما • ثم ضمنه بعد هذا تعدادا للجهات المنوط بها ولامة ادارة واستغلال والتصرف في الأراضي الخاضعة لاحكامه ، ونطاق ولابة كل منها ، فجعل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة صاحبة الولاية العامة في هذا المجال ، بعد استبعاد المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الدفاع ، والمناطق التي تشملها خطة مشروعات استصلاح الأراضي ، حسبما يصدر بتحديده قرار من الوزير المختص باستصلاح الأراضي • وفي الوقت ذاته جعل الهيئة العامة لمشروعات التعميد والتنمية الزراعية ، دون غيرها ، هي جهاز الدولة المسئول عن التصرف واستمغلال وادارة الأراضي الصحراوية في أغراض الاستصلاح والاستزراع ٠٠٠ الى آخر ما انطبي عليه القانون المذكور من تنظيم ٠

والحاصل أن المشرع بموجب القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ سالف البيان تناول بالتنظيم جانبا من الأحكام التي تضمنها القانون رقسم ١٤٣ لسينة ١٩٨١ المشار اليه ، سواء باستحداث جهات جديدة أسلد اليها ولاية ادارة استغلال والتصرف في جزء من الاراضي الصحراوية كالهيئه العامه للتنمية السياحية أم باسناد الاختصاص الى رئيس الجمهورية في تحديد نطاق المساحة من الأراضي الصحراوية التي ينعقد لكل جهة من هذه الجهات ولاية ادارة واستغلال والتصرف فيها ، مما ترتب عليه تعليق بدء مباشرة تلك الجهات لولايتها على اصدار قرارات رئيس الجمه ورية بالتحديد ونتج عنه أيضا سلب الولاية العامة التي كانت معقودة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بموجب القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ سالف البيان ٠ وفضلا عن ذلك أسنه المشرع بموجب ذلك التنظيم الى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، بالاضافة الى ما يتضمنه قرار رئيس الحمهورية الذي يصدر بتحديد المناطق التي تشملها خطة الاستصلاح ولابة ادارة واستغلال والتصرف نبي الأراضي المتاخمة والممتدة خارح الزمام الى مسافة كيلو مترين التي يجرى استصلاحها وفقا للخطة القومية التي تضعها وزارة الاستصلاح الأراضي بالتنسيق مع المحافظة المختصة • دونما اخلال بحق وحدات الادارة المحلمة في ادارة واستعلال والتصرف فيما استصلحته أو تستصلحه من تلك الأراضي حتى تاريخ العمل بتلك الخطة •

والحاصل أيضا أن أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ سالف البيان فيما أجراه من تعديل لبعض أحكام القانون رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٩١ وردت خلوا من تحديد نطاق الأراضى الصحراوية التي تسرى عليها أحسكام كل منهما ، ومن ثم فانه لافكاك من استدعاء الأحكام التي يرصدها القانون الأخير في شأن تعيين الأراضى الصحراوية ، وكذلك تعيين المقصود بالزمام الذي يتخذ شاهدا على نطاق هذه الأراضى بالنسبة للمحافظات الصحراوية في تطبيق أحكامه ، باعتباره القانون الحاكم .

واذ كان وادى النطرون قد ضم الى محافظة البحيرة بقسرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٨ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر ، وكانت تلك المحافظة ، بحسب التحديد الذى تضمنه قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٨١ الاتعد من المحافظات الصحراوية فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩١ الذى عدلت بعض أحكامه بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ وبالتالى فان زمام تلك المحافظة بما فيها وادى النطرون يجد مداه فى حد الاراضى التى تمت مساحتها مساحة تفصيلية وحصرت فى سسسجلات المساحة وفى سجلات المكافئ وخضمت للضريبة على الأطيان ، دون نظر الى واقع الأمر فى شان نطاق كردون وادى النطرون التى يثور فى شانها الى واقع الأمر فى شان نطاق كردون وادى النطرون التى يثور فى شانها

وترتيب على ذلك فان الهيئة العامة لمسروعات التعمير والتنمية الزاعية تكون هي صاحبة الولاية ، كأصل عام ، في ادارة واستستغلال والتصرف فيما يجرى استصلاحه ، طبقا للغطة القومية الموضوعة ، من الاراضي الصحراوية المتاخمة والمتسدة خسارج حد الاراضي التي تست مساحتها مسساحة تفصيلية بوادي النطرون ، وحصرت في سسجلات المساحة وفي سجلات المكلفات ، وخضعت للضريبة على الأطيان ، دونما أخلال بحق محافظة البحيرة في تقاضي نصيبها الذي يحدده مجلس الوزراء من حصيلة ادارة واستغلال والتصرف في تلك الأراضي ، واستثناء من استصلحته أو تستصلحه من الأراضي المشار اليها قبل تاريخ العمل بالخطة القومية التي تضمها وزارة استصلاح الأراضي المشار اليها قبل تاريخ العمل بالخطة المحافظة ، اعمالا للحكم الأخير الوارد بالفقرة التألية من المادة ( ٤ ) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ المنوه عنه ، مع مراعاة القواعد الموضوعة في هذا المقسام ،

#### لالسك

انتهت الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع ال اختصاص الهيئة العامة الشروعات التعمير بادارة واستغلال والتصرف في الأداشي الصحراوية بوادى النظرون في الحدود المشار اليها •

ر فتوی رقم ۱۰ فی ۱۹۹۳/۱/۸ جلسة ۱۹۹۳/۱/۳ ملف رقم ۱۹۹۳/۱/۷ ·

### (Y\)

## جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة \_ تجنيد \_ حساب مدة التجنيد في الأقدمية بعد تعين الداعل بمؤهله المتوسط اثناء الخدمة -

المادة ( ££ ) من قانون الخدمة المسكرية والوطنية المسادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٠ ·

المُتَارِع رِعَاية عنه لَلْهِجَد وهو يتُوم بواجب عن اقدس الواجبات واشرفها ورغبة منه في أن يراع عنه غير ثوات فرصة مثيث من آتيعت له فرصة الالتحاق باحدى الرظائم الساغرة قبل زيبله المجتد اعتبر مدة خصت المسكرية في مقام الخدمة المدنية فتحسب كمدة اقدمية بالنسبة ألى العاملين في الجهاز الاداري للدولة وتحسب كمدة خبرة بالنسبة للناءئين بالقطاع العام – شرط ذلك : الا يسبق الجيد الذي فيمت له مدة الخدمة المسكرية زميله في التخرج المعين معه في ذات الجهان الواردة بنص هذه المادة سواء الناء مدة التجنيد يتعين ال يكون عند التعين الاول في احدى الجهان الواردة بنص هذه المادة سواء الناء مدة التجنيد الرميل او بعد انتشائها للمحدد حقه القرر باللادة المذكورة ولا يجوز كه طلب اعادة حسابها عند تعينه مرة الخرى أو نقله ال جهة أحرى — تطبيق و المجوز كه طلب اعادة حسابها عند تعينه مرة الخرى أو نقله ال جهة أحرى — تطبيق و

استبان للجمعيسة العموميسة لقسسمى الفتوى والتثريع المدة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون ولم ١٩٧٠ اسنة ١٩٨٠ تنص على أن « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بعا فيها هدة الاستبقاء بعد المام مدة الخدمة الالازاية العامة للمجنون الذين يتم تعيينم أثناء مدة تجنيدم أو بعد انقضائها بالجهاز الادارى للدولة ورحدات الادارة المحلية والبيئات العامة ووحدات القطاع العام كانها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب كمدة من الأقدمية راستحقاق العلاوات المقررة كما تحسب كمدة ورشد عند التعيين أو الترقية ويستحقون عنها العلاوات المقررة ١٠٠ وفي جمد الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه الدة على النحو وفي جمد الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه الدة على النحو زملائم أن تزيد اقدمية الجدين أو مدة خبرتهم على اقدمية أو مدد خبرة زملائم غي التدخرج الذين عينوا في ذات الجهة ٥٠

واستظهرت الجمعية العدومية مما تقدم أن المشرع - رعاية منه المجند وهو يقوم براجب من أقدس الواجبات وأشرفها ورغبة منه فى أن يرفع عنه ضرر فوات فرصة مثيله ممن أتيحت له فرصة الالتحاق باحدى الوظائف الشاغرة قبل زميله المجند ـ اعتبر مدة خدمته العسكرية في مقسام الخدمة المدنية كاصل عام ، وبهذا الوصف اصبح الأصل عو ضمها باعتبارها في حكم المدة المدنية فتحسب كمدة اقدمية بالنسبة الى العاملين في الجهاز الاداري للدولة وتحسب كمدة خبرة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام ، بيد أن المشرع أورد قيدا وحيدا على ذلك عو الا يسبق المجند الذي ضمت له مدة الخدمة العسكرية زميله في التخرج المدين معه في ذات الجهة في الاقدمية .

وفى هذا الصدد استعرضت الجمعية العمومية ما جرى به افتاؤها بجاستيها المنعدتين فى ١٩٩٧/٢/١٨ و ١٩٩٣/٤/٤ من أن حساب مدة التجنيد طبقا للمسادة ٤٤ يتعين أن يكرن عند التعيين الأول في احدى الجهات الواردة بنص هذه المادة سواء اثناء مدة التجنيد أو بعد انقضائها ، ومتى طبق هذا النص فى شأن العسامل وضمت له مدة الخدمة العسكرية ـ كلها أو بعضها ـ بحسب الأحوال أو لم تحسب بسبب قيد الزميل فانه يكرن قد استنفد حقه المقرر بالمادة ٤٤ ولا يجوز له أن يطلب اعادة حسابها عند تعيينه مرة أخرى أو نقله الى جهة أخرى من الجهات المسابها فى هذه المادة لم كان تعيينه الجديد منبت الصلة بتعيينه المسابق ، ولم لم يستصحب أى اثر من اثار مدة خدمته السابقة .

وخلصت الجعمية العمومية مما تقدم الى انه وقد ثبت من مطائعة الأوراق ان المعروضة حالته اذ التحق بعوجب عقد تدريب تلمذة صناعية بشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع غداة حصرله على الشهادة الاعدادية سنة ١٩٧٩ فانما كان ذلك لتدريبه على حرفة باقسام الشركة وليس العمل بها ، ولا يغير من ذلك أنه كان يتقاضى اجرا أبان فترة تدريبه لأبه ليس من شان هذا الأجر أن يغير من طبيعة العقد الذي التحق بعوجبه بالشركة كعقد تدريب وليس كعقد عمل ، ومن ثم فان نجاح المعروضة حالته في التدريب وحصوله على دبلوم الثانوي الصناعي سنة ١٩٨٣ وتجنيده في عقيب ذلك في الفترة من ١٩٨٠/١٩/١ حتى ١٩٨٢/١١/ ١٩٨٥ ثم تعيينه في الفترة من ١٩٨٤/١٩/١ على وظيفة من الدرجة الرابعة في بالشركة تعيينا جديدا منبت الصلة تماما بوضعه قبل الحصول على المؤمل كتلعيذ يتعلم حرفة ينشيء له الحق في حساب مدة تجنيده في المؤملة طبقا للمادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والمدنية المسارية والمدنية المسارية والمدنية على مائم والتي لم يسبق تطبيقها من قبل على حالته وباعتبار أن تعيينه المشار اليه والتي لم يسبق تطبيقها من قبل على حالته وباعتبار أن تعيينه على هذه الوطبغة وبحسب صحيح التكيف القانوني له هو التعين الأول

وليس اعادة تعيين ـ ومن ثم تغدو مناقضة الجهاز المركزى للمحاسبات حيث انقهت الى خلاف ذلك مفتقدة صحيح سندها من الواقع أو القانون ·

### « طلالسطاغا »

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية المعروضة حالته في حساب مدة تجنيده في أقدمية الوظيفة المعين عليها •

( فتوی رقم ۲۰ فی ۱۹۹۳/۱/۹ جلسة ۱۹۹۳/۱/۳ ملف رقم ۹۱۸/۳/۸۳ ) ۰

## ( )

### جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

ادارة معلية \_ مجالس شعبية معلية \_ تخصيص أراضي بالحافظة لأعضاء المجالس الشعبية \_ حظر التخصيص \_ وجوب اسقاط العضوية عن المخالف .

المواد ۱۲ ، ۹۰ ، ۹۱ ، ۹۳ ، ۹۳ ، ۹۳ من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ۳۶ لسنة ۱۹۹۷ المدل بالقانونين رقمي ٥٠ لسنة ۱۹۸۱ ، ۱۶۵ لسنة ۱۹۸۸

الشرع ناط بالمجالس الشعبية المعلية للمعافظات في حدود السياسة العامة للدولة الرقابة على مختلف المرافق والاعمال التي تدخل في اختصاص المطافقة – نتيجة ذلك : حظر على اعضائها أنناء معدة عضويتهم ما هو مباح لليرهم وعدم الافادة خلال مدة النضوية من اية منفعة شخصية – مؤدى ذلك : عدم جواز – كامل عام – التعاقد باللهات أو بالواسطة مع المحافظة — الا عند الضرورة وفي حالة وجود مصلحة محققة للمحافظة شريطة موافقة اعضاء المجلس والمحافظة الشيطة موافقة اعضاء المجلس والمحافظة المحافظة مريطة موافقة المحافظة ا

استبان للجمعيسة العموميسة لقسسمي الفتسوي التشريع ان المادة (١٢) من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانين رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعيدل بالقانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ ، ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ تنص على أن « يتولى المجلس الشعبي المحلى للمحافظة في حدود السياسة العامة للدولة الرقاية على مختلف المرافق والأعمال التي تدخل في اخترماص المحافظة وفقا للمادة (٢) من هذا القانون • وله أن يطلب عن طريق المحافظ أبة بنانات تتعلق بنشساط الوحدات الأخرى الانتاحية والاقتصادية وغيرها العماملة في دائرة المحافظة • كما يتولى الاشراف على تنفيذ الخطط الخاصة بالتنمية المحلية ومتابعتها وذلك على النحو المدن بالقانون واللائمة التنفيذية • ويختص في اطار الخطة العمامة والم ازنة المعتمدة ٠٠٠ » وتنص المادة (٩٠) على أن « لا يتقاضى عضو المجلس الشعبي المحلى أية رواتب أو مكافآت مقابل عمله ، ويجوز منح اعضاء المجالس المحلية والمجالس التنفيذية مقابل ما يتكبدونه من اعباء طبقا لما تحدده اللائمة التنفيذية ، • وتنص المادة (٩١) منه على أن « لا يسال عضو المجلس الشعبى المحلى عما يبديه من آراء اثناء اجتماعات ومناقشات المجلس ولمجانه ٠٠٠ ولا يجوز تعيين أعضاء المجلس الشعبي المحلى في وظائف رحدات الحكم المحلى أو نقلهم اليها اثناء عضريتهم الا بدوافقة ثلثى اعضاء المجلس الشعبى المحلى المختص واغلبية اعضاء المجلس الشعبي المحلي للمحافظة » · في حين قنص

المادة (٩٧) من القانون ذاته على أن « يحظر التعاقد بالذات أو بالواسطة بين الرحدة المحلية وأى عضو في مجلسها الشعبى المحلى ومع ذلك يجرز عند الضرورة وفي حالة وجود مصلحة محققة للوحدة المحلية أن يبير العقد مع العضو بعد موافقة المجلس الشعبى المحلى والمحافظ المنتص ، كما تنص المادة (٩٣) على أن « يحظر على عضو المجلس الشعبى المحلى أن يحضر جلسات المجلس أو لجانه أذا كانت له أو لأحد أقربائه أو أصهاره لمغاية الدرجة الرابعة بالذات أو بالواسطة مصلحة شخصية في المسائلة المعروضة أو أذا كان وصيا أو قيما أو وكيلا عمن شخصية في المسائلة المعروضة أو أذا كان وصيا أو قيما أو وكيلا عمن الله على أن « تسقط عضوية المجلس الشعبى المحلى عمن تزول عنه صفة العامل أو الفلاح التي قام عليها انتخابه في المجلس أو بفقد شرط من الشريط اللازمة للترشيح ويجب اسسقاط العضوية عمن تثبت مخالفته لاحكام المادة (٩٢) أو من يفقد المثقة أو الاعتبار ... »

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ، أن المشرع ناط بالمجالس الشعبية المحلية للمحافظات ، في حدود السياسة العامة للدولة ، الرقابة على مختلف المرافق والأعمال التي تدخل في اختصاص المحافظة ، وفقا للمادة (٢) من قانون الادارة المحلية المشار اليه ، ولكي ما يجري اضطلاع تلك المجالس بذلك الدور في حيدة واستقلال ، بعيدا عن مواطن الشبهات والظنون ، حظر المشرع على أعضائها ، اثناء مدة عضويتهم ، مًا هو مباح لغيرهم ، تنزيها لهم عن المظنة وهذا ازكى لهم وأكفل بقيامهم بواجبات عضريتهم ، وعدم الاقادة خلال مدة العضوية من أية منفعة شخصية نتيجة لها أو تكرن مظنة لذلك وذلك لتوطيد الثقة العامة بهم ، فقد حظر على أعضاء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات ، كأصل عام ، التعاقد بالذات أن بالواسطة مع المحافظة الا عند الضرورة وفي حالة وجود مصلحة محققة للمحافظة ، شريطة موافقة أغلبية أعضاء المجلس والمحافظ المختصين • وازاء خطورة عدم الالتزام بهدا الحظر أو الخروج عليه أوجب المشرع اسقاط العضوية عمن تثبت مخالفته · كما حظر على العضو أن يحضر جلسات المجلس أو لجانه أذا كانت له أو لأحد أقربائه أو أصهاره لغياية الدرجة الرابعية بالذات أو بالواسيطة مصلحية شخصية في المسالة المعروضة ، أو اذا كان وصيا أو قيما أو وكيلا عمن له فيها مثل هذه المصلحة · هذا فضلا عما قضى به قانون الادارة المطلية من أنه لا يجرز تعيين عضم المجلس في وظائف وحدات الحكم

المحلى أو نقلهم اليها أثناء مدة عضويتهم الا بعد تحقق ضمانة محددة والمخافة الى ما قرره من أن أعضاء المبالس الشعبية المحلية لا يتقاضون أية رواتب أو مكافأت لقاء قيامهم بواجباتهم وتلك المحظورات والقيود جميعا صادرة عن يظر المشرع في ريبة ألي أجراء المساملات أو المتصرفات محل الحظر أو المنع ، فاراد دراها عن هؤلاء الأعضاء ، ابعادا لهم عن الشبهة وتنزيها عن المظنة .

وإذا كان الثابت من الأوراق أن الجمعية التعاونية للبناء والاسكان لأعضاء المجلس الشعبى المحلى لمحافظة شسمال سيناء والعساملين بقطاع المحليات ، تعاقدت مع المحافظة على قطعة أرض بغرض توزيعها على اعضائها ، ومن بينهم أعضاء المجلس الشعبى المحلى للمحافظة ، الأمر الذي لا تعدو معه الجمعية ، في الواقع ، أن تكون مجرد وسسيط بين الاعضاء والمحافظة ، والأمر الذي يندرج معه تعاقد أعضاء المجلس مع الجمعية في نطاق الحظر المقرر بالمادة (٩٢) من قانون الادارة المحلية المبان ، باعتباره « تعاقد بالمواسيطة » ، وهو منا لا يجسون قانونا ، ووب اسقاط قانونا ، وجوب اسقاط عضوية المجلس الشعبي المحلى عن المضالف .

### لذاـــــك

انتهت الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتثريسع الى حن تخصيص الأراضى على شاطىء العريش بمحافظة شمال سيناء ، الأعضاء المجلس الشعبى المحلى للمحافظة ولو عن طريق الجمعية التعارنية للبناء والاسكان المنشاة لمهذا الشان .

( فتوی رقم ٤٠ فی ١٩٩٦/١/١١ جلسة ١٩٩٦/١/٣٠ ملف رقم ١٧٧/٣/٧ ) ٠

### (VA)

# جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

شركات \_ شركات قطاع الأعبال العام \_ نقل بحرى \_ التزام الشركات بالنقل عن طريق الشركات التابعة للشركة القابضة العاملة في مجال النقل البحرى ·

المواد ۱ ، ۲ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ١٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بشان أنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري

التزام شركات قطاع الأعبال العام طبقا لأحكام المادة ٦ من القانون رقم ١٦ لسسنة ١٩٦٤ بنقل البضائع والركاب بعرا عن طريق الشركات التابعة للشركات القابضة التى حلت معل المؤسسة المصرية العامة المنقل البعرى •

استنبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المشرع تقديرا منه الأهمية مرفق النقل البحرى في اطار ما يضطلع به من دور حيوى في المساعدة على تشجيع الصادرات ونقل وارداتها عن طريق سفن الدولة التي تجوب البحار وشراطيء الدول المختلفة ، رافعية لعلمها عاملة على تنشيط تجارتها ، وتمشيا مع ما قامت به الدول المختلفة من تدعيم لهذا المرفق والاشراف عليه ، سعيا الى تحقيق الانعاش الاقتصادى • بالاضافة الى ما طرأ من زيادة على حمولة الأسطول التجاري البحري المحرى ، تقديرا لذلك تمشيا معه أعاد تنظيم ذلك المرفق بانشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى ، كخلف للمؤسسة العامة للنقل البحرى المنشأة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ ، وجرى ذلك بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ سالف البيسان ، على الرغم من أن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص باصدار قانون المؤسسات العامة والقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن المؤسسات ذات الطابع الاقتصادى كانا يجيزان أن يكون أنشاء المؤسسات العامة ، نفاذا لأى منهما ، بقرار من رئيس الحمهورية ، يركيزة من أن ثمة احكاما يستلزم تطبيقها أن محرى تقريرها بقانون ، ومن ذلك ما انطوت عليه المادة (٦) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ من الزام للوزارات والمصالح والهيئات العامة والمؤسسات والشركات التي تملك الحكومة أو لحدى المؤسسات العامة ٢٥٪ من اسهمها على الأقل يحول بينهما وبين الارتباط على نقل البضائع أو الركاب بحرا الا عن طريق الشركات التابعة للمؤسسة ، التي تشكل انصبة الحكيمة في رؤوس الموالها عنصرا من العناصر التي يتكون منها رأس مال المؤسسة (م٤/ج) ، كما يمثل جانبا مما تحققه

من صافي الأرباح موردا من الموارد الماليسة ( م°/ب) ) ويعرجب التنظيم المشار اليه اسند المشرع الى المؤسسة المصرية العسامة لمنقل البحرى ولاية الاشراف والتنظيم ورسم الخطط ورضع المسياسات في مجال النقل البحرى ، ومن أن يكون لها سلطة مباشرة النشاط بذاتها ، وانعا يتم ذلك من خلال الجمعيات التعاونية التى تنشئها المؤسسة ، وكذلك من خلال الشركات التابعة المشار اليها ، والتى كانت تعسرف في ذلك الوقت ، وفقا للقراعد القانونية الحاكمة للمؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، بشركات أو وحدات القطاع العام ، وقد حبا المشرع المشركات برعاية خاصة بما رتبه على عاتق الجهات المحددة بالمادة (1) من القانون وقم ١٢ المسنة ١٩٢٤ المسار اليها ، ومن بينها من أسهمها على الأقل ، من التزام بعدم الارتباط على نقل البضائح أو الركاب بحرا الا عن طريقها و وغنى عن البيان أن نطاق سريان الالتزام لا يقتصر على شركات القطاع العام فقط بل يعتد الى شركات لا ينطبق على المؤات المناسف • المناسف • المناسف • المناسف • المناسف • المناسف • المناسفة ناك الوصف •

والحاصل أنه ولئن كانت المؤسسة المصرية المامة للنقل اليحري قد الغيت نفاذا لأحكام القادرن رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام الذي قضي بالغاء المؤسسات العامة الذي لا تباشر بذاتها الا أن الشركات التابعة التلك المؤسسة المتمتعة بالمزية المذره عنها ، ما انفكت قائمة تباشر اختصاصاتها في تنفيذ سياسة الدرلة المرسرمة في هذا المجال ونقل المضائع والأفراد للحهات أنفة السان ، وذلك تحت اشرا ومتابعة المجلس الأعلى للقطاع المستحدث بالقانون المذكار . وبصدور قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادرة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، حلت هيئة القطاع العام للنقل البحرى المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٣ بانشاء هيئة القطاع العسام للنقل البحري ، الصادر اعمالا لأحكام هذا القانون ، محل المجلس الأعلى للقطاع في الاشراف على عدة شركات ، من بينها شركات القطاع العام العاملة في مجال النقال البحاري المشار اليها التي تستظل بالرعاية التي كفلتها المادة (٦) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ • وقد استقر افتاء الجمعية العمرمية أن هيئات القطاع العام المنشأة ، وفقها لأحكام قانون هيئات القطاع العمام وشركاته آنفة البيان ، تتوافر لها ذات \_ مقرمات المؤسسة العامة ، سواء من حيث التمتم بالشخصية الاعتبارية العامة ، ومن حيث طبيعة اموالها وملكية الدولة لهذه الأموال ، أو من حيث الدرر المنوط بكل منها في تنمية الاقتصاد القومي

والعمل على تحقيق خطة التنمية بالاشراف كوهدة قابضة على مجموعة من شركات القطاع العام أو بمباشرة نشاط معين بذاتها في بعض الأحيان • كما أن ما تشرف عليه تلك الهيئات ، بالاضافة إلى الشركات التي كانت تتبع المؤسسات العامة ، يتفق في الطبيعة القانونية مع هذه الشركات • ومقتضى ذلك أن هيئة القطاع العام المنقل البحرى بما تشرف عليه من شركات أو وحدات أنقطاع العام تعد امتدادا المؤسسة المصرية للعامة للنقل البحرى ( الملفاة ) وما كان يتبعها من شركات وذلك في تطبيق حكم المادة ( ٦ ) سالفة الذكر ، على نحو يحظر معم على كل شركة من الشركات التي يتوافر للحكومة أو للأشخاص الاعتبارية العامة في ملكية رأس مالها الحد الأدنى للنصاب المحدد بتلك المادة ، ومن بينها بطبيعة الحال شركات القطاع العام ، يحظر عليها نقال البحدى التي تشرف عليها - الهيشة •

والحاصل أيضا أنه بصدور القانون رقم ٢٠٣ لسينة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام ( المادة الثانية ) حلت الشركات القابضة محل هيئات القطساع العسام وحسلت الشركات التابعة محل شركات القطاع العام التي تشرف عليها تلك الهيئات ، على نحو صارت معه شركات قطاع الأعمال العام خلفا لهيئات القطاع العام ولشركات القطاع العام المشمولة باشراف \_ تلك الهيئات . واذ كان المشرع بمرجب قانون شركات قطاع الأعمال العسام المشسار اليه ، حسبما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية ، استبدل تشكيلا بتشكيل وتنظيماً بآخر ، دون أن يغير بذاته \_ أوضاع الملكية العامة ، ولا صفة للملكية العامة للأموال التي تقوم عليها هذه التشكيلات ولا نسبتها الى الشعب ، مما يرتب اندراج شركات قطاع الأعمال العام في عموم ما عبر عنه بالقطاع العام وهي تضطلع بالدور المنوط بها ، مستصحبة لما تقرر لها من أوضاع قررتها القوانين للشركات السلف -ومن بينها القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ م (م ٦) . وكان من المقرر ان الحد الأدنى لملكية الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة في أموال شركات قطاع الأعمال العام تجاوز بكثير الـ ٢٥٪ المحددة بالمادة (٦) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ ، ومن ثم فان تلك الشركات تندرج في عداد الشركات المخاطبة بحكم الحظر الذي رددته هذه المادة ، فلا يسوغ لها أن ترتبط على نقل البضائع أن الركاب بحرا الا عن طريق الشركات التابعية للشركة القابضة العاملة في مجال النقل البحرى التي تستظل بالحماية والرعاية التى يرتبها ذلك الحظر ، باعتبارها امتدادا فانونيسا للمؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى و الملغاة ) والشركات التابعة لمها

## 

انتهت الجمعية العمومية لقسسمى الفتوى والتشريع الى النزام شركات قطاع الأعمال العام طبقا لأحكام المادة (١) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه بنقل البضائع والركاب بحرا عن طريق الشركات القابضة التى حلت محل المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى ( الملغاة ) ·

( فتوی رقم ٤١ في ١٩٩٦/١/١١ جلسة ١٩٩٦/١/١٣ ملف رقم ١٧٤/١/٤٧ ) ٠

# ( **YA** )

### جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ــ طلب راى ــ منازعات فضائية ــ عدم ملاءمة ابداء الرأى •

استقلاع راى الجمعية المعومية حول جواز زيادة قيمة افساط الوحدات السكنية والادادية التى اقامتها احدى المعافظات وذلك باضافة اللهوائد المستحقة لينك الاستثمار القومي الى التكلفة اللهلية التى يلتين بها مشترو تلك الوحدات ـ تبين للجمعية العمومية العمومية العمومية أن عددا من المواطنين مستاجى الوحدات السكنية محل طلب الرى اقاموا دعاوى امام الملاكم المختصة على مستوى الوجمهورية وقد صدرت عدة احكام وتم تنفيذا بالقعل الأمر الذى يحول بين الجمعية الممومية وبين نظر الموضوع لاستقهار وجه الراى بشائه حسبما يجرى عليه العمل بالجمعية المعومية وقسم الراى بمجلس الدولة ـ مؤدى ذلك : عدم ملامة ابداء الراى في المؤضوع المائل ـ تطبيق ،

اســــتبان للجمعيــة العموميـة لقسـمى الفتــوى والتشريع من الأوراق وأخصها كتاب وكيل مدير مديريـة الاســكان بمحافظـة الاســكندرية رقم ١٦٩٢ المؤرخ ١٩٩٥/١٠/١٩ أن عديدا من المواطنين مستاجرى الوحدات السكنية محل طلب الرأى اقاموا دعاوى امام المحاكم المختصة على مسترى الجمهررية ، وقد صدرت عدة احــكام وتم تنفيذها بالفعل ، الأمر الذى يحول بين الجمعية العموميـة وبين نظر هذا الموضوع لاستظهار وجه الرأى في شأنه حسبما يجرى عليه عمل الجمعية العمومية وقسم الراى بمجلس الدولة ،

### « لذلــــــــك »

انتهت الجمعيـة العموميـة لمقســـمى الفتـوى والتشريـع الى عدم ملاءمة ابداء الرأى في الموضوع الماثل ·

( فتوی رقم ٤٥ فی 77/1/797 جلسة 7/1/797 ملف رقم 77/1/303 ) ۰

## جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

عقد اداري \_ عقد مقاولة الأعمال \_ تمديل حجم الأعمال موضوع المقد \_ مدى جواز اعمال شرط اولزية العطاء \_ محاسبة المقاول عن الأعمال الزائدة التي كلف بتنفيذها •

المادة ( ۱۸ ) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة

المَّدة ( ٧٦ متروا ) من اللائحة التنفيذية لقانون المُناقصات والزايدات الصادرة بغرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ المُسافة بقرار وزير المالية رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨٤ ٠

المشرع نظم احكام المناقصة العامة كاحدى وسائل الادارة فى اختيار افضل المتناقصين ـ
نتيجة ذلك : اوجب ترسية المناقصة على صاحب العطاء الافضل شروطا والاقل سعرا \_ يجوز
للجهة الادارية اجراء تعديل فى كميات او حجم العقد بالزيادة او النقص فى حدود النسب
الوادرة بنص المادة ٢٠ مكررا السائف الاشارة اليها وذلك بذات الشروط والأسعار المتعاقد
عليها مع المقاول الفائز دون موافقته او حقه فى التمويض \_ استثناء من ذلك : يجوز لجهة
الادارة تعديل كميات او حجم المقد بنسب تتجاوز النسب المسائل اليها سلفا \_ شرط
ذلك : فى حالة الفرورة الملجئة وبمهائفة المتعاقد مهها شريطة الا يؤثر ذلك على اولوية
التعاقد صبب ذلك : ان ذلك يعد تعاقدا جديدا \_ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع لها أن المسادة ( ۱۸ ) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه « يجب ارساء المناقصة على صاحب العطاء الافضل شروطاً والأقل سعواً ٠٠٠ » وأن المادة ٧٦ مكررا من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات المصادرة بقرار وزير المالية رقسم ١٩٨٤ لسنة ١٩٨٤ المضافة بقرار وزير المالية رقم ١٣٦٤ لسنة ١٩٨٤ المناقمة بقرار وزير المالية رقم ١٣٦٤ لسنة ١٩٨٤ تنص على أنه ، يحق للجهات الادارية التي تسرى عليها أحكام هذه اللائحة تعديل كميات أو حجم عقودها بالمزيادة أو النقص في حديد ١٩٪ في عقود التوريد و ٣٠٪ في عقود الإعمال بذات الشروط والإسعار دون أن يكون للمتعاقد مع هذه الجهات الحق في المطالبة باي تعويض عن ذلك ٠

ويجوز بقرار من السلطة المختصة بموافتة المتعاقد تجاوز الحدود الواردة بالفقرة السابقة في حالات الضرورة الطارئة بشرط الايؤثر ذلك على أولوية المتعاقد في ترتيب عطائه ووجود الاعتماد المالي اللارم » .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أن المشرع نظم احسكام المناتصة العامة بمتنضى أحكام قانون تنظيم المناتصات والمزايدات حكاحدى وسائل الادارة في اختيار أغضل المناتصين لتنفيذ ما تطرحه من أعمال ومشروعات ولذلك أوجب المشرع عليها ترسية المناتصة على صاحب العطاء الاغضل شروطاً والاتل سعرا ، واجاز لها في ضوء التنفيذ الفعلى للعملية موضوع المناقصة ، أجراء تعديل في كميات أو حجب المقد بالزيادة أو النتص في حدود النسب التي أوردها في الفقرة الاولى من المادة ( ٧٦ مكررا ) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات بذات الشروط والاسعار المتعاقد عليها مع المقاول الفائز دون موافقته أو حقه في التعويض عما أجرته من تعديل باعتبار أن ذلك المتداد للتعاقد المبرم بينهما الذي روعي عند أنهامه أولوية العطاء الفائز على غيره من العطاءات المقدمة في المناقصة من حيث كونه الانفسل شروط والآتل سعرا .

بيد أن المشرع أورد حكياً مفايراً في الفقرة الثانية من المادة ( ٢٦ مكررا ) آنفة الذكر أجاز بمتنضاه لجهة الادارة تعديل كميات أو حجم المعقد بنسب تتجاوز النسب المشار اليها في الفقرة الأولى منها وذلك في حالة الضرورة المجئة وتوفر الاعتماد المالى وبموافقة المتعاد بمعها شريطة الا يؤثر ذلك على أولوية المعاء باعتبار أن ذلك بمثابة تعاقد جديد يتبرم بموجب ترافق أرادتين جديدتين بما تقرره جهة الادارة وما يوافق عليه المتعاد ممها أو وهو تعاقد يجرى اسناد موضوعه دون اتخاذ أجراءات الاعلان عنه في مناقصة جديدة أالامر الذي حدا بالمشرع الى وجوب مراعاة جهة الادارة عند أعمال رخصتها في ذلك للقيود مكم الفقرة الفترة الشابية من المادة ٧٦ مكررا سالفة الذكر هو حكم موجه الى جبة الادارة يوجب عليها الالترام به لكونه يقرر تعاقداً على كميات لم يشملها العقد الأول ولم تدخل في حساب ترتيب الأولويات التي انبني يشهار سو العطاء على متعاقد دون غيره الذاك أوجب حكم تلك الفقرة مراعاة هذا الامر .

ولما كان ذلك وكانت قيمة الزيادة في الاعمال موضوع العقد في الحالة المائلة تبلغ ٨٪ . اى انها تدخل في النسب الواردة في الفترة الأولى

من المادة ( ٧٦ مكررا ) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات المشار اليها ، فين ثم فلا ينقيد في شائها بشرط اولوية العطاء مما يسوغ معه للوحدة المحلية لمركز الواسطى بمحافظة بنى سويف ان تؤدى للمقاول قيمة الزيادة في الاعمال التى اقتضتها طبيعة المهلية واسم تكن ظاهرة في المقايسة الابتدائية ، ولو تجاوز بها العطاء الذى يليه لنفاذا للعلاقة العقدية بين الطرفين بحيث يتم تنفيذه بالفئات المحددة به طبقة لما اسفر عنه التنفيذ العملى .

### (( لذا\_\_\_\_ك ))

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اعمال شرط أولوية العطاء في الحالة المعروضة .

( فتوی رقب ۵۰ فی ۱۹۹۸/۱/۲۸ جلسة ۱۹۹۸/۱/۹۳ ملف رقب ۱۹۹۸/۱/۳۳ ) ·

### $(\Lambda )$

### جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

شهر عقارى وتوثيق ــ عقود الكفالة الصرفية ــ توثيقها ــ تحديد قيمة ضريبة الدمقة المستحقة عل عقود الكفالة المصرفية عند توثيقها اذا اعطيت في محرر مستقل .

المواد ( ۱ ، ۲ ، ۵۸ ) من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ۱۱۱ لسنة

المادة ( ١ ) من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ بتعديل قانون ضريبة الدمقة . المادة الأولى من القانون ٣٣٤ لسنة ١٩٨٩ بتعديل قانون ضريبة الدمقة .

المُسرع قرض بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ضريبة دمقة على الاعمال والمحررات المصرفية فقرد ضريبة دمقة نوعية قدرها خسمياتة مليم على خطاب الضبيان وعقد الكمالة وضمان الاوراق التجارية أيا كان نوعه إذا أفرغ في معرد مستقل ، ثم زاد بمقتفى القانون ع.٠٠ لسنة ١٩٨٧ المُسار ليه فئات ضريبة الدمقة النوعية بعقدار المثل فيما عدا الاوعية المبينة ألى المتعرف عليها عدا الجدول ومن له المشرع ضريبة دمقة مغروضة قدرها عشرة جنيات بعيث تستعق عدا الربية المبزائية اذا تحقق في المعرد وصف خلاب الضمان بطبيات بعيث تستعق عدا الدربية المبزائية اذا تحقق في المعرد وصف خلاب الضمان تعلق عدا الوصف يؤدى الى عدم استحقاق الضريبة المبزائية وذا تراقع المربة المبزائية وذا تراة الفريبة على على عدد الكفافة الدالية المستحقة المستحقة على عدد الكفافة الدالية المناز من يت تلك الاوعية الوادنة والكانون التي قدد الها ضريبة ولوفية ... تطبيق .

استبان للجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ( 1 ) من تأنون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم 111 لسنة ١٩٨٠ تنص على أن « تفرض ضريبة دمغة على المحررات والمطبوعات والمماملات والأسياء والوقائع وغيرها من الاوعية المنصوص عليها في هذا القانون » وتنص المادة ( ٢ ) على أن « ضريبة الدمغة نوعان:

(أ) ضريبة دمغة نوعية .

(ب) و ضريبة دمغة نسبية ، وتنص المادة (٥٠) من ذات القانون على أن و تستحق الضريبة النوعية على الأعمال والمحررات المصرفية على الوجه الآتي . . . ٢ - خطابات الضمان وعقود الكفالة : خمسمائة مليم على كل خطاب ضمان ، وعقد الكفالة وضمان الأوراق التجارية أيا كان نوعه اذا أعطى في محرر مستقل » . كما تبين للجمعية الممومية أن التانون رقم ؟ . المسنة ١٩٨٧ بتعديل قانون الدمغة نصى في المسادة

(١) منه على أن « تزاد بعدار المثل مئات ضريبة الدمغة النوعية المنصوص عليها في تانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٨ وذلك غيما عدا الضريبة على الأوعية المبينة في الجدول المرنسة على الأوعية المبينة في الجدول المرنسة منكون مئاتها وفقاً لما هو مبين قرين كل منها » . وورد في هذا الجدول خطاب الضمان وضريبة الدمغة النوعية المغروضة عليه عشرة جنيهات ، أن « تزاد بعدار المثل شريبة الدمغة المنصوص عليها في تانون الدمغة ان « تزاد بعدار المثل شريبة الدمغة المنصوص عليها في تانون الدمغة المسادر بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١٤٠ لسنة علي المناف على ان « تزاد بعدار خمسين في المئة ضريبة الدمغة النوعية المنصوص عليها في قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ المسنة المنصوص عليها في قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ المسنة

واستظهرت الجمعية العمومية مما تتدم أن المشرع فرض بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ضريبة دمغة على الأعمال والمحررات المصرفيه ، فقرر ضريبة دمغة نوعية قدرها خوسمائة مليم على خطاب الضهان وعقد الكفالة وضمان الأوراق التجارية أيًّا كان نوعه اذا أفرغ في محرر مستقل • ثم زاد بمقتضى القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ فئات ضريبة الدمغة النوعية المنصوص عليها في قانون ضريبة الدمغة المشار اليه بمقدار المثل نيما عدا الأوعية المبينة في الجدول المرفق به فقرر لها ضريبة دمغة جزافية وغتا لما هو مبين قرين كل منها وورد خطاب الضمان بين الأوعية الضريبية التي اشتمل عليها هذا الجدول وعين له المشرع ضريبة دمغة مفروضة قدرها عشرة جنيهات ، بحيث تستحق هذه الضريبة الجزافية اذا تحقق في المحرر وصف خطاب الضمان فاذا تخلف هذا الوصف فلا تستحسق الضريبة الحزافية وانها تزداد الضربية على الأوعية الخاضعة لها بمقدار المسل محسب ، ومن ثم تغدو ضريبة الدمفة المستحقة على عقد الكفالة آنذاك مائة مليم باعتبار أنها ليست من بين تلك الأوعية الواردة بالجدول المرفق بالقانون التي قدر لها ضريبة جزافية بفئات مختلفة واذ زاد المشرع ، مهتضى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٩ ضريبة الدمغة المنصوص عليها في قانون ضريبة الدمفة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ والمعدل بالقانرن رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ · بمقدار المثل فيما عدا الأوعية المبينة بالجدول المرفق به فقرر لها ضريبة دمغة وفقا لما هو مبين قرين كل رخها

ولم يتضمن هذا الجدول أيا من خطاب الضمان أو عقد الكفالة فمن ثم تغدو ضريبة المسمغة المستحقة على خطاب الضمان قدرها عشرون جنيها سنما تصبح ضريبة السعغة المستحقة على عقد الكفالة قدرها مائتا مليم . ويصدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٣ وزيادة ضريبة الدمفة النوعية المنصوص عليها في قانون ضريبة الدمغة المشار اليه بمقدار خمسين في المائة تغدو ضريبة الدمغة النوعية المستحقة على خطاب الضمان ثلاثين جنيها وتستحق على عقد الكفالة ضريبة دمغة نوعية قدرها ثلاثمائة مليم . وفي هذا الشان لا يصح القول بأن ضريبة الدمعة المستحقة على عقد الكفالة تزاد بنفس الزيادة التي طرات على ضريبة الدمفة المستحقة على خطاب الضمان اعتماداً على الظن بأن المشرع قد سوى بينهما في الحكم بأن أوردها تحت عنوان واحد في قانون ضريبة الدمفة هو خطابات الضمان وعقود الكفالة لكونهما من جنس واحد هو الضمان ، لا يصح القول بذلك لأن عقد الكفالة يختلف في طبيعته عين خطياب الضمان ، فالكفالة عقد مدنى تابع للالتزام الأصلى المكفول من حيث صحته وانتضائه وبطلانه ، في حين أن خطاب الضمان هو التزام أصيل ينشأ في ذمة البنك يلتزم بمقتضاه وبمجرد اصداره ووصوله الى المستفيد بوفاء المبلغ الذي يطالبه به المستفيد باعتباره حقا له ، وهو بذلك الترام مستقل عن التزام العميل في مواجهة المستفيد ومن ثم مان عقد الكفالية وخطاب الضمان وان كان يتفقان من حيث كونهما من محررات ضمان الغير الا انهما يفترقان من حيث طبيعتها بما لا يجوز معه القول بأنه ينتظمهما نظام قانوني واحد أو ينسحب على أيهما ما يخضع له الآخر من أحكام قياساً ، ذلك أن شرط القياس هار التماثل بين المقيس والمقاس عليه وهو ما لا يتوفر في شأن عقد الكفالة وخطاب الضمان لتخلف علة الحكم بينهما ، وبذلك لا يسوغ المساواة بينهما في الحكم لمحض الجمع بينهما تحت عنوان واحد الا اذا ورد نص صريح على ذلك اعمالا لقاعدة شرعية النص الضريبي ولا يعدو الجمع بين عقد الكفالة وخطاب الضمان في عنوان واحد سوى تسهيل التصنيف للاوعية الخاضعة للضريبة .

### اذا\_ك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مبلف الضريبة المستحقة على عقد الكفالة عند توثيقه أذا أعطى في محرر مستقل هو ثلاثة جنيهات فقط .

<sup>(</sup> فتوی رقم ۵۰ فی ۱۹۹۳ ۱۹۹۳ جلسة ۱۹۹۳/۱/۳۷ ملف ۴/۳/۲/۳۷ ) ٠ 🔗

## (AY)

### جلسة ٣ من بنابر سنة ١٩٩٦

عقد \_ عقد مدنى \_ عقد الابجار \_ عقد إيجار أرض فضاء بين الشركة النامة لمنتجات الخزف والعميني وشركة النام للتحدين الخزف والعميني وشركة القابضة للتعدين والحراديات وبين مجلس خدمات مدينة نبرا الخيمة \_ فسنج العقد \_ مدى جواز اسخ عقد الابجار .

المواد ( ٥٥٨ ، ٦٣٥ ، ٦٣٥ ) من القانون المدنى -

المادة ( ١ ) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شان تاجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والسيتاجر .

المادة ( ۱۸ ) من القانون دقم ۱۳۳ استة ۱۹۸۱ في شان بعض الأحكام الخاصة بتاجير ربيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر .

الأصل أن عقد الايجار عقد رضائي يتم باتفاق طرفيه وينعقد للمدة المتفق عليها لقا. اجر معلوم وينتهي بانقضاء حذه المدة - ابرام عقد الايجار دون تحديد مدة او عقد الدة غير احينة او تدادر الباتها اعتبر الايجار متفقاء الملترة الملينة لدائج الاجرة - تنبجة ذلك : انتهى العقد بانقضاء حلم الفترة - شرط ذلك : اذا طلب احد طرفيه وقام بتنبيه المطرف الآخر بالأخلاء في المواعد المتعددة قانونا - اسبتثناء من ذلك : فرض المشرع امتدادا قانونا - أدام الأماكن على اخلاف انواعها المدة للسكن المواوشة - تطبيق .

استبان للجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة (٥٥٨) من القانونى المدنى تنص على ان « الإجار عقد يلتزم المؤجر بمتنضاه ان يمكن المستاجر من الانتفاع بشيء معين مدة معينة لقاء اجسر معطوم » وان المادة ( ٥٦٣ ) تنص على انه « اذا عقد الايجار دون اتفاق على مدة أو عقد لمدة غير معينة أو تمذر اثبات المدة الدعاة ، اعتبر الإيجار منعقدا للفترة المينة لدفع الأجر ، وينتهي بانقضاء هذه الفترة ببناء على طلب احد المتعاقدين اذا هو نبه على المتعاقد الآخر بالاخسلاء في المواعيد الآتية بيانها : . . . . » كما تبين الجمعية العمومية ان الملدة ( ١ ) من القانون رقم ؟ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجسير وبيسع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر تنص على انه « فيها عدا الاراضى الفضاء تسرى احكام هذا الباب على الاماكن واجزاء الاباكن على المدة المدكني أو لغير ذلك من الإغراض سواء على أختلاف انواعها المدة للسكتي أو لغير ذلك من الإغراض سواء عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدنا . . . » وأن المادة ( ٨١ ) من عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدنا . . . » وأن المادة ( ٨١ ) من

انتانون رقم 177 لسنة 19۸۱ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجر وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر تنص على انه « لا يجوز للمؤجر أن يطلب أخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في المقد الا لاحد الأسباب الآتية : ... ولا تهند بقوة التانون عتسود ايجار ألاماكن المغروشة » .

واستظهرت الجمعية العمومية بها تقدم أن الأصل أن عقد الايجار عقد رضائى يتم باتفاق طرفيه وينعقد اللحة المتفق عليها لقاء اجسر معلوم وينتهى بانقضاء هذه المدة . بيد أنه أذا أبرم عقد الايجار دون تحديد لمدة أو عقد لمدة غير معينة أو تعذر اثباتها اعتبر الايجار بنعقدا للفترة المعينة لدفع الأجرة بحيث ينتهى العقد بانقضاء هذه الفترة بناء على طلب أحد طرفيه أذا نبه على الطرف الآخر بالأخلاء في المواعيد أنواردة بالمادة ( ٥٦٦ ) من القانون المدنى . الا أن المشرع خرج على هذا الأصل وغرض امتداداً قانونياً لمدة الايجار أذا ورد على غير الأراضي الفضاء وفي الأماكن على اختلاف انواعها المعدة للسكن أو لغير ذلك من الأغراض فيما عدا الأمكن المفروشة .

ولما كان ذلك وكان الاتفاق المبرم في ١٩٨٨/٢/٢٣ بين الشركة العامة للخزف والصيني وشركة النصر للزجاج والبللور وبين مجلس خدمات المدينة موضوعه تأجير ١٨ ط / ١٨ ف كأرض فضاء لذلك فانــه يخضع في انهائه للقواعد العامة المقررة في القانون المدنى والتي من بينها حكم المادة ( ٥٦٢ ) التي قضت بأنه اذا كان عقد الايجار دون اتفاق على مدة أو عقد لمدة غير معينة أو تعذر اثبات المدة المدعاة ، اعتبر الايجار منعقداً للفترة المعينة لدمع الاجرة ، وينتهى بانقضاء هذه الفترة بناء على طلب أحد المتعاقدين اذا هو نبه على المتعاقد الآخر في المواعيد الواردة بها . ومن ثم يغدو لكل من الشركة العامة لمنتجات الخــزف والصيني وشركة النصر لصناعة الزجاج والبلاور التابعتين للشركة القابضة للتعدين والحراريات الحق في انهاء الاتفاق المبرم بينهما وبين مجلس خدمات مدينة شبرا الخيمة في خصوص قطعة الأرض الفضاء المشار اليها في ضوء ما ورد من أحكام في القانون المدنى ، ودون المحاجة بأان العقد ابرم بين الشركتين المذكورتين ومجلس خدمات مدينة شبرا الخيمة الذى لا يتمتع بشخصية اعتبارية بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٧٣ بانشائه . ذلك أن العقد المشار اليه قد وافق عليه مجلس ادارة شركة النصر للزجاج والبللور في ٢/٣/٣/٢٠ ، كما وافق عليه مصلس ادارة الشركة العاملة للخرف و المسيني في 19۸۸/۳/۲۱ وتم عرضه على مجلس خدمات مدينة شبرا الخيمة الذى يراسه محافظ القليوبية غاقره الامر الذى يقتضى حمله على الصحة وذلك بانفاذ احكامه .

### لذلــــك

انتهت الجمعية المعومية لتسمى الفتوى والنشريع الى صحة عقد ايجار الأرض الفضاء المبرم في ١٩٨٨/٢/٣٣ بين الشركة العامة لمنتجات الخزف والصينى وشركة النصر لصناعة الزجاج والبللور ومجلس خدمات مدينة شبرا الخيمة . وجواز انهائه وفقاً للأحكام الواردة بالقانون المدنى .

( فتوی رقم ۲۰ فی ۱۹۹۲/۱/۲۸ جلسة ۱۹۹۲/۱/۳۷ ملف رقم ۲/۲/٤۷) .

# (AT)

# جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

عاملون بالقطاع العام .. اجازات .. الأجازة لا تود عل اجازة اخرى .

المواد ( ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٩ ) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام العمادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ·

الشرع اورد تنظيما متكاملا للاجازات الاعتيادية والمرضىية وغيرها مما يجوز منحه للماملين بالقطاع المام عند توافر سبب منح اى منها - بناءا عليه : الأجازة تعتبر انقطاعا للمامل الا المسلم طبقا للقانون وللاسباب التى يراها الشرع - تتيجة ذلك : لا تستحق للمامل الا اذا توافرت الاسباب التى تتيج له العصول عليها - الاجازة الاعتيادية لا تستحق الا بدوران اتحول على المعامل اوديا عمله وهى مقررة بدوران الحول لمراحجة من اداء العمل - تتيجة ذلك : لا يجوز منحها للعامل العاصل على اجازة مرفية همة السئة ذاتها - سبب ذلك : لا يجوز منحها للعامل العاصل على اجازة مرفية همة السئة ذاتها - سبب

استبان للجبعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة 70 من قانون نظام العالمين بالقطاع العام الصادر بالقانون رتم 18 لسنة 1978 تنص على أنه « يستحق العالم في حدود القواعد والضوابط التي يضعها مجلس الادارة الآتي بيانها ٢٠٠٠ - أجازة اعتيادية سنوية بهرسر كامل لا ينخصل في حسابها عطلات الأعياد والمناسسبات الرسسمية كما تنص المسادة ٧٦ من ذات القسانون على أن « يستحق العالمل كل ثلاث سنوات تقضى في الخسدمة اجسازة « يستحق العالمل كل ثلاث سنوات تقضى في الخسدمة اجسازة الشركة » . كما تنص المادة ٢٩ من ذات القانون أيضاً على سريسان الشركة » . كما تنص المادة ٢٩ من ذات القانون أيضاً على سريسان أحكام التانون رتم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن الأمراض المزمنة على العاملين بالقطاع العام وهي الخاصة بعنع المرضى باحد الأمراض الزمنة أجازة باجر كامل .

واستظهرت الجمعية العمومية مما نقدم أن المشرع أورد تنظيماً متكاملاً للاجازات الاعتيادية والمرضية وغيرها مما يجوز منحه للعاملين بالقطاع العام عند تواغر سبب منح أى منها ، فالاجازة باعتبارها انقطاعاً مشروعاً عن العمل طبقاً للقانون وللأسباب التي يراها المشرع مبررا لذلك ، لا تستحق للعامل الا أذا توغرت الاسباب التي تتيح له الحصول عليها ، والاجازة المرضية سببها حالة المسرض التي تنسزل

بالعالمل غلا يستحقها الا العالم المريض وغقا للشروط التى حددتها المادة ( ٦٧ ) ، والإجازة الاعتيادية تستهدف راحة العالمل غنرة بسن الزمن كل حول يعود بعدها للعمل متجدد النشاط والحيوية ، وسبب منح الاجازة الاعتيادية انخراط العالمل في العمل للمدة التى حسدها القانون ، والاجازة الاسبوعية تستحق بحلول موعدها في آخر أيام الاسبوع كل سنة ايام عمل ، والاجازة الرسمية تستحق بمجىء مناسبتها العامة ، والاجازة الخاصة تستحق بتقدير جهة العمل اسباب منحها لمتها المتدرة ... وهكذا .

والحاصل أن الاجازة الاعتيادية لا تستحق الا بدوران الحسول على العامل مؤديا عمله وهي مقررة بدوران الحول للراحة بسن أداء العمل ، وهي لا تستحق الا عن مدة عمل حددها القانون ، فلا يجوز منحها للعامل الحاصل على أجازة مرضية مدة السنة ذاتها يذلك نعدم توافر سبب استحقاقها فيه بعدم انخراطه في العمل مدة الحول .

ومن جهة أخرى غان الأصل أن تعدد الأسباب المتجمعة تتأثيها على حال واحد ، لا يفيد تعدد النتائج المترتبة على تلك الأسباب ، لأن الأسباب يستغرق بعضها بعضا متى تجمعت متعاصرة في حال واحد ، وأن نتألجها وأن كتأتها وأن كتأتها وأن كتأتها وأن كتأتها وأن تتأثر ، لان تزاحهها يرد على زمان واحد في حال واحد . وأن النتيجة الواحدة تجزىء عن السبب الواحد كما تجزىء عن السبب المتعددة ، لانها توفيها جميعها غلا يعود ثبة غضل وغال عن الأسباب المتعددة ، لانها توفيها جميعها غلا يعود ثبة غضل وغالجها بها بعد تحققها ، لذلك قبل من قبل أن الإجازة لا ترد على اجازة أخرى ، والمستقر طبقاً لهذا النهج أن أيام الجمع والأعياد وأيام العطلات الرسمية لا تحسب للعالمل مضاعفة أذا تخللت أجازاته المسنوية أولرسمية أو غيرها .

### انلــــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى النتوى والتشريع الى عدم احتية العامل لاجازة اعتبادية عن نعرة وجوده فى اجازة مرضية او اصابة عمل ادة سنة او اكثر .

( فتوی دقم ۱۰۹ فی ۱۹۹۳/۲/۱۳ جلسة ۱۹۹۳/۱/۹۹۱ ملف رقم ۱۹۹۳/۲/۹۹) . .

# ( ۸٤ ) جلسة ۱۷ من ينايو سنة ۱۹۹٦

الجعمية العمومية لقسم الفتوى والتشريع - نزاع - عدم اختصاصها بنظر المنازعة التي تمثل فيها الأوقاف باعتبارها نائبة عن الوزير ناظر الوقف - صفة في التقاضي - عدم جواز نظر النزاع -

المادة ( ٦٦/د ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس البولة ٠

استقر افتاد الجدهية انعمودية في هذا النسان عل عدم اختصاصها بنظر المنازعة التي تعلق الجدارة المنازعة التي تعلق المنازعة التي تعلق المنازعة التي وزير الأوقاف ومن بعدم هيئة الأوقاف في قبامها على شئون الأموال الموقوفة أنها هو نشات نظر الوقف وهو من اشخاص القانون المخاص فلا يتحقق للهيئة بهذه المنابة الوصف القانوني المنطلب في نعى المادة ٦٦ سافة أركر \_ كما استقر افتاء الجمعية المدومية أيضا على ان اختصاصها بنقل المنازعات بين الجهات المحددة بالمادة ٢٦/د هو بديل عن استهمال المدوي كوسيلة لحماية العقوق وفض المنازعات \_ نتيجة ذلك : أن يجب أن يقم طلب النزاع الى الجمعية من قبل صاحب المهدة في التقافي طبقا للقانون وأن يوجهه الى من يمثل الجمعية اليه قانونا \_ سبب ذلك : أن المفقة شرط للبول المعوى أو بديلها ان

بين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المشرع وضع أن المدرة وشع المادة « 1/٦٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة أصلا عاما من مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، دون غيرها ، بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزازات أو بين المصالح العامة أو بين المهيئات العامة أو بين الموسسات العامة أو بين المهيئات العامة المعشى .

وقد استقر افتاء الجمعية العمومية في هذا الشأن على عدم اختصاصها بنظر المنازعة التي تمثل فيها الأوقاف باعتبارها نائبة عن الوزير ناظر الوقف ، على أساس أن نشاط وزير الأوقاف ومن بعده هيئة الأوقاف في قيامها على شئون الأموال الموقوفة ، أنها مو نشاط ناظر الوقف ، والوقف من أشخاص القانون الخاص ، فلا يتحقق للهيئة بهذه الشابة الوصف القانوني الذي يتطلبه نص المادة « ٦٦/ د ، المشار اليه في جميع اطراف النزاع لكي ينعقد اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشرب بنظر النزاع ، بالإضافة الى ذلك فقد استقر افتاء الجمعية العمومية إضا علم أن اختصاصها بنظر المنازعات بن الجهات المحدومة بالمادة « ٦٦/ د ، المشار اليها ، وفي الحدود الواردة بها ، هو بديل عن استمبال الدعوى توسيله لحمايه الحقوق وفض المنازعات ، ومن ثم يجب أن يقدم طلب النزاع اليها من صاحب الصفة في التقاضي طبقا للقانون ، وأن يوجهه الى من يمثل الجهة الموجهه اليه قانونا ، ذلك أن الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق .

واذ كان الثابت أن طلب عرض النزاع الماثل قدم للجمعية العمومية مدير منطقة الهيئة بأسيوط وهو غير صاحب الصغة قانونا في تمثيل الهيئة ، هذا فضلا عن أن الهيئة تظهر في ذلك النزاع باعتبارها نائبة عن الوزير ناظر الوقف ، وليس بحسبانها هيئية عامة مما يندرج في عداد الجهات المشار اليها ، الأمر الذي يخرج النزاع برمته ، بفرض تقديمه من المنل القانوني ، عن دائرة اختصاص الجمعية العمومية .

#### لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمهي الفتوى والتشريع الى عدم جواز نظر النزاع الماثل .

( فتوی رقم ٤٤ فی ١٩٩٦/١/٢٣ جلسة ١٩٩٦/١/١٧ ملف رقم ٣٦٠/٢/٣٣ ) -

### جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٩٦.

صيادلة \_ جمعيات \_ جمعيات تعاونية انتاجية \_ صحة قرار تأسيس وشهر الجمعية التعاونية الانتاجية لصيادلة الشرقية ٠

المواد ( ۱ ، ۳ ، ٥ ، ٦ ، ۷ ، ۷۲ ) من قانون التماون الانتاجي الصادر بالقانون رقم ۱۱۰ لسنة ۱۹۷۰ -

قراد وزير الدولة للحكم المحل رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعريف الحرفي -

المادة ( ۲/۳۹ ) من القانون رقم ۱۲۷ لسنة ۱۹۰۵ في شَانْ مزاولة مهنة الصيدلة المدل بالقانونون رقمر ۲۰۳ لسنة ۱۹۰۰ ، ۲۱ لسنة ۱۹۰۹ •

المادة ( ٢ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٩ بانشاء نقابة الصيادلة ٠

الجمعيات التعاونية الانتاجية التى ينظمها القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٠ سالف الدكر 
نوعان : — الأول: الجمعيات التعاونية الانتاجية للمساعات العرفية - والثاني : الجمعيات 
التعاونية الانتاجية للخدمات ـ الشرع فرق بين النوعين في الشروط الواجب توافرها فيمن 
يكون عضوا بكل نوع من النوعين في نتيجة ذلك : استقارم في الثوع الأول من الجمعيات 
ان يكون المشمو حرفيا طبقة للاطار الذي رسمه قرار وزير الدولة للحكم المعل وقم ١٦٧ 
لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر ، بينها اطلق النوع الثاني من ذلك القيد اكتفاء بأن تكون 
للهنة الأصلية للضمو مباشرة التشاط المحدد في النظام الداخل للجمعية ـ العاصل ان 
الجمعية التعاونية الانتاجية لمسيدلة الشرقية تندرج ضمن النوع الثاني من الجمعيات الشمار 
البها وهي الجمعيات التعاونية الانتاجية للخدمات \_ صبحة قرار تأسيس وشهر هذه الجمعية . 
تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون التعاون الانتاجى الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « التعاون الانتاجى فرع من القطاع التعاوني يعمل على تنظيم وتنمية طاقات الانتاج في الصناعات الحرفية والخدمات الانتاجية ويتول دعمها فنيا واقتصاديا واداريا وعلى الأخص في مجالات التعويل والتوريد والتسويق والتدريب والتنظيم والتعاقد وتنمية المصالح المشتركة لأعضاء الحرميات التعاه نمة الانتاجة ، وذلك بهدف دعم الاقتصاد القومي قي اطار الخطة العامة للدولة وفي ظل المبادى، التعاونية ، وأن المادة (٣) تنص على أن « منظمات التعاونية الانتاجية الإساسية ، (ب) الجمعيات التعاونية الانتاجية الاتعادية ، ١٠ . الجمعيات التعاونية الانتاجية الاتعادية ، ١٠ . الجمعيات التعاونية الانتاجية الاساسية نشاطها في فرع أو آكثر من فروع الصسناعات الحرفيسة الاساسية نشاطها في فرع أو آكثر من فروع الصسناعات الحرفيسة

أو الخدمات الانتاجية المتماثلة طبقا لما هو محدد فى نظامها الداخلى ٠٠٠٠ كما تبين لها أو المادة (٦) من القانون ذاته تنص على أن ه تنولى الجمعية مباشرة كل ما يحقق خدمة المصالح المشتركة لاعيطائها اقتصــــاديا وفنيا وعلى الاخص ما يأتى : (١) تهيئة فرص العمل ٠ (٢) توريد مستلزمات الانتاج من آلات وأدوات وقطع غيار وخامات ٠ (٣) تسويق الانتساج واقامة المعارض ٠

3 ـ تطوير الانتاج بها يلانم حاجة المستهلكين للسلم أو الخدمات و من تقديم الارشادات ٠٠٠ ، في حين تنص المادة (٧) على أن « يشتر ط فيمن يكون عضوا بالجمعية ما يأتى : (١) أن يكون حرفيا يعمل لحسابه الخاص بالنسبة للجمعيات التماونية الانتاجية للصناعات الحرفية ، أو أن يكون مهنته الأصليه مباشرة النشاط المحدد في النظام الداخل للجمعية بالنسبة للجمعيات التماونية الانتاجية للخدمات وذلك طبقا للتعريف من القانون المشار اليه على أن « يعتبر وزير المولة للحكم المحل والتنظيمات الشمعية الوزير المختص والجهة الادارية المختصة بالنسبة الى الاتحساد التعاوني الانتاجي المركزي و يعتبر الوزير المسئول هو الوزير المختص كما يعتبر جهاز الصناعات الحرفية والتماون الجهة الادارية المختصة النسبة الى الاتحساد كما يعتبر جهاز الصناعات الحرفية والتماون الجهة الادارية المختصة بالنسبة لباقي منظمات الحرفية والتماون الجهة الادارية المختصة بالنسبة لباقي منظمات التعرفية والتماون الجهة الادارية المختصة بالنسبة لباقي منظمات التعاون الانتاجي ٠٠٠٠ » .

واستظهرت الجمعية المسومية مما تقدم ، أن الجمعيات التعاونية الانتاجية الإساسية التي ينظمها قانون التعاون الانتاجية الإساسية التي ينظمها قانون التعاون الانتاجي الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ ، وتشارك في تحقيق الإهداف التي يقصد اليها ، تنقسم الى نوعين من الحمعيات : النوع الأول – وهو الجمعيات التعاونية الانتاجية للصناعات الحرفية ، والنوع الثاني – هو الجمعيات التعاونية ما بخدم المصالع المشتركة الإعضائها اقتصاديا وفنيا ، وعام الاخصم ما بخدم المصالع المشتركة الإعضائها اقتصاديا وفنيا ، وعام الاخصم الأهداف المبيئة بالمادة (٦) من القانون و كما أن كل منهما يخضع لذات القواعد التي حددها القانون للتأسيس والادارة ، وغير ذلك من الحركام ، ولئن كان ذلك ، الا أن المشرع فزق في القانون الذكور بين الشروط الواجب توافرها فيمن يكون عضو الكل السوع من النوعين ، فاستلزم في النوع الأول من الجمعيات أن يكون العضو حرفيا ، طبقا للاطار الذي رسمه قرار وزير الدولة للحكم المحلي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ للناها الذي رسمه قرار وزير الدولة للحكم المحلي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ سنما

أطلق النوع النا نحمن ذلك القيد اكتفاء بأن تكون المهنة الأصلية للعضو مباشرة النشاط المحدد في النظام الداخل للجمعية ·

والحاصل أن الجمعية التعاونية الانتاجية لصيادلة الشرقية ، المسنطلع الرأى في شأنها ، تندرج في النوع الثاني من الجمعيات المسار اليها ، وهي الجمعيات التعاونية الانتاجيــة للخدمات ، ومن ثم فانه لا يشترط توافر وصف الحرفي في أعضائها ، وأنما يغني عن ذلك أن تكون المهنة الأصلية لاعضائها مباشرة النشاط المحدد في النظام الداخل للجمعية ٠ واذ كانت أوجه ذلك النشاط ، حسب الثابت من استعراض الأعمال التي تزاولها الجمعية المذكورة الواردة بملخص عقد التأسيس والنظام الداخلي لها ، تدور في الأصل في فلك المهنة الأساسية للصيدلي وترتبط بها برباط غير قابل للانفصال ٠ فلا ريب في أن مما يتصل بأوجه نشاط الصيدلي تدبير الأدوية والخامات والمعدات والمستلزمات الطبية والآلات الحديثة وقطع الغيار اللازمة للانتاج والكتب العلمية وأدوات الأبحاث والتحاليل عكما أن مما يتصل بأوجه نشاطه أقامة المصنع والمعمل والمخزن والصيدلية التعاونية وامتلاكها والمساركة فيها وادارتها وتشغيلها وصيانتها ، وكذلك تصريف المنتجات تعاونيا ٠٠٠ النع • وبناء عليه يغدو واضحا أن ما يستلزمه قانون التعاون الانتاجي سالف البيان لعضـــوية الجمعية التعاونية الانتاجية للخدمات ، المستطلع الرأى في شأنها ، يتوافر في العاملين بمهنة الصيدلة بمحافظة الشرقية ، الأمر الذي يمتنع معه القول بأنه ما كان يسوغ لهم ، في هذه الحلود ، تأسيس تلك الجمعية واشهارها . ومما يؤيد ذلك ويدعمه أن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة المعدل بالقانونين رقمي ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ و ٦١ لسنة ١٩٥٩ تصور في المادة ( ٢/٣٩ ) منه \_ في مناسبة تعداد أنواع الصيدليات الخاصة \_ انه يمكن للجمعيات التعاونية المشهرة فتح صيدليات خاصة . هذا فضلا عن أنه ليس ثمة معارضة البتة بين الأهداف التي تعمل نقابة الصيادلة على تحقيقها ، وفقا للتحديد الوارد بالمادة (٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٩ بانشاء نقابة الصيادلة ٠٠٠ والأهداف التي تسعى الجمعية المذكورة الى تحقيقها من خلال مباشرة الأعمال المحددة بملخص عقد تأسيسها ونظامها الداخلي ، بل على النقيض من ذلك تعد الجمعية أحد الأدوات المنفذة لما ترسمه النقابة من سياسات في مجال عملها ، وصولا الى تحقيق الأهداف والغايات المرسومة قانونا في مجال مهنة الصيدلة والنشاط الصيدلي •

### لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى آنه ليس في قانون التماون الانتاجي الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ ما يمنع الصيادلة بمحافظة الشرقية من تأسيس الجمعية التماونية الانتاجية الخدمية المشار اليها •

( کتوی رقم ۶۱ فی ۱۹۹۲/۱/۲۳ جلسة ۱۹۹۲/۱/۱۷ رقم ملف ۱۹۹۸/۱/۸۸ ) .

## (**/1)**

# جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ــ طلب راى ــ عدم ملائهة ابداء الراى . طلب الراى من الجمعية العمومية في شان مدى جواز ترقية احد العاملين الى وظيفة رئيس قطاع باحدى شركات قطاع الأعمال العام ــ الجمعية العمومية وهي بعدد بحث الموضوع تبين لها أن المروضة حالته ادركته سن الإحالة الى المعاش وانتهت خدمته من الجهة التي يعمل بها واضحى يتقاضى معاشا بعد أن زايلته صفته كعامل وهي ركن المعل في القرار الذي يعمدر بالترقية ـ تنيجة ذلك : يفدو من غير الملائم استعرار الجمعية العمومية في بحث عدى جواز ترقيته الى وظيفة دريس قطاع ــ تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وهى بصدد بحثه أن المعررضة حالته ادركته سن الأحالة الى المعاش في الإمرام ١٩٩٥/ وانتهت خدمته من الجهة التي يعمل بها واضحى يتقاضى معاشا بعد أن زايلته صفته كعامل وهي ركن المحل في القرار الذي يصدر بالترقية ، ومن ثم يغدو من غير الملائم استعرار الجمعية العمومية في بحث مدى جواز ترقيته الى وظيفة رئيس قطاع انشئون الادارية بالشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق ( ايجوث ) رغم عدم معاملته بالمؤهل العالى الذي حصل عليه اثناء الخدمة والذي نتطلبه اشتراطات شغل هذه الوظيفة ويكون للشركة اذا ما استمسكت برغبتها في الكشف عن وجه الحق وصائب حكم القانون في مثل الحالة في الكشف عن وجه الحق وصائب حكم القانون في مثل الحالة محلا لطلب الرأى ٠

### 

انتهت الجمعية العمومية لقسمسمى الفتدى والتثريع الى عدم ملاءمة ابداء الراى في الحالة المعروضة •

( فتوی رقم ٤٧ فی ١٩٩٦/١/٢٨ جلسة ١٩٩٦/١/١٧ ملف رقم ١٩٩٦/١/٢٩ ) ٠

## (AV)

# جلسة ١٧ من يتاير سنة ١٩٩٦

جامعات \_ جامعة الازهر \_ التعين بالجامعة \_ مرتب \_ الاحتفاظ بالرتب السحابق بما لا يجاوز نهاية ربط الوظيفة التي عن عليها مضافا اليه الزيادة المتصوص عليها في الثانون رفر ٣٠ لسنة ١٩٨٤ ٠

المادة ( ٥٦ مكررا ) من القانون رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٦١ بشان اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها المضافة بالقانون رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦٤ ·

المادة ( ١٩٥ ) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ·

المواد ( ۱ ، ۲ ، ۳ ) من المقانوب رقم ٥٣ أسنة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والكادرات الخاصة ·

الشرع رغبة منه في تغفيف العب، عن كاهل العاملين بالدولة نتيجة للزيادة المطردة في الاسعاد وارتفاع تكاليف الميشة زاد بعوجب القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٨ المساد الي مرتبات العاملين في الدولة والقطاع العام والكادرات الخاصة الوجودين بالخدمة في مرتبات العاملين في الدولة والقطاع العام والكادرات الخاصة الوجودين بالخدمة في من الزيادة وانها زيادة حقيقية لا صوريه قرر من ناحية منح هذه الزيادة بعد العلاوة المستخدة في تاريخ العمل بهذا القانون ولو تجاوز العامل بهذه الزيادة نهاية ربط درجة الوظيفة المقرد فانونا ، ومن ناحية ثانية زاد بداية ربط الاجر السنوي الوارد بعداول اجور ومن ناحية تائية الاتمان حتى يضم بها كل من يعين بعد تاريخ العمل به ، ومن ناحية مناهلة القانون بعد تاريخ العمل به ، ومن ناحية تائية المعان به ، المستحقة بعد تاريخ العمل به ، المستحقة بعد تاريخ العمل به المستحقة بعد تاريخ العمل بها القانون بها لا يجاوز الزيادة المقرد به — نتيجة ذلك : — ومن ناحية من وظيفة من وظائف أعضاء هيئة التدريس والمدرين المستحدين الوالمعدين او المعدين من ناديا على بداية مربوط الوطيقة الميني عليها وبها لا يجاوز نهاية الربط المقرد مرتب كانوا يتقاضون المناز بها لا يحاوز نهاية الربط المقرد خدانا اليه الزيادة المقرد عليها وبها لا يجاوز نهاية الربط المقرد خدانا اليه الزيادة المقرد و القطاع العام باخر مرتب كانوا يتقاضون المناز باله الذي المناذ الذاكر و نطبيق اللدوجة مضايا اليه الذي القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ سائف الذكر - نطبيق المناد الدكر - نطبيق المناد المناد الته الدين عليه و بها لا يجاوز نهاية الربط المقرد و مناذا كان الدياد المناز من والمناز المناز الم

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة 10 مكررا من القانون رقم ١٩٦٧ بسنة ١٩٦١ بشان اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها المصافة بالقانون رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « يعامل أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بجامعة الأزهر من حيث المرتبات والرواتب الاضافية معاملة \_ نظرائهم في جامعات جمهورية مصر العربية ، • وتنص المادة ١٩٥٥ من قاذين تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٧ على أن « مرتبات رئيس الجامعة ونوابه وأمين المجلس الإعل للجامعات واعضاء هيئة التدريس

وبدلاتهم ومعاشاتهم ومرتبات المدرسين المساعدين والمعيدين وبدلاتهم وقواعد تطبيقها على الحاليين منهم مبينة بالجدول المسرافق ولهدا القانون ، • وقد نصت المادة ٢ من هذه القراعد على أنه ، عند تعيين اعضاء هيئة التدريس أو مدرسين مساعدين أو معيدين ممن كانوا يشغلون وظائف في الحكومة أن القطاع العسام فايهم يحتفظون باخر مرتب كانوا يتقاضونه في هذه الوظائف أذا كان يزيد على بداية مربوط الوظيفة التي يعيدن عليها وبشرط الا يتجاوز المرتب المحتفظ به عن نهاد الربط المقرر للدرجة ٠٠٠ ، ٠

كما استعرضت الجمعية العمومية نص المادة (١) من القانون رقم ٥٣ لسينة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات العاملين بالدولمة والقطاع العام والكادرات الخاصة والذي حزى على أن « تزاد مرتبات العساملين بالدولة و ٠٠٠ والصادر بجدول مرتباتهم قوانين خاصة وكذلك الخاضعين اكادرات خاصة ٠٠٠ والموجودين بالمخدمة في ٢٠ يونية سنة ١٩٨٤ بواقع ستين جنيها سنويا ، وتمنح هذه الزيادة بعد العلاية الدورية المستحقة للعامل في تاريخ العمل بهذا القانون ولو تجاوز بهده الزيادة نهاية ربط الرظيفة المقرر قانونا ٠ كما يزاد الأجسر السعنوي لذوى المناصب العامة وذوى الربط الثابت الحاليين والذين يعينون بعد تاريخ العمل بهذا القانون بواقع سنين جنيها سنويا ، • في حين تنص المادة (٢) من ذات القانون على أن تزاد بداية الربط الأحر السنوي الوارد بجداول أجرر العاملين المنصوص عليهم في المادة الأولى من هذا القانون بواقع ستين جنيها ، · وأخيرا تنص المادة (٣) على أن « يستمر العاملون المنصوص عليهم في المادة الأولى في الحصول على العلاوات الدورية المستحقة بعد تاريخ العمل بهذا القانون بالفئات وفي المواعيد المقررة قانونا وذلك بمآلا يجاوز نهاية ربط الأجر المقرد للوظيفة مضافا اليه الزيادة المنصوص عليها في هذا القانون ، ٠

واستظهرت الجمعية العسمومية من مجموع ما تقدم أن المشرح رغبة منه في تخفيف العبء عن كامل العاملين بالدولة نتيجة للزيادة المطردة في الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة – زاد في القانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٨٤ المشار اليه مرتبات العاملين في الدولة والقطاع العسام والكادرات الخاصة الموجودين بالخدمة في ١٩٨٤/٦/٣٠ براقع ستين جنيها سنويا ، وتأكيدا من المشرع على حقيقة مقصده من الزيادة وانها زيادة حقيقية لا سسورية قرر من ناحية منع هذه الزيادة بعد الملاوة

المستحقة في تاريخ العمل بهذا القاندن ولو تجاوز العامل بهده الزيادة نهاية ربط درجة الوظيفة المقرر قانونا ، ومن ناحية ثانية زاد بداية ربط الأجر السنوى الوارد بجداول أجرر العاملين المخاطبين باحسكام هذا القانون حتى ينعم بها كل من يعين بعد تاريخ العمل به . ومن ناحية ثالثة راخيرة سمح بتجاوز نهاية الأجر المقرر للوظيفة عند منج العلاوة الدورية المستحقة بعد تاريخ العمل بهذا القانون بعا لا يجاوز الزيادة المقررة به ( الستون جنيها ) .

وتلاحظ الجمعية العمومية أنه وان كان المشرع قد نص صراحة في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ ، المشار اليه على تعديل بداية ربط الأجر السنوى الوارد بجداول أجور العماملين المضاطبين باحسكامه بمقدار الزيادة سالفة الذكر · دون نهاية هذا الربط الا أنسه سمم بتجاوز هذا الأخير بذات المقدار واذا كان ذلك بمناسبة منح العلاوات الدورية المستحقة بعد تاريخ العمل بهذا القانون فان الجمعية العمومية واتساقا مع علة الحكم في تقرير هذه الزيادة بسطت بجلستيها المنعقدتين في ١٩٩٢/١٠/٢٧ و ٢/٧/٤٩١ هذا الحسكم بالنسبة على العلاوة التي يستحقها العامل بمناسبة الترقية اذا ما كان مرتبع في تاريخ الترقية يزيد على بداية ربط أجر الوظيفة المرقى اليها ، وتؤكد الجمعية العمومية بجلسة اليوم على وجوب مراعاة ذلك أيضا عند كل حالة يرد فيها ذكر نهاية ربط اجر الوظيفة شان المادة ٢ من قواعد تطبيق الجدول المرافق لمقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، حينما احتفظ لمن يعين في وظائف أعضاء هبئة التدريس والمدرسين المساعدين أو المعيدين ممن كانوا يشغلون وظائف في الحكومة أو القطاع العام بآخر مرتب كانوا يتقاضونه اذا كان يزيد على بداية مرويط - الوظيفة المعينين عليها ويما لا يجاوز نهاية الربط المقرر للدرجة اذ يتعين على جهة الادارة وهي بصدد اعمال هذا النص الا تقف عند نهاية الربط المقرر بجدول المرتبات الملحق بقانون تنظيم الجامعات المشار اليه وانما تضع نصب أعينها الحكم الذي تضعنه القانون ٥٣ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر بما مؤداه الوقوف عند نهاية هذا الربط مضافا اليه الزيادة المقررة بموجب هذا القانون ، والقيل بغير ذلك يتجاهل مقصود المشرع من تقريرها وتأكيده على حقيقة هذه الزيادة وعدم صوريتها ، ويخالف حسكم المادة الثالثة من هذا القانون فيما تضمنته من بيان أن نهاية ربط الوظيفة صار مزيدا بمقدار العلاوة المضافة اليه •

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم أن العروضة حالته أذ عين وظيفة مدرس ، بكلية الشريعة والقانون وكان ممن يشغلون وظيفة في الحكومة ( مصلحة الضرائب ) وبمرتب يزيد على بداية مربوط وظيفة مدرس فانه يحق له الاحتفاظ بمرتبه السابق الذي كان يتقاضاه في وظيفة بالحكومة بما لا يجاوز نهاية الربط المقرر لدرجة مدرس ومقداره مائة وتسعة واربعون جنيها مضافا اليه الزيادة المقررة في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٤ ومقدارها ستون جنيها سنويا وهو قد زاد راتبه بهذه العلارة في وظيفته الأولى ، وهو يحتفظ براتبه المزيد بهذه العلاوة عند تعيينه بالجامعة بشرط الا يجاوز نهاية ربط الدرجة المعين عليها ، وهذه نهاية ربط الدرجة مو نهاية ربط مزيد ومضاف اليه بقيمة العلاوة بالنسبة للمثيل الذي يشغل ذات الدرجة .

#### لذل ك

انتهت الجمعية العمومية لقسسمى الفتسوى والتشريع الى المقية الدكتور / ١٠٠٠ الأسستاذ المساعد بكلية الشريعسة والقانون باسيرط في الاحتفاظ بمرتبه السابق الذي كان يتقاضاه بمصلحة الضرائب بما لا يجاوز نهاية الربط المقرر للدرجة التي عين عليها مضافا اليه الزيادة المنصوص عليها في القانون رقم ٥٣ السنة ١٩٨٤ المشار اليه ٠

ر قتوی رقم £9 فی ۱۹۹۲/۲/۳۸ چنسة ۱۹۹۲/۱/۱۷ ملف رقم ۴۹ ۱۳۹۹ ) •

# ( ۸۸ ) جلسة ۱۷ من بناير سنة ۱۹۹۳

شركات ـ شركات استثماد ـ الزيادة في راس المال ـ ضريبة السفة التسبية ـ اعظه .
المواد ( ۱ ، ۳ ، ۱۱ ) من قانون الاستثمار المسادر بالقانون رقم ۳۳۰ كسنة ۱۹۸۹ .
المادتان ( ۲۰ ، ۷۷ ) من قانون ضريبة السفة المسادر بالقانون رقم ۱۱۱ كسنة ۱۹۸۰ .
المادة الأولى من القانون رقم ۱۱ كسنة ۱۹۹۰ بتعدال بعض احكام قانون ضريبة السفة المسادر بالقانون رقم ۱۱۱ كسنة ۱۹۸۰ سائف الاحر .

تعتم اسهم الريادة في رأس الآل بالاعفا، من ضريبة الدمقة التسبية في ظل قانون الاستثمار وقد ١٩٣٠ لسنة ١٩٩٩ – أساس ذلك : — أن الشرع اعتبر حدوعا استثمارا الاستثمار وقد ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٩ – أساس ذلك : — أن الشرع اعتبر حدوعا استثمارا بالاعتبار واسترواع المقانور وسيقا المحكم الآنانون رقم ١٩٣٠ لسنة ١٩٨٩ بتم مباشرته في مجالات استمدال والسنور وتقديرا من المشرع المورو والارافض الصحوروية والفساعة والسياحة والاسكان والتعبر وتقديرا من المشرع المحمد فالمقد مشروعات في هده المجالات اعلما من الفريبة على الرافاح التجارية وامن الفريبة على الرافاح التجارية وامن الفريبة على الرافات رؤوس الأموال المناول بعسب الأحوال كما اعلما من على الرافات رؤوس الأموال المنافقة ومن الفريبة العامة على الدخل وذلك لمنة خمس مسئوات على المنافقة التسبية المستحق على الأسهم شريبة اللمفة التسبية المستحق على الأسهم المسافقة التسبية المستحق على الأسهم المسافقة المستحق على المسافر المسافرة المنافقة المستحق الدى التأسيس كما تستحق لدى كل اصدار جديد للاسهم الزيادة زاس المال المسافرة المنافقة المستحق لدى المالورة المسلورة المسافرة المنافقة المنافقة المستحق لدى المسافرة المنافقة المستحق لدى المنافقة المستحق لدى المسافرة المنافقة المنا

استبسان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتثريع ان المادة (١) من قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٢٠ اسنة ١٩٨٨ تنص على أن « يكون الاستثمار وفق أحكام هذا القانون في اظار السياسة المامة للدولة وأهداف وأولويات الخطة القرمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك على النحو التالى :

( أ ) بنظام الاستثمار الداخل في مجالات استصلاح واستزراع الأراضي البرر والصحراوية والصناعية والسياحة والاسكان والتعمير • ويجوز لمجلس الوزراء بناء على اغتراح مجلس ادارة الهيئة اضافة مجالات اخرى نتطلبها حاجة البلاد وانشطة اقتصادية تتطلب تقنيات حديثة أو تهدف الى زيادة التصدير أو خفض الاستيراد أو تكثيف استخدام الأيدي العاملة •

( ب ) بنظام الاستثمار في المناطق المرة ٠ و وتنص المادة ٢١) على أنه « يقصد في تطبيق أحسكام هذا القانون : ( أ ) بالمشروع : كل نشاط - أبا كان شكله القانوني - يدخل في أوجه الاستثمار المشار اليها في المادة السابقة وتوافق عليه الهيئة طبقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له ، • كما تنص المادة (١١) من ذات القانرن على انه د مع عسدم الاخسلال بأية اعفاءات ضريبية افضل مقررة أو تتقرر في قانون آخر تعفى أربساح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ومن الضريبة على شركات الأموال بحسب الأحوال • وتعفى الأرباح التي توزعها هذه المشروعات من الضريبة على ايزادات رؤوس الأموال المنقولة ومن الضريبة العامة على الدخل • وتسرى الاعفاءات المقررة في الفقرتين السابقتين لدة خسس سنوات تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الانتاج او مزاولة النشاط بحسب الأحرال ٠٠ وتعفى رؤوس أموال المشروعات ايا كان شكلها القانوني من ضريبة الدمعة النسبية للمدد ذاتها الذكورة فيما سبق اعتبارا من التاريخ المصدد لاستحقاق الرسم قانونا لأول مــرة ، •

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (۸۲) من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۸۰ على أن « تستحق ضريبة سنوية على السندات أيا كانت جهة اصدارها ، وجميع الأسسهم والجصص والاتصبة الصادرة من الشركات المحرية سواء كانت مساهمة ، أو ترصية بالأسهم أو ذات مسئولية محدودة وسواء مثلت تلك الأسهم والحصص والاتصبة والسندات في صكوك أو لم تمثل وسواء سلمت الصكوك لأصحابها أو لم تسلم ۲۰۰۰ وأن المادة (۸۷) تنص على أن « تستحق الضريبة بالنسبة للشركات التي تؤسس أو تزيد رأسمالها بعد أول يناير بنسبة المدة الباقية من السنة مع عدم حساب كسور الشهر ۲۰۰۰ »

ومفاد ما تقدم أن المشرع اعتبر مشروعا استثماريا كل نشاط اقتصادى - أيا كان شكله القانرنى - يقام بنظام الاستثمار الداخلي ويستظل بأحكام القانون رقام ٢٣٠ اسانة ١٩٨٩ يتام مباشرته في مجالات استصلاح واساتزراع الأراضي البور والأراضي الصاحراوية والصناعية والسياعية والاساكان وانتعمير و وتقييرا من المشرع لأمنية القامة مشروعات في هذه المجالات ورعاية منه لها اعفاها من الشريبة على الأرباح التجارية والصناعية ومن الضريبة على شركات الإصوال

بحسب الأحوال ، كما اعفى ترزيعاتها من الأرباح من الضريبة على الردات رؤوس الأموال المنقولة ومن الضريبة العامة على الدخل وذلك لدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال وزاد المشرع من رعايته لتلك المشروعات فأعفاها من ضريبة الدمغة النسبية لمدة خمس سنوات اعتبارا من التاريخ المحدد لاستحقاق الرسم قانونا لأول مرة .

ولما كانت ضريبة الدمغة النسبية تستعق \_ وفقا لأحكام قانون ضريبة الدمغة المشار اليه \_ على الأسهم التي يتم اصدارها لدى تأسيس الشركة ، كما تستعق لدى كل اصدار للأسهم بمناسبة الزيادة في رأس مالها ، بما مفاده أن استعقاق الضريبة لأول مرة ينسحب ليس فقط عند اصدار الأسهم أول مرة عند تأسيس الشركة بل يعتد ليشمل الأسهم التي يتم اصدارها بمناسبة كل زيادة في رأس مالها ، ومن ثم فان مدة الاعفاء الضريبي من ضريبة الدمفة يسرى من تاريخ اصدار السهم جديدة لزيادة رأس مال الشركة ، وبذلك تتمتع اسهم الزيادة في رأس مال الشركة بالاعفاء من ضريبة الدمفة يشرى مال الشركة بالاعفاء من ضريبة الدمفة النسبية في ظل قانون الاستثمار الصحادر بالقانون من ضريبة الدمفة النسبية في ظل قانون الاستثمار الصحادر بالقانون رقس ٢٢٠ لسحة النسبية في ظل قانون الاستثمار الصحادر بالقانون

وجديد بالذكر أنه عملا بحكم المادة الأولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٥ بتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم الما السنة ١٩٩٠ لم تعد السندات والأسبهم والصصعى والانصبة الصادرة من الشركات المصرية سواء كانت مساهمة أو ترصبة بالأسهم أو ذات مسئولية محدودة خاضعة لضريبة الدمغة اعتباراً من أول يناير صنوك أو لم تمثل وسواء مثلت تلك الأسهم والمحصص والاتصبة والسندات في صنوك أو لم تمثل وسواء سلمت الصنوك لأصحابها أم لم تسسلم ما الشركات التي يجرى تأسيسها أو يزاد راس مالها اعتباراً من ٢٤ من مارس ١٩٩٥ فلا تخضع لضريبة الدمغة النسبية نفاذا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٥ المشار اليه ٠

### لذل\_\_\_\_ك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع المي تعتع أسهم الزيادة في راس المال بالاعفاء من ضرببة الدمغـة النسبية في ظل قانون الاستثمار رقم ۲۲۰ لسنة ۱۹۸۹ ·

<sup>.</sup> و فتوی رقم ۹۲ فی ۹۲/۲/۲۸ جلسة ۱۹۹۲/۱/۱۷ ملف رقم ۹۳ ( ۵۹۹/۲/۳۷ ) .

## جلسة ١٧ من يناس سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع \_ نزاع مسئولية تقصيرية \_ اركانها \_. رفض المالية المادتان ( ١٩٦٣ / ١٧٤ ) من القانون المدنى -

المستولية التقصيرية تقوم على ثلاثة عناصر هي الغطة والفرد وعلاقة السببية بيفهما ويكفي لقيام مسئولية التبوع عن الافدار التي يعدنها تابعه بعمله غير المشروع أن يثبت أن العمل غير الشروع وقع من التابع النه تأدية وظيفته أو بسببها - تتوافل علاقة السببية من كان للمتبوع مسلمة فعلية فعية في توجيعه دوانيته وتقوم مسئولية التبوع عن أعمال التابع على أصاص الفطال المقرض في جانب التبوع - اساس نقط أنهان القانوني ويعتبر المتباع على أصاص الفطال بالتضامن كفالة مصدوما القانون - تطبيق .

استنبان للجمعية العمومية القسمى الفتوى والتشريع ان المادة (١٦٢) من القانون المدنى تنص على أن « كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » ، وأن المادة ( ١٧٤ ) تنص على أن « يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حال تادية وظيفته أو بسببها ، وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له علم سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه »

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المسئولية التقصيرية تقوم على ثلاثة عناصر هي الخطأ والضرر وعلاقة اسببية بينهما ويكلى لقيام مسئولية المتبوع عن الأضرار التي ويحدثها تابعه بعمله غير المشروع أن يثبت أن العمل غير المشروع وقع من التسابع أثناء تأدية وظيفته أو بسببها وتتوفر علاقة السببية متى كان للمتبوع سلطة غعلية في توجيهه ورقابته وتقوم مسئولية المتبرع عن أعمال تابعه غير المشروعة على أساس الخطأ المفترض في جانب المتبوع في مراقبة من عهد اليهم بالعمل وفي توجيههم وهي مسئولية مفترضة في أساسها إلى فكرة الضمان القانوني ويعتبر المتبوع في حكم الكفيل بالتضامن كفالة مصدرها القانوني

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٩٢ تسبب العمال التابعون لمرفق مساه الاسكندرية في قسطع واتلاف مواسيير الكابلات التليفونية المارة بشارع الجزائر امام 19 اثناء القيام باعمال الحفر لمد مواسير المياه لاحسلال وبجديد شبخات المياه بالمنطقة ، وتحرير عن ذلك المحضر رقم ١٩٦١/١/١٢ ادارى قسم شرعه المهنب ، بيد انه وقد ثبت أن الهيئة العامة لمرفق مياه الاسحديية قامت ياصلاح الملهيات التي نجمت عن الحادث ونم على موجبه جبير الاشرار التي لحقت بمنشات الهيئة عين ، فعن تم لا يسوع بها أن نعائب تقديرية تم الحجاء تنقيذها لحين تنفيذ مشرع اخر بالمنطقة وبمقولة ان الاصلاحات التي إجراها المرفق غير مطابقة للمواصفات سيما وإن الهيئة اللها بعد اصلاحها بمعرفة مرفق مياه الاسكندية والا كن المهل بمير اللهيئة على حساب الشرخة غير مشروع ، الأمر الذي تغدر معائبه المهيئة بالزامة أداء مبلغ ١٩٥٥ جنيها قيمة أصلاح التلقيات المقال التي مطالبه الهيئة بالزامة أداء مبلغ ١٩٥٥ جنيها قيمة أصلاح التلقيات المسائلة بالرائمة أداء مبلغ ١٩٥٥ جنيها قيمة أصلاح التلقيات

### لالسلك

انتهت الجمعية العمومية لتسسمى الفتوى والنشريع الى رفض المطالبة المقدمة من الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالزام مرفق مياه الاسكندرية أداء مبالغ ١٥٨٥٠ جنيها (خمسة عشر الفا وثمانمائة وخمسين جنيها ) قيمة التلفيسات التي أصسابت منشاتها •

ر فتوی رقم ۹۷ فی ۱۹۹۲/۲/۸ جلسة ۱۹۹۲/۱/۱۷ ملف رقم ۳۰۰٤/۲/۳) .

### مجلسة ١٧ من بناس سنة ١٩٩٦

الجمعية المعومية للنسقى اللتوى والتشريع ـ تراج ـ عدم اختصاص ٠٠٠ المادة ( ١٩٦٧ ) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ كسنة ١٩٧٣ ٠

المشرع قرر اصلا عاما متنضاه اختصاص الجمعية المعومية لقسمي القتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المتازعات التي تنشأ بين المسالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها ويعض وهي من اشخاص القانون العام – تتيجة ذلك : الجمعة المعومية لا تختص بنظر المنازعة التي تمثل فيها هيئة الإوقاف ياعتبارها نائبة عن الوزير ناظر الوقف – سبب ذلك : نشاط الهيئة في قيامها على شئون الأموا الموقوفة انها هو نشاط ناظر الوقف وهو من أشخاص القانون الطاص فلا يتحقق للهيئة بهذه المثابة الوصف القانوني التحكيب في المادة 71، د سائلة الدكر – تطبيق .

استنبان للجمعية العمومية المسمى الفترى والتثريع ان ان المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة تنص على انه و تختص الجمعية العمومية القسمى الفتوى والتثريع بابداء الراى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : · · · · · · · ، المنازعات التي تنش بين الوزارات او بين المسالح أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون راى الجمعية العمومية القسمى الفتوى والتثريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين ء ·

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع قرر في المادة الذكر اصلا عاما مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية القمعي اللغترى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين المهيئات الحسامة أو بين الهيئات الحلية أو بين المهيئات الحمالح المسامة أو بين الهيئات الحلية أو بين الجهات بعضها وبعض وهي من أشخاص القانون العام ومن ثم فان الجمعية العمومية لا تختص بنظر المنازعة التي تمثل فيها هيئة الاوقاف في قيامها على شئرن الأموال الموقوة انما هو نشاط الهيئة في قيامها على شئرن الأموال الموقوة انما هو نشاط ناظر الوقف القانوني الذي تتطلبه المسادة ٢٦/د المسار اليها في جميع المراف النزاع لكي ينعقد المتصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والمثيريع بنظر النزاع ، و منحيث أن النزاع الماثل بين هيئة المجاري

والصرف الصحى وهيئة الأوقاف بصفتها نائبة عن وزير الأوقاف ناظر الوقف بشأن القيمة الايجارية للأرض السترلى عليها بمعوفة هيئة الصمى مما يخرج عن اختصاص الجمعية العمرمية لقسمي الفتوى والتشريع ولا يغير من ذلك احالة النزاع من محكمة استئناف طنطا طبقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات واساس ذلك أن الجمعية العمومية لا تعد محكمة بالمعنى الذي عناه المشرع في المادة ١١٠ من قانون المرافعات والاحالة لا تكون الا بين محكمتين تابعتين لجهة قانون المرافعات والجمعية العمومية ليست محكمة وانما هي جهة فترى حدد القانون اختصاصها ووسائل اتصالها بالمنازعات التي تعرض عليها ٠

### 

انثهت الجمعية العمرميسة لمقسسمى الفتسوى والتشريع الى عسدم اختصاصها بنظر النزاع الماثل ·

( کتوی رقم ۹۸ فی ۹۸ ۱۹۹۲/۲/۸ جلسة ۱۹۹۲/۱/۱۷ ملف رقم ۹۸ کار۷۹۲/۳۷ ) .

# جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة \_ التعيين في الوظائف القيادية \_ حساب مدة الخبرة السابقة . المادة ( ۱۰ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة \_ المادة ۲/۲۷ من ذات القانون المدل بالقانون رقم ۱۱۰ لسنة ۱۹۸۳ ،

قراد لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ( ١ ) لسنة ١٩٨٠ ٠

القانون رقم ( ° ) لسنة ١٩٩١ في شان الوظائف المدنية القيادية في الجهاز الاداري للدولة -

احقية المعينين طبقا للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ السائف الاشارة اليه في حساب مدة الفجرة السابقة الزائدة طبقا للمادة ٢/٣٧ من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٨ في حالة توافر شروطها – سبب ذلك : ان شاخل الوظائف الا المهادية بالمجهاز الادارى للدولة وان تفردوا يقواعه خاصة في مجال تعيينهم بهذه الوظائف الا انهم ما انفقوا عاملين بانجهاز الادارى للدولة يتنظم وضعهم اللائحي المواعد الواردة ينظام العاملين بالدولة المصادر بالعانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ومن بينها الاحكام الفاصة بضم معد الخيرة الزائدة ـ تطبيق ٠

تبين للجمعية العمومية أن المدة ١٥ من قانون نظام العاملين المدين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسسه ١٩٧٨ تنص على أن « يكون التعيين ابتداء في ادني وظائف المجموعة النوعية الواردة في جدول وظائف الوحدة ويجوز التعيين في غير هذه الوظائف سدواء من داخل الوحدة أو من خارجها في حدود ١٠٪ من العدد المطلوب شغله من وظائف كل درجة طبقا للقواعد والشروط التي تضعها لجنت شئون الخدمة المدنية ١٠٠ و تنص المادة ٢٧ من ذات القانون المعدلة بالقانون رقم ١١٥ السنة ١٩٨٧ في فقرتها الثانية على أن « تحسب مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشخل الوظيفة على أساس أن تضاف الى بداية أجر التعيين عن كل سسنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بحدد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها العامل بشرط أن تكون تلك الخبرة متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة المن عليها العامل وعلى الا يسبق زميله المين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الفرضي لبداية في ذات الجهرة من دعيث الاقدمية في درجة الوظيفة أو الأجر .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع اسدتن أصدلا ساما مقتضــــــاه أن يكون التعيين في أدنى وظائف المجموعة النوعيــــــة الواردة في جدول وظائف الوحدة • واستثناء من هذا الأصل العام أجاز التعيين في غير هذه الوظائف سراء داخل الوحدة أو من خارجها عى حدود ١٠٪ من العدد المطلوب شغله من وظائف كل درجة ، وناط بنجنه شنزن الخدمه المدنيه وضع العواعد والشروط التي ننيع في هدذا انشان حیث صدر قرارها رقام ۱ لسنه ۱۹۸۰ رکان من بین هنده القواعد الا نقل مده - الخبرة العمليه للمرشح عن مجموع المدد البينية اللازم فضاؤها في وظائف الدرجات الادنى من الرظيفة المرشح لهاا وقف لحل مجموعة بوعية على حدة وبدءًا من درجة بداية التعيين لها • رمن ناحية اخرى فقد اوجب المشرع حساب مده للحبره العملية اللي دزيد على مدة الخبرة المطلوب تواعرها لشخل الوظيفة على اساس ان يضف الى بداية اجر النعيين علارة من علارات الدرجة العين عليها عن كل سنة من السنوات الزائدة ويحد اقصى خمس علاوات ، وذلك متى توافر شرطان أولهما أن تنفق مدة الخبيرة مع طبيعية عميل الوظيفة المعين عليها العامل وثانيهما الايسبق زميله المعين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الفرضي لبداية الخبره المحسوبة سواء من حيث الأقدمية في درجة الوظيفة أو الأجر •

كما تبين للجمعية العدىمية انه باستقراء احسكام السقانون رقم ه السينة ١٩٩١ في شأن الوظائف المدنية القيادية في الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام ولائحته التنفيذية يبين أن المشرع نظم قواعد واجراءات شيغل الوظائف المدنية القيادية في الجهاز الادارى للدولة التقصيل بدءا من الاعلان عن شغل الوظائف وانتهاء بصدور قدرا التعيين حسب الاسبقية الواردة في الترتيب النهائي للمنتفعين وليس من شأن هذا التنظم الذى هو في مجمله قواعد اجرائية والذى لم يتناول القائرن رقم ه ما يتنافى أو يتمارض مع ضم مدد الضبرة العملية الزائدة عن المدارية وفقا لنظام العاملين المحنيين بالدولة باعتباره الشريعة العامة للتوظف التي يتعين الرجوع اليها لتصديد الوضع التاتري لهذه المطافة من العاملين .

والحاصل أن شاغل الوظائف القيادية بالجهاز الإداري للدولة وان تفردوا بقواعد خاصة في مجال تعيينهم بهذه الوظائف تكفيل بسانها القانون سالف الذكر الا أنهم ما انفكرا عاملين بالجهاز الاداري للدولة ينتظم وضعهم اللائحى القواعد الواردة بنظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ومن ضعنها الأحكام الخاصة يضم مدد الخبرة الزائدة على النحو السالف ذكره والتي لا يتأبي تطبيقها مع احسكام التعيين الواردة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية - والقول بغير ذلك يفضى الى اهدار حق من حقوق هذه الطائفة من العاملين وهو تخصيصا الحكام القانون دون مقتضى . ويعنى التفرقة من هذه الطائفة من العاملين وغيرهم بما لا وجه لاعماله الا في حدود ما اشتمله القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية من أحكام وهي تتحد في طريقة شمفل الوظيفة القيادية ومدة هذا الشغل وينبغي الأخذ في الاءتبار آن شغل الوظيفة القيادية قد حددها القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ بثلاث سنوات على الاكثر يجرى بعدها اعادة النظر في شغلها الأمر الذي يتعين معه حساب هذه المدة من تاريخ صدور قرار النعيين وليس من تاريخ الفرض التي ترجع اليه ،قدمية من لديه حبرة عمليه زائدة اذ أن القرل بغير ذلك فيه تقصير للمدة التي يجوز للمعين شغلها في حدما الاقصى ( ثلاث سنوات ) ، والحاصل أن التعيين في أحد الوظائف القيادية وفقا لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ولاتحته التنفيذية لا تخل بحق المعين في حساب مدة خبرته العملية الزائدة وفقنا لنص المادة ٢/٢٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وذلك على التفصيل السابق •

#### لذلــــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتثريع الى الحقية المعينين طبقا للقانون رقم ٥ لسمنة ١٩٩١ في حصاب مدة الخبرة الزائدة طبقا للمادة ٢/٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسمنة ١٩٧٨ في حالة توافر شروطها ٠

<sup>(</sup> فتوی رقم ۹۹ فی ۱۹۹۲/۲/۸۸ جلسة ۱۹۹۲/۱/۱۷ ملف رقم ۹۲۶/۳/۸۲ ) ۰

## چلســة ۱۷ من يئاير سنة ۱۹۹٦

أموال عامة ــ الانتفاع بالمال العام ــ تعنى ــ ازالته ٠ المادتان ( ٨٧ ، ٨٨ ) من القانون المدنى ٠

الأصل في ملكية الدولة أو مصالحها أو هيئاتها العامة أنها ملكية عامة تنفيا منها أدارة المرافق العامة التي تضطلع بأعبائها وأن الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل صبب ذلك : أنه لا يخرج عن كونه استمالا للعال العام فيما أعد له ـ نقل الانتفاع بالمال العام بين أشخاص القانون العام يكون منقر الانراف الادارى عليه ولا يعد ذلك من فييل التول عن أموال الدولة أو التعرف فيها صبب ذلك : خروج الأموال العامة من دائر، الماملات العام بعنابل ـ شرط ذلك : موافقة المجهة المستليدة \_ تطبيق ،

استبان للجمعية العمومية لقسسمى الفتوى والتشريع ان المدة ( ۸٧ ) من الغانون المدى نص على ان « تعتبر اموالا عامله » العمارات والمنفولات المى للدرية أو بالاشتحاص الاعتبارية العسامة » والني بحرن مخصصه للقعبة عامة بالفعل ، و بعقبهى قدون ،و مرسوم أو فرار من الرزير المختص \* وهذه الاموال لا يجوز النصرف فيها أو الحجر عليها أو المختل عليها أو المختل الإموال العامة صفتها العامة بانتهاء مخصيصها للمنفعة العامة \* أو بالنهاء أو بانتهاء الغرض الذي من أجلة خصصت تلك الامسوال للمنفعة العامة العامة ، أو بالتهاء الغرض الذي من أجلة خصصت تلك الامسوال للمنفعة العامة ،

ı

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن الأصل في ملكية الدولة أو مصالحها أو هيئاتها العسامة أنها ملكية عامة تتغيا منها ادارة المرافق العسامة التي تضطلع بأعبائها ، وأن الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه لا يخرج عن كونه استعمالا للمال العسام فيصا أعد لمه ، ويكون نقسل الانتفاع به بين أشخاص القانون العسام بنقسل الاشراف الادارى على هسدة الأموال بدون مقابل ولا يعسد ذلك من قبيل النزول عن أموال الدولة أو التصرف فيها ، فالأملاك العسامة تخرج من دائرة الماملات بما نص عليه من عدم جواز بيمها أو التصرف فيهسا .

واستثناء من هذا الأصل يكون للجهة العامة أن تقرر أن يكون الانتقاع بالمال العام في الفرض الذي أعد له بمقابل شريطة أن يكون أداء هذا القابل رهينا بموافقة الجهة المستفيدة • ولا يعد هذا الاتفاق تأجرا بل هو عقد انتقاع بمال عام تسرى عليه القواعد العامة في العقود من ضرورة الالتزام بما انعقدت عليه ارادة الطرفين •

ومن حيث الثابت من الأوراق أن الهيئة القومية للبريد انفقت مع الهيئة القرمية للاتصالات السلكية واللاسلكية على الانتفاع بقطمة أرض من أملاكها لاقامة مكتب مؤقت لسينترال مدينة الخارجة بمخافظة الرادى الجديد وإذا انقطعت المنفعة العامة على هذه الأرض بنقال السنترال الى مقره الجديد وقامت الهيئة القرمية للاتصالات السلكية واللاسلكية بتسليمها لهيئة البريد دون الفرف القاسامة بحسرم مكتب البريد دون اذن أو تصريح بذلك فمن ثم يضحى هذا التصرف تعديا على أملاك الهيئة القومية للبريد دون مسرغ أو سند من القانون يتعين ازالته ورد الأرض ـ اليها ، مع مراعاة أحكام الالتصاق المقررة في القانون للدني فيما يتعلق بما تم بناؤه من غرف على الأرض المعتدى عليها الدني فيما يتعلق بما تم بناؤه من غرف على الأرض المعتدى عليها

#### اذا\_\_\_\_ائا

انتهت الجمعية العمومية لقسمه الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة القومية لملاتصالات السملكية واللاسلكية برد قطعة الأرض موضوع النزاع الى الهيئة القومية للبريد ·

( فتوی رقم ۱۱۳ فی ۱۹۹۲/۲/۱۸ جلسة ۱۹۹۲/۱/۱۷ ملف رقم ۲۰۰۲/۲/۳۲ ) .

# (AT)

## جلسـة ١٧ من داير سنة ١٩٩٦

مسئولية المعبرية \_ شيوع اللعل \_ قيام علاقة التبعية \_ توافر عناص المسئولية التقصيرية \_ تعويض •

ـ المادتان ١٦٣ ، ١٧٤ من القانون المدنى •

المسئولية التقصيرية تقوم عل اركان ثلاثة الخطا والفرر وعلاقة السببية بيتها تقوم مسئولية التبء عن الفرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع على اساس مقادر الذيكم القيام هذه المشئولية البات وقوح العمل غير المشروع من التابع حال تادية وقيلته وبسببها وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المشروع حرا في الحتيار تابعه متى تالت له عليه مسلطة ولحلة في الاشراف والتحده عن المشروعة ولمن قبلت المشروعة والمن المشارعية عن اعدال تتحقق مسئوليته بناء على المائية واحب الباته لا بناء على خلال المشروعة على المائية واحب الباته لا بناء على خلال المقرض على الماض مائية المناس بالتهم المشيوع الماض بين عدد من الأوادة من تشملهم جميعا علاقة التبعية لوزارة الدفاع لا يهتم من توافر عناصر المسئولية التقصيرية في جانبهم ما تطبيق و

استبان للجمعية العموميسة لقسسمى الفتوى والتشريع ان المادة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على أنه و كل خطأ سبب ضررا للفير يلزم من ارتكبه بالتعويض ، كما تنص المادة ١٧٤ من ذات القانون على انه و يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تادية وظيفته أو بسببها وتقوم علاقة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له علمه سلطة فعلية في وقابته وفي توجيهه ، \*

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المسئولية التقصيرية طبقا للمادة ١٦٣ من القانون المدنى تقوم على أركان ثلاثة مى الخطا والضرر وعلاقة السببية بينما تقوم مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يعدثه تابعه بعمله غير المشروع طبقا لنص المادة ١٧٤ من القانون سالف الذكر على اساس مفاير اذ يكفى لقيام هذه المسئولية اثبات وقرع العمل غير المشروع من تابع حالة تاديه وظيفته وبسببها وتقوم رابطة التبعية ولى لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في الاشراف والترجيه وعلى ذلك فان مسئولية المتبوع عن المعال تابعه غير المشروعة هي مسئولية مدها العمل غير المشروعة هي مسئولية مدها العمل غير المشروع وهي

لا تقوم فى المتبوع الاحيث تتحقق مسئوليته بناء على خطسا واجب الثباته لا بناء على خط مفترض ·

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على واقعات النزاع فانه لما كان الثابت من الأوراق أن حرق كال التليفون المملوك للهيئة واتلافه ، انما كان بسبب قيام أفراد وحده الفوج ٧٠٠ مياه التابعين للقوات المسلحة بعفره عميقة بطريقة عشوائية بجوار قسم الخدمة بالوحدة المذكورة حيث وضعوا بها مخلفات قمامة اشعلوا فيها النيران ، مما أدى الى حديث التلفيات المشار اليها ، وهو ما ورد بأقوال الجندى اسماعيل مرسى اسماعيل أحد أفراد الفوج ٧٠ بمحضر الشرطة المحسور عن الحادث حيث ذكر أنه وزملاءه قاموا بعمل نظافة في مكان عملهم بالنقطة وتم تجميع القمامة بعفرة بجرار الخدمة لوجود شعابين وفتران في المكان وبهم اشعلوا النار في هذه القمامة ولم يشاهدوا أية كوابل .

ومن حيث أن القدر المتبقى بشأن هذا الحادث هو تسبب أفراد الوحدة المذكورة فيه رمن ثم تكون وزارة الدفاع هى المسئولة عن التلفيات التي نجمت عنه ولا يؤثر من ذلك حكم البراءة الصادر لحالم الجندى سالف الذكر اذ أن قضاء النقض استقر على أنه يكفى في مساءلة المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة أن يثبت أن الحادث قد نتج عن خطأ التابع ولو تعذر تعيينه من بين تابعيه •

والحال أن حكم براءة المتهم الذكور أنما تأسس على عدم اقترافه الفعل بشخصه ، ولكنه سحل شبوء هذا الفعيل بين عدد من الأقواد معن تشملهم جميعيا علاقة التبعية لوزارة الدفاع ، ومن ثم تتوافر عناصر المسدلية التقصيرية في حانبهم الأمر الذي يتعين معه الزام القوات المسلحة بقيمة اصلاح التلفيات التي تكبدتها الهيئة ، هي مبلغ ٢٠٦٤ حده .

#### 4\_\_\_\_131

انتهت الجمعية الععومية لقسسمى الفتيرى والتشريع الى الرام رزارة الدفاع بأن تؤدى الى الهيئة القومية للاتصالات السلكية والاسكلية مبلغ ٣٠٦٤ جنيه قيمة ما تكبدته فى اصلاح ما لحق بمنشآنها من تلقيات فى الحالة المعروضة ·

<sup>· (</sup> فتوی رقم ۱۳۳ فی ۱/۲/۲/۲۶ جلسة ۱۹۹۲/۱/۷۷ ملف رقم ۲۲۱۸/۲۲۲۲ ) · ·

# (42)

# جلسـة ١٧ من يناير سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة \_ ضيم مدة الخدمة المسكرية والالزامية \_ حســاب مدة الاستبقاء \_ مدة الاستدعاء \_ قيد الزميل •

المُادة ( ££ ) من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٠ بشان قانون الغدمة المسكرية والوطنية •

المواد ۱۷ ، ۱7 ، ۱۲۰ ، ۱۲۰ من القانون رقم ۲۳۶ لسنة ۱۹۰۹ المصدل بالقانون رقم ۱۳۲ لسنة ۱۹۲۶ •

ضابط الاحتباط من طاقة المبتدين ذوى الأوهلات يعد طوال فترة خدمته المسكرية الالابهاء ـ بعا فيها مدة الاستبقاء في ذات الركز القانوني لقربته المبتدية حسبب دلك: ان أساس الزامهها بالطفعة المسكرية مو فانون الخدمة المسكرية ـ تتبجة ذلك : حساب مدة خدمته المسكرية بعا فها مدة الاستبقاء يقيد بقيد الزميل الوارد بالمادة £ك الكشار اليها ـ الابتدعاء بالنسبة عام المنافقة المجتدين ذوى المؤهلات يتم بعد انتهاء مدة الخدمة المسكرية الالاستدعاء الى مدة الخدمة المدنية اذا ما عين المستدعاء في وظيفة عامة بعد انتهاء مدة الاستدعاء لى مدة الخدمة المدنية اذا ما عين المستدعاء في وظيفة عامة بعد انتهاء مدة الاستدعاء ـ تطبيق في وظيفة عامة بعد انتهاء مدة الاستدعاء ـ تطبيق في وظيفة عامة بعد انتهاء مدة الاستدعاء ـ تطبيق في وظيفة

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريم في افتاؤها من وجوب مراعاة قيد الزميل عند ضم الخدمة العسكرية للضباط الاحتياط من طائفة المحندين ، كما استعرضت نصوص القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شان خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسسنة ١٩٦٤ ونصبوص قانون الضدمة العسكرية والوطنية الصمادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك ١٠ أن ضابط الاحتياط من طائفة المجندين ذوى المؤهلات يعد طوال فترة خدمته العسكرية الالزامية بما فيها مدة الاستبقاء في ذات المركز القانوني لقرينه المجند كجندي ، من ناحية أن أسهاس الزامهما بالخدمة العسكرية هو قانون الخدمة العسكرية ، وعليه فان حساب مدة الخدمة الالزامية له بما فيها مدة الاستبقاء في مدة خدمته المدنية عند تعيينه في احدى الجهات المشار اليها في المادة ٤٤ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ يتقيد بقيد الزميل المنصرص عليه في ذات المادة ، فلا يجرز أن يترتب على حساب هذه المدة أن تزيد اقدميته أو مدد خبرته على الأقدمية أو مدد الخبرة التي لزميله في التخرج دممن عين معه ال قبله في ذات الجهة اذ أن ما ورد في قانون قواعد خدمة الضسباط

الاحتياط من رجوب ضم مدد استدعائهم في الوظائف العامة السيابقة على التعيين في تلك الوظائف دون اشارة الى قيد الزميل لا ينصرف الى مدد الخدمة الالزامية ، كما لا ينصرف الى مدد الاستبقاء بميد تمام مدة الخدمة الالزامية التي عالجتها المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية الوطنية • وآية ذلك أن المشرع في القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديله بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ نص في المادة ٦٦ على ضم مدة الاستدعاء لضباط الاحتياط في الوظائف العامة ، ألا أن هذا الحكم يفترض انتهاء خدمة المحند كضابط احتباط محند بميا فيها مدة استبقائه ثم استدعائه للخدمة بالقرات السلحة كضباط احتياط، أى يفترض وجود فاصل زمني بين مدة الخدمة الالزامية بما فيها مدة الاستبقاء وبين مدة الاستدعاء ، يؤكد ذلك أن المشرع في المادة ١٢٥ من القانون المشار اليه عين الصالات التي يتم فيها الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة ( التدريب ، حضور دورات ) ، كما حظر في المادة ١٦٥ على ضابط الاحتياط التخلف عن الاستدعاء وأوجب في المادة ١٧ أن يرتدى الضابط عند استدعائه الملابس العسكرية للضباط العاملين بالقوات السلحة ، مما يبن منه أن السندعي كضابط احتياط سبق أن انتهت خدمته الالزامية ثم استدعى ، وهـذا يعنى أن الاستدعاء بالنسبة الى طائفة المجندين ذوى المؤهلات المشار اليها فى القانون رقم ١٢٧ لسينة ١٩٨٠ يتم بعد انتهاء مدة الخدمة العسكرية الالزامية وفي هذه الحالة تضم مدة الاستدعاء الى مدة الخدمة المدنية أذا ما عين المستدعى في وظيفة عامة بعبد انتهاء مدة الاستدعاء ٠

والحاصل أن ما أتصل ياخذ حكم ما أتصل به ، وما أنفصل يستقل بوضعه الخاص ومن ثم فأن مدة الاستبقاء أذا ما أتصلت بالخدمة الالزامية فأنها تأخذ حكمها من وجوب التقيد بقيد زميل التخرج ، أما أذا أستدعى ضابط الاحتياط بعد فترة من أنتهاء خدمته الالزمية واستبقائه فأنه يكون من حقه ضمها لمدة خدمته المدنية أذا ما عين بعد أنهاء مدة الاستدعاء ،

وبتطبيق ما تقدم على حالة السيد / حمد صالح محمد عثمان يبين أن مدة خدمت المسكرية الالزامية لم تنفصم عن مدة استدعائه الى الاحتباط بفاصل زمنى الأمر الذي يتعين مصه على جهة الادارة مراساة التقيد بقيد الزميال المنصوص عليه في المادة ٤٤ من

القانون رقبم ۱۲۷ لسنة ۱۹۸۰ عند ضم مدة الاستدعاء كضابط احتياط تأكيدا لما صدر عن الجمعية العمومية من افتاء سابق لم يطرأ من الموجبات ما يقتضى العدول عنه •

### لدلـــــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتدى والتثريع الى وجوب مراعاة قيد الزميل عند حساب مدة الخدمة العسكرية رمسدة الاستدعاء كضابط احتياط للسيد / ٠٠٠٠ ضمن مدة خدمته بهيئة الطربة ٠

ر فتوی رقم ۱۳۵ فی ۱۹۹۲/۳/۴ جلسة ۱۹۹۲/۱/۱۷ ملف رقم ۱۳۰/۳/۸۲ · ·

THE PARTY OF THE P

## حلسة ٧ من فيرابر سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية لقسمى المُلتوى والتشريع بـ طلب عرض النزاع بـ صاحب السمّة • المادة ٦٦ من قانون مجلس المولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ •

اختصاص الجمعية المعومية لقسم. القتوى والتشريع بابداء الراى في المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية لا ينطقه الا ادادا احيلت المسائة على الجمعية المعومية من حددهم النمى على سبيل الحصر وهم دئيس الجمهورية ورئيس الهيئة التشريعية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس مجلس الدولة ـ تنيجة ذلك : لم يطول النمى غير مؤلاء احالة علم المسائل او بعضها الى الجمعية العمومية ـ ليس للجمعية الم التراك رسمه القانون ـ تطبيق •

استبان للجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريسع أن المادة ٢٦ من تانون مجلس الدولة رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن تختص الجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى في المسائل والموضوعات الآتية :

إلى المسائل الدولية والدينة، به والتشريعية وغم ها من المسائل

التانونية التى تحال اليها بسبب أهبيتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة .

. « .... ( ب )

واستظهرت الجمعية العبوبية من النص المتقدم أن اختصاص الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع بابداء الراى فى المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية لا ينعقد الا اذا احيلت المسائل على الجمعية العمومية من حددهم النص على سبيل الحصر وهم رئيس الجمهورية ورئيس الهيئة التشريعية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس مجلس الدولة ولم يخول النص غسير هؤلاء احالة هذه المسائل أو بعضها إلى الجمعية العبوبية ، ومن ثم مغلا يسوغ للجمعية العبوبية ، ومن ثم مغلس سوغ للجمعية العبوبية ، ومن ثم

الدولة ان تخوض نبها طلب نبه الرأى اذا ورد عن غير السبيل الذى رسمه التانون .

# لنلسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم تبول طلب الرأى المائل .

ر فتوی رقم ۱۰۶ فی ۱۹۹۳/۳/۱۳ جلسة ۱۹۹۳/۳/۷ ملف رقم ۲۰/۱/۰۸ ) ۰

# ( ٩٦ ) جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٣

الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع ـ نزاع ـ طلب عرض النزاع ـ صاحب الصفة -

المادة ٦٦/د من قانون مجلس النولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ٠

الشرع قرر اصلا عاما من مقتضاه اختصاص الجمعية المهومية اقضمى القنوى والتشريع دون غيرها بالقصل في المكازعات التي تشنا بين الوزاوات أو بين العالج العلمة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بضمها البيض واختصاص الجمعية المعومية في هذا الشنان هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحهاية العطوق وهل المتازعات وقد حدد القانون وسائل اتصالها بالمنازعات التي تعرض عليها كيما تتحرك ولايتها ويستنهض اختصاصها ومن ذلك أن بقدم طلب عرض النزاع على الجمعية المعومية مباشرة من صاحب الصفة في التفافي طبقا للقانون وأن يوجهه ألى من يمثل الجهة الموجه اليها فانونا حبيب ذلك : أن الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية العطوق — تطنيق — بيب ذلك : أن الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية العطوق —

استبان للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريص ان المادة ( ٦٦) من قانون مجلس الدولة رقم ٧) لسنة ١٩٧٢ ننص على ان دختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء السراى مسبباً في المسائل والموضوعات الآتية : ٠٠٠٠٠ ( د ) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات او بين المسالح العلمة او بين المهيئات العلمة او بين الموسمات العلمة او بين المهيئات العلمية او بين المهيئات العامة او ويضمها البعض ، ويكون راى الجمعية العمومية لقسمى الفتسوى ويصفها البعض ، ويكون راى الجمعية العمومية لقسمى الفتسوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانبين » ، وأن الملدة ( ١ ) سن ترار رئيس الجمهورية رتم ١٣٦١ لسنة ، ١٩٦١ بانشاء معهد التخطيط التومى تنص على ان « يعين مدير المعهد بقرار من رئيس الجمهوريسة بناء على عرض رئيس مجلس الادارة ويختص بالآتى : ٠٠٠٠٠٠٠ بناء على عرض رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٦ لسنة ١٦٦٦ باعتبار المهد هيئة علمة .

وبغاد ما تقدم أن المشرع قرر أصلا عاماً من مقتضاه اختصاص دجمعية العمومية لقدمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسالح العاسة أو بين المهنات العامة أو بين الهيئات المطية أو بين هذه الجهات بعضها البعض ، واختصاص الجمعية العبوبية في هذا الشأن هو بديل عسن استعبال الدعوى كوسيلة لحياية الحقوق ونفض النازعات وقد حدد التانون وسائل اتصالها بالمنازعات التي تعرض عليها كيما تتحسرك ولايتها ويستنهض اختصاصها ومن ذلك أن يقدم طلب عسرض النزاع على الجمعية العبوبية بباشرة من صاحب الصفة في التقاضى طبقاللقانون وأن يوجهه الى من يمثل الجهاة الموجه اليها قانونا ، ذلك أن الصفة شرط لتبول الدعوى او بديلها من وسائل حماية الحقوق .

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن طلب عرض النزاع المائل لم يقدم من رئيس مجلس ادارة المهد صاحب الصفة في التقاضي قانوناً عنها، كنهن ثم تمن عدم قبوله -

#### اذلك

انتهتَ الجمعية العموميـة لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلب النزاع المائل .

ر فتوی رقم ۱۰۶ فی ۱۹۹۲/۲/۱۳ جلسة ۲۹۹۳/۲/۷ ملف رقم ۲۲۲۱/۲/۳۲ ) ·

## حلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

الجمعية المهومية لقسمي الفتوى والتشريع ـ نزاع ـ كزاع حول زيادة أجرة أماكن مؤجرة لقبر اغراض السكني ـ عدم اختصاص

المادة ( ٦٦ /د ) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ •

الأصل هو اختصاص الجعية العبومية لقسمى اللتري والتشريع بالفسل في المنازعات المن تنشأ بين الوزارات أو المسالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين المهيئات المسلمة عن ذلك : المشرع في القانون رقم ٩٠٠ لسنة ١٩٧٠ أعمل بالقانون رقم ٩٠٠ لسنة ١٩٨١ خرج على هذا الأصل فيها تعلق بالمنازع التي تنشأ عن تطبيق احكامه فناط الاختصاص باللهصل فيها الى المنازع دون غيرها – تطبيق و

استبان للجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريسع أن المادة ( ٦٦ ) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسسنة ١٩٧٢ تنص على أن المسائد الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الراى في المسائل والموضوعات الآتية : ..... ( د ) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسالح العامة أو بين الميئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين المهيئات العامة أو بين المؤسسات ويكرن راى المجمعية العمومية لقسمي الفترى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانبين ، وأن المادة ( ٥ ) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر المعدل مالحاكم العادية دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق الحكام هذا القانون » .

واستظهرت الجمعية العبوبية مها تقدم أنه ولئن كان الأصل هو المتصاص الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريسع بالفصل في المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو المسالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هسذه الجمات بعضها البعض الا أن المشرع في القانون رقم ؟ لسفة ١٩٧٧

المدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليهما خرج على هذا الاصل فيها يتعلق بالمنازعات التي تنشأ عن تطبيق احكامه ، منساط الاختصاص بالفصل غيها الى المحاكم العادية دون غيرها .

## اذا\_ك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريسع الى عسدم اختصاصها بنظر النزاع المائل .

( فتوی رقم ۱۰۸ فی ۱۹۹۲/۲/۱۱ جلسة ۱۹۹۲/۲/۷ ملف رقم ۲۳۰۰/۲/۳۲ ) ۰

# (AA)

## جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بـ نزاع بـ نزاع مطروح على القضياء يـ عدم ملاءمة ابداء الراي .

اذا كان هناك نزاعا يتعلق بالموضوع معروض على القضاء اضافة الى ان هناك احكاما صادرة أمسالح بعض المواطنين ضد الوزارة بشان بعض التعرفات التى اجرتها المعاطفة على اجزاء من قطعة الارض ــ نتيجة ذلك : من غير الملائم ان تغوض الجمعية العمومية فيما طلب فيه الرأى تقديرا للاجراءات الفضائية التى اتغذت بشانه .. تطبيق .

استبان للجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع ، انه يدور حول مدى احتية محافظة الاسماعيلية في التصرف في مساحة القطعــة رقم ١٤٨ اصلية بحوض سرابيوم الشرقى نمرة ( ٢ ) عدا المسغول منها بالمطار الحربى ، ومدى سلامة التصرفات التي اجرتها بالبيع في هذه القطعة .

وحيث تبين أن ثبة نزاعا يتعلق بالوضوع معروض على القضاء في الدعوى رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٩٣ مدنى كلى الاسماعيلية المتامة بن وزارة الدفاع ضد محافظ الاسماعيلية بصفته وآخرين أضافة الى أن هناك أحكاما صادرة لصالح بعض المواطنين ضد الوزارة بشأن بعض التصرفات التي أجرتها المحافظة على اجزاء من هذه القطعة الاسر الذي يغدو معه من غير الملائم أن تخوض الجمعية العمومية غيما طلب غيه الراى تقديرا للاحراءات القضائية التي اتخذت بشأنه .

## لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم ملاءمة ابداء انراى في الموضوع .

( فتوی رقم ۱۱۰ فی ۱۹۹۳/۳/۱۳ جلسة ۱۹۹۳/۳/۷ ملف رقم ۲۲۳۰/۳۲۳ ) ٠

# جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

ضرائب ( ضريبة الدمغة ـ مناط استحقاقها ـ اعفاء منها ـ السندات الصادرة على الخزانة العامة الوفاء بقيمتها عند استردادها او استبدالها بسندات اخرى .

المادتان ( ۸۰ ، ۸۱ ) من قانون ضريبة السمقة المسادر بالقسانون رقم ۱۱۱ كسنة ۱۹۸۰ -

الشرع جمل من واقعة صرف الجهات الحكومية لأى مبالغ من الأموال المملوكة لها متاطا لاستحقاق ضريبة الدعقة المقردة قانونا يستوى في ذلك ان يكون الصرف تم مباشرة او بطريق الإثابة ساطني المشرع من الغضوج لهامه الضريبة المبالغ التى تصرفها تلك الجهات دها لمبالغ سبق صرفها ساورت عبارة الإعام اعامة مطلقة في الخي الرد والمعرف على نعو يتبسط الى رد ما سبق صرفه ساوا، منها او اليها فلا يقتصر الأمر على ما يجرى رده بعد سبق صرف من لدنها لم يتوج بوفاء لغيرها وانها يشمل أيضا ما ترده بعد أن صرف اليها من لمن غيرها سائنجة ذلك : عدم استحفاق ضريبة الدمقة على اللهيمة الاستردادية للسندات لتسمولها بالاعاد المادة ١٨٦٤ من قانون ضريبة الدمقة رفي 11 لسنة ١٩٨٠ سـ تطبيق السعوفيا بالاعاد المادة على الله على ١٩٨٠ سـ تطبيق السعة رفي 11 لسنة ١٩٨٠ سـ تطبيق السعوفيا بالاعاد المادة على الله المادة على الله على المادة المادة المادة وفي 11 لسعوفيا بالاعاد المادة من النهاد المادة الماد

اسستبان للجمعية العموميسة لقسمى الفتوى والتشريع ان الله (٨٠) من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقسم ١١١ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن « فيما عدا المرتبات والأجور والمكافآت وما في حكمها والاعانات تستحق على كل مبلغ تصرفه الجهات الحكوميسة من الأموال المبلوكة لها ، سواء تم السرف مباشرة أو بطريق الانابة علاوة على الضريبة المبينة في المادة السابقة ضريبة إضافية مقدارها ثلاثة أمثال الضريبة المشار اليها • ويقصد بالصرف عن طريق الانابة أن تعهد اليه الجهة الحكومية الى أي شخص بعبلغ معلوك لهسا ليتولى الصرف منه نيابة عنها • • وتنص المادة (٨٢) منه على أن « تعفى من الضريبة المنصوص عليهسا في المادتين المرد ١٨٠ من هذا القانون المبالغ التي تصرف في الأحوال الآتية :

# ( أ ) اذا كان الصرف ردا لمبالغ سبق صرفها ٠٠ ، ٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع جعل من واقعة صرف الجهات الحكومية لأى مبالغ من الأموال المملوكة لها مناطا لاستحقاق ضريبة الممغة المقررة قانونا ، يستوى فى ذلك أن يكون الصرف تم مباشرة أو بطريق الانابة ، وأعفى المشرع من الخضوع لهذه الضريبة المبالغ التى تصرفها تلك الجهات ردا لمبالغ سبق صرفها ، وقد وردت عبارة الاعقاء عامة مطلقة في لفظى الرد والصرف على نحو ينبسط الى رد ما سبق صرفه سواه منها أو اليها فلا يقتصر الأمر على ما يجرى رده بعد سبق صرف من لدنها لم يتوج بوفاء لفيرها ، وانما يشمل أيضا ما ترده بعد ان صرف اليها من لدن غيرها ، الأمر الذي يصدق على ما سبق ان حصلت عليه الجهات ذاتها كترض أو غير ذلك مما يجرى رده ، كسا هو الشأن في الحالة المائلة ، اذ الثابت أن وزارة المالية أصدرت السندات التي جرى استردادها لقاء ما يتحمل به الجانب المدين من ذمتها الماليسة لصالح البنوك حاملة تمك السندات ومن ثم فائه لدى الوفاء بقيمة تمك السندات عند استردادها أو استبدالها بسندات آخرى ، يعد ذلك صرفا لمبالغ سبق صرفها ، وذلك أو تطبيق حكم المادة ( ١٨/ أ ) المسار اليها ، وبالتسالى ينبسط عليها الاعفاء القر من ضربة الدمقة على الصوفات .

#### لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق ضريبة اللمفة على القيمة الاستردادية للسندات في الحالة المعروضية لشمولها بالاعفاء المقرر بالمادة ( ٨٢/ أ ) من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ المسار البه •

( فتوی رقم ۱۱۱ فی ۱۹۹۳/۳/۱۶ جلسة ۱۹۹۳/۳/۷ ملف رقم ۱۹۹۳/۳/۳۷ ) ·

# جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

مسئولية تقميرية \_ عناصرها \_ تعويض ٠

المادتان ١٦٣ ، ١٧٤ من القانون المدنى •

المسئولية التفصيرية تقوم عل اركان ثلاثة هى الخطا والضرر وعلاقة السببية بينها تقوم مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بصعله غير المشروع على اساس مقاير الأ يكفى لقيام هذه المسئولية ان يثبت ان وقوع المصل غير المشروع من التابع حال تادية وقيلته او بسببها ، وتقوم وابطة التبعية ولو لم يكن التبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رفايته وتوجيهه — تطبيق ق.

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة « ١٦٣ ) من القانون المدنى تنص على أن « كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » • وأن المادة « ١٧٤ » منه تنص على أن يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعملة غير المشروع متى كان واقعا منه حال تادية وظيفته أو بسببها • وتقوم علاقة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه •

ومفاد ذلك أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة ، هى الخطأ والضرر وعلاقة السببية ، طبقا لنص المادة « ١٦٣ » المشار اليها ، بينما تقوم مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع ، طبقا لحكم المادة « ١٧٤ » من القانون المدنى ، على أساس مغاير ، اذ يكفى لقيام هذه المسئولية أن يثبت أن وقوع العمل غير المشروع من التابع حال تادية وظيفته أو بسببها ، وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه ،

ولما كان النابت ان تابعى الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى ــ مرفق مياه السلام ــ تسببوا في قطع الكابل التليفوني المنوه عنه سابقا ، ما كبد الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية مبلغ ــ ١٣٣٦ ج ، قيمة تكاليف اصلاحه ، وآية ذلك الحكم الصادر في الجنحة رقم ١٩٨٦ لسنة ١٩٨٩ سالفة الذكر ، وبالنظر الى أن الهيئة المسامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى تقاعست عن تقديم أى دفاع يدرا عنها هذه المسئولية ،

الأمر الذى يتمين معه الزامها بقيمة التلفيات التى تكبدتها الهيئة الطالبة ، والتى بلغت قيمتها ١٣٢٦ ج ٠

### لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى اداء مبلغ ١٣٢٦ ج • « الف وثلائمائة ستة وعشرون جنيها ، عوضا عز التلفيات التي لحقت منشآت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية .

ر فتوی رقم ۱۱۲ فی ۱۹۹۳/۲/۱۶ جلسة ۱۹۹۳/۲/۷ ملف رقم ( ۲۳۷۳/۲/۳۲ ) ·

# جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

--- i--- 1

مجتمعات عمرائية جديدة \_ حصيلة الاستقلال والادارة والتمرف في الأرافي \_ ايلولة القائض المستحق بموازنة الهيئة الى الوازنة العامة \_ نظافة .

المواد ( ۲ ، ۳۷ ، ۳۷ ، ۳۳ ) من القانون رقم ۹۹ لسيسنة ۱۹۷۹ في شيسان انشاء المجتمعات العمرائية الجديدة .

المادتان ( ٣ ، ٧ ) من مواد القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شان الأراضي الصحراوية .

المادة ( ٣ ) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتملقة بالملائة السؤل عن السولة الفاسة . هيئة المجتمعات العمرائية الجديدة دون غيرها هي جاز الدولة المسئول عن الشاء هذه المجتمعات وقد جعل الشرع عن مواردها بيع وايجاد وهقابل انتفاع بالأواهي انشاء ملاؤاهي وهذه المرافق الإحكام القانين رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٩ المسئار اله الانشساء المجانات الدورانة العديدة وفيما تقصمه الدولة من اراضي اخرى للهيئة ما تنجية ذلك : اسند المشرع للهيئة المذكورة ولاية الاستغلال والادارة والصرف لفير المرافق الاستغلال والادارة والصرف لفير المرافق المستعراوية ويجرى والاستزراع في الأراضي المستعراوية ويجرى موازنتها ال الخزانة العاملة ما المستعرب موجب القانون رقم ( ٧ ) لسنة بتوريد فائش موازنتها ال الخزانة العاملة ما المستعروبية تنحصر فيما يخصص بقرار رئيس الجمهورية لاقامة والتعرف في الاراضي المحمورية تنجيعة ذلك حما يتحقى من فائض من هذا المورد يؤول منويا مجتمات عمرائية جديدة - تنجيعة ذلك حما يتحقى من فائض من هذا المورد يؤول منويا فائض الاستغلال والادارة والتعرف في الاراض الخصصة عمالا لاحتفال والادارة والتعرف في الاراض الخصصة المهالا لاحكام القانون رقم ٧ لسنة فائض البيا بالمناز اليه لا يتعداه الى ما سوء من موارد الحرى - تقليق و

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة « ٢ » من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن انشاء المجتمعات العمرانيسة المجديدة تنص على أن « يكون انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة وفقسا لاحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له • وتنشأ هيئة المجتمعات العمرانية المجديدة طبقا لأحسكام الباب التساني من هذا القانون ، • • • وان المادة « ٣ » منه تنص على أن « يتكون رأس مال الهيئة من : \_ الأموال الني تخصصها لها الدولة • \_ الأراضي التي يقع عليها الاختيسار وفقا لاحكام هذا القانون لانشاء المجتمعات العمرانيسة المجديدة • \_ الأراضي مع الأخرى التي تخصصها الدولة للهيئة بما يستلزمه تنفيذ أغراضها ويتغتى مع الإمداف التي قامت من أجلها •

وأن المادة • ٣٢ ، تنص على أن • تتكون موارد الهيئة من : \_ الاعتمادات التى تخصصها الدولة \_ حصيلة وايجار ومقابل الانتفاع بالأراضي والعقيبارات المهلوكة للهيئة ٠٠٠ ، • وتنص المادة و ٣٣ ، من القانون ذاته على أن د يكون للهيئة موازنة خاصــة وحسابات ختامــة سنوية ، وتبدأ السنة المالية من أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر من كل عام كما يكون للهيئة حساب خاص تودع فيـــه مواردها : المحليــة أو الخارجية ويرحل الفائض من موازنة الهيئة من سنة الى سنة أخرى ٠ كما تدمن للجمعية العمومية أن المادة (٢) من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحر اوية تنص على أن « تكون ادارة واستغلال والتصرف في الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكام هذا القانون وفقا للأوضياع والإحراءات المسنة فيما يلي: ( أ ) ٠٠٠ ( ب ) ٠٠٠ ( ج ) الأراضي غير الهاقعة في المناطق العسكرية أو في مواقع الاستصلاح المسار اليها في الفقرتين السابقتين يتم استغلالها وادارتها والتصرف فيها بمعرفة هيئة المحتمعات العمرانية الجديدة بالتنسيق مع وزارة الدفاع وبمراعاة ما تقرره في هذا الشأن من شروط وقواعد تتطلبها شئون الدفاع عن الدولة ، • بما يخصص لمشروعات الدولة ، تختص هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة دون غرها بالاستغلال والادارة والتصرف لغبر أغراض الاستصلح والاستزاع ويتم ذلك لحسابهــا ويعتبر موردا من مواردها ، • وتنص المادة و ٢ ، من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة على أن « تكون ادارة واستغلال والتصرف في الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شــان الأراضي الصحراوية وفقا للأوضـاع والاجراءات الآتيــة : ( أ ) •••• (ب) وفيما عدا الأراضي المنصوص عليها في البند (أ) يصدر رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص -حسب الأحوال ـ قرارا بتحديد المناطق التي تشملهـــا خطة مشروعات استصلاح الأراضي ، أو مناطق اقامة المجتمعات العمرانية الجديدة ، أو المناطق السياحية ٠٠٠ وتتولى الهيئة العامة نشروعات التعمير والتنمية الزراعية ادارة واسمستغلال والتصرف في الأراضي التي تخصص لأغراض الاستصلاح والاستزراع ، كما تتولى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ادارة واسستغلال والتصرف في الأراضي التي تخصص لأغسراض اقامة المجتمعات العمرانية الجديدة ٠٠٠ ، بينما تنص المادة ، ٧ ، منه على أن و تعد حصيلة ادارة واستغلال والتصرف في الأراضي والمقارات المخصصة وفق أحكام هذا القانون لكل من الهيئة العامة لمسروعات التعمير والتنمية الزاعية وعيثة المجتمعات العمرانية الجديدة والهيئة العامة للتنمية السياحية أموالا عامة وموردا من موارد هذه الهيئة ويصلدر بتحديد الإغراض التي تخصص لها وقواعد واجرادات وحدود الصرف منها قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص ، ويؤول فائض هذه الأموال سنوا ال الخزانة العامة للدولة .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ، أن المشرع بموجب القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ أنشأ هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لتكون دون غرها جهاز الدولة المستول عن انشاء هذه المجتمعات . وجعل من موردها حصيلة بيع وايجار ومقابل الانتفاع بالأراضي والعقارات المملوكة لها ، وهذه الأراضي تتمثل فيما يقع عليه الاختيار وفقا لأحكام القانون المشار اليه لانشاء المجتمعات العمرانية الجديدة ، وفيما تخصصه الدولة من أراضي أخرى للهيئة ، على النحو الذي يستلزمه تنفيذ أغراضها ويتفق مع الأهداف التي تضطلع بتحقيقها • وأخذا بيد الهيئة في سبيل تنفيذ أغراضها وتحقيق أهدافها ، أسند المشرع لها بموجب القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ولاية الاستغلال والادارة والتصرف ، لغير أغراض الاستصلاح والاستزراع ، في الأراضي الصحراوية المحددة بالمادة « ٢ / ج ، منـــه ويجرى ذلك لحسابها ويعد موردا ٠ من مواردها ٠ واذ كان المشرع في القانون المذكور أولا اختص الهيئة بموازنة خاصة ، وجعل لها حساما خاصا تودع فيه مواردها ، ومن بينها حصيلة استغلال وادارة والتصرف في الأراضي آنفة البيان كما قضى بأن يرحل الفائض من موازنتها من سنة الى أخرى ، اذا كان ذلك ، فلا وجه قانوني لالزام الهيئة \_ والحالة هذه \_ بتوريه فائض موازنتها إلى الخزانة العامة •

والحاصل أن المشرع بموجب القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ سالف الذكر ، عدل عن المسلك الذي انتهجه بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١، على نحو باتت معه سلطة الهيئة المذكورة في الاستغلال والادارة والتصرف في الاراضي الصحراوية تنحصر في الأراضي التي تخصص بقسرار مسن رئيس الجمهورية لأغراض اقامة المجتمعات العمرانية الجديدة ، بالاضافة الى أن سلطة الهيئة في استخدام المورد الذي تتحصل عليه ، اعمالا لولايتها على الأراضي المخصصة ، مقيد بالأغراض والقواعد والاجراءات والحدود التي يتضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر في هذا الشأن وما يتحقق

من فانض من هذا المورد ، يعد ذلك ، يؤول سنويا الى الخزانة العامه ، وذلك خروجًا على الحدم الذي اختصت به الهيئه بموجب المادة و ٣٣ ، من القانون رقم ٥٩ لسنه ١٩٧٩ سالف البيان • ولما نان الثابت يوضوح من استعراض المادة و ٧ ، من القانون رقسم ٧ لسنة ١٩٩١ للشار اليه الني قررت حكم الأيلولة أن مجال أعمال هذا الحكم يدور في حدود ما تحقفه الهيئة من فانض الاستغلال والادارة والتصرف في الأراضي المخصصة اعمالا لاحكام ذلك الهانون ، فلا يتعدى إلى ما عساه أن تحققه الهيئة من موارد أخرى اختصها بها المشرع ، كما لاينبسط الى ما خصص للهيئة من أرضى استنادا الى أحكام قوانين أخرى أو نفاذا لها • واذ كانت الهيئة تستمسك بأنه لم يجرى تخصيص أية أراضي لها ، طبقا لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ر ١٩٩١ ، لأغراض اقامة مجتمعات عمرانية جديدة ومن ثم فلا يسوغ قانونا الزامها بتوريد الفائض الظاهر بموازنتها عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢ ، كفائض مقدر بموازنتها . الى وزارة المالية ، نزولا على الأصل العام الذي قننته المادة « ٣٣ ، من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ · ولاينال من ذلك الدفع بأن القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٩٢ بربط موازنة الهيئة أدرج فائضها على أنه فائض حكومي ، بالنظر الى أن قانون ربط الموازنة قانون شكل ، اليس من شأنه الاخلال بحكم موضوعي تضمنته المادة « ٣٣ ، من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ ، وخول الهيئة ترحيك الفائض من سينة الى سنة اخسرى •

### لالسك

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن أيلولة الفائض المتحقق بموازنة الهيئة المسار اليها من حصيلة الاستغلال والادارة والتصرف في الأراضى الى الموازنة العامة مقصور على ما يخصص للهيئة من تملك الأراضى وفقا لأحكام القانون رقم لا لسنة ١٩٩١ سالف البيان ·

د فتوی رقم ۱۱۶ فی ۱۹۹۲/۲/۱۸ جلسة ۱۹۹۲/۲/۷ ملف رقم ۱۹۹۲/۲/۸ · ·

# جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة \_ تقدير كفاية \_ تعديد الأثر المترتب على حصول العامل على تقدير بمرتبة ضعيف حكما \_ الاستصحاب •

المادتان ( ۳۶ ، ۳۰ ) من مواد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشان نظام العاملين المنين بالعولة المصل بالقانون رقم ١٩٨٥ لسنة ١٩٨٣ -

الشرع رتب على حصول العامل على مرتبة ضعيف في التقرير السنوى المقدم عنه حرمانه من نصف مقدار العلاوة الدورية ومن الترقية في السنة التالية للسنة المقدم عنها النقرير ، ويستوى لاعمال هذا الأثر ان ترد هذه المرتبة في التقرير الموضوع عنه بالمعلى او ان تكون استصحابا لتقرير سابق في العالات التي اعتد فيها المشرع بالتقرير سابق في العالات التي اعتد وضع تقرير التكفاية - بيد أنه يشترط لاعمال الأرا المتصومين عن المعامل وهو ما لا يتاتي الاحيث يكون مستمرا في القيام باعمال وفيفته ولا يكتني في هذا المعدد ان يكون التقرير التقرير استصحابا حرقطيية .

واستظهرت الجمعية العمومية أن الأصل في التقارير التي توضع لتقرير كفاية العاملين خلال مدة معينة أنها تستهدف تقييم أعمالهــــم في خلال هذه الفترة والحكم عليها وعلى كفاتة الموظف خلالها ، فاذا تبت اله الموظف لم يؤد عبلا في الفترة التي وضع التمرير عنها ، فان المشرع يسلك واحدا من نهجين النهج الاول : ان يتدخل ويعسرر للعامل مرتبه كهاية حدمية ، حتى ان لانت نزيد على مرتبه آخر تقرير وضع عنه ، ده في حالة المجند الذي اوجب المشرع تقدير كفايته حكما بذات مرتبة كهايته فبل تجنيده بشرط الا تفل هذه الكفاية الحكمية عن مرتبة جيد جدا ، فبلاك امريض الذي بلغت مدة مرضه تبانية أشسهر فاكثر قرر المشرع تقدير كفايته بمرتبة جيد جدا حكما مالم تكن كفايته في العام السابق بممتاز فتقدر بسرتبة معتاز حكما والنهج التاني : أن يعتد المشرع بأخر تترير كفاية وضع عن العامل أيا كانت مرتبه هذا التقرير ، وذلك كها في حالات الاعارة للخارج والتصريح للعمل باجازة خاصسة وانتخاب العامل كعضو بالمنظمة النقابية ،

وفى غير هذه الحالات لاحظت الجمعية العمومية أن افتاء مجلس الدولة وقضاء مستقران على أنه اذا ثبت أن الموظف لم يؤد عملا خلال الفترة التى وضع عنها التغرير الأمر خارج عن ارادته كقرار صدر بوقفه عن العمل أو فى حالة البعثات والأجازات الدراسية ، فانه يمتنع على جهة الادارة أن تضع عنه تقريرا خلال هذه الفترة ، اذ ليست هناك أعمال أداما تكون محلا للتقييم ، ومتى استحال وضع تقرير كفاية عن الموظف لسبب الا يرجع الى تقصير منه أو أهمال أو اتيان عمل يفضى الى الاخلال بواجبات وظيفته فانه يؤخذ بآخر تقرير كفاية عنه ،

وكذلك استعرضت الجمعية العدومية ما خصلت اليه مؤخرا بجلستها المنعقدة في ١٩٩٥/١٢/٦ تأكيدا لما تواتر عليه افتاؤها من أن الحبس نفاذا لحكم قضائي قاطع في دلالته على تأثيم العامل وادانتسه جنائيا ، انسا يرتب بعض الآثار المعتدة ، وليس من شأن هذا العكم أن تنحسر آثاره تماما عقب الافراج عن العامل بعد قضاء مدة العقوبة ، وانيا هي تلاحقه لأن مدة الحبس المؤثم بقضاء نهائي تستنزل من مدة خدمته رغم انه حبس عن جريمة غير مخلة بالشرف والأمانة ، لما لمدة الحبس المؤثم من طبيعة خاصة لا يمكن معها أن ترقى الى حد اعتبارها مدة خدمة فعلية ولكون العامل لم يضطلع أصلا خلالها باعباء الوظيفة وواجباتها ومن ثم فلا يحق له أن يستجمع حقوقها ومزاياها شساملة اتصال مدة خدمته واستحقاقه العلورة عن مدة الحبس .

ومن كل ذلك فتمة الوضياع ثلاثة تتعلق بالحالات المستفتى فيها بالنسبة نطريقة الاعتبار بتقارير الكفاية عن مدد لم تقض فعلا في العمل ، منها حالة اسقاط المدة واستنرالها من مدة خدمة العامل ان كان قد غاب من عمله قضاء لعقوبة جنائية وقعت عليه بحكم جنائي نهائي وفي هذه الحالة لايثور امر تقدير الكفاية لسقوط المدة المعينة من خدمة العامل .

والحالة الاخرى حالة ما اذا نص التشريع على تقدير محدد للكفاية يستحقه العامل عن مدة غيابه كالتجنيد وغيره ، وهى حالة تقدير حكنى يلمنزم فيه بامر التشريع فيما قرره من تقدير معين للعامل لاعتبارات رآها المشرع ، والتقدير الحكمى تقدير لايرد اجتهادا ولا تفسيرا وانما يرد بنص صريع يلزم به بغير حاجة لتأويل .

والحالة الاخيرة هي حالة سكوت المشرع عن تقرير تقدير محدد للعامل عن مدة غيابه • فعادام أن الغياب معا لايعتبر اخلالا من العامل بواجبات وظيفته ، في ظروف موافقة جهة الادارة على الغياب أو اذنها بها او ترخيصها للعامل بها كالاجازة العراسية أو في ظروف اضطرار أم يكن للعامل قبلا يعدرته كالحبس الاحتياطي أو نفادا لحكم غير نهائي ، أن كان حالة من هذه الحالات ، وجب القول بأن العامل عن مدة الغياب غير المخل بواجبات الوظيفة ، أنها يستصحب تقدير الكفاية الذي وضح له عن مدة عمله المغيل الأخرة قبل الغياب :

وتلاحظ الجمعية العمومية ان مصدر الاعتماد لهذا التقدير الأخير الأخير على هو الاستصحاب والاستصحاب لايفيد في الحالة المعروضة أن ثمة تقديرا جديدا يمنح للعامل عن فترة الغياب ولايقوم وجه للقول بأن تقديرا جديدا يمنح للعامل الا ان يكون مصدره التشريع حالة التقدير الحكمي أو مصدره الواقع حالة قيام معة العمل الفعلية وقياس كفاية العامل منهج معرفي وتشريعي لاينشيء الواقعة انشاء ولا ينشيء حكما تشريعيا ، هو الها يقيد اعتبار المصاحبة والملازمة أي بقاء ما كان على ما كان مادام يشبح ما يفيره بدليل انشائي حادث لواقع جديد أو لوضع تشريعيا بجديد والوضع تشريعيا بجديد والاستصحاب يسد ثفرة معرفية أو تشريعية تتعلق بالمة اللاحقة للرضع الواقعي أو التشريعي الأخير ، فهو محض تقرير ثبوت أمر في الزمان الراهن بناء على ثبوته في الزمان السابق ، وهو محض الدلالة المستعرة و

ومن ثم لا يعتبر الاستصحاب في الحالة المبينة بمثابة تقدير جديد لكفاية العامل انها عو يمثل استصحاب في الحالة المعينة بمثابة تقدير جديد استيمرار دلك لمدة نالية ويعتمى جذا الاستيمرار سدا لفراغ عدم امكان وضع تقرير تفاية الله لايرجم لاخلال العامل يعبله ومن ثم فاية حيث يتطلب المشرع تقرير كفاية معين لترتيب أثر قانوني عليه كاستحقاق علاوة مثلا ، جرى أعبال أثر التقرير الآخير ممتدا للمدة التالية باعتبار استمرار أثره وسريانه عن تلك المدة التالية ، وحيث يتطلب المشرع تقريرين أخرين واحد لأن الامتداد لاينشى، تقديرا جديدا انها يفيد الاستمرار المندر واحد لأن الامتداد لليتقدير الجديدا انها يفيد الاستمرار المذكرة وان يفية تعددا للتقدير .

ولاحظت الحمعية العمومية من استعراض نص المادة ٢٤ من قانون نظام العاملان الشار اليه أن المشرع رتب على حصول العامل على مرابسة ضعيف في التقرير السنوي المقدم عنه حرماته من نصف مقدار العلاوة الدورية ومن الترقية في السنة التالية للسنة المقسدم عنها التقرير ، ويستوى لأعمال هذا الأثر أن ترد هذه المرتبة في التقرير الموضوع عنه بالفعل أو أن تكون استصحابا لتقرير سابق في الحالات التي اعتد فيها المشرع بالتقرير السابق عند وضع تقرير الكفاية كما في حالة حصوله على أجازة خاصة شأن الحالة المعروضة • ومن ناحية أخرى رتب المشرع على تقدير كفاية العامل بمرتبة ضعيف مرتين ضرورة عرض أمره على لجنة شئون العاملين لتقرير نقله الى وظيفة من ذات درجته أذا تبين لها أنها أكثر ملاءمة للقيام بها أو فصله من الخدمة مع حفظ حقمه في المعماش أو المكافأة أو منحه أحازة ، بيد أنه يشترط لأعمال هذا الأثر أن تكون هذه المرتبة قد وردت في تقريرين موضوعين عن العامل وهو ما لايتأتي الاحيث يكون مستمرا في القيام باعمال وظيفته ، ولايكتفي في هذا الصدد أن يكون التقرير الثاني استصحابا لتقرير سابق لأنه في هذه الحالة لن يتوافر سوى تقرير واحد وضع عن العامل جرى استصحابه طبقا للقانون الأمر الذي ينتفى معه مناط تطبيق نص المادة ٣٥ المشار اليه ٠

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أن المعروضة حالته اذ قدرت كفايته سنة ١٩٨٦ بمرتبة ضعيف ثم رخص له باجازة خاصة فى الفترة من ١٩٨٦/٣/٢٢ فعن ثم يستصحب هذا التقرير بذات المرتبة طوال هذه الفترة بما يستتبعه ذلك من حسرمانه من نصف مقدار العلاوة الدورية ومن الترقية طبقا للمادة ٣٤ والتي يكتفى العمالها

الحصول على تقرير واحد فقط بسرتية ضعيف ولو جرى استصحابه بعد ذلك ، الا أن ذلك لايكفي لأعبال حكم المادة ٣٥ لانتفاء مناطها في شأنه الإمر الذي نتحصر عنه حكيها

#### تدلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن استصحاب العامل لتقدير كفايته السابق بمرتبة ضعيف من شأنه حرمانه من نصف الملاوة العورية المتورة ومن الترقية طبقا للمادة ٣٤ من قانون نظام العاملين المدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ دون أعمال حكم طلادة ٣٥ من القانون ذاته لانتفاء شروط تطبيقها عليه •

ر فتوی رقم ۱۲۵ فی ۱۹۹٦/۲/۲۹ جلسة ۱۹۹٦/۲/۷ ملف رقم ۱۸۸٦/۲/۸۱ ) ·

# (1.4)

# جلسة ٧ من فيراير سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة \_ تقدير كفاية العامل \_ الحاصل على اجازة دراسية بعرتب \_ المحبوس تنفيذا لحكم جنائي \_ الموقوف عن العمل \_ المنقطع عن العمل دون ان تنتهى خدمته \_ مدى جواز وضع تقرير كفاية حكمى \_ الاستصحاب •

الأواد ( ۳۸ ، ۳۳ ) ۳۳ ) من مواد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشاق نظام الماملين للدنيين بالدولة المدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٢ ·

الأصل في التقارير التي توضع لتقرير كفاية العاملين خلال مدة معينة انها تستهدف تقييم اعمالهم في خلال هذه الفترة والحكم عليها وعل كفاءة الموظف خلالها فاذا ثبت إن الموظف لم يؤد عملا في الفترة التي وضع التقرير عنها فان ... الشرع يسلك واحدا من نهجين : ... النهج الأول : ان يتدخل ويقرر للعامل مرتبة كفاية حكمية حتى وان كانت تزيد على مرتبة آخر تقرير وضع عنه كما في حالة المجند وكذلك حالة المريض الذي بلغت مدة مرضه ثمانية اشهر فاكثر ـ والنهج الثاني : ان يمتد المشرع باخر تقرير كفاية وضع عن العامل أيا كانت مرتبة هذا التقرير وذلك كما في حالات الاعارة للخارج والتمريح للعمل باجازة خاصة وانتخاب العامل كعضو بالنظمة النقابية .. أما في غير هذه العالات فان افتاء مجلس الدولة وقضاءه مستقران على انه اذا ثبت ان الموظف لم يؤد عملا خلال الفترة التي وضع عنها التقرير لأمر خارج عن ارادته كقرار صدر بوقفه عن العمل أو غي حالات البعثات والأجازات الدراسية فانه يمتنع على جهة الادارة أن تضع عله تقريرا خلال هذه الفترة اذ ليست هناك أعمال أداها تكون محلا للتقييم ومتى استحال وضع تقرير كفاية عن الموظف لسبب لا يوجم الى تقصير منه أو أهمال أو اثبان عمل يلضى الى الاخلال بواجبات وظيفته فانه يؤخذ بآخر تقرير كفاية عنه ـ الحبس المؤثم تستنزل مدته من مدة خدمة العامل ولذلك لا يشور امر تقرير الكفاية لسقوط المدة ... التقدير العكمي تقدير لا يرد اجتهادا وانما يرد بنص صريح - مصادر الاعتماد للتقدير الأخير بالنسبة لمن بأجازة دراسية بمرتب او لن هو محبوس احتياطي او نفاذا لحكم غير نهالي هو الاستصحاب ـ اما النقطع بقير اذن والذي لم تنتهي خدمته فانه لا يستصحب تقريره السابق على الانتظاع لأن القباب بارادته .. تطبيق ٠

استبان للجمعية المعدومية لقسمى الفتوى والتشريع ، أن المادة ٢٨ من قانون نظام العاملين المدنين بالعولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٨ تنص على أن « تضع السلطة المختصة نظاما يكفل قياس كفاية الأداء الواجب تحقيقه بها يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة وأهدافها ونوعية الوظائف بها • ويعتبر الأداء العادى هو الميار الذى يؤخذ أساسا لقياس كفاية الأداء ، ويكون تقدير الكفاية بمرتبة معتاز أو جيد جدا أو جيد أو متوسسط أو ضعيف • • كما تنص المادة ٣٣ من ذات القانون على أنه « في حالة اعارة العامل داخا

الجمهورية أو ندبه أو تكليفه تختص بوضع التقرير النهائي عنه الجهة التى قضى بها المدة الأكبر من السنة التى يوضع عنها التقرير • فاذا كانت الاعارة للخارج يعتد في معاملته بالتقارير السابق وضعها عنه قبل الاعارة • تما يعتد بالتقارير الستابق وضعها عن العامل في حسالة ما اذا صحح له باجازة خاصة ، وبالنسبة للعامل المجند تقدر كفايته بمرتبة جيد حكما ، فاذا كانت كفايته في العام السابق بمرتبة معتاز ، تقدر بمرتبة معتاز حكما ، وبالنسبة للعامل المستدعى الاحتياط أو المستبقى مرتبة كفايتهم بما لا تقل عن مرتبة تقدير كفايتهم في السنة السابقة على التخابهم بالمنظمات النقابية وأخيرا تنص المادة (٣٣) من القانون ذاته انتخابهم بالمنظمات النقابية ، وأخيرا تنص المادة (٣٣) من القانون ذاته بمرتبة جيد جدا حكما ، فاذا كانت كفايته في العام السابق بمرتبة معتاز بمرتبة معتاز حكما ، فاذا كانت كفايته في العام السابق بمرتبة معتاز تقدر محمتا ، معتاز حكما ،

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن الأصل في التقارير التي توضع لتقرير كفاية العاملين خلال مدة معينة أنها تستهدف تقييم اعمالهم في خلال مدة معينة أنها تستهدف تقييم اعمالهم في خلال مدة الفترة والحكم عليها وعلى كفاءة الموظف خلالها ، فاذا ثبت الله الموظف لم يؤد عبلا في الفترة التي وضع التقرير عنها ، فان المشرع حكمية ، حتى أن كانت تزيد على مرتبة آخر تقرير وضع عنه ، كما في حالة المجند الذي أوجب المشرع تقدير كفايته حكما بذات مرتبة كفايته قبل تجنيده بشرط الا تقل هذه الكفاية الحكمية عن مرتبة جيد جدا ، وكذلك المريض الذي بلغت مدة مرضه ثمانية أشهر فأكثر قرر المشرع تقدير كفايته في العام السابق بمعثاز الميش ممتاز حكما ، والنهج الثاني ، أن يعتد المشرع بآخر تقربر كناية وضع عن العامل أيا كانت مرتبه هذا التقرير ، وذلك كما في حالات كناية وضع عن العامل أيا كانت مرتبه هذا التقرير ، وذلك كما في حالات الاعارة المخارج والتصريح للعمل بآجازة خاصة وانتخاب العامل كعضو بالخطئة النقابية ،

وفى غير هذه العالات لاحظت الجمعية العمومية أن افتاء مجلس المدولة وقضاء مستقران على أنه أذا ثبت أو الموظف لم يؤد عملا خلال الفترة التى وضع عنها التقرير لأمر خارج عن ارادته كقرار صدر بوقفه عن الممل أو فى حالة البعثات والأجازات الدراسية ، فأنه يمتنع على جهة الادارة أن تضع عنه تقريرا خلال هذه الفترة ، أذ ليست هناك أعمال

اداعا تكون مجلا للتقييم ، ومتى استحال وضع تقرير كفاية عن الموظف لسبب لايرجّع الى تقصير منه أو أهمال أو اتيان بممل يفضى الى الاخلال بواجبات وظيفته فانه يؤخذ بآخر تقرير كفاية عنه .

و الذلك استعرضت الجمعية العمومية ما خلصت اليه مؤخرا بعلستها المنعقدة في ٢٩٩٥/١٢ تاكيدا لما تواتر عليه افتاؤها من أن الحبس الفاذا لحكم قضائي قاطع في دلالته على تاثيم العامل وادانت جنائيسا ، الما يرتب بعض الآثار المهتدة ، وليس من شأن هذا الحكم أن تنحسر النام عنه العامل بعد قضاء مدة العقوبة ، وأنما هي تلاحقه لأن مذة الحبس المؤثم بغضاء نهائي تستنزل من مدة خدمته رغم أنه حبس عن جريعة غير مخلة بالشرف والأمانة ، لما لمدة الحبس المؤثم من طبيعة خاصة لايمكن معها أن ترقى الى حد اعتبارها مدة خدمة فعلية ولكون العامل لم يضطلع أصلا خلالها بأعباء الوظيفة وواجباتها ومن ثم فلا يحق له أن يستجمع حقوقها ومزاياها شاملة اتصال مدة خدمته واستحقاقه العلاوات الدورية عن مدة الحبس .

ومن كل ذلك فئية أوضاع ثلاثة تتعلق بالحالات المستفتى فيها بالنسبة لطريقة الاعتبار بتقارير الكفاية عن مدد لم تقض فعلا في العمل ، منها حالة إسقاط المدة واستنزالها من مدة خدمة العامل أن كان قد غاب من عمله قضاء لعقوبة جنائية وقعت عليه بحكم جنائي نهائي وفي هذه الحالة لادور أمر تقدير الكفاية لسقوط المدة المهيئة من خدمة العامل .

والحالة الأخرى حالة ما اذا نص التشريع على تقدير محدد للكفاية يستحقه العامل عن مدت غيابه كالتجنيد وغيره ، وهي حالة تقدير حكمي يلتزم فيه بأمر التشريع فيما قرره من تقدير معين للعامل لاعتبارات رآها المشرع ، والتقدير الحكمي تقدير لايرد اجتهادا ولا تفسيرا وانما يرد بنص صريح يلزم به بغير حاجة لتأويل .

والحالة الأخيرة هي حالة سكوت المشرع عن تقرير محدد للعامل عن مدة غيابه • فمادام أن الغياب مما لايعتبر الحلالا من العامل بواجبات وظيفية ، في ظروف موافقة جهــة الادارة على الغياب أو اذنهـا بهــا أو ترخيصها للعامل بها كالإجازة الدراسية أو في ظروف اضطرار لم يكن للمامل قبلا بعرئه كالحبس الاحتياطي أو نفاذا لحكم غير نهائي ، أن كان حالة من هذه الحالات ، وجب القول بأن العامل عن مدة الفياب غير المخل

بواجبات الوظيفة ، انما يستصحب تقدير الكفايه الذى وضع له عن مدة عمده العمل الاخيرة قبل الفياب ·

وتلاحظ الجمعية العمومية ال مصدر الاعتماد لهذا التقدير الاخير الناجر السنصحاب والاستصحاب لايفيد في الحالة المعروضة أن تمت تقديرا جديدا يعنع للعامل عن فترة الفياب ولا يقوم وجه للقول بان تقديرا جديدا يعنع للعامل الا ان يكون مصدره التشريع حالة التقدير المحكمي أو مصدره الواقع حالة قيام مدة العمل الفعلية وقياس كفاية العامل عنها والاستصحاب هو منهج لموفة الواقع أو لتقرير حكم معين، هو منهج معرفي وتشريعي لاينشي، الواقعة انشاء ولا ينشي، حكما تشريعيا انما هو يفيد اعتبار المصاحبة والملازمة أي يقاء ما كان على ما كان مادام بر يتبت ما يغيره بدليل انشائي حادث لواقع جديد أو لوضع تشريعيا جديد أو لوضع تشريعي جديد او الوضع تشريعي جديد أو التشريعي المحقة الملاحقة الملاحقة الموضع الواقعي أو التشريعي الأخير، فهو معض تقسرير ثبوت أمر في المؤنا الراهن بناء على ثبوته في الزمان السابق، وهو محض الدلالة

ومن ثم لا يعتبر الاستصحاب في الحالة المعينة بمثابة تقدير جديد لكفاية العامل ، انها هو يمثل استحرار تقدير كفايته المقروة عن مدد صابقة ، استمرار ذلك لمدة تالية ، ويبقى هذا الاستمرار سدا لفراغ عدم المكان وضع تقرير كفاية تال لسبب لايرجع لاخلال العامل بعمله ، ومن ثم فائه حيث يتطلب المسرع تقرير كفاية معين لترتيب اثر قانوني عليه كاستحقاق علاوة مثلا ، جرى أعمال أثر التقرير الأخير معتدا للمدة التالية تقرير استمراد أثره وسريانه عن تلك المدة التالية ، وحيث يتطلب المشرع تقرير أن أخيران لترتيب أثر قانوني معين كترقية أو عقاب وظيفي ، وجب الاعتبار بأنه تقرير واحد لأن الامتداد لاينشي، تقديرا جديدا انها يفيد الاستمرار لمدة أطول دون أن يفيد تعددا للتقدير ،

وخلصت الجمعية الصومية من مجموع ما تقدم الى انه بالنسبة الى العامل الذى رخص له بأجازة دراسية وفقا لأحكام القانون رقم ١١٢ لستة الى ١٩٥٩ يتمين الاعتداد فى معاملته بالتقارير السابق وضمها عنه شانه فى ذلك شأن المعار والمرخص له بأجازة خاصة ، كما يستصحب العامل آخر تقرير كفاية وضع عنه اذا جعل بينه وبين عمله لأسسباب خارجة عن اردته كالموقوف عن العمل أو المحبوس نفاذا لحكم جنائى غير نهائى باعتبار أن موقفه مازال معلقا بين الادانة والمراحة ، أما اذا كان الحبس نفاذا لحكم

جنائى نهائى فانه لما كانت مدة الحبس وعلى ما استقر عليه افناء الجمعية الصومية تستنزل من مدة خدمة العامل ومن ثم لايكون ثمة وجه لوضع تقرير عنه مدة حبسه ، وأخيرا فانه بالنسبة للعامل المنقطع عن العسل ولم تنته خدمته ولما كان انقطاعه هذا راجع الى ارادته ومن ثم فلا يستصحب تقريره السابق وضعه عنه قبل الانقطاع .

#### الالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى ما يأتي :

الاعتداد بآخر تقرير كفاية وضميع عن العامل في حالات الترخيص له بأجازة دراسية وفقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ أو وقفه عن المهل أو حيسه نفاذا لحكم جنائي غير نهائي .

 ٢ \_\_ يمتنع على جهة الادارة وضع تقرير كفاية عن العامل المحبوس نفاذا لحكم جنائى نهائى نتيجة لاستنزال مدة حبسه من كامل مدة خدمته .

٣ ـ عدم جواز استصحاب آخر تقرير كفاية وضع عن العامل اذا
 انقطم عن عمله بارادته ولم تنته خدمته بعد .

ر فتوی رقم ۱۲۲ فی ۱۹۹۳/۲/۲۹ جلسة ۱۹۹۳/۲/۷ ملف رقم ۸۸۸/۳/۸۹ ) ·

# جلسة ٧ من قبراير سنة ١٩٩٦

عقد ادارى \_ عقد ماولة اعمال \_ استمسال القاول في عطائه بان تؤدى اليه ايةً ذيادة تطرأ بقرارات سيادية \_ زيادة في الأسمار \_ احقية القاول في استثماء قيمة الزيادة التي طرات على الاسمار •

المادتان ٤ مكرد ، ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المخاص بالتسعير العجرى المصل بالتسعير العجرى المصل بالقانون رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٥٠ بشغويل وزير الصناعة المركزي سلطة تعديد اسعاد المنتجات الصناعة المحلية الشرع حرصا منه على تجنب رفع اسعاد المنتجاب المتعامة الاختصاص بتحديد الفعل الاسعاد المنتجاب المتعامة الاختصاص بتحديد صفة الانزام على نحو يجب معه أن يسرد على الكافة بما لا سبيل الى الفكاك مما قرره صفة الانزام على نحو يجب معه أن يسرد على الكافة بما لا سبيل الى الفكاك مما قرره والا تعرض المخالف للفقاب الجنائي تنجه ذلك : نعت قراد التحديد أو التسميم ، بالسيادية ، المحديد المنتجابي وجهاز تعمير سينا، قد نص على أن يستخم في انخيذ العملية تحديد المحلية موضع المحلية موضوع المحديد من المراساتة على المناف المناف

اسستبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٤ مكرر) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسمير المجبرى وتحديد الأرباح ، المدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ بتخويل وزير الصناعة الركزى سلطة تحديد أسمار المنتجات الصناعية المحلية ، والتي تنص على أنه « استثناء من أحكام المواد السابقة يختص وزير الصناعة المركزى بتحديد أقصى الأسمار لمنتجات الصناعة المحليسة دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في تلك المواد « وأن المادة (٩) منه تنص على أن يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن شهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لاتقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين : ١ ـ من باع سلعة مسموة أو معيدة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المين أو امتنع عن بيمها ٠٠٠ » • كسا تبين للجمعية المهومية أن البند (٧) من العقد المبرم بين الجهساز التنفيذي لتمير سيناء والمقاول حمدى يعقوب عبد العال لاستكمال ست عمارات لتمين ادارى بحى المساعيد بمدينة العريش ينص على أنه « لايحق لأى من

الطرفين طلب تعديل الفتات الواردة بعطاء الطرف الثانى \_ كما أن هذه الفتات تشمل وتغطى جميع المصروفات والالتزامات آيا كان نوعها التي يتكبدها الطرف الثانى بالنسبة لكل بنه من البنود وكذلك تشمل القيام بالتمام جميع الاعمال وتسليمها للطرف الأول والمحافظة عليها أثناء معة الفضان طبقا لشروط العقد ويعمل الحساب الختامى بالتطبيق لهذه ورسوم الانتاج وغيرها من الرسوم الأخرى ، وأن البند (١٥) ينص على أن وضعت الاسعار على أساس الاسعار الرسمية للمواد التموينية المسعرة جبريا وهي والاسمنت \_ حديد التسليع \_ أخشاب النجارة (باب وشباك) \_ جبريا وهي وذلك وقت فتح المظاريف وفي حالة زيادة الاسمار بقرارات رسمية عن أسعارها وقت فتح المظاريف يحاسب الطرف الثاني عن الفروق وفقا المكيات المنفذة على الطبيعة وخسلال مدة تنفيذ العمليسة الاستهاد فقط » .

واستظهرت الجمعية العبومية مما تقدم أن المشرع حرصا منه على تجنب رفع أسعار المنتجات رفعا باهظا لايتناسب البته مع تكاليف الانتاج ، وسد الى وزير الصناعة الاختصاص بتحديد أقصى الأسعار لمنتجات الصناعة المحلية ومن بينها الأسمنت ، وأضفى المشرع على قرار التحديد مسفة الالزام على نحو يجب معه أن يسود على الكافة بما لا سبيل الى الفكاك مما قرره والا تعرض المخالف للعقاب الجنائى: ومن ثم نعت قرار التحديد أو التسعير و بالسيادية » .

ولما كان ذلك ، وكان العقد المبرم بين المقاول وجهاز تممير سيناء قد نص على أن يستخدم في تنفيذ العملية موضوع العقد بلاط سسنجابي وطوب أسمنتي ثم تصنيعه بموقع العملية تحت اشراف مهندس من الجهاز من خامة الأسمنت بصغة أساسية ، وهو في ذلك لا يختلف عن الخرسانة المسلحة المصنعة من الأسمنت ، واذ استمسك المقاول في عطائه بأن تؤدي اليه آية زيادة تطرأ بقرارات سيادية على أسعار الأسمنت أثناء التنفيذ ، فمن ثم فانه يستحق تلك الزيادة التي طرأت على سعر الأسمنت المستخدم في صناعة البلاط السنجابي والطوب الاسمنتي .

#### لالسك

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية المقاول في الحالة المروضة في استثداء قيمة الزيادة التي طرأت بقرارات سيادية. على سبعر الأسبسمنت المستخدم في صبيناعة البسلاط السنجابي والطوب الأسمنتين •

ر فتوی رقم ۱۳۲ فی ۱۹۹۲/۳/۶ جنسة ۱۹۹۲/۲/۷ ملف رقم ۳۰/۲/۷۸ ) ·

## جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

شركات \_ شركة الاتحاد العربي للنقل البعري \_ طبيعتها القانونية \_ شركات قطاع عام \_ مكافات اعضا، مجلس الادارة \_ ضريبة مرتبات .

المادثان ( ۱ ، ۷ ) من قرار اتحاد الجمهوريات العربية بقانون رقم • لسنة ١٩٧٤ بانشاء شركة الاتحاد العربي للنقل البحري •

المادتان الأولى والثانية من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٤ بانسحاب جمهورية مصر العربية من اتحاد الجمهوريات العربية -

المادة الأولى من قراد رئيس الجمهورية رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٩٤ بشان الشركات الاتعادية وفروعها الماملة في مصر -

ادارة شركة الاتحاد العربي للنقل البحري قد آلت الى العسكومة المعرية بعوجب مساعتها في رأس مال هذه الخراجة وذلك بعد أنسجابها من اتحاد الجمهوريات العربية بها يسوغ معه قانون حملها على كونها وحدة من وحدات القطاع العام \_ قانون الفرائب على الدخل فرض ضريبة بسحر ٥٪ ودون أي تخفيض على البائغ التي يحصل عليها العاملون الفظاعين للقربية في وحدات الجهاز الاداري للدولة والحكم المعلى والهيئات العامة ووحدات عامة او وجهة ادارية او وحدة من وحدات الحكم المعلى او القطاع العام ما عليه المادون على مرتباتهم الأصلية من أي وزارة او هيئة الادارية او وحدة من وحدات الحكم المعلى او القطاع العام \_ مغاد ذلك : لابد من توفر شرطان للخضوع المثل عقد الفريبة الولها : أن يكون الحاصل على هذه المبائغ ما العامل على المدارية الأصلى من احدي الخبوبات السائقة ذكرها — تنبية ذلك : مكافاة اعضاء مجلس ادارة المتربة المتارية المسائل ذكرها — تنبية ذلك : مكافاة اعضاء مجلس ادارة المتربة المتار الها — تطبيق و

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة (1) من قرار اتحاد الجنهوريات العربية بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ بانشاء شركة الاتحاد العربي للنقل البحرى تنص على ان « تنشا في اتحاد الجمهوريات العربية شركة مساهمة اتحادية تسمى « شركة الاتحاد العربي للنقل البحرى واسم الشهرة « فامكو » ... لهسا الشخصية الاعتبارية وتتبتع بجنسية جمهورية مصر العربية » وأن المادة ( ٣ ) تنص على ان « غرض الشركة القيام باعمال النقل البحرى للاشخاص والبضائع باختلاف انواعها وذلك عن طريق اسطول تجارى هدفه اساساً نقل صادرات وواردات جمهوريات الاتحاد والدول العربية الأخرى » وأن المادة ( ٧ ) تنص على أن « تحدد مرتبات العربية الأخرى » وأن المادة ( ٧ ) تنص على أن « تحدد مرتبات الوراري الاتحاد والدول الوزاري الاتحادي بناء على اقتراح وزير الدولة رئيس مجلس شئون الوراري الاتحادى بناء على اقتراح وزير الدولة رئيس مجلس شئون

النقل والمواصلات ». كما تبين للجمعية العمومية أن المادة الأولى من القانون رقم ١٤٢٣ لسنة ١٩٨٤ بانسحاب جمهورية مصر العربية من اتحاد الجمهوريات العربية تنص على أن « يعلن انسحاب جمهورية مصر العربية من اتفاق أقامة أتحاد الجمهوريات العربية بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية والجمهورية السورية المؤتم على أن « يصدر رئيس الجمهورية قراراً بتنظيم عمسل الشركات الاتحادية وفروعها العاملة في جمهورية مصر العربية والمنشأة في اطار الإتحادية وفروعها العاملة في جمهورية مصر العربية والمنشأة في اطار الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٣ لسنة ١٩٩٤ بشأن الشركات الاتحادية وفروعها العاملة في مصر على أنه « مع عدم الاخلال بأحكام هذا القرار ، تستمر الشركات الاتحادية وفروعها العاملة في جمهورية مصر العربية في مجارسة انشطتها وتحقيق أهدائها وفقاً لقوانين انشائها ونظها الاساسية والقرارات الصادرة بتنظيم العمل غيها » .

ومفاد ما تقدم أن مجلس رئاسة اتحاد الجمهوريات العربية أنشأ يمقتضى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ شركة الاتحاد العربي للنقل البحرى ومنحها الشخصية الاعتبارية وجنسية جمهورية مصر العربية وعهد اليها بنقل صادرات وواردات جمهوريات الاتحاد وسائر الدول العرببة الاخرى . كما ناط بالمجلس الوزارى الاتحادى تحديد مرتبات ومكافآت ويدلات رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة وذلك بناء على اقتراح وزير الدولة رئيس مجلس شئون النقل والمواصلات . بيد أنه مسدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٤ بانسحاب جمهورية مصر العربية مسن اتفاق اقامة اتحاد الجمهوريات العربية الموقع في بنغازي بتاريخ ١٧ من أبريل سنة ١٩٧١ ، وناط برئيس الجمهورية تنظيم عمل الشركسات الاتحادية وفروعها العاملة في جمهورية مصر العربية لحسين البت في الوضع النهائي لها . ونفاذا لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقهم ٣٨٢ لسنة ١٩٨٤ وقرر استبرار الشركات الاتحادية وفروعها العالملة في مصر في ممارسة انشطتها وتحقيق اهدامها ومقا لقوانين انشائها ونظمها الاساسية وقرارات تنظيم العمل فيها . ومن ثم فان ادارة شركة الاتحاد العربى للنتل البحرى تكون قد آلت الى الحكومة المصرية بموجب مساهمتها في راس مال هذه الشركة وذلك بعد انسحابها من اتحاد الجمهوريات العربية بمقتضى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٤ آنف الذكر بما يسوغ معه قانونا حملها على كونها وحدة من وحدات القطاع العام بسند من حكم المادة (١٨) من قانون هيئات القطاع العام

وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ الذي اعتبر كل شركة يتلكها شخص علم ببغرده او يساهم فيها مع غيره من الاشخاص العامة او مع شركات او بنوك القطاع العام شركة قطاع عام ، وبحسمانه ان معيار وصف الشركة بأنها من شركات القطاع العام يتعلق بالملكية العامة لابوالها لا بأسلوب ادارتها او المكانات نشاطها . الامر الذي تضحى بعوجبه الشركة المشار اليها داخلة في عصوم ما يعبسر عنه بالقطاع العام .

ولما كان ذلك وكان قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قبل تعديله بالقيانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ أورد أحكام الضريبة على المرتبات في الباب الثالث منه وعينت المادة ( ٥٦ ) سعر الضريبة وفقاً لشرائح تبدأ من ٢٪ عن الشريحة الأولى وتصل الى ٢٢٪ لما زاد عن الشريحة الخامسة . ثم تضت المادة ٥٩ بأنه استثناء من سعر الضريبة المحدد في المادة (٥٦) ...... ٢ ــ تفرض الضريبة بسعر ٥/ ودون أي تخفيض على المبالغ التي بحصل عليها العاملون الخاضعون للضريبة في وحدات الجهاز الاداري للدولة والحكم المحلى والهيئات العامة ووحدات القطاع العام والمعاملين بكادرات خاصة علاوة على مرتباتهم الأصلية من أى وزارة أو هيئة عامة او اى جهة ادارية او وحدة من وحدات الحكم المحلى او القطاع العام غير جهات عملهم الأصلى ولا تخضع المبالغ المنصوص عليها في هذه المادة للضريبة » . ومفاد ذلك أن المشرع حصر نطاق الاستثناء المقرر بموجب ذلك البند في مبالغ معينة مما يجتمع في شأنها شرطان أولهما : أن يكون الحاصل عليها من العاملين الخاضعين لضريبة المرتبات في وحدات الجهاز الادارى للدولة أو الحكم المحلى أو الهيئات العامة أو وحدات القطاع العام أو من المعاملين بكادرات خاصة .

وثانيهها: أن تؤدى هذه المبالغ علاوة على المرتب الاصلى من احدى الجهات التى عينها النص غير جهة العمل الاصلية ومن بينها النطاع العام بحيث يتعين اعمال حكم الاستثناء على جميع المبالغ التى بتواغر في خصوصها هذان الشرطان . واذ تواغر في شان مكانسآت اعضاء مجلس ادارة شركة الاتحاد العربي للنقل البحرى ( غامكو ) الشرطان المشار اليهما تكون تلك المبالغ مما ينطبق عليها حكم البند ( ٢ ) من المادة ( ٥٩ ) من تانون الضرائب على الدخل رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ على نحو ما سلف بيانه . وبهراعاة أنه بصدور القانون رقسم ١٨٧١ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض احكام قانون الضرائب على الدخسل

المعول به اعتبارا من ١٩٩٤/١/١ صار سريان الضريبة على المرتبات على نحو ما جرى عليه تص المادة ( ٥٦ ) بعد تعديله على انبالغ التى يحصل عليها العاملون الخاضعون الضريبة في وحدات الجهاز الادارى لادارى الدولة والادارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وقطاع الإعمال العام والمعاملون بكادرات خاصة علاوة على مرتباتهم الأصلية من أى وزارة أو هيئة علمة أو أى جهة ادارية أو وحدة من وحدات الاحارة المحلية أو القطاع العام أو قطاع الاعبال العام غير جهات عملهم الأصلية وفي جميع الأحوال يتم حجز الضريبة وتوريدها الى مامورية الضرائب المنتبة عثلال الفيسة عشر يوجا الاولى من كل شهر طبقاً المشروط والإجراءات المحددة في اللائحة التنفيذية .

#### تنك

انتهت الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى خصوع مكافات اعضاء مجلس ادارة شركة الاتحاد العربى للنقال البحرى ( نامكو ) لحكم البند ( ٢ ) من المادة ٥٩ من قانون الضرائب على الدخل رتم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ وذلك حتى العمل بالقانون رقام ١٨٧ لسنة ١٩٩٢ .

( فتوی رقم ۱۳۴ فی ۱۳۲/۶/۸۱ جلسة ۱۹۹۲/۳/۷ ملف رقم ۱۹۹۲/۴/۸۱ ) ٠

# جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة ... مرتب ... اعانة تهجير ... شروط الاستحقاق .

المُلدتان الأولى والسيّة من مواد القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشان منع اعانات للماملين الدنين بسيئا، وقطاع غزة ومعافقات القناة •

الشرع رعاية منه لطائفة من العاملين الذين كانوا يعملون بسيناء وقطاع غزة او معافظات الثناة قرر منتهم اعانة مالية خاصة أواجهة القروف التي كانت قائمة في ذلك الوقت من شرك الوقت من الله الوقت من مرك الموقت عزة او الوجود بالمغدمة في ٥٠ يونيو سنة ١٩٦٧ المائية الوجود معافزة من معافظات التناة ، ومن ثم يكون شرط استحتاق هذه الاعاتة مختلفا بالنسبة لتاريخ الوجود في المغدمة باختلاف المنتقدة التي يخدم بها العامل - كون العامل - خضوع العامل لاحد النظم المدكورة في ماتين المادين على سيال المحد لا يستتبع بالضرورة حصوله على هذه الاعاقة بل يتمين على ميا الاستحقاق بالنسبة لده وهو الوجود في الخدمة في التاريخ الدي حدده الشارع بالنسبية لده وهو الوجود في الخدمة في التاريخ الدي حدده الشارع بالنسبية للمنطقة التي يقدم بها - غطيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع ان المادة الأولى من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين الدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة تنص على أن « تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٠٪ من الراتب الأصلى الشهرى لأبناء سيناء وقطاع غزة من العاملين المدنيين الخاضعين الحكام نظام العاملين المدنيين مالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام بكادرات خاصة أو العساملين بالمنشآت الخاضعة الأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشان بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهبة وشركات التوصيسة بالاسهسم والشركات ذات المسئولية المحدودة وكذا العاملين بالجمعيات التعاونية الذين كانوا يخدمون بهذه المناطق في ٥ يونيو ١٩٦٧ وذلك بحد أدنى قدره ثلاث جنيهات » . كما تنص المادة الثانية من ذات القانون على أن « تبنح اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ بن الراتب الأصلى الشهرى لن كانوا يعملون حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمحافظات القناة والذين عادوا اليها أو الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة من العاملين المدنيين الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظهام العاملين بالقطاع العام أو المعاملين بكادرات خاصسة أو العساملين في المنشآت الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشان بعض الأحكسام الخاصسة بالشركات الساهبة وشركات التوصية بالاسهسم

والشركات ذات المسئولية المحدودة وكذا العالمين بالجمعيات التعاونية وذلك بحد اتمى تدره عشرون جنيها وبحد ادنى قدره خمسة جنيهات».

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع رعاية منه لطائفة مسن العالمين الذين كانوا يعملون بسيناء وقطاع غزة أو محافظات القناة ور منحهم إعانة مالية خاصة لمواجهة الظروف التي كانت قائمة في ذلك الوقت ، وذلك بشرط الوجود بالخدمة في ٥ يونيو ١٩٦٧ بالنسبة لمن كانوا يعملون بسيناء وقطاع غزة ، أو الوجود بالخدمة في شرط استحقاق هذه الاعانة مختلفا بالنسبة لتاريخ الوجود في الخدمة شرط استحقاق هذه الاعانة مختلفا بالنسبة لتاريخ الوجود في الخدمة في م يونيو ١٩٦٧ بالنسبة لسيناء وقطاع غزة ، وشرط الوجود في الخدمة في ٥ يونيو ١٩٦٧ بالنسبة لسيناء وقطاع غزة ، وشرط الوجود في الخدمة في ٥ يونيو ١٩٧٧ بالنسبة لمانظات القناة .

وعلى هذا غان خضوع العامل لاحد النظم المذكورة في هاتين المادتين على سبيل الحصر لا يستتبع بالضرورة حصوله على هذه الاعانة بل يتعين التأكد من تواغر شرط الاستحقاق بالنسبة له وهو الوجود في التاريخ الذي حدده الشارع بالنسبة للمنطقة التي يخدم بها . ويتطبيق ما تقدم على حالة السيد / ..... يتبين أنه عين بمحافظة سيناه في ١٩٧٥/٩/١ واستلم العمل بها في ١٩٧٦/٣/١٤ ومن ثم لا يتوافر في حقه شرط استحقاق هذه الاعانة لعدم وجوده في الخلمة في ٥ يونيو ١٩٦٧ وهو الناريخ الذي حدده المشرع لاستحقاقها بالنسبة للعاملين بسيناه ولا يجوز الاستناد الى تعيينه قبل ٣١ ديسمبر المادي خاص بالعاملين بسيناه ولا يجوز الاستناد الى تعيينه قبل ٣١ ديسمبر المادة النازية خاص بالعاملين بصيناه ألوادد بنص مخاطب بأحكامها لكونه من العاملين بسيناه و

ومن حيث أن أغناء الجمعية المهومية قد جرى على أن الخاصص في منهوم القانون رقم ٥٨ لسنسة ١٩٨٨ المعسول به اعتبارا سن ١٨٨٨ (١٨ المعسول به اعتبارا سن ١٨٨٨ (١٨ المنه ١٩٨٨ لسنة ١٩٧٦) لم ترجه هذه الصغة حتى هذا التاريخ ، والسيد المذكور ليس له اصل حق في صرف اعلنة التهجير لعدم توافر شرط استحقاقها بالنسبة له وذلك وفتا لنص المادة الأولى من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٦ وهو الوجود بالخدمة في ٥ يونيو ١٩٧٧ ، عانه تبعاً لذلك لا ينيد بحكم اللؤوم من احكام القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٦ ، الوجود بالخدمة في ٥ يونيو ١٩٧٧ ، عانه تبعاً لذلك لا ينيد بحكم اللؤوم من احكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٨ بض أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٨ بضم هذه الاعانة الي المرتب ،

#### اذاحك

انتهت الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية السيد المعروضة حالته في صرف اعانة التهجير المنصوص عليها في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ وعدم احقيته في ضمها الى راتبه وفقاً لاحسكام القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٨ .

ر فتوی رقم ۱۹۳۷ رقم ۱۹۹۲/۳/۶ جلسة ۱۹۹۲/۳/۷ ملف رقم ۱۳۲٤/٤/۸٦ ) •

## ( **\ + V** )

## جلسة ٧ من فيراير سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية لقسمى اللتوى وانتشريع ـ نواع ـ اشخاص القانون الخاص ـ عدم اختماض •

المادة ٦٦ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ •

الشرع وضع أصلا عاما متنضاه اختصاص الجمعية العبومية لقسمى المنتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين المسالج العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المطية أو بين هده الجهات بضمها البيضي وهي من أسخاص القانون العام بعيث لا المتصاص للجمعية العبومية العبومية أكان أحد الأفراد لا يتدرج ضمن هذه الجهات المعددة على سبيل الحصر ــ نزاع بين الهيئة التومية لماه الشرب والمرف الصحيح والشرف الأمريكية المستد اليها تنفيذ العملية خروج ذلك من دائرة اختصاص الجمعية حـ تطبيق ٠

استبان للجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريسع أن المادة ٦٦ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن مجلس الدولة تنص على أن « تختص الجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء السرأى مسببا في المسائل والموضدعات الآتية .....

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح او بين الهيئات المحلية او بين هسده الهيئات المحلية او بين هسده الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى النتوى والتشريع في هذه المنازعات لمزلم للجانبين » .

واستظهرت الجمعية العمومية نيبا تقدم أن المشرع وضع احسلا عاماً متنضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريسع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين المسالح العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجمسات بعضها المهنات العامة أو بين هذه الجمسات بعضها المعمومية أذا كان أحد الأفراد لا يندرج ضمن هذه الجهات المحددة على العمومية أذا كان أحد الأفراد لا يندرج ضمن هذه الجهات المحددة على سبل الحصر .

ومن حيث ان النزاع المائل هو فى حقيقته وجوهره نزاع بين الهيئة التومية للتامينات الاجتماعية والمقاول الامريكى المسئد اليه تنفيذ المرحلة النائية من مشروع ميساء ومجارى مدن القناة والممول بالمنحة الخاصـة بالاتفاقية المبرمة بين الحكومة الامريكية والحكومة الممرية وذلك لاستنداء 
تبعة التأمينات المستحقة على هذا المقاول بوصغه صاحب عمل وفتا
للنسب التى حددها قرار وزيرة التأمينات رقم )٧ لسنة ١٩٨٨ بشسان 
التامين على عمال المقاولات ، مما يخرجه عن دائرة اختصاص الجمعية 
المعومية وفقا لنص المادة ٦٦ فقره ( د ) سالفة الذكر ( بحسبان أن 
الحد اطرافه ليس من ضمن الجهات سابق الاشارة اليها ) ولا يغير من 
الحد اطرافه ليس من ضمن الجهات سابق الاشارة اليها ) ولا يغير من 
الادارية القائمة بالاشراف على تنفيذ هذه الاعمال اذ أن ذلك لا يجمل 
لها صفة في النزاع المائل الذي هو في حقيقته نزاع بين الهيئة القومية 
للتامين الاجتماعي واحد المقاولين لسداد قيمة التأمينات المستحقة عليه 
بوصفه صاحب عبل .

#### اذلكك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريسع الى عسدم الختصاصها بنظر النزاع الماثل .

( فتوی رقم ۱۳۸ فی ۱۹۹۰/۳/۰ جلسة ۱۹۹۰/۳/۷ ملف رقم ۱۹۹۰/۳۲۳ ) .

# $() \cdot ()$

### جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة \_ شاغلو وظائف الادارة المليا من الوظائف القيادية \_ علاوه تشجيعية •

المادتان ( ۲۸ ، ٥٣ ) من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم 24 لسنة ١٩٧٨ والمدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ·

الحواد ( ۳۰ ، ۳۰ ) من مواد اللائعة التنفيذية للقانون سالف الذكر الصادرة بقرار لجنة شئون الفعمة المدنية رقم ( ۲ ) لسنة ۱۹۷۸ المدلة بقرار وزير شئون مجلس الوزرا. ووزير الدولة للتنمية الادارية رقم ۶۱۰ سنة ۱۹۸۳ ۰

المواد ( ۱ ، ٥ ) من مواد القسانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ في شان الوظائف المدنية القيادية ٠

المادة ( ١٨ ) من مواد قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٩٦ لسنة ١٩٩١ باللائعة التنايق المنطقة ١٩٩١ باللائعة التنايق المنافق منافق المنافق منافق المنافق منافق المنافق منافق المنافق المنافق منافق المنافق المنافق المنافق المنافق منافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق منافق من المنافق منافق المنافق المنافق المنافق منافق من وط خلك : متى توافرت في شافهم شروط منعها — تطبيق .

استبان للجمعية الععومية لقسيمى الفتوى والتشريع ان المادة (۲۸) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ١٩٧٨) \_ لسنة ١٩٨٨ على ان و تضع السلطة المختصة نظاما يكفل قياس كفاية الآداء الواجب تحقيقه بعا يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة وأهدافها ونوعية السئة الواحدة قبل وضع التقرير النهائي لتقدير الكفاية وذلك من واقع السبحلات والبيانات التي تعدها الوحدة لهذا الغرض ٠٠٠ ويكون تقدير الكفاية بمرتبة معتاز أو كفء أو ضعيف ٠٠٠ ويتتمر تقدير لكفاية بمرتبة معتاز أو كفء أو ضعيف ١٠٠٠ ويقتصر تقدير لكفاية الأداء على العاملين الشاغلين لوظائف الدرجة الأولى فما دونها ثم جرى نص هذه المادة بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٥ السنة ١٩٨٢، المشار اليه ، على أن و ٠٠٠ يكون قياس كفاية الإداء مرة واحدة خلال السنة قبل وضع التقرير النهائي لتقدير الكفاية الإداء مرة واحدة

تقدير الكفاية بمرتبة ممتاز أو جيد أو متوسط أو ضعيف ٠٠٠٠ ومقتصى وضع تقارير الكفاية على العاملين الشاغلين لرظائف من الدرجية الأولى فما دونها ، ويكون قياس كفاية الأداء بالنسبة لشباغلي الوظائف العليا على اساس ما يبديه الرؤساء بشانهم سنويا من بيانات تعتمد من السلطة المختصة وتودع بملفات خدمتهم وتحدد اللائحة المنفيذية الضوابط التي يتم على أساسها تقدير كفاية العاملين • ثم عدلت المادة ٢٨ سالفة الذكر مؤخراً ضمن مواد أخرى بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٢ الذي أضاف إلى مراتب تقدير الكفاية مرتبة جيد جدا وعمل به اعتبارا من ١٩٩٢/٦/٢ ، اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٥٢) من قانون نظام العساملين المدنيين بالمدرلة ، المشار اليه تنص على انه « يجوز للسلطه المقتصة منح العامل علاوة تشجيعية تعادل العلاوة الدوريه المسررة حتى ولو ذان عد مجاوز نهاية الأجر المقرر للوظيفة وذلك طبقا للارضاع الني مفررها ويمراعاة ما يأتى : ( ١ ) أن تكون كفاية العسامل قد حددت بمرنبة معتساز عن العامين الأخيرين ٠٠٠ (٢) ٠٠٠ عما استعرضت الجمعيه العموميه اللائحة التنفيذية لمقانون نظام العاملين المدنيين بالدرله الصادر بها قرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم (٢) لسنة ١٩٧٨ المعدلة بقرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية رقسم ٥٤٦٥ لسنة ١٩٨٣ حيث تنص المادة (٣٠) منه على أن « يقدم الرؤساء عن شاغلى الوظائف العليا بيانات سنوية متعلقة بالنواحي الفنية والادارية والقيادية في مباشرتهم لأعمالهم ، وتعرض هذه البيانات على السلطة المختصة لاعتمادها وايداعها بملف العامل ، كما تنص المادة (٣١) من هذه اللائحة على أنه « لا يجوز تقدير كفاية العاملين من الفئات المبينة فيما يلى بمرتبة ممتاز: ( 1 ) ٠٠٠ (ب) ٠٠٠ (ج) ٠٠٠ العامل من شاغلى الوظائف العليا الذي وقع عليه أى جزاء خلال العام الذي يوضع عنه بيان كفاية الآداء ٠ ، واخيرا استعرضت الجمعية العمومية المادة (١) من القانون رقم ٥ لسينة ١٩٩١ في شان الوظائف المدنية القيادية في الجهاز الاداري للدولة والقطاع العام والتي جرى نصها على أن « يكون شغل الوظائف المدنية القيادية في الحكومة و ٠٠٠٠٠ لمدة لا تجاوز ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أو لمدد أخرى طبقا لأحكام هذا القانون ، وذلك كله مع عدم الاخلال باحكام القوانين واللوائح فيما يتعلق بباقى الشروط اللازمة لشفل الوظائف المذكورة ويقصد بهذه

الوطائف تلك التي يتولى شاغلوها الادارة القيادية بانسطة الانتاج المخدمات أو · · · من درجة مدير عام أو الدرجة العالية أو الدرجة المعالية أو الدرجة المعالية أو الدرجة المعارفة أو الدرجة المعارفة أو الدرجة المعارفة أن من مجلس أو أن من مجلس الوزراء · · متضمنة قواعد الاختيار والاعداد والتاعيل والتقويم ، ونفاذا لذلك صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٩٦ المسنة ١٩٩١ باللائحة التنفيذية للقانون المسار الليه ، وكان من بين ما تضمنته ما نصت عليه المادة (١٨) من أن ، يقدم شاغل الوظيفة القيادية تقريرا سنويا عن انجازاته ومعه صورة من المقترحات التي تقدم بها المختصة والتي تتولى توزيعه على اعضاء اللجنة لدراسته الوطائف العيادية المختصة والتي تقوير وملاحظاتها مني ضوء الانجازات التي حققها وما سبق أن تقدم به من اقتراحات وما ثم تنفيذه فصلاً منها ، ونرفع اللجنة التقرير وملاحظاتها عليه الى السلطة المختصة بالتعيين ليكون تحت نظرها عند انتهاء مدة شغل الوظيفة القيادية ،

واستظهرت الجمعية العموميه من مجموع ما تقدم ان المشرع في قانون نظام العاملين المديين بالدوله الصادر بالقائرن رقم (٤٧) لسنه ١٦٧٨ بعد تعديله بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٦٨٢ آخضع العاملين من شاغلي الوظائف العليا لنظام قياس كفاية الأداء على اساس ما يبديه الرؤساء بشانهم سنريا من بيانات تعتمد من السلطه المختصه وتودع بملفسات خدمتهم ، شانهم في ذلك شان العاملين الشاعلين لوظائف من الدرجه الأولى فما دونها ، واجاز في اللائحة التنفيذية تفدير بيسان كفاية الأداء لشاغلي الوظائف العليا بذات مراتب تقارير الكفايه المقررة الشاغلي الدرجة الاولى فما دونها ومنها مرتبسة ممتان ، وتلاحظ للجمعية العمومية - بنساء على ذلك - أن المشرع أذ اجاز في المادة ٥١ من فانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، المشار اليه ، منح العامل الذي حصل على تقريرى كفاية بمرتبة ممتاز في العامين الأخيرين علاوة تشجيعية تعادل العلاوة الدورية المقررة ولمن كان قد تجاوز بها نهاية الأجر المقرد للوظيفة ، فان من مقتضى ذلك ولازمه جواز منح هذه العلاوة للعاملين من شاغلي الوظائف العليا دون تلك التي لها ربط ثابت ، اذا تحققت فيهم شروط منحها بالتطبيق للمادة ٥٢ سالفة الذكر ، وهو ما جرى به واستقر عليه افتاء الجمعية العمومية بجلساتها المنعقدة في ١٩٨٦/١١/١٩ · 199./1/1V , 19AV/Y/YE ,

ولاحظت الجمعية العدومية من استقراء احكم القانون رقم ٥ اسنة ١٩٩١ في شأن الوظائف المدنية القيادية في الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام ولائحته التنفيذية أن المشرع نظم قواعد واجراءات شغل الوظائف المدنية القيادية في الجهاز الادارى للدولة على وجه التفصيل بدءا من الاعلان عن شغل الوظائف وانتهاءا بصدور قرار التعيين حسب الاسبقية الواردة في الترتيب النهائي للمنتفعين ، كما حدد مدد شغل هذه الوظائف ، وأنه ليس من شأن هذا التنظيم ( الذي هو في مجمله قواعد اجرائية ومدد للشغل ) ما يتنافي او يتعارض مع منحهم العلاوة قواعد اجرائية ومدد للشغل ) ما يتنافي او يتعارض مع منحهم العلاوة التشجيعية وفقا انتي يتعين الرجرع اليها ٠ متي توافرت فيهم شروط العامها .

والحاصل أن شاغلى الوظائف القيادية بالمجهاز الاداري للدولة وأن تفردوا بقواعد خاصة في أسسلوب تعيينهم بهذه الوظائف ومدد شغلها ، مما تكفل بديانه القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ الا انهم ما انفكوا عاملين بالجهاز الادارى للدولة ينتظم علاقات عملهم ومراكزهم القانونية كعاملين بالدولة القواعد الراردة بنظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسينة ١٩٧٨ ومن ضمنها الأحكام الخاصة بمنح العيلاوات التشجيعية والتي لا يتأبى تطبيقها مع أحكام التعيين الواردة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية ، والقول بغير ذلك يفضي الى اهدار حق من حقرق هذه الطائفة من العاملين وهو تخصيص لأحكام القانــون دون مخصص ويعنى التفرقة بين هذه الطائفــــة من العـــاملين وغيرهم بما لا وجه لأعماله الا في حدود ما اشتمله القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية من احكام وهي تتحدد في طريقة شدخل الوظيفة القيادية ومدة هذا الشغل • ومن ناحية آخرى فان ما استحدثه القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ من تقييم للعاملين الخاضعين الحكامه وفقا لمعايير تختلف عن معايير تقارير الكفاية أنما يقتصر أعماله والاعتداد به عند انتهاء مدة شاغل الوظيفة القيادية ليكون هذا التقييم تحت نظر السلطة المختصة بالتعيين وهي تعمل سلطتها في تجديد هذه المدة له من عدمه ، ولاشان بهذا التقييم بمعابير تقارير الكفاية المنظمة بقانرن العاملين المشار اليه والتي يخضع لها شاغلوا الوظائف العليا حتى في ظل القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ، ومما يؤكد ذلك أن المشرع في التعديلات المتعاقبة لقانون نظام الماملين - خاصة التي تتعلق بتقارير الكفاية - والتي اعقبت صدور القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ لم يتناول هذه الأحكام بالمتعديل ، الأمر الذي ـ يقطع باستعرار سريانها على جميع العاملين بالمدولة حتى شاغملى الوظائف القيادية ·

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم جميعه الى جواز منح شاغلى وظائف الادارة العليا من الوظائف القيادية دون الدرجة المعازة ، العلاوة التشجيعية فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٥ لمسنة ١٩٩١ ، المشار اليه ، متى ترافرت فى شانهم شروط منحها .

#### لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسسمي الفقدرى والتشريع الى انه يجرز منح شاغلي وظائف الادارة العليا من الوظائف القيادية دون شاغلى الدرجة المعازة العلاوة التشجيعية في ظل العمل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ، المشار اليه ، متى توافرت فيهم شروط منحها

( فتوی رقم ۱۳۹ فی ۱۹۹۰/۳/۵ جلسة ۱۹۹۹/۲/۷ ملف رقم ۱۸۹۹/۴/۸۱ ) -

# ( **۱۹۹** ) جلسة ۷ من فىراير سنة ۱۹۹۳

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ــ نزاع ــ اشخاص القانون الخاص ــ عدم اختصاص •

المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

الشرع وضع اصلا عاما مقتضاه اختماص الجمعية العمومية القسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المتازعات التي تنشأ بين المسالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها وبخص وحي جميعها من اشخاص الاانون العام بعيث يعتم اختصاصها أذا كان أحد الأطراف لا يندرج ضمن هذه الجهات المعددة عل سبيل الحصر حقيق -

استبان للجمعية العمومية لقسسمى الفتوى والتشريع ان المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ بشان مجلس الدولة تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الراى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : • • • • المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أن بين المسالح أو بين الهيئات أو بين المؤسسات العسامة أو بين الهيئات المبلغة أو بين مدة الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لقسسمى الفتسرى والتشريع في هدذه المنازعات ملزما للجانبين ، •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه المتصاص الجمعية العمومية لقسمى الفت ى والتشريع د. ن غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشساً بين المصالح العسامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها ربعض وهي جبيعها من أشخاص القانون الخاص بحيث يمنع اختصاصسها أذا كان أحد الأطراف لا يندرج ضمن هذه الجهات المحددة على سسبال الصحم .

ومن حيث أن النزاع الماثل عبر فه، حقيقت وجموهره نزاع بين الهيئة المسند المتربكية المسند المتربكية المسند التوريكية المسند المترب و الخاص باحلال وتجديد وتطهير مرافق ميساه الشرب والصرف الصحي ببعض مدن الصعيد ، وذلك لاستثداء قبعمة

اشتراكات التأمين الستحقة على هذه الشركة بوصفها صاحبة عمل وفقا للنسب التى حددها قرار وزير التأمينات رقم ٧٤ اسنة ١٩٨٨ بشان التأمين على عمال المقاولات ، مما يخرجه عن دائرة اختصاص الجمعية العمرمية وفقا لنص المادة ٢٦ فقرة د سالفة الذكر بحسبان أن أحسد الحرافه ليس ضمن الجهات سابق الاشارة اليها ولا يغير من ذلك أن تكون اللجنة القيادية العليا للاشراف على تنفيذ بروتوكول اتفاقية المدة الإقليمية بشمال الصعيد والذي تمثلها محافظة الفيرم هي الجهة الادارية للقائمة بالاشراف على تنفيذ هذه الأعمال أذ أن ذلك لا يجعل لها صسفة في النزاع الماثل الذي هو في حقيقته نزاع بين الهيئة القرمية للتأمين المستحقة عليا بوصفها صاحبة عمل .

#### 4\_\_\_\_\_131

انتجت الجمعية العمومية لمسمسمي الفتدرى والتثريع الى عدم اختصاصها بنظر الذرام الماثل ·

( فتوی رقم ۱٤۱ فی ۹۹۹/۳/۵ جلسة ۱۹۹۹/۳/۷ ملف رقم ۱۴۱ ۲۳۰۹/۳۷) .

# جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

عاملون بوازرة التمير وهيئة المجتدمات العمرائية الجديدة .. حوافز ومكافات ... عاملون بالادارة العامة اشرطة التعمر ،

المادة ( ٥٠ ) من قانون نظام العاطين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون دائم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ •

المادة ( ٣٩ ) من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشان المجتمعات العمرانية الجديدة . المادة الأول من قرار وزير التعمر والدولة للاسكان واستملاح الأراضي ورئيس مجلس ادارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رفم ٢٥٩ لسنة ١٩٨١ .

المادة الأول من قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الأراهي ورئيس مجلس ادارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقع ٧٠٠ لسنة ١٩٨٨ .

قواعد صرف الكافات والحرافز للعاملين بديوان عام وزارة الاسكان والتعبير وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والصادر بها قرارى وزير التعبير سالفي اللكن الملدان حددا نطاق سريان احكامها وقصرها على العاملين بوزارة التعمير او هيئة المجتمعات العمرانية الحديدة او احدى الجهات التابعة لهما اداريا وتنظيما للتيجة لموزارة الداخلية لا يشرجون العاملة لشرطة التعمير وهي احدى الادارات المتضمسة المنابعة لموزارة الداخلية لا يشرجون فضمن المخاطبين باحكام القرارين سالفي الذكر سسبب ذلك : انتفاء تبعيتهم الادارية لاي من وزارة التعمير اهمية المجتمعات العمرانية الهديدة للعربية .

استبان للجمعية العمومية لقسيمي الفتسوي والتشريع ان المادة ٥٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصيادر بالقانون رقم ٧٤ لسينة ١٩٧٨ تنص على أنه « تضيع السلطة المختصبة نظاما للحوافز المادية والمعنوية للعاملين بالدولة بما يكفل تحقيق الأهداف وترشيد الأداء ١٠٠٠ > كما تنص المادة ٣٩ من القانون رقيم ٩٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية البديدة على أن « يضع مجلس ادارة المهيئة الموائع الداخلية للهيئة ١٠٠٠ ربيجب أن تراعي في أحكام هذه الموائع الأسس الآتية ١٠٠٠ (ج) وضع القواعد المنظمة للحوافز والمكافآت بما يكفل تشجيع العاملين على تحقيق أهداف الهيئة وتنفية المجتمعات العمرانية الجديدة ، ٠٠

والدولة للاسكان واستصبالاح الأراضى ررئيس مجلس ادارة هيئة

المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٦٩ لسسنة ١٩٨١ تنص على ان « تسرى احكام هذا القرار على العاملين بديوان عام وزارة التعمير والجهاز المركزى للتعمير والأجهزة التنفيذية التابعة له وجهاز بحوث ودراسات التعمير وجهاز الانفاق وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة واجهزة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة التابعة لها » •

كما تنص المادة الأولى من قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الأراض ورئيس مجلس ادارة هيئة المجتمعات العمرانية المجديدة رقم ٧٠٠ لمسنة ١٩٨١ على أن « تسرى أحكام هذا القرار على العاملين بهيئة المجتمعات العمرانية المجديدة وأجهزة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة التابعة لها ، ٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ان التنظيم الذى اورده المشرع للحوافز المادية والمعنوية في كل من ديوان عام وزارة التعمير وفقا لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وميئة المجتمعات العمرانية الجديدة استئادا للقادين رقسم ٥٩ لمسنة ١٩٧٩ وميئة بانشاء هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة انما قصد به تخويل السلطة المختصة تقرير هذه الحوافز حثال للعاملين على بدل الجهود وتحسين طرق العمل ورفع كفاءة الأداء وذلك حتى لا تصول القيود بين حضن العاملين المجدين ومن ثم يغدو مرتبطا بذلك ولازما له أن يقتصر هدذا المنح على العاملين بأى من الجهتين السابقتين وذلك حتى يتسنى للسلطة المفتصة بعنح هذه الحوافز أن تقدر هذا الأداء وتراقب بذل الجهو وهذا لا يتأتى الا اذا كانت هناك تبعية ادارية للعامل المخاطب بهذه اللوائح والجهة المفتصة بمنح هذه الحوافز أن

ولما كانت قواعد صرف المكافات والحوافز للعاملين بديوان عام وزارة الاسكان والتعمير وهيئة المحتمعات العمرانية الجديدة والصادر بها قرارى وزير التعمير رقبى ٢٦٥ لسنة ١٩٨١ و ٧٠٠ لسنة ١٩٨١ قد حددا نطاق سريان احكامها وقصرها على العاملين بوزارة التعمير أو هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة أو احدى الجهات التابعة لمهما اداريا وتنظيميا ومن حيث أن العاملين بالادارة العامة لمشرطة التعمير وهي احدى الادارات المختصة التابعة لوزارة الداخلية لا يندرجون

خمدن المخاطبين باحكام القرارين رقمي ٥٦٠ و ٥٧٠ لسنة ١٩٨١ لانتفاء تبعيتهم الادارية لأى من وزارة التعمير أو هيئة المجتمعات - العمرانية الجديدة ، فمن ثم ينحسر عنهم أحكام القرارين المشار اليهما وتنتفى بذلك وجه احقيتهم في استنداء تلك المكافات والحوافق .

#### لذليك

انتهت الجمعية العمرمية لمسمسمي الفتري والتشريع الي عدم المقية العاملين بالادارة العامة لشرطة التعمير والمجتمعات العمرانية المجديدة في صرف المكافآت والحوافز التي تصرف للصاملين بهيئسة المجتمعات طبقا للقرارين رقمي 370 و 300 لسنة 1941 ·

د فتوی رقم ۲۰۲ فی ۲۹۹۲/۳/۲۷ جلسة ۱۹۹۲/۳/۲۷ ملف رقم ۲۸۱/۳/۵۱) -

### $\langle 111 \rangle$

### جلسة ۲۸ من فيراير سنة ۱۹۹۳

مسئولية \_ مسئولية مدنية \_ مسئولية حارس الأشياء \_ تعويض \_ فوائد تأخيرية \_ مصاريف ادارية •

المادة ( ۱۷۸ ) من القانون اللدني •

التسخص الطبيعي أو المصنوى الذي له مكنة السيطرة على شي، يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للغير فاذا ما أخل بهنا الالتزام الخرض الخطأ في جانبه والتزم بتعويض الغير عما يلحقه من ضرر بسبب الشي، الخفاضع لحراسته ولا تنظل الى تابعه الملوط به استعمال الشي، — سبب ذلك : لأنه وان كان للتابع السيطرة المادية على الشي، وقت استعماله الا أنه يعمل لحساب متبوعه والمسلحته وبأنصر بأوامره ويتلقى تعليماته — نتيجة ذلك : التبوع وحده هو الحارس على الشي، — تطبيق .

تبين للجمعية العمومية القسمى الفنوى والتشريع أن المادة ١٧٨ من القانون المدنى تنص على أن « كل من تولى حراسة السياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مستولا عصا تحدثه هذه الاشياء من ضرر مالم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه ، هذا مع عدم الاخلال بما يرد في ذلك من احسكام خاصة .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى له مكنة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضرراً للغير ، فاذا ما أخل بهذا الالتزام افترض الخطأ في جانب والتزم بتعويض الغير عما يلحقه من ضرر بسبب الشيء الخاضع لحراسته ، ولا تنقل الى تابعه المنوط به استعمال الشيء لأنه وأن كان للتابع السيطرة المادية على الشيء وقت استعماله ألا أنه يعمل لحساب متبرعه ولصلحته وياتمر بأرامره ويتلقى تعليماته ، ومن ثم فانه يكرن خاضعا للمتبرع مما يفقده العنصر المعنوى للحراسة ويجعل المتبوع وحده هوالحارس على الشيء كما لو كان هو الذي يستعمله .

رحيث أن السيارة المتسببة فى الحادث تابعة لهيئة النقـل العـام وعهد الى سائقها المذكور بمهمة قيادتها ، وبتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٤ وقع حادث التصادم بجرار الهيئة العـامة لمنظافة وتجميل القاهرة وحدثت

تلفيات به فان الحراسة على السهيارة الأولى وقت العادث تكون معقودة لهيئة النقل العمام باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية على السيمارة ، وبالتالي تكون مستولة عن الضرر الذي لحق جرار الهيئة المدعية مستولية مبنية على خطأ مفترض طبقا للمادة ١٧٨ من القانون الدني ، وتلتزم من ثم بتعريضها عن الضرر الذي لمقها من جراء المعادث مقصورا في هذا الشان على رد قيمة التلفيات التي لحقت الجرار والتي بلغت - بحسب الثابت في المقايسة المرفقة بالأوراق - ٦١٢٠ جنيها بحسبانه التعويض الجابر للضرر المتصل سببه باصله الضار ، دون ما زاد على ذلك من ميالغ قدرتها الهيئة كتعويض عما فاتها من كسب نتيجة لتعطل الجرار بسبب الحادث أو كمصاريف ادارية ذلك أنه - وعلى ما جرى به افتاء الجمعية العمومية .. ينبغي على الادارة أن تتجرد عن المطالبة بالأولمي اعمالا لصحيح المقتضيات التي من اجلها ضرب الصفح عن المطالبة بالفوائد التأخيرية فيما يثور من أنزعة بين الجهات الادارية بعضها المعض ، كما وأنه لا محل للمطالبة بالثانية ( المصاريف الادارية ) الاحيث يتعلق الوضع بتقديم خدمات فعلية نزولا على حكم المادة ١٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات الأمر غير الماثل في الحالة المعروضة ٠

### لذلــــــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام هيئة النقل العام اداء مبلغ ٦١٢٠ جنيها ( سنة آلاف ومائة وعشرين جنيها ) الى الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة عوضا عن التلفيات التى لحقت الجرار رقم ١٣٤٠

<sup>(</sup> فتوی رقم ۱۳۱ فی ۱۳۲/۲۹۲ جنسة ۲۸/۲/۲۹۸ ملف رقم ۲۳/۲/۲۲۳ ) ٠

### (444)

### **چلسته ۲۸ من فیرایر سسته ۱۹۹۳**

الجمعية المعومية القسمى القتوى والتشريع \_ نزاع \_ مسئولية تقضيرية \_ التزام جتفيد تعهد -

الماجة ( 77/د ) من قالون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧. •

انه ولنن كان اصل الالتزام بالأداء هو التمويض عن تلقيات ترتبت من فعل الشركة دائلات مما يتج ادكان المسئولية التأصيرية بمناصرها القررة وهي الفطا والفرر وعلاقة السببية وما يرتبه ذلك من وقوع السنولية اساسا عل عائق مرتكب الفطا — اذا التزمت الفيئة القومية لحياء الشبح والعمرف الصحى قد تمهنت بسنداد المبلغ المستحق عن تلك طلقوم ومن تم يكون مصدو الاكتزام بالأنه، هو هذه التمهد ذاته وتكون الهيئة هن الحقوف طلقوم سنوية ذلك : لا تقوم السئولية التقصيرية في هذه العالة باعتبادها مصدو الالتزام - تطبيق .

تبيين للجمعيسة المعموميسة المسلمي المنسوى والتشريع انه ولفن كان أصلط الالاعزام بالاواء هو التعويض عن تفيلات متبيت من معلى الشركة المنفذة ، شركة ماريرت جونز الأمريكية مما يثير اركان المسئولية المقصورية بعناصرها المقررة وهي الخطأ والضرر وعلاقة السببية وما يرتبه ذلك من وقوع السئوليية أساسا على عاتق مرتكب الخطأ ، الا أنه في العالم المعروضة فإن الهيئة المقوميية ليساه الشبيب والصرف الصحي قد تعهدت بسداد المناسخ المستحق عن تلسله المظلمات، ومن ثم تكون التزمت ازاء ذلك المشمود، بأداء مبلغ ٥٤ر ١٩٩٩ جنيه الذي قدرته اللجنة المشتركة المشار اليها والذي تطمئن الجمعية المعمومية الى تقديرها ، ويكن مصدر الالتزام بالأداء هو التعمد ذاته في المالة الموضة باعتبارها مصدرا للالتزام ، أنما تتحول الي محض كونها سببا دافعا للتعهد الذي اجرته الهيئة على نفسها تباه المحافظة ،

#### لذليسه

انتهت الجمعيسة العموميسة لقسسمي الفتسوى والتشريع الى

الزام الهيئة القومية ليساه الشرب والمعرف المسمى باداء مبلغ هاع ١٩٩٠ مبينة وخسة ومعرفة وتسعين جنيها وخسة واربعين قرشا ، الى محافظة بورسعيد تعريفها عن التلفيات الشار اليها .

<sup>(</sup> فتوی رقم ۱٤۰ فی ه/۳/۳/۳ جلسة ۱۹۹۱/۳/۲۸ ملف رقم ۱٤٠٧/٢/٣٢ ،

## (114)

## **جلسة ۲۸ من فيراير سبلة ۱۹۹**۹

الجمعية العبومية لقسمي اللتوى والتشريع ــ نزاع ــ عدم اختصاص • المادة ( 7/1/ ) من فانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسبة ١٩٧٧ •

مناط اختصاص الجمعية العبومية لفسمي الفنوى والتشريع في شان المنازعات هو بها ينشأ بن الوزارات أو بين المسالم العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات خاصامة أو بن الهيئات المعلية أو بين هذه الجهات بضيها البضي ـ كا كان الثابت من حاستمراهي عناصر النزاع المائل في ضوء ما تنصى عليه المادة ( ٣٧ ) من قانون تنظيم المناطقات والمزايدات المسادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٦ من أنه يجوز للجهات الخاصمة لأحكامه عند الاقتصاء أن تنوب عن بعضها في مباشرة اجراءات التعاقد في مهمة معينة وفقا للقواعد المعول بها في الجهة الطالبة ـ اذا كان النزاع في حقيقته بين المسلمة الملاكورة ومقاول تنفيذ المسلمية \_ نتيجة ذلك : ينحسر الفصل فيه عن اختصاص الجمعية - تطبيق ا

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٢٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية: (١) ٠٠٠٠ (د) المنازعات القي تنشأ بين الوزارات أو بين المسائح العسامة أو بين المهشات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين المؤسسات العامة وا بين المؤسسات العامة والمينات المحلية العمومية المعمومية لقسمى الفترى والتشريع في هذه المنازعات ماراى الجمعية المعمومية لقسمى الفترى والتشريع في هذه المنازعات

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك ، ان مناط اختصاصها في شأن المنازعات هو بما ينشأ بين الوزارات أو بين المصالح العمامة أو بين المهيئات المحلية أو بين المهيئات المحلية أو بين الجهات بعضها البعض ولما كان الثابت من استعراض عناصر النزاع الماثل في ضوء مما تنص عليه المادة (٣٧) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ من أنه يجوز المجهات الخاضعة لأحكامه عند الاقتضاء ، أن تنزب عن بعضها في مباشرة اجراءات التعاقد في مهمة معينة وققا المقواعد المعول

يها في الجهة الطالبة ، الثابت ، ان مديرية الاسكان والتعدير بمحافظة يورسعيد محض نائب عن مصلحة المواني والمناثر في التعاقد مع المقاول للذي اسند اليه تنفيذ عملية انشاء مساكن العاملين المنوه عنها ويشاء عليه فان ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات في مواجهة المقاول ، انما يضاف التي المسلحة ، اعمالا للمادة (١٠٥) من التقنين المدني ، فلا تعد المديرية طرفا اصيلا في التعاقد - الأمر الذي يعدو مصه واضحا أن النزاع الماثل يقوم في حقيقة الأمر بين المسلحة المذكورة ، ومقاول تنفيذ العملية ، وهو من غير الجهات التي حصرها النص أنف البيان ، وبالتالي يتحسر الفصال فيه عن اختصاص الجمعيسة المعمومية .

### لالك

انتهت الجمعيــة العمرميــة القســمى الفتــرى والتثريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع الماثل :

( فتوی رقم ۱٤۲ فی ۵/۳/۳/۹ جلسة ۱۹۹۲/۲/۲۸ ملف رقم ۲۰۹۷/۲/۳۲ ) .

# ﴿ **١٩٩٤ )** خِلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٩٦

أموال عامة ــ الانتفاع بالمال المام ــ 157 مقابل الانتفاع رهيئة بمؤاف<del>قة الجهة المستفي</del>مة . المحال ( ٨٧ / ٨٨ ) من القانون المني

الأصل في ملكية الدولة أو مصالحيا أو هيئاتها العامة أنها ملكية عامة تنفيا حجها ادارة المرافق العامة ألتي قضطة بعيان الدارة المرافق العامة ألتي قضطة بعيان بدون مقابل العام أو الما علم المرافق ألما الانظام به يبن اشخاص القانون بنقل الاشراف الادارى على هذه الأموال بدون مقابل ولا يعد ذلك من قبيل النزول عن أموال الدولة أو التصرف فيها مستناه من ذلك : يكون للجهة ألمامة أن تقرر أن يكون الانتفاع بالمال العام في الفرض الذى له بمقابل شريطة أن يكون ألاه خلاة المائة بالمائة التناوع بعال مرحية بموافقة الجهة المستقيدة ولا يعد هذا الانفاق تاجراً بل هو عقد انتفاع بعال عام تسرى عليسه القواعد المائة في العقود من ضرورة الالتزام بما أنعقدت عليسه الواقة العبد المائة في العقود من ضرورة الالتزام بما أنعقدت عليسه الواقد الطائف حر تطبر حاصلة من شرورة الالتزام بما أنعقدت عليسه الواقد الطائف حر تطبر حاصلة المنافقة في العقود من ضرورة الالتزام بما أنعقدت عليسه الواقد

تبني للجيعية الصومية القسمى الفتوى والتشريع أن المادة ( ٨٧ ) من القانون المدنى تنص على أن « تعتبر أموالا عامة ، العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية الهامة ، والتي تكون مخصصة لنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص ، ومند الأموال لا يجوز على أن « تفقد الأموال العامة صفتها العامة بانتهاء وأن المادة ( ٨٨ ) تنص على أن « تفقد الأموال العامة صفتها العامة بانتهاء تحصيصها للمنفصة المصامة ، وينتهى التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل ، أو بانتهاء المغرض الذي من أحله خصصت تلك الأموال للينفعة المهامة ، "

واستظهرت الجمعية العبومية معا تقدم أن الأحسسل في ملكية الدولة أو مصالحها أو حيثاتها العامة أنها ملكية عامة تنفيا منها ادارة المرافق العامة التي تضطلع باعبائها ، وأن الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لانه لا يخرج عن كونه استمعالا للمال العام فيما أعد له ويكون نقل الانتفاع به بين أشخاص القانون العام بنقل الاشراف الادارى على حذه الأموال بدون مقابل ولا يعد ذلك من قبيل النزول عن أموال الدولة أو التصرف فيها واستثناء من هذا الأصل يكون للجهة العامة أن تقرر أن يكون الانتفاع بالمال العام في الغرض الذي أعد له بمقابل شريطة أن يكون الانتفاع بالمال العام في الغرض الذي أعد له بمقابل شريطة أن يكون أداء هذا المقابل وهينا بهوافقة \_ الجهة المستفيدة \_ شريطة أن يكون أداء هذا المقابل وهينا بهوافقة \_ الجهة المستفيدة \_

ولا يمد هذا الاتفاق تأجيراً بل هو عقد انتفاع بمال عام تسرى عليه التواعد العامة في العقود من ضرووة الالتزام بما انعقلت عليه اوادة. الطرفين ·

وحيث أن الثابت من الأوراق أن المبانى التي تسغلها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والموادات داخل ميناء الاسكندوية والت اليها من وكالة الوزارة لشغون التصدير بوزارة الاقتصاد والتجارة الشاربية مخصصة للنفع العام دون مقابل ومازالت موصبودة للأغراض المنوط بالهيئة تحقيقها ، وان وجه المنفعة العامة الذي اسبغ على هذه الأرض لم ينحسر عنها بمقتضى سند قانوني يعتد به ولا كشفت ظروف الحالى عن انقطاع تخصيصها للمنفعة العامة بالفعل • فمن ثم لا يسوغ لهيئة مناء الاسكندوية أن تنشد تصرفا بتاجيرها استثداء مقابل للانتفاع بها الأمر الذي تغدو مه مطالبتها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواددات أداء مقابل انتفاع بهذه الأرض لا سند له من صحيح القانون •

#### لالسك

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية هيئة ميناء الاسكندرية في استئداء مبلغ ٥٠٤٥٠ ج ( خمسون الفيا وأربعمائة وتسمين جنيها ) مقابل انتفاع بالأرض التي تشغلها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات داخل ميناء الاسكندرية ،

( فتوی رقم ۱۹۷ فی ۱۹۹۲/۳/۱۹ جلسة ۱۹۹۲/۲/۲۸ ملف رقم ۱۹۹۲/۲/۳۲ ) .

# جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٩٦

هيئة كهرباه عمر \_ استحداث وظائف جديدة \_ سلطة هجلس ادارة الهيئة · الله العادن ( ٨ ، ٨ ) من فانون نظام العاملين الكدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ كسنة ١٩٧٨ · .

الواد ( ۲ ، ۱۱ ، ۱۲ ) من مواد القانون رقم ۱۲ لسنة ۱۹۷۹ بانشاء هيئة كهرباء حصر -

ut الدونان ( ۲ ° ۲) من مواد الالحة نظام العاملين بهيئة كهرباء مصر المصافدة بقرار وليس مجلس الوزراء رقم ٤١٦ لسنة ١٩٧٧ ·

لالعة نظام العاملين بالهيئة نصت دراحة على سلطة مجلس الادارة في وضع جداول وظائف الهيئة وبطاقات وصف كل منها بينما حلت من النص على سلطته في اعلامة تقييم هذه الوطائف ــ لبس مؤدى ذلك أن سلطته مقصورة على وضع هذه الجداول بداءة الأ أن منحه مكنة وضع الجداول وبطاقات وصف كل وظيفة من مقتضاه الاقرار له في ذات الوطائف باعتبار أن من يملك الكل يملك الجزء ــ تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون نظام العاملين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يعمل في المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنين بالدولة بالإحكام الواردة بهذا القانون وتسرى أحكامه على ٢٠٠٠ - العاملين بالبيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائع الخاصة بهم ٢٠٠ وتنص عليه اللوائع الخاصة بهم ٢٠٠ وتنص يعتمه من السلطة المختصمة بعد أخمة رأى النجهاز المركزي للتنظيم والادارة ٢٠٠٠ وتضع كل وحمة جدولا للوظائف موفقا به بطاقات وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاستراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وتصنيفها وترتبيها في أحدى المجموعات النوعية وتقييمها باحدى المرجات المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون ، كما يجوز اعادة تقييم وظائف كل وحدة ويعتمه جدول الوظائف وبطاقات وصفها والقرارات الصادرة بتقييم الوظائف بقرار من رئيس الجهاز وصفها والادارة ،

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أنه اعمالا للنظام الموضوعي كترتب الوظائف عهد المشرع الى الوحلات التي يتالف منها الجهاز الادارى للعولة والهيئات العامة والمؤسسات الصامة والوحدات التابغة له وضع حيكل تنظيمي لها يتفق مع المعافها واختصاصاتها يتم اعتماده من السلطة المختصة بها بعد أخذ راى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة. كما تضبع جعولا للوطائف يرفق به بطاقيات وصف مختلف وطائف الوحدة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازمة فيهن يشغلها مع تصنيفها وترتيبها في احتى المجبوعات النوعية ويتم اعتماد جعول الوطائف وبطاقات وصعها بقرار من رئيس الجهاز ، أى أن المشروا وان كان قد عهد ألى كل وحدة بوضع هيكلها التنظيمي وجعول الوطائف وبطاقات وصفها الا أنه غاير في أداة اعتماد كل منها فناط اعتماد الهيكل والادارة ، في حين ركن اعتماد جعول الوطائف وبطاقات وصفها الى والادارة ، في حين ركن اعتماد جعول الوطائف وبطاقات وصفها الى قرار يصدر من رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، وأن ذلك كله قرار يصدر من رئيس الجهاز المركزى لتنظيم والادارة ، وأن ذلك كله غلم المنافي بالهيئات العامة بالا يتمارض مع ما تنص عليه المادات بهم

ومن حيث أن المادة (١١) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بانشاء هيئة كهرباء مصر تنص على أن « مجلس أدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها ويباشر اختصاصاته على الوجه المبين في هذا القانون وله أن يتخذ ما يراه من قرارات لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله وله على الأخص: ١ \_ اقرار الهيكل التنظيمي للهيئة • وتنص المادة ( ١٢ ) من ذات القانون على أن « يبلغ رئيس مجلس ادارة الهيئة قرارات مجلس الادارة إلى وزير الكهرباء خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدورهـــا لاعتمادها ، وتعتبر هذه القرارات نافذة ما لم يعترض الوزير عليها كتابة لمجلس ادارة الهيئة خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصولها اليه ، • وتنص المادة ( ٢ ) من لاثحة نظام العاملين بهيئة كهرباء مصر الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤١٦ لسنة ١٩٧٧ على أن « يضم مجلس الادارة هيكلا تنظيميا للهيئة وله أن يلخل ما يراه من تعديلات عليه وفقا لتطور العمل واحتياجاته ، وتنص المادة (٣) من ذات اللائحة على أن « يضع مجلس الادارة جداول وظائف الهيئة وبطاقات وصف لكل وظيفة. تتضمن تحديد واجباتها ومسئولياتها والشروط الواجب توافرها فيمن يشغلها وترتيبها في احدى الفئات المالية الواردة بجدول الأجور الملحق بهذه اللائحة وتقسم وظائف الهيئة الى مجموعات وظيفية نوعية طبقــا لطبيعة العمل بكل وحدة ، •

واستعرضت الجمعية العبومية افتاءها الصادر بجلستها المنعقدة في ١٩ من يناير سنة ١٩٩٢ الذي استند على أن ٧ قانون انشاء هيئة

كهرباء مصر ولائحة نظام العاملين بها ناطا بمجلس ادارتها اصسدار القرارات اللازمة لوضع هيكل تنظيمي لها واقراره ووضع جداوله وظائفها وبطاقات وصفها تبعا لما تقتضيه حاجة العمل دون أن يقيده في ذلك باعتماد القرارات الصادرة منه من الجهاز المركزي للتنظيم والادارة على نحو ما أوجب نص المادة (٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بَالْمُولَةُ الشَّمَارِ اللَّهِ ، الذي ينظم أحكاما عامة لاتجد مجالا لتطبيقها \_ على ما حرى به افتاء الجمعية العمومية ــ على العاملين المنظمة شئونهم بلواثيج أو قرارات خاصة متى تضمنت هذه اللوائم أو تلك القرارات أحكاما بديلة كما هو الحال في الموضوع الماثل حيث ركن المشرع الي مجلس ادارة هيئة كهرباء مصر وناط به وحسه دون غيره اصدار القرارات اللازمة لوضع الهيكل التنظيمي لها وجداول وظائفها على أن يتم اعتمادها وفقياً لأحكام المادة ١٣ من قانون انشاء الهيئة ، المشيار اليه ، والذي لا يتأتى أن يوسه الاختصاص به لرئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة دون وزير الكهرباء ، لما في ذلك من مساس بالاختصاص الأصيل المعقود في هذا الشأن قدرا لما تتمتع به الهيئات العامة من وضع خاص واستقلال معن يفرق بينها وبن الوزارات ، •

ومن حيث انه فضلا عما تقدم ، فاذا كانت لاثحة غظام الصاملين بالهيئة نصت صراحة على سلطة مجلس الادارة في وضع جداول وطلائف الهيئة وبطاقات وصف كل منها ، بينما خلت من النص على سلطته في اطادة تقييم هذه الوظائف اذا دعت الحاجة إلى اجرائه على نحو ما حرت به نصوص لائحتى نظام العاملين بالهيئة القومية للبريد واالهيئة المقومية لسكك حديد مصر ، فليس مؤدى ذلك أن سلطته مقصورة على وضم هذه الجداول بداءة ، اذ ان منحه مكنة وضع الجداول وبطاقات وصف كل وظيفة من مقتضاه الاقرار له في ذات الوقت بسلطته في إعادة تقسير هذه الوظائف باعتبار أن من يملك الكل يملك جزءه • فضلا عن أن سلطة مجلس الادارة في وضع جداول وظائف الهيئة لا يعدو أن يكونه في حقيقته استحداثا لها ، الأمر الذي يغدو معه متعينا القول بأخقهة مجلس ادارة حيثة كهرباء مصر في اعادة تقييم وظائف الهبشة كلما اقتضت الحاجة الى ذلك ، ومنها استحداث وظائف رئيس ملاحظانه بالدرجة الأولى بالمجموعة النوعية للوظائف الحرفية ، وهو ما يتسق مم ما سبق أن قرره له المشرع في المادة ( ٢ ) من قانون انشاء الهيئة من سلطته في ادخال ما يراه من تعديلات على الهيكل التنظيمي لها وفقا لتطور العمل واحتياجاته \_ وما قد يتطلبه ذلك من استحداث وظائف جديدة ، وذلك كله دون أن يكون مقيدا باعتماد القرارات الصادرة منه باعادة تقييم الوظائف من الجهاز المركزي للتنظيم والادارة وانما يتبع فى شانها ما جرى عند اعداد هذا النجدول أول الأمر باعتمادها من وزير الكهرباء وحده دون نجره وفقا لأحكام المادة ١٣ من قانون انشاء الهيئة المشار اليه وذلك تأكيدا لما صدر من افتاء للجمعية العمومية فى هذا الشمان .

#### لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يجوز لمجلس ادارة هيشة كورياء مصر استحداث وظائف رئيس ملاحظين بالعربة الأولى بالمجموعية النوعية للوظائف الحرفية بجدول وظائف المرافية دون تطلب اعتماد الجهاز المركزي للتنظيم والادارة

ر فتوی رقم. ۱۷۰ فن ۱۹۹۳/۳/۱۸ جلسة ۱۹۹۳/۲/۲۸ ملف رقم ۱۹۹۳/۴/۸۹ ) ·

## (117)

## جلسة ۲۸ من فبراير سنة ۱۹۹٦

ضرائب \_ ضريبة عامة على المبيمات \_ عقود المقاولات \_ عمم الغضوع فضريبة المقاولات \_ وجوب اعمال افتاء الجيمية المبومية \_ تنفيذ أحكام القانون لا يتوقف على افن أو اعتماد من جهة ما .

تغيد الفتوى الصادرة من صيات الافتاء بمجلس الدولة لا يتوقف على موافقة وزير المالية بل يجرى اعمال متضاها باعتبار أن الفتوى تكشف عن صحيح حكم الفانون في أنسالة التي طلب الافتاء بشانها وأن الفتوى تترجم عن الشرع وتبين حكمه فيها يعرض من حالات ـ تنفيد حكم الفانون على المسائل التي تعرض لا يعتاج الى موافقة وزير المالية من ولا يترف بلك حكم الفانون على المسائل المراكز القانونية وتوفية العقوق المستمدة من التشريعات التي سنتها سلطة التشريع ولم يقل احد أن السبه المالي الدى يراه وزير المالية من شابه أن يحجب من اصحاب الحقوق حقوقهم التي كفلتها القوانين

تبن للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسسنة ١٩٩١ تنص على أنه « يقصه في تطبيق أحكام هذا القانون بالألفاظ والعمارات الآتية التعريفات الموضعة قرين كل منها: ٠٠٠ الكلف: الشخص الطبيعي أو المعنوي المكلف بتحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة سبواء كان منتجا صناعيا أو تاجرا أو مؤديا لخدمة خاضعة للضريبة بلغت مسعاته حد التسجيل المنصوص عليه في هذا القانون وكذلك كل مستورد لسلعة أو خدمة خاضعة للضريبة بغرض الاتجار مهما كان حجم مهاملات السلعة : كل منتج صناعي سواء كان محليا أو مستوردا ٠٠٠ الخدمة : كل خدمة واردة بالجدول رقم ( ٢ )المرافق ٠٠٠ المنتج الصناعي : كل شخص طبيعي أو معنوى يمارس بصورة اعتيادية أو عرضية وبصفة رئيسية أو تبعية أية عملية تصنيع ٠٠٠ ، وتنص المادة (٢) من ذات القانون على أن • تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلم المصنعة المحلية والمستوردة الا ما استثنى بنص خاص ٠ وتفرض الضريبة على الخلمات الواردة بالجلول رقسم (٢) المرافق لهذا القانون ٠٠٠ ، كما تنص المادة (٦) على أن « تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيسم السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين وفقسا الأحكام هذا القانون ٠٠٠ كما تستحق الضريبة بالنسبة الى السلم المستوردة في مرحلة الافراج عنها من الجمارك بتحقق الواقعة المنشعة للضريبة الجمركية وتحصل وفقا للاجراءات المقررة في شأنها .

ومفاد ما تقدم أن المشرع في قانون الضريبة العامة على المبيمات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيما شاملا للضريبية العامة على المبيعات عين بمقتضاه السلع والخدمات الخاضعة للضريبة ماخضع السلع المحلية والمستوردة والخدمات التي أورد بيانها بالجدول المبلمة أو أداء الخدمة بسعوقة المكلفين بتحصيلها وتوريدها، أما بالنسبة الى السلعة أو أداء الخدمة بسعوقة المكلفين بتحصيلها وتوريدها، أما بالنسبة الى السلع المستوردة فجمل استحقاق تلك الضريبية منوطا بتحقق شخص طبيعي أو معنوى يقوم باستيراد سلع صناعية أو خدمات من الخارج خاصفة للضريبة متى كان استيراده لها بغرض الاتجار فيها أيا كان حجم معاملاته كما أوجب على كل منتج صناعي بلغ إجمالي مبيعاته للتسجيل أن يتقدم الى مصاحة الضرائب على المبيمات بطلب تسجيل من السلع المنتج محال أو مورد الخدمة الخاضعة للضريبة الحد المقرد المدينة المراق عليها وتوريدها ،

كما تبين للجمعية المعومية أن المادة ( $\mathfrak{P}$ ) من قانون الضريبة العامة على المبيعات تنص على أن \* يكون سعر الضريبة على السلم  $\mathfrak{I}$  (ذلك عدا السلم المبينة في الجدول رقم ( $\mathfrak{I}$ ) المرافق للقانون فيكون سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كل منها \* ويحدد الجدول رقم ( $\mathfrak{I}$ ) المرافق سعر الضريبة على الخدمات  $\mathfrak{I}$  حكما يجوز لرئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقم ( $\mathfrak{I}$ ) و ( $\mathfrak{I}$ ) المرافقين  $\mathfrak{I}$  ، و ( $\mathfrak{I}$ ) المرافقين  $\mathfrak{I}$  ، و الجدولين المرافقين المرافقين أن المرافقين أن المرافقين أن المرافقين أن أن تضاف إلى الجدول رقم ( $\mathfrak{I}$ ) المرافقين أن أن تضاف إلى الجدول رقم ( $\mathfrak{I}$ ) المرافق المرافقين أن الخدات الواردة بالكشف حرف ( $\mathfrak{I}$ ) المرفق به ومنها خدمات التشغيل للغير بفئة ضريبة  $\mathfrak{I}$ 

ومن حيث أن عقد المقاولة \_ وفقا لأحكام القانوني المدني \_ من المعقود المستماه التي ترد على المسل فاذا قدم المقاول مادة العمل كلها أو بعضها كان العقد مزيجا من بيع ومقاولة ، فيقع البيع على المادة وتقع المقاولة على العمل والمبيز للعمل في المقاولة أنه لا يجرى تحت ادارة صحاب العمل واشرافه - ولما كان قانون الضريبة العامة على المبيعات عرف المفاهم والمصطلحات الواردة بالمادة ( ١ ) منه تعريفا عاما ، وخص مفهوم الدخمة بأنها كل خدمة واردة بالمجدول رقم ( ٢ ) المرافق للقانون، بما يعني أن المشرع قد عزف عن التعريف للخدمة بالمفهوم العام المجرد، وشاء أن يضع لكل خدمة يرى شدول الضريبة لها أسما تنفرد به على

سبييل الحصر والتعيين فم الجدول المرافق للقانون وإلذي يملك رئيس الجمهورية مكنة الاضافة اليه وتعديله . بيد أن هذه المكنة يتمين أن تكون في اطار ما رسمه المشرع بأن يكون بيان الخدمة بالتفريد العبني لها واليس بالتعريف العام المجرد التي لم يشأ المشرع أن يسلك سبيلة فيما يتعلق بتحديد الخدمة في تطبيق أحكام هذا القانون وفي ضوء من ذلك ينبغي فهم قسرار رئيس الجمهورية رقم ( ٧٧ ) لسينة ١٩٩٢ بما يحمله على الصبحة ويبعده عن اللبس والغيوض والتعريفات العامة بما مؤداه أن عبارة خدمات التشغيل للغبر المضافة الى الجدول رقم (٢) المرافق القانون الضريبة العامة على المبيعمات بقرار رئيس الجمهورية آنف الذكر تضبط بالسياق وتحمل في اطاره ولو من باب العموم الذى قصد به الخصوص باعتباره استخلاص عقل لحكم النص الذي ليس أمرا خارجا عنه ٠ ودلالة ذلك أن الشرع بعد أن عين في الجدول رقم ( ٢ ) المرافق للقانون آنف الذكر عددا من الخدمات التي تدخل في عموم خدمات التشغيل للغير مثل خدمات المفنادق والمطاعم السياحية وخدمات شركات النقبل السياحي وخدمات التلكس والفاكس والنقل المكبف بين المتعافظات وخلمات الوسطاء الفنيين لاقامة الجفلات السيامة أو الخاصة ، صدر قرار رئيس الجديورية رقم ( ٧٧ ) لسنة ١٩٩٢ باضافة خلمات التليفون والتلغراف المجل وخلمات الاتصالات الدولية وخدمات التركيبات والمتوصيلات المتليفونيسة ثم أورد عبارة خدمات المضيفيل للغيرومي عبارة تتسم لكل المصمات المذكورة آنفا وبسا مفاده أنه قصد بها سائر الخدمات المتعلقة بهذا النوع الشار اليه من قبل ومن ثم تخرج عنها عقود القساولة اذ أنها ليست من جنبس ما ذكر ، ولو قصه الشرع الخضاعها للضريبة على المبيعات ما أعوزه النص على ذلك صرائعة ، وآية ذلك أيضا أن رئيس الجمهورية أصدر بعد ذلك القرار رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ باضافة خلمات أخرى الى ما يخضع للضريبة وهم تتعلق بتأجيد السياداك والبريد السريع وشركات النظافة ، ولو كان يقصه من القراد السابق رقم ( ١٨٨ ) لسنة ١٩٨٢ عموم خبطات التشيغيل لله احتاج الى أصدار القرائر الأخير . وبناء عليه لا تخضع عقود المقاولات التس تبرمها الوحدات المعلية ومديريات النعيمات بمعافظة البعدة للضريبة. العامة على المبيعات لعسلم اشتمال أحكام القرار رقسم ( ٧٧٠) لسنة ١٩٩٢ عليها • وسئسل هذا الافتساء انتهت الجمعية العموميسة بجلساتها المعقودة في ٢١ من ديسمبر سينة ١٩٩٤ و ٢٢ من مارس سنة ١٩٩٥ و ٣ من أغسطس سنة ١٩٩٥ تأييسها لافتائها العسادر بجلستها المقودة بتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٤ . ولا وجه للقول بأن افتاء الجمعية المسومية المسار اليه آنفا مقصور على عمود معاولات تنفيذ المرجلة الثانيه لمترو الانفاق دون غيرعا من عقود المقاولات وفيك أن الجمعية المسومية التبعيت هذا التفسير وطبقته على المبديد من الفتاوي التي نظرتها وآيدت بها سابق افتائها بسان عقد مقاولة مترو الانفاق، وأن الجمعية العمومية في كل هذه الحالات مجتمعة أو منمردة البا كانت تستخلص معنى عاما من النصوص مفادة أن قرار رئيس الجمهورية المحروض لايشمل عفود المقاولات فيما شمله من خدمات التشفيل للغير، وهو مفاد يصدق على مقاولة مترو الانفاق كما يصدق على غيرها من المقاولات دون حصر

واذا كان الاختصاص المعقود للجمعية العمومية بموجب المادة (٢٦) من قانون مجلس المولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بابداء الرأى ألى المسائل القانونية التي تعال اليها بسبب احميتها قد يقع على حسالة واقعية بعينها مما قد يتضمن سؤالا عاما عن مجال تطبيق حكم معين ، وحتى ان كان متعلقا بحالة واقعية ، فانه يسوغ قانونا تطبيق الرأى ذاته على الحالات الأخرى المائلة في الوضع القانوني الذي صدرت فيه الفتوى وعلى الجهات الادارية المبادرة الى تنفيذه وأعمال مقتضاه في تلك الحالات المائلة حرصا على أن يسود القانون وتغلف الشرعية تصرفاتهسا التزاما منهسا بصحيح تلك المقتضيات و

كذلك لايسوغ قانونا القول بأن افتاء الجمعية المبومية لم يعتمد من وزارة المالية أو غيرها حتى ينفذ أثره ويممل بمقتضاه • ذلك أن المشرع لم يعط لجهة ما التعقيب على ما تنتهى اليه الجمعية المعومية من رأى ولا يسوغ أن يكون الرأى الصادر عنها الذى تكشف به عن صحيح حكم القانون محلا لاعتماد من جهة ما والجمعية فيما تنتهى اليه من رأى انما تكشف عن صحيح حكم القانون في الأمر المروض عليها وتتبين حقيقة حكم التشريع في هذه المسألة ، ولا يقول أحد أن تطبيق حكم القانون وانزاله على الواقعة الما يحتاج الى اعتماد من جهة ما •

واذا كان هذا الفهم مرجعه الى ما ورد بالمادة السادسة من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٥ بربط الموازئة العسامة للعولة والذي علق تنفيذ الفتاوى فى المسائل التى من شأنها ترتيب أعباء مالية على الخزانة العامة سواء بزيادة المصروفات أو بتخفيض الموارد على موافقة وزير المالية • فأن ذلك مردود عليه بأن القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٥ المسار اليه هو قانون من حيث الشكل وليست لاحكامه من القوة التشريعية ما يلغى أو يمدل حكما من أحكام القوانين الموضوعية القائمة ، وكذلك قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٩٦ لسنة ١٩٩٥ الذي جاء ترديدا لنص المادة السادسة من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٥ ، وليس من شأن هذا القانون أو ذلك القرار أن يؤثر فيما قرره قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من اختصاص ولا فيما رسمه من أجراءات لنظر طلبات الرأى وابداء الرأى فيها فضلا عن أن تنفيذ الفتاوى الصادرة من هيئات الافتاء بمجلس الدولة لايتوقف على موافقة وزير المالية بل يجرى أعمال مقتضاها باعتبار أن الفتوى تكشف عن صحيح حكم القانون في المسالة التي طلب الافتاء بشانها ، وأن الفتوى تترجم من المشرع وتبين حكمه فيما يعرض من حالات .

ومن الجل أن تنفيذ حكم القانون على المسائل التي تعرض لا يحتاج الى موافقة وزير المالية ولا يتوقف تنفيذ أحكام القانون على اذن أو اعتماد من الوزير ولا على سماح منسله ، واذنه واعتماده ليس عنصرا من عناصر استكمال المراكز القانونية وتوفيه الحقوق المستمدة من التشريعات التي سنتها سلطة التشريع ولم يقل أحد أن العب المالي الذي يراه وزير المالية من شأنه أن يحجب عن أصحاب الحقوق حقوقهم التي كلفتها القوانين .

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع عقود المقاولات التي تبرمها الوحدات ومديريات الخدمات بمحافظة البحيرة لقانون الضريبة العامة على المسعات الصبادر بالقانون رقسم ١٨

لسنة ١٩٩١ .

<sup>(</sup> فتوى رقم ١٩٧٧ في ١٩٩٦/٣/٣٤ جلسة ١٩٩٦/٢/٢٨ ملف رقم ١٩٩٦/٢/٣٧ ) ٠

#### CANY

## جلسة ٢٨ من فيراير سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة \_ انقطاع عن العمل \_ حساب فترة الانقطاع فسين مدة خدمة العامل \_ عدم ترقية العامل بسبب اسقاط مدة انقطاعه عن العمل \_ انقضاء المواعيد المفررة في الطمن على قرار تفطيه \_ تحصن القرار ·

الواد ( ۳۹ ، ۲۳ ، ۷۷ ، ۹۸ ) من قانون نظام الماملين المدنيين بالدولة المســـادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ·

امتناع الجهة الادارية عن ضم مدة الانقطاع ومن ثم التغطى في الترقية كان مرجعه الى رائي من المسلق الى الله من المسلق من المسلق من مدة خدعه ذلك ان هذا الافتاء لا يمدو ان يكون محض راى كاشف لعكم القانون وليس منشاء أو مقردا له الأمر الذى لا يحول دون لهوه صاحب السان أل المتحقمة المختصفة للمطالبة بما يأنسه حقا له \_ نتيجة ذلك : ليس من شأن ما صدد من افتاء للجمعية المعومية المدي حلى المسالة الله على تفسيرا عقايرا لما سبق رانتهى اليه راى الجمعية المعومية في هذه المسالة الثانونية أن يفتح للمعرفسة حالته ميدادا جديدا للطمن في قرار تفطيه في الترقية لتحصن عدا القردة بفرياء من الترتب عدا القردة في ان ترتب عدال على مؤلم ما المارية في ان ترتب ال على الم توصيمة من الرات عنها في ان ترتب المارة في مجال ما تم تحصنه من قرارات \_ تطبيق .

استعرضت الجمعية المعدومية لقسمى الفتوى والتشريع نصوص المواد ٣٦ و ٢٢ و ٧٤ و ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقسم ٤٧ لسسنة ١٩٧٨ وافتاؤها السابق بجلسة الصادر بالقانون رقسم ٤٧ لسسنة ١٩٧٨ وافتاؤها السابق بجلسة أن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة استن تنظيما دقيقا للمدد التي ينقطع فيها العامل عن عمله فلم يجز \_ كقاعدة عامة \_ الانقطاع عن العمل الا في حدود الأجازات المسموح بها ، واستثناء أجاز المشرع لجهة الادارة حدد الانقطاع بدون أذن أذا قلم العامل أسبابا تبرر غيابه وقبلت جهة الادارة هذه الأسباب وعدلت عن أنهاء خدمته وترتيبا على ذلك فلا يسوغ لها بعدئذ استنزال مدة الانقطاع من مدة خدمته لاتصالها قانونا اذان رابطة التوظف بين العامل وجهة عمله لا تنفصم خلالها وهي ما تنفك قائمة ومنتجة لجميع آثارها القانونية •

ومن حيث انه ترتيبا على هذا الافتاء فان العامل المعروضـــة حالته يكون قد توافرت فيه شروط استحقاق الترقية وقت اجراءها ولا يسوغ حرمانه منها استنادا على اسقاط مدة انقطاعه من ضمن مدة خدمته ، ومن حيث أن السيد المذكور كان عليه أن يبادر بالطعن على قرار تخطيه فى الترقيه وفقا للطريق وفى المواعيد التى رسمها القانون ، فان هو سكت عن ذلك سقط حقه فيها .

ولا يقدح من ذلك الفول بأن امتناع الجهة الادارية عن ضمه مدة انقطاعه ومن ثم تخطيه في الترقية كان مرجعه الى رأى سمايق للجمعية المعومية خلصت فيه الى وجوب اسقاط مدة انقطاع العامل عن العمل من مدة خدمته ذلك أن هذا الافتاء لا يعدو أن يكون محض رأى كاشف لحكم القانون وليس منشأ أو مقروا له الأمر الذى لا يحول دون لجوء صاحب الشمان الى المحكمة المختصة للمطالبة بما يانسه حقا له وليس من شأن ماصدر من افتاء للجمعية العمومية الذى حمل تفسميرا مغايرا لما سبق وانتهى اليه رأى الجمعية العمومية فى هذه المسمالة القانونية أن يفتح للمروضة حالته معادا جديدا للطمن فى قرار تخطيه فى الترقية لتحصن هذا القرار بغوات المواعيد المقررة قانونا ، كما انه يقل يد الجهة الادارية فى أن ترتب أى أثر فى مجال ما تم تحصنه من قرارات .

#### لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احتيـــة المروضة حالته في الترقية استنادا الى حساب مدة انقطاعه عن العمل ضمن مدة خدمته بعد أن كانت قد أسقطت •

( فتوی رقم ۲۰۱ فی ۱۹۹۲/۳/۳۰ جلسة ۱۹۹۲/۲/۲۸ ملف رقم ۲۸/۳/۸۲ ) .

# (114)

# **جلسة ۱۳ من مارس سنة ۱۹۹**۹

عاملون بالقطاع العام .. اعادة تعيين .. حكم فضائى .. بدل التجاريين .. العبرة في استحقاقه •

المادة ( ١٩ ) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ -

الشرع وان احتفظ كن يعاد تعيينه في وقليفته السابقة او في وقليفة أخرى مهاطة في ذات الشركة أو من شركة أخرى بكافل اللمه التي قضاها في هده الوقيفة في الاقلامية الا أنه عند تعين الماملة المالية لك لم يحتفظ له من وضعه المالي السابق الا بما كان يتقافساه في وقليفته السابقة كمرتب أصل فحسب دون غيره من توابع المرتب كالبدلات ايا كان سند صرفها في ذلك الوقت ومنها البدل المهنى ، بدل التجارين ، نتيجة ذلك : يضعفي الحق في صرف هذا البدل مرفونا بالمركز القانوني الناش، للمعاد تعيينه \_ تطبيق .

استبان الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريص ان المادة امن تانون نظام العملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه « ١٠. يجوز اعادة تعيين العالمل في وظيفته السبقة التي كان يشغلها أو في وظيفة آخرى مبائلة في ذات الشركسة أو في شركة آخرى بذات أجره الإصلى الذي كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة التي تضاها في وظيفته السبقة في الاقدمية وذلك أذا توافرت غيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة التي يعاد التعيين عليها على أن يكون التقوير الأخير المقدم عنه في وظيفته السابقة بمرتبة كفء على الاقدل » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع وأن احتفظ لن يعاد تعيينه في وظيفته السابقة أو في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الشركة أو في شركة أخرى بكامل المدة التي تضاها في هذه الوظيفة في الاتدمية الا أنه عند تعيين المعاملة المالية له لم يحتفظ له من وضعه المالي السابق الا بما كان يتقاضاه في وظيفته السابقة كمرتب أصلي نحسب دون غيره من توابع المرتب كالبدلات أبا كان سند صرفها في ذلك الوقت ، ومنها البدل المهني شأن الحالة المعروضة ، بيد أن ذلك ليس من مقتضاه حرمان من يعاد تعيينه من توابع المرتب وانها يكون محكوماً في صرف هذه التوابع من عدمه بالقواعد القانونية الحاكمة لذلك لدى اعادة تعيينه واسترجاعه الى الخدمة .

وخلصت الجمعية العبومية مبا تقدم الى انه ولئن كان المعروضة حالته قد استصدر لصالحه حكماً يقضى بأحقيته فى الاستمرار فى اقتضاء البدل المهنى المقرر بقرار رئيس مجلس ادارة الشركة رقم ١٩٨٨ لسنسة ١٩٧٨ ، وقابت جهة الادارة من جانبها بتنفيذه الى ان انتهت خدمته بلراته بالاستقالة فى ١٩٨/ ١٩٨١ الا أنه عند اعادة تعبينه يكون مقيداً بالمركز القانوني الذي عينته المادة ١٩ سالفة الذكر لمن يعاد تعبينه ووفقاً لها يحتفظ له بها كان ينقاضاه فى وظيفته السابقة كمرتب أصلى بهوجب الحكم الصادر لصالحه ويضحى حقه فى صرفه مرهوناً بالمركز بوجب الحكم الصادر لصالحه ويضحى حقه فى صرفه مرهوناً بالمركز ببوجب التقول بغير ذلك ينطوى على مخالفة لصريح نص المادة ١٩ المشار اليها وذلك كله بمراعاة ما يكون قد طراً على الشركة من تحول الى شركة من شركة من شركات تطاع الأعبال العام وما يتتضيه ذلك — فى هذه الحال ... من الاحتكام الى لوائحها الخاصة المنظية لشئون العاملسين

#### لنلــــك

انتهت الجمعية المهوبية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن العبرة في استحتاق البدل - في الحالة المعروضة - هي بمدى احقية المحساد تعيينه نبه في تاريخ استرجاعه مركزه القانوني في ضوء النصوص المنظهة المشون العالمين بالشركة .

( فتوی رقم ۱۷۹ فی ۱۹۹۳/۳/۲۱ جلسة ۱۹۹۳/۳/۱۳ ملف رقم ۱۲۷۳/٤/۸۱ ) ۰

## (114)

### جلسة ١٩٩٦ من مارس سنة ١٩٩٦

مسئولية تقسيرية ـ توافر عناصر المسئولية ـ تعويض ٠ المادتان ( ١٦٣ و ١٧٤ ) من القانون المدنى ٠

المسئولة التفصيرية تقوم على ثلاثة عناصر هى الفطة والفصر وعلاقة السببية بينها تقوم مسئولية التبوع عن الفرد الذى يعدله تابعه بعيله غير المشروع على اساس مفاير الا يكفى تقيام صله المسئولية أن يثبت أن وقوع العمل غير المشروع عن التابع حال تقوية وظيفه أو بسببها ، وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا فى الختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية فى رقابته وتوجيهه .. تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريسع ان المادة الاج المنافن المدن تنص على أن « كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض ) كما تنص المادة ١٧٤ من ذات القانون على ان « يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع منى كان واقعا منه حال تادية وظيفته أو بسببها وتقوم علاقة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه منى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه » .

واستظهرت الجمعية العبوبية بها تقدم ان المسئولية التقسيرية تقوم على ثلاثة عناصر هى الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينما تقسوم مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع على اساس مغاير اذ يكفى لقيام هذه المسئولية أن يثبت أن وقوع العمل غير المشروع من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها ، وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة غملية في رتابته وتوجيهه .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه وجد قطع بكاسل التليفون لمسافة ١٠٠ متر ( ١٠٠ خط ) مغذى للمنطقة الواقعة بجوار ادارة مرور التاهرة وذلك أثناء تيام تابعى اتحاد الشرطة الرياضى بوزارة الداخلية بتنفيذ اعمال الحفر اللازمة لانشاء سور جديد خاص به ومن ثم يكون اتحاد الشرطة الرياضى بوزارة الداخلية مسئولا عن تعدويض هيئة الاتصالات بتيعة اصلاح التلفيات الناجهة عن الحادث موضدوع النزاع لتوافر عناصر المسئولية في حقه ولا ينال مها تقدم ما ذكرته الادارة العامة

للشئون التانونية بوزارة الداخلية بن أن شركة داوكو للمتاولات هي التي تامت بجبيع الأعمال الموكولة لها من تبل الوزارة بخصوص انشاء ملعب الموكى ومن ضبغها انشاء السور مها نجم عنه احداث التلغيات موضوع النزاع لتمارضه مع ما هو ثابت بحكم محكمة الاستئناف رتم . ٢٩٥ لسنة النزاع والذي انتهى الي براءة مسئولي الشركة من تهية اتلاف الكابل ؟ كما يتعارض مع ما ورد بكتاب الادارة — العامة لاتحاد الشرطة الرياضي والتي اقرت بأن شركة المتاولات المذكورة قد أستلمت الموقع بعد قيام نابعو الاتحاد بإعمال الحفر ،

#### اذاـــــك

اننهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى الزام وزارةً الداخلية ( الادارة العالمة لاتحاد الشرطة الرياضي ) بأن تؤدى للهيئة التومية للاتصالات السلكية واللاسلكية مبلغ . ٣٣٩٤/٢ جنيه عوضاً عن اللغابات الدر لحقت بهنشات الهيئة .

( فتوی رقم ۱۹۶ فی ۱۹۹۳/۳/۲۶ جلسة ۱۹۹۳/۳/۱۳ ملف رقم ۲۹۳/۳/۳۷ ) ٠

## جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٩٦

اعضاء الادارات القانونية ــ علاوة تشجيعية ــ قرار ادارى ــ تحصن القرار بانقضاء المواعيد القررة لسحب القرارات الادارية الباطلة •

التخلف في بيان مدى احقية اعضاء الادارات القانونية في العلاوات التشجيعية ، والذي الاتفى المرض على الجمعية العموسية ولنظره امام القضاء ليس من شانه ان يصم القراد الصادد على نقيض ذلك بعيب المخالفة الجمسية التي تهوى بالقرار الى الانصام ، وانها يكون معيبا مادام مرجع الميب الى التضيع الخاطئ، غير المتمهد للقانون ، نتيجة ذلك : بانقضاء المؤاعد المقردة لسحب القرارات الادارية الباطلة يفدوا القرار العيب حصينا من السحب منطدة منه ـ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع انه بالنسبسة الى مدى جواز منح اعضاء الادارات التانونية للعلاوة التشجيعية المتررة وفقاً للتشريعات المنظمة لنظام العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام فقد ثار خلاف في الراى بشانه ، وانه تم استطلاع راى الجمعية العمومية فصدرت فتاوى في خصوصه ، فضلا عن نظره أمام القضاء وصدرت بشانه احكام تضائية مؤداها عدم أفادة أعضاء الادارات القانونية في الحمسول على العلاوة التشجيعية المقررة وفقاً لاحكام التشريعات الخاصة بنظام على العلاوة التشجيعية المقررة وفقاً لاحكام التشريعات الخاصة بنظام القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها رقم لاك لسنة ١٩٧٣ انها ينظم احكاماً وظيفية ومعاملة مالية خاصة بهؤلاء لا بجوز معها استدعاء الاحكام التي ترصدها أنظمة النوطف العامة .

لاحظت الجمعية العمومية أن الخلف في بيان مدى احقية اعضاء الادارات القاتونية في العلاوات التشجيعية ، والذى اتتفى العـرض على الجمعية العمومية ولنظره أمام القضاء على ما سلف بيانه ، ليس من شانه أن يصم القرار الصادر على نقيض ذلك بعيب المخالفة الجسيمة التى تهوى بالقرار الى الانعدام . وانها يكون القرار معيباً مادام مرجع العيب الى التفسير الخاطئء غير المتعبد للقانون ، وبانقضاء المواعيد المقررة لسحب القرارات الادارية الباطلة يغدو القرار المعيب حصيناً من السحب بهنجاه منه .

#### اذالك

انتهت الجمعية المهومية لتسمى الننوى والتثريع الى تحصــن القرارات الصادرة بمنح علاوة تشجيعية لبعض المحامين في الادارة القانونية في الحالة المروضة .

د فتوی رقم ۱۹۰ فی ۱۹۹۳/۳/۲۶ جلسة ۱۹۹۳/۳/۲۳ ملف رقم ۹۰۰/۳/۸۳) ۰

## (171)

### جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٩٦

ضرائب ورسوم ــ ضريبة على المغارات المبنية ــ الفرائب والرسوم التي تقررها المجالس المحلية ــ الاعفاء منها ــ مدى سريان الاعفاء المقرر للجمعيات الانتاجية الاساسية على الجمعيات الانتاجية العامة ·

المادة ( ١ ) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الفرية على المقارات المبنة ٠ المادة ( ٣٦ ) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلمة ٠

المادة ( ٥١ ) من قانون نظام الادارة المحلية المسادر بالقانون رقم ٤٣ أسنة ١٩٧٨ والمسل بالقانونين رقيمي ٥٠ لسنة ١٩٨٨ و ١٤٥ أسنة ١٩٨٨ ·

المادة ( ٣ ) من قانون التماون الانتاجي المسادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٠ ــ المادة ( ٠ ؛ ) من ذات القانون ·

المشرع فرض ضريبة سنوية على المقارات المبنية إيا كانت المادة التي بنيت منها أو الفرض الذي اعدت له وسواء كانت هذه المقارات دائمة أو الجيمت بعيضة مؤاتة أو عارضة وسواء أفيمت على سطح الارض أو تحته أو على سطح الله وسواء شخلت بعقابل أو بدونه ما الشرع بقي على هذه الضريبة من حيث كونها ضريبات عامة وأن أعتبر حميلتها التصاون الانتاجية كوحمة من وحدات الادارة المطلبة ما الشرع أعلى بعوجب قانون المحاون الانتاجية الإساسية من الفرائب والرسوم التي تقررها المهالية طبقة للقانون الادارة المحلبة تتيجة ذلك : أعظاء هذه الجمعيات يقتصر نطاقه على الملازة من الفرائب الدائمة ويقدو بذلك الإعطاء المقرر بعوجب على تلك المائة الذكر لا يشمل الفرية على المقارات المبنية باعتبارها فريبة عامة مع

استبان للجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ٥٦ اسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية تنص على أن « تفرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية أيسا كانت مادة بنائها ، وإيا كان الغرض الذى تستخدم فيه دائمة أو غسي دائمة مقامة على الأرض أو تحتها أو على الماء مشعولة بعرض أو بغير عوض ٠٠٠ ، وأن المادة ٢٩ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار تانون نظام الادارة المطية التي كانت تحدد الموارد المالية لمجالس الدن ومصروفاتها تنص على أن « تشمل موارد المجلس الشرائب الآتية :

اولا : الضريبة على المقارات المبنية الواقعة في دائرة اختصاص المجلس والضرائب الإضافية المعلاء عليها ما عدا ضريبة الدفاع ... » وتنص المادة ( ١٥ ) من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٢ المعدل المعدل بالقانونين رقمي ٥٠ المسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانونين رقمي ٥٠ المسنة المهرك على أن تشمل موارد المدنية ما يأتي : أولا : حصيلة الضريبة على المقارات المبنية الواقعة في دائرة اختصاص المجلس والضرائب الإضافية المقررة عليها ما عدا الضرائب المخصصة حصيلتها طبقا للقانون لاغراض قومة ... » .

ومفاد ما نقدم أن المشرع مرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية أبا كانت المادة التي بنيت منها أو الغرض الذي أعدت له ، وسواء كانت هذه العقارات دائمة أو أقيمت بصفة مؤقتة أو عارضة ، وسواء أقيمت على سطح الأرض أو تحته أو على سطح الماء ، وسواء شغلت بمقابل أو بدونه . واحال المشرع هذه الضريبة بمنتضى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلّية الملغي من ضريبة ذات مصرف مركزي اليي ضريبة ذات مصرف محلى حيث وجه حصيلتها الى مجالس المدن أو مجالس المحافظات ، وذلك دون أن ينقل اجراءات ربطها وتحديد سعرها وجبايتها الى تلك المجالس ، بل حرص على استمرار الادارة المركزية في مباشرتها والاضطلاع بأعبائها لما يتوافر لديها من امكانيات فنية تجعلها أقدر على القيام بها من المجالس المحلية ، ومن ثم أضحى دور المجالس المحلية في مذا الشان قاصرا على تلقى حصيلة هذه الضريبة التي بقيت على طبيعتها من حيث كونها ضريبة عامة . واستصحب المشرع بمقتضى قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ ذات الحكم مَابِقي على طبيعة الضريبة على العقارات المبنية كضريبة عامة وان اعتبر حصيلتها موردا - من موارد المدينة كوحدة من وحدات الادارة المحلية .

ومن حيث أن المادة ( ٣ ) من قانون التعاون الانتساجى الصسادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « منظمات التعاون الانتاجى هى :

<sup>(</sup> أ ) الجمعيات النعاونية الانتاجية الاساسية .....

<sup>(</sup>ج) الجمعيات التعاونية الانتاجية العامة » ، وتنص المادة

<sup>( . )</sup> على أن الجمعيات التعاونية الانتاجية الأساسية من : . . . . .

 ٢) الضرائب والرسوم التى تقررها المجالس المحلية طبقا لقانون الحكم الحلى . . . » .

ومن حيث أن المشرع أعفى بسوجب قانون التعاون الانتساجي الجمعيات التعاونية الانتاجية الاساسية من الضرائب والرسسوم التي تقررها المجالس المحلية طبقا لقانون الادارة المحلية . لذلك مان أعفاء هذه الجمعيات يقتصر نطاقه على تلك الفرائض المالية دون غيرها من الضرائب العامة ، ويغدو بذلك الاعفاء المقرر على موجب المادة ( . } ) من قانون التعاون الانتاجى لا يشمل الضريبة على المقارات المبنيسة باعتبارها ضريبة علمة .

#### لنلك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم تهتع الجمعيات التعاونية الانتاجية الاساسية بالاعفاء من الضريبة على العقارات المبنية المتررة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

( فتوی رقم ۲۰۷ فی ۱۹۹۲/۳/۳۱ جلسة ۱۹۹۲/۳/۳۲ مل**ف ۲۳**/۲/۳۷ ) ۰

# (177)

## جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٩٦

ادارة محلية \_ اسواق عامة في نطاق المن \_ ايرادانها من الموارد المالية للمنن \_ إيلولة تلك الايرادات الى الموازنة العامة للدولة \_ طلب الجهة الادارية اعادة النظر فيمة انتهت البه الجمعية العمومية من راى •

المادة ( ١٠ ) من قانون نظام الادارة المعلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المدل بالقانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ ٠

المادتان ( ۱ و ۳ ) من قرار محافظ الليوم رقم ۱۰ لسنة ۱۹۸۶ بالالعة التنفيذية لسوق الفضر والخاكية بعدينة الليوم واشارته في دياجته الى القانون رقم ۱۸ لسنة ۱۹۷۱ بشان اسواق الجملة ، انقلاقا من حق الدولة الأميل في جباية القرائب والرسسوم والايرادات.العامة اعتبر المشرع ايرادات الأسواق العامة الواقعة في تطاق المدن موردا من مواردها المالية تقوم بتحصيلها وتؤول الى موارتها حاضيق ،

استعرضت الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع افتاءها الصادر بجلستها المنعدة بتاريخ ١٧ من مايو ١٩٩٢ وتبين لها أن المادة ( ٥١ ) من تأنون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانونين رقمى ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ تنص على أن « تشمل موارد المدينة ما يأتى : ............................... تاسما : ايرادات استثمار اموال المدينة والمرافق التى تتولاها وايرادات الاسواق العامة الواقعة في نطاقها » .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أنه انطلاقا من حق الدولة الاصيل في جباية الضرائب والرسوم والايرادات العامة اعتبسر المشرع ايرادات الاسواق العامة الواتعة في نطاق المدن موردا من مواردها المالية تقوم بتحصيلها وتؤول الى موازنتها .

وتبين للجمعية العمومية من الاوراق ان سوق الخضر والفاكهسة بمدينة الغيوم انما انشاته الوحدة المحلية لدينة الغيسوم سنسة ١٩٧١ واقامت به ثمانية وخمسين شادرا ومحلا من حصيلة المبالغ المودعسة بالحساب الجارى الدائن ( تأمينات اشتراكات المواطنين للانارة والمياه ) لصالح المستركين ، ثم اعادت هذه المبالغ الى الحساب المسار اليه من حصيلة ايجارات ومقابل خدمات الشوادر ، غمن ثم تعدو الوحدة المحلية لدينة الغيوم هي التي قامت بانشاء هذا السوق ، ولا يغير من ذلك اسناد

ادارته الى حساب الخدمات والتنهية بالمدينة — الذى لم ينشا الا بقرار محافظ النيوم رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٦ — حيث قسام ببعض التعديسلات والترميمات لبعض من الشوادر القائمة مما يندرج في دائرة اعمال الادارة المنوطة به ، كما أن قيامه باستحداث عشرة شوادر جديدة لا يغير مسن طبيعة السوق الذى استوى تانونا على صحيح مقوماته قبل انشاء هذا الحساب . واذ صدر قرار محافظ النيوم رقم . ٩ لسنة ١٩٨٤ باللائحة التنفيذية لسوق الخضر والفاكهة بمدينة النيوم وأشار في دبياجته الى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧١ باللائحة القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧١ بشأن أسواق الجملة ، ونصت المادة (١) منه على أن « يعمل بالقواعد التالية بشأن تنظيم العمل بسوق الجملة بدانه وأغراض المشروع :

١ - تجييع شوادر الخضر والفاكهة وتجار الجبلة بالمدينة في مكان واحد لأحكام الرقابة التوينية والاشرافية والأمنية على الخضر والفلكهة وتحديد سعرها طبقا للاسعار الرسمية .

٧ — احكام الاشراف الصحى .... » . فين ثم لا يعدو السوق آنف البيان أن يكون أحد الاسواق — العامة تسرى في شأنه سائر الاحكام النظية لهذه الاسواق ومنها حكم الفقرة التاسعة من المادة ( ٥١ ) من تناون نظام الادارة المحلية سائفة البيان فتغدو بذلك أيراداته موردا من الموارد المالية لمدينة الفيوم . وإذ تعتبر موازنة المحافظة شاملة موازنات الوحدات المحلية الواتعة في نطاقها جزءا من الموازنة العامة للدولة وتدرج بها أعمالا للمادة ٧٦ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسسنة ١٩٧٩ الصادر باللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية المصدل بالقرار رقم ١٩٨٤ ، غلا معدى تبعا لذلك من أيلولة تلسك الايرادات بهذا الوصف إلى الموازنة العامة للدولة .

ولم يجد من الأوضاع ولا من ظروف الحال ولا من وجهات النظـر ما لم يكن تحت بصر الجمعية العمومية وبصيرتها عندما أصدرت فتواهـــا السابقة بجلسة ١٩٩٢/٥/١٧ ، الأمر الذي يتعين معه تأكيد هذا الافتاء السابق .

## لناسسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن سسوق الخضر والفاكهة بمدينة الفيوم لا يعدو أن يكون أحد الاسواق العامة أنشىء أساساً من قبل الوحدة المحلية بمدينة الفيوم وتؤول أيراداته إلى مواردها ( دون حساب الخدمات والتنمية بها ) وتدخل تبما في الموازنة العاسسة للدولة ، تأكيدا لافتاء الجمعية العمرمية الصادر في هذا الشان وللذي لم يطرا من الموجبات ما يتنفى العدول عنه .

( فتوی رقم ۲۰۸ فی ۲۹۹۲/۳/۳۱ جلسة ۱۹۹۹/۳/۳۷ ملف رقم ۱۹۹۶/۲/۲۲ ) ٠

## (174)

### جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة \_ انتهاء خدمة \_ تحديد السن القانونية لانتها، خدمة بعض العاملين •

تعديد سن الاحالة الى المعاش هو جزء من نظام الوظيفة العامة الذى يغضم له الوقات لدى دخوله الخدمة ، وهو نظام قابل للتمديل باعتبار أن علاقة المؤقف بجهة الادارة عي علاقة تظيمية تحكمها القوانين واللوائح وليس للموظف من سبيل في تعيين الاسباب التي تشيى بها خدمته ومن بينها تحديد سن احالته أي المعاش ، وانما تصدد نظم التوظف هاده السن عوجب المسابح المام مها قد يقتضى تقرير بعض الاستثناءات لدى تحديد سن الاحالة أي المعاش وهو ما نهجه الشرع في القانونين دقم ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ أذ قرر أصلا عاما يسرى على المعاشين المشرع في القانونين دقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بانتها، فخدمتهم لدى بلوغهم سن السنين – استثناء من ذلك : استثنى المشرع من هذا الاصل علماء المواضعة في تاريخ المهل بالاعتقرار في الخدمة بعد بلوغهم علم الدن فيحق لهم الاستقرار في الخدمة بعدها حتى بلوغهم السن المعددة لانها، خدمتهم في القوانين الماملين بها في ذلك التاريخ كما مد المنسوس عليه بالمادة (٢٠ ) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ وأضحت البرة في الاستفادة المسرة على بالمرائح القانونية النابقة في ٢٩/١٠ وأضحت البرة في الاستفادة من حكم هذا الاستثناء هي بالمرائح القانونية النابقة في ٢٩/١٠ وأضحت البرة في الاستفادة من حكم هذا الاستثناء هي بالمرائح القانونية النابقة في ٢٩/١٠ وأضحت البرة في الاستقادة من حكم هذا الاستثناء هي بالمرائح القانونية النابية في ٢٩/١٠ وأضحت البرة في الاستقادة من حكم هذا الاستثناء هي بالمرائح القانونية النابقة في ٢٩/١٠ وأضحت البرة في الاستقادة من حكم هذا الاستثناء هي بالمرائح القانونية في ٢٩/١٠ وأضحت البرة في ١٩/١٠ وأضحة المنافقة من حكم هذا الاستثناء هي بالمرائح القانونية في ١٩/١٠ وأضحة المبارائح المبارائح المبارائح المنافقة المستفدة المبارائح القانون وقد ٢٠٠ وأضحة المبارائح المبارائح القانون وقد ٢٠٠ وأضحة المبارائح المبارات المبارائح المبارائح المبارائح المبارائ

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من افتائها الصادر بجلستها المنعدة في ٢ من فبراير سنة ١٩٩٤ انه انطوى على استمراض للنصوص القانونية لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ ، وقانون التامين الاجتماعي رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ ، وقانون التامين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخديها وعمالها الدائمين رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالتامين والمعاشات لموظفي الدولة ، والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ اسنام بالتامين والمعاشات لمستخدمي الدولة وعمالها المدنيين .

وقد استظهرت الجمعية العمومية من النصوص التانونية جميعها أن تحديد سن الاحالة إلى المعاش هو جزء من نظام الوظيفة العابة الذي يخضع له الموظف لدى دخوله الخدمة ، وهو نظام تابل للتعديل باعتبار أن علاقة الموظف بجهة الادارة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح وليس للموهب من سسبيل في تعيين الأسباب التي تنتهي بها خدمته ومن بينها تحديد سن احالته إلى المعاش ، وإنها تحدد

نظم التوظف هذه السن حسبما يوجب الصالح العام مما قد يقتضى تقرير بعض الاستثناءات لدى تحديد سن الاحالة الى المعاش ، وهسو ما نهجه المشرع في القانونين رقمي ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما اذ قرر اصلا عاماً يسرى على العاملين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة . ١٩٦ بانتهاء خدمتهم لدى بلوغهم سن الستين ، ثم استثنى من الخضوع لهذا الأصل الموظفين الموجودين بالخدمة في تاريخ العمل بأحكام القانون الذين تجيز نظم توظفهم بقاءهم في الخدمة بعد بلوغهم هذه السن ، نيحق لهم الاستمرار في الخدمة بعدها حتى بلوغهم السن المحددة لانهاء خدمتهم في القوانين المعاملين بها في ذلك التاريخ . كما مد هذا الاستثناء ليسرى على مستخدمي الدولة وعمالها الدائمين ، وذلك بمقتضى حكم الاحالة المنصوص عليه بالمادة ( ٢٠ ) من القانون رقسم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ واضحت العبرة في الاستفادة من حسكم هذا الاستثناء هي بالمراكز القانونية الثابتة في ١٩٦٠/٣/١ ان كان الأمر يتعلق بموظف وفي ١٩٦٠/٥/١ ان كان الامر يتعلق بعامل أو مستخدم ، ثم صدر القانون رقم . ٥ لسنة . ١٩٦١ مرددا ذات الحكم نجعل الأصل في انهاء خدمة المخاطبين باحكامه ببلوغهم سن الستين مع استبقاء الموظفين والمستخدمين والعمال الموجودين بالخدمة اذا كانت لوائح توظفهم تقضى ببقائهم في الخدمة حتى سن الخامسة والستين ، فأقر لهم حق البقاء في الخدمة حتى هذه السن ومن ثم يتولد لن له حق البقاء بالخدمة حتى سين الخامسة والستين في ظل احكام القانونين رقمي ٣٦ و ٣٧ لسنة .١٩٦٠ مركز قانوني ذاتي يستصحبه في ظل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ومن بعده تانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وعلى هذا غانه يكنى أن يكون العامل موجوداً في الخدمة وقت العمل بأي من القانونين رقمى ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ مستظلا بلائحة توظف تقضى باحالته الى المعاش في سن الخامسة والستين يكفى ذلك لكي ينشأ له مركز ذاتي يستصحبه ويعامل به في ظل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ومن بعده القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . واذا كان الأمر كذلك على نحو ما استقر عليه انتاء الجمعية العمومية غلا معدى معه من تأكيد انتساء الجمعية العمومية السابق والذي لم يطرا من الموجبات ما يقتضي العدول عنه .

#### لنلكك

انتهت الجمعية العهومية لتسمى الفتوى والتشريسع الى تأكيسد افتائها السابق الصادر بجلسة ٢ من غبراير سنة ١٩٩٤ .

 <sup>(</sup> فتوی رقم ۲۳۳ فی ۲۹۹۲/٤/۷ جلسة ۱۹۹۲/۳/۱۳ ملف رقم ۲۳۱/۲/۸۲ )

### (172)

### جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٩٦

عاملون بالجمعيات التعاونية الزراعية المعلية متعددة الإغراض ــ :الاوة دورية سنوية \_ الالتزام بالحدود الدنيا لحقوق العمال الواردة بقانون العمل •

المادة ( ٤٧ ) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

المادة ( ٧٧ ) من قانون التعاون الزراعي الضادر بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ .

المادتان ( ۱ و ۱۹ ) من لائحة نظام الداملين بالجمعيات التملونية الزراعية المحلية متعددة الاغراض المساددة بقرار وزير الزراعة رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٨٧ ·

الشرع رعاية منه الأوضاع العاملين المالية بالنشآت التى يزيد عدد العاملين فيها على طبسة عبال وحعاية لهم من تجعد اوضاعهم المالية قرر منع العامل من تاريخ صدور قانون العمل او من تاريخ تعيينه أن يمين بعد تاريخ العمل به علاوة دورية سنوية لا تقل عن الأجر الذي تحسب عل اساسه استراكات التامين الاجتماعي – العلاوة المدكورة تمثل العدد الادنى الواجب منعه للعامل دوريا وسنويا – نتيجة ذلك : حكم المادة ( ٢٠ ) المشارة اليها لا يكون في حالة عدم وجود حكم في النظام اللائحى للعاملين بالنشأة ينظم منح العلاوات الدورية واضا يكون واجب الاعبال ايضا في حالة عدم وجود نظام الى افضل للعاملين بالنشأة – سبب ذلك : لا يجوز لأحكام اللائحة الوارد بها احكام الملازة الدورية ان حكم العون العمل انها ادنى مرتبة في سلم التدرج التشريعي – تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع أن المادة ( ٢٦ ) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ تنص على انسه « مع عدم الاخلال بأى نظام أغضل يصبح العالمون بالمنشأة التي يعمل بها خمسة عمال فأكثر من تاريخ صدور هذا القانون أو من تاريخ التعيين — لن يعين بعد هذا التاريخ — علاوة دورية سنويا لا تقل عن ٧٪ سن الإجر الذي قصب على اساسه اشتراكات التأمين الاجتماعي بحد ادني جنيعان ، وبحد اقصى سبعة جنيهات ، وذلك لدة عشرين عاما من تاريخ استحقاق أول علاوة تطبيقاً لحكم هذه المادة . . . » وأن المادة ( ٢٧ ) من قانون التعاون الزراعي الصادر بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن « . . . يضع مجلس ادارة الاتحاد لائحة بنظام العالملين بالجمعيات التعاونية المحلية متعددة الاغراض متضهنة قواعد التعيين والاعداد والندب والنقل وحقوق وواجبات العالمين وقواعد واجراءات التاديب . وتضع باتي الجمعيات التعاونية الاخرى لوائحها التي يقرها الاتحاد . وتعتد اللوائح المشار اليها في هذه المادة بقرار من وزير الزراعة » .

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (١) من لأئحة نظام العاملين بالجمعيات التعاونية الزراعية المحلية متعددة الاغراض الصادرة بقسرار وزير الزراعة رقم ٢٤} لسنة ١٩٨٧ تنص على أن «تسرى احكام هذه اللائحة على العاملين بالجمعيات التعاونية المحلية متعددة الاغسراض وتسرى احكام قانون العمل غيما لم يرد به نص في هذه اللائحة » . وأن المادة (١٩) تنص على أن «يقرر مجلس ادارة الجمعية في ختام كل سنة مالية مبدأ استحقاق العاملين العلاوة الدورية أو نسبة منها أو عدم استحقاقها وذلك في ضوء المركز المالي للجمعية وما تحقق من أهدافها » .

ومغاد ما تقدم أن المشرع رعاية منه لاوضاع العاملين المالية بالمنشآت التى يزيد عدد العاملين غيها على خمسة عمال وحماية لهم مسن تجسد اوضاعهم المالية ، قرر منح العامل ، من تاريخ صدور تانون العمل أو من تاريخ تعيينه — لمن يعين بعد تاريخ العمل به — علاوة دورية سنوية لا تقل تاريخ تعيينه — لمن يعين بعد تاريخ العمل به — علاوة دورية سنوية لا تقل من لا بن الإجر الذى تحسب على أساسه اشتراكات التأمين الاجتماعي . . . وهذه العلاوة تهنل الحد الانني الواجب منحه العالم دوريا وسنويا ومن ثم فان اعمال حكم المادة (٢٤) من قانون العمل لا يكون في حالة عدم وجود حكم في النظام اللائحي للعالمين بالمنشأة ينظم منح العلاوات الدورية فحصب ، وانما يكون واجب الاعمال أيضا في حالة عدم وجود نظام مالي اغضل العالمين بالمنشأة ، ويستهدى في تحديد أغضلية هذا النظام بطبيعة ما حواه من قواعد واحكام تنظيم شئون العالمين المالية وتعد اغضل بسن النظام القانوني العمل ، من هنانون العمل تتعلق بالنظام العام بما تكفله من حدود دنيا لحقوق العمال .

ومن حيث أن المادة ( ١٩) من لأنحة نظام العالمين بالجمعيات التعاونية الزراعية المحلية متعددة الأغراض المسار اليها قد ناطت بمجلس ادارة الجمعية التعاونية في ختام كل سنة مالية تقرير مبدأ استحقاق العالمين للملاوة الدورية أو نسبة منها أو عدم استحقاقها في ضوء المركز المالي لها وما حققته من اهداف . غمن ثم يجرى فهم وتغسير هذا النص على أنه يدور في غلك الأغضلية بها عاده أن منسج العالمين بالجمعيات التعاونية الزراعية علاوات دورية يكون بنسبة التعلمين بالجموات التحرية يكون بنسبة الابتعاعي بحد ادنى جنبهان وبحد أقصى سبعة جنيهات ، وأن كال من الجائز منحهم هذه العلاوات بنسبة نزيد على ما ورد بنص المادة ( ١٦) من قانون العمل . ودون المحاجة بأن ما ورد بنص المادة ( ١٦) من تانون العمل . ودون المحاجة بأن ما ورد بنص المادة من لا لاحتمالين بالجمعيات الزراعية المسار اليها صدر بسيند مسن

قانون التعاون الزراعي الذي يعد تشريعاً خاصا يقيد احكام قانون العمل ويكون هو الواجب التطبيق . ذلك ان احكام منح العلاوة الدورية وردت باللائحة المشار اليها وهي ادني مرتبة في سلم التدرج التشريعي من قانون العمل بها لا يسوغ لها الخروج على احكامه أو مخالفتها ومن ثم يكون هو المعول عليه سيها وان قانون التعاون الزراعي لم يجرز الخورج على احكامه .

#### اذا\_\_\_ك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن منسح المعلاوات الدورية للعالمين بالجمعيات التعاونية الزراعية الحلية متعددة الاغراض يكون بما لا يقل عما ورد بنص المادة ( ٢٢ ) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ .

ر فتوی رقم ۲۹۲ فی ۱۹۹۲/٤/۱۳ جلسة ۱۹۹۲/۳/۱۳ ملف رقم ۲۹۲ ۱۳۱۲/٤/۸۱ ) ·

# (140)

### جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة \_ تعين \_ ترقية \_ ندب \_ بطلان \_ انعدام \_ تحصن \_ حد الحسامة الذي يفرق بن القرار الاداري الميب وبين القرار المنعدم غير القابل للتحصن · القراد الصادد بالنرقية وان بني على تسوية خاطئة انها يشكل قرادا اداريا منشئا لمركز فانوني فاتي لا يجوز سحبه الا خلال المواعيد المقررة للطمن القضائي ، ومن ثم يتحصن يقوات تلك المواعيد مهما كان وجه الخطا او مخالفة القانون في شأنه طالما لم تنحدر المخالفة به الى حد الإنميام بها يفقده صفة القرار ويعيله الى مجرد عمل مادي لا يتمتع بشوء من العصانة القررة للفرارات الادارية وذلك كله استجابة لدواعي الصلحة العامة التي لا تستقيم موحياتها الا باستقرار الأوضاع القانونية المترتبة على القرارات الادارية العبية بعد فوات الماعيد المقررة لسحيها والنأى بها عن الزعزعة وأسباب الاضطراب بمراعاة الالساق بين المعاد المنصدون عليه قانونا الذي يحيز لمناحب انشأن طلب الغاء القرار ويحيله الى مجرد عدل مادي لا يتمتع بشي، من الحصانة القررة للقرارات الادارية وذلك كله استجابة لدواعي المسلحة المامة التي لا تستقيم موجباتها الا باستقرار الأوضساع القانونية المترتبسة على القرارات الادارية الممية بعد فوات المواعيد المتررة لسحبها والناي بها عن الزعزعة وأسباب الاضطراب بمراعاة الاتساق بين الميعاد المنصوص عليه قانونا الذى يجيز لصاحب الشأن طلب الغاء القرار الاداري بالطريق القضائي واليعاد الذي يباح فيه للادارة سمعب هذا القرار •

الترارات الادارية التى تولد حقا او تنشى، مركزا ذاتيا لا يجوز سحبها متى صدوت 
صحيحة أما القرار المبب فيجوز الطمن عليه من ذى المسلحة خلال الموعد اللى رسمه 
القانون ، ويجوز سحبه من الجهة الادارية التى اصدرته طوال مدة بقد القرار الميب قلقا 
مهددا بالالفاء فاذا انتهى ذلك صدار القرار حصينا من السحب والالقاء معا ويترتب عليه 
ما يترتب على النرار الصحيح - القرار المنصم انها يكون في حالات غصب السلطة ، والفش . 
وكذلك حالة فقدان القرار اركن المعل كنمين موظف على غير وظيفة - النتيجة : أن القراد 
الصادر بالترقية بنا، على تصوية خاطئة قرارا معيبا بعبب لم يصل به الى حد الانسام 
وبالتال فهو يتحصن بفوات الواعيد - تطبيق .

استعرضت الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع ما استقر عليه افتاء وقضاء مجلس الدولة من أن القرار الصادر بالترقية – وان بنى على تسوية خاطئة – انما يشكل قراراً ادارياً منشئاً لمركز قانوني ذاتي لا يجوز سحبه الا خلال المواعيد المقررة للطعن القضائي ، ومن ثم يتحصن بفوات تلك المواعيد مهما كان وجه الخطأ أو مخالفة القانون في شانه طالما لم تنحدر المخالفة به الى حد الاتعدام بها يفقده صفة القرار ويبله الى مجرد عمل مادى لا يتمتع بشيء من الحصائة المقررة للقرارات وذلك كله استجابة لدواعي المسلحة العامة التي لا تستقيسم

موجباتها الا باستقرار الأوضاع التانونية المترتبة على القرارات الادارية المعيبة بعد غوات المواعيد المقررة لسحبها والناى بها عسن الزعزعسة واسبلب الاضطراب بمراعاة الانساق بدين الميساد والمنصوص عليه تانونا الذي يجوز غيه لصاحب الشأن طلب الغاء القرار الادارى بالطريق القضائي والميعاد الذي يباح غيه للادارة سحب هذا القرار .

وفى مجال التعييز بين القرار الادارى المعيب الذى يتحصن بعدم سحبه ولا الطعن عليه من خلال الدة القانونية المعينة ، وبين القرار الادارى المعدوم الذى لا يتحصن مهما طال عليه الزمن ، فى هذا المجال عرضت الجمعية العمومية لبحث حد الجسامة الذى يفرق بين القرار المعيب القابل للتحصين ، واستعرضت سوابق الاحكام والافتاء وتداولت فى تبين ملامح حد الجسامة ، من اجل ان يسدق ميزان التفرقة وينضبط دون جمود .

والحاصل ان القرارات الادارية التى تولد حقا او تنشىء مركسراً ذاتياً لا يجوز سحبها متى صدرت صحيحة ، وذلك استجابة لدواعسى المشروعية بحسبان صحة القرار ، واستقراراً للاوضاع بحسبان ما أنشأ القرار من مراكز قانرنية وما ولد من حقوق ، أما ألقرار المعيب غيجوز الطعن عليه من ذى مصلحة في هذا الطعن خلال الموعد الذى رسهه القانون ، ويجوز سحبه من الجهة التى اصدرته طوال مدة بقاء القرار المعيب تلقاً مهدداً بالالغاء ، سواء لانفتاح موعد الطعن غيه ، أن لا لقامة الطعن غيه ، غان انقسهي ذلك بغير قضاء بالالغاء صار القرار حصينا من الالفاء والسحب معا ، ويترتب عليب ما يترتب على القرار الصحيح غير المشوب باى عيب وذلك اقراراً بما ولد من حقوق غردية ، واقرارا لما انشا من مراكز ذاتية .

والقانون فى كل غروعه يهازج بين الشرعية والاستقرار ، ويجدل منها معا هياكل الحقوق والمراكز القانونية ، بما تترابط به وشائج العلل والمعلولات بين الشرعية والاستقرار . والقرار المعيب تشوبه مخالفة القانون أو مخالفة الاختصاص أو الانحراف فى استعمال السلطة ، وإذا اعترته هذه العيوب جميعا أمكن أن يتحصن بانقضاء مواعيد الطعن القضائى عليه بغير طعن فيه ولا سحب له ، وذلك الا أن يكون القرار منعدما فلا يلحقه تحصن .

وان عيوب القرار الادارى يمكن أن ترد جلها الى عيب مخالفة القانون ٤ من حيث أن القانون هو من يرسم الاختصاصات والاجراءات وشروط منح الحق أو شغل المركز القانوني ولكن يظل من العيوب ما يتعلق باركان القرار بوصفه تصرفاً قانونياً ، ومن هنا يرد ركن السبب وركن المحلول وركن الخاية من حيث كونها المصلحة العامة الواجب تغييها والقرار الادارى بعوجب كونه المصاحاً عن ارادة المزمة هو مها يدخل في عموم التصرفات التانونية التي يضبط فقه القانون المحها أوضاعاً وواثاراً .

والقرار الادارى بهذه المثابة هو بن أعبال الولايات العامة ، بسن حيث كونه تصرفاً قانونياً يرد من مصدره لا في شان نفسه ولا في ملك نفسه ، انها هو تصرف يصدر من صاحبه بموجب ما نيط به من ولايسة اهضاء القول على الفير في مسدره توافر اهلية اصدار الارادة ، وانها يلزم فيه توافر ولاية امضاء القول في مجال معين على الفير في شأن محتدد ، فهي ولاية بموجب كونها تمكن صاحب القرار من الأرام غيره ومن التعمر في شأن الفير ، وهي ولاية عامة بموجب انها باصل شرعتها تتعلق بامضاء قول على غير ليس محصوراً ولا بعيناً بذاته تعييناً مسبحا عند اناطة الولاية به ، وهي ليست كشان الولاية الخاصة والتي تقسوم بأصل شرعتها بتعلقة بالمضاء قول على محصور سلفاً عند اناطة الولاية به كما في الوكيل والوصى .

واذا كان الاصل هو الاباحة بالنسبة لتصرف الشخص في شان نفسه ، غان الاصل هو المنع أو عدم النفاذ بالنسبة لتصرف الشخص في شأن غيره ، والولاية بوصفها تجيز التصرف في شأن الغير لا تكون الا بوسنند شرعى تانوناً كان أو حكما تضائيا أو اتفاقا رضائيا ، وبالنسبة للولاية العامة غهى لا ترد الا بعستند شرعى يرد بقانون أو بعقتضى قانون ، لانها أنها تندر من أصل الشرعية العامة التى تربط الجماعة وتقيم هيئاتها الجامعة والحاكمة .

من هذا التصور الفقهى والنظر القانونى العام تتسلسل اركان الدارى واوضاعه القانونية ، واركانه هى الافصاح عن الارادة المائهة المفروع وسبب الولاية العامة ، عن محل موجود ومشروع ولسبب مشروع ، والولاية تصح بشروطها المحددة فى سندها ، فيجرى اعمالها فى المجال المرسوم لها بعا بعبر عنه بالاختصاص ، وتجرى بشروطها التى تشرطها التوانين لصحة اعمالها وبالاجراءات التى توجبها التوانين غالاختصاص يعتبر نوع ولاية منوط بمن يشغل وظيفة معينة ، والشروط التانونية تنيد تيد اعمال الولاية الا بشرطها ، والاجراءات تغيد ما أوجبه

مصدر الولاية العامة من شكل محدد ينبغى أن يجرى الانصاح عن ارادة ذى الولاية العامة من خلاله ، وكل ذلك يندرج نيبا يمكن القول بانسه شروط اعمال الولاية العامة وضوابطها ومحدداتها ، ثم هى من حيث كرنها ولاية عامة منوط اعمالها بما يرتبط باصل شرعه الولاية العامة وهو ابتغاء تحتيق المسلحة العامة للجماعة فى تصورها القانونى والشرعى .

واذا كان غقه القانون يبزج بين الشرعية والاستقرار في تبين المحقوق والمراكز القانونية ، غان الاغساح من الانعدام من شانه تغليب عنصر الشرعية والتضبيق فيه يغلب عنصر الاستقرار والحال أن قانون مجلس الدولة منذ نشأته في ١٩٤٦ ، اكد على ما يشوب القرار سن عيوب تبس ولاية مصدره من حيث نطاق الولاية وضوابطها وأشكال اعبالها ، ومن حيث مدى المساس بركن الغاية المنطلة العامة ، وأكد المقانون أن هذه الميوب أن شابت القرار منفردة أو مجتمعة كان القرار مخلا للطمن فيه خلال المد المحددة لرفع الدعوى وهى ستين يوسا ، وذلك ينيد أن احد عناصر استخدام الولاية العامة من هذه الجسوانب المحددة بالقانون لا تغيد بذاتها انعدام القرار ولا عدم نفاذه مطلقا .

واذا كان مقتضى القياس المنطقى أن الضروج عن اطر الولاية العامة مجالا او ضوابط وشروطا ، هو مها يجنح بالنصرف الى مشارف العدم لمساسه بصالح الجهاعة وتعديه الى المصدر وعدم لزومه صاحبه مصدر القرار ، الا أن القانون غلب عنصر الاستقرار ، لان التمرف المعيب في مجال الولايات العامة لا يتعلق أثره بوضع نردى يسهل رده الى ما كان عليه ويسهل حصر آثاره المتعلقة كبيع أو اجارة أو نحوه ، انها هذا التمرف المهيب في مجال الولايات العامة يتعلق دائها بأعها المؤسسى الذى تقوم عليه الإجهزة التي تهارس تلك الولايات العالمة المؤسسى الذى تقوم عليه الإجهزة التي تهارس تلك الولايات العالمة وينعرع اليه من تفريعات بعضها يترتب على بعض بالمسول متدلكة ويغروع متشابكة ، والتصرف الادارى أن بطل أو الغى أنها تترتب عليه من التغريعات والآثار ما قد يصعب حصره وينابعته ، ومن ثم رجح القانون عنصر الاستقرار بتحديد الإجل الذي يمكن فيه الطعن عالى القرار بن ذي مصلحة ، وجمل السحب غرعاً من الطعن مبعادا واسباباً .

وان انسح ما اتسع له النظر الانتائي والتضائي في شأن انعدام القرار الاداري ، انها يرد في حالات غصب السلطة الذي يبلغ عدم الاختصاص فيها حدا يفقد مصدر الترار اية ولاية له في اصداره ، وكذلك حالات الغش الذي يفسد كل التصرفات في اي بن مجالات النظر القاتوني، وحد الجسامة هو ما تسقظ به شبهة قيام الولاية العامة لدى مصدر القرار غصباً للسلطة أو ما هو في حكم الغصب من الخطاء الشبيسة توزيع الولايات العامة هيئات ومؤسسات ، وحد الجسامة أيضا هي امتقد النية في اصدار القرار بشانه ننيجة استخدام الغش ، وهسو أيضاً ما يصل في شانه الانحراف في استخدام السلطة الى حد تجريسد القدار من ظلال مراعاة المصدور الا بعراعاتها وصيانتها وحراستها ، بما لتقدية الى الغير غير المحصور الا بعراعاتها وصيانتها وحراستها ، بما قد يلتبس به قصد مخالفة التانون او قصد تحقيق النفع الذاتي او الجنوح عن مصلحة عامة بواح غير ملتبسة .

ومن حالات الانعدام انتاء وتضاء كذلك ، حاله نقدان ركن المصل كتمين موظف على غير وظيفة او تعيين من هو ماقد اصل الشرط آلهىء للعمل والمؤهل لشخل الوظيفة ، وفي هذا المجال يمكن اعمال الاجتهاد في التمييز بين الجوهرى وغير الجوهرى من خواص ما يرد عليه القرار الادارى ، بالتفرقة بين اركان قيام المحل مما ينبنى به اصل التأهيل اللازم لقيام الوضع القانونى ، وبين ما يعتبر شروط كمال في التهيؤ للوضع القانونى ، وبين ما يعتبر شروط كمال في التهيؤ للوضع القانونى طبقا للانسب والاصلح كشروط الافضلية وتعييز الفاضل عسن المفضول سواء في شغل الوظائف أو الالتحاق بمعاهد التدريس أو غيرها ، وهي عناصر اختيار وتقدير للانسب استقرت واطرد الاخذ بها بما جعلها من شروط النهيؤ للوضع القانونى .

وخلصت الجمعية العمومية مما نقدم الى انه ولئن كان قد قضى في الدعوى رقم ٢٦١٦ لسنة ١ ق بالغاء قرار محافظ الاسماعيلية رقم ١١٠٣ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنه من تسوية حالات بعض العالمين بديوان عسام الحافظة والوحدات الحلية بها بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ العمر انهاء العمل به في ١٩٨٠ ١٨٨ الامر الذي كان من شانه اعادتهم الى الحالة التي كانوا عليها قبل صدور القرار الملفي الا انه وقد اعقب هذه التسوية الباطلة وقبل الحكم بالغائها صدور قرارات بتعيين وترقية بعض العالمين ترقية عادية وفقاً لاحكام قانون نظام العالميات وترقية بعض العالمين ترقية عادية وفقاً لاحكام قانون نظام العالميات الدين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٨ استنسادا السي الاقدمية التي يلغوها وفقاً لقرارات التسوية الباطل والتي تشمكل ركن السبب ، ومن ثم غان هذه الترارات تصبح باطلة ، الا ان هذا البطللان

لا يهوى بها الى درك الانعدام ، وانها يصمها بعيب مخالفة التانون ، ومن ثم ، واذ انقضت المواعيد الموجبة لسحبها دون أن يبادر من صدر لصالحهم الحكم بالالمفاء الى الطعن على هذه القرارات خلالها تضحص حصينة من السحب والالفاء بهنجاة منها بيد أن ذلك لا ينسحب على ذلك يشكل بحالفة بسيمة فى حق جهة الادارة حينها تنكبت الطريسق بتعدها أهدار حجبة الحكم المقضى به عنها كشف به عن وجه الحقى بتعيدها اهدار حجبة اللتملي به ينها كشف به عن وجه الحقى وصحيح حكم القانون بالنسبة الى التسوية التى اجرتها للعالمين بها كثفى ببطلانها مها ينحدر بالقرارات الصادرة منها بهذه الترقيات الى حد الانداء .

اما غيما يتعلق بقرارات الندب الصادرة استغاداً الى هذه النسويات غانه واخذاً بعين الاعتبار الطبيعية المؤقتة للندب والتى ليس من شأنها ان تكسب المنتدب حتاً فى استصحاب بزايا الوظيفة المنتدب اليها بعد انتهاء مدته يغدو متعيناً على جهة الادارة وقد قضى بالغاء النسويات التى صدرت بناء عليها قرارات الندب — سحب هذه القرارات اذ لا حصانة لها تعصمها من السحب او الالغاء .

#### اذا ك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

١ ــ تحصن القرارات الصادرة بتعيين وترقية العاملين بديوان
 عام محافظة الاسماعيلية والوحدات المحلية بها بناء على قرار تسويــة
 باطلة وقبل الحكم بالغائه .

 ٢ ــ انعدام قرارات التعيين والترقية التى نبت بناء على قرار التسوية ، المشار اليه ، وبعد الحكم بالغائه .

٣ - عدم تحصن قرارات الندب الصادرة بناء على قرار التسوية
 الباطلة سواء بعد الحكم بالمائه أو قبله ·

ر فتوی رقم ۳۳۶ فی ۵/۵/۰/۱۳ جلسة ۱۹۹۳/۳/۱۳ ملف **رق**م ۲۸/۸<sup>۸</sup>/۲/۱۸ ) ·

# CYYY

## جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالهولة \_ التمين \_ التمين في الوظائف الدنية القيادية \_ بطلان \_ انسدام \_ تعمس \_ حد الجسامة الذي يفرق بين القرار الاداري الميب وبين القرار المتمدم غر القابل للتحمس -

المادتان ( ۱ و ه ) من القانون رقم ه لسنة ۱۹۹۱ في شان الوظائف الدنية الليادية في الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام •

المادة ( ٣ ) من قرار رئيس الوزرا، رقم ١٩٩٦ لسنة ١٩٩١ باللائعة التنفيذية للقانون رقم ه لسنة ١٩٩١ المشار اليه ٠

المشرع استحدث احكاما جديدة لشغل الوظائف المدنية القيادية في الحكومة ووحدات الادارة المُتعلية وغيرها من الجهات المتصوص عليها - مُقتفى ذلك : أضحى من الجائز قانونا أن يجرى سغل أى من هذه الوظائف من بين العاملين بالوحدة أو من غيرهم بالجهات الأخرى منى استوفوا الشروط المقررة قانونا لشغلها ما لم تقرر السلطة المُختمة بالتعيين الأخرى منى استوفوا الشروط المقررة قانونا لشغلها ما لم تقرر السلطة المُختمة بالتعيين فصر شغلها على العاملين بالوحدة ذاتها دون غيرها \_ اذا كان البطلان لا يهوى بالقراد الا درك الاضدام وأنها يصمعه بعيب مخالفة القانون \_ نتيجة ذلك : انقضاء المواعيد الموجبة لسحيه تكسيه حصانة تعصمه من السحب والالغاء استجابة لدواعي الاستقرار \_ تطبيق •

تبين للجمعية العمرمية لقسمى انفتوى والتشريع أن المادة (١) من المعدون رقم ٥ لسنه ١٩٦١ هي شان الوظائف المدنية المهادية في الجهاز الادارى لمدولة و القطاع العسام تنص على أن « يكون تسخل الجهاز الادارى لمدولة و القطاع العسام تنص على أن « يكون تسخل الوظائف المداية المهادية في المحومة و ١٠٠٠ لدة لا نجارز تلاث سنوات قابله لمتجديد لمدة أو لمدد اخرى طبقنا الأحكام هذا القانون ، وذلك كله من عدم الاخلال باحكم القرائين والملوائح فيما يتعنق بيستى الشروط الالزمة لشغل الوظائف المذكورة ، ويقصد بهذه الوطائف تلك التي يتولى شأغلوها الادارة القيادية بانشطة الانتج أو الخدمات أو تصريف شئون الحجهات التي يعملون فيها من درجة مدير عام ، أو الدرجة العالمية أو الجبهات التي يعملون فيها من درجة مدير عام ، أو الدرجة العالمية أو عمن ذات القانون على أن « تقوم فتأثيج أعمال شأغلي الرظائف القيادية الخاصة لاحكام عن الفترة السابقة طبقا للقواعد والاجراءات التي تنص عليها الملائحة التنفيذية لهذا المقانون وذلك خلال سنة من تاريخ العمل به ويستمر هؤلاء العاملون خلال هذه السنة في شاخل الوظائف المدنية

القيادية وذلك حتى يتم تجديد مدة خدمتهم فى هذه الوظائف أو تحديد أوضاعهم طبقا لأحكام هذا القانون ، وتنص المادة ٥ على أن و تحديد اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من مجلس الوزراء خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره متضمة قواعد الاختبار والإعداد والتأهيل والتقويم ، ونقاذا لذلك صدر قرار رئيس الوزراء رقم ١٩٩٦ لسسنة ١٩٩١ باللائحة المتفيذية للقانون المشار اليه ونص فى المادة (٣) منه على أن «تعلن كل جهة عن شغل الوظائف القيادية الخالية بها أو المتوقع خلوما بين العاملين بها أو من غيرهم فى صحيفتين يرميتين واسعتى الانتشسار ، ويجوز بقرار من السلطة المختصة بالتعيين أن يكرن الإعلان عن شسغل الوطائف المشار اليها بين العاملين بالوحدة ٠٠٠ ،

وفى مجال التمييز بين القرار الادارى المعيب الذى يتحصن بعدم سحبه ولا الطعن عليه خلال المدة القانونية المعينة ، وبين القرار الادارى المعدوم الذى لا يتحصن مهما طال عليه الزمن ، فى هذا المجال عرضت الجمعية العمومية لبحث حد الجسامة الذى يفرق بين القرار المعيب القابل للتحصن وبين القرار المعيم غير القابل للتحصن ، واستعرضت سوابق الاحكام والافتاء وتداولت فى تبين ملامح حد الجسامة ، من أجل أن يدق ميزان التفرقة وينضبط دون جمود .

والحاصل أن القرارات الادارية التى تولد حقا أو تنشىء مركزا ذاتيا لا يجوز سحبها متى صدرت صحيحة ، وذلك استجابة لدواعى المسروعية بحسبان صحة القرار ، واستقرارا للاوضاع بحسبان ما أنشأ القرار من مراكز قانونية وما ولد من حقوق الما القرار المعيب فيجوز الطعن عليه من ذى مصلحة في هذا الطعن خلال الموعد الذى رسسه القانون ، ويجوز سحبه من الجهة التى اصدرته طوال مدة بقاء القرار المعيب قلقا مهددا بالالفاء ، سواء لانفتاح مرعد الطعن فيه ، أو لاقامة الطعن فعلا حتى يفصل فيه ، فان انتهى ذلك بغير قضاء بالالفاء صار القرار حصينا من الالفاء والسحب معا ، ويترتب عليه ما يترتب على القرار الصحيح غير المشوب بأى عيب وذلك اقرارا بما ولد من حقيق قردية ، واقرارا لما أنشا من مراكز ذاتية

والقانون في كل فروعه يمازج بين الشرعية والاستقرار ، ويجدل: منهما مصا هياكل الحق ق والمراكز القانونية ، بما تترابط به وشائج: الملل والمعلولات بين الشرعية والاستقرار \* والقرار المبيب تشهيه، مخالفة القانون أو مخالفة النسكل القانوني أو مخالفة الاختصاص أو الاتحراف في استعمال السلطة ، وإذا اعترته هذه العيوب جميعا أمكن أن يتحصن بانقضاء مواعيد الطعن القضائي عليه بغير طعن فيه ولا سحب له ، وذلك الا أن يكون القرار منعدما فلا يلحقه تحصن .

وأن عيوب القرار الادارى يمكن أن ترد كلها الى عيب مخالفة القانون ، من حيث أن القانون هو من يرسم الاختصاصات والاجراءات وشروط منح الحق أو شخل المركز القانونى ولكن يظل من العيوب ما يتعلق باركان القرار بوصفه تصرفا قانونيا ، ومن هنسا يسرد ركن السبب وركن المحل وركن الغاية من حيث كونها المصلحة العسامة الراجب تفييها والقرار الادارى بعوجب اقصاحا عن ارادة ملزمة مو معا يدخل في ععوم التصرفات القانونية التي يضبط فقه القانون

والقرار الادارى بهذه المشابة هو من اعسال الرلايات العسامة ، من حيث كونه تصرفا قانونيا يرد من مصدره لا في شان نفسه ولا في ملك نفسه ، انما هو تصرف يصدر من صاحبه بعوجب ما نيط به من ولاية امضاء القول على الغير ، فلا يكفى في مصدره توافر اهلية اصدار الارادة ، وانما يلزم فيه تظافر ولاية امضاء القول في مجال معين على الغير في شان محدد ، فهي ولاية بعوجب كونها تمكن صاحب القرار من الزام غيره من التعرف في شان الغير ، وهي ولاية عامة بعوجب انها باصل شرعيتها تتعلق بامضاء قول على غير لبس محصورا ولا معينا بذاته تعيينا مسبقا عند اناطة الولاية به ، وهي ليست كثان الولاية الخاصة والتي تقوم باصل شرعيتها متعلقة بامضاء قرل على محصور سلفا عند اناطة الولاية به كما في الوكيل والوصي .

واذا كان الأصل هر الاباحة بالنسبة لتصرف الشخص في شان نفسه ، فان الأصل هو المنع أو عدم النفاذ بالنسبة لتصرف الشخص في شان غيره ، والولاية بوصفها تجيز التصرف في شان الغير لا تكون الا بمستند شرعى قانرنا كان أو حكما قضائيا أو اتفاقا رضسائيا ، وبالنسبة للولاية المسامة فهي لا ترد الا بمستند شرعي يرد بقانون أو بمقتضى قانرن ، لانها أنما تتحدر من أصل الشرعية العامة التي تربط الجماعة وتقيم هيئاتها الجامعة والماكمة .

من هذا التصور الفقهى والنظر القانوني العام تتسلسل اركان القرار الادارى واوضاعه القانونية ، واركانه هى الاقصاح عن الإرادة الملامة للفير بموجب الولاية العامة ، عن محال موجود ومشروع ولسبب مشروع ، والولاية تصح بشروطها المحددة في سندها ، فيجرى اعمالها مشروع ، والولاية تصح بشروطها المحددة في سندها ، فيجرى اعمالها التي تشرطها القوانين لصحة اعمالها وبالاجراءات التي توجبها القوانين المات التي تنوجبها القوانين المالاختصاص يعتبر ذرع ولاية منوط بعن يشاخل وظيفة معينة ، والشروط القانونية تفيد قيد اعمال الولاية الا بشرطها ، والاجراءات تفيد ما أوجبه مصدر الولاية العامة من شكل محدد ينبغي أن يجرى الافصاح عن ارادة ذي الولاية العامة من خلاله ، وكل ذلك يندرج فيما يمكن من حيث كونها ولاية علمة منوط اعمالها بما يرتبط بأصسال شرعة الولاية العامة وهو ابتضاء تحقيق المسلحة العامة المجماعة في تصروها القانوني والشرعي ،

واذا كان فقه القانون يمزج بين الشرعية والاستقرار في تبين المحقوق والمراكز القانونية ، فان الانساح من الاتصدام من شانه تغليب عنصر الاستقرار والحال التغليب عنصر الاستقرار والحال ان قانون مجلس الدولة منذ نشاته في ١٩٤٦ ، اكد على ما يشاوب القرار من عيوب تمس ولاية مصدره من حيث نطاق الولاية وضوابطها واشكال اعمالها ، ومن حيث مدى المساس بركن الغاية المتمثل في مراعاة المصلحة العامة مما يظهر في حالة الاتصراف في استعمال السامة ، واكد القانون أن هذه العيوب أن شابت القرار منفردة أو مجتمعة كان القرار مصلا للطعن فيه ضلل المدة المصدرة لرفع الدعوى في ستين يوما ، وذلك يفيد أن احمد عناصر استخدام الولاية العامة من هذه الجوانب المحددة بالقانون لا تغيد بذاتها انعدام القرار ولا عدم نقاده مطلقا .

واذا كان مقتضى القياس المنطقى ان الخروج عن اطر الولاية العامة مجالا أو ضوابط مشروطا ، هو مما يجنح بالتصرف الى مشارف العدم لمساسه بصالح الجماعة وتعديه الى الغير وعدم لمزومه صاحبه مصدر القرار ، الا أن القانون غلب عنصر الاستقرار ، لأن التصرف المعيب في مجال الولايات السامة لا يتعلق أثره بوضح قردى يسهل رده الى

ما كان عليه ويسبهل حصر أثاره المتعاقبة كبيع أو أجارة أو نحوه ، انما هذا التصرف المديب في مجال الولاية العامة يتعلق دائما بأعمال متتابعة وآثار متعاقبة ويتداخل بعضها في بعض ، بموجب النظام المؤسسي الذي تقوم عليه الأجهزة التي تعارس تلك الولايات العامة وما تتفرع اليه من تفريعات بعضها يترتب على بعض بأصول متداخلة وبفروعمتشابكة ، والتصرف الاداري أن بطل أو الغي أنما تترتب عليه من التفريعات والآثار ما قد يصعب حصره ومتابعته ومن ثم رجع القادن عنصر الاستقرار بتحديد الأجل الذي يمكن فيه الطعن على القادر من ذي مصلحة ، وجعل السحب فرعا من الطعن معادا وأسبابا القرار من ذي مصلحة ، وجعل السحب فرعا من الطعن معادا وأسبابا القرار من ذي مصلحة ، وجعل السحب فرعا من الطعن معادا وأسبابا التقرار من ذي مصلحة ، وجعل السحب فرعا من الطعن ميعادا وأسبابا القرار من ذي مصلحة ، وجعل السحب فرعا من الطعن ميعادا وأسبابا التحديد الإحداد الأحداد السبابا التحديد الإحداد المناسبة المتحدد الإحداد السبابا التحديد الإحداد المتحد السبابا التحديد الإحداد المتحدد الإحداد السبابا التحديد الإحداد المتحدد المتحدد المتحدد المتحدد المتحدد الإحداد المتحدد المتحدد

وان أفسح ما أتسع له النظر الافتائي والقضائي في شأن أنعدام القرار الاداري ، أنما يرد في حالات غصب السلطة الذي يبلغ عدم الاختصاص فيها حدا يفقد مصدر القرار في أي من مجالات النظر القانوني حالات الغش الذي يفسد كل التصرفات في أي من مجالات النظر القانوني وحد الجسامة هو ما تسقط به شبهه قيام الولاية العامة لدى مصدر القرار غصبا للسلطة أو ما هو في حكم الغصب من الخطأ الشبيه بالعدوان من حيث الفظائلة ، والذي يعني الوقوف عن درئه أضطراب ترزيع الولاية للمامة هيئات ومؤسسات ، وحد الجسامة أيضا هو ما تفتقد النية في العامدار القرار بشأنه نتيجة استخدام الغش ، وهو أيضا ما يصل في ما ماماة التي ما تقررت الولايات العامة المعددة إلى الغير ماعاة المصلحة العامة التي ما تقررت الولايات العامة المتعدية إلى الغير المحصورة الا بعراعاتها وصيانتها وحراستها ، مما قد يلتبس به قصد مخالفة القانون أو قصد تحقيق النفع الذاتي أو الجنوح عن مصلحة قصد مغالفة القانون أو قصد تحقيق النفع الذاتي أو الجنوح عن مصلحة عامة بواح غير ملتبسة .

ومن حالات الانعدام افتاء وقضاء كذلك ، حالة فقدان ركن المحل كتميين مرظف على غير وظيفة او تعيين من هو فاقد اصل الشرط المهيء للعمل والمؤهل لشغل الوظيفة ، وفي هذا المجال يمكن اعمال الاجتهاد في التمييز بين المجوهري وغير المجوهري من خواص ما يرد عليه القرار الاداري ، بالمتفرقة بين اركان قيام المحل مما ينبني به اصمل التاهيل اللازم لقيام الوضع القانوني ، وبين ما يعتبر شروط كمال في التهيؤ للوضع القانوني طبقا للانسب والأصلح كشروط الاتضاق بمعاهد التدريس عن المفضول سواء في شغل الوظائف او الالتحاق بمعاهد التدريس او غيرها ، وهي عناصر اختيار وتقدير للانسب استقرت والهرد الاخذ بها بما جعلها من شروط التهيؤ للرضع القانوني .

واستظهرت الجمعية العمومية من النصوص المتقدمة ومن التوجهات القانينية السابقة ، أن المشرع استحدث أحكاما جديدة لشخل الوظائف المدنية القيادية في الحكومة ووحدات الادارة المحلية وغيرها من الجهات المنصوص عليها في المادة (۱) من القانون رقم (٥) اسسنة ١٩٩١، المنسور اليها ، وبمقتضى هذه الإحكام وكذلك الإحكام التي تضمنتها اللائمة المتنفيذية لهذا القانون أضحى من الجائز قانونا أن يجرى شسفل أي من هذه الرظائف من بين العاملين بالوحدة أو من غيرهم بالجهات الإخرى متى استوفرا الشروط المقررة قانونا لشغلها ، ما لم تقرد درن غيرها ، كما أورد المشرع حكما أنتقاليا بالنسبة الى شاغلي الرظائف القيادية الموجودين بالمخدمة ألى المابين العمل به في الرظائف القيادية الموجودين بالمخدمة السابقة طبقاللائمة المتقدرة السابقة طبقاللائمة التقديدية لهذا القادن وذلك خلال سنة من تاريخ العمل به على أن يستمروا في شسفل وظائفهم حتى يتقرر تحديد أوضاعهم طبقا لأحكام هذا القانون .

وواضح من ذلك أن مناط اجراء التقييم وفقا لأحكام القانون رقم (٥) لمسمنة ١٩٩١ المشــار اليه أن يكون العـامل شاغلا وظيفــة قيادية في تاريخ العمل به في ١٩٩١/٣/٧ ·

وخاصت الجمعية المعمومية الى انه ولئن كان السيد / ١٩٠٠ من الموجودين بالخدمة فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ حيث نقل الى وزارة السياحة فى ١٩٩٧/٣/١ الا انه وبالنظر الى ان قرار نقله لم يعين له الوظيفة التى يشغلها فانه لا يكون من الشساغلين لوظيفة قيادية فى هذا التاريخ ومن ثم فما كان يجوز تقييم اعماله فى وظيفته كامين عام للوزارة والتى صدر قرار وزير السياحة بتعيينه عليها فى ١٩١٩/٢/١٩٩ وفى تاريخ لاحق على تاريخ العمل بهذا القانون طبقا للمادة (٤) منه وتبعا لذلك ما كان يجوز صدور قرار رئيس الوزراء رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٧ بتجديد مدة شفله لهذه الوظيفة وهو ما من مثانه أن يصم هذا القرار بالبطلان ١ الا أن هذا البطلان لا يهرى به الى

درك الاتصدام وانما يصمه بعيب مخالفة القانون ، ومن ثم فان انقضاء المراعبد الموجبة لسحب تكسبه حصانة تعصمه من السحب والالفاء استجابة لمدواعى الاستقرار التى تقرض متى صدر قسرار ادارى معيب من شائه أن يولد حقا ضرورة استقرار هذا القرار عقب فترة معينة من الزمن بحيث يسرى عليه ما يسرى على القرار الصحيح .

## 4 131

انتهت الجمعيـة العموميـة لقسـمى الفتـوى والتشريع الى تحصن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٩٠ لسـنة ١٩٩٢ فيمـا تضـمنه من تجديد تعين السيد / ٠٠٠٠٠٠ أمينا عاما لوزارة السياحة للدة ثلاث سنوات •

<sup>(</sup> فتوی رقم ۳٤۰ فی ۳۱/۰/۱۱ چلسة ۱۹۹۳/۳/۱۳ ملف رقم ۳۰۱/۳/۸۳ <sub>د</sub> ۹۰۱/۳/۸۳ .

## (144)

#### چلســة ۲۰ من مارس ســنة ۱۹۹۸

الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ الشروعات الصناعية والتمدينية ــ اعضاء الادارات القانونية ــ اجر ــ احقية عضو الادارة القانونية في الاحتفاظ بها كان يتقاضاه ابان عمله السابق .

المادة ( ٨٠ ) من اللوائح العامة للجهاز التنفيذي للهيئة الصامة لتنفيذ الشروعات المستاعية والتعديثية المقابلة للهادة ( ٢٥ ) من قانون نظام العاملين الدنيين باللولة رقم 22 لسنة ١٩٧٨ -

أنه ولتن كان الأصل أن العامل يستحق عند التعين بداية الأجر القرر لدرجة الوظيفة فأن اللوائج العامة للجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ الشروعات الصناعية والتعدينية مسايرة في ذلك احكام فانون العاملين المدنين بالمولة خرجت على هذا الأصل حينها احتفظت لتجموعة من العاملين من بينهم العاملين بنظم خاصة الذين يعاد تعينهم في الهيئة وكذلك العاملين المدنين بمكافاة شاملة عند تعينهم في وظائف دائمة باجورهم التي كانوا يتفاضونها العاملين المدنين بمكافاة شاملة عند تعينهم في وظائف دائمة باجورهم التي كانوا يتفاضونها في وظائفهم السابقة الذا كانت تزيد على بداية الأجر القرر للوظيفة المين عليها اى منهم ... شرط ذلك : الا يجاوز نهاية هذا الأجر وان تكون هذة فعمته متصلة .. تتيجة ذلك : مريان حكم المادة ( ٢٠ ) سائلة الذكر على اعضاء الادارات القانونية ... تطبيق .

تبين للجمعيسة العموميسة لقسسمى الفتسوى والتشريع ان المادة ( ١٠٠ ) من اللوائح العسامة للجهاز التسنفيذى للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية المقابلة للمادة (٢٥) من قسانون نظام المشروعات الصناعية والتعدينية المقابلة للمادة (٢٥ عن مقانون نظام على أنه و مع عدم الاخلال باحكام المادة ٤٢ من هذا النظام يصدد أجر السامل عند تعيينه ببداية مربوط الوظيفة التي يعين فيها ٠٠٠ واستثناء من ذلك اذا أعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى احتفظ له بالأجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بداية الأجر المقرر للوظيفة المين عليها بشرط الا يجاوز نهايته وأن تكون مدة خدمته متصلة ويسرى هذا الحسكم على المسابقين بالوحدات الاقتصسادية والماملين السابقين بالوحدات الاقتصسادية والماملين المعلين المعلين عليها من وظائف دائمة ، •

واستظهرت الجمعية العبومية مبا تقدم أنه ولئن كان الأصسل. أن العامل يستمق عند التعيين بداية الأجر المقرر لدرجة الوظيفة فأن اللزائح العامة للجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية - مسايرة في ذلك الأحكام العامة النصرص عليها في المادة ٢٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المسار اليه - خرجت على هذا الأصل حينما احتفظت لجموعة من العاملين من بينهم العاملين بنظم خاصة الذين يعاد تعيينهم في الهيئة وكذلك العاملين المينين بمكافاة شاملة عند تعيينهم في وظائف دائمة باجورهم التي كانوا يتقاضونها في وظائفهم السابقة اذا كانت تزيد على بداية الأجر المقرر للوظيفة المعين عليها اي منهم شريطة الا يجاوز نهايته وان تكون مدة خدمته متصلة ،

واذ سبق للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٤ من اكتربر سنة ١٩٩٥ ان انتهت الى سريان حكم المادة ٢٥ من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة المسار اليه المقابلة للبادة (٨٠) من اللوائح العامة للجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المسروعات الصناعية والتعدينية على اعضاء الادارات القانونية باعتباره مكملا للأحكام التي تضمنها القانون المنظم المئونهم الوظيفية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فمن ثم يضدو متعينا القول باحقية المعروضة حالته في الاحتفاظ بالمكافحاة الشاملة التي كان يتقاضاها بجهة عمله السابقة ٠

#### 

انتهت الجمعية الععومية لقسيمي الفتري والتثريع الى الحقية السيد / ١٠٠٠ المحامي بمشروع فوسفات ابو طرطور التابع للجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية في الاحتفاظ بالكافاة الشاملة التي كان يتقاضاها ابان عمله السابق .

egalor i kan araba eraba araba araba baraba e

وقتوی رقم ۱۹۳ فی ۱۹۳/۳/۲۶ جلسة ۱۹۹۳/۳/۲۰ ملف رقم ۱۹۹۳/۳/۲۶ ) ٠

# (NYA)

# جلســة ۲۰ من مارس ســنة ۱۹۹۸

جامعات \_ اعضا، هيئة التدريس بالجامعات \_ مدرس \_ بلوغ الدن القانونية لائتها. الخدمة \_ استاذ متفرغ •

المادة ( ٦٤ ) من قانون تنظيم الجامعات المساور بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٢ -تادة ( ٢١ ) من ذات القانون معدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٩ – الملادة ( ٢٥ ) من اللائعة التنفيذية لقسانون تنظيم الجامعسات المسساورة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩ ) : - ١٠٠٠

اذا كان عضو هيئة التدريس يشفل وظيفة مدرس حتى تاريخ بلوغه سن الاحالة ال الماش فانه يضحى استفادا متفرغا اعتبارا من هذا التاريخ دون أن يعد ذلك بهناية ترقية له وعل أن يستصحب وضعه السابق على بلوغه السن ويعامل بذات الحقوق والواجبات القررة لضو هيئة التدريس من درجة مدرس دون أن يتعداها الى الحقوق المقررة لأعضا عيئة التدريس من درجتي استلا واستلا مساعد — سبب ذلك : أنه بيلوغه السن القانونية يخرج من عداد الخاطين بأحكام الترقيات المنصوص عليها بقانون تنظيم الجامعات ـ تطبيق .

تبين للجمعية العموميسة لقسيمي الفتسوي والتشريع أن المادة ٦٤ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ أسسنة ١٩٧٢ تنص على أن « أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاضعة ليذا القسانون هم : ( أ ) الأساتذة • ( ب ) الأساتذة المساعدون ( ج ) المدرسيون • في حين تنص المادة ١٢١ من ذات القيانون معدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ على انه « مع مراعاة حكم المادة ١١٣ من هذا القانون يعين بصفة شخصية في ذات الكلية أو المعهد جميع من يبلغون سن انتهاء الخدمة ويصبحون اساتذة متفرغين وذلك مالم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل ، ولا تحسب هذه المدة في المعاش ، ويتقاضون مكافاة مالية اجمالية توازى الفرق بين المرتب مضافا اليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة وبين المعاش مع الجمع بين المكافاة والمعاش • كما تبين للجمعية العمومية أن المادة ٥٦ من اللائصة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، المشار اليه ، الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « مع مراعاة أحسكام قانون تنظيم الجامعات يكون للأسستاذ المتفرغ ذات الحقوق المقسرده للاستاذ وعليه واجباته ، وذلك فيما عدا تقلد المراكز الادارية وله على

وجه الخصوص عضوية مجلس القسم وعضوية مجلس الكلية والاشتراك في اختيار عميد الكلبة وفقا للمواد ٥٢ ، ٤٠ ، ٣٤ من قانون تنظيم الجامعات ، ٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع - رغبة منب في الا تحرم الجامعات من خبرات اعضاء هيئة التدريس بها سـواء اكانوا اساتذة أو أساتذة مساعدين أو مدرسين الذين عمارا في محرابها أعواما عديدة أوجب - ما لم يرفض عضو هيئة التدريس - تعدينه بصفة شخصية عند بلوغه السن القيانونية المقررة لانتهاء الخدمة كأسيتاذ متفرغ على نحو يستمر معه العضو في استصحاب ذات وضعه بحسب الدرجة الجامعية التي كان عليها في تاريخ احالته الى المعاش ، دون نظر الى انه اصبح استاذا متفرغا ، اذ أنها محض تسمية يجرى التعبير يها محرى الغيالي ، كما أنها لا تعبد في حكم الترقية إلى درجة أسبتاذ لمن بلغ سن السنين على درجة أستاذ مساعد أو مدرس بحسبان أنه ببلوغه هذا السن يخرج من عداد المخاطبين باحكام الترقيات المنصوص عليها بقانون تنظيم الجامعات المشار اليه . ولا ينال مما تقدم أو ينقص منه أن المادة ٥٦ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات نصت على أن لملاسئاذ المتفرغ ذات الحقوق المقررة للأستاذ وعليه واجباته فيما عدا تقله المناصب الادارية وأن له - على وجه الخصوص - عضرية مجلس القسم وعضوية مجلس الكلية والاشتراك في اختيار عميد الكلية \_ (حيثما كان يجرى تعيين العميد بالانتخاب ) ذلك لأن عضوية مجاس القسم والكلية والاشتراك في اختيار عميد الكلية ليست مقصورة على الاستاذ المتفرغ الذي كان قبل بليغه سن الستين بشغل وظيفة أستاذ وحده وانما يشترك معه فيها الأساتذة المساعدون والمدرسون طبقا لنصايص المواد ٤٠ ، ٤٣ ( قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٢ لسينة ١٩٩٤ ) و ٥٢ من قانون تنظيم الجامعات المشار اليه ٠

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى انه لما كانت السيدة الدكتورة / فاطعة محمد كاظم تشغل وظيفة مدرس بكلية الزراعة جامعة اسيوط حتى تاريخ بلرغها سن الاحالة الى المعاش في ١٩٩٥/٨/٢٤ ومن ثم فانها طبقا للمادة ١٩٦١ من قانون تنظيم الجامعات المشار اليه تضحى استاذا متفرغا اعتبارا من هذا التاريخ دون أن يعد ذلك بمثابة ترقية لها وعلى أن تستصحب وضعها السبابق على بلوغها السبن

وتعامل بذات الحقوق والواجبات المقررة لمعضو هيئة التدريس من درجة مدرس دون أن تتعداها الى الحقوق المقررة لأعضاء هيئة التدريس من درجتي استاذ واستاذ مساعد ·

#### لذلك

انتهت الجمعيسة العموميسة القسسمي الفتسوى والتشريع الى المقية من بلغ السن القانونية لانتهاء الخدمة من اعضاء هيشة التدريس بالجامعة في ان يصير استاذا متفرغا طبقا للمادة ١٢١ من قانون الجامعات ، ايا كانت درجة وظيفته السابقة ضمن اعضاء هيشة التدريس ، ولا يخل حمله لقب استاذ متفرغ من معاملته المالية حسسب الوظيفة التي كان يشغلها قبل بارغه سن انتهاء الخدمة

( فتوی رقم ۱۹۹ فی ۱۹۹۳/۳/۲۶ جلسة ۱۹۹۳/۳/۲۰ ملف رقم ۲۰۸/۲/۸۹ · ·

# (144)

# جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٩٦

مخابرات عامة \_ وظائف المخابرات العامة \_ نقل \_ تعديد اللائة المسادلة \_ اعادة تمين \_ حساب الأقدمية ·

الحواد ( ۱۱ و ۱۶ و ۱۰) من الثانوز رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۷۱ بنظام المخابرات العامة المصلل بالقانون رقم ۲۹۰ لسنة ۱۹۸۰ ــ قرار رئيس الجمهورية رقم ۱۹۲ لسنة ۱۹۸۱ في شان معادلة وظائف المخابرات برتب ضباط القوات المسلحة -

المادة ( ٥ ) من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٤ في شأن بعض ١٤٥١م الخاصة بافراد. المخابرات العامة المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٦ ٠

الشرع بعد أن بين وظائف المغايرات العامة بتقسيماتها المختلفة ، والؤهلات العلمية المتطلبة الشغل كل منها عالج بموجب المادة ( ٥ ) سالفة الذكر الآثار المترتبة على حصول المواد المغايرات العامة المزين يصدر بتعديدهم قرار من رؤيس المغايرات العامة من شاعل الوظائف المتوسطة المفية والكتابية على شهادات عليا اثناء الخدمة ، واوجب عند نقلهم الله الجهاد الادارى للدولة أو القطاع العام أن يتم النفل إلى الوظائف التي تلائم مؤهلاتهم العلم التي تعدد عصاوا عليها حس تطبيق -

تبين للجمعيسة العموميسة لقسسمى الفتسوى والتشريع أن المادة ١١ من القانون رقم ١٠٠ لسينة ١٩٧١ بنظام المضابرات العيامة تنص على أن « تقسم وظائف المخابرات العسامة الى : أولا : وظائف المخارات · ثانيا : وظائف مدرسطة فنية وكتابية · ثالثا : وظائف أمن رابعها : وظائف مهنية ٠ خامسا : وظائف معاوني خدمة ٠٠ ، وتنص المادة (١٤) من القيانون ذاته معدلة بالقانين رقم ٢١١ لسينة ١٩٨٠ على أن م المؤهلات العلمية التي بجب أن يكون المرشح للخدمة حاصلا عليها هي : ١ \_ مؤهل عال اذا كان التعدين في وظيفة من وظائف المفابرات · ب - مؤهل فوق المترسط أو مترسط أذا كان التعيين في الوظائف المتوسطة الفنية والكتابية • جـ - أقل من المتوسط أذا كان التعيين في وظائف الأمن ٠٠٠ ، وتنص المادة ٤٠ من ذات القانون على أنه م مجوز نقل أو أعادة تعيين أفراد المخابرات العامة في الجهاز الاداري للدولة ٠٠٠ ، كما استعرضت الجمعية العمومية ما نصت عليه المادة (٥) من القائون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٤ في شان بعض الأحكام الخاصة باقراد المغابرات العامة المضافة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ من ان ، اقراد المفاررات العسامة الذبن يصدر بتعديدهم قرار من رئيس المفايرات العامة من شاغلي الوظائف المتوسطة الفنية والكتابية الذين حصلوا أو يحصلون على شهادات عليا أثناء الخدمة يمنحون الفئة السابعة بالوظائف المتوسطة الفنية والكتابية وتحسب اقدمياتهم فيها من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات وترفع مرتباتهم الى ٣٠٠ جنيه سنويا لمن لم تصل مرتباتهم إلى هذا القدر ، وبالنسبة لمن كان منهم في كان سابقا على تاريخ شعلهم هذه الوظيفة وترفع علاوة المضابرات كان سابقا على تاريخ شعلهم هذه الوظيفة وترفع علاوة المضابرات المستحقة للأفراد المشار اليهم في الفقرة الأول بمقدار ٥٠٪ من قيمتها المحددة بالجدول ويراعي عند نقلهم الى وحدات الجهاز الادارى للدولة أو القطاع الصام أن يتم النقل الى الوظائف التي تلائم مؤهلاتهم التي حصلوا عليها ٠

كما تبين للجمعية العمومية انه بتاريخ ١٩٨١/٣/٧ صحير قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢ لمسخة ١٩٧١ في شمان معادلة وظائف المخابرات برتب ضباط رافراد القرات المسلحة وورد بالجدول المرافق لهذا القرار من الدرجة الزابعة بالوظائف المتوسمطة والمهنية والأمن والمعاونة تعادل الدرجة الثانية بالمكادر العام

واستظهرت الجمعية العمرمية مما تقدم أن المشرع بعد أن بين وظائف المخابرات العامة بتقسيماتها المختلفة . والمؤهلات العلمية المتطلبة السخل كل منها ، عالج في المادة (٥) من القانون رقم ٨٠ السنة ١٩٧٦ المصدل بالقانون رقم ١٠٠ السنة ١٩٧٦ الآثار المترببة على حصول أفراد المخابرات العامة الذين يصدر بتحديدهم قرار من رئيس المضابرات العامة من شاغلي الوظائف المترسحة الفنية والكتابية على شهادات عليا اثناء الخدمة ، وارجب عند نقلهم الى الجهاز الادارى للدولة أو القطاع العام أن يتم النقل الى الوظائف التي تلائم مؤهلاتهم العليا التي حصائوا عليها .

وحيث تبين للجمعية العمومية أن المعروضة حالته قد عين على وظيفة من الوظائف المتوسطة من الفئة الشامنة بجهاز المخابرات العامة وتدرج في وظائفها الى أن وصل الى الدرجة الرابعة في ١٩٨٩/١/١ التي تعادل الدرجة الثانية من درجات الكادر العام طبقا القرار

رئيس الجمهورية رقم ١٥٢ لمسنة ١٩٨١ المشار اليه ثم حصل على بكالوريوس المهد العالى للدراسات التعاونية والادارية في سبتعبر

سنة ۱۹۸۹ ، ومن ثم فان قرار رئيس الجمهورية رقم ۲۲۷ اسنة ۱۹۹۰ اذ راعى مؤهله العالمي ، المشار اليه ، حيث نص على نقله الى وظيفة الخصائص ششون ادارية ثان بالمجموعة النوعية ليظائف التنمية الادارية – والتى يعد هذا المؤهل ضمن المؤهلات اللازمة لشغلها – يكين قد صدر متفقا وصعيم حسكم القانون

ولا ينال معا تقدم القول بان المعروضة حالته كان يشدفل وظيفة من الرظائف المتوسطة الكتابية بعا لم يكن يجوز معده نقله الى مجموعة الوظائف العالية التخصصية اعمالا لما نصت عليه المادة (١١) من قانون نظام العداملين الدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ اسدة ١٩٧٨ من أن « تعتبر كل مجموعة وحدة متميزة في مجال التعيين والترقيدة من أن « تعتبر كل مجموعة وحدة متميزة في مجال التعيين والترقيد يتماق بالنقل من والى وظائف الوحدات التى تخضع لأحكام هذا القدانون الأمر غير المائل في الحالة المعروضة ، والقول بغير ذلك ينجاهل صريح ما نص عليه القانون رقم ١٨ السدنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ١٨ السنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ١٨ السنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم مه من رجوب أن يتم نقل فرد علية المنابرات الى الرظيفة التى تلائم مؤهله العدالى الذى حصل عليه النظاء الخدمة والذى لا يتاتى الا بنقله الى احدى الوظائف التخصصية التي يعتبر هذا المؤهل ضمن المؤهلات اللازمة لشغلها ٠

ومن حيث أنه في مجال تحديد أقدمية المروضة حالته في الوظيفة المنقول اليها والذي لا يعدو أن يكون القرار الصادر بدلك اعادة تعيين له فيها فأنه لما كانت المادة ٢/٢٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالمدرلة المشار اليه تنص على أنه و أذا أعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى تحسب أقدميته في هدذه المالة من تاريخ اعادة تعيينه و فانه يغدو متعينا القرل بأن أقدمية المعروضة حالته في الوظيفة المنقول اليها تكون من تاريخ اعادة تعيينه فيها اى في ١٩٩٠/٧/١١ .

# لذلــــك

انتهت الجمعيـة العموميـة لقســمى الفتــزى والتشريع المى : ( ١ ) صحة قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٧ لسـنة ١٩٩٠ فى الحالة المعروضة ·

( ۲ ) حساب اقدمية المعروضة حالته من تاريخ صدور القسرار
 المشار اليه في ۱۹۹۰/۷/۲۱

ر فتوی رقم ۲۰۳ فی ۱۹۹۳/۳/۳۰ جنسة ۱۹۹۳/۲/۲۰ ملف رقم ۲۰۳/۳/۸۳ ) ۰

# (14+)

## حلسية ٢٠ من مارس سينة ١٩٩٦

عاملون مدنیون بالدولة ـ المقابل النقدی لاستمارات السفر ـ مفهوم الأسرة ـ اعالة. العامل لوالدته ـ احقیة ٠

المادتان ( ۲/۷۸ ، ۷۸ مکردا ) من لائصة بغل السفر ومصادیف الانتقال الصافرة بقراد رئیس الجمهوریة رقم ۲۱ لستة ۱۹۵۸ والمدلة بالقراد رقم ۱۹۶۰ لسنة ۱۹۹۱ ، وقرادی رئیس مجلس الوزراء رقمی ۱۹۶۳ لسنة ۱۹۷۷ و ۵۷۷ لسنة ۱۹۷۹ .

المشرع رغبة منه في تشجيع العاملين على العمل بالناطق الثالية وذلك بالمساهمة في نفقات سفوهم واسرهم من والي مقر عملهم وفي سبيل ذلك قرد منجهم ميزة السسفر باستمارات سفو مرتين مجانا والثالثة بربع اجرة ، كما زاد في رعايتهم بان خيرهم بين استمعال تلك الاستمارات او الحصول على مقابل نقدى لها .. يكفي لصوف هداه الاستمارات لاقواد اسرة العامل ان يكونوا من افراد اسرته اى من ذوى قرباء الذين يجمعهم اصسل مشترك وتلك الصفة تتحقق باعالة العامل لهم فعلا - نتيجة ذلك : لا يؤثر في ذلك المفايرة في صيافة المادين ( ١٨ و ١٨ مكررا ) في اللالحة حيثما استخدم المشرع في الأولى للفظ و العائلة ، وفي الثانية لفظ و الاسرة ، .. مادام العامل يمول والدته وهي من ذوى قرباه الذين يشملهم مفهوم الاسره فين ثم يغدو متمينا احقيته في صرف المقابل عنها .. تطبيق ،

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع أن المادة ٢/٧٨ من الأهسية بسدل السيفر ومصياريف الانتقسال المسادرة بقرار ريش الجمه ورية رقام ٤١ لسنة ١٩٥٨ المسلة بالقرار رقسم ١٤٦٠ لسببنة ١٩٦١ تنبص على أن « يرخص للمبوظفين بمحافظتى قنسا واسوان بالسفر هم وعائلاتهم دون الخدم ثلاث مرات في كل سنة ميلادية اثنين بالمجان والشالثة بربع أجرة ، في حين تنص المادة ٧٨ مكررا من ذات اللائحة معسدلة بقرار رئيس الوزراء رقعي ٤٩٣ لمبينة ١٩٧٧ و ٨٧٧ لمسينة ١٩٧٩ على أن « يصرف للعسامل الذي يرخص له بالسفر طبقا لحسكم المادة السابقة مقسابل نقيدي أي استمارات سيفر مجانية وفقيا للقواعد الآتية : أولا : أذا أختار العيامل المقابل النقدى بدلا من الترخيص له بالسفر وأسرته بالمجان أو بربع أجسرة بالاستمارات المجانية فيحسد هذا المقابل على النحو التسالى : (١) أن مكون هذا المقسابل معادلا لتكاليف سفر العسامل واسرته من الجهة التي يعمل بها الى القاهرة ٠ (٢) أن \_ يكون هذا المقابل عن عدد مرأت السفر المقررة وفقا للأحكام الواردة بلائحة بدل المسفر ومصاريف الانتقال على أساس ثلاثة أفراد للأسرة كحد أقصى بما فيهم العامل • كما تبين للجمعية العمومية أن المادة ٣٤ من ألقانون المدنى تنص على أن : -

(۱) تتكون اسرة الشخص من ذوى قرياه · (۲) ويعتبر من ذوى القربى
 كى من يجمعهم اصل مشترله ، ·

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع رغبة منه في تشجيع العاملين على العمل بالمناطق النائية وذلك بالمعاهمة في نفقات سفرهم وأسرهم من والي مقر عملهم ، وفي سبيل ــ ذلك قور منحهم ميزة السفر باستمارات سفر مرتين مجانا والثالثة بريم أجرة ، كما زاد في رعايتهم بأن خيرهم بين استعمال تلك الاستمارات أو الحصول على مقابل نقدى لها وفق الشروط والقواعد التي تضمنتها المادة ٧٨ مكررا من اللائمة المشار اليها ، واكتفى لصرف استمارة السفر القسررة الأفراد أسرة العامل والبدل النقدى عنها أن يكونوا من أفراد أسرته اى من ذوى قرباه الذين يجمعهم اصل مشترك ، وتلك الصفة تتمقق باعالة العامل لهم فعلا ، ولا يؤثر في ذلك المغايرة في صياغة المادتين ٧٨ و ٧٨ مكررا في اللائمة حينما استخدم المشرع في الأولى لفظ « العائلة » يفي الثانية لفظ « الأسرة » مما قد يفهم منسه أن لكل منهما مدلوله الخاص الذي يستقل به عن الآخر ، ذلك أنه ما دام المشرع قد خير العامل بين اعمال حكم أى من المادتين بشأنه فانه يتعين تفسير لفظ الأسرة بما يجعله متفقا مع لفظ العائلة فيكون مقصودا به كل من يعوله العمامل فعلا من ذوى قرباه بالمفهوم المتقدم ٠

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أنه لما كان الشابت من الأوراق أن المعريضة حالته طلب صرف المقابل النقدى لاستمارات بدل السفر عن والدته التي يعولها وكان الأم من نوى قرباه الذين يشعلهم مفهوم الأسرة في تطبيق المادتين ٧٨ و ٧٨ مكررا من لائحة بدل السفر المشار اليها ، فعن ثم يغدو متعينا وقد تقدم بما يغيد اعالته لها القرل باحقيته في صرف المقابل عنها •

## لذليك

انتهت الجمعية العمومية لقسيمي الفتري والتشريع الي المقية المعروضة حالته في المقابل النقدى لاستمارات المسفر عن والدته التي يعولها •

﴿ فتوى رقم ٢٠٥ في ٢٩٩٦/٣/٣٠ جلسة ١٩٩٦/٣/٣٠ ملف رقم ١٩٩٦/٨٦ ) ٠

## چلسة ۲۰ من مارس سنة ۱۹۹٦

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع \_ نزاع \_ عدم نجاح الجهة المدعية في البات حقها \_ رفض الطالبة •

المادة" ( ٢ ) من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشان النشات الفندقية والسياحية ،

الشرع حظر انشاء أو اقامة أو استغلال أو ادارة المنشات الفندقية والسياحية بغير ترخيص بذلك من وزارة السياحة \_ دفض وزارة السياحة اعتبار مشروع شاليهات بور توفيق التابع لمحافظة السويس من الشروعات السياحية \_ الهيئة المدعية في النزاع اخفقت في اقامة الدليل على الأغراض السياحية لهذا الشروع ولم تنجح في البات حقها \_ نتيجة ذلك : نفو مطالبتها عاربة من صحيح سندها حرية بالالتفات عنها \_ تطبيق .

تبين للجمعية العمرمية لقسمي الفتوى والتشريع ان المادة (٢) من المقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشأت الفندقية والسياحية تنص على انه و لا يجوز انشاء أو اقامة المنشأت العندقية والسياحية أو استغلالها أو ادارتها الا بترخيص من وزارة السياحة طبقا للشروط والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير السياحة ، ٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع حظر انشاء أو اقامة أو استغلال المنشات الفندقية والسياحية بغير ترخيص من وزارة السياحة ·

وحيث تبين من الأوراق ان وزارة السياحة رفضت اعتبار مشروع شاليهات بور توفيق التابع لمحافظ السويس من المشروعات السياحية ، واكدت بكتابها رقم ١٤٣ في ١٩٩٤/٧/٢ أنه غير خاصـــع لاشراف الوزارة وحيث أن الهيئة المدعية اخفقت في اقامة الدليل على الأغراض السياحية لهذا المشروع ولم تنجح في اثبات حقها ، ومن ثم تغدو مطالبتها له اداء مبلغ ١٩٥٨/١٥٢٠ جنيه قيمة استهلاك المياه بفئة الاستخدام السياحي عن الفترة المشار اليها عارية من صحيح سندها حرية بالالتفات عنها ورفضها .

#### لذلـــــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمه الفتدري والتشريع الي رفض مطالبة هيئة قناة السريس بالزام مشروع شاليهات بورتوفيق التابع لمحافظة السويس أداء مبلغ ١٩٣٢/٦/٢٠ جنيه قيمة استهلاك المياه عن الفقرة من ١٩٩٢/٦/٢٠ حتى ١٩٩٢/٦/٢٠ بفئة الاستخدام السياحي ٠

( فتوی رقم ۲۰۱ فی ۲۹۹/۳/۳۰ جلسة ۱۹۹۹/۳/۲۰ ملف رقم ۲۴۵۸/۲/۳۲ ، -

# (144)

## جلسة ۲۰ من مارس سنة ۱۹۹٦

ضرائب - اللجنة الأوليمبية المرية - حوافز للعاملين - ضريبة على الدخل - اعفاء ،

المادتان ( ۹٪ ، ۳/۵۱) من القانون رقم ۱۸۷۷ لسنة ۱۹۹۳ بتمديل بعض احكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ۱۹۸۷ لسنة ۱۹۸۱ ·

المادة ( 11 ) من لائعة تنظيم شئون العاملين باللجئة الأوليمبية •

الشرع وضع اصلا عاما مقتضاه سريان الفريبة على الدخل على المرتبات التى تدفيها الشركات والنشات والجمعيات والهيئات التفاصة والمعاهد التطبيعية والأواد الى اى شخص من خدمات ادبت فى معر \_ استثناء من ذلك : اعفاء حوافز الانتاج التى تصرفها البهات السابقة فى العدود المشار اليها فى المادة ١٥ سالفة الذكر \_ حوافز الانتاج لم يعرفها المشرع وانعا وصفها بالوصف السابق \_ نتيجة ذلك : العبرة فى تحديدها بعطيقة الواقع وهى أنها مبالغ تؤدى بالزيادة على الرتب الاصل لحفز العاملين باللجنة الأوليمبية لا يعدو اوقات العمل الرسعية وغير الرسعية \_ الحافز القرر للعاملين باللجنة الأوليمبية لا يعدو الدخل سنتج محكم المازوم سريان الاعفاء الخاص بحوافز الانتاج على المبالغ التى تدفيها المانخية الأوليسية ـ تدفيق - الناجئة الأوليسية \_ تدفيق

الا يتجاوز ٣٠٠٠ جنيه في السنة ، وتعتبر حوافز انتاج في تطبيق المحكمة ، ووحدات الحكام هذا البند ما يلي : 1 - المبالغ المدفوعة من الحكومة ، ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام حكحوافز انتاج طبقا للقوانين واللوائح المنظمة لها ، ب - المبالغ المدفوعة من منشأت القطاع الخاص - الخاضعة الأحكام هذا القانون لزيادة الانتاج أو لرفع مستوى الخدمات - طبقا للقواعد التي مصدر بها قرار من وزير المالية بعد اخذ راى وزير القرى العاملة ، ،

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع بعد أن وضع أصلا عاما مقتضاه سريان الضريبة على الدخل على المرتبات التي تدفعها الشركات والمنشآت والجمعيات والهيئات الخاصة والمعاهد التعليمية والأفراد الى أي شخص عن خدمات أديت في مصر ، بعد أن وضع هذا الأصل أعفى حوافز الانتاج التي تصرفها الجهات السابقة في الحدود المشار اليها في المادة (٥١) و لما كانت « حوافز الانتاج ، والتي قضي بعدم سريان الضريبة الا فيما يجاوز مقدارها الحدود التي عينها ، بعدم سريان الضريبة الا فيما يجوز مقدارها المدود التي عينها ، العاملون كحوافز انتاج وهو ما يجمل العبرة في تحديدها بحقيقة الواقع من الأمر والسبب والباعث لأدائها من تلك الجهات الى العاملين فيها طبقا للقرانين واللوائح المنظمة لشئون العاملين فيها ، على اعتبار ان حوافز الانتاج انما هي مبالغ تؤدي بالزيادة على المرتب الأصلي لحفز العسامل لبنتل غاية الجهد واقصاه في أوقات العمل الرسعية وغير الرسمية وذلك ليتم تأدية العمل على أكمل وجه وأوفر قدر منه ولحفزة على المبدز منه ولحفزة على المنز منه .

ومن حيث أن المادة ٤٤ من الأحة تنظيم شئون العاملين باللجنة الأوليمبية تنص على أنه « يجوز تحفيز العاملين باللجنة لتحقيق أعلى معدلات الاداء وتعويضهم عن الجهود غير العادية وساعات التشميل الإضافية وفقا للنظام الذي تقره اللجنة ويعتمده مجلس الادارة » وتأسيسا على هذا النص صدرت الأحة الصرافز والأجور الإضافية للعاملين باللجنة التي اجازت صرف حافز شهرى للعاملين باللجنة بواقع مدن الداء المعل واحسانه واتمامه الأمر الذي يجعل هذه المبالغ لا تخرج عن كونها حافز انتاج يسرى عليها حكم الاعفاء سابق الاشارة اليه،

ولا وجه للقول بعدم سريان هذا الاعفاء على تلك المبالغ سالفة الذكر على اعتبار أن اللجنة الأوليمبية المصرية وهي هيئة خاصة ذات نفع عام لا تندرج ضمن الجهات التي أوردتها أي من الفقرتن (أ، ب) من البند من المادة ٥١ في معرضت بيانها لما يعتبر من حوافز الانتساج المدفوعة من الحكومة والقطاع العام أو من منشأت القطاع العام أو من منشأت القطاع الخاص الخاضعة لأحكام هذا القانون ، لا وجه لهذا القول ، لأن المضايرة الواردة في البندين ( أ ، ب ) سالفي الذكر ، لم يقصد بهما القطاع العام والخاص بموجب كونهما جهات للنشاط الاقتصادى ، انما قصد بهما في صريح نص البند (1) وحدات القطاع العسام الاقتصادي فضيلا عن وحدات الحكايمية والادارة المسلبة الهيئات العامة ، ومقابل هذا الحكم ما ورد بالبند (ب) من منشأت القطاع الخاص بالقصود القابل للبند (1) ، أي سواء كان من جهات للقطاع الخاص الاقتصادي الرامي الى الربع أم كان من جهات القطاع الخاص بالعنى الطلق له كالجمعيات والرسسات الخاصة وغيرها مما لا يستهدف الربح وما قد يستهدف نفعا عاما • وآية ذلك أن وجه التفرقة بين مجالي البندين (١، ب ) لم يتعلق بنوع الحوافز المعفاة من الضريبة ولا باشخاص من يتمتعون بالاعفاء ، انما جاء وجه التفرقة في اطار أو تفاصيل الاعفاء بالنسبة لمجال البند (١) انما يتحدد طبقا للقوانين واللوائح المنظمة له ، بينما تتحدد هذه التفاصيل بالنسبة للبند (ب) طبقاً لما يصدر به قرار وزير المالية بعد اخذ راى وزير القوى العاملة ، وذلك ممن يخضعون لقادرن العمل سواء كان رب العمل وحدة اقتصادية أو من الجمعيات والجهات التي لا تهدف ربحا

ومن حيث أن المادة ٤٩ قضت بسريان الضريبة على الدخل على
 المرتبات التي تدفعها الجمعيات والمؤسسات الخاصة وهو ما ينطبق
 على مرتبات العاملين بالملجنة الأليمبية الأمر الذي يستتبع بحسكم
 اللزوم سريان الاعفاء الخاص بحوافز الانتاج على المبالغ التي تدفعها
 اللمنة وقاة للرصف السابق

### 

انتهت الجمعية العمومية لقسسمى الفتدرى والتثريع الى -سريان الاعفاء المقرر بالبنسد ( ٢/ب ) من المادة ٥١ من القانون المشار اليه على الحوافز التي يتقاضاها العاملون باللجنسة الأوليمبية المصرية \*

<sup>· (</sup> قَتُوَى رَقِم ٢٩٢ في ١/٤/٢/٩٢ جلسة ١٩٩٦/٣/٢٠ ملف رقم ٣٢٤/٢/٣٧ ) -٠

## (144)

## چلســة ۲۰ من مارس ســنة ۱۹۹۹

أموال عامة \_ تخصيص \_ الانتفاع بالمال العام \_ مصدر الالتزام بأداء المقابل -المادتان ٨٧ و ٨٨ :ن القانون الدني •

الأصل في ملكية الدولة ومصالتها أو ديئاتها العامة أنها ملكية عامة تنفيا منها أدارة الرافق الدامة التى تفسطلع بأعبائها وأن الانفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه لا يغرج عن كونه استمالا للمال العام فيدا عد له \_ نقل الانفاع بالمال العام بين أشخاص التقنون العام يكون إنقل الاشراف الادارى \_ الأملاك العامة خارج دائرة المعاملات \_ استثناء من ذلك : يكون للجهة العامة أن تقرر أن يكون الانفاع بالمال المغرف المني المد بقط المنافقة الجهة المستفيدة \_ إذن نقل المال أمي المتفيدة \_ إذن نقل المال من جهة الى جهة هو في حقيقته نقل أشراف ونقل رعاية وصيانة وادارة لمال هو خارج عن مجال الدعام لي الجهتين \_ عن مجال التعامل \_ مصدر الالتزام بادا، مقابل مرجعه الموافقة والاتفاق بين الجهتين \_ تعليق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفقدرى والتشريع أن المادة (٨٠) من القانون الدنى تنص على أن « تعتبر أموالا عامة ، العقارات والمتقولات التى للدولة أو للاشخاص الاعتبارية العامة ، والتى تكرن مخصصة لمنفحة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أن تملكها بالمتقادم ، وأن المادة (٨٨) تنص على أن « تفقد الأموال العامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها للمنفحة العامة وينتهي التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل أو بانتهاء للمرض الذي من أجله خصصت تلك الأموال للمنفعة العسامة »

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن الأصل في ملكية الدولة ومصالحها أو هيئاتها العامة أنها ملكية عامة تتفيا منها أدارة المرافق العامة التي تضطلع بأعبائها وأن الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه لا يفرج عن كرنه استعمالا للمال العام فيما أعد له ، ويكون نقل الانتفاع به بين اشخاص القانون العام بنقل الاشراف الادارى على هذه الأموال بدون مقابل ولا يعد ذلك من قبيل النزول أو التصرف فيها ، فالأملك العامة تخرج من دائرة المساملات بما نص عليه من عدم جواذ بيمها أو التصرف فيها ، ويعما أو التصرف فيها ، واستثناء من هذا الأصل يكون للجهة العامة

أن تقرر أن يكون الانتفاع بالمال العام في الغرض الذي اعد له بمقابل شريطة أن يكون اداء هذا المقابل رهينا بموافقة الجهة المستفيدة و وسرى على ذلك القراعد العامة في العقود من ضريرة الالتزام بما انعقدت عليه ارادة الطرفين ومن هنا يلزم التنبيه بأن مصدر الالتزام باداء المقابل لا يتأتي من نقل التخصيص من وجه من وجره المنفعة العامة التابع لاحدى الهيئات العامة الى وجه آخر تابع لجهة آخرى من الجهات العامة وانما يتأتى مصدر التزام الجهة المنقول الى اشرافها المال العام من موافقتها واتفاقها على اداء هذا الالتزام الذي انصرفت اليه ارادتها خالصة صريحة و والحاصل أن نقل المال العام من جهة الى جهة هو في حقيقته ليس نقلا لملك يتمكن به المنقول اليه من استغلاله والتصرف فيه الما هو في حقيقته نقل اشراف رعاية وصيانة وادارة لمال هو خارج عن مجال التعامل بعوجب تخصيصه للنفع العام وانتقال المجهة عامة أمينة تضميصه من وجه نفع عام لوجه آخر للنفع العام ومن جهة عامة أمينة المجهة عامة آخرى راعية •

ومن حيث أن الثابت من الأورق أن محافظ القساهرة أصدر قراره رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٩ بتخصيص قطعة الأرض رقم ١٠٦١ بالبساتين لهيئة النقل العمام بالقاهرة لنقيم عليها فرعا لهما وجراجا لمركباتها تمكينا لها من ادارة مرفق النقل العمام بالقاهرة ، وذلك بالشن الذي يتفق عليه و واذ قدرت اللجنة العليا لتثمين اراضي الحكمة وقتئذ مسعر المتر المربع من المساحة المسار اليها باربعة جنيهات ، فمن ثم يتعين الالتزام بما انعقات عليه ارادة الطرفين في هذا المسان بما لا يسوغ معه لمحافظة القاهرة الذكرل عنه أو اعادة تقدير ثمن الأرض بما يخالف هذا الاتفاق .

#### 4\_\_\_\_\_131

انتهت الجمعيسة العموميسة لمسسمى الفتسوى والتثريع الى أحقية هيئة النقل العام بالقاهرة فى تملك قطعة الأرض محل النزاع وفقا للثمن المحدد من قبل اللجنسة العليا لمتثمين أراضى الدولة باريعسة جنيهات للمتر المربع ·

( فتوی رقم ۲۸۹ فی ۲۸۹/۱/۱۳ جلسة ۱۹۹۳/۳/۳۰ ملف رقم ۲۲۸/۲/۳۲ ) ·

# (142)

# چلسسة ۲۰ من مارس سنة ۱۹۹۹

أموال عامة \_ تخصيص ـ الانتفاع بالمال العام ـ عدم انحسار وجه النفعة العامة عن الأدض ـ عدم جواز التصرف ببيعها ٠

المادتان ( ۸۷ ، ۸۸ ) من القانون المدنى •

الأصل في ملكية الدولة أو وحماتها للحلية أو مصالحها أو حياتها ألمامة أنها ملكية 
تنفيا منها أدارة أرافق العامة التي تفطلع باعبائها ، وأن الانتفاع بالمال العام يكون بدون 
مقابل لأنه لا يخرج عن كونه استمعالا للعال العام فيما أعد له ، ويتم وصدها للمنشفة المامة 
بالمعلم أو بعقتضي فأنون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص ، كما يكون نقل الانتفاع 
بالمال العام بين أشخاص القانون بنقل الاشراف الادارى على حلم الأموال بدون مقابل ولا يعد 
ذلك من قبيل النزول عن أموال الدولة أو التعمرف فيها أنها هو نقل للتنصيص من وجه 
من وجوه النفع العام ألى وجه آخر من حلم الوجوه ، وأن حقهوم المال العام يختلف من 
حيث الطبيعة عن مفهوم المال الفاص — سبب ذلك : لأن المال العام خارج عن أطار التعامل 
بوجب تفصيصه للنف العام و يد الرولة عليه الحرب الى يد الأمانة والرعاية منها الى يد 
التصرف والاستغلال وذلك حتى تنتهى صفته كهال عام بانتهاء تفصيصه لاى من وجوه النفع 
التعرف سند قانوني بذلك أو بالغمل — تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٨٧) من القانون المدنى تنص على أن « تعتبر أموالا عامة المقارات والمنقولات التى للدولة أو للاشخاص الاعتبارية العامة والتى تكرن مخصصة لنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم وأن المادة (٨٨) تنص على أن « تفقد الأموال العامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة ، رينتهى التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الرزير المختص أو بالفعال ، أو بانتهاء الغرض الذي من أجله خصصت تلك الأموال للمنفعة العامة ،

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن الأصل في ملكية الدولة أو رحداتها المحلية أو مصالحها أو هيئاتها العامة أنها ملكية عامة تتغيا منها أدارة المرافق العامة التي تضطلع بأعبائها وأن الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه لا يخرج عن كونه استعمالا للمال العام فيما أعد له ، ويتم رصدها للمنفعة العامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص و كما يكون نقل الانتفاع

بالمال العمام بين اشخاص القانون بنقل الاشراف الادارى على هذه الاموال بدون مقابل ، ولا يعد ذلك من قبيسل النزول عن أموال الدولة أو التعرف فيها ، أنما هو نقل للتخصيص من رجه من وجهوه النفع العمام الميام يختلف من حيث الطبيعة عن مفهوم المال الخاص ، لأن المال العمام يختلف من حيث الطبيعة عن مفهوم المال الخاص ، لأن المال العمام ليس مملوكا للدولة بذات السلطات التي تعلكها الدولة أو الأفراد بالنسبة لما يعلكونه ملكية خاصة ، لأن المال العام خارج عن اطار التعامل بعوجب تخصيصه لملئية خاصة ، ويد الدولة عليه اقرب الى يد الأمانة والرعاية منها الى يد التعموف والاستغلال ، وذلك حتى منتهى صفته كمال عام باننهاء تخصيصه لاى من رجوه النفع العمام ، بعوجب سند قانوني بذلك أو بالنفعل ،

ومن حيث أن القابت من الأوراق أن الأرض ألتي تشغلها الهيشة العمام للارصاد الجويه بهضبه حلوان محصصه للنفع العام بالعمل مدد عام ١٦٥٨ حين وضعت الهينه يده عبيها ، ونها ما زالت مرصوده للاعراض المنرط بالهيئة تحقيقها ، وأن وجه المنعمة التي اسبغ على هده الارض لم ينحس عنها بعقتضي سند فانوني يعقد به ولا خشفت ظروف الحال عن انقطاع تخصيصها للمنفعة العامة بالفعل ، فمن ثم لا يسوغ لمحافظة القاهرة أن تنشد تصرفا ببيعها واستثداء مقابل لذلك الأمر الذي تغدو معه مطالبتها الهيئة العامة للارصاك الجوية أداء ثمن هذه الأرض لا سند له من صحيح القانون .

#### .4 . 13

انتهت الجمعيــة العموميــة لقســمى الفتـوى والتثريع الى عدم أحقية محافظة القاهرة في استنداء ثمن الأرض محل النزاع ·

( فتوی رقم ۲۹۰ فی ۱۹۹۳/٤/۱۳ جلسة ۱۹۹۳/۳/۲۰ ملف رقم ۹۹/۱/۷ ) ۰

# . ( ۱۳۵ ) - حلسة ۲۰ مز مارس شنة ۱۹۹۳

اصلاح ذراعي ـ تصلية بعض الأوضاع الترتبة على قوانين الاصلاح الزراعي ـ التصرف في أراضي الإصلاح الزراعي ،

... المادة ( ٦ ) من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ في شان تصفية بعض الأوضاع الترتية على قوانين الاصلاح الزراعي •

الشرع رفية منه في استقرار الأوضاع الناجهة عن تطبيق قوانين الاصلاح الزراعي يتمين حد أقمى للملكية وبعظر تملك الإجانب الاراضي الراعية أجاز للهيئة الماءة الاصلاح الزراعي بيج اراضي الاصلاح الناشئة عن استيلاء العكومة على الإراضي بالتطبيق للقانون وقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٨ لواضعي اليا بالمارسة وبالتمن الذي تقدره اللجنة المليا لتقديم انهان اراضي الدولة الشرع حتا للجهة الادارية على مرعة التنفيذ قرر تحديد منة سنتين بر تراخي الجهة الادارية عما أومي به الشرع لا يقل يدها عن الاستمرار في التنفيذ بعا كلفها به المشرع حديل ذلك : عدم تضمين جزاء رتبه المشرع على البيع بعد هذا المحاد التيجة ذلك : أنه ليس هناك ما يغيد أن الرعد المضروب ينتهي بانتهائة ترخص جهة الادارة في البيع بشروط هذا النانون وأوضاعه حقيق -

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة السادسة من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ تنص على أنه « فيما عدا الأرض الخاضعة للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المشاد اليه يجوز لمجلس ادارة الهيئة المامة للاصلاح الزراعي المصرف في أراضي الاصلاح الزراعي بالمارسة لواضعي اليم عليها بالثمن الذي تقدره اللجنة العليا لتقدير أثمان أراضي الدولة وذلك بالشروط ووفقا للضوابط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ء كما تنص المادة الثامنية من ذات القانون على أن « يتم الانتهاء من تنفيذ هذا القانون في مدة أقصاعا سنتان على أن تصدر اللائحة التنفيذية له بقرار من وزير الزراعة »

واستظهرت الجمعية المعمومية مما تقسيم أنه ، رغبة من المشرع في استقرار الأوضاع الناجمة عن تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي بتعيين حد أقصى للملكية وبعظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية ، أجاز للهيئة العامة للاصلاح الزراعي بيع أراضى الاصلاح الناشئة عن استيلاه الحكومة على الأراضى بالتطبيق للقانون رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصسلاح الزراعي والقوانين الممدلة له والقانون رقم ١٩٨٥ لسنة ١٩٦٣ بعظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية ، بيع تلك الأراضى لواضعى اليد بالمارسة وبالشمن

الذي تقدره اللجنة العليا لتقدير أثمان أراضي الدولة ، وحثا من المشرع على سرعة تنفيذ ما ورد بهذا القانون من أحكام قرر أن تبادر الجهة الاداريه في تنفيذه في مدة أقصاها سنتين من تاريخ المسل به ، وعلى هذا فان استطالة مدة التنفيذ بعد المعاد الذي ضربه المشرع لجهة الادارة فان كان يفيد التراخى عما ارصى به المشرع الاانه لا يغل يد الجهة الادارية البائعة عن الاستمرار في تنفيذ ما كلفها المشرع به • والحاصل أن القانون لم يتضمن جزاء رتبه على مباشرة جهة الادارة البيع بعد هذا الميعاد الأمر الذي يفيد أنه موعد تنظيمي ، والحاصل أيضا أن الأعمــــال التحضيرية للقانون تم تتضمن اشارة ما الى ما يفيد أن الموعد المضروب قصد به انهاء ولاية جهة الادارة في البيع بعده ، كما أن القول بغير ذلك من شأنه أن يجمل تنفيذ أحكام هذا القانون مرتبطا بأجل محدد لم يظهر وجه ارتباط له بالاهداف التي نيط بالقانون تحقيقها ، الأمر الذي يظهر منه جميعه أن ليس ثمة نص صريح ولا حكم ضمني ولا فهم يرد من سيسياق القانون ولا اشارة في الأعمال المصاحبة لنصوص القانون ، ليس في أي من ذلك ما يفيد أن الموعد المضروب ينتهي بانتهائه ترخص جهة الادارة في البيع شهوط هذا القانون وأوضاعه

## لللسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الموعد المشار اليه في المادة التامنة من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ بشأن تصفية بعض الأوضاع المترتبة على قوانين الاصلاح الزراعي هو ميعاد تنظيمي قصد به حد الجهة الادارية على الاسراع في تطبيق أحكامه •

( متوی رقم ۲۹۱ فی ۱۹۹۳/٤/۱۳ جلسة ۱۹۹۳/۳/۳۰ ملف رقم ۱۰۰/ ۸۲/۱) .

# (141)

# جلسة ۲۰ من مارس سنة ۱۹۹٦

شركات قطاع الأعمال العام .. عقد مقاولة الأعمال .. زيادة في الأسعار .. قرارات سيادية .. ظروف طارئة ٠

المادة ( ٤ مكرد و ٩ ) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الفاص بالتسمير الجبرى وتحديد الارباح الممدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ بتخويل وزير المسناعة المركزى سلطة تحديد اسعار المنتجات انصناعية المحلية ،

المشرع حرصا منه على تجنب ردم أسعاد المنتجات رفعا باهظا لا يتناسب البته مع تكاليف الانتجاب وسد ألى وزير الصناعة الاختصاص بتحديد الخصى الاسعاد لمنتجات المسناعة المحلية ومن يبنها الاسمنت واضغى الشرع على قراد التحديد صفة الازام على نحو يجب معه أن يسود على الكفراك معا قرره والا تعرض المطالف للهزاء المجانى ومن ثم نعت قراد التحديد أو التسعير و بالسيادية ، \_ الزيادة في سعم الاسمنت لحق تعرب فوجب قرادات غير سيادية \_ نتيجة ذلك \_ لا حق للشركة في المطالبة بالمروق كما لا يمكن الاستئناد الى نظرية الظروف الطارئة لعدم توافر شروطها \_ تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ( ٤ مكرر ) من الرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٣٥٠ الخاص بالسمير الجبرى وتحديد الارباح ، المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ بتخويل وزير الصناعة المركزى سلطة تحديد اسعار المنتجات الصناعية المحليسة تنص على أنه « استثناء من أحكام المواد السابقة يختص وزير الصناعة المركزى بتحديد أقصى الأسعار لمنتجات الصناعة المحلية دون القيد بالاجراءات المنصوص عليها في تلك المواد « وان المادة ( ٩ ) منه تنص على أن » يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن شهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لاتقسل عن عشرين جنيها ولا تربد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين :

١ ــ من باع سلمة مسعرة أو معينة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المين أو امتنع عن بيعها ١٠٠ ه كما تبين للجمعية العمومية أن الشريط العامة للمناقصة التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من العقد المبرم بين الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطي، وشركة النصر للمباني والانشاءات ( ايجيكو ) لعملية حماية الساحل الشمالي شرق مصب في المادة الثامنة منها على أنه ه بالنسبة لأسعار مواد الناسينت والحديد والخشب دون غيرها المسعرة جبريا ستقوم الادارة

بمحاسبة المقاول على فرق السعر سواه بالزيادة أو النقص في حالة قيام الحكومة بزيادة السعر أو تخفيضه وذلك بالنسبة للكمية التي يتسلمها بعد تمديل الاسعار وتكون لازمة للعبل وللادارة وحدها الحق في تحديد هذه الكميات ٠٠ > كما تضمن محضر المفاوضة التي تمت مع الشركة الذي يعد جزء من العقد وفقا لنص المادة الأولى منه \_ أن يصرف للشركة أي زيادة في الاسعار من تاريخ تقصديم العطاء في ١٩٩٢/١٠/٨ سواء للاسمنت أو الحديد بناء على قرارات سيادية ،

واستظهرت الجمعية الصومية ما تقدم أن المشرع حرصا منه على تجنب رفع أسعار المنتجات رفعا بأهظا لايتناسب البتة مع تكاليف الانتاج ، وسد الى وزير الصناعة المختصاص بتحديد ،قصى الاسعار المنتبات الصناعة المختصاص المشرع على قرار التحديد صفة المحلية ومن بينها الاسمنت واضفى المشرع على قرار التحديد صفة الالزام على نحو يجب معه أن يسود على الكافة بمالا سسبيل الى الفكاك مما قرره والا تعرض المخالف للجزاء الجنائي ، ومن ثم نعت قرار التحديد أو التسعير « بالسيادية »

ولما كان ذلك وكان العقد المبرم بين الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ وشركة النصر للمباني والانشاءات ( ايجيكو ) قد تضمن أحقية الشركة في تقاضى الزيادة التي تطرأ على سعر الأسمنت بموجب قرارات سيادية ، وإذ كانت الزيادة في سعر الإسمنت التي تطالب الشركة بادائها اليها قد تمت بموجب قرارات صادرة من الشركة القابضة لاتتوافر فيها ذات عناصر قرار التحديد أو التسعير الجبري المشار اليه سواء من حيث السلطة المختصة باصداره أو سيند هذا الاصيدار وغاياته أو خاصية الالزام، وهو لايعدو أن يكون تحديدا لسعر البيع تجريه الجهة البائعة فَى اطارَ أوضاع السوق وآلياته ، فمن ثم لايندرج ذلك في عداد ما يعرف بالقرارات السيادية التي يسوغ معه للشركة استنادا اليها المطالبة بقيمة الزيادة التي طرأت على سعر الأسمنت • كما لم يظهر من بنود عقد العملية مقترنا بالشروط لعامة للمناقصة ومحضر المفاوضة أن ارادة الطرفين قد أنصرفت إلى اقتضاء الشركة لأية زيادة تطرأ على سعر الأسمنت وبل إن العقد مقترنا بالشروط العامة للمناقصية تناول تنظيم هذه المسألة ولم يسكت عنها وعين نطاقها بقيام الادارة بمحاسبة المقاول على فرق السعر سواء بالزيادة أو النقص في حالة قيام الحكومة بزيادة السعر أو تخفيضه وذلك بالنسبة للكمية التي يتسلمها بعد تعديل الأسعار وتكون لازمة للعمل وناط بالإدارة وحدها تحديد هذه الكميات ، بمالا يجوز للشركة من

يمد المطالبة بالزيادة الطارئة على سعر الأسمنت بموجب قرارات صادرة من الشركة القابضة نزولا عند قاعدة أن المقد شريعة المتفاقدين ولم تر الجمعية العمومية دفي الحالة المروضة دالاستناد الى أحكام نظرية انظروف الطارئة لتعويض الشركة المذكورة عن قدر ما أصابها من خسارة من جراء ارتفاع سعر الأسمنت وذلك أن كمية الاسمنت المستخدم في العملية تبلغ ١٩٥٤ طن وأن خسارة الشركة نتيجة زيادة سعر الاسمنت تبلغ ٠٠٠ ٢١٣٣ جنيه وأي بنسبة ٥٪ من قيمة المقد الكلى للعملية بمالا يقوم به أثر الحادث الطارئ من صديرورة التزام الشركة بالمتنفذ مرهقا ويهدها بخسارة فادحة تختل به اقتصاديات العقد اختلال جسيا اذ لاتبلغ الخسارة المشار اليها حد الفداحة وذلك في ضوء ما أوردته الشركة من بيان و

#### لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية شركة النصر للمبانى والانشاءات ( ايجيكو ) فى تقاضى فروق الزيادة فى أسمار الاسمنت فى الحالة المعروضة .

ر فتوی رقم ۳۲۳ فی ۱۹۹۲/٤/۲۱ جلسة ۱۹۹۳/۳/۳۱ ملف رقم ۳۳/۲/۷۸ ) ۰

# ( \YY)

# جلسة ۲۰ من مارس سنة ۱۹۹٦

عاملون بشركات قطاع الأعمال العام \_ انها، خدمة العاملين بسبب الانقطاع عن العمل \_ عدم الروم الدرض على اللجنة الثلاثية النصوص عليها في قانون العمل . المواد ( ٤ ، ٤٤ ، ٥٤ ، ٥٤ ) من الغانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات

الأعمال العام · العام ·

المادة ( ٨٥ ) من اللائحة التنفيذية ثقانون شركات قطاع الأعمال العام الصاورة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩١ -

تفسمن القانون سالف الذكر وكذا اللائمة التنفيذية المسادرة تنفيذا له على سبيل تفسيل الأحكام المتعلقة بانها، الخدمة للاستثالة الصريعة أو الفرمنية \_ تتيعة ذلك : لا وجه لاستعارة الأحكام الواردة بقانون العمل ومن فسينها وجوب عرض حالات انها، الخدمة للاستقالة على المنجنة الثلاثية \_ سبب ذلك : وجوب انتفرقة بين انها، الخدمة للاستقالة وبين الفصل من الخدمة كمقوبة تاديبية التى يتعين عرضها على اللجنة الثلاثية \_ تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة الرابعة من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الاعمال العام تنص على أنه « ينقل العاملون بكل من هيئات القطاع العام وشركاته الموجودون بالخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون الى الشركات الفابضه أو الشركات التابعة لها بذات أوضاعهم الوظيفية ٠٠ وتستمر معاملة هؤلاء العاملين بجميع الأنظمة والقراعد التي تنظم شئونهم الوظيفية ، وذلك الى أن تصدر لوائح أنظمة العاملين بالشركات المنقولين اليها ، كما تنص المادة ( ٤٤ ) من قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ۲۰۳ لسنة ۱۹۹۱ على أن د تسرى في شهان واجبهات العاملين بالشركات القابضة والتحقيق معهم ٠٠ وتسرى في شأن واجبات العاملين بالشركات التابعة والتحقيق معهم وتأديبهم أحكام الفصل الخامس من الباب الثالث من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ . ٠ وتنص المادة ( ٤٥ ) من ذات القانون على أن د تنتهي خدمة العامل لأحد الأسباب الآتية : ٦٠٠٠ ـ الاستقالة ، وتحدد اللائحة التنفيذية الأوضاع والاجراءات الخاصة بانتهاء خدمة العامل بسبب الاسستقالة أو عدم اللباقة للخدمة صحياً ، • وتنص المادة (٤٨) من ذات القانون أيضـــــا ه ٠٠٠ كما تسرى أحكام قانون العمل على العاملين بالشركة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون أو اللوائم الصادرة تنفيذا له ، وتنص

المادة ( ٥٥ ) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال المام الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ على أن ، يعتبر العامل مقدما استقالته في الحالتين الآتيتين: ١ ـ اذا انقطع عن عمله بغير اذن أكثر من عشرة أيام مالم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية عن عمله دون عذر يقبله رئيس مجلس الادارة أو العضو المنتدب أو من عمله دون عذر يقبله رئيس مجلس الادارة أو العضو المنتدب أو من يفوضه أى منهما حسب الأحوال أكثر من عشرين يوما متصلة في السنة ، وتعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لاكتمال عذه المدة ويتمين انذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة سبعة أيام في الحالة الأولى وخسة عشر يوما في الحالة التانية ،

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقهم أن المشرع قد استحدت نظاما جديدا للعاملين بالشركات الخاضعة لاحكام هذا القانون تقفى بأن تستمر معاملتهم بذات الأوضاع السابقة لحين صدور اللوائح المنظمة لشغونهم ، الا انه استعار بعض الأحكام الواردة بقانون العمل ، وكذلك المتعلقة بواجبات العاملين والتحقيق معهم وتأديبهم الواردة بالفصل الخامس من الباب الثالث من القانون المسار اليه ، وجعل من قانون العمل الشريعة العامة التي يتعين الرجوع اليها فيما لم يرد بشئانه نص خاص في أحكام القانون رقم ٢٠٣ أو اللوائح الصادرة تنفيذا له .

ومن حيث أن قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة المام المسلم من أسباب انتهاء خدمة العامل الاستقالة وأحال الى اللائحة التنفيذية الصادرة تنفيذا له ، بيان الإحكام التفصيلية لهذه الاستقالة سواء أكانت صريحة أو ضمنية ، فجعلت المادة ( ٨٥ ) من هذه اللائحة من انقطاع العامل بغير عفر مقبول المدد المسار اليها بهذه المادة قرينة على عزوفه عن المحل ورتبت على ذلك ذات آثار تقديم الاسستقالة واعتبرتها في مقام الاستقالة الضمنية ، وأجازت للشركة إنهاء خدمته لهذا السبب ، وذلك بعد انذاره وفقا لإحكامها ، ولم تلزم الشركة بوجوب عرض هذه الحالات على اللجنة النلائية المنصوص عليها في قانون العمل .

ومن حيث ان القانون سالف الذكر واللائحة الصادرة تنفيذا له تضمنتا على سبيل التفصيل الأحكام المتعلقة بانهاء الخدمة للاستقالة الصريحة أو الضمنية ، فانه لا وجه لاستعارة تلك الأحكام المنظمة لها الواردة بقانون العمل ومن ضمنها وجوب عرض حالات انهاء الخدمة

للاستقالة على اللجنة الثلاثية سابق الإشارة البها • وذلك اعمالا لنص المادة (٤٨) من قانون شركات قطاع الأعمال والتي تقصر الرجوع الى قانون العمل على المسائل التي لم يتناولها القانون أو اللوائح المنظمة له • كما انه يحب التفرقة بين انهاء الخدمة للاستقالة التي وردت الأحكام المنظمة لها في المادة ٨٥ من اللائحة التنفيذية للقانون وبن الفصل كعقوبة ، اذ انهما وان كانا بتفقان في النتيجة الا انهما يفترقان في الطبيعة والاجراءات والآثار، لأن الفصل كعقوبة تاديبية يسبقه اجراءات التحقيق مع العسامل بما تتضمنه من ضمانات عديدة تبدأ من سماع أقواله وانتهاء بتوقيع العقوبة من سلطة مذاتها ، كما أن انقضاء رابطة العمل تأديبيا بالفصل يكون مرجعه لجهة العمل فيما تنسبه إلى العامل من مخالفة معينة في حين أن انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة الضمنية مرجعه الى ارادة العامل نفسه بعزوفه عن العمل وتركه اياه ، مع توافر ضمانات أخرى بدءا من انذاره وتنسهه الى ما تنويه جهة العمل من اتخاذ اجراء حياله مع تمكينه من تقديم أعذاره المررة لانقطاعه وانتهاء بخضوع هذا كله لرقابة القضاء ومن ثم فانه بحد أعمال الأحكام الخاصة بكل منهما ، كلا في مجاله دون خلط أو ربط بينهما لم يهدف اليه المشرع ، وعلى هذا فان الأحكام الخاصـــة بوجوب عرض حالات الفصل من العمل كجزاء تأديبي لا وجه لاعمالها أو استعارة أحكامها بالنسبة لحالات أنهاء الخدمة بسبب الانقطاع عن العَمْلُ ، وترتيبًا على ما تقدم فإن حالات الهـاء الخدمة للعاملين بشركات قطاع الأعمال العام بسبب الانقطاع عن العمل لايلزم عرضها على اللجنة الثلاثية المنصوص عليها في المادة (٦٢) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ۱۳۷ لسنة ۱۹۸۱ ٠

## تدلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم لزوم عرض حالات إنهاء خدمة العاملين بشركات قطاع الإعمال العام بسبب الانقطاع عن العمل على اللجنة الثلاثية المنصوص عليها فى المادة ( ٦٢ ) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ٠

ر فتوی رقم ۳۲۶ فی ۱۹۹۳/۶/۲۳ جلسة ۱۹۹۳/۳/۳۰ ملف رقم ۲۰۷/۲/۸۳ ) ·

# (NYA)

## جلسة ۲۰ من مارس سنة ۱۹۹۳

محكمة الثورة ... مصادرة ... عفو ... اصلاح زراعي .. حكم فضائي ... كيفية تنفيذ الحكم ... الافراج عن الأطبان ... ملكية طارئة ... كيفية ادا، التعويض .

المادة ( ۱۰۱ ) من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم و ۲ لسدر المدادة ارضي أحد الانشخاص من قبل محكمة الثورة ، ثم مسدور الطو عن عن كافة الاثار والمقوبات ... نتيجة ذلك : ضرورة رد اموال ومهتلكات هذا الشخص طائا ثم تؤل هذه الاثبوال والممتلكات على ملك الدولة أما ما ثم التمرف فيه فيحكمه تاريخ التمرف وما اذا كان قبل الدول ابعده ... ارض المروضة حالته ثم يكن قد بهم منها شي، استمرف وا اذا كان قبل الدول ابعده ... ارض المروضة حالته ثم يكن قد بهم منها شي، الماد ذلك ... تغيذ حكم المحكمة لا يمكن أن تعدل فيه جهم الافتاء نظرا لما ثم من قوة الافتاء نظرا لما ثم من قوة الافتاء نظرا لما ثم المحكمة به عنها الأحوال أنها يكون لمن معنود ما تنفي به قوانين الاصلاح الزراعر المتعاقبة بما تضمنته من تنظيم لاحكام الملكية الطارقة ... تطبق ... المنارة ... تطبق ... الطارقة ... تطبق ... الطارقة ... تطبق ... الطارقة ... تطبق ... المستميات المنارة ... تطبق ... الطارقة ... تطبق ... الطارقة ... تطبق ... الطارقة ... تطبق ... المنارة ... تطبق ... المنارقة ... المنارقة ... تطبق ... المنارقة ... المنارقة

تبين للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع أن المادة ( ١٠١) من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن « الاحكام التي حازت قوة الامسر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من حقوق ، ولا يجوز قبول دليسل ينقض هذه الحجية ،

ومفاد ذلك أن الأحكام التي حازت توة الأمر المتضى تكون حجسة بما فصلت فيه بحيث يعتبر الحكم عنوان الحقيقة فيها قضى فيه . بيد أن هذه الحجية لا تكون قاصرة على منطوق الحكم فحسب وانها تعتد الني أسبابه التي يتوم عليها هذا المنطوق وارتبط بها ارتباطاً وثيقاً ، مما يجب مراعاتها عند تنفيذه فلا يأتى تنفيذ الحكم مخالفا لمنطوقه أو لتلك الأسباب التي ارتبطت به وحازت حجية سواء بسواء مع منطوق الحكم .

 العامة للاصلاح الزراعى أولا : بالغاء القرار السلبى الصادر من الجهة الادارية بالامتناع عن تسليم المدعى اطيانه على الوجه المبين بالاسباب ، والزمت الجهة الادارية مصروفات هذا الطلب . ثانيا : وبالنسبة لطلب التعويض باحالة الدعوى الى مكتب خبراء وزارة العدل ليندب احد خبرائه المختصين للانتثال الى عين النزاع ومعاينتها لنتدير التعويض المستحق للمدعى اعتبارا من ١٩٨٠/٢/٦ تاريخ صدور قسرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٨ لسنة ١٩٦٠ ... » .

وأقامت المحكمة قضاءها على أن عقوبة المصادرة التي حكم بها على السيدة ..... وشقيتيها قد ترتب عليها ايلولة الأموال المصادرة الى ملكية الدولة ، ومن ثم مان العفو عن كامة الآثار والعقومات يقتضى رد أموال وممتلكات السيدة / ٠٠٠٠٠ وشقيقيها ازالة لهـذا الاثر واسقاطاً لعقوبة المصادرة المحكوم بها ، وذلك بطبيعة الحسال بالنسبة للأموال والممتلكات التي مازالت على ملك الدولة في ٢/٦/٢/٦ تاريخ صدور قرار العفو المذكور ، وكذلك رد ريع وثمار هذه الأموال والمُبَلكات مع مراعاة احكام التقادم . اما الاموال التي تصرفت فيها الدولة للغير بتصرفات ناقلة للملكية ، غاذا كان قد تم قبل تاريخ صدور قرار العفر فلا يجوز الرجوع في هذه التصرفات ويقتصر حق المعفو عنه على استرداد صافى المقابل الذي حصلت عليه الدولة فعلا لقاء هذا التصرف دون الريع والثمار باعتبار أن الدولة في هذه الحالة في حسكم الحائز حسن النية ، أما أذا كانت التصرفات بعد قرار العفو فانها لا تسرى في حق المعفو عنهم وترتب على هذه التصرفات حق المالك في التعويض عنها بقيمتها السوقية وقت البيع • وكذلك حقه في مقال الثمار المتولدة عن المال المتصرف فيه ، وبطبيعة الحال فان الأموال التي ترد عينا أو يعوض عنها يكون في حدود ما تقضي به قوانين الاصلاح الزراعي -وترتيباً على ذلك ، وأن ثبت المحكمة أن الأوراق قد خلت مما يفيد أن الدولة قد تصرفت في أموال وممتلكات المدعى تصرفات ناقلة الملكية قبل ١٩٦٠/٢/٦ ، ومن ثم فانه يحق له استرداد امواله وممتلكاته وريسم وثمار هذه الأموال والممتلكات من تاريخ صدور قرار العفو . وخلصست المحكمة الى أنه متى كان قرار العفو المذكور يشمل المدعى ، كما أن الملاكه المصادرة ومن بينها الاطيان موضوع الدعوى لم يتم النصرف نيها تبسل صدور قرار العنو ، لذلك يكون من المتعين على الجهة الادارية أن ترد اليه هذه الأطيان مع ريعها وثمارها اعتبارا من ٢/٦/ ١٩٦٠ تاريخ صدور قرار العفو وان امتناعها عن ذلك يمثل قرارا اداريا سلبيا مخالفا للقانون تقضى المحكمة بالغاثه ،

واستظهرت الجمعية العمومية من حيثيات الحكم المشار اليه ان ارض المعروضة حالته لم يكن قد بيع منها شيء حتى ٦ من نمراير سنة ١٩٦٠ تاريخ صدور قرار العفو عن عقوبة المصادرة . ومن ثم فان الاصل أن ما بقى في حيازة الحكومة حتى صدور حكم محكمة القضاء الادارى المشار اليه يسلم عينا للمعروضة حالته . أما أذا تصرفت الدولة للفسر في اطيان المعروضة حالته تصرفا ناقلا للملكية بعد صدور قرار العنو ، فان هذه التصرفات لا تسرى في حقه الذي ارتفع أثر المصادرة عن ملكسه بالعفو ، ما لم يتعطل حته في استرداد هذه الأموال وثمارها أو ريعها طبقاً لقواعد الحيازة بشروطها المنصوص عليها في القانون المدني . وعندتُ يترتب له حق قبل الدولة في الحصول على تعويض يقدر بالقيمة السوقية لها في تاريخ البيع وأن حكم المحكمة قد أفاد جهارا وبوضوح أن التعويض الذي يقدر في هذه الحالة يمثل القيمة السوقية للأرض وقت بيعها وليس وقت الحكم بالتعويض أو الانفاق على تقديره ، وليس لجهة الانتاء أن تعدل في هذا الشأن عما قضت به المحكمة قضاء نهائيا تنسبغ عليه قوة الأمر المحكوم وحجيته ويغدو مناط الحقوق ومتعلقها ، وكذلك الأمر بالنسبة لاستحقاق مقابل الثمار المتولدة عنها • بمراعاة أن رد تلك الأموال عيناً أو التعويض عنها في جميع الأحوال انها يكون في حدود ما تقضى به قوانين الاصلاح الزراعي المتعاقبة بما تضمنته من تنظيم لاحكام الملكية الطارئة .

ومن حيث أن توانين الاصلاح الزراعى المتعاتبة وضعت حداً التصى لملكية الاراضى الزراعية ، وضهانا لعدم مجاوزته له أو الاخسلال به وضعت جزاء على مخالفته وذلك بالنمس على بطلان كل عقد يترتب عليه زيادة ملكية الفرد أو الاسرة عن الحد الاتمى المقرر تانونا ، وعدم جواز شهره . بيد أن المشرع رعاية منه لحالات قد تريد نيها ملكية الفرد على الحد الاتمى بغير طريق التعاقد كالميراث أو الوصية وتونيقا للانزام بوضع حد أتمى الملكية وبين ما يكون المالك من حق النصرف في القدر الزائد الطارى، في ملكيته على النصاب أجازت له توانين الإصلاح المتعاقبة أن يتصرف في القدر الزائد الطارى، في ملكيته خلال سنة من تاريخ المولتها اليه والاحق للحكومة أن تستولى عليه نظير التمويض المتر قانونا ، وقد نصت على ذلك الفقرة (ز) من المادة (۲) من المرسوم بقانون رقم رقم ١٩٧١ لسنة ١٩٦٦ ، والمادة (۷) من القانون رقم .ه لسنة ١٩٦١ الني جرى نصها على انه « اذا زادت بعد العمل بهذا القانون – ملكية الفرد على خمسين غذانا بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق

كسب الملكية بغير طريق التعاقد أو ملكية الأسرة على المائة غدان بسبب من تلك الاسباب أو بسبب الزواج أو الطلاق ، وجب تقديم أقرار السي الهيئة العامة للاصلاح الزراعي عن الملكية بعد حدوث الزيادة وذلك خلال المواعيد ووفقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية . ويجوز للفرد أو الاسرة التمرف في القدر الزائدة والاكان للصكومة أن التاريخ حخلال المنعقب من المنابع حدوث الزيادة والاكان للصكومة أن تستهلى ، نظير التعويض المنصوص عليه في المادة ( ٩ ) على مقدار الزيادة اعتباراً من تاريخ انتضاء تلك السنة » . ومن ثم غان حق الدولة في الاستيلاء منوط بعدم استعمال المائك للرخصة أو المكتبة التي قررها له لقانون خلال المنة المحددة ، فاذا امتنع عن المائك استعمالها لسبب خارج عن ارادته امتنع انزال الحكم الذي فرضه المشرع .

ومن حيث أن مكنة التصرف للمعروضة حالته في القدر الزائد على حد الاحتفاظ المترر قانوناً تقوم وتتواغر بقدرته على اجراء بثل هذا التصرف وهو ما لا يكون الا بتسلمه الفعلى لاطيانه واسترداده لها ، وبن هذا التاريخ يبدا سريان المهلة المحددة للتصرف في القدر الزائد على حد الاحتفاظ ، وبن ثم وجب تسليم المعروضة حالته أطياته انفاذا للحسكم الصادر لصالحه ، على أن يقوم بالتصرف في القدر الزائد منها على حدد الاحتفاظ خلال سنة من تاريخ التسليم الفعلى ، غاذا كانت الأطيان قد تم بيمها وجب أن يؤدى اليه تعويض عنها يماثل قيمتها السوتية وقست البيع .

#### 

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

اولا: اذا كانت الرضه السابق مصادرتها ثم الافراج عنها والارض الموروثة له عن شقيقته ، تزال لدى الدولة لم يجر التصرف فيها الى الغير بتصرفات ناتلة للملكية مانها تسلم اليه وما زاد منها على نصاب الملكية الطارئة المحددة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ يعتبر فى حكم المملكية الطارئة مما يجيز له التصرف فيها خلال سنة من تاريخ الافراج عنها وتسليمها اليه مما يتبح له ملكية التصرف فيها وذلك طبقا لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ .

ثانياً: ما جرى النصرف فيه من الدولة بتصرفات ناتلة للملكية بعد صدور ترار العفو يعوض عنها بقيمتها السوقية وقت البيع ، طبقا لما ورد باسباب حكم المحكمة المحال اليها في المنطوق . ثالثا : لجهة الادارة والمالك أن ينفتا على أن تسؤدى الدولسة التمويض للمحكوم له في صورة أطيان زراعية أو عقارية على أن يجرى أولا حساب التعويض النقدى له مقدرا بالقيمة السوقيسة لما بيع من أرضه وقت حصول البيع وذلك امتثالا لما نص عليه الصلح النهائي ذي الحجية وقوة التنفيذ المارية ، ثم يستبدل المحكوم له بهذا التمويض أعيانا من ملك الدولة مقدرة بالسعر السوقى للاعيان عند تمام الانعاق بين الطرفين وذلك بشرط الا يزيد حجم الأرض الزراعية التي يستوفى بها التعويض عن حد الملكية المسبوح به وقت الاتفاق باعتبار أن امتلاكه لهذه الارض عو امتلاك لأرض جديدة يجرى بطريق ارادى ويبطل فيما ين حين حد النصاب المحدد في القانون .

ر فتوی رقم ۳۳۹ فی ۱۱/۵/۱۹۱۱ جلسة ۱۹۹۳/۳/۲۰ ملف رقم ۱۰۰/۱/۷ ) ·

# جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٩٦

جامعات ـ اعضاء هيئة التدريس ـ الاستاذ المتفرغ ـ مكافاته • القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٢ بشان تنظيم الجامعات •

مكافاة الاستاذ المتفرغ \_ عدم دخول بدل تمثيل الوظائف التى شغلها الاستاذ المتفرغ قبل احالته الى الماش ضمن عناصر حساب الكافاة التى تستحق له كاستاذ متفرغ \_ تطبيق •

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريسع أن المسادة ٢٥ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٩ ٤ لسنة ١٩٧٢ تنص على ان « يصدر بتعيين رئيس الجامعة قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالى ... ويكون تعيينه لمدة أربع سنسوات قابلة للتجديد ، ويعتبر خلال مدة تعيينه شاغلا وظيفة استاذ على سبيل التذكار فاذا لم تجدد مدته أو ترك رئاسة الجامعة قبل نهاية المدة عاد إلى شغل وظيفة استاذ التي كان يشغلها من قبل اذا كانت شاغرة ، فاذا لم تكن شاغرة شغلها بصفة شخصية الى أن تخلو » . وتنص المادة ١/١٢١ من ذات القانون المعدلة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ على أنه « مع مراعاة حكم المادة ١١٤ على أن يبقى بصفة شخصية في ذات الكلية أو المعهد جميع من بلغوا سن انتهاء الخدمة ويصبحون اساتذة متفرغين حتى بلوغ سن الخامسة والسستين وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل ولا تحسب هدده المدة في المعاش ، ويتقاضون مكافاة اجمالية توازى الفرق بين المرتب مضاف اليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة وبين المعاش مع الجمسع بسين المكافأة والمعاش » . كما تبين للجمعية العمومية أن البند ٨ من قواعد تطييق حدول المرتبات والبدلات والمعاشسات الملحق بقانسون تنظيهم الحامعات ، المشار اليه ، تنص على أن يحتفظ بمرتبه بصفة شخصية رئيس الحامعة أو نائب رئيس الحامعة أو أمين المجلس الأعلى للجامعات الذي يترك منصبه لأي سبب من الاسباب ، ويعود الى هيئة التدريس » كما ينص البند ٩ من القواعد ذانها قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٢ لسنة 199٤ على أن « يسوى معاش رئيس الجامعة على أساس المرتب الذي يتقاضاه على الا يتجاوز المعاش ١٥٠ جنيها شهريا .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع ــ من ناحية ــ احتفظ لرئيس الجامعة طوال مدة شخله لرئاسة الجامعــة بوظيفتــه

الأصلية كاستاذ على سبيل التذكار فاذا لم تجدد مدة شغله لها أو تركها قبل نهايتها عاد الى شغل وظيفة استاذ التى كان يشغلها اذا كانت شاغرة أو يشغلها بصغة شخصية الى ان تخلو اذا لم تكن شاغرة وق هذه الحالة يحتفظ له المشرع مايضا مبرتبه بصفة شخصية ، أما اذا كانت خديته كرئيس للجامعة انتبت لبلوغه سن الاحالة الى المساش مقد أوجب المشرع تسوية معاشه على اساس المرتب الذى كان يتقاضاه كرتب للجامعة ، وبها لا يجاوز مائة وخمسين جنيها طبقا لحكم البند كمن قطيم الجد تطبيق جدول المرتبات والبدلات والمعاشات الملصق بقانسون نظيم الجامعات ، المشار اليه ، قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٢ لسنة

ومن ناحية أخرى ، ورغبة من المشرع في الا تحرم الجامعات مسن خبرات أساندتها الذين عملوا في محرابها أعواما عديدة أوجب ب ما لم يرغض عضو هيئة التدريس ب تعيينه عند بلوغه السن القانونية المقررة لانتهاء خدمته كاستاذ متفرغ حتى بلوغه سن الخامسة والستين طبقالحكم المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات المسار اليه قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ الذي جعل التعيين في وظيفة استاد متفرغ مدى الحياة ودون حد أتمى ما لم يعترض عضو هيئة التدريس وذلك لتاء كاغاة أجمالية توازى الفرق بين المرتب مضافا اليه الرواتب والبدلات الاخرى المتررة وبين الماش .

واستعرضت الجمعية العبوبية ساجرى به اغتاؤها بجالستى المماري الجمار الممارية العبوبية العبوبية بالممارية الاعتداد كامسل عام عند حساب المكافأة بعد الاحالة الى المعاش بالمرتب والرواتسب الاضافية المقررة للوظيفة التى يشغلها عضو هيئة التدريس عند احالته الى المعاش ، الا ان المفرع وقد قرر تسوية بعاش رئيس الجامعة على أساس هذا المرتب بعد احالته الى المعاش غانه استثناء من الاصل العام سائك الذكر تحدد مكافأة الاستأذ المترغ الذى شغل وظيفة . وئيس اللجامعة قبل الحالته الى المعاش على اساس مرتب هذه الوظيفة . وئا الجامعة قبل الحالته الى المعاش على اساس مرتب هذه الوظيفة . وئا الاجوز حساب المكافأة المستحقة لمن يعين بعد بلوغه سن الستين غانه لا يجوز التوسع في هذا الاستثناء باشافة بدل التبغيل المترر لشاغل وظيفة رئيس الجامعة الذى يعين بعد الحالته الى الماش بوظيفة أستاذ متفرغ ، وانها يتعين حساب مكافأة الصالس الفرق بين المرتب المترد لرئيس الجامعة والبدلات الاضافية على الساس الفرق بين المرتب المترد لرئيس الجامعة والبدلات الاضافية على الساس الفرق بين المرتب المترد لرئيس الجامعة والبدلات الاضافية على الساس الفرق بين المرتب المترد لرئيس الجامعة والبدلات الاضافية على الساس الفرق بين المرتب المترد لرئيس الجامعة والبدلات الاضافية على الساس الفرق بين المرتب المترد لرئيس الجامعة والبدلات الاضافية على الساس الفرق بين المرتب المترد لرئيس الجامعة والبدلات الاضافية

المتررة للاستاذ وبين المعاش المستحق له ، اما بدل التمثيل عانه لا يصرف الالشاغل الوظيفة المترر لها هذا البدل الامر الذى لا يتحقق بالنسبة الى رئيس الجامعة المحال الى المعاش لانه لا يقوم باعباء هذه الوظيفة وانها بوظيفة استاذ متفرغ هذا مضلا عن أن رئيس الجامعة الذى بلغ مسسن المعاش انها يعين استاذا متفرغا بموجب كونه يحتفظ بوظيفة استساذ على سبيل التذكار وشائه في ذلك شان العميد أو رئيس القسم الذى يحتفظ بوظيفة الاستاذ معلا ، كما أن أهلية التعيين في وظيفة الاستاذ المتنظ بوظيفة الاستاذ على سبيل التذكار ولا ترد بهوجب شفل المين وظيفة الاستاذ عملا أو على سبيل التذكار ولا ترد بهوجب شفل أى وظيفة الحرى بالجامعة سواء رئاسسة الجامعة أو نيابة الرئيس أو العمادة أو رئاسة القسم .

#### اذا\_\_\_ك

انتهت الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريسع الى عسدم دخول بدل التبليل ضبن العناصر التى تحسب على اساسها المكافأة المستحقة للاستاذ المتفرغ في الحالة المعروضة .

ر فتوی رقم ۲۳۰ فی ۱۹۹٦/٤/۷ جلسة ۱۹۹٦/٤/۳ ملف رقم ۲۳۰/٤/۸۱ ) ·

# جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٩٦

ضريبة \_ ضريبة الدمغة \_ فرضها \_ ( دسوم ) ( هيئة الشرطة ) ٠

المانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥١ بشأن الدمقة ـ القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨١ بغرض رسم اضافي عل التلاكر المبيعة في المباديات الرياضية والطلات التي تفرض عليها خريهة التمفة ـ المذاكر المبيعة لرواد مدينة الملاحي بشاطر، المعورة ـ تكييفها ـ لا تعد تذاكر او اجرة مكان وانها هي مقابل استخدام رواد المدينة للالعاب الموجودة بها وليست تذاكر دخول مباراة او حفلة مها تفرض علبه خريبة الدمقة .

نتيجة ذلك : عدم خضوع التذاكر البيعة لرواد مدينة الملاهي بشاطيء المعهورة للرسم الاضافي المقرد بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ ـ تطبيق ٠

استدان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريسع أن المسادة الاولى من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغم ها من محال الفرحة والملاهى تنص على أنه « تفرض ضريبة على كل دخول أو أجرة مكان في الدور والمحال المبينة بالجدولين 1 ، ب الملحقين بهذا القانون وذلك وغقآ للفئات الواردة فيهما ويجوز لوزيسر المالية بقرار يصدره اضافة دور أو محال مهائلة للدور أو المحال الواردة فيهما » . كما تنص المادة الثالثة من ذات القانون على أنه « لا تحصل الضريبة على المحال التي يكون الدخول فيها حرا ، ومع ذلك اذا أدرج المستغل اجرة الدخول في ثمن ماكولات او مشروبات أو غيرها أو أية حدمة يؤديها مرضت الضريبة على المبلغ الزائد على تيمة الاشياء المذكبورة ، في حن تنص المادة ١٦ على أنه « تسرى أحكام هذا القانون في المدن والبنادر والجهات البينة في الجدول الملحق بهذا القانون . ولوزير المالية ان يضيف بقرار يصدره الى الجدول المذكور بندر أو بنادر أو جهات أخرى ، • وتلاحظ للجمعية العمومية أنه كان قد صدر قرار وزير المالية رقم . } لسنة ١٩٥٢ بسريان احكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ ، المشار اليه ، على مدينة الاسكندرية ، كما مسدر قراره رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ بتغويض رئيس مصلحة الضرائب في اضاغة دور او محال مماثلة للدور او المحال الواردة بالجدول (ب) المحـق بانقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ ، المشار اليه وقد أصدر الأخير قراره رقم ٢ لسنة ١٩٨٣ باضافة الشواطىء التي يكون الدخول فيها بأجر ومنها شاطىء المعمورة الى الجدول (ب) الملحق بالقانون رقسم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه اعتبارا من ١٩٨٣/٩/١٠ . وتبين للجمعية العمومية أيضاً أن المادة الثالثة من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨١ المسار

اليه تنص على انه « يفرض رسم اضافي على ما ياتي : (١) ٠٠٠٠٠٠ ( ج ) التذاكر المباعة في المباريات الرياضية والحفلات التي تفرض عليها خريبة بموجب القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ .... ويحدد الرسسم بعشرة قروش اذا كانت قيهة التذاكر نقل عن جنيه واحد وعشرين قرشا اذا زادت تيمنها على ذلك » . واستعرضت الجمعية العمومية فتواها رقم ٣٠٦ في ٢/٥/١/٩١ ـ الصادرة بجلستها المنعقدة في ١٩٩١/١/٢ والتي انتهت ميها الي بطلان قرار رئيس مصلحة الضرائب رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ ورقم ١٠١١ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمناه من اضافة دخول الشواطيء المتميزة العامة الأخرى الى المحال والدور التي تستحق عليها الضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى المقررة بالقانون رقسم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ ... » . تاسيساً على أن السلطة التفويضية المقررة لوزير المالية في القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ » مما يجب أن يباشرها بنفسه وليس له أن يفوض ذلك إلى غيره أذا اختصه الشارع به وحده ولم يجعل له أن يكل ذلك الى غيره · فما أرجبه القانون على وزير المالية واختصه به وجعل لما يصدر منه من قرارات في هذا الخصوص، قسوة القانون وحكمه وهو ما يجب أن يقوم به بقرارات تصدر منه نفسه ولا يجوز ان يفوض في ذلك غيره » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما نقدم أن ضريبة الملاهى المتسررة بالتانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ ، المشار اليه ، انها تغرض على كل دخول أو أجرة مكان من الاماكن المشار اليها بالجداول الملحقة بهذا القانسون (ب) ، كما أن الرسم الاضافي المقرر بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨١ يفرض على التذاكر المبيعة في المباريات الرياضية والحفلات التي تفرض عليها الضريبة المقررة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

ومن حيث أنه ولئن كان شناطيء المعبورة ضمن الاماكن المسسار البعا بالبعداول الملحقة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ ببوجب قرار رئيس مصلحة الضرائب رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ الذي سبق أن انتهست الجمعيسة المعبورية الى بطلانه ، الا أن التذاكر المبيعة لرواد مدينة الملاهي بشناطيء المعبورة لا تمد تذاكر دخول أو أجرة مكان وأنها هي مقابل استخسدام رواد المدينة للالعاب الموجودة بها ، فضلا عن أنها ليست تذاكر دخول مباراة أو حنلة مها تنوض عليه الضريبة وفقا لهذا التأتون ، ومن ثم غانها لا تخضع للرسم الاضافي المقرر بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨١ المسار اليسه .

## اناسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع التذاكر المباعة لرواد مدينة الملاهى بشاطىء الممبورة بالاسكندرية مقابل استخدامهم للالعاب الموجودة بها للرسم الاضافي المقرر بالقانون رتم ٢٥ لسنة ١٩٨١ .

( فتوی رقم ۳۳۱ فی ۱۹۹٦/٤/۷ ـ جلسة ۱۹۹۹/٤/۳ ملف رقم ۳۳۱/٤/۳ ) .

# (121)

## جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة \_ بدل سفر ومصاريف انتقال \_ ( لاتحة بدل السفر ومصاريف الانتقال \_ ( لاتحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المتصوص عليه بلاتحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المتصوص عليه بلاتحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المتصود لهذا البدل الدل المنتقال الثابت عن المرتب او ذلك \_ لا يكفى مجرد شفل الوظيفة حكما \_ استقلال بدل الانتقال الثابت عن المرتب من حيث شروط استحدّقه وموانع تقاضيه ترقية احد العاملين بالر رجعى من ناريخ صدور القرار المحكوم بالفائه مع ما يترتب على ذلك من آثار شاملا الفروق المالية عن المرتب العاملين الموانع الموانع بالموانع الموانع بالأداء المفطل المحكوم \_ المحكوم \_ المحكوم \_ المحكوم \_ المحكوم للمحكوم للمحكوم للمحكوم للمحكوم \_ المحكوم \_ المحكوم \_ الحكوم .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٣٥ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ تنص على انه « يجوز بقرار من وزير المالية والاقتصاد وبناء على اقتراح ديوان الموظفين تقرير راتب ثابت لمقابلة مصروفات الانتقال الفعلية لاغراض مصلحية - ولا يمنح هذا الراتب الا للموظفين الذين يشفلون وظائف يستدعى التيام باعمالها المصلحية استعمال احدى وسائل النقل استعمالا متواصلا ومتكرراً ، كما استعرضت الجمعية العمومية ما ورد بالكتاب - الدورى رقم ٣٠ لسنة 1907 مشان بدل السيارات لبعض كبار الموظفين من أنه « بناء على قرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٢ يوليو سنة ١٩٥١ سحبت السيارات الحكومية التي كانت مخصصة لحضرات وكلاء الوزارات ومن هم في درجاتهم او في درجات اعلى ، ووكلاء الوزارات المساعدين وصرف لهم بدل نقدى مقداره الآن ٢٠ جنيها في الشهر لكل من سحبت منه السيارة التي كانت مخصصة له » وأن اللجنة المالية « رأت الموافقة على صرف بدل السيارة لمن يكلف بقرار كتابى للقيام بعمل وظيفة من الوظائف التي قرر لشاغليها بدل سيارة من السيارات المسحوبة أو يكون قيامه بعمل الوظيفة عملا بنص قانوني » .

واستظهرت الجمعية العبومية مما تقدم أنه سواء تعلق الاسر ببدل الانتقال الثابت المقرر بالمادة ٣٥ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المشار اليها أو ببدل السيارة الذى قرره مجلس السوزراء في 1901/۷/۲۲ عنن مناط صرف أى منهما مرهون بقيام الموظف عصلا بأعباء الوظيفة المقرر لها هذا البدل أو ذلك ، ولا يكفى فى هذا الصدد مجرد شغل هذه الوظيفة حكما ، وأن بدل الانتقال الثابت وأن اعتبر من توابع المرتب يدور معه من حيث الدورية ومن حيث أرتباطه بشغل الوظيفة لمركز قانونى ، مانه يستقل بذاته من حيث شروط استحقاقه وموانع تقاضيه .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أنه وأن كان المعروضة حالته قد استصدر لصالحة حكما من الحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٢٩٧٥ لسنة ٢٦ ق يقضى بالمغاء القرار المسطعون فيه فيما تضمضه من تخطيه في الترقية لوظيفة رئيس الادارة المركزية للشعون القانونية مع ما يترتب على ذلك من أثار ، وكان من مقتضى تنفيذ هذا الحكم اعادة الصال الى ما كان عليه لو لم يصدر هذا القرار وترقيته الى هذه الوظيفة اعتبارا من تاريخ صدرر القراد الملغي مع ما يترتب على ذلك من اتار شاملا الفروق المالية عن المرتب الاساسي المقرر لهذه الوظيفة وملحقاته ، الا أنه لا يدخل ضمن هذه الملحقات ما يكون منها مرهونا بالاداء الفعلي المحالة الوظيفة شأن بدل الانتقال الثابت أو بدل السيارة في الحالة المعروضة ، ومن ثم يغدو متعينا عدم اندراج هذا البدل ضمن الأثار صدف المتالية المترتبة على هذا الحكم وبالتالي عدم أحقية المعروضة حالته في

#### 

انتهت الجمعيــة العمرميــة لقسـمى الفتـوى والتشريـع الى عدم أحقية السيد / · · · · · فى صرف بدل الانتقال الثابت المقرر لشاغلى وظائف الدرجة العالية ·

( فتوی رقم ۲۳۲ فی ۱۹۹۲/٤/۷ جلسة ۱۹۹۲/٤/۳ ملف رقم ۸۹۰/۳/۸۲ ) •

# (127)

## جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٩٦

ضريبة \_ ضريبة ادباح راسمالية ٠

المادتان ١١١ ، ١١٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

الشرع الضريبي وضع اصلا عاما منتشاه خضوع الأدباح التي حققها شركات الأموال ممرية كانت أو اجبية العاملة في مصر أيا كان القرض من نشاطها للضريبة الملووضة على شركات الأموال وقفي بسريان صلم الضريبة على البنوك والشركات والمنشأت الاجنبية وذلك بالنسبة لأدباحها المعققة عن نشاطها في مصر \_ وعام الضريبة الأرباح التي تتحقق عند يع أصل من أصول الشركة .

اتفاقية منع الازدواج الضريبي بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر ــ نطاق سريانها ــ تطبيق -

استبان للجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المسادة الله من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « تفرض ضريبة سنوية على صافى الارباح الكلية لشركة الإمسوال المشتفلة في مصر أيا كان الفرض منها بما في ذلك الارباح الناتجة عن مباشرة نشاط في الخارج ما لم يكن متخذاً شكل منشأة مستفلة وتسرى الضريبة على :

٣ — البنوك والشركات والمنشآت الاجنبية التي تعصل في مصر المحاواء اكانت اصلية ولو كان مركزها الرئيسي في الخارج أو كانت فروعاً لهذه البنوك والشركات والمنشآت بالنسبة للارباح التي تحققها عند مباشرة نشاطها في مصر « وتنص المادة ۱۱۷ من ذات القانون عصلي أن « تصرى الضريبة على الارباح الناتجة عن بيع أي أصل من الأصول الراسمالية للشركة وكذا الأرباح المحققة من التعويضات نتيجة الهلاك أو الاسمتيلاء على أي أصل من هذه الأصول مدواء أثناء قيام الشركة أو عند انقضائها ».

واستظهرت الجمعية العبومية مما تقدم أن المشرع الضريبى وضع اصلا عاماً مقتضاه خضوع الارباح التي حققتها شركات الاموال مصرية كانت أو اجنبية العالمة في مصر آياً كان الغرض من نشاطها للضريبة المؤوضة على شركات الاموال وتضى بسريان هذه الضريبة على البنوك والشركات والمنشآت الاجنبية وذلك بالنسبة لارباحها المحققة عن نشاطها

في مصر ، وجعل وعاء لهذه الضريبة الأرباح التي تحققها اى من هذه انشركات عند بيع اصل بن أصولها .

وبتطبيق ما تقدم على الحالية المعروضة يبين أن شركة المالكة للرصيف العائم موضوع الخلاف وان كانت امريكية الجنسيسة الا انها خاضعة للضريبة على شركات الاموال وذلك عن الارباح الناتجة عن نشاطها في مصر من خلال هذا الرصيف العائم والذي قامت بتأجيره لشركة أخرى استخدمته في تفريغ الحبوب في بورسعيد لمدة عدة سنوات فاذا ما قامت ببيعه كاصل من أصولها خضعت الأرباح الراسمالية الناتجة من بيعه للضريبة سابق الاشارة اليها ، ومما يؤكد ذلك أن اتفأمية منسم الازدواج الضريبي بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر والتي وافق عليها مجلس الشعب ونشرت بالجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٣/٢٦ تنص في المادة ( 1 ) منها على أن « الضرائب التي تتناولها الاتفاقية هي ... (ب) بالنسبة لمر ٣٠٠٠٠ ـ الضريبة على الارباح التجارية والصناعية كما تنص المادة ٢ منها على أن « تسرى احكام هذه الاتفاقية أيضبا على الضرائب المماثلة في جوهرها للضرائب المذكورة في الفقرة (١) والتي تفرض بالاضاغة أو بدلا من الضرائب القائمة بعد تاريخ توقيسع هذه الاتفاقية » وتنص المادة ٨ من هذه الاتفاقية أيضاً على أن الارباح الصناعية أو التجارية التي يحققها شخص يقيم في أحدى الدولتين المتعاقدتين تعفى من الضريبة في الدولة المتعاقدة الأخسري ما لم يكسن للشخص المقيم منشأة دائمة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى فاذا كان للشخص المقيم منشأة دائمة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى يكون لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى أن تنرض الضريبة على أرباح الشخص المقيسم الصناعية والتجارية ولكن في حدود ما يختص تلك المنشأة الدائمة نقط من هذه الارباح ، وترى الجمعية العمومية أن المستفاد من نصوص هدده الاتفاقية أن الارباح الصناعية والتجارية التي يحققها شخص مقيم في احدى الدولتين المتعاقدتين تعنى من الضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى ما لم يكن للشخص المقيم منشأة دائمة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى ، فاذا كان للشبخص المقيم منشأة دائمة في تلك الدولة كان لها أن تفرض الضريبة على ارباح الشخص المقيم ولكن في حدود ما يختص تلك المنشاة فقط من هذه الأرباح .

ومن حيث أن هذه الاتناتية تسرى على الضرائب المبائلة في جوهرها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية • ومن ثم فانها تسرى على الضريبة على أرباح شركات الأموال المقررة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة 1941 بشان تانون الضرائب على الدخل والتي هي مماثلة للضريبة على الارباح التجارية والصناعية .

وبن حيث ان الشركة .K.E. قد انخذت بن الرصيف بوضوع الخلاف مقراً ثانياً مارست بن خلاله نشاطاً تجارياً خاضعاً لأحكام تانون الضرائب يقبثل في تاجيره لشركة اخرى استخدبته لعدة سنوات في تغريغ الحبوب في بورسميد وبن ثم غانه يعتبر منشاة دائمة في منهوم المادة ( ٥ ) من الاتفاقية التي قضت بان المنشاة الدائمة يقصد بها المقر الثابت للعمل الذي من خلاله يزاول شخص مقيم في احدى الدولتين المتعاقدتين نشاطا الذي من خلاله النشاط الخاضع للضريبة يستوى أن يكون عقاراً أو منقسولا من خلاله النشاط الخاضع للضريبة يستوى أن يكون عقاراً أو منقسولا المثالثة عن بدع هذا الرصيف كأصل من أصول الشركة سابق الاشسارة المهايي يكون خاضعاً للضريبة وفقاً لنص المادة ١١٧ من قانون الضريبة على الدخل رقم ١٥ السنة ١٩٨١ .

#### اذا \_\_\_\_ك

انتهت الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريسع الى خضسوع الأرباح الراسمالية الناتجة عن بيع الرصيف العائم للضريبة على أرباح شركات الأموال في مصر .

ر فتوی رقم ۳۲۸ فی ۱۹۹۲/٤/۳۶ جلسة ۱۹۹۳/٤/۳ ملف رقم ۳۲۸/۲/٤۷ ) ·

## (127)

# جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٩٦

عقد ادارى ــ ابرامه ــ التزام المرافق العامة ( شركات قطاع الإعمال العام ) • ( مرفق عام ) •

القانون دقم ٥٠ لسنة ١٩٧٥ بشان ادارة مرفق النقل العام للركاب بالسيارات \_ شركات قطاع الأعمال العام يتحقق في شانها وصف الشركات المساهمة \_ نتيجة ذلك \_ يتوفر في شان شركات قطاع الأعمال العام مناط انطباق المادة ٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ يجوز الترخيص لشركات قطاع الأعمال العسام بادارة مرفق النقل العام للركاب بالسيارات عن طريق الالتزام اذا تقدمت بالفصل العروض في المزايدة أو المعارسة التي تطرح لهذا الفرض \_ تطبيق ٠

تبين للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المسادة (١) من قانون نظام منح التزامات ادارة مرافق النقل العام للركاب بالسيارات الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنسه « لا يحوز لغير الحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامسة والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام الأخرى ادارة مرفق سن مرافق النقل العام للركاب بالسيارات ، ومع ذلك بجوز الترخيص مادارة هذه المرافق عن طريق الالتزام وذلك في المناطق أو على الخطوط التي يصدر بتحديدها قرار من وزير النقل وفقاً للسياسة العامة للدولة بعد اخذ راى مجلس ادارة الهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقال والمجالس المحلية المختصة طبقاً للأحكام الواردة بهذا القانون » . وأن المادة ( ٣ ) تنص على انه « لا يجوز منح الالتزام الا لشركسة منشساة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة او جمعية تعاونية منشأة طبقا لأحكام القانون رقم ٣١٧ لسنه ١٩٥٦ باصدار قانون الجمعيات النعاونية . كما يجوز منح الالتزام للمستثمرين الخاضعين الحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة وذلك بشرط ان يحصل المستثمر على الموافقة المنصوص عليها في المادة ( ٢٧ ) -ن القانون الذكور قبل منحه الالتزام » . كما تنص المادة ( ١١ ) من ذات القانون على أنه « لا يجوز منح الالتزام الا بقانون . وفيما عدا مرفق النقل العام للركاب بالسيارات بأقليم القاهرة الكبرى ومدينة الاسكندرية

يجوز منح الالتزام فى نطاق المحافظة الواحدة أو الربط بين ثلاث محافظات متجاورة على الاكثر بقرار من وزير النقل » .

واستظهرت الحمعية العمومية مما نقدم أن أنشياء المرافق العامة وادارتها واستغلالها هي في الاصل - وطبقاً للنصور القانوني القائم --مسئولية الدولة تقوم بها امعانا في ضمان تحقيق النفع العام الذي انشيء من أجله المرفق ، ويكون ذلك بالطريق الماشم من خلال اشخاصها العامة الاقليمية - كوحدات الادارة المطية - أو المرفقية - كالهيئات العامة وهيئات القطاع العام وما يتبعها من وحدات القطاع العام .. . كما احاز المشرع الترخيص بادارة مرفق النقل العام للركاب عن طريق الالتزام من خلال الشركات المنشأة وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ... الذي حل محله القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات - المساهمة وشركات التوصيـة بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة - أو للجمعيات التعاونية المنشساة طبقاً لأحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ ، أو للمستثمرين الخاضعين لاحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ــ الذي حل محله القانون رقــم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ باصدار قانون الاستثمار - ويكون الترخيص بادارة مرفق النقل العام للركاب بالسيارات بطريق الالتزام بمقتضى قانون ووفقا للسياسة العامة التي تضعها الدولة وفي المناطق أو على الخطوط التي يحددها وزير النقل في هذا الشأن . ونيها عدا مرفق النقل العام باقليم القاهرة الكبرى ومدينة الاسكندرية ، أجاز المشرع لوزير النقل منه الالتزام بادارة المرفق اذا اقتصر على نطاق محافظة واحدة او كسان الربط بين ثلاث محافظات متجاورة على الاكثر .

كما تبين للجمعية العمومية من تقصى نظم المرافق المامة انها بدات في نطاق ضيق ومحدود هو نطاق المرافق الادارية ثم تطورت المرافق العمامة وتجاوزت نطاقها المحدود الى ميادين النشاط الاقتصادى، ونشأت مرافق اقتصادية في صور مختلفة واشكال عديدة ، واقترن هذا التطور بتطور مماثل في اساليب ادارتها ، نبعد أن كانت تدار مباشرة من الدولة أو بما يعرف بطريقة ( الريجي ) اصبحت تدار بوسائل واسائل والاسائل والاسائل والاسائل والاسائل المشروعات الخاصة ، واتخذ بعضها شكل المؤسسات العامة أو الهيئات العامة الاقتصادية أو هيئات القطاع العام ، لما تبتاز به نظمها من المرونة والاستجابة لمتنضيات الصلحة العامهة في يسر

b ....

وسرعة وسهولة ، واختلفت وسائل ادارة هذه المرافق ، نهنها ما احتفظ بطابعه العام — رغم استقلال شخصيته وذمته المالية كالهيئات العامة الانتصادية ، ومنها ما يدار بطريقة الانتصاد المختلط حيث يساهم الأغراد والهيئات الخاصة في ادارة المرفق بعد انشائه في صورة شركة مساهمة ، يكون للدولة النصيب الأوفر في اسهمها ويكون للأفسراد والهيئات الخاصة أيضاً نصيب ، ومن ثم تخضع لاشراف الدولة ورقابتها سواء باختيار القائمين على ادارتها ورسم سياستها او التعقب على ما تتخذه من قرارات أو مراقبة ميزانيتها ومراجعة حساباتها الختامية أو مراقبة ميزانيتها ومراجعة حساباتها الختامية أو نحوه من صور الاشراف — والرقابة .

واستعرضت الجمعية العمومية افتاءها الصادر بجلستها المنعقدة متاريخ ٦ من يولية سنة ١٩٩٤ في شأن تحديد الطبيعة القانونية لشركات قطاع الأعمال العام الخاضعة لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، واستظهرت من هذا القانون أنه ولئن أبعد في مادة أصداره الأولى الشركات الخاضعة له من محال تطبيق قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ مقد قضت مادة اصداره الثانية بحلول الشركات القابضية التي أنشأها قانون قطاع الأعمال العام محل هيئات القطاع العسام ، وبحلول الشركات التابعة في القانون اللاحق محل شركات القانون الأسبق « وتنتقل الى الشركات القابضة والشركات التابعة لها . . . كافة ما لهيئات انقطاع العام وشركاته الملغاة من حدّوق » ودل حكما هاتين المادتين على أن القانون اللاحق قد استبدل تشكيلا وتنظيماً بآخر ، دون أن يغير بذاته أوضاع الملكية العامة ولا صفة الملكية العامة للأموال التي تقوم عليها هذه التشكيلات ولا نسبتها الى الشعب طبقاً للمفهوم الدستورى المسار اليه في المادتين ٢٩ و ٣٠ من الدستور ، كما أن قانون قطاع الأعمال العام وان غاير من أسلوب ادارة الشركات التي اخضعها لاحكامه ، وأعساد تنظيمها بما يكفل لها قدرا أكبر من وسائل التسبير الذاتي والادارة الذاتية، وقدرا أقل من هيمنة السلطات الوصائية ، وبما يكفل قيام علاقة التبعية بين مستوياتها ماسلوب التتابع اذ يناط بكل مستوى تشكيل ما دونه ، لا باسلوب التوازي الذي يتيح للمستوى الاعلى التدخل المباشر في شنون ما تتابع من مستويات أدنى ، وبما يكفل تعويض هذه الوحدات للأوضاع الاقتصادية للسوق ومساءلتها حسب النتائج وتيسسر امكسان توسيع قاعدة الملكية مستقبلا ، وإن كان القانون الأخير قد غاير في كل ذلك ، غلا تزال الطبيعة القانونية لما خضع له من شركات هي ذاتها الطبيعة القانونية لشركات القطاع العام ، بحسبان أن معبار وصف الشركة بأنها من شركات القطاع العام تتعلق بالملكية العامة الأموالها لا بأسلوب ادارتها وامكانيات نشاطها • وبحسبان ما ترتبه بالملكية العامة من وجوب التعبير عنها في اطار الارادة العامة التى تبثل الشخص المعنوى العام المالسك للهال • ومن ثم فان انتقال عدد من الشركات من الخضوع للقانون رقم لا المنفوع المقانون رقم ١٩٨٦ بشان هيئات القطاع العام وشركاته الى الخضوع لقانون تقطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ١٩٨٣ مكام القطاع العام عن هذه الشركات ، كما ان عدم انطباق بذاته احكام القانون رقم ١٩٨٧ على هذه الشركات ، كما ان عدم انطباق ذلك الوصف ما بقيت في اطار الملكية العامة بالمعنى الوارد بالمادة ٢٩ من الدستور ، وترتيباً على ما تقدم غان شركات قطاع الاعمال العام المنظمة بالمقانون رقم ١٩٨٣ لمسنة ١٩٩١ تعتبر من حيث الطبيعة القانونية داخلت في عجوم ما عبر عنه المشرع في الدستور بالقطاع العام ، ولذلك يجوز أسناد مرمق النقل العام المنشاة طبتا للقانون رقم ١٩٨٣ لسنة ١٩٩١ السناد مرمق النقل العام المنشاة طبتا للقانون رقم ١٩٨٣ لسنة ١٩٩١ المار المارات بالطريق المباشر لشركات قطاع الاعمال العام المنشاة طبتا للقانون رقم ١٩٨٣ لسنة ١٩٩١ المارة المارة المارة المارة المارة المارة المارة المارة المناد العام المنشاة طبتا للقانون رقم ١٩٨٣ لسنة ١٩٩١ المارة المارة المارة المناد العام المنشاة طبتا للقانون رقم ١٩٨٣ لسنة ١٩٩١ المارة المناد العام المنشاة طبتا للقانون رقم ١٩٨٣ لسنة ١٩٩١ المارة المناد العام المنشاة طبتا للقانون رقم ١٩٨٣ لسنة ١٩٩١ المارة المناد العام المنشاة طبتا للقانون رقم ١٩٨٣ لسنة ١٩٩١ المارة المناد العام المنشاء المناد العام المنادة المنادة المنادة المنادة العام المنادة المنادة

ومن حيث أنه عن مدى جواز الترخيص لشركات قطاع الأعهال المام بادارة مرفق ما لنقل الركاب بالسيارات عن طريق الالتزام اذا تقدمت بأغضل العروض في المزايدة أو المارسة التي تطرح لهذا الفرض، فان المادة (٣) من قانون نظام منح النزامات ادارة مرفق النقل العام للركاب بالسيارات الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ اجازت منح الالتزام بادارة مرفق النقل الركاب بالسيارات للشركات المنشأة طبقا لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصية بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الذي حل محله القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة . ولما كانت المادة الأولى من مواد اصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ قد قضت بأنه يقصد بقطاع الاعمال العام الشركات القابضة والشركات التابعة لها الخاضعة لهذا القانون ، وتتخذ هذه الشركات بنوعيها شكل الشركات المساهمة ويسرى عليها ، نيما لم يرد بشانه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع احكامه ، نصوص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقسانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ . ومن ثم فان شركات قطاع الأعمال العام وقد تحقق فيها وصف شركة المساهمة يكون قد توفر في شانها مناط انطباق حكم المادة ( ٣ ) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ويجوز الترخيص لها بادارة مرفق النقل العام للركاب بالسيارات عن طريسق الالتزام اذا تقدمت بانفضل العروض في المزايدة أو المارسة التي تطرح لهذا الغرض .

### 

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والنشريع الى : 1 - جواز اسناد ادارة مرفق النقل العام للركاب بالسيارات لشركات قطاع الأعمال العام بالطريق المباشر .

٢ ـ جواز الترخيص لشركات قطاع الأعمال العام بادارة المرفق
 المشار اليه عن طريق الالتزام اذا تقدمت بافضل العروض في المزايدة
 أو الممارسة التي تطرح لهذا الغرض •

( فتوی رقم ۳۲۹ فی ۱۹۹۲/٤/۲۶ جلسة ۱۹۹۲/٤/۳ ملف رقم ۴۲۹/۱/٤۷ ) ·

## (122)

## جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٩٦

رسوم ــ رسوم معلية ــ زيادتها ــ ( ادارة معلية ) ( مجالس شعبية معلية ) ــ اختصاصها ٠

القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام الادارة المحلية معدلا بالقانونين رقما •ه لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ ـ قرار وزير الادارة المحلية رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٧١ نشان الموارد المالية والرسوم المحلية •

المشرع اختص المجلس الشعبي المعلى المحافظة بقرض الرسوم ذات الطابع المحلى أو لتصابح المجلس الوزراء - لتضامى المجالس الشعبية المعلقة بغرض الرسوم المحلية طبقاً لقانون الادارة المحلية أضحي مقيدا بها تضميته المادة الرابعة من قانون الاصعار – من النص على استمراء المحلي بأحكام التانون ورا وزير الادارة المحلية الشاد الله حتى تعدد الموادد والرسوم علية لاحكام التانون الملكور – جواز زيادة الرسوم الواردة بقرار وزير الادارة المحلية الشار اليه بما لا يجاوز مثل الغنات المنصوص عليها في علما القوار – وذلك بقراد من مجلس الوزراء بنا، على عرض الوزير المنتص بالادارة المحلية واقتراح المجلس الشمبي المحل للمحافظة المختص طبقاً لحكم المنازة المحافظة المختص طبقاً المحافظة المختص طبقاً المحافظة المختص الوزراء بنا، على المحافظة المختص الوزراء بنا، على المحافظة المختص الوزراء بنا، والم ١٨٠٠ لسنة ١٩٩٠ بريادة فئات الرسوم المنصوص عليها في القرار الشار اليه بعقدار مثلها وقال المجافظة به في تاريخ المحال بالقانون الملكور ،

استبان للجمعية المعومية لقسمى الفترى والتشريع أن المادة (١) من قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أن المادة وتفر الرسوم المحلية بدائرة المجالس المحلية وفقا للفئات - المبينة بالمجداول المرفقة ، ويجوز لكل من المجالس المحلية تحديد بعض الفئات المبينة بالمجداول المرفقة أو اتباع القواعد الواردة بها التي تتفق وظروفها المحلية السائدة بدائرة اختصاصه ٢٠٠٠ وأن المادة الرابعة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الادارة المولية المعدل بالقانونين رقبى ٥٠ لسنة ١٩٩١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ تنص على أن والقانوا بأحكام قرار وزير الادارة المحلية رقبم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ تحد هذه الموارد والرسوم طبقا للأحكام الواردة في القانون المرافق ويجوز زيادة الرسوم المشار اليه بعا لا يجاوز مثل الفئات المنصوص عليها في القرار المشار اليه وذلك بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بالادارة المحلية واقتراح المجلس الشعبي المحل عرض الوزير المختص بالادارة المحلية واقتراح المجلس الشعبي المحل عرض الوزير المختص ويحور على اتنص المادة ( ١٢) من ذات القانون على أن

و يتولى المجلس الشعبى المحل للمحافظة في حدود السياسة العامة للدولة الرقابة على مختلف المرافق والأعمال التي تدخل في اختصاص المحافظة وفقا للحادة ( ٢ ) من هذا القماتون ١٠٠٠ ويختص في اطار الخطة العامة والموازنة المتبدة وبمراعاة القرائين واللوائع بها ياتى ١٠٠ ارخض الرسوم ذات الطابع المحلى وفقا لأحكام هذا القانون مجلس الوزراء ١٠٠٠ كما تبين للجمعية المعومية أن المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٩٠ تنص على أن و تزاد فئات الرسوم المنصوص عليها في قرار وزير الادارة المحلى رقم ١٩٦٩ لسنة رام ١٩٩١ لسنة معم الإخلال بما قد يكون هناك من تشريعات خاصة تتملق بالعد الأقمى للرسوم أو الإعقاء منه بالنسبة لبيض الجهات أو الإفراد ويستثنى من الزيادة المقررة في الفقرة السابقة لبيراكب الصيد .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع اختص ، يمقتضي المادة (٧/١٢) من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، المجلس الشعبي المحل للمحافظة بفرض الرسوم ذات الطابع المحل أو تعديلها أو تقصير أجل سريانها أو الاعفاء منها أو الغائها وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء • بيد أن هذا الاختصاص قد قيده المشرع بحكم وقتى ضمنه المادة الرابعة من مواد اصدار القانون من استمرار العمل بأحكام قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ حتى تحدد الموارد والرسوم طبق اللاحكام الواردة في هذا القانون وبذلك أضحى اختصاص المجالس الشعبية المحلية بفرض الرسوم المحلية ، الذي ورد في قانون نظام الادارة المحلية خاليا من أي قيد من حيث وعاء الرسم أو فئاته ، أضحى مقيدا بما تضمنته المادة الرابعة من قانون الاصدار من النص صراحة على استمرار العمل بأحكام قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ ، وذلك حتم تحدد الموارد والرسوم طبقا لأحكام القانون المذكور وبذلك يكون المشرع في ظل العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧١ المشار اليه أنفذ أحكام قرار وزير الادارة المحلية آنف الذكر فيما يتعلق بأوعية الرسسوم الواردة به وفئاتها •

ومن حيث أن الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم 27 لسنة ١٩٧١ باصدار قانون نظام الادارة المحلية أجازت زيادة الرسوم الواردة بقرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسسنة ١٩٧١ بما لا يجاوز مثلى الفئات المنصوص عليها في حذا القرار وذلك بقرار

من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بالادارة المحلية واقتراح المجلس الشعبى المحل للمحافظة المختص ، وبسند من ذلك صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٩٠ بزيادة فئات الرسوم المنصوص عليها في قرار وزير الادارة المحلية المسار اليه بعقدار مثليها ، واذ وردت الرسوم المحلية بقرار وزير الادارة المحلية على سبيل التحديد والتفريد بخلل نشاط وبالفئات المبينة بالجداول المرفقة به ، فمن ثم لا يسوغ قانونا أن تجاوز زيادة الرسسوم المحلية بقرار رئيس مجلس الوزراء المسار اليه ، مثل الرسوم الواردة بقرار وزير الادارة المحلية وفقا لفئات المبينة بالجداول المرفقة به وذلك في تاريخ العمل بقانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٢٣

#### لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مضاعفة الرسوم المحلية الواردة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ۸۷۰ لسسنة ١٩٩٠ ترد على فئات الرسسوم الواردة بقرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧١ في تاريخ العمل بقانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون وقم ٣٣ لسنة ١٩٧٩ ٠

ر فتوی رقم ۳۳۰ فی ۱۹۹۲/٤/۲۶ جلسة ۱۹۹۹/٤/۲۳ ملف رقم ۳۳۰/۲/۳۷ ) ·

## (120)

## جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٩٦

ترخيص - ترخيص المحلات التجارية والصناعية - شروطها •

( الهيئة العامة لنظافة وتجميل القامرة ) ــ اختصاصها بتنفيذ وتطبيق احكام القانون رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات التجارية والصناعية ــ القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن النظافة •

الاشتراطات العامة لترخيص المحال التجارية ـ اختصاص وزير الاسكان بتعديدها ـ تفويض المعافظين في مباشرة هذا الاختصاص ـ صدور قرار من المعافظ المعتص بضرورة تقديم مخالصة معتمدة من الهيئة المذكورة أو من تعهد له بدلك بأداء اشتراك جمع القهامة او نقلها كشرط لمنح او تجديد ترخيص المحال الصناعية او التجارية \_ صحة ذلك \_ تطبيق . استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون النظافية العامة رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ حظرت وضيم القمامة أو القاذورات أو المخلفات أو المياه القدرة في غير الأماكن المحددة لها • وأوحبت المادة (٢) من القانون على شاغلي العقارات المبنية وأصحاب المحال العامة والملاهن والمحال الصناعية وغيرها من المحال المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة أو ما بماثلها ، حفظ القمامة والقاذورات والمتخلفات بجميع أنواعها في أوعية خاصة وتفريغها طبقا للشروط والمواصفات التي تحددها اللائحية التنفيذية للقانون • كيا حظرت المادة (٦) من ذات القانون ممارسة حرفة جمع المتخلفات أو نزح الخزانات الا بعد الحصول على الترخيص اللازم • وتبين للجمعية العمومية أن اللائحة التنفيذية لقانون النظافة العامة الصادرة بقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٨ ناطت بالجهة القائمة على أعمال النظافة العامة أن تتولى بأجهزتها المختصة جمع القمامة والقاذورات والمتخلفات من المباني السكنية وغير السكنية كالدور الحكومية ودور المؤسسات والهيئات والشركات والمصانع والمحال على اختلاف أنواعها ونقلها الى الأماكن المخصصة لذلك والتخلص منها ، كما أجازت اللائحة للجهة القائمة على أعمال النظافة العامة أن تعهد بهذه العمليات أو بعضها الى متعهد أو أكثر : وحظرت المادة (١٤) منها نقل القمامة أو القاذورات أو المتخلفات بغير وسائل النقل التابعية للجهة المختصة بأعمال النظافة العامة أو المتعهد أو لمن يرخص له بذلك -كما استظهرت الجمعية العمومية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٨٣ بانشاء الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة ان

المشرع خول الهيئة جميع الاعمال المتعلقة بنظافة وتجميل القاهرة ، وناطت بها المادة ( ١ ) تطبيق وتنفيذ أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شان النظافة العامة واللواقع المنفذة له .

ومن حيث أن المادة ( ٢ ) من قانون المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمشرة بالصحة والخطرة رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ تنص على أنه « لا يجوز اقامة أى محل تسرى عليه أحكام هذا القسانون أو ادارته الا بترخيص بذلك ، • كما تنص المادة ( ٧ ) على أن « الاشتراطات الواجب توافرها في المحال الخاضعة لأحكام هذا القانون نوعان :

 ( 1 ) اشتراطات عامة : وهى الاشتراطات الواجب توافرها فى كل المحال أو نوع منها وفى مواقعها · ويصدر بهذه الاشتراطات قرار من وزير الشئون البلدية والقروية · · ·

(ب) اشتراطات خاصة : وهي التي ترى الجهة المختصة بصرف الرخصة وجوب توافرها في المحل المقدم عنه طلب الترخيص وللمدير الهام لادارة الرخص أو من ينيبه عنه بناء على اقتراح الجهة المختصة اضافة اشتراطات جديدة يجب توافرها في أي محل مرخص به « وأن المادة (١٠) من قرار وزير الاسكان والموافق رقم ١٠١٧ لسنة ١٩٦٩ تنص على أن « يفوض كل محافظ في دائرة اختصاصه بمباشرة الاختصاصات المخولة لوزير الاسكان والمرافق فيما يلى :

١ ــ الفقرة الأخيرة من البند (١) من المادة السابعة من القانون
 رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ، \*

ومفاد ما تقدم أن القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ اشترط للترخيص باقامة المحال الصناعية أو التجارية أو نحوها من المحال المقاقة للراحة والمضرة بالصحة والحفطرة أن تتوافر لها اشتراطات عامة يجب توافرها في كل المحال العامة أو في نوع منها أو في مواقعها ، وأخرى خاصة يجب توافرها في المحال المقدم عنه طلب الترخيص ، وناط المسرع بوزير الاسكان والمرافق تحديد الاشتراطات العامة التي يجب توافرها في هذه المحال الذي فوض بدوره المحافظين في مباشرة يجب توافرها في هذا الشان وتعيين هذه الاشتراطات ا

ومن حيث أنه بسند من ذلك أصدر محافظ القاهرة القرار رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٩٤ ونص في المادة الأولى منه على « عدم منح أو تجديد

تراخيص تلك المحلات الا بعد أن يقدم الطالب مخالصة معتمدة من الجهة المختصة بالهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة تغيد سداده اشتراك جمع ونقل القمامة والمخلفات من الهيئة المذكورة أو من تعهد البه بذلك . • فمن ثم فان استلزام القرار قيام طالب الترخيص بأداء اشتراك جمع ونقل القمامة لدى هيئة نظافة وتجميل القاهرة ــ أو من تعهد اليه بذلك \_ كشرط لمنح أو تجديد الترخيص بمباشرة النشاط يتفق وأحكام القانون بما ناطه بالمعافظين من وضع الاشتراطات العامة الواجب توافرهما في المحال الصناعية والتجارية وتعوهما من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصبحة والخطرة ، ودون المحاجة بأن الشركة تتولى نقل مخلف اتها بنفسها ، ذلك أن المشرع بموجب قرار رئيس الحمهورية رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٨٢ بانشاء الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة ناط بها تنفيذ وتطبيق أحكام القانون رقم ٣٨ أسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة بما في ذلك جمع القمامة ونقلها باعتبار الهيئة قوامة على مرفق النظافة العامة بالقاهرة ولتكون هي الرقيب على جمع القمامة والمخلفات وفقا للأسس الصحية وبما لايضر بالبيئة ويحفظها من التلوث .

وإن الأصل في الشرط الذي يفوض القانون في استلزامه لمنح طالب الترخيص مركزه القانوني أن يكون شرطا موضوعيا يتملق باستيفاه أوصاف محددة أو تأعيل خاص أو توفير وضع معين ، وأنه يتمين الا يتجاوز الشرط خصائص القاعدة القانونية من العموم والتجريد ، والا يتطلب من طالب الترخيص التعامل مع شخص بذاته أو استيفاء الأوصاف المطلوبة والتأهيل اللازم من خلال جهات محددة ، لم ينخل به عند الأمر من خصائص القاعدة القانونية ولما يعنيه من تقييد لهرادة طالب الترخيص في التمامل وجبره على ما لم يقيده به القانون ، انها ورد متعلقا بهيئة عامة منحت القوامة والاشراف على مرفق عام ، ما يجوز به الشرط ويصح .

#### لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صحة اشتراط أن يقدم طالب الترخيص مخالصة من الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاعرة – أو من تعهد له بذلك – تفيد أداؤه اشتراك جمع القمامة ونقلها وذلك لمنسع أو تجديد تراخيص المحال الصناعية أو التجارية أو نحوها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة و

 <sup>(</sup> فتوى رقم ۳۳۱ في ۲۲/٤/۲۶ جلسة ۱۹۹٦/٤/۳ ملف رقم ۳۳۱/۲/۳۰ ) .

# (127)

## جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة \_ انتهاء الخدمة \_ سن الاحالة الى المعاش •

القانونان رقم ٣٦ - ٢٧ لسنة ١٩٦٠ بشان التامين والماشات ـ القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٠ بشان التامين الاجتماعي -

سن الاحالة الى المعاش جزء من نظام التوظف الذي يخضع له العامل عند دخوله الخدمة \_ هذا النظام قابل للتعديل في أي وكت لنصالح العام ·

الأصل انتها، الخدمة ببلوغ سن الستين ـ الاستثناء للعاملين اللين كانت لواتح توظفهم تجيز انتها، خدمتهم بعد السن المذكورة وركز ذاتى يخولهم البقا، في الخدمة حتى بلوغهم السن المقررة في قوانين توظفهم ـ هذا العق الكتسب يجب ان يظل قائما في ظل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ومن بعده القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ـ تطبيق ٠

استبان للجمعية العبومية لقسمي الفترى والتشريع أن المادة ( ١٩٠ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي المعولة رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن \* تنتهى خدمة الموظفين المنتفين بأحكام هذا القانون عند باوغهم سن السستين ، ويسستثني من ذلك ١ للوظفون الذين تجيز قوانين توظفهم استبقاءهم في الخدمة بعد السن المذكورة ، وتنص المادة ( ٢٠ ) من القانون رقم ٣٠ لسينة ١٩٦٠ بشسأن التأمين والمعاشسات عني أن « تسرى على المستخدمين والعمال المنتفعين باحكام هذا القانون سائر الاحكام الواردة في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون ، \*

واستظهرت الجمعية العدومية مما تقدم وتأييدا لسابق افتائها أن سن الاحالة للمعاش هو جزء من نظام التوظف الذي يخضع له العامل عند دخوله الخدمة ، وهذا النظام قابل للتعديل في أي وقت حسيما يقفي الصالح العام الذي يتطلب تفريد بعض الاستثناءات عند تحديد سن الاحالة الى المهاش ، وهو ما أخذ به المشرع في القناونين رقمي ٣٦ جميع المنتفعين بأحكامهما مؤداة انتهاء خمتهم عند بلوغهم سن الستين خرج على هذا الاصل العام وأنشأ للعاملين الذين كانت تجيز لوائح توظفهم انتهاء خمتهم بعد السن المذكررة مركزا ذاتيا يخولهم البقاء في الخدمة حتى بلوغهم السن المقررة في قوانين توظيفهم ، واعتبر بقاهم في المعلى في الخدمة بعد السن المقررة في قوانين توظيفهم ، واعتبر بقاهم في المستن بمثابة حتى مكتسب يظل قائما في ظل العمل

بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ومن بعده القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والحاصل أن أحقية العامل في البقاء في الخدمة بعد الستين هو بنص القانون استصحاب لحال العامل وقت صدور ذلك القانون ، ومن ثم يتمين أن يكون هذا هو وضع العامل عندما يدركه أي من القانونين سابق الاشارة اليهما رقمي ٣٦ و ٧٧ لسنة ١٩٦٦ أو مر ذاته الوضع الذي يستصحبه في ظل القانون رقسم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في شل التأمون رقسم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمن الاحتماع.

ومن حيث ان الشابت أن السميد / ١٩٥٠/١/١٠ عين ابتداء بوظيفة عامل باب بسكك حديد مصر اعتبارا من ١٩٥٥/١/١٢ ، ١٩٥٥/١٢/١ عن بوظيفة كاتب بسكك حديد مصر واعتبارا من ١٩٥٨/١٢/١١ عن بوظيفة كاتب بسكك حديد مصر بالدرجة التاسعة ١٩٥٧ ، بالفرانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ثم سموى وضعه وظيفيا الى أن نقل للدرجة الماشرة ١٩٦٤ و ١٩٥٨ لسنة ١٩٦٤ و ١٩٥٨ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم فانه اعتبارا من ١٢/١/١/١٩٠١ يكون قد خرج من عداد الماملين بكادر العمال وخضع لنظام وظيفي يقرر انتهاء خدمته في سن الستين ، الوعل هنا فانه عند الممل بأحكام القوانين ارقام ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ أو ٥٠ لسنة ١٩٦٠ الم يكن في مركز يتبع له الخروج على المعاش في سن النخاصية والسنين ،

#### لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انتهاء خدمة المروضة حالته ببلوغه سن الستين ·

( فتوی رقم ۳۳۰ فی ۱۹۹۲/۵/۱ جلسة ۱۹۹۲/۶/۳ ملف رقم ۹۳۷/۳/۸۲ ) ·

# (12Y)

# جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة .. مرتب .. العد الأعلى للأجود

قانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۸۰ بشان الحد الأعلى للأجور ــ قراد رئيس مجلس الوزداء. رقم ۲۱۰ لسنة ۱۹۸7 الصادر تنفيذا للقانون المذكود ·

الحهات الخاضمة لاحكام القانون المدكور \_ مركز المطومات ودعم اتخاذ القراد هو احد العهات الادارية التابعة لوزارة شنون مجلس الوزرا، ومن ثم فان العامدين بها يعتبرون من العاملين المدنيين بالدولة

الحد الأعلى للاجور عشرين الف جنيه سنويا ـ حسابه يكون على اساس ما يستحق للمامل في سنة ميلادية كاملة في نهاية شهر ديسمبر من كل عام طبقا لصريح نص المادة ٣ من قرار رئيس معلس الوزراء ـ اثر ذنك لا يجوز وقف صرف مستحقات العامل اذا بنفت خلال جزء من السنة العد الأقصى النسار اليه ٠

يتمين الاخذ في الاعتبار أن الحد أدفعي المقرر بقرار رئيس مجلس الوزراء المسار اليه نمدل في حدود ما فضت به العوانين المفررة للملاوات الخاصة •

استمرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الافتاء السابق بجلسات ١٩٨٦/١١/٥ ( ملف رقم ٢١/٢/٥٥) و ١٢/٢٠/ ١٩٩٣ ملف رقم ١٩٩٤/١١/١٦ ) وجلســة ١٩٩٤/١١/١٦ ملف رقـم ١٢٢٤/٤/٨٦ ) ، ولاحظت أن الحالة المعروضة تجرى في اطار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشان نظام العاملين المدنيين بالدولة باعتبار أن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار هو أحد الجهات الادارية التابعــــة لوزارة شئون مجلس الوزراء ومن ثم فان العاملين بها يعتبرون من العاملين المدنيين بالدولة ، واستعرضت أحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الاعلى للأجور وما في حكمها في الحكومة ووحدات الحــــكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات وتنص المادة الثانية على أن « يضم مجلس الوزراء الحد الأعلى لمجموع ما يتقاضاه العاملون في الحكومة او وحدات الحكم المحلي أو الهيئات أو المؤسسات العـــامة او الشركات أو الجمعيات في صورة مرتبات أو بدلات أو مكافآت أو حوافز او بأى صورة أخرى ، كما استعرضت أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ في شأن الحد الأعلى للأجـــور وما في حكمها في الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العامة وبنوك وهيئات القطاع العام وشركاته والذي صدر استنادا للنص السابق الاشارة اليه ، 

سنويا مجبوع ما يتقاضاه أى شخص يعمل فى الحكومة أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو بنوك القطاع العام أو هيئات القطاع العام وشركاته بصفته عاملا أو مستشارا أو بأى صفة أخسرى ، سواء صرفت اليه المبالغ بصفة مرتبسات أو مكافآت أو بدلات أو حوافز أو بأى صورة أخرى ، كما تنص المادة ٣ من ذات القرار على أن و يحسب الحد الأعلى على أساس ما يستحقه العامل فى سنة ميلادية كاملة ، وتجرى المحاسبة فى نهاية شهر ديسمبر من كل سنة ويؤول إلى الخزانة العامة المنابغ الذى بزيد على الحد الأعلى ،

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم \_ تأكيدا لسابق افتائها انه بغض النظر عما يثور من جدل حول قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ لتناوله أمورا تكفل القانون وحده بتطبيقها ومساسه باموال هـ. بحكم مصدرها حق لصاحبها ولا يجوز حرمانه منها ٠ وايا كان وجه الرأى في مدى التزام هذا القرار بحدود الشرعية وضوابط المشروعية ، فان أحكامه وأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ من قبله قد وضيحت قبودا على الم تبات والمكافآت التم يتقاضيها العاملون في الحكومة أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو هيئات القطاع العام وشركاته ، المخاطبون كل في نطاقه باحكام قانون نظــــام العاملين المدنيين بالدولة وأحكام قانون نظام العاملين بالقطاء العام والقانون لابزال ساريا لم يبلغ من السلطة التي تملك ذلك وقرار رئيس مجلس الوزراء صدر في اطار ذلك القانون ، والحاصيل أن العاملين بمركز المعلومات أصلمون أو منتدبون انما يعتبروا في عداد العاملين المدنيين بالدرلة ومن ثم فانهم مخاطبون بأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ وقرار رئمس محلس الدزراء الصادر تنفيذا له باعتبار أن هذا الم كن هم أحد الحهات التابعة للحهاز الإداري للدولة ، كما لاحظت الجمعية العمومية أن المالذ الشار البها في القانون رقم ١٠٥ لسمانة ١٩٨٥ وقرار رئيس مجلس الدزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ انما تستحق للعاملين بسبب أداء عمل معين وهي تستحق بموجب المصدر التشريعي المقرر لها ـ قانونا كان أو قرارا لائحما ولا يوجه ما يحول بين قيام السبب ـ وهو أداء العمل ـ وتحقق نتائحه وهو استحقاق الأحر تطسقا للحكم التشريعي المقرر للاستحقاق وامتثالا لقاعدة الأحر مقابل العمل •

وحیث آن القانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۵۸ وقرار رئیس مجلس الوزراء رقم ۲۱۵ لسنة ۱۹۸۲ سالفی اانک لم تضممز ای منها حکما بحول بن اداء العمل والأجر المستحق عنه بموجب أى من الأحسكام التشريعية أو العقدية كما لا يتضمن ما يسوغ أداء عمل بغير أجر يقابله أنما يتصل مناط تطبيق أحكامهما بمجموع ما يتقاضاه العامل لدى الحكومة والقطاع العام خلال سنة ، وببلوغ هذا المجموع الحد الأقصى على مدار سنة كاملة ، على هذا فأن حساب جملة هذه المبالغ لا يتم الا على أساس سنة كاملة وفى نهاية شهر ديسمبر من كل عام طبقا لصريح نص المادة ٣ من قراد رئيس مجلس الوزراء ، ومن ثم فأنه لايجوز وقف صرف مستحقات العامل اذا ماخت خلال جزء من السنة الحد الأقصى المشار اليه .

الا انه يتمين الأخذ في الاعتبار أن هذا الحد الاقصى الذي حدده قرار رئيس مجلس الوزراه (عشرون الف جنيه ) قد تعدل في حدود ما قضت به القوانين المقررة للعلاوات الخاصة بعدا من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ و ١٩٣٣ لسنة ١٩٨٩ م ١ ١٩٨٨ لسنة ١٩٩٨ و ١٩٣٣ لسنة ١٩٩٨ م ١ ١٩٩٨ لسنة ١٩٩٨ م ١ ١٩٩٨ لسنة ١٩٩٨ م ١ ١٩٩٨ لمنافق ما قررته من منع علاوات خاصة بنسبة معينة من أجر العامل أذ ان تجعل رواتب طائفة من العاملين تجاوز الحد الاقصى الذي قرره قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٥ م

#### لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى أولا: انطباق القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشان الحد الأعلى للأجور وما في حكمها وقرار رئيس مجلس الوزراء الصادر نفاذا لهذا القانون رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ على العاملين بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ٠

ثانيا : عدم جواز وقف مستحقات العامل اذا بلغت خــــلال جزء من السنة الحد الاقصى المنصوص عليه •

( فتوی رقم ۳۰۹ فی ۱۹۹۲/٥/۱۰ جلسة ۱۹۹۲/٤/۳ ملف رقم ۳۰۹ ۱۳۷٤/٤/۸۲ ) ·

# ( ۱۶۸ ) جلسة ۳ من ابريل مىئة 1997

الجهاز المركزى للمحاسبات \_ مجال رقابته \_ قانون سرية العسابات بالبنوى رقم ٢٠٥ لــــة ١٩٩٧ \_ حظر الاطلاع على حسابات وودائع وامانات وخزائن ومماهلات المملاء أو الافصاح عنها الا في العالات المحدة بالقانون اللكور .

اختصاص الجهاز المركزي للمحاسبات بالرقابة القانونية على القرادات الصادرة في المغالفات المالية يوجب موافاته بها مشفيعة بالأوراق والبيانات ،

هذا الاختصاص اضحى مقيدا أيها ينعلق بالخالفات المالية التي تقع بالبنوك بالخطر الوادد بقانون سرية الحسابات بالبنوك ـ الالتزام بموافاة الجهاز باوراق الموسوع معل التعقيق يقتصر على تلك التي لا تضمن بنائات او معلومات عن حسابات المهلاء للإسابك .

استثناء \_ اداء الجهاز لوظيفته كمراقب لحسابات البنوك على حسابات السعلاء \_ للجهاز الحق في حسابات السعلاء \_ للجهاز الحق في الاطلاع على الافرادق والمستثنات والبيانات اللازمة لاداء هذا الدور مع التزام السرية - نتيجة ذلك \_ سلطة الجهاز المركزي للمحاسبات في مراقبة القرادات الصادرة في شان المخالفات العبلاء وودائمهم واماناتهم وخزائهم لامي البنوك .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون سرية الحسابات بالبنوك رقم ( ٢٠٥ ) لسنة ١٩٩٠ تنص على ان و تكون جميع حسابات العملاء وودائمهم وأماناتهم وخزائنهم في البنوك وكذلك المعاملات المتعلقة بها سرية ، ولايجوز الاطلاع عليها أو اعطاء بيانات عنها بطريق مباشر أو غير مباشر الا باذن كتابي من صاحب الحساب أو الديعة أو الأمانة أو الخزينة أو من أحد ورثته أو من أحد الموصى لهم ، بكل أو بعض هذه الأموال . أو من النائب القـــانوني أو الوكيـــل المفوض في ذلك أو بناء على حسكم قضائي أو حسكم محكمين ٠ ويسرى الحظر النصموص عليمه في الفقرة السمايقة على جميع الاشمخاص والجهات بما في ذلك الجهات التي يخولها القمانون سلطة الاطلاع أو الحصول على الأوراق أو البيانات المحظور افشاء سريتها طبقاً لأحكام هذا القانون ، ويظل هذا الحظر قائما حتى ولو انتهت العلاقة بين العميل والبنك لأي سبب من الأسباب ، • وتنص المادة ( ٣ ) على أن ه النائب العام أو لمن يفوضه من المحامين العامين الأول على الأقل من تلقاء نفسه أو بناء على طلب جهة رسمية أو أحد ذوى الشان أن يطلب من محكمة استثناف القاهرة الأم بالاطلاع أه الحصيول على أية بيانات

أو معلومات تتعلق بالحسابات أو الودائم أو الأمانات أو الخزائن المنصوص عليها في المادتين السابقتين أو المعاملات المتعلقة بها وذلك في أي من الحالتين الآتيتين :

(1) اذا اقتضى ذلك كشف الحقيقة فى جناية أو جنحة قامت الدلائل
 البدية على وقوعها .

ومداد ما تقدم أن المشرع أحاط جميع حسسابات العملاء بالبنوك وودائمهم وأمانتهم وخزائنهم والمعاملات المتعلقة بها بسياج من السرية بعيت لايجوز الاطلاع عليها أو الافصاح عن بياناتها بطريق مباشر أو غير مباشر الا باذن كتابى من صاحب الحساب أو الوديمة أو الأمانة أو الخزينة أو غيره من الأشخاص التي حددتهم المادة (١) من قانون سرية الحسابات بالبنوك ، لذلك حظر الشرع - في غير الحالات المرخص بها - على رؤساء وأعضاء مجالس ادارة البنوك ومديريها أو العاملين بها اعطاء أو الكشف عن أية بيانات أو معلومات في هذا الشأن و مد المشرع هذا الحظر الى كل من يطلع بحكم مهنته أو وظيفته أو عمله بطريق مباشر أو غير مباشر على البيانات والمعلومات المشار اليها وكذلك الى الجهات التي يخولها القانون سلطة الإطلاع أو الحصول على الأوراق أو البيانات التي كفل القانون مرتها ، وامعانا في ذلك قرر المشرع استمرار العظر حتى ولو أنتهت العلاقة بين العميل والبنك لأي مبيب من الأسباب صدونا لسرية هذه المرتو

الحسببت وحفاظا عليها كي تعدر في مامن من أي أفشاء وجعل المشرخ هذا الواجب شاملا لكن شخص يعبل بالبنوك أو على صلة بهذا العمل ولم يبع المشرع عنك سرية عدد الحسابات الاقي الإحوال التي حديما القانون بنص خاص ، ومنها أجازته للنائب العسام أو من يقوضه من المحامية العامن الاول – من نلقاء نفسه أو يناء على طلب جهسة وسسيه أو أحد ذوى الشأن – أن يطلب من محكمة استثناف القساهرة المسربالإطلاع أو الحصول على أية بيانات تتعلق بحسابات العملاء أو ودا مهم بالإطلاع أو الحصول على أية بيانات تتعلق بحسابات العملاء أو ودا مهم من الحقيقة في جناية أو جنحة قامت دلائل جدية على وقوعها أو للتقرير عن الحقيقة في جناية أو جنحة قامت دلائل جدية على وقوعها أو للتقرير لإحكام هذا القانون ، كذلك قيام مراقبو حسابات البنوك الخاضسية المنوطة بهم قانونا أو مباشرة البنك المركزي المصرى أو وزارة الاقتصاد لاختصاصاتها المقررة ،

ومن حيث أن المادة ( ٢ ) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ تنص على أن « يمارس الجهاز أنواع الرقابة الآتية :

١ \_ الرقابة المالية بشغيها المحاسبي والقانوني ٠

٢ \_ الرقابة على الاداء ومتابعة تنفيذ الخطة ٠

١ - أن يطلب خالال ثلاثين يوما من تاريضغ ورود الأوراق كاملة
 للجهاز اذا رأى وجها لذلك تقديم العامل إلى المحاكنة الناديبية ٠٠

آن يطلب الى الجهة الادارية مصدرة القرار فى شنان المخالفة
 المالية خلال ثلاثين يوما من تاريخ ورود الأوراق كاملة للجهاز اعادة النظر
 فى قرارها ٠٠

٣ ـ انطعن في الفرارات أو الاحكام الصادرة من جهات التأديب
 في شان المخالفات المالية ٠٠٠٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تفاس أن المشرع ناط بالجهاز المكزى للمحاسبات سلطة الرقابة المالية بشقيهسا المحاسبي والعالوني والرفابه على الأداء ومتابعة تنفيذ الخطة والرقابة القانونية على القرارات الصادرة في المخالفات المالمة • كما حدد الجهات التي يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة لها بتلك المسار اليها في المادة (٣) من قانون انشاء الحهاز المشار اليه ، وتمكينا أه من يسط رقابته القانونية على القرارات الصادرة في المخالفات المالية أوجب المشرع موافاته بهذه القرارات مشعوعة بما يطلبه من أوراق وبيان بيد أن هذا الاختصاص قد أضميحي مقيدا م فيما يتعلق بالمخالفات المالية التي تقع بالبنوك - بالحظر الوارد بقانون سرية الحسامات بالبنوك رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ الذي أحاط حسابات العملاء وودائمهم وأماناتهم وخزائنهم وكذلك المعاملات المتعلقة بها بالسرية ، ومن ثم يغدو الالتزام بموافاة الجهاز بأوراق الموضوع محل التحقيق قاصرا على تلك التي لاتيضمن بيانات أو معلومات عن حسابات العملاء بالبنك وصونا لها من أي افشاء لما في ذلك من بالغ الأثر وعظيم الخطــــــ التزاما بصريع نص القانون الذي ضرب على هذه البيانات والمعلومات بسبياج من السرية والحيطة • كما لايسوغ أن يحظر القانون المسار اليــه على النائب العام ، المنوط به تحريك الدعوى الجنائية في الحرائم الحنائية ، الاطلاع على حسابات العملاء أو ودائمهم أو أماناتهم أو خزائنهم أو المعاملات المتعلقة بها للكشف عن الحقيقة في حناية أو حنحة قامت دلائل حدية على وقوعها الابعد الحصول على أمر بذلك من محكمة استثناف القاهرة بهنما محوز ذلك للحماز ١١, كزى للمحاسمات في المخالفات المالية ، وذلك دون اخلال بحقه في أن يرقم الأمر للنائب العام أو من يقوضه كي بطلب من المحكمة المشار اليما الأم له بالإطلاع أو الحميل على أي سانات أو معلومات تتعلق بحسابات العملاء بالبنك اذا اقتضى ذلك كشف الحقيقة فر حناية أو حنحة قامت دلائل حدية على وقوعها وفقا لحكم المادة ٣٠٪ من القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ آنف الذكر ، وغني عا السان أن أداء

الجهاز المركزي للمحاسبات لوظيفته كمراقبي لحسسابات البنواق \_ وعلى ما انتهت اليه الجمعية الصومية في افتائها الصادر بجلستها المنعقبة في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٩٣ ــ هو استستثناء من السرية المضروبة على حسابات العملاء بالبنوك وذلك بسنه من قانون السرية ذاته الذي استثني مراقسي الحسابات وبمقتضى كونه موصوفا بوصف مراقب حسابات في قانونه فيبفى محتفظا بحقه في الاطلاع على أوراق وبيانات ومستندات تلك البنوك التي تكفل له دوره ، من التزامه بالسرية • وهذه الرقابة تبتغير تحقيق الانضباط المالي لقطاع البنوك وتمثل ضمانه لحقوق أصحاب الحسابات والودائم والأمانات والخزائن ، وليس فيها اخلال بالسرية التي يعظر على الجهاز بوصفه مراقبا للحسابات الكشف عنها أو الخروج على مقتضياتها كما أن مراقب الحسابات يعتبر واحمدة من هيئسات البنك أو شركة المساهمة التي يتولى الاشراف على حساباتها ويعرض نتائج مراقبته على الجمعية العبومية للبنك أو للشركة عند نظرها في اعتماد الميزانية ، وهو في ذلك يعتبر وكيلا عن الجمعية العامة للشركة أو البنك فلا يعتبر اطلاعه على الحسابات افشاء لسريتها لجهة خارجة عن هيئات البنك غير مندرجة في صميم تكويناته ٠

#### لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى أن سلطة الجهاز المركزى للمحاسبات في مراقبة القرارات الصادرة في شمان المخالفات المالية لا تجيز للجهاز كشف سرية حسابات العملاء وودائمهم وأماناتهم وخزائنهم لدى البنوك .

ر فتوی رقم ۳۹۰ فی ۱۹/۵/۱۰/۱۰ جلسة ۱۹۹۳/٤/۳ ملف رقم ۷۲/۱/۷۷ ) ·

فهالحالف والعاربي الهار ومعاورات الجاروا الرمها والمراجعة

## (124)

### جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة \_ مرتب \_ الحد الاعلى للاجور .

قانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۸۰ بشان العد ادعل للاجور ـ قرار رئيس مجلس انوزرا. رقم ۲۱۰ لسنة ۱۹۸۲ السادر تنليذا للقانون الملكور ·

مناط سريان القانون والقرار المذكوران ان نكون المبالغ صرفت من احدى الجهات الخاضعة لاحكامها يستوى في ذلك ان تكون في صورة مرتبات او حوافق او مكافات او باي صوره الحرى طالا انها صرفت لهؤلاء العاملين نظيم ما ادوه من اعمال لهذه الجهة ـ الماسعود بالمبالغ مجموع ما يتفاضاه العامل في الجهات المسار اليها ــ لا اثر للوصف الذي يتخذه المبلغ ولا اثر لنوع المسرف الذي يصرف منه هذا المبلغ مادام يصرف من اي من هذه الجهات

الهيئة العامة للاصلاح الزراعي من الجهات الخاضمة لاحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ والقرار رقم ٦١٥ لسنة١٩٨٦ خضوع البالغ التي صرفت للعاملين بالهيئة للحكام المُسار اليها .

استعرضت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع افتساءها السابق بجلسات ١٩٨٦/١١/٥ ( ملف رقم ٢١/٢/٥٥ ) و ١٢/٢٠/ ۱۹۹۲ ( ملف رقم ۲۸/٤/۹۰۸۱ ) ورقسیم ۱۲۵۷/٤/۸۱ ) و ۱/۷/۷ ۱۹۹۳ ( ملف رقم ۲۸/٤/۸٦ ) وجلسة ۱۹۹۲/۱۱/۱۳ ( ملف رقم ١٩٨٥ ٢٢٤/٤ . كما استعرضت أحكام القانون رقم ١٠٥ لسينة ١٩٨٥ بشأن النعد الأعلى للأجور وما في حكمها في الحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العسامة والشركات والجمعيات حيث تنص المادة الثانية منه على أن « يضع مجلس الوزراء الحد الأعلى لجموع ما يتقاضاه العاملون في الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو الجمعيات في صورة مرتبات أو بدلات أو مكافآت أو حوافز أو بای صورة أخری ، كما استعرضت أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ في شأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها في الحكومة ووحدات الحكم المحل والهيئات والمؤسسات العامة وبنوك وهيئات القطاع العام وشركاته والذي صدر استنادا للقانون سابق الاشارة اليه ، وتنص المادة الأولى منه على انه ، لايجوز ان يزيد على عشرين الف جنيه سنويا مجموع ما يتقاضاه أي شخص يمسل في الحكومة أو وحدات الحكم المحل أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو بنوك القطاع المام أو حيثات القطاع المسام وشركاته بصفته عاملا أو مستعارا أو باي صفة اخزى سواه صرفت اليه الميالغ يصفة مرتبات او مكافآت او بدلات او حوافز او باى صورة آخرى ة •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ـ تا ليدا لسابق النالق اله بغض النظر عما يتور من جدل حول قرار رئيس مجلس الورراء رقم ١١٥٠ لسنه ١٩٨٩ لتناويه أمورا تكفل الفانون وحدم بتناولها ومساسه باموال هى بحدم مصدرها حق لصاحبها ولايجوز حرمانه منها وأيا كان وجه الراي في مدى التزام هذا القرار بحدود الشرعية وضموابط المشروعيه ، فان احكامه وأحدام انقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ من قبله قد وضعت قبودا على المرتبات والمكافآت وكل المبالغ التي يتقاضاها العاملون في الحدومة او وحدات الحكم المحلي أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو هيئات الفطاع العام وشركاته ، المخاطبون كل في نطاقه بأحكام قانون نظــــام العاملين بالدولة وأحكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام كما ان القانون لايزال ساريا لم يبلغ من السلطة التي تملك ذلك ، وقرار رئيس مجلس الوزراه قد صدر تنفيذا لهذا القانون وفي اطاره وان مناط سريان أحكام القانون ١٠٥ سابق الاشارة اليه ومن بعده قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر تنفيذا له أن تكون المبالغ قد صرفت من أحد الجهات الخاضعة لاحكامهما ویستوی آن تکون فی صورة مرنبات أو حوافل أو مکافآت أو بای صورة أخرى طالما أنها قد صرفت لهؤلاء العاملين نظير ما أدوه من أعميال لهذه الحمية ٠

والظاهر من نص القانون والقدرار التنفيذى له انهما يتعلقان بمجموع ما يتقاضاه العامل فى الجهات المشار اليها بالنص ، فى صورة رواتب وبدلات ومكافات وحوافز أو بأى صورة أخرى ، ومن ثم فلا أثر للوصف الذى يتخذه المبلغ الذى تقاضاه العامل ولا أثر لنوع المنصرف للدى يصرف منه هذا المبلغ مادام يصرف من أى من هذه الجهات ، كما ان الحد الاتصى يحسب على « المجموع ، ولفظ المجموع يفيد عند الحساب بتسدية بني المبالغ التي يتقاضاها العامل من حيث الوصف أو معبب الاستحقاق ،

وبتطبیق ما تقدم على الحالة المعروضة ومادامت الهیئة المامة للاصلاح الزراعی من الجهات المخاطبة باحكام القانون رقم ۱۹۸۵ لسنة ۱۹۸۵ وقرار رئیس مجلس الوزداء رقم ۱۹۸۰ لسنة ۱۹۸۸ وان المبالغ المنوه عنها بالوقائم وبغض النظر عن مدی شرعیة ما قامت به الهیئة العامة للاصلاح الزراعی من فرض رسم وتحصیل مبالغ من طالبی الشراء دون سسند واضع من

المقانون انما صرفت للصاملين بالهيئة نظير ما يذلوه. من جهد لقاء عملهم يها ومن ثم بتحقق مناط سريان أحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٦ ٠

#### اللك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى سريان أحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٥ وقراو رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٨٦ على المبالغ التي صرفت لبعض العاملين بالهيئة العامة للاصلاح الزراعي بمناسبة تطبيق المادة السادسة من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ في شأن تصفية بعض الأوضاع المترتبة على قوانين الإصلاح الزراعي ٠

( فتوی رقم ٤٠٢ في ٢/٦/٦/٢ جلسة ٣/١٩٩٦/٤ ملف رقم ١٩٩٦/٤/٨٦ ) •

## جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة .. مرتب .. الحد الأدنى للأجود •

قوانين العلاوات الفاصة ١٠٠١ لسنة ١٩٨٧ ، ١٨٤ لسنة ١٩٨٨ ، ١٩٨٣ لسنة ١٩٨٩ . ١٠٠٢ لسنة ١٩٨٩ . ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٩ . ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٠ ، ١٩٨٤ لسنة ١٩٨٠ ، ١٩٨٤ لسنة ١٩٨٠ . ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٠ . ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٠ . ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٠ . ١٩٨٠ لفائن ، وبالمسابق بن يعين بعد هذا التاريخ بعضع هذه العلاوة علم العلاوة منسوبة على الجرد في تاريخ التميين .

الشرع وان قرر ضم العلاوات المقررة بالقوانين الشمار اليها الى الأجو الأسانى الا اله تم يتطرق الى تعديل بداية ونهاية مربوط الدرجات كما وردت بالجعاول الرفقة بنظم التوقف حيث تظل بداية ربط الدرجة كما هى واردة بالجداول القائمة ــ الر ذلك بقاء العد الادنى للاجور كما هو ،

تبين للجمعية العدومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المسألة التى طرح بشأنها التساؤل من وزارة التأمينات وهي تحديد الحد الأدنى لأجر الاشتراك وفقا لقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لم يعد لها محل ، وذلك بصدور القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن زيادة الماشات وتعديل بعض احكام قوانين التأمين الاجتماعي حيث حددت المادة الثالثة منه الحد الادنى لأجر الاشتراك بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص بمبلغ

أن جميع القوانين المقررة للملاوات الخاصة بدا بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ و ١٩٣٠ لسنة ١٩٨٨ و ١٩٨٠ و ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٩ و ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٩ و ١٩٨٠ لسنة ١٩٩٨ و ١٩٩٠ و ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ و ١٩٩٠ قضت ١٩٩٩ و ١٠٩٠ لسنة ١٩٩٠ و ١٩٩٠ قضت ١٩٩٩ و ١٩٠٠ لسنة ١٩٩٥ قضت جميعها بأن تمنع علاوة خاصة بنسبة معينة من أجر العامل الموجود بالخدمة في التاريخ المحدد بالقانون وبالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ يمنح هذه العلاوة الخاصة منسوبة الى أجره في تاريخ التعيين ، كما تبين للجمعية العمومية أن المادة الرابعة من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٧ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة وضم العلاوات الاضافية الى الأجور الأساسية نصت على أن ، تضم الى الأجور الأساسية للخاضعين لاحكام هذا القانون علمها المساوات المقررة بالقوانين التالية في التاريخ المصدد قرين كل منها

ولو تجاوز الصامل بها نهاية ربط الدرجة أو المربوط الثابت المقرر لوظيفته أو منصبه ، • • ولا يترتب على الضم وفقا للفقرة السابقة حرمان العامل من الحصول على العلاوة الدورية أو الاضافية أو التشجيعية طبقا للأحكام المنظبة لها في القوانين أو اللوائح وذلك بافتراض علم ضم العلاوات الخاصة الشار اليها ،

واستظهرت الجمعية العبوميه ما تقدم أن المشرع وأن فرر ضم الملاوات المقررة بالقوانين تابت الإشارة اليها الى الاجر الأساسى للعامل الا أنه لم يتطرق الى تعديل بداية ونهاية مربوط الدرجات كما وردت بالجداول المرفقة بنظم التوظف، حيث تظل بداية ربط المدرجة كما عي واردة بالجداول المقانية حتى يمكن أن تنسب اليها العلاوة الخاصة المزم منحها لمن يمين مستقبلا باعتبار أنها تحدد بنسبة معينة من هذه البداية ولا يغير من ذلك أن العامل الذي يعين حديثا يمنح اجرا أساسيا يجاوز بداية الربط الوارد بالجدول ، بل أن الأجر ينصرف فقط الى المكانية استحقاق العامل لهذه الزيادة رغم تجاوزها لبداية أجر التعيين الى المكانية استحقاق العامل لهذه الزيادة رغم تجاوزها لبداية أجر التعيين كما هو وارد بجدول المرتبات ، وهو الأمر الذي أجازه قانون العاملي المدنين بالمدولة كما هو المثال في نص المادة منه والتي اجازت احتفاظ العامل لهاد تعيينه في وظيفة من مجموعة نوعية أخرى في نفس درجته أخرى احتفظ له بالأجسر الذي كان يتفاضاه في وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بهاية الأجر المقسرد للوظيفة المين عليها الساسة أذا كان يزيد على بهاية الأجر المقسرد للوظيفة المين عليها الساسة المدرجة اخرى احتفظ له بهاية الأجر القسرد للوظيفة المين عليها الساساسة أذا كان يزيد على بهاية الأجر القسرد للوظيفة المين عليها الساسة المدرجة اخرى احتفظ بهاية الأجر القسرد للوظيفة المين عليها الساسة المدرجة اخرى احتفظ المهارة أذا كان يزيد على بهاية الأجر القسرد للوظيفة المين عليها الساسة المدرجة المين عليها المهارة المهربة المين عليها المهربة المين عليها المهربة المهربة

والحاصل أن ضم العلاوات المقررة بالقرائين المنوه عنها سابقا ليس من شأنه تعديل بداية أجر التعيين كما هو وارد بجداول نظلم التوظف و بمقدار هذه العلاوة بل يظل بداية أجسر التعيين كما هو وارد بهذه الجداول ، والقول بغير ذلك من شسانه أن يصبع هذا الحد الادنى غير محدد تحديدا واحدا حيث يظل متحركا سنويا بعقدار ما يضم من علاوات خاصة الى الأجر الأساسى منذ بداية الضم في ١٩٩٢/٧/١ كما أن هذا القول يؤدى الى اختلاف الحد الادنى من فرد الى آخسر حسب اختلاف الراتب المنسوب اليه الاضافة المضمومة وهي نتيجة لو ارادها المسرع لنص حراحة على تعديل بداية الربط بعقدار ما يضم من علاوات خاصة الى الإبهور الاساسية أما وأنه لم يفعل فان ارادته تكون قد انصرفت الى الابقاء على بعداية الأجر كما هي وبالتالى على الحد الأدنى للأجور كما هو .

## لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن ضــــم الملاوات الى الأجور وفقاً لأحكام القانون وقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ ليس من شأنه تعديل بداية الربط المقرر بالجداول المرفقة بنظم التوظف

( فتوی رقم ۱۹۳۲/۶/۸۳ فی ۱۹۳۲/۶/۸ جلسة ۱۹۹۳/۶/۸۳ ملف رقم ۱۹۳۲/۶/۸۳ ) .

## (101)

# جلسة 17 من ابريل سنة 1997.

مجلس الدولة \_ الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع \_ اختصاص \_ نزاع · قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ \_ المادة ٢٦ منه ·

فانون رقم 20 لسنة 1977 في ثبان تأجم وبيع الأماكن وتنظيم السلاقة بين الأوجر والمستاجر الممدل بالقانون رقم 177 لسنة 1941 – المادة ( ه ) منه •

الأصل اختصاص الجعبة العهومية لقسمي الختوى والتشريع بالغصل في المتلاعات الحاسات لتن المراحة التي المؤلمات المحاسات العامة أو بين المؤلمات المحاسات العامة أو بين المؤلمات المحاسات وسفيا البشي حالشرع خرج عل هذا العامة أو بين المؤلمات المشرع خرج عل هذا الأصل في القانون المشاد اليه فيما يتعلق بالمنازعات التي تنشأ عن تطبيق ومنها تلك المتعلقة بتعديد الأجرة فاخذ الاختصاص فيها الى المحاكم العادوية دون غيرها \_ تيجة ذلك : انصدار الجمية العمومية عن نظر النزاع \_ تطبيق .

تبين للجمعية العبومية لقسمي الفتوى والتشريع ان المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على ان المتحت المجمعية العبومية لقسمي الفتوى والتشريع بابداء الراي مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : (١) ٠٠٠ ( د ) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين مذه الجهات وبعضها البحض • ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين • \*

فى حين تنص المادة (٥) من القانون رقم 23 لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أن « تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون » •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أنه وان كان الأصل عو اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصسل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات العملية أو بين مذه الجهات وبعضها البعض الا أن المشرع في القانون رقم 21 لسسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم 21 لسسنة ١٩٧٧ المعدل فيما يتعلق بالنازعات التي تنشأ عن تطبيق احكامه ومنها تلك المتعلق فيما يتعلق بالنازعات التي تنشأ عن تطبيق احكامه ومنها تلك المتعلقة

يتحديد الأجرة فناط الاختصاص فيها الى المحاكم العادية دون غيرها ومن ثم ينحسر عن الجمعية العمومية الاختصاص ينظر النزاع الماثل ·

### لذلسك

انتهت الجمعية العبوميات لقسمى الفتوى والتشريع الى عام اختصاصها بنظر النزاع الماثل ·

( فتوی رقم ۳۰۹ فی ۳۰۹/٤/۱۸ جلسة ۱۹۹۹/٤/۱۷ ملف رقم ۳۰۹/۵/۸۳ ) .

# ( 104 ) جّلسة 10 من ابريل سنة 1997

عاملون مدنيون بالدولة \_ اجازة خاصة بدون مرتب ٠

قانون نظام العاملين الدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسسنة ١٩٧٨ معدلا بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ ـ الغلاق في كيفلة حساب مدة الازيم سنوات القردة يتص بالدة ٢٩ من القانون اللاكور ليس من شائه ان يعيم القرار الصادر بالترقية على تقيم ما ورد بالحكم المستحدث للمادة الشار اليها بعيب المفافلة الجسيمة التى تهوى بالقراد ال الانسام ، وانها يكون القرار معيا مادام مرجع العيب الى القاسم الفاقي، تم يل المتعد للقانون ـ الفحا غير المتعيد لا يمس ركن القاية ولا ينشى، قصد مخالفة القانون بما يفيد قصدا منافيا للمصلحة العامة ، وبما ينهار به ميدا تفي هده المصلحة التي عليها معاد كسب الولاية المامة ، وبما ينهار به ميدا تفي هده الماصلحة التي عليها معاد كسب الولاية المامة ، وانفاذ مشيئة مصدر القرار ـ بانقضاء الماويد المقررة لسحب القرارات الادارية الباطلة بفدو القرار حصينا من السحب منجاة منه – تطبيق - تطبيق .

وتبين للجمعية الممومية انه قد ثار خسلاف في الرأى حول مدى سريان العكم المستحدث في المادة ٦٩ بعوجب القانون رقم ١٩٥٥ لسسخة ١٩٨٣ على ما تم من حالات الترخيص بالأجازة قبل نفساذه ، وفي كيفية حساب مدة الاربع سسنوات ، والأثر الزماني للتعديل اللذي طسراً على المادة ٦٩ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حيث نظر هذا الأمر أمام القضاء وصدرت بشأنه أحكام قضائية ·

ولاحظت الجبعية العبومية أن الخلاف في كيفية حساب مدة الأربع مبنوات والذي طرح أمام القضاء على ما سلف بينانه ليس من شانه أن يصم القرار الصادر بالترقية على نقيض ما ورد بالحكم المستحدث للمادة ١٦٩ بعيب المخالفة الجسيمة التي تهوى بالقرار الى الانعدام ، وانعا يكون القرار معيبا مادام مرجع العيب الى التفسير الخاطئ غير المتعمد للقانون ، والخطأ غير المتعمد لايس ركن الفاية ، ولايتشى، قصد مخالفة القانون بما يفيد قصدا منافيا للمصلحة العامة ، وبما ينهار به مبدأ تغي هذه المصلحة التي عليها مدار كسب الولاية العامة ، وانفاذ مشيئة مصدر القرار ، ومن ثم خانه بالقرادات الادارية الباطلة يفدو القراد حصينا من السحب بمنجاه منه ،

#### لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى تحصن قرار الترقية في الحالة المروضة ·

( فتوی رقم ۳۲۰ فی ۱۹۹۲/٤/۲۲ جلسة ۱۹۹۲/٤/۱۷ ملف رقم ۹۱۲/۳/۸۲ ) ·

# (104)

# جلسة 17 من ابريل سنة 1997

مجلس الدولة .. الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع .. منازعة •

اناط المشرع بالجمعية المهوبية لقسمى الفتوى والتشريع مهمة الافتاء في الممازعات التي تقوم بين السلطة التغييرية وفروعها بابداء الراي مسبيا – راي الجمعية المهوبية في نقط المنافعة مثمر المبانيات – حياة الراي الملزم لا يتجاوز حدود الفتوى – الجمعية المهوبية ليست من هيئات القسم القضائي بمجلس الدولة لا تتبع عند طرح الممازعة عليها الاجراءات التي رسمها قانون الراهات او اي قواعد اجرائية تسم بصفة التفافي – لا يجوز الراي الدي تبديه في الممازعة حجية الامر المقفى – نتيجة ذلك : يجب عل الافارة اذاه ذلك ان تنجرد في مثل هذه الممازعات عن المقائية بالموائد التاخيرية عن المبلغ محل الممازعة أخذا بعج. الاعتبار صحيح المقضيات التي من الجلها فرب الصفح عن التمسك بالتقادم بين الجهات الادارة – تطبيق -

استعرضت الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع افتاءها الصادر بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٥ وتبين الها أن عقدى الصلح المبرمين بين الهبئة القومية للتأمينات الاجتماعية وشركة الشرق للتأمين في ٢/١١/ ١٩٧١ وشركة مصر للتأمين في ١٩٧١/٢/٣١ ، والذى تم بناء عليهما نقل ملكية السندات الحكومية للهيئة كوسيلة للوفاء بالحق المتصالح عليه ، قد تضمنا النص صراحة على تنازل الشركتين عن هذه السندات وفوائدها من ناريخ تخصيصها لهما في ١٩٦٤/٣/٢٤ ومن ثم فانه اعتبارا من هذا التاريخ لم تعد الشركتان تملكان هذه السندات ، بل تملكها الهيئة • فتتحد المراكز القانونية للمتناذل والمتناذل اليه اعتبارا من هذا التاريخ الذي تلاقت على تحديده في تحديد الملكية ارادة المتعاقدين • فاعتبارا من تاريخ انتقال الملكية في ١٩٦٤/٣/٢٤ تكون السندات من أموال الهيئة : فتستحق فوائدها ، ويكون عليها الالتزام بدفع الضرائب انستحقة على هذه الفوائد ٠ واذ كانت فوائد السندات باعتبارها مملوكة للهيئة العامة للتأمينات الاحتماعية معفاة من الضرائب طبقا للمادة ( ١٢٣ ) من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشان التأمينات الاجتماعية فانه لا التزام عليها بأداء هذه الضرائب • فاذا كانت هذه السندات بعد التاريخ المذكور في يد الشركتين لفترة ما ، وبناء على ذلك قامت بتسسسلم فوائدها ودفع

الضرائب المستحقة عنها ، فانها تلتزم بسرد هذه الفوائد الى الهيئسة ، وهو ما قررته الشركتان في محضرا الصلح المشار اليهما لكنهما قد أدثا الضرائب باعتبارها ملتزمتان بهما على اعتبار أنهما مالكتان للسندات ثم تبن من عقدا الصلح أن السندات لم تكن خلال تلك الفترة في ملكيتهما ، فمن ثم يكون ما أدته كل من الشركتين من ضرائب عن هذه السندات أداه لضرائب غير مستحقة عليها من حقها استرداد قيمتها ، واذ تنازلت كل منهما عن هذا الحق في الاسترداد إلى الهيئة التي طالبت مصلحة الضرائب بردها ، لذلك تلتزم المصلحة بأن ترد اليها ما استأدته من الشركتين من ضرائب على فوائد هذه السندات ، ودون محاجة بسقوطها بالتقادم الذي لا يجوز اثارته أو التعلل به فيما بين الجهات الادارية أخذا بما أطرد عليه افتاء الجمعية العمومية في هذا الشأن • كذلك لا يسوخ للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية مطالبة مصلحة الضرائب بريع استثمار عن المبلغ محل المنازعة الماثلة • ذلك لأن ريم الاستثمار المسار اليه لا يعدو في حقيقته أن بكون فوائد تأخرية والتي استقر افتاء الحمعية العمومية على أن مناط القضاء بها هو أن بكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار تتم الطالبة القضائية به وفقا لأحكام قانون المرافعات بتحرير صحيفة الدعوى ثم ايداعها قلم كتاب المحكمة ، واذا كان المشرع في قانون مجلس العولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد ناط بالجمعية العبومية مهمة الافتاء في المنازعات التي تقوم بين السلطة التنفيذية وفروعها بابداء الرأى مسببا في شانها الا أنه لم يضف عليها ولاية القضاء في هذه المنازعات ودون أن يقدح في ذلك ما أضفاه المشرع على رأيها من صفة الالزام للجانبين ، لأن هذا الرأى الملزم لا يتجاوز حد الفتوى . كما أن الجمعية العمومية ليست من هيئات القسم القضائي لمجلس الدولة ولا تتبع عند طرح المنازعة عليها الاجراءات التي رسمها قانون المرافعات أو أية قواعد اح اثية أخرى تقوم مقامها وتتوافر بها سمة اجراءات التقاضي وعلاماته ، كما لايحوز الرأى الذي تبديه بشانها حجية الأمر المقضى • ومن ثم فيجب على الادارة ازاء ذلك أن تتجرد في مثل المنازعة الماثلة عن المطالبة بالفوائد التأخرية عن المبلغ محل المنازعة أخذا بعين الاعتبار صحيم المقتضيات التم من أجلها ضرب الصفح عن التمسك بالتقادم بين الجهات الادارية •

#### لالىك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية الهيئة القومية للتأمينات الاجتباعية في استرداد قيمة الضرائب والرسوم السابق خصمها من قيمة فوائد السندات الحكومية التي آلت اليها من شركتي مصر للتسامين والشرق للتامين ، وذلك عن الفترة مسن ١٩٦٤/٣/٢٤ الى ١٩٧١/٣/٢٠

( ۲۲۲/۲/۳۲ في ۲۰/۵/۵/۱۰ جلسة ۱۹۹٦/٤/۱۷ ملف رقم ۳۳/۲/۲/۳۲ ) ٠

# ( ۱۹۵۴ ) جلسة ۱۷ من ابريل سنة ۱۹۹۳

اموال الدولة العامة \_ الانتفاع بها \_ كيفية نقله \_ تغيير التخصيص لوجه النفع العام . للمال العام .

المادتان ۸۷ ، ۸۸ من القانون الدني ــ الانتفاع بالمال العام يكون بدون دقابل لانه استعمال للمال العام فيها أعد له نقل الانفاع بين اشخاص القانون العام يكون بنقل التخصيص أو الاضراف الاداري على هذه الاموال بدون مقابل ــ انفراد الدولة بملكية الدومين العام ولو كان تحت يد غيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة -

تغير تخصيص وجه النام العام للمال العام يكون دون مقابل باعتباد أن التخصيص تم معن يملك المال ـ تخصيص الأراضي الملوكة للدولة ملكية خاصة للعنطمة الدامة لا يكون مقابل تمويض عل نحو ما يتبع عند نزع ملكية الأفراد للمنظمة العامة ـ تطبيق •

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ( ۸٧ ) من القانون المدنى تنص على أن ء تعتبر أموالا عامة ، المقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص ٠٠٠ وأن المادة ( ٨٨ ) تنص على أن و تفقد الأموال العامة صفتها العامة بانتها تخصيصها للمنفعة العامة و وينتهى التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل ، أو بانتها الغرض الذي من أجله خصصت تلك الأموال للمنفعة العامة » •

واستظهرت الجمعية العبومية مبا تقدم أن الأصل في ملكية الدولة ملكية عامة تتفي منها ادارة المرافق العامة التي تضطلع بأعبائها ، وأن الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه لايخرج عن كونه استعبالا للمام فيما أعد له ، ويكون نقل الانتفاع به بين أشسخاص القانون العام بنقل التخصيص والاشراف الادارى على هذه الأموال بدون مقابل ، ولا يعد ذلك من قبيل النزول عن أموال الدولة أو التصرف فيها • ذلك أنه لا يصمع القول بتعدد الدومين الصام استنادا الى المادة ٨٧ من القانون المدنى ، لان هذه المادة وردت في شأن تحديد صغة المال العام المخصص للمنفعة المامة سواء كان تحت يد الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة ، بل أن ضوص القانون المدنى تعين على القول بوحسدة الدومين الصام ،

فالمادتين ( ۸۷ ) و ( ۸۸ ) حين تعرضتا لأحوال تخصيص المال للنفع العام او انتهاء هذا التخصيص وفقده كمال عام ، قضتا بأن يكون التخصيص او الانهاء بعنا المختصيص و بالفعل و الانهاء بعنا قانوني فان المشرع ومفاد ذلك أنه حيث يكون التخصيص او الانهاء بعمل قانوني فان المشرع حصر ذلك العمل في قانون أو مرسوم أو قرار وزاري وهي أدوات لاتصدر الا عن الحكومة ، وهو ما يعني انفراد الدولة بعلكية المدومين العام ولو كان تحت يد غيرها من الأنسخاص الاعتبارية العامة و ومن في فان تغيير تخصيص وحبه النفع العام للمال العام يكون دون مقابل اذ يعتبر التخصيص قد تم مين يملك المال • كذلك فان تخصيص الأراضي المبلوكة للدولة ملكية خاصة \_ كما هو الحال في خصوصية الحالة المموضة \_ للمنفقة العامة خاصة \_ كما هو الحال في خصوصية الحالة المموضة \_ للناطة المناطقة العامة العامة فان ذلك لايكون مقابل تعويض على النحو الذي يتبع عند نزع ملكية الأفراد للمنفعة العامة ، فالدولة الاستحق تعويضا من نفسها على نحو ما جرت به أحكام المسئولية بين الأفراد •

ومن حيث أن التابت بالأوراق أن الأرض محسل النزاع المائل من الأمك المخصصة لمحافظة المنيا ، ثم صدر قرار وزير الاشسخال العامة والموارد المائية رقم ١٣٥٤ لسنة ١٩٧٦ بادخال هذه الإملاك ضمن الاراضى اللازمة لتنفيذ المشروع رقم ٤٣٢٨ رى الخاص بانشاء وتعديل الجنابية اليسرى لترعة الحديقة بعركزى مغاغة والمدوة ، فين ثم تكون هذه الارض قد عادت الى الدومين العام للمعولة وخرجت من حوزة محافظة المنيا الإمر الذي يسوغ معه للمحافظة المطالبة باى تعويض عن ذلك .

#### لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقيـــــة محافظة المنيا فى مطالبة وزارة الأشغال العامة والموارد المائية بالتعويض في الحالة المعرضة •

( فتوی رقم ۳۱۱ فی ۱۹۹۰/۰/۱۰ جلسة ۱۹۹۳/٤/۱۷ ملف رقم ۳۳/۳/۰۱۱ ) .

# (100)

# جلسة 17 من ابريل سنة 1997

عاملون بالقطاع الدام \_ خبراء وطنيون \_ تحديد الكافاة الستحقة للخبير .

قانون نظام العاملين بالقطاع النام ـ المادة ( ١١ ) منه اختصت مجالس ادارة الجهات الخاصمة لأحكامه دون غيرها بوضع نظام لتوظيف الخبراء الوطنيين -

قراد دئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ بَسَان ضوابط الاستعانة بالغيراء والمستشارين وممثل الحكومة والقطاع العاء في الشركات المُستركة لا يعدو أن يكون توجيها اداريا للجهات التي يغاطها دون ثهة الزام قانوني بذلك ــ اقراد مجلس ادارة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات التعن لتواعد انقراد المُساد اليه ــ وجوب تطبيقها .

المُكافئة المستحقة للخبر طبقا لحكم المادة الثانية من القرار المشار اليه تحدد بالقرق بين ما كان يتقاضاه من مرتبات وحوائز ومكانات وبدلات وغيرها من الميزات المالية المقررة لوظيفته السابنة وبين الماش المستحق له – مفهوم الأجر الشار اليه – تطبيق •

استبان للجمعية العمومية العسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١١ من قانون نظام العاملين بالقطاع الدام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بوصفه النظام الذي يسرى على العاملين بالهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن تنص على أن « يضع مجلس الادارة نظاما لتوظيف الخبراء الوطنيين والأجانب ولن يقرمون باعبال عارضه أو موسمية وللعاملين المتدرجين وذلك بما يتفق مع نشاط الشركة وظروفها وبما يساعد على تحقيق أهدافها وبمراعاة الشريعات التي تصدوها الدولة في هذا الشأن •

واستظهرت الجمعية المسومية أن القانون رقسم 24 لسنة 1948 يسرى على العاملين بالهيئة العامة للتحكيم واختبسارات القطن ، وذلك استنادا أن هذه الهيئة العامة أنشئت بالمادة الثانية من قرار رئسس الحمورية رقم 1970 لسنة 1970 باعادة تنظيم الهيئات العامة في قطاع القطن ، ونصت المادة 17 من هذا القرار على أن « تسرى على العاملين بها احكام لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار ، قد 230 لسنة 1977 والتي حلت محلها اللائحة الصادرة بقرار رئسس الحمه بقرة رقم 7978 لسنة 1977 ثم قانون نظام العاملين بالقطاع العام العادة بالقانون رقم 24 لسنة العادة بالقرار المتحدد المادة بالقانون رقم 24 لسنة 1974 ثم من بعده القانون رقم 24 لسنة 1974 أن هذا القانون رقم 24 لسنة 1974 ، واستظهرت الحمصة المعومسية أن هذا القانون الأخر اختص

مجالس ادارة الجهات الخاضمة لأحكامه دون غيرها يوضع نظام لتوظيف الخبراء الوطنيين ، ومن ثم فان قرار رئيس مجلس الوزراء رقسم ١٩٨٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن ضسوابط الاستماقة بالخبراء والمستشارين وممثل الحكومة والقطاع العام في الشركات المستركة لايعدو ان يكون تهة الزام قانوني رئيس الوزراء للجهات التي يخاطبها دون ان يكون ثهة الزام قانوني بذلك ، وهو ما سبق ائتهت الله الجمعية العمومية في فتواما الصادرة محلسة ١٩٨٧/١/ ملف رقم ١٧٦/٢/١، ومن جهة أخرى فان الهيئة المامة للتحكيم واختدارات القطن رات تطبيق قرار رئيس محلس الوزراء رقم ١٩٨٥ لسنة ١٩٨٥ سابق الاشارة الله لتحديد الكافاة المستحقة للخبراء المتعاقدين معيا ، ومن ثم تكون القواعد التي تضمنها هذا القرار هم، الواحة التطبيق ، ذلك بمراعاة اقرار مجلس ادارة الهيئة ،

ومن حيث أن المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ بشمان ضوابط الاستعانة بالخبراء والمستشارين وممثل الحكومة والقطاع العام في الشركات المستركة تنص على أن « يجوز تشغيل العمالة الماهرة والحرفيين في الحكومة والقطاع العام بعد السن المقررة لترك الخدمة وفقا للضوابط الآتية : ٣٠٠٠ عـ يتم تحديد المكافآت التي يتقاضاها المتعاقه في ضوء الفرق بين المرتبسات والمكافآت التي كان يتقاضاها والمعاش المستحق له ، وإن صيباغة هذه المادة تفيد العموم والشمول وليس في صياغتها ما يفيد أن المسميات اأواردة بها جاءت على سبيل الحصر واستبعاد ما سواها وعلى ذلك فان المكافأة المستحقة للخبر وفقا لهذه المادة تحدد بالفرق بين ما كان يتقاضاه من مرتبـــات وحوافز ومكافآت وبدلات وغيرها من المبيزات المالية المقررة لوظنفته السيابقة دون تف, قة في ذلك بن راتب أو حسافز أو مكافأة أو بدل وبن المساش الستحق له ، طالما أن ما كان يتقاضاه العامل من هذه الميزات ناتج عن ممارسته لوظيفته السابقة مرتبطا بها ويظروف وأحوال العمل الذي بمارس فيه واحباتها وليس أمرأ عرضيا لايرتبط بالوظيفة ومهامها ارتباط تلازم ولا يتصل بادائها اتصال اعتياد ، وإن هذا التحديد يمتد ليشمل الراتب والعلاوات التي تم ضمها والبدلات التي ترتبط بشغل الوظيفة والحوافق ومكافأة الحهود غبر العادية والكافأة التشجعبة وذلك لارتبط هذا كله بممارسة العامة لوظيفته السابقة حن اضطلاعه بمهامها ، ويستبعد من ذلك ما يتقاضاه من أحور عن العمل الإضافي وما يتقاضاه من مقابل الصاريف فعلية مثار بدل الانتقال وذلك لعدم ارتباطه بمهام عمله الأصل ولاتضاله بأداء وظيفته وجه الاعتباد .

ومن حيث أن مفهوم الأجر بوصفه وحده قياس نبطى انها يستحق عن سنه مستقبله فانه يتعين تحديد جملة المبالغ التى سسبق وان كان يتقاضاها العامل خلال آخر سنه قبل انتهاء خدمته مقسومة على ١٢ شهر ، وبهذا يتحدد هذا المجموع على أساس موضوعى بتلاشى ما قد يصادفه آخر شهر قبل انتهاء الخدمة من عدم صرف حوافز أو مكافآت سبق وأن صرفت له عن أشهر سابقة خلال السنة ذاتها •

وغنى عن البيان أن العناصر التي تم حسابها كعنصر في تحديد جملة الرتبات والمكافآت التي كان يتقاضاها العامل لايجوز أن يتم منح العامل مقابلا يماثلها بعد التعاتد معه والا كان هذا تكرارا لصرفها رغم وحدة السبب "

#### لالسك

انتهت الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن تحدد الكافأة المستحقة في الحالة المورضة بالفرق بين جملة ما كان يتقاضاه مقابل عمله الأصدلي في العام الأخير قبل انتهاء خدمته وبين المماش المستحق له •

ر فتوی رقم ۳۵۰ فی ۳۲/٥/۲۲ جلسة ۱۹۹۲/٤/۱۷ ملف رقم ۸۳/٤/۲۲۱) ·

#### (101)

### جلسة 17 من ابريل سنة 1993

عاملون مدنيون بالدولة .. خبرا، وطنيون .. تحديد الكافاة المستحقة للخبع .

قانون نظام العاملين المدنين بالدولة المسادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ( مادة ١٤ ) ... قرار وزير التنمية الادارية رفم ١ لسنة ١٩٧٩ بشان توظيف الخيراء الوطنيين ... كيفية تحديد مكافاة الخيرج ٠

المكافأة المستحفة للخيع تعدد بالغرق بين ما كان يتقاضاه من مرتبات وحوافز ومكافات وبدلات وغيرها من الميزات المائية المررة لوطيئته السابقة دون تفرقه في ذلك بين راتب او حافز او بدل وبين المائس المستحق له ، حالماً ان ما كان يتماضاه المامل من هذه الميزات ناتج عن معارسته بوظيفته السابقة مرتبطا بها وبظروف العمل واحواله ، وليس امرا عرضيا لا يربط بالوظيفة ومهامها ارباط تقزم ولا يتصل بادائها اتصال اعتياد ـ استيماد ادجور عن امعل الاضاضي والمصاريف القصية مثل بدل الاتعال ـ تطبيق ،

استيان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة ١٤ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسسنة ١٩٧٨ تنص على أن يوضع نظام توطيف الخبراء والموظفين الاجانب ولمن يقومون باعمال مؤقته عارضه أو موسمية وللعاملين المتدجين وذلك يقرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية يصدر بناء على عرض لجنة شئون الخلمة المدنيسة » •

واستظهرت الجمعية العمومية أن المشرع اختص وزير التنهية الادارية دون غيره بوضع نظام لتوظيف الخبراء الموظفين واصدر الوزير قراه دوم ١ لسنة ١٩٧٩ بشأن توظيف الخبراء الوطنين ، ومن ثم كان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن ضرابط الاستمانة بالخبراء والمستشارين ومعثل الحكومة والقطاع المسام في الشركات المشتركة لا يعدو أن يكون توجيها من رئيس الوزراء للجهات التي يخاطبها دون أن يكون ثمة الزام قانوني بذلك ، وهو ما مسبق انتهت اليه الجمعية المصومية في فتواها الصادرة بجلسسة ١٩٨٧/١/٧ معلى أية حسال فقد لاحظت الجمعية المعومية أن ما تضحمنه قرار رئيس مجلس الوزراء من تحديد لمكافاة الخبير أو المستشار في حدود الفرق بين مجموع ما كان يتقاضاء رئيس الوحدة أو المستشار في حدود الفرق بين مجموع ما كان يتقاضاء رئيس الوحدة الخمية المشومية المستحق بما لايجاوز مجموع ما يتقاضاء رئيس الوحدة

التي يلحق بها ، وهي في مضمونها ذات الأحكام التي تناولها قرار ورير التنبية الادارية رقم ( ١ ) لسنة ١٩٧٩ بشان توظيف الخبراء الوطبيين الممال بالفرارين رفني ٢٣٥٥ لسنة ١٩٨٦ ، ٤٦ لسسنة ١٩٨٨ على الدون، عاذا نان الخبير ممن جاوز سن الستين حلدت الملافاة التي تمنيع له يما لا يجاوز العرف بين مجموع ما كان يتفاضاه عند انتهاء الحلمة وبين المعاش المستحق له ، وفي جميع الأحبوال لا يجوز أن تجساوز الملافاة مجموع ما يتفاضاه رئيس الوحلة التي يلحق بها الخبير ء .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تفعي أن المكافأة المستحفه للخبير وفعا نهده المادة تحدد بالفرق بين ما كان يتعاضاه من مرتبسات وحوافز وملافت وبدلات وغيرها من الميزات المالية المقررة لوظيفته السابعة دون تمرقه في دلك بين راتب أو حافز أو بدل وبين المعاش المستحق له ، طالما أن ما كان يتعاضاه العامل من هذه الميزات ناتجا عن معارسته لوظيفته السابعة مرتبطا بها ويظروف العمل وأحواله ، وليس أمرا عرضيا لا يرتبط بالوظيفة ومهامها ارتباط تلازم ولا يتصل بادائها اتصال اعتياد ، وأن هذا التحديد يمتد ليشمل الراتب والعلاوات التي تم ضسمها والبدلات التي ترتبط بشخل الوظيفة والحوافز ومكافأة الجهسود غير العادية والمكافأة التمهيمية وذلك لارتباط هذا كله بمعارسة العامل لوظيفته السابقة حين العملاء بهامها ، ويستبعد من ذلك ما كان يتقاضاه من أجور عن العمل الاضافي وما يتقاضاه من مقابل لمصاريف فعلية مثل بدل الانتقال وذلك لعم ارتباطه بعام عمله الأصل ولاتصاله بأداء وظيفته على وجه الاعتياد و

وبتطبيق ما تقدم على حالة السديد / ٠٠٠٠٠٠٠ فان الكافأت التي كانت تصرف له عند انتها، خدمته من صندوق تحسين الخدمة وبعض المتروعات المنفذة على الباب الثالث لا تدخيل في مفهوم مجبوع ما كان يتقاضاه وذلك علم اتصالها بعمله الاصلى وذلك على التفصيل السابق و والحاصل أن مفهوم الأجر بوصفه وحدة قياس نعطى انها يستحق عن سنة مستقبله فانه يتمين تحديد مجبوع ما كان يتقاضاه ابجلة المبالغ التي سبق وأن كان يتقاضاها العامل خلال آخر سنة قبل انتهاء مقسومة على أشهر السنة كلها ، وبهذا يتحدد هذا المجموع على اساس موضوعي يتلافي ما قد يصادفه آخر شهر قبل انتهاء المخدمة عدم صرف حافز ما أو مكافأة معينة سبق وأن صرفت له عن أشهر سابقة خلال السنة ذاتها ، وغنى عن البيان أن المناصر التي تم حسابها كمنصر في تحديد جملة المرتبات والمكافأت التي كان يتقاضاها العامل لا يجوذ في تحديد جملة المرتبات والمكافات التي كان يتقاضاها العامل لا يجوذ

أن يتم منح العامل مقابلا يماثلها بعد التعاقد معه والا كان هذا تكرارا لصرفها رغم وحدة السبب \*

#### . لالسك

انتهت الجمعية المموميسة لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تحدد الكافاة المستحقة للمعروضة حالتهما في حدود الفرق بين مجموع ما كان يتقاضاه كل منهما عند انتهاء خدمته مستبعدا منه الأجور عن الأعمسال الإضافية ومقابل المصروفات الفعلية وبين المعاش المستحق

. . ر فتوی رقم ۱۹۹۰ فی ۱۹۹۸/۲/۸ جنسة ۱۹۹۸/۱۹۹۱ ملف رقم ۱۳۲۰/۱۸۸ ) د

### (NoV)

### جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩٦

جمارك \_ ضرائب ورسوم جمركية \_ اتفاق المونة الاقتصادية والفتية بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية -

المادتان ٥ ، ١٠١ من القانون المذكور ـ البند ( ٥ ) من الاتفاق المسار اليه ٠

المشرع وضع أصلا عاما في قانون الجعادك يقفى بغضوع جميع الواددات للفرائب الجعركية وغيرها من الفرائب الاضافية الاخرى المقردة على الواردات ما لمي يرد نسى لحاصي باعفائها وتعصل هذه الفرائب عند ورود البضاعة ـ الاستثناء الافراج مؤقتا عن البضائع دوز تحصيل الفرائب والرسوم المقردة وذلك بالشروط والاوضساع التي يحددها وزير الغزائة .

اتفاق المونة الاقتصادية والفئية المُسار اليه أعلى الوظفين من مواطنى الولايات المتحدة الامريكية وعائلاتهم سواء كانوا من موظفى حكومتها أو احدى وكالاتها أو أفراد أو موظفى احدى المؤسسات المامة أو المغاصة المُساقدة، مع حكومة جمهورية مصر العربية أو أحد في وكالاتها من كافة الفرائب المفروضة على عمليات شراء وتملك واستعمال أو التعرف في المستوات المعدة لاستعمالهم الشخصى وأعلى هؤلاء الموظفون وعائلاتهم من كافة الرسوم والتعريفات الجعركية والرسوم الأخرى المفروضة على استجاله وتصدير بالامتها الشخصى حائل ذلك حد تطبيق و

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ( ٥ ) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن ١ تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريف الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما سبتثنى بنص خاص ٠٠٠ وتحصل الضرائب الجمركية وغرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لهما • ولا يجوز الافراج عن أبة بضياعة قسل اتهام الإجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون ، • وتنص المادة (١٠١) من القانون ذاته على انه « يجوز الافراج مؤقتا عن البضائم دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحدها وزير الخزانة ، • كما استبان للجمعية العمومية أن البنــــ ( ٥ ) من أتفاق اللعونة الاقتصادية والفنية بين حكومتي جمهورية مصر العربيسة والولايات المتحدة الأم يكية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسينة ١٩٧٨ ينص على أنه « لضمان حصول شيعب جمهورية مصر العربية على أقصى قدر من فوائد المعونة القدمة بموجب هذه الاتفاقية :

 ( ب ) يعفى الموظفون من مواطنى الولايات المتحدة الأمريكية وعاثلاتهم سواء اكانوا :

١ ـ من موظفى حكومة الولايات المتجدة أو احدى وكالاتها أو الفراد متعاقدين مع حكومة جمهورية مصر السربية أو موظفى احدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة مع حكومة جمهورية مصر العربية أو احد في وكالاتها أو ١٠٠٠ من كافة ضراقب المنفل والضمان الاجتماعي المقررة لقوانين جمهورية مصر العربية وكذلك من كافة الضرائب المفروضة على عمليات شراء وتملك واستعمال أو التصوف في المنقولات الشخصية ( بها فيها السيارات المعدة لاستعمالهم الشخصى ويعفى هؤلاء الموظفون ( بها فيها السيارات المعدة لاستعمالهم الشخصى ويعفى هؤلاء الموظفون المغروضة عنى استيراد وتصدير الامتها الشخصية والمعدات والمؤرب بها فيها المشروبات والمدخان) التي تستورد لى جمهورية مصر المربية الاستعمالهم الشخصى ومن أي رسوم الحربية

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن المشرع وضع أصلا عاما في قانون الجمارك يقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرهما من الضرائب الاضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفائها وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة. واستثناء من ذلك أجاز المسرع الاغراج مؤقتا عن البضائم دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة ، وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة • وأن اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية الموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ وضع أسسا عامة للمعونة الاقتصادية والفنية المقدمة من حــكومة الولايآت المتحدة الامريكية الى جمهورية مصر العربية ، وأعفى الاتفاق الموظفين من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية وعائلاتهم سواء كانوا من موظفي حـــكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو احدى وكالاتها ، أو أفراد أو موظفي احدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة مع حكومة جمهورية مصر العربية أو احد في وكالاتها من كافة الضرائب المفروضة على عمليات شراء وتعلك واستعمال أو التصرف في المنقولات الشخصية بما فيها السيارات المعدة لاستعمالهم السخصى • كما أعفى الاتفاق المسار اليه هؤلاء الموظفون وعائلاتهم من كافة الرسوم والتعريفات الجمركية والرسوم الأخرى المفروضية على استبراد أو تصدير الأمتعة الشخصية والمعدات والمؤن بما في ذلك المأكولات والمشروبات واللخان التي تسبتورد الى مصر لاستعمالهم الشنخصي • ومن حيث أن النابت من الأوراق أن السيد / مارلى • ف • الأشيئة الخبير الأمريكي بمشروع التسويق التماوني للخضر والفاكهة التابع لوزارة الزراءة الزراءة الم باستيراد معدات واندوت منزلية مشمول البيان المجدر كي رقم ١٩٨١/٧٠٠٦ من الخارج لاستعماله الشخصي ، واقرت وزارة الزراعة أن الخبير يعمل في المشروع المشار اليه في اطار اتفاق المعونة الاقتصادية والهنيسة الموقع بين حكومتي – الولايات المتحدة الأمريكية ومصر الموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٤ لسنة المهريكية ومصر الموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٤ لسنة بالإعفاء من الضرائب والرسوم الجميركية الأمر الذي تغدو معه المطالبة المائلة عارية من صحيح سندها قانونا حرية بالرفض •

#### لالسك

انتهت الجمعية العيومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض مطالبة مصاحة الجمارك بالزام وزارة الزراعة أداء مبلخ ٢٠١٩٦٣ ( الفين وتسمة عشر جنبها وثلاثة وعشرين قرشا ) كضرائب ورسوم جمركية على مشمول البيسان الجركى رقم ١٩٨١/٢٠٠٦ الوارد من الخارج برسم السيد / مارلى • ف • لاشى الخبير الأمريكن بشروع التسويق التعاوني للخضر والفاكهة التابع لوزارة الزراعة •

ر فتوی رقم ۴۰۶ فی ۱۹۹۰/۰/۱۶ جلسة ۱۹۹۸/۱۹۹۸ ملف رقم ۳۰۱۲/۲/۳۲) .

# (104)

# جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩٦

ضرائب ورسوم جمركية •

قانون الجهارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ـ المادين ٥ ، ١٠ منه ـ الأصل خضوع جميع الواردات للفرائب الجعركية وغيرها من الفرائب الاضائية القررة على الواردات ـ الاعفاء لا يكون الا ينص ـ تطبيق -

استبان للجمعية العمومية لقدى الفتوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البغسائع التي تدخل أواضى الجمهورية لفرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الفرائب الأخرى ، وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ٠٠٠ وتحصل الفرائب الجمركية وغيرها من الفرائب للقواني والقرارات المنظة لها ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل للقواني والقرارات المنظة لها ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل على خلاف ذلك في القانون ١٠٠ وإن المادة (١٠١٠) من ذات المقانون تعفى من الفرائب الجمركية وغيرها من الفرائب والرسوم بقوانين خاصة تعفى من الفرائب الجمركية وغيرها من الفرائب والرسسوم بشرط الماينة ١٠٠ (١٣٠) الأشياء التي يصسعر باعقائها قرار من رئيس الماينة ١٠٠ (١٣٠) الأشياء التي يصسعر باعقائها قرار من رئيس الجورية ،

واستظهرت الجمعية العمومية ماتقدم أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الامضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها الا بنص صريع ، مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة · كما خول المشرع رئيس الجمهورية في البند ( ١٣٠ ) من المادة ( ١١٠ ) المشار اليها سلطة اعفاء الواردات من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها ·

ومن حيث أنه بستند من ذلك صدد قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٨١ ، بالتفويض من رئيس الجمهورية في مباشرة بعض اختصاصاته بمقتضى قراره ٤٤٦ لسنة ١٩٨٠ ، باعفاء السيارة محل المنازعة الماثلة شريطة إلا يتم التصرف فيهما ما لم تؤد عنها الضرائب والرسوم الجمركية ، وفقا لحالتها وقيمتها في تاريخ

التصرف وطبقا للتعريفة الجمركية السارية في هذا التاريخ • واذ ثبت من الأوراق أن مديرية الشئون الصحية بمحافظة أسوان قامت ببيع السيارة المسار اليها ، فمن ثم تلتزم بأن تؤدى الى مصلحة الجمارك الرسسوم الجمركية المقررة وفقا لقيمتها وحالتها في هذا التاريخ طبقا للتعريفة الجمركية السارية وقتلذ والمقررة بمبلغ 200 جنيها •

#### لالسك

انتهت الجمعية العمسومية لقسمى الفتسوى والتشريع الى الزام معافظة أسوان ( مديرية الشئون الصحية ) أداء مبلغ ٤٩٥٠ جنيها ( أربعة آلاف وتسعمائة وخمسين جنيها ) الى مصلحة الجمارك كرسوم جمركية مستحقة على سيارة ماركة دودج شاسيه رقم ١٣٥٤١١ .

( فتوی رقم ۳۰۰ فی ۱۹۹۲/۰/۱۶ جلسة ۱۹۹۲/۰/۸ ملف رقم ۳۳۰۹/۲/۳۲ ) ·

# (109)

# جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩٦

ادارة معلية \_ تنظيم وادارة المنشفيات والوحدات اللعقة بالمجالس العلية ٠

قراد دئيس الجمهورية دقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ بنسبان تنظيم وادارة المستشفيات المذكورة ـ اللائمة الأساسية للمستشفيات المذكورة المصادرة بقراد دئيس الوزراء والوزير المكنمي بالحكم المحل ووزير المسحة دقم ٣ ح لسنة ١٩٨٨ تحديد نطاق مجال اعمال كل منهما .

المادة الأول من قراد رئيس الوزراء والوزير المختص بالحسكم المحق ووزير المسحة والمدة ( • ) من اللائمة الملكورة كل منهما جاء مستويا بذاته منفردا بحكمه وموضوعه \_ حكم المادة الأول منعلق بتحديد السلطة المختصة بتعديل اسعاد العلاج واجود المغدمات في اقسام الملاج باج والنسبة التى يجوز لهيا مدا التعديل \_ المدة ( • ) تتعلق بالأجور الرزية التى يجوز للمستشفيات لمناد اليها تقاضيها في مقابل الفندمات الطبية التى تقديمها وبالترخيص لمجلس ادارة المستشعى في زيادتها عند التعاقد مع الهيئات والشركات بها لا يجاوز • × \_ لا مناص من تطبيق نص كل من المادتين في مجاله فيما نظهم وقرده بوصفه حكما فانونها آدرا \_ الر ذلك \_ تطبيق نص

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم وادارة المستشفيات والوحدات الملحقة بالمجالس المحلية نص في المادة ( ١ ) على أن « يكون للمستشفيات والوحدات الملحقة بالمجالس المحلية والتي يصدر بها قرار من وزير الادارة المحلية ووزير الصحة استقلال مالي واداري على النحو المبين بالمواد التالية ، ، وفي المادة (٢) على أن « ينظم العمل بالمستشفيات والوحدات المشار اليها بالمادة الأولى لائحة أساسية يصدر بها قرار من وزير الادارة المحلية ووزير الصحة يتضمن قواعد ادارتها والقواعد الغنية والمالية دون التقيد باللوائح والقواعد المالية وغيرها المنظمة للمصالح المكرمة ، ، وانه اعمالا لما تقدم صدرت اللائمة المذكورة بقرار رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص بالحكم المحلي ووزير الصحة رقم ٣ ح لسنة ١٩٨٨ الذي نص في المادة الأولى على أن « يعمل بأحكام اللاثحة الأساسية للمستشفيات والوحدات الطبية النابعة لوحدات الحكم المحل المرفقه ، ويجوز للمحافظ المختص بعد موافقة وزير الصحة تعديل أسعار العلاج وأجور الخدمات الواردة بهذه اللائحة زيادة أو نقصا في حدود ١٠٪ ، وتضمنت اللائحة النص في المادة ( ٥ ) على أنه « للمستشفيات التامة للعكم المحلى والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصبحة أن تتقاضى أجور! رمزية نظير الخدمات الطبية التى تقدمها طبقاً للقواعد الواردة في هذه اللائحة والملاحق المرفقة بها · ولمجلس الادارة زيادة هده الإجور عند التماقد مم الشركات والهيئات بما لا يجاوز ·٥٠ · · · ·

وان قرار وزير الصحة ووزير الادارة المحلية رقم ٢٤٨ سسمة ١٩٩١ نص في المادة (١) على أن يفوض السسادة المحافظون كل في دائرة اختصاصه في تعديل أسعار العلاج في أقسام العلاج بأجر وأجور المخلمات الواردة في الملحق رقم (٣) المرفق باللائحة الاساسيسة للمستشفيات والوحدات الطبية التابعة لوحدات الحكم المحلى المسادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص بالحكم المحلى ووزير الصحة رقم ٣ م لسنة ١٩٨٨ ٠٠٠ ٠٠

ومن حيث أنه يبين من مطالعة هذه الأحكام أن استظهار وجه الرأى في الموضوع الماثل منوط بتجديد نطاق أعبال كل من نص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص بالحكم المحلى ووزير الصحة وقم ٣ ح لسنة ١٩٨٨ باصدار اللائحة المشار اليها ، والمادة (٥) من مواد اللائحة المذكورة ٠

ومن حيث أن كلا من نصى المادتين سالفتى الذكر جاء مستويا بذاته منفردا بحكيه وموضوعه سواء بالنسبة إلى حكم المادة الأولى وهو متعلق متحديد السلطة المختصة بتعديل أسعار العلاج وأجدر الخدمات في أقسام العلاج بأجر والنسبة التي يجزز فيها هذا التعديل ، خاصة وقد وردت العلاج بأجر بأسنان أسعار اللائحة والتي لم يرد ضمن ملاحقها سوى الملحق رقم (٣) بشأن أسعار العلاج في أقسام العلاج بأجر ، أو بالنسبة الم حكم المادة (٥) وهو متعلق بالأجر رالم وزية التي يجوز للمستشفيات الشار اليها تقاضيها في مقابل الخدمات الطبية التي تقدمها ، وبالترخيص لمجلس ادارة المستشفيات والشركات بالا بجاوز ٥٠٪ ، وقد وردت هذه المادة ضمن أحكام اللائحة آنفت البان تحت عنوان « القواعد المنظمة للعلاج بأجر ومزى بالمستشفيات » •

ومن ثم فانه لا مناص من تطبيق نص كل من المادتين في مجاله فيما نظمه وقرره بوصفة حكما قانونيا آمراً ، وحينئذ يبرز أثر قرار وزير الصحة ووزير الادارة المحلية رقسم ٢٤٨ لسنة ١٩٩١ في اطلاق سلطة المحافظ المختص في تعديل أسسعار الصلاح وأجور الخدمات في أقسام الملاج بأجر من قيدي موافقة وزير الصحة على التمديل أو تقييد التصديل بنسبة ١٠٪ سيالفة البيان ، وتبقى رخصة مجلس ادارة

المستشغى فى زيادة الأجور الرمزية التى تتقاضاها المستشفى فى مقابل المخدمات الطبية وذلك عند التعاقد مع البيئات والشركات وبما لا يجاوز ••× •

# لالسك

- انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :
- للمحافظ المختص زيادة اسعار العلاج وأجور الخدمات في أقسام العلاج بأجر طبقا للتعديل الصسادر بقرار وزير الصحة ووزير الادارة المحلية رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٩١ .
- حـ قصر مبلطة المستشفيات المتعاقدة مع الهيئة العامة للتأمين الصحى
   في زيادة الأجور بما لا يجاوز ٥٠٪ على الأجور الرمزية للخدمات الطبية ٠
  - ( فتوی رقم ۳۹۱ فی ۳۹۲/۲/۲ جلسة ۸/۰/۱۹۹۲ ملف رقم ۳۹۱/۸/۸ ) ·

### (17.)

### جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩٦

جامعات ـ اعضا، هيئة التدريس ـ ريادة علمية ٠

قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ ولائعته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ ٠

الشرع ناط بعجلس الكلية نشكيل لجان فنية من اعضاء هيئة العدريس لبعث المؤضوعات التي تعلق البها الشرع المؤضوعات التي تعلق البها الشرع رسم سياسة علمية للمثلاب لتوجيههم وحل مشاكلهم العلمية \_ تقسيم طلاب كل فرقة الله مجوعات لكل منها والله من اعضاء هيئة التعدريس على أن يعاونه أحد المدسين الساعدين أو المعدن -

مهمة الريادة يضطلع بها عضو هيئة التدريس بها له من خبرة علمية سابقة ـ انحصار الماونة في هذا المجال على المدرسين المساعدين أو المهدين باعتبارهم النواة التي ستتكون منها هيئة التدريس مستقبل لا يجوز فباس مدرسي اللغات على المدرسين المساعدين والمهدين لاختلاف وضمهم العلمي لتباين التنظيم النانوني للطائفتين ـ مدرسو اللغات يعتبرون من الماملين المدنين بالدولة وتعلق على خلاف الماملين المدنين بالدولة على خلاف المدرس والمهدين الذين تطبق علىهم احكام قانون تنظيم الجامعات ـ الر ذلك ـ تطبيق ٠ المدرسي والمهدين الذين تطبق على خلاف

تبين للجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة ٢٧ مل اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يسكل مجلس الكلية من بين أعضائه ومن غيرهم من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين لجانا فنية لبحث الموضوعات التى تدخل اختصاصك وعلى من ذات اللائحة على أن تتولى لجان شئون الطلاب ٢٠٠٠ كما تنص المادة ٨٨ الآتية ١٠٠ تنظيم سياسة علمية للطلاب بحيث يكون لكل مجموعة من طلاب الفرقة الدراسية بالقسم أو الكلية أو المعهد رائد من أعضاء هيئة التدريس يعاونه مدرس مساعد أو معيد ، يقوم بالالتقاء دوريا بطلاب معموعته للرقوف على مشاكلهم العلمية وتوجيههم والعمل على حلها بعمونة ادارة الكلمة وأساتذتها ، •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقسم أن المشرع ناط بمجلس الكلمة تشكيل لجان فنية من بن أعضاء هيئة التدريس لبحث الوضوعات

التي بدخل في اختصاصه ومنها لجنة شئون الطلاب والتي عهد البهب المسرع رسم سياسة علمية للطلاب لتوجيههم وحل مشاكلهــــم العلميــة ، وتمدينا لهذه اللجان من أداء مهامها فضى بأن يقسم طلاب كل فرقة الى مجموعات لكل منها رائد من أعضاء هيئة التدريس يقوم بالالتقاء دوريا بمجموعته للوقوف على مشاكلها الدراسية والعمل على حلها وذلك بما له من خبرة دى هدا المجال بوصفه عضو هيئة التدريس وعلى اعتبار أن مهاسه تنعصر في حل المسائل العلمية وذلك وفقا للنصوص السابقة على أن يعاونه أحد المدرسين الساعدين أو المعيدين ، والحاصل أن مهمة الريادة العدية أنما يضطلع بها عضو هيئه التدريس بما له من خبرة علمية سابقة على أن تنحصر المعاونة في هذا المجال على المدرسيين السياعدين أو المعيدين باعتبارهم النواة التي ستتكون منها هيئة التدريس مستقبلا وحتى يكتسبو الخبرة الكافية من خلال معاونتهم لعضو هيئة التدريس وليكونوا مستعدين لتحمل اعباء هذه المهام مستقبلا ، ولا يجوز قياس السادة مدرسي اللغات على المدرسين المساعدين والمعيدين لاختلاف وضعهم العلمي لتباين التنظيم القانوني للطائفتين ، فمدرسي اللغات والتي أجازت المادة ١٢٦ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تعمينهم تبعا للحاجة انما يعتبروا من العاملين المدنيين بالدولة يسرى في شأنهم نظام الماملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في حير أن المدرسين المساعدين والمعبدين أنما يعتبروا نواة أعضاء هبئة التدريس تسرى في حقهم النصوص الواردة في قانون تنظيم الجامعات وعلى هذا فان قصر اسناد المعاونة في عملية الريادة العلمية عليهم انما قصيد به توفير الخبرة اللازمة لهم للقيام بمهام الريادة مستقبلا وعلى اعتبار أن وضعبم القانوني يتبح له مفرص الترقى للدخول ضمن أعضماء هيئة التدريس باعتبارهم القدوة لهم ٠ وعلى هذا فانه لا يجوز استناد الريادة العلمية أو العاونة ضها للسادة مدرسي اللغات العاملين بجامعة القاهرة وذلك للأسماب السابية ، إلا أنه بالنسبة لما تم صرفه من مقابل نظير الإضطلاع بهذه المهمة ويغض النظر عن عدم قانونية قرار استادها لهم فانه لا يحوز استر داده وذلك باعتباره تعويضا عما بدلوه من جهود .

### لالسك

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز اسناد عملية الريادة العلمية أو الماونة فيها لمدرسى اللغات العاملين بجامعة القاهرة وذلك على التفصيل السابق •

( فتوی رقم ٤٠٧ في ١٩٩٦/٦/٤ جلسة ١٩٩٦/٤/١٧ ملف رقم ١٩٣٢/٤/٨٦ ) -

# (171)

### جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩٦

جادعات \_ جامعة الأزهر \_ رسائل علمبة ٠

قانون ١٠٣ كسنة ١٩٦١ بشأن اعادت تنظيم الازهر ــ قرار رئيس الجمهورية رفم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيارية للقانون المذكور -

المشرع بفتضى المادتين ٧٦ ، ٩٩ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦١ اختص اللائعة التغيدية للقانون بتفسيل الدرجات العلمية التي تضخيها جامعة الازهر وشروط الحصول عليها ومن نم يعتد بالاحكام الواردة باللائحة في هذا الشان ـ المادة ٢٦٥ من اظلائحة تقضى بالرخيس لمجلس الكلية بالابقاء على تسجيل الرسائل المخاصة بدرجتى التخصيص والعالمية للمدة التي يشرط في هوء تقدير الاستاذ المترك على الرسائة .

المادة ٢٠٠٩ من اللائعة والمتعلقة بأجازة وقف فيد الطلاب لمدد سنة دراسية حال تقدمهم بأعدار مقبولة تمنعهم من الانتظام بالدراسة تغتمر في حكمها على طلاب الأجازة العالية اكر ذلك ــ تطبيق -

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريس ان القاون رقم ١٠٣ بسنة ١٩٦١ بشان اعادة تنظيم الازهر والهيئات التى يشملها ينص فى المادة (٧٦) على أن « تبين اللائحة التنفيذية تفصيل الدرجات العلمية والاجازات التى تمنحها جامعة الازهر والشروط اللازمة للحصول على كل منها ٠٠٠٠ ، وفى المادة (٩٩) على أن « تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المسائل الآتية وغيرها مما وردت الاشسارة اليه في هذا القانون ٧ - · · · ٩ - الدرجات العلمية والشهادات التى تمنحها الجامعة وشروط كل منها ، وأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لمسنة الجامعة التنفيذية للقانون الذكور ينص فى المادة (١٩٢) على أن - تصدر كل كلية أو معهد لائحة داخلية بقرار من شيخ الازهر بنا على اقتراح مجلس الكلية أو المعهد وموافقة مجلس الجامعة والمجلس على القرارة وتتضمن هذه اللائحة الموضوعات الآتية :

(1) . . . . . (ب) تحديد شعب التخصيص واقسيها الدراسات وفروع الدرجات العلمية والشروط التقصيلية لكل منها وينص في المادة (٢٠٩) على أن ويجب على الطالب متابعة الدروس والاشتراك في التعرينات العملية ، . . . . ويجرز لجلس الكليسة أن

يوقف قيد الطالب لمدة سنة دراسبية او اكثر اذا تقدم بعذر مقبول يمتعبه من الانتظام في الدراسة ،

وينص في المادة (٢٢٥) على ان « تحدد اللوائع الداخلية للكليات اجراءات ـ تسجيل الرسائل الخاصة بدرجتى التخصص والعالمية والمدة التي يسقط التسجيل بعدها ، الا اذا راى مجلس الكلية االبقاء على التسجيل لدة اخرى يحددها بناء على تقرير الأستاذ المشرف ٠٠٠ ، ٠

واستظهرت الجمعية العمومية اقسمى الفترى والتشريع أن المشرع بعقتضى المادترن ٧ ، ٩٩ المشار اليهما اختص اللائحة التنفيذية للتانون ١٠٣ اسنة ١٩٦١ بتفصيل الدرجات العلمية التى تعنجها جامعة الأزهر وشروط الحصول عليها ، ومن ثم يعتد بالاحكام الواردة بالملائحة في هذا الشان ، ومن بين هذه الأحكام ما تقضى به المادة (٢٢٥) من الترخيص لمجلس الكلية بالابقاء على التسجيل للرسائل الخاصة بدرجتى التخصص والعالمية للمدة التى يقدرها في ضوء تقدير الأستان المشرف على الرسالة .

كما استظهرت الجمعية العمرمية لقسمى الفتوى والتشريع من المادة (٢٠٩) من اللائحة المشار اليها – المتعلقة باجازة وقف قيد الطلاب لمدة سنة دراسية حال – تقدمهم باعدار مقبصلة تمنعهم من الانتظام بالدراسة – انه حسب موضعه في سياق نصوص اللائحة اذا وردت تحت البند ثانيا وعنوائية ، خاصة والامتحان ، يقتصر في حكمه على طلاب – الاجازة العالية ، خاصة وان المواد السابقة لهذا النص والتالية له تحت ذات العنوان اقاطعة الدلالة في اقتصار احكامه على مؤلاء الطلاب درن سواهم ، سيما وان المعرع أفرد عنوانا آخر في البند ثالثا للدراسات العليا وردت تحته المادة (٢٢٥) أنف البيان ، وعدة مواد اخرى تناولت بالتفصيل الدرجات التي تندرج ضمن الدراسات العليا وهي الدبلومات والتفصص والعالمية ومواعيد القيد بها وهدته ، وجواز مده بقرار من مجلس الكلية حسيما سلف بيانه ، وظاهر وجواز منه البيان ، وهو ما يخلص منه أن الحكم الوارد بالمادة (٢٠٩) أنف البيان ، وهو ما يخلص منه أن الحكم الوارد بالمادة وقف القيد الوارد بنص بوقف قيد الطلاب لا يصدق على مدد تسجل الزسائل .

# 

انتهت الجمعيدة العمرميسة لقسسمى الفتوى والتشريع الي

١ حيجوز طبقا للمادة (٢٢٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم
 ١.٢ لسنة ١٩٦١ الابتاء على تسجيل الرسائل الخاصــة بدرجــنى
 التخصـون العالمة بعد انتهاء مدته لمدة أو لمدد يقدرها مجلس الكليــة ٠

(۲) الصحكم الرارد في المادة (۲۰۹) من الملائحة المشار اليها بوقف.
 قيد الطلاب لا يصدق على مدد تسجيل الرسائل .

ر فتوی رقم ٤١٧ في ١٩٩٦/٦/٩ جلسة ٨/٥/١٩٩٦ ملف رقم ١٩٩٨/٥/٧ ) ·

# (177)

#### جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩٦

هبئات عامة \_ هيئة قناة السويس \_ علاوات خاصة \_ اصحاب الماشات العسكرية العاملان بالهيئة كنفية معاملتهم ماليا فيها يتعلق بالعلاوات الخاصة -

حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٣ لسنة ١٦ قضائية بعدم دستورية ما تضينته الفقرة الأولى من المادة ٩٠ من قانون التقاعد واتنامين للقوات المسلحة المسلحة المسلحة المسلحة المسلحة المادر بالمان الفناطيين به ومرتبا بهم الره ـ (وال ما عساء ان يكون مانعا بين صاحب المعاش المسكري الذي يعين بعد احالته للتقاعد بلى جهة من جهات الدولة وحقة في الجمع بين معاشمه المسكري وراتبه المستحق له عن علمه بالدولة وحقة في الجمع بين معاشمه المسكري وراتبه المستحق له عن

العلاوة الخاصة المقررة بالمادة الثالثة من القانون رقم ١٠٠١ لسنة ١٩٨٧ ـ حظر الجمع بينها ربين الزيادة المفروة في المعاش اعبادا من ١٩٨٧/٧/١ .

النائون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٣ بفيم هذه العلاوة .. العجز، الذي يفيم هو الغرق يين فيه العلاوه المذكورة والزيادة المقررة في الماش العسكري في حالة زيادة العلاوة على الزيادة في المعاش .. تطبيق -

تبين للجمعية العمومية لقسسمى الفتسوى وانتشريم أن المحكمة الدستورية العليا قضت بتاريخ ١٩٩٥/٢/٤ في الدعوة رقم ٢ لمدة ١٦ القضائية بعدم دستورية ما نفسمنته الفقسرة الاولى مسن المادة ٩٩ من قانون التقاعد والتأمين للقوات المسلمة الصادر بالقانون رتم ٨٠ لسنة ١٩٩٥ من حظسر الجسم بين المساس المخاطبين به ومرتباتهم ، وعلى هذا غانه بصدور هذا الحكم زال ما عساه أن يكون مانعا بين صاحب المعاش العسكرى الذي يعين بعد احالته للتقاعد باي جهة من جهات الدولة وحقه في الجمع بين معاشه العسكرى وراتب المستحق له عن عمله في الدولة ، وعلى هذا فانه بصدور حكم المحكمة الدستورية العليا يغدو اصحاب الحالة المعروضة اصحاب معاشات مسكرية غير موقوفة الصرف ويجمعون بينها وبين ما عساه أن يكسون مستحقا لهم بن راتب في الجهة التي يعملون بها .

ولاحظت الجمعية العمومية أن المادة الثالثة من القانون رقم ١٠١ السنة ١٩٨٧ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العسام تنص على أن « لا يجوز الجمع بين العلاوة الخاصة المنصوص عليها في هذا المتانون وبين الزيادة ألتى تقسررت في المعساشي اعتبسارا من أول يوليو سسنة ١٩٨٧ ، فاذا زادت قبمة العلارة عن الزيادة في المعساشي ادى التي العامل الفرق بينهما من الجهة التي يعمل بها ، ،

واسنظهرت الجمعية المعمومية مما تقدم أن المشرع بعد أن قرر علاو خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام الموجردين بالخدمة وقت العمل باحكام هذا القانون أو الذين سيعينوا مستقبلا حظر الجمع بين هذه العلاوة وبين الزيادة التي تقررت في المعاش اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ فاذا زادت قيمة العلاوة عن الزيادة في المعاش أدى الى العامل الفرق بينهما من الجهة التي يعمل بها ، وعلى هذا فانه أذا ما قضى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٢ بضم هذه العلاوة المتررة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ الى رأتب العامل فان الجزء الذي سيضم للعامل ها الفرق بين قيمة العلاوة الخاصة رالزيادة التي تقررت في معاشه العسكرى ، وذلك في حالة زيادة هذه العلاوة على الزيادة في المعاش .

وعلى هذا فان اصحاب المعاشات المسكرية المينين بهيئة فناة السريس ينحصر حقهم في ضم الفرق بين العلاوة المقررة بالقانون رقم ١٠٠١ لسنة ١٩٨٧ والزيادة التي تقررت لمعاشاتهم المسكرية – وذلك اذا كانت قيمة هذه العلوة تزيد على الزيادة التي لحقت بمعاشاتهم – وذلك تطبيقا لما قضت به المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٨٧٠

#### 

انتهت الجمعيــة العمرميــة نقســمى الفتـوى والتثريع الى احقية أصحاب المعاشات العسكرية العاملين بهيئة قناة السريس فى ضم العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ١٠١١ لسنة ١٩٨٧ الى الراتب الأساسى وذلك وفقا للضوابط الراردة بالمادة ٢ من القانون المشار اليه ٠

( فتوی رقم ۲۹ فی ۱۹۹۲/۲/۱۸ جلسة ۱۹۹۲/۵/۸۹ ملف رقم ۱۳۱۳/٤/۸۱ ) ·

# (177)

# جلسة ۲۲ من مايو سنة ۱۹۹٦

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى واختشريع ــ مناط الخصومة ــ افتقار هذا المناطــ غظ -

مناط الخصومة المطروحة على الجمعية العمودية لقسمى الفتوى والتشريع فيام النزاع الذي هو جوهرها واستدراره بين طرفيها \_ طرح الخصومة مفتقرة اياه يجعلها غير مقبولة \_ افتقارها هذا المناط اثناء نظر انعصومة يجعلها غير ذات موضوع \_ تنيجة ذلك حفظ الموضوع ٠

استعرضت الجمعية العمومية ما جرى به أمناؤها من أن مناط الخصومة قيام النزاع الذي هو جوهرها واستمراره بين طرفيها ، مان هي طرحت منتقرة أياه كانت في الأصل غير متبولة ، وأن هي أقيمت متوافرة عنيه ثم امتقدته خلال نظرها أصبحت غير ذات موضوع وتمين حفظ الموضوع لاستغلاق باب المنازعة في شانه .

وخلصت الجمعية معا تقدم الى انه لما كان الثابت من الأوراق انه تم رفع الحجز على حسابات هيئة كهرباء مصر لدى البنوك قد تم في ١٩٩٣/١١/٢٢ بناء على طلب مديرية تموين القاهرة اى بعد طرح مرضوع المنازعة على الجمعية العمومية بموجب كتاب الهيئة المنسار اليه الأمر الذى تضحى معه المنازعة غير ذات موضوع معا يتعين معه حفظ الوضوع لاستغلاق باب المنازعة في شائه

#### 

انتهت الجمعيسة العمرهيسة لمسسمي الفتسوى والتشريسع الى حفظ الموضوع لاستغلاق باب المنازعة في شائه ،

فتوى رقم ٣٨٩ في ١/٦/٦/١٦ جلسة ٢٢/٥/١٩٩٦ ملف رقم ٣٤/٢/٣٢ ) -

# (172)

# جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٩٦

الجدمية العمومية لقسمي الفتوي والنشريع - اختصاص - طلب عرض النزاع - صفة ٠

اختصاص الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشا بن الوزارات أو بين المسابح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات العامة أو بين من استعبال السعوى كوسيلة لحماية العقوق وفض المنازعات ـ وجوب تقديم طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية من صاحب السعة في طبي من يدخل الجهة الموجه اليها فانونا . تطبيق .

رمقاد ما تقدم أن المشرع قرر أصلا عاما من مقتضاه اختصاص الجمعية الموومية لقسمى الفتوى والتشريع — دون غيرها — بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ، واختصاص الجمعية العبومية في هذا الشأن هو بديل عسن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وغض المنازعات وقد حدد القاون وسائل اتصالها بالمنازعات التي تعرض عليها ومن ذلك أن يقدم

طلب عرض النزاع على الجمعية الععومية مباشرة من صاحب الصفة في التقاضي طبقا للقانون وان يرجهه الى من يعتل الجهة الموجه اليها قانونا - ذلك أن الصفة شرط لقبول الدعرة أو بديلها من وسائل حماية الحقوق -

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن طلب عرض النزاع المائل لم يقدم من رئيس الوحدة المحلية لمركز ومدينة أبو كبير صاحب الصفة في التقاضي قانونا عنها فمن ثم يتمين عدم قبوله .

#### لذلــــك

انتهت الجمعيــة العمرميــة لقسـمي الفتـوى والتشريـم الى عدم قبول طلب النزاع الماثل ·

فتوی رقم ۳۹۰ فی ۱/۹/۳/۱۸ جلسة ۱۹۹۲/٥/۲۲ ملف رقم ۳۹۰/۲/۳۲ ) ٠

#### (170)

### جلســة ۲۲ من مايو سنة ١٩٩٦

تامينات اجتماعية ـ اتفاق المونة الالتصادية والفنية بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الامريكية الموافق عليه بغرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ ـ اعفارات ·

الانفاق المُسار اليه وضع اسسا عامة للعمونة الاقتصادية والفئية المقدمة من حكومة الولايات المُستحدة الأبريكية الى جمهورية عمر العربية ـ اعلى الانفاق الأفراد من مواطئي الولايات المُستحدة الأبريكية المتافدين مع حكومة جمهورية عمر العربية الموجودين بها للقيام بأعمال تتعلق بموضوع الانفاقية من كادة ضرائب الدخل والضمان الاجتماعي المقردة ونفا للفوانين المُطبقة في جمهورية عمر المربية .

اتفاق المتحة المؤرخ بين الدولتين في ٢٩ من اغسطس سنة ١٩٧٩ الذي تعمل من خلاله الوكالة الأمريكية للتنبية الدولية لشروع التوسع في نظام الصرف الصحى بالاسكندرية اكد الاعفاء السابق ـ اثر ذلك ـ لا يجوز للهيئة القومية للتامينات الإجتماعية تصميل استراكات النامين الاجتماعي عن المكون الأجنبي في المقد المبرم تنفيذا لأحكام الاتفاق المار، اله ـ تطليق .

 ٣ ــ افراد متعاقدين مسع حكومة الولايات المتحدة الامريكيسة او مبولين منها او يعملون لدى احدى المؤسسات العسامة او الخاصسة المتعاقدة مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية او المبولة منها او مسن احدى وكالاتها والموجودين فى مصر بقصد القيام باعبال تنعلق بهذه الاتفاقيه من كافة ضرائب الدخل والضمان الاجتماعى المقررة وفقا لمقوانين جمهورية مصر العربية ٠٠٠ ،

كما تبين للجمعية العمومية من انفاق المنحة المؤرخ ٢٩ من اغسطس سنة ١٩٧٩ بين جمهررية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل من خلال الركالة الأمريكية للتنمية الدولية لمشروع التوسع في نظام الصرف الصحف بالاسكندرية تضمن في بنده الخمامس ان المدفوعات التي يتم سدادها بهعرفة وزارة الاسكان والمرافق العامة والمتعمير والمجتمعات الجديدة ، الهيشة العصامة للصرف الصدى بالاسكندرية للفرائب والتعريفات والجبايات الاخرى .

( ) وبمراعاة انه اذا لم يعند الاعفاء من الضرائب أو الرسسوم أو التعريفات الجمركية أو غيرها من المبالغ التى تجبيها الحكرمة متى كان سهلا التعرف عليها ( بما في ذلك مستحقات التأمينات الاجتماعية ) والمفروضة بمقتضى القوانين السسارية في جمهورية مصر العربيسة يمتد الى الجوانب الآتية :

١ \_ أي مقارل يتم تمويله بمرجب المنحة ١

٢ ــ اى عاملين يتبعون مثل هذا المقساول ٠٠٠ » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية الموقع بين حكرمتى جمهورية مصر العربية والولايات المنحدة الأمريكية الموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم 604 لسسنة ١٩٧٨ وضع اسسا عامة للمعونة الاقتصادية والفنية المتدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى جمهورية مصر العربية ، واعفى هذا الاتفاق الأفراد من مواطنى الولايات المتحدة الأمريكية المتعاقدين مع حكرمة جمهورية مصر العربية الموجودين بها للقيام بأعمال تتعلق بموضوع الاتفاقية من كانة ضرائب الدخل والضمان الاجتماعي المقررة وفقا للقوانين المطبقة في جمهورية مصر العربية واكد هذا الاعفاء اتفاق المنصف سنة ١٩٧٩ بين الدولتين ٠

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن الهيئة العامة لملصرف الصحى بالاسكندرية أبرمت مع شركة فركون للانشاءات العقد رقم (٢) لتطرير محطنى النتية الشرقية والغربية بها ، وذلك في اطار أنساق المعونة الانتصادية والفنية أنف البيان الذى أعنى الانراد والمغاولين بن بواطنى الولايات المتحدة الابريكية المبولين بن المنحه والموجودين في مصر بقصد التيام بأعبال تتعلق بموضوع الانتاقية بن كله الفرائب على الدخسل والفسان الاجتهاعي المقررة وفقا المتوانين المطبقة في جمهوريسة بصر المعربية . وأكد ذلك اتفاق المنحة الموسع بين حسكوبتي الدولتين في الاجتماعية تحصيل اشتراكات المتامين الاجتماعي عن المكون الاجبعي في الاجتماعية تحصيل اشتراكات التامين الاجتماعي عن المكون الاجبعي في للنشاء المبرية بين المعربة فركون المناهاء المناهاء المناهاء المناهاء بأدائها ينابة عن المقاول الأمريكي وفقال المبرية الاجتماعية برد هذه المستدقات اعبالا للمادتين المدينة المهادتين المهادتين المهادة بن

#### لذلكك

انتهت الجمعيسة العمرميسة لقسسمي الفتسوى والتشريس الى الزام الهيئة التومية للتأمينات الاجتماعية برد مبلغ ١١٣٨٢٠٨٨ جنيها (مائة وثلاثة عشر الفا وثمانمائة وعشرين جنيها وثمانيسة وثمانيم قرشما ) قيمة الرصيد الدائن المستحق للهيئة العامة للصرف المسحى بالاسكندرية .

( فتوی رقم ۶۰۹ فی ۲/۲/۲۹۳۱ جلسة ۲۲/۵/۲۹۳۲ ملف رقم ۲۰۹۱/۲/۳۲ ) .

#### حلسة ۲۲ من مايو سنة ۱۹۹٦

ضرببة - ضريبة عامة على البيعات •

مفهوم السام والخدمات الخاضعة للفريية ـ المشرع وضع تنظيما شاملا للفريية على المبينة على المبينة على المبينة الله المبينة الفريية المبينة المبي

تعريف السلمة \_ كل منتج صناعي سوا، كان معليا أو مستوردا \_ المنتج الصناعي \_ كل شخص يمارس عملية تصنيح سوا، كان الشيخص طبيعيا أو معنويا وســـوا، كانت المهارسة اعتبادية أو عرضية وسوا، كانت تتم نصفة رئيسية أو تبعية ،

الهيئة القومية لسكك حديد مصر \_ مهامها \_ ورش ومطابح الهيئة تقوم بامدادنا بالمنتجات الالازمة لتجهيز الطفارات واعدادا اللمول على شبكات السكك العديدية على مستوى السولة فضلا عن صيائتها والمساهمة في تطويرها \_ هذه الانتجات لا تخضع للضربية المامة على المبيعات لافها ليست محلا للبيع أو التداول أو الانجار \_ من جانب ألهيئة \_ الفائض من صده المنتجات عن حاجة الهيئة يخضم للشربية .

تمسساريج السنفر المجانية للعاملين بالهيئة المقررة بقرار وزير المواد الات رهم ١٧ السنة ١٨٦٠ لادا، ماموريات مصاحبة ١٢الشيش على مرافق الهيئة ومعداتها وشبكاتها المختلفة المنتشرة في ديوع الدولة والاستثباق من سلامتها وصلاحيتها وثغانتها لسير الأطارات بالنظام وامان عدم خضوع هذه التصاريح المحالية للفريية اذ أن الفرض منها ادا، خدمة مصلحية للهيئة وليست خدمة فرداد للغير او محلا للبيع للحضوع التصاريح المجانية لقير العاملين بالهيئة لهده الفرية لد تطبيق -

تبين للجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على أن « يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالالفاظ والعبارات الآتبة التعريفات الموضحة قرين كل منها :

الكلف : الشخص الطبيعى أو المعنوى المكلف بتحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة سواء كان منتجا صناعيا أو تاجرا أو مؤديا لخدمة خاضعة للضريبة بلغت مبيعاته حد التسجيل المنصوص عليه في هـذا انتانون ، وكذلك كل مستورد لسلعة أو خدمة خاضعة للضريبة بغرض الاتجار مهما كان حجم معاملاته .

السلعة : كل منتج صناعي سواء كان محليا او مستوردا . الخدمة : كل خدمة واردة بالجدول رقم ( ٢ ) المرافق .

البيع : هو انتقال ملكية السلعة او اداء الخدمة من البائع ولو كان مستوردا الى المشترى .

المنتج الصناعى : كل شخص طبيعى او معنوى يمارس بصورة اعتيادية او عرضية وبصفة رئيسية او تبعية اية عبلية تصنيع .

مورد الخدمة : كل شخص طبيعى او معنوى يقوم بتوريد او اداء ذدمة خاضعة للضريبة » .

وتنص المادة ( ٢ ) على أن « تفرض الضريبة العامة على البيعات على السلع المسنعة المحلية والمستوردة الا ما استثنى بنص خاص وتغرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم ( ٢ ) المرافق لهذا التانون » .

وننص المادة ( ٦ ) على ان « نستحق الضريبة بتحقق واتمة بيسع السلمة او اداء الخدمة بمعرفة المكلفين وفقا لأحكام هذا القانسون . ويعتبر في حكم البيع قيام المكف باستعمال السلمة أو الاستفادة بسن الخدمة في اغراض خاصة أو شخصية أو التصرف فيها باى من التصرفات القانونية .

وننص المادة ( ۱۸ ) من ذات القانون على أنه « على كل منتسج صناعى بلغ أو جاوز اجمالى قيمة مبيعاته من السلع الصناعية المنتجسة محليا الخاضعة الضريبة والمعناة منها خلال الاننى عشر شهرا السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون }ه الف جنيه ، وكذلك كل مورد الخدسة الخاضعة للضريبة وبقا لاحكام هذا القانون أذا بلغ أو جاوز المقابل الذى حصل عليه نظير الخدمات التى قدمها في خلال تلك المدة هذا المبلغ ، لهذا الغرض وذلك خلال المدة التى يحدها الوزير » .

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة ( } ) من اللائحة التنفيذيسة لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بقرار وزير المالية رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ تنص على أن " يراعى في تطبيق احكام المواد ( } ) و ( ٥ ) و ( 7 ) من القانون ما يلى : ..... ٣ — لا يعتبر استعمالا للسلمسة في أغراض خاصة أو شخصية انتثال السلمة المصنعة من مرحلة انتاج الخرى بين خطوط الانتاج داخل المصنعة من مرحلة انتاج الحرى بين خطوط الانتاج داخل المصنع وخارجه ٣ .

ومفاد ما تقدم أن المشرع في قانون الضريبة العامة على البيعات المسادر بالقانون رقم 11 لسنة 1991 وضع تنظيما شباملا للضريبة العامة على المبيعات عين بمنتضاه السلع والخدمات الخاضعة للضريبة فاخضع السلع المحلية والمستوردة والخدمات التى أورد بيانها بالجدول الرافق للقانون لهذه الضربية بحيث تستحق الضريبة بتحقق واقعة بيع السلمة او اداء الخدمة بمعرفة المكلفين بتحصيلها وتوريدها . اما بالنسبة للسلم المستوردة فجعل استحقاق تلك الضريبة منوطا بتحقق الواقعة المنشئسة للضريبة الجمركية . والزم المشرع كل شخص طبيعي أو معنوى يقوم باستيراد سلع صناعية أو خدمات من الخارج خاضعة للضريبة بتحصيلها وتوريدها لمصلحة الضرائب على المبيعات متى كان استيراده لها بغرض الاتحار نيها أيا كان حجم معاملاته . كما أوجب على كل منتج صناعي بلغ اجمالي مبيعاته من السلع المنتجة محليا أو مورد الخدمة الخاضعة للضريبة ، الحد المقرر للتسجيل أن يتقدم الى مصلحة الضرائب على المبيعات بطلب تسجيل اسمه وبياناته بغية حصر السلع والخدمات المبيعة والرقابة على تحصيل الضريبة المقررة وتوريدها . وأورد المشرع تعريفا لنسلمة بانها كل منتج صناعي سواء كان محليا أو مستوردا ، والمنتسج الصناعي هو كل شخص يمارس عملية تصنيع سواء كان الشخص طبيعياً أو معنويا وسواء كانت المهارسة اعتبادية أو عرضية وسواء كانت تتم بصفة رئيسية أو تبعية ، وغنى عن البيان أن المنتج بهذا التعريسف الشامل لا يفلت منه اى ممارس لأى عمل أيا كان حتى ولو كان عملا منزليا الامر الذي لا يظهر أن يكون قصد المشرع قد أنصرف اليه لتخضع للضريبة عمل الانسان لنفسه أو لحدمته الذاتية من صنوف الانشطة الذاتية والمنزلية والأسرية ومن ثم فان المنتج الصناعي يجد حده في عبارة المنتج الصناعي الذي عرفت به السلعة في النص ذاته والسلعة بمفهومها الاقتصادي هو ما ينتج بقصد التداول بحيث لا يدخل في مفهومها ما ينتجه الشخص لنفسه ولاستهلاكه واستعماله من مصنوعات هي مواد جرى تحويلها الى منتج جديد بتغيير في الحجم او الشكل او المكونات او الطبيعة او النوع حسبما عرف النص ذاته لفظه ( التصنيع ) ومن ثم ينسجم تعريف المنتج بهذا التيد نصا وعقلا مع تعريف السلّعة وما أورده النص ذاته عن ألبيع نقلا للملكية أو أداء للخدَّمة ، كما ينسجم تعريف الانتاج بهذا ألقيد مع تعريف الاستيراد الذي قيد ( بغرض الاتجار ) وذلك كله سواء كان التداول او البيع او الاتجار متعلقا باعيان او متعلقا بمنافع خضعت لقانون الضريبة على المبيعات . كذلك مان انتقال السلمة أو مكونات المنتج الصناعي من مرحلة الى مرحلة أخرى من العملية الانتاجية بين خطوط الانتاج سواء داخل المصنع أو خارجه لا يخضع بمراحله لتلك الضريبة العامسة عسلي

المبيعات اذ ان ما يخضع لها هو المنتج النهائي او السلعة التي جسرى تشكيلها بقصد التداول او البيع او الاتجار .

ومن حيث أن المشرع ناط بالهيئة القومية لسكك حديد مصر \_ وحدها دون غيرها \_ بمقتضى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ ، انشاء وتشغيل وتطوير شبكات السكك الحديدية على المستوى القومي وتدعيمها بمسا يتناسب مع دورها الرئيسي في حركة النقل والعمل على مسايرتها لمتطلبات التوسع في الانتاج والتعمير وفي سبيل تحقيق وانجاز هذه الاغراض عهد اليها بأنشاء شبكات السكك الحديدية وتشغيلها وصيانتها وتقديم الخدمات الخاصة بها في جميع انحاء الجمهورية وتنفيذ المشروعات المرتبطة بها وتطوير خدماتها . واذ كانت ورش ومطابع الهيئة تقوم بالمدادهـــا بالمنتجات اللازمة لتجهيز القطارات واعدادها للعمل على شبكات السكك الحديدية على مستوى الدولة ، فضلا عن صيانتها والساهمة في تطويرها ، فإن هذه المنتجات لا تخضع للضريبة العامة على المبيعات لانها ليست محلا للبيع أو التداول أو الاتجار من جانب الهيئة ، وأنما يعد كل منتج مرحلة من مراحل اعداد القطارات وتجهيزها وصيانتها كي تتمكن الهيئة بها ومن خلالها من تقديم خدمة النقل لجمهور الركاب التي هي محل للضريبة العامة على البيعات . مان ماضت هذه المنتجات عن حاجــة الهيئة وكانت محلا للبيع أو النداول أو الانجار خضعت للضريبة متى بلغت مبيعاتها حد التسجيل المنصوص عليه في القانون . وبذلك لا يعتمر حاصل نشاط الورش والمطابع بالهيئة منتجات ولا سلعا بالمعنى الدي اخضعه المشرع لقانون الضريبة العامة على البيعات . والفيصل في ذلك هو بما أذا كان ناتج الورشة يشكل مرحلة من مراحل العملية الانتاحية الكلية للسلعة أو الخدمة التي يجرى عرضها في التداول أما أنه يشكل منتجا مستقلا ومنفصلا بذاته عن تلك العملية .

ومن حيث أنه عن مدى خضوع تصاريح السغر المجانية الضريبة العامة على المبيعات ، غان الجمعية المهومية استظهرت من قرار وزير المواسلات رقم ١٢ لسنة ،١٩٦ الصادر بلائحة سغر موظئى ومستخدمي وعبال الهيئة أن هناك نوعين من التصاريح التى تبنح للمالمين بالهيئة الاداء ماموريات مصلحية كالتغتيش على مرافق الهيئة ومعداتها وشبكاتها المختلة ألمنشرة في ربوع الدولة والاستيئاق من سسلامتها وصلاحيتها وكمانتها لسير القطارات بانتظام وابان ، أو لكمالة ذهاب العالمين الى المعلى والايبة بنه المسكن ، وهذه التصاريح المجانية لا تخضع للفرية والمامة على المبيعات أذ أن الغرض منها اداء خدمة مصلحية للهيئة وليست خدمة مؤداه للغير أو محلا للبيع بها لا يسوغ معه اخضاعها للفريبة على

المبيعات . اما التصاريح المجانية التى تهنع لغير العاملين بالهيئة نهى 

بحسب الاصل - محلا للبيع ومقابل خدمة تؤدى للغير وعدم اداء 
ثهنها - إيا كان سببه - لا يحول دون خضوعها للضريبة العامة على 
المبيعات التى لم يرد في قانون تقريرها نص يتاح على موجبه اعفائها سن 
الضريبة وان الفيصل بين ما يخضع وما لا يخضع من ضريبة المبيعات 
من هذه التصريحات هو بها اذا كان التصريح المجاني مهنوحا كخدمة 
للمنوح فيخضع للضريبة وانه يعطى اليه كفالة للعمل المؤدى بالسكك 
الحديدية وإنهاما للمهام المسلحية اللازمة للهيئة غلا يخضع للضريبة .

#### اذا ك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى :

اولا : ان حاصل نشاط الورش والمطابع بالهيئة لا يعتبر منتجا ولا سلمة بالمعنى الذى اخضمه قانون الضريبة العامة عسلى المبيمات للضريبة .

ثانيا: ان تصاريح السفر المجانية التي تهنع لكفالة العمل المؤدى أو لأداء المهام المصلحية المطلبة أو للذهاب والاياب الدورى للعمل لا تخضع للضريبة العامة على المبيعات .

( فتوی رقم ٤١١ في ١٩٩٦/٦/٨ جلسة ١٩٩٦/٥/٢ ملف رقم ١٩٩٠/٧/٣٠ ) .

# (17V)

# جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٩٦

ضريبة - ضرائب ورسوم جمركية - افراج مؤقت ،

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ – المشرع وضع اصلا عاما بمقتضلة تغضع جميع الواردات للضرائب الجعركية وغيرها من الفرائب الإضافية القررة على الواردات – الاعفاد لا يكون الا ينص خاص – استعقاق الفرائب والرسوم لدى ورود البضاعة – جواز الافراج المؤقت دون تعصيل الرسوم الجعركية والفرائب اذا وردت البضائع من الغارج برسم الوذات والمسالح العكومية والمؤسسات العامة وشركات القطاع العسام وفقا للشروط والإمرانات التى يصدر بهسا قراد من وزير المائية – انتهاء منة الافراج – وجوب اداء الشرائب والرسسيوم الجعركية – القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٥ في شسان الاستيراد والتصدير – احتامه لا تغطب سوى القطاعين العام والغاص ولا تستطيل الى الوزارات والهيئات العامة – تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريسع أن المادة ( o ) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على ان « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الاما يستثنى بنص خاص ٠٠٠ وتحصل الضرائب الجمركية وغيرهــــا من الضرائب والرسوم التى تستحق بهناسبة ورود البضاعة او تصديرها ومتا للتوانين والترارات المنظمة لها ولا يجوز الانراج عن اية بضاعة تبل اتمام الاجراءات الجمركية واداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون » وتنص المادة ( ١٠١ ) من القانون ذاتــه على أنه « يجوز الامراج مؤمَّتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والاوضاع التي يحددها وزيسر الخزانة ويضبع وزير الخزانة لائحة خاصة نتضمن تيسير الافراج عن البضائع ائتى ترد برسم الوزارات والمصلح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها بالشروط والاجراءات التي يحددها ». كما تنص المادة (٢) من قرار وزير المالية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٠ الصادر بلائحة الانراج المؤقت من البضائع المستوردة أو المصدرة برسم وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة وشركات القطاع العام على انه « يجوز الافراج مؤقتا على البضائع الواردة برسم احدى الوزارات او المسالح الحكوميسة أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام دون تحصيل الضرائب والرسوم المستحقة عليها اذا تعذر تقديم المستندات والفواتير الخاصة بها ٠٠٠ وفي جميع الأحوال تسوى الضرائب والرسوم على اسساس

نقديرات مصلحة الجمارك اذا لم نقدم المستندات والفواتير الأصلية خلال ثلاثة شمهور من تاريخ ورود البضاعة » .

واستظهرت الجمعية العهومية من تلك النصوص ان المشرع وضع الملا علما متنضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المتررة على الواردات بحيث لا يعفى منها الا بنص خاص . مع استحتاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة ، واجاز المسرع الافراج مؤتنا عنها دون تحصيل الضرائب والرسوم التجمركية اذا وردت من الخارج برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام وذلك وفقا للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية .

ومن حيث أن النابت من الأوراق أن وزارة الأوتاف استوردت احدى وعشرين سيارة ماركة غولكس واجن طراز ميكروباص موديال ١٩٨٠ وتم الأدراج عنها مؤتنا بعرجب البيان الجعركى رقسم ١٩٨١ المتابل تعبد الوزارة باداء الضرائب والرسوم الجعركية المتررة عليها في حالة عدم استصدار قرار باعفائها من ادائها . واذ انتهت صلاحية تسيير هذه السيارات داخل البلاد ولم تقدم الوزارة ما يثبت اعفاءها من اداء الضرائب والرسوم الجمركية المتررة نعن ثم تندو ملزمة بادائها وقدرها ١٠٥٠/١٠٤ جنيه (أربعمائة وواحد الف ومائة وانتين جنيها وخمسة وخمسين قرشا) اذ لا يتوافر سند يتبح لها التطل من هذا الالتزام .

ومن حيث أنه عن طلب مصلحة الجمارك الزام وزارة الاوتاف أداء مبلغ .10٢٥٠ جنيه تبهة التعويض المقرر لوزارة التجارة لعدم نقدم وزارة الاوتاف الجوانفة الاستيرادية عن السيارات محل النزاع المائل وفقا للهادة ( 10 ) من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شان الاستيراد والتصدير ، فقد تبين للجمعية العمومية في هذا الشان أن المائدة ( 1 ) من القانون آنف البيان تنص على أن « يكون استيراد احتياجات البلاد السلمية عن طريق القطاعين العام والخاص ، وذلك وللأمراد حق استيراد احتياجاتهم للاستعمال الشخصى أو الخاص بسن مواردهم الخاصة ، وذلك مباشرة أو عن طريق الغير ويصدد وزيرا التجارة قرارا بتحديد الاجراءات والقواعد التي ننظام علميات الاستيراد ... » وتنص المائدة ( 1 ) من ذات القانون على أن « يعاقب تذل من يخالف احكام المائدة ( 1 ) من ذات القانون او القرارات المنفذة لها.

بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه وتحكم المحكمة في جميع الاحوال بمصادرة السلع موضوع الجريمة . ولوزير التجارة أو من يفوضه وقبل رفع الدعوى الجنائية الافراج عن السلع التي تستورد بالمخالفة لحكم المادة ( 1 ) أو القرارات المنفذة لها على اساس دفسع المخالف تعويضا يعادل قيمة السلع المغرج عنها حسب تثمين مصلحة الجمارك ويحصل لحساب وزارة التجارة ... » .

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن أحكام القانون رقم 11 لسنة 1970 في شأن الاستيراد والتصدير لا تخاطب مسوى القطاعين العام والخاص ولا تستطيل الى الوزارات والهيئات العابة حين تستورد احتياجاتها من الخارج وعلى مقتضى ذلك غان أحكام المادة ( ) ) من القانون رقم ( 11 ) لسنة 1970 المشار اليه التي تجييز لوزارة التجارة الافراج عن السلع التي تم استيرادها بالمخالفة لحكم المادة ( ) ) من هذا القانون مقابل دغم المخالف تعويضا يعادل نهسن الشماعة وفقا التثمين مصلحة الجمارك لا تضاطب وزارات الحكومة ومصالحها العامة أو الهيئات العامة ، ولا تسرى أحكامها تبعا على ما تستورده تلك الجمات . ومن ثم يفدو طلب مصلحة الجمارك السزام وزارة الاوقاف باداء مبلغ 10٢٢٥ جنيه كتصويض لوزارة التجارة وزارة التجارة عن السيارات محل المنازعسة المنائلة ، مجرداً من صحيح سنده حرياً بالالتفات عنه ورفضه .

#### انا\_\_\_ك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريسع الى الزام وزارة الاوقاف اداء مبلغ ٥٥ر١٠٠٢ جنيه ( اربعمائة وواحد الف ومائة واثنين جنيها وخمسة وخمسين ترشا ) الى مصلحة الجمسارك تهمة الضرائب والرسوم الجمركية المقررة على مشمول البيان الجمركي رقم ١١٦ لسنة ١٩٨١ ورفض ما عدا ذلك .

ر فتوی رقم ۲۲۲ فی ۱۹۹۲/٦/۱۱ جلسة ۱۹۹۳/٥/۲۲ ملف رقم ۲۰۲۷/۲/۳۲ ) ·

# (111)

# جلسة ۲۲ من مايو سنة ۱۹۹۳

بنوك \_ اشتراك تأميني •

ادماج بنك الاعتماد والتجارة مصر في بنك مصر وشطب بنك الاعتماد والتجارة مصر من سجل البنوك لدى البنك المركزي •

عاملون بالبنك ـ احتفاظهم بالأجور والبدلات بصفة شخصية مع استهلاك الزيادة معا قد يتقرر مستقبلا من حوافز أو مكافات أو بدلات أو علاوات أو أية أضافات أخرى • مقتضى الاحتفاظ أنه ينصرف ألى حـلم أثرواتب والبدلات مقدارا ووصفا فما كان يعتبر أجرا أساسيا للمامل يقتل معتفقا بهذا الوصف وبدأت المقدار أذ أنه بهذا وحمد يتحقق ما فصد آليه بنك مصر من عدم المساس بالأوضاع المالية لهؤلاء ألعاملين •

الماملة التامينية لهؤلا، الماملين تعتبر من ضمن الوضع المالى الذى يتعين عدم المساس به اثر ذلك \_ الأجر الذى يتم على اساسه تادية اشتراكات التامين الاجتماعي عن هؤلاء الماملين هو الأجر المحتفظ به للمامل وفقا لسابق وضعه كاجر اساسى أو أجر متقبر \_ تطبيق ،

استبان للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريسع انه بتاريخ ١٧ من يناير سنة ١٩٩٣ اعلن مجلس ادارة البنك المركزي أنه قسرر بجلسته المنعقدة في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٩٢ ادماج بنك الاعتماد والتجارة / مصر في بنك مصر ، وشطب بنك الاعتماد والتحارة / مصر من سجل البنوك لدى البنك المركزي المصرى اعتبارا من ٢٤ يناير سنة ١٩٩٢ ، ثم نص قرار رئيس مجلس ادارة بنك مصر والمسوض بادارة بنك الاعتماد والتجارة / مصر بتنفيذ قرار مجلس ادارة البنك المركدي الصادر بجلسة ١٩٩٢/١٢/٢٤ بادماج بنك الاعتماد والتجارة / مصر في منك مصر في المادة الخامسة منه على أن « ينتل العاملون الموجودون في خدمة بنك الاعتماد والتجارة / مصر في تاريخ الادماج الى بنك مصر وفقا لجدول الوظائف المعتبد من مجلس ادارة بنك مصر وبتاريخ ٢٠ يناير ١٩٩٣ قرر مجلس ادارة بنك مصر - بعد أن عادل وظائف بنك الاعتماد والتجارة / مصر بالوظائف المرافقة للائحة العامة للعاملين وقام بتسكين العالماين ببنك الاعتماد والتجارة على هذه الوظائف « تصنيف أجسور العاملين المنقولين من بنك الاعتماد والتجارة / مصر وغقا لنظام الأجور سنك مصر - ، ويحتفظ العامل المنتول بصفة شخصية بما كان يحصل عليه من أجور وبدلات ولو كانت تزيد على ما يستحقه طبقا لهذا النظام ،

على أن تستهلك الزيادة مما قد يتقرر مستقبلا من حوافز او مكافآت او بدلات أو علوات أو أية أضافات أخرى » .

واستظهرت الجمعية العبوبية مما تقدم آنه حرصا من بنك مصر على اشاعة الاطمئنان في نفوس العالمين بالبنك المندمج ، ودعما للشمعور لديم باللثقة بأن حقوقهم لن يرد عليها اى انتقاص بسبب الادباج حتى ولو كان لهذا الانتقاص ما يبرره قانونا ، وتحفيزا لهم على مواصلة المطاءة الجهد لتنعية الموارد والمحافظة على العملاء واجتذابهم المعويض الخسارة التي لحقت ببنكهم قبل الادباج ، وحتى لا يترتب على الادباج أية مشاكل تبس اوضاعهم المالية التي استقروا عليها نتصرفهم عسن التغرغ لواجب العمل ، قرر الاحتفاظ لهم بذات رواتبهم وبدلاتهم اللي الكانوا يتقاضونها إبان عملهم بالبنك المنفض على أن يتم استهلاك هدده الزيادة من العلاوات أو المكانات التي ستهنع لهم مستقبلا .

ومن حيث أن مقتضى هذا الاحتفاظ أنه ينصرف الى هذه الروانب والبدلات مقدارا ووصفا ، فما كان يعتبر أجرا أساسيا للعامل يظل محتفظا بهذا الوصف وبذات المقدار أذ أنه بهذا وحده يتحقق ما قصد اليه بنك مصر من عدم المساس بالأوضاع المالية لهؤلاء العاملين وسن حيث أن المالمة الثابينية لهؤلاء العاملين تعتبر من ضمن الوضع المالى الذى يقمين عدم المساسب وعلى هذا هان الأجر الذى يتم على أساسسه تاديسة اشتراكات التأمين الاجتماعي عن هؤلاء العاملين هو الأجر المتفظ به المتعلق وصفه كأجر أساسي أو أجر متغير وعلى هذا هان للعامل وفقا لمسابق وصفه كأجر أساسي أو أجر متغير وعلى هذا هان الاحتفاظ بذات الأوضاع السابقة أنها ينسحب الى المعاملة التأمينيسة أيضا وذلك على التفصيل السابق وبمراعاة أن يكون الاستهلاك كل في أطار وضعه التأميني إجرا أساسيا كان أو أجرا بقغيرا .

#### اذا ك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان الاجر الذي نتم على اساسه تادية اشتراكات التأمين عن العالماين المنقولين من بنك الاعتماد والتجارة مصر الى بنك مصر هو الأجر المحتفظ به لهم وفقا لسابق وضعه كاجر الساسى او اجر متغير .

( فتوی رقم ٤٣٣ في ١٩٩٦/٦/١٣ جلسة ١٩٩٦/٥/٣٢ ملف رقم ١٩٩٦/٥/١٦ ) ·

### (179)

## جلسة ٨ من ما يو سنة ١٩٩٦

عقد اداری \_ تنفیذه •

القانون رقم ۹ لسنة ۱۹۸۳ باصدار قانون تنظيم المنافسات والمزايدات ولاقعته التنظيدية \_ المادة ( ۸۸ ) من اللائفة \_ التزام المغاول بانها، الأعمال موضوع التطاف يعيد تكون صالحة نباما للنسليم المؤقت في المواعد المحددة \_ يجوز اعطاق مهذ اضافية لابنام التنظيد اذا اقتضت المصنحة لعامة ذبك مع توجيع غرامة الباخير \_ اذا كان الناحي مرده حالت فجائي أو اسباب فهرية \_ اثر ذلك ليس الاعقاء من النظيل للالزام بل وقف تنظيله حتى يزول العادت \_ شروط العادث الفجائي او الفوة الفاهرة \_ تطبيق ،

تبين للجمعيسة العموميسة لقسسمى الفتسوى والتشريس أن المادة ١٤٧ من القانون المدني تنسص على ان « ( ١ ) العقد شريصة المتعافين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين او لملاسباب التي يغررها القانون ١٠٠٠ و وتنص المادة ١٤٨ من القانون ذاته على ان « ( ١ ) يجب تنفيذ المقد طبقا لما اشتبل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه سمن النبية ١٠٠٠ ، كما تبين لها أن المادة ٨١ من الملاتصة التنفيسية لملقانون رقم ٩ لسسنة ١٩٨٦ باصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات تنص على أن « يلتزم المقاول بانهاء الأعمال مرضوع التماقد بحيث تكون صالحة تهاما للتسلم المؤقت في المواعيد المحددة . فاذا تأخر جاز للسلطة المختصة بالاعتماد اذا اقتضت المسلحة المحامة اعطائه مهلة الضافية لاتمام التنفيذ على أن توقع عليه غرامة عن المدة التي يتأخر لحية إلاهارة نشوءها عن اسباب مدة التأخير مدد التسوقف التي يثبت

واستظهرت الجمعية العمرمية مما تقدم أن من المبادىء المسلمة أن العقود تخضع لأصل عام من أصول القانون يقضى بأن يكون تنفيذها بطريقة تنفق مع ما يوجبه حسن النبة ، وأنه في مجال العقود بصفة عامة يتمسين أن يتم تنفيذ الالتزام في الموصد المنسق عليه والا استنهضت جمهة الادارة حقها المخول لمها قانونا باقتضاء غرامة تأخير من المتعاقد المتعالم عن أنهاء الأعمال في موعدها ، بيد أنه أذا تبين من واقع الحال أن التأخير كان مرده حادثا فجائيا أو أسبابا قهرية كان من

اثرها لا الاعفاء من تنفيذ الالتزام بل وقف تنفيذه حتى يزول العادث فييهى الالدزام موهوها على ان يعود واجب السعيد بعد روال الحادث وينحسر — في هذه الحالة — عن بده التوصف بنط توقيع غرابه التاخير ، ومن الامرر المسلمة أنه يشترط في المحادث الفجائي او العود العاهرة ان يحون عير ممكن التوفع مستحيل الدفع فاذا امكن موقع الحادث حتى لو استحال دفعة أو المكن دفع الحادث ولو استحال توقعا لم يترتب على النحو السالف ،

وبتى كان الثابت على با تقدم أن هيئة المساحة قسابت بتنفيذ الإعمال اسماعد عليها حتى با ١٩٠١/١١/١ حيث انفجر نعسم في احد عابليها نظرا لعسدم تطهير منطقة العبل تطهيرا كابلا من الالعسام بهسا أدى الى توقف الهيله عن العبل حتى يعوم الجهساز بتوفير الافسراد المتحصصيي في الحشف عن الالعسام طرافقه وبامين اهرات هيئة المساحة وهو ما تم فعللا في ١٩٥١/٥/١ وهو التساريخ الذي يعند به قائرنا في حساب عدة تنفيد الإعمال ، وتعبير الفترة من ١٩٩١/١/٢ حتى المام حتى الشام بعنطقة العمل آمر غير ممكن التوقع كما أنه يستحيل فغصه بأي حال من الإحوال ،

ولما كان الثابت ان هيئة المساحة قد سلمت آخر الاعمال المتعاقسد على تنفيذها في ١٩٦٢/٢/٩ وبذلك تكون مدة التنفيذ قد بلغت ٩ شهور تقريبا ومن ثم فما كان يجوز لجهاز البحوث القيام بتوقيع غرامة تأخير عن مدة توقف الهيئة عن العمل للاسباب المسالف ذكرها مما يتعين معه الزامه برد ما سبق خصمه من استحقاقات هيئة المساحة كغرامة تأخير و

#### لذلـــــك

انتهت الجمعية العمرمية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية جهاز البحوث والدراسات التابع لوزارة الدولة للمجتمعات العبرانية الجديدة في ترقيع غرامة تأخير عن عملية انتاج خرائط مساحية بعنطقة شمال خليج السويس ، والزام الجهاز برد غرامة التأخير التي كان قد خصمها من مستحقات الهيئة المصرية العامة للمساحة .

( فتوی رقم £25 فی £7/7/17 جلسة £7/0/1997 ملف رقم £77/7/17 ) ·

# (14.0)

#### جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٩٦

عقود ـ عقد نقل ـ مسئولية امين النقل طبقا لقانون التجارة ( مادة ٩٠ ، ٩٧ ) ٠

بتلافى ارادتى طرفى العقد يصبح مضمونه ملزما لكل منهما ـ لا يجوز لايهما التنصل من التزاماته النائشة عنه بارادته المنفردة ـ يتمن على كل منهما تنفيذ التزاماته طبغا تضمون العقد متوفيا فى ذلك حسن النية ·

تلاكرة النفل عقد مرم بن الشاحن وامن النفل تنهى آثاره باستلام البضائع المنقولة ودفع اجرة انتبل ـ اثر ذنك ـ مسئولية انتقل فى حالة علاك البضاعة او تنلها ـ المسئولية عقدية ـ تطبيق -

تبين للجمعيــة الععوميــة لقســمى العتــوى والتشريـع أن المادة ١٤٧ من القانون المدنى تنص على أن « العقد شريعة المتعادين المدة ١٤٧ من القانون المدنى تنص على أن « العقد شريعة المعاده ١٤٨ على أن « يجب تنفيد العقد طبقا لما أشنيل عليه وبطريعه تتعلق مع ما يوجبه حسن النيه » كما تبين للجمعية أن المادة ١٥٠ من عانون المجارة بعص على أن « تذكرة النقل هي عبارة عن مشارطة بين المرسل وأمين النقل ٠٠٠ على أن « أمين النقل ضامن الإشسياء المراد نقلها أذا تلفت أو عدمت الا أذا حصل ذلك بسبب عيب ناشيء عن ناشيء عن الشياء المذكورة ٠٠٠ »

واستظهرت الجمعية العمومية مما نقدم أنه بتلاقى ارائتى طرفى العقد يصبح مضمونه ملزما لكل منهما فلا يجوز لايهما أن يتنصل من التزاماته الناشئة عنه بارادته المنفردة وأنها يتمين على كل منهها أن ينغذ النزاماته طبقا لمضمون العقد وأن بتوخى فى ذلك حسن النبة ، ولقد اعتبر المترع فى قانون التجارة تذكرة النقل عقدا مبرما بين الشاحن وأبين النقل يتنقي أناره باستلام البضائع المنقولة ودفع اجرة النقل وهو الامر الذي يستفاد أنه أن مسئولية الناتل فى حالة هلاك البضاعة أو تلفها هى مسئولية تماقدية ننشا عن عقد النقل ويترتب على ذلك تطبيق القدواعد العامة للمسئولية النعافدية بحيث أنه يفترض خطأ الناقل فى حالتي هلاك البضاعة أو تلفها فلا يلتزم المرسل أو المرسل اليه باقامة الدليل على هذا الخطأ .

ومتى كان ما تقدم وكان الثابت من الاوراق أن المصر الذي جرى تمريره بساريخ ١٩٩١/١٢/١٧ بمناسبة وقوع اللغش تحت القطار بسبب اهمال عمال الشحن والتقريغ التابعين لهيئة سكك هديد مصر وما تضمنه من معاينة مكان الحادث على الطبيعة قد جرى بمعرفة المختصين بمحطة السد العالى بأسوان في غير وجود المرسل اليه وفي اليوم السابق مباشرة على تاريخ الاستلام يفيد أن عملية الشحن والتفريخ قد تمت بواسطة الناقل وتحت مسئوليته ومن ثم فان هيئة سكك حديد مصر تكون مسئولة عما أصاب اللنش من تلفيات على نحو ما ثبت ويغدر متمينا القول بثبوت احقية مصلحة أمن المواني في استنداء قيمة التلفيات المقد بالملنش التابع لهسا

1.7

ولا يجوز الحجاج بان المبلغ محل المطالبة سقط بالتقادم اذ أن الدفع بالتقادم لا يجوز اثارته أو التعلل به فيما بين الجهات الادارية أخذا بما اطرد عليه افتاء الجمعية المهومية في هذا الخصوص بما يتمين معه الحراحه .

#### 

انتهت الجمعيــة العمرميــة لمسـمى الفقـوى والتشريع الى الزام هيئة سكك حديد مصر باداء مبلغ مقداره ٢٨٩٨٨ جنيها قيمـة التلفيات التى لحقت باللنش التابع لمصلحة أمن الموانى .

( فتوی رقم ۲۲۱ فی ۱۹۹۳/۲/۱۳ جلسة ۲۲/۰/۱۹۹۲ ملف رقم ۲۳۳/۲/۳۳ ) ٠

# ()

## جلسـة ۲۲ من مايو سنة ۱۹۹٦

تلمين اجتماعي \_ معاش \_ مواعيد تعديل الحقوق التأمينية \_ الاستثناء •

قانون التامين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ـ المادة ( ١٤٣ ) تقفى 
بعدم جواذ رفع الدعوى بطلب تعديل الععوق القررة بالقانون المذكور بعد القضاء صنتين 
من تاريخ الاخطار بربط الماش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسية لمافي العقوق ـ 
الاستثناء ـ اعادة تسوية هذه العقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم 
قضائي نهائي ـ نتيجة ذلك ـ تحصن التسويات التي تمت اثناء الخدمة وعدم جواز اعادة 
تسوية الماش استثنادا في تقاضي مبائغ قبل أنهاء الخدمة بالمخالفة للقانون طالما أنفضت المدة 
القررة وقدرها ستتن من تاريخ ربط الماش ـ تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتسوى والتشريع أن المسادة ١٩٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه و ٥٩ لا يجوز رفع تنص على أنه و ٥٩ لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المسائس بصغة نهائية أو من تساريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق ، وذلك فيما عدا حالات طلب اعادة تسوية هذه المتاوي بالزيادة نتيجة تسوية تبت بناء على تسانون أو حسكم تضائي ، وكذلك الإخطاء المادية التي تقم في الحسباب عند التسوية .

« كما لا يجوز للهيئة المختصة المنازعة في قيمة الحقوق المشار اليها بالفترة السابقة في حالة صدور ترارات ادارية أو تسويات لاحقة لتاريخ ترك الخدمة بالنسبة للعالمين المشار اليهم بالبند أ ...ن المادة ٢ يترتب عليها خفض الأجور أو المدد التي اتخذت أساسا لتقدير قيمة تلك الحقوق » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أنه حرصا من المشرع على حسن تنظيم المسلقة بين المؤمن عليه والهيئة القائمة على تطبيق قانون التأمين الاجتماعي وسدا لاوجه الخلاف بينهما حظر على المؤمن عليه المطالبة بتعديل حقوقه الناشئة من تطبيق احكام هذا القانون بعسد انقضاء سنتين على تاريخ ربط المعاش ، واستثنى من ذلك حالة المطالبة الناشئة من قانون أو حكم قضائي والتي من شأنها أن تعدل المعاش

بالزيادة وفى المقابل حظر على الهيئة القومية للتامين الاجتماعي المنازعة في تبية الحتوق المتررة بهذا التانون وذلك في حالة صدور قرارات أو تسويات لاحقة لتاريخ ترك العاملين الخدمة ويكون من شأنها تخليض الأجور أو المدة التي انخذت أساساً لتسدير تبية تلك الحتوق ، وبعبارة أخرى فأن المشرع أورد بتلك المادة حكما بتحصن ما تم من تسويات ولو كان بعضها على أساس صحيح ، وذلك في شأن العاملين السابقين بالجهاز الادارى بالدولة واعتبارا من تاريخ تركهم الخصيه ، بحيث لا يجوز القول باعادة تسوية معاشاتهم استنادا الى تقاضيهم مبالغ قبل أنهاء خدمتهم بالمخالفة للقانون طالما قد انقضت المدة التي حديثها هذه المادة وهي سنتين من تاريخ ربط المعاش .

من حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الصالة المعروضة واذا كان الثابت ان مرت أكثر من سنتين على تاريخ ربط المعاش الخاص بالسيد / ابراهيم جمال الدين ، وبغض النظر عن مدى احقيته في صرف المبالغ التي تم على اساسها ربط المعاش الخاص فانه لا يجوز اعادة تسرية معاشه وذلك بحذف بعض المبالغ التي ثبت أنه قد قام بصرفها دون وجه حقق وذلك بحدض قرار ربط الماش وعدم جواز المنازعة فيه .

## لذلــــــــك

انتهت الجمعية العمومية لتسسمى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية ما قامت به الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي من تعديل معاش الأجر المتغير الخاص بالسيد / ابراهيم جمال الدين عباس وكيل وزارة التعليم بالشرقية سابقا ·

( فتوی رقم ٤٤٧ في ٢٢/٦/٦٢٢ جلسة ٢٢/٥/٢٢١ ملف رقم ٨٦/٤/٨٦) .

## (IVY)

#### **جلسة ه من يونيه سنة ١٩٩٦**

اموال الدولة العامة \_ الانتفاع بها \_ كيفية نقله \_ تغيير التخصيص لوجه الثلم العام للمال العام وانتهائه ·

المادتان ٨٧ ، ٨٨ من القانون المدنى ـ الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل الاته استعمال للمهال العام فيما اعد له ـ نقل الانتفاع بين اشخاص القانون العام يكون بنقل التفسيمي او الانراف الادارى على هذا الادوال بدون مقابل تغيير تفسيمي وجه النقع العام للمال العام يكون بدون مقابل الخلال ـ تفسيمي للد تم معن يعلك المال ـ تفسيمي الارادال المال يكون بدون مقابل الحال المنافقة العامة لا يكون مقابل تحويض على التحو الذي يتبع عند نزع ملكية الافراد للهنفعة العامة لا يكون مقابل انتفاع ما لم يكن هناك المال بنافهات الادارية على ذلك ـ تطبيق .

تبين للجمعية المعرمية لقسمى الفتسوى والتشريع أن المسادة ( ٨٧ ) من القانون – المدنى تنص على أن « تعتبر أموالا عامة ، المقارات والمنقولات التي للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العسامة والتي تكون مخصصة لنفصة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المفتص ١٠٠٠ ، ، وأن المادة (٨٨) تنص على أن « تفقد الأمرال العامة صفتها العامة تقصيصها للمنفصة العامة • وينتهى التضميص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بانتهاء المرض الذي من أجله خصصت تلك الاموال للمنفصة بالعامة • .

واستظهرت الجمعية المهومية بها نقدم أن الأصل في ملكية الدولة ملكية عامة أنها تعنى منها أدارة المرافق العامة التي تضطلع بأعبائها وأن الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه لا يخرج عن كونت استعمالا للعال العام فيما أعد له ، ويكون نقل الانتفاع به بين اشخاص التانون العام بنقل التخصيص والأشراف الادارى على هذه الأسوال بدون مقابل و لا يعد ذلك من قبيل النزول عن أموال الدولة أو التصرف فيها ، ذلك أنه لا يصمح القول بتعدد الدرمين العام استنادا الى المادة ( ٨٧ ) من القانون المدني ، لأن هذه المادة وردت في شأن تحديد الدولة المال العام المخصص للمنفصة العامة سواء كان تحت يد الدولة أو الاضخاص الاعتبارية العامة ، بل أن نصوص القانون المدني تعين

على القرل بوحدة الدومين العبام ، فالمادتين ۸۸ ، ۸۸ حين تعرضتا الاحوال تخصيص المال العبام للنفع العبام أو انتهاء هذا التخصيص وقدم لمال عام ، قضتا بأن يكون التخصيص أو الانهاء بقانون أو مرسوم أو بقرار من الوزير المختص ، أو بالمعبل .

ومفاد ذلك أنه حيث يكون التخصص أو الانهاء بعمل قانونى فان المشرع حصر ذلك العمل في قانون أو مرسوم أو قسرار رزاري وهي أدوات لا تصدر الاعن الحكومة ، وهو ما يعني انفراد الدولة بملكية الدومين العام ولو كانت تحت بد غيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة ، ومن ثم فان تغيير انخصيص وجه النفع العام للمال العام يكون دون مقلب أذ يعتبر التخصيص قد تم مهن يملك المال ، كذلك فان تخصيص الاراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة – كما هو الحسال في خصوصية الراضي من الملكية الخاصة للدولة الى الملكية العسمية فان ذلك لا يكون العابة غادولة الى الملكية العسمية فان ذلك لا يكون مقابل تعويض على النحو الذي يتبع عند نزع ملكية الأفراد المنفعة العامة فادتو ما تجري به احكام المسؤولية بين الإفراد ، ولا يوستندى عنه مقابل انتفاع مالم يكن هنساك المسؤولية بين الجهات الادارية على ذلك ،

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الأرض محل النزاع ولئن كانت بلكيتها قد آلت الى الادارة العابة لبيت المال التى ضبت غيبا بعدد الى بنك ناصر ، الا أنه تم بالفعل بناء مدرسة عليها عام ١٩٧٩ ، بعد هدم العقار الذى كان عليها ، وقبل قيام البنك باشهار العقار لمعالحه عام ١٩٨٥ ، وإذ كان ذلك فان هذه الأرض تكون قد عادت الى الدومين العام المدولة وخرجت من حوزة البنك الأمر الذى لا يسرغ معه البنك المالية بمقابل الانتفاع بها .

ولايحاج في هذا الشان بما ورد بمحضر حصر وتقدير الأرض المقام عليها مبانى المدرسة والمحرر بتاريخ ١٩٨٣/١٠/١٠ ، فهو في ذاته لا يصلح سندل المقرل بوجود اتفاق بين البنك والمحافظة على اداء مقابل انتفاع عن الأرض محل النزاع ، فضلا عن أنه لم يعتمد من المسلطة المختمية .

#### 

انتهت الجمعيـة العموميـة لقسـمى الفتـوى والتشريـع الى رفض مطالبـة المهيئة العامة لبنك ناصر االجتماعي بالزام محافظة المنيـا باداء مبلغ ١٩٨٤ جنيها قيمة مقـابل الانتفاع بارض العقـار محـل النزاع ،

· فتوى رقم ٤٢٥ في ١٩٩٦/٦/١٣ جلسة ١٩٩٦/٦/١ ملف رقم ١٩٩١/٢/٣٢ ) ·

# (IVT)

### جلسـة ٥ مِن يونية سنة ١٩٩٦

القومة السلكية والاسلام القريبة علمة على المبيعات أالسنترالات الواددة للهيئة القومية القامة المسلكية من الفارح \_ عدم خضوعها للفريبة ـ السنترالات المستراد من السوق الحق تفضع للفريبة \_ عقود مقاولات الانساءات المدنية للسنترالات التي تنشنها الهيئة \_ عدم خضوعها للفريبة .

ـ قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩٨ ـ المواد ٢٠١١ ، ٦٠، ١٨ . ٢٦ من القانون -

الشرع وضع تنظيفا شاملا للفريبة عن بمنتضاه السلع والغبمات الغاضمة للفريبة ... السلع الخلاجة الستودة والخدمات الواردة بالجدول المؤفق بالقانون تعضيم للفريبة أستحق الشريبة بواقعه تحقق بع السميسلة أو اداء الخدمة يعمل المكلين بتحصيلها وورديدها حالسلع المستودة المشكلة للفريبة وتوريدها حالسلع المستودة لستحق الفريبة بالسبة لها بتحقيق الواقعة المشكلة للفريبة الجعركية ــ كل شخص طبيعي أو معنوي بهوم باستهراد سلع صناعية أو خدمات من القلاي يخضع للفريبة متى كان استيراده لها بفرض الانجاز حاليا كان حجم معاملاته ــ تطبيق .

المنترالات الواردة للهيئة ليست لغرض البيع او الاتجار فيها واضا هى لزوم الرفق العام القائمة على ادارته وتستخدم فى تشغيله او التوسع فى مشروعاته او تجديدها تعفيلا لنفع عام ــ عدم خضوعها للضربية ·

— الجهات الادادية واشغاس العانون العام تنزل منزلة الأفراد والأشغاس القاصة في الخضوع للشريعة حد الفريعة الفريعة للشريعة عد الفريعة الفريعة المنافضوع للفريعة حد الفريعة للسيحة في السلمة أو ادار الخدمة معا يتجتن في السيمة للمنافضة المنافضة معا يتجتن في السيمة الإشخاص العامة في هذا الشان حسيس خصوع منتجات السنترلات الودة تقيمة من السوق العلم للفريعة :

. ـــــ مُلَقَة ( ٣ ) أَمَنْ الطَّأَنُونَ لَدَ قُلُ إِنَّا وَلَيْسَ الْمَجِيقُورِ يَقَاوَمُ ٧٧ السَّمَّةُ ١ مُعَالَى الطَّاولَةُ لَيَّا تعريفه إنه

اقانون عرف القاهم والمسطلحات الواردة بالده (١٠) أمرياة عاماً وضي المهوم المطلحات الواردة بالده (١٠) أمرياة عاماً وضي المهوم المطلحة المهوم المواردة بالمبور وضاء الراق للعاول الما يشي الا المستوى المقاهم المهورية المهورية المهورية المهورية المهورية المهورية المساورة المساو

عين في الجدول رقم ( ٢ ) المرافق للغانرن عددا من الخدمات التي تدخل في عموم التشغيل للقير ثم صدد قرار رئيس الجمهورية الشار اليه باضالة خدمات اخرى ثم أورد عباره . خدمات التشغيل للقير ، وهي عبارة تتسم لكل القدمات الملكورة بما مقاده أنه قصد بها سائر المثنات المتسلقة بهذا النوع المشار اليه من قبل ومن ثم تخرج عنها عقود المقاولة الذانها ليست من جنس ما ذكر – لو قصد المشرع اخضاعها للفريبة ما أعوزه النص عليها صراحة ـ تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتسوى والتشريع أن المسادة المادة ( ١ ) من قانون الضريبة العامة على البيعات الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ تنص على انه ، يقصد في تطبيق احسكام هذا القانون بالألفاظ والعبارات الآتية التعريفات الموضحة قرين كل منها: ٠٠٠ المكلف: الشخص الطبيعي أن المعنوي المكلف بتحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة سواء كان منتجا صناعيا أو تاجرا أو مؤديا لخدمة خاضعة للضريبة بلغت مبيعاته حد التسجيل المنصوص عليه في هذا القانون ، وكذلك كل مستورد لسلعة او خدمة خاضعة للضريبة بغرض الاتجار مهما كان حجم معاملاته ٠ السلعة : كل منتج صناعي \_ سياء كان مجليا أو مستوردا ١٠٠ الخدمة : كل خدمة واردة بالحدول رقم (٢) المرافق ٠٠٠ المنتج الصناعي : كل شخص طبيعي او معنوى يمارس بصورة اعتيادية او عرضية ربصفة رئيسية او تبعية أية عملية تصنيع ٠٠٠ المستورد : كل شخص طبيعي او معنوى يقوم باستيراد سلع صناعية او خدمات من الخارج خاضعة للضريبة بغرض الاتجار ، وتنص المادة (٢) من ذات القانون وعلى أن تفرض الضريبة العامة على المسمات على السلم المصنعة المحلية والمستوردة الا ما استثنى بنص خاص • وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول - رقم (٢) الم المق لهذا القانون .. » . كما تنص المادة (٦) على أن « تستحق الضريبة بتعقيق واقعة بيع السلعة أر أداء الخدمة بمعرفة المكلفين وفقا المحكام هذا القانون ٠٠٠٠ كما تستحق الضريبة بالنسبة الى السلع المستوردة في مرحلة الافراج عنها من الجمارك - بتحقق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وتعصل وفقا للاجراءات المقررة في شأنها . وتنص المادة (١٨) على أن و على كل منتج صناعي بلغ أر جاوز أجمالي تيمة مبيعاته من السلع المناعية المنتجة مطيا الخاضعة للضريبة. والممفاة منها خلال الاثنى عشر شهر السسابقة على تاريخ العمل بهسذا القافون 61 الف جنيه ، وكذلك على مورد الخدمة الخاصعة للضربية وفقا لأحكام عذا الغانون اذا بلغ او جاوز المسابل الذي حسسل عليه تطير

الخدمات التي قدمها في خلال تلك المدة هذا المبلغ ، أن يتقدم الى المصلحة بطلب لتسجيل اسمه وبياناته على النموذج المعد لمهذا الفرض وذلك خلال المدة التي يحددها الوزير · · · ،

ومفاد ما تقدم أن المشرع في قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ وضع تنطيعا شاملا للضريبة العامة على المبيعات عين بمقتضاه السلع والخدمات الخاضعية للضريبة ، فلخضع السلع المحنية والمستوردة والخدمات التي اورد ببانها بالمبدول المرافق للقانون لهذه الضريبة بحيث تستحق الضريبة، بتحقيق أما بالنسبة الى السلع المستوردة فبعل استحقاق تلك الضريبة منزطا أما بالنسبة الى السلع المستوردة فبعل استحقاق تلك الضريبة منزطا لمتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية واخضع المشرع للضريبة للمريبة المبدودة مناعية أن خدمات كل شخص طبيعي أو معنوى يقوم باستيراد سلع صناعية أن خدمات فيها أيا كان حجم معاملاته ، كما أوجب على كل منتج صناعي باغ فيها أيا كان حجم معاملاته ، كما أوجب على كل منتج صناعي باغ للضريبة الحد المقرد للتسجيل أن يقدم الى مصلحة الضرائب على المبيعات بطلب تسجيل اسعه وبياناته بغية حصر السلع والخدمات المبيعة والرقابة بطلب تصحيل الضربية المقربة عليها وتوريدها ،

وعرف المشرع السلعة بأنها كل منتج صناعى سواء كان محليا أو مستوردا ، ثم عرف المنتج الصناعي بأنه كل شخص يمارس عملية تصنيع ، سراء كان الشد، صطبيعيا أو معنويا وسواء كانت الممارسة اعتيادية أو عرضية وسواء كانت تتم بصفة رئيسية أو تبعية ،

ومن حيث أن سنترالات الهبشة القومية للاتصبالات السلكية واللاسلكية الواردة لها من الخارج ليست واردة بغرض البيع أو الاتجار فيها ، وانما جرى استيرادها للزومها للعرفق العام القائمة على ادارته وتستخدم في تشغيله أو الترسع في مشروعاته أو تجديدها تحقيقا لنفع عام ، فمن ثم تضحى هذه السنترالات غير خاضعة للضريبة العامة على البيعات ، ونلك لقوات غرض الاتجار فيها من استيرادها .

رمن حيث أنه عن مدى خضوع منتجات السنترالات التى قامت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بشرائها من السوق المحلى للضربية العامة على المبيعات ، فإن افتاء الجمعية المعومية استقر على

ان الجهات الادارية واشخاص القانون العسام انما تنزل منزلة الافراد والأشخاص الخاصة في خضوعهم للضربية العسامة على البيعسات ما دام لم يرد نص صريح في هذا القانون يعفى ايا من هذه الجهات من الخضوع لهذه الضربية ، وذلك باعتبار أن هذه الضربية تستحق في الصلحة الاستحق الضربيبة تستحق في اشطة الإشخاص العامة تحققه في غيرها و دون معيز يرد من طبيعة الشخصية العامة في هذا الشأن واية ذلك أن قانون الضربية العامة على البيعات عندما اثراد أن يعنى سلما بعينها شمن على ذلك صراحة في المادة (٢٩) من القانون و ناط الاعتباء الانتخصية العامة و الاستحبال في اغسراض التسليح الدفاع والأمن القومي و ما يدخل من الخدمات في ذلك والجهزة والخدمات المائية على أن و تعني من الضربية كافة السلح والأجهزة والخدمات المناه على ذلك القدمات المائية ولك ما يحتلز الخراض التسليح والأمن القومي على الذات ومستلزيات الانتاج والإجراءات الداخلة في تصنيفها » .

ومن حيث أن منتجات السنترالات المرردة للهيئة القرمية للاتصالات السلكية واللاسلكية من السوق المحلى يصدق في وصفها مفهوم السلحة. ويتم شراؤها من السوق المحلى الذي هو تصرف اتل للملكية فهن ثم فان هذه المنتجات تخضع للضريبة العامة على المبيعات درن نظر الى من الت اليه ملكيتها .

ومن حيث أنه عن مدى خضوع عقود مقاولات الانشاء المدنية السنترالات التي تشتئها الهيئة أدات الضريبة ، قلد تبين المجتنبة المعمومية أن المادة (٢) من قاتون الضريبة العنامة على البيعت المجتنبة الذكر تنص علي أن « يكون سنمر الشريبة على السلع المبيئة على المجدول رقم (٢) المرافق المقانون فيكون سيمين الضريبة على النحو المفلد فرين كل منها " ويحدد المجوول رقم (٢) المرافق سمين الضريبة على النحو المفلد فرين كل منها " ويحدد المجوول رقم (١) المرافق تعديل المجوورية تعديل المجوورية تعديل المجوورية ومنها عديل المجاورية رقم ٧٧ لهيئة ١٩٩٧ بتعديل المجاولين المرافقين المقانية المنافق المنافق المنافقين المنافقين المنافقين أن و تضاف الى المجدول رقم (٢) المنفق المنافق المنافقين المنافقين المخدمات الرادة المنافقة ١٩٩٠ بتعديل المجاول المنافقين المنافقين المخدمات الرادة المنافقة ١٩٩٠ بنافق المنافقة المنافق

ومن حيث أن عقد المقاولة ـ وفقيا الحكام القانون المدنى ـ من العقود المسماة التي ترد على العمل ، فاذا قدم المقاول مادة العميل كنها او بعضها كأن العقد مزيجاً من بيع ومقاولة ، فيقسع البيع عسلى المسادة وتقع المقاولة على العمل والمميز للعمل في المقاولة أنه لا يجرى نحت أدارة صاحب العمل واشرافه ولما كان قانون الضريبة العامة على المبيعات عرف المفاهيم والمصطلحات الواردة بالمادة (١) \_ منه تعريف عاما ، وخص مفهوم الخدمة بانها كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون ، بما يعنى أن المشرع قد عزف عن التعريف للخدمة بالفهوم العام المجرد وشاء أن يخضع لكل خدمة يرى مشمول الضرسة لها اسما تنفرد به على سبيل الحصر والتعيين في الحدول المرافق للقانون والذي يملك رئيس الجمهورية مكنة الإضافة إليه وتعديله بربيد أن هلمي المكنة يتعين أنَّ تكون في إطَّار ما رسِمهِ المشرع بأن يكون بيسان الخدمة بالمقرس" المينى لها وليس بالتِّمريف العام المجرد التي لم يشا المشرع أن يسلك سبيله فيما يتعلق بتحديد الخدمة في تطبيق احكام هذا القيانون ، وغي ضوء من ذلك ـ ينبغى فهم قرار ريئس الجمهورية رقم (٧٧) لسينة ١٩٩٢ بما يحمله على الصحة ويبعده عن اللبس والغموض والتعريفات العامة بما مؤداه أن عبارة « خدمات التشغيل للغير المضافة الى الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبعات بقرار رئيس الجمهورية أنف الذكر تضبط بالسبياق وتحمل في اطاره ولوجا من باب العموم الذي قصد به الخصوص باعتباره استخلاص عقلي لحكم ألنص الذي ليس أمرا خارجا عنه ، ودلالة ذلك أن المشرع بعد أن عين في الجدول رقم (٢) المرافق للقانون أنف الذكر عددا من الخدمات التي تدخل في عموم خدمات التشغيل للغير مثل خدمات الفنادق والمطاعم السياحية وخدمات شركات النقل السياحي وخدمات التلكس والفاكس والنقل المكيف بين المحافظات وخدمات الوسطاء الفندين القامة الحفالات العامة أو الخاصة ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ باضافة خدمات التليفون والتلفرف المحلى ما وخدمات الاتصالات الدولية وخدمات التركيبات والنوصب لات التليفزنية ثم أورد عبارة خدمات التشغيل للغير وهى عبارة تتسع لكل الخدمات المذكورة أنفسا ويما مفاده أنه قصد بها سائر الخدمات المتعلقة بهذا النوع المشار اليه من قبل ومن ثم تخرج عنها عقود المقاولة اذ أنها ليست من جنس ما ذكر ، ولن قصد المشرع اخضاعها للضريبة على البيعات ما أعوزه النص على ذلك صراحة • وآية ذلك أيضًا أن رئيس الجمهورية أصدر بعد ذاك القرار رقم (٢٩٥) لسينة ١٩٩٣ باضافة خدمات أخرى الى

ما يخضع للضريبة وهي تتعلق بتجير السيارات والبريد السريع وشركات النظافة ، ولو كان يقصد من القرار السابق رقم (۷۷) لسينة ۱۹۹۲ عمرم خدمات التشغيل لما احتاج الى اصدار القرار الأخير ، وبناء عليه لا تخضع عقرد المقاولات التى تبرمها الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية \_ للضريبة العامة على المبيعات لعدم اشتمال الحكم القرار رقم (۷۷) لسينة ۱۹۹۲ \_ عليها ،

ولا وجه للقول بان افتاء الجمعية المعدومية المشار اليه انف مقصرر على عتود متاولات تنفيذ المرحلة الثانية لمترو الانفاق دون غيرها بسن عقود المقاولات نفلك أن الجمعية العمومية اتبعت هذا التفسير وطبقته في العديد من الفتاوى التي نظرتها وايدت بها سابق افتائها بشأن عقد مقاولة مترو الانفاق ، وأن الجمعية العمومية في كل هذه الحالات مجتمعة أو منفردة أنما كانت تستخلص معنى عاما من النصوص مفاده أن قرار رئيس الجمهورية المعروض لا يشمل عقود المقاولات فيما شمله من خدمات التشغيل للغير ، وهو مفاد يصدق على مقاولة مترو الانفاق كار صدي على غيرها من المتاولات دون حصر .

#### اذاـــــك

اننهت الجمعية العبومية لتسمين الفتدوى والنشريع الى (١) عدم خضوع عقود ترريد منتجات السنترالات الواردة من الخارج للهنة القرمية للاتصالات السلكية واللاسلكية للضريبة العامة على المعات ·

- (٢) خضوع منتجات السنترالات الموردة من السوق المحلى للهيئة
   للضريبة العامة على المبيعات
- (٣) عدم خضوع عقرد مقارلات الانشاءات المدنية للسسنترالات التي تنشئها الهيئة المذكورة للضريبة العامة على المبيعات .
- ر فتوی رقم ۷۷ فی ۱۹۹۲/۲/۲۶ جلسة ۱۹۹۲/۲/۹۱ ملف رقم ۱۹۹۲/۲۲۴ ) ۰

# ( ۱۷٤ ) جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٩٦

أذهر .. أعضاء هيئة التدريس بالجامعة .. تعيينهم •

قانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ في شأن اعادة تنظيم الأزهر ولائحته التنفيذية ٠

حكم فضائي ... مقضى تنفيذه ... الإحكام الصادرة من المحكمة الادارية بالفاء قرارات نفل العروضة حالاتهم ال وظائف ادارية تنفى عودتهم ال ذات الوظيفة التى كانوا يشفلونها حال صدور هذه القرارات وهى وظيفة مدرس مساعد .

قرار ۔ اداری ۔ تحصن ۔ تطبیق ،

تبين للجمعية العمومية لقسيس الفتوى والتشريع أن المادة ٥٦ من القانون رقم ١٩٠٢ لسنة ١٩٦١ في شأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها تنص على أن • أعضا• هيئة التدريس في الجامعة هم :

(i) الاساتذة (ب) الاساتذة المساعدون (ب) المدرسون وتصدد اللائمة التنفيذية لهذا القانون شروط تعيينهم ، ونصد المده وتحدد اللائمة التنفيذية لهذا القانون الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠٠ لسنة ١٩٧٥ على أن . . . . ويعين شيخ الازهر اعضاء هيئة التنفيذيس بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى \_ مجلس الكلية أو المهد ومجلس القسم المختص ويكون التعيين من تاريخ موافعة مجاس الحاممية ، .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن بداية التدرح في سلك أعضاء عيثة التدريس بجامعة الأزهر يكون بالتعين في وظيفة مدرس وذلك بقرار من شيخ الأزهر على أن يبدأ شغل الوظيفة من تاريخ موافقة مجلس الجامعة .

ومن حيث أن مقتضى تنفيذ الإحكام الصادرة من المحكمة الادارية بمجلس الدولة بالفاء قرارات نقل المعروضة حالاتهم الى وظائف ادارية هو عودتهم الى ذات الوظيفة ألتى كانوا يشغلونها حال صدور هنم القرارات رمى وظيفة مدرس مساعد ، وهو ما قامت به الجاممة فعلا وأن القرارات الادارية التى التى تولد حقا أو موزا شخصيا للأفراد لا يجرز سمجها فى أى وقت متى صدرت صحيحة وذلك استجابة لدواعى الشروعية بحسبان صحة القرار واستقرارا للاوضاع بحسبان ما انشا القرار من مراكز قانونية وما ولد من جقوق ، أما القرار المعب فيجيز الطعن عليه من ذى مصلحة في هذا الطعن خلال الموعد الذى رسبه القانون ويجوز سحبه من الجهة التى أصدته طوال مدة بقاء القرار المهيب قلقا مهددا بالالقاء سواء لانفتاج موعد الطعن عليه أو لاقامة الطعن حتى يفصل فيه ، فأن أنتهى ذلك المهاد صار القرار حصينا من الالغاء والسحب معا ويترتب عليه ما يترتب على القراد الصخيح غير المشوب باى عيب ، وذلك اقرادا بعا وله من حقوق .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على المعروضة حالتهم تبين أن قرارات تعين أقرائهم في وطيفة مدرس وأن كانت غير مشروعة فيما تضمنته من تعطيهم في الترقية لوظيفة مدرس الا أنهم آم يبادروا بالطعن فيما مند ترقيتهم الى تاريخ حصولهم على ذات الدرجة ، وكان يتمين عليهم منذ ترقيتهم الى وطيفة مدرس أن يبادروا بالطعن على قرار ترقية زملائهم الحاصلين على قرات الدرجة العلمية في نفس المدور الدراسي ومن حيث أن قرارات تعين أقرائهم وقد بانت حصينة من السحب والالغاء لفوات أكثر من عامن على احداثها ، الأمر الذي لا يجوز معه ارجاع اقدميتهم الى ذات تقمية زملائهم وذلك على التفصيل السابق

#### لالسك

انتهت الجمعية الصومية المسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز ارجاع اقتمية المعروضة حالتهم في وظيفة مدرس الى تاريخ تعيين أقرافهم في عده الوظيفة •

ر فتوی رقم £42 فی ۲۲/۳/۲۳ جلسة ه/۱۹۹۲/۲۹ ملف رقم ۴۲۹/۳/۸۳ ) ·

### جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٩٦

أموال الدولة العامة \_ الائتفاع بها \_ نقل الانتفاع .

المادتان ٨٨ . ٨٨ من القانون المدنى .. استعمال المال العام يكون فيها اعد له من وحوم انتفع العام - التخصيص للمنفعة العامة انها يكون بالرصد للهنفعة العامة فعلا او بهنتفي قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المغتص ـ نقل الانتفاع بالمال العام بين أشخاص القانون العام يكون اما بنقل الاشراف الاداري على هذه الأموال أو بتغيير شخص المنتفع بهده الأموال فعلا أو بالتعديل الفعل في نوع الانتفاع العام من وجه نفع عام الي وجه آخر ...

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٨٧ من القانون المدنى تنص على أن « تعتبر أموالا عامة ، العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو يمقتضي قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص وأن المادة ٨٨ تنص على أن « تفقد الأموال العامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة وينتهى التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص و بالفعل أو بانتهاء الغرض الذي من أجله خصصت تلك الأموال للمنفعة العامة > "

واستظهرت الحمعية العمومية مما تقدم أن الأصل في ملكية الدولة أو وجداتها المحلية أو مصالحها أو هيئاتها العامة أنها ملكبة عامة تتغيا منها ادارة المرافق العامة التي تضطلع بأعبائها ، وأن استعمال المال العام إنها يكون فيها أعد له من وجوه النفع العام ، وإن التخصص للمنفعة العامة انما يكون بالرصد للمنفعة العامة فعلا أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص ، وأن نقل الانتفاع بالمال ألعام بين أشخاص القانون العام يكون اما بنقل الاشراف الادارى على هذه الأموال أو بتغير شخص المنتفع بهذه الأموال فعلا ، أو بالتعديل الفعلى في نوع الانتفاع العام من وجه نفع عام الي وجه آخر ٠

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن قطعة الأرض موضوع النزاع التي كانت في حيازة مصلحة الميكانيكا والكهرباء كجزء من محطة طلبمات العزيزة تم نقل الاشراف الادارى عليها وذلك بالقرار الوزارى المسترك رقم ٣ اسم: ١٩٧٢ لهبئة كه باء مصر ، وظلت مخصصة للانتفاع بهذه المحطة ولم يتم تغيير هذا التخصيص فعلا باستعمال شخص عام آخر غير هيئة كهرباء مصر لها ولو يسمدور قرار بنقل الاشراف الادارى عليها لشخص عام آخر ، ومن ثم يكون من حق هيئة كهرباء مصر أن تستمر منتفعة بهذه المساحة ولا يغير من ذلك ما ادعته الوحلة الصحية بالعزيزه من أن مصلحة الميكانيكا والكهرب، تنازلت عن هذه المساحة المسالح الوحدة وهو الأمر الذي نفته المصلحة المذكورة كما لم تقم الوحدة الصحية المدكورة كما لم تقم الوحدة الصحية الدليل على انها قامت بتغيير تخصيص هذه المساحة فعملا باستعمالها في غرض آخر ، والثابت من تنظر في حازة الشخص الذي خصصت تخدم الرفق العام القائم عليه . ومن ثم نظر في حازة الشخص الذي خصصت لتخدم الرفق العام القائم عليه .

#### 4 11

انتهت الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية هيئة كهرباء مصر ( منطقة كهرباء مصر الوجه القيسلي في بقاء ( استمرار ) تخصيص الأرض موضوع النزاع لمنفعتها العامة .

( فتوی رقم ۲۸۱ فی ۱۹۹۲/۷/۳ جلسة ۱۹۹۳/۲/۸ ملف رقم ۲۲۲۲/۳۷۳ ) ·

## (177)

## جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٩٦

ضرائب ورسوم ... ضريبة عامة على المبيعات ... خدمات التغزين والتبريد بالثلاجات ... عدم خضوعها للضريبة ٠

قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ــ الماهيم والمســطلحات الواودة بالقانون ·

المترع عزف عن تعريف الفعمة بالمهوم العام المجرد وشاء أن يضع لكل خمدة يرى سمول الشريبة لها أسما تفرد به على سبيل العصر والتميين في الجعول المرافق للقانون الذي يملك رئيس الجمهورية مكته الأضافة اليه وتعديله — هذه الكنة يتعين أن تكون في اطلار ما رصمه المترع بأن يكون بيان الفعمة بالتغريد السين لها وليس بالتعريف العام المجرد التي لم يشا المترع أن يسلك سبيلها فيما يتعلق بتعديد الطعمة .

القرار الجمهورى اداد تشريعية الل من القانون في نطاق فرض الضريبة التي لا تكون بحسب الأصل الا بقانون لا يملك اخضاع الخدمة للضريبة الا بالتفريد العيني لها ــ نطستي ا

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على أن ، يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالألفاظ والعبارات الآتية ، التعريفات الموضحة قرين كل منها : ٠٠٠ المكلف : الشخص الظبيعي او المعنوي المكلف بتحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة سواء كان منتجا صناعيا أو تاجرا مؤديا لخدمة خاضعة للغريبة بلغت منعاته حد التسجيل المنصوص عليه في هذا القيانون ٠٠٠ السلعة : كل منتج صناعي سواء كان محلبا أو مستوردا ٠٠٠ الخلعة : كل خلعة واردة بالجدول رتم ( ٢ ) المرافق ٠٠٠ البيع : هو انتقال ملكية السلعة او أداء الخدمة من البائع أو لو كان مستوردا الى المسترك ٠٠٠ المنتج الصناعي : كل شخص طبيعي أو معنوى يمارس بصورة اعتيادية أوّ عرضية وبصفة رئيسية أو تبعية أية عملية تصنيع ، وتنص المادة (٢) على أن ، تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلع المصنعة المحلمة والمستوردة الا ما استثنى بنص خاص وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدرل رقم ( ٢ ) المرافق لهذا القانون ، وتنص المادة (٣) من ذات القانون على أن • يكون سعر الضريبة على السلع ١٠٪ وذلك عدا السلم المبينة في الجدول رقم (١) المرافق فيكون سمعر الضريبة على النحو المحدد قرين كل منها . ويحدد الجدول رقم (٢)

المرافق سعر الضريبة على الخيمات ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية اعقاء بعض السلع من الضريبة وتعديل سعر الضريبة على بعض السلع كما يبعض السلع الجنهورية تصديل الجبولين رقعى (١) و (١) و (٢) بل يجوز لرئيس الجنهورية تصديل الجبولين رقعى (١) و (٢) المرقبة وبالاقرار عنها وتوريدها للمصلخة في المؤاعيد المنصوص عليها في هذا القانون ، وتنص المادة (٦) على أن ، تستحق الضريبة بتحقق القريبة بعرفة المكلفين ونقا لاحكام عذا القانون ، وبنا، عليه صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٦ بيتعديل الجدول رقم (٢) المرافق للقانون آنف الذكر ونص في المادة (٢) على أن تضاف الى للجدول رقم (٢) المختفات الواردة بالكشف حرف (ب) المرفق به، ومنها ، محملة الثقيقيل للغير ، بفئة ضريبية ١٠٪ ل

واستظهرت الجنمية الفيومية مما تقدم أن المشرع في قانون الهربية الموامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم (١٩٠) لبينة (١٩٩١ وضع تنظيما شياملا للضريبة العامة على المبيعات عين بيغتضاه الساع والمعمات الماضعة للضريبة فاخضع الساع المحلية والمستوردة والمحدمات التي أورد بيانها بالجدول رقم ( ٢ ) المرافق للقانون لهذه الضريبة وجمل مناط استعقاقها مجرد بيع السلمة أو تادية الخدمة من الممكلة وتاديد المشرع سعز الضريبة العامة على المبيعات بفتة ١٠٠٪ من قيمنها وذلك فيها غيد السلم المبيعات بفتة ١٠٠٪ من قيمنها وذلك فيها غير المسلم المبيعات بفتة ١٠٠٪ من قيمنها أنور الجدول رقم ( ٢ ) المرفق بالقانون أنور الجدول رقم ( ٢ ) المحدورية عنى المبيعات من الضريبة وبيان سعرها وناط ترئيس الجديورية اعنا، بعض السلم من الضريبة وبيان سعرها مسمرها كما آجاز له تعديل الجدول رقم ( ١ ) و ( ٢ ) المشار اليها حذفا واضافة و وبسند من ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ٢٩٩٢ شعديل المبدول رقم ( ٢ ) المائق لقانون الضريبة العامة للمبيعات وأضاف اله « خدامات التشغيل للغير » بفئة ضريبية العامة على المبيعات وأضاف اله « خدامات التشغيل للغير » بفئة ضريبية العامة على المبيعات وأضاف اله « خدامات التشغيل للغير » بفئة ضريبية العامة على المبيعات وأضاف اله « خدامات التشغيل للغير » بفئة ضريبية ١٠٪ «

ولما كان قانون الضريبة العامة على المبيعات قد عرض المفاهيم والمصطلحات الواردة بالمادة ( ١ ) منه تعريفا عاما ، وخص مفهوم الخدمة بازيا كل خدمة واردة بالبعدول رقم ( ٢ ) المرافق للقانون " بعا يعنى ان المسرع قد عزف عن تعريف الخدمة بالمفهوم العام المجرد وشاء أن يضح لكل خدمة يزى شمول الضريبة لها اسعا تنفرد به على سبيل الحصر والتعييد فني البعدول المرافق للقانون والذي يعلق رئيس الجمهورية مكنة الاضافة

اليه وتعديله. بيد أن هذه المكنة يتعين أن تكون في اطار ما رسمه المشرع بأن يكون بيان الخدمة بالتفريد العيني لها وليس بالتعريف العام المجرد التي لم يشأ المشرع أن يسلك سبيلها فيما يتعلق بتحديد الخدمة في تطبيق ــ أحكام هذا القانون وومن ناحية أخرى فان المشرع وقد ناط رئيس الجمهورية اضافة خدمات الى الجدول رقم ( ٢ ) المرافق لقانون الضريبة العسامة على المبيعات، قان القرار الجمهوري باعتباره اداة نشريعية أقل من القانون في نطاق فرض الضريبة لله التي لا تكون بحسب الأصل الا بقانون • لا يملك اخضاع الخدمة للضريبة الا بالتفريد العيني لها ، إذ أند اخضاعها بالتعريف العام المجرد للضريبة لا يملكه إلا المشرع ولا يكون الا بقانون • وفي ضوء من ذلك ينبغي فهم قرار رئيس الجمهورية رقسم ( ۷۷ ) \_ لسنة ١٩٩٢ بما يحمله على الصحة ويبعده عن اللس والغموض والتعريفات العامة بما مؤداه أن عبارة « خدمات التشغيل للغير ، المضافة الى الجدول رقم ( ٢ ) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات بقرار رئيس الجمهورية آنف الذكر تضبط بالسباق وتحمل في اطاره ولوجا من باب العموم الذي قصد به الخصوص باعتباره استخلاص عقلي لحكم النص الذي ليس أمرا خارجا عنه • ودلالة ذلك أن المشرع بعد أن عين في الجدول رقم (٢) المرافق للقانون أنف الذكر عددا من الخدمات التي تدخل في عموم خدمات التشغيل للغير مثل خدمات الفنادق والمطاعم السياحية وخدمات شركات النقل السياحي وخدمات التلكس والفاكس والنقل المكيف بين المحافظات وخدمات الوسطاء الفنبين لاقامة الحفلات العمامة أو الخاصة ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٧٧) \_ لسنة ١٩٩٢ باضافة خدمات التليفون والتلغراف المحلى وخدمات الاتصالات الدولية وخدمات النركبيات والتوصيلات التليفونية ثم أورد عبارة « خدمات التشغيل للغير » وهي عبارة تتسع لكل الخدمات المذكورة أنفأ بما مفاده أنه قصد بها سائر الخدمات المتعلقة بهذا النوع المشار اليه من قبل ، ومن ثم تخرج عنها خدمات التخزين والتبريد بالثلامات اذ انها ليست من جنس ما ذكر ولو قصد الشرع اخضاعها للضريبة على المسعمات ما أعوزه النص صراحة على ذلك • وآية ذلك أن رئيس الجعهورية أصدر بعد ذلك القرار رقم ٢٩١ لسنة ١٩٩٢ باضسافة خدمات اخرى الى ما يخضع للضريبة رهى تتعلق بتاجير السيارات والبريد السريع وشركات النظافة ، ولو كان يقصد من القرار السابق رقم ( ۷۷ ) لسنة ۱۹۹۲ عموم خدمات التشميفيل للغير لما احتاج الى اصدار القرار الأخير • وبناء عليه لا تخضع خدمات التخزين والتبريد

بالثلاجات للضريبة العامة على المبيعات لعدم اشتمال احكام قرار رئيس الجمهورية رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ عليها ·

### لنلسك

انتهت الجمعية العسومية لقسسمى الفتسوى والتشريع الى عمد خضوع خدمات التخزين والتبريد بالثلاجات لقانون الفريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ .

ر فتوی رقم ٤٨٠ في ١٩٩٦/٦/٣٠ جلسة ١٩٩٦/٦/٩٩ ملف رقم ٣٣/٣/٣٧ ، ·

### ()

### جلسة ١٩ من يونية سنة ١٩٩٦

الجمعية العمونية لقسمى الفتوى والنشريع ــ اختصاص ٠

المترع بعقتمى نص الخادة 17/2 من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم 12 لسنة 1979 وضع اصلا عاما مؤداء اختصاص الجمعية العمومية لقسمى القتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المتازعات التي تنشأ بين الفساح العامة أو بين الهيئات المامة أو بين الهيئات المحامة الوبيات وبعضها البحض \_ جميعها من أشخاص القانون العام \_ بعتب اختصاص الجمعية العمومية أذا كان أحد الأطراف لا يتدرج ضمين هذه الجهات المحدد على سبيل العدير \_ تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسسمى الفتدى والتشريع أن المشرع بمنتشى نص المادة 7.71 من قانون مجلس الدولة رقم 2 لسنة ١٩٧٢ وضع أصسع المعتوية العبومية لقسمى الفتوى وضع أصسالا عاما مؤداه اختصاص الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين المسالم العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البيض وهي جميعها من أشخاص القانون العام بحيث يمنم اختصاصها ادا البعض وهي جميعها من أشخاص القانون العام بحيث يمنم اختصاصها ادا

ولما كان أحد أطراف النزاع المائل هي شركة مياه الشرب بالبحيرة وهي احدى شركات المساهمة وتعد من أشخاص القانون الخاص ومن ثم فهي تخرج عن دائرة اختصاص الجمعية المعومية وفقا لنص المادة ٦٦/د سالفة الذكر بحسبان أن أحد أطرافه ليس ضمين الجهات سابق الاشارة اليها ومن ثم ينجسر عن الجمعية العبومية الاختصاص بنظر هذا الموضوع.

#### لذئسك

انتهت الجمعية العسومية لقسمه الفتوى والتشريح الى علم اختصاصها بنظر النزاع المائل ·

﴿ غَنُوى رَقِم ٤٨٢ فَي ٢٠/٦/٢٩١٠ جِلْسَة ١٩/٦/٢٩٢ علف رقم ٢٦/٢/٢٢٢ ) -

# (NYA)

# جلسة ١٩ من يونية سنة ١٩٩٦

ضرائب ورسوم .. ضريبة على الاستهلاك .. صندوق دعم صناعة غزل الحرير الصناعى ومنسوجاته

القانون رقم ۱۲۳ لسنة ۱۹۸۱ باصدار قانون الخبرية على الاستهلاك – خضوع السلح المنتجة معليا أو المستوردة الواردة بالجدول المرفق بالقانون للضريبة – الخبريبة العامة على المبيعات – استفراقها ضريبة الاستهلاك

الشرع وسُم من نطاق هذه الفريبة بمقتضى فانون الفريبة على الميمات الذي الفي فانون الفريبة على الاستهلاك فاخضع للفريبة كل السلع المستمة المحلية أو الستوردة الا ما استثنى بنص خاص •

قرارات وهوانين فرهى الرسوم والفرائب على الانتاج او التداول او الاستهلالا أو البينات تعد غرائب نصيب الانقاق وتؤدى بعناسيه نققة ــ رسوم الانتاج يتوصل بها للشرع لخرف عرف المرضى الشريبة على المستهلكين الذين يصمع فرض الشريبة عليهم مباشرة لمعدمه وتفرقهم بينما الانتاج مركز في جهات معينة ومواطن معددة - غربية الاستحلال تقرض على الدامات و المستهلال تقرض على الدامات و المستهلال السلع حالجات المناه على المبينات وسعت من نطاق الفعربية - فعربية الاستهلاك استفرات في الفريبة الجديدة الاعم وسعت من نطاق الفعربية - فعربية الاستهلاك استفرات في الفريبة الجديدة الاعم و

صندوق دعم صناعة غزل العراير المستاعي ومتسوحاته اللنسا بالقانون رقم ه لسنة بوهه ـ اغراضه ـ مواروه الخالية ـ من بين موارد المستوق الملاكون الاعانة التي تؤديها البه العكومة والتي تعادل ثلث رسم الانتج او الاستهلال المحصل على خيوط العربر المستاعي والباده ـ الاعانة الملكورة لا تؤدى يوصيها غربية واضا يوصلها اعانة ـ الترام العكومة بلادة نبت غيرية المبينات المستدوق الملكور المخضوع الخيوط والالباف الملكودة الهذه المعربية المبينات المستدوق الملكور الخضوع الخيوط والالباف الملكودة الهذه المعربية المبينات المستدوق الدور المخضوع الخيوط والالباف الملكودة الهذه المستميدة المبينات المستدوق الملكود المناسبة المستدون المستدون المناسبة المستميدة المبينات المستدون الملكودة المناسبة المستدون المستدونة ال

روز [1] يَشِينِهجِيم. تِعِيرِيف غَزِل فِلحرير الْصِبَاعِي ومنسسبوجاته في الاستواق الداخلية والخارجية • [20] والدائ غاد الإستوان

(ب) دعم صناعة غزل الحرير الصناعي وبنسب وجانه ٠٠٠٠ ه وتنسب وجانه ٠٠٠٠ ه وتنص المادة (٢٢ م) من المسلم والمسلم و

ومفاد ما تقدم أن المشرع أنشا صندوق دعم صناعة غزل الحرير السناعي ومنسوجاته وناط به تشجيع تصريف غزل الحرير واليافه في الاسواق الداخلية وتنشيط نصديره الى الاسواق الخارجية ، والعمل على خفض أثمان بيع الاقيشة الشعبية المسنوعة منه ، وحدد المشرع للصندوق مواددا مالية تعينه على تنفيذ سياسته في دعم صناعة غزل الحرير المسناعي ومنسوجاته منها اعانة مالية تؤديها الحكومة له تعادل ثلث رسم الانتاج أو الاستهلاك المحصل على خيوط الحرير الصناعي واليافه ،

واستعرضت الجمعية العمومية المادة (٢) من القانون رقم ١٣٣ السنة ١٩٨١ باصدار قانون المريبة على الاستهلاك التي تنص على أن « تلغى القرانين والقرارات الصادرة بفرض أي ضريبة أو رسوم على الانتاج أو الاستهلاك ٠٠٠ ، والمادة (١) من قانون الضريبة على الاستهلاك التي تنص على أنه و في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد : ٠٠٠ السلعة : كل مادة منتجة محليا أو مستوردة ، وردت في الجدول المرافق لهذا القانون أو أضيفت طبقاً لأحكامه ٠٠٠ ، وتنص المادة ( ٢ ) من ذات القانون على أن ، تفرض الضريبة على السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القــــانون بالفثات الموضعة قرين كل منهاً ٠٠٠ ، كما استعرضت الجمعية العمومية المادة (٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات التي تنص على أن ، يلغى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضريبة على الاستهلاك ٠٠٠ ، والمادة ( ١ ) من قانون الضريبة العامة على المبيعات التي تنص على أنه « يقصد في تطبيق أحكام مذا القانون بالألفاظ والعبارات الآتية ، التعريفات الموضحة قرين كل منها : ٠٠٠ السلعة : كل منتج صناعي سواه كان محليا أو مستوردا ٠٠٠٠ الخدمة : كل خدمة واردة بالجدول رقم ( ٢ ) المرافق ٠٠٠ ، والمادة ( ٢ ) من ذات القانون التي تنص على أن « تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلم المصنعة المحلية والستوردة الا ما استثنى بنص حاص .

وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم ( ٢ ) المرافق لهذا القانون ٠٠٠٠ ،

واستظهرت الجمعية الصومية ما تقدم أن المشرع براب على فرض ضربية على انتاج السلع وتداولها واستهلاكها تقررت في البله بقرارات وتوانين متعددة ثم الغاما وأعاد تنظيمها بمقتضى القانون رقم ١٣٣ لسنة العمرية على الاستهلاك الذي وضع تنظيما شاملا لفحرية على الاستهلاك فأخضع الفحرية على الاستهلاك فأخضع الفحرية على الاستهلاك فأخضع الفحرية تواند المؤقى به أو أضيفت اليه وفقا لاحكامه وذلك بالفشات المؤضعة قرين كل منها نم تو وسع المشرع من نطاق مغد الفحرية بمقتضى قانون الفحريبة العامة على المبيعات الذي الفي قانون الفحريبة على الاستهلاك وأخضع للفحريبة كل السلع المستمة المحلية والمستوردة اللا ما أسيتثنى رقم ( ٢ ) المرافق للمقانون فاصبحت القاعدة مي خضوع جميع السلع المحلية والمستوردة للفحريبة العامة على المبيعات بعد أن كابت لا تخضع المسلعة والمستوردة للمربية العامة على المبيعات بعد أن كابت لا تخضع للفحريبة على الاستهلاك الا السلع الواردة بالجدول المرفق به أو أضيفت المه على المكامة المحافة والمحافة المحافة على المحافة المحافة على المحافة على المحافة على المحافة المحافة على المحافة المحافة المحافة المحافة المحافة على المحافة المحاف

والراصد لقرادات وقوانين فرض الرسوم والفرائب على الانتاج التداول أو الاستهلاك أو المبيعات يبن له أنها ضرائب تصيب الانفاق وتؤدى بمناسبة نفقة ، وتفرض غالبا على انتاج وتداول واستهلاك السلع وتؤدى بمناسبة نفقة ، وتفرض غالبا على انتاج وتداول واستهلاك السلع فرسوم الانتاج يتوسل بها المشرع لفرض الضريبة على المبيعات يرم كن يصعب فرض الضريبة الاستهلاك تفرض على التداول واستهلاك السلع \* كذلك فأن الجامع بينها أنها ضرائب غير مباشرة فهى واحدة من حيث الطبيعة وأن تعيزت الضريبة العامة على المبيعات بأنها وسعت من نطاق الضريبة ، فأخضعت لها جميع السلع المبيعات بأنها وسعت من نطاق الضريبة ، وان تعيزت الفريبة العامة على استغنى من مبيل المشرع الضريبة المبيعات عن ضريبة بأنوى أعم واشعل منها لتغول أن ضريبة بالاستهلاك هو استغن عن ضريبة بأغرى أعم واشعل منها لكنها من جنس طبيعتها بعا يسوغ عن ضريبة بأغرى أعم واشعل منها لكنها من قبيل أحلال ضريبة المبيعة الأعم ، فهى مستوعبة في نطاق جديد وبسعر جديد .

وبناء على ما تقدم ، ومن حيث أن المشرع خص صندوق دعم صناعة غزل الحرير الصناعي ومنسوجاته بموارد مالية تعينه على تنفيذ أغراضه التن أنشأ من أجلها ، ومنها اءانة تؤديها الحكومة تعادل ثلث رسم الانتاج أو الاستهلاك المحسل على خيوط الحرير الصناعي واليافه ·

والحاصل أن ما يستحق للصندوق ليس هو الضريبة بوصفها الضريبي ولكنه اعانة تقدر بثلث الضريبة ، والضريبة لا يستحقها الصندوق ولكنها اداة تقدير لحجم الاعانة المستحقة ، كما أن الملتزم بالأداء ليس هو جهة جباية الضريبة ولكن الحكومة بشكلها العام وأن الضريبة العامة على المبيعات ، في نطاق تحديد هذه الاعانة الحكومية ، لا تخرج عن كونها وسيلة تقدير هذه الاعانة احضريبة المبيعات المروشة عن غزل الحرير الصناعي واليافة كاعانة حكومية ، وتلتزم الحكومة بادائها لم بهذا الوصف و ولا يغير من ذلك أن الضريبة العامة على المبيعات لل بهذا الوصف و لا يغير من ذلك أن الضريبة العامة على المبيعات لذلك أن مذه الخيوط والآلياف خاضعة للضريبة بما استحداثه المشرع في القانون آنف الذكر من خضوع جميع السلع المحلية والمستوردة للضريبة العامة على المبيعات الاما استثني بنص خاص ، ولم يرد في القانون وجداوله مااستثني خيوط الحرير المناعي واللفريبة وحداوله مااستثني خيوط الحرير المناعي واللفرية،

#### لالسك

أنتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استهرار استحقاق صندوق دعم صناعة غزل الحرير الصناعي ومنسوجاته للاعانة المقررة التي تؤديها الحكومة بالقانون رقم ٥ لمسنة ١٩٥٧ في ظل احكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١٠

( فتوی رقم ٤٨٣ في ١٩٩٦/٧/٢ جلسة ١٩٩٦/٦/١٩ ملف رقم ٤٤٨/٢/٣٧ ) .

### (NYA)

#### جلسة ١٩ من يونية سنة ١٩٩٦

ضرائب ورسوم ـ ضريبة العفة ـ مناط الغضوع لها ـ الملتزم بادائها • قانون الضريبة على العفة رقم ١٩٨ أسنة ١٩٨٠ •

المشرع فرض دخفة على كل مبلغ تصرفه الجهات العكومية من الأموال المطوكة لها منوا، تم المرف مباشرة او بطريق الاناب \_ يتعمل بدب، الضريبة الجهة أو المشخص الذى يتم المصرف له لان الأصل فى فرض ضريبة الدهقة هو الالإم بادائها ـ الاستثناء بن هذا الاصل بمتنفى تص فى الأون يتاح على موجبه هذا الاعظاء مثال ـ مادة ٨٦ من القانون باغفاء ما يصرف نظي مشتريات مسمرة جبريا أو خدمات معددة مقابل ادائها بمعرفة احدى المسجدت المحكومية من الخضوع للضريبة .

الوجبات القدائية لا تعلى من ضريبه الدعقة ولو كانت مكوناتها اصنافا مسعرة جيريا اذ ان فيمة الوجية ليست مجموع اسعار الاصناف المسعرة جيريا المكونة فها وانها تشمل بجانب ذلك فيمة مضافة روعيت في تحديد ثمن الوجية ـ تطبيق ·

تبين للجمعية العدومية نقسمي الفترى والتشريع أن المادة ٧٩ من قانون الدمغة الصادر بالقانون رقم ١٩١١ لسنة ١٩٨٠ والمعدل بالقانون رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٨٩ تنص على أن « تستحق ضريبة نسبية على ما تصوفه الجهات الحكومية وشركات الفطاع العام من المرتبات والأجور والمكافآت وما في حكمها ١٠٠٠ • وتنص المادة ٨٠ من القانون المسار المه على أن من من من من من من المسارد المه على أن الموال المملوكة لها وسدراه تم العمرف مباشرة أو بطريق الانابة علم علاوة على الشريبة المباينة في المادة السابقة صفريبة أضافية مقدارما ثلاثة أمنال الطريبة المشارد مقدل من الفريبة الشار اليها ١٠٠٠ • وتنص المادة ٨٦ على أن « تعفى من الفريبة المنصوص عليها في المادتين ٧٩ ، ٨٠ من هذا القانون المبالغ التي تصرف في الأحوال الآتية : (و) ما يصرف نظير مشتريات مسعرة جبريا ٢٠٠٠ • في الأحوال الآتية : (و) ما يصرف نظير مشتريات مسعرة جبريا ٢٠٠٠ •

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أن مفاد أحكام قانون ضريبة المعمقة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ أن المشرع فرض دمغة على كل عبلغ تصرفه الجهات الحكومية من الأموال المنوكة لها ، سواء تم الصرف مباشره أو بطريق الإنابة ، ويتحمل بعب، هذه الضريبة الجهة أو الشخص الذي يتم الصرف له ، اذ الأصل على فرض ضريبة المعفة هو الإلزام بأدائها فيخضع لها كل من تعامل مع جهة حكومية وأثمر هذا التعامل عن استحقاقه

لمبالغ من الأموال المملوكة لها ، فيخضع صرفها له لضريبة الدمغة النسميية والآضافية ، ولا استثناء من هذا الأصل الا بمقتضى نص في قانون يتاح على موجبه هذا الاعفاء ، على نحو ما ورد بنص المادة ( ٨٢ ) من قانون ضريبة الدمغة الذي أعفى من ضرببة الدمغة النسبية والاضافية ما يصرف نظير مشتريات مسعرة جبريا أو خدمات محددة مقابل أدائها بمعرفة احدى الجهات الحكومية ، بيد أنه أذا كان العقد محله توريد مشتريات يدخل في مكوناتها أصناف مسمرة جبريا فلا تتمتع هذه المستريات بالاعفاء المتاح بموجب حكم المادة ( ٨٢ ) من قانون ضريبة الدمغة ذلك أنه باندماج الصنف المستعر جبريا في مكون آخر يزايله التسمير الجبري ، باعتبار أن محل التوريد مو المكون الجديد وليس الصنف المسعر جبريا ، ومن ثم فاذا اشتمل العقد على توريد وجبات غذائية فانها لا تعفى من ضريبة الدمغة ولو كانت مكوناتها أصنافا مسعرة جبريا اذ أن قيمة الوجبة ليست مجموع أسعار الأصناف المسعرة جبريا المكونة لها وانما تشمل بجانب ذلك قيمة مضافة روعيت في تحديد ثمن الوجبة عند تقديم العطاء ومؤدي ذلك عدم تمتع الوجبة الغذائية بحكم الاعفاء المقرر بنص المادة ( ٨٢ ) من قانون ضربية الدمغة ٠

#### لذلسك

. . انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان حكم المادة ( ۸۲ ) من قانون ضرببة الدمغة رقم ۱۹۱ لسنة ۱۹۸۰ على توريد الوجبات الفذائية وان تضمنت أصنافا مسعرة جبريا تأييدا لافتاء الجيمية العمومية السابق في هذا الشان .

( فتوی رقم ۸۶؛ فی ۱۹۹۲/۷/۲ جلسة ۱۹۹۲/۲/۱۹۹۱ ملف رقم ۱۸/۳/۳۷ ) .

# جلسة ١٩ من يونية سنة ١٩٩٦

# الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ـ اختصاص •

الشرع وضع اصلا عاما بعقضى نص المادة ٦٠/د من قانون مجلس الدولة باختصاص البعيدة العمومية للسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التى تنشأ بن المسالح المامة أو بن الهيئات المعلية أو بن عده الجهات بعضها البعض - جميعها من اشخاص القانون العام - بمنتع اختصاص الجمعية العمومية اذا كان أحد الأطراف لا يندج ضمن هذه الجهات المعددة على سبيل الحصر - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسيمي الفتوى والتشريع ان المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة المسادر بالقانون رقم ٧٧ لسنسة ١٩٧٢ تنص على أن « تغتص الجمعية العمومية لقسيمي الفتوى والتشريع بابداء الراي في المسائل الآنية :

د ـ للنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المسالح
 العامة أو بين الهيئات المعلق أو بين الهيئات المعلية أو بين هذه الجهات
 ومعضها البعض

واستظهرت الجمعية العمرمية مما تقسيم أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المعلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض وهي جميعها من أشخاص القانون العام بحيث يمتنع اختصاصها أذا كان أحد الأطراف لا يندرج ضمن هذه الجهات المصددة على سسبيل العصر .

ومن حيث أن النزاع الماثل هو في حقيقته نـزاع بين الهيئـة القومية للاستشـعار عن بعد وعلوم الفضاء وبين شركات التأمين الأهلية احدى اشخاص القانون الخاص، التي قامت شركة مصر للبترول بالتأمين لديها لتفطية مسئرليتها الناشئة عن تعويض الفير ، مما ينحسر بعد هذا النزاع عن اختصاص الجمعية العمومية وفقا لنص المادة ٦٦ سالفة الذكر بحسبان أن أحد أطرافه لا يندرج ضمن الجهات سابق الاشارة اليها .

#### لذلسك

انتهت الجمعية الممومية لقسمى الفنسوى والتشريسع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع الماثل ·

( افتوی رقم ۱۹۹۵/۷/۳۷ فی ۱۹۹۲/۷/۳۲ جلسة ۱۹۹۱/۲/۳۹ ملف رقم ۲۹۰٤/۲/۳۷ ) .

## $(\Lambda\Lambda\Lambda)$

## جلسة ١٩ من يونية سنة ١٩٩٦

جامعات ... استاذ متفرخ ... مرتب .. مناط استحقاق الربط المالى المقرر لنامب رئيس الجامعة ·

قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم 21 لسنة ١٩٧٧ معدلا بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٧٤ مادة ١١٣ ، ١٣١ ٠

المشرع اجاز لفضو هيئة التدريس بالجامعة الاستجراد في الخدمة كاستاذ متفرغ بعد بلوغه من انتهاله الخدمة لقاء جعل مال قصد المشرع في بيان طريقة تحديدة الا يقل ما يتقاضاه الاستاذ المتفرغ عها يتقاضاه منيله اللاى لم يصل الى من المعاش ـ المساواة يتهما في جميم الحقوق عدا تقلد المناصب الادارية .

المترع استعنت حكما جديدا يعنج بفتضاء عضو هيئة التعربس الذي اطفى هم، عشر سنوات في وقيلة استاذ الربط المال لتائب رئيس الجامعة ــ الإسائلاة المتفرغون يتدجون في عداد اعضاء هيئة التدريس وفهم كاصل عام ذات العقوق والواجهات ومن بم فان من امضى منهم طده المدة في وقيلة استلا قبل سن احالته ال الماش في تاريخ المائلة على نقلا العكم الستعدت يعق له الاستفادة من هذا العكم بعا يستتبعه من زيادة المائلة المؤجعة بعتداد الزيادة التي طرات على مرتب قريته ــ تطبيق .

تبين للجمعيسة العموميسة نقسسمي الفتسوى والتشريب الاادة ١٩١٣ من قانرن تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ السنة ١٩٧٣ تنص على أن « سن انتهاء الخدمة بالنسبة الى اعضاء هيئة التدريس ستون سنة ميلادية ، رمع ذلك أذا بلغ عضو هيئة التدريس هذا السن خالال العسام الجامعي فيبقى الى نهايته مع احتفاظه بكافة حقوقه ومهناصبه الادارية .... » وأن المسادة (١٦١) ، من ذات القانون عين بصفة شخصية في ذات محم المادة (١١٢) من هذا القانون يعين بصفة شخصية في ذات الكلية أو المعهد جميع من بيلغون سن انتهاء الخدمة ويصبحون اسائذة من فرنك ما لم يطلبوا عدم الاستورار في المهسل ، ولا تحسب بين المرتب هضافا اليه الرواتب والبدلات الأخرى المقرة وبين المعاش ، ويتقاضون مكافأة مالية اجمالية توازى الفرق بين المرتب هضافا اليه الرواتب والبدلات الأخرى المقرة وبين المعاش المهادين واللاحة التنفيذية لقانسون تنظيم الجامعات المسادر البه العسادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على انه ، مع مراعاه احكام قانون تنظيم الجامعات يكون للاستاذ تنص على انه ، مع مراعاه احكام قانون تنظيم الجامعات يكون للاستاذ تنص على انه ، مع مراعاه احكام قانون تنظيم الجامعات يكون للاستاذ تنص

المتفرغ ذات الحقوق المقررة لملاستاذ وعليه واجباته ، وذلك فيما عدا تقلد المراكز الادارية ، •

واستظهرت الجبعية العبومية مما تقدم أن المشرع أجاز لعصو هيئة التدريس بالجامعة الاستمرار في الخدمة كاستاذ متفرغ بعسد بلوغه سن انتهاء الخدمة ، وذلك لقاء جعل مالى قصد المشرع في بيان طريقة تحديده الا يقل ما يتقاضاه الأستاذ المتفرغ عما يتقاضاه مثيله الذي لم يصل الى سن المعاش ، ولذلك يجرى هذا التحديد باجمال العناصر المالية للوظيفة التي كانت تشغل عند بلوغ سن التقاعد من موتب اصلى ورواتب وبدلات اخرى ثم يستنزل من الناتج مبلغ المعساش ويمنح الفرق ، وأكد المشرع في اللائمة التنفيذية المساواة بين الأستاذ المتفرغ وباقى الإعضاء في الحقوق والواحيات وذلك فيما عدا المناصب الادارية التي لا يجوز له تقلدها ، وبذلك يكون المشرع قد أفصح عن قصده في الا يقل مجموع ما يتقاضاه العضو من معاش ومكافأة بعد سن الستين عما يتقاضاه قرينه ومثيله الذي لم يصل الى تلك السن ، وهر ما جرى عليه واكده اغتاء الجمعية السومية من أن " المشرع الما اعتد في حساب المكافأة بالمرتب والبدلات المقررة بجدول المرتبات المقررة للوظيفة وليس بتلك التي كان يتقاضاها العضو بالفعل عند بلوغه سن التقاعد ، دهو ما يقتضي القول بزيادة هذه المكافاة كلما زاد المرتب والبدلات المقررة للوظيفة بينما تقل كلما زاد المعاش اذ لا يسوخ الاعتداد بما يطرا على المعاش من زيادة واغفال هذه الزيادة اذا ما طرات على مرتب وبدلات الوظيفة لما ينطوى عليه ذلك من الانتفاص من الحقرق المالية لملاسسناذ المتفرغ عما هو مقرر لمثيله الأحدث منه ، مما يتنافى مع ما أوجبه المشرع من التسوية بينهما في جميع الحقسوق عسدا تقسلد المنساصب الإدارية ، كما لا يجوز القول بتجميد المكافأة عند القدر الذي تحددت به في تاريخ بلوغ العضو سن الستين لأن في ذلك اهدار للنص الذي يرجب حساب المكافاة على اساس الفرق بين المعاش المقرر للعضو وبين المرتب المقرر للوظيفة .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أن المشرع أذا استحدث حكما جديدا يمنح بمقتفاه عضو هيئة القدريس الذي أمضى مدة عشر سنسوات في وظيفة أستساذ الربسط المسالى لنسائب رئيس الجامعة ، وكان الأساتذة المتقرغين يندرجون في عداد أعضاء هيشة التدريس ولهم كاصل عام ذات العقوق والواجبات ومن شم فان من المضي منهم هذه المدة في وظيفة استاذ قبل سن احالت الى الماش في تاريخ سابق على نفاذ الحكم للستحدث يحق له الاستفادة من هذا الحكم بما يستتبعه ذلك من زيادة المكافاة المنوحة بعقدار الزيادة التي طرات على مرتب ترينه ، وهو ما ينطبق في شان المعروضة حالته .

## اذلسك

انتهت الجمعيسة العموميسة لقسسمى الفتسوى والتثريع الى المقية الأسستاذ المتفرخ الذى أمضى في وظيفة استاذ عشر سنوات في الاستفادة من حكم البند ثالثا من المادة (٧٠) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

ر فتوی رقم ۱۱، فی ۱۹۹۲/۷/۱۳ جلسة ۱۹۹۲/۲/۹۹ ملف رقم ۲۰۲/۲/۸۳ · ·

# (IAY)

# جلسة ١٩ من يونية سنة ١٩٩٦

تسعير چيريريت فروق اسعاد مواد بناء

الرسوم يقانون رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٥٠ الفاص بالتسمير الجبرى وتحديد الارباح المصلى بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٠ سلطة تحديد الاسعار ـ مخالفة البيع بلزيد من التسميرة أو الاصناع من البيع ـ عقوبتها ·

مفهوم الأسعاد السيادية \_ قرارات الشركة القابضة بزيادة اسفاد الاسمئت لا تتوافي لها خات منظور المسمئت لا تتوافي الها خات عناصر قرار التحديد او التسمع الجبرى سواء من حيث السلطة المقتصة بالمصادرة او سنة مثل الاسداد واسباب وغاياته او خاصية الاتوام وهو لا يعدو ان يكون تحديدا لمسمر البيح تجريه انجهة البائمة في اطار اوضساع السوق وبالنال لا يندرج في عماد ما يعرف بالقرارات السيادية - متقلى ذلك عدم الاحقية في الزيادة المسادلة في اسعاد المسادة بهوضة الشركات المداونة ألفي السعاد

تبين للجمعية العمومية المسمى الفتوى والتشريع أن المسادة ( ) مكرر ) من الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ،٥ الخساص بالتسمير الهبرى وتعديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ بقفويل وزير الصناعة المركزى سلطة تصديد اسساد المنتبات الصناعية المركزى بتحديد المساد لمنتبات الصناعة – المحلية دون التقييد بالإجراءات المنسوص عليها في تلك المواد ، وأن المادة (١) منه تنص على أن ويماقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز سنتين وبفرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خسسائة جنيه أو باحتى ماتين المقوبتين : الحرية و علمة مسموة أو معينة الربح أو عرضها للبيع بسمور أو بربح يزيد على المسعر أو الربح المعين أو امتنع عن بيمها ، وسميم

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن المشرع حرصا منه على تجنب رفع أسعاد النتجات الصناعية المطية رفصا باهظا لا يتناسب مع تكليف الانتاج ، وسد لوزير الصناعة الاختصاص بتحديد أقصى الأسعار المنتجات الصناعية المحلية ومن بينها الاسمنت ، وأضفى المشرع على ترار التحديد باعتباره يمثل اغصاحا عن الارادة الملزمة لوزير الصناعة بما له من سلطة بمقتضى الرسوم بالقانون المسار اليه بقصد احداث اثر تانونى يعنى ابنغاء تحقيق مصلحة عامة أضفى عليه صفة الالزام

على نحو يجب معه أن يسود على الكافة بما لا سبيسل الى الفكساك مما قرره والا نعرض المخالف للعقاب الجنائي ، ومن ثم نعت قرار التحديد أو التسعير و بالسيادية ه ، والحال أن قسرارات الشركات القابضة برايادة اسمار الاسمنت ، لا تتوافر له ذات عناصر قرار التحديد أو التسعير الجبرى المشار اليه ، سواء بن حيث السلطة المختصة باصداره ، أو سند هذا الاصدار واسبابه وغاياته ، أو خاصية الالزام ، وهو لا يعسدو أن يكون تحديد السحر البيع تجريه الجهة البائمة في اطار أوضاع السوق ، وبالتالي لا يندرج في عداد ما يعرف بالقرارات « السيادية » التي يحق للمقاولين الاستفاد اليها لاستئداء عرف الاسعار الناجمة عن تطبيقها ، ومن ثم فائه لا يتهض للمقاولين المعروضة حالتيهما الحق في الحالة المعروضة .

وانه لا ينال معا تقدم ما ورد في كتاب وزير الدولة للتنميسة الادارية سالف البيان اذ أنه لاحق في صدوره على انتهاء العمليتين المستدنين الى المقاولين المعروضة حالتيهما وعلى صرف الغروق اليهما فضلا عن أنه من قبيل الترجيهات الادارية التي ليس من شانها المساس ماحكام القانون التي سلف بيانها .

#### لنلسك

· ( ۲۲/۲/۷۸ ملف دقم ۱۹۹۳/۲/۱۳ جلسة ۱۹۹۳/۲/۱۹ ملف دقم ۳۷/۲/۷۸ )

## (111)

## جلسة ١٩ من يونية سنة ١٩٩٦

خرائب ورسوم .. خربیة العقارات المبنیة .. رسم النظافة .. مدی جواز فرض رسم النظافة على شاغل العقارات المبنية الكائنة بالقرى التى لا يسرى عليها قانون الضريبة على العقارات المبنية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ٠

أدارة معلية - سلطة المجالس المعلية في فرض رسم النظافة .

قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في سَان النظافة العامة .. المادة ٨ من القانون اجازت المعجالي المحلية فرض رسم اجباري يؤديه شاغلو المقارات المبنية لا يجاوز ٢٪ من القيمة الايجارية يخصص النائق النظامة العامة يودع في الصندوق المضمى لذلك الفرض .. مناط فرض الرسم وجود عقارات حددت قيمتها الايجارية وقفا لاحكام قانون الضرائب على المقارت المبنية ذلك .. عدم جواز فرض هذا الرسم في التري الخارجة عن نطاق القانون المكارجة عن نطاق القانون المكارجة عن نطاق القانون المكارجة عن نطاق

تبين للجمعيسة العموميسة القسيمي الفتسوى والتشريس ال المدة ٨ من التسانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ تنص على أن « يجبوز للمجالس المحلية فرض رسم أجبارى يؤديه شاغلى المعقارات المبنية بما لا يجاوز ٢٪ من القيمة الايجارية وتخصص حصيلة هذا الرسم الشؤن النظافة العامة وينشأ في كل مجلس محلى يفرض فيه هذا الرسم صندوق النظافة تودم فيه حصيلة هذا الرسم » .

وتنص المادة ١٠ من ذات التانون على أن « تسرى احكام هذا القانون في المدن كما تسرى في القرى التي يصدر بتحديدها قرار من المحافظ المختص ولا يكون هذا القرار نافذا الا بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع ناط بالمجالس المحلية فرض رسم اجبارى يؤديه شاغلوا العقارات المبنية لا يجايز ٢٪ من القيمة الايجارية تخصص حصيلته الشئون النظافة العامة و وتنشأ لنلك صندوق تودى فيه حصيلة هذا الرسم وغيره من الموارد المشار اليها بالمادة المذكورة ، ولما كان المشرع قد حدد رسم النظافة بما لا يجاوز ٢٪ من القيمة الايجارية ، فمن ثم يكرن مناط فرض الرسم هو وجود عقارات مدت قيمتها الايجارية وفقا لأحكام القانون الخاص بالضرائب غلى العقارات المبنية في الجهات التي تسرى عليها تلك الضريبة . فتكون هذه العقارات المبنية في الجهات التي تسرى عليها تلك الضريبة . فتكون هذه

القيمة الايجارية للعقار وعاء رسم النظافة ومقتضى ذلك عدم جواز فرض هذا الرسم في القرى الخارجة عن نطاق القانون المذكور ، ويذلك لم تحدد قبمتها الايجارية طبقا لأحكامة ·

وقد اكدت الجمعية العموية بفتواها رقم ١٠٥ بتساريخ المدر المبار المبار المف رقم ١١٥/ ٢/١٧ هذا المبدأ حيث أوضحت أن المشرع اتخذ من القيمة الايجارية المعينة وفقا المبانون الضربية على المقارات المبنية وعاء لرسم النظافة بحيث يسرى على جميع المبانى الخاضمة له كما تأيد ذلك أيضا بفتوى الجمعية العمومية رقم ٢٣٧ بتساريخ كما تأيد ذلك أيضا بفتوى الجمعية العمومية رقم ٢٧٧ بتساريخ المبالس المحلية فرض رسم أجبارى يؤديه شاغلوا المقارات المبنية بما لا يجاوز ٢٪ من القيمة الايجارية تضمص حصيلته لشئون النظلفة ، وأن المشرع أتخذ من القيمة الايجارية تضمص حصيلته لشئون النظلفة على المقارات المبنية رقم ٥ لسنة ١٩٥٤ وعاء لهذا الرسم ، بحيث يسرى على جميع المبانى الخاضعة له ٠

والحاصل أن افتاء الجمعية المعرمية المستقر صدر قائما على صحيح سنده وليس ثمة مستجدات واقعية ولا تشريعية من شانها أن تغير من الأساس الذي يقرم عليه ذلك الاقتصاء والأسانيد التي تظاهره ، بما يتقضى معاودة تأييده والتأكيد عليه ، وبالتألى يقع ما ذهبت البه معافظة المنوفية من فرض رسام النظافة على قرى لا تبسط البها احسكام المقافزة أعادة العرض على الجمعية العجومية على اساسه ، وكان المحافظة أعادة العرض على الجمعية العجومية على اساسه ، وكان معروضا على الجمعية العجومية عند اصدارها الفتسرى وناقشته في معروضا على الجمعية العجومية عند اصدارها الفتسرى وناقشته في رأى ، وهي لا ترى فيه وجه حجة تقرم على خلاف ما انتهت اليه من رأى ، وهي لا ترى فيه الان وجه نظر صحيح يسوغ فيه العدول عن فتواها السابقة .

#### لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع الى تأكيد سابق الفتائها بعدم جواز فرض رسم النظافة المقرر بالقانون رقم ٢٨ لسـنة ١٩٦٧ في القرى التي لا تنطبق عليها احكام القانون رقم ٥٦ لمسنة ١٩٥٤ .

ر فتوی رقم ۱۹۳۳ فی ۱۹۹۳/۷/۱۹ جلسة ۱۹۹۳/۲/۱۹ ملف رقم ۱۹۹۳/۳/۳ ) ·

## (INE)

## جلســة ١٩ من يونيــه سنة ١٩٩٦

مناقصات ومزايدات .. عقد اداري .. جواز النزول عن العقد الاداري بموافقة طرفيه .

المادة ١٤٧٧ من النانون المدنى تقفى بان المقد شريعة التمافدين فلا يجوز تقضيه ولا تصديله الا باتفاق الطرفين او للاسباب التى يقررها القانون ــ انطباق هذه القاعدة على المقود المدنية والمقود الادارية على حد سواء ــ تبيز المقود الادارية باستهداف المسلحة العامة وتقليبها على المسلحة الخاصة ــ متعفى ذلك •

المادة ( ۷۰ ) من اللائحة التنظيفية تقانون تنظيم المنافسات والوايدات المساور بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تعظر نزول التماقد مع الجهة الادارية عن العقد الى الفيز ــ مجال هذا الحظر يخضع لاتفاق الطرفين في ضوء ما انصرات اليه ادادتهما المشتركة ــ تطبيق .

تبين للجمعية العمومية القسيمي الفتوى والتثريب المادة ١٤٧ من القانون المدنى تنص على أن « ١ – العقد شريعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون ، وتنص المادة ٧٥ من اللائعة التنفيية القانين تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالتانون رقم ٩ لسينة ١٩٨٣ على أن « لا يجوز للمتعهد أو المقاول النزول عن المقد أو عن بعض المبالغ الستحقة له كلها أو بعضها ، « كما ينص البند المعترون من المقد المشار اليه على أن « يحظر على الطرف الثاني التنازل عن هذا المقد النيال أو المتأجير من الباطن الا بموافقة الطرف الأول ٠٠٠ ، .

وأستظهرت الجمعية المعومية مما تقدم أن القاعدة التي نصت عليها المادة ١/١٤٧ من القانون الدني من أن المقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقروها القانون ، هذه القاعدة هي أصل من أصول القانون تنطبق في المقود الدارية تتبيز المنتية والعقود الادارية تعيز عن المقود الادارية تتبيز عن المقود الدارية تتبيز عن المقود المدنية بطابع خاص مناطه احتياجات المرفق الذي يستهدف المقدد المدنية بطبع خاص مناطة العامة بشأنه على مصلحة الافراد الخاصة ، فبينها تكون مصالح الطرفين في العقود المدنية متساوية اذ بها في المقود الادارية غير متكافئة ، أذ يجب أن يعلو الصالح الصالح المام

على المصلحة الفردية الخاصة . وهذه الفكرة هي التي أملت الأصل المقرر في تنفيذ العقود الادارية وفحواه عدم جواز تنازل المتعاقد مع الجهة الادارية عن العقسد ، بيد أن هذا الأصل يجوز للطرغين الخروج عليه عند التعاقد خاصة أذا ما قدرت الجهة الادارية على مثل الصالة المعروضة أن مقتضيات الصالح العام تبيح قبول نزول المتعاقد معها عن العقد بهدف تسير المرفق العام الذي يستهدفه العقد ، ولا يحاج في هذا الصدد بما تنص عليه المادة ٥٠ من اللائحة المتفينية لقانون في هذا الصدد بما تنص عليه المادة ٥٠ من اللائحة المتفينية لقانون المعتاد الله ألفير أن اضرفت الله أن أن هذا النزول الما يخضع لانفاق الطرفيين في ضوء المعروضة مقرونا بنص البند (٢٠) من العقد والذي يجري نصب بأنه المحوضة مقرونا بنص البند (٢٠) من العقد والذي يجري نصب بأنه ويعظر على الطرف الثاني التنازل عن هذا العقد للفير أو التأجير من الحالة المعروضة النزول عن العقد الي الغير بعوافقة الجهة الادارية الصالا لاحكام المتد الني تلاتت عليها ارادة الطرفين .

#### لذا\_\_\_ك

انتهت الجمعيــة العموميــة لقســمى الفتـوى والتثريع الى صحة النزول عن العقد بموافقـة جهة الادارة في الحالة المعروضة،

ر فتوی رقم ۱۵ه فی ۱۹۹۳/۷/۱۱ جلسة ۱۹۹۳/۲/۱۹ ملف رقم ۱۹۹۳/۱/۵۶ · ·

## (1Ae)

# جلسـة ١٩ من يونيـه سنة ١٩٩٦

استثمار \_ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية \_ مدى تمتع الشركة الاستثمار باعتبار راسمالها واس مال عربى مستثمر في مصر ويطفيع لأحكام الإتفاقية \_ العربية لقستامات العربية والشركات المتارعة عنها بالمزايا بقانون الاستثمار باعتبار راسسمالها داس مال عربى مستثمر في مصر ويخضع لأحكام الاتفاقية الاكورة .

قانون الاستثمار رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٨٨ قرر مزايا ضمانات للشركات الفاصة لأحكام \_ راسمال الشركة المذكورة راسمال عربي مستثمر في معمر \_ خضوع لأحكام الانفاقية المشار اليها حضود النظام الوارد بالانفاقية ومزاياه \_ المزايا الواردة في الانفاقية تمثل العد الادني الذي يتمتع به المال العربي المستثمر في الدولة المضيفة \_ تحتم المال المذكور بالنظام القانوني للدولة المضيفة إذا كان اكتر صحة، من النظام الذي توفره الانفاقية •

احكام الانفاقية المنشئة للشركة والتي وافق عليها دليس الجمهورية بالقراد دفم ٥٠٦ لسنة ١٩٧٨ تعتبر اكثر صغاء من تلك الواردة بقانون الاستثمار بالنسبة للشركة ــ الترايا والضمانات الواردة بالانفاقية وحدودها ــ تنبهة ذلك ــ خفسوع الشركة لاتفاقية الشائه الدائمة التشائم الله التركة تتفسسمن مزايا أو ضمانات اكثر كرما من تلك الواردة بالانفاقية للسركة المطالبة بتطبيقها عليها ــ علم اطفية الشركة في التمتع بالزايا الواردة بالباب الثاني من قانون الاستثمار م

تبين للجمعية العمومية لقسسمى الفتسوى والتشريع أن المسادة ٢ من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية الموقحة في عمان والتي صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠ السنة ١٩٩٥ بشان المرافقية على الانضمام لها على أن « تسمح الدول الأطراف في هذه الاتفاقية وفي اطار احكامها بانتقال رؤوس الأموال العربية فيها بينها بحرية وتشجع وتسهل استثمارها ، وذلك وفقا لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية في الدول الأطراف ربما يعرد بالنفع على الدول المضيفة والمستثمر وتتعهد بأن تحى المستثمر وتصون به الاستثمار وعرائده وحقوقه وأن توفر لمه بقدر الامكان استقرار الأحكام القانونية ، .

كما تنص المادة ٢ من ذات الاتفاقية على أن ١ - تشكل أهكام هذه الاتفاقية حدا أدنى لماملة كل استثمار يخضع لها ،

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم وبعد أن استعرضت مجل أحكام الاتفاقية سابقة الذكر أنه تحقيقا للأهداف التي قام عليها

ميثاق جامعة الدول العربية والغايات التي ينشدها المجلس الاقتصادي للجامعة اقرت الدول المرقعة على هذه الاتفاقية توفير مناخ ملائم للاستثمار لتمريك الموارد الاقتصادية العربية في مسدان الاسستثمار انعربي وذلك بوضع اطار لنظام قانوني واضح وموحد ومستقر يعمل على تسهيل انتقال رؤوس الأموال العربية وتوظيفها داخل الدول العربية ، تتمثل حدود هذا النظام في خلق نوع من المواطنية الاقتصادية العربية ذات الخصائص المشتركة والتي بمرجبها يعامل المستثمر العربي مهما كانت جنسيته بعض الأحسكام التي تسرى في اية دولة على مواطنيها مع تقريد حرية انتقال رؤوس الأموال العربية داخل الدول العربية وتحصينها بضمانات من المخاطر غير التجارية وينظام قضائي خاص أضافة الي المزايا والتسهيلات التي قد تهنحها الدولة المضيفة للاستثهار ضهن اطار سيادتها الوطنية وقد أوضحت احسكام الاتفاقية حدود هذه المزايا بأنها ذات المزايا والتسهيلات التي يتمتم بها المستثمر الوطني ، الا أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن ما تقرره هذه الاتفاقية من مزايا انما هو يمثل الحد الأدنى الذي يمكن للمال العربي المستثمر أن يتمتم به في الدول المضيفة بحيث اذا كان هذا المال خاضعا لنظام قانرني بمنحه مزايا أو تسهيلات أكثر سخاء من تلك التي توفرها له الاتفاقية ( ذات المزايا والتسهيلات المنوحة للمستثمر الوطنى ) انحسرت تلك الأخيرة وظل المال العربى خاضعا للنطام الأكثر سخاء

ومن حيث أن رأسسال الشركة العربية للصناعات الدرائية والمستلزمات الطبية والشركات المتفرعة عنها وهو راسمال عربي مستثمر في مصر ومن ثم فانه يخضع لأحكام الاتفاقية سابق الاشارة اليها وذلك في حدود الحد الادني للهزايا والتسهيلات والضيانات التي تونرها الله هذه الاتفاقية الا أن أحكام اتفاق انشاء الشركة سابق الاشارة اليها والتي وافق عليها رئيس الجمهورية بالقرار رقم ٥٥٠ لمسنة ١٩٧٦ والضمانات هي بالمقارنة بتلك الواردة في قانرن الاستثمار رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٩ تعتبر المقاربة الذي والضمانات هي بالمقاربة بتلك الواردة في قاندن الاستثمار رقم ٢٠٠ انشاء الشركة اعفائها من كافة الضرائب والرسوم والاتارات طيلة مدة قيام الشركة ولمين انقضائها نهائيا بصا في ذلك الضرائب والرسوم المهركية المستمقة على كل ما تستورده الشركة ووكالاتها وفروعها والشركات المتنوعة على كل ما تستورده الشركة ووكالاتها وفروعها والشركات المتنوعة عنها من ادوات أو معدات أو مواد تحتاج اليها كذلك فان الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية سابق الاشسارة

اليها والتي تعتبر احكامها جزء مكملا لأحكام اتفاقية انشاء الشركة وفقا لنص المادة الرابعة منها تعنج في المادة التاسسعة منها العديد من المسانات هي ذات الضهانات التي يقرها قانون الاستثبار للهال المستثبر من حيث عدم جواز النامين أو المصادرة أو الحجوز عليه أو الاستيلاء عليه أو تجميده أو التحفظ أو فرض الحراسة عليه من غير طريق القشاء وكذلك عدم جواز نزع الملكية الاللهنفعة العابة وطبقا القانون ومقابل تعويض عادل .

والحاصل أنه مع تتبع المزايا والضمانات الواردة باتفاقية انشاء الشركة ومقارنتها بتلك الواردة بقانون الاستثمار برصفه الحد الادنى الذى توفره أحسكام الاتفاقية الوحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية تبين أنها هي في مجملها وتفصيلاتها أكثر سخاء وذلك مقارنة مزية سزية وضمانة بضمانة ومن ثم غانه لا مجسال لاعمسال أحكام قسانون الاستثمار باعتبارها أقل كرما من تلك الراردة بالاتفاقية ومن حيث أن الشخص القانوني طبيعي أو معنوي لا يجرز له أن يختار النظام القانوني الذي يخضع له أذا ما كان مخاطبا بأحكام عامة مجردة تحدد حقوقه وواجباته في أطاره رعلي هذا فأن الشركة سابق الاشارة اليها والشركات المتفرعة منها ما أنفكت خاضعة لأحكام اتفاقية أنشاءها ولا يجرز لها أن تنتقل إلى نظام قانوني أخر إلا أذا منعها مزايا أو ضمانات أكثر سخاء من تلك الواردة بنظام أنشاءها أ

وعلى هذا فان الشركة العربية للصناعات الدوائية تظل خاضـــهة لاتفاقية انشائها ولها أن تتربص بأى تعديل في قانون الاستثبار بستقبلا قد يتضمن مزية أو ضمانة أكثر كرما من تلك الواردة باتفاقية انشائها رمن ثم يكون لها أن تطالب بتطبيقها عليها •

#### لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية والشركات المتفرعة عنها فى التعتع بالمزايا الراردة فى الباب الثاني من قانين الاستثمار •

( فتوی رقم ۹۰۰ فی ۱۹۹۲/۷/۱۲ جلسة ۱۹۹۲/۲/۲۹۹ ملف رقم ۳۰/۲/۳۷ ) .

## (7A1)

## جلســة ١٩ من يونيــه سنة ١٩٩٦

ضرائب جمركية \_ نظام عبور بضائع الترانزيت \_ عدم خضوعها للضريبة الجمركية · قانون الجمارك الصادر بالقانون وقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ \_ مادة ٦٦ منه ·

اللاقعة التنفيذية لقانون الاستثمار السادرة بقرار رئيس مجلس الوزرا، رقم ١٥٣١ لسنة ١٩٨٩ ـ مادة ١٠٠ متها ٠

الشرع نظم عبور بضائع الترانزيت الى خارج البلاد بعقتفى ألادة ( ٦٦ ) من قانون الجعارك التي أوجبت تقديم شهادة من جعارك البلد الصدرة اليه البضاعة بعا يفيد استلامها -

المادة ٢٠١١ من اللائحة الشار اليها اعتدت بتاشيرة جمرك التصدير على صورة الاقرار المساحب للبضاعة كاتمام لعملية التصدير ـ اتمام عملية التصدير مقتضاه عدم جواز المقالبة بالفرائب الجمركية -، تطبيق •

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتدوى والتشريع أن المادة ٢٦ من التانون الجمارك تنص ٢٦ من التانون الجمارك تنص على أن « يثبت وصول البضاعة الى وجهتها في البلاد الاجنبية بتقديم شهادة من جمارك هذه البلاد باستلامها ٠٠٠ ، وتنص المادة ١٠١ من اللائمة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رتم ١٩٣١ لسنة ١٩٦٨ على أن « يتبع في شأن الرسائل المصدرة الى خارج البلاد ٠٠٠ الإجراءات التالية : ٠٠٠ ٠٠

ع \_ يؤشر جمرك التصدير على صورة اقدرار الصسادرات الصساحب للبضاعة بما يغيد اتمام عملية التصدير ويسلم الى صاحب الشأن الذي يتوم باعادته الى المنطقة الحرة » كما ينص الكتاب الدورى رقـم ٦ لسنة ١٩٩١ بشأن تنظيم مرور بضائع العبور عن طريق جمرك السلوم الى ليبيا على أن « ٥ - ٠٠ ويقوم جمرك السلوم بتحرير اخطار من صورتين للجمارك الليبية بالبيانات الخاصة بالرسالة على النموذج رقم ١٩٩١ جمارك ٠٠٠ ويمتظ جمرك السلوم بباقي مستدات الارسال لحين وصول الإخطار من الجمرك الليبي مؤشرا عليه باللازم » ٠

واستظهرت الجمعية المعومية ما تقدم أن المشرع نظم عبسور بضائع الترانزيت الى خارج البلاد بمقتضى المادة ٦٦ من قانون الجمارك والتى أوجبت تقديم شهادة من جمسارك البلد المصدرة اليه البضاعة بما يفيد استلامها ، والمادة ١٠١ من تانون الاستثمار والتي اعتدت بتأسير جبرك التصدير على صورة الاترار المصاحب للبضاعة كاتبام لعملية التصدير من جانب صاحب الشأن والذي ينتهي دوره باعادة الاقرار مؤشرا عليه الى المنطقة المرة ، كما ناط الكتاب الدورى رقم ٦ لسنة ١٩٩١ المشار اليه بجمرك السلوم تحرير اخطار ببيان مضمول الرسالة على النبوذج موافاة جمرك الارسال بكعب طلب الارسال ومستند الاستلام مؤشرا عليه من الجمرك الارسال بكعب طلب الارسال ومستند الاستلام مؤشرا عليه الذي يبين منه ان عملية التصدير تعتبر قد تعت بالنسبة لصاحب الشأن الذي يبين منه ان عملية التصدير تعتبر قد تعت بالنسبة لصاحب الشأن مسئولية موافاة جمرك الارسال بالنموذج ١٩١ جمرك التصدير وأن مسئولية موافاة جمرك الارسال بالنموذج ١٩١ جمارك مؤشرا عليه من الجمرك الليبي باستلام البضائع انما يقع على عانق جسمرك السلوم على وهذي فيره موافاة جمرك الارسال بالمستندات الدالمة على دخول البضائم المصدرة الى الاراضي الليبية ٠

ومتى كان الثابت من الأوراق أن الاقرارات المساحبة للبضائم المصدرة محل النزاع المائل قد تأشر عليها جميعا من جمرك السلوم بما يفيد اتمام عملية التصدير التي الجمرك الليبي ، ومن ثم فلا محل لمطالبة الهيئة العامة للاستثمار بقيمة الضرائب الجمركية عن هذه البضائع لانتفاء مناط المطالبة دونما نظر التي ورود النموذج ١٩١ جمارك من عدمه لاختصاص الجمرك المنتى بهذا دون غيره ، الأمر الذي يتمين معه وفض المطالبة المائلة .

#### لناك

انتهت الجمعية العمومية لقسسمى الفشوى والتشريع الى رفض مطالبة مصلحة الجمارك في الحالة المعروضة بالزام الهيئة العامة للاستثمار اداء مبلغ ٩٨٦٦٢٦٣ جنيه كضرائب ورسوم جمركية عن طلبات الارسال المرسلة الى ليبيا •

( قتوی رقم ۱۹ ملف رقم ۱۹۹۲/۷/۱۳ جلسة ۱۹۹۲/۲/۳۹ ملف رقم ۱۹۹۳/۲/۳۲ ) ٠

## $(\Lambda \Lambda V)$

#### جلســة ١٩ من يونيــه سنة ١٩٩٦

استيراد وتصدير ـ مخالفة أحكامه ـ تمويض ـ غرامة •

قانون رقم ۱۸۸ لسنة ۱۹۷۰ في نمان الاستيراد والتصدير \_ المادتان ( ۱ ) ، ( ۱۰ ) من المادتان ( ۱ ) ، ( ۱۰ ) منه — احكام القانون الملكود لا تفاطب الا القطاعين العام والفاص ولا تستطيل الى الوزارات والهيئات العامة \_ يجوز لوزير التجاهر الحراج عن السلح التي تم استيرادها بالمخالفة والمحادث عن المسلحة وقف التنمين مصلحة الججارك \_ عدم سريان ذلك على ما تستورده الجهات المسار اليها •

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ــ القرامة القروة بالمادة ١١٨ منه ــ حمالات تطبيقها •

عدم سريان احكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٠ عل الهيئات العامة مؤداه عدم جواز مطالبتها بتقديم الموافقات الاستوادية لما تستورده من بضائع ويمتنع توقيع القرامة الملاكورة على سند من عدم تقديم هذه الموافقات \_ تطبيق •

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شان الاستيراد والتصدير تنص غلى ان د يكون استيراد احتياجات البلاد السلعية عن طريق القطاعين العسام والخاص وذلك وفق أحسكام الخطة العسامة لملدولة وفي حدود الموافقة النقدية السارية • ولملافراد حق استبراد احتياجاتهم للاستعمال الشخصي أو الخاص من مواردهم الخاصة وذلك مساشرة أو عن طريق الغير ويصدر وزير التجارة قرارا بتحديد الاجسراءات والقواعد التي تنظم عملية الاستيراد ، و كما تنص المادة ١٥ من ذات القانون على ان و يعاقب كل من يخالف أحكام المادة (١) من هذا القانون أو القرارات المنفذة لها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه وتحكم المحكمة في جميع الأحوال بمصادرة السلم موضوع الجريمة • ولوزير التجارة أو من يفوضه وقبل رفع الدعوى الجنائية الافراج عن السلع التي تستورد بالمخالفة لحكم المادة (١) أو القرارات المنفذة لها على اساس دفع المضالف تعويضا يعبادل قيمية السبلم المفرج عنها حسب تثمين مصلحة الجمسارك يحصسل لحسساب وزارة التجارة ، •

واستظهرت الجمعية العمومية مما نقدم ان احكام القانون رقم ١١٨ السنة ١١٧٥ المشار اليه لا تخاطب الا التطاعين العسام والخساص ،

ولا تستطيل الى الوزارات والهيئات العامة حيث تستورد احتياجاتها من الخارج وبناء على ذلك غان احكام المادة (١٥) من هذا القانون والتى تجيز لوزير التجارة الانراج عن السلع التى تم استيرادها بالمخالفة تجيز لوزير التجارة الانراج عن السلع التى تم استيرادها بالمخالفة وفقا لتتمين مصلحة الجمارك لا تخاطب وزارات الحكرمة ومصالحها العامة والهيئات العامة ومن ثم لا تسرى احكامها على ما تستورده تلك الجهات فيضحى ما قامت به مصلحة الجمارك من خصم مبلغ ٨٩٢٨٢١٢ بغيه من حساب جارى للهيئة العامة للسلع التموينية باعتباره غرامة مثل القيمة لحساب وزارة الاقتصاد غير متفق وصحيح حكم القانون مما يتعين عليها رده •

ومن حيث أنه بالنسبة لقيام مصلحة الجمارك و جعرك السريس ، بخصم غرامة فرق القيمة من حساب جارى الهيئة فان الشابت أن مصلحة الجمارك استندت الى المادة ١١٨ من قانون الجمارك رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ والتي تنص على أن تفرض غرامة لا تقل عن عشر الضرائب الجمركية للبضائم ولا تزيد عن مثلها في الأحوال الآتية :

1 - تقديم بيانات خاطئة عن منشأ البضاعة أو نوعها .

 ٢ ـ تقديم بيانات خاطئة عن القيمة اذا ظهرت فيها زيادة تجاوز عشرين في المائة ٠

٣ ــ تقديم بيانات خاطئة عن المقادير اذا ظهرت في البضائع زيادة
 تجاوز خمسة في المائة

٤ ـ مخالفته نظم العيور والمستودعات والمناطق الحرة والسماح المؤقت والافراج المؤقت أذا كانت الضرائب الجمركية المعرضة للضياع تزيد عن عشرة جنيهات .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع حدد الحسالات التي يمكن أن تقرض فيها غرامة فرق القيمة على سبرل الحصر وليس من بينها ما يمكن نسبته الى الهيئة العامة للسلح التعوينية أذ أن المسلحة استندت في توقيع هذه الفرامة الى عدم تقديم الهيئة للموافقات الاستيرادية في الميصاد أي على اعتبار سريان احسكام قانون الاستبراد والتصدير رقم ١١٨ لمسنة ١٩٧٥ على الهيئة وهو ما مسبق القرل بعدم سريانه وعلى هذا فان ما قامت به مصلحة الجمارك من خصم مبلغ

١٩٧٩٨ جنيه من حساب الهيئة العامة للسلع التهوينية باعتباره غرامة
 فرق القيمة لا يتفق وصحيح القانون معا يتعين عليه رده

انتهت الجمعيــة العموميــة لمقســمى الفتـوى والتثريع المي الزام مصلحة الجمارك برد قيمة الغرامة التى سبق تحصيلها من الهيئة العامة لملسلم التعوينية والتى تبلغ ١٤٧٨٠١٠ جنيه ٠

ر فتوی رقم ۵۸۰ فی ۱۹۹۳/۸/۳ جلسة ۱۹۹۳/۲/۱۹۹۱ ملف رقم ۲۰۹۸/۲/۳۳ ) ·

# $(\Lambda \Lambda \Lambda)$

# جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٩٦

قانون تنظيم الجامعات \_ وحدات ذات طبيعة خاصة \_ مستشفيات جامعية \_ معاملة الأطباء والصيادلة واخصائي العلاج الطبيعي وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى العاصلين على درجة الدكتوراء المعاملة المقررة الساغل الوقائف المعادلة من اعضاء هيئة التدريس \_ مغود ذوى التخصصات الاخرى \_ تفسير النصوص القانونية \_ الأعمال التعضيرية ومناقشات مجلس التسعب وجوب استخلاص احكام القانون في وجود الارادة الظاهرة المفسعة عن نصار عباراته .

القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ في شان معاملة الأطباء والصيادلة واخصائي الملاج الطبيعي والتعريض وغيرهم من ذوى التخصيصات الأخرى العاصلين على درجة الدكتوراه بالسنتشفيات الجامعية المعاملة المقررة لشاغل الوظائف المعادلة من اعضاء هيئات التدريس بالجامعات ـ المادة الاول منه .

الشرع انشا بالستشفيات الجامعية التابعة للجامعات الغاضعة لاحكام فانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ طبقا لنص المادة ٣٠٧ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور وظائف استشادى واستشارى مساعد وزميل يعين عليها الأطباء والصيادلة واخصاليو العلاج الطبيعي واخصائيو التعريض وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى التي تدخل في الوظيفة الأساسية التي تضطلع بها المستشفيات كوحدات علاجية ـ العاصلين على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها .. جواز انشاء هذه الوطائف في الوحدات ذات الطبيعة الخاصة غير المستشفيات الجامعية بقرار من رئيس الجمهورية بعد موانئة المجلس الأعل للجامعات ومجلس الجامعة المختصة .. معادلة شاغل هذه الوظائف وزملانهم اعضاء هيئة التدريس بالجامعات .. مفهوم الساواة ونطاق سريانها \_ مفهوم عبارة ذوى التخصصات الأخرى \_ الأعهال التحضيرية للقانون تلقى الضوء على أحكامه عند اعمالها بعد صدور القانون بمراعاة ما يستخلص منها من ادراك للتوجهات العامة التى توضح مقاصد التشريع وأسباب اعداده والتوجيهات المامة والسياسات العامة التي اريد بها تحقيقها ، والسائل التي اريد بها علاجها .. ما ورد في معاضر اعمال مجلس الشمب عند مناقشة مشروع القانون المذكور والمذكرات الايضاحية لا يمكن اعتباره بمثابة تفسير لنصوصه لأن النص الذي يولد بالقانون انها يتطور ويتبلور وتتعدل مفاهيمه واحكامه في مرحلة اعداده الأول وفي مرحلة مناقشة نصوصه بعيث أن النص المولود انها يكون تجاوز المديد من الآراء التي احاطت به من مناقشيه عند اعداده \_ القانون يصدر عن ادادة جماعية تتاتى من جمهور الموافقين عليه من الصوتين له في المجلس النيابي والأجهزة الأولية التي اعدت مسودته وطرحت ملاءمات اصداره الأولى .. ليس من السائغ حصر القانون في ارادة باطنة تستخلص من نية من ساهموا في تنشئته الأولى ــ الأليق استخلاص أحكامه في وجود الارادة الظاهرة المضمحة عن ذاتها من نص عباراته وفي اطار احكامه التفصيلية وصلته بالهيكل التشريعي العام والراكز القانونية التي انشاها وصلتها بسائر الراكز القانونية الأخرى •

عبادة ذوى التخصصات الأخرى لِست طليقة من كل فيد يضبط معناها \_ ضابط العبادة يتملق بالوظيفة الأساسية التى تعارسها الجهة التى يعملون بها سواء من المستشفيات الجامعية او الوحدات ذات الطبيعة الغاصة •

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع أن المادة الأولى من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٣ في شان معاملة الأطياء والصيادلة واخصائى العلاج الطبيعي والتمسريض وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى الحاصلين على درجة الدكتوراه بالمستشفيات الجامعية ، المعاملة المقررة لشاغلي الوظائف المعادلة من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات تنص على أن « تنشأ بالمنتشفيات التابعية للجامعات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقنون رقم ٩} لسنة ١٩٧٢ وظائف استشاري مساعد وزميل ، يعين فيها الاطباء والصيادلة واخصائيو العلاج الطبيعي واخصائيو التمريض وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى من الحاصلين على درجية الدكتوراه أو ما يعادلها من أحدى الجامعات المصرية في تخصص يؤهله لشيغل الوظيفة أو من الحاصلين من جامعه آخرى أو هيئة علمية أو معهد علمي معتوف به في مصر أو في الخارج ، على درجة يعتبرها المجلس الأعلى للجامعات معادلة لذلك ، مسع مراعاة احكسام القوانين واللوائح المعمول بها ٠٠، ويجوز بقرار جمهوري ، وبعد موافقة المجلس الأعلى للجامعات ومجلس الجامعة المختصة ، انشاء هذه الوظائف بالوحدات ذات الطبيعة الخاصة والمتماثلة وطبقا لمقتضيات العمل في الجامعات ع.

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ويعد أن استعرضت المناقشات التي صاحبت اصدار هذا القانون بمجلس الشعب أن المشرع انشأ بالمستشغيات التابعة للجامعات الخاضعة للقانون رقم ٩ كلسنة ١٩٧٢ والمنشأة وفقا لنص المادة ٣٠٧ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون يظائف استشاري واستشاري مساعد وزميل يعين عليها الأطباء والصيادلة واخصائيو العلاج الطبيعي واخصائيو التمريض من ذوى التخصصات الأخرى التي تدخل في الوظيفة الاساسية التي تضطلع بها المستشفيات كوحدات علاجية - الحاصلين على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها ، سواء الموجودون منهم بالخدمة عند العمل بالقائرن أو من يجرى تعيينهم بعد ذلك ، كما أجاز المشرع انشاء هذه الوظائف في الوحدات ذات الطبيعة الخاصة غير المستشفيات الجامعية وذلك بقرار رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الاعلى للجامعات ومجلس الجسامعة المختصة ثم عادل بين شاغلى هذه الوظائف وزملائهم اعضاء هيئة التدريس بالجامعات والحاصل أن المشرع قصد المساواة بين الأطباء والصيادلة واخصائي العسلاج الطبيعي والتمريض وغيرهم من الحاصلين على درجة الدكتوراه والشاغلين لوظائف تدخل في النشاط الأساسي لمستشفيات الجامعية وزملائهم أعضاء هيئة التدريس بكليات الطب وذلك نظرا للتقارب الكبير في المهام التي يقوم بها أصحاب الطائفتين والتي تقسوم في اساسها وجوهرها علي علاج المرضي وعلى هذا فان هذا النص وان كان يسرى بحكم اللزوم على أصحاب التخصصات الواردة على سبيل الحصر بهذه المادة " الأطباء والصيادلة واخصائيو العلاج الطبيعي واخصائيو التريض فانه يبتد ليشاحل غيرهم من ذوى التخصصات الأخرى التي يناطل بأصحابها احد الوظائف التي تدخل في منهوم العلاج باعتباره الوظيفة الأساسية للمستشعيات الجامعية بحيث ينحسر بالنسبه لذوى التخصصات الأخرى والمعينين بهذه المستشعيات اذا ما كانت المهام التي يضطلعون بها مهام عرضية لا تدخل بطبيعتها في النشاط الاساسي الذي يزاولك المستشفى .

والحاصل أيضا أن أحكام القائرن رقم ١١٥ أسسنة ١٩٩٣ لا تنصرف الى المستشفيات الجامعية فحسب ، وانما تمتد لتشمل الوحدات ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بانشائها قرار من رئيس الجمهورية وذلك وفقا لحمريح نص الفقرة التانية من المادة الأولى من القانون المسسسار اليه وأن عبارة ، من ذوى التخصصات الأخرى ، أنما وردت في سسياق النص لتشمل كل ما يدخل بطبيعته فيما تزاوله كل وحدة من نشاط اساسي وتتصل بالخدمة الرئيسية التي تؤديها هدده الوحدة .

واذا كان ورد في محاضر أعال مجلس الشعب عند مناقسة مشروع القانون الذي صدر من بعد برقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ ، اذا كان ورد بها على لسنان بعض أعضاء المجلس وبعض أعضاء اللجنسة التشريعية عبارات تتعلق بسريان نصوص هذا القانون على كل من حصل على شهادة الدكتوراه من العاملين بالمستشفيات ، واذ كان ورد ذلك ، مان الجيمية العبوبية وفقا لما تراه بمستتراً في أصول التفسير ، تسرى أن الأعمال التحضيرية للقانون هي مما يلقى الضوء على احكامه عند اعمالها بعد صدرر القانون ، بمراعاة ما يستخلص منها من ادراك للتوجهات العامة التي توضع مقاصد التشريع وأسباب اعداده والتوجهات العامة والسياسات العامة التي أريد به تحقيقها ، والمسائل العامة التي اريد به علاجها .

وكل ذلك لا يصل به الحسال الى اعتبار ما ورد بالذكرات الإيضاعية ولا باقوال المناقشين لشروع القانون ، اعتبارها بمثابة تفسير لنصوصه

لها وجه الزام أولها حجية ترجيح ونغليب لوجه تفسيير على وجه تفسير آخر مما تتسم له نصوص القانون • ذلك أن النص الذي يولسد بالقسانون انما يتطور ويتبلور وتتعدل مفاهيمه واحكامه في مرحلة اعداده الأولى وفي مرحلة مناقشة نصوصه ، بحيث أن النص المولود انما يكون تجاوز العديد من الآراء التي احاطت به من مناقشيه عند اعداده ، كذلك فان أراء من ساهموا في اعداده انما هي مصض أراء فرديسة او احتهادات شخصية لا تفيد ان لاحدهم او لجماعتهم وجه ولاية في حصر معانى القانون بعد صدوره في تفاسيرهم ورواهم الذاتية ، والقانون انما يصدر عن ارادة جماعية تتأتى من جمهور الموافقين عليه المصوتين له في المحلس النيابي ومن الأجهزة الأولية التي سبقت أن أعدت مسودته وطرحت ملاءمات اصداره الأولى ، وكل ذلك لا تقوم قرينة قانونية لها وجه ارجحية على ان غردا متحدثا أو مذكرة ايضاحية قد استوعبته وحصرته في اطار مقرلاتها • ولم بعد من السائغ حصر نطاق احسكام القانون في ارادة فردية معبرة عنه وهو قد صدر عن ارادة جماعيسة شاملة ، كما أنه ليس من السائغ حصر القانون في ارادة باطنة تستخلص من نية فرد او أفراد ساهموا في تنشئته الأولى ، والأليق أن تستخلص احكامه في وجود الارادة الظاهرة المفصحة عن ذاتها من نص عباراته وفي اطار التنظيم المتماسك الذي صاغته احكامه النفصيلية ، وفي اطار صلته بالهيكل التشريعي العام والاثار الموضوعية التي تترتب على المراكز القانونية التي انشاها وصلتها بسائر المراكز القانونية التي يسفر عنها اعمال الهياكل التشريعية المتداخلة من أحسكام القوانين الأحسرى وصلاتها المتبادلة

والحاصل أنه أذا كانت المادة الأولى من القانون رقم ١١٥ المسنة ١٩٩٣ أشارت ألى أنشاء الوطائف المساة به المادنة لوطائف أعضاء المعيدة التدريس ، للأطباء والصيادلة ٢٠٠ وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى من الحاصلين على درجة الدكتوراه ٢٠٠ ، فأن هذه العبارة ينبغى أن تقهم لا بحسبانها مطلقة من كل قيد يضبط معناها ، انصا هي سواء كانت من المستشفيات المسارة التي تمارسها الجهة التي يعملون فيها الأولى أو من المحدث ذات الطبيعة الخاصة الواردة في العبارة الإخيرة من الفقرة الثانية من المادة تحدام ذلك المخيرة من الفقرة المتانية من المادة ذاتها ، وأن قدراءة احكام ذلك التخصصات . . » أنها ترد متيدة بضابط يتعملق بدى اللاوم والملاصة التخصصات . . » أنها ترد متيدة بضابط يتعملق بدى اللاوم والملاصة

بين التخصص المعنى وبين الطابع العام للنشاط الذي تقوم به الوحدة ذات الطابع الخاص •

#### 

انتهت الجمعيـة العموميــة لقســمى الفتــوى والتشريع الى ما يلى :

أولا: في تطبيق حكم القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ فان لفظ (التخصصات الأخرى) هي ما يدخل بطبيعته فيها تزاوله جهة العمل من نشاط اساسي وتتصل بالخدمة الرئيسية التي تؤديها هذه الجهة .

ثانيا: في الحالة المعروضة فان عبارة « التخصصات الأخرى » انعا تنصرف الى التخصصات التي ترتبط بالوظيفة العلاجية التي تقوم بها المستشفيات •

ر فتوی رقم ۲۲۸ فی ۱۹۹۲/۸/۲ جلسة ۱۹۹۲/۲/۱۹۹۱ ملف رقم ۲۸۹/۱۹۳۹ ) ·

# (144)

# جلسة ٣٠ من يوليه سنة ١٩٩٦

أموال الدولة العامة \_ الانتفاع بها \_ كيفية نقله \_ تفيير التخصيص لوجه النفع العام للمال العام •

المادتان ۸۷ ، ۸۸ من القانون المدنى ــ الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه استعمال للمال العام فيما اعد له •

نقل الانتفاع بين اشخاص القانون العام يكون بنقل التخصيص او الاشراف الاداري عل ملد الادوال بدون مقابل ـ انفراد الدولة بملكية الدومين العام ولو كان تحت يد غيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة -

تغير تخصيص وجه النفع العام للجال العام يكون دون مقابل باعتباد أن التخصيص تم من يملك المال -

تفصيص الأراضي الملوكة للبولة ملكية خاصة للمنامة العامة لا يكون مقابل تعويض عز نحو ما يتبع عند نزع ملكية الأفراد للمنامة العامة .. تطبيق •

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٨٧) من القانون المدنى تنص على أن و ١ - تعتبر أموالا عامة ، العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العسامة ، رائتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الرزير المختص ، • وإن المادة (٨٨) من ذات القانون تنص على أن وتفقد الأموال العامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة وينتهى التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل ، أو بانتهاء الغرض الذي من أجله خصصت تلك الأموال للمنفعسة العسامة ، • وأن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ بانشاء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية معدلا بالقرار رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٩٥ ينص في المادة الأولى على أن « تنشأ هيئة عامة باسم الهيئة المامة لتنمية الثروة السمكية تكون لها الشخصية الاعتبارية ريكون مقرها مدينة القاهرة وتتبع وزير الزراعة ، وينص في المادة الثانية على ان و تهدف الهيئة الى تنمية الاقتصاد القومي في مصال الثروة السمكية ٠٠٠ ، • وينص في المادة الثالثة على أن « للهيئة في سبيل تحقيق أهدافها القيام بما تراه لازما من أعمال ولها على الأخص ٠٠٠٠٠

 ٣ – اتامة المشروعات التجريبية والنموذجية ٠٠٠ في مجال الثروة السمكية .

٨ ـ التعاون مع الهيئات الدولية والاقليمية في كل ما يتعلق بحفظ الشروة السمكية وتنعيتها وذلك وفقا لما تقضى به اتفاقيات التعللون الفنى والاقتصادى المبرمة في هذا الشمان ٠٠٠ ، وينص في المادة الخامسة على أن « أموال الهيئة أموال عامة ٠٠٠ » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن الأصل في ملكية الد لة ملكية عامة أنها تعنى منها أدارة المرافق العامة التي تضطلع بأعبائها ، وأن الانتفاع بالمل العمام يكون بدون مقابل لأنه لا يضرح عن ك نه استعمالا للمال العام فيها أعد له ويكون نقل الانتفاع به بين أشخاص القانون العام بنقال التخصيص والاشراف الادارى على هدن الأمرال بدون مقابل ، ولا يعد ذلك من قبيل النزرل عن أموال الدولة والتعمرف فيها دلك أنه لا يصح القاول بتعدد الدومين العمام أن تحديد صفة المال العام المخصص للمنفعة العامة سؤاء كان تحت شأن تحديد صفة المال العام المخصص للمنفعة العامة سؤاء كان تحت تعين على القرل برحدة الدومن العسام ، فالمادتان ٨٧ و ٨٨ حين تعرضتا لأحوال تخصيص المال العام الوانتهاء هذا التضييص وفقده صفته كمال عام ، قضتا بان يكون التخصيص أو الانهاء بقانون أو مرسوم أو بقرار من الرزير المختص ، أو بالمغل

ومقاد ذلك انه حيث يكون التخصيص أو الانهاء بعمل قانوني فان المشرع حصر ذلك العمل في قانون أو مرسوم أو قرار وزاري وهي أدوات لا تصدر الا عن الحكومة ، وهو ما يعنى انفراد الدولة بملكية الدومين العام ولو كانت تحت يد غيرها من الاشخاص الاعتبارية العسامة ، ومن ثم غان تغيير تخصيص وجه النفسع العام للمال العسام يكون دون مقابل أذ يعتبر التخصيص قد تم معن يعلك المال • كذلك فان تخصيص الاراضي المعلوكة للدولة ملكية خاصة للمنفعة العسامة ولئن تضعن هذا التخصيص تحويل الأراضي من الملكية الغاصة للدولة الي الملكية العسامة ولئن تغير علك ملكية الغامة علد نزع ملكية فان ذلك لا يكون مقابل تعريض على اننحو الذي يتبع عند نزع ملكية

الأقراد للمنفعة العامة ، فالدولة لا تستحق تعويضا من نفسها على نصو ما تجرى به أحكام المسئولية بين الأفراد ، ولا يستثدى عنسه مقابل انتفاع مالم يكن هناك اتفاق بين الجبات الادارية على ذلك ·

والحاصل - في الحالة المعروضة - ان الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية انطلاقا من الدور المنوط بها في قرار انشائها لتنمية الاقتصاد التومى في مجال الثروة السمكية اتابت مفرخات سمكية صناعية على الساحات التي خصصت لذلك الغرض من محافظتي بني سريف والمنيا وسيوط وسوهاج لمد نهر النيال والترع والمرابي السمكية بزريعة وأصبيهات الإسماك بالمجان ومن ثم فانه ايا كان الراي في مدى صحة قرارات التخصيص الشار اليها - بحسبان أن الأراضي المخصصة تنعقد ولاية التحرف فيها لادارة الملك الدرلة بالهيئة العامة للاصلاح الزراعي المنعت المفرخات المفرخة بالأراضي المخصصة لها من قبيل المنقعة العامة بالغمل وظاهرها صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم المساعية التي تنشئها الوزارات والمصالح ورحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة الحكومية الى اعمال المنفعة العامة في مجال تطبيق احكام التانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكيسة العقارات للمنفعة العامة ٠

ومن حيث أن الثابت خلو الأوراق من أى اتفاق بين الهيئة المذكورة وبين ادارة الأملاك على التعويض عن المساحات المخصصة ، وما درد في الأوراق في هذا الصدد في معرض بيان وجهة نظر الادارة المذكورة لم يقم دليل عليه في الأوراق ، ولا ينال من ذلك صدرر بعض قرارات التخصيص مشيرة الى التزام الهيئة باداء الثمن اذ أن العبرة بقبول الهيئة ذلك وهو ما لم يتوافر في الحالة المروضة .

ولئن كان الأمر كذلك فان الأراضى للخصصة لاقامة المفرخات المذكررة تكون قد عادت إلى الدومين العام للدولة وخرجت من حوزة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى الأمر الذي لا يسوغ معه لها المطالبة بثمنها أو مقابل الانتفاع بها ·

#### 

انتهت الجمعية العمومية لقسمه المقتموى والتشريع الى عدم أحقية الهيئة العمامة للأصلاح الزراعي في مطالبة الهيئة المحامة لتنمية الثروة السمكية بثمن أو مقابل انتفاع الأراضي المقسام عليهما المفرخات السمكية الصناعية ·

ر فتوی رقم ۹۰۰ فی ۱۹۹۳/۸/۵۰ جلسة ۱۹۹۳/۷/۳۰ ملف رقم ۱۳۰/۲/۷ .

## (19+)

#### جلسة ٣٠ من يوليه سنة ١٩٩٦

مسئولية \_ مسئولية المتبوع عن اعمال تابعة ٠

نوم المسئولية التفصيرية على اركان للالة الفطا والفرد وعلاقة السبرية \_ مسنونيه المنبوع على المنبوع على المنبوع على المنبوع على المنبوع على المنبوع أن المنبوع أن المنبوع أن المنبوع في المنبوع في المنبوع أن المنبوع المنبوع على المنبوع المنبوع على المنبوع المنبوع على المنبوع المنب

استبان للجمعية العمومية نقسمى الفتوى وانتشريع ن المدة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على أن «كل خطا سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض ، وتنص المادة ١٧٤ من القانون ذاته على أن « يكون المتبرع صدولا عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمنه غير المشروع متى كان واقعا منه حال تدية وظيفته أو بسببها ،

واستظهرت الجمعية العمومية مما نقدم أن المسئولية المقصيرية نقرم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما وأن الخطأ لا يفترض وإنما يجب على المضرور اثباته وبيان الضرر الذي حاق به من جرائه رمن ناحية أخرى فأن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة تتحقق متى صدرت هذه الافعال عنه أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها شريطة أن تتوافر بين التابع والمتبوع رابطة التبعيسة التى قوامها خضرع الأول لسلطة الثاني الذي يكون لمه حق رقابت وتوجيهه فيما يقرم به لحسابه من عمل محدد فتلك السلطة بشقيها هي التي تجعل المتبوع مسئولا عن خطأ تابعه ويستقيم بها سند الرجرع على المتبوع م

ومتى كان الثابت من الأوراق ان عمال مرفق مياه القاهرة الكبرى اخطاوا اثناء تيامهم باعمال الحفر اللازمة لاصلاح ماسورة المياه على النحو الذي استظهره محضر المعاينة المحرر في حينه وما اكده كتاب منطقة الاسكان بحى الشرابية والزاوية المؤرخ ١٩٩٠/٥/٢٧ من ان الجهة القائمة بالحفر في شارع ترعة الجلاء أمام مدرسة الامامية وبجوار مصجد الامامية هي هيئة مرفق مياه القاهرة الكبرى ـ فرع الخلفاري ـ

وان العمل كان بدون تصريح من الحى او المحافظة وهو مالم يدحضه ، رفق المياه رغم حثه بالرد على مطالبة الهيئة وترتب على الخطا المشار الله الأضرار بعنشات الهيئة وقامت علاقة السببية بين الخطأ والضرر الذى نتج عنه فان المسئولية تعدو قد تحققت وبالمثالى تتوافر مسئولية مرفق مياه القاهرة الكبرى باعتباره مسئولا عن خطأ عماله التابعسين له ومن ثم يلتزم بتعويض الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية عن الضرر الذى لحق منشأتها نتيجة لهذا الخطأ والمقدرة قيعته بعبلغ عن الضرر عندها .

## لنلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتصوى والتشريع الى الزام الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى باداء مبلغا مقداره ... ٢٨٧٤ جنيها عوضا عن التلغبات التي حاقت بهنشآت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية .

( فتوی رقم ۵۲۵ فی ۱۹۹۲/۸/۳ جلسة ۱۹۹۲/۷/۳۰ ملف رقم ۲۳۳۱/۲/۳۲ ) .

# (191)

#### جلسة ٣٠ من يوليه سنة ١٩٩٦

مسئولية \_ مسئولية المتبوع عن اعمال تابعة .

تقوم المسئولية التفصيرية على ثلالة اركان : الخطا \_ الفير \_ علاقة السببية \_ مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة تقوم على أساس مقاير \_ يكفي البات وقوع الخطأ من التابع عند قيامه بأعمال وظيفته او بسببها \_ رابطة التبعية \_ قوامها \_ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على أن « كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض ، وتنص المادة ١٧٤ من القانون ذاته على أن و يكون المتبرع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعة بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تادية وظيفته أو بسببها ،

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن السئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينها وأن الخطأ لا يفترض وأنما يجب على المضرور اثباته وبيان الضرر الذي حاق به من جرائه ومن ناحية أخرى مان مسئولية المتبوع عن أعمال تابعا غير المشروعة تتحقق متى صدرت هذه الأفعال عنه أثناء قيامه بإعمال وظيفته أو بسببها شريطة أن تتوافر بين التابع والمتبوع رابطة تبعية قرامها خضوع الأول لسلطة الشاني الذي يكون له حق رقابته وتوجيهه فيما يقوم به لحسابه من عمل محدد فتلك السلطة بشقيها هي التي تجمل المتبوع مسئولا عن خطأ تابعه ويستقيم بها سند الرجوع على المتبوع

ومتى كان النابت من الاوراق أن عمال الوحدة المحلية لمدينة التصبير اخطاوا أثناء قيامهم باعمال الحفر اللازمة لتركيب مواسدير مياه على النحر الذى استظهره محضر المعاينة في حينه وما أكده حكم محكمة المجنح في القضية رقم ١٩٨٩/٣٠ جنح أمن دولة طوارىء بثبوت الفطأ في جانب العاملين تابعى الوحدة المحلية وتغريم كل منهما مبلغ من جنيها والزامهما بتحمل قيمة الاتلاف الناجم عن الحفر ولم ينفه رئيس مدينة القصيد في كتابه رقم ١٩٠٠ المؤرخ ٥/٤/٥/٤ ومن ثم فان

السئولية تغدو قد تحقق وبالتالى تتوافر مسئولية الوحدة المطية لدينة القصير باعتبارها المسئولة عن خطا عمالها التابعين لها ويتعين الزامها بتعريض الهيئة القومية لملاتصالات السلكية واللاسلكية عن الضرر الذي لحق منشأتها نقيجة لهذا المضطا والمقدرة بعبلغ ٥٣٠.٥٠٠ حنبها ٠

ولا يحاج بما قضى به الحكم الجنائي من الزام العاملين التابعين للوحدة المحلية باداء قيمة التلفيات لحجب الرجوع على المتبوع ، اذ ان المستقر عليه في افتاء الجمعية العمومية ان مسئولية التابع انساء هي سند مطالبة المتبوع بالتعريض وللمضرور الحق في الرجوع على المتبوع وحده دون التابع لما في ذلك من رجحان مصلحته في اقتضاء حقة .

#### لنلـــــك

التهت الجمعية العمومية لقسمى الفتسوى والتشريع الى الزام الوحدة الحلية لمدينة القصير باداء مبلغا مقداره ٢٥٠ر ٢٠٠ جنيها عوضا عن التلفيات التي حاقت بمنشات الهيئة القوهية للإتصالات السلكة واللاسلكة .

ر فتوی رقم ۲۱م فی ۱۹۹۳/۸/۳ جلسة ۱۹۹۳/۷/۳۰ ملف رقم ۲۲۱۳/۲/۳۲ :

## (197)

## جلسة ٣٠ من يوليه سنة ١٩٩٦

مسئولية \_ مسئولية المتبوع عن اعمال تابعة .

تقوم المسئولية التقسيرية على ثلاثة اركان : الفطة والفرر وعلاقة السببية ــ الفطة لا يفترض وعلى المفرور اثباته وبيان الفرر الذي حاق به من جرائه ــ مسئولية المبيوع عن اعمال تابعة تتحقق متى صدرت هذه الاحمال عنه الله فيامه باعمال وظيفته او بسببها .

تبين للجمعيسة العموميسة لقسسمي الفقدري والتشريع أن المادة ١٦٣ من القانون المدني تنص على أن « كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتمويض وتنص المادة ١٧٤ من القانون ذاته على أن « يكون المقبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها ،

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المسئولية التقصيرية تقوم على اركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية وأن الخطأ لا يفترض وأنها على المضرور اثباته وبيان الضرر الذي حالى به من جرائه ومن ناحية اخرى فأن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المسروعة تتحقق متى صدرت هذه الأنمال عنه أنسا، قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها .

ومتى كان الثابت من الاوراق أن ادعاء الهيئة القومية للانصالات السلكية واللاسلكية بأن عمال حى الضواحي الحقوا أضرارا بعنشاتها اثناء قيامهم بالعمل بعنطقة منفذ المرشدين الجمركي ومنطقة الرسوة ببررسعيد وهذا الادعاء قام على محض قرل مرسل من مهندس الشبكة الارضية بعنطقة تليفرنات بورسعيد في محضري الشرطة المحررين عن الواقعة ترن محل النزاع الماثل ولم يشايعه في ادعائه اي شهود أو دلائل جدية لاثبات أن عمال حي الضواحي قد تسبيرا في احداث التلفيات التي لحقت منشأت الهيئة لاسيما وأن البين من الأوراق أن جهسات عديدة قد تعاقبت على العمل في مكان الواقعة مما يصعب معه تحديد المتسبب في احداث التلفيات على وجه القطع واليقين ومن ثم تكون الهيئة قد اخفقت في استظهار دليل يظاهر موقفها الأمر الذي لا يسرغ معه قد

نسبة الخطأ الى جانب حى الضواحى ببورسعيد أو جانب تابعيه على وجه اليقين بما تنتفى معه المسئولية عن الأضرار التى لحقت بمنشـــآت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية وتقـدر مطالبتها الماثلة عارية من صحيح سندها حرية بالرفض ·

#### اذا ك

انتهت الجمعيسة العمومية لقسسمى الفترى والتشريع الى رفضر المطابة المقدمة «ن الهيئة القرمية للانصالات السلكية واللاسسلكية بالزام محافظة بورسعيد (حمى الضراحي ) اداء التعريض عن الأضرار التى لمحقت بعنشات الهيئة ·

ر فتوی رقم ۲۷ه فی ۱۹۹۲/۸/۳ جلسة ۱۹۹۲/۷/۳۰ ملف رقم ۲۲۲۱/۲/۳۲ ) ·

## (195)

## جلسة ٣٠ من يولية سنة ١٩٩٦

اثبات \_ عب، الاثبات يقع على الدائن •

قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٨ يلتى إحب الاثبات على اندائن طبقا لحكم المادة ( ١ ) منه ــ اخفاق الدائن فى اثبات مطالبته يجعلها حرية بالرفض ــ تطبيق -

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفقوى والتشريع أن المادة (١) من قانون الاثبات في الراد المدنية والتجارية المسادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه « على الدائن أثبات الالتزام وعلى المدين أثبات التخلص منه » .

واستظهرت الجمعية العمرمية من هذا النص ان المشرع القبي بعب، الاثبات على الدائن ·

ومن حيث أن الثابت من الأرراق أن الهيئة لم تقدم أية مستندات رفق طلب عرض النزاع تظاهر ادعائها بسداد المبالغ الشار اليهسا ، ومن ثم فان الهيئة تكون قد أخفقت في تقديم سند مطالبتها بالزام المصلحة برد المبالغ المذكورة مما يجمل المطالبة الماثلة حرية بالرفض .

#### 

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتسوى والتثريع الى رفض مطالبة هيئة كهرباء مصر بائزام مصلحة الجمارك برد مسلخ ٧٤٤٠٥ جنيه قيمة الضرائب الجمركية المسددة للمصلحة عن السيارات التامعة للهنئة •

( فتوی رقم ۵۰۰ فی ۱۹۹۲/۸/۳ جلسة ۱۹۹۲/۷/۳۰ ملف رقم ۳۹۴۰/۲/۳۲ ) ۰

## (192)

## جلسة ٣٠ من يوليه سنة ١٩٩٦

ضريبة .. ضرائب ورسوم جمركية .. اعفاء .. مناطه •

وضع الشرع أصلا عاما بفتضى النصوص الواردة بقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ متضاء خضوع جميع الوردات للشرائب الجمركية وغيرها من القبرائب الإضافية المقرفة على الوردود على الدين الجمودية سامة عالماء الواردات من الفبرائب الابعركية والبقد كرة البضاعة حول الشرع دليس الجمهورية سلطة اعلماء الواردات من الفبرائب الجمورية صدور قرار رئيس الوزراء بصفته مفوضا من دئيس الجمهورية في مباشرة اختصاصائه باعماء السيادة محل النزاع من أدا الفبرية والرسوم الجمركية شريطة الا يتم التصرف فيها الا بعد السيارة دون الالترام بذلك \_ وجوب سداد الفبرائب والرسوم الجمركية المقرفة وما لحالة السيارية في ذلك .

تبين للجمعية الععومية الفسسمي الفتدرى والتشريع ان المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على ان « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لفرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علارة على الفرائب الإفرى وذلك الا المستثنى بنص خاص ٠٠ وتحصل الفرائب الجمركية وغيرها من الفرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها تبل اتبام الاجراءات الجمركية وادء الفرئب والرسوم المستحقق بنا المين على الفرائب والرسدوم المستحقق المائين من على أن د تسرى القرارات الجمهورية الصادرة بقعديل التعريفة الجمركية من وقت غناذها على البضائع التي لم يكن قد ديد التعريفة الجمركية من وقت غناذها على البضائع التي لم يكن قد ديد الإسلال بالإعفاءات القررة بمعجد وانين خاصة يعفى من الفرائب الإحمورية المائية : - ٠٠٠ وتنص اللدة (١٠) على أنه د مع عدم والرسوم بشرط المهاينة : - ٠٠٠ (١٣) الأشسياء التي يصدر باعنائها قرار من رئيس الجمهورية ، ٠٠

واستطهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الراردات والضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها الا بنص صريح . مع استحقاقه الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة · على ان تؤدى هذه الضرائب والرسوم وفقا لفئات المتعرفة الجمركيب السارية وقت الأداء · كما خول المشرع رئيس الجمهورية في البند (۱۲) من المادة (۱۱۰) المسار اليها سلطة اعفاء الواردات من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها

ومن حيث أنه بسند من ذلك صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقسم ١٩٢٧ سنة ١٩٨٠ ، بالتغويض من رئيس الجمهورية في مباشرة بعض اختصاصاته بمقتضى قراره - رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٠ « باعفاء السيارة مصل المنازعة المائلة من الضرائب والرسوم الجموكية شريطة الا يتم وقيمتها في تاريخ السحداد وطبقا للتعريفية المجركية وفقا لصائبا التاريخ و واذ ثبت من الأوراق أن محافظة كفر الشيخ قد قامت ببيع السيارة محل المنازعة المائلة مخالفة بذلك أحسكام القرار باعفائها من الضرائب والرسوم الجموكية المقرار باعفائها من المجمارك الضرائب والرسوم الجموكية المقررة ونقا لقيمتها وحالتها الجمارك الضرائب والرسوم الجموكية المعرودة ونقا لقيمتها وحالتها يتعين معه الزام حمافظة كل الشيخ تبعا بلاداء مبلغ ١٤١٥ جنيها كفيرائب يتعين معه الزام حمافظة كل الشيخ تبعا بلداء مبلغ ١٤١٥ جنيها كفيرائب مستحدة على السديارة شاسيه وقم ١٢٩٢٧ موتور وتم ١٢٨٧٧

#### 4\_\_\_\_1

انتهت الجمعية الععومية الهسمى الفتسوى والتثريع الى الزام محافظة كفر الشيخ اداء مبلغ ٤١١٥ جنيها (اربعة الاف ومائة وخمسة عشر جنيها) الى مصلحة الجمارك كضرائب ورسوم جمركية مستحقة على السيارة شاسيه رقم ٢٦٦٢٧ موتور رقم ٢٦١٧٧ ·

ر قتوی وقم ۷۳ ه کی ۱۹۹۳/۸/۳۰ جلسة ۱۹۹۳/۷/۳۰ ملف رقم ۲۳۲/۲/۳۲ ) .

## جلسة ٣٠ من يوليه سنة ١٩٩٦

ضريبة - ضرائب ورسوم جمركية - افراج مؤقت - شروطه ·

وضع الشرع بمقتض قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ اصلا عاما مقتضاء خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإطافية القررة على الواردات ــ الاعقاء يكون بنص خاص ــ جواز الاثراج المؤلّف عن السائل اذا وردت برسم احد المعارض سريطة اعادت تصدير البضاح المفرج تنه، مؤقتا فور انتهاء مدة الأفراج او القرض ننها عدم عادم الجمركية ــ تطبيق ، تما

تبين للجمعيسة العموميسة المسسمى الفتسرى والتشريع ان المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على ان و تخضع البضائع التى تدخل أراضى الجمهوريسة لمضرائب الواردات المقسرة من التعريفة الجبركية علاوة على الضرائب الأخرى المقسورة وذلك الا مستقنى بنص خاص و وتنص المادة (١٠) من المقانون ذاته على ان ويجوز الافراج مؤقتا عن البضائع درن تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالمشروط والأوضاع التى يحددها وزير الخزانة رقم ٦ السسنة للجمعية العمومية أن المادة (١) من قرار وزير الخزانة رقم ٦ السسنة المهركية من في على ان ويفرج مؤقتا عن البضائع الواردة دون تحصيل الضرائب الجبركية من في الحالات الآتية : .... ٢ — الآلات والمهات المستوردة من الخسارج برسم احسد المعارض ... وذلك بشرط أن يعاد تصديرها خلال سنة أشهر من تاريخ انتهاء الغرض أو العمل المستوردة من الضارج براسم والرسوم واجبة التحصيل عند عسم المتدورة التصدير الى الضارج برائم والرسوم واجبة التحصيل عند عسم المتدورة التصدير الى الضارج خلال تلك المدة ،

واستظهرت الجمعية العمومية من النصوص المتقدمة أن المشرع في قائرن الجمارك رقم 17 لسنة 1977 وضع اصلا عاما مقتضاه خضرع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها الا بنص خاص ، بيد أن المشرع أجاز الافراج مؤقتا عنها أذا وردت من الخارج برسم أحد المعارض شريطة أن يتم اعادة تصدير للبضائم المفرج عنها مؤقتا فور انتهاء

مدة الافراج أو الغرض منها فاذا لم يتم أعادة التصدير للضارج أضحت الضرائب والرسوم الجعركية المستحفة عنها واجبة التحصيل .

ومتى كان الثابت على ما تقدم أن مصلحة الجعسارك أفرجت عن مشعول البيانات الجمركية محل النزاع المائل برسم جناح شركة أرامكن بمعرض القاهرة الدولى أفراجا مؤقتا لحين انتهاء الغرض منها ولم يثبت من الأوراق ضمان الهيئة المعرية العسامة للبترول لمشعول البيانات الفرج عنها برسم الشركة المذكورة كما عجزت مصلحة الجمارك عن أقامة الدليل على هذا الضمان ومن ثم تضحى المطالبة بغير عمد تسندها عارية من الصحة حرية بالرفض .

ولا يحاج بادعاء مصلحة الجمارك من أن شركة ارامكر قامت باهداء الإفلام السينمائية مشمول الشهادات الجمركية مصل المنازعة الى الهيئة، أذ لا ينال هذا الاهداء من بقاء النزام الجهة الأصلية الضامئة للافراج المؤقت بسداد الضرائب والرسدر الجمركية المقررة دون أن يستطيل هذذ الالتزام إلى الهيئة لمسدم وجود سند قسانوني يدعمه ويتيح نقل عبد الالتزام بسداد الضرائب إلى الهيئة .

## 

انتهت الجمعية العمومية لقسمه الفتوى والتثريع الى رفض مطالبة مصلحة الجمارك بالزام الهيئة المصرية العامة للبترول بأداء مبلغ متداره ٥٦٨ جنيه كضرائب ورسوم جمركية عن مشمول البيانات الجمركية ارقام ٣٣٨٠ و ١٢٨٠ و ٢٧٥٠ و ٥٥٥ و ١٤٥٥ لسنة ١٢٥٥ الرادة من الضارح برسم شرمة ارامكو ٠٠

( فتوی رقم ۷۲۰ فی ۱۹۹۳/۸/۳ جنسة ۹۱۹۳/۷/۳۰ ملف رقم ۲۳۰۳/۳/۳۲ ) .

# (197)

## جلسة ٣٠ من يوليه سنة ١٩٩٦

ضريبة - ضرائب ورسوم جمركية - افراج مؤقت - اعفاء - مناطه ٠

وضع الشرع اصلا عاما بهتضى النصوص الواردة بقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ منصفاء خضوع جميع الواردات المفرائب الجميركية وغيرها من القرائب الإسلامية المقررة عنها القرائب العرب كان عام الذا الأواجة المؤونة عنها الذا والمسات الكومية أو المؤسسات المامة و الشركات التي تتبعها وفقا للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية .. تطبيق صدور قرار بالأواج المؤقت عن بضائع برسم شركة معينة لالفلت عمرضها بعمرض القامرة الدول للكتاب مقابل تعهد المهادة على اعادة عدم اعادة تصدير مشمول الافراج للخارج .. ثبوت عدم تصدير المضائح ال الخراج عقب انتهاء المقرض منها الزام الهيئة باداء الفرائح والرسوم الجبركية المقررة عني حالة عام المقرف منها الزام الهيئة باداء الفرائح والرسوم الجبركية المقررة على حالة عدم منها .. الزام الهيئة باداء الفرائح والرسوم الجبركية المقررة على حالة عدم منها .. الزام الهيئة باداء الفرائح والرسوم الجبركية المقررة على التهاء الفرائح منها .. الزام الهيئة باداء الفرائح والرسوم الجبركية المقررة على التهاء الفرائح والرسوم الجبركية المقررة على التهاء الفرائح والرسوم الجبركية المقررة على المنائح والرسوم الجبركية المقررة على التهاء الفرائح والرسوم الجبركية المقررة والمنائح المتحدين المنائح والرسوم الجبركية المؤمنة المنائح والرسوم الجبركية المقررة والمنائحة والمنا

تبين للجمعية العمومية لقسمه الفتدى والتشريع أن المادة ( o ) من تأنون الجمارك الصادر بالتأنون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التى تدخل اراضى الجمهورية تنصر على أن « تخضع البضائع التى تدخل اراضى الجمهورية لفرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص . . . » وننص المادة تحصيل الفرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير الخزانة . . . التى ترد برسم الوزارات والمسالح الحكومية . . . » عا تبين للجمعية أن المادة ( 1 ) من قرار وزير الخزانة رتم ٦ لسنة الشمرائب الجمركية . . . في الحالات الآتية : ٢ ــ الآلات والمهات المستوردة من الخارج برسم أحد المعارض . . . وذلك بشرط أن يعاد تصديرها خلال سنة أشهر من تاريخ انتهاء الغرض أو العمل المستوردة من الخارج خلال تلك الوارسوم واجبة التحصيل عند عدم اعدر التصدير الى الخارج خلال تلك الحدة . . . » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع في قاندن الجمارك رقم 71 لسنة ١٩٦٣ وضع أصلا علما متنضاه خضدوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المتررة على علواردات بحيث لا يعفى منها الا بنص خاص ، بيد أن المشرع أجاز الاقراج

المؤقت عنها أذا وردت من الخسارج برسم الوزارات أو المسالح الحكومية أو المساسات العسامة أو الشركة التي حاتبهها وذلك وفقسا للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية ، وقد صدر القرار وقم لا السنة العمرية وأورد شروط المؤقت عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية وأورد شروط لذلك منها أن يتم أعادة تصدير البضائع المفرح عنها مؤقتا فور انتهاء مدة الافراج أن المفرض منه فأذا لم يتم أعادة التصدير للخارج أضحت المضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عنهسانا واجبة التحصيل .

ومتى كان الثابت على ما تقدم ان مصلحة الجمارك كانت افرجت عن مشبول شهادتى الاجراءات رقبى ٢ ، ١٦ لسنة ١٩٧٧ اغراجا بؤقتا برسم شركة مرنينب وفاج باقامة معرضهما بمعرض القساهرة الدرلي متابل تعهد الهيئة المصرية العابة للكتساب باداء الضرائب والرسسوم الجبركية المتررة في حالة عدم اعادة تصدير بشمول الاجراءين للخارج ومن ثم فان ثبوت عدم تصدير البضائع المسار اليها الى الخارج عقب انتهاء الغرض بنها يضحى سندا لالزام الهيئة المصرية العابة للكتساب باداء الضرائب والرسرم الجعركية المقررة عليها ومقداره ٢٠٦٨ جذبها الماداء الضرائب والرسرم الجعركية المقررة عليها ومقداره ٢٠٦٨ جذبها المعروفة المتروفة المقروة عليها ومقداره ٢٠٦٨ جذبها المعروفة المقروة المعروفة المعروفة المقروفة المقروفة المقروفة المقروفة المعروفة المقروفة المقروفة المقروفة المقروفة المقروفة المعروفة الم

ولا يحاج بادعاء الهيئة المصرية العامة للكتاب من أن مشمصول الشهادة رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ قد تم أحالتها للمهمل لبيعها بالمزاد العلني ، فهذا الادعاء لم يظاهره سند يسترى على صحيح من الواقع أو القانون بما يجعله قولا مرسلا عاريا من الصحة .

#### 

انتهت الجمعيسة العموميسة المسسمي الفتسوى والتشريع الى الزام الهيئة المصرية العامة للكتاب بأداء مبلغ ٣٠٦٨ جنيها تيمة الضرائب والرسوم الجمركية عن مشمول الشهادتين رقمى ٢ ، ١٦ لسنة ١٩٧٧ لسالح مصلحة الجمارك .

( کتوی رقم ۷۰ه فی ۱۹۹۳/۸/۳ جلسة ۱۹۹۳/۷/۳۰ ملف رقم ۲۳۰۳/۲/۳۲ ) ۰۰

# (19V)

## جلسة ٣٠ من يوليه سنة ١٩٩٦

ضريبة - ضرائب ورسوم جمركية - اعفاء - مناطه .

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ـ اتفاقية البحث والتنقيب عن البترول واستخراجه الصادر بها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ ٠

وضع الشرع أصلا عاما مقتضاه خصوع جبيع الواردات للضرائب الجعركية وغيرها من الفرائب الجعركية وغيرها من الفرائب الاخسانية الأخرى \_ الاعقاء يكون بنص حاص \_ الفرائب تعصل عند ورود ابضاعه \_ جوز الادراج المؤقت عن البضائم دون تعصيل الفرائب والرسوم المقررة بالشروط وارداضاع التي يعددها وزير الطواقة \_ الانطقية المسادر البها تجيز للشركة القائمة بتنفيد المعينات الاعتبارة المنافقة المستورة من الرسوم المجعركية المخاصة بالستيد من الرسوم المجعركية الخاصة بالستيد والمعدات والسيدارات وغيرنا من الاسياء أثراردة بالاتفاوية \_ تقديم المراد من المستواليا على الخراض تنفيذ المعديث الجارية بمعتلى الانفاقية \_ تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسممى الفتريع ان المادة ( ٥ ) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على ان تخضع البضائع التى تدخل اراضى الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ٠٠٠ وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب التي تستحق بعناسبة ورود البضاعة او تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها • ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسسوم المسنحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون ، وتنص المادة (١٠١) من القانون ذاته على انه « يجوز الافراج مؤقتاً عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة رذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة ، • كما تبين للجمعية أن المادة (٢) من القانون رقم ١٥ لسينة ١٩٧٦ بالترخيص لوزير البترول في التعاقد مع المؤسسة المصرية العامة للبترول , شركة الموكو للزيت مصر في شان البحث عن البترول واستغلاله في مناطق خليج السويس ٠٠ على أنه • تكون للأحكام الواردة في المواد ١٠٠ (١٣) من الاتفاقية قرة القانون وتكين نافذة بالاستثناء من احسكام اي تشريع مضالف لها ، وتنص المادة (١٢) من الاتفاقية على أنه ، (١) يسمح للمؤسسية ولاموكبو وللشركة القائمية بالعمليسات ولمقب اوليهم والمقاولين من الباطن الذين يقومون بتنفيذ العمليسات مرضوع هدده

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن المشرع وضع الصلا عاما في قانون الجمارك يقضى بخضرع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغرها من الضرائب الاضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفائها وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة ، واستثناء من ذلك أجاز المشرع الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة ، وأن اتفاقية البحث والتنقيب عن البترول واستخراجه الصادر بها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ قد اجازت للشركة القائمة بتنفيذ العمليات موضوع الاتفاقية - الاستيراد من الضارج مع الاعفاء من الرسوم الجمركية الخاصة باستيراد الآلات والمعدات والسيارات والامدادات والسلع الاستهلاكيسة والمواد الغذائية والممتلكات المنقولة بعد تقديم اقرار من ممثل مسئول للمؤسسة بان هذه الاشباء المستوردة متصور استعمالها على أغسراض تنفيد الممليات الحارية بمقتضى - الانفاقية ، كما قررت الانفاقية ذات الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية على أى أشياء مستوردة ــ شريطة الا يكون لها نظير مماثل أو مشابه مما ينتج محليا .

ومتى كان الثابت من الأوراق أن مشمول البيانين الجمركيين رقمى 1017 لسنة 1947 و ٢٣٦٩ لسنة ١٩٨٦ عبارة عن أجهبرة تكييف تم ترك بها بالقر الادارى للشركة بالقاهرة ، ومن حيث أنه لا تلازم بين تركيب هذه الإجهزة بالمقر الادارى للشركة بالقاهرة وبين تنفيذ العمليات الجارية موضوع الاتفاقية أن أن القصود من الاعفاء المقبر، بالمادة (١/١٢) من الاتفاقية هر الإجهزة والمعدات اللازمة للعمليسات الجارية ومن ثم فأن الأمر يكون مقصورا على ما يتم استخدامه من عده الإجهزة في مواقع العمل والمسحرات الخاصة بالبحث والتنقيب عن البحرول الأمر الذي يخرج الإجهزة المستخدمة في المتر الادارى للشركة

من نطاق التمتع بالاعفساء من الضرائب والرسسوم الجمركية ويفسو متعينا الزام الهيئة المصرية العسامة للبترول باداء مسلخ مقداره ١٢٨٧٢٢ جنيه كضرائب ورسوم جمركية عن مشمول البيانين الجمركيين آنفي الذكر .

ومن حيث أنه عن البيانات الجمركية أرقام ١٩٠٣ لسنة ١٩٨٥ ،

١٠٥٢ لسنة ١٩٨٥ ، ١٧٧٣ لسنة ١٩٨٤ غسان الثابت بسن الأوراق
أن مشمول تلك البيانات عبارة عن أدوات رمهمات مكتبية لازمة لأعمال
الحفر والاستكتساف حيث تستخدم في رسم الضرائط المساحية
والجيولوجية ومن ثم فهي تدخل في مفهوم الأشياء اللازمة للمعليات
الجارية للبحث والتنقيب فضلا عن أقرار الهيئة المصرية العسامة للبترول
بعدم توافر نظائر مثيلة أو مشابهة لتلك الأدوات محليا وهو ما لم
تجحده مصلحة الجمارك أو تقدم الدايل على عكسه ومن ثم فلا مناص
من تعتمها بالاعفاء الجمركي المقرر بالمادة ١٢ من الاتفاقية المنسار
اليها وتغدر معه المطالبة المائلة عارية من صحيح سندها قانونا حرية
بالوغفين و

#### لذلـــــك

انتهت الجمعياة العمومياة لقسامي الفتاوي والتشريع الى الزام الهيئة المصرية العامة للبترول باداء مبلغ مقداره ١٢٨٧٢٢ جنيه الى مصلحة الجبارك كضرائب ورسوم جمركية عن مشامول البيانيين الجبركيين رقبي ١٥٦٨ لسنة ١٩٨٣ و ١٩٨٣ لسنسة ١٩٨٣ ورفاضما عدا ذلك من طلبات .

( فتوی رقم ۷۷ه فی ۱۹۹۲/۸/۳ جلسة ۳۰/۷/۳۰ ملف رقم ۲۲۸۳/۲/۳۲ ) ۰

# (19)

## جلسة ٣٠ من يوليه سنة ١٩٩٦

ضريبة .. ضرائب ورسوم جعركية .. اعفاء .. مناطه •

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ـ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٧ بتقرير بضي الاعقاءات الجمركية ٠

وضع الشرع اصلا عاما بعتض التصوص الواردة بقانون الجعادل مقتضاء خضوع جميع الواردات للفرائب الجمركية وغيرها من الفرائب الاضافية القررة على الواردات ـ لا يعلى من حام الفرائب الإنسانية القررة على الواردات ـ لا يعلى على على ورود البضاعة ـ خول المشرع رئيس الجبهورية - صدور قرار رئيس الوزراء بسخته علوضا من رئيس الجدهورية في مباشرة اختصاصاته باعقاء السيارات معمل النزاع من اداء الفرائب والرسوم الجمركية ـ شريطة الايتم التسرف فيها الى الغير والاسدور عنها الفرائب التسرف فيها الى الغير والاسدور عنها الفرائب والرسوم - حفائلة ذلك يؤدي الى الالتزام بسسسداد الفرائب والرسوم - تطبيق - شريطة الى الالتزام بسسسداد الفرائب

تبين للجمعيسة العموميسة لقسيسمى الفتسوى والتشريع إن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن تخضع النضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لمضرائب الراردات المقسررة في التعريفة الحمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقسررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ، \_ وتنص المادة (١١٠) من القانون ذاته على إن ه مع عدم الاخلال بالاعفاءات المقررة بموجب قوانين خاصة تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم بشرط المعاينــة : ٠٠٠ (١٣) الأشسياء التي يصدر باعفائها قرار من رئيس الجمهورية ، • كما شين للجمعية العمومية أن المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١١٣ لسينة ١٩٨٧ بتقرير بعض الاعفاءات الجمركية تنص على ان و تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة بها ٣٥ سيارة جمع تمامة و ٥ صناديق قطع غيار للسيارات المفرج عنها مؤققا بموجب البيان الجمركي رقم ٧٥٢ ٠٠٠ باسم الأمانة العامة للحكم المحلى ( محافظة بورسميد ) « وتنص المادة (٢) من ذات القرار على أن و يحظر التصرف في الأصناف المشار اليها من غير الأغراض -المفاة من اجلها باي درع من انواع التصرفات قبل مضى خمس سنوات من تاريخ الاقراج عنها من الجمارك ما لم تسدد عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التى تم الاعفاء منها وفي حالة التصرف قيها بعد مضى المدة المذكورة يتم المصول على موافقة الجمارك وتسدد

عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسرم المستمقسة وفقا لمالتهما وقيمتهما في تاريخ السداد وطبقا للتعريفة الجمركيسة المسارية في هذا التاريخ ،

واستظهرت الجمعية العمومية مسا تقدم أن المشرع في قسانون الجمارك رقم (17) لسنة ١٩٦٣ وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرعا من الضرائب الاضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفي منها الا بنص خاص مع استحقاق الفرائب والرسوم لدى ورود البضاعة ، وخول المشرع رئيس الجمهورية في البند (١٣) من المادة (١١٠) — سلطة اعناء الواردات من القرائب والرسوم الجمركية المقررة عليهما ، وبسند من ذلك صدر قرار رئيس الوزراء رقم المجمركية المقررة عليهما ، وبسند من ذلك صدر قرار رئيس الوزراء رقم المتصاصاته بمتنضى قراره رقم ٢٧) لسنسة ١٩٨٦ باعضاء السيارات محل النزاع الماثل من اداء الضرائب ـ الرسوم الجمركية شريطة الا بتم محل النزاع الماثل الغير والا سددت عنها الضرائب والرسوم التي تم الاعناء منها اذا تم التصرف قبل بضي خمس سنوات من تاريخ الافراح عنها أما اذا تم التصرف قبها بعد عضى المسة المذرة فتسدد عنها الضرائب والرسوم الجمركية وفقا لمحالتها وقيمتها في تاريخ السداد الضرائب والرسوم الجمركية وفقا لمحالتها وقيمتها في تاريخ السداد

ومتى كان الثابت على ما تقدم أن مصلحة الجمارك كانت قد أفرجت بتاريخ ١٩٨٢/٤/١٢ عن عدد ٣٥ سيارة جمع قعامة ، و ٥ سناديق قطع غيار السيارات مشمول البيان الجمركي رقم ٧٥٢ لسنسة ١٩٨٣ برسم الأمانة العامة للحكم المحلي ( محافظة بور سعيد ) وكان الثابت أن محافظة بورسعيد قد قامت ببيع عدد ٥٥ سيارة من مشمول البيسان سالف الذكر بالمزاد العلني بالمخالفة للحظر الرارد في المادة الثانيسة من قرار الاعضاء ومن ثم تستحق كافة الضرائب والرسوم الجمركية المقررة على مشمول البيان الجمركي محل المنازعة وفقا لحالة المديارة وقيمتها وطبقا للتعريفة السيارية في تاريخ المسداد الأمر الذي يفدر متعينا معه الزام محافظة بورسعيد ورزارة الادارة المحلية باداء مبلغ متداره — ١٩٧٩/١٤ جنيه كضرائب ورسسوم جمركيسة عن مشمول البيان انف الذكر ،

#### لالسك

انتهت الجمعيسة العموميسة لقسسمي الفتسوى والتشريع الى الزام محافظة بورسعيد ووزارة الادارة المحلية باداء مبلغ ، ١٩٧٦٦٦ جنيه الى مصلحة الجمارك كضرائب ورسوم جمركية على السسيارات الرادة بمشمول البيان الجمركي رقم ٧٥٧ لسنة ١٩٨٢ ٠

( فتوی رقم ۷۷ فی ۱۹۹۲/۸/۳ جلسة ۱۹۹۲/۷/۳ ملف رقم ۲۳۹۰/۳/۳ ) .

## (199)

## جلسة ٣٠ من يولية سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع \_ اختصادن \_ طلب عرض النزاع \_ الموجه اليه النزاع \_ صفة -

اختصاص الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والنشريع بنظر النزاع بين جهتين أو الخر من الجهات المنصرص عليها في الفترة د من بالدة ٢٦ من فانون مجلس الدوقة هو بديل عن استمعال الدعوى كوسيات لحياية الحقوق وفض المنازعات \_ بجب ان يقدم طاب عرض عن استمعال الدعمية الدومية من صاحب الصفة في التفاضي طبقاً للقانون وان يوجهه الى من يمثل الموجه اليه قانونا \_ ذلك أن الصفة شرط تقبل الدعوى أو بديلها من وسائل حمايه الحقوق \_ نتيجة ذلك : عدم قبول طلب عرض النزاع لتوجهه لقير ذي صفة .

تبین للجمعیة العمومیة لقسسمی الفتسوی والتشریع ان المادة ( ٦٦ ) من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ بشان مجلس الدولة تنص علی أن و تختص الجمعیة العمومیة لقسمی الفتوی والتشریع بابداء الرای یا المسائل والموضوعات الآتیة : ..... ( د ) المنازعات التی تنشا بین الوزارات او بین المسائح او بین المهیات العامة او بین المهیات العامة او بین هذه الجهات وبعضها الموسمات العامة او بین المهیات المحصلیة او بین هذه الجهات وبعضها المعومیة المعومیة لقسمی الفتوی والتشریسع فی هذه المنازعات ملزما للعانین و .

ومفاد ما تقدم أن المشرع قرر أصلا عاما من مقتضاه اختصاص الجمعية المعرمية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في لمانزعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المسالح العامة أو بين الميات المحامة أو بين المهات بحضها الهيئات المحامة أو بين المهات بحضها البعيئات المحامية أو بين هذا البهات بحضها البعمل و واختصاص الجمعية المعرمية في هذا الشأن هو بديل عن استعمل الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفض المناز صات ، وقد حدد ولايتها ويستنهض اختصاصها ومن ذلك أن يقدم طلب عرض النزاع على والجمعية المعربية مباشرة من صاحب الصفة في التقاضي طبقاً للتانون وان يوجهه الى من يسئل الموجه اليه قانرنا – ذلك أن الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية العقوق •

ومن هيث ان المنازعة المائلة توامها الزام جهـــاز رئيس تنميـــة مدينة السلدات بتوتيع عقد بيع اربعين وحدة سكنية بالدينـــة كهيئـــة كهرياء مصر ، وذلك لعدم أهقية الجهاز في استئداء فروق استمار اليه اعباء القمول عن الوحدات المساءة ، واذ كان الجهاز المسار اليه لا يتمتع بشخصية قانرنية لكونه احدى الوحدات الادارية التابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة الذي يمثلها وفقا المقانون انشائها رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ نائب رئيس مجلس الادارة ، فبن ثم يغدو طلب النزاع المائل غير متبول لتوجيه الى غير ذي صفة .

#### لذلك

انتهت الجمعيـة العموميـة لقســمى الفتــوى والتشريع الى عدم قبول طلب المنزاع الماثل ·

ر فتوی رقم ۸۸۱ فی ۱۹۹۳/۸/۳ جلسة ۱۹۹۳/۷/۳۰ ملف رقم ۳۹٤٩/۳/۳۳ ) ·

## جلسة ٣٠ من يولية سنة ١٩٩٦

جامعات - المجلس الأعل للجامعات - اختصاصه بتنظيم قبول العُلاب في الجامعات وتعديد اعدادهم - الحاصلون عل التابوية العامة نظام حديث ونظام قديم - كيفية قبولهم للقيد في الجامعات •

قانون تنظيم الجامعات المسادر بالثانون رقم 21 لسنة ١٩٧٢ خول المجلس الأعل للجامعات تنظيم قبول الطلاب في الجامعات وتحديد اعدادهم ـــ (الالحة التنفيذية للقانون تحدد شروط القبول بالجامعات ومن بينها الحصول عل شهادة الثانوية العامة .

قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٩١ وتعدياته آخرها انفانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ ـ المادة ( ٢ ) منه – قوار وزير التعليم رئم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ بشان خطة الدراسة في مرحلة الثانوية العامة العنف الثاني والثائث العام من العام الدراسي ١٩٥٤/١٩٠ – قراره ١٤٤ لسنة ١٩٩٤ بشان نظام امتحان شهادة اتهام الدراسة الثانوية – قراره رقم ١٣٤ لسنة ١٩٩٠ بشان السحاح للطلاب الناجحين عامي ١٩٩٩/١٩٥٩ في الامتحان المذكور ( نظام

فريقا المتقدين لشهادة اتمام الدراسة النانوية في العام الدراسي ١٩٩٦/٥٥ تقدم كل منهما للامتحان وفقا لمطيات تنظيمية وتعليمية مقايرة للغريق الاغو \_ مقتفى ذلك ووجب استخلاص ثانهة يتحدد بها انتمادل بين كل من الغريقين على حدم \_ كيفية ذلك أسببة كل فريق الى الارس طلبة الغريق اللهرس تتساوى بين بين من تشرر عمل فريق الم فريق الم فريق المؤسسة عدده المجموع الكل للمتقدمين للامتحان ومن ثم تنظر مقدرة كل فريق بنسبة عدده المجموع الكل للمتقدمين للامتحان \_ النجاح الأو من آثاد الامتحان لا يصلح معمادا مجردا لتحديد أرص كل فريق للالتحاق بالجامقة المهاد المجرد هو التقدم للامتحان حقيقية .

عند تحديد اعداد القبولين بالجامات يراعى ترتيب درجات النجاح بحسبان كل فريق من فريقى النانوية العامة يستقل بطلبته فى ترتيب النجاح بينهم ــ توزع اعداد الخبولين فى كل كلية على الفريقين بنسبة عدد التقدمين من كل فريق للامتحان الى مجموع التقدمين لهذا الامتحان من الفريقين معا -

استبان للجمعية العمومية لقسسمى الفتسوى والتشريع أن المادة ٩] من تانون ننظيم الجامعات رقم ٩] لسنة ١٩٧٢ قد تضمنت تغريل المجلس الأعلى للجامعات اختصاص ننظيم قبسرل الطلاب في الجامعات وتحديد اعدادهم ، كما تضمنت المادة ١٩٦٦ تخويسل رئيس الجمهورية اصدار اللائحة التنفيذية للتانون سالف الذكر متضمنة وضسع الإطار المسام لتنفيذ احكامه ومن بينها شروط قبول الطلاب وقيدهم .

رقد أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٨٠٩ لمسنة ١٩٧٥ بالملائحة التنفيذية للقنون ونصت المادة ٧٤ منها على أن « يحدد المجلس الأعلى للجامعات في نهاية كل عام جامعي ٠٠ عدد الطلاب من أبناء جمهوريسة مسر العربية الذين يقبلون في كل كليه أو معهد في العام الحسامعي التالي من بين الحاصلين على شهادة الثانويسة العامة . . . . كما نصت المادة ٧٠ من هذه اللائمسة على انه « يشترط في فيد الطالب في الجامعة للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس ، أن يكون حاصلًا على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها ويكون القبول بترتيب درجات النجاح مع مراعاة التوزيع الجغرافي وفقا لما يقرره المجلس الأعلى للجامعات بعد اخد راى مجالس الجامعات ومجالس الكليات . . . » . واستظهرت الجمعيه العموميه مما تقدم أن فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي وهو يمثل الجانب الرئيسي للتعليم العالى لا تنهيا لجميع الناجحين في شهاده الثانوية العامة أو ما يعادلها وانما تتوافر هذه الفرص لاعداد منهم يحددها المجلس الاعلى للجامعات في نهاية كل عام جامعي وقد تكفلت المادة ٧٥ من اللائمة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ببيان ما ارتأته من شروط موضوعيه محققة لتكافؤ الفرص بين انحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ولتساويهم لدى الهاذرن حين ربطت الهبول مى التعليم الجامعي بترتيب درجات النجاح بينهم في امتحان تلك الشهادة مع مراعاة الترزيع الجغرافي ووفقا لما يغرره المبلس الاعلى للجامعات بدا يراد محقف لأهداف التعليم الجامعي ٠

واستعرضت الجيعية العبوبية في ضوء ما تقدم وفي الحسار ما طرح من تساؤل حول نظام قبول الطلاب الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة التانوية العامة هذا العسام للقيد بالجامعات واستعرضت احكام قانون التعليم رقم ١٦٦ لسنة ١٩٩١ وما طرا عليه من تعديلات نصبها على ان تكرن مدة الدراسة في مرحلة التعليم الشانري تلانة من تكرن مدة الدراسة في مرحلة التعليم الشانري تلانة من ١٦٦ نسبية ، وأن المادة ٢٨ من ذات القائرين معدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ تنص على ان يعقد في نهاية الصف الثالث من التعليم الثانوي العمام امتحان عام ومن دور واحد يعنح الناجحون بيه « شهادة اتمام الدراسة الثانوية العالمة » ، ثم عدلت تلك المادة ٢٣ من هذا القانون يجري المحتمن للحصول على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة على مرحلتين الأولى في نهاية المسنة الثانية والأخرى في نهاية المسنة

ويعنع الناجحون في جمع المواد المقررة لملدراسة في المرحلتين المشار اليهما في الفقرة الأولى من هذه المادة شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة ، ويحسب للطالب في نتيجة الثانويسة العامة اعملي الدرجات التي حصل عليها في سننين منتاليتين . . . .

وقضت المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ المشسار اليها بسريان التعديلات التى ادخلها هذا القانون على نظام الثانوية العامة المنصوص عليها في قانون التعليم على « من يكون مقيدا اعتبارا من العسام الدراسي ١٩٩٥/٩٤ بالصف الثاني بالمتعليم الشاندي العسام ويستمر العمل بالتواعد المعمول بها تبل العمل بهذا القانون على الطلاب المقيدين بالصف الثاني التانوى في العام الدراسي ١٩٦٤/٩٢ والمقيدين بالصف الثاني الدراسي العمامين الدراسيين ١٩٦٤/٩٢ والمقيدين وذلك حتى نهاية العام الدراسي ١٩٦٤/٩٢ ، ١٩٩٤/٩٢ » .

وطالعت الجمعية العمومية ما اصدره رزير التعليم من قرارات لتعلق بنظام امتحان شهادة اتمام الدراسة الشانوية العمامة ( نظام حديث ) وهو القرار رقم ١٤٢ لسبنة ١٩٤٤ بشان خطة الدراسة في مرحلة الثنوية العامة الصف الثانى والثالث العمام اعتبارا من العمام سهادة اتمام الدراسي ١٩٩٥ ، والقرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٩٤ بشان نظام امتحان شهادة اتمام الدراسة الثنوية العامة والنهايات الكبرى والعمسخرى وازمنسة الاجابة لمواد الامتحان اعتبارا من العمام الدراسي ١٩٩٤ / ١٩٩٥ والقرار رقم ١٢٤ لسبنة ١٩٩٠ بشان السمام للالب الناجحين عامى ١٩٩٠ بشان السماح للطلاب الناجحين عامى معمى بتغيير المادة الاختيارية ٠

وتبين للجمعية العمومية مما تقدم أنه في السنة الدراسية ١٩٩٥/ ١٩٩٦ تقدم غريقان لامتحان شهادة أتهام الدراسة الثانوية ، غريسق تقسدم للحصول على هذه الشهادة ونقا للنظام المنصرم الذي كان عليه العمل قبل نفاذ أحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ ، وفريق ثان تقسدم للحصول على ذات الشهادة وفقا للنظام الذي استحدثه القسانون رقم ٢ لمسنة ١٩٩٤ والقرارات المنفذة له فاذا كان الفريقان التقيا في التقدم لشهادة اتمام الدراسة الثانوية وحصل عليها من الفريقين من حصل ، الا أن كلا من الفريتين تقدم وفقا لمعطيات تنظيمية وتعليمية مغسابرة للفريق الأخد ، وللذي يبين من استقراء نظم التعليم بالمدارس حتى الثانوية العامة ونظم التعليم بالجامعات والمعاهد العليا ، أن الحصول على المؤهل الدراسي الواحد تتعد طرق الوصول اليه وأساليب الدراسة والامتحان المفضية اليه ، وقد تختلف العلوم كثرة وقلة ، وقد تتباين نوعا ومجالا علميا ، وقد تختلف اساليب الدراسة ونظم الامتحان ، ومع ذلك يبقى مسحوى التأهيل واحدا ، وطلاب القسمين العلمي والادبي بالشائوية العامة يختلفان في العلوم المروسة عددا ونوعا ، ومع ذلك يبقى تساوى الناجدين منهم في حصولهم على شهادة اتمام الثانوية العامة ، كذلك الشائن بالنسبة لمرحلة التعليم الجامعي يبقى مستوى المؤهل المعنوح واحدا لمن تخرج من اي من كليات الجامعة ، واختلاف العلرم نوعا ومجالا ، واختلاف العالم اللازمة للحصول على المؤهل والمساواة في عبدا التأهيل تطل قائمة بتقدير الشروس وسنواته ،

الا أن هذه المساواة في أصل المؤمل لا يقوم بها تساو بين الحاصلين على المؤمل الدراسي بالنسبة لشروط الالتحاق بأى عمل محدد انما يرد شرط الالتحاق متغتا مع نوع التأهيل المطلوب لهذا العمل فلا يكنى فيهمستوى التأهيل وحده •

ومن جهة أخرى فان التساوى في مبدا الحصول على المؤهل لا يخل بالمفروق التى ترد بين الحاصلين على كل مؤهل من حيث ترتيبهم بين بعضهم البعض وتصنيفهم بين فاضل ومفضول بمعيار تقديرات النجاح ودرجات الحصرل على هذه التقديرات ، ومع امكان تصدد اساليب التأهيل والوصول الى الدرجة العلمية الواحدة بطرق شتى ، الا انسه لا يمكن القرل بامكان اجراء ترتيب واحد بين فاضل ومفضول ان اختلفت المنامج أو المقررات أو أن اختلف الامتحان المؤدى اسلوبا وأسئلة ، لأن تبين الافضليات والاولويات لا يتأتى الا بوحدة المقياس المنبيء بقدر الفروق بين المتقدين للامتحان ، ونظام الامتحان الواحد هو ما به يصاغ المقياس المود للدي عن نقسم به الطلبة بين ناجح رراسب ، لذلك وجب أن تتفرز للكل فريق من فريقي الثانوية المامة قائمة ترتيب مستقلة وفقا لدرجات حسب نجاحهم ، يرتبون فيهاطبقا لما حصل عليه كل ناجح من درجات حسب نظام الامتحان والمعطيات التعليمية الخاصة بهذا الفريق .

ومن جهة آخرى فان الجمعية العمومية في نظرها الى مفهوم الساواة بين المتقدمين للامتحان ، انما ترى ان الساواة تتحقق بموجب ما يتاح من فرص لكل طالب متقدم للامتحان وفقا للنظام التعليمى الذى يندرج فيه هذا الطالب ، ثم تكون نتيجة الامتحان هي ما تتحقق به هذه الفرصة أو لا تتحقق وهي ما يكشف عن ترتيب الاوليات بين الطلبة حسب درجاتهم وتقديراتهم ، وإن مبدأ الحفاظ على الفرصة وكفالة ترافرها انما يرد ويتحقق بموجب التقدم للامتحان وفقا لنظام محدد ، والطلبة كلهم متساوون في فرصهم عند التقدم للامتحان بعوجب تساويهم في مركزهم القانوني كمتقدمين للحصول على الؤهل المطلوب :

والحاصل أن فرص الطلبة في الحصول على الثانوية العامة مكفول لهم بموجب التقدم للامتحان سواء في ذلك طلبة النظامين جميعها ، وإن وجوب استخلاص قائمة يتحدد بها التعالمل بين طلبة كل من النظامين على حدة ، انما يعنى في التصور القانوني ، أن فرص النجاح والتاهيل انما تنفرز لأهل كل فريق فتتجمع لهم حسب النظام الذي يخضعون له ، بعد أن كانت فرصهم شائعة في المجموع الكلي مع غيرهم ، وهذا يفيد ان نسبة كل غريق الى الآخر ينبغى ان تعكس غرص طلبة كل غريق الى فرص طلبة فريق الآخر ، ومادامت الفرص المتساوية تتأتى بموجب التقدم للامتحان ، فقد وجب أن يكون مجموع هذه الفرص المنفردة مقدرا بنسبة عدد كل فريق من المتقدمين للامتحسان الى نسبة عدد المجموع السكلى للمتقدمين للامتصان من الفريقين جميعا • والفرصة التي عليها المعول في تحديد هذه النسبة انما تنشأ بموجب التقدم للامتحان لا بموجب النجاح فيه ، لأن النجاح في الامتحان هو أثر من آثار الامتحان وفقسا لنظام تعليمي معين ، والفرص المتساوية ينبغي أن تحسب في تساويها المجرد وفقسا لمعيار ثابت يضم الجميع، وهن معيار التقدم للامتحان، وليس وفقا لمعيار ناتج عن الأمر المغاير المختلف وهو النجاح في امتحان اختلفت أوضاعه حسب النظام التعليمي الذي أجرى وفقا له •

#### لذلــــك

انتهت الجمعيـة الععوميــة الخســعى الفتــوى والتثريع الى ما يلى :

أولا: أن المجلس الأعلى للجامعات رهو يحدد عدد الطلبة المقبولين في كل كلية أو معهد من الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها طبقاً للمارتين ٧٤ و ٧٥ من اللائحة التنفيذية لمقانون تنظيم الجامعات أنما يراعى ترتيب درجات النجاح ويجرى ذلك بحسبان أن كل فريق من فريقى الثانوية المامة يستقل بطلبته في ترتيب النجاح بينهم ·

ثانيا : أن المجلس الأعلى للجامعات وهسو يراعى تاعدة ترتيب درجات النجاح بين طلبة كل فريق على حده ، انما يوزع اعداد المقبولين في كل كلية على فريقى الثانوية السامة بنسبة عدد المتقدمين من كل فريق لامتصان الثانوية العسامة الى مجموع المتقدمين لهذا الامتحان من الفريقين جميعا .

( فتوی رقم ۸۷۰ فی ۱۹۹۲/۸/۴۰ جلسة ۱۹۹۲/۷/۳۰ ملف رقم ۸۸/ ۷٦/۱) .

# (Y+1)

## جلسة ٣٠ من يولية سنة ١٩٩٦

مسئولية .. مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه •

تقوم المسئولية التقصيرية على ادكان ثلاثة : الفطة والفرر وعلاقة السببية بينهها . الفطة لا يفترض وعلى الفرود الباته واستظهاد وجه الفرر اللي حالق به من جراك ... مسئولية التبوع عن اعبال تابعه تقوم على اساس مقاير اذ يكملي لقيام هذه المسئولية البات وقوع العمل غير المشروع من التابع حال تادية وظيفته وبسببها ..دابطة التبعية .. قوامها .. تطبيق .

تبین للجمعیت العمومیت القسمی الفتری والتشریع أن المادة ۱۲۳ من القانون المدنی تنص علی أن و كل خطأ سبب ضروا للغیر یلزم من ارتكیه بالتعویض و وتنص المادة ۱۷۶ من ذات القانون علی أن يكون المتبوع مسئولا عن الضرو الذی يحدثه تابعه بعمله غیر المسروع متی كان واقعا منه حال تأدیة وظیفته وبسببها و وقوم وابطة التبعیة ولو لم یكن المتبوع حرا فی اختیار تابعه متی كانت له علیه سلطة فعلیة فی رقابته وتوجیهه و المسلم فعلیة فی رقابته و المسلم فعلیة فی رقابته و المسلم فعلیه المسلم فعلیته و المسلم فعلیه فعلیه المسلم فعلیه و المسلم فعلیه و المسلم فعلیه و المسلم فعلیه فعلیه و المسلم و المسلم فعلیه و المسلم فعلیه و المسلم فعلیه و المسلم و

واستظهرت الجمعية العصرمبة مما تقدم أن المسئولية التقصيرية طبقا للمادة ١٦٣ من القانون المدنى نقوم على اركان ثلاثة هى الخطا والضرر وعلاقة السببية بينها نقوم مسئولية المتسوع عن الضرر الذى والشرر وعلاقة السببية بينها نقوم مسئولية المتسوع عن الضرر الذى التانون على اساس مفاير اذ يكنى لقيام هذه المسئولية انبات وتسوع العمل غير المسروع من تابع حال تادية وظيفته وبسببها وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا فى اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في الاشراف والترجيد وعلى ذلك فان مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه غير المشروعة هى مسئولية مردها العمل غير المشروع وهى لا تقوم فى المتبوع الا حيث تتحقق مسئوليته بناء على خطأ واجب اثباته لا بناء على خطأ واجب اثباته لا بناء على خطأ عقترة فن

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على وقائع النزاع فالثابت من الأوراق ان تابعى الهيئة العامة لمرفق حياه القاهرة الكبرى تسببوا في حدوث التلفيات بكابل التليفرنات التابع للهيئة القرمية للاتصالات وذلك أثناء

قيامهم باصلاح ماسورة المياه المارة بالمنطقة وقد شهد بذلك المقدم ماجد حامد سلطان والمقيم بالعمارة التي تم قطع الكابل المامها حيث قرر بالحضر رقم (٣٤ اداري ١٩٩١ نقطة رابعة العدوية والدني حرر عن الواقعة ان تابعي الهيئة العامة لرفق مياه القاهرة الكبري الناء قيامهم باصلاح ماسورة المياه في المنطقة تسببوا في قطع الكابل الخاص بالعمارة الدي يقيم فيه ، مما يجعل عناصر مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه ثابتة على الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبري الأمر الذي يجعلها ملزمة بتدريض الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية عن الأضرار التي لحقت بنشاتها والتي تدرت بهبلغ ، ١٣٢٦٦ جنيب بعد خصم المصاريف الادارية ،

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتسوى والتشريع الى الزام الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى باداء مبلغ ٢٢٦٦٠ جنيه للهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية عوضا عن التلفيات التى لحقت بعنشاتها من اشرار

( فتوی رقم ۹۳ فی ۱۹۹٦/۸/۳۰ جلسة ۱۹۹۹/۷/۳۰ ملف رقم ۲۳۷۰/۲/۳۲ ) ۰

## (Y+Y)

## جلسة ٣٠ من بولية سنة ١٩٩٦

حكم جنائي \_ وجوب تنفيذه \_ عدم جواز المساس بعجيته .

قانون الاجراءات الجنائية \_ عادة ٣٠٦ منه \_ جهة الادارة للتزم بتنفيذ القوبات يمكن أن تكون معلا للتنفيذ ما تقصى به الاحكام \_ صدور حكم جنائي بعزل الموظف \_ وجوب تنفيذ طئا صدر الحكم ابان وجود المحكوم ضده في الوظيفة \_ صدور قرار بانها، خدمة المحكم ضده لاحقا على صدور الحكم ليس من شانه المساس بحجية حكم العزل ووجوب تنفيذه لوروره على غير محل باعتبار المحكوم ضده معزولا من الوظيفة من تاريخ صسدور العكم .

استبان للجمعية العمومية لقسسمى الفتسوى والتشريع ان قانون الإجراءات الجذائية ينص في المادة (٣٩٦) على أن « ينفذ من الحكم الغيابي كل المقوبات التي يمكن تنفرذها » •

واستظهرت الجمعية العمومية أنه يتعين على جهة الادارة تنفيذ العقوبات التي يمكن أن تكرن محلا التنفيذ مما تقضى به الأحكام الفيابية •

واذ كان النابت من الاوراق ان الحكم الصادر من محكمة جنايات المن الدولة العليا غيابيا بجلسة ١٩٩٢/٢/١٦ تضمن عزل المعروضة حالته، واذ صادف الحكم المشار اليه المعروضة حالته وهو لايزال في الرظيفة فانه يتعين تنفيذ ما قضى به هذا الحكم من عزله من الوظيفة .

واذ صدر قرار انهاء خدمة المعروضة حالته بتاريخ ۱۹۹۲/۷/۱۸ أى فى تاريخ لاحق على الحكم المذكرر فائه يكرن قد ورد على غير محل بحسبان ان المعروضة حالته يعتبر معـزرلا من تاريخ الحـكم المذكور •

ولا محاجة فى هذا الصدد بما تضعنه القرار المسار اليه من ارجاع تاريخ انهاء الخدمة الى تاريخ الانقطاع فى ١٩٩١/١٢/١٥ لما يتضعنه ذلك من مساس بحجية الحسكم المشار اليه وهو الأمر الذي لا يجرز قانونا •

# لذلــــك

انتهت الجمعيـة العموميــة المســمى المنتــوى والتشريع الي انه :

- ١ ـ يتعين تنفيذ الحسكم الجنائى فيما تضمنه من عزل المعروضه حالته من الوظيفة ٠
- ۲ قرار انهاء خدمة المعروضة حالته للانقطاع ورد على غدير محل
   ر فتوى رقم ۲۰۹/۲/۵۹ جلسة ۱۹۹۲/۷/۳۰ ملف رقم ۲۰۹/۲/۵۹ ) .

## جلسـة ٣٠ من يولية سنة ١٩٩٦

الجمعية المعومية لقسمي الفتوي والتشريع ـ اختصاص ـ طلب عرض النزاع ـ صفة •

اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنظر النزاع بين جهنين أو اكثر من الجهات التصوص عليها في الفقرة د من فانون مجلس الدولة هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لعهاية العقوق وفض المنزعات .. يجب أن يقدم طلب عرض النزاع ال الجمعية العمومية من صاحب الصافة في التقاضي طبقا للقانون وأن يوجهه الى من يمثل الجهة الموجه اليها فانونا .. تنبجة ذلك : عدم قبول طلب عرض النزاع في حالة توجيه الى غرض ملة .. تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمه الفتهوى والتشريع ان المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الراى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية :

( د ) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين المهالة العامة أو بين المهالة العامة أو بين المهالة أو بين المهالة أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية للسمى الفترى والتثريع في هذه النازعات ملزما للجانبين ،

واستظهرت الجمعية الععومية معا تقدم أن المشرع رضع اصلا عاما من مقتضاه اختصاص الجمعية الععومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض واختصاص الجمعية العمومية في هذا الشأن هر بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات وقد حدد القانون وسائل اتصالها بالمنازعات التي تعرض عليها كيما نتحرك ولايتها ويستنهض اختصاصها ومن ذلك أن يتوم طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية مباشرة من صاحب الصفة في التقاضي طبقا للقانون وأن يوجهه الى من يمثل الجهة المرجه اليها قانونا ذلك لأن الصف شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق

ومن حيث أن النزاع الماثل ينبغى أن يقوم بين البيئة القومية للتأيين الاجتماعى ووزارة الأسفال على اعتبار أن الادارة العامة لرى المنوفية هى احد الفروع الادارية بالوزارة وليست لها الشخصية الاعتبارية وعلى ذلك فأن توجيه النزاع لملادارة درن وزارة الأشفال يجعله غير مقبول شكلا .

#### لذلــــك

انتهت الجمعيـة العموميـة لقســمى الفتــوى والتشريع الى عدم قبول النزاع الماثل لترجيهه لغير ذى صفة ·

ر فتوی رقم ۲۰۰ فی ۱۹۹۲/۸/۸ جلسة ۱۹۹۲/۷/۳۰ ملف رقم ۲۳۷۸/۲/۳۲ ) ۰

## (Y+£)

# جلسة ٣٠ من يولية سنة ١٩٩٦

الملاك الدولة الغاصة ـ نقل ملكيتها الى المعافظات وصندوق أراضى الاستصلاح ـ اثر ذلك ٠

فانون رفم ۱۹ لسنة ۱۹۸۶ بنقل ملكية بعض الاراضى الواقية في اطلال الدولة الخاصة الي المحافقات وصندوق اراضي الاستصلاح ·

المادة الأولى منه تفضى بنقل ملكية هذه الأراضى من الهيئة العامة للأصلاح الزراعى أو الهيئة العامة لمشروعات التمعير والتنمية الزراعية ألى الجهات المشار اليها من تاريخ تصرفها فيها وحتى ١٩٨٢/١٠/٩ تصحيحا للتصرفات التى تعت في شانها ·

صدور قرار تغصيص لقطعة ارض نقلت ملكيتها اعمالا لأحكام القانون المذكور لا يجيز للهيئة العامة للاصلاح الزراعي المطالبة بمقابل الانتفاع عنها بعد أن انحسرت عنها ملكية الهيئة المذكورة ـ تطبيق -

تبين للجمعية العمومية لقسمه الفتوى والتشريع أن المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسمة ١٩٨٤ بنقل ملكية بعض الاراضي الواقعة في الملاك الدولة الخاصة الى المحافظات وصندوق اراضي الاستصلاح تنص على أن « تعتبر الاراضي الراقعة في الملاك الدولة الخاصة الثابتة المهيئة العملة للاصلاح الزراعي أو الهيئة العملة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية التي تصرفت فيها المحافظات أو صندوق أراضي الاستصلاح حتى ١٩٨٢/١٨٩ معلوكة لمتلك المحافظات أو الصندوق في تاريخ التصرف فيها ،

واستظهرت الجمعية العمرمية مما تقدم أن الشرع بمقتضى أحسكام القانون المذكور تناول تصحيح التصرفات التي أبرهتها المحافظات على أرض غير تلبعية لها سواء كانت من أملاك الدولة الخاصية الثابنية المليئة العامة لملاسلاح الزراعي أو الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية على أن يقتصر ذلك على التصرفات التي تعت قبل 1971/1/4 ( بتاريخ مرافقة اللجنة العليا للسياسات والشدئون الانتصادية ) ، حيث تفي بنتل ملكية الأراضي محل تلك التصرفات الى المافظات المتصرفة في تاريخ التصرف

والحاصل في الحالة المعروضة صدور ترار محافظ اسبوط رقسم ١٣٧٤ بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٨ بتخصيص قطعـة الأرض محـل النزاع لهيئة كهربة الريف لانشاء مخازن للمههات ــ والمعدات والمعدات الخاصة بانارة القرى ، ويتسليم قطعة الأرض للهيئة على أن تقوم بسداد الثمن للهئية العامة للاصلاح الزراعى ، وهر ما يعتبر فى حقيقته تصرفا بالبيع فى القطعة المذكورة من قبل المحافظة مع حوالة الثمن الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى ، وهو تصرف صحيح فى ضوء ما سلف بيانه .

واذ كان الشابت من الاوراق أنه لا خلف بين طرفى النزاع فيما يتعلق بالثمن الواجب اداؤه للهيئة العامة للاصلاح الزراعى وهو تسعة جنيهات عن كل متر حسبما قدرته اللجنة العليا لتثمين اراضى الدولة المنوط بها قانونا ذلك ، وانما الخلاف بينهما فيما يتعلق حابعةابل اشخال المساحة المذكورة وقدره ١٩٧٨/٩٨٤ جنيه ، ومصاريف الأصلاك وقدرها ٢٠٠٥/٩٠٠ جنيه ، ومصاريف الأصلاك وقدرها على من تطالب الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بها على حين ترفض الهيئة المنامة للاصلاح الزراعى بها على

ومن حيث أن قرار التخصيص لقطعة الأرض — الذى صحدر من الجهة التى أصبحت بعقتضى أحكام القانون سالفة البيان مالكه لقطعة الأرض من تاريخ التخصيص — لم يتضمن الاشارة الى مقابل الأشمال فانه لا يكون ثمة سمند الماللية الهيشة العمامة للاصلاح الزراعي به بعدما خرجت الأرض من حرزتها وملكيتها حسما سلف بيانه ولا يكون لها لدى الهيشة سمرى الثمن المقدر بمعرفة اللجنسة المذكورة .

لذلك فان متأخرات الضرائب العقارية المطالب بها لا تستحق للهيئة المذكورة \_ الا أذا قامت بسدادها بالفعل للجهة المنسوط بهسا قانونا تحصيلها وهو ما خلت الأوراق من الاشارة \_ اليه ، وتكون هيئة كهربة الريف وشاتها مع الجهة المذكورة فيما يتعلق بادائها ،

أما فيما يتعلق بمصاريف خدمات الأملاك فهى فى حقيقتها نوع من المصاريف الادارية جرى افتاء الجمعية العمومية على عدم جواز الإثرام بها فيما بين الجهات الادارية .

#### اذلسك

انتهت الجمعية العمومية القسمى الفتسوى والتشريع الى عدم الزام هيئة كهربة الريف ـ بسداد مقابل الاشغال بمصاريف خدمات الأملاك عن قطعة الأرض المخصصة لها بحوض خارج الزمام بمحافظة السيوط، والهيئة وشاتها مع الجهة المنوط بها قانونا تحصيل متأخرات الضرائب المقارية ،

( فتوی رقم ۲۰۳ فی ۱۹۹۳/۸/۸ جلسة ۱۹۹۳/۷/۳۰ ملف رقم ۲۲٤۳/۲/۳۳ ) ۰

# (T+0)

## جلســة ٣٠ من يولية سنة ١٩٩٦

ضرائب ورسوم جعركية ـ اتفاقية الممونة الاقتصادية والخنية بين مصر والولايات المتحدم الامريكية التي صدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ ـ اتفاقية منحه مشروع الاسكان الصاددة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ ·

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ٦٩٦٣ - خضوع جميع الواددات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية الأخرى القررة على الواددات ما لم يرد نص خاص باعفاقها - جواز الافراج المؤقت عن البضائع دون سداد الضرائب والرسوم بالشروط والاوضاع التي يعددها وذير المالية ·

اتفاقية المونة الاقتصادية والفنية نصت على الاتفاق على كل مشروع على حده مع الالتفاق المن المشروع على حده مع الالتفرام بأسس الاتفاقية التي اعفت عبليات الاستيداد والتصدير او شراء أو استعمال او التصرف في أي من المواد والمهمات التصلقة برامج وشروعات الاتفاقية من تحافة الفرائب وعائلاتهم من موقفيها أو الافراد المتفاقدين مع حكومة مصر موقفي احدى المؤسسات العامة أو الفلصة المتمافدة الامريكية أو المهولين منها والاوراد المتفاقدين مع الولايات المتحدة الأمريكية أو المهولين منها أو الله المولين منها والمولية منها أو العبودين في مصر المنافق أو المعاقبة منها أو المهولة منها أو الحدى والاتباق المعاقبة منها أو المهولة منها أرسوم والتمريفات المجمودين في مصر المنافق المنافقية ما الانسان المنافقة والمنافقة المروع الرسوم والتمريفات المجمودية على الاستراد والتصدير دون اخلال بأحكام اتفاقية مشروع منحه الاسكان - تفليق أ

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة (\*) من قانون الجمسارك رقم 17 لسسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضيع البيضائع التي تدخل اراضي الجمهورية لفيرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقسررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ١٠٠ وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الفرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفتا للقوانين والقرارات المنظبة لها . ولا يجهوز الاضراع عن أية بضاعة قبل الهم الاجهركية وأداء الفرائ والرسوم المستحفة مالم ينص على خلاف ذلك في القانون ووتص المادة (١٠٠) من القانون ذاته على أنه « يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوف المقردة وذلك بالشروط والأرضاع التي يحدما وزير الخزانة ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تنضمن تبسير الإهراج عن البضائع التي ترد برسم الوزارات والصالع الحكومية

والمؤسسات العالمة والشركات التى تتبعها بالشروط والاجراءات التى يعددها كما استبان للجمعية العمومية أن البند خامسا من اتفاقية المعونه الاقتصادية والفنية المبرمة بين حكومتى جمهورية مصر العربيسة والرلايات المتحدة الامريكية الموافق عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم 1874 ينص على أنه « لضمان حصول شعب جمهورية مصر العربية على أقصى قدر من فوائد المعونة المقدسة بموجب هذه الاتفقه :

(١) تعفى المواد والمهمات التي يتم تقديمها أو الحصول عليها بواسطة حكرمه الولايات المتحدة الامريحية أو بواسطة أي مقساول امريكي يمرل من قبلها لاغراض تتعنق باى بريامج او مشروع يجرى الفيسام يه ويقسا لهده الاتفاقيه وذنك اتناء استخدام هذه المعدات والمواد المتعلقة بهذه المشروعات والبرامج من كانمة الضرانب المقسررة في جمهورية مصر العربيسة على الملحية أو استعمالها أو أي ضرائب أحرى بحون سارية المفعول بها كها تعنى عمليات استيراد وتصدير وشراء أو استعمال أو التصرف في اي من المواد والمهمات والمعدات المنعلقة يهسده البرامج والمشروعات من كافة الضرائب والرسوم الجمركيه أو الضرائب المقررة على عمليات الاستيراد والتصدير از التصرف او اي ضرائب او أعباء اخرى معاتلة لذلك في جمهوريه مصر العربية ٠ ولا يخضع اي مقاول المريكي وفقا الهذه الالفاقية لاية ضرائب سواء كانت ضرابب على الدخل أر الارباح أو الأعمال أو أي ضرائب أخرى أو رسوم أي كانت طبيعتها \* ولمغرض هذه الاتفاقية فان تعريف مقساول المسريكي يتضسعن الافسراد والمواطنين أو المقيمين اقامة قانونية في الرلايات المتحدة الأمريكية ، او الهيئات او الشركات المساهمة او النضامن المؤسسة طبقا للقسانون الأمريكي او الهيئات الاجنبية التي يتملك غالبية راس مالها المواطنين الأمريكيون والمشررعات المشتركة أو الشركات المندمجة التي تنكون بالكامل من افراد أو هيئات أو شركات مساهمة ينطبق عليها اى نوع من النوعيات السابقة .

(ب) يعقى المرطفون من مواطنى الولايات المتحدة وعائلاتهم مسواء
 (کانوا:

۱ من موظفى حكومة الولايات المتحدة او احدى وكالاتها أو ٢ م افراد متعاقدين مع حكرمة جمهورية مصر العربية أو موظفى احدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة مع حكومة جمهورية مصر العربية أو أحد فى وكالاتها ١٠ أو ٣ — أفراد متعاتدين مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية أو المعلين منها أو يعملون لدى احدى المؤسسات العمامة أو الفاصمة والمتعاقدة مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية أو المولة منها أو من احدى وكالاتها والموجودين في مصر بقصد القيمام باعمال تتعلق بهذه الاتفاقية من كافة ضرائب الدخل والضمان الاجتماعى المقسررة وفقيا لقوانين جمهورية مصر العربية ركنلك من كفة الضرائب المغروضة على عمليات شراء وتبلك واستعمال أو التصرف في المتقولات الشخصية ( بها غيها السيارات ) المعدة لاستعمالهم الشخصي ويعفى هؤلاء المؤلفين وعائلاتهم السيراد وتصدير الامتعة الشخصية والمعدات والمؤدى المغروضة على استيراد وتصدير الامتعة الشخصية والمعدات والمؤن ( بما فيها المكولات والمشروبات والدخان ) التي تستورد الى جمهورية عصر العربيسة والمستعمالهم الشخصي ومن أي رسوم أخرى » .

كما استعرضت الجمعية العمومية قرار رئيس الجمهورية رقم . أ لسنة ١٩٧٩ بشان المرافقة على اتفاقية منحة لمشروع الاسكان ورفع مستوى المجتمعات لذوى الدخول المنخفضة في مصر والتي قضت المادة (٤) منها بان تعفى هذه الاتفاقية والمنحة من اى ضريبة أو رسم مفروض طبقا للقوانين السارية في اقليم المفرح ، ويؤدى الأصل والفائدة معفين من هذه الضرائب والرسوم – ب – لدرجة أن (١) أى متعاقد وأية هيئة استشارية وأى افراد تابعين للمتعاقدين قد يمولون من المنحة وأي معتلكات أن عمليات مرتبطة بهذه التعاقدات (٢) أى عملية شراء وغيرها من المنحة لا تعفي من الضرائب أو التعويضات والرسدوم وغيرها من الضرائب المفروضة في ظل القوانين السارية في اقليم المقترض كما هو وارد في خطابات تنفيذ المشروع بسداد أو أعادة سداد نفس المبالغ التي دفعت من أموال بخلاف تلك المتاحة من هدفه

واستظهرت الجمعية العبوبية من تلك النصوص أن المشرع وضع المملا عاما في قانون الجمعارك يقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب الأضافية الأخرى المقررة على الواردات مالم يرد نص خاص باعفائها وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة واستثناء من ذلك أجاز المشرع الانراج مؤتنا عن البضائع دون تحصيل المضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأرضاع التي يحددها وزير المالية وأن اتفاتية المعونة الاتنصائية والفئية الموانق عليها بقرار رئيس الجمهورية وقعم 2004 السمنة 1804 وضعت السسا عامة للمعونة

الاقتصادية والفنية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى جمهورية مصر العربية على أن يتم الاتفاق في شأن كل مشروع على حدة مع الالتزام بالأسس الواردة بهذه الاتفاقية التي اعفت عمليات الاستيراد والتصدير أو شراء أو استعمال أو التصرف في أي من المواد والمهسات المتعلقة بهذه البرامج والمشروعات من كافة الضرائب والرسوم الحمركية ٠ كما أعفت أي مقاول أمريكي من أية ضرائب أو رسوم أيا كانت طبيعتها . وبسطت هذا الاعفاء على مواطنى الولايات المتحدة الأمريكية وعائلاتهم سواء من موظفى الولايات المتحدة الأمريكية أو الأفراد المتعاقدين مع حكومة جمهورية مصر العربية أو موظفى احدى المؤسسات العامة أر الخاصة المتعاقدة مع حكومة جمهورية مصر العربية او اقراد متعاقدين مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو ممولين منها أو يعملون لسدى المؤسسات العامة أو الخساصة المتعاقدة معها أو المولة منها أو مسن احدى وكالاتها والموجردين فى مصر للقيام باعمال تتعلق بهذه ألاتفاقيه ، واتسم هذا الاعفاء ليشمل بين ما يشمل الرسوم والتعريفات الجمركية المعروضه على استيراد وتصدير الامتعبة الشخصية والمعدات والمؤن التي تستورد بقصد الاستعمال الشخصي بما فيها السبيارات • وذلك دونما اخسلال بما تضمنه نص الاتفاقية الموقعسة بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشآن منحه مشروع الاستكان ورفع مستوى المجتمعات لذوى الدخل المحدود التي ووفق عليها بقسرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسمنة ١٩٧٩ في البند ب مالضرائب من انه لو اسفر تطبيق القوانين المصرية عن التزام بدفع ضرائب أو رسوم او غيره فالمتعاقد بداي الحكومة المصرية بد تتحملها ٠ دلك أن الأسس المصددة في الاتفاقية الأولى واجبة الاعمال دائما وتسرى ولمو لم تتضمن الاتفاقية الخاصة بمشروع الاسكان المتمار اليه حكما خاصا في هذا الشان ، طالما لم تتضمن خروجها على هذه الأسس ، فضلا عن أن ما قررته الاتفاقية الثانية في هذا الشان لا يخرج في صياغته عن ان يكون نصا احتياطيا يؤكد الاعفاء ولا يدحضه . بل ينم عن أن الاعفساء المقرر في الاتفاقية الأولى ثم في الثانية ، وحتى لو فرض رغم ذلك واستحقت ضرائب ورسرم فان هذه الضرائب والرسوم يتحملها المتعاقد أي الحكومة الصرية •

ومن حيث أن مشمول البيانات الجمركية محل النزاع الماثل الواردة من الضارج برسم الجهاز التنفيذي للمشروعات المستركة بوزارة الاسكان في اطار اتفاق المعونة الانتصادية والفنية واتفاتيا منحاة بشروع الاسكان ورفع مستوى المجتمعات لذوى الدخل المحدود المشار اليها Y تعدد ان تكون معدات واجهزة وردت المشروع اسكان ورفع معنتوی المجتمعات المنوی الدخل المحدود بحلوان مثل مشمول البیانات المجمرکیة ارتمام X(Y) و X(Y)

ومن حيث أن مشعول البيانات الجمركية الشار اليها قد استظلت بالاعفاءات الجمركية المقررة في اتفاق المونة الفنية والاقتصادية بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتصدة الأمريكية الموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ اسسنة ١٩٨٧ ، فمن ثم تفدر مطالبة مصلحة الجمارك الماثلة لا سند لها من القانون متعيناة الرفض .

#### لذلــــك

انتهت الجمعية العمومية القسمى الفتسوى والتشريع الى رفض المطالبة المتدمة من مصلحة الجمارك بالزام الجهاز التنفيذى المشروعات المشتركة بوزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والاسكان اداء مبلغ ( ۲۱۸۲۲۳۲ جنيه ) واحد وعشرين المفا وشعانمائة وشعتين جنيها وواحد وكلاثين قرشا كضرائب ورسوم جمركية على مشمول البيانات الجمركية المسار اليها .

( فتوی رقم ۲۰۳ فی ۱۹۹۲/۸/۸ جلسة ۱۹۹۲/۷/۳۰ ملف رقم ۲۲۹۳/۲/۳۳ ) ٠

## جلســة ٣٠ من بولية سينة ١٩٩٦

ايجاد امائن \_ فانون تنظيم الملافة بين المالك والمستاجر \_ خضوع المنازعات المفاصة بالملافة بين المؤجر والمستاجر لاحكامه \_ اثبات الملافة ايجادية منوط بالمحكمة المفتصة بما لها من ادوات ومكنات طبقا لاحكام القانون والعرف والمدالة .

عدم ملامة تصدى الجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع لطلب الرأى في حالات انعلاد الخصومة القضائية \_ تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية عناصر الموضوع واستظهرت من واقع الأوراق المرسله اليها من الجهة طالبة الراى أن هناك ازاعا بين مجلس الشعب رورقة السيدة / · · · · مالكة الفيسلا التى يشغلها جلس الشعب يدور حاول مدى تيام علاقة ايجارية بشائها وأن الأوراق التكشف عن أن قرارا صدر بفرض الحراسة على أجوال المالكة سنة ١٩٥٦ وتم شغل الغيلا بوزارة الحربية ثم صدر قرار الصارس العام بالافراج عن أموال السيدة المذكورة حيث جرى تسليمها المحاب محضر تسايم بتاريخ ١٢/٥٩٥٩/ الا أن وزارة الحيلا بموجب محضر تسايم بتاريخ ١٢/٥٩٥٩/ الا أن وزارة من بعدها لاستخدامها ناديا للمجلس وأن مجلس الشعب قسد استخلص من بعدها لاورادق قيام علاقة ايجارية منى حين أن ورثة المالكة ينفون قيام مثل هذه المعلاقة بدلالة عدم اداء قيمة الايجار المستحق عن شغل

ومن حيث أن المادة ٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن 
تأجير وبيع الإماكن وتنظيم الملاقة بين المؤجر والمستاجر تنص على أنه 
تنجير وبيع الإماكن وتنظيم الملاقة بين المؤجر والمستاجر تنص على أنه 
تنشئ المحاكم المحادية دون غيرها بالمضل في المنازعات التي تنشئ 
عن تطبيق الحكام هذا القانون ، وتنص المادة ٢٤ من القانون ذاته على 
انه ، اعتبارا من تاريخ العمل باحكام هذا القانون تبرم عقود الإيجار 
كتابة ويجوز للمستاجر اثبات واقعة التأجير وجميع شروط المقد بكافة 
طرق الاثبات ، .

ومؤدى ذلك أن ولاية الفصل فيما عساه أن يثرر من منازعات خاصة بالملاقة الايجارية بين المؤجر والسناجر واثبات هذه الملاقة معقود للمحكمة المختصبة بعالها من أبوات ومكنات طبقا الأحكام القانون والعرف والعدالة ·

والحاصل أن الأوراق تشير الى أن طلب الرأى الماثل أنما يتملق باثبات واقعة خاصة بتوافق ارادتين على أنشاء علاقة ملزمة المرفيها ومذه العالاقة تستخلص اثباتا ونفيا من واقع الحال وما تستظهره المحكمة المختصة من الأدلة والترائن المطروحة المامها من كلا المطرفين لتستبين طبيعة العلاقة من خلال موقف قضائي يختصم فيه الملافان اعدهما الآخر لمتتجلى الحقيقة القضائية بحسم الواقع في هذا الشأن باعتبار أن عقد الايجار كغيره من المقرد خاضع في اثباته للقواعد العامة .

وانه والمن جرى افتاء الجمعية العمومية في حالات انعقاد الخصومة القصائية في موضوع طلب الرأى على عدم ملاءمة التصدى له واستظهار رأى في شانه فان هذا النظر يصدق على الواقع المختلف عليه الذي لا مناص في اثباته الا أن يحسم في خصومة قضائية على مثل الحالة المووضة ،

ومن حيث أن مجلس الشعب يرى أن له حقا في شغسل الفيلا المتنازع عليها مستعدا من قيام علاقة ايجارية بينه وبين المسالكة لها ويدحض ورثة المالكية هذا النظر لعدم وجود سند من الواقع او القانون يؤيده ومن وم يضحى الأمر في ذلك معتودا للقاضى المختص دون غيره .

وان الجمعية العمومية فيما تنتهى اليه لتآخذ بعين الاعتبار ان تبيان الراى لا يجب الاختصاص الأصيل للقاضى المختص ولا ينيسده بالنزول على مقتضى الراى القانونى الذى تكشف الجمعية العموميسة من مطالمتها لما عرض عليها من وقائع الموضوع من طرف واحد ، وان ما يصدر عن الجمعية العمومية من راى بغير خصرمة قضائية تنعقد امامها لا تكون له من الحجية في حسم واقع النزاع ما ينزل منزلة الحقيقة القضائيسة ولا يلزم المحكية بنظر محدد .

#### 

انتهت الجمعيــة العموميــة لقصــمى الفتـرى والتشريع الى 
ان تقرير الحكم واجب الاتباع في الحالة المعررضة ـ منوط بالقاضي 
المختص ·

ر فتوی رقم ۱۳۹ فی ۱۸/۱۶/ جلسة ۱۹۹۲/۷/۳۰ ملف رقم ۱۸۰/۲/۷) ·

## $(Y \bullet V)$

## جلسة ٣٠ من يولية سنة ١٩٩٦

ضريبة \_ ضرائب ورسوم جمركية \_ سلطة تقدير قيمة البضاعة \_ عدم جواز اعادة التقدير •

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ \_ وضع الشرع اصلا عاما مقتضاه خضوع جبيع الواددات للفرائب الجعركية وفيرها من الفرائب الإضافية المقررة \_ الاتطاء يكون بنص عاص استعقاق الفرائب الوصلية المقردة الجمارك سلطة تقديرية عاص مسبب تقدير قبعة البضاعة المستوردة للوصول الى التمن الصفيقى الذي تساويه في سوق منافسته في تاريخ تسجيل البيان الجمركي \_ المسلحة لا تقيد بالهواتين المقسمة ولها أن تعاين وتنعقق من النوع والقيمة والمشا \_ الماينة داخل الدائرة الجمركية \_ جواث ولها أن تعاين وتنعقق من النوع والقيمة والمشاح المهاينة داخل الدائرة الجمركية \_ جواث والمواتية مادات المضاحة معارف المهرائي وسلموت والمواتية عن رقابة مصلحة الجمارك \_ متى قدرت الفرائب وسلموت والمركبة في المشارف حقيقة المتحددة المصلحة سلطتها التقديرية في هذا النسان \_ تطبق ال

استيان للجمعية العمومية لقسيمي الفتيوي والتشريع أن المادة (٥) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن الجمارك تنص على ان و تخضع البضائع التي تدخل اراضي الجمهورية لضرائب الواردات ... المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقدرة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص . . . » وتنص المادة (٢٢) على أن « تكون القيمة الواجب الاقرار عنها في حالة البخائع الواردة هي الثمن الذي تساويه في تاريخ تسجيل البيان الجمسركي المقسدم عنها في مكتب الجمسرك اذا عرضت للبيع في سوق منافسة حرة ... » وتنص المادة ( ٢٣ ) على أن « على صاحب البضاعة أن يقدم الفاتورة الأصلية الخاصة بها ٠٠٠ ولمصلحة الجمارك الحق في المطالبة بالمستندات والعقود والمكاتبات وغيرها المتعلقة بالصغقة دون أن تتقيد بما ورد فيها أو بالغواتير نفسها » . كما تنص المادة ( ٤٣ ) على انه « يجب ان يقدم للجمرك بيان تفصيلي ( شمهادة اجراءات ) عن اية بضاعـة قبل السدء في اتمام الاجراءات ٠٠٠ ويجب أن يتضمن هذا البيسان جميم المعليمات والايضاحات والعناصر التي تمكن من تطبيق الأنظمة الجمركية واستيفاء الضرائب عند الاقتضاء . . . » . وتنص المادة (. 0) من ذات القانون على ان « يتولى الجمرك بعد تسجيل البيان معاينة البضاعة والنحقق من نرعها وقيمتها ومنشئها ومن مطابقتها للبيان والمستندات المتعلقية به ٠٠٠ ، وتنص المادة (٥٢) على ١٠ « للجعرك في جعيع الأحوال اعادة معاينة البضاعة ما دامت تحت رقابتـه ، ·

ومفاد ما تقدم أن المشرع وضع في قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة 1977 \_ اصلا عاما مقتضاه خضوع جميسع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المقررة على الراردات بحيث لا يعفى منها الا بنص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة • وخول المشرع مصلحة الجمارك وهي بسبيل تقدير قيمة البضاعة المستوردة سلطة تقديرية واسمعة بغية الوصول الى الثمن الحقيقي الذي تساويه في سوق منافسة في تاريخ تسجيل البيان الجعركي المقدم عنها • والمصلحة وهي تباشر هذه المهمة غير مقيدة بما ورد من بيان بالفواتير التي يقدمها صاحب البضاعة أو بغيرها من مستندات أو عقريد ولمو قدمت بناء على طلبها ، وانما لها أن تعسابن البضاعة وتتحقق من نوعها وتدقق في قيمتها وتتاكد من منشئها ومدى مطابقة ذلك لما ورد من بيانات بشهادة الافراج الجمركي والمستندات المتعلقة بها . وأوجب القانون أن تتم معاينة البضائع \_ الواردة داخل الدائرة الجمركية ، وأجاز أعادة المعاينة ما دامت البضاعة تحت رقابة مصلحة الجمارك . ومن ثم فاذا قامت المصلحة بممارسية سلطنها التقديرية في معاينة البضاعة ومطابقتها ـ للبيان الجمركي والتحقق من نوعها وقيمتها ومنشاها الى غير ذلك بما يمكنها من تقدير ثمنها وتحديد البند الجمركي الخاضعة لمه رقيمة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة وتحصيلها والاقراج عن البضاعة ، فانها تكون قد استنفدت سلطتها بما لا يجوز لها من بعد أن تعاود النظر في تقدير قيمتها مرة أخرى بدعوى أن المستورد لم يذكر القيمة الحقيقية للبضاعة أن نوعها أو غير ذلك من بيانات في شهادة الافراج الجمركي طالما كان بمكنة المصلحة بما لها من سلطة تقديرية خولها لها القانون أن تتحقق من صحة البيانات ومطابقتها للنضاعة الواردة •

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن هيئة كهربة الريف قد استوردت مشمول البيان الجمركي رقم ٨٩/٢٥٤٦١ ، وقامت مصلحة الجمارك . بمعاينته واخضاعه للبند الجمركي ١٩/٨٥ من التعريفة الجمركية المسادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بعنة ١١٨٨ بمئة ١١٪ ، ثم اقرجت عنه بعد أن قامت الهيئة المذكورة باداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة ، فمن ثم لا يجوز معاودة النظر في تقدير الضرائب

والرسوم الجمركية بسند محض ظن قام لديها قوامه انه يمكن للهبئة المستوردة طمس اى بيانات لتضليل مصلحة الجمارك عن تطبيق البند الجمركى الصحيح ، وهو ظن لا ظل له بن واتع ولا سند له بن تاتون . وهو أمر ينبغى أن تتجرد عنه مصلحة الجمارك سيما أن المستورد في الحالة المائلة مينة عامة ، الأمر الذي تغدو معه المطالبة المائلة عارية من صحيح سندها متمينة الوفض .

#### لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض مطالبة مصلحة الجمارك الزام هيئة كهربة الريف أداء مبلغ ( ٢٩٨٠٠٩٠ ) تسعة وثلاثين الفا وثمانعائة جنيه وخمسة وتسعين قرشا كفرق ضرائب ورسوم جمركية عن مشمول البيان الجمركي رقم ٨٩/٢٥٤٦١

ر فتوی رقم ۲۰۱۲ فی ۱۹۹۳/۸/۱۹ جلسة ۱۹۹۳/۷/۳۰ ملف رقم ۲۲۷۰/۲/۳۲ ) ·

### $(\Upsilon \bullet A)$

# جلسسة ٣٠ من يولية سنة ١٩٩٦

عقد ادادي - اخلال بالالتزام العفدي - جواز توقيع غرامة التاخير والطالبة بالتعويض .

قانون تنظيم المنافسات والمزايدات المسسادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولالحت التغيدية ـ المادة ٩٢ منها ـ جواز اعظا، التعاقد مهلة اضافية للتنفيذ مع توقيع غرامة التأخير المقررة عليه ـ امعان التعاقد في عدم التنفيذ يجيز لجهة الادارة سحب الأعمال والتنفيذ عل حسابه ـ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمه الفتسوى والتشريع ان المادة (١٤٧) من القانون المدنى تنص على أن « العقد شريعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه أو تعديله الا باتفاق الطرفين ، أو للأسباب التي يقرها القانون " ، وتنص المادة (١٤٨ ) على انه « يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية ، • كما تبين للجمعية الممومية أن البند الأول من العقد المبرم بين برنامج الغذاء العالمي امتداد ٢٢٧٠ مطروح والمشروع الاستثماري للتجارة بمحافظة مطروح بتاريخ ٢٦/٤/٢٦ ينص على أن « يتعهد الطرف الثاني بتنفيذ عملية تصنیع وتورید ۲۵٦۰ ــ باب مقاس ۲۱۰ × ۲۱۰ سم و ۱۵۹۰ شماك ۸۰ × ۸۰ و ۹۰۰ شباك ۰۰ × ۰۰ حسب الشروط والمواصفات والأسمار الواردة بالعطاء المقدم منه طبقا للرسومات ودفتر الشروط والمواصفات وتعليمات المهندس المصمم للمقايسة ، وينص البند الخامس على انه « يجوز للطرف الأول فسخ العقد مع مصادرة التأمين النهائي المستحق وقت الفسخ والحصول على جميع ما يستحقب من غرامات وتعويضات وما يلحق به من اضرار كما يجوز للطرف الأول سحب العملية من الطرف الثاني وتنفيذها على حسابه بطريق المناقصة العمامة أو المعدودة أو المعلية أو المعارسة وذلك أذا أخل الطرف الثاني بأي شرط من شروط العقد أو الحد التزاماته المقررة بالمراصفات والرسومات ولم يصلح ذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بكتساب موصى عليه بعملم الوصول بضررة الإصلاح ، وينص البند السادس من العقد على أن و يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ العملية في موعد غايت أربعة شمهور من تاريخ استلامه امر التوريد ويتم تطبيسق اللسوائح الماليسة وما يتضمنه القادرن رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولاتحته التنفيذية الضاصة بتنظيم المناقصات والمزايدات بشان غرامة التأخير بعد انتهاء المعاد

المعدد الى أن يتم التسليم المؤقت ، وتوقع الغرامة بمجرد حدوث التأخير ولو لم يترتب عليه اى ضرر دون الحاجة الى تنبيه أو انذار من الطرف الأول وتحسب مدة الغرامة من تاريخ تجاوز الميعاد المصدد (اربعة شهور ) الى أن يتم تسليم ختامى العملية كليا ، كما ينص البند الثامن على أن «تعتبر الشروط والمواصفات وقانون رقم ٨٣/٩ ولاثحته التنفرذية الخاصة بتنظيم المناقصات والمزايدات واى تعديل يطرا عليه مكملا لهذا العقد ، • وتنص المادة (٩٢) من - اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ الصادر بتنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسينة ١٩٨٣ على انه « اذا تأخر المتعبد فى توريد كل الكميات المطلوبة أو جزء منها فى الميعساد المحدد بالعقد - ويدخل في ذلك الأصناف الرفوضة - فيجوز للسلطة المختصة بالاعتماد اذا التضت المصلحة العامة اعطائه مهلة اضافية للتوريد على ان ترقم عليه غرامة قدرها ١٪ عن كل اسبوع تاخير او جزء من اسبوع من قيمة الكمية التي يكون المتعهد قد تأخر في توريدها - بحد اقصى ٤٪ من تيمة الأصناف المذكورة . وفي حالة عدم قيام المتعهد بالتوريد في اليعاد المعدد بالعقد أو خلال المهلة الإضافية فيكون لجهة الادارة أن تتخد أحد الاجرائين التاليين ونقا لما تقتضيه مصلحة العمل : (1) شراء الاصناف التي يقم المتعهد بتوريدها من غيره على حسابه سواء بالمارسة او بمناقصات محلية او عامة او محدودة بنفس الشروط والمواصفات المعلن عنها والمتعاقد عليها . ويخصم من التأمين المودع من المتعهد أو من مستحقاته لدى الجهة أو أية جهة ادارية أخرى قيمة الزيادة في الثمن مضافا اليها مصروفات ادارية بواقع ١٠٪ من قيمة الأصناف المشتراة على حسابه رما يستحق من غرامية عن مدة التاخير في التوريد وذلك مع عدم الاخلال بحق الجهة في مصادرة التامين المودع بما يوازي ١٠٪ من قيمة هذه الأصناف والحصول على جميع ما تستمقه من غرامات وتعويضات واستسرداد جميسم ما تكبسدته من مصروفات وخسائر وزيادة على قيمة العقد نتيجة تنفيذه على حساب المتمهد ، ٠

ومفاد ما تقدم أن تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه ويطريقة تتفق مع حسن النية أصل عام من أصول القانون يقضى بأن يكون تنفيذ العقد طبقاً لما اشتملت عليه نصوصه وتضمنته أحكامه وهذا الأصل يطبق في العقود الادارية والعقود الدنية سواء بصواء وأوجب الشرع بعقتضى قانون تنظيم المناقصات والمزايدات ولائمته التنفيذية ، ضمانا لمسن مبير المرافق العامة بانتظام واضطراد - على المقاول المتعاقد مع الادارة تنفيذ الاعبال موضوع التعاقد في الميساد المعين لذلك . واجاز لها ادا تراخى في التنفيذ اعطائه مهنة اضافية لاتمام التنفيذ متى اقتضت المسلحة العامة ذلك على أن توقع عليه غرامة عن بدة التأخير - عينت الملاحة التنفيذية المسادا اليها حدودها · فاذا أمعن المقاول في عدم التنفيذ كان لجهة الادارة سحب العملية موضوع المقد وتنفيذها على حسابه والرجوع عليه بقيمة الزيادة في الثمن والممروفات الادارية وما استحق لها من غرامة عن مدة التأخير في التوريد وجميع ما انفقته من مصروفات وتكبدته من خسائر زيادة على تبهة المقد نتبجة تنفيذه على حساب المقاول المقصر في تنفيذ التزاماته المقدية ·

ومن حيث أن الشابت أن المسروع الاستثمارى للتجارة بمحافظة مطروح قد اخل بالتزامه في توريد الكيات المتعاقد عليها مسع برنامسج المغذاء العالمي بوزارة التعمير بالرغم من العديد من الاندارات بالمتزام المواصفات المتعاقد عليها ومراعاة مواعيد التسليم ، وبلغ ما تم تسليمه من المديد من المدتمة عرالي عشرين شمهرا من اسمتلام امر عليها ، الادفعمة المقدمة حرالي ٤٧٪ من اجمالي قيمة العملية المتعاقد عليها ، الأمر الذي حدا بالبرنامج الى امهال المشروع مدة شهرا اعتبارا التنفيذ فاعلى حسابه ، بيد أن المشروع استهر في ترافيه واوغل في عدم وتنفيذها على حسابه ، بيد أن المشروع استهر في ترافيه واوغل في عدم توريد الكدية من المشروع وشرائها على حسابه واخطر المشرع بذلك عوريد الكدية من المشروع وشرائها على حسابه واخطر المشرع بذلك في ١٩٥٠/٢/٢٨ يسحب باقي في ١٨عـ١٠٩٠ الذي لم يحرك ساكنا ، وإذا المترر ببرنامج الغذاء في ١٤١٠/١٠ المتعبر توامه استحقاته لباقي تيمة الدفعــة المقدمة وقدرهــا

وقيعة الزيادة في الثمن ومصريفات اعبادة طرح العمليسية في مناقصة وقدرها ٩٠٥٤٥٥١٥٩ جنيها ٠

وغرامة تأخير في التنفيذ ونقا لاحكام العقد تدرها .٨.٧٦٦٢ جنيها كما ترتب على ذلك أن غات على المشروع تحصيل القيمة الايجارية المسلكن المورد لها الاعمال موضوع العقد تدرها .٣٤٦٦ جنيها الامر الذي تفدو معه محافظة مطروح ملتزمة باداء مبلغ ١٦٥٤٣٢٥٦٥ جبيها الى وزارة

النميم ، وذلك عدا المصروفات الادارية التى لا تستحق بين الجهسات الادارية الا نظير خدمات معلية ومتا للائحة الملية وهو ما اجدبت الاوراق عن بيانه .

#### لذلــــك

انتهت الجمعية المعومية القسسمى الفتدوى والتشريع الى الزام محافظة مطروح ( المشروع الاستثمارى للتجارة ) اداء مبلغ ( ١٦٥ ١٦٥ جنيه ) مائة وخمسة وسستين الفا واربعمائة واثنين وثلاثين جنيها وخمسة عشر قرشا الى مشروع الغذاء العالمي بوزارة التعمير عوضا عن عدم تنفيذ العملية محل النزاع الماثل ،

ر فتوی رقم ۱۹۹۷/۸/۱۹ جلسة ۱۹۹۳/۷/۳۰ ملف رقم ۲۳٤٦/۲/۳۲ ، ۰

### جلسة ٣٠ من بولية سنة ١٩٩٦

محميات طبيعية \_ مهارسة الانشطة في مناطق المحميات الطبيعية \_ التصريح بهباشرتها \_ حدوده ٠

قانون رقم ۱۰۲ لسنة ۱۹۸۳ في شان المحيات الطبيعية ـ قوار رئيس مجلس الوزراء رقم ۱۰۱۷ لسنة ۱۹۸۳ بتغيل بعض احكام القانون المذكور ·

تبين للجمعيــة العموميــة لقســمى الفتــوى والتشريع ان المادة (۱) من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ في شــان المحيات الطبيعية من تنص على أنه « يقصد بالمحية الطبيعية في تطبيق احكام هذا القانون أي مساحة من الأرض أو المياه الساحلية أو الداخلية تتميز بما تضمه من كائنات حية نباتات أو حيوانات أو أسماك أو ظواهر طبيعية ذات تبية تقافية أو علمية أو سياحية أو جمالية ويصــدر بتصـديدها قــرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح جهاز شئون البيئــة بمجـلس الرزراء ، وتنص المادة (٢) على أن « يحظر القيام بأعمال أو تحمرفات أو انشراح بالدينة أو البحرية أو النباتية أو المسـاس الطبيعية ، أو الاضرار بالحياة البرية أو البحرية أو النباتية أو المسـاس بمستراها الجمالي بعنطقة المحمية ، ويحظـر على وجــه الخصوص ما مل من . :

صيد أو نقل أو قتل أو ازعاج الكائنات البرية أو البحرية أو البحرية أو القيام بأعمال من شانها القضاء عليها .

صيد أن أخذ أو نقل أي كائنات أو مواد عضوية مثل الصدفات أو الشعب المرجانية أو الصخور أو التربة لأي غرض من الأغراض .

\_ اتلاف أو نقل النبانات الكائنة بمنطقة المحمية .

اتلاف او تدمير التكرينات الجيولوجية او الجغرافية ١٠ المناطق
 التي تعتبر موطنا لقصائل الحيوان او النبات او لتكاثرها ٠

- ادخال أجناس غريبة لمنطقة المحمية .

- تلریث تربة او میاه او هـواه منطقـة المحمیـة بای شـکل من الاشکال ۰

- كما يحظر اتامـة المباني أو المنشآت أو شــق الطرق أو تسيير المركبات أو معارسة أية انشطة زراعية أو صناعية أو تجارية في عنطقة المحمية الا بتصريح من الجهة الاداريـة وفقــا للشروط والقراعـد والاجراءات التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء ، ·

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٣ بتنفيذ بعض احكام القانون رقيم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٣ في شأن المصميات الطبيعية تنص على أن « يكرن جهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء الجهة الادارية المختصبة بتنفيبذ احكيام القانون رقم ١٠٢ لمسئة ١٩٨٣ ، وأن المادة الأولى من قسرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥١١ لسنة ١٩٩٢ بانشاء محميتين طبيعيتين في نبق وأبو جالوم بمحافظة جنوب سيناء على خليج العقبة . . . » وتنص المادة الثانية على أن « يتولى جهاز شئون البيئة مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ المشار البه وفي قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٣ بالنسبة لمناطق المحميتين » وتنص المسادة الثالثة على انه « ... يحظر اقسامة الماني والمنشأت أو شق الطرق لتسدير المركبات أو ممارسة أية أنشطة زراعية أو صناعية أو تجارية في مناطق المحميتين الا بتصريح من جهاز شئون البيئة وفقا لملشروط والأوضاع والاجراءات التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء ، • كما تنص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٩٤ بالشروط والقواعد والاجراءات الخاصة بممارسة الأنشطة في مناطق المحميات الطبيعية على انه « لا يجوز اقامة المباني أو المنشآت أو شق الطرق أو تسسيير مركبات او ممارسة اية انشطة زراعية او صناعية او تجسارية في مناطق المحميات الطبيعية الا بتصريح من جهاز شئون البيئة وفقا للشروط والقياعد الأثية ٠٠٠ ء ٠

ومناد ما نقدم أن المشرع ادراكا منه لاهبية الدغاظ على البيئة وحمايتها وتوفير الطروف اللازمة للحياة الطبيعية للاهياء النباتيسة والحيوانية على البر والشواطئ، وفي مياه الخلجان والبحار والانهار ، أصدر القانون رقم ١٠٢ لمسنة ١٩٨٧ في شان حماية المحيات الطبيعية

وضرب سيلجا من الحماية على مساحات الأرض أو المياه التي بمسدر بتعديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء ، وتضم كائنات حية نباتية او حيوانية أو أسماك ، أو تضم تكوينات طبيعية ذات قيمة ثقافية او علمية او سياحية او جمالية . وحفاظا على هذه الحيوانات والقيم حظر المشرع القيام باعمال أو الاتيان بتصرفات أو مباشرة انشطة أو اتخأذ اجراءات من شائها تدمير ال اتلاف الو تدهور عناصر البيئة الطبيعيسة او الاضرار بالحياة البرية او البحرية او النباتية او المساس بمستواها الجمالي بالمناطق المحمية ، ولم يبح المشرع على وجه الخصوص صيد أو اخذ او نقل او اتلاف اى كائنات برية او نباتية او بحرية او مواد عضوية مثل الصدغات أو الشعب المرجانية أو الصخور أو التربة لأى غرض من الإغراض • ولم يجز تدمير التكوينات الجيولوجية أو الجغرافية أو المناطق التي تمتير موطنا لفصائل الحيوان أو النبات أو لتكاثرها ، أو أدخال احناس غربية للمناطق المحمية حفاظا على التوازن البيئي فيها ، أو تلويث ترابها أو مياهها بأي شكل من الأشكال • كما منع المشرع اقامة المباني أو المنشآت وشق الطرق او تسيير المركبات أو مباشرة أيسة انشطـــة زراعية أو تجارية في مناطق المحميات الطبيعية الا بتصريح من جهاز الادارية في ضوء الشروط والقواعد والاجراءات التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء ٠ ونفاذا لذلك صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٩٤ بالشروط والقواعد والاجراءات الخاصة بممارسة الأنشطة في مناطق المحميات الطبيعية ، وحظر اقامة المساني والمنشأت أي شق الطرق أو تسمدير المركسات أو معاشرة أبة انشطة زراعية أو تجارية في مناطق المحميات الطبيعية الا بتصريح من جهاز شئون السنة ٠

ومن حيث أن التصريح بعباشرة الأنشطة المشار اليها في المناطق المحية يجد حده ومداه في الترخيص بنشاط ليس محظور في القانونية على أي مباشرة نشاط سمح به القانونية على النشاط محل الترخيص هي رقابة مرجعها تفسيد نصوصه وبران ارادة المشرع من تقويرها في ضوء العلة منها .

والتصريح بعباشرة النشاط لم يعهد به المشرع لجهة الادارة استثناء من أحكام القانون ، انما عهد به اليها بحسبانها القوامة على تنفيذه الحارسة على تحقيق مقاصده ومن ثم لا يكرن التصريح صحيحا الا اذا صدر مراعيا ضوابط القانون وحدود ما أباح وابتصد عما منم منه القانون من انواع نشاط معظور ، والا كان تصريعا متسوبا بعيب مخالفة القانون ·

ومن حيث أن السند الثانى من مشروع التمريح - معل المراجعة - الجابرى والاسماك على مساحة مائة وعشرين فدانا فى منطقة محمية الجبيرى والاسماك على مساحة مائة وعشرين فدانا فى منطقة محمية بنق والاسماك على مساحة مائة وعشرين فدانا فى منطقة محمية بنق والاستخداث أو البرية أو البراية أو البرية أو البواد العضوية بمثل المنافئات الحية أو البرية أو البرية أو المنافئات المنطقة المنافئة المنافئ المنية أن ارتاجها أو المنافئ أن المنافئ المنافئ المنافئة الم

#### لذاــــك

انتهت الجمعيــة العموميــة لمســـعى الفتـوى والتشريع الى اعتبار النشاط المطارب معارسته بعقتضى التصريح المراد مراجعته ، نشاطا يتعارض مع أحكام القانون رقم ١٠٢ لمسنة ١٩٨٢ في شأن المحيـات الطابعية .

( فتوی رقم ۲۰۸ فی ۱۹۹۸/۸/۱۹ جلسة ۱۹۹۹/۷/۳۰ ملف رقم ۱۶۰/۱/۳۲ ) .

## جاسة ٣١ من يولية سنة ١٩٩٠٠

عقد اداری \_ تنفیلہ \_ العقد شریعه المتعاقدین \_ قانون تنظیم المتاقصات والمزایدات ولائحته التنفیلیة

ينبغى تنفيذ العقود بطريقة تتفق مع ما يوحيه حسن النية ـ يتعين تنفيذ الالتزام المنصوص عليه فى العقد فى الموعد المنفق عليه ـ التأخر فى ذلك يوجب عل جهة الادارة افتضاء غرامة التأخير المفررة فى القانون الملاكور ولائعته التنفيذية ـ تطبيق •

استيان للجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع أن المادة (١٤٧) من القانون المدنى تنص على أن و 1 - العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون ١٠٠٠ ، وأن المادة (١٤٨) من القانون ذاته على أن و يجب تنفيذ اللقانون ١٠٠٠ ، وأن المادة (١٤٨) من القانون ذاته على أن و يجب تنفيذ وأن الملاحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصحادرة بقرار وزير المالية رقم ١٩٧٧ لسينة ١٩٨٦ تنص في المادة (١٩٠) على أن و أذا تأخر المتعهد في توريد كل الكيات المطلوبة أو جزء منها في المحدد بالمعقد ويدخل في ذلك الإصناف المرفوضة - فيجرز للسطلة المختصة بالاعتماد أذا اقتضت المصلحة العامة اعطاءه مهلة أضافية المتعرب على أن توقع عليه غرامة قدرها ١٪ عن كل أصبوع تأخير أو جزء من أسبوع من قيمة الكية التي يكون المتعهد قد تأخر في أرويدها بحد أقصى ٤٪ من قيمة الأصناف المذكرة ٠٠٠ . •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ان من المبادى، السلمة ان العقود تخضع لأصل عام من اصول القانون يقضى بان يكون تنفيذها بطريقة تتنق مع ما يوجبه حسن النية ، اما في مجال العقود بصفة علمة يتعين أن يتم تنفيذ الالتزام في المرعد المتفق عليه ، والا استنهضت جهة الادارة حقها المخول لها تانونا باقتضاء غراسة التأخير من المتعاتد المتقاعس عن التوريد في الموعد المحدد .

رمن حيث أن الثابت من الأوراق أن أمر التوريد الصادر من الهيئة العامة للخدمات البيطرية نص على أن يتم التسليم بمخازن المطابع وأنه يتعين على الهيئة المتعاقد تجهيز الأصناف لحين حضور لجنة المقحص والاستلام ومعها شبك بكامل القيمة للاستلام ، وأن الموعد المعدد للتسليم هو شهر من تاريخ استلام البروغات معتبدة من الهيئة .

واذ كان الشابت من الأوراق انه تم اعتصاد البوسستر بتاريخ المجروب المجروبة المجروبة المجروبة المجروبة المجروبة المجروبة المحادرة الى الهيئة المحتماثها على الحضور للاستلام ، ومن ثم فان الهيئة العامة لمشؤن المطابع الأميرية تكون قد أوقت بالالتزام المقرر عليها وفقا للعقد ، ولا يكرن ثمة تأخير في جانبها ، الأمر الذي بكون المحامة المتأخير المشار اليها قد تم بلا سند من القانون الواقع وهو ما يتمين معه الزام الهيئة العامة للخدمات البيطرية برد المجامة المخصوم الى الهيئة الطالبة .

#### 

انتهت الجمعية العمومية لقسيمى الفتوى والتثريع الى الزام الهيئة العامة للخدمات البيطرية برد مبلغ ٤٠٨٨، جنيه المخصومة من مستحقات الهيئة العامة لشئرن المطابع الأميرية كغرامة تأخير في عملية المطبوعات ٠

· ( فتوی رقم ۹۹۱ فی ۱۹۹۰/۸/۳۱ جنسة ۱۹۹۳/۷۳۱ ملف رقم ۲۲۰۰/۲/۳۲ ) ·

# (111)

## جلسة ٦ من اغسطس سنة ١٩٩٦

ضريبة ... ضرائب ورسوم جمركية ... الإعضاء منها ... هدية ... اعظاءها من الضرائيه الجمركية .

وضع المشرع بهتشى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أصلا عاما يقضى بخضوع جميع الواردات للفرائب الجمركية – الاعظاء خنها يكون بنص – المشرع أعلى الهدايا والهبات والمينات الواردة لوزارات الحكومة ومصالعها ووجعات الحكم المحل والهيئات الهامة من الفرائب والرسوم الجمركية المقررة وبشرط قبول السلطة المختصة الاهداء – وجوب صدور قرار من رئيس مجلس الوزراء الما كانت القبطة الأنساء المهداة زيد على عشرة الألاف جنبه – مصدور القرار بقبول الهدية يوجب الاعظاء من الفرائب والرسوم الجمرئية – تطبيق -

تبين للجمعيسة العموميسة لقسسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقام ٦٦ أسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع النضائم التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقدرة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقسررة وذلك الا ما ستثنى بنص خاص ٠٠٠ ، وتنص المادة (٣) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية على أن « تعفى من الضرائب والرسدرم الملحقة مها ومشرط المعاينة الأشسياء الآتية والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير المالية بناء على توصية الوزير المختص: ١٣٠٠٠ ـ الهدايا والهيات والعينات الواردة ليزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلى والهيئات العمامة • كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (١٨) من قرار وزير المالية رقم ٣١٩ لسنة ١٩٨٣ باصدار اللائصة التنفيذية للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه على أن « يشترط لتطبيق الاعفاء المقرر في البند (١٣) من المادة (٣) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ما ياتى : (١) أن تتحقق مصلحة الجمارك من تطبيق أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن الهدايا والهبات والمنح وعلى وجه الخصوص التأكد من قبول السلطة المختصة للاهداء سواء الوزير المختص أو رئيس الجهة في حالة ما أذا كانت قيمة الأشياء في حدود عشرة الاف جنيه ، فاذا كانت اكثر من ذلك فيجب موافقة رئيس مجلس الوزراء على قبول الاهداء ، •

واستظهرت الجمعية الععومية من النصوص المتقدمة أن المشرع في قانون الجسارك وضمع أصلا علما مقنصاه خضوع جيسع الواردات للضرائب الجبركية ما لم يرد نص خاص باعفائها كما تسرر اعفاء الهدايا والهبنات الواردة لوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلى والهبنات العامسة من الضرائب والرسوم المجمركية المقررة وبشرط قبول السلطة المختصة الاهداء والذي يتعين أن يصدر من رئيس مجلس الوزراء أذا كانت قيمة الأشياء المهداة تزيد على عشرة الاف جنبه .

ومتى كان الثابت على ما تقدم أن مشعول الشهادات الجعركية محل النزاع الماثل قد وردت على سبيل الهدية من هيئة العين الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية الى مستشفى الخليفة العام بالقساهرة وانه صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١٧ لسنة ١٩٨٥ بقبولها ومن ثم يعد مشهدال الشهادات الجعركية أنفة الذكر متمتعا بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجعركية القررة وتضحى مطالبة مصلحة الجمارك غير قائمة على عمد تسندها حرية بالرفض ·

### لذلسله

انتهت الجمعيسة العموميسة لقسسمى الفتسوى والتشريع الن رفض مطالبة مصلحة الجمارك بالزام مستشفى الخليفة العسام اداء مبلغ مقداره ۲۰۰۱ر/۱۰۰ جنبه كضرائب ورسوم جعركية على مشمول الشهادات الجمركيسة ارقام ۲۸۷ و ۱۹۱۰ و ۲۰۲۲ لسسنة ۱۹۸۸ لرودها على سبيل الهدية مستوفاة الإجراءات القانونيسة المقسرة للاعقاء -

ر فتوی رقم ۲۰۹ فی ۱۹۹۲/۸/۱۰ جلسة ۱۹۹۲/۸/۱ ملف رقم ۳۱۸۳/۲/۳۲ ، ۰

## (717)

### جلسة ٦ من أغسطس سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية لقسمى الختوى والتشريع ــ اختصاص ــ جهات خاضعة لاحكام فانون قطاع الأعبال العام ،

وضع المترع بعتنى نص المادة ٢٠/د من فانون مجلس الدولة اصلا عاما متضاه اختصاص الجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفسل في المنازعات التي تنشأ بين الهيئات المامة أو بين الهيئات المعلقة أو بين هده الجهات وبعضها البعض \_ جميعها من أسخاص القانون العام \_ ولاية الجمعية المهومية تتحسر عن المنازعات التي يكون أحد اطرافها شخص من أشخاص القانون الخاص \_ هيئات القطاع المام واصبحت خافصة لاحكام فانون قطاع الاعمال المام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ حتطسة لاحكام فارد الاعتماد المام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة تقليق

تبين للجمعيسة العموميسة لقسسمى الفتسوى والتشريع ان المدة ( ٦٦ ) من القسانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٢ بشسان مجلس الدولة تقص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسسمى الفتسوى والتشريع بابداء الراي في المسائل والموضوعات الآتية : ٠٠. (د) المنسازعات التي تقشا بين الرزارات أو بين المسالح العسامة أو بين الهيئات العسامة أو بين المؤسسات العاسة أو بين المؤسسات العاسة أو بين هيئات المحلية أو بين هسذه الجهات ويعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لقسسمى الفتسوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين » .

ومناد مات قدم أن المشرع وضع في المادة ( ١٦ ) نقرة ( د ) سن القانون رقم ٤٧ لسينة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة أصلا عاما مقتضاه المتصامي الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع درن غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين المسالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحامة أو بين الهيئات المحامة من اشخاص القانون العام ، ومن ثم فان ولاية الجمعية العمومية بنظر المنازعات تتحمر عن تلك التي يكون أحد اطرافها شخص من الشخاص القانون الخاص ولو كان الطرف الآخر من اشخاص القانون العام .

ومن حيث أن التعهد الصادر لمصلحـة الجمـارك باداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة على مشمول البيانات الجمركية محل النزاع مادر عن مركز تنبية التصبيبات الهندسية والصناعية الذى نقلت تبعيته الى هيئة القطاع العام للصناعات الهندسية الالكترونية ببعتضى تسرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٨٥ بشأن نقل تبعية مراكز البحوث التابعة للهيئة العامة للتصنيع الى هيئات القطاع العام الصناعية التى المصدت خاضعة لاحكام قانون قطاع الإعمال العام وشركاته الصادرة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، فين ثم فان الاختصاص بنظر المنازعسة المائلة يخرج عن ولاية الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع .

### 

انتهت الجمعيــة العموميــة المسلمي الفتـوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر المنازعة الماثلة ·

ر فتوی رقم ۱۰ فی ۱۹۹۲/۸/۱۰ جلسة ۱۹۹۲/۸/۱ ملف رقم ۲۱۷۳/۲/۳۲ ) -

# (717)

### جلسة ٦ من اغسطس سنة ١٩٩٦

ضريبة \_ ضرائب ورسوم جمركية \_ اعظاء ٠

وضع الشرع بعتضى قانون الجعارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ اصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للفرائب الجعركية وغيرها من الفرائب الإضافية المقررة على الواردات -الاعظاء منها يكون بنص خاص - استحفاق الفرائب والرسوم عند ورد البضاعة - لرليس المجهورية مسئلة الاعلاء بشرط الماينة - صدور قرار من دئيس مجلس الوزداء بعضا طوضا في طلا الاختصاص بالاعظاء شريقة عدم التصرف الى الفير - التعرف بالمخالفة لذلك - وجوب سناده الضرائب والرسوم الجعركية - تطبيق .

استسان للحمعسة العمومسة لقسسمي الفتسوى والتشريع ان المادة (٥) من قانون الحمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع المضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لمضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخسري المقسررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ، وتنص المادة (١١٠) من القانون ذاته على أن و مع عدم الاخلال بالاعفاءات المقررة بموجب قوانين خاصة تعفى من الضرّ الله الحمركية وغيرها من الضرائب والرسوم بشرط المعاينية : ١٠٠ (١٢) الأشياء التي يصدر باعفائها قرار من رئيس الجمهورية ، • كما تمن للحمعية العمومية أن المادة الأولى من قرار فائب رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٣٨ لسنة ١٩٨٠ بتقرير بعض الاعفاءات الجمركية تنص على ان ه تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم خمسون سيارة جمع قمامة ٠٠ ، وتنص المادة (٢) من ذات القرار على أن و يحظر التصرف في السيارات الخمسين المفاة بموجب هذا القرار ما لم تسدد عنها الضرائب الحبركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقسررة بالنسبة لمالة السيارة في تاريخ التخليص أو التصرف حسبما يفيد الخزانة العامة وطبقا للتعريفة الجمركية السارية في ذلك التاريخ ، •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقسدم أن المشرع في قانون المجمارك رقم ٢٦ أسعة ١٩٦٣ وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها الا بنص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة وخول المشرع رئيس الجمهورية في البند (١٣) من المادة (١١٠) سلطة اعقاء الواردات من الضرائب والرسوم

الجمركية المقررة عليها بشرط المعاينة ، وبسند من ذلك صدر قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٢٨ لسنة ١٩٨٠ – بالتقويض من رئيس الجمهورية في مباشرة بعض اختصاصاته بمقتضى قراره رقم ١٩٣٦ لمسنة ١٩٨٠ باعفاء السحيارة محل المنازعة الماثلة ضمن سيارات اخرى من اداء الضرائب والرسوم الجمركية – المقررة شريطة الايتم التصرف فيها الى الغير ما لم تؤد عنها الضرائب والرسوم الجمركية وفقا لمحالتها وقيمتها في تاريخ التصرف وطبقا للتعريفة الجمركيسة السارية في هذا التاريخ .

ومتى كان الثابت من الأوراق ان مجلس محلى مركز طنطا قد قام ببيع السيارة محل المنازعة بالمزاد العلني بالمخالفة للحظر الوارد في قرار الاعناء أنف الذكر ، ومن ثم وترتيبا على ذلك يتعين الزام محافظة الغربية بان تؤدى الى مصلحة الجمارك الضرائب والرسوم الجمركية المتراقع على تلك السيارة وفقا القيمتها رحالتها في هذا التاريخ طبقا للتعريفة الجمركية السائدة وقتئذ والتي بلغت قيمتها ٢٧٧٧ جنيه

ولا يقدح فيما تقدم أن السيارة محل النزاع قد استنفد الفسرض منها وتم تكبينها لعسدم جدرى الاصلاح فضلا عن ارتفاع تكاليف، أن أن هذا التكهين لا يعني عدم أداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها والتى صدر قرار الاعفاء مشروط بادائها في حالة التصرف فيها الى الفسير .

## لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتسوى والتثريع الى الزام محافظة الغربية باداء مبلغ مقداره ٢٧٧٧ جنيه كضرائب ورسوم جدركية عن السيارة محل النزاع المائل .

and the second of the second

( فتوی رقم ۱۱۳ فی ۱۹۹۲/۸/۱۰ جلسة ۱۹۹۲/۸/۱ ملف رقم ۲۳۶۳/۲/۳۲ ) ۰

## (317)

# جِلْسِـةَ ٦ مِنْ اغسطس سنة ١٩٩٦

عقد اداري \_ تنفيذه \_ العقد شريعة المتعافدين \_ تنفيذ العقد يجب أن يتفق مع مايوجيه حسن النية الالتزام بعبارات العقد متى كانت واضحة الدلالة على ارادة المتعافدين \_ تطبيق •

استبان للجمعية العمومية لفسمى الفتوى والتشريع ان المادة ( ١/٤٧ ) من القانون المدنى تنص على ان « العقد شريعة المتاتدين غلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين ، او للاسباب الني يقررها القانون » . وان المادة ( ١٤٨ ) من ذات القانون تنص على أن « ١ سـ يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مسع ما يوجبه حسن النية .

٢ - ولا يقتصر العقد على الزام انتعاقد بما ررد فيه ، ولكن يتناول ايضا ما هو من مستلزمات وفقا للقانون والعدرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام ، وإن المادة (١/١٥٠) منه تنص على أن « إذا كانت عبارة العقد واضحة ، فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعرف على ارادة المتعاقدين ، وإن المادة (٤٣) منه تنص على أن « يلتزم البائع بتسليم المبيع للمشترى بالحالة التي كان عليها وقت البيم ، .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع وضع اصلا من اصول القانون ينطبق في العقود المدنية والادارية على حد سواء فهذان الصنفان من العقود سواء في أن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون وأن تنفيذه يجب أن يكون طبقاً لما اشتهل عليه وبطريقة تتفق مسع مه يرجبه حسن النية وأنه اذا كانت عبارات العقد واضحة في الدلالة عن ارادة المتعاقدين تعين الالتزام بصريح العبارات وأن التزام البائع بتسليم المبيع يتعين أن يكون بالحالة التي كان عليها المبيع وقت أبرام العقد .

ومن حيث أن الثابت من نصوص القعقد المبرم بين طرفى النزاع أن البيم للعمارة محل النزاع تم بشمن اجمسالي قدره ١٨٦٠٠٠ جنيسة

وهذا الثمن مقابل المباني فقط دون الأرض التي تظل ملكا للمحافظة وهر ما ررد في نص البند الخامس من العقد ، وتأكدت صفة هذا البيع المجزافي يما ورد في نص البند السادس من العقد من انه اذا اتضح وجود زيادة او عجز في المساحة المقررة فلن يكون لذلك اي تابير علي البيع (و الثمن المتفق عليه ·

واذ كان ما تقدم ولم تتضمن العقد أى اشارة الى ارجاء تحديد الشمن حتى الحساب الفتامى لعملية انشاء العمارات فانه لا مناص من الالمتزام بعا ورد في العقد ويكون البيع في الحالة المعروضة بيعا ناجزا مقطوعا فيما يتعلق بالمثن ، وهو الأمر الذي يجعل مطالبة المحافظة بفرق اللمن فاقدة لسندها حرية بالرفض ،

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمصاريف ترصيل الكهرباء إلى العمارة محل البيع فأن الثابت من الأوراق أن التسليم للعمارة ثم بتاريخ الإدارة المحافظة عن العمارات جعبما ومن بينها العمارة محل النزاع تتضمن أعمالا تمت قبل ١٩٩١/٦/٣٠ ومن بينها العمارة محل النزاع تتضمن أعمالا تمت قبل المحمدر التسليم أي تحفظ فيما يتعلق بمصاريف توصيل الكهرباء أو أية مرافق أخرى. فأنه لا سبيل للزام الهيئة باية مبالغ في هذا الصدد وتكاين مطالبة المافظة عدرة بالوقش .

#### لذله

انتهت الجمعية الععومية لقسمى الفتسوى والتثريع الى عدم النزام الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بفروق اسسعار وقيمة توصيل الكهرباء للعمارة السسكنية المشتراة من محافظة البحسر الأهمر .

فتوی رقم ۱۹۹۰/۸/۱۰ فی ۱۹۹۰/۸/۱۰ جلسة ۱۹۹۰/۸/۱۰ ملف رقم ۲۴۰۷/۲/۳۲ ، ۰

### (Y10)

### جِلسنة ٦ من أغسطس سنة ١٩٩٦

مسئولية تقصيرية .. مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه ٠

تقوم المسئولية التقصيرية على ثلاث اركان الفطا والفرر وعلاقة السببية بينهما \_ مسئولية النبوع عن اعمال تابعة غير الشروعة التي تصدر منه حال قيامه باعمال وقيلته أو بسببها شروطة بتوافر رابطة التبعية بين النابع والمتبوع \_ قوام هذه الرابطة خضوع النابع لسلطة النبوع \_ تحقق الفرر نتبجة لهذه الألصال غير الشروع \_ وجوب التعويض ٠

عدم حدوث تلقيات او اصلاحات ـ وفض المطالبة ـ تعويض الجهات الادارية عيا ماتها من كسب بنيض التجرد عن المطالبة به اعمالا لصحيح المقتضيات التي من اجلها ضرب والصفح عن المطالبة باللوائد التاخرية في الزعة الجهات الادارية بعضها البحض ـ تطبيق -

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١٦٢) من القانون المدنى التي تنص على أن ، كل خطا سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعبويض ، والمادة (١٧٤) من ذات القانون التي تنص على أن ، ١ - يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه - بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تادية وظيفته أو بسببها .

٢ ــ ونقوم علاقة النبعية ولو لم يكن المنبوع حرا في اختيار تابعه
 متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وفي ترجيهه ،

واستظهرت الجمعية العمومية من النصوص السابقة أن السئوليسة التقصيرية تقوم على اركان ثلاثة هى الخطأ والضرر وعسدتة السببيسة بينهما ، وأن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه تتحقق متى صدرت الأفعال غير المشروعة عن التابع أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها شريطة أن تتوافر بين التابع والمتبوع رابطة تبعية توامها خضوع الأول أسلطة الثاني متى كان له حق رقابته وتوجيهه فيما يقوم به من أعمال لحسابه من عمل محدد ، وأن تؤدى تلك الأقعال الغير مشروعة الى الحاق الضرر المطالب بالتعويض عنه .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه ولئن قضى حـكم المحكمة العمدية العليا بالسويس الصادر في الجناية رقم ٢ لمسنة ١٩٨٧ عليا السويس بجلسة ١٩٨٧/٣/٢ بثبوت خطأ الجنسدي المذكور

لرعونته وعدم تعوطه اثناء عبوره المزلقان مكان الحادث معا (دى 
الى اصطدابه بالجرار الملوك للهيئة ، الى أن الأوراق خلت من أي 
تلفيات حدثت للجرار ، الا – اعوجاج بسيط ، ولم تقدم الهيئة 
ما يفيد أن اصلاحا أجرى للجرار ، ولم تورد أي تكاليف في هذا الشأن ، 
ومن ثم فأن ما تطالب به الهيئة من الزام الوزارة بالمبلغ المشار اليه يغدوا 
فقاقدا لسنده حربا بالوفض

ولا ينال من ذلك ما أشارت اليه الهيئة من تقدير لقيسة تأخير الدهة طبقا للسرعة التجارية فذلك من قبيل التعويض عما فاتها من كسب نتيجة لتعطل الجرار بسبب الحادث مما ينبغى عليها أن تتجارد عن المطالبة به اعمالا لصحيح المقتضيات التي من أجلها ضرب الصفح عن الطالبة بالقوائد التأخيرية فيها يثور من انزعة بين الجهات الادريسة بعضها البعض على نحو ما استقر عليه افتاء الجمعية المعومية .

### لذلـــك

انتهت الجمعية العمومية التي رغض مطالبة الهيئة القومية لسكك حديد بصر بالزام وزارة الدفاع ببلغ ٥٦٥،٢٨٠ جنيه كتعويض عسن تأخير الدقة سبب الحادث المعرضة وقائمه

ر فتوی رقم ۱۹۸ فی ۱۹۹۳/۸/۱۱ جلسة ۱۹۹۳/۸/۱۸ ملف رقم ۳٤٤٤/۲/۳۳ ؛ ·

### (117)

### جلسة ٦ من اغسطس سنة ١٩٩٦

ضرائب ورسوم جمركية ــ اتفاقية المونة الاقتصادية والقنية بين مصر والولايات التعمد الامريكية التي صمد بها قرار رئيس الجمهورية رقم 104 أسمئة 1970 ·

فانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - خضوع جميع الواردات للفرائب الجمركية وغيرها من الفرائب الوضافية الأخرى المقررة على الواردات - الاستئناء رورد نس خاصي بالإعفاء رائفائية وضعت اسسا عامة للمعونة الإقتصادية والفئية على أن يتم الأطاق في ثان كل مشروع على حدم مع الالتزام بالأسس المذكورة والتي أعلت عمليات الاستسداد والتصدير أو شراء أو استعمال أو التمرف في أي من المواد أو المهمات المتملقة بهذه البرامج والمتروعات من كافة الفرائب والرسوم الجمركية - اعلاء المقاولين الامريكيين من الفرائب والرسسوم - اعتداد الإعلاء ألى الموطفين من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية وعائلاتهم أو المتعادين مع حكومتها أو معولين فيها أو يعملون لدى احدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعادين مع حكومتها أو معولين فيها أو يعملون لدى احدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعادين في معمر للقيام ،

استبيان للجمعيبة العمومينة لقسمع الفتوي والتشريع ن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن تخضع م البضائع التي تدخل اراضي الجمهورية لضرائب الواردات - المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقسررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ٠٠ وتحصل الضرائب الجعركية وغيرها. من الضرائب والرساء التي تستمق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها . ولا يجوز الافسراج عن أي بضاعة قبيل أتمام الأحيراءات الجمركسة وأداء الضرائب والرسيوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون « وتنص المادة ( ١٠١ ) من القانون ذاته على أنه و يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون نحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها رزير الخزانة ، ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تتضمن تيسير الافراج عن البضائم التي ترد برسم الوزارات والمصالح الحكومية المؤسسات المامة والشركات التي تتبعها بالشروط والاجراءات التي يحددها كما استبان للجمعية العمومية أن البند خامسا من اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية المرمية ببن محكومتي جميهورية مصر العربية والولايات المنحدة الامريكية الصادرة بقسرار رئيس الجمهوريسة رقسم ٤٥٨ لمينة ١٩٧٨ ينص على انه و لضمان حصول شعب جمهورية مصر العربية على اقصى قدر من فوائد المعونة المقدمة بعوجب هذه الاتفاقية: 
1) تعنى المواد والمهات التي يتم تقديها أو الحصول عليها بواسطة 
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو بواسطة أي مقاول أمريكي يمرل 
من قبلها لأغراض تتعلق باي برنامج أو مشروع يجرى القيام به وفقا 
لهذه الاتفاتية وذلك الناء استخدام هذه المصدات والمهات والمواد 
المتطقة بهذه المشروعات والبرامج من كافة البرامج المغررة في جمهورية 
مصر العربية على الملكية أو استعمالها أو أي ضرائب أخرى تكون سارية 
المقعول بها كما تعنى عطيات استيراد وتصدير وشراء أو استعمال 
المقول بها كما تعنى عليات أو المهات والمصدات المتعلقة بهذه البرامج 
أو التصرف أي من المواد والمهمات والمصدات المتعلقة بهذه البرامج 
والمشروعات من كافة الضرائب والرسرم الجمركية أو الضرائب المقررة 
على عمليات الاستيراد والتصدير أو الشراء أو التصريف أو أي ضرائب 
أو أعبداء أخرى مماثلة أذلك في جمهورية مصر العربية ، رلا يخضع 
الى مقاول أمريكي وفقا لهذه الاتفاقية لاى ضرائب أخرى أو رسوء 
الما كنت طبعتها 
الما المنت طبعتها .

ولفرض هذه الاتفاقية فان تعريف ، مقاول امريكى ، يتضمن الافراد والمراطنين او المقيمين اقامة قانونية في الولايات المتحدة الادريكية ... الما يعنى الموظنون من مواطنى الولايات المتحدة وعائلاتهم سواء اكانوا : الحسن موظفى حكرمة الولايات المتحدة الامريكية او معولين الاحداد متعاقدين مع حكرمة الولايات المتحدة الامريكية او معولين منها أو يعملون لدى احد المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو المولة منها أو من احدى وكالاتها والمجودين في محمر بقصد القيام باعمال تتعلق بهذه الاتفاقية ... ويقم مؤلاء الموظفون وعائلاتهم من كافة الرسيم والتعريفات الجبركية والرسوم الأخرى المفروضة على استيراد وتصدير الامتعمة الشخصية والمحداث والمن ( بما فيها الماكولات والمشروبات والدخان ) التي تستورد المن عبر العربية عمر العربية لاستعمالهم الشسخصي ومن أي رمسوم المغري ، .

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن المشرع وضع الصلا عاما في قانون الجمارك يقضي بخضرع جميع الواردات لمضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفائها ، وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة واستثناء من ذلك أجار المشرع الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالمشروط والأوضاع التي

معددها وزير الغزانة وان انفاقية المعونة الافتصاديه والفنيسة الصادرة يقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٦٧٨ وضعت اسسا عامة للمعونه - الاقتصادية والفنية المقدمة من حكومة الولايات المتعدة الأمريكية الى جمهورية مصر العربية على ان يتم الاتفاق في شان كل مشروع على هدة مع الالتزام بالأسس الواردة بهذه الاتعاقيسة التي اعفت عملية الاستيراد أو التصدير أو شراء أو استعمال أو التصرف في اي من المواد أو المهمات المنعلقة بهذه البرامج والمشروعات من كامة الضرائب والرسوم الجمركية • كما اعفت أي مفاول أمريكي من ،ي ضرائب أو رسوم أيا كانت طبيعتها • ويسطت هذا الأعفاء على الموطفين من مواطني الرلايات المتمدة الامريكية وعائلاتهم او المتعاقدين مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو معولين منها أو يعملون لدى احسدى المؤسسات العسامة أو الخاصة المتعناقدة معهما أو المدلة منها أو من احدى مقاولاتها والموجودين في مصر للقيام باعمسال تتعلق بهدده الاتفاقية ، واتسم هذا الاعفاء ليشمل بين ما يشمل الرسوم والتعريفات الجمركية المفروضة على استيراد وتصدير الأمتعبة الشخصية والمعدات والمؤن التى تستورد بقصد الاستعمال الشخصى .

ومن حيث أن التابت من الأوراق أن مصلحة الجهارك أفرجت عن ثلاجة ماركة ادميرال سعة ١٩ قدم مشمول البيان الجماركي رقام ٨٨/٨٦ الوارد برسم السايد راسل جورديون الضبير الاقتصادي الأمريكي بالأمانة الفنية لبرامج التنمية المحلية المول من المعونة الفنية والاقتصادية الأمريكية ، فمن ثم يضحي مشمول البيان الجمركي المشار اليه معفى من الضرائب والرسوم الجمركية الأمر الذي تعدو معا مطالبة مصلحة الجمارك الماثلة عارية من - صحيح سندها حرية بالرفض .

#### لذلــــــك

انتهت الجمعية العموميسة لقصمى الفتسوى والتثريع الى رفض المطالبة المقدمة من مصلحة الجمارك لالزام وزارة الادارة المحلية اداء مبلغ ( ٢٠٦٦/٢٥ ج ) الفين وستة وستين جنيها رخمسة وعشرين قرشا كضرائب ورسوم جمركة على مشسمول البيسان الجمسركي رقسم ٨٨/٨٢٢

 <sup>(</sup> فتوی رقم ۱۳۰ فی ۱۹۹۱/۸/۱۱ جلسة ۱۹۹۲/۸/۱ ملف رقم ۱۹۹۲/۸/۱۱ ) ٠

## جلسة ٦ من اغسطس سنة ١٩٩٦

اموال الدولة العامة ... تفصيص ... انتهاء التفصيص ... اداته ... تفيير التفصيصي للمال العام في وجود النفع العام بدون مقابل -

الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه استعبال للمال العام فيها اعداه \_ نقل الانتخاص من المسلم المسلم المال المال المال المال المسلم على هذه الانتخاص من المسلم المال لا تستعن تعرف على المعوا المال يتبع تعرف المال المال المال المال المالة لا تستعن تعرفها من نفسها \_ تطبق

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ال للادة (٨٧) من القانون المدنى تنص على ان « تعتبر اموالا عامة . المقارات والمنقولات التى للديلة أو للاشخاص ــ الاعتبارية العسامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار ــ من الوزير المختص ... » وان المدة (٨٨) من ذات القانون تنص على أن « تفقد الأموال ــ العسامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة . وينتهن التخصيص بمقتضى قانون أو ــ مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل ، أو بانتهاء الغرض الذي من اجله خصصت على الرؤير المنتصر أو بالفعل ، أو بانتهاء الغرض الذي من اجله خصصت على الدنية المامة ، أو بانتهاء الغرض الذي من اجله خصصت

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن الأصل في ملكية الدولة ملكية عابة أنها تبتغي منها أدارة المرافق المسامة التي تضطلع بأعبائها ، وأن الانتقاع بالمال العمام يكن بدون مقابل لأنه لا يحرج عن كرن استمعالا للمال العمام فيما أعد له ، ويكون نقل الانتقاع به بين الشخاص القانون العمام بنقل التخصيص والاشراف الادارى على هذه الأموال بدون مقابل و لا يعد ذلك من قبيل النزول عن أموال الدولة أو التصرف فيها ، ذلك أنه لايصم القرل بتصدد الدومين العمام استئادا الى المادة (٨٧) من القانون المدنى ، لأن هذه المادة وردت في شان تعديد صفة المال العمام المخصص للمنفعة العامة سواء كان تحت يد تعوص القانون المدنى منها أن نشوص القانون المدنى تمن على القولة أو الأشخاص الاعتبارية المصامة ، بل أن نصوص القانون المدنى تمن على القول بوصدة الدومن المسام ، \_ فالمادي حرك ٨٨ من عن على القول بوصدة الدومن المسام ، \_ فالمادي حرك . ٨٨ من

تعرضنا لاحوال تخصيص المال العام للنفع العام او انتهاء هـذا ــ التخصيص وفقده كعال عام ، قضتا يأن يكون التخصيص او الانهاء بقانون او مرسوم او بقرار من الوزير المختص او بالفعال .

ومفاد ذلك انه حيث يكون التخصيص او الانهاء بعمل قانوني فان المشرع حصر ذلك العمل في قانون أو مرسوم أو قرار وزاري وهي أدوات لا تصدر الا عن الحكومة ، وهو ما يعنى انفراد الدولة بملكية الدومين العمام ولمو كانت تحت يد غيرها من الأشخاص الاعتبارية العمامة ، ومن ثم فان تغيير تخصيص وجه النفع العام للمال العام يكون دون مقابل اذ يعتبر التخصيص قد تم معن يعلك المال ، كذلك فان تخصيص الأراضي الملوكة للدولة ملكية خاصة - كما هو الحال في خصوصية الحالة المعروضة \_ للمنفعة العامة ولئن تضعن هذا التخصيص تحويل الأراضي من الملكية الخاصة للدولة الى الملكية العامة فان ذلك لا يكون مقابل تعريض على النحو الذي يتبع عند نزع ملكية الافسراد للمنفعية العيامة ، فالدولة لا تستحق تعويضا من نفسيها على نحو ما تحرى به أحكام المسئولية بين الأفراد • وهي في رصدها المال العام الملوك لها ملكية خاصة ، في رصدها هذا المال العسام للمنفعسة العامة وفي اللهمتها للمشروعات العامة عليه ، لا تتبع وسابلة نازع الملكية ولا يرد وجه لتصور أن الدولة تصدر قرارا بنزع ملكية عين تملكها للمنفعة العمامة ، والحال أن التعويض لا يستعق عن التخصيص للمنفعسة العامـة انها يستحق عن نزع الملكية المترتب على ذلك نيما يتصل بملكية اشخاص القاذان الخاص فقط ا

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الأرض محل النزاع ولنن كانت لمكينها قد آلت إلى أدارة الإموال المستردة التابعسة للهيئة العسامة للخدمات الحكومية بمقتضى أحسكام القانون رقم ٩٨ لمسسنة ١٩٥٢ للخدمات العكومية بمقتضى أحسال البيان الا أنه صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٠ لمسسنة ١٩٨٠ باعتبار مشروع أزدواج الخط الحديدى ما بين سوهاج والاتصر من أعمال المنقصة العالمة وبالاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر عسلى الأراضى والمقارات اللازمة لاقامة المشروع ومن بينها الأرض محل النزاع – ومن من مدن الأرض تكون قد الت ألى الدومين العمام للدرلة وخرجت من حوزة الادارة المذكورة بالهيئة المشار اليها ، الامورة الذكورة بالهيئة المشار اليها ، الامورش عن الارض

## لالسه

انتهت الجمعية المعوميسة لقسمى الفتسوى والتثريع الى رفض مطالبة الهيئة العسامة للخدمات الحكومية بالزام الهيشة القرمية . للسكك الحديدية بالتعويض عن تطعة الأرض محل النزاع .

ر فتوی رقم ۱۲۷ فی ۱۹۹۲/۸/۱۲ جلسة ۱۹۹۲/۸/۱۲ ملف رقم ۲۳۳۱/۳/۳۳ ) -

## (TIA)

# جلسـة ٦ من اغسطس سنة ١٩٩٦

ضريبة \_ ضرائب ورسوم جعركية \_ الاعظاء منها \_ اتفاقية تلمونة الاقتصادية والخلية بن مصر والولايات المتحدة الامريسكية المسلسادر بها قرار دليس المجمهورية رقم 194 لـ 1942 -

وضع المترع بمتنفى قانون الجمارك رقم 17 لسنة ١٩٦٣ أصلا عاما يغنى بخضوع جميع الواددات للفرائب الجمركية وغيرها من الفرائب الافسسافية الأخرى للقردة على الواددات الاعقاء منها يكون بنص خاص .. جواز الافراج الؤقت عن الفسائل مون تحسيل الفرائب والرسوم المتردة بالتروف والاوضاع التي يعددها وزير الغزائب اللق المعونة الافتصادية والشبة وضع السر علمه المونة - اعقاء المؤقفين من مواطني الولايات المتعجة الابريكية وعاقلاتهم سواء من موقفي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو أحدى وكالاتها أو القدر وكالاتها من كافة الفرائب المفاوضة على عمليات شراء وتعلله واستعمال أو التمرف في المنتولات الشخصية ـ والاعقاء وكذلك من الرسوم والتعريفات الجعريفي والرسوم الأخرى المفروضة على استيراد أو تصدير الامتدة الشخصية والعمات والمؤن بعا في ذلك المكولات والمسائم الشخصى - تطبيق -

استبان للجمعية العمومية لقسامي الفتاوي والتشريع ان المادة : ٥ ) من قانون الجمسارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص عسلي أن ، تخضع البضائع التي تدخل اراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقسررة وذلك الا ما يستثنى بنس خاص . . . وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها • ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية واداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون ، • وتنص المادة (١٠١) من القانون ذاته على أن ، يجرز الافراج .. مؤقتا عن البضيائم دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة ، كما استبان للجمعية العمومية أن البند (٥) من اتفاق المعينة الاقتصادية والغنية بين حكومتي جسهورية مصر العربية والرلايات المتحدة الأمريكية الصدادر بقرار رئيس الجمهررية رقدم ٤٥٨ لمدخة ١٩٧٨ ينص على أن و لضمان حصول شعب جمهورية مصر العربيسة 

(ب) يعفى الوظفون من مواطني الولايات المتحدة الامريكية رعائلاتهم سواء اكاتوا : 1 — من موظفي حكوسة الولايات المتحدة أو احدى وكالاتها أولا ٢ — أفراد بتعاتبين مع حكومة جمهورية مصر العربيسة أو موظفى احدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاتدة مع حكومة جمهورية مصر العربية و احدى وكالاتها أو . من كافة ضرائب الدخل والضمان الاجتباعي المتررة في توانين جمهورية مصر العربية وكذلك من كافة الضرائب المفروضة على عهليات شراء وتهلك واستعمال أو التصرف في المنتوزات الشخصية ( بما فيها السيارات المعدة الاستعمالهم الشخصي والرسوم والتعريفات المحركية والرسوم الاخرى الفروضة على استيراد وتصدير الابتعة الشخصية والرسوم الاخرى الفروضة على استيراد وتصدير الابتعة الشخصية والمعدات والمؤن بما فيها الماكولات والمسروبات والدخان التي تستورد الى رسوم أخرى ، \*

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن المشرع وضع اصل عاما \_ مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفائها وتحصل هذه الضرائب عند زرود البضاعة واستثناء من ذلك اجاز المشرع الافراج مؤقتا عن البضائع دون تعصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والاوضاع التي يحددها وزير الخزانة ، وأن اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ وضع اسسا عامة للمعرنة الاقتصادية والغنية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى جمهورية مصر العربية ، وأعفى الاتفاق الموظفين من مواطنى الولايات المتحدة الامريكية وعائلاتها سراء كانوا من موظفى حكومة الولايات المتحدة الامريكية أو أحدى وكالاتها أو أغراد او موظفى احدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة مع حكومة جمهورية مصر العربية أو احدى وكالاتها من كسانة الضرائب المفروضة على عمليات شراء وتملك واستعمال او التصرف في المنقولات الشخصية بما فيها السيارات المعسدة لاستعمالهم الشخصي كما أعفى الاتفاق المشار اليه هؤلاء الموظفون وعائلاتهم من كافة الرسايم والتعريفات الجمركية \_ والرسوم الأخرى المغروضة على استيراد او تصدير الامتعسة الشخصية والمعدات والمؤن بما في ذلك الماكولات والمشروبات والدخان التي تستورد الى مصر لاستعمالهم الشخصي •

ومتى كان الثابت على ما تقدم أن مصلحة الجمارك قد افرجت عن مشمول البيان الجمركي رقسم ٦٧٤٢ لسنّة ١٩٩٣ باستسم دوجسلاس رويرتس الخبير بالركالة الأمريكية للتنمية الدولية في اطار اتفاقية المونة الاقتصادية والفنية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية الصحادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ أمسنة ١٩٧٨ ، ومن ثم يضحص مشمول البيان انف الذكر متعتما بالاعضاء من الضرائب والرسوم المجدركية ويضدو متعينا رفض الطالبة الماثلة .

### لنلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتدى والتثريع الى رفض مطالبة مصلحة الجمارك بالزام وزارة التعاون الدولى باداء مبلغ مقداره ٢٤١٧ جنيها قيمة ضرائب ورسوم جمركية على مشمول البيان الجمركي رقم ٢٧٤٢ لسنة ١٩٩٣ باسم دوجلاس روبرنس الخبر بالوكالة الامريكية للتنبية الدولية .

فتوی رقم ۱۹۲۱ فی ۱۹۹۲/۸/۱۲ جلسة ۱۹۹۲/۸/۱ ملف رقم ۲۲۷۹/۳/۳۷ ) ۰

## (119)

## جلسة ٦ من اغسطس سنة ١٩٩٦

ضريبة – ضرائب ودسوم جعركية – افراج مؤقت – اظلق الموثة الاقتصادية واللنية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم 104 لسنة 1940 ·

وضع الشرع بمتنفى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ اصلا عاما متنفاء خضوع جميع الواددات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضحافية الأخرى المقردة على الواددات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب عنه ورود الشباعة - اتفاق المواددات على الانظام المؤلفية الولايات المتنفظة الولايات المتنفظة المرابات المتنفظة المرابات المتنفظة المرابات المتنفظة المرابات المتنفظة المرابات المتنفظة الولايات المتنفظة المرابات المتنفظة والمناب من مواطني الولايات المتنفظة والمرابة أو احد وكالاتها المؤلفية المنابة أو احد وكالاتها المؤلفية من المتنفظة مع حكومة جمهورية مصر العربية أو احد وكالاتها من كافة المراب المفروضة على عمليات شراء وتملك واستعمال أو التصرف في المتلولات الشخصية والموانية المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة والمنابقة والمنابقة والمنابقة المنابقة والمنابقة المنابقة المنابقة على المنابقة المنابقة من المنابقة المنابقة على المنابقة المنابقة الشخصية الاطراب والمنابقة المنابقة على منابقة المنابقة على المنابقة على المنابقة المنابقة على المنابقة على المنابقة على المنابقة المنابقة المنابقة على المنابقة المنابقة على المنابقة المنابقة على المنابقة على المنابقة المنابقة على المنابقة

استبان للجمعية العمومية القسمى الفتوى والتنريع أن المادة (٥) من قانرن الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن و تفضع البضائع التي تدخل اراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ٠٠٠ وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها بسن الضرائب والرسوم التي تستحق بعناسبة ورود البضاعة أن تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها و ولا يجيز الافراج عن آية بضاعة لها أصلا المعرائب والرسوم الستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في التانون » .

وننص المادة ( ۱۰۱ ) من القانون ذاته على أن « يجوز الامراج مؤتنا عن البضائع دون تصميل الضرائب والرسوم المقررة ونلسك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة ، كما استبان للجمعية المعرمية أن البند (٥) من اتفاق المونة الاقتصادية والفنيسة بين حكومتي جمهورية مصر العربية والرلايات المتمدة الأمريكية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ ينص على أن « لضمان حصول هنا جمهورية مصر العربية - على أقصى قدر من فوائد المونة بمرجب هذه الاتفاقية : · · · (ب) يعفى الموظفون من مواطنى الولايات المتحدة الامريكية وعاثلاتهم سواء اكانوا : ١ - من موظنى حكومة الولايات المتحدة أو احدى وكالاتها أو ٢ - أفراد متماقدين مع حكومة جمهورية مصر العربية أو موظنى احدى المؤسسات العامة أو الفاصة المتعاقدة مع حكومة جمهورية مصر العربية أو احدى وكالاتها أو . · · · من كانة ضرائب الدخل والشمان الاجتماعي المقررة في قوانين جمهورية مصر العربية وكذلك من كانة الضرائب المفروضة على عمليات شراء وتملك واستعمال أو التصرف في المنقولات الشخصية ( بما فيها السيارات المعدة لاستعمالهم الشخصي ويعفى هؤلاء المرطفون وعائلاتهم من كافة وتصدير الابتعمة الشخصية والرسوم الأخرى المفروضة على استيراد والمشروبات والدخان) التي تستورد الى جمهورية مصر العربية لاستعمال الشخصي ومن أي رسوم الشربية لاستعمالهم والمروبة أي رسوم الخرى » .

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصرص أن المشرع وضبع اصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفائها وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة • واستثناء من ذلك أجاز المشرع الاقراج المؤقت عن البضائع دون تعصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأرضاع التي يحددها وزير الخزانة ، وان انفاق المعونة الاقتصادية والفنية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ وضع اسسا عامة للمعونة الاقتصادية والفنيسة المقدمة من حكيمة الولايات المتحدة الأمريكية رعائلاتهم سواء كانوا من موظفى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو أحد وكالاتها أو أفراد أر موظفى احدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة مع حكرمة جمهورية مصر العربية أو أحد وكالاتها من كافة الضرائب المفروضة على عمليات شراء وتملك واستعمال أو التصرف في المنقرلات الشخصية بما فيها السبيارات المعدة لاستعمالهم الشخصي ، كما أعفى الاتفاق المسار المه هؤلاء المطفون وعائلاتهم من كافة الرسموم والتعريفات الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة على استيراد أو تصدير الأمتعة الشخصية والمعدات والمؤن بها في ذلك الماكولات والمشروبات والدخان التي تستورد الى مصر لاستعمالهم الشخصي •

ومتى كان الثابت على ما تقدم أن مشمول شهادات الإجراءات الجبركية محسل النزاع المثل مستراة من الاسواق الحرة من بسمني الفبراء الأمريكيين وانه تم الافراج عنها وفقا لاتفاقية المونة الاقتصادية والفنية المبركية الصادر بهسا قرار رئيس الجمهورية رقم 200 لسنة 1474 تحت نظام الافراج المؤوت و راد لم تضحد مصلحة الجمارك تبية فرلاء الخبراء الامريكيين للمشروعات المتفلقة باتفاق المونة المشار الله ، فعن ثم يضحى مشمول البيانات الجمركية أنف الذكر متمتعا بالاعفاء من الضرائب والرسوم القانون حرية بالرفض .

#### 

انتهت الجمعيسة العموميسة المسسمي الفتسوى والتشريع الى رفض مطالبة مصلحة الجمارك بالزام وزارة التعمير اداء مبلغ مقداره . . ٢٠٢٠/ كضرائب ورسوم جمركية على مسسمول البيانات الجمركية أرقام ١٢٤١/ لسنة ١٩٨٤ ، ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٨ ، ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٨ ، ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٨ . ٢٠١٩ لسنة ١٩٨٨ . ٢٤٤٩ لسنة ٢٩٨٠ المغرب عنهم لصالح بعض الخبراء الأمريكيين ٢٩٤٩ . التامين لاتفاق المونة الأمريكية على النحو المشسار اليه بالاسياب .

( فتوی دقم ۱۳۲ فی ۱۹۹۲/۸/۱۲ جلسة ۱۹۹۲/۸/۱۲ ملف رقم ۱۳۲۷، ۲۳۷ ) .

### جلسة ٦ من اغسطس سنة ١٩٩٦

عقد ادارى \_ ابرامه \_ التمبير عن الارادة \_ عقد البيع عقد رضائي \_ الاتخافق على البيع والنمن يؤدى ال تمام البيع دون حاجة ال ورفة رسمية أو عرفية \_ مشي انبقد البيع ترتب كافة آناره بالنسبة للمشترى وللبائع \_ تطبيق .

استبان للجمعيسة العموميسة القسمى الفتوى والتشريع ان المادة (۸۹) من القائرن الدنى تنص على ان ، يتم العقد بمجرد ان يتبادل طرفان التعبير عن ارادتين متطابقتين مع مراعاة ما يقرره القسانون فوق ذلك من اوضاع معيشة لانعقاد العقد ، وتنص المادة (۹۰) من ذاته على ان « التعبير عن الارادة يكون باللفظ وبالكتابة وبالاشارة المتداولة عرف ، كما يكون بانخاذ موقف لا تدع ظروف الحال شكا في دلالته على حقيقسة المقصود ، كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٤١٨) من القانون المشار اليه تنص على أن « البيع عقد يلتزم به البائع أن ينقل للمشترى ملكية شيء أو حقا ماليا اخر في مقابل ثمن نقدى ، \*

واستظهرت الجمعية العمومية من النصوص المتقدمة أن المشرع استن اصلا عاما في القانون المدنى مقتضاه أن العقد يتم بتعبير كل من المتعاقدين عن ارادته بقصد احداث أثر قاذرنى معين هو انشاء الالتزام شريطة توافق الارادتين وأن التعبير عن الادارة وهو مظهرها الخارجي وعنصرها المادى الحسوس قد يكون باللغظ أو بالكتابة أو بالاسسارة أو باتخاذ أى موقف آخر لا تدع ظروف الحال شكا في دلالته على حقيقة القصود والعبرة في التعبير عن الارادة برجوده القانونية للتعبير ويتم ذلك الوجود وحده هو الذي تترتب عليه الإثار القانونية للتعبير ويتم ذلك باتصاله بعلم من وجه اليه .

ومن جهة اخرى فان عقد البيع ليس له شكل خاص فهر ليس بعقد شكلي بل هو عقد رضائي فعنى تم الاتفاق على البيع والبيع والثمن فقد تم البيع دون حاجة الى ورقة رسسمية أو عرفيسة فعجسرد تطابق الايجاب والقبول يكفى ، شأن البيع في ذلك شأن كل عقد من عقود التراضى ، ومتى انعقد البيع ترتبت عليه كافة الآثار فالمشترى يلتزم باداء الثمن والبائع يلتزم بنقل ملكية المبيع الى المشترى دون حاجة الى ثمـة الجراء أخر ·

ومتى كان الثابت على ما تقدم انه بناء على كتباب هيئة كهرباء مصر \_ منطقة الاسكندرية \_ المؤرخ ١٩٨٨/١١/١٢ الموجه الى المحافظة يرغبتها في شراء عدد من الوحدات السكنية حررت المحافظة كتابها المؤرخ ١٩٨٨/١١/١٦ تفيد الهيئة باسعار الوحدات المراد شراؤها روافقت الهيئة على شراء عمارتين بالشروط والأستعار الواردة في الكتاب المشار اليه وحررت للمحافظة الشبيك رقبم ١٠١٩٢ بتباريخ ٥/٢/٩٨٩/٢ مكامل الثمن ومقداره ١٨٧٠٠٠ حنيه وتسلمت الهيئة الوحدات السكنية المباعة بموجب معضر التسليم المؤرخ ١٩٨٩/٩/٢ ، ومن ثم فانه اعتبارا من تاريخ علم المحافظة بقبول الهيئة شراء الوحدات السكنية بالثمن المسمى بينهما وهن الأمر الذي تم بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٢ بموجب كتاب رئيس منطقة كهرباء الاسكندرية الي محافظ مرسى مطروح يعتبر عقد البيم قد تم صحيحا مسترفيا كافة اركانه القانونية التي ينشا بهسا الالتزام ، اذ أن أثر القبول يكون أكثر وضديها من أثر الأبجاب فالقبول اذا انتج أثره بوصوله الى علم من وجه اليه كان هذا الأثر هو تمام العقد فلا يجرز التحلل منه أو الرجوع فيه ويلتزم كل من الطرفين بتنفيذ أثاره بأن يلتزم المشترى باداء الثمن ويلتزم البائع بنقل ملكيسة الشيء المبيع الى المسترى .

والحاصل أن هيئة كهرباء مصر قد أوفت بالتزامها التعاقدى باداء ثمن الوحدات السكنية المشتراة الى محافظة مرسى مطروح والتى يتمين عليها تنفيذ التزامها المقابل بأن تنقل ملكية الوحدات السكنية المباعة الى المهتة .

ولا يجوز الحجاج بأن الثمن الذي تم الاتفاق عليه كان بصفة مبدئية لحين عمل الحساب الختامي للوحدات السكنية ، اذ آنه فضلا عن خلو الأوراق من دليل يساند هذا القرل فان الثابت من المكاتبات المتسادلة بين الطرفين أن الثمن الذي تم الاتفاق عليه كان بصفة اجمالية ومقطرعة ونهائية وغير معلق على أي شرط آخر من شأته المفايرة في صعر الوحدات السكنية معا يجعل مطالبة المحافظة بفرق الثمن عاربة من صحيح صندها القانوني حربة بالالتفات عنها .

# لذل ك

انتهت الجمعية العجومية لقسدمى الفتسوى والتشريع الى صحة التعاقد الذى تم بين هيئة كهرباء مصر ومحافظة مرسى مطروح للشراء عدد ٢٠ وحدة سكنية بالثمن المتفق عليه ومقداره ٨٦٧٠٠٠ جنيب ودن آية زيادة في الثمن ٠

ر فتوی رقم ۱۳۴ فی ۱۹۹۲/۸/۱۳ جلسة ۱۹۹۲/۸/۱۳ ملف رقم ۲۳۷۳/۳۷۳ ) ٠

# (771)

## جلســة ٦ من اغسطس س**نة** ١٩٩٦

ضريبة \_ ضرائب ورسوم جعركية \_ اعلا •

وضع المسرع بمقضى فانون الجعارك رقم 17 لسنة 1477 اصلا علما مقضاء خضوع جميع الواردات للفرائب الجعركية وغيرها من الفرائب الالحالية الخررة على الواردات — الاعقاء منها يكون بنص خاص \_ استخلق الفرائب والراسوم لدى ورود البضاعة \_ نفط المشرع بعقضى القانون رقم 177 لسنة 147٠ في شأن الفاز الطبيعي بالهيئة المامة للبترول واحدى شركات القائز الطبيعي - اعقاء الآلات واحدى شركات الفاقع العم للبترول احداد وتوسيل وتسويق القائز الطبيعي - اعقاء الآلات والمحدات والسيارات والهمات وقطع الفيار والمتولات الأخرى اللازمة لتنفيذ عدم المعليات والتي تستوردها الهيئة من الفرائب والرسوم الجعركية المستحقة \_ بشرط الحرار الهيئة المدينة المائة للبترول بأنها مستوردة ولازمة لهذا الفرض سواء تم الاستهاد عن طريق الجهدة القائمة بذلك او أحد مقاولها \_ عادة تنظيم عدا الاعفاء بعثنفي القانون رقم 14

استبان للجمعيسة العموميسة لقسمى الفتوى والتشريم ان المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسينة ١٩٩٢ تنص على ان « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهيرية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ، وتعمل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بعناسية ورود البضاعة او تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها . ولا يجوز الاقراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية واداء الضرائب والرسوم المستحقة مالم ينص على خلاف ذلك في القانون . « وتنص المادة ( ١ ) من القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ في شان الغاز الطبيعي على ان « تتولى الهيئة المصرية العامة للبترول واحدى شركات القطاع العام للبترول امداد وتوصيل وتسويق الغاز الطبيعي للمناطق السكنية والمصانع ومحطات القوى التي يصدر بتحديدها قرار من وزير البترول و وتنص المادة (٧) على انه و مع عدم الاخلال باية اعفاءات ضريبية افضل مقررة في قانون آخر تعفى الجهة القائمة على امداد وتوصيل الغان الطبيعي المشار اليها في المادة الأولى من الضرائب والرسوم الآتية :

 (۱) جمع أنواع الضرائب والرسوم الجمركية ورسوم الانتساج والاستهلاك والدمضة المستحقة على الفازات الطبيعية سواء كانت منتجة معليا أو مستوردة وكذا المستعق منها على المستورد من السلع الرسبطة والاستثمارية الملازمة لتنفيذ اغراضها (٠٠٠ (٥) الضرائب والرسسوم المجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستعقة على الآلات والمعدات والمسيارات والمهمات وقطع الفيار والمنقولات الأخرى اللازمة لتنفيذ عمليات امداد وتوصيل الفاز الطبيعى فيما عدا الإثاث وسيارات الركوب وذلك بناء على اقرار من الهيئة المصرية المسامة للبترول بانها مستوردة ولازمة لهذا الغرض وذلك سواء تم الاستيراد عن طريق الجهة كما تنص المادة (٢) من قانون تنظيم الاعضاءات الجمركية الصادر بالمقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ على أن و تعفى من الضرائب الجمركية و وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها وبشرط المعاينة ما ياتى :

آولا : ما تستورده الجهات المبينة فيما بعدد من الآلات ومعددات وادوات واجهزة فنية ووسائل نقل لازمة لتنفيذ وتشغيل مشروعاتها بما في ذلك قطع الفيار اللازمة ٠٠٠ (٥) الجهات القائمة على ادداد وترصيل الفاز الطبيعي المنصوص عليها في القانون رقام ٢١٧ لمسانة ٩٨٠ (١) الهيئة المصرية العامة للبترول ٠

ومناد ما نقدم أن المشرع في قانون الجمارك رقهم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ وضع اصلا عاما مقتضاه خصوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها الا بنص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة ، وناط المشرع بمقتضى القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ في شان الغاز الطبيعي بالهيئة العامة للبترول واحدى شركات القطاع العام للبترول امداد وترصيل وتسويق الغاز الطبيعى للمضاطق السكنية والمصانع ومحطات القرى التي يصدر بتحديدها قرار من وزير البترول وأعفى المشرع بمرجب القاذرن المشمار اليه الجهة القائمة على امداد وتوصيل الغاز الطبيعي من الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقبة على ما تسبة رده من الآلات والمعسدات والسيارات والمهمات وقطع الغيار والمنقرلات الأخرى اللازمة لتنفيث عمليات امداد وتوصيل الغباز الطبيعي شريطة اقرار الهيئبة المصرية العمامة للبتررل بانها مستوردة ولازمة لهذا الغرض وسواء تم الاستبراد عن طريق الجهة القائمة على توصيل وامداد الغاز الطبيعي أو عن طريق مقاوليها ٠ ثم اعاد المشرع تنظيم هذا الاعفاء بمقتضى القانون

رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية واعفى الجهسات القائمة على امداد وتوصيل الغاز الطبيعي المنصوص عليهسا في القائرن رقم ٢١٧ لسسنة ١٩٨٠ من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها وبشرط المعاينة على ما تستورده من آلات ومعدات وادوات واجهزة فنية ووسائل نقل لازمة لتنفيذ وتشغيل مشروعاتها بما في ذلك قطع الغيسار اللازمة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مشمول البيانات الجمركية محل المنازعة المائلة قد وردت من الخارج برسم الهيئة المصرية العاسة للبترول التى أقرت بلزومها لمتنفيذ عمليات المداد وتوصيل الغاز الطبيعى وررد بعض هذه البيانات في ظل العمل باحكام القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ والبعض الآخر في ظل العمل باحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٠ المئسار اليهما فمن ثم تكون هذه البيانات مشمولة بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة في كل منهما الأمر الذي تضحى معه المطالبة المائلة لا سند لها من القانون متعينة الرفض .

#### 4.....131

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الغترى والتشريع الى رفض مطالبة مصلمة الجمارك الزام الهيئة المعرية العامة للبترول اداء مبلغ ١/٢٥ ٨٢٢٣٢ جنيها ( ثلاثة وثبانون الغا ومائتين وأربعة وثلاوين جنيها وسبعة وستين قرشاً) كفرائب ورسوم جبركية عن سبعة عشر بيانا جبركياً محل المنازعة الماثلة .

ر فتوی رقم ۲۰۱۶ فی ۱۹۹۲/۸/۱۸ جلسة ۱۹۹۲/۸/۱۸ ملف رقم ۲۳/۳/۳۲ ) ٠

# (YYY)

# حلسة ٦ من اغسطس سنة ١٩٩٦

ضربية ... ضرائب ودسوم جعركة ... تقدير قيمة البضاعة والفرائب الجعركية ...
التحصيل والافراج عنها ... عدم جواز معاودة النظر في تقدير قيمة البضاعة عرة الحرى . وضع المسرع بمتنفي قانون الجعارك وقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ اصلا عاما متضاه خضوع جبيع الواددات للصرائب الاجمركية وغيرها من الفرائب الالحاقية القرزة على الواددات ...
الاعفاء لا يكون الا بنص ... استحفاق الفرائب لدى ودود البضاعة ... المسلحة الجعارك ...
سلطة تغيير في تقدير لبهة البضائة للوصول الى النمن العقيق ... المعاينة يعبب النم اخاط المعاركة ... جواز اعادة المعاينة طالما أن البضاعة تحت وقاية الجهارك ...
منى قدرت الفرائب والرسوم الجعركية وجرى تحصيلها والافراج عن البضائع لا يجوز

استيان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريم أن المادة (٥) من الغانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن الجيارك تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية نضرائب الواردات ــ المقورة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ٠٠٠ ، وتنصُّ المادة ( ٢٢ ) على أن « تكون القيمة الواجب الاقرار عنها في حالة البضائع الواردة هي النبن الذي تساويه في تاريخ تسجيل البيان الجمركي المقدم عنها في مكتب الجمرك اذا عرضت للبيع في سوق -منافسة حرة ٠٠٠٠ ، وتنص المادة ( ٢٣ ) على أن • على صاحب البضاعة أن يقدم الفاتورة الأصلية الخاصة بها ٠٠٠ وللصلحة الجمارك الحق في المطالبة بالمستندات والعقود والمكاتبات وغيرها المتعلقة بالصفقة دون أن تتقيد بما ورد فيها أو بالفواتير نفسها ، • كما تنص المادة ( ٤٣ ) على أنه • يجب أن يقدم للجمرك بيان تفصيلي ( شهادة أجراءات ) عن أية بضاعة قبل البد، في اتمام الاجراءات ٠٠٠٠٠ ويجب أن يتضمن هذا البيان جميع المعلومات والابضاحات والعناصر الني تمكن من تطبيق الأنظمة الجمركية واستيفاء الضرائب عند الاقتضاء ٠٠٠٠ ، وتنص المادة ( ٥٠ ) من ذات القانون على أن ، يتولى الجمرك بعد تسجيل البيان معاينة البضاعة والتحقق من نوعها وقيمتها ومنشاصا ومن مطابقتها للبيان والمستندات المتعلقة به . . . ، وتنص المادة ( ٥٣ ) على أن • للجمرك في جميع الأحوال أعادة معاينة البضاعة ما دامت تحت رقابته ، •

ومفاد ما تقدم أن المشرع وضع في قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أصلا عاما مقتضاه خضموع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها الا بنص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة وخول المشرع مصلحة الجمارك رعى بسبيل تقدير قيمة البضاعة المستوردة سلطة تقديرية واسعة بغية الوصول الى النمن الحقيقي الذي تساويه في سوق منافسة في تاريخ تسجيل البيان ـ الجمركي المقدم عنها . والمصلحة وهي تباشر هذه المهمة غير مقيدة بما ورد من بيان بالفواتير التي يقدمها صاحب البضاعة أو بغيرها من مستندات أو عقود ولو قدمت بناء على طلبها . وانما لها أن تعاين البضاعة وتتحقق من نوعها وتدقق في قممتها وتتأكه من منشاها ومدى مطابقة ذلك لما ورد من بيانات بشهادة الافراج الجمركن والمستندات المتعلقة بها · وأوجب القانون أن تتم معاينة البضائع الواردة داخل الدائرة الجمركية . وأجاز أعادة المعاينة ما دامت البضاعةً تحت رقابة مصلحة الجمارك • ومن ثم فاذا قامت المصلحة بممارسة سلطتها التقديرية في معاينة البضاعة ومطابقتها للبيان الجمركي والتحقق من نوعها وقيمتها ومنشاها الى غير ذلك مما يمكنها من تقدير ثمنها وتحديد البند الجبركي الخاضعة له وقيمة الضرائب والرسوم الجبركية المستحقة وتحصيلها والافراج عن البضاعة ، فانها تكون قد استنفدت سلطتها بما لا يجوز لها من بعد معاودة النظر في نقدير قيمتها مرة أخرى بسند من أن المستورد لم يذكر القيمة الحقيقية للبضاعة أو نوعها أو غر ذلك من بانات شهادة الافراج الجبركي طالما كان بمكنة المصلحة بما لها من سلطة تقديرية خولها لها القانون أن تتحقق من صحة البيانات ومطابقتها للمضاعة الداددة .

وبن حيث أن هيئة كهرباه مصر استوردت مضمول البيانين الجمركيني رقص ١٩٣٥ م ١٩٣٥ وقامت مصلحة الجمارك بعماينتهما الإول للبند الجمركي رقم ١٩٢٥ واغمال التنزيل المقرد النبيئة الثاني للبند الجمركي ١٢/٧٦ بغثة ١٠٠٪ واغمال التنزيل المقرد للهيئة وخفض الفئة الجمركية المقردة للبند المسان البيانين واداء الفراقب والرسوم الجمركية المقردة والافراج عن الواددات فمن ثم لا يجوز المصلحة الجمارك مماودة النظر في تقدير الفرائب والرسوم الجمركية بمتالوج الواردات وبيان بأن الهيئة ثم توافيها بكتالوج الواردات وبيان بأن الواددات وبيان بأن للمصلحة الا تفرج عن هذه الواددات الابتدائية الم تنافعات فليس لها أن تعاود النظر من بعد

في تقدير الضرائب والرسوم الجبركية المقررة · الأمر الذي تغدو معه المطالبة المائلة عارية من صحيح سندها متعينة الرفض ·

## لذلسك

انتهت الجبعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض مطالبة مصلحة الجبارك الزام هيئة كهرباء مصر اداء مبلغ ( ١٩٨٥٠٣٥٩ ) خيسيانة وتبانية واربعين الفا وثلاثة وثبانين جنيها وتسمة عشر قرشا ) كفرق ضرائب ورسوم جبركية على مشمول البيانيين الجبركيين رقبى ١٩٣٥ م و ١٩٤٠ م ( ١٩٩٧ )

ر فتوی رقم ۱۹۹۰/۸/۱۸ فی ۱۹۹۲/۸/۱۸ جلسة ۱۹۹۲/۸/۱۸ ملف رقم ۲۲۳۱/۳/۳۲ ) ۰

# ( YYY )

# جلسة ٦ من اغسطس سنة ١٩٩٦

جمعية عمومية ـ نزاع ـ سلفة انتهاء خدمة ـ البات ـ فوائد قانونية ٠

عجز الهيئة اللومية للتامين الاجتماعي عن تقديم الدليل عل صحة ادعائها بسداد المبلغ ال هيئة الارصاد الجوية عن طريق نظام الصرفيات الجماعية واقرارها بتعفر الاستدلال عل الجهة التي تم صداد السلفة اليها ـ اثر ذلك التزامها بسداد المبلغ .

عدم جواز المطالبة باللوائد القانونية بين الجهات الادارية وبضها البض اخذا يعين الاعتبار بصحيح المقضيات التي من اجلها ضرب الصلح عن التهسك بالتقادم بين الجهات الادارية ــ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية انسمى الفتوى والتشريع ان هيئة الارصاد الجوية قامت بصرف المبلغ المذكور للسيد/ محبود صدفي عياد ، واستندت الى احكام قرار وزير النامينات وم ٢١٦ لسنة ١٩٧٧ الذي يقضى بأن نقوم الوحدات الادارية بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة بصرف سلفة في حالة انتهاء الخدمة لأصماب السنان عن الفترة من تاريخ استحقاق الماش حتى الشهر الذي يتم فيه الصرف فعلا والأشهر الثلاثة التالية له وتقوم الهيئة القومية للتأمن الاجتماعي عند مراجعة تقدير الحقوق التامينية بغضم قيمة السلفة من مستحقات اصحاب الشنان ومسدادها للجهة بدادارة .

ومن حيث أن الهيئة القوميه للنامن الاجتماعي قد عجزت عن نقديم الدليل على صحة ادعائها بأنها قامت بسداد المبلغ موضوع النزاع الى هيئة الأرصاد الجوية عن طريق نظام الصرفيات الجماعية ، بل أنها أقرت في ردها على النزاع بأنه يتمذر عليها الاستدلال على الجهة التي تم سداد السلغة الخاصة بالعامل المذكور البها ،

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فأنه يتعين على الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي سداد المبلغ موضوع النزاع الى الهيئة العامة للارصاد الجوية حيث أن ما ذكرته من فقد الدفاتر والسجلات لا ينهض دليلا على عدم التزامها بأداء المبلغ المشار اليه ·

ومن حيث أنه عن الفوائد القانونية عن المبنغ موضوع النزاع فقد جرى افتاء الجمعية السومية على عدم جواز المطالبة بها بين الجهات الادارية بعضها البعض وأنه ينبغى على الجهات الادارية أن تتجرد عن المطالبة بها آخذا بعين الاعتبار صحيح المقتضيات التهى من أجلها ضرب الصفح عن التمسك بالتقادم بين الجهات الادارية -

## لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي ( صندوق العاملين بالقطاع الحكومي أداء مبلع ١٩٩٩،٩٤٣ ج للهيئة العامة للأرصاد الجوية .

ر فتوی رقم ۷۷۶ فی ۱۹۹۳/۱۰/۵ جلسة ۱۹۹۳/۸/۱ ملف رقم ۷۷۲ ۲٤۲۲ ، ۰

# ( YYE )

# جلسة ٦ من اغسطس سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة \_ العلما، خريجو الازهر \_ المقصود بالعبارة \_ مناط الاستفاد، من حكم الاحالة الى المعاش في سن الخامسة والسنتين .

قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ في شان تعديد سن التفاعد للملها، وخريجي الأثرم المسل بالفانوني رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١ ورقم ٥٢ لسنة ١٩٧٣ ــ الطلاف حول طهوم العالم . القانون المذكور جعل عد سن الاحالة الى الماش الى سن الخاصة والسنين بالنسية لخريجي الازهر التريف السابق حصولهم عل تانوية الازهر الوجودون في الخنمة ولت العمل بهذا القانون أو من النحتوا بالماهد الازهرية قبل العمل بالقانون المسار الية ثم توافرت في اشتارة السابق بجلستي ١٩٨٣/٨/٨٠ ، ١٩٨٢/١/٨٠ .

استبان للجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ( 1 ) من القانون رقم 10 لسنة ١٩٧٣ في شأن تحديد سن التقاعد للعلما، وخريجي الأزهر ومن في حكمهم المعدل بالقانونين رقم 20 لسنة ١٩٧٤ ووقع 72 لسنة ١٩٧٣ الذي يقضى بأنه « استثناء من أحكام القوانين المتى تحدد سن الإحالة الى المعاش تنتهي خعمة العاملين المدنين بالجهاز الادولة ووحدات الحكم المحل والهيئات والمؤسسات المحامة والوحدات الاقتصادية النابعة الما والهيئات القضائية والجامعات والمعاهد والموحدات البحوث وغيرها من الجهان ، من العلماء خريجي الأزهر وخريجي دار العلوم من حملة ثانوية الأزهر وحامل العسالمة المؤتمة ولعلمائية على النظام القديم غير المسبوقة ثانية الأزهر ببلوغهم مست

كما استعرضت الجمعية العيومية المادة ( ٢ ) التي تنص على أن د يسرى حكم المادة السابقة على الطوائف المسار اليها فيها اذا كانوا في الخدمة وقت العمل بهذا القانون أو كانوا قد التحقوا بالماهد الإزهرية قبل العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن أعادة تنظيم الإزهر ثم توافرت فيهم الشروط المنصوص عنيها في المادة السابقة بعد تاريخ العمل بهذا القانون ، ،

ولاحظت الجمعية العمومية أنه بالنسبة الى مدى احقية العاصلين على الاجازة العالية من جامعة الازهر في البقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين في ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فقد ثار خلاف في الرأى في شأنه تم استطلاع رأى الجمعية العمومية في خصوصه ، فصدوت فتاوى تباينت الآراء فيها ، ، فضلا عن نظره أمام القضاء وصدرت بشأنه أحكام قضائية عديدة .

ولاحظت الجمعية العمومية أن هناك مشكل في نص المادة ( ١ ) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ يتعلق بمفاد عبارة ( العلما، خريجي الأزهر ) أساسه ما يذهب اليه النظر من أن العالم هو من بيده شهادة العالمية طبقا لأحكام قوانين الأزهر السابقة على القانون رقير ١٠٣ لسينة ١٩٦١ بشياب اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ، وأن القوانين السابقة على القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، كانت تطلق اسم شهادة العالمية على الشهادة التي يحصل عليها المتخرج من كليات الأزهر الماثلة لكليات الحامعات الآخرى ، فلما صندر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن أعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها خص اسم شهادة العالمية بالشهادة المهائلة للدكتوراء ، فلما استخدم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ لفظ. ( العلماء من خريجي الازهر ) انصرف معنى العبارة في أذهان البعض الى أن المقصود بها هو حملة شهادة الدكتوراه ، وظهر بهذا تباين شديد في حكم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ ، اذ يفهم منه طبقا لهذه الوجهة من النظر أن من يستفيد من حكم البقاء بالخدمة حتى سن الخامسة والسيتن هم حملة الدكتوراه من خريجي الأزهر وحملة الليسيانس والبكالوريوس من خريجي كلية دار العلوم وكليات الآداب متى كان هؤلاء جميعًا من حاملي ثانوية الأزهر ، ووجه المفارقة فيما أفضى اليه هذا الفهم ان منوى بين حملة الدكتوراه من الازهر وحملة الليسانس والبكالوريوس من كليات الآداب ودار العلوم ، وأنه جعل مناط الحكم في الحالين هو الحصــول على تانوية الازهر . وإذا جاز الاعتبار بثانوية الأزهر بشـــأن الشهادة التالية لهما وهي الليسانس والبكالوريوس فلا يظهر مسوغ ولا مبرر فعلى يجعل شهادة الثانوية لها هذا التأثير مع شهادة الدكتوراه التي بحصل عليها الدارس بعد الليسانس والماجستير .

وحلا لهذا المشكل يذهب رأى آخر الى أن عبارة ( العلما، من خريجى الازهر ) أنها تصدق أيضا على حملة الشهادة العالية بحسبان أن نلك العبارة تجرى مجرى الفالب في الاستخدام العام ، وأن مناط تطبيق حكم القانون رقم 14 لسنة ١٩٧٣ هو الحصول على ثانوية الازهر وأن أساس هذا القانون أنها يرتكز على أنصاف خريجي جامعة الازهر الذين يقضون في المواحل الدراسية السابقة على التعليم العالى فترة تزيد على

تلك التي يقضيها اقرانهم في جدّه المراحل من التعليم العام وذلك عوضاً لهم عن التأخر في الالتحاق بالوظائف وحفزا للطلاب على الالتحاق بالمراحل المختلفة للتعليم في الازهر الشريف

والحاصل أن المستغيد من حكم الاحالة الى المعاش في الخامسة والستين هم خريجو عدد من الكايات المحددة الازهرية وغير الازهرية متى كانوا جميعا من حبلة الثانوية الازهرية فشرط استفادة هؤلاء الخريجين من حكم مد السن الى الخامسة والستين هو سابقة حملهم لئانوية الازهر وهذا هو الشرط الفارق بين الاستفادة من الحكم وعدم الاستفادة منه ، ومع يوجب التنبيه لى أن ليست الدكتوراه ها يصلح مناطا للحكم ، ومعا يوجب ضرورة الى أن ليست الدكتوراه ها يصلح مناطا للحكم ، ومعا يوجب ضرورة ستبقاء التسوية بين من ينظر في أمر توافر المناط أو عدم توافره في شانهم ، وهم خريجو الازهر ودار العلوم وكليات الآداب .

وإذا كان القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشان اعادة تنظيم الأزهر قد نقل اسم شهادة ( العالمية ) من أن تكون شهادة اتبام الدراسة العالمية بالجامعة الى أن تكون اسما على الشمهادة المعروفة بالدكتوراء ، فأن ذلك لم يكن من شسانه أن ينقل مفهوم ( العالم ) من حامل الليسسانس والمكالوريوس الى حامل اللكتوراء في تطبيق القانون رقم ١٩ لسسنة وبكالوريوس الجامعات الأخرى الأمر الذي لا يظهر أن القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ قصد اليه ، والذي يستبعده النظام التشريعي للدولة كله فيما حرص عليه واكله من المساوأة بن الشمهادات العالمية للجامعة الأزهر والمتهادات العالمية للجامعة الأزهر والمعادات العالمية للجامعات الأخرى والحاصل أنه إذا كان لفظ ( عالمي) ينفق مع المستفاد من الهيكل التشريعي المدى الذي ينفق مع المستفاد من الهيكل التشريعي العام واحكامه ،

واذا كان القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ على ما سبق البيان خاطب خريجى كليات معينة بحكم مد سن الماش الى الخامسة والسنتين ، وجعل مناط استفادتهم من هذا الحكم حصولهم على نانوية الازهر بعسبان أنها الشهادة السابقة على شهادة التخرج ، فليس يجوز في منطق القانون ذاته أن تكون شهادة النانوية هي ذاتها مناط تطبيق حكم لا يخضع له الاحملة الدكتوراه ، وخاصة أن الدكتوراه شهادة ليس للحصول عليها عدد سنوات محدد مقرر سلفا بمنهج سنة بسنة كشأن شهادات التخرج فلا يرد وجه المقارنة بينها وبين غيرها على أساس سنوات الاعداد لها أنها أورد القانون

حدا أدني وحدا أقصى لسنوات إعدادها بغير تعيين سنوات منهجية محددة ومن ثم فان القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ يفيد نصه مد سن الاحالة الى المساش الى سن الخامسة والستين بالنسبة لخريجي الأزهر الشريف السابق حصولهم على ثانوية الأزهر الموجودون في الخدمة وقت الممل يهذا القانون أو من التحقوا بالماهد الأزهرية قبل المعل بالقانون رقم ١٩٦٧ ثم توافرت عي شأنهم الشروط المنصوص عليها في المادة (١) من العجل بالقانون ٠

وبتطبيق ما تقدم على المروضة حالاتهم ، واذ ثبت حصدولهم على الاجازة العالية من كلية الشريصة بالازهر الشريف المسبوقة بالشانوية الازهرية ، فمن ثم فانهم يفيدون من حكم الاستثناء المسار اليه بالمادة (١) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانونين رقمى ٤٥ لسنة ١٩٧٤ .

والجيمية الميومية وهي تستظهر وجه الرأى السابق شرحه وترجحه السيعيد افتاءها الصادر بجلستيها المنعقدتين بتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ و ١٩ من نوفيبر سنة ١٩٩٦ في هذا الشان ، وتعدل عن افتاءها الصادر يجلسني ٧ من مارس سنة ١٩٩٨ و ١٨٥ من اكتوبر سنة ١٩٩٢ و

#### لالـــك

انتهت الجمعية المبومية لقسمي الفتوى والتشريع الى احقية المعروضة حالاتهم في البقاء في الخدسة حتى بلوغهم سن الخامسة والستين · ( فتوى رقم ٧٩٠ في ١٩٩٥/١٠/١ جلسة ١٩٩٦/٨/١ ملك رقم ١٩٧٤/٤/١١ ) ·

# ( 440 )

## جلسة ٦ من اعسطس سنة ١٩٩٦

ضرائب ورسوم \_ ضريبة الطارات المبنية \_ رسم النظافة \_ مناط فرضه \_ هذا: الرسم رهن بعدى خضوع العقار للضريبة على العقارات المبنية ·

قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٨ يشان النقافة المحاه ... قانون الخصرية على المطلارات المبنية ـ الخات ( ٢١ ) منه تقضي باعظه المطارات المسلوكة للبولة من الخصريبة .. مناف الاعطه للملارات المسلوكة للدولة هو تقصيصها للمنظمة المحامة ابا كانت الجمية التي تسلكها ... تطبق :

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة النائية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٨ بشسأن النظافة العامة تنص على انه مجوز للمجالس المحليه فرض رسم أجبارى يؤديه شسساغلو العقارات المبنية بها لا يجاوز ٢٪ من القيمة الايجارية وتخصص حصيلة هذا الرسم نشانة العامة وينشأ في كل مجلس محلي بغرض قيمة هذا الرسم صندون للنظافة تودع فيه حصيلة المبالغ المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الناسعة وكذلك الاعتبادات التي تدرج في ميزانية المجالس للصرف منها على اعتبال النظافة ٠٠

وانتظهرت الجمعية العيومية بما تقدم أن المشرع ناط بالمجالس المخلية فرض رسم اجبارى يؤديه شاغار العقارات المبنية بنسبة لا تجاوز ٢٪ من القيمة الايجارية تخصص حصيلته لشئون النظافة العامة ، وينشأ لذلك صندوق في كل مجلس محلي تودع فيه حصيلة هذا الرسم وغيره من الموارد المشار اليها بالمادة المذكورة .

واستعرضت الجمعية العبومية سابق افتائها الصادر في شأن فرض رسم النظافية القرر بالقيانون سالف الذكر وذلك بجلسستها في رسم النظافية القرر بالقيانون سالف الذكر وذلك بجلسستها في ١٩٩٥/١١/٢٠ ( منف رقم ١٩٩٤/٤/١٣ ) وجلسستها المنفقية في ١٩٩٤/٤/٣٧ ( منف رقم رقم ٤٨٧/٣/٣٧ ) واخيرا جلستها المنعقدة في ١٩٩٦/٧/١٣ ( منف رفم ٣١٥/٣/٣٧ ) فتين أن الافتاء قد تواتر على أن مناط فرض هذا الرسم وهو وجود عقارات حددت قيمتها الإيجارية وفقا لأحكام القانون الخاص بالشعرائي على انعقارات المبنية في الجهات التي تسرى عليها تلك الضريبة بالشعرائية على العيات التي تسرى عليها تلك الضريبة

وأن فرض هذا الرسم رهين بعدى خضوع العقار للضريبة على العقارات. المبنية المقررة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ·

ولاحظت الجيمية الصومية أن المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العفارات المبنية تنص على أن • يعفى من أدا• الضريبة :

# (أ) العقارات المبلوكة للدولة ٠٠٠٠ .

وطبقا لما تقدم فان مناط اعفاء المقارات المبلوكة للدولة وفقا لهدا النص أيا كانت الجهة التي تملكه هو تخصيصه للمنفعة العامة •

ولما كان المشرع اعفى العفارات المملوكة للعولة من ادا، الضريبة المفروضة طبقا للقانون رقم ٥٦ نسنة ١٩٥٤ ومن ثم فانها تعفى نبعا من الخضوع لرسم النظافة المقرر وفعا لإحكام الفانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن النظافة العامة -

واذا كانت الهيئات العامة تدخل في مفهوم الحكومة بمعناها الواسع ومن ثم فان العقارات المبلوكة لها تتمتع بالاعفاء الوارد بالمادة سسابق الاشارة المها ٠

فمن ثم تفدو مطالبة الوحدة المحلية لمدينة قها هيئة كهرباء مصر أداء رسم النظافة في الحالة المائنة على غير سند من القانون الأمر الذي بتمن معه رفضها .

#### لذلسك

انتهت الجمعية العيومية نقسمى الفتوى والتشريع الى رفض الطالبة المقدمة من الوحدة المحلية لمدينة قها بالزام هيئة كهرباء مصر اداء رسم النظافة في الحالة الماثلة .

( فتوی رقم ۸۱۵ فی ۱۹۹۲/۱۰/۱۲ جلسة ۱۹۹۲/۸/۱ ملف رقم ۸۲/۲/۳۲ ) ۰

# (777)

## جلسة ٦ من أغسطس سنة ١٩٩٦

عقد اداري \_ تنفيذه \_ الالتزام بالتسليم \_ تبعه الهلاك تنتقل بالتسليم \_ تطبيق -

تبين للجمعية العمومية القسمي الفتوى والتشريع أن المادة ٢٠٧ من القانون المدنى تنص على أنه « ١ ـ اذا التزم المدين أن ينقل حقا عينيا أو أن يقوم بعمل وتضمن التزامه أن يسلم شيئا ولم يقم بتسليمه بعه ان اعذر فأن مسلاك الشيء يكون عليه ولو كان الهسلاك قبل الاعذار على الدائن ، •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما يقضى بأن تبعه الهلاك تنقل بتسليم الشي، سواء كان هذا التسليم بقلا لحق عيني أو تأسيسا على عقد مقاولة فاذا لم يجر التسليم بقيت تبعة حلاك الشي، موضوع التعاقد على مسدولية الملتزم بالتسليم .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على وقائع النزاع ومن حيث ان جهاز الخدمة الوطنية للقوات المسلحة قد دفع مسئوليته عن هسلاك المدات موضوع النزاع بأنه تم التسليم النهائي للأعمال موضوع التعاقد مع الهيئة القومية للاتصالات في ١٩٨٢/١٠/١ وان الواقعة التي حدثت اثناما التلفيات قد حدثت وفقا للمحضر المحرر عنها في ١٩٨٤/١/٣٣ أي بعد تمام التسليم ومن ثم فان تبعة الهلاك تكون قد انتقلت للهيئة تاريخ التسليم النهائي .

ومن حيث أن الهيئة القومية للاتصالات قد عجزت عن دفع مسئوليتها عن تبعة الهلاك وذلك بتقديم ما يغيد أن التسليم النهائي للعقد تم في تاريخ آخر غير ما ذكره جهاز الخدمة الوطنية الأمر الذي يضحى معه طلبها حريا بالرفض .

#### لالسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة المقدمة من الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسسلكية بالزام جهاز الخدمة الوطنية للقوات المسلحة أداء مبلغ ٣٦ره١٧١٦٤ جنيه ٠

د قتوی رقم ۸۱۷ فی ۱۹۹۳/۱۰/۱۳ جلسة ۱۹۹۳/۸/۱ ملف رقم ۲۱۹۳/۳۲ ) .

## (YYY)

## جلسة ٧ من أغسطس سنة ١٩٩٦

ضرائب ورســـوم جعركية \_ اتفــاق التعاون اللغني بين حكومتي عصر واليابان مي ١٩٨٣/٦/١١ الموافق عليه بقرار رئيس الجعهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٨٣ ·

قانون الجمادك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ـ الأصل خضوع جميع الواردات للفرانب الجمادة وغيرة وغيرة وغيرة المستثناء ويود نسي المجتد على الإنقاق القرائب الإضافية الاقرى الخارة على الواردات ـ الاستثناء ويود نسي بالانفاق وضع اسمى التعاون الغني بين البلدين ومن بينها اعلاء المدات والالات والواد التي تؤود بها حكومة اليابان جمهورية عمر العربية من الفرائب والرسسوم الجركية \_ تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع الني تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقرره ، وذلك الا ما يستثني بنص خاص ٠٠٠ وتحصل الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها ولا يجوز الافراج عن أية بضاعه قبل اتسام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم ما لم ينص على خلاف ذلك فني القانون • كما تبين للحمعية العبومية أن المادة (١) من اتفاق التعاون الفني بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٨٣/٦/١٥ والموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن • تجتهد الحكومتان في تنمية التعاون الفني بين البلدين ، وتنص المادة ( ٢ ) على أن و تقوم الحكومتان بعبل ترتيبات منفصلة بمقتضى هذا الاتفاق بصبغة مكتوبة لتنفيذ البرامج الخاصة بالتعاون الفنى ويتم الاتفاق عليها بين الحكومتين ، • وتنص المادة ( ٣ ) على أن • تقوم حكومة اليابان بمقتضى القوانين واللوائح السارية في اليابان وبناء على الترتيبات المشار اليها في المادة الثانية من هذا الاتفاق بالتعاون الفني في المجالات التالية على نفقتها ٠٠٠ ، ( د ) تزويد حكومة جمهورية مصر العربية بالمعات والآلات والمواد ٠٠٠ ، كما تنص المادة ( ٧ ) من ذات الاتفاق على أنه و ١ \_ في حالة تزويد حسكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية بالمعدات والآلات والمواد تصبح ملكا لخكومة جمهورية مصر العربية ٠٠٠

٢ \_ تقوم حكومة جمهورية مصر العربية باعفاء المعدات والآلات والمواد
 المشار اليها في الفقرة ( ١ ) عالية من الرسوم القنصلية والرسوم الجمركية
 والضرائب المحلية وغيرها من الالتزامات ذات الطبيعة المشابهة ٠٠٠ ٠٠

واستظهرت الجمعية المعوميه مما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما مى قانون الجمارك يقضى بخضرع جميع الواردات للضرائب الجعركية وغيرها من الفرائب الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفائها . وأن اتفاق التعاون المغنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان الموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠٠ نسنة ١٩٨٣ وضع اسسا عامة للتعاون الفنى بين البلدين ومن بينها اعلام المعادر والمواد التي تزود بها حكومة اليابان حكومة جمهورية مصر العربية ، من الضرائب والرسوم الجعركية ،

ومن حيث أن قرار رئيس الجيهورية رقم 20 لسنة 1992 بالمرافقة على الغطاب المتبادل بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٨ بين حكومتي جمهورية مصر المربية واليابان بشان منحة قيمنها ١٩٨٩ بين حكومتي جمهورية مصر سفيد المربية واليابان بشان منحة قيمنها ١٩٨٩ مياه الشرب والصرف الصحي بالمنيب بعدينة المجيزة ، وهو اتفاق مبرم بين حكومتي المعرف الصحي اجراءانه المستوفي المجلوبية ، فمن تم يكون من تلك التربيات المنفسلة لننف البرامج الخاصة بالنعاون الفني بين الحكومتين ويستطل تبعا بالاعفاء من الشراب والرسوم الجعركية المفرزة في اتفاق التعاون الفني بينهما الموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٨٣ ودون المحاجة بان الخطاب المنبادل بداريخ ١٩٩٨/١١/١٨ المشار اليه قد ورد خدارا مما يفيد الخطاب المنبزة من الفراث والمرام المبرورة من المراث والمرام المبرورة من المراث والرسوم الجبركية المقررة ، اذ أن النص على ذلك في الخطاب لا يخرج عن كونه نصا احتياطيا يؤكد الاعفاء وعمم النص عليه لا ينفي اعفاؤها المقررة بموجب اتفاق النعاون المنبي المنبر والمدان المناس عليه لا ينفي اعفاؤها المشار الده .

#### لذلسك

انهت الجيعية العيومية لقسمى المفتوى والتشريع ألى اعفاء المعادت والمستلزمات الوازدة لشروع - بناء الشرب والصرف الصبحى لمنطقة المنيب بالجيزة من الضرائب والرسوم الجيركية •

ر وتوی رقم ۹۹۸ فی ۱۹۹۲/۸/۸ جلسة ۱۹۹۲/۸/۷ ملف رقم ۳۰/۲/۳۷ <sup>۳۵</sup>

## (TYA)

## عِلسة ٧ من اغسطس سنة ١٩٩٦

رسوم ... رسم مساعدة الطلاب ... عدم أحقية بنك ناصر الاجتماعي في التضاء الرسم واحقية صناديق التكافل الاجتماعي بالجامعات والمعاهد في الفتضاء هذا الرسم ،

فانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٨ في شان الرسم المدكور .. فانون تنظيم الجامعات ولالعت التنظيلية .. القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بانشاء بنك ناصر الاجتماعي كهيئة عامة .

التطور الشريعي لهمندوق مساعدة الطلاب ـ انشاء صناديق التكافل الاجتماعي ـ ولاية بعصيل الرسم انتقلت الى هذه المسئاديق ـ عدم احقية بنك ناصر الاجتماعي في التضائها ـ ابر ذلك ـ تطبيق •

استعرضت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع فتوادا الصادرة بجلسة ١٩٨٤/١/٤ ( ملف رقم ٢٤١/٢/٣٧ ) فيما انتهت اليه من عدم أحقية بنك ناصر الاجتماعي في اقتضاء الرسم المنصوص عليه بالقانون رقم ٥٦ لسينة ١٩٦٨ من احقيسة صييناديق التيكافل الاحتماعي بالجامعات والمعاهد المختلفة في اقتضيباء هذا الرسم تنفيذا لتانون ننظيم الجامعات ولائحته التنفيذية المعدلة بالقرار رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٧٩ وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذه اللائمة وذلك تاسيسا على أن البين من التطور التشريعي لصندوق مساعدة الطللاب أنسه أنشيء بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٨ ثم الغي بالقسانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بانشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعي الذي حل محل الصندرق في حقوقه والتزاماته ومن بينها اقتضاء الرسم الإضافي الذي تحصله الكليات والمساهد من الطلاب ، ثم صدر قانسون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسمنة ١٩٧٢ وناط باللائحة التنفيذية تحديد الرسوم التي يؤديها الطلاب ، وصدرت تلك اللائحة بدرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسسنة ١٩٧٥ والمعدلة بالقرار رقم ٢٦٥ لمسينة ١٩٧٩ وعلى موجب من هذا التعديل انشئت صناديق للتكافل الاجتماعي يكون من مواردها رسوء صندوق مساعدة الطلاب التي يؤديها طلاب الكلية أو المعهد ، فأضحت ولاية تحصيل هذه الرسوم والصرف منها على الأغراض الاجتماعية للطلبة معقودة للجامعات والمعاهد المغتلفة ولسم يعبد لبنبك ناصر الاجتماعي أصل حق في اقتضائها •

وتبين للجمعية العمرمية مما تقسم انه لما كانت المصاهد الفنيسه التابعة لوزارة التعليم العسالى سفى النزاع المائل سسسد ادت بطريق الخطا الرسوم المحسلة من الطلاب الصالح صندوق مساعدة الطلاب الى بنك ناصر الاجتماعي بالمخالفة لاحكسام اللائحة التنفيذية لقانسون تنظيم الجمهورية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧١ والنه لا يصوغ اهدار حسكم اللائحة في هذا السياق وانها يتمين احترامه والنقيد به فقد تعين ومن ثم على البنك رد هذه المسالة الى الوزارة والتى يفتقر الاحتفاظ بها الى صحيح سنده فانونا

ومن حيث أنه عن المبالغ التي يتعين ردها رفقا لما هو ثابت بسجلات البنك ذاته ولم تقم وزارة التعليم العسالي الدليل على عدم صحة ما ورد بها من بيانات في كالآتي : المهد الفني التجاري بتويسنا ببلغ ٥/٢٦٧ جنيه ، والمهد الفني الصناعي بالصحافة مبلغ ٥/٥٦٥ جنيه المهد الفني الصناعي لفخل ونسيج الصرف بامبابة ١٠٠٣ جنيه ، المهد الفني الصناعي للتليفزيون بدار السلام مبلغ ٥/٢٠٧٠ جنيه ، المهد الفني التجاري بالروضة مبلغ ١٩٤٤٠ جنيه ، المهد الفني التجاري بالموضة مبلغ ١٩٤٤٠ جنيه ، المهد الفني التجاري بالموضة مبلغ ٥/٢٠٦٠ جنيه المهد الفني التجاري بشميرا مبلغ ٥/١٧٠ جنيه فيكون مجموع المبلغ الذي يلتزم البنك برده هر ٥/١٦٦٢ حمنيه فيكون مجموع المبلغ الذي يلتزم البنك برده هر ٥/١٦٦٢

#### لالسله

انتهت الجمعيسة العموميسة لقسسمى الفتسوى والتثريع الى الزام بنك ناصر الاجتماعي برد مبلغ مقداره ٥٨ر٢٨٦٤ جنيسه قيمسة وسوم مساعدة الطلاب الى وزارة التعليم العسالى ٠

ر فتوی رقم ۲۰۳ فی ۱۹۹۲/۸/۸ جلسة ۱۹۹۲/۸/۷ ملف رقم ۲۰۳۰/۲/۳۲ ) ۰

# (TT9)

# جلسة ٧ من اغسطس سنة ١٩٩٦

ضرائب ورسوم جمركة \_ اتفاقية علمقة بقانون \_ اعظا. من الفرائب والرسسوم العمركية \_ افراج مؤلف :

قانون انجمارك رقم ٦٦ لسنة ٦٩٦٢ ـ المادتين ٥ ، ١٠١ منه ـ الأصل خضوع الوادات للفرانب الجمركية وغيرها من الفرائب الاضائية الأخرى ما لم يرد نص بالاعظاء ـ جواذ الافراء المؤفرة دون تحصيل الفرائب والرسوم طبقا للشروط والأوضاع التي يعدها وزير المؤانه ـ انفاقيات الترخيص للبحث عن البتروك الملحقة بالقوانين ١٥ لسنة ١٩٧٦ . ٩ لسنة ١٩٠٨ . ٩ لسنة ١٩٨٨ تجرز للشركات الطائمة بالعمليات والماديث والمقاولين من الباعل الذين يعومون بتنفيذ العمليات باستيراد الآلات والمعدات والسيادات والمواد والاسادات والسلح الاستهلالية والمواد الفقائية والمسلكات المثولة من الفخارج مع اعفاقهم بن الاسياء الوارسوم الجمركية المؤرد عليها سريطة تقديم الحواد من ممثل مسئول بالهيئة بان لاسياء الوارد من الفخارج مقصود استعمالها على المراطن تنظيلة العمليات الجهارية بمقتضي الاستعاد المعاليات الجهارية بمقتضي .

استبان للجمعيسة العموميسة لقسمى الفتوى والتشريم ان المادة ( ٥ ) من قسانون الجمارك رقسم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على ان « تخضع البضائع التي تدخل اراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجعركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ٠٠ وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة او تصديرها وفقيا للقوانين والقرارات المنظمة لمها • ولا يجوز الافسراج عن أيسة بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية واداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون ، وتنص المادة (١٠١) من القيانون ذاته على أنه ، يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة ، وتبين للحمعية العمومية أن المادة (١٢ أ ) من الاتفاقية المحقدة بكل من القوانين أرقام ١٥ لسنة ١٩٧٦ ، ٩٩ لسينة ١٩٨٠ ، ٩ لسينة ١٩٨١ في شان الترخيص لوزير البترول في التعاقد مع الهيئة المصربة العامة للبترول وبعض الشركات للبحث عن البترول واستغلاله تنص على أن • يسمح للهيئة وللمقاول وللشركة القائمة بالعمليات ولمقاوليهم والمقاولين من البآطن الذين يقومون بتنفيذ العمليات موضوع هذه الاتفاقية بالاستيراد من الخارج ويعفون من الرسوم الجمركية الخاصة باستيراد

الآلات والمصدات والسيارات والمواد والابدادات والسلع الاستهلاكية والمطكات المنتولة بعد تقديم اقرار من ممثل مسئول للهيئة بأن هذه الاشياء مقصور استعمالها على أغراض تنفيذ العمليات الجارية بمقتضى هذه الانعاقية » .

واستظهرت الجمعية العمرمية من تلك النصوص أن المشرع غي قانون الجمسارك قيد وضبح أصسلا عاما يقفى بخضوع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها حين الضرائب الإضافية الأخسرى المقررة ما لم يرد نص خاص باعفائها وتحصل هذه الضرائب عند ورود المنطاعة واستثناء من ذلك أجاز المشرع الافراج مؤقتا عن البخانع دن تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والاوضاع التي يعددها وزير الفرائة ، وأن المشرع في التوانين ارتسام ١٥ السسنة ١٩٧٦ ، و ١٩ المسنة ١٩٨١ ، المناز يقومن بنفيذ المعليات القائسة بالمعليات والمقاوليم والمقاولين من الباطن الذين يقومن بنفيذ العلميات المستيراد الآلات والمحدات والسيارات والمحدات والسيارات والمحدات والسيام من المغان الذي يقومن عامقانهم من المستيرة والمواد المغذائية والمعلمات القاردة من الخارج مع اعفائهم من المضرائب والرسورة الجمركية المقررة عليها الخارج مع اعفائهم من مسحدان بالهيئة عان الأشياء الواردة من الخارج مقصسور استمعالها على اغراض تنفيذ العمليات الجارية بمقتضى الاتفاقية الملحقة بكل قانون من تلك القوانين .

ومتن كان الثابت على ما تقدم أن مشمول البيانات الجموكية أزاد بدره من من البيانات الجموكية أزاد بدرهم للخسارج الخالف وأن مشمول البيانات ارقام ٥٩٠ ، ١٧١٨ ، ١٨٠٣ قد تم اعادة تجديد مشمولهم وهو ما القرت به مصلحة الجمارك بمرجب حكابيها رقمي ٥٢٠٥ ، بتاريخ ١٩٩٤/٧/١٢ ، ١٩٩٤ ،

ومن حيث انه عن مشعول البيانين الجعركيين رقعي ٧٥٠ - ٧٥٤ فالحالت من الأوراق أنه تم اعادة تصدير مسلسهولها للخارج بعوجب الاقرار الجعركي عن البضائع المسترة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٥ الصيادر من شركة بترول خليج السويس والمعتمد من الهيشة المصريسة المسامة للبترول .

ومن حيث انه عن مشمول البيان الجمركي رقم ٥٨٤٦ وهو عبارة عن سيارة شيغروليه بيك اب ومهمات ومعدات حفر آبار ، ومشمول البيان رقم ٥٦١٨ وهو عبارة عن ورشة عائمة وأن استيرادها كسان بقصد تنفيذ العبليات الجارية بشأن البحث عن البترول واستغلاله وتم الافراج عنها بضمان الهيئة المصرية العسامة للبترول ومن ثم تمفق في هذا الشأن مناط الاعفاء من الضرائب والرسوم البعركية ويضمى مشمول البيانين أنفى الذكر متعتما بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية الامر الذي تفدو مصمه المطالبسة المائلة عاريسة من صحيح مستدما قانونا حرية بالرفض

### لذلسك

انتهت الجمعيــة العموميـة الخســمى الفتــوى والتثريع انى وفض مطالبـة مصلحة الجمارك بالزام الهيئة المصرية العـامة للبترين باداء مبلغ مقداره ·

« فتوی رقم ۲۱۲ فی ۱۹۹۲/۸/۱۰ جلسة ۱۹۹۳/۸/۷ ملف رقم ۲۳۰۸/۲/۳۲ ) ·

# (477)

## جلسة ٧ من اغسطس سنة ١٩٩٦

البات ـ. عب، الالبات يقع على الدائن •

قانون الالبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٨ ... عب. الالبات على الدائن اخفاق الدائن في البات مطالبته ... اثر ذلك ... تطبيق -

تبین للجمعیدة العمومیدة لقسیمی الفتسوی والتثریع ن قانون الاثبات فی المواد المدنیة والتجساریة الصادر بالقانون رقس ۲۰ لسنة ۱۹۲۸ ینمی فی المادة (۱) ان علی « الدائن اثبات الالتزام وعلی المدین اثبات التخلص منه ، ۰

واستظهرت الجمعية العمومية من النص المتقدم أنه على الدائن اثبات الالتزام وعلى المدين اثبات التخلص منه وهو تطبيق لاصل جوهرى مناه أن بدعى الحق عليه أثبات وجوده لصالحه قبل من يبدى الزاهم بمقتضاه ، فاذا أقام المدعى الدليل الكافى على ذلك كان على المدعى عليه أن يقيم الدليل الداهض لادلة المدعى النافى لدعواه .

ومن حيث أن الثابت من الأرراق أن البنك المركزى المصرى قام بخصم المبلغ محل النزاع من حساب منطقة كهرباء القاهرة على أساس أنه رصيد قديم منذ عام ١٩٦٤ مادم أدارة الكهرباء والغاز ، ودون أن يقدم سندا لهذا الدين رغم استحثاثه من قبل ادارة الفتوى متذرعا بأنه جارى الكشف عن حساب الادارة المذكورة وأنه سيتم الموافاه في حينه .

واذ كان النابت من الأوراق أنه لبس ثبة مطالبات في تسان المبلغ من قبل البنك قبل أجراء القصم في ١٩٩٢/٣/٤ على الرغم من مضى أكثر من ثلاثين عاما على وجود هذا الزصيد في حسساب ادارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة ، رلم تكن هناك أية اشسارة اليب في المراجعسات والمصادتات السنوية لحساب الهيئة لدى البنك ، وحلول المؤسسات الثلاث المشار اليها محل الادارة المذكررة ثم ادماجها هي مؤسسة واحدة هي المؤسسة المصربة العامة للكهرباء عام ١٩٦٤ ثم حلول الهيئة محل المؤسسة الأخيرة عسام ١٩٧٦ ، ودون صندور اسة مطالبات لأى من هذه الجهات .

واذ كان ما تقدم ولم يقم البنك المركسزي المصري الدليسل على استحقاق هذا المبلغ قبل الهيئة ولم يقم باثبات اصل هذا الدين ، فان قيامه بالخصم من حساب منطقة كهرباء مصر المبلغ محل النزاع يضدو فاقدا لمسنده ، متعينا والحسال كذلك الزامه برد المبلغ الى الهيشسة .

ولا حاجة في هذا الصدد بما اشار اليه البنك من أن فتع او الغاء الحسابات للجهات الحكومية بتم ببواغتة الادارة المركزيسة لحسسابات للحكومة وانها وانقت على ما تم في النزاع المائل بحسبان أن الموافقة على فتع أو الغاء الحسساب لا علاقة لها بانبسات الحقون فيما بين البهات الادارية بعضها البعض التي رَبقي محكومة بالقواعد العسامة في الإثنات الدارية بعضها البعض التي رَبقي محكومة بالقواعد العسامة في

### 

انتهت الجمعيــة العموميـة لقســمى الفتــرى والتثريع الى الزام البنك المركزى المصرى بود مبلغ ١٠ ر١٩١١٢٧ المخصــوم من حساب منطقة كهاداء القاهرة في الزاع المائل ٠

ر فتوی رقم ۲۱۹ فی ۱۹۹۳/۸/۱۱ جلسة ۱۹۹۳/۸/۷ ملف رقم ۳۴۲۳/۲/۳۳ ) -

# (771)

#### جلسـة. ٧ من اغسطس سنة ١٩٩٦

منافسات ومزايدات \_ مفاوضة ساحب العظاء الأفل \_ الهدف منها والرها في العديد الليمة الطبقية للمطاء للوفوف على العطاء الأفل سعرا \_ التعفظات ذات الليمة المالية تضاف فستها ال. العطاء .

فانون تنظيم المنافسات والمزايدات الصادر بالقانون دفع ١ لسنة ١٩٨٣ ـ المواد ٢ . ١٦ . ١٨ منه ـ كيلية المفاصلة والمعاونة بين المنافسين لتبين صاحب السلاء الأقل على اسام موضوع ـ الإساس القبية الرقية للمطاءات الاختت من اى تحفظات او اشتراطات يستوجب اضافة القبية المالية لها قبل المقافزة حفظات او اشتراطات يستوجب اضافة القبية المالية لها قبل المقافزة حفظ عدى في تراسة الدروط ـ تطبيق .

تبين للجمعيسة العموميسة لقسيمى الفتسوى والتثريع ان قانون تنظيم المناقصات والزايدات السادر بالقسانون رقم (٩) لسينة المحلف في المادة (٢) على أن « تخضع المناقصة العسامة لمبادى العلانية والساراة وحرية المنافسة ٠٠٠ ، وينص في المادة (١٦) على أن « لا يجبوز بعد فتح المظاريف الدخول في مفاوضات مع احدد مقدمي العطاءات في شأن تعديل عطائه ، ومع ذلك يجوز للجنة البت مفاوضة مقدم العطاء الأقل المقترن بتحفظ أن تحفظات للنزول عن كل تحفظاته أو بعضها بما يجعل عطاءه متفقا مع شروط المناقصة بقسدر الامكان ، كما يجوز للجنة مفاوضة صاحب العطاء الأقل غير المقترن بتحفظات للنزول بسعره الى مستوى اسعار السرق .

وتجرى المفارضة فى الحالتين المشار البهما بقرار من السلطة المختصة ، وينص فى المادة (١٨) على أن ، يجب ارساء المناقصة على صاحب العطاء الأفضل شروطا ؛ الآكل سعرا ، \*

واستظهرت الجمعية العمومية من النصوص المتقدمة وعلى ما جرى عليه امتاؤها بجلسة ٢٦٠/١/٥٤ ملك رقم ( ٢٦٠/١/٥٤ ) والسدى تايد بافتاءها في جلسسة ١٩٨٧/٢/٢٨ ان من الاسس التي يقرم عليها تعاقد الادارة عن طريق اسلوب المناقصات أن يخضسع هدا التصاقد الاعتبارات تتعلق بمصلحة المرفق المائية التي تتعتل في ارسماء المناقصة على صاحب العطاء الاقضل شروطا والاقل سمعرا ، وأن المشرع لذلك الجنة البت سبعد فتم المظاء الاتباريف سفاوضة صاحب العطاء الاتبارات

أذا كان مقترنا يتحفظ او تحفظات للنزول عن كل تحفظاته او بعسها بما يجعب عطاءه متفقا مع شروط المناقصة بقيدر الاميلان ، وادا كان صاحب العطاء الاقل لمه هده الأهمية لدلسك يتعين ان تجسري الماضيلة: والمقارنة بين المتناقصين لتعيينه على أسساس موضسوعي بما يمعق المساراة بين المتناقصين للوصول الى صاحب اقل العطاءات ... وترتيب اولويته بين العطاءات تبعسا لذلك وقد يكون هذا الاساس هو القيمة الرقمية لبنبود العطاءات حينما تخان جميع العطاءات من اى تحفظات أو اشتراطات يمكن تقييمها ماليا ، بيد أن هذا الأساس لا يكفى وحده في حالة وجود تحفظات أو اشتراطات مالية مقترنة بكل - العطاءات أو ببعضها دون البعض الآخر ، ففي هذه الحالة لا يكتفى بالقيمة الرقمية للعطاء لتصديد اولويته المقيقية وما يترتب عليها من أثار ، بل يتعين اضافة قيمة التحفظات والشروط الخاصة التي يمكن تقييمها ماليا او ذات الأثر المالي الي قدمة العطاء الرقومة للرصيول الي القدمية الحقيقية والفعلية للعطاء مما يؤدي في النهاية الى تحديد صاحب العطاء الأقل سعرا والذي أجاز المشرع مفاوضته للنزول عن كل أو بعض تحفظاته وهي مرحلة تاليسة لتحديد اولوية العطاءات للوصول الي صحاحب اقل العطاءات سعرا وافضلها شروطا ، وأن مؤدى ما سبق أعلاء المساواه بين المتناقصين والمفاضلة بينهم على اسس مرضوعية فلا تكون الأولوبة التي يجرى ترتيب العطاءات على اساسها محض أولوية خادعة تستند الى قدمة لا تعدر عن حقيقة الحقوق المالية الطلوبة للتعاقد ، وانمسا بيتغي كل متناقص من ورائها أن يظفر بمزية التفاوض مع جهـة الادارة ماعتماره صاحب العطاء الأقل سعراً من حيث القيمة الرقميسة ثم ينزل بعد ذلك عن تحفظاته ذات القيمة المالية أثناء التفاوض أو يتمسسك بها تبعدًا لما يتكشف له من موقف بقيدة المناقصين ، وأنه يتعين لما تقدم الاعتداد بالتحفظات والشروط الخاصة بالعطاءات والتي يمكن تقييمها مالياً في مجال المقارنة بذبه تحديد صاحب العطاء الأقل ·

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه ولئن كانت كراسة الشريط والمواصفات للعملية المطروحة قد تضمنت - على سبيل الخطا المادى - النص على توريد مصب خرسانة بالقائمة (٢) صفحة (٩) بند رقسم (٩) على أن تكون بسمك ١٠ مم على حين تضمنت الرسرمات التنفيذية أن يكون التنفيذ بمدمك ١٠ سم ، وهذا الخطا المادى هو من قبيل الخطا البواح الذى بسمل على كانة المستغلين بالنشساط معرفتسه ، وأذ ثبت البواح الذى بسمل على كانة المستغلين بالنشساط معرفتسه ، وأذ ثبت من الأوراق أن كل متناقص حدد سعره على أساس من هذا الفسهم

لطبيعـة العملية ، وبناء على ذلك تحفظ من تحفظ ، رسكت عن التخفظ من شباء ذلك .

واذ كان التحفظ المشار اليه قيمة مالية من خلال التنسيب بين ما ورد في منطوق البند في الكراسة وبين ما ورد في الرسومات التنفيذية فقد قامت لحنة البت باضافة القيمة انالية للتحفظ الى القيمة الرقبيه لعطاءي الشركتين اللتين أوردتا تحفظا في هذا الصدد وهما الشركتين صاحبتى العطاء رقم ٢/٤ ، ٤/٤ ، ولم تقم اللجنة بعملية التنسيب هذه بالنسبة لمعطاء الشركة رقم ١/٤ بحسبان أن العطاء جاء خلوا من اى تحفظ في هذا الصدد ، وهو ما يتفق والفهم الصحيح لأحكام القانون سالفة البيان . يظاهر ذلك ويؤكده ما ثبت من أن - السعر الذي رضع لهذا ألبند في العطاء الذي تمت الترسية عليه وحسب منطوق ألبنيد هو (١٢) جنيه ، وقد أوردت الشركة صاحبة العطاء رقم ٢/٤ السعر حسب منطوق البند ٧ر١ جنيه ثم تحفظت في شروطها ، ومن خلال التقرير الفنى والمالي في العملية تصبح قيمة السبعر لهذه الشركة بعبد حساب ١٧ جنيـه للبند وهذا التقارب بين الرقمين يعطى دلالة على وضع الشركة في الحسبان أن التنفيذ سيكون على أساس ما ورد في الرسومات التنفيذية رقد تايد ذلك بمسلكها في المفاوضة حين قبلت التنفيذ بالسحر الوارد في العطاء وعلى اساس الرسومات التنفيذية ٠

ولا يفير مما تقدم ما ابدته الشركة صاحبة العطاء رقم ٤/٤ من رغبتها في التنازل عن التحفظ فنلك من قبيل التعديل في العطاء بعد غتم المظاربف وهو ما لا يجوز في ضوء احكام القانون آنفة البيان .

واذا كان ما تقدم فانه لا صحة لما اشارت اليه شعبة الجهاز المركزى للمحاسبات بمحسافظة الغيوم من أن لجنة البت لم نقم بتوحيد اساس التقييم بين المطاءات المقبولة ، ويكون ما انتهت الله بتوحيد أساس النقيم بين المطاءات المقبولة ، ويكون ما انتهت الله لجنت البت من القوصية بارساء المناقصة على الشركة هر ما يتفق وصائب احكام المقانون ،

## 

انتهت الجمعية العموميسة القسسمى الفتسوى والتشريع الى صحة ما قامت به لجنسة البت من التوصية بارساء مناقصة انشساء محطة المالجة بالعدرى بمحافظة الفيسوم على شركة هليسو مصر للمقاولات ·

( تتوی رقم ۱۳۵ فی ۱۹۹۲/۸/۱۳ جلسة ۱۹۹۲/۸/۷ ملف رقم ۱۴۳/۱/۰۱ ) .

## (TTT)

## جلسة ٧ من اغسطس سنة ١٩٩٦

أموال الدولة العامة ـ الانتفاع بها ـ كيفية نقله ـ مفهوم المال العام والمال الطعمى .
المدتني ۸۸ ، ۸۸ من القانون المدتى ـ نقل الانتفاع بين اشخاص القانون العام يكون ينقل الانراف الانارى على حضد الاموال بدون مقابل ـ لا يعتبي ذلك تزولا عن املاء الموقة أو تصرفا فيها أنبا هو نقل للتخصيص من وجه من وجوه اللغ العام ال وجه آخر من امد الوجود ـ تطبيق .

تبين للجمعية العبوبية لقسمي الفتوى والتشريع ان المادة (۸۷) من القانون المدنى تنص على ان ، (۱) تعتبر اموالا عامة . المعارات والمنقولات التى للدولة او للانسخاص الاعتبسارية العامة ، والتن تكرن مخصصة لمنفعة عامة بالفعل او بعقتصى قانون او مرسوم او قرار من الوزير المختص · (۲) وهذه الإموال لا يجوز التصرف فيها او الحجز عليها او تملكها بالتقادم ، وتنص المادة (۸۸) من القانون ذاته على أن ، تفقد الأموال العامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها لمعنفعة العامة ، وينتهى التخصيص بدقتضى قانون او مرسوم او ترار من الوزير المختص او بالفعل ؛ او بانتهاء الغرض الذي من اجله خصصت على الورال المنفعة العامة ،

واستظهرت الجمعية العبومية مما تقدم أن الأصلى في ملكيسة الدولة أو وحداتها أو مصالحها أو هيئاتها العسامة أنها ملكية عامة المسامة التي تضلطلع بأعبانها وأن الأسماع بأعبانها وأن الأسماع بأعبانها وأن الأسماع بأعبانها وأن الانتفاع بأعبانها وأن الانتفاع بأعبانها وأن المنتفع بأعبانها وأن المنتفع بأعبان العلم المنتفعة العامة بالفعل أو بمتتفى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص كما يكون نقل الانتفاع بالثال العلمام بين اشخاص القانون العسام منقل الاشراف الادارى على هذه العمرا بدون مقابل ولا يعد ذلك من قبيل النزول عن أملاك الدولة أو المسام يقيها أننا هو نقل المتفصيص من وجه من رجوه النفع المسام للي وجه أخر من هذه الوجوه وأن مفهم المال العسام يختلف من حيث الطبيعة عن مفهرم المال الخاص لأن المال العسام ليس مماركا للدولة الطبيعة عن مفهرم المال الخاص لأن المنام ليس مماركا للدولة بذات السلطات التي تملكها الدولة أو الأفراد بالنسبة لما يملكونه ملكية خاصة لأن المال بموجب تخصيصه للنفع خاصة لأن المال المال العام خارج عن أطار التصامل بموجب تخصيصه للنفع

العسام ويد الدولة عليه اقرب الى يد الامانة والرعاية منها الى يد التصرف والاستغلال وذلك حتى تنتهى صفته كبال علم بانتهاء تخصيصب لاى من وجوء النفع العام بموجب سند تأنونى بذلك أو بالفصل أذ أن المسأل العام يتبع التخصيص نشأة وتغيراً وانقضاءاً .

ومتى كان الثابت على ما تقدم ان مصلحة الميكانيكا والكهرباء قد سلمت قطعة الارض محسل النزاع المائل والبالسغ مساحتها ١١٢٤م٢ مبيئة الصدود والمسالم والمقامة عليها معطة معولات العزيزية باسسنا محافظة قنسا الى منطقة كهرياء الوجه القبلي التابعسة لهيشة كهرياء مصر وذلك بغرض اقامة مساكن للعاملين بمنطقة الكهرياء بمرجب معضر التسليم المؤرخ ٧ ، ٨ من يونيو سنة ١٩٨٠ ومنذ هذا التساريخ والهيئة تضم يدها عليها وانها مازالت مرصودة للأغراض المنوط بالهيئة تحقيقها وأن وجه المنفعسة الذي اسبغ على عده الأرض لم ينحسر عنها بمقتضى سند قانوني بعتد به ولا كشفت ظروف الحال عن انقطاع تخصيصها للمنفعة العامة بالفعل ومن ثم فلا يجوز لمديرية الشئون الصحيسة بقنا المطالبة بقطعة الأرض محل النزاع أن أنه فضلا عن تراخيها في ساتقديم سند يستقيم به ادعائها بتلك الطالبة فإن مصلحة الميكانيكا والكهرباء قد أقرت بقيامها بتسليم قطعة الأرض محل النزاع الى هيشة كهرباء مصر وأن ما تدعيه مديرية الشنون الصحية بقنا ليس له أساس من الصحة الأمر الذي تغدو معه مطالبتها هيئة كهرباء مصر بتسليمها هذه الأرض لا سند له من صحيح القانون ٠

#### 

انتهت الجمعية العمومية القسسمى الفتوى والتشريع الى احقيسة هيئة كهرباء مصر ( منطقة كهرباء مصر الوجه القبلى ) في بقساء استعرار تخصيص الأرض موضوع النزاع لمنفعتها العامة -

ر فتوی رقم ۲۲۸ فی ۱۹۹۲/۸/۱۶ جلسة ۱۹۹۲/۸/۷ ملف رقم ۲۲۱۷/۲/۳۳ ) م

## ( TTT)

# جلسة ٧ من اغسطس سنة ١٩٩٦

ضرائب ورسوم جمركية ٠

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ٦٦٦ ـ المادتين • ١٠١ منه ـ الأصل خضوع جميع وليضائع التي تدخل ارض الجمهورية للضرائب والرسوم القررة الا ما استثنى بنص خاص ـ جواز الافراج المزف عن البضائع دون تحصيل الفرائب والرسوم الجمركية بقراد من وذير المالية ـ تطبيق

نبين للجمعية العبومية لقسمى العنوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم 77 لسنة ١٩٦٣ تنص على أن و تخضع البضائم التى تتخل اراضى الجمهورية لفرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الفرائب البخرى المقررة وذلك الا ما استثنى بنص خاصي ١٠٠٠ وتحصل الفرائب الجمركية وغيرها من الشرائب والرسوم المن ستحق يمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها ونقا للتوانين والقرارات المنظمة لها ولا يجوز الافراج عن آية بضاعة قبل اتام الاجراءات الجمركية وأداء الفرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القائون والقرائب والرسسيم المقررة وذلك بانشروط وتنص المادة (١٠١) من ذات القانون على أنه يجوز الافراج مؤقتا عن والأوضاع التي يحدها وزير الخزائة ويضع وزير الخزائة لائمة خاصة تضمن تيسير الافراج عن البضائح التي ترد برسم الوزارات والمسالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تنبعها بالشروط والاجراءات التي يعددها و.

ومفاد ما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما في قانون الجمارك رقم 17 لسنة 1978 مؤداء خضوع جميع البضائع التي تفخل أراض الجمهورية للضرائب والرسوم المقردة الا ما استثنى بنص خاص ، ولم يجز الافراج عن آية بضاعة قبل أتمام الإجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة ، وخول المشرع وزير المالية الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحسيل الضرائب والرسوم الجمركية المقررة وفقا للشروط والأوضاع التي يحددها في هذا الشان .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن النادى الاسماعيل قام باستيراد مشمول البيانيين الجمركيين رقمي ٢٩٥٤٤ لسنة ١٩٨٧ و ١٩٢ لسنة ۱۹۸۹ وقامت مصلحة الجمارك بتقدير الفرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها بعبلغ ٠٠٠٠ جنيها للبيان الأولى ، للبيان الثاني وتم الافراج عنهما بضمان محافظة الاسماعيلية واذ قام النادى المساد الله باصعار السيك رقم ١٠٠٠٠ بعبلغ ١٠٠٠٠ جنيها اداء لقيمة الفرائب والرسسوم الجمركية المستحقة على البيانين الجمركين آنفي المذكر ومن تم يكون النادى قد اوفي بعدونيته قبل مصلحة الجمارك وبرتت نمت بعا لا يسوغ وطالبة محافظة الاسماعيلية بهم بصفتها ضامنة للنادى المذكور بالمبلغ معل المنازعة المائلة ولا يقدح في ذلك ما ذهبت الله المسلحة من تأثيرها على شسيهادة الافراج المؤقت للبيان الجمركي رقم ١٠٠٠٠ لسنة ١٠٠٠ من أنه في حالة عدم صدور قرار الاعقاء سيزاد المسلخ المن بالموجب لها من القانون أو الأوراق ١ الأمر الذي تقدو معه المطالبة المائلة لا سننه لها من القانون أو الأوراق ١ الأمر الذي تقدو معه المطالبة المائلة لا سننه لها من القانون معينة الرفض ١٠٠٠٠

# لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض مطالبة مصلحة الجمارك بالزام محافظة الاسماعيلية اداء مبلغ (٢٠٢١/٢٣) جنيها) الف ومائة وسنة وسبعين وثلاثة قروش كفرق ضرائب ورسوم جمركية على مشمول البيان الجمركى رقم ١٩٨٢ لسنة ١٩٨٩ محل المنازعة المائلة ٠

<sup>(</sup> فتوی رقم ۲۰۲ فی ۱۹۹۸/۸۹۲ جلسة ۱۹۹۸/۸۹۲ ملف رقم ۲۳۰۱/۲/۳۲ ) ۰

# ( TTE )

## جلمة ٧ من أعسطس سنة ١٩٩٦

اموال عامة ـ نقل ملكيتها •

هيئة البريد \_ قرار انشانها رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٧ \_ تعديد أصول الهيئة بالقرار المجموري رقم ٨٦٣ يائشا، الهيئة القومة المجموري رقم ٨٦٣ يائشا، الهيئة القومة للريد \_ حلول انهيئة معل هيئة البريد في حقولها والتزامانها \_ انتقال المقاد الى ملك الهيئة القومة للبريد يتبين اعتبارا من صيرورته أصلا من أصولها بالقرارات سالفة البيان \_ قطبق .

تبن للحيمية العبومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (١) منه على أن ، تنشأ مؤسسة عامة يطلق عليها هيئة البريد وتلحق برزارة المواصلات يكون مركزها القاهرة ويجوز انشاء فروع لها بالأقاليم بقراد من وزير المواصلات ، وتنص المادة ( ٨ ) على أن • يحدد رأس ال الهيئة بمجموع قيمة الأصول التي تعتمد لهذا الغرض بقرار من رئيس الجمهورية ، كما تنص المادة ( ١٥ ) على أن ، يعهد الى لجنة تعين بقرار من رئيس الجمهورية بنا، على عرض وزير المواصلات بتقييم أصول البويه ، ونفاذا لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بتشكيل اللجنة المسار اليها التي ارتات . انه فيما يختص بالأراضي والمباني أن تشريعات اعادة تنظيم المرفق لم تخرج به كرنه ملكا للدولة ولهذا الاعتبار فضلا عن اعتبارات أخرى ضمنتها اللجنة تقريرها ، أن تقيد الأراضي التي تشغلها الهبئة بسجلات مصلحة الإملاك الامرية وأن يتم استلام الهيئة لها بمحضر تسليم وتسلم بمعراة لجنة نشكل من مادوبين يمثلون الهيئة والمصلحة وان يكون استغلال الهيئة للأراضي عن طريق ايجار أسمي قدره جنيه وأحد سنوا لمدة ٩٩ عاما قابلة للتجديد وأن يطبق ذلك على ما يستجد من أذبانات مستقبلا وبذك تظل الأراضي التي تشغلها الهيئة ملكا للدولة وأما المبانى فتضاف قبمتها لرأس المال وقد بلغت ٣٥٢٧٣٤ جنيها وأنتهت النجة في تقريرها الى اعتبار مكتب بريد قايوب ضمن أصول المؤسسة وقد وافق رئيس الجمهورية على هذه المذكرة في ١٩٥٨/٧/٣٠ وصدر به قسرار رئيس الجمهورية ٨٦٣ لسينة ١٩٥٨ وبسند من قسرار رئيس الحمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ بتعويض رئيس مجلس الوزراء في مناشرة نعض اختصاصات رئيس الجمهورية صندر قرار رئيس مجلس البرزراء رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٧٧ واص في المادة (١) منه على أن و يحدد رأس مال هيئة البريد بمبلغ ٥٨١٤٠٠٠ جنيه فقبط ( خمسة ملاين

وثمانهائة وأربعة عشر ألف جنيه لا غير ) ، وقد تضييت المذكرة المرفقة بهذا القرار ، أن القرار يحدد رأس مال الهيئة في ١٩٦٨/٦/٢٠ بياه على ما انتهت اليه لجنة تقييم أصرل وخصوم الهيئة ، واعتبرت اللحنة أرض ومبنى مكتب برحد قليوب ضين أصول الهيئة ، وأخيرا صعد القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ بانشاء الهيئة القومية للبريد ونص في المادة (٣٠) منه على أن ، يتكون رأس مال الهيئة من ١ ــ أموال هيئة البريد المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ ، وتنص المادة (٣٠) على أن ، تحل الهيئة محل هيئة أجريد المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ على الميئة أمير عقوق وما عليها من البزامات ، ٠٠ ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ عليها من البزامات ، ٠٠

واستظهرت الجمعية العدرمية ما تقدم أنه بعوجب قرار وئيس الجمهورية رقم ٨٦٣ لسنة ١٩٥٨ بنقييم أصول هيئة البريد تكون قد آلت ملكية المبانى التى تضغلها هيئة البريد ـ والواردة بالحصر الذى قامت به لجنة نقييم الأصول ـ ومن بينها مكتب بريد قليوب محل النزاع ـ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٧٧ بتحديد رأس مال هيئة البريد وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩ لسنة ١٩٨٧ بانشاء الهيئة البريد بها لا يسوغ معه ادعاء الهيئة القومية لسكك حديد مصر ملكية المكتب محل المنازعة المائلة و ودون البحاج بالعلاقة الإجارية مع الهيئة وقيام الهيئة القومية للبريد بأداء قيمة الإيجار عن المكتب حديد أصولها وبذلك انتهت العلاقة الإيجارية بآيلولة المنفة بشائها أصلا من أصولها وبذلك انتهت العلاقة الإيجارية بآيلولة المنفة بشائها أصلا من أصول الهيئة القومية للبريد ، الأس الذي يتاح لها على موجبه هدم مبنى المكتب محل النزاع المائل وبيع انقاضه ٠

#### لالسك

انتهت الجمعية العمومة لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقبة الهمئة القومية للبريد في مبنى مكتب بريد قلبوب المحطة وما يؤول عنه أرضا وانقاضا ·

ر فتوی رقم ۷۱۷ فی ۱/۹۹۸/۹۱ جلسة ۱۹۹۸/۸/۷ ملف رقم ۷۱۷ ۴۳۷۲ ) ۰

# (440)

## جلسة ٧ من اغسطس سنة ١٩٩٦

تغطيط عمرانى ـ حقل البناء على الارض الزراعية ـ الاستثناء منه ـ ملهوم التقسيم في قانون التنظيط المعراني ـ في قانون التنظيط المعراني ـ قلادة ( ٣ ) منه تقفى بخطر اقامة بيسائى او منسات في الأرافي الزراعية او اتفاذ المادة ر ٣ ) منه تقفى بخطر اقامة بيسائى او منسات في داخل كردون المدن المستمد حتى المجرات في داخل كردون المدن المستمد حتى المداراتي الأواضي الواقعة داخل الحيز المعراني للقرى ـ سريان احكام القانون المدكود على طلبات القسيم التي لم يصدد قرار باعتمادها حتى تاريخ العمل باحكامه - مفهوم التقسيم في تطبيق احكام القانون المدكود ـ المدرع اخذ بالمدلول المطلق لملهوم التقسيم التي المدكود ـ المدرع اخذ بالمدلول المطلق لملهوم التقسيم بانه اية تجزئة لقطعة ارض داخل نطاق المدن الى اكثر من قطعتين حتى وقو كان ذلك لقير بإنه اية تجزئة لقطعة ارض داخل نطاق المدن الى اكثر من قطعتين حتى وقو كان ذلك لقير المؤسطة المدن المنافذات المنافذات المنافذات المنافذات المنافذات المدنون المدن

استبان للجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ( ٢ ) من القانون رقم ( ٣ ) لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمرانى تنص على أن « تحظر اقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية ، أو اتخاذ أية أجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي ، ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية البور القابلة لأزراعة داخل الرقعة الزراعية ، ويستثنى من هذا الحظ :

- الأراض الواقعة داخل كردون المدن المعتبد حتى ١٩٨١/١٢/١ مع عدم الاعتداد بأية تعديلات في الكردون اعتبارا من هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء .
- (ب) الأراضى الواقعة داخل الحين العمراني للقرى ٠٠٠ و تضيف المادة (٣) من مواد اصدار القانون المشار اليه و تسرى احكام القانون المرافق على طلبات التقسيم التي لم يصدر قرارا باعتمادها حتى العبل به ٠٠

ومفاد ما تقدم أن المشرع حظر بموجب المادة ( ٢ ) المشاد اليها اتامة آية مبان أو منشآت على الأراضى الزراعية أو اتخاذ أية أجراءات من شانها تقسيم الأراضى الزراعية • واعتبر المشرع الأراضى البور القابلة للزراعة داخسل الرقعة الزراعية في حكم الأراضى الزراعية • بيد أنه استثني من هذا الحظر الأراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى التمار/١٢/١ مع عدم الاعتداد بأية تعديلات يجرى ادخالها على الكردون اعتبارا من هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء • وغني عن البيان

أن الحظر والاستثناء منه هو ذاته ما نصبت عليه المادة ١٥٦ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصبادر بالقانون رقم ٣ وتقضى المادة ( ٢ ) من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ سالف الذكر بسريان أحكامه على طلبات التقسيم التي لم يصدر قرار باعتمادها حتى تاريخ العمل به في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٨٢ ٠

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن قطع التعاملات المطلوب شهرها في هذا المرضوع مشتقة من الفطعة رقم ( ٢٣ ) الكائنة بحوض صالح أبو شنب رقم ( ٢٤ ) بزمام الخائكة وأفادت الوحدة المحلية لمركز ومدينة الخائكة بكتابها رقم ١٩٣٣ المؤرخ ٦/ ١٩٨٩ الى مأمورية الشبير المقارى بالخائكة أن أراضي مذا العوض مي أرض زراعية تقع داخل كردون مدينة الخائكة المعتبد بموجب القرار الوزارى رقم ٢٧٧ المسادر بتاريخ ١٩٧١/٦/١٧ ، فين ثم تضحى هذه القطع من الأراضى الزراعية مستشناه من الحظر بعدم أقامة أية مبانى أو منشات عليها أو اتخاذ أية أجراءات في شأن تقسيمها ويغدو من الجائز اتخاذ هذه الاجراءات في شأن تقسيمها باعتبار أن كردون مدينة الخائكة \_ الذي تقع هذه القطع داخله \_ معتبد من تجراءا على من بالراء ١٩٨٠/١٢٨ .

ومن حيث انه فيما يتملق بالاجراء الذى اتخذته مامورية الشمهر المقارى بالخانكة بوقف اجراءات شهر مشروعات التمامل على هذه القطع لحين تقديم أصحاب الشان فى هذه المشروعات صورة مصدقا عليها من القرار الصحادر بالموافقة على تقسيم هذه الارض • فقد تبين للجمعية المعبوعية أن المادة ( ۱۱ ) من قانون التخطيط المعبراني المشار اليه تنص على انه • فى تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالتقسيم كل تجزئة لقطمة ارض داخل نطاق المكن الى أكثر من تطمئين ، كما يعتبر تقسيما اقامة اكثر من مبنى واحد وملحقاته على قطمة الارض سواه كانت هذه المبانى اتقسيم أو دنفصلة ه • وتنص المادة ( ۱۲ ) على أنه • لا يجوز تنفيذ مشروع للشروط والاوضاع المنصوص عليها فى هذا القانون أو لائحته التنفيذية ه • وتنص المدود والارضاع المتاون أو المدلات التنفيلية والقواعد والشروط والاوضاع الواجب مراعاتها فى تقسيم الخرض وعلى الأخص فى المدلات :

( 1 ) نسبة المساحة اللازم تخصيصها للطرق والميادين والحدائق
 والمتنزهات العامة دون مقابل من أرض التقسيم المعدة للبناء والتصعير ...

(ب) عروض الشوارع بالتقسيم بمراعاة ما يحتمل من ازدياد السكن وحركة المرور وغبرها من الاعتبارات المتصلة بالعمران بالمنطقة التي يقع بها التقسيم والمناطق المجاورة لها ٠٠٠ ، كما تنص المادة ( ١٧ ) على أنه ، اذا كان التقسيم لغير أغراض البناء والتعمير أو كان واقعا او مطلا على شوارع قائمة أو مستطرقة أو كان لا يتطلب انشباء شوارع مستجدة فيكفى لاعتماده موافقة الجهة الادارية المختصة بشنثون التخطيط والتنظيم للوحدة المحلية متى تحققت من استيفائه للشروط والاوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ، وتنص المادة ( ٢٢ ) على أن " بحظر على المقسم بنفسه أو بواسطة عيره الاعلان عن مشروع التقسيم أو التعامل في قطعة أرض من أراضيه أو أي شطر منه الا بعد أن يودع بمكتب الشهر العقاري صورة مصدقا عليها من القرار الصادر باعفاء التقسيم ومرفقاته وشهادة من الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم تثبت اتمام تنفيذه للمرافق العامة على الوجه المبين في قرار اعتماد التقسيم واللائحة التنفيذية أو أدائه نفقات المرافق العامة المذكورة أو تقديمه ضمانا مصرفيا بتكاليف تنفيذها • على أنه في حالة التقسيم طبقا للمادة ( ١٧ ) من هذا القانون فيكتفي بتقديم صورة مصدق عليها من الموافقة على النقسيم الى مكتب الشبهر العقارى ، •

ومفاد ما تقدم أن المشرع حدد المقصود بالتقسيم في تطبيق أحكام قانون التخطيط العمراني بأنه كل تجزئة لقطعة أرض داخل نطاق المدن الى أكثر من قطعتين · كما اعتبر تقسيما اقامة أكثر من مبنى واحد وملحقاته على قطعة الأرض سواء كانت هذه المباني متصلة أم منفصلة وحظر تنفيذ مشروع التنفيذ أو ادخال أي تعديل في تقسيم معتمد أو فائم الا يعد اعتماده وفقا للشروط والاوضاع المنصوص عليها في هذا القانون أو لائحته التنفيذية • ومن ثم بكون المشرع قد أخذ بمدلول مطلق لمفهوم التقسيم فاعتبر أية تجزئة لقطعة أرض داخل نطاق المدن الى أكثر من قطعتين تقسيما حتى ولو كان ذلك لغير اغراض البناء والتعمير حسبما نصب على ذلك المادة ( ١٧ ) من الفانون • الأمر الذي بغدو معه التعامل الوارد على القطع المستقة من الفطعة ( ٢٢ ) من حوض صالح أبو شنب رقم ( ٣٤ ) بزمام الخانكة قد ورد على قطع مجزّاة من قطعة أصلية ويشمنها مفهوم التقسيم الذي أطلقه المشرع في قانون التخطيط العمراني • واذ تم هذا التعامل بعد العمل بالقانون حسبما أفصحت عن ذلك الاوراق • لذلك تضحى مطالبة مأمورية الشبهر العقارى بالخانكة أصحاب الشأن بتقديم صورة مصدق عليها من الموافقة على التقسيم متفقة واحكام القانين المشار اليه ٠٠ سيما وأن المشرع في المادة ( ٦٧ ) من القانون المذكور قد نص

على أن يعاقب بالحبس أو بالغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين الف جنيه كل من يخالف أحكام المادة الثانية والعشرين سالف الاضارة العها ·

#### لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتسوى والتشريع الى خصسوع الطلبين رقعى ٢٨٨ لسنة ١٩٨٨ و ٣٨٩ لسنة ١٩٨٨ باشهار ارث وبيع بناحية الخانكة بمركز الخانكة \_ حوض صالح أبو شنب /٢٤ الأحدام القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون التخطيط العمراني ٠

فتوى رقم ٧١٨ في ١٩٩٦/٩/١ جلسة ١٩٩٦/٨/٧ ملف رقم ٧١/١/٧ ) ٠

# ( TYY )

### حلسة ٧ من أغسطس سنة ١٩٩٦

ضرائب ورسوم جعركية \_ الاعفاء منها تطبيقا لاتفاقيات مبرمة مع جهات اجتبية \_ بقاء الاعفاء في ظل القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ تنظيم الاعفاءات الجعركية •

المادة ( ۱۳ ) من القانون الفت الإعفاءات الجمركية المصوص عليها في القوانين السابقة عليه في غير ما اخلال بالإعفاءات الجمركية القررم بموجب اتفاقيات ميرمة بين الحكومة الممرية والجهات الإخبية ــ تطبيق •

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ بالترخيص لوزير البترول في التعاقد مع المؤسسة المصرية العامة للبنرول وشركة أموكو للزيت مصر في شأن البحث عن البترول واستغلاله في مناطق خليج السويس والصحراء الغربية ووادى النيل تنص على أن « يرخص لوزير البترول في التعاقه مع المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة اموكو للزيت مصر بصفتها مقاولا في شأن البحث عن البنرول واستغلاله في مناطق خليج السويس والصحراء الغرسة ووادي الندل وذلك وفقا للشروط المرفقة والخريطة الملحقة بها ، · وأن المادة ( ٢ ) تنص على أن « تكون الأحكام الواردة في الموادع، ٥، ٦، ١٢، ١٣، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢١، ٣٢، ٢٤ والملحق (حد) من الاتفاقية قوة القانون وتكون نافذة بالاستثناء من أي تشريم مخالف لها ، • وتنص المادة الخامسة من اتفاقية البحث عن البترول واستغلاله في بعض مناطق خلبج السويس والصحراء الغربية ووادي النيل بين حكومة جمهورية مصر العربية والمؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة أموكو للزيت مصر على أن « تكون شركة بترول خليج السويس ( جابكو ) التي انشاتها المؤسسة وأموكو في ٣١ يوليو سنة ١٩٦٥ كشركة مصرية من شركات القطاع الخاص لا تحقق أرباحا والمسجلة في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٦ برقم ١٣٢٦٨٠ هي انشركة القائمة بالعمليات ٠٠٠ ، وتنص المادة الثانية عشرة من الاتفاقية على أن ، (أ) يسمح للمؤسسة وللاموكو وللشركة القائمة بالعمليات ولمقاونيهم والمقاولين من الباطن ، الذين يقومون بتنفيذ العمليات موضوع هذه الاتفاقية بالاستبراد من الخارج ، مع اعفائهم من الرسوم الجبركية الخاصية باستيراد الآلات والمعدات والسيارات والمواد والامدادات والسلم الاسستهلاكية والمواد الغذائية والممتلكات المنقولة بعد تقديم اقرار من ممثل مسئول للمؤسسة بأن هده

الأشياء المستوردة مقصور استعمالها على أغراض تنفيذ العمليات الجارية بمقتضى هذه الانفاقية ٠٠٠٠ (ج) تشمل الرسوم الجمركية في خصوصية استعمالها في هذه الاتفاقية كافة الرسوم الجمركية أو الضرائب أو الفرائض انضريبية ( باستثناء ما يدفع للحكومة نظير خلمات فعلية أديت ) التي بستحق أداؤها بسبب استراد الشيء أو الأشياء المقصودة ، •

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة ( ١٣ ) من القانون وقم ٩٩ السنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية تنص على أنه « مع عدم الاخلال بالاعفاءات الجمركية بموجب اتفاقيات مبرمة بين الحكومة المصرية والدول والمنظمات الدونية الاقليمية والجهات الإجنبية ، يعمل بالاحكام المنظمة للاعفاءات الجمركية الواردة بهذا القانون ويلفى كل ما يخالف ذلك من اعفاءات جمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها المتصوص عليها في القواني والقرارات الآتية ٠٠٠٠ ،

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن المشرع أجاز للهيئة المصرية العامة للبترول - التي حلت محل المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة أموكو للزيت وشركة بترول خليج السويس ( جابكو ) ولقاوليهم والمقاولين من الباطن . الذين يقومون بتنفيذ العمليات موضوع الاتفاقية باستيراد الآلات والمعدات والسيارات والمواد والامدادات والسلح الاستيمالكية والمواد الغذائية والمهتلكات المنقولة من الخارج معفاه من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة وذلك بعد تقديم اقرار من ممئل مسئول بالهيئة بأن هذه الاتفائية المقصود استعمالها على أغراض تنفيد العمليات المجارية بمقتضى الاتفائية المبرمة في هذا الشان والتي اسبخ عليها المشرع قوة القانون واستثناها من أحكام أي تشريع مخالف .

ومن حيث أن النابت من الأوراق أن شركة بترول خليج السويس قامت باستيراد مشمول البيانات الجمركية محل النزاع الماثل من الخارج بغرض تنفيذ العمليات الجارية بموجب الاتفاقية المشاد اليها وأقرت الهيئة المصرية العامة للبترول، فمن نم يكون قد تحقق في شأنها مناط الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية وغنى عن البيان في هذا الشأن أنه لا وجه لمظنة أن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية المنصوص عليها في القوانين السابقة عليه واعادة تنظيمها دون أن يتضمن اعفاء الآلات والمعدات والمواد والامدادات اللازمة لشركات البترول العاملة في مصر • ذلك أن المادة ( ١٣) من القانون مالف البيان انها الفت الاعفاءات الجمركية المنصوص عليها في القوانين

والقرادات المشار اليها بهذه المادة في غير ما اخلال بالاعفاءات الجمركية المقررة بعوجب اتفاقيات مبرمة بين الحكومة المصرية والجهات الاجنبية ولم تتضمن هذه المادة الغاء القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ الذي نص على أن تكون للمادة ( ١٢) من الاتفاقية المرفقة بها قوة القانون ويجرى نفاذها بالاستثناء من أحكام أي تشريع مخالف الأمر الذي يقتضى له اعبال حكمه وتنفيذ مقتضساه نزولا عند القاعدة الثابئة من أن الخاص يقيد العام ولا عكس وعليه تغدو مطالبة مصلحة الجمارك الماثلة مجردة من صحيح صندها حرية بالالتفات عنها وراضها و

#### لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى رفض مطالبة مصلحة الجمارك الزام الهيئة المصرية العامة للبترول أداء مبلغ ١٥٠٠٩١ جنيها ( مائة وواحد وخمسين ألفا وواحد وتسمين جنيها ) كضرائب ورسوم جمركية على مشمول البيانات الجمركية المشار اليها .

( فتوی رقم ۷۱۹ فی ۱/۹/۱۹۹۱ جلسة ۱۹۹۲/۸/۷ ملف رقم ۷۲۹۳/۲/۳۲ ) .

# ( 444)

### جلسة ٧ من اغسطس سنة ١٩٩٦

مسئولية مدنية \_ مسئولية حارس الاشياء \_ اركانها .

القانون المدنى ـ المادة ۱۷۸ منه ـ السخص الطبيعى او المنوى الذى له مكنة السيطرة على شئ، يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للفير ـ الاخلال بذلك ــ الفخط مفترضى عى جانبه ـ وجوب التعويض ــ كيفية الاعفاء من الالتزام بالتعويض ــ تطبيق ــ عليق

استبان للجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٧٨ من القانون المدنى تنص على أن ء كل من يتولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسدرلا عما تحدته هذه الأشياء من أشرار ، ٠

واستنظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن الشخص الطبيعي أو المعنوى الذي له مكنة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للغير ، فاذا أخل بهذا الالتزام افترض الخطأ في جانب والتزم بتعويض الغير عما يلحقه من ضرر بسبب الشيء الخاضع لحراسته ولا يعفي من هذا الالتزام الا اذا أثبت أن الضرر وقع بسبب أجنبي رغم ما بدله من عناية في الحراسة كما أن المسئولية تتحقق بتولي شخص حراسة شيء تقتضى حراسته عناية خاصة وبوفوع الضرر بفعل الشيء ، فعند ذلك يكون الحارس مسئولا عن الضرر ويلنزم من ثم بالتعويض • وبتطبيق ما تقدم على وقائع النزاع يبين أن كابل الكهرباء المخصص لانارة المنطقة التي وقم بها الحادث هو من الأشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة وهو في حراسة هيئة نظافة وتجميل القاهرة ومن ثم فاذا تسبب احتراق هذا الكابل في اتلاف منشآت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية التزمت هيئة نظافة وتجميل القهرة بتعويضها عما أصابها من أضرار باعتبارها الشبخص المعنوى المسئول عن حراسة هذا الكابل ولا يعفيها من هذه المسئولية الا اثبات أن هذا الاحتراق كان بسبب أجنبي • ومن حيث أن هيئة نظافة وتجميل القاهرة قد دفعت مسئوليتها بأن دفاترها لم يثبت بها وقوع أية أعطال في هذه المنطقة في هذا التاريخ ، وهذا الأمر لم يثبت عدم صحته حيث ورد في محضر الشرطة الذي حرر عن الواقعة أن احراق الكابل نتج عنه هذه التلفيات ، ومن حيث أن كابل الكهرباء سبب الحادث هو في حراسة الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة فانها باتت مسئولة عن تعويض الهيئة القومية للاتصـــالات الســلكية واللاسلكية عما لحق بمنشأتها من أضرار وهو ما قدرته بمبلغ ٠٠٠٠٠٠٠

### لالسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة بأن تؤدى للهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية مبلغ ٠٠٠٠٠ عوضا لها عما لحق بمنشآتها من أضرار ٠ دنوى رقم ٧٧١ في ١٩٦٨/٢٧٣ ملف رقم ٧٧١ م

# (YYA)

# جلسة ٧ من اغسطس سنة ١٩٩٦

عقد اداری ــ تغیده ــ المقد شریعة التعالدین ــ وجوب تغید ما اشتمل علیه المقد بعدس نیة المادتین ۱۱۲۷ ، ۱۱۹۸ من القانون المدنی • تطبیق

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٤٧ من القانون المدنى تنص على أنه و العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز تقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين ٠٠٠٠ ، كما تنص المادة ١٤٨ من دات القانون على أن و يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفقى مع ما يوجبه حسن النية ، •

واستظهرت الجمعية العبومية مما تقدم أن مقتضى هاتين المادتين أنه بتلاقى أرادتي طرفى العقد يصبح مضبونه ملزما منهما ، فلا يجوز لأيهما أن يتنصل من التزاماته الناشئة عنه بارادته المنفردة وانها يتعين على كل منهما أن ينفذ التزاماته طبقا لمضبون العقد وأن يتوخى فى ذلك حسن النيات .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على وقائع النزاع ومن حيث أن النابت من الأوراق أن هيئة كهرباء الريف تعاقدت مع محافظة الغربية على توصيل التيار الكهربائي لعمليتي مياه بهيت الحجارة والناوية وبلغت التكاليف النهائية لعملية توصيل التيار الكهربائي لمحطة مياه الناوية مبلغ ١٦٦٥ جنيه قامت المحافظة بسداد مبلغ ٢٥٦٠ جنيه ومن ثم يستحق للهيئة مبلغ ٤٠٢٥ جنيه وهو الادعاء الذي لم تدخضه المحافظة ومن ثم باتت ملزمة بسداد مبلغ ٤٠٣٥ باقي تكاليف العملية ،

### لالسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفترى والتشريع الى الزام محافظة الغربية بأداء مبلغ ٢٠٦٥ جنيه ليهنة كهرباء الريف كباقى قيمة توصيل التياد الكهربائي لمحطة المياه التابعة للمحافظة .

# (PYY)

### جلسة ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٩٦

مجلس الدولة .. تعيين في وظيفة نائب رئيس مجلس الدولة .. تحديد الأقدمية .

قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم 20 لسنة ١٩٧٣ ـ المادين ٥٠ م منه \_ التعين في وظيفتي نائب رئيس المجلس ووكل المجلس يكون بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة الججدية المحودية للمجلس ويكوز تاريخ التعين او الترقية من تاريخ موافقة المجعية العمومية \_ تحديد الاقدامية في وظيفة نائب رئيس المجلس يكون بالنظر ال تاريخ الموافقة الشار اليها \_ تطبيق -

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ( ٨٣ ) من تانون مجلس المعولة رقم ٤٧ لسسنة ١٩٧٢ نصت على أن « • • يعين نواب رئيس المجلس ووكلاؤه بقرار من رئيس الجمهورية بعسه موافقة الجمعية العمومية للمجلس • • ويكون تاريخ التعيين والترقية من وقت موافقة الجمعية المعومية أو المجلس المشار اليه حسب الأحوال » • كما أن المادة ( ١٨٥ ) تكفلت ببيان كيفية تعديد أقدمية التعيين في وطائف عجلس المدونة فنصت على أن « تعين الأقدمية وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين أو الترقية • • ، وتحدد أقلمية من يعينون من خسارج المجلس في قرار التعيين وذلك بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الادارية ، ويجوز أن تحدد أقلمية رجال القضاء والنيابة العامة والنيابة الادارية وادارة قضايا الدولة وغيرهم معن يعينون من خارج السلك القضائي عند تعيينهم في وللشم ولا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم في المجلس • • • •

وفي ضوء أحكام هاتين المادتين استعرضت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع ما قررته الجمعية العبوميسة لمستشارى مجلس الدولة في ١ من يولية ١٩٩٦ من الموافقة على تعيين المورضسة حالته في وظيئة ناب رئيس مجلس الدولة ، والسؤال عن تحديد أقدميته وفقا للقانون والجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع لتستفيد من ذلك أن الجمعية المعومية لمستشارى مجلس الدولة قد اعتبرت أقدمية سيادته محددة في وظيفة نائب رئيس مجلس الدولة طبقا للمادة (٨٥) من قانون مجلس الدولة من تاريخ موافقتها على تعيينه في هذه الوظيفة أي اعتبارا من ١٩٩٦/٧/١ من قانون مجلس (٨٥) من تاريخ طبقا للمادة (٨٥) من تاريخ طبقا للمادة (٨٥)

#### لالــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وفى ضوء ما تقدم الى أن أقدم الحيدة السيد الأستاذ المستشار المروضية حالته محددة بتاريخ موافقة الجمعية العمومية لمستشارى مجلس الدولة على تعيين سمياذته فى ذات التاريخ •

ر فتوی رقم ۷۰۸ فی ۱۹۹۲/۱۰/۳ جلسة ۱۹۹۲/۹/۳۰ ملف رقم ۹۳۹/۳/۸۳ ) ·

# جلسة ٢٥ من سيتمبر سنة ١٩٩٦

ضريبة - ضرائب ورسوم جمركية - الاعفاء منها - جواذ الافراج المؤقت .

وضع الشرع بعقضى قانون الجعارك وقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ اصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواددات للفرائب الجعركية وغيرها من الفرائب الاضافية المقررة على الواردات \_ الاعفاء منها يكون بنص خاص \_ استحقاق الفرائب والرسوم لدى ورود البضاعة \_ جواز الافراج المؤقت عن البضائع دون تحصيل الفرائب والرسوم الجعركية ذا وردت من الفادح برسم الوزادات او المصالح الحكومية او الؤسسات العامة او الشركات التي تتبها وفقا للشروف والاجراءات التي يصدر بها قراء من وذير المالية \_ افراج مؤقت مقابل تعهد بالسداد حال عدم صدور قرار بالاعفاء \_ عدم صدور القرار \_ التزام بالاطاء \_ تطبيق .

استبان للجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ( ه ) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تعنفل أراضى الجمهورية لفرائب الواردات المقسررة في التعريفة الجمر كية علاوة على الفرائب الأخرى المقردة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ٠٠٠ وتحصل الفرائب الجمركية وغيرها من الفرائب والرسوم التي التي التي التي التي أبي الجمركية وألم وفقا للتوانين والقرارات المنظمة لها ـ ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل تعام الاجراءات الجمركية وتنص المادة (١٠٠) من القانون ذاته على أن « يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الفرائب والرسسوم المتقاررة وذلك بالشروط البضائع دون تحصيل الفرائب والرسسوم المقسررة وذلك بالشروط اوالوضاع التي يحددها وزير الخزانة ،

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجموكية وغيرها من الضرائب الإسافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منهسا الا بنص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة وأجاز المشرع الافراج مؤقتا عنها دون تحصيل الضرائب والرسوم الجموكية اذا وردت من الخارج برسم الوزارات أو المصالح الحكومية أو المؤسسات العامة أو الشركات التى تتبعها وذلك وفقا للشروط والإجراءات التى يصسدر بها قراد من وزير الماليسة ،

ومتى كان النابت على ما تقدم أن مصلحة الجمارك قد أفرجت عن صيارة بيجو اسعاف مصمول البيان الجمركي رقم ١٩٨١/٢١٩٣٨ أفراجا مؤقتا برسم وزارة الداخلية \_ الادارة العامة لامداد الشرطة دون تحصيل الفرائب والرسوم الجركية المقررة عليها وفقا للقوانين واللوائح نظير تعدما بسداد تلك الفرائب والرسسوم في حافة عدم صدور قرار باعفائها ، واذ الثابت أن السيارة سالفة الذكر لم يصدر قرار باعفائها من المفرائب والرسوم كما لم يتم اعادة تصديرها للخارج فمن ثم تفسدو الفرائب والرسوم المستحقة عليها واجبة الأداء لصالح مصلحة الجمارك والمقدرة بعبلغ ١١٣٥٢/٢٥٠ جنبه

#### لالـك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة الداخلية أداء مبلغ مقداره ١٣٥٥/٥٠٠ جنيه الى مصلحة الجمارك كضرائب ورسوم جمركية مستحقة على مضمول البيان الجمركي رقم ٢١٩٨١/٢١٩٣٨

ز فتوی رقم ۷۹۲ فی ۱۹۹۳/۱۰/۹ جلسة ۱۹۹۳/۹/۳ ملف رقم ۳۹۱۳/۲/۳۲ ) .

### جلسة ٢٥ من سيتمبر سنة ١٩٩٦

اصلاح ذراعي ـ اختصاصات الهيئة \_ ولاية الهيئة بالنسبة للأواضي الإراعية والأواضي البور الواقعة داخل الزمام \_ حدود تصرفات الهيئة ،

الرسوم بقانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۰۲ في شان الاصلاح الزداعي وتعديلاته ــ قراد دئيس الجمهورية رقم ۱۹۸۷ لسنة ۱۹۲۳ بتنظيم الهيئة العامة الاصلاح الزراعي ــ كانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۲۲ بتنظيم تاجع العقارات المعلوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها .

المترع قصر ولاية الهيئة العامة للاصلاح الزراعي على الأراضي الزراعية والبور الواقعة داخل الزمام والاراضي المتنة خارج الزمام الى مسافة كيلو مترين في البيع والايجاد فقط \_ ليس هنالا تصوص تسمع للهيئة بالمساهمة في داس مال الشركات إيا كان توجها أو غايتها ، اختصاص الهيئة في مجال رفع مستوى الانتاج الزراعي مقصود على من تؤول اليهم ملكية الأراضي المستول عليها ونطاقه معدد في تحسين حال المنتطبين بتلك الأراضي \_ انشاد التركام \_ اثره عدم جواز قيام الهيئة بالتصرف \_ تطبيق .

استبان للجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٥٣ من القانون المدنى تنص على أن « ( ١ ) الشخص الاعتبارى يتمتع بجميع الحقوق الا ما كان منها لازما لصفة الانسان الطبيعية وذلك في المحدود التي يقسررها القانون ٠ ( ٢ ) فيكون له ١ ـ ذمة ماليــة مستقلة ٠

٢ ـ أهلية في العدود التي يعينها سند انشائه أو التي يقرها الغانون ء · واستمرضت أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسينة ١٩٥٦ وتعديلاته ، والذي تنص المادة (١٢) منه على أن تنشأ هيئة عامة تسمى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزارة الاصلاح الزراعي واصلاح الأراضي ويصدر بتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية وتكون لها ميزانية خاصة تلحق بالميزانية المامة للدولة · · وتولى الهيئة عمليات الاستولى والتوزيع وادارة الأراضي المستولى عليها له نيم توزيعها وفقا للقانون ·

ويجرز للهيئة أن تمارس نشاطها أما بذاتها أو بواسطة ما تشرف عليه أو تنشئه أو تساهم في وأس ماله من شركات المساهمة والجمعيات التعاونية ٠٠ وتسرى بالنسبة الى شركات المساهمة التى تساهم الهيئة في رأس مالها الأحكام المقررة بالفقرة الأولى من القانون رقسم ٣٦ لسسنة ١٩٦٢ المشار المه ٢٠٠٠ .

كما استعرضت أحكام قرار رئيس الجمهورية رقسم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الهيئة العامة للاصلاح الزراعي الذي تنص المادة (١) منه على أن « تختص الهيئة العامة للاصلاح الزراعي بما ياتي :

> أولا: تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى · · · · ثانيا : القيام باعمال الاستيلاء والتوزيم · ·

خامسا : تنفيذ ما يعهد به اليها من أعمال التوسع الأنقى بأصلاح الأراضي واستزراعها وتعميرها والتصرف فيها وفقا للقانون ·

سادسا: تعمير مناطق الأراضى التي تنولى الهيئة توزيمها ٠٠٠ وتنص المادة (٤) منه على أن د مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليسا المهيمنة على شنونها وتصريف أمورها وادارتها ووضع السياسة العامة التي تسير عليها في اطار الخطة العامة وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت الهيئة من أجله وفقا لأحكام القانون ودون التقيد بالنظم والقواعد الحكومية ٠٠٠ .

واستعرضت أحكام القانون رقم ١٠٠ لسسنة ١٩٦٤ بتنظيم تاجير العقارات المبلوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيهسا الذي ينص في المادة ( ٢ ) على أن و تنقسم الأراضي المبلوكة للدولة ملكيسة خاصسية الى ما يأتي :

( أ ) الاراضى الزراعية : وهى الاراضى الواقعـــة داخـــــل الزمام والأراضى المتاخمة الممتعة خارج حه الزمام الى مســــافة كيلو مترين التى تكون مزروعة بالفعل وكذلك أراضى طرح النهر ٠٠

( ب ) الاراضى البود : وهي الأراضى غير المزروعة الواقعة داخل
 الزمام والاراضى المتاخعة المهتدة خارج حد الزمام الى مسافة كيلو مترين ، •

وتنص المادة (٤) على ان و تؤجر الأراضى الزراعية وفقسا للشروط والأوضساع التي تحددها اللائحة التنفيذية ، وفي المادة (٨) على ان ويتم التصرف بالبيع في الأراضى الزراعية وملحقاتها الخاضمة لأحكام هذا القانون بمعرفة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي بالمارسة أو بالمزاد العلني واستثناء من أحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ المسار اليه تتضمن

اللائحة التنفيذية الشروبان الواجب توافرها في المتصرف اليهم والمساحات التي يجوز التصرف فيها الى كل منهم وقواعد تقدير الثمن ومدة سداده وفوائهه ، ، وتنص المادة ( ٤٥ ) على أن « يجهوز التصرف في الأراضي المنية أو المشغولة بمنشآت ثابتة أو غير ثابتة إلى شاغليها وذلك بطريق المارسة وفقا للقواعد والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية ، ، وفي المادة ( ٤٦ ) على أن ، يكون تأجير الأراضي الفضاء والتصرف فيها بطريق المارسة أو المزاد العلنبي وفقا للقواعد والاجراءات والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية ، ، وفي المادة ( ٥١ ) على أن ، يجوز لوزير الاصــــــلاح الزراعي واصلاح الأراضي أن يرخص في تأجير بعض العقارات التي تسري عليها أحكام هذا القانون أو في التصرف فيها بدون التقيد باحكامه وذلك اذا كان التأجير أو البيع الى الأشخاص الاعتبارية العسامة أو الخاصسة أو الأفراد بالنسبة إلى ما يحتاجونه من تلك العقارات لتنفيذ مشروعات تفيد في تنمية الاقتصاد القومي أو لدعم مشروعات قائمة منها ، أو لاقامة مشروعات ذات نفع عام عليها وذلك بعد موافقة الجهة الادارية المختصة ٠ ويكون التاجير أو البيع في هذه الحالات بالأجرة أو الثمن وبالشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية ، •

واستظهرت الجمعية العموميسة لقسمى الفتوى والنشريع من نص المادة ( ٥٣ ) سالفة البيان أن الأشخاص الاعتبارية تكون لها من أهليتى الوجوب والاداء ما يعينه لها سند انشسائها أو نص القانون ولا تجاوز الهبتها هذا التعيين ، وأن البين من استعراض أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع قصر ولاية الهيئة العامة للامسسلاح الزراعي على الأراضي الزراعية والبور الواقعة داخل الزمام والأراضي المتدة خسارج الزمام الى مسافة كيلو مترين في البيع أو الايجار فقط طبقا للشروط والأوضاع الواردة تفصيلا في القانون المذكور ولائحته التنفيذية ، وأنه ليس في نصوص القانون المذكور أو في قرار انشاء الهيئة ما يبيع لها المساهبة في رأس مال الشركات إيا كان نوعها أو غايتها ،

كما تبين للجمعية المعومية أن اختصاص الهيئة الصامة للاصسلاح الزراعي طبقا لقوانين الاصلاح الزراعي وقراد انشائها في مجسال رفع مستوى الانتاج الزراعي مقصسود على من تؤول اليهم ملكيسة الاراضي المستول عليها طبقا للقوانين المشاد اليها ، وأن نطاقه محدد في تحسين حال المنتفين بتلك الأراضي ، ومن ثم فأن انشاء الهيئة المذكورة للشركات أو المساهمة في رأسمالها يتعين أن يكون في حدود الإطار المشار اليه ،

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن قيام الهيئة بالمساركة في رأس مال الشركة العلية للثروة العيوانية ( التونسي سابقا ) بحصة قدرها قيمة الأرض المرخص للشركة المذكورة بتعلكها بسعرها المقرد عام ١٩٨٨ ومقابل حق الانتفاع وضع يدها حتى عام ١٩٨٩ وما يستجد حتى تاريخ تحرير سبيل الحصر في الغوانين المسار اليها أو في قرار انسائها ، ويخرج عن الشرار المنطقة بها حسبها سلف بيانه ، أخذا في الاعتبار أن الارض المشار اليها ليست من أراضي الاستيلاء ، وأن المغرض من قيام الشركة لا يستهدف توحسين حال المنتفين بالاراضي المستولي عليها ، الأمر الذي من مؤداه عدم جواز قيام الهيئة بهذا التصرف .

#### لذلسك

انتهت الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جـواز مشاركة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي في رأس مال الشركة العالمية للنهوة الحدوانية (التونسي سابقاً) •

ر فتوی رقم ۸۱٦ فی ۱۹۹۲/۱۰/۱۲ جلسة ۱۹۹۲/۹/۲۰ ملف رقم ۱۹۹۲/۱/٤۷ ) ٠

# (YEY)

# جلسة ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٩٦

جامعات .. استلا متغرض .. كيفية تعديد الكافة المستعقة له .. الاستلا ألثيل للاستلا وتفرض .. استعفاق عضو هيئة التدريس الذي اطني عشر سنوات في وظيفة استلا الربط المالي لتالب رئيس الجامعة .. عدم سريان هذا العكم على الاستلا المتغرخ الذي شغل وظيفة استلا لمدة تقل من عشر سنوات لا يستفيد من ذلك .

قانون تنظيم المجامعات المصادر بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٧٦ معدلا بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩١ مستحدث بالمادة (٧٠) منه حكما يقضي يعنج عضو ميثة التدريس الأي الهمي عشر سنوات في وظيفة استفاد الإستاذ الرساد اللي الحالته الى الماشم منه عشر سنوات لا يجوز استكمال المدة بعد الإطاقة الى العائم بعد انقطاع الخمضة بالاحالة - تحليق .

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ( ٦٤ ) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنَّة ١٩٧٢ تنص على أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاضمة لهذا القانون هم (أ) الأساتذة (ب) الأساتذة المساعدون (ج) المدرسون « وينص البند ثالثًا من المادة ( ٧٠ ) من ذات القانون المضافُّ بالقانون رقم ١٤٢ لسينة ١٩٦٤ على أن « يستحق الأستاذ الذي مضى على شغله لوظيفة أستاذ مدة عشر سنوات الربط المالي لنائب رئيس الجامعة ما لم يكن يتقافي مرتسا فعلياً يزيد على ذلك ، وتنص المادة (١١٣) على أن ء سن انتهـاء الخدمة بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس سيتون سنة ميلادية ، كما تنص المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات المسار اليه المستبدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ على أنه ، مم مراعاة حكم المادة ١١٣ من هذا القانون يعين بصفة شخصية في ذات الكلية أو المعهد جميع من يبلغون سن انتهاء الخدمة ويصمحون اساتذة متفرغين وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل ، ولا تحسب هذه المدة في المعاش ، ويتقاضون مكافأة مالية اجمالية توازى الفرق بين المرتب مضافا اليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة وبين المعاش ، مع الجمع بين المكافأة والمعاش ، كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٥٦) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « مع مراعاة أحكام قانون تنظيم الجامعات يكون للاستاذ المتفرغ ذات الحقوق المقررة للاستاذ وعليه واجباته ، وذلك فيما عدا تقلد المراكز الادارية ، •

واستظهرت الجمعية العموميسة مما تقدم أن المشرع أجاز لعضو هيئة التدريس بالجامعة الاستمرار في القيام بالتدريس بها كأستاذ متفرغ بعد بلوغه سن انتهاء الخدمة ، وذلك لقاء جمل مالي قصيمه المشرع في بيان طريقة تحديده ألا يقل ما يتقاضاه الأستاذ المتفرغ لدى بلوغه سن الاحالة الى المعاش عما يتقاضاه مثيله . ومن ثم فان هذا التحديد يجرى باجمال العناصر المالية للوظيفة التي كان يشغلها الاستاذ المتفرغ لدي بلوغه سن التقاعد من مرتب أصلى ورواتب وبدلات أخرى ، ثم يستنزل من الناتج مبلغ المعاش ويعنع الفرق كمكافأة لقاء استعراره في القيام بالتدريس بالجامعة وقد أكد المشرع في اللائحة التنفيذية المساواة بين الأستاذ المتفرغ وباقي أعضاء هيئة التدريس في الحقوق والواجبات وذلك فيما عدا المناصب الادارية التي لا يجوز له تقلدها · وهو ما جرى عليه واكده افتاء الجمعية العمومية من أن « المشرع انها اعتد في حساب المكافأة بالمرتب والبدلات المقررة بجدول المرتبات للوظيفة وليس بتلك التي كان يتقاضماه العضو بالفعل من بلوغه ســـن التقاعد، وهو ما يقتضي القول بزيادة هذه المكافأة كلما زاد المرتب والبدلات المقررة للوظيفة بينما تقسل كلما زاد المعاش اذ لا يسوغ الاعتداد بما يطرأ على المعاش من زيادة واغفال هذه الزيادة اذا ما طرأت على مرتب وبدلات الوظيفة لما ينطوى عليه ذلك من الانتقاص من الحقوق المالية للاستاذ المتفرغ عما هو مقدر لمثيله الأحدث منه مما يتنافى مع ما أوجبه المشرع من التسوية بينهما في جميع الحقوق عدا تقلد المناصب الادارية ، • بيد أن هذه المساواة التي أكدها المشرع بين الأستاذ المثيل عضو هيئة التدريس والأستاذ المتفرغ في الحقوق والواجبات لا تحول دون التمييز بينهما بسينه من اختلاف مدلول الأستاذ المتفرغ عن مدلول الأستاذ اذ أن الم كن القانوني الأول يخالطه عنصر السن ولا ينفصل عنه ، بمعنى أن الأستاذ المثيل للأستاذ المتفرغ هو حال من يتفق مع الأسستاذ المتفرغ في المركز القانوني الذي كان يشغله لدى بلوغه السن المقسررة للاحالة للمعاش دون ما يتراكم على هذا الحال من بعد من سنوات خدمة بعلاواتها أو من ترقيات فهذا الأستاذ المثيل هو قرين الأستاذ المتفرغ الذي يتساوى به عند حساب مكافآته ، فان اختلف الحالان امتنعت المساواة لاختلاف الداكة القانونية سنهما .

ولما كان ذلك وكان البند ثالسا من المادة (٧٠) من قانسون تنظيم الجامعات المشار اليها استحدت حكما جديدا يمنح بمقتضاه المشرع عضو هيئة التدريس الذي امضى مدة عشر سنوات في وظيفة استاذ الربط المالي لنائب رئيس الجامعة ، فين ثم كان مناط افادة الاستاذ المتفرغ من هذا المكرم هو شفله وظيفة استاذ قبل سن احالته الي الماش مدة عشر سنوات

فاذا شغلها معة تقل عن عشر سنتوات قبل احالتسه الى المائن فلا يكون الاستاذ عضو هيئة التدريس الشاغل لوظيفة استاذ المدة المذكورة مثيلا له لاختلاف مركزهما القانوني لهى بلوغ الاستاذ المنفرغ سن الاحسالة الى المائن بما يعتنع معه قانونا المساواة بينهما \*كما لا يسنوغ قانونا المساح للاستاذ المنفر الني لم يشغل وظيفة أستاذ عشر سنوات استكمال هفة المعة بعد احالته الى المائن اذ بهذه الاحالة تنقطع معة خمعته بما لا يجوز له استكمالها حال كونه محالا الى المائن حيث لا مناصب وظيفية يشغلهسا أو يتقلمها ما لكونه محالا الى المائن حيث لا مناصب وظيفية يشغلهسا ورشيفنا من بعد ومن ثم فلا يفيد الاستاذ المنفرغ الذي لم يمض مدة عمر سنوات في وظيفة أستاذ قبل إحالته الى المائن من حكم البند ثالثا من المائن ورقم 24 لسنة ١٩٩٤٠

### لالسك

انتهت الجعمية المعوميسة لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية الإساتنة المتفرغين الذين أحيلوا الى الماش قبل استكمالهم مدة عشر سنوات أو وطيفة أستاذ من حكم البند ثالتها من المادة (٧٠) من قانون تنظيم الجامعات الصادد بالقانون رقم 29 لسهمة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقسم 1٩٧٢ معدلا بالقانون رقسم 1٩٧٢

ر فتوی رقم ۸٤۳ فی ۱۹۹۲/۲/۰۰ جلسة ۱۹۹۳/۹/۲۰ ملف رقم ۲۹۱/۲/۸۲ ) ...

### جلسة ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٩٦

\_ قطاع الأعبال العام \_ التركات القابضة والتابعة \_ اختصاص مجلس ادارة التركة القابضة والجعبية العامة غير العادية بيبع اسهم التركات الثابعة لها \_ حدود كل منهها \_ عمم جواز التصرف بيا يؤدي لل خفض داس المال عن ادار بعضول عن الجبعية العامة للشركة القابضة \_ مجلس الادارة هو الذي يقوم بالبيع \_ موافقة الجمعية العامة غير العادية لا تعنو ان تكون اذنا للمجلس للذكور الذي يقوم بالبيع \_ ه

قانون قطاع الأعمال المام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولالعته التنفيذية \_ قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون (م١٥٠ لسنة ١٩٥١ لسنة ١٩٨١ \_ سريان احكام قانون قطاع الاعمال المام على الشركات القانفة التي تنفذ شكل شركة المساهمة انخفاض نسبة المال العام في راسهال الشركة التابقة عن نسبة ٥١١ \_ الزم انفسار احكام قانون شركات قطاع الاعمال العام عن الشركة وضفرعها لاحكام القانون (م ١٥٠ لسنة ١٩٨١ المساد اليه .

ـ قرار رئیس مجلس الوزراء رقم ۱۹۸۰ لسنة ۱۹۸۰ بضوابط الاستمانة بالغیراء والمستشارین وممثل العکومة والقطاع المام فی الشرکات المُسترکة ـ عدم سریان احکامه عل شرکات قطاع الأعمال المام اعتبارا من تاریخ صدور لواتحها الفاصة ـ سریان احکامه فیما یتعلق بضوابط اختیار ممثلیها فی البئولا والشرکات المُسترکة حبثما یسری احکام القانون رقم ۸۰ لسنة ۱۹۸۳ ـ تطبیق ،

استبان المجمعية العمومية القسمى الفتوى والتشريع أن المادة ( ٦ ) من قانون شركات قطاع الإعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لستة المجرية أن « لمجلس ادارة الشركة مباشرة كل السلطات اللازمة لتحقيق الفرض الذي لتصريف أمور الشركة والقيام بكافة الإعمال اللازمة لتحقيق الفرض الذي أنشئت من أجله ، وذلك فيها عدا ما تختص به الجمعية العامة للشركة ولمجلس الادارة في سبيل ذلك عنى الأخص ما ياني : ٢٠٠٠ - ادارة تمويل وسندات وأية أدوات وأصول مالية أخرى ٢٠٠٠ عـ شراء اسمهم محفظة الأوراق المالية للشركة بيما وشراء بما تشميلة من أسهم وصكولة الشركات المساهمة أو بيمها أو المساهمة في رأس مالها ١٠٠٠ وتنص المادة الشركة التنفيذية للقانون المسادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٩١ على أن « يختص مجلس ادارة الشركة واستثمار أموالها القابضة بتكوين وادارة محفظة الأوراق المالية للشركة واستثمار أموالها سواء بنفسها أو من خلال الشركات التابعة لها وذلك في أي معال يراه المجلس محققا لأغراض الشركة وتنمية موادرها و وتتكون محفظة الأوراق المالية من الاستثمارات الآلية من الاستثمارات الآلية من الاستثمارات الآلية . ١٠٠٠ والتصرف بالبيع في الاسهم التي

واستظهرت الجمعية العمومية من أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية أن المشرع خول كلا من مجلس ادارة الشركة القابضة وجمعيتها العامة مجتمعة بهيئة غير عادية الحق في بيع أسهم الشركات التابعة لها ، بيد أنه عقد لكل منهما اختصاصا مستقلا في هذا النطاق ، فناط بمجلس ادارة الشركة القابضة الاختصاص باستثمار أموالها وادارة محفظة أوراقها المالية بيعا وشراء بما تتضمنه من أسهم الشركات التابعة لها وغيرها من الشركات المساهمة في راس مالها \_ الا أن حدود هذه المكنة لا تتجاوز ما عقده المشرع من اختصاص الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة من بيع كل أو بعض أسهم الشركة التابعة بما يؤدي الى خفض حصـة الشركة القابضة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو بنوك القطاع العام في رأس مالها عن نسبة ٥١٪ باعتبار أن الجمعية العامة للشركة القابضة ، كممثلة لصاحب المال ألعام \_ وهو الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة \_ تمتد ولايتها الى متابعة الأموال التي تستثمر من خلال الشركة التابعة سواء من حيث ضمان تحقيق الاستثمار الأمثل لها أو من حيث استمرارها أصلا على ذمة مالكها الأصلى • ومن ثم فان تقرير التصرف في أسهم الشركة التابعة بما يخفض ملكية المال العام في رأس مالها عن ٥١٪ يجب الا يتم بمنأى عن ممثل المالك الأصلي لرأس المال وهو الجمعية العامة للشركة القابضة التي أتاح لها المشرع سلطات واسعة في القيام على شئون الشركة واستثمار رأس مالها والهيمنة عليه سيواء باشرت الشركة القابضة الاستثمار بنفسها ، أم جرى ذلك من خلال الشركات التابعة لها بيد أن اختصاص الجمعية العامة غير العادية ببيع كل أسهم هذه الشركات أو بعضها بما يؤدى الى خفض حصة المال العام في رأس مالها عن نسبة ٥١٪ لا يعنى ان هذه الجمعية تجرى البيع بنفسها وانما اختصاصها في هذا الشأن لا يعدو أن يكون اذنا لمجلس ادارة الشركة الذي يجرى البيع ، باعتبار ذلك عملا من أعمال ادارة محفظة أوراقها المالية المنوطة به وشأن من شؤنها الذي يتولى تصريفه بمقتضى المادة (٦) من قانون الشركات قطاع الأعمال العام فيباشر المجلس ما هو مأذون فيه على ضوء السياسة العامة للشمكة .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الإعبال العام تنص على أن « يعبل في شان قطاع الإعبال العام باحكام القانون المرافق ، ويقصد بهذا القطاع الشركات القانون المرافق ، ويقصد بهذا القطاع الشركات القانون ، وتتخذ الشركات التابعة لها الخاضعة لأحكام هذا القانون ، وتتخذ بشانه نص خاص في هذا القانون ، وبها لا يتعارض مع أحكامه نصوص قانون شركات المساهمة وشركات التوصسية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨١ ، • وتنص تابعة في تطبيق أحكام هذا القانون الشركة التي يكون لاحدى الشركات نات تأبعة في تطبيق أحكام هذا القانون الشركة التي يكون لاحدى الشركات القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات المساهمة وشركات المساهمة وشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم الشركات المساهمة وشركات القسانون المرافق على الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات المسلمهمة وشركات الترصية بالأسهم والشركات المسلمهمة وشركات الترصية بالأسهم والشركات المسلمهمة وشركات الترصية بالأسهم والشركات المسلمه وشركات الترصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة » •

ومفاد ما تقدم أن قانون شركات قطاع الأعمال العام تسرى أحكامه على الشركات القابضة والشركات التابعة التى تتخذ شمكل ( شركة المساهمة ) وتسرى أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المعدوده الصادد بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٩٨ على تلك الشركات فيها لم يرد بشائه نص في قانون تطاع الإعمال العام باعتباره الشريعة العامة لها والاطار المرجمي الحاكم ، ومن ثم فانه بانخفاض نسبة المال العام في رأس مال الشركة التابعة عن نسبة أمال ١٩٨ تنحسر احكام قانون شركات قطاع الإعمال عن هذه الشركات وتسيخ خالصة الخضوع لأحكام القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨١ المشار اليه باعتباره الشريعة العامة الحاكمة لنشاط الشركات المساهمة ، على أن تتولى أجهزة الشريعة المحاكمة لنشاط الشركات المساهمة ، على أن تتولى أجهزة الشركات المساهمة ، على أن تتولى أجهزة فترم بتعديل البيانات الخاصة بالمساهمين ورأس المال وتعاود النظر في نظوم من ذلك ،

ومن حيث انه عن مدى النزام شركات قطاع الأعمال العام بتطبيق أحسكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٨٥ لسنة ١٩٨٥ بضوابط الاستمانة بالخبراء والمستشارين وممثل الحكومة والقطاع العسام في الشركات المشتركة ، فان المادة الأولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشان مكافآت ومرتبات ممثلي الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام في البنوك المستركة وشركات

الاستثمار وغرها من الشركات والهيئات تنص على أنه « مع عدم الاخلال بالأحسكام النهائية ، تؤول إلى البولة أو الأشسخاص الاعتبارية العشامة أو البنوك أو غيرها من شركات القطاع العام .. بحسب الأحوال .. جميع المبالغ أيا كانت طبيعتها أو تسميتها أو الصورة التي تؤدي بها بما في ذلك مقابل المؤايا العينية التي تستحق لمثل هذه الجهات مقابل تمثيلها بأية صيورة في مجالس اداره المنوك المستركة أو شركات الاستثمار او غرها من الشركات والهيئات والمنشآت العاملة في الداخل والخارج التي تساهم أو تشارك تلك الجهات في رأس مالها ، وتستثنى من ذلك المبالغ التي تصرف مقابل قيام المهذل بأعمال رئيس مجلس الادارة التنفيذي او عضو مجلس الادارة المنتدب أو مقابل نفقات فعلية مؤداه في صورة بدل سفر أو بدل مصاريف انتقال أو اقامة متى كان صرفها في حدود القواعد والنظم المعبول بها في الجهة النبي تباشر فيها مهمة التمثيل ، وتنص المادة الثانية من ذات القانون على أن « تحدد كل جهة المكافآت التي تصرفهــــا لممثلها سنويا سواء كانوا من العاملين بها أو من غيرهم وذلك بما لا يجاوز الحد الأقصى الذي يصدر به قرار من رئيس مجلس الوزراء ، وتنص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه على أنه " مع مراعاة أحكام القوانين أرقام ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ و ٤٣ لسينة ١٩٧٩ المسيار اليها ، تكون الاستعانة بالخبراء والمستشارين أصحاب الخبرة والكفاءة النادرة في الحكومة والقطاع العام بعد السن القانونية المقررة لترك الخدمة وفقا للضوابط الآتية : ٠٠٠ ، وتنص المادة الثانية على أنه « يجوز تشغيل العمالة الماهرة والحرفين في الحكومة والقطاع العام بعد السبن المقررة لترك الخدمة وفقا للضوابط الآتية : ٠٠٠ ، كما تنص المادة الرابعة على أن « يكون اختيار ممثلي المال العام في البنوك والشركات ألمشتركة وفقا للضموابط الآتية : ٠٠٠٠ ٦ ـ تؤول كافة المبالغ ـ وأيا كانت صورتها أو تسميتها ـ التي تستحق لمثل المال العام بالشركات المشمنركة الى جهاتهم التي يمثلونها ، وعلى أن تصرف لهم هذه الجهات مكافأة تدثيل بحد أقصى ٦٠٠٠ جنيه سننويا

واسستظهرت الجمعية العبومية مما تقدم أن قسرار رئيس مجدس الوزراء وقم ١٩٨٥ لسنة ١٩٨٥ بضوابط الاستمانة بالخبراء والمستشارين وممثل الحكومة والقطاع العام في الشركات المشتركة قد صدر نفاذا لحكم القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المسار اليه وتضمن نوعين من القواعد ، الأول يتعلق بضوابط الاستعانة بالخبراء والمستشارين والعمالة الماعرة والحرفية بعد بلوغهم السن المقررة لترك الخدمة في الحكومة والقطاع

العام • والنوع الثاني من هذه القواعد يتعلق بضوابط إختيار ممثل المال العام في البنوك والشركات المستركة

ومن حيث انه عن مدى التزام شركات قطاع الأعمال العام بقرار رئيس مجلس الرزراء آنف البيان فيما يتعلق بضوابط الاستعانة بالخبراء والمستشارين والعمالة الماهرة والحرفية بعد بلوغهم السن القردة انزك الخدمة ، فإن المادة الرابعة من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٧ باصدار عنانون شركات قطاع الإعمال العام تنص على أن « ينقل العاملون بكل من القانون الى القطاع العام وشركاته الموجودون بالخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون الى الشركات القابضة أو الشركات التابعة لها بذات أوضاعهم الوظيفية من وتستمر معاملة حؤلاء العاملين بجميع الانظمة والقواعد بالشركات المنتولين اليها طبقا لأحكام القانون المرافق خلال سنة من التاريخ بالورد عي شنائه الماسمة من ذات القانون على أنه « مع عدم الاخلال بما ورد في شائلة الخاص في هذا القانون أو في القانون المرافق للإيسري نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون أو في القانون المرافق على العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون المرافق وذلك اعتبارا من تاريخ العمل باللوائع المشار اليها »

ومفاد ما تقدم أن المشرع استصحب الانظمة الوظيفية التي كانت تطبق أحكامها على العاملين بهيئات القطاع العام وشركاته وأخضع لها العاملين بالشركات القابضة والتابعة وذلك الى حين أن تصدر هذه الشركات لوائحها الخاصة • ومن ثم فانه اعتبارا من تاريخ صدور هذه اللواثح لا تسرى الأنظمة الوظيفية الخاصة بالعاملين بالقطاع العام على العاملين بشركات قطاع الأعمال العام ، كما لا تسرى عليهم \_ تبعيا \_ الأنظمة الوظيفية المرتبطة بها ومنها القواعد التي تتعلق بضـــوابط الاســتعانة بالخبراء والمستشارين والعمالة الماهرة والحرفية بعد بلوغهم السن المقررة كترك الحدمة الواردة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه ، ذلك أن لشركات قطاع الأعمال العام ، في نطاق مباشرة نشاطها ، طبيعة مميزة تفرقها عن شركات القطاع العام وتقربها من شركات المساهمة الخاصة ، ولذلك مكن المشرع لها يقدر كبير من الاستقلال في ادارة شئونها وتصريف أمورها وقدر أقل من هيمنة السلطات الوصائية عليها • ولا ريب أن الضوابط التي تضمنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ فيما يتعلق بالاستعانة بالخبراء والمستشارين والعمالة الماهرة والحرفية يعتبر من صميم أعبال الادارة التي هدف القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المسار اليه الى استادها الى الأجهزة المختلفة للشركات الخاضعة له .

ومن حيث انه عن مدى سريان قواعد اختيار ممثل المال العام في البنوك والشركات المشتركة الواردة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسبنة ١٩٨٥ على شركات قطاع الأعمال العام ، فان الجمعية العمومية استعرضت افتاحا السابق الصادر بجلستيها المنعقدتين في ٦ يولية سنة ١٩٩٤ و ٥ أكتوبر سنة ١٩٩٤ في هذا الشأن وتبين لها أن أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشان مكافآت ومرتبات ممثلي العكومة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع في البنوك المستركة وشركات الاستنمار وغيرها من الشركات والهيئات ـ والتي صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ نفاذا له ــ تسرى على ممثلي شركات قطاع الأعمال العام في مجالس ادارة شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات · وذلك تأييدا لافتاء الجمعية العمومية المستقر على أن شركات قطاع الأعمال العام المنظمة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تعتبر من حيث الطبيعة القانونية داخلة في عموم ما عبر عنه المشرع في الدستور بالقطاع العام باعتبار المفهوم القانوني والتنظيمي لملكية الشعب المعرفة بكونها الملكية العامة ، فيعتبر من القطاع العام ما بعير من الأشكال القانونية عن الملكية العامة ٠ اذ أن قانون شركات قطا عالأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وان حدد في ماده اصداره الأولى الشركات الخاضعة له من مجال تطبيق القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فقد قضت مادة اصداره الثانية بحلول الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام التي نظمها القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وبحلول الشركات التابعة محل شركات القطاع العام وانتقال ما لهيئات القطاع العام وشركاته الملغاة من حقوق الى الشركات القايضة والشركات التابعة لها ودل حكما هاتين المادتين على أن القانون رقم ۲۰۳ لسنة ۱۹۹۱ استبدل تشكيلا بتشكيل وتنظيما بآخر دون أن بغبر بذاته أوضاع الملكية العامة ولاصفة الملكية العامة للأموال التي تقوم عليها هذه التشكيلات ولا نسبتها الى الشعب طبقا للمفهوم الدستورى المشار اليه في المادتين ٢٩ و ٣٠ منه ٠ ومن ثم فان انتقال عدد من الشركات من الخضوع للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته الى الخضوع لقانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٩١ لا نفيد بذاته انحسار وصف القطاع العام عن هذه الشركات كما أن عدم انطباق القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على هذه الشركات لا تفقدها بذاته ذلك الوصف ما يقبت به اطار الملكية العامة بالمعنى الوارد بالمادة ٢٩ من الدستور • وبناء عليه فان أحكام القانون

رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتبات معثل العكومة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام في البنواك المشيتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات تسرى على معثل شركات قطاع الاعمال في مجالس ادارات الشركات المشتركة · ولما كأنُّ ذلك وكان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ قد صدر نفاذا لحكم المادة الثانية من القانون المشار اليه ، فمن ثم فانه يسرى أينما يسرى القانون وتطبق أحكامه أينما يطبق ، الأمر الذي يتعين معه على شركات قطاع الأعمال العمام الالتزام بقرار رئيس مجلس الوزراء آنف الذكر واعمال مقتضاه فبما يتعلق بضابط اختيار ممثل المال العام فهر البنوك والشركات المستركة • وجدير بالذكر أن أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ لا تسرى على شركات المساهمة الخاضعة لأحكام قانون شركات المسسامعة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ سواء ما تعلق منها بضوابط الاستعانة بالخبراء والمستشارين وتشغيل العمالة الماهرة والحرفية أو ما تعلق بضوابط اختيار ممثليها في الشركات التي تساهم في رأس مالها • ذلك أنها تستقل بوضع نظامها الأسساسي ولوائحها الداخلية وفقا للمادة ٤٥ من القانون المسار اليه آنفا بعيدا عن احكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ أو قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة . 1991

#### لذليك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

أولا: اختصاص مجلس ادارة الشركة القابضة ببيع أسهم الشركات التابعة. لها في حدود نسبة 24٪ من رأس مالها

ثانيا: للجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة أن تأذن ببيع كل اسهم الشركات التابعة لها أو بعضها بنا يؤدى الى خفض حصـــة الشركة القابضة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وبنوك القطاع العام في راس مالها عن ٥١٪ .

ثالثا: انخفاض حصة المال العام في رأس مال الشركة التابعة عن ٥١٪ يغرجها عن نطاق أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ويجعلها خالصة في الخضوع لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المستقولية المحدودة الصنادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بما يوجب عليها توفيق أوضاعها وفقا لأحكامه .

وابعا: ان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنه من ضوابط الاستمانة بالخبراء والمستشارين والعمالة الماهرة والحرفية لا تسرى أحكامه على شركات قطاع الاعمال العام اعتبارا من تاريخ صدور لوائحها الخاصة ، وتسرى أحكامه فيما يتعلق بضوابط اختيار ممثلها في البنوك والشركات المشتركة حيثما يسرى احكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه

( فتوی رقم ۸£۱ فی ۲۲/۱۰/۲۲ جلسة ۱۹۹۳/۹/۲۰ ملف رقم ۸£۱۹/۲/٤۷ ) -

# (Y22)

# جلسة ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٩٦

جهاز الدعى الاشتراكي ـ معروفات العراسة ـ وجوب ادراجها بالعساب الفتامي لمواثقة لجهاز ـ افتداس الجهاز الركزي للمحاسبات بالرقابة على علم الأموال ـ افتاء الجمعية السابق في ١٩٥٤/ وجوب ادراج معروفات العراسة بالعساب الفتاني لوازنة الجهاز الملكور واختماض الجهاز المركزي للمحاسبات بفحسها ـ تابيد هذا الإفتاء لعمم طروء موجبات للمفول عنه ،

ظانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم 20 لسنة 1927 ـ المادة 77 ـ المارق بين الفترى والتزاع عند العرض على الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع ــ جواز تصدى الجمعية العمومية للموضوع عند احالته اليها في صودة التزاع بين جهتين اداريتين بعد سبق ابدائها الراى في شائه كطلب داى •

فاستعرضت فتواها السابقة التي انتهت الى وجبوب ادراج المدروفات اللازمة لادارة الاموال المفروضة عليها الحراسة والتي جرى تضاء محكة القيم على تقديرها بواقع ٥٪ من صافى ايرادها السنوى بالحساب الختامي لموازنة جهاز المدعى العام الاشتراكي ، واختصاص الحهاز المركزي للمحاسبات بفحصها .

واستندت الجيعية العبومية في هذه الفتوى الى أن ما وكل الى المدى الاشتراكي من مهام انما يخضع جبيعه لرقابة مجلس الشسعب وفقا لتصريح المادة ١٧٩ من الدستور بحيث لا يسوغ على أى وجه من الرسوء التحول منها أو افراغها من مضمونها ، واذ عهد الى الجهاز المدعى الاشتراكي مهمة الاشراف على أعمال الحراسة طبقا للقانون رقسم الاستة ١٩٧١ وذلك بالصفة المامة التي يتصف بها أى بالصفة تلك الوطيفية له ودون أن يرتبط ذلك بالشسخص القائم عليها وهو يباشر ممثلا للسلطة المامة ويهان فرك به من ولاية عامة مصدها القانون وكونه باعمال ادارة تلك الأهوال واستغلالها أنها تتم لصالح المجتمع ، ومن تم نان سلطته في هذا الشان ليست حرة طليقة دون قيله أو ضابط وإنها بعض لرقابة مجلس الشعب وأنه أذا كانت المصروفات التي يحكم بها لمواجهة أعمال ادارة الأموال المفروضة عليها الحراسة أنها يزايلها عليها الحراسة ، ومن ثم تضحي إيرادا أو موردا لجهاز المدعى المسام

الاشتراكي ، مما يتعين القول بوجوب ادراجها في الحساب العتامي لموازنة المدعى العام الاشتراكي حتى يمكن لمجلس الشعب أن يبسط رقابته على تلك الموازنة إبرادا ومصروفا ، كما لا مغذى من أن يبسط المجهاز المركزى للمحاسبات ورقابته على تلك الأموال فمقتضيات حمام أموال الموقة تفرضه ، وذلك التزاما باحكام قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤٤ لسنة ١٩٨٨ الذي حل محل القانون رقم ١٢٩٨ لسنة ١٩٨٤ مما لا وجه لاعادة ترديدها من جديد ، والجهاز المركزى للمحاسبات مو القوام على الرقابة المسابق على أمرال الدولة كلها والأمنية وذلك كله بوصفه المراقب المام على حسابات الدولة بكل هيئاتها وجميع انشطتها ومو عين الساطة التشريعية ووكيابا في أعمالها لرقابتها والمستورة على انشاط المالى للدولة وعميناتها ،

ولاحظت الجمعية العمومية أنه لم يطرأ من الموجبات ما يسكن معه المعدول عن رأيها في فتواها السابقة ، كما لم تر فيما ساقه جهاز المدعى العام الاشتراكي حججا يدافــــع بها عن وجهة نظره ، لم تر في ذلك ما يتبح له التحلل من تلك الرقابــة أو بغير وجه النظر في الموضــوع المطروح الأمر الذي يتعين معه تاكيد الفتوى السابقة .

والحاصل أن الفتوى تتضين بيانا لحكم القانون ، وهى تكشف حكم التشريع عند تحريك النص التشريع النابت بلفظة وعباراته على الواقع المتغير المتنوع ، ووجه الالزام فى تطبيقها انما يتأتى من أن حكم القانون ملزم واجب الاتباع ، فى الحالات التى تعرض وجه الالزام شمانها يستحد من واجب الالتزام بحكم القانون ، الذى يسرى على الخاضمين لأحكامه وتمارسه جهات التنفيذ دون حاجة الى صدور حكم قضائى فى كل حالة بعينها ، ولا يجوز لخاضصم القانون أن يحاول التخفف من هذا الخضوع بدعوى أن له وجهة نظر فى مدى انطباق حكم القانون عليه ، وان وجهة نظره هى ما يتمين اتباعها والاخذ بها فى تماملاته ، أن الأمر فى تقدير دلالة الإحكام أنها تتناوله الجهات المختصة والمتخصصة التى ناط بها النظام القانوني للدولة بيان وجه الصواب والمتخصصة التى ناط بها النظام القانوني للدولة بيان وجه الصواب و

واذا كان هذا الأمر يصدق على طلبات الرأى الواردة الى الجمعية المميمية طبقا للمادة ٦٦ / أ من قانون مجلس الدولة فانه طبقا للمادة /٦٦ دختص الجمعية بابداء الرأى في الانزعة التي تنشب بين الجهات الادارية بعضها المعض وذلك بدلا من استعمال الدعوى كوسيلة لحماية

العقوق وفض المنازعات واضفى المشرع على رأيها صفة الفصل الذي يحسم النزاع بين جهتين ولم يعط لجهة ما حق التعقيب على هذا الفصل أو معاودة النظر فيه حتى لا يتجدد النزاع الى ما لا نهاية ، والراى الصادر من الجمعية العمومية في مجال المنازعة هو رأى نهائى حاسم للنزاع و!جب النفاذ •

وقد استقرت الجمعية العبومية على أن مفهوم المنازعة بين الجهات الادارية لا تنحصر فحسب في المنازعة على حق مالى وانما تتسع لتشميل المنازعة بن تلك الجهات حول تفسير نصوص القانون .

والجمعية العمومية وان نظرت الموضوع الماثل طبقا للمادة 1/٦٦ وان ذلك لا يعول دون الاحتكام اليها طبقا للمادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة ادا ما رتاى الجهاز المركزي للمحاسبات وجها لذلك

#### لذلسك

انتهت الجبعية العمومية لقسسمى الفتوى والتشريع الى تأييه افتاءها السابق الصادر بجلسة ؟ من مايو ١٩٩٥ وهو وجوب ادراج مصروفات الحراسة بالحساب الخنامى الموازنة المدعى العام الاشتراكى . واختصاص الجهاز المركزى للمحاسبات بفحصها

ر فتوی رقم ۷۷۵ فی ۱۹۹٦/۱۰/۵ جلسة ۱۹۹٦/۹/۳۱ ملف رقم ۵/۱/۵۱ ) ۰

# جلسة ٢٦ من سيتمير سنة ١٩٩٦

ضريبة - ضرائب ورسوم جمركية - الاعفاء منها - اتفاقية ٠

وضع الشرع بعتنفى قانون الجبارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ اصلا عاما مؤداه خضوع جميع الواددات للضرائب الجبركية وغيرها من الفرائب الاضافية الأخرى المقردة على الواددات \_ الاعفاء يكون بنص خاص \_ تحصل الفرائب عند ورود البضاعة \_ جواذ الافراج الأؤقت عن البضائح دون تحصيل الفرائب والرسوم المقررة بالشروط والأوضاع التي يعددها وزير الخزاة \_ اتفاق التعاون اللني بين حكومة جمهورية حصر العربية وحكومة مولندا المواقع عليه بقراد رئيس الجمهورية رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ اعلى المعدات والمركبات ذات المحركات التي تقدمها هولندا والمرتبطة بمشروعات التعاون من كافة الفرائب والرسوم المقررة على الواددات الحالة الملكية إلى حكومة جمهورية عمر العربية بانتهاء التعاون بين الحكومتين \_ الرادة المحادثة الجعادك بان معل النزاع الحرج عنه مضمولا بالاعفاء من الفرائب والرسوم الجمركية بحسبانه وادرا من الخارج لاستخدامه في اطاد الانطاق المشاد اليه \_ المرء \_ المرء مطالبة الجعادك بالفرائب والرسوم تكون فافدة لسندها \_ تطبيق .

ان المادة ( ٥ ) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ٠٠٠ وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها • ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل تمام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون ، وتنص المادة ( ١٠١ ) من القانون ذاته على أن « يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة ، كما تنص المادة ( ٥ ) من اتفاق التعاون الفني بين جمهورية مصر العربية وحكومة هولندا الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٧ على أن د ستعفى حكومة ج ٠ م ٠ ع المعدات ( المركبات ذات المحركات ) والمعدات الأخرى التى تقسمها للحكومة الهولندية والمرتبطة بمشروع ما من كافة الرسوم على الوارادت أو أي رسوم عامة أخرى . • وتنص المادة (٦) من ذات الاتفاقية على أن « ستظل كافة الآلات والمعدات التي تقدمها الحكومة الهولندية مملوكة لها طوال مدة المشروع وستنتقل ملكيتها الى حكومة ج ٠ م ٠ ع عندما ينتهى التعاون بين الحكومتين في هذا المشروع ما لم تكن تلك الآلات والمعدات مطلوبة لبيض مشروعات التعاون الفني الإنحري التي تشترك فيها الحكومتين ، ·

واستظهرت الجمعية العبومية من تلك النصوص أن المشرع وضع أصلا عاما في قانون الجمارك مؤداه خضوع جميع الواردات للضرائب الجميركية وغيرها من الضرائب الإضافية الإخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفائها وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة واستثناء من ذلك أجاز المشرع الاوراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة ودلك بانشروط والاوضاع التي يحدها وزير الخزانة ، كما تبين للجمعية أن اتفاق التعاون الفني بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة مولندا الموافق عليه بعراد رييس الجمهورية روم ٦٠ السخنة ١٩٧٧ قد أعفى المعدات والمرتبات ذات المحوركات التى تغلمها الحكومة الهولندية والمرتبطة باحدى مشروعات التعاون من نافة الضرائب والرسوم المقررة على الواردات كما نقل ملاية ماتهاوي بن الحكومةن ،

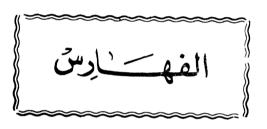
ومتى كان الشابت أن محل النزع الماثل قد أفرج عنه مشمولا بالإعفاء من الضرائب والرسوم الجمر بيه بحسبانه واردا من الخوج لاستخدامه في مشروع البان دهياه « يلالو » في اطار اتفاق التعاول الفنى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة هولندا الموافق عليه بقرار رئيس الجيهورية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٧ وهو ما أقرت به مصلحة الجمارك ذاتها ولم تضحده فمن ثم فانه يضحى متمتما بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة الإمر الذي تغدو معه مطالبة مصلحه الجمارك عارية من صحيح سندها قانونا حرية بالرفض .

ولا ينال من ذلك قيام محافظة دمياط ببيع السيبارات مشمول البيان الجمركي آنف الذكر بنقل ملكية الآلات والمعدات المعاه عند نهاية التعاون بين الحكومتين الى جمهورية مصر العربية ومن ثم يضحي تصرف محافظة دمياط في السيارات محل المنازعة صادرا ممن يملكه وليس من شأنه زوال الاعفاء الجمركي عن تلك السيارات التي نقلت ملكيتها الى المخافظة متبتعة به وفقا لنصوص الاتفاقية سالفة البيان •

### لالسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريح الى رفض المطالبة المقدمة من مصلحة الجمارك بالزام محافظة دعياط اداء الرسوم الجمركية على مشمول البيان الجمركي المشار اليه

ر فتوی رقم ۷۹۷ فی ۱۹۹۲/۱۰/۷ جلسة ۱۹۹۲/۹/۲۱ ملف رقم ۷۹۷ (۲٤۱۹/۳/۳۲ ) ٠



(1)

#### اتحاد:

١ \_ اتحاد الإذاعة والتليفزيون

- اتحاد الاذاعة والتليفزيون \_ هيئة عامة اقتصادية \_
   محاسبة حكومية \_ رقابة مالية قبل الصرف .
- ★ المادتان ۱ ، ۳ من القانون رقم ۱۲۷ لسنة ۱۹۸۱ بشأن المحاسبة العكومية \_ المادة ( ۳۳ ) من ذات القانون قبل استبدالها بالقانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۹۲ .
- و قانون المحاسبية المحكومية المتسسار اليه أخضي لسلطانه جميع وحدات الجهاز الإداري للعولة ووصدات الإدارة للحلية ... سبب ذلك : تعيم الرقابة المالية على الانفاق لنيا الصرف بالجهات الادارية واحكاء الرقابة على المال المام إدرادا ومصروفا ... المشرع بسط نطاق الرقابة بحيث مد نطاق اختصاص وزارة المالية في اعمال الرقابة المالية قبل الصرف الى حسابات جهات لم تكن تخضير أصلا لقانون المحاسبة الحكومية ... تتبجة ذلك : خضوع المنات الاقتصادية للقواعد المالية من قبل وزارة المالية وذلك منظ للقواعد المالية من قبل وزارة المالية وذلك منظ المقواعد المالية ون الوارعة بلوائهة الواردة بلوائه عدا الانحاد رنظمة المالية دون القواعد المالية دون القواعد المالية دون العكومية ... خطبيق ...

17. (27.

- ٢ ــ الاتحاد المصرى للتأمين
- ★ الاتحاد العبرى للتأمين \_ اتحاد مهنى \_ رقابة الجهـاز
   المركزي للمحاسبات •
- المادة ( ۱ ) من قانون النجاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ۱۹۶ لسنة ۱۹۵۸ ـ المادة ( ۳ ) من ذات القانون ـ المادة ( ۲۰ ) من القانون رفم ۱۰ لسنة ۱۹۸۸ باصدار قانون الاشراف والرقابة على التامين في حصر ۱۰
- خصوع الاتحاد المسرى للنامين لرقابة البهاز المركزي للمحاسبات باعتباره اتحادا مهنيا \_ اساس ذلك : ناط المترع بالبهاز المركزي للمحاسبات الرقابة على الاموال المامة كما حدد البهات التي يماشر البهاز اختصاصاته بالنسبة لها على سبيل الحصر \_ تقيجة ذلك : تنحير دفاية البهاز اذ لم تكن أموال البهة أموالا عامة أو لم

يرد ذكرها فسين البهات المحددة في نص المادة ( ٣ ) مسالف الاسارة البها \_ عسدة النظر في الموضوع المروض مسالف الاساد، المالس للتأميز يلحق به وصف المهنى للتأميز يلحق به المهنى المهنى المهنى المهنى المسلمات المسلمات المسلمات المسلمات من نصل المادة ( ٢ / ٢ / ٣ من هذه المادة \_ المستماد من نصل المادة ( ٢ / ٢ / ٣ من هذه المادة \_ المستماد من نصل المادة ( ٢ / ٢ / ٣ من هذه المادة \_ المستماد من نصل المادة ( ٢ / ٢ / ٣ من هذه المادة المادة في مبال التأميز \_ توافر وصف عليها للاتحاد \_ تطبيق ،

(A7) PA:

آلسار :

- آثار \_ طرق عامة \_ حماية الآثار \_ نزاع \_ المنافع
   المقصودة من حماية الأثر بانشا، سور حوله متقدمة على
   الأضرار المقول بترتيبها على اقامته .
- ★ المواد ١٠ ١٠ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشان الطرق اللمة ـ المواد ٢٠ ٥ ٠ ٢ ١٠ من الامن القانون حماية القانون رقم ١٨ بيا القانون رقم ١٨ بيا القانون رقم ١٨ بيا المنافق الأدار والمنافق من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٨ بانشاء المجلس الأطلق الاثار للقانون (١ ) من قرار وزير النعامة والإعلام رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٨٧ بينان اخضاع طلقة ارض بتاحية اير زعيل عرب المعلقات والصوالحة مركز شيئ القناطر للقانون وقم ١٨ لسنة ١٩٨٥ في منان حماية الإثار .
- المترع بالقانون رقم ٨٤ لسسنة ١٩٦٨ اول الأراضي الواسعة والطرق الرئيسية والطرق الرئيسية والطرق الرئيسية والطرق الرئيسية والطرق الاقليمية وعاية خاصة دليل ذلك : عمر جواز اقامة أية منشأت على تلك الأراضي سبب ذلك : المشات عن خط النظر لقائدي السيادات المشرع في الوقت دانه بيوجب قانون حماية الأنار رقم ١١٧٧ كفل رعاية وحماية خاصة للآنار حوليل ذلك : انشأ، مجلس أعلى الآنار يقوم على حمايتها وحفقها أو سنة قنوات أو اعداد طريق في المواقع أو الأزاض الأزرية النظر ورد يصيفة طلقة على تسوا و الأزاض الأزرية النظر ورد يصيفة طلقة على تسوية يتبسط لل استحداث الطرق وإعدادها ابتداء أو إيراء

وقم الصفحة	رقم القاعدة	
		آية توسمات على طرق قائمة وموجودة بالفسل ــ مؤدى
	•	ذلك _ أن المشرح قدم الحفاظ على المواقع والأراض
		الأثرية على المسلحة المتحققة من اعداد طريق في منطقة
۸ه.	( 7 - )	ممينة _ تطبيق ٠
		البسات :
		١ _ يراجع المبدأ رقم ٢٣٠ ص ٦٣٢
		🖈 اثبات _ عبد الاثبات يقع على الدائن .
<b>477</b>	,117)	# قانون الانسات فى المواد المدنية والتجارية المسادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ينقى بسب، الانبات عل الدائن طبقا لحكم المادة ( ١ ) منه ــ اخفاق الدائن فى اثبات مطالبته يجعلها حرية بالرفض _ تطبيق .
		<ul> <li>★ المادة ( ۲ ) من القيانون رفم ١ لسنة ١٩٧٣ بشيان</li> <li>المنشآت الفندقية والسياحية ٠</li> </ul>
		🖈 المشرع حظر انشباء أو اقامة أو أستفلال أو ادارة المنشآت
		الفندقية والسسياحية بغير ترخيص بذلك من وزارة
		السياحة _ رفض وزارة السياحة اعتبار مشروع شاليهات
		بور توفيق التابع لمحافظة السيويس من المشروعات
		السياحية الهيئة المدعية في النزاع أخفقت في اقامة
		الدليل على الإغراض السياحية لهذا المشروع ولم تنجح
		في اثبات حقها نتيجة ذلك : تفدو مطالبتها عارية
477	(171)	من صحيح سندها حرية بالالتعات عنها ـ تطبيق .
		اختمساص :

ما لا يدخل في اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع •

١ \_ المنازعات المتعلقة بهيئة الأوقاف المصرية

- \_ يراجع المبدأ رقم ( ٦٣ ) ص ١٧٢ •
- الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ـ نزاع ـ
- 🖈 المادة ( ٦٦ ) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسسة

> ★ الشرع قرر أصلا عاما مقتضاه اختصاص الجمعية العبومية لقسمي الفتوى والشريع دون غيرصا بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين مذه الجهات بعضها البخض وهي من أستخاص الفتون العام - تنيجة ذلك : الجمعية العمومية لا تختص بنظر المازعة التي تمثل فيها ميئة الارقاف باعتبارها تائية عن الوزير ناظر الوقف ... سبب ذلك : تشاط الهيئة في فيامها على شئون الأموال الموقونة أنها هو نشاط ناظر الوقف وهو من أشتخاص القانون الخاص قلا يتحقق للهيئة بهذه الثابة الوصف التلانون الخاص قلا يتحقق للهيئة بهذه الثابة الوصف

¥£¥ (1·)

★ الأصل اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريم بالغصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بن المسالع العامة أو بن الهيئات العسامة أو بن المؤسسات العامة أو بن الهيئات المحلية أو بن هذه الجهات بعضها البعض \_ استثناء من ذلك : استن المشرع في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية طريقا خاصا للطعن فيها اذ ناط ذلك بالمحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو الى القاضى حسب الأحوالوذلك أيا كان أطراف النزاع \_ نتيجة ذلك : انحسار الاختصاص عن الجمعية \_ نشاط وزير الأوقاف ومن بعده هيئة الأوقاف في قيامها على شاون الأموال الموقوفة انبا هو نشاط ناظر الوقف وهو من أشمسخاص القمانون الخاص م نتيجة ذلك م انحسار الاختصىاص عن الجمعية العمومية طبقا لنص المادة 77/د سالفة الذكر \_ الاحالة طبقا لحكم المادة ١١٠ سالفة الذكر لا تكون الا من محكمتين تابعتين لجهة قضائية واحدة أو لجهتين قضائيتين مستقلتين في حين أن الحيمية المعومية لا تعد محكمة بالمعنى الذي عناه المشرع في المادة المذكورة وانما هي جهة فتوى لا يتجاوز رأيها الملزم حد الغتوى \_ تطبيق •

117 (٧٢)

★ المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسمة
 ١٩٧٢ ٠

121

(01)

رقم الصفحة	وقم القاعدة	
۲۰۱	(1.1)	لا الشرع وضع أصلا عاما مقتضاء احتصحاص الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل فى المنازعات التي تنشأ بين المصالح المامة أو بين الهيئات المطلبة أو بين هذه الجهات بخسها البحش وهي جميعها من أسخاص القانون العام بحيت يعتبع اختصاصها اذا كان أحد الأطراف لا يدوج ضعن هذه الجهات المحددة على صبيل الحسر ح تطبيق .
	(. ,	🖈 المادة ٦٦ من القانون ٤٧ لسنة ١١٧٧ -
**:	(1· <b>V</b> )	إلا التمرع وضع اصبلا عاما مقتضاه اختصاص الجمعية العومية القسمي الفتوى والتشريع دون غيرها بالقسل في النازعات التي تنسأ بين الهسالج العامة أو بين الهيئات العسابة أو بين هذه الجهيئات بعضها العبض وهي من أشخاص القانون العام بحيث لا اختصاص للجمعية العومية اذا كان أحد الأقراد لا يندرج ضمن هذه الجهات المحددة على صبيل الحجر بزاج بن الهيئة التومية لمياء الشرب والصرف الصحى والشركة الأمريكية المسند الها تنفية العملية خوج والشركة الأمريكية المسند الها تنفية العملية خوج ذلك خاذ المنازة اختصاص الجمعية حافيتين خليق خافيتها التعالية حافيتها خليق خافيتها المسلحة حافيتها المسلحة حافيتها المسلحة حافيتها خافيتها المسلحة حافيتها خافيتها المسلحة حافيتها خافيتها حافيتها حافيتها حافيتها المسلحة حافيتها خافيتها حافيتها حافيت
		★ المادة ( ٦٦/د ) من قانون مجلس الدولة السادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ ·
		يول المواد ( ۱۳۵ . ۱۹۷ . ۱۹۱ ) من فاتون الشمرائب على الدشل المسادر بالقانون رقم ۱۹۵۷ لسنة ۱۹۸۱ والمحدا. بالقانون ۱۸۷۷ لسنة ۱۹۹۳ •
		لل كان الأصل مو اختصاص الجحمة السومية لقسم الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات العامة مدد البهات بعضها البحض الا أن المشرع في قانون الفرائب على الدخل المشار اليه خرج على هذا الأمسل فيما يتعلق بالمنازعات التي تفود حول الفريبة على الدخل استحقاقا ومقدارا فاستي طريقا خاصا المطنى فيها أمام لبعة المطنى والتي يجرى المطنى في قراراتها بعدى المام المحكمة الإبتدائية المختصة وفق الواعيد والإجراءات

التي عينها النص ـ نتيجة ذلك : عدم اختصاص الجمعية

بنظر النزاع \_ تطبيق •

(1Y)

775

- ★ المسادة ( ٦٦/د ) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ٠
- الإصل مو اختصاص الجبعية المدومية لقسمى الفتوى والتدريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات المسالح السامة أو بين الهيئات المامة أو بين الهيئات المامية أو بين ما المؤسسات المامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذا البيات بعضها البيضى استئناء من ذلك: المشرع في القانون رقم 21 لسنة ١٩٧٧ غرج على هذا الأسل فيما يتعلق بالمنازعات التي تعلق بالمنازعات التي تعلق بالمسل المنازعة وذي غرما تعليق بالمسلق بالمسلق بالله المنازعة وذي غرما تعليق .

★ المسادة ( ٦٦ /د ) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ السنة ١٩٧٧ ٠

التنويع في شأن المانية العوبة التسمى القتوى والتنويع في شأن المانيات هو بيا يشأ ين الوزارات او بين الهيئات العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات العامة أو بين هذه المؤسسات العامة أو بين الهيئات العلية أو بين هذه البعبات بناستواض عناص النزاع المائل في ضوء ما تنص عليا المادة (٣٧) من قانون تنظيم المائفات والزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٨ من أله يجوز للجهات العاضمة لإحكامه عند الاقتصاد أن تنوب عن بضيا في مباشرة المراات التعاقد في مهنة مبيئة وفقا للقواعد المعول بها في الهجة الطالبة ماذا كان النزاع في حقيقته بن به في الهمد المعلول المسلحة المذكورة ومقاول تنفيذ المعلة المسلحورة ومقاول تنفيذ المعلة مناسبة المسلحورة ومقاول تنفيذ المعلق المسلحة المسلحورة ومقاول تنفيذ المعلة المسلحة المسلحة تنفيذ.

T1. (1 (T)

- ★ قانون مجلس الدولة السادر بالقابين رقم ٤٧ لسنة
   ۱۹۷۲ ــ المادة ٦٦ منه ٠
- لا فانون رقم 23 لسنة ١٩٧٧ في شأن تاجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ \_ المادة (٥) منه .
- ★ الأمسسل اختصساص الجمعية العبومية لقسمى المقتوى
   والتشريع بالقسل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات

أو بين المسالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين مند المؤسسات العامة أو بين الهيئات المعلية أو بين مند البهات وبعضها البعض — الشرع خرج على هذا الأصل في القانون المشار البه فيها يتملق بتحديد الأجرة فناط الاختصاص فيها ألى المحاكم العادية دون غيرها \_ نتيجة ذلك : انحسار اختصاص الجمعية المعومية عن نظر الزام \_ تطبيق.

(101)

### ادارات قانونبة :

★ المواد ( ۱۲ ) من قانون الإدارات التانوئية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، ( ٢٧ ) و ( ٢٥ ) من تانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ــ المشرع تحقيقا منه لاستقلال أعضاء الإدارات القانونية وضمانا لحيدتهم في أداء أعسالهم أفرد لهم تنظيمها قانونيها خاصا نظم فيه الماملة الوظيفية لهذه الفثة اذ عين هذه الوظائف على سبيل الحصر واشترط فيمن يشمغلها فوق الشروط المقررة للتعيين في قائرن العاملين المدنيين بالدولة والغطاع العام أن يكون مقيدا بجدول للحامين المستغلب طبقا للقواعد والمدد المبينة قرين كل وطيفة ــ المشرع اعتد في هذا الصدد بمدة الاشتغال بعمل من الأعمال القانونية النظرة طبقا المانون المحاماة \_ نتيجة ذلك : حسابها ضمن المدد الشترطة للتعين في هذه الوطائف \_ بترتب على ذلك عدم جواز حسابها ثانية كمدة خبرة عملية طبقا للمادة ٢٧ من قانون العاملين الدنيين بالدولة ... سبب ذلك : حتى لا تضاف مدة سبق ضمها \_ لا ينال من ذلك أستدعاء حكم المادة ٢٥ من قانون العماملين المدنيين بالدولة الخاص بالاحتفاظ بالرتب السابق الذي كان يتقاضاه عضو الادارة القانونية .. سبب ذلك : اعتبار هذا الحكم مكملا لما ورد بنظام توظفهم الخاص \_ طبيق ٠

(\*) 47

اعضاء الادارات القانونية \_ علاوة تشجيعية \_ قرار دارى \_ تحسن القرار بانتضاء المراعيد المقررة لسحب القرارات الإدارية الباطلة

★ النطا في بيان مدى احقية اعضاء الادارات القانونية في المسلاوات التشجيعية ، والذي اقتضى العرض عل الجمعية المعومية ولنظره المام القضاء ليس من شائه أن يضم القرار المسادد على نقيض ذلك بعيب المثالثة الجسيعة ألتي تهوى بالقرار الى الإنعام ، وإننا يكون معيبا مادام مرجع العيب الى التفسير الخاطئ، غير المتصد للقانون ، نتيجة ذلك : بانقضاء المواعيد المقررة لسحب القرارات الادارية الباطلة يفدر القرار العيب حسينا من السحب بضعاة منه .. نطيق .

fT1 (\\T-)

- الجهاز النغيذى للهيئة العامة لتنفيذ المسروعات الصيناءية والتعدينية – أعضاء الادارات القانونية – أجر – أحقية عضو الادارة القانونية في الاحتفاظ بما كان يتقاضاه المان عمله السابق.
- المادة (٨٠) من اللوائع العامة للجهاز التغيدى للهيئة العامة لتنهد المسروعات الصحناعية والتعديثية القصايلة للعادة ( ٣٠) من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .
- إله ولتن كان الأصل أن العامل بسنحق عند النميين بداية الأبير المقرر لدرجة الوطيقة قان اللوائم العامل للعبواز التنفيذى للهيئة العسامة لتنفيذ المتروعات العسناعية والتعديبية مسسايرة في ذلك أحكام قانون العاملين للدنين بالدولة غرجت على هذا الأحمل حينما أحتفظت لمحبوعة من العاملين من برغم الماملين بنظم خاصة الذين بعاد تعيينهم في الهيئة وكذلك المساملين للدنين بحالقات شاملة عند تعيينهم في وطائف دائمة بالمورهم التي كانوا يتقاضونها في وطائفهم اللبابقة المن الماملين بنظم على المحافظة الممن المورهم التي كانوا يتقاضونها في وطائفهم اللبابقة المن الأمر المورقة للمن الأجر المرد للوطيقة الممن الأجر وأن تكون هذا خدمته متصلة \_ نتيجة ذلك : الإيجادة نهاية مذا سريان حكم المادة ( ٢٠ ) سالمة الذكر على اعضاء الإداوات القانونية \_ تطبيق .

Tes (\TY)

#### ادارة محلية :

- ـ سلطة المحافظ في التفويض في الاختصاص
- ادارة محلية \_ مناقصـــــات ومزايدان \_ تغويض \_
   اختصاصات للحافظ في شأن وزارة الأوقاف .

- لا المواد 7 ، ١٢ ، ١٣ من قانون تنظيم المناقعــــات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ \_ المواد ٢٧ ، ٢١ ، ٤٦ ، ٨٤ من قرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ الصادر باللائعة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات المشار أنيه .
- المادة ۲۷ مكرر ( ۱ ) من قانون نظام الادارة المحلية الصدادر بالقانون رقم ۴۶ لسنة ۱۹۷۹ والخسافة بالقانون رقم ۱۰ لسنة ۱۹۸۱ ٠
- المادة ٢٥ من اللائمة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية
   المشار اليه ألصادر بقرار رئيس الوزراء رقم ٧٠٧
   لسنة ١٩٧٩
- المشرع ناط بالسلطة المختصة في قانون المناقصيات والزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تشكيل لجنة تتولى اجراءأت المارسة تضم عناصر فنبة ومالية وقانونية يشترك في عضويتها مندوب من وزارة المالية اذا جاوزت القبية عشرين ألف حنبه وعضو من محلس الدولة أذا حاوزت القيمة مائة ألف حنيه ... المشرع في المادة ٢٧ مكررا (١) من قانون نظام الإدارة المحلمة المسار المه نصب المحافظ رئيسا لحميم ألعاملن \_ مؤدى ذلك : الأصل أنه أذا ما نيط بسلطة من السلطات اختصاص معين فلا يجوز لها أن تنزل عنه أو تفوض فيه سلطة أخرى ... استثناء من ذلك : يجوز التغويض استثناء اذا نخسين القانون نصا باذن به .. شرط ذلك : إن يكون قرار التغويض محددا ... بتيجة ذلك : لوزير الأوقاف أصيلا عن نفسه كسلطة ادارية تفويض بعضا من اختصاصه الى المحافظين .. أثر ذلك : على المحافظ في هذه الحالة أن يباشر الاختصاص بنفسه دون غيره \_ سبب ذلك : لا يجوز أن يرد تفويض على تفويض ...

- حظر تخصيص أراض لأعضاء المجالس الشعبية المحلية •

- ادارة محلية \_ مجالس شمبية محلية \_ تخصيص اراض بالمحافظة الإعضاء المجالس الشعبية \_ حظر التخصيص \_ وجوب اسقاط العضوية عن المفالف .
- المواد ۱۲ ، ۲۰ ، ۲۲ ، ۹۳ ، ۹۳ من قانون نظام الادارة المحلية المسادر بالقانون رقم ۳۳ لسينة ۱۹۷۹ المسلل بالتانونين رقبي ۵۰ لسينة ۱۹۸۱ ، ۱۶۵ لسينة ۱۹۸۸ ،

71 (77)

★ الشرع ناط بالمجالس التسعيبة المحلية للمحافظات في مختلف للرافق الحدود السياسة العامة للدولة الرقابة على مختلف للرافق (الأعمال التي تسخل في اختصاص المخافظة - تتيمة ذلك : حفر على احضائها اثناء مدة عضويتها ما مباح لفيهم وعدم الافادة خلال مدة الضوية من آية منفعة شخصية \_ مؤدى ذلك : عدم جواز \_ كاصل عام \_ التعلق بالذات أو بالواسطة مع المحافظة \_ الاعد الضرورة وفي حالة وجود: مصلحة محققة للمحافظة تريطة المجافظة المبية أعضاء المجلس والمحافظة المبية أعضاء المجلس والمحافظة المبية .

Y17 (YY)

ـ موارد مالية للمدن ٠

- ★ ادارة محلية \_ أسواق عامة في نطاق المدن \_ ايراداتها من المدارد المالية للمدن \_ أيطونة تلك الايرادات ال الموازنة العامة للمدلة \_ طلب الجهة الادارية اعادة النظر فيما انتهت الله الجمعية المسوسة من رأى .
- المادة ( ۵۱ ) من قانون نظام الادارة المحلية العسادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المدل بالقانونين رقمى
   ٥٠ لسنة ١٩٨٨ و ١٩٥٥ لسبنة ١٩٨٨ -
- المادتان ( ۱ و ۳ ) من قرار معافط القيوم رقم ۱۰ استة التغفيذية لسوق التغفير والفاكهة بعدينة التهرم والفاكهة بعدينة التيرم والشارعة في ويباجته الى القانون رقم ۱۸ استة ۱۸۷۱ بشنان أسواق الجسلة انطلاق من حق الموالا الأصل في جباية الفرائب وأراسوم والإيرادات المامة اعتبر المشرع إبرادات الأسواق المامة المواقمة في نطاق الشن موردا من موادوما المالية تقوم بتحصيلها وتؤول الى موازنها حسليق تطبيق -

775 1777

- ★ ادارة محلية \_ تنظيم وادارة المستشفيات والوحــدات
   الملحقة بالمجالس المعلية ·
- ﴿ قرار دئيس الجمهورية رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ يشان تنظيم وادارة المستشيات المذكورة \_ اللائمة الإساسية للمستشيات المذكورة المستسادة يقرار دئيس الوزراء والوزير المختصى بالمحكم المعل ووزير المسمعة رقم ؟ ح لسنة ١٩٨٨ تحديد نطاق مجال اعمال كل منهما .

★ للاحة الأولى من قرار رئيس الوزراء والوزير المختص بالسكم المحلى ووزير الصحة والاحة ( ๑ ) من اللائمة للم كورة كل منهما جاء مستويا بذاته منفردا بعكمه وموضوعه ـ حكم المادة الأولى متملق بتحديد السلطة المختصة بتعديل أسماد الملاج وأجور الفدمات في اقسام الملاج باجر والنسبة التي يجرز فيها هذا التعديل ـ للاحة ( ๑ ) تعلق بالإجرور الرمزية التي يجروز للمستشايات المشار اليها تقاضيها هي مقابل الخدمات الطبية التي تقدمها وبالترخيص لمجلس ادارة المستشفي في زيادتها عند التصاقد مع الهيشات والشركات بما لا يجاوز • % ـ لا مناص من تطبيق نص كل من المراج في مجال فيها نظمه وقرره بوصفه حكما قانونها آمرا ـ اثر ذلك \_ تطبيق •

(101) 733

### اراض صحراوية :

- ★ أراضى ... أراض محراوية ... أراضى صحراوية بوادى السطرون ... اختصاص الهيئة المامة لمشروعات النمير بادارة واستغلال والتصرف فى الأراضى الصحراوية بوادى النط ون .
- الحواد ( ۱ ، ۲ ، ۲ ، ۲ ) من القانون رقم ۱۶۳ لسنة
   ۱۹۸۱ في شان الأراضي الصحراوية ٠
- ★ الحواد ( ۲ . ٤ ) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شان يعضى الأحكام المتعلقة بالملاق الدولة المخاصـــة • المادة ( ٣٦ ) من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقرار ظانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ .
- لل المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٨ بقسم بحض المناطق الى المحافظات المناخمة لها ١ المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٨٢ فى شان ما يعد محافظات صحراوية .
- الشرع أفرد للأراضى الصحراوية تنظيما خاصا بموجب القانون دقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١ بأنها الأراضى المملوكة للفون ملكة خاصة والواقعة خارج الزمام بعد مساقة كيلو مترين , ويقصد بالزمام أنه حد الأراضى التي تست مساحتها مساحتة تقصيلية وحصرت في سجلات المساحة وفي سجلات المكلفات وخصرت في سجلات المقارفة على المساحد وللي سجلات المكلفات وخصصت للفرينة التقاربة على المساحد الأطبان ـ نتيجة ذلك : انتصاص المحافظات السحراوية

بحكم خاص بان اعتبر بموجبه كردون المدن والقرى القائمة متلك المحافظات في تاريخ العمل بالقانون والتي ستقام وحتى مسافة كيلو متربن زماما ... بناء عليه : عدد الحهات المنوط بها ولاية ادارة واستغلال والتصرف فر الأراض الخاضعة لأحكامه وجعل الهبثة العسامة لمشروعات التعمر والتنمية الزراعية \_ ودون غرها \_ مي حهاز الدولة المسئول عن التصرف واسستغلال وأدارة الأداض الصحراوية في أغراض الاستصلاح والاستزراع -استحدث المشرع بموجب القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ حهات حديدة أسند البها ولاية ادارة واستغلال والتصرف في جزء من الأراضي الصحراوية كالهبئة العامة للتنسة السماحة \_ اذا كان وادى النطرون عد ضم الى محافظة البحيرة بقرار رئيس الجمهورية سالف الذكر وكانت لا تمد من المعافظات الصحراوية طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء سالف الذكر ـ نتيجة ذلك : زمام تلك المحافظة بما فيها وادى النطرون بحد مداه في حد الأراضي التي تبت مساحتها مساحة تغصيلية وحمرت في سبجلات المساحة وفى سجلات المكلفات وخضعت للضريبة على الأطبان \_ سبب ذلك : انحسار مجال الرجوع الى الكردون بصريح النص على المحافظات الصحراوية فقط \_ تطبيق ٠

#### استثمار .

★ قانون الاسستثمار رقم ۲۳۰ نسسة ۱۹۸۸ قرم حزایا الشرکة الشکرات للشرکات المخاصمة باحکامه واسمال الشرکة المذکور و راسال عربی مستثمر فی معمر ب خضوصه پاحکام الاتفاقیة الشسار الیها باحدود النظام الوارد بلاتفاقیة تشل الحد الاتحاقیة تشل الدولة المضیفة ادا کان اکثر سخام من النظام القانونی للمولة المضیفة ادا کان اکثر سخام من النظام القانونی توقیح به المال العربی المستشمر فی للمولة المضیفة ادا کان اکثر سخام من النظام المقانونی توقیح و الاتفاقیة .

احكام الانفاقية المنشرة للشركة واننى وافق عليها رئيس الجمهورية بالقرار وقم ٥٩٥ لسنة ١٩٧٦ تعتبر أكثر مسيخاء من تلك الواردة بقانون الاستشدار بالنسبة للشركات \_ المزايا والفسسمانات الواردة بالاقساقية وحدودها \_ نتسة ذلك \_ خصوم الشركة الإقساقية

7.7 (٧0)

. 17

#### وقم وقم القاعدة الصلمة

انسانها \_ للشركة تربعى تعديلات قانون الاستثمار السنتينية التي قد تنضين مزايا ال ضمانات أكثر كرما من تلك الواردة بالاتفاقية \_ للشركة المطالقة بتطبيقها عليها \_ عدم احقية الشركة هي النمت بالمزايا الواردة بالباب الثاني من قانون الاستثمار .

(١٨٥)

### استراد وتصدير:

- ★ قانون رقم ۱۸۸ لسنة ۱۹۷۰ فی نسسان الاسسنراد والتصدیر \_ المادتان ( ۱ ) . ( ۹ ) منه \_ احكام القانون المذكور لا تفاطب الا القطاعین العام والخاص ولا تسسطیل الی الوزارات والهیئات العامة \_ یجوز لوزیر التجارة الافراج عن السلح التی تم استیرادها بلخالفة لاحكام القانون مقابل دفع الخالف تمویشا یمادل تمن البشاعة وفقا لتمین مصلحة المحادل \_ عدم مریان دلك عل ما تستوردة الجهات المصار إليها
- ★ قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ــ الفرامة المقررة بالمادة ١١٨ منه ــ حالات الحبيقها
- ★ عدم سريان أحكام الفانون رهم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ على الهيئات العامة مؤداء عدم جواز مطالبتها بتقديم الموافقات الاستيردده من بشائع ويعتنع توقيع المرامة المذكرة على سسبند من عدم تقديم حذه الموافقات للمستقد عدم الموافقات للمستقد .

• \A (\AY)

#### أسواق :

راجع المبدأ رقم ١٢٢ ص ٣٣٤ ٠

# اصلاح زراعي :

- الافراج عن الأطيان
- لل المادة ( ۱۰۱ ) من قانون الانبسان في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ۲۵ لسنة ۱۹۲۸ مصادرة ارض احد الإسخاص من قبل محكمة المتورة، ثم صدور المغر عن كافة الآثار والمقوبات ما تبيجة ذلك : ضرورة دو أموال ومعتلكات هذا الشخص طالما لم تزل هذه الأموال والمتلكات على ملك المولة أما ما تم المصرف فيه فيحكمه تاريخ التصرف وما إذا كان قبل المفو فيه فيحكمه تاريخ التصرف وما إذا كان قبل المفو

### رقم رقم القاعدة المبلسة

او بعده \_ ارض المعروضة حالته لم يكن قد بيع منها شيء حفاد ذلك \_ تنفيذ حكم المحكمة لا يمكن ان تعدل فيه جهة الافتاء نظرا لما له من فرة الأمر المحكوم به وحجبته \_ رد الأموال عينا أو التعريض عنها في جميع الأحوال انما يكون في حدود ما تقضى به قوانين الإصلاح الزراعى المتعاقبة بما تضمينته من تنظيم لأحكام الملكية الطارة لم تطبيق .

(AT/) TAP

- اختصاص هيئة الاصلاح الزراعي بالنسبة للأداخي البور الواقعة داخل الزمام •
- ★ اصلاح زراعی ـ اختصاصـات الهیئة \_ ولایة الهیئة بالنسبة للاواض الزراعیة والارامی البور الواقعة داخل الزمام \_ حدود تصرفات الهیئة .
- ★ المرسوم بقانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۲ فی شان الاصلاح الزراعی وتعدیلاته – قرار رئیس الجمهوریة رقم ۱۹۵۷ لسنة ۱۹۳۲ بینظیم الهیئة العامة للاصلاح الزراعی – قانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۲۶ بینظیم تابیر المقارات المبلوكة للدولة ملكیة خاصة والصرف فیها .
- ★ الشرع قصر ولاية الهيئة العامة للاصلاح الزراعي على الأراغي الزراعي الأراغي الزراعي الأراغي الأراغي الأراغي المتحدة خارج الزمام ال مسافة كيلو مترين في البيع والايجاد فقط ـ ليس مناك نصـومي تسمع للهيئة بالسياحية في رأس مال الشركات إيا كان توعها أو غانها \*
- اختصاص الهيئة فى مجال رفع مستوى الانتاج الزراعى مقصور على من تؤول اليهم ملكية الاراضى المستولى عليها ونطاقه محمد فى تحسين حال المنتصين بمثلك الاراضى \_ انشاء الشركات أو المساحمة فى وأمسالها يتمين أن يكون فى حدود ذلك \_ الخروج على هذه الإحكام \_ الرم عدم جواز قبام الهيئة بالتصرف \_ تغييق تغييق

(127) AOF

- ـ تصفية بعض الأوضاع المترتبة على مواثيق الاصلاح ·
- اصلاح ذراعي ـ تصفية بخس الأوضاع المترتبة على قوانين الاصلاح الزراعي التصرف في أواضي الاصلاح الزراعي -

- # المادة ( 7 ) من القانون رقم 7 لسنة ١٩٨٦ في شأن تصفية بعض الأوضاع المترتبة على قوانين الاسسسلاح الزراعر .
- إلى المشرع رفية منه في استقرار الأوضاع الناجعة عن تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي بتمين حد أقمى للملكية وبعضر تبلك الإجانب للأراضي الزراعية اجاز المهينة المبلح الزراعي بعيد إخراض الإسلاح الناشئة من السيلاد المحكومة على الأراضي بالنطبق للقانون رقم ١٧٨ السيلاد المحكومة على الأراضي بالنطبق للقانون رقم ١٨٨ اللجية المبلى التغيير اتحان أراضي المدولة المشرع حتا للجية الأدارية على سرعة التنفيذ قرر تحديد منذ سنين تراخى الجهة الادارية عما أرمي به المشرع لا يقل يدما عن الاستمرار في التنفيذ بما كلفها به المشرع دليل ذلك : عدم تضمين جزاء رئبه المشرع على البيع بعد منذا المباد تنجية ذلك : أنه ليس مناك ما يغيد أن المرعد المفروب ينتهى مانهائه ترخص جهة الادارة في البيع بشروط مذا الغانون وأوضاعه تطبيق .

TV0 (1T0)

95

(44)

# اكادىمىة :

- ★ أكاديمية البحث المسلمى والتكنول وجيا رئيس
   الأكاديمية تعيينه مدة شغله الوظيفة •
- ★ المواد ۱ ، ۳ من قرار رئيس الجمهورية رقم ۲۹۱۷ لسنة ۱۹۷۱ في شان تنظيم آكاديمية البحث العلمي معدلة بالقرار رقم 8۰۸ لسنة ۱۹۹۰ •

الشرع انشأ آكاديبية البحث العلمي والتكنولوجيا وناطت لائمة تنظيمها برئيس الجمهورية نعين رئيس الآكاديبية لمنة أربح صنوات قابلة للتجديد حضو قرار تعين رئيس الآكاديبية من تحديد لمدة تعينية لايفيد تأبيد الأو خروجا على مدة شفلها الشار الهيا بلائمة تنظيم الأوليية بن المين وجهة عمله ويحدد بمقضاه حقوقه الوطيقة ومنها معة شفله الوطيقة للإقتة بأربع سنوات وهو الم تترخص بتقريده الشريعي لائحة الآكاديبية تعيدة ذلك : لا يجوز بعد ذلك اصدار قرار فردي مخالف لا اوردته اللائحة من أحكام عامة ومبودة – تطبيق \* رقم

رقو القاعدة

·	*-25-601	-
املاك العولة : _		
<ul> <li>أملاك الدولة الغامسية بـ نقل ملكيتها الى المحافظات وصندوق أزاض الاستصلاح بـ أثر ذلك •</li> </ul>		
★ قانون رقم 11 لسنة ۱۹۸۶ ينقل ماكية يعض الأراض الواقعة في أملاك الدولة الخاصة ال المحافظات وصندوق أراضى الاستصلاح -		· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
اللاء الأولى منه تفضى بنقل ملكية هذه الأراض من الهيئة العامة للاصلاح الزراعي أو الهيئة العامة لشروعات التميير والتنمية الزراعية الى الجهات المتساد اليها من تاريخ تصرفها فيها وحتى ١٩٨٢/١٠/١ تصحيحا للتصرفات التي تمت في شأنها .		
خ. مدور قرار تفصيص لقطعة أرض نقلت ملكينها اعمالا     لاحكام الفانون المذكور لا يجيز للهيئة العامة للاصلاح     الزراعى الطالبة بمقابل الانتفاع عنها بعد أن انحسرت     عنها ملكية الهيئة المذكورة _ تطبيق .	(۲・٤)	750
- أموال الدولة العامة :		
<ul> <li>★ 1 _ أموال الدولة العامة _ الانتفاع بها _ كيفية نقله _ مفهوم المال العام والمال الخاس •</li> </ul>		
★ المادتان ۸۷ . ۸۸ من القانون المدنى _ نفل الانتفاع بين أشخاص القانون العام يكون بنقل الاحراف الادارى على مند الأموال بدون مقابل _ لا يعتبر ذلك نزولا عن أملاك الدولة أو تصرفا فيها أما مو نقل للتخصيص من وجه من وجوء النفع العام الى وجه آخر من هذه الوجوء _ تطبيق .	(777)	7.4%
۲ _ راجع المبدأ رقم ( ۹۲ ) ، ( ۱۵۶ ) .		
🖈 أموال الدولة المامة الانتفاع بها نقل الانتفاع •		
🛨 المادتان 🗚 ، 🗚 من القانون المدنى استعمال المال		

العام يكون فيما أعد له من وجوه النقع العام \_ التخصيص للمنفعة العامة انما يكون بالرصد للمنفعة المامة فعلا أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص ـ نقل الانتفاع بالمال العام بين أشخاص

القانون العام يكون اما ينقل الإشراف الادارى على مذه الأموال أو بتغيير شـخص المنتفع بهذه الأموال فعلا أو بالتعديل القميل فى نوع الانتفاع المام من وجه نفع عام الى وجه آخر ــ تطبيق •

144 (140)

# ٣ \_ راجع المبدأ رقم ( ١٣٣ ) ٠

- ★ أموال الدولة العامة \_ تفصيص \_ انتهاء التخصيص ـ
  أداته \_ تغير التخصيص للمال العاء في وجوه النفع
  العام بدون مقابل .
- ★ الانتفاع بالمثال العام يكون بدون مقابل لأنه استعمال للمبال العام فيما أعد له ... تقل الانتفاع بين أشخاص القانون العام يكون بنقل التخصيص والاشراف الادارى على مذه الادوال الدولة أو التصرف فيها ... تخصيص المثال العام وانهاؤه يكون بقانون أو مرسوم أو قرار وزارى ... تخصيص الاراضي المملوكة لمدولة ملكية خاصة للمنطقة العامة لا يكون مقابل تعويض على الدولة يشهد العامة لا يكون مقابل تعويض على الدولة يشهد ... للدولة عند تفرع ملكية الإفراد للمنطقة العامة ... الدولة يشهيل ... تضييق ... وشيق عد نفرع ملكية الإفراد للمنطقة العامة ... الدولة يشهيق ... ونفسها ... نفسها ... تغيق ...

(۲۱۲) ۸۴۰

# ٤ \_ راجع المبدأ رقم ( ١١٤)

- ★ أموال الدولة العامة \_ الانتفاع بها \_ كيفية نقله \_ تفيير التخصيص لوجه النفر العام للمال العام .
- ★ المادتان ۸۷ ، ۸۸ من القانون المدنى \_ الانتفاع بالمال الهام يكون بدون مقابل لأنه استعمال للمال الهام فيما أعد له .
- نقل الانتفاع بين أضخاص الثانون المام يكون بنقل
   التخصيص أو الاشراف الادارى على هذه الأموال بدون
   مقابل ــ انفراد الدولة بملكية الدومن المام ولو كان
   تحت يد غيرها من الأشخاص الاعتبارية المامة
- ★ تغییر تخصیص وجه النفع العام للمال العام یکون دون مقابل باعتبار آن التخصیص تم معن یملك المال •
- ★ تخصيص الأراض الملوكة للدولة ملكية خاصة للمنظمة العامة لا يكون مقابل تعويض على نحو ما يتبع عند نزع ملكية الأفراد للمنظمة العامة \_ تطبيق •

(1)

# رقم دقم (1919ينة الصابحة

- موال الدولة العامة \_ الانتفاع بها \_ كيفية نقله \_
   تفير التخصيص لوجه النفع العام للمال العام وانتهاؤه •
- المادنا 40 ، 40 من القانون المدنى ـ الانفاع بالمال المسام يكون يدون مقابل لأنه استعمال للمال المسام ليما اعد اعد المدن يقل الانفاع بن أشخاص القانون العام يكون بنقل الانتخاص أو الاعراق على مند الأمرال بدون مقابل ـ تغيير تفصيص وجه النفح المال للمال العام يكون بدون مقابل اد يتبر الخصيص قد تم من يملك المال ـ تخصيص الاراص المملوكة للدولة من يملك المال ـ تخصيص الاراص المملوكة للدولة المنح الذي يتبع عند نزع ملكية الأفراد للمنفقة المامة ليس مناك مقابل انتفاح ما لم يكن مناك اتفاق بن المهات الإدارية على ذلك ـ تطبيق ما لميكن مناك اتفاق بن
  - 🖈 ٦ \_ أموال عامة \_ نقل ملكيتها ·
- بع مينة البريد \_ قرار انشائها رقم ٧٠٠ لسنة ١٩٥٧ \_ تحديد أصول الهيئة بالقرار الجمهوري رقم ٨٦٣ لسنة ١٩٥٨ \_ قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ بانشاء الهيئة القومية للبريد \_ حلول الهيئة محل هيئة البريد في حقوقها والتزاماتها \_ انتقال المقار الى ملك الهيئة القومية للبريد يتحقق اعتبارا من صيرورته أصلا من أصولها بالقرارات سالفة البيان \_ تطبيق .

7£7 (171)

(IVI)

144

## (ب)

#### بنسك :

- ادماج بنك الاعتماد والتجارة مصر في بنك مصر وشيطب بنك الاعتماد والتجارة مصر من سبجل البنوك لدى البنك المركزي .
- المنافق بالبنك ... احتفاظهم بالأجور والبدلات بعسفة شخصية مع استهلال الزيادة معا قد يتقرد مستقبلا من حوافز أو مكانات أو بدلات أو علاوات أو أية اضافات أخرى · متعفى الاحتفاظ أنه ينصرف لل مقد الرواف والمبلات مقدارا ووصفا قما كان يتغير أجرا أساسيا

17.

### رقم وقم القاعدة الصفحة

(11A)

للعامل يظل محتفظا بهذا الوصف وبذات المقدار اذ أنه بهذا وحدد يتحقق ما قصد البه بنك مصر من عسم المساس بالأوضاع المالية لهؤلاء العاملين -

★ الماملة التابينية لهؤلاء العاملين تعتبر من ضمن الوضع المالى الذي يتمين عدم المساس به ـ أثر ذلك ـ الإجر الذي يتم على أساسب تادية الستراكات التأمين الاجتماعي عن مؤلاء العاملين مو الأجر المسلطة به للعامل وفقا لسانق وضمه كاجر أساسي أو أجر متفر ـ تطبيق .

( 😇 )

#### تامين اجتماعي :

- ١ \_ تأمين اجتماعي \_ معاش \_ مواعيد تعديل الحقوق التأمينية \_ الاستثناء ·
- لا قانون النامين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ استة بطلب تعديل الجتماعي الصادر بالقانون المذكور بعد بطلب تعديل المحقوق المقررة بالقسانون المذكور بعد انقضاء سنتيا من تاريخ الاخطار بربط المائي بصلة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق بالاربادة نتيجة تسوية تعد بعاء على قانون أو حكم قضائي نهائي نتيجة ذلك \_ تحسن التسويات التي تست أثناء المخدمة وعدم جواز اعادة تسبوية المائي استنادا الى تقاض مبالغ قبل انهاء الخدمة بالمخالفة للقانون طالما انقضت المنام المقدمة المدة المردة وقدرما سنتان من تاريخ ربط المعاش \_ عليق.

(۱۷۱)

# ٢ -- نظم التامين الأفضل تحديد نطاق المستفيدين •

♦ الحراد ۱۸ . ۷۰ . ۷۱ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ۱۲۲ لسنة ۱۹۱۹ المسل بالقانون رقم ۱۶۲ لسنة ۱۳۹۰ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ۱۲۳ سنة ۱۳۹۶ سالات ۱۳۹۲ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ۷۷ لسنة ۱۳۷۰ المسلل بالقانون رقم ۳۰ لسنة ۱۷۷۰ المسلل بالقانون رقم ۳۰ لسنة ۱۷۷۰ المسلل بالاتمال المرتبطين ماسمال المرتبطين ماسل المنتطرع الكامل مع معالهم بنظام تاميني المضل بين المضوع الكامل

رقم رقم

القاعدة

المرفحة

لنظامه التاميني او الابقاء على نظمهم الفاصة - تديجة ذلك : من المختار نظامه التأميني حتى آخر يوليو 1791 يلزم بإداء قيبة الزيادة التي كان يتحملها في تلك الإنظمة - يشترط الاستفادة من المادة ١٩ الابقاء على نظامه الافضــل عبد المعل بالقــانون الابقاء على نظامه الافضــل عبد المعل بالقــانون مع رب المعلى بهذا النظام في طل المعلى بالقانون رقيط المامل مع رب المعلى بهذا النظام في طل المعلى بالقانون الدى 1904 وحتى ٢٧٢/١/١٤٦٤ العاريخ الدى من المادة به الشرع في القانون ٧٧ لسنة ١٩٧٥ للاستفادة من المادة فيمة الزيادة الماتية من النظام الافصل بهة المرى او بعمينه فيها او لأى سبب من اسباب انهاء الخدة \_ تعمينة فيها او لأى سبب من اسباب المتهاء الخدة \_ تعليق ، النظاء الافساء الخدة \_ تعليق ، المناء المناب المناب النفياء الخدة \_ تعليق ، المناء المعدة \_ تعليق ، المعاد \_ تعليق ، المعاد \_ عداد \_ المعاد \_ المعاد \_ المعاد \_ المعاد \_ المعاد \_ عداد \_ المعاد \_ عداد \_ المعاد \_ المع

(f1) A·/

- ▼ تأمينات اجتماعية انفاق المونة الاقتصادية والفنية بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموافق عليه بقرار دئيس الجمهورية رفم 80٨ لسنة ١٩٧٨ - اعتفاءات .
- ★ الاتفاق الشمار اليه وضع أسسا عامة للمحونة الاقتصادية والفنية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الامريكية الى جمهورية عصر المربية \_ اعفى الاتضاق الافراد من مواطنى الولايات المتحدة الامريكية المتعاقدين مع حكومة جمهورية عصر المربية الموجدين مها للقبام بأعمال تتملق بموضوع الاتفاقية من كامة ضرائب الدخسال والفسان الاجتماعي المقررة وفقا للقوانين المطبقة في جمهورية عصر المربية .
- اتفاق المنحة المؤرخ بين الدولتين في ٢٩ من المسطس سنة ١٩٧٨ الذي تصل من خلاله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمشروع التوسع في نظام السرف المسحى بالاسكندرية آكد الإعفاء السابق أثر ذلك لا يجوز للهيئة القومية للتأمينات الوجعاعية تحصيل اشتراكات النامين الاجتماعي عن المكون الإجتماعي في المكون المتحد المتحدد المتحد المتحدد المتحد

717

(777)

#### رقم رقم القاعدة الصيفحة

- ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ الله الله ١٠ ١٠ الله ١٠ ١٠ الله ١٠ الله ١٠ الله ١٠ ١٠ الله ١٠ اله ١٠ اله ١٠ الله ١٠ الله ١٠ اله ١٠ ا
- ج عجز الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي عن تقديم الدليل على صحة ادعائها بسداد المبلغ ألى حيثة الأرصاد المبوية عن طريق نظام السرفيات الجماعية والمرارصا يتعفر الاستدلال على الجهة التي تم صداد المسلفة اليها \_ أثر ذلك التزاها بسداد المبلغ .
- الله عدم جواز المطالبة بالفرائد القانونية بين الجهات الادارية وبضها البخض أخذا بعين الاعتبار بصحيح المقتضيات التى من أجلها ضرب الصفح عن التحسك بالتقادم بين الجهات الادارية \_ تطبيق .

# تخطيط عمراني : \_

★ تغطيط عبراتي حفر البناء على الارض الزراعية \_ التصديداتاء عنه مفهوم التقسيم في قانون التغطيط السراتي \_ القانون رقم ٧ لسنة ١٨٩٣ باصداد قانون التغطيط المعراتي \_ المادة ( ٣) منه تقضي بعظر اقامة مباتي او مشكات في الاراضي الزراعية او اتنفاذ أي اجراءات في شان تقسيمها \_ الاستثناء الأراضي الواقمة الواقعة داخل العجز المعراتي للقرى \_ سريان المكام القانون المذكور على طلبات القسيم التي لم يعمدو قرار باعتدادها حتى تاريخ العمل باحكامه \_ مفهوم التقسيم في تطبيق احكام القسانون المذكور \_ المشرع أخذ بالمدلول المطلق المهوم التقسيم بأنه أية تجزئة لقطمة ارض داخل تعلق المدن الم آكدير ح المشرع أخذ الرض داخل تعلق المدن الم آكدير - المشرع أخذ ذلك لدر أخر المنان المدن الى آكدير من قطعت حتى ولو كان ذلك اخر اخير المنان المدن الى آكدير من قطعت حتى ولو كان

(077) 335

# ترخيص محلات : \_

- ترخيص \_ ترخيص المحلات التجارية والعسيناعية \_
   شروطها •
- ﴿ (الهيئة العامة لنظافة وتجديل انقاهرة) \_ اختصاصها بتنفيذ وتطبيق أحكام القانون رقم 20% لسنة 1998 بشأن المعلات التجارية والصناعية \_ القانون رقم ٣٨ لسنة 1977 بشأن النظافة -

رقم الصقحة	رقم القاعدة	
		الإشتراطات العامة لترخيص المحال النجارية اختصاص
		وزير الاسكان بتحديدها _ تفويض المعافظين في مباشرة
		هذا الاختصـــاص ــ صدور قرار من المحافظ المختص
		بضرورة تقديم مخالصسة معتمدة من الهيئة المذكورة
		أو من تمهد له بذلك بأداء اشتراك جمع القمسامة
		او نقلها كشرط لمنع أو تجديد ترخيص المحال الصناعية
£ • V	(110)	ال الحادية محادثات تطبية

( 7 )

#### حاممية : ـ

# اولا: أعضاء هيئة التدريس:

- المحات \_ أعضاء هيئة الندريس \_ الأستاذ
   المتفرغ \_ مكافأته •
- ★ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ يشان تنظيم الجامعات ٠
- مكافأة الإستاذ المتفرغ بـ عدم دخول بدل تعثيل الوطائف التي شغلها الإستاذ المتفرغ قبل احالته الى المائن ضمن عناصر حساب المكافأة التي تستحق له كاستاذ منفرغ بـ تطبيق .
   تطبيق .

TAA (179)

- ٢ ـ جامعات ـ اعضاء هيئة التدريس بالجامعات ـ مدرس ـ بلوغ السن القانونية الانتهاء الخدمة ـ استاذ متفرغ .
- لل المادة ( ۲۶ ) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم 29 لسنة ۱۹۷۷ • المادة ( ۱۹۲۱ ) من ذات القانون معدلة بالقانون رقم ۲۶۲ لسنة ۱۹۹۶ – المادة ( ۵۰ ) من اللائمة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المسادرة يقرار رئيس الجمهورية رقم ۸۰۸ لسنة ۱۹۷۰ •
- إذا آثان عضو ميتة التدريس يشغل وطيفة مدرس حتى تاريخ بلوغه سن الاحالة الى المائن فانه يضحى استاذا متفرط اعتبارا من مذا التاريخ دون أن يعد ذلك بسناية ترقية له وعل أن يستصحب وضعه السابق على بلوغه السن ويعامل بذات المقوق والواجبات المقررة للحوث هيئة التدريس من درجة مدرس دون أن يتعداها الى

رقم المشعد	رقم القاعدة	
ToV	( <b>\</b> YA)	لحقوق المقررة لأعضاء هيئة النديس من درجتى استاذ أستاذ مصاعد ـ سبب ذلك : انه بهلوغه السن القانولية خَرج من عداد المفاطين بأحكام الترقيات المنصوص لميها بقانون تنظيم الجامات ـ تطبيق ·
		ً قانون تنظيم الباممات رقم 24 لسنة ١٩٧٢ ولالمحته تنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ سنة ١٩٧٥ -
		شرو ناط ببيعلس الكلبة تشييكيل لجان فنبة من

- المسرع ناط ببجلس الكلية تتـــكيل لجان فنية من المصاد مينة النحياء من المصاد عبد النحياء التحصاصة ومنها لجنة شتون الطلاب التي عهد اليها المشرع رسم سياسة عليية للطلاب لتوجيههم وحل مشاكلهم الملية \_ تقسيم طلاب كل موقة ألى مجموعات لكل منها رائد من أعشاء مينة الندريس على أن يعاونه أحد المدرسين المساعدين أو المهيدين .
- ★ مهية الريادة يضعلع بها عضو هبئة التعريش بما له من غيرة علمية سابقة \_ انصار المعارتة في مقدا المجال من غيرة علمية سابقة \_ انصار المعارتة في مقدا المجال المستقبل سنتجاب لا يجوز قبل معرسي اللغات على المدرسين المساعدين والمسيدين لاختلاف وضسمهم العلمي لتباين التنظيم القسانوني بالمعرف المقاتين معرسو المعارف من العاملي المدنين بالعوثة على خلاف المدرسين والمبيدين الذين للدنين بالعوثة على خلاف المدرسين والمبيدين الذين تعقير عليه الحامات الدارة على خلاف المدرسين والمبيدين الذين تعقير عليها الحامات الدرك \_ تطبيق المهيدين الذين تعقير عليها الحامات الدرك \_ تطبيق المهيدين الذين تعقير عليها ...

££**1** (17·)

- ★ ٤ ـ جامعات ـ رئيس الجامعة ونوابه ـ كيفية حساب مكافآت الساعات الزائدة عن النصاب ·
- للواد ( ۱/۲۹ ، ۱۹۲۰ مکررا ) من مواد القانون
   رقم ۲۹ اسنة ۱۹۷۲ بشان تنظیم الجامعات المدل
   بالقانون رقم ۱۹۲ لسنة ۱۹۹۵ .
- للواد ( ۱۸ ، ۱۹ ، ۲۰ ، ۲۸ ، ۲۸۱ ) من مواد اللائمة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ۸۰۹ لسنة ۱۹۷۵ -

(77)

- ه \_ جامعات \_ أعضاء هيئة التدريس \_ اساتذة الجامعات \_ منع الربط المالى المقرد لنائب رئيس الجامعة \_ كيفية حساب مكافاة الساعات الزندة ·
- ★ المادة ( ٧٠ ) من قانون تنظيم الجامعات رقم ١٩٩٤ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رفم ١٩٤٢ لسنة ١٩٧٤ الشرع قصد فتيم السبيل أمام عضو هيئة التدريس الخاصة أثر أستخاف الربط المال القرر انائب رئيس الجامعة أثر ذلك : الأستاذ الذي ينبسط اليه ذلك الحكم وأن كان قد لحق الراتب الذي ينبسط اليه ذلك الحكم وأن كان أول مربوط الفئة التي يشغلها و أستاذ ، ما انفك كما هو نتيجة ذلك : المكافأة المالية المقررة مقابل سساعات الدوس أو للحساضرات أو التعارين العملية الراثمة انعا يتخذ أساسا لحسابها أول مربوط الفئة المالية المربوط الفئة المالية المربوط الفئة المالية الموسية الموسية المنافئة التي شغلها من ينقى هذه المحاضرات حطييق .

(٢)

- ★ ٦ \_ جاممات \_ أعضاء حبثة الندريس \_ تعيين \_ \_ مرتب \_ اعادة تعيين \_ الاحتضاط بالمرتب الذي كان يتقاضاه •
- ★ المادة ( ٥٦ ) مكردا ) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزمر والهيئات التي يشملها والمضافة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ .

#### رقم رقم اقاعد السلمط

- المادة ( ١٩٥٠) من قانون تنظيم الجامعات الصــــادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ·
- الم المادة (٣) من القواعد الملحقة بالجدول المرافق للقانون
   رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المسار اليه
- ★ المادة ( ۲۳ ) من قانون نظام الماملين المدنيين بالدولة المسادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ٠
- المشرع في قانون تنظيم الجامعات رقم 29 لسنة ١٩٧٢ احتفظ لأعضاء هيئة التدريس والمدرسين المسساعدين والمعيدين ممن كانوا يشميملون وطائف بالحسكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام بآخر مرتب كانوا يتقاضونه في هذه الوطائف منى كان يزيد على بداية مربوط الوظيفة المينين عليها شرط ذلك : ألا يتجاوز المرتب المحتفظ به نهاية الربط القرر للدرجة ، ولم يتطلب الشرع للافادة بهذا الحكم أن يتم التعين في وظائفهم الجديدة دون وجود أي فأصل زمني بني تعيينهم في عذه الوطائف وتركهم لوظائفهم السابقة ــ معنى ذلك : أن حكم هذه القاعدة قد حاء مطلقا غير مقيد بهذا الشرط \_ نتيجة ذلك : أن يغيد منه كل موطف سابق بالحكومة أو الهيئات العامة أز القطاع ألعام اذا ما تم تعبينه بوظيفة مصد أو مدرس مساعد أوباحدي وظائف هيئة التدريس ولو كان هناك فاصل زمني بين تركه الخدمه باحدى هذه الجهات وبين تعيينه في وظيفته الجديدة .. مؤدى ذلك : سريان نصى المادة ٣٣ من قانون نظام العاملين المدنيين سالف الذكر على أعضاء حيثة التدريس بالجامعات بي تطبيق ٠

11· (VI)

- ٧ \_ جامعات \_ أستاذ متفرغ \_ مرتب \_ مناط استحقاق
   الربط المال القرر لنائب رئيس الجامعة
- ★ قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ ـ مادة ١١٣٠ ، ١٢١ ٠
- ★ المشرع أياز لعضر هيئة التدريس بالجامعة الاستمرار في الخدمة كاستاذ متفرغ بعد بلوغه سن انتهاء الخدمة لقاء جعل مال قصد المشرع في بيسان طريقة تحديده الإيقل ما يتقاضاء الأستاذ المتفرع عما يتقاضاء مثيله الذى لم يصل لل سن الماش - المساواة بينهما في جبير الحقوق عدا تقلد الناصب الادارية .

#### رقم رقم القاعدة السلسط

# الشرع استحدت حكما جديدا يمنع بقتضاء عضو هيئة استاذ التدريس الذي الحقي مدة عشر سنوات في وطيقة استاذ الرجو المال لنائب رئيس الجامعة \_ الإساتفة المتفرغون يندرجون في عداد أعضاء هيئة التدريس ولهم كأصل عام ذات الحقوق والواجبات ومن ثم فان من أحضى منهم مند المدة في وطيقة أستاذ قبل سن احالته الى المائن في تاريخ سابق على نفاذ الحكم المستحدث يمنى له الاستفادة من منذا الحكم بها يستنيمه من زيادة المكافأة المنتوسة بقدار الزيادة التي طرأت على مرتب قرينه حاصليق عليقية.

•·£ (\A\)

- ★ A \_ جامعات \_ أسستاذ منفرغ \_ كيفية تحديد الكافاة المستحقة له \_ الاستاذ المنبرغ \_ استحقاق عفو ميثة التدريس الذي امفي عشر سنوات في وظيفة استاذ الربط الملل لنائب رئيس الجامعة \_ عمر سريان مذا الحكم على الإستاذ المضرغ الذي شغل وطيفة استاذ لمدة نقل عن عشر سنوات لا يستغيد من ذلك .

777 (717)

# ثانيا: طلبة الجامعات: \_

- ا جامعات طلبة الجامعة توميع الطلبة المرضى
   على تفاكر العلاج باستلامهم الأدوية اعفاء من ضريبة
   العمقة النوعية -
- ★ المواد ۵۰ ، ۵۰ ، ۵۰ من قانون ضريبة السمفة المسادر بالقانون رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۸۱ والمعدل بالقانون رقم ۱۰۴ لسنة ۱۹۸۷ ·

الشرع فرض ضريبة نوعية قدوما عشرون قرضا على كل ايسال أو مخالصة أو فاتورة مؤشرا عليها بالتخليص لا تقل فيستها عن مائة قرش على أن يتصحل بهذه الضريبة من يسلم الايسال أو المخالصة - استثناء من ذلك: أعلى الشرع الايسالات الداخلية الشادلة بين موظم المنشأة الواحدة أو أقسامها أو بينها وبين فروعها من الضريبة - شرط ذلك: أن يكون القصد من الصرف تنظيم العمل الداخل - صرف تداكر السلاح للطلبة المؤمن قصد منه تنظيم العمل الداخل بالمراقبة الطبية بالجاهة - نتيجة ذلك : تعد الذاكر من قبيل الإيسالات الداخلية المطات من الضريبة - تطبيق .

101 (00)

- ▼ 7 \_ جامعات \_ المجلس الأعلى للجامعات \_ اختصاصه بتنظيم قبول الطلاب فى الجامعات وتعديد اعدادهم \_ العاصــــاون على الثانوية العامة نظام حديث ونظام قديم \_ كيفية قبولهم للقيد في الجامعات .
- خانون تنظيم المجامعات الصادر بالقانون رقم 21 لسنة
   1977 حول المجامس الأعل للجامعات تنظيم قبول الطلاب
   لم الجامعات وتعديد أعدادهم \_ اللائمة (التنفيذية
   للقانون تعدد شروط القبول بالجامعات ومن بينها
   العصول على شهادة (التانونة المالة)
- والترار التعليم رقم ۱۳۷ استة ۱۹۸۱ وتعدیلاته أغرها القانون رقم ۲۲ استة ۱۹۸۹ الناده ( ۲ ) منه قرار وزیر التعلیم رقم ۱۹۲۳ استة ۱۹۷۶ بنان خطة الدراسة في مرحلة النانوية البامة السف الثاني والثالث البام من العام الدراسي ۱۹۷۵ حقرار ۱۹۵۵ لستة ۱۹۹۵ بشان نظام اعتجان شهادة اتبام الدراسة الثانوية قراره رقم ۱۳۶ لسنة ۱۹۹۰ لمان السماح الغلاب عامي ۱۹۹۰ /۱۹۹۰ في الامتحان المشاكور ( نظام قدیم ) بتلید بلادة الاختیاریة .
- إلا فريقا المتقدين لشهادة اتمام الدراسة النانوية في العام الدراسي ١٩٦٦/٩٥ تقدم كل منهما للامتحان وفقسا لمطيات تنظيية وتصليبية منايرة الغفرين الأخر حقضى ذلك وجوب استخلاص قائمة ينحدد بها التعامل بين كل من الفريقين على حدم كيفية ذلك \_ نسبة كل فريق لل الأخر ينبغي أن تمكس فرص طلبة كل فريق ل فرص طلبة الملويق الأخر - الفوص تصاوى بهوجه.

التقدم للامتحان ومن ثم تنقرر مقدرة كل فريق بنسبة عدده الى عدد المجموع الكل للمتقدمين للامتحان بـ النجاح أثر من آثار الامتحان لا يصلح معيارا مجردا لتحديد فرص كل فريق للالتحاق بالجامعة ـ المعيار المجرد هر التقدم للامتحان \_ تطبيق .

★ عند تحديد اعداد المقبولين بالجامعات براعي ترتيب درجات النجاح بحسبان كل فريق مي فريقي التانوية الماقة يستقل بطلبته في ترتيب النجاح بينهم – توزع اعداد المقبولين في كل كلية على الفريقين بنسبية عدد المقدمين من كل فريق للامتحان الى مجموع المتقدمين لهذا الامتحان من الفريقين مما ...

**\*\*\** (\*\*\*)

184

(01)

# **ثالثا :** عاملون بالجامعة : \_\_

- جامعات \_ جامعة القامرة فرع الخرطوم \_ عاملون
   بالفرع \_ بدل سفر ومصاریف انتقال \_ انهاء ندب \_
   مقابل نفدی .
- لا الخادة ٧٨ من لائحة بعل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨. الحدة كلمائة بقرار رئيس المنادة ٢٠٠١ منذ ١٩٥١ من ١٤١ الملاتحة المضافة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٧ مدلة بقراريه رقس ١٩٧٣ و ٧٧٨ و ١٩٧٧ مدلة بقراريه رقس ١٩٧٣ و ٧٧٨ و ١٩٧٧ و ١٩٧٨ و ١٩٨٨ و ١٩٧٨ و ١٩٧٨ و ١٩٧٨ و ١٩٧٨ و ١٩٨٨ و ١٨٨ و ١٨٨ و ١٨٨ و ١٨٨٨ و ١٩٨٨ و ١٩٨٨ و ١٨٨ و
- الشرع رغبة منه في تشجيع الماملين على العمل في المنافق النائية والسيودان رخص لهم بالسيغر هم وعائلاتهم بالمغهوم الذي عناه ذهابا وايابا الى الجهة الني يعتارونها عددا معينا في المرات سنويا بالمجان أو بربع أجرة وأعلى لهؤلاء العاملين المخيسار بين التصريح لهم باستمارات السغر المجانية أو بربع أجرة وبين صرف مقابل نقدى عن عدد مرات السغر المقروة شرط ذلك : أن يكون منا المقابل معادلا لتكاليف سغر العامل وأسرته من الجهة التي يعمل بها الى القامرة مناف المستمقاق المنافل استمقاق المقابل التفدى : يتوافر منافل الاستمقاق منافل المستمقاق المنافل والمنتجة التي يعمل بها الى التعامة بندب العامل خلال العام الذي يجرى فيه المسرف لا يخل بحقة والمعرف وتقاضي باقي الأقساط، عن مقدا الهام بعطيق ولطبيق .

وابعا : مستشفيات جامعية :

★ قانون تنظیم الجامعات ... وحدات ذات طبیعة خاصة ... مستشفيات جامعية \_ معاملة الاطباء والصيادلة وأخصائي العلاج الطبيعي وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى الحاصلين على درجة الدكتوراه الماملة المقررة لشاغل الوظائف المعادلة من أعضاء هيئة التدريس - مفهوم ذوى التخصيصات الأخرى بد تفسير النصوص القانونية بد الأعمال التحضرية ومناقشات محلس الشعب ـ وجوب اسسنخلاص أحكام القسانون في وجود الارادة الظاهرة المفصيحة عن ذاتها من نص عباراته • القانون رقم ١١٥ السينة ١٩٩٣ في شأن معاملة الأطبياء والصيادلة وأخصائي العلام الطبيعي والتمريض وغيرهم من ذوى التخصصات الحاصلين على درجة الدكتوراه بالمستشغيات الحامعية المعاملة المقررة لشباغيل الوظائف المعادلة من أعضاء حسثات التدريس بالجامعات ـ المادة الأولى منه . المشرع أنشأ المستشفيات الجامعية ألنابعة للجامعسات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ طبقسا لنص المادة ٣٠٧ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور وظائف استشارى واستشارى مساعد وزميل يعن عليها الأطباء والصيادلة وأخصائيو العلاج الطبيعي وأخصائيو التمريض وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى التي تدخل في الوظيفة الأساسية التي تضطلع بها المستشفيات كوحدات علاجية بن الحاصيلين على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها \_ جواز انشاء هذه الوحدات ذأت الطبيعة الخاصة غير المستشفيات الجامعية بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الأعل للجامعات ومجلس الجامعة المختصيسة بمعادلة شاغل حنده الوظيالف وزملائهم أعضيناء هيئة التدريس بالجامعات ... مفهوم المساواة ونطاق سربانها ... مفهوم عبارة ذوى التخصصات الأخرى ... الأعمال التحضيرية للقانون تلقى الضوء على أحكامه عند اعمالها بعد صدور القانون بمراعاة ما يستخلص منها من ادراك للتوجهات العامة التى توضيع مقاصد النشريع وأسباب اعداده والتوجيهات العامة والسياسات العامة التي أريد بها تحقیقها ، والمسائل التی أرید بها علاجها ــ ما ورد فی محاضر أعمال مجلس الشمعب عند مناقشمة مشروع القانون المذكور والمذكرات الايضاحية لا يمكن اعتباره بمثابة تفسير لنصوصه لأن النص الذي يولد بالقانون انما يتطور ويتبلور وتتعدل مفاهيمه واحكامه في مرحلة

اعداده الأول وفى مرحلة منافشة نصوصه بحيت أن النصي المراود انسا يكون تجاوز الديد من الأداء التي من ادادة جباعة تناتي من جمهور الوافقي عليه من من ادادة جباعة تناتي من جمهور الوافقين عليه من المسوتين له في المجلس النيابي والأجوزة الأولية التي اعدت مسودته وطرحت ملامات اصداره الأولى \_ ليس من السائع حصر القانون في ادادة باطنة تستخلص من نية من ساموا في تنسئته الأولى \_ الأليق استخلاص احكامه في وجود الارادة الظاهرة المقسمة عن ذاتها من نص عباراته وفي اطار أحكامه التفسيلية وصلته بالهيكل التشريعي الهاء والمراكز القانونية التي انشاعا وصلته وسلته المناس ، التمارية والمناته المناس، الانتهارية والمنته المناس، الانتهارية والمنته المناس، الانتهارية والمنته المناس، التفاونية الأمرى .

★ عبارة ذرى التخصصات الأخرى ليست طليقة من كل قيد يقسبط معناها \_ ضابط العبارة يتعلق بالوطيقة الإساسية التي تعارسها البهة التي يعملون يها سواء من المسستشفيات الجامعية أو الوحدات ذات الطبية الفاصة .

.411 (144)

4AV

(YE)

# حاممة الأزمر: \_

١ \_ أعضاء هيئة التدريس

- ازهر \_ اعضاء هیئة التدریس بالجامعة \_ تعیینهم -
- خانون ۱۰۳ لسنة ۱۹۹۱ في شأن اعادة تنظيم الأزمر
   ولائمته التنفيذية •
- ★ حكم قضائي ... مقتضى تنفيذه ... الإحكام الصادرة من المحكمة الادارية بالمفاد قرارات نقل المروضة حالاتهم الى وطائف ادارية تقضى عودتهم الى ذات الوطيفة التى كانوا يشنطونها حال صدور هذه القرارات ومي وطيعة مدرس مساعد .
  - 🖈 قرار 🗕 اداری 🕳 تحسن 🕳 تطبیق 🔹

۲ ـ رسائل علمية

 قانون ۱۰۳ لسنة ۱۹۲۱ بشأن اعادة تنظيم الازهر \_
 قرار رئيس الجمهورية رقم ۲۰۰ لسنة ۱۹۷۰ باللائمة التنفيذية للقانون الملكور ·

# رقم وقم افاعدة السفسط

- إلا الشرع يمقتض المادتين ٧٦ ، ٩٦ من القانون ١٩٦٠ السنة ١٩٦١ اختص اللائمة التنفيذيه للقانون بتفسيل الدوجات العلية التي تعنجها باسعة الازمر وشروط المحمول عليها ومن ثم يعند بالأحكام الواردة باللائمة في مذا الشان المادة ٢٦٥ من باللائمة تقض بالترخيص لجلس الكلية بالإيقاء على تسجيل الرسائل الفاصدة بدوجتى التقصص والعالية للمدة التي يقدرها في ضرء تقدير الاستاذ المشرق على الرسائة .
- اللادة ٢٠٩ من اللائمة والتعلقة باجارة وقف قيد الطلاب للدة صنة دراسية حال تقدمهم باعفار مقبولة تمنعهم من الانتظام بالدراسة اقتصر في حكمها عل طلاب الإجازة العالية أثر ذلك بـ تطبيق .

(171)

#### ٣ ـ طــلاب:

★ المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠ بسريان الأحكام المطبقة في جامعات جمهورية مصر العربية في شأن الريادة العلمية وصناديق التكافل الاجتماعي والاتحادات الطلابية على جامعة الأزهر المدل بالقرار رقم ۲۶۱ لسنة ۱۹۸۲ ـ المواد (۱۱۹ ) من البند راسا ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٢١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات \_ المادة ( ٢٤٣ ) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشان الازهر ٠ جامعة الازهر اعتبارا من تاريخ الممل بقرار رئيس الجمهورية سالف الاشسارة اليسه مسارت فيما يتملق بتنظيم الشئون الاجتماعية لطلابها مخاطبة بالأحكام المسار اليها يشملها الصندوق الركزى للتكافل الاجتماعي لطسلاب الجامعات المنشأ بالمجلس الأعلى للجامعات شانها مي ذلك شأن الجامعات الخاضمة لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ــ نتيجة ذلك : صار الصندوق الفرعي للتكافل الاجتماعي بديلا عن صندوق الخدمة الاجتماعية المنشأ بجامعة الأزهر ... مؤدى ذلك : ان انشاء صندوق مركزي للتكافل الاجتماعي محستقل بجامعة الأزمر يكون بتمديل قرار رثيس الجمهورية رقم ٣٤١ لسنة ١٩٨٢ واللاثحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ في الحدود المسار البها \_ تطسق ٠

#### رقع رقع الصفحة القاعدة

#### ٤ ـ عاملون بالحامعة :

- 🖈 المادة ( ٥٦ مكررا ) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي بشسملها المضافة بالقانون رقم ١٢٨ لسينة ١٩٦٤ ٠
- المادة ( ۱۹۰ ) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ٠
- 🖈 المواد ( ۱ ، ۲ ، ۳ ) من القانون رفم ۵۳ لسنة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات الماملين بالدولة والقطاع العام والكادرات الخاصة .
- ★ المشرع رغبة منه في تخفيف العبء عن كاهل العاملي بالدولة نتيجة للزيادة المطردة في الأسمار وارتفاع تكاليف الميشة زاد بموجب القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ المسار اليه في مرتبات العساملن في الدولة والقطاع العام والكادرات الخاصة الموجودين بالخدمة في ١٩٨٤/٦/٣٠ بواقع ستين جنيها ـ دليل ذلك : \_ وتأكيدا من المشرع على حقيقة مقصده من الزيادة وانها زيادة حقيقية لا صورية قرر من ناحية منح هذه الزيادة بعد العلاوة المستحقة في تاريخ العمل بهذا القانون ولو تحاوز العامل بهذه الزيادة نهاية ربط درحية الوظيفة المقرر قانونا ، ومن ناحية ثانية زاد بداية ربط الأجر السنوى الوارد بجداول أحور العاملين المخاطبين بأحكام هذا القانون حتى ينعم بها كل من يعين بعد تاريخ العمل به ، ومن ناحية ثالثة وأخبرة سمح بتجاوز نهاية الأجر المقرر للوظيفة عند منح العلاوات الدوربة المستحقة بعد تاريخ العمل بهذا القانون بما لا يجاوز الزيادة المقررة به .. نتيجة ذلك : .. يحتفظ لن يمن في وظيفة من وظائف أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين أو المبيدين ممن كانوا يشغلون وظائف في الحكومة أو القطاع العام بأخر مرتب كانوأ يتقاضونه وبما لا يجاوز نهاية الربط المقرر للدرجة مضافا اليه اذا كان يزيد على بداية مربوط الوظيفة المينين عليها الزيادة المقررة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر \_ تطبيق .

(AY)

# جمعيات تعاونية: ــ

١ \_ قرارات التأسيس:

- ★ صيادلة \_ جعميات \_ جعميات تعاونه انتاجية \_ صحة قرار ناسيس وضمه الجعمية التعاونيسة الانتاجية لهممادلة الشرقية ٠
- الجواد ( ۲ ، ۲ ، ۵ ، ۳ ، ۷ ، ۷۷ ) من قانون التعاون الانتاجي الصنادر بالقانون رقم ۱۹۰ استة ۱۹۷۰ : قرار وزير الدولة للحكم المجلى رقم ۲۱۷ لستة ۱۹۷۱ بنتريف الحرفي \*
- الدة ( 7/71 ) من القانون رقم ۱۹۷۷ لسنة ۱۹۵۰ في شان مزاولة مهنة السيدلة المدل بالقانونين رقمي ۱۹۵۳ من لسنة ۱۹۰۵ .
- ★ المادة ( ۲ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٩ بانشاء نقابة الصيادلة •
- الحمعمات التعاونية الانتاجية التي ينظمها القائون رقم رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر نوعان : \_ الأول : الحمعسات التعاونية الانتاجية للصسناعات الحرفية -والثان : الجمعيات التعاونية الانتاجية للخدمات ... المشرع قرق بين النوعين في الشروط الواجب تواقرها فيمن يكون عضوا بكل نوع من النوعين ــ نتيجة ذاك : استلزم في النوع الأول من الجمعيات أن يكون العضو حرفيا طبقا للاطار الذي رسمه قرار ورير الدولة للحكم المحلى رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر ، بينما أطلق النوع الثاني من ذلك النيد اكتفاء بأن تكرن المهنة الأصلية للعضو مباشرة النشاط المحدد في النظام الداخل للجمعية \_ الحاصـــل أن الجمعية التعاونيــة الانتاجية لعبيادلة الشرقية تندرج ضمن النوع الثاني من الجمعيات المسار اليها وهي الجمعيات التعاولية الإنتاجية للخدمات \_ صحة قرار تأسيس وشهر هذه الجمعية \_ تطبيق •

YYY (A0)

٢ \_ الاعفاء من الرسوم والضرائب .

المادة ( ۱ ) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن
 الفيرية على العقارات المبنية \*

المادة ( ٣٩ ) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ً ١٣2 لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية ~

- للادة ( ٥١ ) من قانون نظام الادارة المحلية العسادر بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانونين رقبى
   ١٩٨٨ • ١٩٨٨ و ١٩٨٥ • ١٩٨٨ •
- بلادة ( ٣ ) من قانون التعاون الإنتاجي العسسادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ ــ المادة ( ٤٠ ) من ذات القانون •
- المشرع فرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية أيا كانت المادة التي بنيت منها أو الغرض الذي أعدت له وسواء كانت هذه المقارات دائمة أو أقيمت بصفة مؤقتة أو عارضة وسواء أقيمت على سبطح الأرض أو تحده أو على منطع الماء وسواه شغلت بمقابل أو بدونه ... المشرع أبقى على هذه الضريبة من حيث كونها ضرببة عامة وان اعتبر حسبلتها موردا من موارد المدينة كوحدة من وحدات الإدارة المحلية ـ المشرع أعفى موجب قانون التعاون الانتباجي للجمعيات التعاونية الانتاجية الأساسية من الضرائب والرسوم التي تقررها المجالس المحلية طبقا لقانون الادارة المحلية \_ نيجة ذلك : اعفياء هذه الحمصات بقنصر نطاقه على تلك الفرائض المالية دون غرها من الضرائب المامة ويغدو مذلك الإعفاء المقرر بموحب المادة ( 20 ) سالغة الذكر لا يشمل الضريبة على المقارات المنية باعتبارها ضرببة عامة \_ تطبيق ٠

(171)

- ٣ عاملون بالجمعيات النعاونية الزراعية •
- ★ المادة ( ٤٢ ) من قانون العمل العمادر بالقانون رقم
   ۱۳۷ لسنة ۱۹۸۱ •
- ★ المادة ( ۷۲ ) من قانون التماون الزراعي العسادر بالقانون
   رقم ۱۹۲ لسينة ۱۹۸۰ .
- المادتان ( ۱ و ۱۹ ) من لائحة نظام الماملين بالجمعيات التعاونية الزراعية المعلية متعددة الإعراض الصحادرة يقرأد وزير الزراعة رقم 227 لسنة ۱۹۸۷ •
- ★ الشرع رعاية منه الإرضاع العاملين المالية بالمنسأت التي يزيد عدد العاملين فيها على ضعسة عمال وحساية لهم من تجمد اوضاعهم المالية قرر منح العامل من تاريخ صدور قانون العمل أو من تاريخ تسببته لمن يعين بعد تاريخ العمل به علاوة دورية صنوبة لا تقل عن ٧٧ من الإجر الذي تحسيب على أصاصة المستراكات التأمن

#### وقع وقع القاعدة الصفعة

الاجتماعي \_ العلاوة المذكورة تسئل المعد الادني الواجب منسه للمامل ودوريا وسنويا \_ نتيجة ذلك : حكم المادة ( ؟؟ ) المشار البها لا يكون في حاله عدم وجود حكم في النظام اللانجي للماملين بالنشأة ينظم سع العلاوات الامورية وانها يكون واجب الإعمال إيضا في حالة عدم وجود نظام مال أفضل للعاملين بالنشأة \_ سبب ذلك : لا يجوز لأحكام اللائحة الوارد بها أحلام الملاوة المدورية ان تخرج على أحكام قانون الصل لانها ادني مرتبة في سلم الندرم التشريدي \_ تطبيق .

471 (171)

# جهاز المدعى الاشتراكي :

- ★ جهاز المدعى الاشتراكي \_ مصروفات الحراسة \_ وبوب ادراجها بالحساب الختاص لحوازنة الجهاز \_ اختصاص البهاز المركزي للمحاسبات بالرفاية على هذه الأموال \_ افتاء الجسية السابق في ٤/٥/٥/١٤ بوجوب ادراج مصروفات المحراسة بالحساب المختاص لموازفة الجهاز المتحرب واختصساص الجهاز المركزي للمحاسبات بفحصها \_ تابيد هذا الافتاء لعدم طروء موجبات للعدول بنحصها \_ تابيد هذا الافتاء لعدم طروء موجبات للعدول
- ★ قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ ـ المادة ٦٦ ـ الغرق بين العنوى والنزاع عبد العرض عل الجمعية العوجية لقسمى العنوى والتشريع ـ جواز تصدى الجمعية المعوجية للموضوع عبد احالته اليها في صورة النزاع بين جهتين اداريتين بعد سبق امدائها الراى في شات كلف واى .

(337) 745

# الجهاز المركزي للمحاسبات:

- الجهاز المركزي للمعاسبات \_ مجال رقابته \_ قانون سرية الحسابات بالبنوك رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٦ \_ حظر الإطلاع على حسابات وودائم وأمانات وخزائن ومعاملات السلاء أو الإفصاح عنها الا في الحالات المحددة بالقانون المذكور .
- ★ اختصاص الجهاز المركزى للمحاسبات بالرقابة القانونية على القرارات الصادرة في المخالفات المالية يوجب مواقاته جها مشفوعة بالأوراق والبيانات •
- ★ هذا الاختصاص أضحى مقيدا فيما يتعلق بالمخالفات المالية التي تقع بالبنوك بالحظر الوارد بقانون سرية

#### رقي القاعدة

الحسابات بالبنواء \_ الالتزام بموافاة الجهاز بأوراق الرضوع محل التحقيق يقتصر على تلك التي لا تتضمن بيانات أو معلومات عن حسامات العملاء بالبنك .

استئناه \_ أداء الجهاز لوظيفته كمراقب لحسابات البنوك على حسابات العملاء \_ للجهاز الحق في الاطلاع على الأوراق والمستندات والبيانات اللازمة لأداء هذا الدور مع التزام السرية \_ نتيجة ذلك \_ سلطة الجهاد المركزي للمحاسبات في مراقبة القرارات الصادرة فر شأن المخالفات المالية لا تجيز كشعب سرية حسابات العملاء وودائمهم وأماناتهم وخزائنهم لدى البنواء

(111)

£10

# $(\tau)$

# حبكم قضائي:

- حكم جنائي \_ وجوب تنفيذه \_ عدم جواز المساس بحجيته
- قانون الاجراءات الجنائيية .. مادة ٣٩٢ منه .. حهة الادارة تلتزم بتنفيذ العقوبات التي يمكن أن تكون محلا للتنفيذ مما تقضى به الأحكام .. صدور حكم حنائي بعزل الموظف .. وجوب تنفيذه طالما صدر الحكم ابان وجود المحكوم ضده في الوظيفة .. صدور قرار بانهاء خدمة الحكوم ضده لأحقا على صدور الحكم ليس من شأنه المساس بحجبة حكم العزل ورجوب تنفيذه لوروده على غير محل باعتبار المحكوم ضده معزولا من الوظيفة من ناريخ صدور الحكم ٠٠

(÷)

(7.7) 009

# خبسراء:

راجع المبدأ رقم ( ١٥٦ ) ص ٤٣٨ ٠

- 🖈 قانون نظام العاملين بالقطاع العام المادة ( ١١ ) منه اختصت محالس ادارة الهشات الخاضعة لأحكامه دون غيرها بوضم نظام لتوظيف الخبراء الوطنيين .٠
- 🖈 قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن ضوابط الاستعانة بالخبراء والستشارين وممثل الحكومة والقطاع العام في الشركات المستركة لا يعدو أن يكون توجيها أداريا للجهات الني يخاطبها دون أى الزام قانوني بذلك .. اقرار مجلس ادارة الهيئة المامة للتحكم واختبارات التمكن لقواعد القرار المشاد

البه \_ وجوب تطبيقها ٠

رقم المسقحة	رقم القاعدة	
		الكافاء المستحفة لنخير طبقا لحكم المادة الثانية من القرار الشار اليه تحدد بالفرق بين ما كان يتقاضاه من مرتبات وحوافز ومكافات وبدلات وغيرها من الميزات المالية القررة لوطنته السابقة وبن المائي المستحق
240	(100)	له مفهوم الآجر المشار اليه تطبيق -
		(4)

#### رسسوم:

### ۱ \_ رسم تنمية:

- 🛨 المواد ( ۳.۱ ) من القانون رفم ۱۹۸۷ لسينة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة المعدل بالقانون رقم ه لسنة ١٩٨٦ ٠
- ★ المادة ( ١٥ ) من اللائحة التنفيدية للقانون الصيبادرة بقرار وزير المائية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ - المشرع أخضم البيع بالزاد لرسم تنمية الموارد المالية للدولة نبسبة ٥٪ من قبهة البيم ، وهذا الرسم عيني يلحق حسيلة البيم بالمزاد فلا يتفعر استحفاقه بتغير وصف البائم بكونه شخصا عاما أو خاصا وذاك متى كان محل البيع خاضعا للضريبة ... المشرخ قرن استحقاق الرسير بخضوع مجله لضربة مقررة نقانون رسير تنبية غوارد الدولة المالية وذلك ممراعاه أن التصرفات التي تجربها الأشخاص العامة الاقليمية أو المرفقية على الأموال التي تمتلكها ملكية خاصة بغرض استغلالها والحسول على ما تنتجه من موارد مالية عن طريق البيم أو الشراء أو الايجار أو البادلة تخضم لما تخصصه له تصرفات الأفراد العادين سيبواء بسواء نظرة لوحدة الطبيعة القانونية للنشاط في الحالتين \_ نتيجة ذلك : أن الخضبوع للضريسة مرجمه كنه المبال الخاضم لوعاء الضريبة هل هو مال عام فيخرج من مجال فوض الضرائب أو مال خاص فيدخل في هذا المجال وليس العبرة بكون الشخص المعنوى شخصب عاما أو شخصا خاصا .. تطسق ٠

4: 177)

# ۲ \_ رسوم حمرکية:

🖈 جمارك \_ ضرائب ورسسوم جمركية \_ اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية بني حكومتي جمهورية مصر المربية.. والولايات المتعدة ألأم بكية .

### رقع وقو القاعدة الصفحة

- ★ المادتان ٥ ، ١٠١ من القانون المذكور \_ البند ( ٥ ) من الاتفاق المسار اليه ٠
- الشرع وضع أصساد عاما في فانون الجمارك يقفى يخضوع جميع الوادوات للفرائب البصركية وغيرها من الفرائب الإسانية الأخرى المقردة على الوادوات ما لم يرد نص خاص باعقاقها وتحصل هذه الفرائب عند ورود الضاعة ــ الاستئناء الإفراع مؤتما عن البسائع دون تحصيل الفرائب والرسسوم المقررة وذلك بالشروط والأرضاع التي يعددها وزير الغزانة .
- إلا اتفاق المودنة الاقتصادية والفنية المتسار اليه أعلى الموظفين من مواطنى الولايات المتحدة الإمريكية وعائلاتهم سواء كانوا من موطفى سكرمتهما او احدى وكالاتها أن أفراد أو موطفى حدى المؤسسات العامة أو الخاصات المساحة المنافذة مع مكومة جمهورية عصر المربية أو احسدى وتكلك واستعمال أو التعرف في المشتولات المنخصية بنا فيها السيارات المعدة لاستعمالهم المشخصي وأعلى مزلاه الموطفين وعائلاتهم من كانة الرسوم والتعريفات المعركية والرسوم الاخرى المقروضية على السيواد المعركية والرسوم الاخرى المقروضية على السيواد وتصسمير الامتحة المعضية والمعدات التي تستواد وتصسمير الامتحة المنخصية والمعدات التي تستواد الاستعمالهم المنخص حائز ذلك سـ تطبيق .

فانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٧ ــ المادتين ٥ ، ١٩٠ منه ــ الأصل خضوع جميع الواردان للفرائب الجمركية وغيرها من الفيرائب الإضافية انقررة على الواردات ــ

ربيرك من المصرب المصابية المسورة على الوازوات -الاعقاء لا يكون الا ينص - تطبيق -المادة ( ه ) من قانون الجمارك رقم 17 لسنة ١٩٧٣ -

اناده (ه) من قانون الجعارات رقم 17 لسنة ۱۹۷۳ ما الشرع وضع أصلا عاما يقفي بخصر جميع الواردات المنطرية وغيرها من الفرائب الإنسانية المنطرات المنطرات المنطرات المنطرات المنطرات المنطرات الأمرات والرسسوم المقررة عشرط ذلك : أن يتم بالشروط والأوضاع التي يعددما وزير المالية عائمات المنطرات بعددما وزير المالية عائمات المنطرات والمنطرات المنطرات المنط

111 (104)

111 (\0A)

· · · · (V)

\*1

### وقم وقم القاعدة الصياحة

(11.)

- التانون رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥١ بنسان الدمنة ـ القانون رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥١ بغرض رسم اضافي على التذاكر البيعة في المباريات الرياضية والعملات التي تفرض عليها خريبة السمنة ـ التذاكر المبيعة لرواد مديسة الملامي بشاطئ، المسورة ـ تكييفها ـ ٧ تعد تذاكر او اجرة مكان وانما مي مقابل استخدام رواد المدينة للألمـــاب الموجودة بها وليست تقائر دخول مباراة او خفلة منا تفرض عليه فريبة الدمنة .
- خ نتيجة ذلك : عدم خضوع التداكر المبيعة لرواد مدينة الملامى بشاطئ المعورة للرسم الإضافى المقرد بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥١ ـ تطبيق .
  ٣ ـــ رسوم محلمة :
- ★ رسوم ــ رسوم محلية \_\_ تحصيل رسوم محلية \_\_ تحديد نسبة ١٠٪ مصاريف ادارية مقابل عملية التحصيل \_\_ تكاليف أداء خدمة التحصيل ٠
- لا المادة ( ۷۷۱ ) من اللائحة المالية تغيير الية والعسابات ــ المادة ( ۲ ) من قانون نظام الارادة المحلية السيادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ للمدل بالقانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨٨ .
- ★ مجال اعبال المادة ١٩٥ الشار اليها فيما تفرره من اضافة نسبة ١٠٪ إلى تكاليف الغدمات كعصباريف ادارية يتحدد نطاقه بالغدمات التي تتم بين الجهات والمسالح العامة \_ استئناه من دلك : اذا كان اضطلاع أي من الجهات السابقة باداء الغدمة نزولا على النزات تشريعي \_ نتيجة ذلك : قيام أحد أشخاص القانون الكامل الكامل لا يدخل ضمن نطاق تطبيق المادة السبابقة وبالتال يخطر حمن نطاق تطبيق المادة السبابقة وبالتال يخصب حديد القابل للعلاقة الهائية بن الطرفين وما جرى الإنقاق عليه ينهما \_ تطبيق ، الطرفي وما يتها جرى الإنقاق عليه ينهما \_ تطبيق .
- (70) /2/
- القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٧ باصدار قانون نظام الادارة المحلج معدلا بالقانونين رقعا ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٩٥٠ لسنة ١٩٨٨ ــ قرار وزير الادارة المحلجة رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٧١ مثان المرارة المالية والرسيم المحلحة ٠
- الشرع اختص المجلس الشعبى المحلى للمحافظة بغرض الرسوم ذات الطابع المحلى أو نعديلها أو تقصير أجل

رقم رقم القاعدة الصفحة

> سربانها أو الاعفاء منها أو الغائها بعد موافقة مجلس الوزراء \_ اختصاص المجالس الشعبية المحلية بغرض الرسوم المحلبة طبقا لقانون الإدارة المحلية أضجى مقيدا بها تضمنته المادة الرابعة من فانون الاصدار - من النص على استمرار العمل بأحكام قرأر وزير الادارة المحلية المشار اليه حتى تحدد الموارد والرسوم طبغا الحكام القانون المذكور ... جواز زيادة الرسوم الواردة بقوار وزير الإدارة للجلبة المشأر البه بما لا يجاوز مثل الغثات المنصوص عليها في هذا القرار ... وذلك بقوار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بالادارة المحلية واقتراح المجلس ااسمبى المحل للمحافظة المختص طبقا لحكم الغفرة الثانية من الأدة الرابعة سن القانون المذكور - صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ۸۷۰ لسنة ۱۹۹۰ مزيادة فئات الرسوم المنصوص عايها في القرار المسار اليه بمقدار مثليها ـ لا يسوغ قانونا تجاوز هذه الزيادة مثلى الرسوم الواردة بقرار وزير الإدارة المحلية وفقا للجداول المرفقة به في تاريخ العمل بالقانون المذكور •

1.1 (\11)

★ المواد ؟ ١٠ من هانون نظام ادرارد المحلية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ المداف بالقانونين رفعي •ه لسنة ١٩٨٨ . •١ سنة ١٩٨٨ \_ قرار وزير الادارة المحلية رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٧١ بشأن الرسوم المحلية ـ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧٠ لسنة ١٩٨٠ بريادة الرئيرم المحلية •

الوزواء رقم ٧٠٨ استة ١٩٠٠ بريادة الرشوم المطلبة اختصساس المجلس النسبي المحل للمحافظة بغرض 
الرسوم ذات الطابع المحل أو تعديدها أو تقصير أمل 
الرزواء ـ ترط ذلك : وجوب تحديد الموارد والرسوم 
المحلية وفقا لأحكام منا القانون ـ تيجة ذلك : يجوز 
زيادة فئات الرسوم الواردة بقرار وزير الادارة المطلبة وفقا 
لاختات الرسوم الواردة بقرار وزير الادارة المطلبة وفقا 
للفحوابط الواردة بغص المادة الرابعة من مواد اصحاد 
ما ناطه السارع بالمجالس الشميية المحلية للمحافظات 
ما ناطه السارع بالمجالس الشميية المحلية للمحافظات 
والى حين صعور عندا التحديد للدوارد والرسوم المعلية 
وقل حين صعور منا التحديد سواء بقانون أو بقرار 
ولل حن مناه يمتنع على مند المجالس صادســـة صحاء 
الاختصاص ـــ وقوى ذلك : أنه في الإطاب التشريس 
القائم لا يجوز استحداث أوعية أخرى للرســـوم المحلية 
القائم لا يجوز استحداث أوعية أخرى للرســـوم المحلية 
التائم لا يجوز استحداث أوعية أخرى للرســـوم المحلية 
التائم لا يجوز استحداث أوعية أخرى للرســـوم المحلية 
التائم لا يجوز استحداث أوعية أخرى للرســـوم المحلية 
المحلية المحلودة المحلية المح

0.9

777

رقم المبضعة	ز <b>ق</b> م طقاعدة	
		غير ما ورد بفرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩. لسنة
177	(44)	۱۹۷۱ _ تطبیق .
		قانون رقم 78 لسنة ١٩٦٧ في شان النظافة العامة ــ المادة A من القانون أجازت للعبدالس المحلية فرض رسم المبارى يؤديه شاغلو العقارات المبنية لا يجاوز ٢٪ من القيمة الايجارية يخصص لسنون النظافة العامة يودع في الصندوق المخصص لذلك القرض مناط فرض الرسم وجود عقارات حددت قيمتها الايجارية وفقا لأحكام فانون الضرائب على المقارات المبنية نتيجة ذلك
		أنون الضرائب على العقارات المبنية نتيجة ذلك بم جواز فرض هذا الرسم في القرى الخارجة عن

(787)

(ATT)

# ٤ \_ رسم مساعدة الطلاب

نطاق القانون المذكور

- ★ رسوم ـ رسم مساعدة الطلاب ـ عدم أحقية بمناديق التكافل الاجتماعي في اقتضاء الرسم واحقية حمناديق التكافل الاجتماعي بالمجامعات والماهد في اقتضاء الرسم واحقية مناديق التكافل الاجتماعي بالجامعات والماهد في اقتضاء هذا الرسم .
- ★ قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٨ في شأن الرسم المذكور بـ قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية بـ المانون رقم ٢٦ لسينة ١٩٧١ بانشاء بنك قاصر الاجتماعي كوينة عامة ٠
- ★ التطور التغريبي لسندوق مساعدة الطلاب ـ انتساء مساديق التكافل الاجتماعي ـ ولاية تحصيل الرسم انتقلت ال مذه الصناديق \_ عدم احقية بنك ناصر الاجتماعي في اقتصافها \_ اثر ذلك \_ تطبيق .

### ہ \_ رسم ٹسبی :

- ★ المواد ٩ . ١٠ من القانون رقم ١١٤٤ لسنة ١٩٤٦ يستظيم الشهر المقارى ــ المواد ١ . ١٨ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشبهر ــ المادة و ٢٤ مكروا » من القانون ذاته معدلا بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ .
- اعتبار عقد القسمة من المحررات المنصوص عليها بالمادة ( ٣٤ مكردا ) المشار اليها يعفى ما سبقه من تصرفات

### رقم رقم القاعدة الصفحة

لم تشهر معرداتها من الرسوم النسبية - أساس ذلك : أن جميم التصرفات التي من شأنها انشأه حق من الحقوق السنبة المقاربة الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله ومن بينها البيم يجب شهرها بطريق التسجيل وكذلك الحال بالنسبة للتصرفات المقررة لحق من تلك الحقوق ومن سنها عقد القسمة .. سبب ذلك : ما يحققه عقد القسمة من افراز نصيب كل شريك مستاع في المقار \_ نتيجة ذلك : عدم التسجيل يؤدى الى عدم نشأة او نقل او زوال او تغيير لا بين ذوى الشان ولا بالنسبة لفرهم بينما عدم تسمجيل عقد القسسمة يؤدى الى عدم حجيته على الغير ... مناط الاستفادة من خفض الرسم النسبى المستحق على المحررات الخاصة بطلبات الشهر أن تكون قائمة في ١٩٩١/٣/١٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ - مناط التمتم بالإعفاء من أداء الرسم النسبي أن يكون التصرف محل المحرر المطلوب شهره في تاريخ سابق ـ نتيجة ذلك ـ لا يشترط الأسبقية في افراع العقد في المحرر طالما ثبتت أسبقية انعقاد العقد الذى يحدث بمجرد نلاقي الإبجاب والقبول \_ تطبيق ٠

A7 (5.)

### ٦ ــ رسوم قضائية :

- مينات عامة \_ الهيئة المسامة لتماونيسات البنساء والاسكان \_ عدم استحقاق الرسوم القضائية ورسوم الشهر والتوثيق .
- إلا المادتان ١ ، ١١ من القانون روم ٦٦ نسبة ١٩٦٣ بشان الهيئات المامة – المادة ( • • ) من القانون رقم ٩٠ لسبة ١٩٤٤ بشان الرسوم القضائية – المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٠ لسبة ١٩٦٤ بشان رسوم التوثيق والشهر •
- الشرع أعفى الحكومة من أداء الرسوم الفضيانة ورسوم الشهو والتوثيق \_ الهيئة ألمامة تنشأ لادارة مرفق عام بعدف تحقيق الصالح اللم لا تخرج عن كونها مصالح حكومية منحها الشرع الشخصية الاعتبارية وكفل لها استغلالا اقتضته طبيعة ألمرافق القائمة وأنه وأن كانت لها ميزانية مستقلة إلا أن مدد الميزانية تلحق بهيزانية المدلة \_ تتيمة ذلك : دخولها في عدوم لفظ الحكومة وبالتالي يتحقق في شائها مناط الاعلاء \_ تطبق .

117 (1.)

### وقي و**ال**م القاعدة الصيفعة

# رقسابة :

راجع المبدأ رقم ( ۲۸ ) ، ( ۶۳ ) •

# (ش)

# \_ شرکات استثمار : \_

\_ انهاء عقود شركات الاستثمار من رسيوم التوثيق والشهر ·

- شركات مركات استثمار معقود شركات الاستثمار ما اعقاء من رسوم التوثيق والشهر ما رسم التعمديق على توقيمات الشركاء .
- بلا المادة ( ۱ ) من القانون رقم ۷۰ لسنة ۱۹۹۴ بشان رسوم التوثيق والشهر المادة ( ۱۶ ) من قانون السنتمار الصادر بالقانون رقم ۲۰ لسنة ۱۹۸۹ المنتقاد ( ۳۰) من ذات القانون المدلة بالقانون رقم ۱۹۸۰ لسنة ۱۹۹۰ تستم عقود تأسيس مشروعات الاستشاء من ذلك بالاعقاء من رسوم التوثيق والشهر استشناء من ذلك : رسم التصديق على توقيعات الشركاء أساس ذلك : معانات المشرع للمشروعات الاستشعار بالمديد من المزايا والاعقاءات تطبيق ،

#### \_ زیادہ راس المال

- ★ شركات بـ شركات استثمار بـ الزيادة في رأس المال بـ ضريبة الدمغة النسبية بـ اعفاء .
- ★ المواد (۱،۲،۱) من فانون الاستثمار الصحادر بالقانون رقم ۲۳۰ لسنة ۱۹۸۹ ۰
- المادتان ( ۸۲ ، ۸۷ ) من قانون ضريبة الدمغة المسادر
   بالقانون رقم ۱۹۱۱ لسنة ۱۹۸۰ •
- ★ المادة الأولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٥ بتعديل بعض أحكام قانون شريبة المعقة العمادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر .
- ی تستم اسهم الزیادة فی داس المال بالاعفاء من ضریبة الدمنة النمبیة فی طل قانون الاستثمار دقم ۲۳۰ لسنة ۱۹۸۹ ـ اساس ذلك : ـ آن المشرع اعتبر مشروعا استثماریا كل نشاط اقتصادی آیا كان شكله

(e7) FV

### رقم رقم القاعدة الص<del>فحة</del>

القانوني يقام بنظام الاستثمار الخارجي ويستطل بأحكام القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ يتم مباشرته في مجالات استصيلاء واسيئزراع الأراضي البسور والأراضي الصبح اوية والصناعية والسياحة والاسكان والتعمر وتقديرا من المشرع لأهمية افامة مشروعسات في هذه المجالات أعفاها من الضريسة على الأرباح التجارية والصناعية ومن الضريبة على شركات الأموال بحسب الأحوال كما أعفى توزيعاتها من الأرباح من الضريبة على الديادات رؤوس الأموال المنفولة ومن الضريبة العامة على الدخل وذلك لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة مالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأجوال كما أعفاها من ضريبة الدمفة النسبية لمدة خمس سنوات ... ضريبة الدمغة النسبية بستحق على الأسهم المصدرة لدى التأسيس كما تسنحق لدى كل اصبدار جديد للأسهم لزيادة رأس المال \_ الاعفاء يشمل الحالتين \_ تطبيق .

(٨٨) 727

## ـ شركات قطاع اعمال عام :

- ۱ \_ شركات \_ شركات قطاع عام \_ شركات قطاع الإعمال العام \_ اعتماد الهيكل التنظيمي للشركة \_ سلطة مجلس ادارة الشركة \_ انحسار ولاية الاعتماد المقودة للوزير المختص من تاريخ العمل, بقانون قطاع الإعمال العام .
- و المادة ( A ) من قانون نظام العاملين بالقطاع المسام الصادر بالقانون رقم 24 لسنة ۱۹۷۸ – المادة ( ۲۲ ) من قانون ميتات القطاع العام وشركانه العسادر بالقانون رقم /7 لسنة ۱۹۸۳ – المادة الأولى من القانون رقم ۲۰۳ سنة ۱۹۷۱ باصدار قانون شركات قطاع الإعمال العام – المواد ٤ ، ۱۳ من ذات القانون رقم ۲۰۶ لسنة ۱۹۹۱ .
- ★ لتن كان المسرع بقانون نظام الداملين بالقطاع العام جعل سلطة مجلس ادارة شركة القطاع العام في اعتماد الهيكل التنظيمي للشركة نهائية غير خاضمة لتصديق سلطة أهل ... استثناء من ذلك : استحدت القانون ٧٠ لسنة ١٩٨٣ يضم القيود منها على المجلس مراعاة الفحوابط التي يضمها مجلس ادارة ميثة القطاع العام المختصة ، وجوب اعتماد ما يتعلق بالوطاقت المليب بالهيكل من الوزير المخصص - نتيجة ذلك : ٧ يجوز بالهيكل من الوزير المخصص - نتيجة ذلك : ٧ يجوز

وقم وقم القاعدة الصفعة

> فانونا اضافة احدى الوطائف العليا للهيكل التنظيمي لشركة قطاع عام الا بعد موافقة الوزير المختص ... باصعار القانون وقر ٢٠٠٣ لسنة ١٩٩١ الشاد اليه انتصر نطاق سريان احكام قانون حيثات القطاع العام وشركاته عن الشركات القابضة والشركات التابعة . نتيجة ذلك : استرد مجلس ادارة شركة قطاع الإعمال ولايته فر وضم الهيكل التنظيمي للشركة تطاع الإعمال

17 (71)

- ۲ \_ شركان \_ شركان فطاع عام \_ شركان فطاع الأعمال العام \_ سندان حكومية \_ مدى جوار استرداد شركان قطاع الأعمال العسام للمبالغ التى صبق تحنيبها من ارباحها الصافية لشراء سندات حكومية
- ★ المادة ( ٦٣ ) من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٦٦ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ٩ قوار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٦ لسنة ١٩٦٧ .
- ★ المادة ( ٥٨ ) من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ في شأن المؤسسات الهامة وشركات القطاع الهام • المادة الأولى من قرار رئيس الجنمورية رقم ١١١٢ لسنة ١٩٧٤ •
- ★ المادتان ( ۲/٤ ، ۲/٤ ) قانون میثات القطاع المام وشرکاته رقم ۹۷ لسنة ۱۹۸۳ •
- ★ المادة الأولى فقرة ثانية من القانون رقر ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بسان عانون شركات قطاع الأعدال العام ١ اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ سالف الدي حدث الشركات القابضة معمل شركات القطاع العام . خطو هذا القانون من أية نصوص تلقى على كامل شركات قطاع الإعدال العام التزام بحبنيه نسبة من أرباحها العماني لشراء سندات \_ تبيعة ذلك : شركات قطاع الإعدال العام أنسائية لشراء المندات ليتبيعة إلى المام غير مكلفة من حيث الأصد بتجنيب أية نسبة من أرباحها السائية لشراء المندات عكس المحكومية أو ايداعها البنك المركزي في حساب خاص \_ عكس ذلك : شركات القطاع العام التي لا زالت مخاطئة التحر المنازلة المنازلة عند كافة التوانين واقرارات منافة الدكر سكنت عن أن تتناول التنظيم مدى أحقية الشركات المخاطئة التوانية واقرارات منافة الدكر سكنت عن أن تتناول التنظيم مدى أحقية المشركات المخاطئة بعكم النجيسية والتنافية عدى أحقية المشركات المخاطئة بعكم التجنيب

# رقم رقم القاعدة الصف<del>حة</del>

في استرداد المبالغ المجنبة أو في تغيير الغرض الذي تستغل أو تستقم فيه \_ نتيجة ذلك : لا فكاك من البيانغ المبنبة للغرض الذي جنبت من أجله ويبقى حقها عليها مقيدا بها خصصها به المشرع على نحو يحد من حركتها ويقيد من أوجه استثمارها \_ على نحو يحد من حركتها ويقيد من أوجه استثمارها \_ على نحو يحد من حركتها ويقيد من أوجه استثمارها \_ على نحو يحد من حركتها ويقيد من أوجه استثمارها \_

(·V) FA/

- ٣ ــ التزامها بالنقل عن طريق الشركة
   القابضــة العـاملة في مجال النقل
   البحرى •
- شركات علاع الإعمال العام ... نقل بحرى ...
   التزام الشركات بالنقل عن طريق الشركات التابسة للشركة القابضة العاملة في حجال النقل البحرى .
- الح الحواد ۱ ، ۲ ، ۲ ، ۹ ، ۲ ، ۱۷ من القانون رقم ۱۲ لسنة ۱۹۲۵ بشأن انشاء المؤسسة المسرية العامة للنقل البحرى •
- التزام شركات قطاع الإعمال العام طبقا لإحكام المادة ٦ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بنقل البضائع والركاب بحراً عن طريق الشركات التابعة للشركة القابضة التي حلت محل المؤمسية المصرية العامة للنقل البحرى .

Y/• (VA)

- ٤ ــ أحقية الشركات في ادارة المرفق العام
   عن طريق الإلتزام •
- ★ القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ بسأن ادارة مرفق النقل العام للركاب بالسيارات \_ شركات قطاع الإعمال العام يتحفق في شائع وصف الشركات المساهمة \_ نتيجة ذلك \_ يتوفر في شان شركات قطاع الإعمال العام مناظ انطباق المادة ؟ من القانون رقم هه لسنة ١٩٧٥ يجوز الترخيص لشركات قطاع الإعمال العام المربق الالتزام اذا تقدمت بأفضل المروض في المزايدة أو المعارسة التي تطرح لهذا الغرض \_ تطبيق ، المزايدة أو المعارسة التي تطرح لهذا الغرض \_ تطبيق ،

(727)

ه ـ قطاع الأعمال العام \_ الشركات القابضة والتابعة \_
 اختصاص مجلس ادارة الشركة القابضة والجمعية العامة غير العادية ببيع أسهم الشركات التابعة لها \_ حدود

رقم رقم القاعدة الصفحة

> كل منهما \_ عدم جواز التصرف بنا يؤدى ال خفض (بال بالل عن ٥٠) بصول عن الجميمة العامة للشركة التابضة \_ مجلس الادارة من الذي يقوم بالبيع \_ موافقة الجميمة العامة فير العارية لا تعمو أن تكون اذنا للمجلس اللة كور الذي يقوم بالبيع .

- تانون تطاع الإصال العام الصادر بالقانون رقم ۲۰۳ لسنة ۱۹۹۱ ولائحت التنفيذية ـ قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالإسهم والشركات ذات المسئولية المعدودة الصادر بالقانون رقم ۱۹۹۱ لسنة ۱۹۸۱ مريان احكام قانون تطاع الإصال العام على الشركات القابضة والتابعة التي تنخذ شكل شركة المسساهمة انتخفاض نسبة المال العام في والسال المسركة اللبسة عن نسبة ۱۵٪ ـ الرم انحسار اسكام قانون شركات قطاع الإصال العام عن الشركة وخضوعها لإسكام القانون رقم ۱۹۹ لسنة ۱۹۸۱ الشار الله
- \* قرار رئيس مجلس الوذراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ بخوابط الاستمانة بالخبراء والمستشارين ومعلق العكومة والقطاع العام في الشركات المشتركة \_ عدم سريان احكامه على شركات قطاع الإعمال العام اعتبادا من تاريخ صدور لواتحها الغامة \_ سريان أحكامه فيما يتملق بضوابط اختيار معتليها في البنوفي والشركات المشتركة حيدا يسرى احكام القانون وقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ \_ حيدق عليق علي

790 (757)

- بر ۲ ـ شركات قطاع الأعمال العام ـ عقد مقاولة الأعمال ـ
   زيادة في الأسعار ـ قزارات سيادية ـ طروف طارئة .
- المادة ( ٤ مكرر و ٩ ) من المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ المقامى بالتصمير الجبري وتعديد الأرباح المصل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٩ بتخويل وزير الصناعة المركزي سلطة تحديد اسحار المنتجات الصناعية المحلية .
- بل الشرع حرصا منه على تجنب رفع أسعار المنتجات رفعا باعظا لا يتناسب البته مع تكاليف الانتاج وصد الى وزير الصناعة الاختصاص بتحديد أقصى الأسعار المتجات المسناعة المحلية ومن بينها الأسمنت وأضفى المشرع على قرار التحديد صفة الالزام على نحو يجب معه أن يسود على الكاف من قرره والا تعرض.

رقم رقم القاعدة الصفحة

المخالف للجزاء الجنائي ومن ثم نمت ضوار المحديد أو التسمير و بالسيادية » ـ الزيادة في سعر الاسمنت قد تمت بموجب قرارات غير سيادية - تغيية ذلك ـ لا حق للشركة في المطالبة بالفروق كما لا يمكن الاسمناد الى نظرية المطروف الطحاراتة لمدم توامر شروطها ـ تطبيق ٠

(177)

# \_ شركات قطاع عام :

- ★ شركات \_ شركة الاتحاد العربي للنقل البحري \_ طبيعتها القانونية \_ شركات قطاع عام \_ مكافآت أعضاء مجلس الادارة \_ ضريبة مرتبات ٠
- ★ المادان ( ۱ . ۷ ) من قرار اتحاد الجمهوريات العربية بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ بانشاء شركة الاتحاد العربي للنفل البحري •
- للادنان الأولى والثانية من العانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٤ بانســحاب جمهورية مصر العربية من اتحــاد الحمهوريات العربية •
- ★ المادة الاولى من قوار رئيس الجمهورية دقم ٣٨٣ لسنة 1998 بشان الشركات الاتجادية وبروعها العاملة في مصر .
- ادارة شركة الاتحاد العربي للنفل البحرى قد آلت الى الحكومة المصرية بموجب مساهمتها في رأس مال هذه الشركة وذلك بعد انسسمايها من اتحاد الجمهوريات العربية بما يسوغ معه قانونا حملها على كونها وحدة من وحدات القطاع العام \_ قانون الضرائب على الدخل قرض ضريبة بسعر ٥٪ ودون أي تخفيض على المالغ التي يحصل عليها العاملون الخاضعون للضريبة في وحدات الجهاز الادارى للدولة والعكم المحل والهيئات العامة ووحدات القطاع العام والعاملين بكادرات خاصة علاوة على مرتباتهم الأصلية من أي ورارة أو هنة عامة أو جهة ادارية أو وحدة من وحدات الحسكم المعلى أو القطاع العام سمفاد ذلك : لابد من توافر شرطان للخضوع لمثل هذه الضربة أولهما : أن يكون الحاصل على هذه المبالغ من العاملين الخاضمين لضريبة الم تبات ، وثانيهما : أن تؤدى هذه المبالغ علاوة على الرتب الأصل من احدى الجهات السمالف ذكرها مد تتبحة ذلك : مكافأة أعضاء مجلس ادارة الشركة المذكورة تخضم للضريبة الشار البها \_ تطبق •

10

وقع وقم القاعدة الصفعة

(10)

(ص)

مىسندوق :

راجع المبدأ رقم ( ١٥ ) ص ٥٥ .

(ض)

ضريبــة:

١ \_ ضريبة راسمالية :

- ★ ضرائب \_ اللجنة الأوليمبية المصرية \_ حوافز للعاملين \_ ضريبة على الدخل \_ اعفاء ٠
- ★ للادتان ( ۶۹ ، ۳/۵۱ ) من انقانون رقم ۱۸۷ لسنة ۱۹۹۳ بتعدیل بعض أحکام فانون الفرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ۱۵۰۷ أسبة ۱۹۸۱ .
- ★ المادة ( ££ ) من الائحة تنظيم شنون العاملين باللجنة الأوليميية .
- ★ المشرع وضع أصلا عاما مقتضاء سريان الضريبة على الدخل على المرتبسات الثي تدفعها الشركات والمنشآت والجمعيات والهيئات الخاصة والمعاهد التعليمية والأفراد الى أى شخص عن خدمات أديت في مصر \_ استثناء من من ذلك : اعفاء حوافز الإنتاج التي تصرفها الجهات السابقة في الحدود المشار اليها في المادة ٥١ سالغة الذكر \_ حوافق الانتاج لم يعرفها الشرع وانما وصفها بالوصف السابق ... نتيجة ذلك : المرة في تحديدها بحقيقة الواقع وهي انها مبالغ تؤدى بالزيادة على الم تب الأصلى لحفز العامل لبذل غاية الحهد وأقصاه في أوقات العمل الرسمية وغير الرسمية ... الحافز المقرر للعاملان باللجنة الأوليمبية لا يعدو أن يكون حافز انتاج \_ طالما أخضع المشرع مرتبات العاملين باللجنة للضريبة على الدخل فان ذلك يستتبع بحكم اللزوم سريان الاعفاء ألخاص بحوافز الانتاج على المبالغ التي تدفعها اللحنة الأوليمبية \_ تطبيق .

(77/) AFT

۲ ـ ضربة دخل:

🖈 ضريبة ـ ضريبة أرباح رأسمالية •

المادتان ۱۱۱ ، ۱۱۷ من قانون الضرائب على الدخل رقم
 ۱۰۷ لسنة ۱۹۸۱ •

رقم وقم القاعدة الصيفحة

لل المشرع الفدريس وضع اصلا عاما مقتضاء خضوع الأرباح التي حقاتها شركات الاحوال مصرية كانت أو الجنبية المساملة في مصر أيا كان الفرض من نشاطها للفحرية الفروضة على شركات الأموال وقضى بسريان هذه الفحرية على البنولي والشركات والمنشأت الأجنبية وذلك بالنسبة لأبلها المحققة عن نشاطها في مصر حر وعاء الفحرية الأرباح التي تتحقق عند بيع أصل من أصول الشركة .

 ★ اتفاقية منع الازدواج الفريبي بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر \_ نطاق سريانها \_ تطبيق .

٣ \_ ضريبة استهلاك

- خرائب ورسوم ـ ضريبة على الاستهلاك ـ صندوق دعم
   صناعة غزل الحرير الصناعي ومنسوجاته •
- القانون رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الفحرية على الاستهلاك \_ خضوع السلع المنتجة محليا أو المستوردة الواردة بالجدول المرتق بالقانون للفحريبة \_ الفحرية السامة على المبيعات \_ اسستخراقها ضريبة الاستعلام الاستعلام الاستخراقها ضريبة
- ★ الشرع وسسح من نطاق هذه الفريبة بمقتضى قانون الفريبة على المبيعات الذى الفي قانون الفريبة على الاستهلاك قاضح للفريبة كل السلع المستعة المحلية أو المستوردة الا ما استثنى بنص خاص .
- ورانين فرض الرسوم والفراقب على الانتاج أو التداول أو الاستهلاك أو المبيدات وضرائب تصبيب الانفاق وتؤدى بعناسبة نققة – رسوم الانتاج يتوسل بها المشرع لفرض الفريبة على الستهلكين الذين يصسب فرض الفريجة عليهم مباشرة لتعددهم وتقرقهم بينما الانتاج هركز في على التداول واستهلاك السلح – البامع بينها أنها من التداول واستهلاك السلح – البامع بينها أنها وسعت من نطاق الفريبة ألسلم – المبامع بينها أنها في القدرية الجديدة الأمم في صندوق دعم صناعة قزل للربر السناعي ومنسوباته المشتل بالقانون دوم في الدرية الجديدة الأمم في صندوق دعم صناعة قزل للربر السناعي ومنسوباته المشتل بالقانون دوم موادد الصندوق المذكور الإعانة التي تؤديها اليه موادد الصندوق المذكور الإعانة التي تؤديها اليه

(737) [77]

دقم رقم القاعدة الصيفحة

> العكومة والتي تعادل ثلث رسم الانتاج أو الاستهلاك المحصل عل خيوط العرير الصناعي والياقه – الاعانة المنكورة لا تؤدي يوصفها ضريبة وأننا بوصفها اعانة – التزام العكومة باداء ثلث ضريبة المبيعات للصندوق المذكور لتفسدوع الخيوط والاليساف المذكورة لهذه المفرية .

**117** (\AV)

- ٤ \_ ضريبة ايرادات رؤوس الأموال •
- جينات عامة \_ الهيئة العامة للسلع التموينية \_ سندات على الخزانة المسامة \_ الغوائد التحسسلة من تلك السندات \_ علم خضوعها للضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة .
- المادة الثانية من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٩١ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٢/١٩٩١ ،
- المادة ( ١ ) من قانون الضرائب على الدخل المسادر المادة راء ١٩٨١ . بالقانون رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٨١ .
- ★ الغرائد المتحملة عن السندات التي اصدرتها وزارة المالية في شهر يونية صنة ۱۹۹۲ لسداد مديونية الهيئة المالية في شهر يونية صنة ۱۹۹۲ لسداد مديونية الهيئة للعنول التجارية لا تخضيع الحجاج بأن التزام وزارة المالية قبل البنوك الدائمة المحبل بأن التزام وزارة المالية قبل البنوك الدائمة التمويئية ( المدين الأصلى ) وبذلك نضحي الملاقة بين وزارة المالية والبنوك المحسمة المتحدد المحلمة المنافقة المنافقة والمهيئة من تنجيعة دلك : الغائدة المنية تغليا السندات التي اصدرتها وزارة المالية للوفاء بالمديونية تنضع للطريبة عل ايرادات رؤوس الأموال المنتقلة سبب ذلك : أن هذه الأوراق صدرت مفتقدة المسائس السندات الوادي بكن أن يطلق عليها للغظ سندات الوارد بالمادة ( ۱ ) من القانون رقم ۱۹۷۷ لسنة المداد المار اله \_ تطبيق .

477 (11)

- ٥ ـ ضرائب جمركية :
- وضع الشرع اصلا عاما بمقتضى النصوص الواردة بقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ مقتضاء خضوع جميع الواددات للضرائب الجموكيسة وغوصا من الفرائب الإضافية القررة على الواردات بـ لا يعقر منها الا بنص.

رقم رقم القاعدة الصفحة

> صريح \_ استحقاق الفراتب والرسحوم لدى دودد البطاعة \_ خول المشرع رئيس الجمهورية معلقة اعقاء الواردات من الفرائب الجمركية \_ صدور قرار رئيس الورزاء بصفته عفوضا من رئيس الجمهورية في مباشرة اغتصاصاته باعقاء السيارة معل المنزاع من اداء الفحريية والرسوم الجمركية تعريفة إلا يتم النصرف فيها الا بعد السداد \_ بيع السيارة دون الالترام بذلك \_ وجوب صداد القمرائب والرسوم الجمركية المترزة وقفا لحالة السحارة وقيمتها في تاريخ السداد وطبقاً للتعريفة المحركة السارية في ذلك التاريخ \_ تطبيق .

196) 047

لا قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ـ اتفاقية البحت والتنقيب عن البترول واستخراجه الصادر بها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ ٠

★ وضع المشرع اصلا عاما مقتضاء خضوع جميع الواردات الفرائب الجمركية وغيرها من الفرائب الإضافية الأخرى – الاغفاء يكون بنص خاص – الفرائب تحصل عند ورود البضاعة – جواز الافراع المؤدت عن البضائع دون تحصيل الفرائب والرسسوم المقررة بالشروط الروضاع التي يعددها وزير الفرائة – الانفقية المشال البهائج المسايات موضوع البها تجيز للشركة الفائمة بنغية العمليات موضوع المحتمرة المعاصدة ما المحترجة المعاصدة بالمتازج مع الاعقاء من الرسوم وغيرها من الأشياء الواردة بالاتفاقية حقدم وقرار من ممثل مسئول بالمؤسسة بأن الأشياء مقصور استممالها على أغراض تنفيذ المعليات الجارية بمقضفي الاتفاقية عليق.

(YP/) 720

740

(YTY)

رقم **رقم** القاعدة ا**لسلمة** 

> الجعركية المستحقة \_ بشرط اقرار الهيئة المصرية العامة للبترول بأنها مستوردة ولازمة لهذا الفوض سواء تم الاسستيراد عن طريق اللجهة الشائمة بذلك أو أصد مقاولها \_ اعادة تنظيم مذا الإعفاء بمتعقى القانون رقم 41 لسنة 1477 بنظيم الاعفاءات الجعركية \_ تطبق .

31. (771)

- خرائب ورسوم جمركية \_ اتفاق التصاون الفني بين
   حكومتى مصر واليابان في ١٩٨٣/٦/١٥ المرافق عليه
   بقراد رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٨٣ ٠
- للا قانون البحارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الأصل خضوع جميع الواردات للضرائب البحركية وغيرها من الشرائب الإضافية الأخرى للقررة على الواردات – الاستثناء ورود ضم بلاعفاء – الانفاق وضع أسس التحاون اللخمي بين البلدين ومن بينها اعفاء المعدات والآلات والمواد التي تزود بها حسكومة الهابان جمهورية مصر العربية من الشرائب والرسوم البحركية – تطبيق •

★ وضع المشرع بمقتضى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة

1978 أصلا عاما مؤداء خضوع جميع الواددات للفرائب الإسرائب البحرة يقيما من الضرائب الإضافية الإشرى المقررائب الواسفانية الإشرى المقررة على الواردات \_ الإعقاء يكون بنص خامس \_ تحصل الفرائب عند ورود البضاعة حروال الافراغ المؤقت عن البضائع حدوث تحصيل الفرائب والرسوم المقررة بالشروط الفرائة \_ اعتمان المتاورة المنازئة \_ اعتمان المتاوزة حميد المربية وحكومة هولندا المؤتفى عليه بقرار دئيس المجمهورية رقم ٢٥٠ لسسنة تقدمها مولندا والمرتبسات ذات المحركات التي الفرائب والرسوم المقررة على الواردات \_ انتقال ملكيتها المحركات التي المحركات التي المرائبة وجموعة جمهورية معر العربية بالتهاء التعاون بن كافة المكومين \_ القررة على الواردات \_ انتقال ملكيتها المكومين \_ القررة على العربية بالتهاء التعاون بن معمل النزاع

أفرج عنه مشمولا بالاعقباء من الضرائب والرسسوم الجمركية بحسبانه واردا من الخارج لاستخدامه فى اطار الاتفاق المسسار اليه \_ أثره \_ مطالبة الحمارك

(°17) FVF

بالفرائب والرسوم تكون فاقدة لسندها \_ تطبيق ·

★ ضريبة \_ ضرائب ورسسـوم جمركية \_ الاعفاء منها \_

اتفاقة للمونة الاقتصادية والفية بن مسر والولايات

رقم رقم القاعدة المنسط

المتحدة الأمريكية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم 804 لسنة 1978 ·

🖈 وضم المشرع بمقتضى قانون الجمادك رقم ٦٦ لسسنة 1977 أصلا عاما يقفى بخضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغرها من الضرائب الاضافية الأخرى المقررة على الواردات ... الاعفاء منها يكون بنص خاص .. جواز الإفراج المؤقت عن البضائع دون تحصييل الضرائب والرسوم المقررة بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة \_ اتفاق المعونة الاقتصادية والغنية وضع أسس هذه المعونة .. اعقاء الموظفين من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية وعائلاتهم سواء من موطفى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو احدى وكالإتها أو أفراد أو موظفر احدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة مع حكومة حمهورية مصر العربية أو أحد وكالاتها من كافة الضرائب المغروضة على عمليات شراء وتملك واستعمال أو التصرف في المنقولات الشخصية \_ والإعفاء كذلك من الرسوم والتعريفات الجبركية والرسوم الأخرى المفروضة على استعراد أو تصدم الأمتعة الشخصية والمعدات والمؤن مما في ذلك الماكولات والمشروبات والدخان التي تستورد الى مصر لاستعمالهم الشخصي ... تطبيق ٠

(۲۱۸)

★ ضرائب ورسوم جمركية ... الإعقاء منها تطبيقا لاتفاقيات مبرمة مع جهات أجنبية ... بقاء الإعقاء في طل القانون وقع ٩١ لسنة ١٩٨٣ تنظيم الإعقاءات الحمركة ...

7£A (577)

٦٠١

- ★ ضريبة \_ ضرائب ورسوم جمركية \_ الاعفاء منها \_ هدية \_ اعفاءها من الضرائب الجمركية ٠
- خ وضع المشرع بقتضى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة 1٩٦٣ مسلا عاما ينفى بخسـوع جميع الواردات للفرائب الجمركية الاعقاء منها يكون بنص المشرع المغل الهمايا والهيسات والهيسات الواردة لوزارات لوزارة لوزارات المحكومة ومسالسها ووسعات المحكم المحل والهيات المامة من الفعرائب والرسوم الجمركية المقررة ويتبط قبول

••		القهدرس الهجسائی ( ض )
رقم الصفعة	. وقم انتخاعت	
		السلطة المختصة الاحداء وجوب مسدور قرار من
		دئيس مجلس الوزراء اذا كانت فيمة الأشياء المهداة تزيد على عشرة آلاف جنيه ــ صدور القرار بقبول الهدية
		الريد على عسره ١٤٠ جنيه ــ صدور القرار بفيون الهديه يوجب الاعفاء من الضرائب والرســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
•4•	(*11)	يوبې ارت تا اسراب والرستسوم البيو په د
		<ul> <li>خرائب ورسوم ــ ضرائب ورسوم جمركية ــ استيراد ــ</li> <li>الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية ٠</li> </ul>
77	( <b>A</b> )	# قانون الجمارك وقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - المشرع وضع أصلا عاما متضاء خضوع جميع انواردات للضرائب الإضافية الأخرى المقردة الجمركية وفيرما من الضرائب الإضافية الأخرى المقردة الاستحقاق حند ورود الفساعة الاقليم الجمركي الوطنى _ نتيجة ذلك : لا تبرأ ذمة المستودد الا بالأداء أو الاعقاء وفقا لأحكام التشريعات السارية في مذا الحين _ سبب ذلك : اعمالا للأثر المبائر للقانون _ تطبيق .
		<ul> <li>أخرائب جمركية _ نظام عبور بضائع الترانزيت _ عبم</li> <li>خضوعها للضريبة الجمركية •</li> </ul>

(147)

•17

- قانون الجمارا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ـ مادة ٦٦ منه ٠
- 🖈 اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار المسيادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٣١ لسنة ١٩٨٩ ... مادة ۱۰۱ منها ۰
- ★ المشرع نظم عبور بضائع الترانزيت الى خارج البـلاد بمقتضى المادة ( ٦٦ ) من قانون الجمارك التي أوجبت تقديم شهادة من جمارك البلد المددة اليه البضاعة بما يفيد استلامها .
- ★ المادة ١٠١ من اللائحة المشار اليها اعندت بتأشيرة جمرك التصدير على صورة الاقرار المساحب للبضاعة كاتمام لعملية التصدير - أتمام عملية التصدير مقتضاه عدم جواز الطالبة بالضرائب الجمركية \_ تطبيق .
- ★ ضرائب ورسوم جبركية ... اتفاقية المونة الاقتصادية والفنية ببن مصر والولايات المتحدة الأمريكية التي صدر بها قراد رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ -

-

# رقم رقم القاعدة الصفحة

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ... خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرهـــا من الضرائب الاضافية الأخرى المقررة على الواردات ــ الاستثناء ورود نص خاص بالإعفاء .. الاتفاقية وضعت أسسا عامة للمعونة الاقتصادية والغنية على أن يتم الاتفاق في شأن كل مشروع على حدم مع الالتزام بالأسس المذكورة والتر أعفت عمليسات الاسمستيراد أو التصدير أو شراء أو استعمال أو التصرف في أي من المواد أو المهمات المتعلقة بهذه البرامج والمشروعات من كافة الضرائب والرسسوم الجمركية ماعفاء القاولين الأمريكيين من الضرائب والرسوم ... امتداد الاعفياء الى المعطفين من من مواطني الولايات المتحدة الامريكية وعائسلاتهم أو المتماقدين مع حكومتها أو ممولين فيها أو يعملون لدى احدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة ممها أو المعولة منها أو من احدى وكالاتها والموجودين في مصر للقيام بأعمال تتعلق بهذه الاتفاقية \_ تطبيق ٠

♦ ضرائب ورسوم جمركية - اتفاقية ملحقة بقانون \_
 اعفاء من الغرائب والرسوم الجمركية - افراج مؤقت •

🖈 قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ــ المادتين ه ، ١٠١ منه ... الأصبيل خضوع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى ما لم يرد نص بالاعفاء \_ جواز الافراج المؤقت دون تحسيل الغرائب والرسوم طبقا للشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة ـ اتفاقيات الترخيص للبحث عن البترول الملحقة بالقوانين ١٥ لسنة ١٩٧٦ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٠ ، ٩ لسنة ١٩٨١ تجيز للشركات القائمة بالعمليسات ولمقاوليهم والمقاواين من الباطن الذين يقومون بتنفيذ العمليسات باستيراد الآلات والمعدات والسيارات والمواد والامدادات والسلع الاستهلاكية والمواد الغذائبة والمتلكات المنقولة من الخارج مع اعفائهم من الضرائب والرسوم الجمركية المقردة عليها شريطة تقديم اقراد من ممثل مسئول بالهيئة بأن الأشياء الواردة من الخارج مقصور استعمالها على أغراض تنفيذ العمليات الجارية بمقتضى الاتفاقية الملحقة بكل قانون من تلك القوانين ... تطبيق .

.90 (717)

رقم و**قو** القاعدة الصلحة

- \( \frac{1}{2} \) فراتب ورسوم جعركة \_ اتفاقية الحبونة الاقتصادية
  والقنية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية المن سعد
  بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٧٨ اتفاقية منحة مشروع الإسكان الصادرة بقرار رئيس
  الحمدورة رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٧٨ الحمدورة رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٧٨ 
  الحمدورة رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٧٨ -
- ★ قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ خضوع جبيع الواردات للشرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفائها - جواز الافراج المؤقت عن البضائع دون سماد الضرائب والرسدوم بالشروط والاوضاع التى يعددها وزير المالية
- ★ اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية نصت على الاتفاق على كل مشروع على حده مع الالتزام بأسس الاتفاقية التي أعفت عمليات الاستعراد والتصدير أو شراء أو أستعمال أو التصرف في أي من المواد والمهمات المتعلقة ببرامج ومشروعات الاتفاقية من كافة الضرائب والرسيوم الجمركية \_ امتداد الاعفساء الى المفاولين الأمريكيين ومواطني الولايات المتحدة الأمريكية وعائسلاتهم من موظفيها أو الأفراد المتماقدين مع حكومة مصر وموظفي احدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة معها والأفراد المتعاقدين مع الولايات المتحدة الأمريكية أو المولين منها أو الذين يعملون لدى احدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة معها أو المبولة منها أو احدى وكالاتهسا والموجودين في مصر للقيام بأعمال تتعلق بهذه الاتفاقية \_ الاعفاء يشمل الرسبوم والتدريفات الجمركية على الاستبراد والتصدير دون اخلال باحكام اتفاقية مشروع منحة الاسكان \_ اتفاقية المونة الاقتصادية والغنية واجبة الأعمال دائما ولو لم تتضمن الاتفاقية الأخرى نصا خاصا في هذا الشان \_ تطبيق .

a70 (7·0)

ـ الافراج الموقت :

- 🖈 ضريبة ... ضرائب ورسوم جمركية ... افراج مؤقت ٠
- فانون البعارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ـ الشرع وضع أصلا عاما بنقضاء تغضع جميع الواردات للفرائب الجمركية وغيرها من الفرائب الاضمائية القررة على الواردات ـ الإعقاء لا يكون الا ينص خاص ـ استعقاق

رقم رقم القاعدة الصفحة

الهرائب والرسوم لدى ورود البضاعة حبواز الافراج والمورائب اذا المؤتى ودوت البضائم سميل الرسوم البحركية والفرائب اذا العكرية والغرائب اذا العكرية والمؤارات القطاع المساوفة للشروط والإجراءات التي يصغم بها قرار من وزير المائية \_ انتهاء معت الافراج \_ وجوب أداء الفرائب والرسوم المجمركية \_ القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٠ لسنة ١٩٧٠ المسنة ١٩٧٠ المسنة ١٩٧٠ المسنة الافرائب المستواد والتصدير \_ احكامه لا تغاطب سوى القطاعين المسام والغاص ولا تستطيل الى الوزارات والمسادن المستوادة علمة، و

£7Y (17Y)

- ★ ضرائب ورسوم جبركية ـ افراج مؤقت ـ شروطه •
- ★ وضع المشرع بمقتضى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة المراتب المراتب المراتب الجمارة من المراتب الإصافية المقررة على الجمارة وغيرها من الفراتب الإصافية المقررة على المؤتن عن البضائع اذا وردن برسم خاص ـ جواذ الالاراج اعلاقة تصدير البضائع الماري عنها مؤقنا فور انتها منذ الافراج أو الفرض منها ـ عمد اعدادة التصدير للمارج ـ وجوب تحصيل الفراتب والرسوم الجمركية ـ تطبيق .

(190)

(117)

. 21

- 🖈 ضریبة ... ضرائب ورسوم جمرکیة ... افراج مؤقت ... اعفاء ... مناطه ۰
- وضع المشرع أسلا عاما يفتضى المسدوس الواردة بقانون الجمارك رقم 17 لسنة ١٩٦٣ متضاء خضوع جسيع الواددات للفرائب البعركية وغيرها من الفرائب البعركية وغيرها من الفرائب الأوردات \_ ٧ يعفى من مند الاسافية المقررة على الواددات \_ ٧ يعفى من مند القرائب الا ينفى خاص \_ جواز الافراج المؤقت عن المسالح الحكومية أو المؤسسات العامة أو الشركات التى تتبعها الملق تعليق مدور قرار بالافراج المؤقت عن المشائب الملق المسائب منها معرف مدونة والمرسم شركة معينة لاقامة مرضها بعض القامة الدول للكتاب مقابل تصهد الهيئة باداء الفرائب والرسوم البحركية المقررة في حالة عدم اعادة تصدير الجسائم المسلول الافراج عليه انتهاء المرش منها الزام الهيئة باداء الفرائب والرسوم البحركية المقررة في حالة عدم اعادة تصدير الجسائم الفرائب والرسوم النام المؤراج المنازع منها الغراب والرسوم الموركية المؤراء الم

وقم وقم القاعدة الصفحة

- خريبة \_ ضرائب ورسوم جسركية \_ افراج مؤقت \_
   اتفاق المونة الاقتصادية والفنية الصادر بقرار رئيس
   الجمهورية رقم 204 لسنة ١٩٧٨ .
- ★ وضع المشرع بمقتضى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أمسلا عاما مقتضاه خمسوع جميع الواردات للضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب الأضسسافية الأخرى القررة على الواردات ... الاعفاء منها يكون بنص خاص .. تحسل الضرائب عند ورود البضاعة ... اتفاق المونة الاقتصادية والغنية وضع أسسا عامة لهذه المعونة القدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى حكومة جمهورية مصر العربية .. أعلى الاتفاق الموطفين من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية وعائلاتهم سواء من موطفيها أو احدى وكالاتها أو أفراد أو موطفى أحدى المؤسسات العامة أو الخاصية المتعاقدة مع حكومة جمهورية مصر العربية أو أحد وكالاتها من كافة الضرائب المغ وضة على عمليات شراء وتملك واستعمال أو التصرف في المنقولات الشخصية .. اعفاء مؤلاء الموطفين من كافة الرسوم والتعريفات الجعركية والرسوم الأخرى المفروضة على استيراد أو تصدير الأمتعة الشخصية والمعدات والمؤن بما في ذلك الماكولات والمشروبات والدخان التي تستورد الى مصر لاستعمالهم الشخصى ... الافراج وفقا للاتفاق \_ أثره الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية \_ تطسق ٠

7-1 (114)

- ★ ضرائب ورسوم جمركية •
- قانون البعاراتي رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ ــ المادتين ٥٠ .
  ارض المعمسورية للفرائب والرسسسوم القسررة الاهراب المعمسوم المقسررة الاهرابية والمسلمة المعمس المعمس عن البغالم دون تحصيل الفرائب والرسوم الجموكية بقرار من وزير المالية تطبيق ٠.

.71. (777)

ضريبة \_ ضرائب ورسوم جمركية \_ الاعقاء منها \_ جواذ
 الافراج المؤقت .

وضع الشرع بتقضى قانون الجنارك رقم ٦٦ لسينة ١٩٦٣ أمسيلا عاما مقتضاه خضوع جنيع الواردات للضرائب الجنركية وغيرما من الضرائب الاضافية للقررة وقم وقو المناه على يكون بنص خاص استحقاق القاعدة المسلحة المسلحة المسلحة المسلحة المسلحة المسلحة المسلحة المسلح ال

ـ عدم جـواز اعادة النظـر في تقدير قيمة ليضاعة •

- ضرائب ورسوم جمركية \_ سلطة تقدير قيمة
   البضاعة \_ عدم جواز اعادة التقدير •
- ★ قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ـ وضع الشرع المحركية وغيرها متضاء خضوع جميع الواردات للفرائب المحركية وغيرها من الفرائب الشرائب والرسوم لدى يكون بنص خاص \_ استعقاق الفرائب والرسوم لدى ورود المضاعة لمصلحة الجمارك سلطة تقديرية واسعة في مبيل تقدير قيمة المضاعة المستوردة للوصول الثمن الحقيقي الذي تساويه في صوق منافسته في تاريخ تسجيل البيان الجمركي \_ بالفوتير النقمة ولها أن تصاين وتتعقق من النوع والقيمة ولنشأ بالمائية داخل الدائرة الجمركية \_ جواز اعادة المائية ماخله المضاعة تحت رقابة مصلحة جواز اعادة المائية ماخلة الشائح تتصر تقابة مصلحة الجمارك لا يجوز معاودة التقدير طالما استنتات المسلحة الل سلطتها التقديرة في هذا الشان \_ تطبيق لل
- ضريبة ضرائب ورسوم جدركية تفدير قيمة البضاعة
   والفرائب الجبركية التحصيل والافراج عنها عدم
   جواز معاودة النظر في تقدير قصية البضاعة مرة المرى -
- ★ وضع الشرع بمقتضى قانون الجدارك رقم ٦٦ لسنة المرادات السلا عاما مقتضاء خضــوع جميع الواددات للفرائب الإسافية المقردة على الفرائب الإسافية المقردة على الواددات ـ الإعفاء لا يكون الا ينص \_ استعقاق الفرائب لدى ورود المضاعة حاصلحة الجدارك سلطة تقديرية في تقدير قيمة المضاعة للوصول الى الشمن المحقيقي \_ الماينة يجب أن ثنم داخل الدائرة المجمركية \_

AV7 (Y·Y)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
זור	(777)	جواز اعادة المعاينة طالما أن البضاعة تحت رقبابة الجمارك متى قدرت الفعرائب والرسوم الجعركية وجرى تحصيلها والافراج عن البضائع لا يجوز معاودة النظر في تقدير القيمة - تطبيق .

# ٣ \_ ضريبة دمغة :

- خرائب ( ضريبة الدمغة ـ مناط استحقاقها ـ اعفاء منها ـ السندات المسادرة على الخزانة العامة الوفاء يقيمتها عند استردادها أو استبدالها بسندات أخرى .
- ★ المادتان ( ۸۰ ، ۸۰ ) من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۸۰ ٠
- الترع جعل من واقعة صرف الجهات الحكومية لأى مبائغ من الأموال المبلوكة لها مناطا لاستحقاق ضريبة المبائزة قانونا يستوى في ذلك أن يكون الصرف تم مبائزة أو بطريق الإناية \_ أعفي المشرع من المخضوع لهذه الضريبة المبائغ التي تصرفها نملك الجهات دول لمبائز الإعلاء عامة مطلقة في لفظى الرو والصرف على نحو ينبسط الى دد ما سبق صرفه سواء منها أو اليها فلا يقتصر الأمر على ما يجرى رده بعد سبق صرف من لدنها لم يتوج بوقاء لغيرها والما يشمل إيضا ما ترده بعد أن صرف الها من دولها من المدن غيرها \_ نتيجة ذلك : عدم استحقاق ضريبة المعمقال المنتجان المنولها بالاعقاء على الترب بالمادة ٢٨٦٪ من قانون صريبة المعمقال المؤدم بالذري بالمادة ٢٨٦٪ من قانون صريبة المعمقال المؤدم بالمنافعة المنافعة ١٨٠٪

(17)

- ★ شرائب ورسوم \_ ضريبة الدمغة \_ مناط الخضوع لها \_
   الملتزم بادائها
  - ★ قانون الضريبة على الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .
- لا المشرع فرض دمغة على كل مبلغ تصرفه الجهات العكرمية من الأموال المعلوكة لها مسحواء ثم الصرف مباشرة أو بطريق الاثابة \_ يتحمل بسب الفريسة البهية أو الشخص الذي يتم الصرف له لأن الأصل في فرض ضريبة المعفة هو الالزام بادائها \_ الاستثناء من هذا الأصل بعقضي قص في قانون يتاح على موجيه هذا.

### رقم رقم القاعدة الصقحة

الاعفاء مثال ... مادة ٨٦ من القانون باعفاء ما يصرف نظير مشتريات مسمرة جبريا أو خدمات محددة مقابل ادائها بمعرفة احدى الجهات الحكومية من الخضوع لفرسة • ً

- الوجيات المندائية لا تعفى من ضريبة الدمغة ولو كانت مكوناتها أصنافا مسعرة جبريا الد أن قيمة الوجية ليست مجنوع اسعار الإصناف السعرة جبريا للكونة لها واسا تصعل بجانب ذلك قيمة مضافة روعيت في تعديد ثمن الوحة \_ تطبق .
- ★ حیثات عامة \_ حیثة قناة السویس \_ نزاع \_ ضریبة
   دمغة ٠
- ★ المواد ۱ و ۱۲ و ۱۶ من قانون ضريبة الدمفة الصادر
   بالقانون رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۸۰
- ★ الشرع فرض ضريبة دعفة على العردات والطبوعسات والماملات والأسياء والوقائع وغيرها من الأوبية المشار اليها بالقانون الشار اليه - استنتاء من ذلك : اعفا الماملات التي تجرى بين البهات المحكومية أو بينها وبين تستخص معض من أداه ضريبة المعمقة - ميئة قناة السويس من الهيئات العامة - نتيبة ذلك : المقد المرم بينها وبين هيئة عيناء دمياط يكون متسحولا بالإعفاء - تطبق -
- ★ حيثات عامة \_ حيثة قناة السويس \_ رسوم محلية \_
   دمغة نقابة المهن الهندسية \_ دمغة نقابة المهن التطبيقية ٠
- ★ المواد ۲ و ۱۲ من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون
   رقم ۲٪ لسنة ۱۹۷۹ ٠
- ★ المواد ٥٥ و ٤٦ و ٤٧ القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤
   شان نقابة المهندسين •
- بلا المادة ٦٧ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بانشاء نقابة المهن التطبيقية المدل بالقانون رقم ٤٠ لسسنة ١٩٧٩ .
- الشرع ناط بالمجلس الشمين المحل للمحافظة فرض الرسوم ذات الطابع المحل أو تعديلها أو تقصير أجل سريانها أو الإعقاء منها أو الناءها شريطة موافقة مجلس

••• (۱۷۹)

# وقم وق الكاعدة الصنة

الوزراء تتيجة ذلك : عدم استيفاء هذه الاستراطات باستصدار حوافقة مجلس الوزراء فمن ثم y يجوز خصمها من مستحقات هيئة قناة السديس ـ تطبيق -

★ الشرع أوجب لعمق دمغة نقابة المهن الهندسية والتطبيقية على الأوراق والدفاتر والرسومات الهندسية والمقود \_ سطر قبول الأوراق من قبل الوزارات والمسالم والهيئات الا بعد استيفاء رسم الدمغة المقررة \_ تحمل الهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها بقيبة الدمفات المستجفة في الأحوال المقررة قانونا \_ تطبيق .

107 (07)

- لا شسم عقارى وتوليق \_ عقود الكفالة المسرفية \_ توليقها \_ تعديد قيمة ضريبة الدمنة المستعقة على عقود الكفافة المسرفية عند توليقها اذا أعطيت في معور مستقل ،
- المواد ( ۱ ، ۲ ، ۵۵ ) من قانون ضريبة الدمغة المسادر
   بالقانون رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۸۰ ،
- 🖈 المادة ( ۱ ) من القانون رقم ۱۰۶ لسنة ۱۹۸۷ بتعديل قانون ضريبة الممضة ·
- ★ المادة الأولى من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٨٩ بتعديل قانون ضريبة الدمقة •
- ★ الشرع فرض بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ضريبة دمفة عدمة على الأصال والمعرات المعرفية قفر ضريبة دمفة نوعية قدرما ضمسائة مليم على خطاب الفسال وعقد الكفالة وضسان الأوراق التجارية إيا كان نوعه الأوراق المعارية إلى كان نوعه الأوراق المعارية الدمفة النوعية لسنة الما المعارية بعدت قدرما عشرة بينهات بعدت تستحق مدر الفرية المعارية والما تواد يقون المعارية المعارية والما تواد يقون المعارية المعارية والما تواد المعارية المعارية والما تواد المعارية المعارية والما تواد المعارية المعارية والما تواد المعارية على المعارية المعارية المعارية المعارية المعارية المعارية على المعارية المعارية على المعارية المعارية المعارية على المعارية على المعارية المعارية على المعارة على المعارية عل

الفهـرس الهجــالي ( ض )		
رقم المبفحة	رقم القاءسة	
		نتيجة ذلك : أن تفدو ضريبة المدمنة المستحقة على عقد الكفالة آنذاك مائة مليم _ سبعب ذلك : انها ليست
444	(4);	من بين تلك الأوعية الواردة بالمبدول المرفق بالقانون التي قدر لها ضريبة جزافية ــ تطبيق •
		عقد اداری _ عقد تورید _ تورید الوجبات الغذائیة _
		ضريبة دمغة ــ توريد مشتريات يدخل في مكوناتهــا
		أصناف مسعرة جبريا •
		المواد ٩ ، ٨٠ ، ٨٢ من قانون ضريبة الدمغة الصادر
		بالقانون رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۸۰ ۰
		المشرع فرض ضريبة دمغة على كل مبلغ تصرفه الجهات

التكرم قرض ضريبة دمعة على كل سبلغ تصرفه الجهات المكرمية من الأموال المطركة لها سبواء تم الصوف مباشرة أو بطريق الانابة ويتحمل بمبتها الجهسة أو الشخص الذي يتم الصوف له \_ استثناء من ذلك : يعنى من ضريبة الدمغة النسبية والاضافية ما يصرف نظير مشتريات مسموة جبريا أو خدمات محددة مقابل محل عقد التوريد مشتريات يدخل في مكوناتها اصناف مسموة جبريا - تتيجة ذلك : عمد منتم مذه الاصناف السموة جبريا - تتيجة ذلك : عدم نستم مذه الاصناف بالاعفاء الشاز اليه \_ سبب ذلك : باندماج السنف المستمر جبريا في مكون يزايله النسمير الجبري باعتبار المستفى المبتري باعتبار السنف المستمر جبريا في مكون يزايله النسمير الجبري باعتبار السنف المستمر الجبري باعتبار المهارية المستفى المبترية المستفى المبترية المستفى المبترية المستفى غذائها لا تعلى من ضرية المستفى توريد وجيات

(F3) A7/

777

(440)

# ٧ \_ ضربة عقارية

- خ ضرائب ورمسوم \_ ضریبة المقارات المبنیة \_ رمس النظافة \_ مناط فرضــه \_ حدا الرسم وهین بعدی خضـوع للضربة على المقارات المننة •
- خ قانون رقم ۲۸ لسنة ۱۹۲۸ بشان النظافة العامة \_ قانون الضريبة على العقارات المبتبة \_ المادة ( ۲۱ ) منه تنفي باعفاء المقارات المعلوكة للدولة من الضريبة \_ مناط الإعفاء للمقارات المعلوكة للدولة من تخصيصها للبنضة العامة إما كانت الحية التي تعلكها \_ تطبيق .

رقم دقم القاعدة الصفحة

### ٨ ـ ضريبة مبيعات :

- ★ مقورم السبلج والغدمات الخاضعة للفرية الشرع وضع تنظيما شاملا للفرية على البيمات عني بمقضاء السبلج والخدمات الخاضية للفرية فاخضح المحلية والمستوردة والخدمات التي أورد بيانها بالهدول المرافق للقانون لهذه الشريبة بعيث تستحق الفرية بتحقق وافنة بعر السبلة أو إداء الخدمة بصرقة المكلفين بتحقق وافنة بعر السبلة أو إداء الخدمة بصرقة المكلفين بتحسيلها وترويدها .
- ★ تعريف السلمة ـ كل منتج صناعي سواء كان محليا او مستوردا ـ الفنتج الفسناعي ـ كل شخصي يمارس عملية تصنيح مواء كان الشخص شيعيسا او معنويا وسواء كانت المارسة اعتيادية او عرضية وسواء كانت تع يصفة رئيسية او تبدية .
- ★ الهيئة القرمية لسكك حديد مصر \_ مهامها \_ ورش ومطابع الهيئة تقوم بامدادها بالمتجات اللازمة لتجهيز القطارات واعدادها للمعل عل شبكات السكك العديدية على مستوى الدولة فضلا عن صياتها والمساهمة في تطويرها \_ هذه المنتجات لا تخضع للضريبة العامة عل الميمات لانها ليست محلا للبيع أو التداول أو الاتجار \_ من جانب الهيئة \_ الفائض من هذه المنتجات عن حاجة الهيئة مخضح للفرية .
- ★ تصاريح السغر المجانية للعاملين بالهيئة المقررة بقرار وزير المواصلات رقم ١٩ لسنة ١٩٠٠ الأواه ماموريات مصلحية كالتعنيش على مرافق الهيئة ومعداتها وشبكاتها المختفة التشترة في ربوع المولة والاسمسيتاق من المختفا وصلاحيها وكفاتها لسير القطارات بانتظام وامان معها أداد خدمة مصلحية للهيئة وليست خدمة مؤداه للغير أد محلا للبيح منظوع (لتصاريح المحانية للهيئة وليست خدم غزدا للغير أو محلا للبيع منظوع (لتصاريح المجانية للغيراتية توليت عليق المجانية تعليق علية علية علية علية علية المحاريج منظوع المحارية حالية المجانية للغير الماماني بالهيئة لهذه الضرية من تعليق المجانية لغير الماماني بالهيئة لهذه الضرية من تعليق المجانية لغير المامانية بالهيئة لهذه الضرية من تعليق .

(111) 752

- خرائب ورسوم خريبة عامة على المبيعات -خدمات التخزين والتبريد بالتلاجات - عدم خضوعها للشريبة •
- ★ قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ـ الماميم والمسطلحات الواردة بالقانون •

### رقم رقم الفاعدة الصفحة

★ المترع عزف عن تعريف الخدمة بالفهوم العمام انبرد وشاء أن يضع لكل خدمة يرى شعول الضريبة لبسا اسما تنفرد به على سبيل الحصر والتعيين في البعدول المرافق للقانون الذي يملك رئيس الجمهورية مكنه الاضافة اليب وتصديك ... عدد الكنه يتعين أن تكون في اطار ما رسمه المترع بأن يكون بيان الضدمة بالقريد العيني لها وليس بالتعريف العسام المجدد النسل عيشا المشرع أن يسلك سبيلها فيما يتملق متعدد الفدمة .

القرار الجمهورى اداة تشريعية اقل من القانون في
نطاق فرض الضريبة التي لا تكون بحسب الاصل
الا بقانون لا يملك اخضاع الخدمة للضريبة الا
بالغريد العني لها \_ تطبق .

★ ضرائب ورسوم \_ ضريبة عامة على المبيعات \_ السنترالات الواردة للهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية من الخارج \_ عدم خضوعها للضريبة \_

السنترالات المشتراه من السوق المعلى تخضع الضريبة

 عقود مقاولات الانشاءات المدنية المستترالات التي
 تنشئها الهيئة ـ عدم خضوعها للضريبة .

★ قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة
 ★ المواد ١ ، ٢ ، ٦ ، ١٨ ، ٢٠ من القانون

إلى المدرع وضع تنظيما شاملا للضريبة عين بمقنضاها السلع والقدمات الواردة بالمدينة − السلع العلية والمستورية والقدمات الواردة بالمدول المرقة بالقائزين تخضع للضريبة − السنعة أو أداء القدمة بمعرفة المكلفين بتحصيلها وتوريدها - السلع المستوردة تستعق الضريبية بالنسبة لها بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية − كل شخص طبيعى أو معنوى يقوم باستيراد سلع منائنة أو خعمات من الخارج يخضع للضريبة من كان استيراده لها بغرض الاتجار − إيا كان مستيرادة لها بغرض الاتجار − إيا كان

♦ المنتزالات الواردة المهيئة ليست لغـرض البيع أو الاتجار فيها وأنا هي لزوم الراقق الصام القائمة على ادارته وتستفدم في تشفيله أو التوسع في مشروعاته أو تجديدها تحقيقاً لمناع عـام ـ عـدم خضـوعها للضريبة .

(74) (12)

### رقم رقم القاعدة الصلحة

- البيات الادارية واشخاص القانون العام تنزل منزلة الافراد والاشخاص الخاصة في الخضوع للعربيبة مسادام لم يدد نص صريح يعليها من الخضوع للعربيبة الشخية الفريية تستحق في أصل شرعيتها بواقعة التصرف في السلمة أو اداء المخدمة مما يتحقق في يرما دون مديز يرد من طبيعة الأشخاص العامة تحققه في هذا اللاسان بيرد من طبيعة الأشخاص العامة في هذا اللاسان بتطبيق بـ خصوع عنجات السنترالات الوردة للهيئة من السوق المعلى المشربيسة .
- 🖈 القانون عرف المفاهيم والمصطلحات الواردة بالمادة (١) تعريفا عاما وخص مفهوم الخدمة بانها كل حدمة واردة بالجدول رقم (٢) المرافق للفانون بما يعنى ان المشرع عزف عن التعريف للخدمة بالمفهوم العام المجرد وشاء أن يضع لكل خدمة يرى شعول الضريبة لها اسما تنفرد به على سبيل المصر والنعيين في الجدول المرافق للقانون والذى يملك رئيس الجمهورية مكنه الاضافة اليه وتعديله .. هذه المكنية يتعين ان تكون في اطار ما رسمه المشرع بان يكون بيان الخدمة بالتعريف العينى لها وليس بالتعريف العام المجرد \_ ينبغى فهم قرار رئيس الجمهورية المشار اليه في صور ذلك بما يحمله على الصحة ويبعده عن اللبس والغموض والتعريفات العامة \_ عبارة خدمات التشغيل للغير المضافة الي الجدول رقم (Y) الرافق للقانون تضبط بالسياق وتحمل في: اطاره ولوجا من باب العموم الذي قصند به الخصوص باعتباره استخلاص عقلى لممكم النص الذي ليس امرا خارجا عنه ٠

(1VY) ·· (1X3)

- خرائب خريبة عامة على البيمات اتفاقية
   التعاون الفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية
   ومملكة هولندا اعفاء المركبات ذات المعركات د
- ★ المادة الرابعة من مواد احدار قانون الضريبة العامة على البيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ .
- ★ المادتان (۲۰۲) من مواد قانون الضريبة العامة
   على البيعات رقم ۱۱ السنة ۱۹۹۱ •

رقم رقم القاعدة الصفحة

- ★ المائدان ( ٥ ، ٨ ) من مواد قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٧ لسنة ٢٩٧٧ بشان الموافقة على اتفاقية التعاون الفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية ومملكة هولندا
- ★ المشرع في قبانون الضريبة العبامة على المبيعات وضع تنظيما شاملا لهبذه الضريبة عين بعقنضاه السلع والخدمات الخاضعة لها فاخضع السباع الحلية والمستوردة والخدمات التي أورد بيانها بالجدول رتم على السلع المستوردة منوطا بتحقيق الواقعة المنتقائها على السلع المستوردة منوطا بتحقيق الواقعة المنتقائها ودون اضحلال بالاعظاءات المسرعة بعوجب الاتفاقيات المبرعة بين الحكومة المسرية والدول الاجنبية \_ اذا المركات من كافة الرسوم على لكافة الركبات ذات الموكات من كافة الرسوم على الواردات أو أي رسوم علمة أخرى \_ نتيجة ذلك :

اعظاء بلك المركبات من الحصوع للصريب العامه على المبيعات ـ تطبيق •

★ ضرائب \_ ضريبة عبامة على البيمسات \_ عفسود المقاولات \_ عدم الفضوع لضريبة المقاولات \_ وجوب اعمال المتاء الجمعية العمومية \_ تنفيذ الهسكام القانون لا يتوقف على الذن او اعتماد من جهة ما •

تنفيذ الفتاوى الصدادرة من هيئات الاهاء بمجلس الدولة لا يتوقف على موافقة وزير المالية بل يجرى اعمال متتضاها باعتبار أن الفنوي تكتنف عن مصيح حكم القانون في المسألة التي طلب الافتاء بشامها وإن الفتوى تترجم عن المشرع وتبين حكمه فيصا التي تعرض لا يحتاج الى موافقة وزير المالية ولا يترقف تنفيذ حكم الفانون على المسأئل الوزير ولا على سماح منه واننه واعتماده ليس عنصرا من عناصر استكمال المراكز القانونية وترفية الموقوق المستدة من التشريعات التي سنتها سلسطة التشريع ولم يقل احد أن العبه الذي يراه وزير المالية من شانه أن يحجب من اصحاب المحقوق التي كفانها المؤوق التي كفانها المؤون الني بالمؤوق التي كفانها المؤون الني بيجب من المنحاب بالمؤوق التي كفانها المؤون الني بيجب من المنحاب بالمؤوق التي كفانها المؤون الني بيجب من شائه ان يحجب من المنحاب بيونية المؤون الني المؤون الني بيجب من المنحاب المؤون الني المؤون المؤون الني المؤون المؤون الني المؤون المؤون

YA (Y1)

رقم وقم القاعدة العيفسط

### \_ ضباط شرطة :

- ★ ضياط الشرطة وافرادها \_ عاملون بالبحر الاحسمر \_
   المقابل النقدى لاستمارات السفر المجانبة
- ★ المادة الأولى من لائمة بعل السغر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ المادة ١٩٥٨ من ذات الشرطة رقم ١٩٠١ السنة ١٩٥٨ من ذات الملائمة السابقة معدلة بقرار رئيس الوزراء رقم ١٣٠٢ لسنة ١٩٧٠ المادة ١٨ من ذات الملائمة الضائم بقرار رئيس الوزراء رقم ١٣٠١ مسدلة ١٩٠١ المستف ١٩٧١ و ١٨٧٧ و ١٨٧٨ و ١٨٧٨ مسدلة ١٩٧١ مسدلة ١٩٠١ المستف ١٩٧١ و ١٨٧٨ و ١٨٧٨ و ١٨٧٨ و ١٨١٨ مسلمة ١٩٠١ المستف ١٩٧١ و ١٨٨ مسلمة ١٩٠١ المستف ١٩٧١ و ١٨٧٨ و ١٨٧٨ و ١٨٧٨ و ١٨٧٨ و ١٨١٨ و ١٨١٨ و ١٨١٨ و ١٨١٨ و ١٨١٨ و ١٨١٨ و ١٨٢٨ و ١٨١٨ و ١٨ و ١٨١٨ و ١٨١٨
- ★ الشرع رخص للعاملين ومن بينهم الدراد هيئة الشرطة بمناطق معينة بقصد تشجيعهم على العمل فيها بالسفر مم وعائلاتهم ذهابا وابابا ال المهة التي يساونها عددا مصددا من المرات سنويا بالمبان ال بريح آجرة استمارات السفر المهانية الى صرف مقابل نقدى عن صدد مرات السفر المهانية الى صرف مقابل نقدى عن معدد مرات السفر بشرط ذلك : أن يكون هذا المقابل الممادلا لتكاليف سفر العامل وأسرته بالمواد هيئة الشرطة يتمتون بعيزة السفر المهانية أو نصف المقابل اللغاب الاستان المهانية المنسفر المهانية و نصف المائلة والمسلم المائلة المقابل المنافق والسرة المهانية و نصف المقابل المقابل المنافق والمسلم المائلة و نصف المنافق والمنافق والمسلم المنافق والمسلم المسلم المسلم المسلم المنافق والمسلم المسلم المسلم

11. (77)

# ( ع ) عاملون بالقطاع العام :

۔ احسازات

- ★ عاملون بالقطاع العام \_ اجازات \_ الاجازة لا ترد على احازة اخرى •
- ★ المواد ( ٦٠ ، ٦٧ ، ٦٩ ) من قانون نظام العاملين بالقطاع العمام المصادر بالقانون رقم ٤٨ لمسنة ١٩٧٨ .

#### رقم رقم القاعدة المطمة

لله المشرع أورد تنظيما متكاملا للإسازات الاعتيادية والرضية وغيما ما يجوز منحه للمساملين بالقطاع العام عند توافر سبب منع أي منها بيناءا عليه : الإجازة تعتبر انقطاعا مشروعا عن العمل طبقانون وللاسباب التي يراها المشرع - تنتيجة ذلك : لا تستمق للطامل الا إذا توافرت الاسباب التي تتبيع له المصمول عليها - الاجازة الاعتيادية لا تستمق لل المول عليها الاجازة الاعتيادية لا تستمق مقررة بدوران الحول علي العمامل مؤديا عمله ومن ذلك : لا يجوز للعامل الماصل علي أجازة مرضية مدة المسنة ذاتها - سبب ذلك : لعدم توافر سبب المحول علي المحال مستة المحول - تطبيق

(14)

### \_ اعادة التعيين

- ★ عاملون بالقطاع العام \_ اعادة تعيين \_ حكم ةضائى \_
   \_ بدل التجاريين \_ العبرة في استحقاقه
- ★ المادة (١٩) من قانون نظام العاملين بالفطاع العــام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ٠
- ★ المشرع وان احتفظ لمن يصاد تعيينه في وظيفته السابقة أو في مماثلة في ذات الشركة أز من مصحيحة اخري من المستخدة اخرى بكامل المدة التي قضاها في الوظيفة في الاقتصية الا انته عند تعيين الماملة المالية له الم يحتفظ له من وضعه المالي السابق الا بما كان ينقاضاه في وظيفته السابقة كمرتب اصلى فحسب دون غيره من توابع المرتب كالمدلات أيا كان سند صرفها في من توابع الموتب كالمدلات أيا كان سند صرفها في خطف الموتب ومنها المدل ومنها المدل ومنها المدل مرمونا تتيجة ذلك: يضمي المحق في صرف هذا البدل مرمونا بالركز المقانوني اللاشء المعمدة حمينية خليبية .

TY• (11A)

# عاملون بقطاع الأعمال العام :

★ عاملون مدنيون بالدولة \_ عاملون بالقطاع العام \_
 عاملون بالجهاز الركزي للمحاسبات •

### رقم رقم للقباعدة المبغمة

- شركات قطاع الأعمال الجمام \_ الشركة المخابضة للنقل
   البحرى \_ شركات اجنبية معلوكة للشركة القابضة \_
   بدلات سفر وانتقال
- لله المواد ٤٧ من قانون نظام العاملين الدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ٥٥ من قانون نظام العاملين بالقطاع الصام الصادر بالقانون رئم ٤٨ اسنة ١٩٧٨ ، ١٠/٧ من لاتحت بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس المجهورية رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٨ المدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٧٤ لسنة ١٩٨٥ ، والمادتان ٢٠١٦ من لاتحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ١٩٨٥ ، والمدتان المسارة بقرار رئيس الوزراء رقم ١٩٨٥ .

فالمشرع في كافة النصوص سالغة الذكر حرص علي تعويض الموظف أو العمامل عمما يتكبده من نفقمات ومصروفات فعلية وضرورية في سبيل اداء اعسال وظيفته أو فيما يكلف به من مهام من قبل جهة عمله وما قد بتطلبه السفر من ظهور في بعض المحافل وما يقتضيه تمثيل الجهة الموفدة - مؤدى نلك - وجوب النظر الى جوهر الايفاد وحقيقته وغرضه سنتيجة ذلك وجوب التقيد باحكام بدل السفر ومصاريف الانتقال والاقامة الواردة بلائمة بدل السفر ومصاريف الانتقال المطبقة في الجهة الموفدة طالما كان ايفاد الموظف أو العامل لعمل من أعمال وظيفته طالما كان الهدف من الايفاد مصلحة مباشرة للجهة الموفدة تعود عليها بالنفع خاصة \_ مغاد ذلك : احقية الجهة المرفدة فيما ورد بالثمة الشركة الموفد لديها من بدلات والجهة : الوفدة هي من تعنع الموفد ما تقدره من بدلات سفر واقامة في حدود لوائمها المنظمة لذلك - تطبيق .

178 (84)

عاملون بشركات قطاع الأعمال العام \_ انهاء خدمة العاملين بسبب الانتطاع عن العل \_ عدم لزوم العرض على اللجنة الثلاثية النصوص عليها في قانون العمل \* المول ( 2 , 22 , 20 , 20 , 20 ) من القانون رتم ٢٠٣

المواد ( ٤ ، ٤٤ ، ٢٥ ، ٤٨ ) من القانون رقم ٢٠٣ استة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الأعمال

العبام •

### رقم رقم القياعدة فلمشحة

- المادة (۸۰) من اللائمة التنفينية لقانون شركات قطاع الاهمال السام الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراه رقم ۱۹۹۱ سنة ۱۹۹۱
- ★ تضمن القانون سالف الذكر وكذا الملائمة التنفينية الصادرة تنفيذا له على سبيل التصيل الاحكام التبعة بانهاء الفحمة للاستفالة الصريحة او الضمنية منتبجة ذلك : لا وجه لاستعارة الاحسكام الواردة بقانون العمل ومن ضمنها وجوب عرض حالات انهاء الشعمة للاستقالة على اللجنة الثلاثية مسبب ذلك : وجوب التغرقة بين انهاء الشحمة للاستقالة وبين الشحمة من الشحمة عنديية تلييبية التي يتعين عرضها على اللجنة الثلاثية مـ تطبيق .

· (۱۳۷)

#### عقد اداري :

## ـ ايرامه:

راجع المبدأ رقم ( ١٠٤ )

١ - عقد ادارى - ابرامه - التعبير عن الارادة - عقد البيع عقد رضائي - الاتفاق على البيع والمبيع والثمن يؤدى الى تمام البيع دون حاجة الى ووقعة رسسية أو عرفية - متى انعقد البيع ترتبت كافة اثاره بالنسبة للمشترى وللباتم - تطبيق .

7.Y (YY.)

(۲۲۱)

٧ ـ مناقصات ومزايدات ـ ومفاوضات صاحب العـطاء الأقل ـ الهدف منها واثرها في تحديد القيمة الحقيقية للعطاء للوقوف على العطاء الاقل سعرا ـ التحفظات ذات القيمة الماليـة تضاف قيمتها الى العطاء ·

قانون تنظيم المناقصات والمزايدات المصادر بالقانون رقم 1 سنة 14.7 م. ١١ م. ١٠ منه – كيف الفاضلة والمساوات بن المناصبين لتبين صاحب المطاء الاقل على المسام موصوعي – الأساس القيمة الموقعاءات اذ خبلت من اى تصفطات المستراطات يمكن تقييمها عاليها – وجود تصفطات او المشتراطات يمكن تقييمها المليا – وجود تصفطات المنظراطات يمتوجب المسافة القيمة المالية لها قبل المقارنة – خطا عادى غي كراسة الشروط – تطبيق .

ر <b>آم</b> المطعة	رقم القساعدة	
		_ تنفیل <b>ہ</b> :
		🖈 عقد اداري ـ تنفيذه •
<b>1</b> YY	(111)	للقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٧ باصدار قانون تنطيع المناقصات والمزايدات ولاتمته التنفينية - المادة (٨٥) من اللاتمة - النزام القاول بانهاء الاعمال موضوع التمامة بعيث تكون صالحة تماما للتسليم المؤفت في المواعيد المحددة - يجوز اعطاؤه مهالة اضافية لاتنام التنفيذ أذا اقتضت المسلعة العامة ذلك مع توقيع غرامة التاخير - إذا كان التاخير مربده حادت لهمائي أو اسمباب قهرية - إثار ذلك ليس الاعماء من التنفيذ الالتزام بل وقف تنفيذه حتى يزول الحادث - خبوط الحادث الخبورة القاهرة - تطبيق
411	(٢١٤)	# عقد ادارى _ تنفيذه _ العقد شريعة المتحافدين _ تنفيذ العقد بجب أن ينفق مع ما يوهيب همسن النبة بعبارات العقد متى كانت واضعة الدلالة على ارادة المتماقدين _ تطبيق .

- ★ عقد ادارى \_ تنفيذه \_ العقد شريعة المتعاقدين \_ قانون تنظيم المناقصات والمزايدات والأمته التنفيذية .
- ★ ينبض تنفيذ النقرد بطريقة تفق مع ما يوجبه. حسن اللبية – يتعين تنفيذ الالتزام النصوص عليه في العقد في الوعد النفق عليه – التاخر في ذلك يوجب على جهة الادارة اقتضاء غرامة التأخير المقررة في القانون الذكور ولاحته التنفيذية – تطبيق •
- ★ عقد ادارى \_ تنفيذه \_ العقد شريعة المتعاقدين \_ وجوب تنفيذ ما اشتمل عليه العقد بحسن نية المادتين ۱۹۵۷ ، ۱۹۵۸ من القانون المدنى .

تطبیق ۲۰۲ (۲۸)

44

(۲۱۰)

- 🖈 عقد اداری ـ عقد تورید ـ تنفیذ العقد 🔹
- نص المادة ( ١٤٨ ) من القانون المدنى ٠

من المبادىء المسلمة ان العقود تخضع الصل عام من المبادىء المسلمة المقود تنفيذها بطريقة تتفق

#### رقم رقم القياعدة المعقمة

مع ما يوجبه حسن النية وهذا الاأصصال مطبق في المقود جهيها سواء المنفية أو الادارية ولا يشك ان المقود الادارية تقيد بطابع خاص مناطه احتياجات المرفق الذي يستهدف المقد تسمييره وتقليب المصلحة الطعامة على مصلحة الافرادات تطبيق ا

(EY)

★ عقد اداري \_ تنفيذ العقد \_ مبدأ حسن الذيــ نمس المادة ١٤٨ من القنانون الدني على وجــرب ان يكون تنفيذ العقد طبقا لما اشتبل عليه وبطريقة تنفق مع ما يرجبه حسن النية \_ لايقتمر المقد على الزام التحقد على مدن مسئلماته وقفا للقانون والعرف والعدالة بعسب طبيعة الانتزام

177 (10)

- عقد اداری ب عقد تورید به تنفید العقد به ناخر فی التنفید به فوائد تاخیر .
  - المادتان ( ۱٤٧ ، ۱٤٨ ) من القانون المدنى •

المادة الأولى من مواد اصدار اللائحة التنفيذية لمقانون تنظيم المناهصات والمزايدات العمادرة بتـرار وزير المالميـة رقم ١٩٧٧ لسـنة ١٩٨٣ ·

- ★ المادة (١١) من لائمة الشراء والبيع الخاصة بالهيئة القهمية للاتصالات السلكية واللاسلكية المسادرة بالقرار الوزارء رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٣ ٠
- الشرع وضع اصلا عاما سواة بالنسبة للعقود الدنية أن العقود الادارية وهو أن العقد شريعة المتفادين الم علا يجوز نقضة لا تعبيله الا بالفاق المونين أو للإسباب التي يقرما القانون وأن تنفيذه يجب أن يكون طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تنفق مع ما يوجبه حسن النبية مي تنفيذه غلا يتعسف أي طرف أي المطالبية النبية من تنفيذه غلا يتعسف أي طرف أي المطالبية والمؤلد التاشيرة منه والمنبقة عنه ما ما عن المطالبية والمؤلد التاشيرية غان مناط القضاء بها أن يكون محل الالانزام مبلفا من المقالبة المتفادة بها أن يكون محل التقارية به وقفا للمادة ١٢ من قانون المرافقات المومية ليست لها ولاية القضاء شبها والمومية ليست لها ولاية القضاء شبها

يقي المشعة	رقم القباعدة	
		نلك : يجب على الادارة ان تتجـرد عن المطالبة بالفوائد التأخيرية عن المبلغ محل المنازعة اخذا يعين الاعتبار صحيح المقتضيات التي من اجلها ضرب الصفح عن التمسك بالتضادم بين الجهات الادارية دون اخلال
		بحقها في طلب التعويض اذا توافرت موجباته تانونا
550	(£1)	وتكاملت اركانه _ تطبيق ٠
171	(YM)	عقد اداری ـ تنفیذه ـ الالتزام بالتسلیم ـ تبعـه الهلاك تنتقل بالتسلیم ـ تطبیق •
		عقد اداری _ اخلال بالالتزام العقدی _ جواز توقیع غرامة التاخیر والمطالبة بالتعویض

(Y+A)

تانين تنظيم المناقصات والمزايدات العسادر بالقانون رقم 4 لسنة ۱۹۸۲ ولائعته التنفيلية عالمادة ۹۲ منه منها - جواز اعطاء المتعلق مهلة أطعافية للتنفيذ مع توقيع غرامة التأخير المقررة عليه - امعان المتعاقد في عدم التنفيذ يجيز لجهة الادارة سحب المال والنعف على حسابه - تطبيق .

- عقد اداری \_ عقد مقاولة الاعمال \_ تعدیل حجم الاعمال موضوع العقد \_ مدی جـواز اعمال شرط آولویة العـطاء \_ محاسبة المقـاول عن الأعمال الزائدة التي كلف بتنفيذها •
- ★ المادة (۱۸) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ •
- إلا المادة ( ٢٦ مكردا ) من اللائمة النغينية للقسانون المناقصات والمزايدات المسادر بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لمسنة ١٩٨٢ المضافة بقرار وزير المالية رقم ٢٢٤ لمسنة ١٩٨٤ .
- الشرع نظم اهسكام المناقصة العامة كاهدى وسسائل الادارة في اختيار افضل المتناقصين حستيجة ذلك حاوجه ترسية المناقصة على مساهب العطاء الافضل شروطا والآتل سعوا \_ يجوز للجهة الادارية اجراء تعديل في كبيات او حجم العقد بالزيادة أو النقس في حدود النسب الواردة يضي المادة TV مكروا السائل الاشارة الميها وذلك بذات الشروط والاسعار

مقع المشعة	ر <b>ام</b> القساعدة	
		المتعاقد عليهسا مع المقساول الغائز دون موافقته أو
		حقه في التعويض - استثناء من ذلك : يجوز لجهة
		الادارة تعديل كميات أو حجم العقد بنسب تتجاوز
		النسب المشار اليها سلفنا شرط ذلك : في حالة
		الضرورة الملجئة وبموافقة المتعاقد معها شريطة الا
		يؤثر ذلك على أولوية التعاقد _ سبب ذلك : أن
***	(4.)	نلك بعد تعاقدا جديدا ـ تطبيق ٠
		_ صور العقد
		لا عقود ـ عقد نقل مسئولية أمين النقال طبقاا
		لقانون التجارة ( مادة ٩٠ ، ٩٧ )
		بتلاقى ارادتى طرفى العقد يصبح مضمونه ملزما
		لكل منهما _ لا يجوز لأيهما التنســـل من التزاماته
		الناشئة عنه بارادته المنفردة بديتعين علي كل منهما
		تنفيذ التزاماته طبقا لمضمون العقد متوخيا في ذلك
		حسن النية ٠
		تذكرة النقل عقد مبرم بين الشاحن وامين النقل تنتهى
		آثاره باستلام البضائع المنقولة ودفع أجرة النقل _ آثر
		ذلك _ مسئولية الناقل في حالة هلاك البضاعة او
\$Y£	(,,,)	تلفها _ المسئولية عقدية _ تطبيق .
		_ عقد مدنی
		: عقد ـ عقد مدنى ـ عقد الايجار ـ عقد ايجار أرض
		غضاء بين الشركة العامة لمنتجات الخزف والسيني
		وشركة النصر لصناعة الزجاج والبللور التسابعتين
		للشركة القابضة للتعدين والحراريات وبين مجسلس
		خدمات مدينة شبرا الخيمة _ نسخ العقد _ مدى
777	(44)	جواز نسخ عقد الايجـار -

استحقاق فروق الأسعار
 ★ تسعیر جبری \_ فروق اسـعار مواد بناء ٠

المرسوم بقانون رقم ۱۹۳ لسنة ۱۹۰۰ الخاص بالتسعير الجبرى وتحديد الارباح المعدل بالقانون رقم ۱۶۲ لمنة ۱۹۰۹ سلطة تعديد الأسعار \_ مخالفة البيع بازيد من التسعيرة أن الامتناع عن البيع \_ عقوبتها ،

(1AY)

.11

(141)

#### رقم رقم القباعدة المنفحة

لا المادة ١٤٧ من القانون المدني تقضى بأن المقد شريسة التماقدين فلا يجوز تقضه ولا تصديله الا بأنضاق الطوفين أو للاسباب التي يقورها القانون – انطباق مذه القاعدة على العقود الدنية والمقتود الادارية باستهداف المصلحة حد سواء – تميز العقود الادارية باستهداف المصلحة العامة وتقليبها على المصلحة الخاصة – مقتضى ذلك المادة (٧٥) من اللائحة التنفيذية لقسانون تنظيم المناقصات والمزايدات المصادر بالقانون رقم ٩ لمسنة الادارية عن المهدة الادارية عن المحدد الى الغير – مجال هذا المحطر يضمنع لاتضائ الطرافين في ضوء ما انصرفت اليه ارادتهما المشتركة الطرافين في ضوء ما انصرفت اليه ارادتهما المشتركة التعابيق ،

#### فوائــد:

راجع المبدأ رقم ( ٤٤ )

★ المأم الشرع بالجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع مهمة الافتداء في المنازعات التي نقوم بين السلطة التنفيذية وفروعها بايداء الراي مسبيا حراي الجمعية العمومية في نطاق المنازع ملرم للجانبين حداد الراي الملزم لا يتجاوز حدود الفترى – الجمعية العمومية ليست من هيئات القسم القضائي بمجلس الدولة ولا تتبع عند طرح المنازعة عليها الاجراءات التي رسمها قانون المرافعات أو أي تواعد اجرائية تسم بصغة التقامي لا يحوز الرأي الذي تبديه في المنازعة تسم حيثة الامر المفضى - نتيجة للك : يجب على الادارة ازاء ذلك أن تتجرد في مثل هذه المنازعات عن المطالبة بالوفائد التأخيرية عن المبلغ محل المنازعات عن المطالبة بالوفائد التأخيرية عن المبلغ محل المنازعات الادارية الصغيع عن التمسك بالمقادم بين الجهات الادارية حاليقي تعليق

#### (ق)

#### قرار اداری: ــ

ب ـ القرارات الادارية التي تولد حقل أن تنفيء مركزا ذاتياً لا يجوز سحبها متى ضدرت صحيحـة اما

#### رقم رقم القياعدة المنفحة

القرار المعيب فيجوز الطعن عليه من ذي المصنصة خلال الموعد الذي رسيسه القدانون ، ويجوز صحبه القدار المبيب قائما مهددا بالافضاء طفال مدة يقام القرار المبيب قائما مهددا بالافضاء طفا انتهى ذلك عليه ما يترتب على القرار المصحيح بالقرار المنحدم عليه ما يترتب على القرار المصحيح بالقرار المنحدم الما يكون في حالات غصب السلطة ، والفش وكذلك خلفان القرار لركز للحل تنبيغ موطف على غير وطيقة بالمتربة : ان القرار المصادر بالمترقبة بناء على تسوية خاطئة قرارا معيبا بعيب لم يصل به الى تطبيق تلاندان المادر بالتالي فهو يتحصن بفوات المواعيد تطبيق

(4)

#### مسال عسام : ــ

ــ نقل الاشراف على المال العام بين أشخاص القانون العام ·

المادة (AV) من القانون المدنى ـ المواد ۲، ۲، ۳، ه من قرار رئيس الجمهورية رقم ۲۱۷ لمسينة ۱۹۷۸ الصادر بانشاء الهيئة العامة لموانى البحر الاحمر -

★ المشرع أنشأ الهيئة العامة لمواني البحر الاحمر وخاط بها دون غيرها الدارة موانيم البحر الاحمر وخولها انشأء واستغلال المفازن والمستودعات والسساحات داخل المواني والملاحق المقررة لها خارجها عنيه ذلك : يصحفر على الجهات والنشأت والشركات والافراد العمل داخل المواني التي تديرها الهيئة الا بترخيص منها – الاصل في ملكية الدولة انها ملكية عني منها ادارة المرافق العامة عنيه منها ادارة المرافق العامة عنيه خلك : الانتفاع بالمال المسام يكون بدون مقابل لأنه لا يخرج عن كونه استعمالا لمال فيما اعد له خلق الانتفاع به بين اشخفاص المساون العمام بنقل نقل الانتفاع به بين اشخفاص المساون العمام بنقل الانتفاء به بين اشخفاص المساون مقابل – الاشراف الاداري على هذه الاموال بدون مقابل –

رقم رقم القباعدة المطمة

لا يعد نلك من قبيل النزول عن أحوال الدولة أو السمرة فيا - استعناء من ذلك : للجهة السامة الأسمرة فيا التقرر أن يكون الانتقاع بالمال العمام في الفصر الذي التقرر أداء منا المقابل حميلة المستفيدة - لا يحد الانتقاق تأجيرا بل هو عقد انتقاع بمال عام - نتيجة ذلك : يسرى عليه القواعد العمامة في العقود - تطبيق .

مجتمعات عمرانية جديدة :

★ مجتمعات عمرائية جديدة \_ حصيلة الاستغلال والادارة والتعرف في الاراض \_ ايلولة الشائض الستحق بموارنة الهيئة الى الموائد العامة \_ دطائه ٠ المواد ( ۲ ، ۲ ، ۲ ، ۲ ) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٩ في شان انشاء المجتمعات الغرانية الجديدة .

المادتان ( ۲ ، ۲ ) من مواد القانون رقم ۱٤٢ لسنة المراهي المسعداوية •

المادة (٢) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شان بعض الاحكام المتعلقة بالملاك الدولة الخاصة • هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة دون غيرها هي جهاز الدولة المسئول عن انشاء هذه المجتمعات وقد جعل المشرع من مواردها بيع وايجار ومقابل انتفاع بالاراضى والعقارات المملوكة لها وهذه الأراضى تتمثل فيما يقع عليه الاختيار وفقا لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه لانشاء المجتمعات العمزانية الجديدة وفيما تفصصت الدولة من أراضى الصرى للهيئة \_ نتيجة ذلك : اسند المشرع للهيئه المنكورة ولابة الاسيسيتغلال والادارة والتصرف لغير أغسراض الاستميلاح والاستزراع في الأراضي المبحراوية ويجرى ذلك لحسابها ويعد موردا من مواردها وفي طل هذه الحالة لا الزام على الهيئة في توريد فالشي موازنتها الى الغزانة العامة - المشرع بموجب القانون رقم (٧) لسنة ١٩٩١ مسالف النكر عدل عن هذا المسلك على نحو باتت معة سلطة الهيئة المنكورة في الاستغيال والادارة والتصرف في الأراشي المنعراوية تتعصر فيمنا يغصص بقاران رثيمه

۸.

(YY)

رقم لمخمة	1	رقم ساعدة	i Žli	
	• .			
				•
٠٧٠		(1.	1)	
708		(۲۲		
,,,		(,,	<b>1</b> )	

(11)

الجمهورية لاقامة مجتمعات عمرانية جديدة .. نتيجة ذلك .. ما يتحقق من فائض من هذه الموارد يؤول سنويا ألى الفزانة العامة .. مفساد ذلك مجال مامال هذا الصمع يدور في حدود ما تحققه الهيئة من فائض الاستخلال والادارة والتصرف في الأراضي المنصف اعمالا لأحكام القانون رقم لا لسنة ١٩٩١ المثار اليه لا يتعداه الى ما سواه من موارد اخترى .. تطبيق .

# مجلس الدولة :

أعضاء المحلس

- ★ مجلس الدولة \_ تعيين في وظيفة نائب رئيس مجلس الدولة \_ تحديد الاقدمية ·
- ★ فانون مجلس الدولة المسادر بالقانون رقم ١٧٧ سنة ١٩٧٧ بالماتان ٩٠ منه التعيين في وظيفتي فائب رئيس المجلس ووكيل المجلس يكون بغرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة الجمعية الععومية للمجلس ويكون تاريخ التعيين أو الترقية من تاريخ موافقة الجمعية العمومية حتجيد الاقدمية في وظيفة نائب رئيس المجلس يكون بالنظر إلى تاريخ الوافقة المشار اليها تطبيق
- ۲ مجلس الدولة \_ رئیس مجلس الدولة \_ نواب رئیس مجلس الدولة \_ مرتب \_ مدی جواز اعادة تسویة مرتباتیم
- الواد ١ ، ٢ من القانون رقم ١١٤ لسبة ١٩٨١ بشان 
  زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقسانع العام 
  والفاضعين لكادرات خاصة بالكان مرتب رئيس 
  مجلس الدولة المدد بالهدول الرفق بالقانون رقم 
  ۱۲ لسبة ۱۲۸۲ تد استغرق جميع الزيادات المنررة 
  بالقرانين السابقة عليها ومن ضمنها تلك القدرة 
  بالقرانين السابقة عليها ومن ضمنها تلك القدرة 
  بالقانون رقم ١١٤ لسبة ١٩٨١ من خديد مبيب ذلك ؛ لا 
  من ذوى الربط الثابت بعد تاريخ العمل بالقانون المشار 
  اليه من تر ذلك الطلبات المقدم من نواب رئيس 
  مجلس الدولة بشان اعادة تسرية مرتباتهم بمنحهم 
  تطبيق .

#### رقم رقم للقاعدة المنذجة

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع : - ما يتعلق باختصاص الجمعة ·

- الشرع بعقتضى نص المادة ١٦/١د من قانون مجلس الدولة العمادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ وصع اصلا عاما مزداه اختصاص البععية العمومية لقسمي القتوى والتشريع دون غيرها بالعصل في المقارعات التي تنشأ بين المصالح العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه المحلومية اذا كان احد الاطراف لا يندرج المحمومية اذا كان احد الاطراف لا يندرج تطبيق مدة الجهات المحددة على سبيل الحصر تطبيق
- ل المترع وضع اصلا عاما بعقتضى نص المادة ١٦/١ من قانون مجلس الدولة باختصاص الجمعية المعرمية لمستوى الفترى والتشريع بالمصل في المنازعات التي تنشأ بين المسالح العنامة أو بين الهيئات العامة أو بين هذه الجهات بعضها الميئات العامة أو بين هذه الجهات بعضها الميئت حجيمها من أشخاص القانون العام يعتنع اختصاص الجمعية العجومية أذا كان أحد الأطراف لا يندرج ضعين هذه الجهات المحدده على سنبيل العصر تطبيق .
- ★ وضع الشرع بمقتفي نص المادة ٦٠/د من قانون مجلس الدولة اصلا عاما مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتنوى والتشريع بالفصل في النازعات التي تعقل بن الهيئات المحاية أو بين الهيئات المحاية أو بين الهيئات المحاية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض جميدها من أشخاص التانون العمام ولاية الجمعية العمومية تنصر عن المنازعات التي يكون أحد أطرافها شخص من أشخاص القسانون الخماص هيئات القطاع العمام أصبحت خاضعة لأحكام قانون قطاع الإعمال العمام وشركاته خاصادر بالفاتون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٦١ تطبيق .

£90 (1YY)

0.7 (14.)

0.61

#### رقم رقم القناعدة المنقطة

ــ المصلحة والصفة شرطان لطرح النزاع على الحمدة ·

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع \_ نزاع \_ اختصاص \_ فقدان عنصر الخصاحة فى النزاع \_ عدم قدول نظره \*

المادة ( ٦٦/د ) من قانون مجلس الدولة المسادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ·

مناط اختصاص الجمعية بابداء الراى الملزم في المنازعات هو بما ينشأ منها بين الوزارات وبين المصالم العامة وبين المؤسسات العامة وبين الهيئات المعلية وبين هذه الجهات ويعضها البعض .. اذا حكم بالالغاء فان جهة الادارة تلتزم بتنفيذ الحكم دون أن يكون لها أن تمتنع عن التنفيذ أو تتقاعس عنه على أى وحه كان \_ سبب ذلك : أن حدم الإلغاء حبية على الكافة وهو يعدم بذاته الأثر القسانوني المبساشر للقرار منذ تقريره دون أن يتوقف ذلك على تدخل جهة الادارة - نتيجة ذلك : أن صدور حكم الحكمة الادارية العليا بعدم الاعتداد بقرار الهيئة العامة للاصلاح الزراعي بالاستبلاء على الساحة التنازع عليها ومن ثم فقد بات أثر القرار معبوما وبالمالير لم بعد للهيئة مصلحة قانونية تصلح سندا لاستمرارها كطرف في المنازعة مما يؤدي الى عدم قبول نظر النزام للقدان الهيئة عنصر المطحة .. تطبق •

179 (0.)

(11)

- ★ الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع \_ طلب
   عرض النزاع \_ وجوب تقديمه من صاحب الصفة .
- الله (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ ·
- اختصاص الجمعية بنظر المنازعات بين جهتين او اكثر من الجادة من الجهات المنصوص عليها بالفقرة (د) من الحادة ( ۲) هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لعماية المعقق وفض المنازعات من تبجب أن يقب النازعات المنازعات المعمية المعمومية من صحاحب السنة في التقاضي طبقا للقانون وأن يوجهه الى من يبطل الجهة الموجه اليها قانونا مسبب خلك : أن المنطة شرط لمتبول الدعوى أو بديلها من ومسائل المعتان وسائل الحقيق من تبديلها من ومسائل عماية العقيق ما تشابية عليق و تشابية علية عن وسائل

#### رقم رقع القباعدة الصفحة

(72)

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بـ نزاع
 وجوب أن يكون طلب عرض النزاع من حساحب
 الصفة في التقاضي قانونا •

المادة ( ٦٦ ) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ٠

- ★ الصفة شرط لقبول الدعوى او بعيلها من يسائل صابة المغرق واد فعم طلب النزاع المائل من مدير عام الشئون القانونية بوزارة للداخلية وهو ليس مساحب الصفة في التقاضي فانونا عن وزارة الداخلية \_ نتيجة ذلك \_ عدم قبول الطلب \_ خطبيق .
- ★ الجمعية العمومية لتسمى الفترى والتشريع \_ نزاع \_ مصلحة الجمارك \_ صاحب الصفة في طلب عرض النزاع عدم قبول طلب عرض النزاع الماثل لتقديمه من غير ذي معلة \*
- ★ Illea ( 77 / 1) au alieu aphu lleelâ (and 88 )
  butâ (1977 · 1)
- المترع قرر اصلا عاما من مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية القصص الفترى والتشريع دون غيرها بالفصل في المناحة أو بين المصالح الربين البيئات العامة أو بين الهيئات المطلح أو بين الهيئات المطلحة أو بين الهيئات المطلحة أو بين الهيئات المطلحة الجمعية في هذه الحالة هو بديل عن استحصاص الدعرى كوسيلة المصالحة المطلحة وفض المنازعات وقد القانون وسائل اتصالحها بالمنازعات التي تعرض عليها كيما تتحرك ولايتها ويستنيض اغتمامها ومن المنازع على الجمعية المحمومة المحمومة المحمومة المحمومة المحمومة من صاحب المعاقم في المتافي طبقا المقانون وان يوجهه الى من يمثل الوجه اليها قانونا حسيل ومائل حماية المحقوق حابيها فانونا حسيل ومائل حماية المحقوق حابية في المتاحد ومائل حماية المحقوق حابية في المتحدد ومائل حماية المحقوق حابية في المناحد ومائل حماية المحقوق حابية في المتحدد ومائل حماية المحقوق حابية في المناحد ومائل حماية المحقوق حابية في المعامد ومائل حماية المحقوق حابية في المناحد ومائل حماية المحقوق حابية في المحلومة المناحد ومائل حماية المحقوق حابية في المحلومة المبين ومائل حماية المحقوق حابية في المحلومة المحلو

الجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع ـ نزاع ـ
 عدم اختصاصها بنظر النازعات التي تمثل فيها

147 (14)

#### رقم رقم القباعدة الصفحة

الأوقاف باعتبارها نائبة عن الوزير ناظر الوقف صفة في التقاضي ـ عدم جواز نظر النزاع · ·

المادة ( ٦٦ / د ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشان مجلس الدولة •

استقر افتاء الجمعية العمومية في هذا الشان على عدم اختصاصها بنظر المنازعة التي تعثل فيها الأوقاف باعتبارها نائبة عن الوزير ناظر زارقف -سبت ذلك : أن نشاط وزير الأوقياف ومن يعيده هيئة الأوقاف في قيامها على شئون الأموال الموقوفة انما هو نشاط ناظر الوقف وهو من اشخاص القانون الخاص فلا يتحقق للهيئة يهذه المثابة الوصف القانوني المتطلب في نص المادة ٦٦ سالفة الذكر \_ كما استقر افتاء الجمعية العمومية أيضا على أن اختصاصها منظر المنازعات بين الجهات المحددة بالمادة ٦٦/د هو بديل عن استعمال الدعوى كوسنيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات ... نتبحة ذلك : أنه بحب أن يقدم طلب النزاع الى الجمعية من قبل صاحب الصفة في التقاضي طبقا للقانون وإن يوجهه الى من يمثل الجهة الموجه اليه قانونا \_ سبب ذلك : أن الصبغة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق .. تطبيق •

(34) (77

(40)

- ★ الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع \_ طلب عرض النزاع \_ صاحب الهمقة • المادة ١٦ من قانون محلس الدولة رقم ٤٧ لسمنة ١٩٧٧ •
- ★ اختصاص الجعمية العمومية المسمى الفتوى والتشريع بابداء السراى في المسبائل الدولية والمسسودية والتشريعة وغيرها من المسائل القانونية لا ينعقد الا أذا احديلت المسائة على الجمعية العمومية ممن ودويس المهية التشريعية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الدولة ـ نتيجة ذلت : لم يخول والوزراء ورئيس مجلس الدولة ـ نتيجة ذلت : لم يخول المحمية المعومية \_ المحمية المحمية المحمية المحمية المحمية المحمية المحمية الما ودر مع غير السبيل الذي رسمه طلب فيه الراى اذا ورد عن غير السبيل الذي رسمه المائان تطبيق •

#### رقى رقع المقاعدة المطا

- الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع نزاع طلب عرض النزاع صاحب المسفة
- ★ المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسينة ١٩٧٧ ٠

الشرع قرر اصلا عاما من مقتضاه اختصاص الجمعية المعرمية لقسمي الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل المعاملة في المناوعات التمام المامة أو بين الهيئات المسالح أو بين الهيئات المسالح أو بين مذه الهيئات العامة أو بين الهيئات المسالح المعمية العمومية في هذا الشأن هو بديل عن استعمال الدعوى كرسيلة لحساية العقوق وفض المنازعات وقد القانون وسائل اتصالها بالمنازعات التي تعرض للذلك أن يقدم طلب عرض الشزاع على الجمعية عليها كيما تتحرض الشزاع على الجمعية المعومية مباشرة من صاحب الصغة في التفاضي طبقال المعومية مباشرة من صاحب الصغة على التقاني مبتما المعامية المبارحة النازعات ببيها من إن المسغة شرط لقبول الدعوى أز المسئة شرط لقبول الدعوى أز بدياها من أن المسئة شرط لقبول الدعوى أز بيناها من بنياها من وسائل هماية الحقوق تطبيق و تطبيق و تطبيق و تطبية و

\*\*\* (11)

- ★ الجمعيــة العموميــة لقسـمى الفتــوى والتشريع
   \_ اختصاص \_ طلب عرض النزاع \_ صــة •
- ★ اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفترى والتتربيع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسالح الصامة أو بين الهيئات المحامة أو بين الهيئات الحامة أو بين الهيئات الحلية أو بين هذه الجهات ويعضها البعض هذا الاختصاص بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لصماية المقوق وفض المنازعات \_ وجوب تقديم طلب عرض المنزاع على المعمومية من صاحب الصمغة في التقاض طبنا للهانون وأن يوجهه اللي من يمثل الجهة الرجب اللي المنونا تطبيق .

17E) YOS

★ الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - اختصاص
 - طلب عرض النزاع - الموجه اليه النزاع - صفة

اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنظر النزاع بين جهتين أو أكثر من الجهات المنصوص

رقع	رقع القساعدة	•	
الصفحة	المساعل م	عليها في النظرة د من المادة ٦٦ من قاتون مجلس	
		الدولة هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية	
		المقوق وفض المنازعات _ يجب أن يقدم هنب عرض	
		النزاع الى الجمعية العسومية غين خساحب الصبعه عي	
		المتقاضى طبقا للقانون وأن يوجهه الى من يمنل الموجه	
		اليه قانونا ذلك أن الصفة شرط لقبول الدعوى أو	
		بديلها من وسائل حماية الحقوق _ نتيجة ذلك : عدم	
•65	(111)	قبول طلب عرض النزاع لتوجيهه لغسير ذى صَفة	
		اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتثريع	
		بنظر النزاع بين جهتين أو أكثر من الجهات المنصوص	
		عليها في الفقرة د من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة	
		هو بديل عن استعمال الدعوى كرسيلة لجماية الحقوق	
		وفض المنازعات يجب أن يقدم طلب عرض النزاع الى .	
		الجمعية العمومية من صاحب الصنفة غي التفامي طبقا	
		للقانون وأن يوجه الى من يعثل الجهة الموجه النيها	
		قانونا _ نتيجة ذلك : عدم قبول طلب عرض النزاع	
17•	(7.7)	في حالة توجيهه الى غير ذى صفة _ تطبيق ·	
		الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع _ مناط	*
		الخصومة _ اغتقار هذا المنباط _ حفظ مناط	
		الخصومة المطروحة على الجمعية العموميسة لقسمي	
	•	الفتوى والتشريع قيسام النسزاع الذى هو جوهرها	
		واستمراره بين طرفيها _ طرح القصومة مفتقرة اياء	
		يجعلها غير مقبولة _ المتقارها هذا المناط اثناء نظر	
		الخصومة يجعلها غير ذات موضوع سانتيجة ذلك الصغظ	
F+1	(777)	الموضوع •	
	*	سننطة الجمعية اثناء نظر نزاع معروض عليهسا	*
		الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - طلب	+
			-
		رای ـ دعاوی قضائیة ـ عدم ملائمة ابداء الرای ·	
		اذا كان كلا من صندوق اراضي الاستصلاح والشركة	
		المصرية لانتساج اللعوم والالبسان قد لجا الى القضاء	
		باقامة الدعاوى الشار اليها بغية انصاغه والمكم	

177

(£A)

وقي المشعة	رةم القاعدة		,
11	(۲۰)	اســالمه ضد الطرف الأخر واذا كان موضوع تلك الدعاوى هو عين موضوع طلب الهاى المجروض هي الجمعية ــ نتيجة ذلك : يقدو من في الملائم المتسحى بايداء الرأى في شاته ــ تطبيق .	
		الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتثريج ـ نزاع ـ رأى علزم ـ عدم جواز معاودة طرحه مرة الحوي · المادة ( ۲٦/د ) من قانون مجلس الدولة العسادر بالقانون رقم ٤٧ لمسـنة ١٩٧٧ ·	*
	(£7)	المترع ناط بالجمعية العمومية الاختصاص بابداء الرأى مسببا في المنازعات التي تنشا بين الجهات التي حددها على أن يكون رايها ملزما للجانبين حسما لأوجه النزاع وقطعا له ولم يصد لجهة ما حق التنفيب على ما تنتيم ذلك : الرأى الصادر من الجمعية في مبال المنازعات هو رأى نهائي حاسم لأوجه النزاع تستنف ولايتها بإسداره . ولا يجوز معاودة خرصه مرة الخرى حتى لا يتجاهد النزاع الى ما لا نهائي تطبيق .	*
		رای ملزم ـ عدم جواز اعادة عرض الموضوع لمسابقـة ابداء الرای نحیه •	*
		ر المادة ( ٦٦/د ) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لمنة ١٩٧٢ ·	k
•		الشرع ناط بالجعمية الاختصاص بابداء الرأي مصبباً في المنازعات التي تنشأ بين جهات حددها على أن يكون رايها منزما للجانبين حسما لاوجه انزاع وقطما له ولم يعط لجهة ما حق التعقيب على ما ننشهى اليه الجعمية العمومية في هذا الشان – نتيجة للك : الرأى الصادر من الجعمية العمومية في مجال	*

المنازعة هو راى نهائى حاسم للنزاع تستند ولايتها باصداره ولا يجوز معاودة طرحه مرة أخرى حتى لا

يتجدد النزاع الى ما لا نهاية .. تطبيق •

#### رقع رقع المبقحة القباعدة

★ ايجار أماكن \_ قانون تنظيم العلاقة من المالك -والستاجر \_ خضوع المنازعات الخاصة بالعلاقة بين المؤجر والمستأجر لأحكامه مراثيات العلاقة الإنجارية منابط بالمكعة المؤتمنة معا لها من الدوات ومكنات طعقيا لأحكام القانون والعرف والعدالة •

عدم ملاءمة تصدى الجمعينة العمومينة لقسمي الفتوى والتشريع لطلب الراي في حالات انعقاد الخصومة القضائية \_ تطبيق •

- الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع نزاع -- سابقة ابداء الراي الملزم فيه - عدم جواز نظره · المادة ( ٦٦/د ) من قانون مجلس الدولة الصادر
  - بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ -
- المشرع اختص الجمعية العمومية بابداء الراي مسببا في الأنزعة التي تنشب بين الجهات الادارية بعضها . البعض ، وذلك بديلا عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفض للنازعات وأضفى الشرع على رأيها صفة الالزام للجانس حسما لأوجه النزاع . وقطعا له ولم يعط لجهة ما حق التعقيب عليه أو معاودة النظر أفيه حتى لا يتجدد النزاع الى ما لا نهاية - الراى الصادر عن الجمعية العمومية في مجال المنازعة هو راى حاسم للنزاع ويكون فيه فصل الخطاب - اذا خلت أوراق طلب اعادة نظر النزاع من أية مستجدات من شانها أن تغير وجه الرأى فيه \_ نتيجة ذلك : عدم جواز نظر الموضوع الماثل لسابقة الفمسل فيه \_ تطبيق •

★ الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع \_ طان رای \_ ضریبة المبیعات به حفظ الوضوع . طلب وزير الاعلام من الجمعية العمومية السيمي الفتوى والتشريع تحديد النسبة التي تقسدر على أساسها ضريبة المبيعات على أشرطة الفيديو التي تتولى شركة صوت القاهرة للصوتيات والرئيات تصويرها لصالح جامعتي القاهرة والاسكندرية وماى خضوع مقابل استخدام استوديوهات هذه الشركة لهذات الضربية وذلك وفقا الحكام قانون الضربية العناءة .

(1.7)

111 ٥٢

#### رقم رقم القباعدة المبقعة

الاعلام الذي ـ طرح الوضوع اصلا يطلب منها \_ بعد الله الفرية المستهفة الذي تم الفرية المستهفة الذي تم بين مصلحة الشرائب على المبيعات وشركة حسوت القاهرة للصوتيات والمرئيسات \_ تنتيجة فسلم استثلاق باب الفلاك في شأنك \_ تطبيق .

(17)

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ـ طلب
 رأى ـ منازعات قضائية ـ عدم ملاءمة ابداء الرأى ·

★ استخلاع راى الجمعية العمومية حول جواز زيادة قيمة المستخلط والمحدود السكنية والادارية التي اقامتها احدى المحافظات ونلك باضافة الغواشد المستجمة لبنك الاستثمار القومي الى التكلفة الغملية التي يلتزم بها عددا من المواطنين مستأجري الوحداث السكنية حجل عددا من المواطنين مستأجري الوحداث السكنية حجل طلب الرأي اقاموا دعاوي أمام المحاكم المختصة على مستوى الجمهورية وقد صدرت عدة أحسكام وتم تنفيذها بالفعل الامر الذي يحول بين الجمعية المصومية وبين نظر المؤسوع الاستظهار وجه الزاي بشانه حسبها بجرى عليه العمل بالجمعية العمومية وتسم الراي يجرى عليه العمل بالجمعية العمومية وقسم الراي بجمعية العمومية وقسم الراي بعجلس الدولة مؤدن ذلك عدم ملامعة ابداء الرائ في المؤضوع المائل — تطبيق •

T15 (Y5)

الجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع ــ طلب الراى من المجعية العمومية في شأن مدى جواز ترتيبة آصد الجمعية العمامية في شأن مدى جواز ترتيبة آصد الاعمامين الى وظيفة رئيس تقاع باحدى شركات قفاع الاعمال العمام الجمعية العمومية وهي سمند بمعد الموضوع تبين لها أن المووضة حالته ادركته سن الاحالة الى المحاش وانتهت خدمته من الجهة التي يعمل بها واضحى يتقاضى معاشما بعد أن زايلته مستنه كمامل وهي ركن المحل في القرار الذي يصدر بالترقية - نتيجة ذلك: يضدو من غير المدلاته بالترقية - نتيجة ذلك: يضدو من غير المدلاته ترتيته الى وظيفة رئيس قطاع - تطبيق .

(/A) YTY

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع \_ نزاع \_
 نزاع مطروح على القضاء \_ عدم ملامعة أبداء الراي ﴿

#### رقم رقم الضاعد ا**لصفحة**

(AP)

470

أذا كان مناك نزاعا يتعلق بالموضوع معروض على للشفاء أضافة للى أن هناك المكلما مسادرة لمسائح يعفى المواطنين ضد الوزارة بشأن بعض التمريقات التي أجرتها الماضة على أجزاء من قطعة الارض \_ نتيجة ذلك : من غير الملائم أن تضوض الجمعية المعربية فيها طلب فيه الرأى تقديرا للإجراءات الفعائية التي اتفت بضائع حظييق الراحات

#### محميات طبيعية :

- المادة ۱۰۹ من قانون التأمين الاجتماعی رقم ۷۹ لسنه ۱۹۷۰ المصدل بالقانون رقم ۱۰۷ لسنة ۱۹۸۷ .
- ★ امكان طلب الراى من غير وزارة التأمينات فيما سبق أن طلبت وزارة التأمينات الراى فيه \_ سبب ذلك : سبق طلب الراى من وزارة التأمينات في مسالة من مسائل قانون التأمينات إنما يعبر عن سابق موافقتها عل طرح هذه السألة عل جهات الفتوى المفتصة \_ تطبيق .

1.4 (74)

- ★ معمیات طبیعیة \_ معارسة الانشسطة فی مناطق المعمیات الطبیعیة \_ التصریح بعباشرتها \_ حدوده .
- انون رقم ۱۰۲ لسنة ۱۹۵۲ في شمال المحميات الطبيعية \_ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ۱۰٦٧ لسنة ۱۹۸۲ بتنفيذ بعض المحكام القانون المذكور \*
- الشرع بعقتمى احسكام القانون الذكور صرب سياجا من العماية على مساحات الاراضى أو النياه التي تشملها المحمية الطبيعية والتي يعسدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء حسود هذه الحصاية وصروما الاشتساطة المحظورة في منطقة المحية الترفيص محدود في مداه بعدم الترفيص بنشاط محظور في القانون خروج الترفيص على هدة المحدود يجعله مقالانا للقانون خروج الترفيص على هدة الصدود يجعله مقالانا للقانون خروج الترفيص على هدة الصدود يجعله مقالداً للقانون خروج الترفيص حديد المحدود يجعله مقالداً للقانون خروج الترفيص حديد المحدود يجعله مقالداً للقانون خروج الترفيص حديد المحدود يجعله مقالداً للقانون خروج الترفيص حديد يجعله المحديد يجعله مديد يجعله الترفيص حديد يجعله الترفيص حديد يجعله الترفيص حديد يحديد الترفيص حديد يجعله الترفيص حديد يحديد يحديد يحديد يحديد الترفيص حديد يحديد يحد

eV4 (Y-4)

#### رقم رقم القياعدة المطمقة

### مَخَايِرات عامة : \_

- تحديد الفئة المسادلة لوظائف المخابرات العامة ·
- لا مخابرات عامة \_ وظائف المغابرات العامة \_ نقل \_ تحدید الفئة المبادلة \_ اعادة تعیین \_ حساب الاقدمیة .
- ★ المواد ( ۱۱ و ۱۵ و ۱۰ ) من القانون رقم ۱۰۰ استانة المعدل بالتانون رقم ۱۰۰ رئیس المسامة المعدل بالتانون رقم رئیس المهمهوریة رقم ۱۹۸۰ من شان معادلة وظائد المفایرات برتم ضباط القوات المسامة ۱۰۰
- للادة (٥) من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ في شان يعض الأحكام الخاصة بأفراد المفايرات العامة المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٦ ٠
- ★ المشرع بعد أن بين وظائف المضايرات العسامة بتقسياتها المختلفة ، والمؤهلات العلمية المطلبة لشخل كل منها عالج بعوجب المادة (°) سالفة الذكر الاثار المترتبة على حصول الهزاد المضايرات العامة الذين يصدر بتحديدهم قدرار من دئيس المخابرات العسامة من شاغلى الوظائف المترسطة الفنية والكتابية على شهادات عليا اثناء الشدمة ، وأوجب عند نظهم الى الجهاز الادارى للدولة أو القساع العام أن يتم النقل إلى الوظائف التي تلائم مؤهلاتهم العليا التي حصولوا عليها حقييق .

m. (171)

# مسئولية :

مسئولية تقصيرية:

- مسئولية ، مسئولية تقصيرية \_ خــطا مشــترك \_
   تعويض ،
- ★ المستولية التصعيرية تقوم على اركان ثلاثة مى الغطا والشرر وعلاقة السببية ـ مستولية التبوع عن أعمال تابعة تقوم على أساس مطاير - مطاده : يمكن أن يثبت أن وقوع العمل غير المشروع من التابع كان حال تأديد وطيقته أو بسببها ـ تنبية ذلك : قيام هذه المستولية

#### رقع رقع المبقحة القاعدة ولو لم يكن المتبوع حرا في اختبار تابعه \_ شرط ذلك : أن يكون للتابع سلطة معلية في رقابته وتوجيهه ... اشته الله كل من وزارة الدفاع والهبئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية في الخطأ \_ ننيجة ذلك : جواز انقاص القاض لمقدار التعويض أو لا يحكم بتعويض اذا كان الدائن بخطئه قد اشتراك في احداث الضرر أو زاد 44 (1.)فيه \_ تطبيق ٠ مسئولية تقصيرية \_ أركانها \_ تعويض . ★ المادة ( ١٦٣ ) من القانون المدنى . السنولية التقصيرية تقوم على اركان ثلاثة : لخطا والضرر وعلاقة السببة بينهما والخيطا لا يفترض وانما يجب على المضرور اثباته وبيان الضرر الذي حاق به من جرائه اخفاق الهيئة في اقامة الدليل على ثبوت الخطأ في جانب مرفق الصرف الصحى - نتيجة ... 11 (11) ذلك تسام مسئولياتها عن الأضرار - تطبيق . ★ الجمعية العمومية لقسمى الفقوى والتشريح - نزاع -مسئولية تقصيرية \_ عدم ثبوت الخطأ • المادة ١٦٢ من القانون المدنى • المادة ١٧٤ من القانون المدنى • المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ، والخطا لا يفترض وانما على المضرور اثباته واستظهار وجه الضرر الذي حاق به من جرائه \_ مسئولية المتبوع عن الضرر الذي " بحدثه تابعه بعمله غير المشروع تقوم على أساس مغاير اذ يكفى لقيام هذه المسئولية أن يتبت وقوع العمل غير المشروع من المتبوع حالة تأدية وضيفته او بسببها وتقوم رابطة التبعيسة ولو لم يكن المتبوع : حرا في اختيار تابعه متى كانت له علب سلطة 118 (YY) فعلية في رقابته وتوجيهه - تطبيق .

★ الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع به فزاع -مسئولية تقصيرية - اركاذبا - رفض الطالبة المادتان ( ۱۹۳ ، ۱۷۶ ) من القانون المدنى •

السئولية التقصيرية تقوم على ثلاثة عناصر هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ويكثي لقيام

#### رقم رقم القاعدة الصفعة

مسئولية المتبوع عن الاضرار التي يحدثها تابعه بعمله غير المشروع أن يثبت أن العمل غير المشروع وقع طنة التابع أثناء تأدية وظيفته أو بسببها - تتوافر طنة السببية متم كان للمتبوع صلطة فعلية في توجيبه ورقابته وتقوم مسئولية المتبوع عن أعمال التابي على أساس الخطأ المفترض في جانب المتبوع - أساس ذلك : فكرة الضمان المقانون ويعتبر المتبوع في حكم الكفيل بالتضامن كالماة مصدرها الفانون - تشبيق .

YE0 (A4)

- ★ مسئولية تقصيرية \_ شيوع الفعل \_ قيام علاقة التبعية \_ تعريض .
   ـ توافر عناصر المسئولية التقصيرية \_ تعريض .
- ★ المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة الخطأ والضرر وعلاقة السبسة بينما تقوم مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعيه بعمله غبر المتروع على اساس مغاير اذ يكفى لقيام هذه المستولية اثبات وقوع العمل غير المشروع من النابع حال تأدية وظيفة ويسببها وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في الاشراف والتوجيه \_ نتيجة ذلك : مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي مسدولية مردها العمل غير المشروع وهمي لا تقوم في المتبرع الاحيث تتحقق مسئوليته بناء على خطأ وأجب اثباته لا بناء على خطأ مفترض \_ قيام حكم النقض على أساس براءة المتهم لشميوع الفعل بين عدد من الافراد ممن تشملهم جميعا علاقة التبعية لوزارة الدفاع لا يمنع من توافر عناصر المستولبة التنصيرية في حانبهم - تطبيق •

307

- 🖈 مسئولية تقصيرية \_ عناصرها \_ تعويض
- 🛨 المادتان ١٦٣ ، ١٧٤ من القانون المدنى

المسئولية التقصيرية تقوم على اركان ثلاثة من الخطأ والفرر وعلاقة السببية بينا تقوم مسئولية المنبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع على اساس معاير ان يكفى لقيام هذه المسئولية ان يثبت أن وقوع العمل غير المشروع من التابع حال تادية وظيفته أو بسببها ، وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اغتيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في وقابته وتوجيهه - تطبيق . (١٠٠)

Y3A ...

#### رقم رقم المفعدة المعلمة

- ★ الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ... نزاع ...
   حسئولية تقصيرية ... التزام بتنفيذ تعهد ...
- المادة (١٦/١٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة العرب ١٩٧٧ ٠
- ★ انه ولئن كان اصل الالتزام بالاداء هو التعویش عن تلفیات ترتیب من فعل الشركة المنفذة معا بیشیر اركان المسئولیة التعصیریة بمناصرها القررة وهی الغطا والغمر وحلاقة السببیة وها یرتبه ذلك من وقدوع السئولیة اساسا علی عائق مرتک الفیطا \_ اذا النزمت الهیئة القومیة لمیاه الشرب والصرف الصحی وتعدت بسیهاد المبلغ المستحق عن تلك التلفیات ومن ثم یكون مصدر الالتزام بالاداء هو هذا التفیا ذلك : لا تقوم المسئولیة التقصیریة غی هذه السالة باعتبارها مصدر الالتزام \_ تطبیق .

۲۰۸ (۱۱۲)

- ★ مسئولية تقصيرية \_ توافر عضاصر المسئولية \_ تعويض •
  - ★ المادتان ( ۱۹۳ ـ ۱۷۴ ) من القانون المدنى .
- ★ السنولية التقصيرية تقوم على ثلاثة عناصر هي الخطا والضرر وعلاقة السببية بينما تقوم ممتزلية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع على الساس بفاير اند يكفى لقيام هذه السنولية أن يثبت أن وقوع العمل غير المشروع من النابع حال تادية وظيفته أو بسببها ، وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه تطبيق .

TTY (111)

#### \_ مسئولية حارس الأشياه :

- ★ مسئولية مسئولية حارس
   الاشعاء تعويض فوائد تأخيرية مصاريف
   ادارية
  - 🖈 المادة ( ۱۷۸ ) من القانون المدش ·

_		(1) A
رقم المطبعة	رقع القيامرة	
		الشخص الطبيعى أو المعنوى الذي له مكسة الحسيطرة على شيء للتزم بحراساته حتى لا يسبب ضررا للعهر فإذا ما آخل بهذا الالتزام المترض الفخلة في جانب والتزم بتعويض الغير عما يلمقه من ضرر بسبب الشرء الفاضع لمراساته ولا تنقل الهي تابعه المتوط به استعمال الشيء – سبب ذلك : لأنه وأن كان المتابع السيطرة المادية على الشيء وقت استعمال الا أنه يصمل
TIN .	(111)	السيورة المدين على السيرة وصد المستادة و المساقي لعسانه حالية الله : المتباوع وحده هو العارس على الشيء حافيق :
		لا مسئوليـة مدنية _ مسئوليـة هـارس الأشـياء _ اركانها •
701	(1777)	إلا القانون المدنى – المادة ١٧٨ منه – الخصيص الطبيعى او المعنوى الذى له مكتبة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للفير – الاخلال بتلك – الخطا مفترض في جانب – وجوب التعويض – كياية الاعظاء من الالتزام بالتعويض – تطبيق .
		_ مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه * مسئولية _ مسئولية المتبرع عن أعمال نابعه •
<b>Yr.</b>	(14.)	به تعدویت مستوی سیری می المنان خلاف. الفضا المستولیة القصدییة علی ارکان خلاف. الفضا و الفضر و علاقة السببیة مسئولیة المقبوع عن اعمال اثناء قیامه باعمال وظیفت از بسببها ضرورهٔ تواهر رابطة التبعیة بین التابع والمقبوع قوام هذه التبعیة خضوع التابع لسلطة المتبوع الذی له حتی رقابت و توجیهه تطبیق وتوجیهه تطبیق .
		★ مستولية مستولية المتبوع عن أعمال تابعه -
		<ul> <li>خوم المسئولية التقصيرية على ثلاثة أركان: الخطا</li> <li>المضرر ـ علاقة السببية ـ مسئوليـة المتبـوع عن</li> </ul>

اعمال تابعه تقوم على الساس مفاير \_ يكفى الثات وقوع الخطا من النابع عند قبامه باسال وهيفته ال بسببها \_ رابطة التبعية \_ قوامها \_ تطبيق .

(111)

			٠.
رقم المنفحة	رقم القاعدة	مسئولية – مسئولية المتبوع عن اعمال تابعيه ·	
		تقوم المسئولية التقصيرية على ثلاثة اركان: الخطا والفعرد وعلاقة السببية – الخطا لا يفترض وعلى المفرود اثباته وبيان الفعرد الذي هاق به من جرائه – مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه تنحق من صدرت هذه الافعال عنه اثناء قيامه باعمال وظيئت	^
370	(141)		*
eeV .	(۲۰۱)	تقوم المسئولية التقصيرية على اركان ثلاثة : الخطا الواقد والفحر وعلاقة السببية بينهما _ الخطا لا يفترض وعلى المضرور الثباته واستظهار وجه الضحر الذي حاق به من جرائه _ مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه تقوم على أساس مغاير أذ يكفي لقيام هذه المسئولية أثبات وقوع العمل غير المشروع من التابع حال تأدية وطبقته وبسببها _ رابطة التبعية _ قوامها من تطبيق .	
		مسئولية تقصيرية _ مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه ·	*
		تقوم المسئولية التقصيرية على ثلاثة اركان الخطا والغمرر وعلاقة السببية بينهما مسئوليدة المتبوع عن أعصال تابعه غير الشروعة التي تصدر منه حال قيامه باعدال وظيفته أو بسببها مشروطة بترافر رابطة التبعية بين التابع والمتبوع قصوام هذه الرابطة خضوع التابع لسلطة المتبوع تحتق الغمر نتيجة لهدة الأقصال غيير المشروعة وجدوب التويض	*
		و عدم حدوث تلفيات ال اصلاحات ــ رفض المالب ــ تعويض الجهات الادارية عما قاتها من كسب يندى التجود عن الطالبة به اعمالا لمسحيح اشتضيات التي من اجلها ضرب السفع عن المطالبة بالذوائد	t
41 -	(۲۱۰)	التأخيرية في أنزعة الجهات الادارية بعضها البعض ـ تطبيق ***	

رقم وقم القساعدة الصفحة

#### موظيف :

#### ١ \_ التعمن

ـ التعيين في الوظائف القيادية :

- ★ المادتان ( ۱ و ° ) من القانون رقم ° لسينة ١٩٩١ في شان الوظائف المدنية القيادية في الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام \*
- للادة (٣) من قرار رئيس الوزراء رتم ١٩٩٦ لسنة ١٩٩١ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ .
   الشار الله •
  - ★ المترع استحدث احكاما جديدة لشعال الوطائف المدنية الفيادية في الحكومة ووحدات الادارة العلية وغيرها من الجهائز المنصوص عليها - مقتمي ذلك : أضحى من الجائز المنون بالوحدة أو من غيرها مده الوظائف من بين العاملين بالوحدة أو من غيرها بالجهات الاخرى متى استوفرا الشروط المترزة فانونا لشغلها ما لم تقرر السلطة المختصة بالتعيين قصر شغلها على العاملين بالوحدة ذاتها دون غيرها -اذا كان البطلان لا يهوى بالقرار الى درك الانددام وإنما يصمه بعيب مطالقة القانون - نتيجة ذلك : انتضاء المواعد الموجبة لمسحبة حصانة تعصمه من السحب والاقعاء استجماية لدواعي الاستقرار - تطبيق .

#### TEA (1771)

#### ۔ تعیین المعوقین

★ المواد ١٠ . ١١ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ بشان تأهيل المعاقين المصدل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٧ بشانية وسونا الشرع المائنة المسانين وصونا للاسانية وحماية لهم من الوان المساملة غير اللائلة وتأكيدا لحقم في ان ينالوا المساعدة والوقاية وفرص التأهيل الملائة حسنتيجة ذلك: تخصيص عددا من الوظائف داخل كل وحدة من وحدات الجهاز الادارى للدولة أو الهيئات المسامة أو القطاع العام يزيد على ٣٥ من مجموع عدد العالمين بكل وحدة على ١٩٠ من مجموع عدد العالمين بكل وحدة على وزير الشئون الاجتماعية العاملين بكل وحدة على وزير الشئون الاجتماعية المدار قرار بتحديد البطائف القاممة عليه من هد عدد عدد عدد قارة بشائف القامة عليه من شيط المدار قرار بتحديد البطائف المائية عليه من شيط المدار قرار بتحديد البطائف المدار قرار بعديد البطائف المدار قرا

رقم رقم القاعدة الصفحة المشار النها – اساس عدد الا تكار وليس على

(11)

41

فلك: أن يكون فلك في هدول النسبة المشار البها ــ

الر ذلك : النســـة تحسب على اســاس عـــد
العاملين بالوحدة الانتاجية أو الخدمية ككل وليس على
الساس عدد الوظائف الواردة بقـرار وزير الثـــؤن
الاجتماعية ــ تطبيق •

\_ تحدید تاریخ المیلاد الذی یعامل به الموظف

🖈 المادة ۲۰ من فانون مظام العاملين السييل بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ــ المادة ٢٢ من اللابحة التنفيدية للقانون المسار اليه ـ المواد ( ٢٠ ) . ( ١١ ) من لائمة القومسيونات الطبيسة الصادرة بقرار وزير الصحة رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٧٤ ... المادة ( ١١ ) من القانون رقم ١٤٣ لسينة ١٩٩٤ بشأن الاحول المدنية \_ المادة ( ٢٥ ) من الملائحة التنفيذية لقانون الاحوال المدنية الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ١١٢١ لسنه ١٩٩٥ \_ المعول عليه كاصل عام في اثبات سن العاملين المدنيين بالدولة هو البيانات الواردة بسجلات قيد واقعات الأهوال المنية بمصلحة الاحوال الدنية فروعها \_ استثناء من ذلك : اذا كان العامل من ساقطى القيد ، حالة تمزق السجلات القيد بها العامل وعجزه عن تقديم المستندات الرسمية ماساس ذلك : البند ٢/ج من المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية السالف الاشارة اليها \_ نتيجة ذلك أن يقع ما تصدره الجهات الصحية أو المجالس الطبية من قرارات انقدير سن العبامل في غير الحالتين المشار اليهما ، ناقدة لقوتها وحجيتها في اثبات السن - تطبيق -

45 (17)

٢ ـ المرتب

ـ مناط استحقاق الزيادة في المرتب

المادة ( ۲ ) من القانون رقم ۲۱ لسنة ۱۹۸۲ بتديل جدولي مرتبات العالمين بالحكومة والقطاع العام وزيادة مرتبات العالمين بالدولة والقطاع العام — المشرع أذ زاد في مرتبات العالمين الموجودين بالمقعمة المعيني قبل أول يوليو سنة ۱۹۸۳ \_ نتيجة خلك : استفادة العالمين الموجودين فعلا بالخدمة في الناريخ المشار اليه - أساس نلك : ما عبر مشمة المشرع

#### رقم رقم القياعدة الصفحة

بصريح نصه بـ د العاملين الحالميين ، ـ اثر ذلك :
عدم استفادة من عين اعتبارا من ۱/۹/۱۸۲ ولو
ردت اقدميت حكما الى تاريخ سابق ـ لا ينال من
ذلك تحديد النوى الساملة لانسبة الساملين في
تاريخ سابق اذ لابد من الوجود الفعلى بالخدمة ـ
تطبيق .

11 (1)

\_ مدى استحقاق العامل للأجر عن المدة من تاريخ نقدمـه بطلب العودة للعدل الى تاريـخ تسليمه العمل فعلا ·

★ العامل بتقديمه طلب العودة الى العمل يعد قد وضع نفسه تحت امرة جهة العمل ومكنها من استعمائه وتكليفه بواجبات وظيفته \_ تراغص جهة الادارة فى اعادة العمامل لعمله اكثر من سنة اشهر \_ نتيجة ذلك : عمم أخلال ذلك بحق العمامل فى العودة منذ تقييمه الطلب ولا يضل من استحقاقه ما يقابل اجره عن تلك الدة \_ تطبيق .

۰۷/ب

### ـ الحد الأعلى للأجور

- ★ قانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۸۰ بشأن الحد الأعلى الأجور \_ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ۱۱۰ لسنة ۱۹۸۱ الصادر تنفيذا للقانون المذكور •
- ★ الجهات الخاضعة لاحكام القانون المذكور مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار هو احد الجهات الادارية التابعة لوزارة شئون مجلس الوزراء ومن تم قان الماملين بها يعتبرو من المساملين المدنيين بالدولة .
- ★ الحد الأعلى للأجور عشرين الف جنيه سنويا حسابه يكن على أساس ما يستحق للعامل فى سعنة ميلادية كاملة فى نهاية شهر ديسعبر من كل عام طبقـا لمربح نص للمادة ٢ من قرار رئيس مجلس الوزراء اثر ذلك لا يجوز وقف عمرف مستحقات العامل اذا بلغت خلال جزء من السعة الحصد الأقمى المسالة .

يتعين الاخذ غي الاعتبار أن الحد الاقصى المقرر بقرار وثيس مجلس الوزراء المشار اليسه تعدل غي حدود ما قضت به القرائين المقررة للعلاوة الخاصة -

-£17 (1£Y)

#### رقم رقع القياعدة

- ★ قانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشان الحد الأعلى للأجور - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ الصاس تنفيذا للقانون المنكور •
- مناط سريان القانون والقبرار المنكبوران ان تكون المبالغ من احدى الجهات الخاضعة لأحكامها يستوى في ذلك أن تكون في صورة مرتبات أو حوافز أو مكافأت أو بأي صورة أخرى طالما أنها صرفت لهؤلاء العاملين نظير ما أدوه من أعمال لهدده الجهدة ... المقصود بالمبالغ مجموع ما يتقاضاه العامل في الجهات المشار اليها - لا اثر للوصف الذي يتخذه المبلغ ولا أثر لنوع المصرف الذي يصرف منه هذا المبلغ مادام يصرف من اي من هذه الجهات .
- الهيئة العامة للاصلاح الزراعي من الجهات الخاضعة لأحكام التانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ والقرار ٦١٥ لسينة ١٩٨٦ خضوع البسالغ التي صرفت للعاملين بالهنشة للأحكام المشار البها

★ قوانين العلاوات الخاصة ١٠١ لسنة ١٩٨٧ . ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ ، ١٩٢٣ لسينة ١٩٨٩ ، ١٢ لسينة ١٩٩٠ ، ١٢ لسنة ١٩٩١ ، ١٩ لسنة ١٩٩٢ ، ١٧٤ لسنة ١٩٩٢ ، ٢٠٣ لسنة ١٩٩٤ ، ٢٣ لسنة ١٩٩٥ قضت بمنح علاوة خاصة بنسبة معينة من أحر العيامل الموجود بالخدمة في التماريخ الممدد بالقانون ، وبالنسبة لن يعين بعد هذا التاريخ بمنح هذه العلاوة الخاصة منسوبة الى أجره في تاريخ التعيين •

★ المشرع وان قرر ضم العلاوات المقررة بالقوانين المشار اليها الى الأجر الأساسي الا أنه لم يتطرق الي تمديل بداية ونهاية مربوط الدرجات كما وردت بالجداول المرافقة بنظم التوظف حيت تظل بداية ربط الدرجـة كما هي واردة بالجداول القائمة ... اثر ذلك بقاء الحد الادني الأجور كما هو .

EYT (10.)

٤٢.

(189)

#### العسلاوة الدورية :

🖈 المادة ٣٧ مكرر من قرار وزير المواصلات رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٢ الصادر بالاثحة العاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللأسلكية •

رقم رقم القياعدة المنفعة

> ★ المادة ٤١ مكرر من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ استحقاق العلاوة الدورية في أول يوليو من كل عنام أنما هو عن سنة سابقة بدأت في أول يوليو وانتهت في الثلاثين من بونية \_ مؤدى ذلك : إن اليوم الأول من يولية هو يوم اليدم في استحقاق العلاوة وأنه يحسب ضمن أيام الشهر الذي تستحق عنبه العبلاوة كما يحسب اليوم الأول من العمل ضمن الأيام التي يستحق عنها عدم حساب اى يوم سبق حسابه من أيام السنة أجر العامل \_ نتيجة ذلك : يتعين في حساب السنة والا يتكرر أحد الأيام في حسباب تمام الحول والا تداخلت السنوات بقدر عدد الأيام المتكررة من دورة الحول \_ مفاد ذلك : يتعين عند حساب مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في المادة ٢٧ مكرر من اللائحة سالفة النكر مراعاة أن حساب مدة السنة انما تكتمل بانتهاء اليوم السابق على اليوم المقابل ليوم بدئها \_ تطبيق .

17. (04)

- المادة ( ٤١ مكررا ) من القانون رقم ٤٧ لسسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة والمضافة بالقانون رقم ١١٥ السنة ١٩٨٦ .
- إلى الاول من يوليو هو يوم البدء من استحداق العلاوة ، وأنه يحسب ضمن أيام الشهر الذي سنحق عنه العلاوة كما العلاق عنها أجر العامل ضمن الايام التي يستحق عنها أجر العامل ، بكما يحسب الوطية المرتق اليها أو المقول لها نتيبة ذلك: اليوم الاول للفحات المترقبة و الفقل ضمن أيام شخل يتعين عنى حساب بي يوم سبق يتمين عنى حساب من أيام السنة ومن ثم يتمين عند حساب من أيام السنة ومن ثم يتمين عند حساب مدة الثلاث سنوات المتصوص عليها في المائة الا مكرر مراعاة أن حساب مدة السنة أنما تكتمل سالفة الذكر مراعاة أن حساب مدة السنة أنما تكتمل تطعيق .

(07)

#### \_ علاوات ومكافآت تشجيعية :

★ قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشان القـواعد والفـــوابط الخاصــة بشروعات البحوث رقم رقم القباعدة الصفحة

> المشتركة مع جهات اجنبية ودولية قرار وزير الصحة رقم ۲۴۰ لسنة ۱۹۸۲ بامسدار اللاتصة المللية والادارية للمشروع ·

★ خضوع المكافأت التشجيعية ومكافأت المدريب التي تمنع للعاملين بمشروع هيئة التنميسة الدوليسة لننظيم الأسرة للحد الأقصى المنصوص عليه في الغرارين سالفي الذكر \_ أساس ذلك : أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ وضع ضوابط لما يحصل عليب العاملون بمشروعات التنمية من مكافات مادية بان وضع حدا أقصى لجملة ما يتقاضاه العامل بالشروع يحيث لا تزيد عن ٢٠٠٪ من الراتب الأساسي في حالة العمل بمشروع واحد و ٣٠٠٪ من الراتب الأساسي في حالة العمل في أكثر من مشروع ـ نتيجة ذلك : يتعين عدم مخالفة ذلك .. تغويض الوزير المختص في وضع اللهائم المالية لهذه المشروعات - صدور فرأر وزير المسحة رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٨٧ أعمالا لهدا التغويض غاصا على أن الحد الاقصى لمكاغأة العاملين بالمشروع هـو ٢٠٠٪ من الراتب الاساسي \_ مؤدى ذلك : قرار التغويض ـ المكافأة التشجيعية ومكافأت التدريب معارسة اختصاص التغويض من صاحب السلطة الأصلية انما يجب أن يتم في الحدود التي رسمها قرار التغويض - المكافآت التشجيعيه ومكافآت التدريب التي أجاز قرار وزير الصحة سالف الاشسارة اايه منحها تدخل ضعن الحد الاقصى للمكافآت المالية الذي حدده غرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ \_ تطبیق ۰

177 (71)

- ★ المادتان ( ۲۸ ، ۹۲ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ .
- المواد (۲۰, ۳۰) من مواد اللائمة انتنفيذية للقانون سالف الذكر الصادر بقرار لجنة شسئون الضدمة المدنية رقم (۲) لسنة ۱۹۷۸ المصدلة بقدار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية رقم ۵۶۱۰ السنة ۱۹۸۳ ٠

## رقم رقم القباعدة الصيفعة

- ★ المواد (۱، ۰) من مواد القانون رقم ٥ السنة ١٩٩١ في شان الوظائف الدنية القيادية ٠
- ★ المادة ( ١٨ ) من مواد قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٩٦ اسنة ١٩٩١ باللائمة التنبينية للقانون المشار اليه • المضم المشرع في قانون السالمين المنيين بالمدولة المشار اليه العاملين من شاغلى الوظائف العليا لنظام قياس كفاية الاداء على اساس ما يديه الرئساء بشانهم سزيها شاتهم في ذلك شان العاملين من شاغلى وظائف الدرجة الأولى فعادونها وذات الأمر في شان العلاوة التشجيمية \_ نتيجة للك : جواز منح شاعلى وظائف الادارة العليا من الوظائف القيابية دون الدرجة المسارة العليا من شريط منحها - تطبيق .

(A-1) FP7

- ★ المادة (٥٠) من قانون نظام العاملين الدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ٠
- ★ المادة ( ۲۹ ) من القانون رقم ۹۸ اسنة ۱۹۷۹ بشان المجتمعات العمرانية الجديدة
- ★ المادة الأولى من قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الأراضى ورئيس مجلس ادارة هيشة المجتمات العمرانية الجديدة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٨١.

المادة الأولى من قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصسلاح الأراض ورئيس مجالس ادارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ۷۰ اسنة ۱۹۸۸

★ قواعد صرف الكافأت والحوافز للعاملين بديوان عام وزارة الاسكان والتعمير وهيئة المجتمعات العمرانية المجددة والصادر بها قرار وزير التعمير سالفى الذكر اللذان حددا نطاق سريان احكامها وقصرها على العاملين بوزارة التعمير او هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة أو احدى الجهات التابعة لهما اداريا وتنظيميا منتيجة ذلك: العاملون بالادارة العامة لشرطة التعمير وهي احدى الادارات المتضمسة التابعة لوزارة الداخلية لا يندرجون ضمن الخاطبين باحكام القرارين سالقي الذكر سبب ذلك : انتقاء تبميتهم الادارية الجديدة \_ تطبيق ...

(11.)

### رقم رقم القباعدة الصفحة

(Y1)

(TV)

#### \_ عـلاوة ترقية

- ★ المادتان (۲۰۱) من مواد القانون رقم ٥٢ لسنة
   ١٩٨٤ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع السام والكادرات الفاصة
- ★ احقية المرقى فى زيادة اجره بمناسبة الترقية بما لا يجاوز نهاية ربط الاجر المرقية المرقى اليها مشافا اليها ما سبق العصول عليه من ريادة تقررت بالقانون رقم ٥٣ است ا١٩٨٤ انشرع نص فى النون العاملين على استعقاق العامل بمناسبة الترقية بداية الإجر القرد الوطنية المرقى اليها لا علاوة من علاواتها هذه العبارة الاخيرة اننا تشير صراحة وعلى ما جرى به المتاء الجمعية السابق الى منح العملاوات الدورية الموظينة المرقى اليها وتغيد استعقاق هذه العلاوة الدرية استعقاق هذه العلاوة الدرية استعقاق هذه العلاوة التصوص عليها فى المادة ٢ من القانون ٣٠ الشعرة ١٤٨٤ تطبية .

#### \_ عدل التمشل

- ★ المواد ۱۳ ، ۶۲ من مواد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين باللهولة •

#### رقم رقم الصفحة الصفحة

#### ۔ بدل السفر

الله عاملون مدنيون بالدولة \_ بدل سفر ومساريف انتقال \_
( الاتحة بدل السفر ومساريف الانتقال ) \_ حكم \_
تنفيده عناط سرف بدل السفر ومساريف الانتقال
المنصوص عليه بلائحة بدل السفر ومساريف الانتقال
مومون بقيام المؤهل فعلا باعباء الوطيقة القرر لها هذا
البدل أو ذلك \_ لا يكفى مجرد شفل الوطيقة حكما \_
استقلال بدل الانتقال الثابت عن المرتب من حيث شروط
من تاريخ متودر القرر المحكوم بالغائه مع ما يترب
على ذلك من تاريخ مساملا الفروق المالية عن المرتب
الاسساسي للوطيفة وملحقاته \_ لا يدخل ضسمن هذه
الوطيفة \_ تنيجة ذلك \_ عدم الدراج اللمل لأسمان الإطار
الوطيفة \_ تنيجة ذلك \_ عدم الدراج اللمل فيمن الإثار
الوطيفة \_ تنيجة ذلك \_ عدم الدراج اللمل فيمن الإثار
الإطابة المنازية المدراج المدل فيمن الأثار
الإطابة المنزية على الحكم \_ تطبيق .

- المالية المرتبة على الحكم \_ تطبيق .
- المالية المرتبة على الحكم \_ تطبيق .

TTE (121)

- اللادئان ( ۲/۷۸ ، ۲/۷۸ ) من لائمة بدل السغر ومصاریف الانتقال الصادرة بقرار رئیس الجمهوریة رقم ۱۶ لسنة ۱۵۸ والمعدلة بالقرار رم ۱۹۶۰ لسبخة ۱۹۲۱ ، وقسراری رئیس منجفس الوزراء رقمی ۱۹۷۳ لسنة ۱۹۷۷ و ۷۷۸ لسنة ۱۹۷۷ .
- المسترع رغبة منه في تشجيع الداملين على العمل بالمناطق النائية وذلك بالساهمة في نقفات سفرهم مواسرهم من والى متر عملهم وفي مسييل ذلك قرر منجهم ميزة السفر باستمارات سفر مرتين مجانا والثالثة بربع أجرة . كما زاد في رعايتهم بال خيرمم بين امسستعمال تلك الاستمارات أو الحصول على مقابل تقدى لها \_ يكفى لعرف عقد الاستمارات الأوراد أسرة المامل أن يكونوا من أوراد أسرة المامل أن يجمعهم أصل مسترك وتلك المنفقة تحقق باعالة العامل لهم فعلا تعييمة ذلك : لا يؤثر في ذلك المقابقة المادين في مناطقة المادين في المالين لهم فعلا ركم و ٨٧ و ٨٧ مكردا ) في الملائحة حينها استخدم المشرع في الأولى لفظ د المائلة ، وفي الثانية نقط د الأسرة ، مادام العامل يعول الراسرة ، عنه من ذوى قرباء الذين يسمعهم معموم الأسرة فعن ثم يفدو متهينا أحقيته في يسملهم مفهوم الأسرة فعن ثم يفدو متهينا أحقيته في معرف القابل عبها \_ تطبيق مع المعرف القابل عبها \_ تطبيق معرف القابل عبها \_ تطبيق معرف القابل عبها \_ تطبيق معرف القابل عبها \_ تطبيق معادم المعرف القابل عبها \_ تطبيق معرف القابل عبها \_ تطبية معرف القابل عبها \_ تطبيق معرف المعرف القابل عبها \_ تطبيق المعرف المعرف القابل عبها \_ تطبيق معرف القابل عبها \_ تطبيق معرف المعرف القابل عبها \_ تطبية معرف المعرف المعرف

TTE . (1T+)

رقم رقم القاعدة الصفحة

### \_ اعانة التهجر

- المادة الأولى من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٧٦ بشان منع اعانات للمساملين المدنيين بسييناء وقطاع غزة ومعافظات الثناة .
  - ★ الشرع رعاية منه للظروف التي مرت بها معافظات سيناء وقطاع غزة قرر منع من كانوا يعملون بها حتى ٥ يونيو 1970 اعانة شهوية بواقع ٢٠٪ من الراتب الاصسيل الشهرى بعد ادني قدره ثلاثة جنيهـات \_ منساط استعقاقها : أن يكون العامل من ابناء سيناء أو قطاع غزر وأن يكون غاضها لأحد النظم الواردة بهذه المناطق على سبيل الحصر وأن يكون قد خدم غي هذه المناطق من المخاطية باحكام القانون رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٦٤ فن ثم يتخلف احد الشروط معا يؤدى الى عدم احقيته فن ثم يتخلف اعدا النهجود على عدم احقيته في عدم الخيان رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٦٤ في غدم العادين رقم المناطق في تقاضي اعالة النهجود \_ تطبيق .

1.4" (47)

- المواد ۱ ، ۲ ، ۲ من القانون رقم ۹۸ لسنة ۱۹۷٦ بشأن منح اعانات للماملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة -
- المشرع رتب على نقل العاملين من أبناء سيناء وقطاع غزة ومعافقات القناة خارج هذه المناطق بعد ١٩٧٥/١٩/١٨ ومعافقات القناة خارج هذه المناطق بعد ١٩٧٥/١٩/١٨ للقانون انف البيان على وجه ينتفى به وجه الحقيقة في هذه الإعانة ينصرف الى ذات مفهوم النقل كما سببق تعديدها تنجية ذلك : النقل بين هذه المناطق بعضها البعض لا ينفي احقية السامل في استصحاب هذه الاعانة بالمنطق بعضها المنافق بالمنافق بالمنافق بهذه المناطق بعضها المنافق بالمنافق ب

1.0 (4%)

- ★ المادتان الأولى والنائية من مواد الغانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منع اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة .
- الشرع رعاية منه لطائفة من العاملين الذين كانوا يصطون بسيناء وقطاع غزة أو معافظات الثناء قور منجه اعانة مالية خاصة لمواجهة الظروف التى كانت قائمة خمي المائة الوقت ـ ترط ذلك : الوجود بالخدمة في ٥ يونيو سعة ١٩٦٧ بالعسبة نن كانوا يصطون بسينا، وقطاع

## رقم رقم القباعدة المطقعة

غزد أو الوجود بالغدمة في ١٩٧٥/١٢/٣١ لمن كانوا 
يعملون في معافقات الثناة ، ومن ثم يكون عرط 
استحقاق مقد الاعاق مغتلفا بالنسبة لتاريخ الوجود 
في الغدمة باختلاف المنطقة التي بخدم بها العامل 
وكون المامل حضوع للعامل والحمد الشط الذكورة في 
ماتين المادتين على سبيل الحصر لا يستتبع بالضرورة 
ماتين المادتين على سبيل الحصر لا يستتبع بالضرورة 
المستحقاق بالنسبة له وهو الوجود في الخدمة في 
لتاريخ الذي حدده النسارع بالنسبة للمنطقة التي 
يغضم بها — تطبيق .

¥\$\ (\·\)

#### مسامة الخسامة :

- اسقاط مدة الحبس من مدة الحدمة •
- ★ المواد ۸٤ ، ٩٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .
- يد الحبس نفاذا لحكم قضائي جنائي قاطع في دلالته عل تأثيم العسامل وادانته جنائيسا آثار مندا الحكم يجب الا تنحسر تباما عقيب الافراج عنه بعد قضاء مدة العقوبة وانما يجب أن تلاحقه و ترنو عليه مؤدى ذلك : أن تستنزل مدة الحبس المؤتم بقضاء فهائي في جرية غير مخللة بالشرف أو الأماثة من مدة خدمته مسبب ذلك : لما لمدة الحبس المؤتم من طبيعة خاصة لا يمكن معها أن ترقى ال حد اعتبارها مدة خدمة فعلية لكون المامل لم يضطلح غلالها بأعباء وواجبات الوطية م تتيجة ذلك : لا يحق لك صدفا وعدلا أن يستجمع حقوقها ومزاياها شاملة اتصال مدة خدمته واستحقائ للدوات الدورية عن مدة الحبس مقاطبية .

107 (01)

- \_ حساب فترة الانقطاع ضمن مدة الخدمة .
- ★ المواد ( ٣٦ ، ٦٢ ، ٧٤ ) من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ ٠
- لا امتناع البهة الادارية عن ضم مدة الانقطاع ومن ثم التخطى فى الترقية كان مرجعه الى رأى سابق للجمعية السومية خلصت الى وجوب اسقاط مدة انقطاع العامل عن العمل من مدة خدمته ذلك أن مذا الافتاء لا يعدد ان يكون محض رأى كاشف لحكم القانون وليس منشا أو مقررا له الأمر الذى لا يعول دون ليجر مساحب

رقم رقم المناسمة

> الشمان الى المحكمة المختصمة للمطالبة بها يانسه حقاله \_ تنبية ذلك : ليس من شمان ما صمدر من افتصاء للجمعية السومية الذي حمل تفسمها منايرا لما سبق وانتهى إليه راى الجمعية السومية في مقد المسالة القانونية أن يفتح للمعروضة حالته ميعادا جديدا للطين في قرار تغطيه في الترقية لتحصن مقدا القرار بلوات المراهيد القررة قانونا ، كما أنه يضل يد البهة الادارية في أن ترتب أي أثر في مجال ما تم تحصية من قرارات \_ تطبيق .

TTT . (11V)

١٧٠ حساب مدة الخبرة السابقة عند التعيين في الوظائف القيادية •

- المادة ( ه ١ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ــ
   المادة ٢/٢٧ من ذات القانون المعدل بالقانون رقم ١١٥٥ لسنة ١٩٨٣ ٠
- ★ قرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم (١) لســـنة ١٩٨٠ ٠
- القانون رقم ( ٥ ) لسنة ١٩٩١ في شأن الوظائف
   المدنية القيادية في الجهاز الادارى للدولة -
- إلا احقية المعينين طبقا للقانون رقم ه لسنة ١٩٩١ السالف الاضارة اليه في حساب معدة الخبرة السابقة الرائدة طبقاً للمادة ٢/٣٧ من قانون نظام الماملين المديين بالدولة رقم 27 لسنة ١٩٩٨ في حالة توافر شروطها سبيد ذلك : أن شساعلى الوطائف القيادية بالجهاز الادارى للدولة وان تفرووا بقواعد خاصسة في مجال تعيينهم بهذه الوطائف الا أنهم ما اعتكوا عاملين بالجهاز بنظام العاملين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم بنظام العاملين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم كل لسنة ١٩٩٨ ومن بينها الأحكام الخاصة بشم مدد الخبرة الزائدة تطبيق .

TE9 (91)

## \_ ضم مدة المحاماة

يد المادة ٢/٢٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالمولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ـ المواد الاولى والثانية من قراد وزير النتيجة الاوادية رقم ٤٤٥٠ لسنة ١٩٨٣ ـ تضحت المادة ٢٩٧٧ حكمان : الأول يتعلق بعدد المسلاوات الشبرة بعوز منجها للعامل ، المائي : عدد سنوات المخبرة

#### رقم رقم القــاعدة المبقحة

(1)

(77)

الهائل حسابها - شرط ذلك : مراعاة قيد الرميل وفقا للقواعد الواردة بقرار وزير التنمية الادارية المتسسار اليه - مؤدى ذلك : أن ثلاثة أرباع مدة الخبرة المعلمة التى اكتسبت من معارسة المحاماة تحسب كاملة للعامل وذلك سواء مارس مهنة المحاماة على استقلال أو بالاشتراك مع الغير أو لحسابه - تطبيق -

الالتزام بمراعاة قيد الزميل عند ضم مدة الحدمة العامة •

- ★ للادة ( ۱ ) من القانون رقم ٧٦ لسمة ١٩٧٣ في شأن (لخدمة للشباب الذي أنهى المراحل التعليمية المشدل بالقانونين رقمى ٩٨ لسنة ١٩٧٥ ، ١٩ لسنة ١٩٧٧ ·
- ★ المشرع في القانون العام للتوظف فنن أصلا عاما من مقتضاه أن أقدمية العامل في الوظيفة المعين عليها تتحدد اعتبارا من تاريخ هذا التعيين ، وهو وان كان عدل عن هذا الأصل العام في ذات القانون لصالح العامل حيتما أوجب في الفقرة الثانية من المادة ٢٧ منه حساب مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة والمطلوب توافرها لشفل الوظيفة على أساس أن تضاف الى بداية أجر التعين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بحد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعنى عليها العامل ، متى توافرت فيه شروط حسابها ، واستهدف المشرع من ذلك مصلحة العامل في عدم الاضرار به باسقاط مدة عمل سابقة له متفقة مم طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها شريطة ألا يضر بمصلحة الزميل سيابق التعين ... راعي المشرع التوفيق بن مصلحة العامل في الضم ومصلحة زميله الأقدم منه في ألا يضار من جراء هذا الضم وبذلك بكون قد أرسى مبدأ عاما تجب مراعاته ولو لم ينص علمه صراحة شأن الحال في قانون الخدمة العامة بحسمان أن هذا المدأ قد أملته المفاهيم المستخلصة من أحكام قانون نظام العاملين وأكدته المادة ٤٤ من قانون التجنيد وفي مفاهيم تأبي أن يسبق الأحدث الأقدم في أقدمية الوظيفة بسب ضم مدة خدمة اعتبارية لم تقضى فعلا في الوظيفة ... تطبيق ٠

## ضم مدة الخدمة العسكرية

★ المادة ( ٤٤ ) من قانون الخدمة المسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ ــ المشرع رعاية منه للمجند ومو يقوم بواجب مقدس ورغبة منه أن يرقع عنه ضرر فوات فرصية مثيله ممن اتيحت له فرصة الالتحاق باحدى الوطائف الشاغرة قبل زميله المجند ... نتيجة ذلك : اعتبر مدة خدمته العسكرية في مقام الخدمة المدنية كأصل عام \_ استثناء من ذلك : أورد المشرع قيدا وحيدا على ذلك هو ألا يسبق المجند الذي ضمت له الخدمة السكرية زميله في النخرج المعين معه في ذات الجهـة في الأقدمية \_ مفهوم الزميل \_ يقصــد بالزميل الذي بعد قسدا على المجند هو الزميل المعين معه في ذات المحموعة الوظيفية دون غيرها من المجموعات الأخرى من ذات الحهة التي يعملان فيها \_ نتيجة ذلك : عدم اقتصار مفهوم الزميل على من يحمل ذات الاسم العملي للمؤهل الحاصل عليه المجند وانما يتسع ذلك الشبمل الحاصل على ذات درجة المؤهل وان تغاير اسمه . تطبيق ٠

47 (1)

للادة ( ٢ ) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٣ بتعديل جدولى مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام وزيادة مر تبات العاملين بالدولة والقطاع العام \_ مناط الاستفادة من الزيادة مو الوجود الفعل في الخدمة في ١٩٨٢/٧/ من التانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ مو الوجود بالخدمة في ٢٠ يونية ١٩٨٤ مو الوجود بالخدمة على العمل بالقانون \_ عدم توافق مناط الاستفادة \_ الأول ذلك \_ انتفاء حتى العامل في تاريخ صابق ذلك \_ انتفاء حتى العامل في الاستفادة \_ ١٤ ينال من العامل لحكم العامل على العمل المناس على العمل العمل

17 (\*)

- المادة ( ۲۷ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم 22 لسنة ۱۹۷۸ ـ المادة ( £2 ) من قانون الخدمة المسكرية والوطنية رقم ۲۷۷ لسنة ۱۹۸۰ م
- پنترض للاستفادة من أحكام المادتير سسالفي الفكر أو إيهما أن يكون العامل معينا على وطيفة دائمة وله أقدمية فيها ــ دليل ذلك : أن المشرع قيد حسساب

الأولى بالا يسبق العامل زميله المين في ذات الجهة في درجة في وطيفة من نفس الدرجة من حيث الاقدمية في درجة الوظيفة أو الأجر وكذلك الثانية ــ شفل العامل وطيفة معام التقاوة ألك : عدم استقاوة العامل بأحسكام حساب مدة الخيرة العملية وكذلك المسسكرية الى أن يتم تثبيته على وطيفة دائسة \_ طيبق،

A1 (71)

- للادة ( ٤٤ ) من قانون الخدمة المسلكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧٧ لسنة ١٩٨٠ .
- 🖈 المشرع رعاية منه للمحند وهو يقوم بواجب من أقدسي الواجبات وأشرفها ورغبة منه في أن يرفع عنه ضرر فوات فرصية مثبله ممن أتبعت له فرصة الالتحاق باحدى الوظائف الشاغرة قبل زميله المجند أعتبر مدة خدمته العسكرية في مقام الخدمة المدنية فتحسب كهدة أقدمية بالنسبة الى العاملين في الجهاز الاداري للدولة وتحسب كمدة خبرة بالنسبة للعاملين بالقطاع العام \_ شرط ذلك : ألا يسبق المجند الذي ضمت له مدة الخدمة العسكرية زميله في التخرج المعين معه في ذات الجهة في الأقدمية \_ حساب مدة التجنيد يتمن أن يكون عند التعيين الأول في احدى الجهات الواردة بنص هذه المادة سواء أثناء مدة التجنيد أو بعد انقضائها ، نتيجة للله : متى طبق هذا النص وحسبت مدة التجنيد بقيد الزميل فان العامل يكون قد استنفد حقه اللقرر بالمادة المذكورة ولا يجوز له طلب اعادة حسابها عند تعيينه مرة أخرى أو نقله الى جهة أخرى .. تطبيق •

7.5 (VI)

- ★ المادة ( ٤٤ ) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشان قانون الخدمة المسكرية والوطنية •
- ★ المواد ۱۷ ، ۱۳ ، ۱۳۵ من القانون رقم ۲۳۶
   لسنة ۱۹۰۹ المعدل بالقانون رقم ۱۳۲ لسنة ۱۹٦۶
- لا ضابط الاحتياط من طائفة المجتدين ذرى المؤهلات يعد طوال فترة خدمته المسكرية الالزامية \_ بعا فيها مدة الاستبقاء في ذات المركز القسانوني لقوينه المجتد كجندى \_ صبب ذلك : أن الساس الزامها باللخدية المسكرية \_ تنبية ذلك : مساب مدة خدمته المسكرية بعا فيها مدة (لاستبقاء يقلع : بقيد الزبيل الوادد بالمائة على المساد الها \_ الاستداء .

القهبرس الهجسائي ﴿ م ﴾		
رقم المشحة	رقم القاعدة	
		بالنسبة لطائفة المجندين ذوى المؤهلات يتم بعد انتهاء
		مدة الخدمة العسكرية الالزامية وفى هذه الحالة تضم
		مدة الاسمستدعاء الى مدة الخدمة المدنيسة اذا ما عن
		المستدعى في وظيفة عامة بعد انتهاء مدة الاستدعاء
707	(91)	تطبيق
		۔ ترقیــة
		القرار الصادر بالترقية وأن بني على تسوية خاطئة
		انها يشسكل قرارا اداريا منشئا لمركز قانوني ذاتي
		لا يجوز سحبه الا خلال المواعيد المقررة للطعن القضائي ،
		ومن ثم يتحصن بفوات تلك المواعيد مهما كان وجه
		الخطأ أو مخالفة القانون في شانه طالا لم تنحدر الخالفة
		به الى حد الانعدام بما يفقده صفة القرار ويحيله الى
		مجرد عمل مادي لا بتمتع بشيء من الحصانة المقررة

للقرارات الادارية وذلك كله استحابة لدواعي المسلحة العامة التي لا تستقيم موجباتها الا باستقرار الأوضاع القانونية المترتبة على القرارات الاداربة المعسة بعد فوات المواعيد المقررة لسحمها والنأى بها عن الزعزعة وأسماب الاضمطراب بمراعاة الاتسماق بن المبعاد المنصوص عليمه قانونا والذي يجيز لصاحب الشمان طلب الغاء القرار ويحيله الى مجرد عمل مادى لا يتمتع بشيء من الحسسانة المقررة للقرارات الادارية وذلك كله استجابة لدواعي المستشلحة العيامة التي لا تستقيم موجباتها الا باستقرار الأوضاع القانونية المترتبة على القرارات الادارية المعيبة بعد فوات المواعيد المقررة لحسابها واثنأى بها عن الزعزعة وأسباب الاضطراب بمراعاة الاتساق بعد الميعاد المنصوص عليه قانونا الذي يجيز لصاحب الشأن طلب الغاء القرار الإداري بالط بقي القضائي والميعاد الذي يباح فيه للادارة سحب هذا القرار

> العاملين بالهيئة المعرية العامة للمستحضرات الحيوية واللقاحات الصادرة بقرار رئيس مجلس ادارة الهيئة

424

> رقم ٧١ لسنة ١٩٨١ ـ المشرع استحدث بالقانون رقم ه لسنة ١٩٩١ المسار اليسه ولاثحته التنفيذية أحكاما حديدة لشغل الوطائف للدنية القيادية \_ نتيجة ذلك : بات اتباع هذه الأحكام دون عبرها هو السبيل إلى شغل تلك الوطائف \_ التقيد بالترتيب النهائي للمرشحين لشغل الوطائف المذكورة ومن بينها وظاتف مديري المموم ... تتيجة ذلك : أن أي اخلال بالقاعدة السابقة يعد منسوخا طبقا لنص المادة ٦ من القانون المشار اليه ــ ما ينعى على قرار الترقية من مخالفة تتمثل في أن الترقية تبت على الرغم من عدم محو الجزاءات الموقعة على المرقى الا في تاريخ لاحق هو معنى غير سديد ... سبب ذلك : عدم المحو لا يحول دون الترقية .. صدور قرار الترقية في تاريخ لاحق لمحو الجزاء يؤدي الى صحة هذا القرار .. تتيجة ذلك : عدم جواز سبعب مثل هذا القرار الصحيح اذ في سحبه نفسه مخالفة اذ بقاء القرار لمدة سبعة أشهر دون الطعن عليه قضاء ... مؤداه : صيرورة القرار حصينا عصيا على السحب نتيجة ذلك : القرار الساحب معيبا في محله .. مؤدى ذلك : امدار ركن المحل من شأنه أن يصبر القرار منعدم \_ تطبيق . ـ تقرير كفاية

(17)

- ٢ المواد ( ۲۸ ، ۳۲ ، ۳۳ ) من مواد القانون رقم ٤٧ أسنة ١٩٧٨ بشان نظام العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ۲۶ لسنة ١٩٩٣ ،
- ★ الأصل في التقارير التي توضع لنقدير كفاية العاملين مغدل مدة معينة أنها تسبهدف تقييم أعمالهم في خلال مدة الفترة والمحكم عليها وعلى كفاء الموظف خلالها فاذا التقرير عنها فان \_ الشرع بسنك واحدا من تهجين : التهج الأول : أن يتدخل ويقرر للعامل مرتبة كفاية محكية حتى وان كانت تزيه على مرتبة أشر تقرير وضع عنه كما في حالة المريض الذي يلفس الذي يلفس عدة مرضة تعالية أضهر فاكتر \_ والنهج التاني : أن يعتد المشرع باغر تقرير وكلك كما في حالات الإعارة إلى كانت مرتبة هذا التقرير وذلك كما في حالات الإعارة للخارج والتصريع للمعلى بأجازة خاصة والتخاب المامل للخارج والتصريع للمعلى بأجازة خاصة والتخاب المامل كفارة والتصريع للمعلى بأجازة خاصة والتخاب المامل كسفس و بالمنظمة التقايية \_ أما في غير هذه الحالات كونت ثيت أن الحواقة فأن افتاء مجلس الداقة ويقاءه مستقران على أنه أني وفسيح ثبت أن الحوطف لم يؤد عملا خلال المقترة الذي وفسيح ثبت أن الحوطف لم يؤد عملا خلال المقترة الذي وفسيح ثبت أن الموطف لم يؤد عملا خلال المقترة الذي وفسيح

رقم وقم القاعدة المىفحة

> عنها التقرير الأمر خارج عن الرادته كقرار صدر بوقفه عن العمل أو في حالات البعثات والأجازات الدراسية فانه بمتنم على جهة الإدارة أن تضم عنه تقريرا خلال مذه الفترة اذ لسبت هناك أعمال أداما تكون محلا للتقييم ومتى أستحال وضع تقرير كفاية عن الموظف لسبب لا يرجع الى تقصير منه أو اهمال أو اتسان عمل يغضى الى الإخلال بواجبات وظبفته فانه يؤخذ بآخر تقرير كفاية عنه \_ الحبس المؤثم تستنزل مدته من مدة خدمة العامل ولذلك لا يثور أمر تقرير الكفاية لسقوط المدة ... التقدير الحكمي تقدير لا يرد اجتهادا وانما يرد بنص صريح \_ مصادر الاعتماد للتقدير الأخر بالنسبة لمن بأجازة دراسية بمرتب أو لن هو محبوس احتياطي أو نفاذا لحكم غير نهائي هو الاستصحاب .. أما المنقطم بغر اذن والذي لم تنته خدمته فائه لا يستصحب تقريره السبابق على الانقطاع لأن الغياب بارادته س تطبيق ٠

0.5 PM

★ المشرع رقب على حصول العامل على مرتبة ضعيف في التقرير السنوى المقدم عنه حرمانه من نصف مقداد العقرير السنوى المقدم عنه التقرير ، ويستوى لأعمال حذا الثانر المقدم عنها التقرير ، ويستوى لأعمال حذا الأتر أن تركن استصحابا لتقرير الفرضوع عنه بالقعل أو أن تكون استصحابا لتقرير سابق في الحالات التي اعتد فيها المشرع بالتقرير السابق عند وضع تقرير الكفاية مسابقة الذكر أن تكون مرتبة العامل قد وردت في تقريرين موضوعين عن العامل وهو ما لا يتأتى الا حيت يقرير سحتمرا في القيام بأعمال وهيفته ولا يكتفي في مدا الصحد أن يكون التقرير الشامي استمحابا ما تطبيق .

4VE (1.1)

۔ أحبازات

 عاملون مدنيون بالدولة \_ إجازات \_ إجازة خاصـة لمرافقة الزوج \_ ترقية \_ حكم المنع من الترقية \_ إجازة وجوبية \_ ارتفاع حكم المنع من الترقية \_ الأثر المباشر للقانون •

#### رقم رقم القباعدة المبقمة

★ المادة ١٩٧٨ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنين بالدولة بعد تعديلها بموجب القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٤ ـ الشرع حرصا منه على جمع طبط الاسرة والمعافقة على بنياتها وبغية تجييها في مكان واحد استحدت حكما جديدا \_ مؤدى ذلك : وجوب الترخيص للزوج أو الزوجة من العاملين بالوحدات المناصضة لإحكام قانون العاملين المسلسات الله باجازة المناصضة بدون مرتب الماملين المسلسات الوج الأخر صوا المناصف المناطقة الزوج الأخر صوا ألغاص تتوبية ذلك : الأجازة المناصف المرافقة الزوج اذا ما تقردت للعامل بوصف كونها لموازت وجوبية اعتبارا من ١٩٧١/١٩٧٤ ترتب على ذلك از اتفاع حسارت وجوبية اعتبارا من ١٩٧١/١٩٧١ ترتب على ذلك از التفاع حسكم المناع من الشرقية حسب ذلك : الأجازة المناصفة المناع حسكم المناع من الشرقية حسب ذلك : الأبرا المناع المناء المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناء المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناء المناع الم

ر۳)

الله قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالتانون رقم ١١٥ لسمنة ١٩٥٨ عمدلا بالقانون رقم ١١٥ لسمنة المدنية ملكا عمدلا بالقانون رقم ١١٥ لسمنا المدنية بنص المادة ١٩٦ من القانون المذكور ليس من المدنية القانون المذكور ليس من بالحسكم المستحدث للمادة المشار اليها بعيب المخالفة الجميسة التي تهوى بالقرار الى الإنصام ، واضا يكون القرار معيبا مادام مرجع العيب الى التفسير الخاطيء غير المتحمد للقانون – الكما غير التعمد لا يحسى ركن منافيا للمصالح العامة ، وبيا يتهار به ميدا تنى هند المساحة التي عليها مدار كسب الولاية المامة ، وإنفاذ منيئه حصدر القرار – بانقضاء المواجد القرارة لسحب مشيئه حصدر القرار – بانقضاء المواجد القرارة لسحب مشيئه حصدر القرار – بانقضاء المواجد القرارة لسحب بضبية منه المدرد الشرارة السحب بضبية منه حضيا من السحب بضبية منه حضيا من

27A . (107)

#### \_ احالة للمعاش

لل تعديد سن الاحالة الى المائن هو جزء من نظام الوطيفة المامة الذي يخضع له الموطف لدى دخوله الخدمة ، ومو نظام قابل للتعديل باعتبار أن علاقة الموطف يجهة الاوادة هي علاقة تنظيمية تعكمها التواني واللوائح وليس للبوطف من صبيل في تعين الاسباب التي تتعمي بها حمدته ومن بينها تحديد من احالته الى المائن ،

وانها تحدد نظم التوظف هذه السن حسيما يوجب الصالع العام مما قد يقتضى تقرير بخس الاستثناءات لدى تحديد سن الاحالة الى المعاش وهو ما نهجه المشرع في القانونين رقمي ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ اذ قرر أصلا عاما يسرى على العاملين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بانتهاء خدمتهم لدى بلوغهم سن الستين ... استثناء من ذلك : استثنى المشرع من هذا الأصبيل الموظفين الموجودين بالخدمة في تأريخ العمل بأحكام القانون الذين تجيز بطم توطفهم يقاءهم في الخدمة بعد بلوغهم هذه السن فيحق لهم الاستمراز في الخدمة بعدها حتى بلوغهم السن المحددة لانهاء خدمتهم في القوانين المعاملين بها في ذلك التاريخ كما أمد هذا الاستثناء ليسرى على مستخدمي الدولة وعمالها الدائمين وذلك بمقتضى حكم الاحالة المنصوص عليه بالمادة ( ٢٠ ) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ وأضحت العبرة في الاستفادة من حكم هذا الاستثناء هي بالمراكز القانونية الثابتة في ١٩٦٠/٣/١ \_ تطبيق .

(177)

- و القانونان رقعا ٣٦ ، ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التأمين والمماشات \_ القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاحتمام.
- بلا سن الاحالة الى المماثى جزء من نظام التوظف الذى يخضع له العامل عند دخوله الخدمة \_ حذا النظام قابل للتمديل في أى وقت للصالح العام .
- الأصل انتها، الغدمة ببلوغ سن الستين ـ الاستثناء للعاملين الذين كانت لواقع توطفهم تجيز انتهاء خدمتهم بعد السن المذكورة مركز ذاتى يخولهم البقاء في الغدمة حتى بلوغهم السن المقررة في قوانين توطفهم ـ هذا الحق الكتسب يجب أن يظل قائساً في ظل المسل بالقانون وقم و لسنة ١٩٦٣ ومن بعدء القانون وقم ١٩٦٧ تطبيق •

(137)

★ قانون رقم 19 لسئة ۱۹۷۳ في شأن تعديد سن التفاعد للملماء وخريجي الإخر المعدل بالقانونين رقم 63 لسئة ۱۹۷۶ ورقم 47 لسئة ۱۹۷۳ ــ الخلاف حول مفهرم الدالم ــ القانون المذكور جعل مد سن الاحالة اللماش الى سن الخامسة والستين بالنسبة لخريجي الأزمر الشريف السابق حصولهم على ثانوية الأزمر

دقم	وقم	•
المبقعة	القاعدة	
		الوجودون في الخدمة وقت العمل بهذا القانون أو من
		التحقوا بالمعاهد الأزهرية قبل العمل بالقانون المشبار
		اليه ثم توافرت في شأنهم الشروط المنصوص عليها في
		المادة ( ١ ) من القانون ـ عدول الجمعية عن افتاءها
117	(**1)	السابق بجلستى ۱۹۸۸/۳/۲ ، ۱۹۹۲/۱۰/۱۸
		(5)

#### ( )

#### نـزاع :

- ★ المادة ( ۱ ) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ۱۹۲۷ لسنة ۱۹۹۳ ٠
- ★ اصدار وزير التمير والدولة للاسسكان واستصلاح الأراضي قراره يتكليف شركة النصر للعباني والانشاءات يتغيل بعض الأحمال اليكانيكية اللازمة لتطوير مشروع السخ الصحيف الصحيف المستحد ذلك : ويما الشركة بهذه الأعمال اسستنادا لهذا القرار التوقية لمياه الشركة في القيسام بهذه الأعمال عن الهيئة القواحدة المطبق لمركز ومدينة شبين الكوم للهيئة برد تكاليف رد الشيء لاصحيف حديدة شبين الكوم للهيئة برد تكاليف رد الشيء لاصحيح جديرة بالريض \_ تطييق .

146 (75)

- ★ الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي \_ الهيئة السامة للاصلاح الزراعي \_ نزاع \_ التركات الشاغرة .
- ★ المادة (٤) من الغانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بئسأن الواريت ، الغانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للاراضي الزراعية .
- الله مناط إيلولة التركة أو ما يقى منها ألى الخزانة العامة مو عدم وجدود ورئة فاذا أنغى المناط احتنى الزال العكم ـ استيلاء ألهيئة العامة لبنك ناصر على تركة المعرفية حالته رغم وجود ورثة له فى تاريخ غير قائم على سنند صحيح من القانون وبالتالى فان قرارها بضمها يغدو مخالفا لأحسكام القانون حريا بالالفات عنه ـ استيلاء الهيئة العامة للاصلاح الزراعى على المساحة معلى النزاع نفاذا لأحكام القانون رقم ١٩ لسبنة ١٩٦٣ ماليين باعتبار الهاكات معملية لأجنبي في تاريخ العمل به قائمة على سند صحيح من القانون ما معلية العملة على سند صحيح من القانون ما معلية بالعمل به قائمة على سند صحيح من القانون ما يغدو مه طلب البنك بالغاء قراري إذالة الصدى.

سالفى الذكر جديرا بالرفض ـ مؤدى ذلك : رفض طلب البنك بشأن قطعتى الأرض المسار اليها ـ نطبق .

#### هبئة عامة :

### \_ هيئة قناة السويس

- ★ حكم المحكمة الدستورية العلياً في الدعوى رقم 7 اسنة 11 قضائية بعدم دستورية ما تفسينته الفقرة الأولى من المادة ٩٩ من قانون التقاعد والتامين للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ من حظر الجيم بين الماش المخاطبين به رمرتباتهم ــ آثره ــ زوال ما عساه أن يكون مانما بين صاحب الماش المسكرى الذي يعين بعد احالته للتقاعد بأى جهة من جهات اللحولة وحقة في الجيع بين معاشه المسكرى وراثبه المستحدى له عن عمله بالمدولة ٠
- العلاوة الغاصة المقررة بالمادة التالئة من القانون رقم
   ١٠٠١ لسنة ١٩٨٧ ـ حظر الجمع بينها وبين الزيادة المقررة في المعاش اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١
- القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٣ بضم هذه العلاوة ... الجزء الذي يضم هو الغرق بين قيمة العلاوة المذكورة والزيادة المقررة في الماش المستكرى في حالة زيادة العلاوة على الزيادة في الماش ... تطبيق ...

ميئة قومية للاتصالات السلكية واللاسلكية

- المواد ( ۱۱۱ ، ۱۱۳ ، ۱۱۵ ) من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ۱۹۸۷ لسنة ۱۹۸۱ للمدل بالقانون رقم ۱۸۹۷ لسنة ۱۹۹۳ .
- ★ المشرع أنفذ ضريبة أرباح شركات الأموال على الهيئات المامة وغيرها من الإشخاص الاعتبارية العامة بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاضع للضريبة ولم يستئن من ذلك الا جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع بنص صريع معا يدل على أنه أو لم يستئن صراحة لنظم للفريبة \_ وعاء مئد الضريبة : هو مسافى الربع الذى تحققه الهيئة النامة أو القدميس الاعتبارية العام وهو ما يعد عاط الخضورع الهذه الشريبة \_

101 (177)

...

رم العبلية	الفاعدة	
		لاعتبارية العامة ربع وبين الهدف الأساس من قيامها
		؛ تمارض بين أن تحقق تلك الهيئات العامة أو الأشخاص
		y وهو تقديم الخدمة العامة ــ نتيجة ذلك : أبه 1th
		مققت تلك الهيئات ربحا تعين خضوعه لتلك الضريبة
113	(₹1)	طبيق ٠

#### ــ هنئة قومية فلاستشعار عن بعد

3 11

- ★ المواد ۱ ، ۸ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية .
- 🖈 المشرع قضى بأن أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشان تنظيم الجامعات على المؤسسات العلمية الواردة بالجدول المرافق للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ أو التي ستضاف إلى هذا الحدول \_ سربان قانون الجامعات على الباحثان العلميان بهذه المؤسسات العلمية فيما لم يرد بشأنه نص في لوائم هذه المؤسسات .. سبب ذلك : اقرار المساواة بين شاغلي الوطائف الفنية في المؤسسات العلمية ونظرائهم الشاغلين لوطائف معادلة في التدريس بالجامعة وتمتم الأولين بذات المزايا المقررة للآخرين ــ سريان القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ على الهيئة القومية للاستشبعار عن بعد وعلوم الغضياء واعتبارها من المؤسسات العلمية .. نتيجة ذلك : تعادل وظيفة رئيس الهيئة مم وظيفة رئيس الجامعة من حيث المرتب والمعاش \_ مقتضى ذلك : سريان ذات القواعد التي تحكم المركز القانوني لرئيس الجامعة من حيث المرتب والمعاش على رئيس الهيئة \_ تطبيق .

145 (11)

## \_ حبثة كهرباء مصر

- ﴿ المَادِتَانَ ( ١ ، ٨ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصدادر بالقانون رقم ٤٧ لسبنة ١٩٧٨ -
- ★ المواد (۲، ۱۱، ۱۳) من مواد الفانون رقم ۱۲ لسنة ۱۹۷٦ بانشاه هیئة کهرباء مصر ٠
- المادتان ( ۳ ، ۳ ) من مواد لائحة نظام العاملين بهيئة كهرباء مصر الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٦ لسنة ١٩٧٧ -
- لا تعد نظام العاملين بالهيئة تصت صراحة على سلطة مجلس الادارة في وضع جداول وظاف الهيئة وبطاقات

وصف كل منها بينما خلت من النص على سلطته في اعادة تقييم هذه الوطائف ـ ليس مؤدى ذلك أن سلطته متسورة على وضع هذه الجداول وبطاقات وصف كل وطيقة من مقتضاه الإقرار له في ذات الوقت بسلطته في اعادة تقييم هذه الوطائف باعتبار أن من يملك الكل يعلك الجزء ـ المطابق بالمحتلف بعد المحتلف الجزء ـ عليق قال المحتلف الم

T.12 (110)

\_ الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار

- ★ المادة (٤) من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ فى شأن محو الأمية وتعليم الكبار .
- المادة ( ۱۹۶۹ ) من القانون رقم ۲۳۲ لسنة ۱۹۹۹ بشأن شروط الفدمة والترقية لفسياط القوات المسلحة المعدلة بالقانونين رقصي ۱۲۸ لسنة ۱۹۲۲ و 21 لسنة ۱۹۷۱ -
- إلا الشرع ناط برئيس الجمهورية تعين رئيس الجهسار التنفيذي للهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار وتعديد معاملته باللبة في ذات قرار تعينه وذلك لمنة ثلامه سنوات قابلة للتحديد حدد المشرع بعوجب المادة ١٤٦ المشار اليها كيفة تحديد الماملة الوطيفية والمائية تحديد أي من مناط القوات المسلمة الى جهة مدنية تحديد بالقرار الاداري الصادر باسنادها اليه تنبية ذلك بالقرار الاداري الصادر باسنادها اليه تنبية ذلك : بقرار تعيينة وحده وبحسب الوصف الذي أسبغه عليه ولا يؤثر في هذا القرار أو يغير من طبيعته معاصرته لاي اجراء يتملق بانهاء علاقة العامل بوطيفته السابقة تطبيق .

17. (77)

## هبئة قضايا الدولة :

اللادة ( ١ ) من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض الحكام القانون رقم ٣٣ لسسنة ١٩٨٠ بتعديل جداول مرتبات العاملين باللدولة \_ منع بدلات الوطيقة الأعلى \_ مفادما : بلوغ مرتب الضو نهاية الربط الوطائف الللحق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بعض احسكام قوانين الهيئات التقدائية \_ السامي ذلك : استبدال المشرع بعوجسات القانون ٣٣ لسنة ١٩٨٦ المسار اله بعدال المرع بعوجسات

القانون ٨٩ لسنة ١٩٧٣ \_ استثناء من ذلك : حالين : الأولى : تعلق بالقواعد الملحقة بالبعدول الملحق بالقانون زمر ١٩٧٧ ـ العالمات القانية : \_ تعبشل في اسقية الضورة متى بلغ مرتب فياية مربوط الوطيقة الأعل بباشرة متى بلغ مرتب فياية مربوط الوطيقة والأعل لبدول القانون ١٧ لسنة ١٩٨٦ \_ دليل ذلك : ما يستغاد من اختلاف السمى الاتسارة هذا ، وذلك بما يغيد المتال نص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ \_ سبب ذلك : كل زيادة تطرا على بداية لمربوط تلحق أيضا بنهايته — تطبق .

ot (\A)

- ★ المزاد ١ . ٦ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم حيثة قضايا الدولة المدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ ـ المادة ٣ من مواد اصدار القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارة القانونية ـ للوادا ١٠ ٣ من مواد ذات القانون السائف الإشارة اليه \_ المواد ٢ . ٢ . ٢ . ٢ من مواد قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بانشاء مستموق أراض الإستصلاح المدل بالقرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٧.
- ★ الشرع ناط بهيئة قضايا الدولة النيابة القانونية عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أتراعها ودرجاتها \_ صندوق أراض الاستصلاح يشتع بالشخصية الاعتبارية العامة \_ نتيجة ذلك: تيابة هيئة قضايا الدولة عنه يباية قانونية ومي ليست رهيئة بلارادة مبتة تضايا الدولة ولا بارادة السندوق \_ الأصل أن الهيئة قانونا كما لا تبلك أن تعرض مقابلا تقرره على البهائت السيامة \_ مؤدى ذلك: لا الرام على صندوق أراضي الاستصلاح بأداء مقابل الأرام على صندوق أراضي الاستصلاح بأداء مقابل الأتباب إلى هيئة قضايا الدولة الاستامة \_ مؤدى ذلك إلا الزام على صندوق أراضي عن الدعاوي الرائحة من الدعاوية الرائحة عن التعالى الدولة المنابة عنه \_ تعلق قارات منابة عنه \_ تعلق عالية الدولة المنابة عنه \_ تعلق عالية الدولة المنابة عنه \_ تعلق عالية الدولة المنابة عنه \_ تعلق على المنابة عنه \_ تعلى المنابة عنه \_ تعلق على المنابة على المنابة

(71)

# فهسرس التشريعسات

## أولا: الدساتير والقوائين والتفسيرات التشريعية:

# ۱ \_ الدساتير : « لايوجـــد »

## ٢ ... القانون المدنى « ق ١٣١ لسنة ١٩٤٨ »

اليسدا		المانة
715		24
118.		17
721		٧٠
112 . 17 . 17		AY
101 . 171 . 177		
144 . 140 . 147		
777 . 714		
177 . 118 . 47		**
. 177 . 108 . 178		
. 114 . 141 . 140		
777		
77-		A1
**		٩٠
. 14 171 . 11		\1V
. TI T.A . 1A2	* * * * *	
777	,	
177 . 27 . 20 . 21		111
11 T.A . 1V.		
3/7 . 477	and the second section of the second	
317		1
37		176
		172
\ \ A1 . Y7 . 1.		145
191 - 191 - 119		
*** , *** , ***		

```
فللدة
           البسدا
                                                            144
     TTV . 111
                                                            141
            170
                                                            \AT
            170
                                                            T.V
            553
                                                            *17
             ١.
                                                             518
             **.
                                                             ۸٥٥
             ۸.
                                                             ۰٦٢
             ۸T
                                                             ٥٦٢
             ۸۲
                ٣ ـ قانون الإجراءات الجنائية « ق ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ »
                                                            المادة
           البسدا
                                                              491
             2.7
         ٤ _ قانون الرافعات المدنية والتحارية « ق ١٣ لسنة ١٩٦٨ » :
                                                             المادة
            البسا
               ٤١
                                                               ٦٢
                                                              111.
          1 . , VT
                           _ قانون الاثبات « ق ٢٥ لسنة ١٩٦٨ » :
             المسدا
                                                             بلادة
        77. . 197
              171
                                                               ١٠١
               ٦ ـ قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ :
             السدا
                                                              تنادة
. 27 . 21 . 72 . 19
                                                                77
. 07 . 01 . 00 . 20
75 . NF . 7V . 3A . 7F
. 97 . 97 . 90 . 9.
. 117 . 1.9 . 1.4
. 101 . 117 . 117
. \A. . \YY . \71
. 717 . 7.7 . 199
               111
```

المبدا	المادة ٠
777	7A
777	٨٠
لسنة ١٩٧٨ :	_ قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧
	مصدلا بالقانون ١١٥ لسنة ١٩٨٣
	وبالقانون ٣٤ لسنة ١٩٩٢
	بالقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩٤
البسا	ıDes
110	`
110	A
171	11
JA	17
107	١٤
11	\•
17	۲٠
٧١ .	77
77	71
. 177 . 1	۲.
71 77 . 1	**
1.4 . 1.5	44
1.4	74
1.4	***
1.4	<b>T</b> £
1.7	٣٠
117	**
P7	٣٨
۸۰،۰۸	11 حكودا
٦٧	17
11	
***	••

البسدا	liles
1.4	7•
117	7.5
7	71
•٧	A£
17"	٨٠
•7	12
111	14
	٨ _ التفسيرات التشريفية :
المبسدا	القرار التضبيري :
٧١	قرار التفسير التشريعي رقم ۵ لسنة ١٩٦٥ ٠
	ـ معدلا بالقرار رقم ١ كسنة ١٩٦٩ ٠
	ثانيا : القوانين والمراسيم بقوانين الأخرى :
	عاليه ، الكوالين والراسيم بعوالين الأخرى .
	( 1 ) القوانين :
المبسدا	
البـدا ۲۰	( 1 ) القوانين :
	( أ ) <b>القوائين :</b> <b>القانون</b> القانون رقم ۷۷ لسنة ۱۹۵۲ بشان الواديث •
	( أ ) القوانين : القانون
7.	( أ ) <b>القوائين :</b> <b>القانون</b> القانون رقم ۷۷ لسنة ۱۹۵۲ بشأن الوازيت - القانون رقم ۹۰ لسنة ۱۹۶۶ بشأن الرسوم ال <b>تض</b> ائية ورسوم
٧٢ , ٤٠	(1) <b>القوانين :</b> القانون رقم ۷۷ لسنة ۱۹۵۲ بشأن الوازيت · القانون رقم ۹۰ لسنة ۱۹۲۶ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد للدنية ·
٧٢ , ٤٠	(1) القوائين :  القسانون القانون رقم ۷۷ لسنة ۱۹۵۳ بشان المواديت - القانون رقم ۹۰ لسنة ۱۹۵۶ بشان الرسوم القضائية ودسوم القانون رقم ۹۰ لسنة ۱۸۶۶ بشان الرسوم القضائية ودسوم التوثيق في المواد المدنية ، القانون رقم ۱۸۶ لسنة ۱۹۶۳ بشان تنظيم الشهر العقادي ،
7. Vr , 5. T.	(1) القوائين :  القنانون رقم ۷۷ لسنة ۱۹۶۳ بشان الواديت - القانون رقم ۹۷ لسنة ۱۹۶۳ بشان الرسوم القضائية ودسوم القانون رقم ۹۶ لسنة ۱۹۶۳ بشان الرسوم القضائية ودسوم التوثيق في المواد المدنية . القانون رقم ۱۹۶۴ لسنة ۱۹۶۳ بشان تنظيم الشهر العادى . القانون رقم ۱۹۲۴ لسنة ۱۹۶۰ بشان التسير الجبرى .
7. VT . 5. T.	(1) القوائين:  القنانون رقم ۷۷ لسنة ۱۹۶۳ بشان الواديت - القانون رقم ۹۷ لسنة ۱۹۶۳ بشان الرسوم القضائية ودسوم القانون رقم ۹۶ لسنة ۱۹۶۳ بشان الرسوم القضائية ودسوم القانون رقم ۱۹۶۶ لسنة ۱۹۶۳ بشان تنظيم الشهر المقادى - القانون رقم ۱۹۶۴ لسنة ۱۹۶۰ بشان التسبير الجبرى - معدلا بانقانون رقم ۱۹۶۴ لسنة ۱۹۹۸ -
7. VT , E. T.	(1) القوائين:  القانون رقم ۷۷ لسنة ۱۹۶۳ بشان الواديت - القانون رقم ۹۷ لسنة ۱۹۶۳ بشان الواديت - القانون رقم ۹۰ لسنة ۱۹۶۳ بشان الرسوم القضائية ورسوم القانون رقم ۱۹۶ لسنة ۱۹۶۳ بشان تنظيم الشهر العادی - القانون رقم ۱۳۶ لسنة ۱۹۶۰ بشان التسير الجبری - معدلا بانقانون رقم ۱۲۲ لسنة ۱۹۹۰ -
7. YT , E. T	(1) القوائين:  القانون رقم ۷۷ لسنة ۱۹۶۳ بشان الواديت - القانون رقم ۹۷ لسنة ۱۹۶۳ بشان الواديت - القانون رقم ۹۰ لسنة ۱۹۶۳ بشان الرسوم القضائية ورسوم القانون رقم ۱۹۶ لسنة ۱۹۶۳ بشان تنظيم الشهر المقادى - القانون رقم ۱۳۶ لسنة ۱۹۰۰ بشان النسيد الجبرى - معدلا بانقانون رقم ۱۳۶ لسنة ۱۹۰۰ - القانون رقم ۱۳۰ لسنة ۱۹۰۱ بشان معادة الآثار . القانون رقم ۱۳۰ لسنة ۱۹۰۱ بشان معادة الآثار .

المقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصـة بشركات المساهمة وشركات التوسية بالاسهم والشركان

ذات المسئولية المحدودة .

المسلا	القائون
	ے معدلا بالقانون رقم V لسنة ١٩٥٩ ·
	ـ ومعدلا بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ -
	_ وممدلا بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ •
	القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشريبة على العقبارات
470 1AT . 171	المبنية ٠
	القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية
	وغيرهما من المعمال المقلقة للراحة والمضرة بالصمحة
110	والخطرة ٠
A•	القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة ،
	ـ معدلا بالقانون رقم ۲۰۳ لسنة ۱۹۰۰ ·
	ــ معدلا بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٩ •
127	القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات النعاونية ٠
	القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن انشاء صندوق دعم صناعة
144	غزل الحرير الصناعي ومنسوجاته •
٧٨	القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن قانون المؤسسات العامة •
1 8 A	القانون رقم ۱٦٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن البنوك والائتمان ٠
	ـ معدلا بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ · القانون رقم ٢٩ لسـنة ١٩٥٨ بشـــأن التصرف بالبيع في
721	الغانون رقم ١٦ السنسة ١٩٧٨ بسنسان النصرف بالبيع في الأراضي الزراعية •
٧١	القانون الملغى رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن الجامعات -
	ــ معدلا بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ ٠
**	القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية ٠
	ــ معدلا بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ .
	القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم البعثات والاجازات
1.7	الدراسية والمنبع بالجمهورية العربية المتحدة •
70	القانون رقم ۱۹۹ لسنة ۱۹۰۹ بشأن توزيع الأدامي الزراعية على صغار الفلاسين •
	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	القانون .قم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن شريط المخدمة والترقية
74	القاول المراط الغوات المسلحة ،
	ــ معدلا بالقانونين وقعي ١٣٨ لسنة ١٩٦٢ ، ٤٩ لسسنة
	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •

البسدا	ِ <b>الق</b> انون
. 11	القانون رقم ۲۲۶ لسنة ۱۹۰۱ بشان خدمة الضباط الاحتياط بالقرات المسلحة • _ معدلا بالقانون رقم ۱۲۲ لسنة ۱۱۲۵ •
783 - 175	القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن التأمين والمعاشات لموظفي المدولة -
187 / 188	القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بشـان التأميّ والماشـات لمستحدمي الدولة وعمالها المدنيين ٠
<b>YA</b>	القانون رقم ۲۲۵ لسنة ۱۹۹۰ ب <b>شان ا</b> لمؤسسات ذات الطابم الاقتصادی •
. AV . VI . 10 171 . 171 . 171	القانون رقم ۱۰۳ لسنة ۱۹۲۱ بشسسان اعادة تنظيم الازمر والهيئات التي يشملها • _ المصل بالقانون رقم ۱۲۸ لسنة ۱۹۱۶ •
/47	القانون وقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بشأن الحد الأقصى لملكية الغره من الأراضي الزراعية ،
<b>v</b> A	القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ بشأن المؤسسات العا <b>مة</b> للنقل البحرى •
721	القانون رقم ٢٦ لســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٦٠	القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة -
140 . 1.	القانون رقم ١٥ لســـــنة ١٩٦٣ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية •
771 . 731	القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن التأمين والمماشات لموطفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين •
£•	القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات القضائية •
V , A , VO / A O /	القانون رقم ٦٦ لـنة ١٩٦٣ بشان الجحاراء -

البسدا	الكانون
	القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم هيئة قضايا الدولة • ــ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ ·
	القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن المسسة المصرية المامة
<b>VA</b>	الفاتون رقم ١١ نسبة ١٩١٤ بسال الوسسية المصرية العامة للنقل البحري •
÷ <b>*</b>	القانون رقم ٢٤٠ لسلة ١٩٦٤ بشأن الأمراص المزمنة •
107 , 79	القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأسنات الاجتماعية •
2 7 70	القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر ٠
7:1	القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بشان ناجير العقارات المملوكة للدولة • · · ·
	القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ يشأن شروط الخدمة والترقية
٣٧	الغسباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود
745	القانون رقم ١٣٦٩ لسسنة ١٩٦٤ بشسان الجهاز المركزي للمحاسبات •
	ــ معدلا بالقانون رقم ۱۹۶ لسنة ۱۹۸۸ •
	القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن المؤسسات العامة وشركات
٧٠	القطاع المام -
770	القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بشيأن الزراعة •
	ــ معدلا بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ٠
03/ , 78/ , 677	القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة -
777	القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن رسم مساعدة الطلاب •
٧٠	القانون رقم ۸۶ لسنة ۱۹۶۸ بشان الطرق العامة وبالف). القانون رقم ۵۳ لسنة ۱۹۶۹ بشان الطرق العامة •
٨٥	القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٩ بشأن انشاء نقابة الصيادلة •
/7/	القانون رقم ٥٠ لسنة ٦٩ بشان تميين حد أقصى لملكية الأسرة والغرد في الأراضي الزراعية ٠
100	القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن القطاع العام ٠
	ـــ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ •
٧٠	القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام •
	القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بشأن انشاء هيئة عامة باسم
477	بنك ناصر الاجتماعي •
177	القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧١ بشأن أسواق الجملة •

المبسنة	القانون
171	القانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۷۱ بشان نظام المخابرات العامه . _ معدلا بالقانون رقم ۲۱۱ لسنة ۱۹۸۰
77	القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بشأن حيثة الشرطة -
١٨	القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن قانون السلطة القضائيه ٠
7 . 0/ . 77 . 27 .	القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات •
. 144 . AY . VI	_ معدلا بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ ٠
171	ــ ومعدلا بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ -
7:7	
171	القانون رقم ۱ لسسنة ۱۹۷۳ بشسسان المنشسات الفندةبة والسياحية ٠
771	القانون رقم ۱۹ لسنة ۱۹۷۳ بشان تحديد سن النقاعد للعلماء وخريجي الأزهر •
	ــ معدلا بالقانون رقم ٢٪ لسنة ١٩٧٣ ٠
	ے وبالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ ·
177 · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	القانون رقم ٤٧ لسسينة ١٩٧٣ بشسيان الادارات القيانونية بالمؤسسات والهيئات العامة والوحدات التابعة لها
7.8	القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية ٠
**	القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ بشان الخدمة العامة للشباب ٠
	_ معدلا بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٥ •
	ــ ومعدلا بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٧ ٠
	القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن الأحكام الخاصة بأعضاء
\A	هيئة قضايا الدولة
	القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ بانشاء شركة الاتعاد العربي
1.0	للنقل البحرى •
131	القانون رقم ۲۳ لسنة ۱۹۷۶ بشأن أصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة - _ معدلا بالقانون رقم ۲۳۰ لسنة ۱۹۸۹ -
F•	القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المندسين •
<b>•</b> ካ	القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهن التطبيقية • معدلا بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ •

للبسدا	القانون
179	لقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	_ معدلا بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ .
170	القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشئان تسحيح أوضاع الماملين المدنيين بالدولة والقطاع المام ·
	القانوين رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام هيئة قناة السويس ٠
11	القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأميل الموقين -
	_ معدلا بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢ ٠
. 70	القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام الحكم المحلى
727	القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ بشان نظام منع التزامات أدارة مرفق النقل العام للركاب بالسيارت •
P7 , 771 , 001 , F31 , 1V1	القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن النأمين الاجتماعي ٠
	_ معدلا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ٠
	_ معدلا بالقانون رقم ۱۰۷ لسنة ۱۹۸۷ •
175	القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التقاعد والتأمين للقوان المسلحة ٠
۸۰	القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التعاون الانتاجي ٠
VA	القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن بعض الاحكام الخاصــة بشركات القطاع العام •
٧٨٧ ، ١٦٧	القانون رقم ۱۱۸ لسنة ۱۹۷۵ في شأن الاستيراد والتصدير •
110	القانون رقم ۱۲ لسنة ۱۹۷۱ بشسان انشساء حيثة كهرباء مصر ٠
VPI , 177 , 177	القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ بشان الترخيص لوزير البترول في التماقد مع المؤسسة المصرية العامة للبترول •
١٨	القانون رقم ١٧ لســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
1.7 . 77 . 77	القانون ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشان منح اعانات للعاملين المدنيين وقطاع غزة ومحافظات القناة •
. 1	القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن منح علاوة اضافية للعامدين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام ٠٠

المبسدا	القانون
*** . 101 . <b>*</b> ¥ , 4 <b>*</b>	القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشان تاجير وبيح الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر •
	_ معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ -
/01	القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشنان نظام العـاملين المدنيين بالدولة •
	ـ معدلا بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ·
27 , <b>23</b> , 76 . A// , 727	القانون رقم 28 لسنة ١٩٧٨ بشنان نظام الساملين المدنيم. بالقطاع المام •
٤٣	القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن انشــــاء اتحاد الاداعة والتليمزيون •
	_ معدلا بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨٩ ٠
. 70 , 70 .	القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الادارة المحلية ٠
VV . Vo . Yo	_ معدلا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ٠
. 122 . 177 . 171	ــ ومعدلا بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٦٨٨ -
357 . 737	القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن انشأء هيئة المجتمعات
144 . 110 . 101	المعرانية الجديدة ٠
	القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٠ بشأن الترخيص لوزير البتروا، في التعاقد مع الهيئة المصرية العابة للبترول •
F3 . oo . Fo . fA . AA . PF . PY/	القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بشأن ضريبة الدمغة على الأعمال والمعرارات المصرفية
	_ معدلا بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ ٠
	ــ ومعدلا بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٩ •
	ــ ومعدلا بالقانون رقم ۲ لسنة ۱۹۹۳ ۰
37/	القانون رقم ۱۲۲ لسنة ۱۹۸۰ بشأن النعاون الزراعي •
2 , 0 , 77 , 77 . F/ , 38	القانون رقم ۱۲۷ لسسنة ۱۹۸۰ بشسان الخدمة العسسكرية والوطنية
	_ معدلا بالقانون رقم ۱۰۳ لسنة ۱۹۸۲ ·
۰ ۱۷ ، ۱۸	القانون رقم ۱۶۳ لسنة ۱۹۸۰ بشأن تعديو, جداول مرتباد. الكادرات الخاصة •
	_ معدلا بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٧ •

المبسدا	القانون
177	القانون رقم ۱۵۲ لسنة ۱۹۸۰ بشان إنشاء وتشغيل وتطوير شبكات السكك الحديدية ·
V£ .	القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠ بشسان انفساء الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية •
. 771	القانون رقم ۲۱۷ لسنة ۱۹۸۰ بشأن الفاز الطبيعي بالهيئة العامة للبترول •
	القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨١ بشأن الترخيص لوزير البترول في التعاقد مع الهيئة المصرية العامة نلبترول ·
**	القانون رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٨١ بشأن قانون الاشراف والرقابة على العامين •
12.	قانون رقم ۳۵ لسنة ۱۹۸۱ بشسان فرض رسم اضافی علم التذاکر ۰
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	القانون رقم 114 لسنة 19۸۱ بشان زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والمعاملين بكادرات خاصة •
27	القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية · _ معدلا بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ ·
١٧٨	القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بشال اصدار الفريبة العامة على الاستهلاك •
	القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض الأحكام الغاصة بتأجير وبيج الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ·
177 . 175	القالون رقم ۱۳۷ لسنة ۱۹۸۱ بشأن المبل
***	القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشان التعليم ٠
	_ معدلا بالقانون رقم ۲۳۳ لسنة ۱۹۸۸ · _ ومعدلا بالقانون رقم ۲ لسنة ۱۹۹۶ ·
1.1 . 40	القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراض المسحراوية -
VE . 0\ . EE	القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الفرائب على الدخل .
	ے معدلا بالقانون رقم ۱۸۷ لسنة ۱۹۹۳ ۰
	القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ يشنان شركات للساهمة وشركات
717 . ٧٠ . 71	التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة •
779	القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن التخطيف السمراني ٠

البسدا	القسانون
	القانون رقم ٩ لسسنة ١٩٨٣ بشسان تنظيم المناقصساء
. 117 . A 17	والمزايدات •
3A! . A-7 . 177	
277	القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن انشاء الهيئة القيمية للبريد ·
1	القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ بشأن تبديل جدول مرتبات العاملين بالحكومة والهيئات والقطاع العام •
717	القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكامات ومرتبات ممثل الحكومة والإشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرما .
117 , 171 , 111	القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بشأن الاعفاءات الجمركية -
	القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العسام
. /17 . VA . VA	وشركاته
727 . 147	
4.1	القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ بشأن المحميات الطبيعية ٠
₹•	التانون رقم ۱۱۵ لسنة ۱۹۸۳ بشان تعديل بعض أحكام فانون نظام الماملين المدنيين بالدولة المسادر بالقانون رقم ۶۷ لسنة ۱۹۷۸ -
۲٠	القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن حماية الآثار •
<b>7</b> £-	القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ بشأن نقل ملكية بعض الأراضي الواقعة في أملاك الدولة الخاصة الى الحافظات وصندوق أراضي الاستصلاح •
. o , FY , VA	القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بشأن زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والكادرات الخاصة •
\ • •	القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٤ بشأن انسحاب جمهورية مصر العربية من اتحاد الجمهوريات العربية ·
**	القانون رقم ۱۹۷ لسنة ۱۹۸۵ بشأن قرض رسم تنبية الموارد المالية لندولة · _ معدلا بالقانون رقم • لسنة ۱۹۸٦ ·
189 r 189	القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٨ بنسسان العد الأعلى للأجور وما فى حكمها فى الحكومة ووحدات العكم المحل والهيئات والمؤمسات العامة والشركات والجمعيات .
07/ 193/	القانون رقم ۳ لسنة ۱۹۸۶ في شأن تصغية بعض الأوضاح المترتبة على قوانين الاصلاح الزراعي

المبسعا	القائون
177 , 17 , 10.	القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بشنان الفلاوات الغامنية ٠
ΨÃ	الغانون رقم 40 لسنة 1404 بشأن ضم اعانة التهجير بن المرتب والماش للعاملين الخاضمين للقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ·
7.7	القانون رقم ١٤٤ لسسنة ١٩٨٨ بشسان الجهاز المركزي للمحاسبات •
\ • • • \ £ Y	القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ من شأن العلاوات الخاصة -
۱۵۰ ، ۱٤٧	القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ في شأن العلاوات الخاصة -
\A• · AA . 5•	القانون رقم ۲۳۰ لسنة ۱۹۸۹ بشأن الاستثمار · _ معدلا بالقانون رقم ۹ لسنة ۱۹۹۰ ·
141	القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكيــة المقارات للمنفعة العامة •
124 . 10.	القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٠ في شأن العلاوات الخاصة ٠
114	القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ في شان سرية الحسسابات بالبنوك .
71 , 11 , A·1 ,	القانون رقم ۷ لسنة ۱۹۹۱ بشان الوطائف المدنية القيادية في الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام •
	القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ بشان بعض الأحكام المتعلقة بالعلاك الدولة الخاصة ·
\•\	
74	القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ بشأن محو الاميه وتعليم الكبار ٠
רז , רר , רוו ררו , אצו , רצו .	القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشان الضريبة العامة على المبيعات
. 144	مضافا اليه بقرار وثيس الجمهورية رقم ٧٧ لســــــــــــــــــــــــــــــــــ
	ومضافا اليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ •
11	القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٩١ بشأن ربعا. الموازنة العسامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٢/١٩٩١ ·
. VA . V TE	القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الأعمال. العام .
. 197 . 127 . 17V	· ·
717	

المباسة	القسانون
77 , V37 , +e7 ,	القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ في شأن العادوات الغاصة ،
1-4	القانون رقم ؟٣ لسنة ١٩٩٣ بشان تعديل معض أحكام قانون تظام العاملين المدنيين بالدولة •
3-3	القانون رقم ۷۰ لسنة ۱۹۹۲ بشان ربط موازنة الهيئة وادراج فاتضها على أنه فاتض حكومي •
144	القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ بشان معاملة الأطباء والصيادلة وأخصائي العلاج الطبيعي العاصلين عي درجة الدكتوراه ·
/44	القانون رقم ۱۹۸۷ لسنة ۱۹۹۳ بشسسان تعديل بعض احكام قانون الفعرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ۱۹۷ لسنة ۱۹۸۱ -
\£V , \*•	القانون رقم ١٩٧٤ لسنة ١٩٩٣ في شأن العلاوات الخاصة ٠
٦٤	القانون رقم ۱۶۲ لسنة ۱۹۹۶ بشأن معاملة رئيس الجامعة معاملة الوزير من حيث المعاش •
13	القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ بشأن الأحوال المدنية ٠
184 . 10.	القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٤ في شأن العلاوات الخامسة
10.	القانون رقم ۲۰۶ لسنة ۱۹۹۶ بشأن زيادة الماشات وتديل بعض احكام قوانين النامين الاجتماعي •
100 . 184	القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٥ بشأن العلاوات الخاصة ٠
117	القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٥ بشأن ربط الموازنة العسامة للدولة ·
	( ب ) الراسيم :
البدا	الرسيسوم

\_ معدلا بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وتحديد الأرباح

المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبري

# ثالثا : قرارات رئيس الجمهورية :

المبسدا	القسيراو
772	قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن انشاء مؤمسة عامة لشئون بريد مصر ٠
772	فراد رئيس الجمهورية رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشان التصرف بالمجان مى المقارات المملوكة للدولة والنزول على أموالها المنقولة في الإقليم المصرى -
F7 , P3 , 30 .	قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بشان لائعة بدل السفر ومصاريف الانتقال •
151 , 170	
	ـ معدلا بالقرار رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦١ ٠
	ــ ومعدلا بقراری رئیس الوزراء رفس ۱۹۲ لسنة ۱۹۷۷ . ۸۷۷ لسنة ۱۹۷۹ -
777	قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن تحديد أصول هيئة البريد ·
141	فرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٠ بشان اصدار قانون نظام الادارة المحلية ·
T.F.	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١ لسنة ١٩٦٠ بشأن انشاء معهد التخطيط القومي •
١٥	فراد رئيس الجمهورية دقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٦ بشان اللائمة التغيفية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشان تنظير الجامعات -
79	فرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٦ بشاق تنفيذ خطة النمية الاقتصادية -
751	قرار رئیس الجمهوریة رقم ۱۰۵۷ لسنة ۱۹۹۳ بشأن تنظیم الهیئة العامة للاصلاح الزراعی ۰
100	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٥ لسنة ١٩٦٥ بشأن اعادة تنظيم الهيئات العامة في قطاع القان ·
*09	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ بشان تنظيم وادارة المستشفيات والوحدات الملحقة بالمجالس المحلية ·
<b>√</b> a	فرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٨ لسنة ١٩٦٦ بشأن ضم بعض المناطق للمحافظات المتاخبة لها

المبلا	القسيراو
***	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩١٦ لسنة ١٩٦٦ بشاق اعتبار: المهد القومي للتخطيط هيئة عامة -
100	قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦١ بشأن لائحة العاملين بالشركات النابعة للمؤسسات العامة ·
	قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٦ لسنه ١٩١٧ بشأن تحديد نسبة ه// تجنب من الأرباح الصافية بالمؤسسات العامة
V • 1	وشركات القطاع العام لشراء سندات حكومية أو تودع بالبنك المركزى في حساب خاص
77	فرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ بشان تنظيم أكادمية البحث العلمي والتكنولوجيا •
	- معدلا بفرار رئيس الجمهورية رفم ٤٥٨ لسنة ١٩٩٥ ·
,	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١٢ لسنه ١٩٧٤ ب <b>شأن تحديد</b> النسبة التي تجنب من الأرباح الصادية بشركات القطاع
٧٠	العام لشراء سندات حكومية
/// 14/	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنه ١٩٧٥ بشأن اصدار اللائمة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ·
	فرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن اصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة
, \7% , 77 , 7	· /4V٢
. ***	
757 . 778	
75	قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن اعتبار مرفق الكهرياء من المرافق ذات العبيعة الخاصة ·
772	قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن تفويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصاته •
	وبيس الجمهورية رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن الموافقة
.140	على اتفاقية انشاء الشركة العربية للصناعات الدوائية •
• {	قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٠ بشأن لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال •
	_ معدلا بقراریه رقعی ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ و ٨٧٧ لسينة
	• 1979
	قرار رئیس الجمهوریة رقم ۳۶ لسنة ۱۹۷۹ بشأن أنشاه صندوق أراضي الاستصلاح •
	_ معدلا بالقرار ٩٩٢ لسنة ١٩٧٧ ٠

المبسدا	. القسراد
YED , Y	قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠ لينة ١٩٧٧ بتسايق اعضاء المركبات ذات المحركات والمعدات الأخرى التي تقديها الحكومة الهولندية للحكومة المصرية من الجمارك ٠
*7	قرار دئيس الجمهورية رقم ٦٥٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن الوافقة على انفاقية التعاون الفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية ومولندا
77	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن انشاء الهيئة العامة لموانيء البحر الأحسر -
	قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنه ١٩٧٨ بشان اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية المقدمة من حكومة الولايات
A01 , 051 , 0.7 , E17 , A17 , P17	المتحدة الأمريكية الى جمهورية مصر العربية.
7.0	قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ بشأل الموافقة على اتفافية منجه لشروح الاســ كان ورفع مســــتوى المجتمعات للوى الدغول المنخفضة في مصر
717 - 142	قراد رئیس الجمهوریة رقم ۲۶۱ لسنة ۱۹۸۰ بشان التفویش لسائب رئیس مجلس الوزراء فی مباثرة بعض اختصاصاته -
71.4	قرار رئیس الجمهوریة رقم ۵۲۰ لسنة ۱۹۸۰ بشأن اعتبار مشروع ازدواج الفط الحدیدی ما بین سوماج والاتصر من اعمال المنفعة العامة -
10	قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن سريان الأحكام المطبقة في جامصات مصر على طللاب جامعة الأزمر .
	_ معدلا بالقرار رقم ٣٤١ لسنة ١٩٨٢ •
**	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨١ بشأن معادلة وطائف المخابرات برتب ضباط القوات المسلحة ·
71)	قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن القواعد والضوابط الخاصـــة بمشروعات البحوت المشتركة مم جامعات اجنبية ودولية •
141	قراد رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ بشان انسيا، الهيئة المامة لتنبية المورة السيكية - ــ معدلا بالقرار رقم ٩٣٥ لسنة ١٩٩٥ -
	ے مصر باہری رہے ۔ ۱۱۰ مست ۱۱۰۰

المبدا	القسراو
110	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٨٣ بشان انشاء الهيئات المامة لنظافة وتجميل القاهرة ·
· <b>VA</b>	قرار رئيس الجمهورية رقم 271 لسنة ١٩٨٢ بشان انشاء هيئة القطاع العام للنقل البحرى
***	قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن انتفاقية التماون الفنى بين حكومتي مصر واليابان •
*/*	قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٨٥ بشان نقل تبعية مراكز البحوت النابعة المهيئة العامة للتصنيع الى همئات القطاع العام الصناعية •
<b>1.</b> V	قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لســنة ١٩٨١ بشــــان التمريعة الجمركية ·
114	قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٨٦ <b>بشان تفويض</b> رئيس مجلس الوزراء في ميائرة بعض اختصاصاته ·
141 , 141	قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بشاف تعديل الجداول المرافقة للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بفـــان الشريبة العامة على المبيعات ·
W	قرار رئيس/الجمهورية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٩٢ بشأن اضافة خدمات أخرى الى ما يخضع للشريبة على المبيعات •
, 44	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ بشأن اشافة خدمات تأجير السيارات والبريد السريع وشركات النظافة للشريبة المامة على المبيمات •
, <b>444</b>	قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥ لسنة ١٩٩٤ بشأن التباد. التجارى بني حكومتي مصر واليابان ·
۲٠	قرار رئيس الجمهورية رقم AT لسنة ١٩١٤ بشأن انشـــاء المجلس الأعلى الآثار
78	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٩٤ بشأن اعادة تنظيم الهيئة القومية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء ·
1:0	قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٧ لسنة ١٩٩٤ بشأن الشركات الاتحادية وفروعها العاملة في حصر ·
14+	قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١ لسنة د١٩٩٠ بشان الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية ·

# رابعا : قرارات رئيس الوزراء :

المبسا	القسراد
<i>1</i> 2	قرار رئيس انوزراء رقم ۲۷۰۹ لسنة ۱۹۳۷ بشان لائمة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع المام ·
77	قرار رئيس الوزراء رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٧٥ بشان تعديل المادة ٧٨ من لائمة قانون هيئة الشرطة
77	قرار دئيس الوذراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ بشان اضافة مادة ٧٨ مكررا ال لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال •
	ـ معدلا بالترازين رقمی ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ ، ١٩٧٧ لسنة ١٩٧٩ -
175	قرار رئیس الوزراء رقم ۵۰۵ لسنة ۱۹۷۷ نشان تعدید راس مال هیئة البرید ۰
77 . 17	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ بشــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
£ <b>T</b>	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٣٧ نسنة ١٩٧٩ بشان الهيئات العامة الاقتصادية وصنادين النمويل ذات الطابع الاقتصادي •
*//	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ بشمان الهدايا والهبات والمتع ٠
٧.	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٨٢ بشــــان المحافظات الصحراوية ٠
4.4	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ۱۰۳۷ لسنة ۱۹۸۳ بشان تنفيذ بعض أحكام القانون رقم ۱۰۲ لسنة ۱۹۸۳ فی شان (الطبيعية ،
. 701 , 701 ,	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٨٥ لسنة ١٩٨٥ بشان ضوابط الاستمانة بالفيراء والمستشارين وممثل العكومة والمفاع المام في الشركات المشتركة -
\£\ , \£V	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦٥ لسنة ١٩٨٦ بشان الحد الأعلى للاجور وما في حكمها
154	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ۱۹۱۳ لسنة ۱۹۸۷ بشان تقرير بعض الاعفاءات الجمركية ٠
141	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٢١ سنة ١٩٨٩ بشأن اللائمة التنفيذية لقانون الاستئمار

717

المبا	القسواد
\11 . •\	خرار رئيس مجلس الوزراء رقم ۷۰۰ لمسنة ۱۹۹۰ بشأن زيادة فتات الرسوم المتصوص عليها في قرار وزير الادارة المحلية رقم ۲۳۹ لسنة ۱۹۷۱ يستليها •
727 , 1TV	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ۱۹۶۰ لسنة ۱۹۹۱ بتســأن اصدار اللائمة التغيرية للقانون رقم ۲۰۳ لسنة ۱۹۹۱ بنــان شركات قطاع الاعمال العام -
77 . 1.4 . 171	قرار رئیس مجلس الوزراء رقم ۱۹۹۲ لسنة ۱۹۹۱ بشأن اللائمة التنفیدیة للفانون رقم ۰ لسنة ۱۹۹۱ بشأن الوطائد المدنیة القیادیة فی الجهاز الاداری ۰
***	قرار رئیس الوزراء رقم ۱۹۱۸ لسنة ۱۹۹۲ بشان انقسساء محمیدن طبیعیتن فی تبق وابو جالوم بمحافظة جنوب سیناء علی خلیج الفیة -
4.4	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٩٤ بشــــأن الشروط والقواعد والاجراءات الغامـة بعمارــة الانشـطة في مناطق المحبات الطبيعية •
149	قرار وثيس مجلس الوزراء رقم ٢١٦٦ لسنة ١٩٩٤ بشأ. اضافة مشروعات اقامة المفرخات السميكة العسناعية ال اعمال المنفعة العامة •
111	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥١٦ أسنة ١٩٩٥ بشأن ترشيد الانفاق الحكومي ٠
3.91 . 717	قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشان اعقاء بض السلع من الفرائب الجمركية ،
	خامسا : قرارات الوزراء
المسيلا	القسراد
12.	قرار وزير المالية رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٢ بشا <b>ن أحكا</b> م القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ ·
ירי	قرار وزير المواصلات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر بلائحة سفر موظفي ومستخدمي وعمال هيئة السكك العديدية •
197 - 190	قرار وزير الخزانة رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ يشأن الافراج المؤقت عن البضائع دون تحسيل الفرائب والرسوم الجمركية ٠

المبسا	القسرار
120	قراد وزير الاسكان والمرافق رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٨ بشان اللائحة التنفيذية لقانون النظافة المامة •
110	قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ١٠١٧ لسنة ١٩٦٩ بشان تفويض المحافظين في بعض اختصاصات وزير الإسكان ·
	قرار وزير المالية رقم ۱۹۰ لسنة ۱۹۷۰ المسسادر بلامحة الافراج المؤقت عن البضائع المستوردة أو المصدره برسم وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات السامة وشركات
YFI	القطاع المام
755 , 09	قرأر وزير الادارة المحلية رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٧١ بشأن الموارد المالية والرسوم المحلية ·
140	قرار وزیر الکهرباء رقم ۳ لسنة ۱۹۷۲ بشان نقل الاشراف الاداری لمحطة کهرباء العزیزیة لهیئة کهرباء مصر ۰
	القرار الوزارى رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن لائمة الشراء والبيع الخاصة بالهيئة القومية للاتحسالات السلكية
٤١	واللاسلكية • قرار وزير الصحة رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن القومسونات
17	الطبية •
. <b>A•</b> .	قراد وزير الدولة للحكم المحل رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٧٦ بشان تعريف الحرض • قراد وزير التامينات رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٧٧ بشسان قيام الوحدات الاداري بالمجاز الاداري للعولة بصرف سلفة
777	في حالة انتهاء الخدمة -
;•7	قراد وزير التنمية الادارية رقم ١ لسنة ١٩٧٩ بشأن توظيف الخبراء الوطنيين ٠
	ــ معدلا بالقرارين رقمى ٢٢٤٥ لسنة ١٩٨٢ ، ٤٦ لسنة ١٩٨٨ •
٥A	قرار وزير المواصلات رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٢ بنسسان لانحة العاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية ٠ ١٩٨٨ ٠
	قرار وزير الصحة رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٨١ بشأن اصدار اللائمة المسألية والادارية لمشروع هيئة التنمية الدولية لتنظيم
11	الأسرة •
7/ /3 / A: . A: . A:	قرار وزير المالية وقم ١٥٧ لســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
T1 T-A	

البسعا	القسسواو
***	قرار وزير المالية رقم ٣٦٩ لسسنة ١٩٨٣ بشسسان اللاتحة التنفيذية للقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٣ بشان الاعقاءات الجمركية ،
41 - 1	قرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٥٤٧ه لسنة ١٩٨٣ بشأن حساب مدة الخبرة العملية •
	ــ معدلا بالقرارين رقمي ٧١ لسنة ١٩٨٨ ، ٥ لسنة ١٩٨٩ ٠
**	قرار وزير النامينات والشئون الاجتماعية رفم ١٣٥ لســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	قرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ بشـــان اللائمة التنفيذية للقانون ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ ·
171	قرار وزير الزراعة رقم 2:21 لسنة ١٩٨٧ بشان لائحة نظام العاملين بالجمعيات التعاونية الزراعية المحلية متعددة الأغراض
109	قرار وزير الصحة رقم ٣ ح لسنة ١٩٨٨ بشأن اصدار اللائحة الأساسية بتنظيم الصل بالمستشفيات والوحدات الملحقة بالمجالس المحلية .
1-1 / 1-7	قوار وزير التامينات رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن التامين على عمال المقاولات ·
im	قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ بشان اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات •
101	قرار وزير الصحة والادارة المحلية رقم ۴٤٨ لسنة ١٩٩١ بشان تفويض السادة المحافظين كل في دائرة اختصاصه في تعديل أسمار العلاج .
***	قرار وزير التعليم رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ بشأن خطة العراسة في مرحلة الثانوية العامة للصغين الثاني والثالث ·
<b>*••</b>	قرار وزير النعليم وقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٤ بشأن نظام احتحان شهادة انعام الدراسة الثانوية العامة والنهايات الكبرى والمسغرى وأزمنة الابابة لمواد الاحتحان اعتبارا من المنسام الدراسي ١٩٩٥/١٩٦٤ •
***	قرار وزير التعليم رقم ۴۴۶ لسنة ۱۹۹۰ بشأن السسطح للطلاب التاجعين عامى ١٩٦٦/١٩٦٩ في اعتمان شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة بتغيير المادة الاغتيارية •

البسدا	القسسواد				
٧.	نرار وزير الداخلية رقم ١١٣١ لسنة ١٩٩٥ بشتان اللائحة التنفيذية لقانون الأحوال المدنية				
	سادسا : قرارات لجنة شئون الخفيمة المدنية :				
المبسدا	القسىرار				
\·A	قرار لبية شخون الخدمة المدنية رقم ( ٢ ) لسنة ١٩٧٨ يشأن اللائمة التنفيذية لقانون نظام الساملين المدنين بالمولة •				
	ــ معدلا بقرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٥٥٤٦ لسنة ١٩٨٣ ·				
77	أرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ( ١ ) لسنة ١٩٨٠ .				

مطايع الهيئة المصرية العامة للكتساب

رقم الايداع بدار الكتب ١٦٣٩ / ٢٠٠١ ISBN - 977 - 01 - 7200 - 6



مطابع اثهيئة المصرية العامة للكتاب